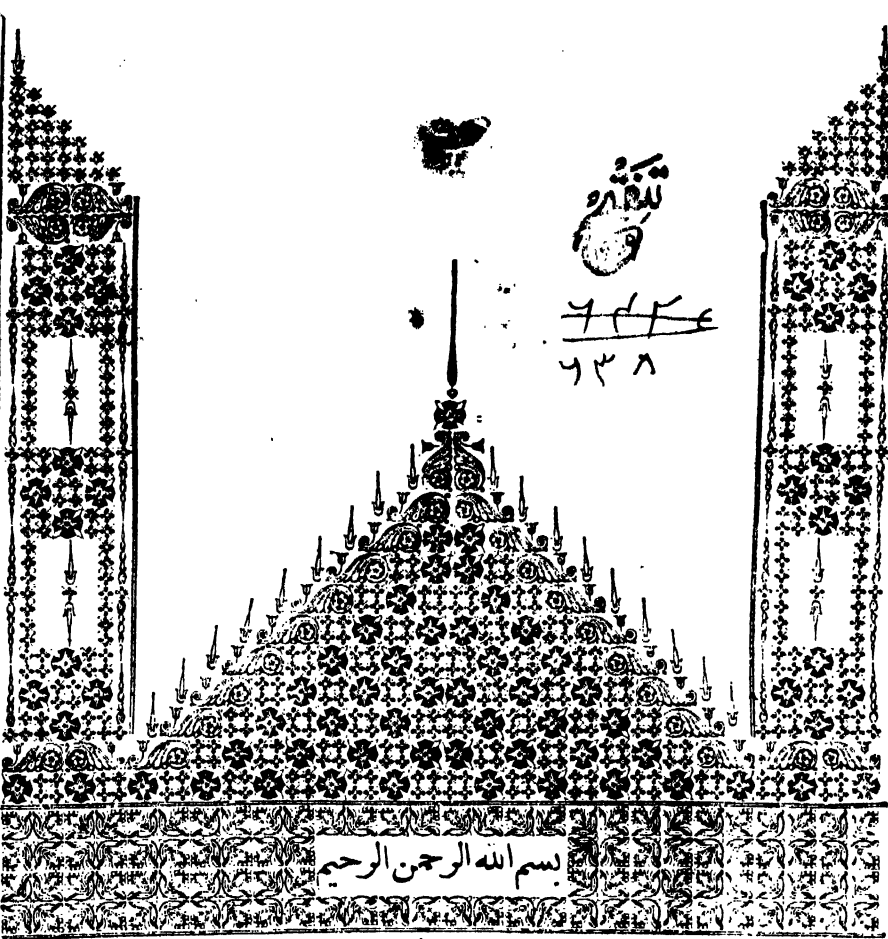


المجزؤ الثاني من العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحمادية * تأليف
الشيخ الامام العلامة * البحر النحرير الفهامة * سيدنا ومولانا
السيد محمد امين * الشهير بابن عابدين * رحمه الله
تعالى و قدس روجه و نفعنا به
والمسلمين و الحمد لله
رب العالمين
آمين
م

(فهرست الجزء الثاني من تنقيح الجاهلية)

صحيحة

كتاب الدعوى	٢
كتاب الاقرار	٤٠
باب اقرار المريض	٥٠
كتاب الصلح	٥٨
كتاب المضاربة	٦١
كتاب الوديعة	٦٤
كتاب العارية	٧٥
كتاب الهبة	٨٩
صوابه ٧٩	
كتاب الاجارة	٨٧
كتاب الاكراه	١٣٣
كتاب المحجور والمأذون	١٣٦
كتاب الغصب	١٤٣
كتاب الشفعة	١٥٤
كتاب القسمة	١٥٩
فصل في الغرامات الواردة على القرى ونحوها	١٦٩
كتاب المزارعة	١٧١
كتاب المساقاة	١٧٧
باب مشد المسكه	١٨٤
كتاب الذبايح	١٩٧
كتاب الشرب	١٩٩
كتاب المدانيات	٢٠٧
كتاب الزمن	٢١٣
كتاب الجنائيات	٢٢٥
فصل في الجنائية البهاشم والجنائية عايلها	٢٤١
كتاب المحيطان وما يحدهما الرجل في الطريق وما يضر به الجيران ونحو ذلك	٢٦٣
كتاب الوصايا	٢٩١
باب الوصى	٢٦٩
كتاب الفرائض	٢٨٨
مسائل وفوائد شتى من المحظروا الاباحه وغير ذلك	٢٩٨



(= تاب الدعوى) *

* (سئل) * في الإبراء العام في ضمن عقد فاسد هل يمنع الدعوى * (الجواب) * لا يمنع الدعوى به كما في الأشباه معزيا للبرازية * (سئل) * فيما إذا ادعى خارج على متولى وقف ذي يدعى حانوت الوقف بأن البناء الموجود بها انقضى بأرضه التجارية في الوقف له بناءه وكيه فلان له في الأرض المذكورة وطال له برفع يده عن البناء المذكور فأجاب المتولى بأن البناء المجهه الوقف بناءه هو عمال الوقف للوقف بعد انهدام بنائها الاول الذي كان للخارج المذكور وأقام كل بيته شرعية على دعواه فهل تقدم بيته الخارج * (الجواب) * حيث الحال ما ذكر تقدم بيته الخارج لانها أكثر اثباتا على ما عرف كما في جواهر الفتاوى ولان البناء يعاد ويتكرر كما في الخلاصة والبرازية وغيرهما وبينه الخارج أولى من بيته ذي اليد في دعوى الملك المطلق وما كان سببه يتكرر كما في المتقى والمنع والبحر والدرر والزبلعي وغيرها وفي المحيط ولو كانت المنازعة في دار وأقام واحد منهما البيته انما اداره يقضى بها للدعى لان البناء يكون مرة بعد أخرى ولا يمكن في معنى النتائج فمضى به للخارج اه أقول وتقدمت هذه المسألة بتعيينها في الشهادات في مسائل تناقض البنات اني ذكرتها لمصلحة من كتاب الشيخ غانم البغدادي وأن هذا هو المفتي به وقد صرح في البحر في اول باب ما يدعيه الرجلان أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الواقف وذلك مسائل فراجعها فاشتر على الاسنة ان بيته الوقف مقدمة ليس على اطلاقه أو هو على خلاف المفتي به (سئل) فيما إذا سرق زبد دابة معلومة ثم وجدها بيد عمروفاد عاها لذي القاضى بمقتضى انها جارية في ملكه بطريق الشراء من بكر وانها فقدت منه منذ كذا وأجاب عمرو بأنه اجماعهما من رجل سماه ويحد دعوى زيد فأثبت زيد دعواه على الوجه المذكور

مطلب الإبراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى

مطلب بيته الخارج بأن البناء ملكه أولى من بيته المتولى

مطلب ترجيح بيته الخارج في دعوى البناء بخلاف النتائج

مطلب في اثبات الدابة المفقودة

بالسنة الشرعية في وجه عمره وحكم له القاضي بعد ما حلف زيد بالله ان الدابة المذكورة لم تخرج عن ملكه يبيع ولا يهب ولا يوجه من سائر الوجوه الشرعية وانما باقية في ملكه الى يوم تاريخه ولم يثبت عمرو دعواه فهل يكون الحكم المذكور واقعا وقعه الشرعي * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان يبدى بدعواه متصرف فيه تصرف المالك من مدة تزيد على أربعين سنة بلا معارض ولا منازع وعمرو مطلع على تصرفه المذكور ولم يدع بذلك على زيد ولا منعه من الدعوى مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه بعد ذلك على زيد ولا دعوى وارثه من بعده ويترك في يد المتصرف لان الحال شاهد * (الجواب) * نعم قال في جامع الفتاوى وقال المتأخرون من أهل الفتوى لا تسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة الا ان يكون المدعى غائبا أو صديبا أو مجنوناً وليس لهما ولي أو المدعى عليه أميراً جاثراً يخاف منه كذا في الفتاوى القانية وقال في البحر عن المبسوط ترك الدعوى ثلاثاً وثلاثين سنة ولم يكن مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسمع دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهراً اه وفي الخلاصة رجل تصرف في أرض زماناً ورجل آخر يرى تصرفه فيها ثم مات المتصرف ولم يدع الرجل حال حياته لا تسمع دعواه بعد وفاته وذكر في الفتاوى المعروفة من له دعوى في دار رجل فلم يخاصم ثلاث سنين وهو في المصر بطل حقه الا ان هذا مذهبهم فلا ينفذ فيه قضاء قاض فان رفع الى قاض آخر فان الثاني يبطل قضاء الاول ويجعل المدعى على حقه وكذا المرأة اذا لم تخاصم سنين ولم تطلب المهر المفروض كذا في قاضيخان جامع الفتاوى من اول كتاب الدعوى لكن في حاوى الزاهاى من الدعوى ان الرواية في عدم سماعها منه بعد تركها ثلاث سنين في الاراضى الموقوفة والمسبلة وما يحتاج في بقائه الى الانفاق والمرة الى أن قال لكن أفنى المتأخرون بذلك فيما بعد ثلاثين سنة في كلها لكونها أوسط الروايات الثلاث وخير الامور أوسطها ولكون كلها مستوية في ملك الله تعالى اه وارجع الى الحاوى في هذا المجلد فان فيه فوائد جمة وقد أفنى العلامة شيخ الاسلام ومفتى الانام عبد الله أفندى المفتى العام بالممالك العثمانية على سؤال رفع اليه بمصورتها في بعض عقار في يدي يتصرف فيه بطريق الملك بالشراء الشرعي من مدة تزيد على ثلاثين سنة وبعد موته تصرف فيه ورثته بطريق الارث والا ن قام متولى وقف يريد أن يدعى عليهم بأن ذلك العتار من مستغلات الوقف وأنى بيئته تشهد بدعواه فهل للقاضي أن ينزع العقار للوقف من يد الورثة بتلك الشهادة أجاب ليس له ذلك كتبه عبد الله الفقير عفى عنه وفي هذه الصورة اذا سمع القاضي تلك الشهادة وحكم بنزع العقار للوقف من يد الورثة وكتب بذلك حجة فهل ينفذ حكمه وتعتبر حجة أم لا وما يلزم ذلك القاضي أجاب لا ينفذ حكمه ولا تعتبر حجة ويعزل كتبه عبد الله الفقير عفى عنه اه ولا سيما بعد اطلاعه على تصرف زيد المذكور المدة المزبورة قال في فتاوى الولوالجي رجل تصرف زماناً في أرض ورجل آخر رأى الارض والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فترك على يد المتصرف لان الحال شاهد اه والله سبحانه وتعالى الهادى وعليه اعتمادى أقول والحاصل من هذه النقول أن الدعوى بعدم مضى ثلاثين سنة أو بعد ثلاثة وثلاثين لا تسمع اذا كان الترك بلا عذر من الاعذار الماترة لان تركها هذه المدة مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهراً كما مر عن المبسوط واذا كان المدعى ناظراً ومطلعاً على تصرف المدعى عليه الى أن مات المدعى عليه لا تسمع الدعوى على ورثته كما مر عن الخلاصة وكذا الوات المدعى لا تسمع دعوى ورثته كما مر عن الولوالجية والظاهر أن الموت ليس بهيد وانه لا تقدر عدة مع الاطلاع على التصرف لما ذكره في تنوير الابصار وشرحه الدار المختار في مسائل شتى آخر الكتاب باع عقاراً أو حياً أو ابناً أو ابنة أو امرأته أو غيرهما من اقاربه حاضر يعلم به ثم ادعى الابن مثلاً انه ملكه لا تسمع دعواه كذا أطلقه في الكفر والملق وجعل سكوتة كلاً فصاح قطعاً

مطلب لا تسمع الدعوى بعد
٣٦ سنة الا أن يكون المدعى
غائبا أو صديبا أو مجنوناً ولا ولي
لهم الخ

مطلب مهم في مسألة عدم
سماع الدعوى بعد ثلاثين
سنة أو بعد الاطلاع على
التصرف

مطلب باع ملكه وقر يه
حاضر لا تسمع دعوى اقرب
بعده

للتزوير والتحيل بخلاف الاجنبى فان سكوته ولو جار لا يكون رضى الا اذا سكبت المحار وقت البيع والتسليم
وتصرف المشتري فيه زرعاً ونسأه فحينئذ لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى قطعاً للاطماع القاسدة اه
وقوله لا تسمع دعواه أى دعوى الاجنبى ولو جاراً كما فى حاشية المحرر الرملى على المنع وأطال فى تحقيقه فى
قناويه المخبرية من كتاب الدعوى فقد جعلوا فى هذه المسألة مجرد السكوت عند البيع مانعاً من دعوى
القريب ونحوه كالزوجة بلا تقييد باطلاع على تصرف المشتري كما أطلقه فى الكنز والمتقى وأما دعوى
الاجنبى ولو جاراً فلا يمنعها مجرد السكوت عند البيع بل لابد من الإطلاع على تصرف المشتري ولم يقيده
بمدة ولا بموت كما ترى لأن ما يمنع صحة دعوى المورث يمنع صحة دعوى الوارث لقيامه مقامه كما فى المحاربي
الزاهدى وغيره فتأمل ثم ان ما فى الخلاصة والولوالحجية يدل على أن البيع غير قيد بالنسبة الى الاجنبى
ولو جاراً بل مجرد الإطلاع على التصرف مانع من الدعوى وانما فائدة التقييد بالبيع هى الفرق بين
القريب والاجنبى فان القريب للبائع لا تسمع دعواه اذا سكبت عند البيع بخلاف الاجنبى فانه لا تسمع
دعواه اذا اطلع على تصرف المشتري وسكت فلما منع لدعواه هو السكوت عند الإطلاع على التصرف
لا السكوت عند البيع فلاجل الفرق بينهما ضرور المسألة بالبيع ووجه الفرق بينهما مع تمام بيان
هذه المسألة محرر فى حواشينا رد المحتار على الدر المختار ثم رأيت فى فتاوى المرحوم العلامة الغزى صاحب
التنوير ما يؤيد ذلك ونصه سئل عن رجل له بيت فى دار يسكنه مدة تزيد على ثلاث سنوات وله جار بجانبه
والرجل المذکور يتصرف فى البيت المزبور هدماً وعماراً مع اطلاع جاره على تصرفه فى المدة المذكورة
فهل اذا ادعى البيت أو بعضه بعدما ذكر من تصرف الرجل المذکور فى البيت هدماً وبناء فى المدة
المذكورة تسمع دعواه أم لا اجاب لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى اه فانظر كيف أفتى بمنع سماعها
من غير القريب بمجرد التصرف مع عدم سبق البيع وبدون مضي خمس عشرة سنة أو أكثر ثم اعلم أن
عدم سماع الدعوى بعد مضي ثلاثين سنة أو بعد الإطلاع على التصرف ليس منبئاً على بطلان الحق
فى ذلك وانما هو مجرد منع للقضاء عن سماع الدعوى مع بقاء الحق لصاحبه حتى لو أقرب به الخصم يلزمه
ولو كان ذلك حكماً بطلانه لم يلزمه ويدل على ما قلناه تعليلهم للتعطيل قطع التزوير والتحيل كما مر فلا بد من
قضاء الاشياء من أن الحق لا يسقط بتقدم الزمان ثم رأيت التصريح بما قلناه فى البحر قبيل فصل دفع
الدعوى وليس أيضاً منبئاً على المنع السلطانى كما فى المسألة الآتية بل هو حكم اجتهدى نص عليه
الفقهاء كما رأيت فاغتنم تحريره هذه المسألة فانه من مفردات هذا الكتاب والمحمد لله المنعم الوهاب
(سئل) فيما اذا كان زيد ثلثاً دار معلومة جار ثلثها الآخر فى ملك عمر ووزيد ساكن ومعه تصرف
فى ثلثها بطريق الملك مدة تزيد على عشرين سنة حتى مات عن اولاد تصرفوا فى ذلك بعده بطريق
الارث عنه مدة تزيد على خمس عشرة سنة كل ذلك بلامعارض لهم فى ذلك ولا فى شئ منه والآن
قام بكر يدعى ثلثاً من الثلثين المزبورين انه كان لابييه المتوفى من مدة خمس وعشرين سنة ومضت
هذه المدة وهو بالغ ولم يدع ذلك على اولاد زيد ولا على زيد ولم يمنعه من الدعوى بذلك مانع شرعى والكل
فى بلدة واحدة واولاد زيد ينكرون ذلك فهل تكون دعوى بكر المذکور غير مسموعة *(الجواب)*
نعم تكون غير مسموعة للتمسك السلطانى والحالة هذه والله تعالى أعلم *(سئل)* فيما اذا كان زيد
ذمى حائزاً معلومة متصرف فيها بطريق الملك من مدة تزيد على عشرين سنة بلامعارض ولا منازع
حتى هلك عن ورثته تصرفوا فى الحائزات المزبورة فجاءت عشرين سنة على الوجه المذکور والآن قام ذمى
آخر يعارض الورثة فى الحائزات المذكورة مدعى انها كانت لعمته الهالكة عنه من مدة عشرين سنة
والورثة ينكرون ذلك ومضت هذه المدة والمدعى المذکور بالغ حاضراً معهم فى بلدة واحدة ولم يدع بذلك

مطلب فى عدم سماع
الدعوى بعد خمس عشرة
سنة لنهي السلطانى

عليهم ولا منعه من الدعوى مانع شرعي - أصلا فهل تكون دعوى المدعى بذلك على الورثة غير مسموعة
للمنع السلطاني * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا كان لمجاعة دارسا كنين فيها ومتصرفين بها
بطريق الملك مدة تزيد على عشرين سنة بلامعارض لهم والآن قام رجل يدعى عليهم بحصة في الدار وهم
ينكرون ومضت هذه المدة ولم يدع ذلك بلامانع شرعي والكل مقيمون ببلدة واحدة فهل تكون
دعواه غير مسموعة للمنع السلطاني * (الجواب) * نعم لا تسمع إلا بأمر سلطاني حيث خصص السلطان
نصره الله تعالى القضاء بذلك وأمر بعدم سماعها أقول مقتضى ما مر من الخلاصة والولاء المحمية كما قررناه
أنفاعد السماع مع الاطلاع على التصرف ببناء وزرع ونحوهما بدون منع سلطاني لكن مع وجود
المنع السلطاني لا ينفذ المحكم أصلا لسمع القاضي الممنوع هذه الدعوى لكونه معزولا عن سماعها بخلاف
ما إذا لم يوجد المنع المذكور وقد يقال أن كلامهم السابق فيما يمنع سماع الدعوى يفيد عدم صحة الدعوى
ومعلوم أن صحة الدعوى شرط للحجة القضاة فإظهار أنه لا ينفذ حكمه أيضا وإن لم يكن ممنوعا من جهة
السلطان الذي ولاه القضاء فتأمل * (سئل) * فيما لو منع السلطان عز نصره قضائه في جميع ولايته
أن لا يسمعا دعوى مضى عليها خمس عشرة سنة من غير مانع شرعي سوى الوقف ومال اليتيم والغائب
فاذا ادعى أحد بعد هذه المدة ولم يمنعه مانع شرعي وسمع القاضي دعواه وحكم بذلك فهل ليس له سماعها
ولا ينفذ حكمه * (الجواب) * نعم كما أفتى بذلك كثيرون من العلماء النجاشير منهم الوالد والعلم
والعلامة المجد والقهامة ابن نجيم والمدقق الخبير الرملي والمحقق الشيخ محمد الغزالي التمر تاشي وجوابه نظما
صورته

لا يملك القاضي سماع خصومة * للغزل فيها وهو أمر مشتهر

ومحمد الغزالي قال جوابه * برجاء الثواب من العزيز المقتدر

وأجاب كذلك الشيخ أحمد العامري المفتي الشافعي بالثام والشيخ محمد المفتي الحنبلي والشيخ أسعد المفتي
المالكي * (سئل) * في رجل يريد الدعوى على زيد بميراث أمه المتوفاة من أكثر من خمس عشرة
سنة وزيد يحد ومضت هذه المدة من بلوغه رشيدا ولم يدع بذلك ولا يمنعه مانع شرعي وهما مقيمان في
بلدة واحدة فهل تكون دعواه بذلك غير مسموعة للمنع السلطاني * (الجواب) * نعم والقضاء يجوز
تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان واستثناء بعض الخصوصات كما في الخلاصة وعلى هذا الأمر السلطان
بعدم سماع الدعوى لا تسمع ويجب عليه سماعها أشباه وفيها الحق لا يسقط بتقدم الزمان قذفا أو قصاصا
أو حقا العبد كذا في إيمان الجوهرة وقال محشيها الفاضل السيد أحمد الجوهري بعد هذا المحل بورتين أخبرني
استاذي شيخ الاسلام يحيى أفندي الشهير بالمقاري أن السلاطين الآن يأمرون قضاتهم في جميع
ولايتهم أن لا يسمعا دعوى بعدم مضى خمس عشرة سنة سوى الوقف والأرث اه ومقتضى ما أفتى به
العلامة الخبير الرملي أن الأرث غير مستثنى فانه سئل فيما إذا تعذر الدعوى لغيب المدعى عليه ثم وجدت
بعد خمس عشرة سنة هل تسمع بعدها أولا أجاب نعم تسمع لأن السلطان نصره الله تعالى فيما اشترعنه
انه استثنى من المنع ثلاث مسائل من الدعاوى تسمع بعد المدة المذكورة مال اليتيم والوقف والغائب
ومن المقرر أن الترك لا يتأتى من الغائب له أو عليه لعدم تأتى الجواب منه بالغبية والعلة خشية التزوير
ولا تتأتى بالغبية الدعوى عليه فلا فرق فيه بين غيبة المدعى والمدعى عليه اه كلام الخبير الرملي فهذا
يدل على عدم سماع دعوى الأرث بعد هذه المدة لعدم ذكرها في المستثنيات من المنع وهو خلاف ما تقدم
عن الجوهري وقد كتب أحمد أفندي المهمنداري على ثلاثة أسئلة بأنه تسمع دعوى الأرث ولا يمنعه
طول المدة وأما ما أفتى به العلامة أبو السعود أفندي وصاحب البيت كما قيل لدرى فهذه مشهورته (ميراثه)

قوله ويجب عليه سماعها أي
يجب على السلطان لأنه إذا
كان لا يسمع سماع القاضي
لهالكونه ممنوعا يجب على
السلطان سماعها ثلا يضيع
حق المدعى وفي بعض نسخ
الاشباه ويجب عليه عدم
سماعها فالضمير حينئذ
يعود على القاضي الممنوع
اه منه

مطلب

في سماع دعوى الميراث بعد
خمس عشرة سنة

متعلق إلى الشمس بيل بعد شرعي ترك أولنا دعوى بلا امر استماع أولنورمي الجواب أولنور عذر قوي
 أو يحق فقيدها كما ترى بالعدرو هذه في سائر الدعاوى وكتب أحمد أفندي المهنداري على سؤال آخر أنها
 لا تسمع وصورته فيمن ترك دعواها إلا رث على زيد بعد بلوغها خمس عشرة سنة بلا عذر فهل يكون
 دعواها المذكورة عليه غير مسموعة إلا بأمر سلطاني أجاب تكون دعواها المذكورة عليه غير مسموعة
 إلا بأمر سلطاني والحالة هذه اهـ (أون بش بيل بغير عذر شرعي ترك أولنا ميراثه متعلق دعوى بلا امر
 استماع أولنورمي الجواب خصم حق باقي أيد وكنه معترف بكل إيسه أولنا أبو السعود أفندي) أقول
 وقد صرح العلائي قيسل باب التحكيم باستثناء الوقف والأرث ووجود العذر الشرعي ثم قال وبه أفني
 المفتي أبو السعود اهـ وعليه فسمع دعوى الأرث لكن نقل شيخ مشايخنا الملا على عن فتاوى علي أفندي
 مفتي الروم عدم سماعها وصورته (أون بش سنة بلا عذر ترك أولنا ميراث دعوى بلا امر مسموعة
 أولورمي الجواب أولنا اهـ) ونقل مثله شيخ مشايخنا السايحاني عن فتاوى عبد الله أفندي فقد اضطرب
 كلامهم كما ترى في مسألة الأرث والظاهر أنه تارة ورد أمر مع استثنائها وتارة بدونه وبقي هنائي قدمنا
 بعضها منه في باب الردة والتعزير وهو اهـ إذا أمر السلطان قضائه بشئ ثم مات ذلك السلطان وولي غيره
 يحتاج الثاني إلى أمر جديد ليحجر على قضائه ما جرى على قضاة الأول وقد رأيت ذلك في فتاوى الخير
 الرمي حيث قال في كتاب أدب القاضي مانعه سئل فيما لومع السلطان قضائه عن سماع ماضي عليه
 خمس عشرة سنة من الدعاوى هل يستقر ذلك أبد أم لا أجاب لا يستقر ذلك أبد بل إذا أطلق السماع
 للمنع بعد المنع جاز وكذا الولي غيره وأطلق له ذلك يحجر على اطلاقه فيسمع كل دعوى وكذا لومات
 السلطان وولي سلطان غيره فولي قاضيا ولم يمنعه بل أطلق له قائلا وليت لك تقضى بين الناس جازله سماع
 كل دعوى إذا أتى المدعي بشرائط محبتها الشرعية المقررة عند الفقهاء والمحصل أن القاضي وكيل عن
 السلطان والوكيل يستفيد التصرف من موكله فإذا خصص له تخصص وإذا عم تعم والقضاء يتخصص
 بالزمان والمكان والمحادث والأشخاص وإذا اختلف المدعي والمدعى عليه في المنع والإطلاق فالمرجع
 هو القاضي لأن وجوب سماع الدعوى وعدمه خاص به لا يتعلق للتعدين به فإذا قال منعي السلطان عن
 سماعها لا ينزع في ذلك وإذا قال أطلق لي سماعها كان القول قوله ما لم يثبت المحكوم عليه المنع بالينة
 الشرعية بعد الحكم عليه فثبت بطلان الحكم لانه ليس قاضيا فيما منع عنه فحكمه حكم الرعية في
 ذلك وإذا أتاه خبر بالمنع من عدل أو كتاب أو رسول عمل به كما يعمل بالمشافهة من السلطان ومن علم أنه
 وكيل عنه وعلم أحكام الوكيل استخراج مسائل كثيرة تتعلق بهذا البحث وهان عليه الأمر وانكشف له
 الحال والله تعالى أعلم اهـ كلام العلامة خير الدين وهو كلام رصين متين وحينئذ فإذا كان سلطان زماننا
 نصره الله تعالى نهي كل قاض ولاه عن سماع دعوى الميراث المذكورة أو غيرها أيضا بعد خمس عشرة سنة
 لزهم ذلك ولا ينفذ حكمهم إذا خالفوا وكذا الوهي البعض دون البعض فيلزم من نهاه وأما بدون النهي
 فالقضاء مطلق فيصع حكمهم في جميع الدعاوى ولو بعد هذه المدة ما لم يمنح عليها ثلاث وثلاثون سنة
 فحينئذ لا تسمع الدعوى كما مر عن الميسوط فان قلت قد صرح حوا بأن القاضي لا ينزل بموت السلطان
 أو خلع كما مر في كتاب القضاء وعلوه بأن تخليفة نائب عن المسلمين في تقليده للقضاة والمسجلون على
 حالهم فلا ينزل القاضي بموت النائب يعني السلطان فهذا يدل على أن القاضي يبق بعد موت موليه على
 حاله فإذا كان موليه نهاه عن شيء يبق فيه بعد موته فأتاه مسلم في نفس ذلك القاضي الذي نهى عن
 شيء ثم مات موليه وليس كلامنا فيه وإنما الكلام في قاض آخر ولاه السلطان الآخر ولم ينهه عن شيء فهذا
 القاضي المجدد لا يكون منهيًا بنهي السلطان السابق لانه ليس منصوبًا من جهته على أن السلطان الواحد

تعييها الدعوى المتعلقة
 بالمراث إذا تركت بعد شرعي
 خمسين سنة فهل تسمع بلا
 أمر عال الجواب تسمع إذا
 كان العذر قويا اهـ منه
 تعييها إذا تركت دعوى
 الأرث بلا عذر شرعي خمس
 عشرة سنة فهل لا تسمع
 الجواب نعم لا تسمع إلا إذا
 اعترف الخصم بالحق اهـ منه

مطلب
 إذا نهى السلطان قضائه عن
 سماع دعوى لا يستقر ذلك
 أبد الخ

مطلب
 القاضي وكيل عن السلطان

مطلب
 القول قول القاضي في انه
 منعه السلطان عن سماع
 الدعوى ولم يمنعه

إذا نهى قاضيا وأطلق لقاضي آخر لم يكن القاضي الآخر منها بنهي سلطانة للقاضي الأول فإن قلت فلو ذكر
العلامة المحوي في حواشي الاشياء أنه قد علم من عاداتهم يعني سلاطين بني عثمان نصرهم الرجن أنه إذا
تولى سلطان عرض عليه قانون من قبله وأخذ أمره باتباعه اه قلت الذي يظهر لي أن كونه مأمورا
باتباع من قبله معناه أن يقرر ما فعلوه ويمشي على قانونهم الذي رتبوه ويأمر بما أمروا به وينهي عما نهوا
عنه ولا يلزم من ذلك أن تصير قضائته مأمورين أو منهيين بمجرد توليته لهم تولية غير مقيدة بشئ من ذلك
وإنما يلزم منه أنه إذا ولي قاضيا قول له وليتلك كذا أو أنه لا عن كذا حتى يكون جاريًا على قانون من قبله
كما اشتهر عنه أنه حين ولي القاضي يأمره في منشوره باتباع اصح الاقوال من مذهب أبي حنيفة كعادة
غيره من السلاطين الماضين فإذا لو حكم القاضي بخلاف الاصح لا ينفذ حكمه ولو لا أمره بذلك لنفذ وان
خالف قانون من قبله بل لو أمره بأمر مخالف لقانون من قبله فالظاهر نفوذه ولزوم اتباعه حيث وافق
قانون الشرع القويم فهذا ما ظهر لفهمي السقيم وفوق كل ذي علم عليم * (سئل) * فيما إذا ادعى
اخوان زيد عليه بحصته من دار بين المتوفى من خمس عشرة سنة وهو معترف بأن الدار بخلفه لهم عن
أبيهم فهل تسمع الدعوى * (الجواب) * نعم إذا كان المدعى عليه مقرا بسمع الدعوى عليه ولو طالت
المدة أكثر من خمس عشرة سنة كما أنفي بذلك العلامة أبو السعود الأحمدي وصورتته (يكري بيل مقداري
ترك اولنا دعوى خصم مقرا وبحق استماع اولنوري الجواب اولنور اه) * (سئل) * فيما إذا
ترك زيد دعواه على عمر وبحق له مدة خمس عشرة سنة ولم يدع زيد عليه بذلك عند القاضي بل طالبه
بذلك مرارا في غير مجلس القضاء ويريد زيد الآن الدعوى عليه بذلك متعللا بأنه مات ترك الدعوى في المدة
الزبورة فهل تسمع دعواه أم لا * (الجواب) * قال في المنع من كتاب الدعوى وشرطها أي شرط
جواز الدعوى مجلس القاضي فلا تصح الدعوى في مجلس غيره حتى لا يجب على المدعى عليه جوابه اه
ومثله في الدرر وقال في البحر ومنها مجلس القضاء فلا تسمع هي والشهادة الابن يدي الحاكم اه فحتمى
هذه النقول المتبعة أن دعواه غير مسموعة ولا عبرة بتعلله بأن مات ترك في المدة الزبورة لعدم شرط
الدعوى وهو كونه عند القاضي فافهم وليكن على ذكر منك فإنه قد تكرر السؤال عنها بل صريح فتوى شيخ
الاسلام على أفندي أنه إذا ادعى عند القاضي مرارا ولم يفصل القاضي الدعوى ومضت المدة الزبورة تسمع
دعواه بذلك لأنه صدق عليه أنه لم يترك في المدة الزبورة الدعوى عند القاضي وصورة فتواه (زيد عمرو
أيله بر مقدار قبحه به متعلق دعواي اولغله زيد هرايكي اوج سنه ده بر كره مبلغ مرزوري قاضي حضور زنده
دعوى ابدوب لكن دعواي فصل اولغوب بروجهله اون بش سنه مرور ايلسه حال ازيد مبلغ مرزوري
عمرو دن دعوى ايلسه عمرو اون بش سنه مرور ايتك ايله دعواي مسجوعه اولما زديو زندي دعواي منع
قادرا ولوري الجواب اولما ز) * (سئل) * فيما إذا مات رجل عن ابن حاضر في بلدته وعن أولاد غيره
غائبين مسافة البصر وخلف تركه في بلدته وضع الحاضرين عليها كلها بلا وجه شرعي ومضى لذلك مدة
أربعين سنة ومات الابن عن أولاد تركه يسدهم ثم حضرا خوته ويريدون الدعوى على أولاد أخيه
بما يخصهم من تركه أبيهم بالوجه الشرعي فهل يسوغ للأخوة الغائبين ذلك * (الجواب) * نعم
يسوغ لهم ذلك حيث منعهم من الدعوى مانع شرعي وهو الغيبة * (سئل) * فيما إذا كان يسد زيد
وأخيه عمرو مشد مسكة في ارض وقف سايخه يزرعانها في كل سنة ويدفعان ما عليها لجهة الوقف
ومضى لذلك مدة تزيد على ثلاثين سنة بلا معارض حتى مات عمرو والآن قامت أخت زيد تعارضه
وتعارض ابن أخيه في مشد الارض المزبورة مدعية أن لها بعضه ارناعن أبيه والكل في قرية واحدة فهل
لا تسمع دعواها والحالة هذه * (الجواب) * نعم لا تسمع * (سئل) * فيما إذا ترك الورثة

مطلب

إذا نهى السلطان قاضيا وأطلق
لاخر لا يكون الاخر منها بنهي
الاول

مطلب

إذا كان المدعى عليه مقرا
تسمع الدعوى ولو طالت المدة

مطلب

إذا ادعى في أثناء المدة عند
غير القاضي لا تعتبر دعواه

مطلب

شرط الدعوى مجلس القضاء

مطلب

إذا ادعى عند القاضي مرارا
في كل سنتين وثلاث ولم
تغسل ومضى خمس عشرة
سنة تسمع الدعوى

مطلب

تسمع دعوى الغائب مسافة
القصر وان طالت المدة

مطلب

لا تسمع دعوى مشد المسكة
بعلمشى المدة الطويلة

الدعوى على زيد بدين لمورثهم المتوفى منذ سبع عشرة سنة وكان فيهم قاصر يبلغ الآن رشيداً ويريد
الدعوى على زيد بقدر ما يخصه من الدين فهل يسوغ له ذلك دون البالغين للنع السلطاني (الجواب)
نعم * (سئل) * في بناء حوائط جارية في وقف أهلي قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف برحمتك
ونظار وقف البناء واضعون يدهم عليه ومتصرفون فيه لمجته الوقف ويدفعون محاركة الأرض وهي أحر
مثلها للمتولين على وقف البر من مدة تزيد على ستين سنة إلى الآن بلامعارض ولا منازع لهم في ذلك
والآن قام متولى وقف البر يكلف ناظر الوقف الأهل إظهار حجة احتكار واحترام تشهد لمجته الوقف
الأهل بذلك فكيف الحكم * (الجواب) * يعمل بوضع يد ناظر الوقف الأهل المذكور بعد ثبوته
في البناء المذكور لمجته الوقف المزبور ولا يكلف الناظر المرقوم إلى ما ذكر بعد مضي المدة المرقومة
الأوجه شرعي إذا يترع شيء من يد أحد لا يثبت ثابت معروف وقال المؤلف في جواب سؤال آخر يعمل
بوضع اليد ولا يكلف إلى إظهار كتاب احترام واذن وقد نقل علماءنا أن أقصى ما يستدل به على الملك
اليدوذ كرمدة الفقهاء السراج المحافون أنه لا يجوز للسلطان تكليف الناس إلى إثبات ما بأيديهم بالينة
ولو كلفهم ذلك لما بقي ملك في يد أحد وقالوا أفيضان اليد والتصرف المدد المتطاول دليل الاستحقاق ظاهراً
وقد قال الإمام أبو يوسف في كتاب الخراج كما نقله العلامة ابن نجيم في أشباهه أنه لا يترع شيء من يد أحد
الابحى ثابت معروف كتبه الفقير محمد العمادى المفتي بدمشق الشام وكتب جوابي كذلك الشيخ أحمد
العامري المفتي الشافعي والشيخ عبدالنادر التعلبي الخنيلي (سئل) في رجل يده دار بطريق الشراء
متصرف بها من مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة بلامعارض والآن قام ناظر وقف يدعى جريان حصة
منها في الوقف وبذلك منكر لذلك وهما في بلدة واحدة ولم يمنع من الدعوى مانع شرعي فهل لا تسمع
الدعوى المذكورة بعد المدة المزبورة * (الجواب) * نعم كما تقدم عن البحر وجامع الفتاوى * (سئل)
في رجل يدعى على آخر بأنه قتل مورثه من مدة تزيد على عشرين سنة ولم يمنعه مانع شرعي فهل
تكون دعواه غير مسموعة * (الجواب) * إذا ترك دعوى القصاص بلا عذر شرعي عشرين سنة لا تسمع
دعواه كما أفتى بذلك المولى شيخ الإسلام علي أفندي مفتي السلطنة العلية كما هو مسطور في فتاويه
المشهوره * (سئل) * فيما لو منع السلطان نصره الله تعالى قاضي بلدة معينة من سماع دعوى فلان
المتعلقة بوقف كذا الأفي اسلامبول فهل يعمل بمنعه * (الجواب) * نعم سئل الرحيمي فيمن ادعى
على آخر بدار وقف أنها ملكه بالأرث وكان قد ضي على ترك هذه الدعوى خمس عشرة سنة وهو قريب
أواقف يعلم بالوقف وهما في بلدة واحدة أجاب لا تسمع دعواه بدون أمر شريف وعلى تقدير ورود
الأمر بالسماع فالذي يقتضيه الفقه أنه يمنع أيضاً حيث وقف الواقف وسلم وقريبه حاضريه يعلم كما إذا باع
وهو حاضر يعلم قطعاً للأطماع لفاسدة اهـ * (سئل) * في امرأة طلقها زوجها من مدة تزيد على
عشرين سنة ثم مات عن ورثة وتركه فجاءت تدعى أن لها بدمته مؤخر صدقها والورثة ينكرون ذلك ولم
يمنعها من الدعوى بذلك مانع وهم في بلدة واحدة فهل تكون دعوى المرأة بذلك غير مسموعة للنبى
السلطاني * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا كان زيد وعمرو غراس كرم معلوم جاري ملكهما
وقائم في أرض وقف بالوجه الشرعي وهما راضعان يدهما عليه ومتصرفان به ويدفعان ماعلى أرضه
لمجته الوقف المزبور من مدة تزيد على خمس وخمسين سنة بطريق الارث عن والدهما كل ذلك بدون
معارض لهما في ذلك ولا في شيء منه والآن قامت امرأة تدعى حصة في الفراس والكل في بلدة واحدة
ولم تدع عليهما قبل ولا منعهما من الدعوى بذلك مانع شرعي وهما ينكران ذلك فهل لا تسمع دعوى المرأة
المزبورة بذلك وتنع من معارضتهما * (الجواب) * نعم * (سئل) * في صلح حاصل ما فيه

مطلب
تسمع دعوى القاصر إذا بلغ
دون بقية الورثة البالغين

مطلب
يعمل بوضع يد الناظر في
المدة الطويلة ولا يكلف إلى
إظهار حجة احتكار واحترام

مطلب
لا تسمع دعوى الوقف بعد
مضي ثلاث وثلاثين سنة

مطلب
لا تسمع دعوى القصاص
بعد عشرين سنة

مطلب
إذا منع السلطان قاضياً من
سماع دعوى فلان الأفي
اسلامبول يصح منعه

مطلب
إذا ترك القريب الدعوى
خمس عشر سنة بلا عذر
لا تسمع وإن ورد أمر سلطاني
بسماعها

مطلب
طلقها ومضى خمس عشرة سنة
ثم ادعت بمؤخرها لا تسمع

مطلب
نصراً في الفراس مدة تزيد
على خمس وعشرين سنة
لا تسمع الدعوى بعدها

ان زيد اعمر في دار كذا المجارية في وقف كذا وفي توابعه من تظاير الوقف عمارة ضرورية باذنهم وانه صرف في ذلك مبلغا قدره كذا واثبتته في وجه النظائر المذكورين لدى حاكم شرعي بعد اعترافهم بالاذن وانكارهم للتعمير والتقدير المصروف ثم مضى لذلك مدة تزيد على عشرين سنة ويريد زيد الدعوى على النظائر بالمبلغ مستند المصك المزبور فهل لا تسمع دعواه حيث لم يدع قبل ذلك ولا منعه من الدعوى مانع شرعي للسمع السلطاني أم لا * (الجواب) * نعم لا تسمع دعواه حيث الحال على هذا المتوال للسمع السلطاني والله أعلم * (سئل) * في أرضين متلاصقتين يفصل بينهما رصيف يسقيهما ويسقي غيرهما جارية احدهما في وقف زيد والاخرى في وقف عمرو وكل منهما حاملة لغراس قائم بها وبحاقي النهر من جهة كل أرض منهما وكل من نظائر الوقفين متصرف في أرض وقفه وغراسها فوضع ناظر وقف زيد يد على حافة النهر وغراسها التي في جهة الارض الثانية زاعما انه متابع لارض وقف زيد ولم يسبق له ولا لمن قبله من نظائر وقفه وضع يد ولا تصرف في ذلك أصلا ولناظر وقف عمرو بيعة عادلة تشهد بحريان ذلك في وقف عمرو وأنه تابع لارضه وأنه ومن قبله من النظائر متصرفون في ذلك لجهة وقف عمرو فهل اذا أقامها تقبل وترفع يد ناظر وقف زيد عن ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في بستانين كل منهما جارفي وقف أهلي يفصل بينهما مجرى ماء يسقي ارض البستانين وغيرهما ونظار أحدهما واضعون أيديهم ومتصرفون في مسناة المجرى من الجهتين وفي الغراس القائم بهما من قديم الزمان واحدا بعد واحد الى الآن لجهة الوقف بلا معارض ولا منازع وفيما يلي المسناة التي جهة البستان الآخر سياج قديم فاصل بين المسناة والبستان والآن يدعي ناظر البستان الآخر ان المسناة تابعة لبستانه مع الغراس القائم بها متعللا بكونها في جهته وبكونه أعلى من الاخرى ولم يسبق له ولا لمن قبله وضع يد ولا تصرف في ذلك أصلا ولم يصدقه الا تحفه لم يعمل بوضع اليد والتصرف بعد ثبوتها * (الجواب) * نعم يعمل بوضع اليد والتصرف من قديم الزمان بالوجه الشرعي ولا عبرة بالتعلل المذكور حيث كان الحال ما ذكر والمسئلة مأخوذة من المتنقي من كتاب الشرب * (سئل) * في مسناة بين أرضين احدهما ارفع من الاخرى وعلى المسناة أشجار لا يعرف غارسها فالقول لمن من أرباب الارضين * (الجواب) * قال في الخاتمة في فصل المعاملة مسناة بين أرضين احدهما ارفع من الاخرى وعلى المسناة أشجار لا يعرف غارسها قال الشيخ الامام محمد بن الفضل ان كان الماء يستقر في الارض السفلى بدون المسناة ولا يحتاج في امساك الماء الى المسناة كان القول في المسناة قول صاحب الارض العليا معينه واذا كان القول في المسناة قوله كانت الاشجار له ما لم يقيم الاخر البيعة وان كانت الارض السفلى تحتاج في امساك الماء الى المسناة كانت المسناة وما عليها من الاشجار بينهما اه ومثله في البرازية في كتاب القسمة في نوع تقص القسمة فيحصل بما ذكرنا الجواب والله سبحانه الموفق للصواب قلع نالة انسان وغرسها ورباها فهي للغراس بالقيمة نهر بينهما ادعيا أشجاره النابتة في ضفته ان علم الغراس فهي له والا فان كان في موضع خاص لا حدهما فالملك وان في مشترك فيبينهما يتراب من المزارعة * (سئل) * في قطعة أرض جارية في وقف أهلي ومحتكرة لجهة وقف بر بالوجه الشرعي ولو وقف البردمنة ماء بقساطل في الارض المزبورة يجري فيها الماء لوقف البردمنة ماء والاصل في فاسمها المتولى لجهة وقف البر من مال الوقف لجهة وقف مجرى ماء وأراد أن يجريه ويضمه في القساطل المزبورة للحظ والمصلحة في ذلك فعارضه ناظر الوقف الاهلي في ذلك بدون وجه شرعي فهل ليس له المعارضة ويمنع من ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في جماعة لهم قاسارية بباركة ماء يجري اليها من فائض بركة حمام وقف واضعون يدهم ومن قبلهم من ملاك القاسارية عليها وعلى الماء المزبور ومصرفون

مطلب

لا تسمع دعوى المرصد بعد

عشرين سنة

مطلب

ليس له وضع يد على مسناة

جاره المتصرف من قديم

مطلب

يعمل بالتصرف القديم في مسناة

المجرى من المجانيين

مطلب

في مسناة بين أرضين عليها

اشجار لا يعرف غارسها

مطلب

للجنة كراجر ماء آخر في

القساطل الموضوعة في الارض

المحتكرة

مطلب

يمنع المتولى من طلب حكر

على مجرى ماء الفائض اذالم

يسبق له ولا لمن قبله تصرف

في ذلك

قوله واضعون وقوله بعد ذلك

ومتصرفون هكذا في النسخ

بالرفع ولعل الاصول واضعين

ومتصرفين بالمجرفة لجماعة

المجرفة في اه

وفي هذا الاستصواب نتر لانه

يجوز أن يكون كل منهما مرفوعا

على انه خبر لمبتدأ محذوف

اي هم واضعون ومتصرفون

اه صحيحه

في ذلك من مدة تزيد على ثمانين سنة بلامعارض والان قام متولى وقف الحمام يكلفهم دفع حكر عن الماء وجراه للوقف بدون وجه شرعى ولم يسبق له ولا لمن قبله من المتولين أخذ شئ من ذلك وليس بيده مستند شرعى فهل حيث كان الامر كما ذكر لا يلزم الملاك ذلك الا بوجه شرعى * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كانت هند وصيا على ابنها اليتيم فأبرأت عمه اليتيم عن الدعاوى بطريق الاصلالة عن نفسها وكان لليتيم حقوق واعيان عند عمته وتريد أمه الدعاوى بها على عمته بطريق الوصاية عليه وأخذ هاله منها بالوصاية عليه بعد الثبوت فهل يسوغ لها ذلك * (الجواب) * نعم واذا البر أرجل عن الدعاوى ثم ادعى عليه مالا بالوصاية كاله أو الوصاية يقبل مزاوية من الدعاوى * (سئل) * فيما اذا ساقى زيد عمر على غراسه المعلوم لمدة معلومة مساقيات شرعية وأنقضت مدة المساقيات فقام عمرو يدعى حصة معلومة في الفراس المزور المساقى عليه فهل تكون دعوى عمرو والملكية فى شئ من الاشجار بعد ذلك غير مسجوعة * (الجواب) * لا عليك ذلك بعد المساقيات المذكورة افتى بذلك الشيخ الحنفى وأجاب فى ضمن سؤال بقوله استأجر الارض وساقى على جميع الاشجار لا تسع دعواه الملكية فى شئ من الاشجار بعد ذلك للتناقض الخ اه وافتى بتمثله العلامة الشيخ اسماعيل مفتى دمشق سابقا كما هو مسطور فى هامش فتاويه * (سئل) * فى ربيع مزرعة معلوم جار فى وقف بريحه من القبلة قطعة أرض جارية فى وقف أهلى يؤجرها ناظرها من جماعة ويحدها ناظرها من الشمال بالمزرعة المذكورة غير أن متولى وقف ربيع المزرعة ومن قبله من المتولين يتناولون قسم الربع من زراعه ومتصرفون فيه من الربع المذكور الى محل معلوم فى الارض من قديم الزمان الى الآن بلامعارض والان قام ناظر الارض يعارض فى ذلك مدعى أن حد أرضه الشمالى وراء المحل المزور من المزرعة داخلها وهو قطع ارض مسميات فى حجج اجارات أرضه والمحال أن التصرف القديم للمتولين على ربيع المزرعة فى حدها الى المحل المزور ويأخذون قسم الزرع كما ذكر ولم يسبق لناظر وقف الارض وضع يدولا تصرف شرعى بما يدعيه من الحد المذكور المجاوز للمحل المزور فهل يعمل بتصرف المتولين على الربع المذكور ولا يلتفت لمجرد دعوى الآخر حيث المحال ما ذكر * (الجواب) * حيث كان المتولون واضعى أيديهم ومتصرفين بربع المزرعة المذكورة على الوجه المزور من قديم الزمان الى الآن يعمل بوضع يدهم وتصرفهم بعد ثبوته شرعا لان وضع اليد والتصرف حجة قاطعة ولا يلتفت لمجرد دعوى ولا عبرة بزعمه حيث لم يسبق له وضع يدولا تصرف فى ذلك * (سئل) * فيما اذ مات رجل عن ابن وخمس بنات وخلف تركته وضع الابن يده عليها نحو عشرين سنة وهو مقرب بذلك وتريد البنات الدعاوى عليه بحصتهن فهل تسع دعواهن وترفع يده عن حصتهن * (الجواب) * تسع دعواهن عليه بذلك حيث كان مقربا بذلك وترفع يده عن حصتهن * (سئل) * فى رجل مات عن زوجة وعن اولاد بالعين من غيرها اختلفوا معها فى شئ معين صالح للزوجين فلن القول من القرية * (الجواب) * القول فى ذلك للزوج مع يمينها قال فى التنوير من باب التحالف وان مات أحدهما واختلف وارثه مع المحيى فى المشكل الصالح لهما قال القول فيه للمحى * (سئل) * فيما اذا ادعى رد على عمرو لى القاضى ببلغ دين معلوم وطالبه به فأجاب عمرو بأن أصل المبلغ كذا وأنه دفع لزيد وكذا اذا ادعى قدر الدين فطلب من عمر اثبات ما ادعاه فلم يثبت وطلب من المدعى على عدم قبضه ما ذكر وطلب منه اليمين مرارا فنكل ولم يحلف فنهى المحاكم من معارضة عمرو بسبب المبلغ المدعى به فهل يكون المنع واقعا موقعه الشرعى * (الجواب) * نعم قضى عليه بالنكول ثم أراد أن يحلف لا يلتفت اليه والقضاء ماض على حاله تنوير من الدعاوى ومثله فى الدرر وغيره ومتى حكم القاضى على المدعى عليه بالحق عند النكول

مطلب
ابراه عن الدعاوى ثم ادعا
مألا بالوصاية يقبل

مطلب
لما تسع دعواه فى شئ من
الاشجار بعد ما ساقى عليها

مطلب
يعمل بمحدود الارض
بالتصرف لان وضع اليد
والتصرف حجة قاطعة

مطلب
تسعى الدعوى بعد عشرين
سنة اذا كان الخصم مقرا

مطلب
اذا اختلف فى الصالح للزوجين
فالقول فيه للمحى منهما

مطلب
اذا قضى عليه بالنكول ثم
اراد أن يحلف لا يلتفت اليه
الخ

لم يسمع بعد ذلك بمينه لان الحكم بالنكول بمنزلة الحكم باقراره والقاضي اذا سمع اقرار المدعي عليه بالحق لم يفت بعد ذلك الى انكاره كذلك اذا حكم بنكوله شرح ادب القاضي للخصاف من باب النكول عن اليمين * (سئل) * في رجل مات عن اولاد بالعين وعن زوجتين كل منهما ساسا كنه في بيت فيه امتعة على حدة فاختلفت احدهما والا ولا دفع الاخرى في متاع البيت التي هي فيه والامتنعة عما يصلح للزوجين فهل يكون القول لها بمينها في ذلك حيث لا يئنه للباقيين * (الجواب) * اذا مات أحد الزوجين واختلف وارثه مع المحي منها في متاع البيت الصالح لهما فالقول للمحي منها بمينه في ذلك حيث لا يئنه للباقيين لان العبرة باليد كذا في البدائع وغيره * (سئل) * فيما اذا مات رجل عن زوجة وأخت شقيقة وابن عم عصبة وخلف تركه فادعت الزوجة مبلغا من الدراهم بذمة الميت وأثبتته بالينة الشرعية لدى القاضي في وجه وكيل عام ثابت الوكالة عن الاخت ثم صدق لها الوكيل المزبور على ذلك وأقر به والا ن يدعي الوكيل بالوكالة ان الزوجة كانت ابرأت ذمة الزوج من المبلغ قبل تصديقه واقاره فهل حيث صدق وأقر ان الدين باق في التركة لا تسمع دعواه المزبورة * (الجواب) * نعم لا تسمع دعواه المذكورة بعد اقراره المزبور للتناقض كما صرح بذلك في جامع الفصولين وفي فتاوى الانقروى عن الفتية ت التناقض يمنع الدعوى لغيره كما يمنعه لنفسه بخ من اقرعين لغيره فكما لا يملك أن يدعيه لنفسه لا يملك أن يدعيه لغيره بوكالة أو وصاية قس وصى اقر به له ثم ادعاه للصغير لا تسمع * (سئل) * فيما اذا مات زيد عن ورثة وترك تحت أيديهم فادعي عمر ودنا له بذمة زيد المتوفي على بعض الورثة لدى حاكم شرعي وأقام شاهدين شهدا له بذلك لدى الحاكم المذكور فحكم له بذلك وأمر المدعي عليه بدفع الدين لعمر ومن التركة فدفع له بعضه من غير تحليف وعرومين الاستظهار ثم حضر وارث آخر وادعي على عمرو بأن دعواه على بعض الورثة غير صحيحة وطالبه بالدفع لكونه اخذه بغير عمن فهل يكون الدفع المذكور غير واقع موقعه الشرعي لعدم الاستحلاف ولا يدفع الدين المذكور قبل الاستحلاف الشرعي * (الجواب) * نعم لما في الخلاصة والبرازية وكثير من المعتبرات ان القاضي يستخلف الطالب حتى قال في الخلاصة عن ادب القاضي للخصاف رحمه الله تعالى وأجمعوا على ان من ادعى ديناً على الميت يحلف من غير طلب الوصي والوارث باقاه ما استوفيت دينك من المديون ولان أحد اداه اليك عنه ولا قبضه قابض ولا أبرأته ولا شيئاً منه ولا احلت بذلك ولا شيء منه على أحد ولا عندك به ولا شيء منه رهن اه وعلمه الصدر الشهيد أن اليمين ليست للوارث ههنا وانما هي للتركة لانه قد يكون له غريم آخر أو موصله فالحق في هذا في تركة الميت فعلى القاضي الاحتياط في ذلك وقال قبله ولا يدفع له شيئاً حتى يستخلف اه فحيث اجمعوا على تحليفه وذكرناه لا يدفع اليه المال حتى يستخلف ولم يفعل ذلك لم تستوف الدعوى شرائطها حتى ينفذ حكمه بالدفع والقاضي مأثور بالحكم بأصح الاقوال من مذهب الامام الاعظم أي حنيفة النعمان رحمه الله تعالى فاذا حكم بغير الاصح لا ينفذ حكمه لانه معزول عنه لان التولية حصرية فكيف وقد اجمعوا على التحليف وأما ما قيل ان القضاء يقوى الضعيف فالمراد قاض له ملكة الاجتهاد وأما المقلد فانه متى خالف معتمد مذهب لا ينفذ حكمه وبه عن وهو المختار للفتوى كما بسطه التمرناشي في فتاواه وأما دعوه على بعض الورثة فصحيحة اذ بعض الورثة يكون خصما عن الميت كما صرح بذلك غير واحد من علماء الاعلام روح الله تعالى روحهم بدار السلام (تمة) قال في البحر ولم أر حكم من ادعى انه دفع للميت دينه وبرهن هل يحلف وينبغي ان يحلف احتياطاً اه قال العلامة الغزالي التمرناشي اقول ينبغي أن لا يتردد في التحليف اخذاً من قولهم الديون تقضى بأمانها لا بأعيانها واذا كان كذلك فهو قد ادعى على الميت اه وقال العلامة الخيزراني في حاشيته على البحر

مطلب

القول للمحي في الصالح لهما

مطلب

التناقض يمنع الدعوى لغيره كما يمنعه لنفسه

مطلب

لا يصح دفع الوارث قبل يمين الاستظهار

مطلب

أجمعوا على أن من ادعى ديناً على الميت يحلف من غير طلب الوارث والوصي

مطلب

لا ينفذ القضاء بالدفع قبل يمين الاستظهار

قوله حصرية أي ان تولية

القضاة في زماننا محصورة

بالحكم بالاصح المذكور

لاشترط السلطان نصره الله

تعالى ذلك على جميع قضائه

اه منه

مطلب

القاضي المقلد لا ينفذ حكمه

اذا خالف معتمد مذهب

مطلب

الدعوى على بعض الورثة صحيحة

مطلب

اذا ادعى انه دفع للميت دينه

وبرهن هل يحلف

أقول قد يقال إنما يخاف في مسألة مدعى الدين على الميت احتياطاً لا احتمالاً لأنهم شهدوا باستصحاب الحال وقد استوفى في باطن الأمر وأما في مسئلة دفع الدين فقد شهدوا على حقيقة الدفع فأنفى الاحتمال المذكور فكيف يقال ينبغي أن لا يتردد في التحليف فتأمل اهـ أقول وكلام الرمي هو الأوجه كما لا يخفى على من تنبه * (سئل) * في امرأة تركت دعواها الأثر من أبيها على أخيها مدة ست وثلاثين سنة، بلامنع شرعي وهو منكر لذلك فهل لا تسمع دعواها الآن * (الجواب) * نعم قال المتأخرون من أهل الفتوى لا تسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة إلا أن يكون المدعي غائباً أو صبيّاً أو مجنوناً وليس لها ولي أو المدعي عليه أميراً جاثراً يخاف منه كذا في جامع الفتاوى نقلاً عن الفتاوى العنابية (سئل) في خارج وذو يدعي ثورتاً رعا فيه كل يدعي شراءه من آخر وتاريخ الخارج أسبق فهل يعمل بالأسبق تاريخاً * (الجواب) * نعم كما في البرازية والخلاصة وغيرهما وإن في بدء أحدهما يقضي للخارج إلا إذا أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فحينئذ يحكم له وإن برهن خارجان على ملك مؤرخ أو شراء مؤرخ من واحد غير ذي يد أو برهن خارج على ملك مؤرخ وزو يد على ملك مؤرخ أقدم فالسابق أحق بالتمسك بالبصائر من دعوى الرجلين وبمثله أفتى الشيخ خير الدين من الدعوى وفي الثالث عشر من الخلاصة فلو كان في يد أحدهما يقضي للخارج إلا إذا أرخا وتاريخ ذي اليد أسبق فحينئذ يقضي له اهـ وفي المنخ ثم أعلم أن البيعة على الشراء لا تقبل حتى يشهدوا أنه اشتراها من فلان وهو يملكها كما في البحر معزيا إلى خزائن الأكل أقول هذا في الشراء من الغائب ففي نور العين في آخر الفصل السادس راجعاً للبسوط لا تقبل بيعة الشراء من الغائب إلا بالشهادة بأحد الثلاثة إما يملك بائعه بأن يقولوا باع وهو يملكه وإما يملكه المشتري بأن يقولوا هو للمشتري اشتراه من فلان وإما يقبضه بأن يقولوا اشتراه منه وقبضه اهـ ثم رجع لفتاوى القاضي ظهير الدين ادعى أرثاً ورثه من أبيه وادعى آخر شرائه من الميت وشهوده شهدوا بأن الميت باعه منه ولم يقولوا باعه منه وهو يملكه قالوا لو كانت الدار في يد مدعى الشراء أو مدعى الأثر فالشهادة جائزة لأنها على مجرد البيع إنما لا تقبل إذا لم تكن الدار في يد المشتري أو الوارث أو مالو كانت فالشهادة بالبيع كشهادة ببيع ومالك اهـ * (سئل) * في رجل اشترى من زيد فرساً معلومة بثمن معلوم إلا أن قام عمرو بالخارج يدعيه من الرجل بالتاج ويريد المشتري إقامه البيعة على عمره وادعى المزبور أنها نتاج فرس بائعه فهل ترجح بيعة المشتري أنها نتاج فرس بائعه على عمره والخارج * (الجواب) * نعم وإن برهن خارج وذو يد على التاج فذو اليد أولى هو الصحيح خلافاً لعيسى بن إبان شرح الملتقى من باب دعوى الرجلين وبمثله أفتى الشيخ خير الدين نقلاً عن البحر وجامع الفصولين من الدعوى من فتاويه وفيها أيضاً وبرهان المشتري على نتاج بائعه كبرهان بائعه اهـ ومنه في البحر أقول ولا بد من الشهادة بالملك على ما ذكره في البحر عن خزائن الأكل كحل حيث قال لو أقام البيعة أن هذه الدابة نتجت عنده أو نسج هذا الثوب عنده أو أن هذا الولد ولدته أمته ولم يشهدوا بالملك له فإنه لا يقضي له قال وكذلك الوشهود وإنما انت أمته لأنهم إنما شهدوا بالنسب اهـ وبه أفتى العلامة محمد التاجي كما في فتاواه ثم أعلم أن قولهم أن ذا اليد أولى في دعوى التاج مقيد بما إذا لم يدع الخارج عليه فعلاً أمالو ادعى عليه أنك غصبته مني أو أودعته عندك أو آجرته منك فادعى ذواليد التاج قدم الخارج عليه كما جزم به في البحر والزيلعي وشرح الهداية وغيرهم كما أوضحته فيما علقته على الدر المختار فتنبه لذلك (سئل) * في رجل اشترى من عمرو بغلة بدمشق بغير معلوم فاستحقها مستحق في بلدة أخرى بدعوى التاج وحكم له بها ورجع يطلب الثمن من بائعه فأراد أن يبرهن أنها نتجت عنده أو عند بائعه والمستحق غائب وكذا البغلة فهل يشترط حضرة المستحق لقبول هذه البيعة حتى يبطل الحكم السابق أم لا وهل يشترط حضرة البغلة أيضاً * (الجواب) * مقتضى ما أفتى به المخير الرمي

مطلب
لا تسمع الدعوى بعد ست
وثلاثين سنة

مطلب
يعمل بالأسبق تاريخاً

مطلب
لا تقبل البيعة على الشراء
من الغائب حتى يشهدوا أنه
اشترها من فلان وهو يملكها

مطلب
تقدم بيعة ذي اليد في دعوى
النتاج بشرط

مطلب
برهان المشتري على نتاج
بائعه كبرهان بائعه

مطلب
اراد البائع إثبات التاج بعد
الاستحقاق هل يشترط حضرة
المستحق

كما هو مذکور في فتاواه من الاستحقاق موافقا لما في العمدية عند اشتراط حضور المستحق قال في العمدية وهذا القول أظهر وأشبه ومقتضى ما في البرازية عدم القبول بلا حضور المستحق قال وهو الاظهر والاشبه وما في الخلاصة يقتضى اشتراط حضرة البغلة أيضا فتأمل ولا تجعل هذا ما ظهر للعبد الضعيف أقول وقد منالكلام على ذلك في باب الاستحقاق فراجع * (سئل) * في ذي يد وخارج برهنا على نتاج جل ولم يوافق سنه تاريخهما فهل يقضى به لذى اليد * (الجواب) * نعم والمسألة في التنوير من دعوى الرجلين * (سئل) * في ذي يد على معزته هي نتاج معزته تجت عنه وله بينة على ذلك ادعاه خارج بالملك المطلق وأقام كل بينة على دعواه فهل يقضى بينة ذي اليد * (الجواب) * نعم ادعيا النتاج فانه يقضى بينة ذي اليد وكذلك اذا ادعى ذواليد النتاج والاخر ملكا مطلقا وهذا اذا لم يؤرخا فان أرخا قضى لصالح اليد أيضا الا اذا كان سن الدابة مخالفا لوقت صاحب اليد موافقا لوقت الخارج فحينئذ يقضى للخارج من الفصل الثامن وتام الفروع فيها ومثله في التنوير وغيره * (سئل) * في رجل ادعى على آخر النتاج فقال المدعى عليه انك اقررت انك اشتريت هذه الدابة من فلان فهل يكون دفعا لدعوى المدعى ان اقام البينة أم لا * (الجواب) * نعم يكون دفعا كما صرح به في العمدية في الفصل السابع في التناقض في الدعوى * (سئل) * فيما اذا مات زيد عن ورثة وخلف دارا وضع بعضهم يده عليها فطالبته زوجة المتوفى بقدر ميراثها منها فأثبت لدى قاض حنبلي أن المتوفى وقفها على أولاده الاربعة ثم على أولادهم ثم الخ والحال أن المدعى عليه ليس ناظرا على الوقف ولا مأذونا له بالدعوى بذلك من القاضي العام وأن الشهود لم يذكروا اسم جد الواقف المزبور في الشهادة بل ذكروا اسمه واسم أبيه فقط وهو ممن لا يعرف بهما وذكر اوصانته التي يشاركه فيها غيره ولم يعرف بها لاحالة ثم ترفعوا لدى قاضي القضاة فألغى حكم الحنبلي المذکور وحكم بغير بيان الدار في ملك ورثة زيد حكما شرعيا مستوفيا شرائطه وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها والحالة هذه * (الجواب) * نعم ادعى الموقوف عليه انه وقف عليه لو ادعاه باذن القاضي يصح وفاقا وبغير ادنه ففيه روايتان والاصح أنه لا يصح لأن له حقا في الغلة لا غير فلا يكون خصما في شيء آخر ولو كان الموقوف عليه جماعة فادعى أحدهم أنه وقف بغير اذن القاضي لا يصح رواية واحدة ومستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملكه المتولى ولو كان الوقف على رجل معين قيل يجوز أن يكون هو المتولى بغير اطلاق القاضي ويقتى بأنه لا يصح لأن حقه الاخذ لا التصرف في الوقف ولو غصب الوقف أحد ليس لاحد من الموقوف عليهم خصومة بلاذن القاضي جامع القصولين في الفصل الثالث عشر ومثله في العمدية في الفصل العاشر والبرازية من آخر الفصل الخامس من الوقف وفي الدرا المختار الموقوف عليه الغلة أو السكنى لا يملك الاجارة ولا الدعوى لو غصب منه الوقف لا بتولية أو اذن قاض ولو الوقف على رجل معين على ما عليه الفتوى عمادية لأن حقه في الغلة لا لعنه اهـ ولا بد لقبول الشهادته على القائب من ذكر اسمه واسم أبيه وجده واسم أبيه واصناعه اذا كان معروفا بها بأن لا يكون في بلد شريك له في تلك الصنعة كذا في الدرر والتنوير وغيرهما * (سئل) * في صغيرات عن أم وثلاث اخوات شقيقات وخلف تركته فادعى اخوان على وكيل عمتي الصغير أنهما ابنا ابن عم له وطالباهما بقدر ما خصهما من تركته فانكر الوكيل تسيماله وأتيا بشاهدين شهدا في وجه الوكيل المرقوم أنهما ابنا ابن عم الصغير ولم يذكرا في شهادتهما انهما ابنا عم لابوين أو لاب أولام ولم يذكرا قبل المحكم ولم تكن التركة في يد العمتين المزبورتين ولم تكونا خصما في اثبات النسب فهل يكون الثبوت المذکور غير صحيح * (الجواب) *

مطلب
برهنا على النتاج ولم يوافق
سنه تاريخهما يقضى به لذى
اليـد

مطلب
اذا أقر شراء الدابة تندفع
دعواه النتاج

مطلب
لا تسمع دعوى الموقوف
عليه الا باذن القاضي أو كونه
متوليا

مطلب
المستحق لا يملك الدعوى
ولو الوقف عليه فقط

مطلب
لا بد لقبول الشهادة على
القائب من ذكر اسمه واسم
أبيه وجده

نعم وفي الاشباه من كتاب القضاء الدعوى على غير ذي اليد لا تسمع الا في دعوى القصب في المنقول وأما في الدور والعقار فلا فرق كما في التمهة اه والخصم في اثبات النسب خمسة الوارث والوصى والموصى له والغريم الميت أو على الميت بزازية من الفصل الاول من كتاب الدعوى وفيه أيضا دعوى الملك لا تسمع على غير ذي اليد اه باختصار وفي الخاتمة رجل طلب الميراث وادعى انه عم الميت يشترط لصحة دعواه أن يفسر ويقول هو عمه لايه وامه أو لايه أو لأمه ويشترط أن يقول وهو وارثه ولا وارث له غيره عمادية من أول الفصل السادس وفي الفتاوى الرحمة سئل في رجل يدعى على وصي صفار انه ابن ابن عم الميت فهل تقبل بينته على مجرد هذه الدعوى إذا أقامها أولا الجواب لا تقبل بينته على مجرد هذه الدعوى ولا يصح بها القضاء بالنسب وانما تقبل بشروط أن تكون بعد دعوى مال صحيحة حيث كانت دعوى البنوة العمومة قال في البحر بعد بسط الكلام وحاصل ما ينفعنا هنا أن الشهود إذا شهدوا بنسب فان القاضي لا يقبلهم ولا يحكم به الا بعد دعوى مال الا في الاب والابن اه وأن ينسب الشهود الميت والمدعى لبنوة العمومة حتى يلتقيا الى اب واحد وأن يقولوا هو وارثه لا وارث له غيره كما صرح به قاضيخان ولا بد أن يكون الاب الواحد الملتقى اليه معروفا للقاضي بالاسم والنسب بالاب والمجد إذا الخصم فيه والتعريف بذلك عند الامام الاعظم رحمه الله تعالى وعليه الفتوى فاذا لم يوجد شرط من هذه الشروط لا تقبل البينة ولا يصح القضاء بها وينبغي الاحتياط في الشهادة بالنسب سيما في هذا الزمان ومن المعلوم أن ولي الأمر نصره الله تعالى ما ولي القضاء الا ليحكموا بالشهادة المزكاة فلا يصح الا أن يشهادة غير مزكاة كما هو ظاهر والحالة هذه والله تعالى اعلم فتاوى الشيخ عبد الرحيم من فصل دعوى النسب قال المؤلف قلت هذا مناقض لما ذكره في الظهيرية والعمادية وغيرهما من أنه يشترط ذكر المجد الذي التقيا اليه وقد مثل في الظهيرية مثلا ولم يذكر اسم أبي المجد ولا اسم جده لكن أفتى الامام ابو السعود باشتراط ذكر الاب كما ذكره البشمقي في فتاويه واطن ان الرحمي اشترط ذلك بناء على قولهم كصاحب المتن وغيره اذا كانت الدعوى عن غائب يشترط ذكر أبيه وجده وان حكم بدون ذكر المجد نفذ وأنه ظن أن الدعوى على المجد الذي التقيا اليه والحال أن الدعوى على الميت الذي يطلبون ارثه فتنبه * (سئل) * في جارية اشتراها رجل من سدها بمن معلوم قبضه سيدها وتسلمها المشتري منه وذهب بها الى منزله متقادة للرق والبيع والتسليم ساكنة واستخدمها المشتري نحو ست سنين والآن اراد بيعها فزعمت انها حرة الاصل ولا بينة لها فهل لا يقبل قولها في ذلك * (الجواب) * نعم لا يقبل ذكر الامام رشيد الدين في فتاواه من الباب التاسع العبد اذا اتقاده للبيع لا يقبل قوله اني حرة الاصل بدون بينة وتفسير الاتقياد التسليم الى المشتري يعني اذا سلمه الى المشتري لا يأتي ويسكت أما السكوت عند البيع لا يكون اتقيادا للبيع لان البيع لا يقوم به بل بوجدها اما قد وقد ذكرنا في احكام السكوت ان العبد اذا بيع وهو حاضر فسكت ثم قال بعد العلم بالبيع أنا حرة لا يقبل عمادية في الفصل الرابعين ولو قال العبد أنا حرة الاصل فالقول قوله بحكم الاصل ما لم يسبق منه اتقياد للرق وبعده لا يقبل قوله بلا برهان بزازية من المجادى عشر من الدعوى * (سئل) * في رجل تصرف في دار معلومة زمانا تصرف الملاك في أملاكهم من غير معارض له في ذلك ولا في شيء منه ثم باعها من زيد وباعها زيد من عمرو ومضى للتصرف المذكور أكثر من عشرين سنة وللرجل قريب مطلع على التصرف المذكور وهو ورثته من بعده ولم يدعوا بشيء من الدار والكل في بلدة واحدة ولم يمنعهم من الدعوى مانع شرعي قام الآن ورثته يريدون الدعوى بشيء من الدار فهل تكون دعواهم بذلك غير مسموعة * (الجواب) * نعم لا تسمع دعواهم في ذلك وترك الدار في يد المتصرف قطعاً للاطماع الفاسدة لان السكوت كالا فصح قطعاً للتزوير والتحيل والمسألة في كثير

مطلب
الخصم في اثبات النسب
خمس

مطلب
الدعوى على غير ذي اليد
لا تسمع

مطلب
ادعى أنه عم الميت لا بد أن
يفسر أنه لايه أو لأمه

مطلب
انما تقبل دعوى النسب
بشروط

مطلب
ينبغي الاحتياط في الشهادة
بالنسب

مطلب
العبد اذا اتقاده للبيع لا تقبل
دعواه حرة الاصل بدون
بينة

مطلب
باع داره وقريبه حاضر لا تسمع
دعوى القرب

مطلب
ترك الدار في يد المتصرف
قطعاً للاطماع الفاسدة

من المعتبرات كالتنوير والكنز والمثلث في مسائل شتى آخر الكتاب والبرازية واللولو الحمية وعبارتها رجل
 تصرف زمانا في أرض ورجل آخر رأى الأرض والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لم تسع بعد ذلك دعوى
 ولده فترك في يد التصرف لأن الحال شاهداه لا سيما بعد صدور المنع السلطاني عن سماع
 الدعوى بعد خمس عشرة سنة والمسألة في قباوي الاقروى مفصلة وكذا في الخيرية في كتاب الدعوى
 في عدة أسئلة * (سئل) * في امرأة ماتت عن زوج وأم وابن قاصر وخلفت تركته قامت الام الآس
 تدعى بأن لها أمتعة معلومة في التركة دفعتها لابنتها على سبيل العارية من مدة تزيد على خمس عشرة
 سنة وهما في بلدة واحدة ولم ينعها من الدعوى مانع شرعي والزوج يتكرر دعواها فهل تكون دعواها غير
 مسموعة لمنع السلطاني * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا كان يسد هندا أمتعة معلومة
 متصرفه فهما من مدة سنين بلا معارض ولها ماتت عنها وعن ابني أخ شقيق يعارضها في الامتعة
 ويدعيان انها لامها وهي تنكر وتدعي أن الامتعة لها فهل القول قولها في ذلك وعلى ابني أخي الإثبات
 * (الجواب) * نعم * (سئل) * في قروي اختلف مع زوجته في بقرة وتناجها في بيته ولا بينة لها
 فهل يكون القول له في ذلك بيمينه * (الجواب) * نعم لأن المواشي مما يصلح لهما كالأبهر والمخ
 والقول له في الصالح لهما * (سئل) * فيما اختلف ورثة الزوج مع الزوجة في أمتعة البيت الصالحة
 للزوجة فقط كالاساور والذهب وغيرها وما يصلح لهما كالتقود وغيرها فالقول لمن في الفريقين
 * (الجواب) * القول للزوجة في ذلك بيمينها وأجاب المؤلف عن سؤال آخر بأن القول قولها في الرقيق
 لأنه مما يصلح لهما كما في البحر * (سئل) * فيما إذا ماتت هند عن زوج وابن منه ثم مات الزوج عن
 زوجة وبنت منها وترك دارا كانا ساكنين فيها اختلف ابن هند مع الزوجة وبنتها فهما يدعيان أن نصف
 الدار للزوج المتوفى المزبور وابن هند يدعي أن كامل الدار لوالده هند ولا بينة فهل القول في ذلك لورثة
 الزوج مع اليمين * (الجواب) * نعم وإن ماتا فاختلف ورثتهما فالقول قول ورثة الزوج في قول
 أبي حنيفة ومحمد في لسان الأحكام ومثله في الخيرية نقلا عنه * (سئل) * في رجل طلق زوجته ثلاثا
 واختلفا في بيت ساكن فيه ولها بينة تشهد بجريان البيت في ملكها فهل يقضى بيمينتها * (الجواب) *
 البيت للزوج بيمينه كما في البحر لأن أن يقيم البينة فيقضى بيمينتها لانها خارجة عنه قال في لسان الأحكام من
 الاوائل وأما إذا اختلفا بعد طلاقها ثلاثا أو بأشياء فالقول قول الزوج لانها صارت أجنبية بالطلاق
 فزالت بها هذا إذا اختلفا قبل الطلاق أو بعده وأما ما قاله القول قول ورثة الزوج في قول أبي حنيفة
 ومحمد وعند أبي يوسف القول قول ورثة المرأة إلى قدر جهاز مثلها وفي الباقي القول قول ورثة الزوج
 لأن الوارث يقوم مقام المورث فصارا كالمورثين احتياجا بنفسهما وما حيان في حال قيام النكاح ولو كان
 كذلك كان على هذا الخلاف فكذا بعد موتها الخ اه أقول وقال في البحر تحت قول الكنز وله فيما يصلح
 لهما شمل كلام المؤلف يعني صاحب الكنز ما إذا ماتت المرأة في ليلة الزفاف وهو خلاف المتعارف
 في الفرش ونحوها ولهذا قيل في خزائن الاكل لومات المرأة في ليلتها التي زفت اليه في بيته لا يستحسن
 أن يجعل متاع الفرش وحلى النساء وما يليق بهن للزوج والطنافس والقماقم والإباريق والصناديق
 والفرش والخدم والحف للنساء وكذا ما يحجز مثلها إلا أن يكون الرجل معروفا بتجارة جنس منها اه
 فكذا إذا اختلفا حل الحمية فيما يصلح لهما فالقول له إذا كان الاختلاف ليلة الزفاف فالقول لها
 لجريان العرف غالباً من أن الفرش وما ذكر من الصناديق والخدم تأتي به المرأة وينبغي اعتماد الفتوى
 إلا أن يوجد نص في حكمه ليلة الزفاف عن الإمام بخلافه فيتبع اه كلام البحر لمخصا * (سئل) *
 في رجل متزوج بأمرأة ويدهما عاقر واضعين يدهما عليه ومتصرفين فيه من قديم الزمان بلا معارض

مطلب
 تصرف زمانا في أرض لا تسع
 دعوى ولده من كان يرى تصرفه

مطلب
 لا تسع دعوى العارية بعد
 خمس عشرة سنة

مطلب
 ماتت أمها فادعائها لالاخ
 أن الامتعة لامها وهي تنكر
 فالقول لها

مطلب
 القول للزوج في الصالح لهما
 كالمواشي .

مطلب
 اختلفت مع ورثة الزوج
 في أمتعة البيت

مطلب
 إذا ماتا فالقول لورثة الزوج

مطلب
 اختلفا في البيت بعد الطلاق
 وقبله فهو له بيمينه إلا أن تبرهن

مطلب
 إذا مات الزوجان أو أحدهما
 واختلف في المتاع

لهمافي ذلك حتى مات الرجل عن ابن منها وبقي العقاربيد الزوجة ثم ماتت عن ابنها المذكور وعن بنت
من زوج آخر مات قبلها قام الابن الآن يدعى بأن العقاربملك لاييه والبنت انه لامها ولايئته لكل
منهما فهل يكون القول للابن المزبور في ذلك بيمينه * (الجواب) * حيث لا يئته فالقول للابن في
ذلك بيمينه وترث البنت المذكورة منه قيراطا واحدا والمستثناة في الخيرية عن لسان المحكام أقول لم يمين
في السؤال العقارب المذكور ماهو والمحكم المذكور انما هو في متاع البيت قال في الكنز وان اختلف
الزوجان في متاع البيت فالقول لكل واحد منهما فيما يصلح له وله فيما يصلح لهما وقال في البحر رأى القول
له في متاع يصلح للرجل والمرأة لان المرأة وما في يدها في يد الزوج والقول في الدعاوى لصاحب اليد
بخلاف ما يختص بها لانه يعارضه ظاهرا أقوى منه اه وقال في البحر أيضا ومراهم من المتاع هنا
ما كان في البيت ولو ذهبا وفضة كما سيأتي في المشكل اه والمراد بالمشكل الصالح لهما وبينه بقوله بعده
وما يصلح لهما الفرش والامعة والاواني والرقيق والمنزل والعقار والمواشي والنقود كذا في الكافي وبه
ع. لم أن البيت للزوج الا أن يكون لها يئته وعزاه في خزانة الاكل الى الامام الاعظم اه كلام البحر
وذكري في البحر أيضا انه اذا اختلف الزوجان في غير متاع البيت وكان في أيديهما فانهما كالاجنيين
يقسم بينهما اه وبه علم أن العقارب اذا لم يكونا ساكنين فيه لم يدخل في مسمى متاع البيت لان الكلام
في متاع البيت فقط وقد علمت تفسيره متاع البيت بما كان في البيت لكن كذبت فيما علقته على البحر أن الاولى
تفسيره بالبيت وبما كان فيه لما تقدم من أن الاختلاف في نفس البيت كذلك فعلم أن قول البحر واذا
اختلف الزوجان في غير متاع البيت المراد به ما كان خارجا عن سكاهما فيقسم بينهما فتمت عن تعييد العقارب
في السؤال بما كانا ساكنين فيه فليتأمل * (سئل) * في ابن كير له عيال وكسب مات أبوه
عنه وعن ورثة يدعون أن ما حصله من كسبه مخلف عن أبيهم ويريدون ادخاله في التركة فهل حمث
كان له كسب مستقل يختص بما أنشأه من كسبه وليس للورثة مقاسمته في ذلك ولا ادخاله في التركة
* (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل ساكن في بيت أبيه في جلة عياله وصنعتهم ما متحدة يعينه
تعاطى اموره ولا يعرف للابن مال سابق فاجتمع مال بكسبه ويريد أن يختص به بدون وجه شرعي
فهل جميع ما حصله بكسبه ملك لاييه ولا شيء له فيه * (الجواب) * نعم جميع ما حصله بكسبه ملك
لاييه لا شيء له فيه حيث كان من جلة عياله والمعين له في اموره وأحواله ما صنعتهم ما متحدة ولا يعرف
للابن مال سابق لان الابن اذا كان في عيال الاب يكون معياله فيما يصنع كما صرح بذلك في الخلاصة
والبرازية وجمع الفتاوى وأفتى بذلك الخيزراني اذا تنازع الرجل مع بنيه الخمسة وهم في دار أبيهم كلهم في
عياله فقال البنون المتاع متاعنا والاب يدعيه لنفسه فان المتاع يكون للاب وللبنين الثياب التي عليهم
لا غير الخ من القول لمن في كتاب الدعوى أقول وفي الفتاوى الخيرية سئل في ابن كبير ذي زوجة
وعيال له كسب مستقل حصل بسببه أموالا ومات هل هي لوالده خاصة أم تقسم بين ورثته أجاب هي
للابن تقسم بين ورثته على فرائض الله تعالى حيث كان له كسب مستقل بنفسه وأما قول علما ثأب
وابن يكتسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما شيء ثم اجتمع لهما مال يكون كله للاب اذا كان الابن في
عياله فهو مشروط كما يعلم من عبارتهم بشروط منها اتحاد الصنعة وعدم مال سابق لهما وكون الابن في
عيال أبيه فاذا اعدم واحد منهما لا يكون كسب الابن للاب وانظر الى ما علما لواله المسألة من قولهم لان
الابن اذا كان في عيال الاب يكون معياله فيما يصنع فدار المحكم على ثبوت كونه معياله فيه فاعلم
ذلك اه وأجاب الخيزراني عن سؤال آخر بقوله حيث كان من جلة عياله والمعين له في اموره وأحواله
فجميع ما حصله بكسبه وتعبه فهو ملك خاص لاييه لا شيء له فيه حيث لم يكن له مال ولو اجتمع له

مطلبه
اذا اختلفا في غير متاع البيت
فهما كالاجنيين

مطلبه
اذا كان للابن كسب على حدة
ثم مات أبوه اختص بما اكتسبه

مطلبه
اذا كان في عيال أبيه
وصنعتهم ما متحدة فالاكتسبه
لاييه

مطلبه
الابن اذا كان في عيال الاب
يكون معياله فيما يصنع

مطلبه
ما اكتسبه الابن يكون لاييه
بشروط

مطلبه
مدار المحكم على ثبوته كونه
معيالا لاييه

بالكسب جملة أموال لانه في ذلك لايه معين حتى لو غرس شجرة في هذه الحالة فهي لايه نص عليه
 علما ونا رجم الله تعالى فلا يجري فيه ارث عنه لكونه ليس من متروكاته اهـ وأجاب أيضا عن سؤال
 آخر بقوله ان ثبت كون ابنه وأخويه عائلة عليه وأمرهم في جميع ما يفعلونه اليه وهم معينون له فالمال
 كله له والقول قوله فيما لايه بعينه ولينق الله فالجزء أمامه وبين يديه وان لم يكونوا بهذا الوصف بل
 كان كل مستقلا بنفسه واشتركو في الاعمال فهو بين الاربعة سوية بلا اشكال وان كان ابنه فقط هو
 المعين والاخوة الثلاثة بأنفسهم مستقلين فهو بينهم أثلاثا يقين والمحكم دائر مع عاتيه باجاء اهل الدين
 المحاملين محكمته اهـ * (سئل) * في رجل ادعى على آخر اجارة حانوت فأنكر خصمه ذلك ويريد
 تخليفه على ذلك فهل له تخليفه وكيف يخلف * (الجواب) * نعم له تخليفه وكيفية تخليفه ما في ١٦
 من العمادية في مسائل الاستحلاف لو ادعى اجارة ضيعة أو دار أو حانوت أو عبد أو ادعى مزارعة
 في الارض أو معاملة في نخل فأنكر المدعى عليه يخلف على المحاصل بالله ما يفيك وبين هذا المدعى
 اجارة قائمة تامة لازمة اليوم في هذا القين المدعى ولا له قبلك حق بالاجارة التي وصف اهـ * (سئل) *
 فيما اذا كان بيد ذمين دار معلومة عن ايهما المتصرف فيها بقاها بطريق الشراء بموجب حجة متضمنة انه
 مرتب على بعض غير معلوم من أرض الدار في كل سنة غرسان لجهة وقف دير معين صدقة يدفعونها لجهة
 الوقف أكثر من ثلاثين سنة والا ن قام متولى الوقف المزبور يكلف الذمين المزبورين الى بيان البعض
 المزبور واستتجاره منه بدون وجه شرعي وهم لا يعلمون شيئا من ذلك بل يدفعون الغرشرين في كل سنة
 على الوجه المذكور فهل ليس للتولي تكليفهم الى ما ذكر * (الجواب) * نعم ليس له ذلك والله تعالى
 أعلم والمعدة في ذلك التصرف على هذه الطريقة ووضع اليد من المدد المتطاول اهـ * (سئل) * فيما
 اذا كان لجهة وقف قطعة أرض داخل دار زيد وهي غير معلومة وزيد يدفع لناظر الوقف في كل سنة ثلثي
 غرش اجرة عنها وأخذ بذلك وصولا من قديم الزمان قام الآن ناظر الوقف يكلف زيد الى استتجار
 أرض معلومة من أرض الدار اذ اعماها هذه وزيد ينكر ذلك ويكلفه الى اثباتها بالوجه الشرعي فهل
 يكلف الناظر الى ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان بيد جماعة بساتين معلومة
 وهم متصرفون فيها بطريق الملك من مدة تزيد على أربعين سنة ويدفع كل منهم في كل سنة مائة من
 الدراهم على بساتين لجهة وقف اهل من قبل هذه المدة الى الآن بلامعارض ويعلمون وجه الدفع انه
 بطريق المرتب ويرغم ناظر الوقف أن ارض البساتين كلها جارية في الوقف المزبور بمجرد أخذه المبلغ
 المذكور من ملائكتها وليس بيده مستند شرعي يشهد بما زرعه فهل لا عبرة بمجرده و القول في ذلك
 للدافعين * (الجواب) * نعم لا عبرة بمجرده و القول في ذلك للدافعين ان دفعهم بطريق المرتب
 لانهم مملكون وهم أعلم بجهة الدفع كما صرح بذلك في البرازية والفصولين وقناوى المحافى وغيرها
 والله سبحانه أعلم دفع الى ابنه مالا فأراد أخذه صدق انه دفعه قرضا لانه مملك دفع اليه دراهم فقال له
 أنفقها ففعل فهو قرض كالمال قال اصرفها الى حوائجك ولو دفع اليه ثوبا وقال اكسبه ففعل يكون هبة
 لان قرض الثوب باطل لسان الحكماء في هبة المريض وغيره دفع الى غيره دراهم فأنفقها وقال صاحب
 الدراهم أقرضتك وقال القابض لابل وهبتي كان القول قول صاحب الدراهم من نكاح الخاتمة رجل
 ادعى على ميت ألغا فبرهن وارثه أن الأب أعطى القابض والوارث يصدق في أن الأب أعطاه بجهة
 الدين لقيامه مقام وارثه فيصدق في جهة التملك فصولين مما يكون القول فيه للملك * (سئل) *
 في دار معلومة جارية في وقف بر والمثلون على الوقف متصرفون بها واضعون بدهم عليها ويؤجرونها
 ويقبضون اجرتها لجهة الوقف من مدة تزيد على خمسين سنة بلامعارض والا ن قام ناظر وقف اهل

مطلب

لو غرس شجرة فهي لايه

مطلب

اذا كان ابنه وأخواه في عائلته
 فكسبهم له

مطلب

اذا نكر الاجارة يخلف وكيف
 تخليفه

مطلب

ليس له طلب الا يجار اذا كان
 المرتب على بعض غير معلوم
 من الدار

مطلب

في داره قطعة غير معلومة
 يدفع عنها الوقف كذا الخ

مطلب

القول للدافع لانه أعلم بجهة
 الدفع

مطلب

اذا كان ما يدفعه بطريق
 المرتب فالقول قوله

مطلب

دفع لابنه مالا فأراد أخذه
 صدق في أنه دفعه قرضا

يدعي انها جارية في الوقف الاهلي مستندا في ذلك لمجرد ذكرها في كتاب الوقف الاهلي ولم يسبق له وضع يد ولا تصرف فيها لمجهة وقفه ومضت هذه المدة ولم يدع بالامانع شرعي والجميع في بلدة واحدة فهل تكون دعواه غير مسموعة * (الجواب) * نعم قال في المبسوط ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة ولم يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسمع دعواه لان ترك الدعوى يدل على عدم الحق ظاهرا اه ولا عبرة بمجرد ذكرها في كتاب الوقف المذكور مع عدم التصرف بذلك قال في الخانية رجل في يده ضيعة فجاءه رجل وادعى انها وقف وأحضر صكها فيه خطوط العدول والقضاة الماضيين وطلب من القاضي القضاء بذلك الصك قالوا ليس للقاضي أن يقضي بذلك الصك لان القاضي إنما يقضي بالجهة والمجهة هي المدينة أو الأقرار أو ما الصك فلا يصلح جهة لان الخط يشبه الخط اه أقول انظر التوفيق بين ما في الخانية وما في فتح القدير من قولهم يسلك بمنقطع البوت المجهولة شرائطه ومصارفه ما كان عليه في دواوين القضاة اه وفي الخصاص لو صار قاضيا على بلد فوجد في ديوان القاضي الذي قبله ذكر وقوف في أيدي الامناء فوجد لها رسوما في ديوانه يحملهم على ذلك في الاستحسان اه ونحوه في الاسعاف وفي الزيلعي والمتقي آخر الكتاب في مسائل شتى قالوا الكتاب على ثلاث مراتب مستبين مرسوم وهو أن يكون معنونا أي مصدرا بالعنوان وهو أن يكتب في صدره من فلان الى فلان على ما جرت به العادة فهذا كالنطق فلزم جهة * ومستبين غير مرسوم كالكتابة على المجدران وأوراق الاشجار أو على الكاغد لا على الوجه المعتاد فلا يكون جهة الا بانضمام شيء آخر إليه كالنية والاشهاد عليه والاملاء على الغير حتى يكتبه لأن الكتابة قد تكون للتجربة ونحوها وبهذه الاشياء تعين الجهة وقيل الاملاء بلا اشهاد لا يكون جهة والاول اظهر * وغير مستبين كالكتابة على الهواء والماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع ولا يثبت به شيء من الاحكام وان نوى اه ومثله في الهداية وفتاوى قاضيهان وحاصله أن الاول صريح والثاني كناية والثالث لغو وسئل قارئ الهداية عن شخص ادعى على شخص بحق وأظهر خطيبه بذلك وأنكر المدعي عليه هل يحلفه القاضي انها ليست خطه أم على عدم الاستحقاق أو يستكتبه فأجاب ذا كتب على رسم الصكوك ويجد أنه خطه يحلف على أنه ليس بخطه لانه أنكر الكتابة أو يستكتبه القاضي فإذا كتب وقال أهل الخبرة هما واحد ازمه الحق وان اعترف أنه خطه وأنكر ما كتب فيه حلف المقر له أن المقر به قبضه وقضى له وان لم يحلف لا يقضى له وأجاب عن سؤال آخر اذا كتب على رسم الصكوك يلزمه المال وهو أن يكتب يقول فلان بن فلان الفلاني أن في ذمته لفلان بن فلان الفلاني كذا كذا فهو اقرار يلزم وان لم يكتب على هذا الرسم فالقول قوله مع يمينه وأجاب عن سؤال آخر اذا كتب اقراره على الرسم المتعارف بحضرة الشهود فهو معتبر فيسع من شاهد كتابته أن يشهد عليه اذا جحد اعرف الشاهد ما كتب اقراره عليه أما اذا شهد وانه خطه من غير أن يشاهدوا كتابته فلا يحكم بذلك وسئل عن أنكر المسطور هل يحلف أنه ما كتب عليه أم على عدم الاستحقاق فأجاب يحلف على عدم الاستحقاق خاصة اه والمحاصل أنه اضطرب كلامهم في مسألة العمل بالخط ولعله مبني على اختلاف الرواية أو أن فيه قولين كما يشعر به التعبير بلفظ قالوا كما قدمناه وفي البحر عن البرازية ما ملخصه اذا كتب اقراره بين يدي الشهود ولم يقل شيئا لا يكون اقرارا فلا تحل الشهادة به ولو كان مصدرا مرسوما وان لغائب على وجه الرسالة على ما عليه العامة لان الكتابة قد تكون للتجربة الخ فأفاد أن عامة علماءنا على عدم العمل بالخط وفي شهادات التنوير وإذا كان بين الخططين مشابة ظاهرة لا يحكم عليه بالمال قال شارحه هو الصحيح خاتبة وان أفتى قارئ الهداية بخلافه فلا يعول عليه وإنما يعول على هذا التصحيح لان قاضيهان من أجل من يعتمد على تصحيحاته الخ وأشار العلامة البيري الى أن قولهم لا يعتمد على الخط ولا يعمل بكتوب الوقف

مطلب
ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين
سنة لا تسمع دعواه

مطلب
في العمل باله كوك

مطلب
قالوا الكتاب على ثلاث مراتب

الذي عليه خطوط القضاة الماضيين الخ يستثنى منه ما وجدته القاضي في أيد القضاة الماضيين وله رسوم في دواوينهم ويشير اليه ما قدمناه عن الاسعاف من أن ذلك استحسن واستثنى أيضا في الاشياء تبعالما في قاضيهان والبرازية وغيرهما خط الهمار والبيع والصراف وجرم به في الجرم كذا في الوهابية وحققه ابن الشحنة وكتب هذا الشر بن لالي في شرحها وأفتى به التمرناشي صاحب التنوير ونسبه العلامة اليربي الى غالب الكتب قال حتى المجتبى حيث قال وأما خط البيع والصراف والسمار فهو حجة وان لم يكن معنونا ظاهرا بين الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم يجب أن يكون حجة للعرف اه وفي خزنة الاكل صراف كتب على نفسه بمال معلوم وخطه معلوم بين التجار وأهل البلد ثم مات فجاء غريم يطلب المال من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس خطه حكم بذلك في تركه ان ثبت انه خطه وقد جرت العادة بين الناس بمثل حجة اه ماقاله اليربي ثم قال بعده قال العلامة العيني والبناء على العادة الظاهرة واجب فعلى هذا اذا قال البيع وجدت في ياد كاري بخطى أو كتبت في ياد كاري بيدي ان لفلان على ألف درهم كان هذا اقرارا ملزما ياه قلت ويزاد أن العمل في الحقيقة انما هو بموجب العرف لا بمجرد الخط والله تعالى أعلم وأقره في الدر المختار في باب كتاب القاضي الى القاضي حيث قال وفي الاشياء لا يعمل بالخط الا في مسألة كتاب الامان ولحق به البراءات ودقير بيع وصراف وسمار الخ وكتب فيما علقته على الدر المختار نقلا عن شيخنا المحقق هبة الله البعلى التاجي في شرحه على الاشياء مانصه تنبيه مثل البراءة السلطانية الدفتر الخافى المعنون بالطرة السلطانية فانه يعمل به والعلامة الشيخ علاء الدين المحصفي شارح التنوير والمتقى رسالة في ذلك حاصلها بعد أن نقل ما هنا من أنه يعمل بكتاب الامان ونقل جرم ابن الشحنة وابن وهبان بالعمل بدقير الصراف والبيع والسمار لعله أن التزوير كما جرم به البرازي والسرخسي وقاضيهان وان هذه العلة في الدفاتر السلطانية اولى كما يعرفه من شاهد أحوال اهلها حين نقلها اذ لا تحرروا ولا الا باذن السلطان ثم بعد اتفاق الجرم الغفير على نقل ما فيها من غير تساهل بزيادة أو نقصان تعرض على المعين لذلك فيضع خطه عليها ثم تعرض على المتولى لمخفظها المسمى بدقير اميني فيكتب عليها ثم تعاد اصولها الى أمكنتها المحفوظة بالختم فالامن من التزوير مقطوع به وبذلك كله يعلم جميع أهل الدولة والكتبة فلو وجد في الدفاتر أن للمكان الفلاني وقف على المدرسة الفلانية مثلا يعمل به من غير بينة وبذلك يقضى مشايخ الاسلام كما هو مصرح به في بهجة عبدالله أفندي وغيرها فليحفظ اه ما نقلته من شرح شيخنا المذكور رحمه الله تعالى فالأحاصل أن المدارع على انتفاء الشبهة ظاهرا وعليه فما يوجد في دفاتر التجار في زماننا اذ مات أحدهم وقد حور بخطه ما عليه في دفتره الذي يقرب من اليقين انه لا يكتب فيه على سبيل التجربة والهزل يعمل به والعرف جار بينهم بذلك فلو لم يعمل به لزم ضياع اموال الناس اذ غالب بياعاتهم بلاشهود فلهذه الضرورة جرم به الجماعة المذكورون وأما بلغ كما نقله في البرازية وكفى بالامام السرخسي وقاضيهان قدوة وقد علمت أن هذه المسئلة مستثناة من قاعدة انه لا يعمل بالخط فلا بد ما مر من انه لا تحمل الشهادة بالخط على ما عليه العامة ويدل عليه تعليلهم بأن الكتابة قد تكون للتجربة فان هذه العلة في مسائلنا متفينة واحتمال أن التاجر يمكن أن يكون قد دفع المال وأبقى الكتابة في دفتره بعيد جدا على أن ذلك الاحتمال موجود ولو كان بالمال شهود فانه يحتمل انه قد أوفى المال ولم يعلم به الشهود ثم لا يفتنى انا حيث قلنا بالعمل بما في الدفتر فذاك فيما عليه كما يدل عليه ما قدمناه عن خزنة الاكل وغيرها ما فيها له على الناس فلا ينبغي القول به فلو ادعى بمال على آخر مستند الدفتر نفسه لا يقبل لقوة التهمة هذا وقد وقعت في رنا حادثة سئلنا عنها في تاجر له دفتر عند كاتبه الذي مات التاجر فادعى عليه آخر بمال وانه مكتوب بخط كاتبه الذي فكشف على الدفتر

مطلب

يستثنى خط السمار والبيع والصراف فانه حجة عرفا

مطلب

في العمل بالدفاتر السلطانية

مطلب

في دفاتر التجار

مطلب

حادثة الفتوى في تاجر له دفتر

بخط كاتبه الذي

فوجد كذلك وأنكر الورثة المال والذي ظهر لي في الجواب أنه لا يقضى عليه بالمال لكونه ليس خطه بل هو خطأ كافر ولكون المدعى ليس تحت يده فيحتمل أن المدعى كتبه بعدموت المتاجر فقد وجدت فيه شبهة قوية بخلاف ما إذا كان دفتره بخطه وهو محفوظ عنده والله تعالى أعلم وقد رأيت في فتاوى العلامة المحنوقي سؤالاً حاصله فيما يكتبه التجار على أجالهم من العلامة الدالة على اسم صاحبها هل تدل العلامة على أن الحمل ذلك صاحب العلامة الجواب أن كان صاحب العلامة أو وكيله واضع اليد على المحمول فلا كلام في أن وضع اليد دليل الملك بالينة ولا غيرة حينئذ يجرد الكتابة ما لم يثبت بالينة الشرعية خلافه وإن لم يكن هناك وضع يد فالأصل أيضاً أن المحمول لصاحب الاسم حيث لم يثبت بالينة الشرعية أنها لغيره اهـ * (سئل) * فيما إذا كان زيد مبلغ من الدراهم بذمة ابنه البالغ فأذن له بالاتفاق منه على أولاده آخرين صغار وعلى أمهم وغاب وأنفق الابن عليهم من ذلك المبلغ قدر ما علموا نفقة المثل في مدة غيبة أبيه المحتملة لذلك والظاهر يصدق فيها ثم حضر الابن ويريد احتساب ما أنفق على أبيه من مبلغه المزبور بعد ثبوت الأذن والاتفاق وقدره بالوجه الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وسئل قارئ الهداية عن شخص أذن لآخر أن يعطى زيدا ألف درهم من ماله الذي تحت يده فأدى المأمور وغاب زيد وأنكر الأذن وطالبه بالينة على الدفع فهل يلزم بذلك أجاب أن كان المال الذي تحت يده أمانة فالقول قول المأمور مع يمينه وإن كان منصوباً ودينالم يقبل قوله إلا بينة والله تعالى أعلم * (نسئل) * هل تقبل البينة لو أقامها المدعى بعد يمين المدعى عليه * (الجواب) * تسمع البينة وتقبل على ما هو الصواب كما صرح به في شرح المتقى والتنوير وغيرهما من الدعوى قال في التنوير وتقبل البينة لو أقامها المدعى بعد يمين المدعى عليه عند العامة وهو الصحيح اهـ * (نسئل) * فيما إذا اعنى زيد على عمرو ما لأفاجب بالانكار فأثبت ذلك زيد بالبينة وقضى القاضي به ثم ادعى عمرو أنه أبرأ منه فهل يقبل برهانه * (الجواب) * نعم يقبل قال في التنوير ومن ادعى على آخر ما لا يقال ما كان لك على شيء قط فبرهن المدعى على ألف وبرهن المدعى عليه على القضاء أي الإيفاء والأبرأ ولو بعد القضاء قبل برهانه والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما إذا أقر زيدا بذمة لعمر ومبلغاً معلوماً من الدراهم وثبت إقراره المذكور لدى القاضي بالبينة الشرعية وحكم عليه بذلك ثم قام الآن يدعى إيفاء بعض المبلغ المزبور قبل الإقرار فهل تكون دعواه غير مقبولة * (الجواب) * نعم في الاقروى من التناقص عن الثاني عشر من الاستروثنية وإن ادعى الإيفاء قبل الإقرار لا تقبل * (نسئل) * فيما إذا ادعى جماعة على زيد مبلغ معلوم من الدراهم تستحقه مورثته فلأنه فاعترف به ثم بعد أيام أقام زيد بينة على دفعه المبلغ لمورثته قبل موتها ويخلف على ذلك فهل تقبل بينته ويخلف * (الجواب) * نعم تقبل بينته ويخلف لما في خزانة المفتين لو ادعى الإيفاء بعد الإقرار بالدين فإن كان كلا القولين في مجلس واحد لم يقبل للتناقض وإن تفرقا عن المجلس ثم ادعاه وأقام البينة عن الإيفاء بعد الإقرار تقبل لعدم التناقض ونحوه في جامع الفصولين والأشياء والبحر وغيرها ولو ادعى الإيفاء قبل إقراره لا تقبل كما في الفصولين ومثله في فتاوى التمرناشي من الدعوى مفصلاً وفي المحمية من الدعوى.

لو ادعى ديناً عليه فاقصر * ثم ادعى الإيفاء بعد ذلك الخبر
لم تسمع دعواه للتناقض * إلا إذا ادعى بدفع عارض
كأن يقول كان دفعي بعد أن * أقرت بعد برهنة من الزمن
أو قد دفعت عقب التفريق * عن مجلسي فعند ذلك صدق.

أقول هذه النقول دالة على أن الضوابط في الجواب عن هذا السؤال عدم قبول البينة كما في جواب

مطلب
فما يكتبه التجار على الأجال
من العلامة هل تدل على الملك

مطلب
فما إذا أذن لآخر بالاتفاق
ماله تحت يده.

مطلب
تقبل البينة لو أقامها بعد يمين
المدعى عليه.

مطلب
أنكر المال ثم ادعى الإبراء
أو الإيفاء يقبل ولو بعد القضاء
عليه.

مطلب
أقرب المال ثم ادعى الإيفاء
قبله لا يقبل.

السؤال الذي قبله * (سئل) * فيما إذا باع زيد ثلثي داره المملوكة من ابنته البالغة وثلثها من زوجته بيعا بائنا شرعيا بمن معلوم من الدراهم أبرأهما عنه أبرأ شرعيا في صحته وجواز امره الشرعي ثم مات زيد عن ذكر وعن تركه مستغرقة بالدين وثبت البيع والابراء المذكوران بالبينة الشرعية ثبوتنا شرعيا في وجه غريم الميت فهل يكون الاثبات شرعيا صحيحا * (الجواب) * نعم إذا ادعى ديناً على ميت بحضرة وارثه وذكر الوارث أن الميت قد كان باع هذا العين في حياته من فلان كان دفعا صحيحا حتى لو أقام البينة على ذلك تندفع دعوى المدعي محيط برهاني في الدعوى من فصل المتفرقات * (سئل) * فيما إذا ادعى المدينون الاصل فانكر المدعي ولا بيته له فطلب بمينه فقال المدعي اجعل حق في الختم بمعنى أحضر حق ثم استخلفني فهل له ذلك * (الجواب) * نعم له ذلك في زماننا كما صرح بذلك في التنوير وغيره من الدعوى * (سئل) * فيما إذا اشترى زيد من عمر ومملوكا بالغابن معلوم وتسلمه المشتري وبقي عنده أياما ثم ان المملوك يريد أن يدعى على سيده زيد بأن عمرا اعتقه حين كان مملوكا له في وقت كذا وله بينة شرعية على ذلك فهل تقبل * (الجواب) * نعم ولو باع عبدا ودفعه إلى المشتري وقبض منه وقبضه المشتري وذهب به إلى منزله والعبد ساكت وهو بمن يعبر عن نفسه فهذا اقرار منه بالرق لانه انقاد للبيع والتسليم ولا يثبت ذلك شرعا الا في الرقيق فلا يصدق في دعوى الحرية بعد ذلك لانه يسعى في نقض ما تم من جهته الا أن تقوم له بينة على ذلك فيجوز نقضه قبل والتناقض لا يمنع ذلك ثم قال اطلاق الحرية فتأمل الاصلية والعارضات مخفاه حال المملوك فان الولد يجلب صغيرا من دار إلى دار وينفرد المولى بالاعتاق الخ بجزائر اثنان من الاستحقاق ومثله في الدرر وتقام فروع المسألة في المحادى عشر من البرازية في دعوى الرق والحرية * (سئل) * في رجل استام من آخر عينا بيده ثم ادعى أن تلك العين له فهل لا تسمع دعواه * (الجواب) * نعم لا تسمع بعد ثبوت المساومة بالوجه الشرعي * (سئل) * فيما إذا أقر زيد في صحته وسلامته أنه لم يبق يستحق ولا يستوجب قبل عمره حقا مطلقا من سائر الحقوق الشرعية وأبرأ ذمته أبرأ ما من كل حق ودعوى شرعية قام زيد الا أن يريد أن يدعى على عمره شيء سابق على تاريخ الاقرار والابراء العامين ويحلفه عليه فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم ليس له ذلك كما في المخانية والبرازية والعمادية وغير ذلك من الكتب المعتمدة وبه أفتى العلامة الخافقي وللشربلالي رسالة في ذلك سماها تنقيح الاحكام في حكمه لا قرار والابراء الخاص والعام وأجاب قارئ الهداية اذ لم يثبت المقر بالبراءة أن تاريخ ما ادعى به متأخر عن تاريخ البراءة فالقول قول المنكر مع يمينه والله تعالى أعلم وأجاب عن المكاس اذا شهد أنه لا يستحق على زيد مكس كذا وكذا ولا كذا ولا غيره ثم ادعى عليه ما لا فتمسك بقوله ولا غيره فقال المكاس أردت ولا غيره من المكوس خاصة بأن القول قول المدعي مع يمينه ان الذي ادعى به غير المكس وان قوله ولا غيره ذلك بيان للمكس لانه هو المجهل والمبرئ والله تعالى أعلم من باب القضاء وصورة فتوى الخافقي مانعه فيمن أبرأ ما هل له دعوى بشئ سابق أم لا أجاب حيث أبرأ ما مشتملا على الاقرار بأنه لا يستحق عليه حقا مطلقا ولا استحقاقا ولا دعوى ليس له الدعوى بشئ سابق على البراءة المذكورة بخلاف ما اذا لم يقع بلفظ الاقرار بعدم الاستحقاق على وجه النفي بل وقع بلفظ الابراء عن المال أو عما في ذمته فانه لا يدخل فيه الابراء عن الاعيان الا أن يكون بلفظ الابراء عن الدعوى كما سيأتي عن الفصول تقلا عن قاضيهان والبرازية والخلاصة قال في البرازية في نوع في المساومة وفي العدة أبرأه عن الدعوى ثم ادعى ما لا بالارث ان كان موت مورثه قبل الابراء صح وتبطل الدعوى وان لم يعلم بموت مورثه ومثله في الخلاصة في الفصل الرابع عشر في الابراء عن الدعوى ولم يذكر كل منها جواب الشرط الذي ذكره بقوله وان لم يعلم بموت

مطلب

يصح اثبات الشراء في وجه
مدعى دين في التركة
المستغرقة

مطلب

له أن يقول اجعل حق في الختم
ثم استخلفني

مطلب

تقبل بينة المملوك على أن
بائعه الاول كان أعتقه

مطلب

التناقض لا يمنع دعوى الحرية

مطلب

لا تسمع المدعى بعد المساومة

مطلب

لا تسمع الدعوى بعد الابراء

العام

مطلب

إذا ثبت أن تاريخ ما ادعى
به متأخر عن تاريخ الابراء قبل

مطلب

لا يستحق كذا ولا غيره مجمل
فالقول فيه للمبرئ

مطلب

الابراء عن الدعوى يدخل
فيه الابراء عن الاعيان

مورثة فكانت وصليته فيقتضي أن الشرط أن يكون موت المورث سابقا عن الإبراء سواء علم المبرئ بالموت أو لم يعلم لكن قد ذكر صاحب البرازية بعد ذلك بأكثر من كراس في الرابع عشر في دعوى الإبراء والصلح جواب الشرط ولم يجعل أداة الشرط وصليته حيث قال أبرأه عن الدعاوى ثم ادعى عليه ارتناعن أبيه أن كان مات أبوه قبل الإبراء لا تصح الدعوى وإن كان لا يعلم موته وقت الإبراء يصح فقد أتى بقوله يصح الذي هو جواب الشرط ولم يجعل الأداة وصليته كما تقدم من البرازية والمخالصة وقال في الفصل السابع من العبادية مانعه وفي دعوى فتاوى قاضيهما اتفقت الروايات على أن المدعى لو قال لا دعوى لي قبل فلان ولا خصومة لي قبله يصح حتى لا تسمع دعواه بعد ذلك إلا في حق حادث بعد البراءة ولو قال برئت من دعاوى في هذه الدار يصح ولا يبق له حق فيها ولو قال برئت من هذا العبد كان بريثا منه وكذا لو قال خرجت من هذا العبد ليس له أن يدعيه وقال في فتاوى قارئ الهداية سئل إذا أقر شخص أنه لا يستحق على فلان حقا ولا يميننا بالله تعالى لما مضى من الزمان وإلى تاريخه ثم ادعى المقر بدعوى ماضية فطلب يمينه هل يحلف أجاب لا تسمع دعواه عليه ولا يمين عليه لأن اليمين بعد صحة الدعوى وقال في المبسوط كما تله عنه في البحر في صلح الورثة ونصه قال في المبسوط ويدخل في قوله لاحق لي قبل فلان كل عين أو دين وكل كفالة أو جناية أو جارة أو حبس فإن ادعى الطالب قبل ذلك حقا لم يقبل بينته عليه حتى يشهدوا أنه بعد البراءة لأنه بهذا اللفظ استغاد البراءة على العموم وكذا إذا قال لا ملك لي في هذا العين كما في البحر أيضا عن المبسوط فانظر إلى هذه النقول عن هذه الكتب المعتمدة خصوصا ما نقله في العبادية عن قاضيهما بقوله وقد اتفقت الروايات على ما ذكره ولا يشكل على تلك النقول المعتمدة ما ذكره في القنية في باب ما يبطل الدعوى بقوله لو مات عن ورثة وقسموا التركة بينهم وأبرأ كل منهم صاحبه من جميع الدعاوى ثم ادعى أحد الورثة ارتناعن الميت تصح دعواه لأن هذا منافق لما قدمناه من البرازية والمخالصة من أنه إذا وقعت البراءة عن الدعاوى ثم ادعى ما لا بالارث فإن كان قد علم بموت المورث صح وتبطل الدعوى فأخذه أنه لا تسمع الدعوى ولو ادعى ارتناعن علم بموت المورث قبل البراءة يصح يخرج كلام القنية بقولنا ولا إذا وقعت البراءة على وجه العموم وكانت مشتملة على الإقرار بأنه لا يستحق عليه حقا مطلقا الخ لأن هذا من باب الأخبار وما في القنية من باب الانشاء وهو الإبراء وكذا ما ذكره في القنية وغيرها بقوله وصي الميت إذا دفع ما كان في يده من تركة الميت إلى ولد الميت وأشهد الولد على نفسه أنه قبض تركة والده ولم يبق له منها قليل ولا كثير الاستوفاء ثم ادعى في يد الوصي شيئا وقال هذا من تركة والدي وأقام بينة قلت بينته لأنه يمكن أن يكون جوابه أنه لم يحصل الاقرار على العموم المطبق بل انما عم في تركة والده حيث قال لم يبق له منها أي من التركة ولم يأت بالعموم مطلقا ولذا قال قاضيهما وغيره في الوصية أشهد اليتيم على نفسه أنه قبض من الوصي تركة والده الخ ولم يعيم بل خصص في تركة والده هذا ما ظهر لي وقد جعل في الأشباه والنظائر لابن نجيم ذلك مستثنى من الإبراء العام حيث قال لا تسمع الدعوى بعد الإبراء العام إلا ضمن الدرك ثم قال وأما إذا أبرأ الوارث الوصي إبراءا عاما وقد أوسع في ذلك وعلى ما قررنا الإبراء العام بأن يكون العموم مطلقا من جهة التركة ولا غيرها لا يحتاج إلى جعلها من المستثنيات لأنه يشكل على جعلها من المستثنيات ما تقدم عن البرازية والمخالصة في أول هذا الكلام من أنه لا تسمع الدعوى ولو كانت بالارث حيث علم بموت المورث إلا أن تخص المسألة المستثناة بمسألة الوصي دون الوارث تأمل قلت وذلك كله حيث لم تكن البراءة والاقرار بعد دعوى شيء خاص ولم يعيم بأن يقول أية دعوى كانت أو ما يفيد ذلك لما ذكره في البرازية أيضا بعد كلامه السابق بقوله وفي المنية ادعى عليه دعاوى معينة

مطلبه

أبرأه عن الدعاوى ثم ادعى عليه ارتناعن أبيه يصح أن لم يعلم موته وقت الإبراء

مطلبه

إذا قال لا دعوى لي قبله ولا خصومة لا تسمع دعواه بعده إلا في حق حادث

مطلبه

أقر أنه لا يستحق عليه حقا ولا يمينا لا تسمع دعواه عليه ولا يمين عليه الخ

مطلبه

يدخل في قوله لاحق لي قبله كل عين ودين وكفالة وجناية واجارة وحبس

مطلبه

إذا أبرأ الوارث عن الدعاوى ثم ادعى الارث هل تسمع

مطلبه

فيما إذا قبض تركة والده من الوصي وأشهد على نفسه أنه لم يبق له منها قليل ولا كثير ثم ادعى شيئا

ثم صامحه وأقر أنه لا دعوى له عليه ثم ادعى عليه حقا آخر تسمع وجل إقراره على الدعوى الأولى إلا إذا
عم وقال أية دعوى كانت أو ما يفيد ذلك وما يدل على أن المراد بالعموم ما هو أعم من قوله أية دعوى
كانت ما ذكره في البرازية أيضا في الصلح في نوع فيما يشترط قبضه مانعه ادعى ديناً وعينا على آخر
وصالحه على بدل وكتاب ذلك وثيقة الصلح وذكر فيها صالحا مع هذه الدعوى على كذا ولم يبق لهذا المدعى
عليه دعوى ولا خصومة بوجه من الوجوه ثم جاء المدعى يدعى عليه بعد الصلح بدعوى أخرى بأن كانت
المدعية مثلاً امرأة ادعت داراً وحى المحال كذا ثم جاءت المرأة تطالب من المدعى عليه ديناً بالمهر لا تسمع
لان البراءة عن الدعوى ذكرت مطلقة أى عامة حيث قال ولا خصومة بوجه من الوجوه ولا مانع
من أن يدعى واحد يصالح عنه وعن جميع الدعاوى تأمل فإن المراد بالعموم أن يأتي بشئ زائد على
قوله لا دعوى له حيث قال ولا خصومة بوجه من الوجوه فإنه جعل ذلك مفيد للعموم لانه يقدم معنى أية
دعوى كانت وبما ذكرناه اندفع ما يتوهم من التناقض بين كلامهم لان المرحلين بعدم سماع الدعوى
بعد الإبراء العام المطلق هم المصرون بسماعها بعد إبراء الوارث وغيره لكن في محال مختلفة فلو لا هذا
الذى ذكرناه لكان التناقض واقعا بين كلامهم أجمعين أقول وسيأتى في كتاب الإقرار تمام الكلام
على مسألة دعوى الوارث شيئاً من التركة بعد الإقرار بالاستيفاء * (سئل) * فيما إذا أقر زيد في
صحته وسلامته لدى بيته شرعية أنه لا حق له قبل عمر ومن الحقوق الشرعية مطلقة ثم أراد الآن الدعوى
على عمر وبكفالة سابقة على الإقرار المزبور فهل لا تسمع دعوى زيد بذلك * (الجواب) * نعم يدخل
في الإبراء العام المذكور الكفالة كفى الميسر والمخلصة والبحر كما بسطه الشرنبلالي رحمه الله تعالى في
رسائله تنقيح الأحكام في حكم الإبراء والإقرار الخاص والعام وبمثل أفق الشيخ خير الدين ناقلا عن
المبسوط * (سئل) * فيما إذا باع زيد رقيقه البالغ من عمره بعباداً ناشرياً بثمن معلوم من الدراهم والرقيق
منقاد للرقق والبيع قام البائع الآن يدعى عتق الرقيق قبل بيعه له والرقيق لم يدعه فهل دعوى
العبد شرط في العتق العارض * (الجواب) * نعم والعبد إذا ادعى حرية الأصل ثم العتق العارض
تسمع والتناقض لا يمنع الصحة وفي حرية الأصل لا تسترط الدعوى وفي الاعتاق مبتدا تسترط الدعوى
عند أبي حنيفة وعندهم ليس بشرط وأجمعوا على أن دعوى الأمة ليس بشرط خلاصة من الفصل
المحادي عشر في دعوى العتق وفي الأشباه من الدعوى تقبل الشهادة حسبة بدون الدعوى في طلاق
المرأة وعتق الأمة والوقف وهلال رمضان إلى أن قال ولا تقبل في عتق العبد بدون الدعوى خلافاً لهما
واختلفوا على قوله في الحرية الأصلية والمعتدلاً اهـ * قوله والمعتدلاً أى لا تقبل الشهادة على الصحيح
كما في العمادية يرى وقال المجوى تحت قوله والمعتدلاً أقول نقل صاحب العمادية عن فتاوى رشيد
الدين أن الخلاف إنما هو في الشهادة القائمة على العتق من جهة المولى ولا خلاف أنه إذا شهد أنه حر
الأصل أنها تقبل بدون الدعوى لأنها شهادة بحرية أمه فهي شهادة بحرية المخرج ثم نقل عن صاحب
المحيط أنه حكى في شرحه للجامع الصغير أن الصحيح اشتراط الدعوى في ذلك عند الامام كما في العتق
العارض وأن التناقض لا يمنع صحة الدعوى ولا صحة الشهادة فيها اهـ وفي الأشباه من الدعوى أيضاً
الشهادة بحرية العبد بدون دعواه لا تقبل عند الامام إلا في مسألتين إلى أن قال والصحيح عنده اشتراط
دعواه في العارضة والأصلية ولا تسمع دعوى الاعتاق من غير العبد إلا في مسألة الخ وفي فتاوى
الحانوتي جواباً عن سؤال حيث اعترف العبد بالعبودية لسيدته يكون عبداً له وسواء كان هناك بيعة
أم لا ولا عبرة بقول المتأخر عنه حر الأصل مع عدم دعوى العبد لذلك لأن حرية العبد لا تثبت إلا بعد
دعواه ولا تجوز فيه ادعى المحسبة بخلاف الأمة وأما إذا رجع العبد عن دعوى العبودية وادعى الحرية

مطلب

ادعى دعاوى معينة ثم أقر أنه
لا دعوى له عليه ثم ادعى حقا
آخر تسمع الخ

مطلب

لا تسمع دعوى الكفالة بعد
الإبراء العام

مطلب

باع عبداً ثم ادعى أنه كان
أعتقه وأبدل يدع

مطلب

تقبل الشهادة حسبة بدون
الدعوى في مواضع

مطلب

المعتدلاً تقبل الشهادة بدون
الدعوى في حرية الأصل

مطلب

لا تجوز دعوى المحسبة في حرية
العبد بخلاف الأمة

هكذا يبايض في الاصل

مطلب

الاستيداع يمنع دعوى الملك

مطلب

لا احد الورثة حق الاستخلاص
من التركة المستغبرة

مطلب

ليس له الدعوى على وكيله
بما آخذه من الناس من المعنى
رسومات بل الدعوى لهم

مطلب

اذا زرع على الارض وساقى
على الفراس لا تسع دعواه
الملكية فيهما

مطلب

اذا آجر نفسه ليعمل في الكرم
كان اقرارا انه ليس ملكه

مطلب

برهن على مديون مديونه
لا يقبل

مطلب

دفن الاب معها امتعة دفنها

فانه لا يقبل قوله بدون بينة نعم اذا اقام بينة تسع ولا يمنع التناقض بين قوله انا عبد ثم دعواه الحرية
واقامة البينة لانه
تعالى أعلم * (سئل) في امرأة ادعت عند ابنتها البالغة دنا برة معلومة فتسلت اهلها وحفظتها لها الى ان
ماتت المرأة من ابنتها المزبورة وعن ابن قامت البنت تدعى خصة في الوديعة ملكا لها غير الارث فهل
يكون ما ذكر من انعاما من دعواها * (الجواب) نعم الاستيداع يمنع دعوى الملك كما في الدرر وغيره
* (سئل) فيما اذا مات رجل عن ورثة وتركه مستغبرة بدين عليه لمجاعة ويريد بعض الورثة
داه بعض دينه ليقبى له من التركة شي بمحسب ما ينوب حصته منها فهل له ذلك * (الجواب) نعم
وجاز لاحد الورثة استخلاص الدين من التركة باذنه فتمت الى الغرماء فصول في ٢٨ ومثله في العادة
وافتي بمثله الخيزر ملي من الدعوى قال في الخلاصة اذا جاء الغريم وادعى الدين فانضم هو الوارث
والورثة استخلاص التركة بقضاء الدين وكذا لاحد الورثة اذا امتنع الباقيون ولو امتنع الكل عن
الاستخلاص لا يجبرون ولكن القاضي ينصب وصيا يبرى على الاشياء قبيل الكفالة * (سئل) فيما اذا
كل رجل آخر في كتابة اشياء عندنا كم عرف فصار يكتبها وياخذ دراهم من الناس غير شريعة
معممة بالرسومات ويدفعها آخر السنة لموكله ويرغم موكله انه قبض دراهم من الناس ازيد مما دفعه له
ويريد الدعوى عليه بذلك واخذه منه بدون وجه شرعي فهل تكون دعواه بذلك غير مسموعة
* (الجواب) نعم لان الدعوى لا بد ان تكون بحق ثابت معلوم الجنس والقدر ولا بد ان يد كرسب
وجوبها والمال المدعى ليس بواجب على المدعى عليه لادعى حتى يحكم المحاكم به للمدعى بعد ثبوته وذكر
سبب وجوبه اذ هو مال الناس فتحق الطالب لهم لانه وركن الدعوى ان يضيف الحق الى نفسه ان كان
أصملا فكيف يضيفه الى نفسه وهو للناس ولم يكن وكيل عنهم وهو ليس له ان يدعى حسبة عن اربابه
لما في الاشياء ان لنا شاهد حسبة وليس لنا مدعى حسبة وقد افتي بمثله في دعوى المستنيب في المحصول
العلامة خير الدين كما في فتاواه من الدعوى نفلان شيخه العلامة الشمس الحانوتي رحمهما الله تعالى
* (سئل) فيما اذا كان لزيد ارض حاملة لغراس فزارع عمر اعلمها مائة مزارعة شرعية بعدما ساقاه
على الغراس المرقوم في المدة المزبورة مساقاة شرعية والا قام عمر يدعى ان الغراس والارض له فهل
لا تسع دعواه المزبورة * (الجواب) نعم لا تسع والله تعالى أعلم في فتاوى الحانوتي استأجر الارض
وساقى على جميع الاشجار التي بالغيط لا تسع دعواه الملكية في شيء من الاشجار بعد ذلك للتناقض
واذا لم تسع الدعوى لا تسع البينة على التملك لما في الفصل السابع من الفصول لو اقام المدعى عليه
بينه ان المدعى آجر نفسه فليعمل في الكرم يكون دفعا ويكون اقرارا من المدعى انه ليس ملكه
اه وفي العبادية من السابع لو اقام المدعى عليه بينه ان المدعى استأجر مني هذه الدار واخذ
دفعا ويكون اقرارا من المدعى انه ليس ملكه وكذا لو اقام بينه ان المدعى استأجر مني هذه الدار واخذ
هذه الارض مزارعة يكون دفعا اه وفي الدرر والمساقاة اجارة معنى كالزراعة * (سئل) فيما
اذا كان لزيد بذمة عمر ومبلغ دراهم دين شرعي معلوم ولعمرو بذمة بكر دين أيضا يريده زيد اخذ دين عمرو
من بكر بدون وكالة عن عمرو ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك * (الجواب) نعم وفي الاقضية لو اقام
البينة على مديون مديونه لا يقبل ولا يملك اخذ الدين منه خلاصة من الفصل الرابع في دعوى الدين
ومثله في البرازية من الفصل المرقوم * (سئل) في امرأة ماتت عن اب وزوج وابن صغيره فدفن
الاب معها امتعة من امتعتهم بدون اذن الزوج وتلفت الامتعة فهل يضمن الاب حصه الزوج والابن
* (الجواب) نعم والمسألة في الخيرية من الدعوى * (سئل) في احد الورثة اذا شهد عليه

قبل فسمكة التركة المشتملة على أعيان معلومة أنه ترك حقه من الارث وأسقطه وأبداه بقية الورثة منها
 ويريد الآن مطالبة حقه من الارث فهل له ذلك * (الجواب) * الارث جبري لا يسقط بالاستسقاط
 وقد أفتى به العلامة الرملي كما هو محرر في فتاواه من الاقرار، تقلاع الفصولين وغيره فراجعه ان شئت
 * (سئل) * فيما اذا كان زيد رجل عند عمرو على سبيل الامانة فقال زيد لعمرو ابرأنيك عن الحمل
 فهل يكون البراء المزبر غير صحيح * (الجواب) * البراء عن الاعيان لا يجوز كما في صدر الشريعة
 من الصلح ومثله في القهستاني والعلائي والبرازية من الدعوى وقد حققه الشرنبلالي في رسالته تنقيح
 الاحكام والميرى في حاشية الاشباه في القول في الدين وفي لسان المحكام من الفصل السادس في الاقرار
 مانصه وفي المنبع البراء عن الاعيان لا يصح اه تمام الفتاوى فيه * (سئل) * في دار مشتملة
 على بيوت ومساكن وساحة سماوية للارتفاق بزيد فيها بيوت وعمرو فيها بيت واحد فهل تكون
 الساحة بينهما نصفين * (الجواب) * نعم وذو بيت من دار كذبيوت في حق ساحتها فهي بينهما
 نصفين تنوير من دعوى الرجاين أقول وهذا بخلاف الشرب اذا تنازعوا فيه فانه بقدر الارض كما في
 التنوير اضافة عند كثرة الاراضي تكثرا الحاجة اليه فيقدر الاراضي بخلاف الانتفاع بالساحة
 فانه لا يختلف باختلاف الاملاك كالمرور في الطريق كذا في شرح الكنتراز يلعي والمحصل أنه اذا وقع
 اختلاف اصحاب البيوت في ساحة الدار ولا يثبت تقسيم الساحة على عدد رؤسهم فن كان له بيت من تلك
 الدار يساوي من كان له منها عشرة بيوت مثلاً لان انتفاع صاحب البيت بالساحة كانتفاع صاحب
 العشرة فكثرة بيوت أحدهم لا تستلزم استحقاقه في الساحة أكثر من الآخر بخلاف ما لو اختلفوا في
 شرب الاراضي ولا يثبت فانه يقسم الشرب بينهم على قدر الاراضي لا على عدد رؤسهم لان احتياج صاحب
 الاراضي المتعددة الى الشرب أكثر من احتياج غيره فيقسم بينهم على قدر اراضيهم علماً بالظاهر فان
 الظاهر أن كل أرض لها شرب يخصها والذي يظهر لي ويتعين المصير اليه أن هذا كله عند عدم ظهور
 الحال كما لو كانت دار مشتملة على عشرة بيوت مثلاً لو اختلفوا في ساحتها ما يثبت واحد ولا آخر تسعة وتنازعاً في
 ساحتها تجعل الساحة بينهما نصفين اتساعاً في الحاجة كما قلنا ولو باع الآخر بيوت التسعة من تسعة
 رجال لكل رجل بيتا كان نصف الساحة الذي كان للبائع منقسماً تساعاً بينهم ويبقى النصف للشريك
 الاول لانه قد ثبت ملكه هذا النصف قبل البيع فلا يزل منه شيء يبيع شريكه وكذا الوماث الشريك
 الاول صاحب البيت عن عشرين رداً مثلاً لا ينتقل اليهم الا ما كان يملكه مورثهم وهو نصف الساحة
 وكذا لو كانت هذه الدار كلها لرجل واحد فوات عن ورثته تكون الساحة على قدر ارض كل واحد منهم
 لا على قدر رؤسهم وكذا يقال في شرب الاراضي هذا ما ظهر لي ثقة ما ولم أره منقولاً لصريحاً ولكن القواعد
 تقتضيه والله تعالى أعلم * (سئل) * في المستأجر هل يصلح خصماً في اثبات الملك المطلق في العين
 المستأجرة أولاً * (الجواب) * لا يصلح خصماً في ذلك لما في القصة المستأجر لا ينتصب خصماً في اثبات
 الملك المطلق ولا في اثبات الاجارة عليه الا اذا ادعى الفعل عليه اه وقال في جامع الفصولين المستأجر
 لا يكون خصماً في الاجارة والرهن والشرع لان الدعوى لا تكون الا على مالك العين بخلاف المشتري
 لانه مالك العين اه وصححه السرخسي ومال الطواويسى والبرزدوى الى أن المستأجر الثاني ينتصب
 خصماً للمستأجر الاول وما صححه السرخسي هو فتوى ظهير الدين كذا في شرح النظم الوهابي ونقل عن
 الصغرى أن المشتري لا يكون خصماً للمستأجر والمرتهن وبخلافه ما في البرازية من قوله وفي فتاوى القاضى
 آخوند خراساني وسلم تسمع دعوى المستأجر على المشتري وان كان الآخر غائباً لان المشتري يدعى الملك لنفسه
 فكان خصماً لكل من يدعى حقا فيه وكذا الرهن اذا اخذ الرهن وباعه فالمرتهن يخاصم الشاري

مطلبه
 اذا ترك حقه من الارث ابد
 المطالبة به

مطلبه
 لا يجوز البراء عن الاعيان

مطلبه
 ذوبيت من دار كذبيوت
 في حق ساحتها

مطلبه
 يقسم الشرب على قدر
 الاراضي

مطلبه
 المستأجر لا يصلح خصماً في
 اثبات الملك المطلق ولا في
 اثبات الشراء والرهن ولا
 الاجارة

وان غاب الراهن لما قلنا اه لكن نقل بعده ما يوافق ما عن الصغرى حيث قال وفي الذخيرة باع من آخر
شيئا فادعى ثالث أن البائع كان آجر منه أو رهنه قبل البيع لا يقبل حتى يحضر البائع فاذا حضر وبرهن
عليه الآن قبل فليتنامل عند الفتوى من مخلصا من باب فتح الجارة أقول والحاصل انه وقع
الختلاف في شيئين الاول أن المستأجر من غائب هل يصلح خصما لمن يدعى عليه انه استأجر العين من
المالك قبله أو ارتبها واشتراها والثاني أن المشتري من غائب هل يصلح خصما لمن يدعى عليه انه
استأجر العين أو ارتبها من المالك قبل الشراء وينبغي في الاول اعتماد عدم السماع لظهور علة وهي
أن الدعوى لا تكون الا على مالك العين أي والمستأجر مالك المنفعة ولا سيما وقد صححه السرخسي وينبغي
في الثاني اعتماد السماع لان المشتري يدعى الملك لنفسه وهذا ما مر عن جامع الفصولين ثم رأيت العدا في
في الدر المختار نقله عن شرح الوهبانية للشرنبللي مقتصر عليه * (سئل) هل تشتري حضرة الراهن
والمرتتهن في دعوى الرهن أم لا * (الجواب) * قد وقع في هذه المسألة اضطراب واختلاف جواب
خافي جامع الفصولين يشترط وما في الخاتمة لا يشترط وبما رويها لورهن رجل عند انسان عينا وسلم
ثم انتزع من يده بغير اذنه وباعه وسلم ثم جاء المرتتهن والدعى الرهن وأراد أن يسترده من المشتري وأقام
البينة على الرهن قبلت بينته وان كان الراهن غائبا ويأخذ العين من يد المشتري ويسلم الى المرتتهن لما قلنا
اه وقد نص الشيخ قاسم في التصحيح على أن قاضيان من أهل الترجيح لكن في قاضيان في فصل دعوى
المنقول انه يشترط حضرته وكذلك في الخلاصة وقد اضطرب العلامة الخيزراني في فتاواه وبالله تعالى
التوفيق * (سئل) في أرض جارية في تيمار زيد متصرف بها هو ومن قبله من التيماريين وواضعون
اليدها من قديم الزمان بمجة التيمار المزبور والآ ن قام تيماري آخر يدعى على زيد بأنها
جارية في تيماره بدون اذن من السلطان اعز الله تعالى أنصاره ولم يسبق له تصرف ولا وضع يد على ذلك
اصلا فهل يبقى القديم على قدمه وليس له الدعوى بذلك على زيد * (الجواب) * نعم اذا تيماري
لا يكون خصما يدعى عليه أو يدعى هو على غيره لانه ليس له في عين الأرض ملك ولا شبهة ملك تسرى
الدعوى عليه أوله كما قوت بذلك العلامة المحائري والخيزراني رحمهما الله تعالى * (سئل) في
زعيم قرية بيده قطعة أرض بموجب براءة سلطانية ودقتر سلطان يتصرف بها هو ومن قبله من الزعماء
بجهة الزعامة المرقومة قام ناظر ووقف أهلى يدعى عليه انها جارية في وقته بدون اذن من السلطان اعز
الله تعالى أنصاره فهل والمعالجة هذه لا ينسب الزعيم خصما في ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) *
في رجل له عقارات معلومة باعها في محبة من زوجته بمن معلوم ثم مات عنها وعن ابن ادعى عليها
بأنه من العقارات فأثبتت في وجهه الشراء المزبور بالبينة الشرعية لدى حاكم شرعي حكم بمجعة البيع
ومنع المدعى المزبور من ذلك ثم قام الابن الآن يدعى أنه اشترى العقارات المذكورة من والده قبل
شراؤها بشهر سنوات فهل لا تقبل دعواه المذبورة * (الجواب) * نعم لا تسمع في المحيط وفي الفتاوى
ولو ادعى دارا شراء من أبيه ثم ادعاهاميرامعنه تسمع ولو ادعى أولا بسبب الارث ثم الشراء لا تقبل
ويثبت التناقض كداني الفصل السابع من العمادية وفي جامع العصولين من العاشر ادعى دارا شراء من
أبيه ثم ادعاهاميرامعنه تسمع لا مكان توفيقه بأن يقول اشتريته وبخزنت عن اثنائه فورثته ظهرا
ولو ادعى أولا بالارث ثم ادعى الشراء لا تقبل لتناقض وتعدرتوفيقه * (سئل) فيما اذا تعددت
القضاة في بلدة ووقعت خصومة بين متداعيين وكل منهما يطلب قاضيا فهل الخيارات في ذلك للدعى عليه
أم لا * (الجواب) * العبرة في ذلك للدعى عليه كما هو المعتمد من قول محمد رحمه الله تعالى فان طالب
قاضيا يجاب الى طلبته كما في فتاوى التمرناشي وفتاوى الحنفى والخيزراني وبمثلها أفتى الشيخ اسماعيل

مطلبه

هل تشتري حضرة الراهن
والمرتتهن في دعوى الرهن

قوله وواضعون الاول
روايعين بالياء وان احتل أن
يكون خبر المبتداء محذوف
اه ممتنع

مطلبه
التيماري لا يكون خصما

مطلبه
الزعيم لا ينصب خصما للمولى
بالاذن سلطاني

مطلبه
ادعى الشراء ثم ادعى الارث
تقبل وبه كسره لا

مطلبه
تعددت القضاة في بلدة فالخيار
للدعى عليه

فقال العبرة لقاضي المدعى عليه على ما عليه الفتوى كتبه فقير به اسماعيل المفتي بقضاء الشام ومن خطه
 اليهودي فقامته والمسألة في البحر وشرح التنوير للعلائي من أول كتاب الدعوى وصورة فتوى المحامونق مثل
 هل الخيرة للمدعى أم للمدعى عليه أجاب بعضهم بأن الخيرة للمدعى عليه وأجاب على ذلك السؤال السجج على
 المقدسي بمناصه الذي وقفت عليه إذا كان قاضيان في مصر كل منهما في محلة على حدة فوقع الخصومة
 بين رجلين أحدهما في محلة والاخر في محلة أخرى فالعبرة لقاضي محلة المدعى عليه ثم كتب لذلك
 الشخص ماصورته قد أطلق صاحب الزاوية أن الفتوى على أن الخيرة للمدعى عليه ونصه في مصر
 قاضيان ووقع الدعوى بين رجلين أراد كل أن يذهب إلى واحد منهما فالعبرة لقاضي المدعى عند الثاني
 وعند محمد لقاضي المدعى عليه وعليه الفتوى اهـ وعبارة بعضهم ولو كان في البلدة قاضيان كل واحد
 منهما في محلة على حدة فوقع الخصومة بين رجلين أحدهما من محلة والاخر من محلة أخرى والمدعى
 يريد أن يخاصمه إلى قاضي محلته والاخر يفتي ذلك اختلف فيها أبو يوسف ومحمد والصحيح أن العبرة لما كان
 المدعى عليه اهـ والله تعالى أعلم أقول قد منافي كتاب القضاء تحرير هذه المسألة بما حاصله ان المراد
 من قولهم قاضيان كل واحد منهما على حدة أنه قد أمر كل منهما بالحكم على أهل محلته فقط فهنا العبرة
 للمدعى عليه أما إذا كان كل منهما مأذونا بالحكم على كل من حضر عنده فيبغى التعويل على قول أبي
 يوسف من أن العبرة للمدعى الخ ما قدمناه فراجعه * (سئل) * فيما إذا ادعى زيد على عمرو بأن
 له بذمة مبلغا معلوما من الدراهم فأناكر عمرو دعواه ثم ان زيدا اثبت مدعاه وحكم الحاكم به وأخذ زيد
 مبلغه المزبور منه ثم ادعى عمرو أنك كاذب ومبطل في دعواه هذه حتى أنك أقررت بذلك لدى بيته
 شرعية ويريد عمرو الآن اثبات اقراره المزبور واسترداد المبلغ المذكور بالوجه الشرعي فهل له ذلك
 * (الجواب) * نعم لو ادعى رجل على رجل مالا وقضى بالمال للمدعى بالبيينة ثم قال المدعى كنت كاذبا
 فيما ادعيت يبطل القضاء وإذا قال المدعى بعد انقضاء التقضى به ليس ملكي لا يبطل القضاء بخلاف
 ما إذا قال لا يمكن ملكي وهذا لان قوله ليس ملكي يتناول الحال وليس من ضرورة نفى الحال انتفاؤه من
 الاصل بخلاف قوله لم يكن ملكي من العاشر من قضاء التنازعانية برهن على قول المدعى انا مبطل في
 الدعوى أو شهودي كذبة أو ليس لي عليه شيء صح الدفع درر من آخر الدعوى ومثله في العمادية ادعى
 رجل مالا أو عينا فقال المدعى عليه أنك أقررت في حال جوار اقرارك أن لا ادعى لي ولا خصومة لي
 عليك وأثبت ذلك بالبيينة تسمع وتدفع دعواه وإن كان يصح أن يدعى عليه بسبب بعد الاقرار لكن
 الاصل أن الموجب والسقط اذا تراضيا يجعل المسقط آخر لان السقوط يكون بعد الوجوب سواء اقتص ل
 القضاء بالاول ولم يتصل عمادية من أواخر السابع * (سئل) * فيما إذا مات زيد عن ورثة
 بالغين وخلف حصه من دار وصدق الورثة أن بقية الدار لفلان وفلانة ثم ظهر وتبين ان مورثهم المزبور
 اشترى بقية الدار من ورثة فلان وفلانة في حال صغرا المصدقين وانه خفي عليهم ذلك فهل يكون
 التناقض في محل الحفاء عفو ولا يمنع صحة الدعوى * (الجواب) * نعم اشترى دار الابن الصغير
 من نفسه واشهد على ذلك وكبر الابن ولم يعلم بما صنع الاب ثم ان الاب باع تلك الدار من رجل وسلمها
 إليه ثم ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صنع الاب فادعى الدار على المشتري فقال المشتري
 في الدفع أنك متناقض لان الاستئجار اعتراف أن الدار ليست ملكك هذه المسألة صارت واقعة
 الفتوى وقد اختلفت اجوبة المفتين في هذا والحجج أن هذا لا يصح دفعا وان ثبت التناقض فيه الا أن
 هذا تناقض فيما لم يرقه طريق الحفاء والتناقض في مثله لا يمنع صحة الدعوى فتاوى عطاء الله
 أفندي عن التنازعانية المدينين بعد قضاء المدين لو برهن على ابراء الدائن والمختلعة بعد ادعاء عبد الخلع

مطلبه

برهن على قول المدعى انا مبطل.

أو شهودي كذبة

مطلبه

تعارض المسقط والموجب

يجعل المسقط آخر

مطلبه

التناقض في محل الحفاء

مطلبه

برهن المدين بعد انقضاء الدين

الابراعيصم

قوله على طلاق الزوج أى
الطلاق البائن اه محجة

مطلبه

ليس المراد حصر ما يعنى فيه
التناقض بل ما كان مبني على
التناقض يعنى فيه التناقض

مطلبه

الاشتراك الناظر مع المستأجر
في نحواي المصير بقا التمسك
والقول الناظر

مطلبه

نعم لا يمنع ذلك من
بطلان المدعى

مطلبه

أدبرهن على الأية بعد الجود
بقين

مطلبه

هذا الذي الامانة ثم اعترف
رأى زيدا يقبل الابينة

مطلبه

الامر المدعى عليه بيته ان الدار
التي بها اجرتها فلان
الامر المدعى عليه بيته ان الدار
التي بها اجرتها فلان

مطلبه

هذا الذي ساعد باذنه الى
فلان والامر المدعى عليه

مطلبه

هذا الذي لا يكون تناقضا

لو برهنت على طلاق الزوج قبل الخلع يقبل والجماع في الكل خفاء الحال وكذلك الورثة اذا قاسموا مع
الموصى له بالمال ثم ادعوا رجوع الموصى يصح لان قرار الموصى بالرجوع اقوى عن التنازع في
الكثير من الاستحقاق التناقض يمنع دعوى الملك لا المحرمة والنسب والطلاق قال في البحر لان مبناها
على الخفاء فيعذر في التناقض لان النسب يبنى على الهوى والطلاق والمحرمة يتغير بهما الزوج والمولى
الى ان قال وليس المراد حصر ما يعنى فيه التناقض بل المراد ان ما كان مبني على الخفاء فانه يعنى فيه
التناقض فمن ذلك ما في الظاهر يتأخرى دار الابنة الصغير من نفسه الى آخر ما تقدم * (سئل) في
نحواي مصبغة وقف ملتصقة بأبنائها لبناء مآب صباغها عن ورثة اختلافوا مع ناظرها يدعون أنها
ملك مورثهم وبناؤه والناظر يسكنه فهل القول الناظر * (الجواب) * حيث كانت في الارض ملتصقة
فالقول قول الناظر والله تعالى أعلم وأجاب العلامة الخيرانمي عن هذه المسألة بقوله لاشبهة أن القول
قول الناظر لا قول المسأجر الخ ما حرمه في فتاويه من الدعوى * (سئل) بما حاصله أن امرأة ادعت
على ورثة مطلقها زيدا بأن لها عنده حليا عينته فأقام الورثة بيته على أنه حين طلقها جرى بينها وبينه ابراء
عام وأن كلامهم ما أفر بأنه لم يبق له عند الا تحرق مطلقا وأثبتوا ذلك ثم بعد ذلك ادعت المدعية أن
زيدا المزبور أقر بعد ذلك الابراء الا قرار بأن الحلي المذكور عنده للمدعية على طريق الامانة فهل تسمع
هذه الدعوى بعد الاقرار المذكور * (الجواب) * نعم تسمع قال في الاشباة عن البرازية ان ابراء
العام انما يمنع اذا لم يقرب بأن العين للمدعى فان أقر بعده بأن العين للمدعى سلمها اليه ولا يمنع ابراء اه
وبه جزم الشرحي لاني في رسالته تنقيح الاحكام في حكم ابراء العام * (سئل) فيما اذا ادعى زيد
على عمرو بقدر معلوم من الخنضة وجد عمرو ذلك فبرهن زيد على دعواه وقضى له بذلك فبرهن عمرو على
أنه قضاة ذلك فهل يقبل برهان عمرو على ذلك أم لا * (الجواب) * نعم يقبل قال في التنبير وشرحه
ومن ادعى على آخر ما لا فقال المدعى عليه ما كان لك على شيء فبرهن المدعى على أنه له عليه ألف
وبرهن المدعى عليه على القضاء أي الابراء أو البراء ولو بعد القضاء أي الحكم بالمال قبل برهانه لا مكان
التوفيق اه ادعى عليه شركة او قرض او ودعة أو عارية أو قبض مال بطريق أو الكفاة أنكر ثم اعترف
وادعى الرد أجاب قارئ الهداية اذا جحد في هذه الصور ثم ادعى الرد لا يقبل الابينة لانه بالجود خرج
عن أن يكون أمينا اه * (سئل) في ذي يدعى دارسا كن فيها بطريق الاجارة من زيد الغائب
ادعى عليه خارج أن الدار له بملك مطلق فهل اذا برهن ذوال اليد أن زيدا الغائب أجرها منه تندفع
المخضومة أم لا * (الجواب) * نعم اذا برهن ذوال اليد أن زيدا الغائب أجرها منه تندفع خصومة المدعى
الا اذا كان معروفا بالمحمل والمسألة شهيرة بمخسة المدعى والله تعالى أعلم قال ذوال اليد هذا الشيء
او دعيه فلان الغائب أو عارنيد أو أجرته أو رهنه أو غصبته منه وبرهن على ذلك اندفعت خصومة
المدعى وقال أبو يوسف رحمه الله فممن عرف بالحمل لا تندفع به وبه يؤخذ ملتقى * (سئل) فيما اذا
برهن زيد على الرهن من عمرو والغائب ولم يعرف بالحمل وعين الرهن قائمة وقال الشهود نعرف الغائب
بأنه مؤتمنه فهل تندفع عنه خصومة المدعى * (الجواب) * نعم * (سئل) فيما اذا ادعى
رجل على آخر أنه استأجر منه شقة مخوفة من مكة الى الشام بما كلفه ومشر به ولم يتقاول معه على اجرتها
وطالبه بمائة وخمسة وعشرين قرشا أجرة مثلها فأجاب أنه استأجرها منه بمائة وخمسة وعشرين قرشا
دفع له مائة وخمسة وعشرين قرشا ودفع باذنه لرجل يدعى محمد اغا المتوفى بخمسين قرشا فلم يصدفه على ذلك
وانتسكروا فاشترى شاهدين شهر رابن بقى جوابه فقام المدعى يطالب وصى محمد اغا الميت بالخمسين قرشا
المائة كونه فهل يكون عدم تصديق المدعى على الاذن مانعا من طلبه الخمسين قرشا أم لا * (الجواب)

هدم التصديق لا يكون تناقضا لكن يشترط أن يكون المبلغ أجراما الر كوب وقيمة الاكل في القمي والشرب وثبوت قبض محمد أغا لذلك في وجه وصيه بعد جوده لذلك وشروط الشهادة على الميت بذكر الاب والمجد واليمين وغيره ثم تزكية الشهود والله تعالى أعلم * (جواب سؤال) * اذا ثبت بيعه وتصديقه بالوجه الشرعي فالبيع المذكور صحيح ولا تسمع دعواه بشي مما باعه وصدق عليه لسعيه في نقض ماتم من جهته وهو البيع المذكور وللتناقض بسبب تصديقه لان التصديق اقرارا لا في الحدود كما في الشرح في دعوى الرجلين اشباه من الدعوى وفي المحادى عشر من بيع البزاية من سعى في نقض ماتم من جهته لا يقبل الا في موضعين الخ وفي فتاوى المحانوفى من آخر الشهادة التناقض يمنع الدعوى سواء صدر من الوكيل أو الوصى اه وفي الانقروى عن الفصولين ت من واقعات الناطقى التناقض يمنع الدعوى لغيره كما يمنع لنفسه في الفقيه أبو جعفر من اقر عين لغيره فكلا لا يملك أن يدعيه لنفسه لا يملك أن يدعيه لغيره بوكالة أو وصاية * (سئل) * من قاضى الشام سنة ١١١٠ بمأ حاصله أن زيدا الناظر على وقف جدته فلانة آجر المحصة المعلومة من البستان المعلوم باجرة معلومة لمجهة الوقف المزبور واستمر على ذلك سبعا وعشرين سنة وفي كل سنة يوزع الاجرة المزبورة مع بقية ربع الوقف على مستحقى الوقف قام الآن يدعى أن المحصة المذكورة جارية في ملكه وملك اخوته القائمين ارباعا والدهم وأنه كان ضبط المحصة لمجهة الوقف طائفا انها للوقف والحال انها لم توجد محررة في كتاب الوقف المرقوم وبعد ذلك اطلع على جريانها في ملك مورثهم وان اخوته قبل تاريخه اثبتوا في وجهه جريان المحصة في ما ليكم بموجب جهة فكيف المحكم الشرعى * (الجواب) * الذى ظهر لنا في هذه المسألة بعد التتبع والتتبع عليها في الكتب المتبعة أن ايجاز زيد بناء على انها جارية في وقف جدته تصديق منه على جريانها في الوقف المزبور والتصديق اقرارا قال في الاشباه من كتاب الدعوى التصديق اقرارا لا في الحدود كما في الشرح من دعوى الرجلين اه وقد اعترف صريحنا بجريانها في الوقف المزبور في الجهة المتضمنة لكونها مورثة عن أبيه ولا عذر لمن اقر كما صرحوا به قال في الاسعاف اذا اقر رجل صحيح بأرض في يده انها صدقة موقوفة ولم يرد على ذلك صح اقراره وتصير وقف على الفقراء والمساكين لان الاوقاف تكون في أيدي القوام عادة فلو لم يصح اقراره من هي في أيديهم لبطلت أوقاف كثيرة اه وقد عقد الامام الكبير الخفاف لصفة اقرار الرجل بأرض في يده انها وقف بابا مستقلا وأطال في تقرير ذلك وأما دعوى المجهل بكونها ملكا لهم حين الايجاز فلا تسمع حين اقراره المذكور كما في الاشباه نقلنا عن اقرار التتمة وفي فتاوى الامام الجليل قاضيان لو ادعى الوقف أولا في الدار ثم ادعى أنها له لا تسمع اه ومثله في العمادية وفي الاشباه من كتاب الاقرار اذا اقر بشي ثم ادعى الخطأ لم يقبل كما في الخانية وفيها ايضا من أحكام المجهل مانصه وقالوا في كتاب النصب ان المجهل بكونه ملك الغير يدفع الاثم لا الضمان اه هذا ما اتضح لنا من كتب أئمتنا الاعلام أقول لم يتعرض المؤلف للكلام على اثبات اخوة زيد الملك بالارث عن أبيهم والمحكم فيه أنهم حيث لم يكونوا نظارا على الوقف مع اخيهم ولم يوجد منهم تصديق ايضا بجريان المحصة في الوقف ولم يوجد ما يمنع صحة دعواهم في المدة المزبورة وأقاموا البينة الشرعية المزكاة على طبق دعواهم ثبت لهم من ذلك قدر ما يخصهم وبقيت حصة اخيهم زيد جارية في الوقف لعدم سماع دعواه عملا باقراره وتصديقه فان الاقرار حجة قاصرة لا يتعدى المقر والله أعلم * (سئل) * فيما اذا ادعى زيد على عمرو بأن من الجارى في ملكه جميع البغلة البرشاء وأنه وضع البغلة المرقومة أمانة عند بكر ثم وجدها بيد عمرو فاعترف عمرو بوضع يده عليها لكونه شراها من بكر المذكور منذ ثمانية أيام بثلاثين قرشا وأنكر كون البغلة للمدعى وطلب منه اثبات كونها أمانة عند بكر

مطلب

التصديق اقرارا لا في الحدود

مطلب

من سعى في نقض ماتم من

جهته لا يقبل

مطلب

من أقر عين لغيره لا يملك أن

يدعيه لنفسه ولا لغيره بوكالة

أو وصاية

مطلب

آجر الناظر بستان الوقف ثم

ادعاه ارباعا والده وأنه انما

آجره طائفا منه أنه جارى في الوقف

مطلب

التصديق اقرارا

مطلب

لا عذر لمن اقر

مطلب

أقر رجل بأرض في يده انها

وقف يصح

مطلب

أقر بشي ثم ادعى الخطأ لم يقبل

مطلب

لا بد في دعوى الاستحقاق

من احضار الدابة وان تعذر

يذكر قيمتها

فأحضريه بينة شهدت له بكونها أمانة عند بكر فكيف المحكم * (الجواب) * يشترط أن يذكر المدعي أنها بيد المدعي عليه بغير حق ويطلب احضارها إن أمكن ويشير إليها في الدعوى والشهادة والاستحلاف وإن تعذر احضارها بهلا كها أو غيبتها ذكر قيمتها كما في متون المذهب وإذا أراد المدعي عليه أن يحلف المستحق بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا خرج عن ماله بوجه من الوجوه حلف كذلك وأما اشتراط حضرة المودع في دعوى الوديعة ففيه اختلاف المشايخ كما في العمادية والزارية والآنقرية والله سبحانه أعلم * (سئل) * في ذي يدعي دار ادعى عليه زيد بها لأنه كان أقرله بها ويريد نزعهما من يده فكيف المحكم * (الجواب) * أن جعل زيد أقرار ذي اليد سببا للملكه فلا تصح دعواه ولا تقبل بينته وإن لم يجعل الأقرار سببا للملك بأن ادعى أنها ملكه وهذا أقرله بها تصح دعواه وتقبل بينته كذا في الفصولين كذا أفتى الممنداري وأفتى أيضا بأن من أثبت أنها مستحقة في الوقف لها الدعوى على من تناول الغلة لا على الناظر لأنه دفع شيئا يستحقه غير المدفوع إليه على ظن أنه يستحقه المدفوع إليه فلا ضمان عليه في ذلك لعدم تعديه لعدم علمه بالمستحق ولها مطالبة به شرعا مع عدم الضمان والله أعلم * (سئل) * فيما إذا كان زيد متصرفا في دار بطريق الشراء من عمر وغيره بموجب صك ثم صدقه عمر على جريانه في ملكه فهل يكون تصديقه صحيحا يعمل به * (الجواب) * نعم ومن أقر بعين لغيره لا يملك أن يدعيه لنفسه ولا لغيره بوكالة أو وصاية كذا في الجامع الكبير من الفصل العاشر من نور العين لأن التصديق أقرار لا في الحدود كما في الأشباه قبيل الوكالة وهذا بخلاف ما لو أقر أن لا ملك له فيه فإنه لا يمنع دعواه لغيره نيابة وبخلاف ما لو أبراه عن جميع الدعاوى فادعى عليه ما لا بوكالة أو وصاية فإنه يسمع كما في نور العين من الفصل المذكور لأن أقراره أن لا حق له فيه أو أبراهه لا ينافي أنه لغيره * (سئل) * في امرأتين باعتهما رجل بيعا بائنا شرعيا بثمن معلوم وكتب بذلك صك متعمن لكونهما باعتهما هو جاري ملكهما وطلق تصرفهما الشرعي والآن تدعيان أن الدار وقف عليهما فهل لا تسمع دعواهما * (الجواب) * لا تسمع دعواهما المزبورة لأن من سعى في نقض ماتم من جهته فسعيه مردود عليه والله تعالى أعلم وسئل الشيخ خير الدين عن امرأة باعت دارا ثم ادعت أنها وقف هل تسمع دعواها أم لا أجاب لا تسمع دعواها قال الزيلعي ولو باع ضيعة ثم ادعى أنها وقف عليه وعلى أولاده لا تسمع دعواه للتناقض لأن أقدامه على البيع أقرار منه وإن أراد تحليف المدعي عليه ليس له ذلك وإن أقام البينة على ذلك قيل قبل وقيل لا تقبل وهو أصوب وأحوط لأنه بإقامة البينة أن الضيعة وقف عليه يدعي فساد البيع وحقان نفسه فلا تسمع للتناقض ذكره في مسائل شتى وفي الخاتمة رجل باع عقارا ثم ادعى أنه وقف اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يسمع وقول الزيلعي وهو أصوب أي للتناقض الصريح بالبيع ثم دعوى الوقف وقوله وأحوط لما في سماعها من الأضرار بالناس باحتيال أهل الحيل والخداع ببيع الوقف وإظهار البائع أنه ملك ثم انعطافه عليه بدعواه وإلزامه بأجرته لمدة وضع يده عليه وربما تستغرق أضعاف ثمنه فيجب عدم القبول حسم المادة الفساد والله تعالى أعلم أو أفتى قارئ الهداية فيما إذا باع دارا ثم ادعى أنه وقفها قبل البيع أو وقفها مورثه بأنه اختلف فيه قيل لا تسمع دعواه ولا بينته لأنه تناقض في دعواه لأن يبيعه دليل على أنها ملكه وله بيعها ودعوى الوقف منه أو من غيره تناقض وقيل تسمع البينة لأن الوقف حق الله تعالى فلا تشترط فيه الدعوى فتسمع البينة ولا نهايته حسبة والله أعلم وأجاب القمناشي صاحب التنوير بقوله اختلف مشايخنا في ذلك قال بعضهم تقبل لأن الشهادة على الوقف مقبولة من غير دعوى وهو المختار كما في الخلاصة والزارية وبه نأخذ واعتمد في فتح القدير أنه إن ادعى وقفه غير مسجل لا تسمع وإن ادعى وقفه بمحكم ما يلزمه تقبل والله

مطلب

ادعى دار الكونه أقرله بها

لا تصح الدعوى

مطلب

إذا لم يجعل الأقرار سببا للملك

تصح الدعوى

مطلب

إذا أثبت استحقاقه فطلبه

على من تناول الغلة لا على

الناظر

مطلب

من أقر بعين لغيره لا يملك أن

يدعيه لنفسه ولا لغيره

مطلب

أبراه عامما ادعى عليه

بوصاية أو وكالة تسمع

مطلب

فمن باع ثم ادعى الوقف

مطلب

من سعى في نقض ماتم من

جهته فسعيه مردود عليه

مطلب

تقول في مسألة دعوى الوقف

بعديعه

قوله منه أو من غيره متعلق

بالوقف لا بدعوى أي دعواه

أنها موقوفة من جهته أو من

جهة غيره تناقض اه منه

أعلم وأجاب أيضا لما اختلف في ذلك والمختار القبول أقول وانظر ما كتبناه على هذه المسألة في أول الباب الثاني من الوقف * (سئل) * في امرأة ماتت عن زوج وعن أخ واخت شقيقتين وخلقت تركته ثم مات الزوج عن أب اختلف مع ورثة الزوجة في متاع البيت الصالح للزوجين ولا بينة لهم فالقول لمن من الفريقين * (الجواب) * إذا اختلف الزوجان في متاع البيت فما يصلح للرجال فهو للرجل بيمينه وما يصلح للنساء فهو للمرأة بيمينها وما يصلح لهما فهو للرجل بيمينه وهذا قول الامام الاعظم والهامام المقدم السابق في حليلة الاجتهاد وعليه في ذلك الاعتماد قال الامام الاسدي جاني والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واعتمده النسفي والمجوي وغيرهما ومشت عليه أصحاب المتون الموضوعية للذهب الصحيح المعنون بالترجيح واذا مات الزوجان فاختلف ورثتهما فالقول قول ورثة الزوج عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى في حال قيام النكاح ولو كان كذلك كان على ما ذكر فكذلك بعدم موتهما كذا في لسان المحاكم وأفتي بذلك العلامة الهمام محرم مذهب النعمان المخير الرمي عليه رحمه الرحيم الرحمن والله سبحانه المستعان * (سئل) * فيما اذا وكل زيد المتولى على وقف وكيل في الدعوى على عمرو المتولى على وقف آخر فوكل عمرو وكيلًا آخر لاستماعها فحضر الوكيلان مجلس الشرع الشريف وفصلت دعواهما بالوجه الشرعي قام زيد الا ان يدعى عدم صحة الدعوى بالوكالة من الطرفين فهل تصح وتسمع دعوى وكيل المدعى على وكيل المدعى عليه * (الجواب) * نعم وليس في منع سماعها نقل ولا عليه دليل كما هو مستفاد من كلام العلماء رحمه الله تعالى وبالله اُفتي الشيخ اسماعيل * (سئل) * في رجل مات عن زوجة وورثة غيرها وخلف تركته مشتملا بعضها على أو ان معلومة تزعم الزوجة أن زوجها ملكها هذه الا وانى المذكورة في صحته والورثة ينكرون ذلك فهل عليه اثبات التملك بالوجه الشرعي والا فهي مورثة تقسم بينهم على القرينة الشرعية * (الجواب) * حيث أقرت المرأة أن ذلك ملك زوجها المتوفى المذكور ثم ادعت أنه ملكها ذلك فعليها اثبات دعواها بالبينة الشرعية وان لم تثبت فهي مورثة عنه تقسم بين ورثته بالوجه الشرعي والله أعلم قال في البحر بعد سرد الآراء في مسألة اختلاف الزوجين من باب التحالف مانصه وفي البدائع هذا كله اذ لم تقر المرأة أن هذا المتاع اشتراه فان أقرت بذلك سقط قولها لانها أقرت بالملك زوجها ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت الا بالبينه اهـ وكذا اذا ادعت انها اشتريته منه كافي الخاتمة ولا يخفى أنه لو برهن على شرائه كان كإقرارها بشرائه منه فلا بد من بينة على الانتقال اليها منه بهبة او نحوه ذلك ولا يكون استمتاعها بشريه ورضاه بذلك دليلا على أنه ملكها ذلك كما تفهمه النساء والعوام وقد أفتيت بذلك مرارا * (سئل) * في بستان جارية أرضه مع كامل غراس فيها قديم في وقف بر وفيه غراسات جديدة ومستجدة جارية بعضها في الوقف المزبور والباقى في ملك زيد من مدة تزيد على أربعين سنة بلامعارض ولا منازع ثم مات زيد عن ورثة باعوا حصتهم المذكورة من عمرو بمعرفة متولى الوقف المزبور وتصدقته ثم باع متولى الوقف جميع الغراس القديم لشلو ثم بعد سنتين ادعى المتولى المذكور على عمرو ومجبريان جميع الغراس الموجود في الوقف مستحبا من زمن الواقف وأن له بينة تشهد بذلك وذكر عمرو أن له بينة تشهد بحدوث الغراسات الجديدة والمستجدة بمقتضى غرسه لها هو وزيد وورثته وأثبت عمرو ذلك بالبينة العادلة المزكاة وحكم الحاكم لعمر وبالحصة الجارية في ملكه من ذلك لأن بينة المعارض والمحدث مقدمة على بينة الاستصحاب ومنع المتولى وجه الوقف من معارضة عمرو في ذلك وكتب بذلك حجة شرعية ثم بعد مدة قام وكيل عن المتولى المذكور يدعى قدم الغراس المذكور وجريانه

مطلبه
فما اذا مات الزوجان فاختلف ورثتهما

مطلبه
تصح دعوى الوكيل على الوكيل

مطلبه
فما اذا ادعت أن زوجها ملكها كذا في صحته

مطلبه
لا يكون استمتاع المرأة بما اشتراه زوجها ورضاه بذلك دليلا على أنه ملكها ذلك

جميعه في الوقف فكيف المحكم * (الجواب) * حيث ثبت حدوث الغراسات المذكورة جميعها
 المجارى نصفها في الوقف المذكور في وجه المتولى المزبور وجرى التصرف بذلك المدة المزبورة وزال القديم
 جميعه الذي فيه وقضى بذلك بالطريق الشرعى بعد دعوى المتولى المذكور بذلك تكون دعوى وكيله
 بغراس قديم آخر غير ما ذكر غير صحيحة لان الثابت بالينة كالثابت بالمعينة كما صرح بذلك في العمادية
 وقد ثبت بالينة حدوث جميع هذه الغراسات الموجودات التي هي مقدمة على يئنه القدام كما صرح به
 البغدادى وحكم بها فلا يتعوض المحكم السابق الثابت شرعاً بما هو دونه كما صرح به في الاشياء عن الهداية
 اذ القضاء يسان عن الالغاء ما أمكن وأى يئنه سبقت وقضى بهام تقبل الاخرى وفي الكافي من الشهادة
 اذ تضمنت الينة تعض قضاء ترد اه والدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعى لا تنقض ولا تعاد
 والله تعالى أعلم * ادعى عبداً وأقام يئنه على اقرار ذى اليدانه للدعى تقبل يئنه ويقضى بالعبد له
 اعتباراً للاقرار الثابت بالينة بالثابت عياناً عمادية من السادس عشر وان كانوا معروفين
 بالعبد له فلا يتعوض المحكم السابق الثابت بشهادتهم اذ القضاء يسان عن الالغاء ما أمكن والشهود الذين
 شهدوا ثانياً ان كانوا غير عدول فشهداتهم مردودة وان كانوا عدولاً فقد ترحجت شهادة الاولين بالقضاء
 من آخر وقف المخيرية له كسيف في طريق العامة فزعم غيره أنه محدث وزعم صاحبه أنه قديم وأقاما
 الينة فالينة يئنه من يدعى أنه محدث ترجع الينات للبغدادى تقدم يئنه العارض على الينة المثبتة
 للاستصحاب فتاوى الشيخ اسماعيل ولو أقام البائع يئنه فى بعثها فى صفرى وأقام المشتري يئنه أنك
 بعثها بعد البلوغ فيئنه المشتري اولى لانه ثبت العارض فنية من الينتين المتضادتين * (سئل) *
 فيما اذا كان لزيد قيراط من غراس بستان معلوم ومائة قرش موضوعة تحت يد شريكه عمرو فأقر بأن
 القيراط المذكور والمائة قرش المذكور بكر بطريق التملك وأنه لاحق له مع بكر فى ذلك ثم مات
 زيد عن ورثة وأقام بكر يئنه على ذلك فى وجه أحدهم فكيف المحكم * (الجواب) * حيث بين
 اقراره أنه من جهة التملك فدعوى التملك لا تسمع لما قاله المخبر الزملى ناقلاً عن جامع الفصولين فى خلل
 المحاضر والسجلات برمز التهمة عرض على محضر كتب فيه ملكه تملك كما صححوا ولم يبين انه ملكه بعض
 أو بلا عوض قال اجبت انه لا تصح الدعوى ثم رمر لشروط المحاكم اكتفى فى مثل هذا بقوله وهبت له
 هبة صحيحة وقبضها ولكن ما افاده فى التهمة أجود وأقرب الى الاحتياط اه فاذا كان التملك هبة وبين
 فنية المشاع الذى يقبل القسمة باطله لاسيما وهو غراس وايضاً من شروط صحة الهبة القبض ولم يوجد
 لافى الغراس ولا فى المبلغ المذكور وفى العمادية وهب فى مرض الموت وان كانت وصية لكنها هبة حقيقة
 فتقتصر الى القبض ولم يوجد اه * (سئل) * فيما اذا كان لزيد عمارة حوانيت معلومة جارية فى
 ملكه ومبلغ مرصده معلوم من الدراهم على دار معلومة جارية فى وقف كذا خلك ذلك جميعه من اولاده
 القاصرين بالولاية عليهم وأشهد أن لاحق له معهم فى ذلك ثم مات عنهم وعن ورثة غيرهم ومبلغ
 القاصرون رشدين وادعت الورثة عليهم لدى حاكم حنبلى حكم بصحة التملك للقاصرين وبعدم معارضة
 الورثة لهم فى حادثة تملك البناء دون الارض وحادثة دعوى التملك منفردة من غير تقييد كونه بيعاً
 أو هبة وحادثة دعوى تملك الدين من غير من هو عليه فى المرصد المزبور حكماً شرعياً مستوفياً شرائطه بعد
 الدعوى من وكيل الورثة على الاولاد المذكورين والشهادة المستقيمة وكتب بذلك حجة أفق مفتى
 مذهبه بعثتها وأنفذ حكمه حاكم حنفى وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمون المجتنبين بعد ثبوته
 شرعاً * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا اعى ناظر وقف على ناظر وقف ذى يدبأن من
 المجارى تحت نظارته ثلاثة أرباع اراض متلاصقات معلومات وأن ذا اليد وضع يده عليها بدون وجه

مطلب
 حيث ثبت حدوث الغراس
 فى وجه المتولى وقضى بذلك
 فلا تسمع دعواه بعده بالقدم
 مطلب

القضاء يسان عن الالغاء
 ما أسكن
 مطلب
 أى يئنه سبقت وقضى بهام
 تقبل الاخرى

مطلب
 الثابت بالينة كالثابت عياناً
 مطلب
 تقدم يئنه الحدوث
 مطلب
 تقدم يئنه العارض

مطلب
 لا تسمع دعوى التملك مالم
 يبين انه بعوض أو بلا عوض
 مطلب
 اذا حكم الحاكم الحنبلى بملك
 المرصد والبناء يصح

شرعى وطلب منه تسليمها لمجته وقفه ورفع يده عنها فاعترف ذو اليد بجريان نصف الجميع في الوقف المزبور وأنكر جريان الربع المدعى به في وقف المدعى مجريانه في وقف ذى اليد وكلفه اثبات ذلك فأبرز من يده كتاب وقفه المتضمن لذلك وأثبت دعواه بالبينة الشرعية المزكاة في وجهه طبق ما ادعاه واستوفت الدعوى شرائطها الشرعية وحكم المحاكم المتداعى لديه لمجته وقفه بذلك فهل يكون حكمه واقعا موقعه الشرعى وإذا أقام ذو اليد بينة لا يتقضى الحكم السابق بها لأن بينة الخارج أولى ولا سيما بعد الحكم المزبوراً ونحوها المجواب * بتقل كلام الاصحاب * ولكم خزير الثواب * من الملك الوهاب * (الجواب) * حيث استوفت الدعوى شرائطها الشرعية وحكم المحاكم له بذلك يكون حكمه واقعا موقعه الشرعى لأن بينة الخارج مقدمة على بينة ذى اليد قال في الملتقى في دعوى الرجلين لا تعتبر بينة ذى اليد في الملك المطلق وبينة الخارج أولى اهـ ومثله في التنوير والدرر والنقاية والمخلاصة وغيرها لا سيما الخارج مدع وذو اليد منكر قال عليه الصلاة والسلام البينة على المدعى واليمين على من أنكر وقد أورد بعض هذا الحديث في الصحيحين وأنه من جوامع الكلام قال في البرازية وقد استخرج من هذا الحديث ما ثلث ألف مسألة ومن المعلوم أن القضاء لذى اليد قضاء ترك لا قضاء استحقاق اذ لا يكلف للينة لأن أقصى ما يستدل به على حقيقة كلامه وضع يده اذ هو غير محتاج الى البينة ومن المقرر أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الواقف قال العلامة ابن نجيم في بحر من باب دعوى الرجلين والحاصل أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق وفرع على ذلك فروعا فلا تقبل بينة ذى اليد وبينة الخارج أولى كما صرح به في الهداية ولا يتقضى الحكم المزبور لو أقامها بعده كما أفتى بذلك علامة فلسطين * الشيخ خير الدين * على سؤال رفع اليه في مثل هذا فأجاب وأجاب * ولا عظم فائدة أفاده بقوله لا يتقضى الحكم السابق بأقامة بينة ذى اليد المذكور اذ البينة ليست له وانما هي للخارج وقد أقامها وقضى له بها فلا يجوز نقضها بأقامة بينة ذى اليد كما لا يخفى على ذى فهم وقد صرحوا بأن من صار مقضيا عليه لا تسمع دعواه بعده الا في مسائل ليست هذه منها وفي الكافي من كتاب الشهادة اذا تضمنت الشهادة نقض قضاء ترد وبينه ذى اليد في هذه المسألة تضمنت نقض قضاء استوفى شرائطه فترد ولا تسمع وسواء قلنا بأن القضاء بالوقف قضاء جزئى أو كللى أى على الناس كافة أو يختص بالصحيح المقتضى به أنه جزئى ولكن قد صار ذو اليد مقضيا عليه وبينته لم تغد غير ما أفادته اليد فكيف يتقضى بها القضاء بالبينة المقيدة المثبتة خلاف الظاهر ومثله جعلت البينات والقضاء بالوقف كالقضاء بالملك وفي القضاء بالملك اذا صار ذو اليد مقضيا عليه لا تسمع بينته بأنه ملكه كما قلنا وهذا مما لا توقف فيه لمن غمس رأسه خنصره في الفقه اهـ والله سبحانه أعلم * (سئل) * هل تقبل البينة لو أقامها المدعى بعدين المدعى عليه ولا (الجواب) تسمع البينة وتقبل على ما هو الصواب كما صرح به في الملتقى والتنوير وغيرهما من كتاب الدعوى وقال في الدرر ثم اذا حلف المدعى عليه فالمدعى على دعواه ولا يبطل حقه بيمينه لكن ليس له أن يخاصم ما لم تقم البينة على وفق دعواه فان وجدها أقامها وقضى له بها وبعض القضاة من السلف كانوا لا يسمونها بعد اليمين ويقولون يترج جانب صدقه باليمين فلا تقبل بينة المدعى وهذا القول ليس بشئ لأن عمر رضى الله عنه قبل البينة من المدعى بعدين المنكروكان شريح يقول اليمين الفاجرة احق أن ترد من البينة العادلة اهـ * (سئل) * في يمين المدعى عليه هل هي حق المدعى فلا بد من طلبه أم للقاضى أن يخلفه ولو بلا طلب المدعى * (الجواب) * اليمين للقاضى مع طلب المدعى كما في التنوير اصطلاحاً على أن يخلف عند غير القاضى ويكون بريئاً فهو باطل اهـ لكن يطلب المدعى إذا طال به يحبيه أى المدعى عليه والقاضى بالحديث المعروف وهو ما أخرجه البخارى ومسلم عن وائل بن حجر قال

مطلب

بينة الخارج مقدمة

مطلب

دعوى الوقف من قبيل

دعوى الملك المطلق

مطلب

من صار مقضيا عليه لا تسمع

دعواه بعده

مطلب

القضاء بالوقف كالقضاء بالملك

مطلب

تقبل البينة لو أقامها المدعى

بعدين المدعى عليه

مطلب

هل اليمين حق المدعى أم

للقاضى

جاء رجل من حضرموت ورجل من كندة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال الحضرمي يا رسول الله ان هذا غلبي على ارضي كانت لابي وقال الكندي هي ارضي في يدي ازرعها ليس له فيها حق فقال عليه الصلاة والسلام للحضرمي لك بينة قال لا قال فلك بينة قال يا رسول الله الرجل فاجر لا يبالي على ما حلف عليه وليس يتورع عن شيء فقال ليس لك منه الا ذلك فانطلق ليحلف فقال صلى الله عليه وسلم اما الذي حلف على مال ليا كله ظلمنا اليقين الله تعالى وهو عنه غير راض اه فيجعل اليمين حقه بصريح اضافة اليمين اليه بلام الملك والاختصاص في قوله فلك بينة وانما جعل اليمين حق المدعي لانه يزعم انه اتوى حقه بانكاره فشرع الاستحلاف حتى لو كان الامر كما زعم يكون اتواء بمقابله اتواء وهو مشروع كالتقصاص وهو اعظم من اتواء المال فان اليمين الفاجرة تدع الدمار بلا قع وان كان صادقا ينال الثواب بذكر الله تعالى على سبيل التعظيم صادقا اه لكن نقل في البرازية ان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يستحلف بلا طلب في أربع مواضع في الرد بالعيب يحلف المشتري بالله ما رضيت بالعيب والشفيع بالله ما بطلت شفعتك والمرأة اذا طلقت فرض النفقة على زوجها الغائب تحلف بالله ما خلف لك زوجك شيئا ولا اعطاك النفقة والرابع يحلف المستحق بالله ما بعت واجمعوا على ان من ادعى ديناً على الميت يحلفه القاضي بلا طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيته من المديون ولا من أحد اداء اليك ولا قبضه لك قابضاً بمرء ولا أبرأته منه ولا شيئاً منه ولا احتبه أحد ولا عندك ولا بشيء منه رهن * (سئل) * هل يجوز التحليف بالطلاق والعناق أم لا * (الجواب) * قال في الهداية ولا يستحلف بالطلاق والعناق لما روينا اه وهو ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع عمر وهو يحلف بأبيه قال ان الله نهاكم ان تحلفوا بأبائكم فمن كان حالفاً أي مريداً للحلف فلا يحلف الا بالله أوليتمت رواه البخاري ومسلم وأجدوني لفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان حالفاً فليحلف بالله أوليتمت وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحلفوا الا بالله ولا تحلفوا الا وأنتم صادقون رواه النسائي وانما جعل الحلف بالله فقط لان في الحلف تعظيماً للمخوف به وحقيقة العظمة لا تكون الا لله تعالى فلا يضاهاه به غيره وظاهر هذه الاحاديث لو حلفه القاضي بغير الله تعالى لم يكن يميناً قال في البحر ولم أره صريحاً اه وقال في الهداية وقيل في زماننا اذا ألح الخصم ساغ للقاضي ان يحلف بذلك أي بالطلاق والعناق لقلة المبالة باليمين بالله تعالى اه ويرد على هذا القيل ان هذا تمثيل في مقابلة النص فلا يصح على ما عرف في موضعه وفي الخاتمة وان اراد المدعي تحليفه بالطلاق والعناق في ظاهر الرواية لا يحجب القاضي الى ذلك لان التحليف بالطلاق والعناق حرام وبعضهم جوز ذلك في زماننا والصحيح ظاهر الرواية اه وفي المحظر والاباحة من التارخانية والقنوي على عدم التحليف بالطلاق والعناق وفي الذخيرة التحليف بالطلاق والعناق والايمان الغليظة لم يجوزها أكثر مشايخنا وأجازها البعض فيفتي به ان مست الضرورة واذا بالغ المستفي في القنوي يفتي بأن الرأي الى القاضي اه وفي الخلاصة فان مست الضرورة يفتي بأن الرأي الى القاضي فلو حلفه القاضي بالطلاق فنكل وقضى بالمال لا ينفذ قضاؤه اه فنخلص من هذا كله ان للقاضي ان يحلفه بالطلاق والعناق عند ألحاح الخصم وانه يفتي بجواز ذلك ان مست الضرورة ولكن ليس له ان يقضي بالنكول عنه ولو قضى به لا ينفذ قضاؤه وعن هذا قال صاحب العناية ولكنهم قالوا ان نكل عن اليمين به لا يقضي عليه بالنكول لانه نكل عنها وهو منهي عنه شرعاً ولو قضى به لم ينفذ قضاؤه اه لكن فيه اشكال لان فائدة التحليف القضاء بالنكول فاذا لم يجوز القضاء بالنكول عمداً فكيف يجوز التحليف به ولعله مفرغ على قول الأكثر من انه لا تحليف به ما فلا اعتبار بنكوله

مطلب
يستحلف بلا طلب في أربع
مواضع

مطلب
اجمعوا على ان من ادعى على
الميت ديناً يحلفه القاضي بلا
طلب الوصي أو الورثة
مطلب
هل يجوز التحليف بالطلاق
والعناق

وأما من قال بالتخليف بهما فيعتبر نكوله ويقضى به لأن التخليف إنما يقصد لنتيجته وإذا لم يقض بالنكول
فلا ينبغي الاشتغال به وكلام الفضلاء فضلا عن العلماء العظام يسان عن اللغو كما أشار لذلك في البحر
والنخ اه * (سئل) * فيما إذا ثبت قلع المتولى لغراس الوقف وأزالته وأعداه بعد الدعوى الصحيحة
والشهادة المستقيمة بالمحكمة الشرعية بوجه الشرعي في وجه المتولى ومضت مدة ثم بعدها ادعى وكيل
عن المتولى المزبور على زيد أنه قلع الغراس المذكور بعينه بعدما ثبت قلعها كما تقدم وبعد انفصال الدعوى
بالطريق الشرعي فكيف الحكم * (الجواب) * تكرير القلع والتصرف به بعد ثبوت قلعها وأعداه
أو لا مستحيل وقد صرح في البحر أن من شروط الدعوى صكون المدعى مما يحتمل الثبوت فدعوى
ما يستحيل وجوده باطلة اه والدعوى متى فصلت بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد كما صرح بذلك
في كتب علماءنا رحمهم الله تعالى * (سئل) * فيما إذا كان زيد مبلغ دين معلوم من الدراهم بذمة
عمرو وقصد زيد السفر وله زوجة فأذن لعمرو أن يدفع لها من الدين ما يحتاجه من النفقة وسافر فدفع
عمرو لها شيئا من الدين ثم حضر زيد وادعى عمرو دفع قدر معلوم من الدين وكذبه زيد وزوجه في ذلك
واعترف بأصول قدر دون ما يدعيه عمرو فهل لا يقبل قول عمرو والابينة * (الجواب) * نعم لا يقبل
الابينة حيث كان المال دينافي ذمته والله أعلم المأذون له بالدفع إذا ادعاه وكذباه فإن كانت امانة
فالقول له وإن كان مضمونا كالغصب والدين لا يكفي فتاوى قارئ الهداية ومن الثاني ما إذا اذن المؤجر
للمستأجر بالتعمير من الاجرة فلا بد من البيان من أمانات الاشياء * (سئل) * في الدعوى إذا فصلت
مرة بالوجه الشرعي مستوفية شرائطها الشرعية فهل لا تنقض ولا تعاد * (الجواب) * نعم لا تنقض
ولا تعاد أقول ليس هذا على إطلاقه بل هذا حيث لم يزد المدعى على ما صدر منه أولا أمالوجا مبدفع
صحيح أو جاء ببينة بعد مجزئتها فانه تسمع دعواه كما أوضحه العلامة الخيزراني في أو آخر كتاب الدعوى
من فتاواه حيث قال في جواب سؤال مانصه ينظر في دعوى المدعى أن كان اتى بها مع دفع أقام عليه
بينة تسمع ويقبل منه الدفع وكذلك لو منع الخصم من التعرض له لعدم بينة قامت منه على خصمه ثم أتى
بها تسمع وإن لم يكن كذلك لا تسمع دعواه حيث لم يزد على ما صدر منه أولا وهو مقصود العلماء في قولهم
لا تستأنف الدعوى قال مشايخنا في كتبهم كالذخيرة وغيرها كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذا يصح
دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما يصح قبل إقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل
الحكم يصح بعد الحكم وفي الذخيرة برهن الخارج على نتاج فحكم له ثم برهن ذواليد على التناج يحكم له به
اه فإذا كان هذا في بينة مثبتة ولها اعتبار وحكم بها وسع بعدها دعوى المحكوم عليه وبطل القضاء
على المحكوم عليه فكيف لا تبطل بينة ذى الدفء فيما ألحق بالملك المطلق وإن حكم القاضي له بظاهر
البدل المغنية له عن البينة فكيف بينة غير مثبتة لأن عنها غنى بالبدل ولا حاجة للحكم بها إذا القضاء
للمدعى عليه عند عدم بينة الخارج قضاء فترك لا قضاء استحقاق فنقول إن أعاد الخصم الدعوى ولا بينة معه
بما يدعى لا تسمع دعواه لأنها حين الأولى حيث لم يقم بينة ولم يأت بدفع شرعي وقد منع أولا لعدم
إقامتها فما أتى به تكرار محض منه وقد منع بما سبق فلا يلتفت إليه ولا يسمع منه اجاعا اه كلام الخيزر
الرملي رحمه الله تعالى وفي البرازية المقضى عليه لا تسمع دعواه بعده فيه إلا أن يبرهن على ابطال القضاء
بأن ادعى دارا بالارث وبرهن وقضى ثم ادعى المقضى عليه الشراء من مورث المدعى أو ادعى الخارج
الشراء من فلان وبرهن المدعى عليه على شرائه من فلان أو من المدعى قبله أو يقضى عليه بالدية فبرهن
على نتاجها عنده اه وهذا يفيد أن قولهم يصح الدفع بعد الحكم مقيد بما إذا كان فيه ابطال القضاء
وينبغي تقييده أيضا بما إذا لم يمكن التوفيق لما في جامع الفصولين عن فتاوى رشيد الدين لو أتى بالدفع

مطلب

دعوى المستحيل باطلة

مطلب

الدعوى متى فصلت بالوجه

الشرعي لا تنقض

مطلب

إذا ادعى المأذون بالانفاق

أو الدافع يصدق أن كان

المال امانة وأن كان دينافي

ذمته فلا

مطلب

في الدعوى إذا فصلت مرة

هل تنقض وتعاد

مطلب

يصح الدفع ودفع الدفع قبل

الحكم بعده

مطلب

حكم للخارج بالتناج ثم برهن

ذواليد على التناج يسمع

مطلب

المقضى عليه لا تسمع دعواه

إلا أن يبرهن على ابطال

القضاء

قوله قبله متعلق بشرائه اه

منه

بعد المحكم في بعض المواضع لا يقبل نحو أن يبرهن بعد المحكم أن المدعى أقر قبل الدعوى أنه لاحق له في الدار لا يبطل المحكم بمجاوز التوفيق بأن شراه بخلافه في ذلك الزمان ثم مضت مدة المختار وقت المحكم فلهذا لم يمتنع هذا المحكم الجائر بشك ولو برهن قبل المحكم يقبل ولا يحكم إذا شك يدفع المحكم ولا يرفعه اهـ لكن ينبغي أن يكون هذا منبذاً على القول بأن إمكان التوفيق كافٍ أما على القول بأنه لا بد من التوفيق بالفعل فلا تعيد بما ذكر وقد ذكرنا القولين في مسائل التناقض والذي اختاره في جامع الفصولين وقال أنه الأصوب عندي وأقره في نور العيون أنه إن كان التناقض ظاهراً والتوفيق خفياً لا يكفي إمكان التوفيق ولا يكفي الامكان ثم أيده بمسألة في الجامع وهي لو أقر أنه له فحكت قدر ما يمكنه الشراء منه ثم برهن على الشراء منه بتاريخ مخ قبل لا مكان التوفيق بأن يشترطه بعد إقراره ولأن البينة على العقد المبهمة تفيد الملك للحال اهـ واعلم أنهم ذكروا في محنسة الدعوى أن الخراج لو ادعى الملك المطلق على ذي اليد ولم يدع ذوا اليد أن فلانا الغائب أو دعه عنده أو ادعى ولكن لم يبرهن حتى قضى للخارج لم تسمع دعوى ذي اليد بعد ذلك بالابداع ولا برهانه عليه قال في البحران هذا مخالف لقولهم أن الدفع بعد المحكم صحيح إلا أن يخص من الكل اهـ وأجاب في نور العيون بأن هذا الفرع لعله مبني على مقابل المختار وهو عدم صحة الدفع بعد المحكم وبما علقته على الجبر فانتقم هذه الفوائد الفرائد * (سئل) * فيما إذا كان على رجل اسمه فضل الله بن أحمد وظيفة في وقت وقيد اسمه في براءة الوظيفة السيد أحمد بن أحمد فادعى فضل الله المزبور على متولى الوقف بوظيفته فأنكرها زاعماً أنه قيد اسمه في البراءة السيد أحمد فهدى لرجل آخر فذكر فضل الله بأن له اسمين أحدهما السيد أحمد والثاني فضل الله ويريد إثبات ما ادعاه بالبينة الشرعية فهل له ذلك ويجوز تعدد الأسماء * (الجواب) * نعم له ذلك ويجوز تعدد الاسم شرعاً وعرفاً قال في التارخانية في الخامس عشر من الدعوى غلط الاسم لا يضر بمجاوز أن يكون له اسمان وفي صور المسائل عن الفتاوى الرشيدية ادعى على رجل هو محمد بن علي بن عبد الله ثم ظهر أن اسم جده أحمد لا يبطل الدعوى بمجاوز أن يكون لمحمد اسمان وفي البرازية في السادس عشر من الاستحقاق اشترى جارية اسمها شجرة الدر واستحققت بذلك الاسم وعند ارادة المشتري الرجوع بالثمن قال استحققت مني جارية اسمها قضيب البان تصح الدعوى أن قال استحققت على الجارية التي اشتريتها منك والغلط في الاسم لا يمنع الدعوى بعد ما عرفها بذلك التعريف ولأنه يجوز أن لها اسمين اهـ فيحتمل أن له اسمين أو أن اسمه أحمد ولقبه فضل الله والله أعلم وفي الخبرية من العشر والخارج سئل في رجل تدعوه الناس محمد بن واسمه الحقيقي محمد وعليه تيمار براءة سلطانية والمكتوب فيها اسمه الحقيقي محمد لا محمد بن هل يوجب ذلك خلافاً لبراءته أم لا الجواب لا يوجب خلافاً فتعدد الأسماء جائز شرعاً وعرفاً والمسمى واحد فإذا أتى متعنت مستدركاً فيها بهذا الأمر ما هو نافذ ولا يستدرك بمثل ذلك في التعريف لأن الغرض هو العلم وهو حاصل بأحد الاسمين كما هو ظاهر * (سئل) * فيما إذا كان زيد الغائب دار مروية من قبله عند عمر وبين شرعي ثابت لعمرو بدمية زيد فبيعت الدار بثمن معلوم قبضه المرتهن عن دينه هو ثمن مثلها بعد ثبوت الدين والرهن المذكورين لدى قاضي شافعي حكم بصفحة البيع وأجازه موافقاً مذهبه مستوفياً شرائطه وأفتى مفت شافعي بصفحة البيع والثبوت ثم باع المشتري الدار من بكر وتصرف بكر بالدار مدته تزيد على خمس عشرة سنة حتى مات زيد عن ابن عارض بكر في البيع وترافع معه لدى حاكم حنفى بمنع الابن من معارضة بكر في الدار موكب بكل من البيع والثبوت والمنع حجة ومضت مدة والا أن قام الابن يعارض بكر في المبيع بدون وجه شرعي فهل يمنع الابن من المعارضة في ذلك * (الجواب) * نعم حيث الحال

مطلب
لو أتى بالدفع بعد المحكم
لا يقبل في بعض المواضع
مطلب
هل يكفي إمكان التوفيق

قوله على العقد المبهمة أي
الذي لم يورخ اهـ منه

مطلب
إذا قال أو دعه عنده فلان بعد
ما ثبت الخراج الملك المطلق
لا يقبل

مطلب
فمن اسمه فضل الله وذكر
في براءة وظيفته السيد أحمد
فادعى أن له اسمين

مطلب
يجوز تعدد الاسم

مطلب
الغلط في الاسم لا يمنع
الدعوى

مطلب
إذا ثبت بيع الدار المرهونة
في غيبة الراهن لدى شافعي
ثم باعها المشتري يصح

ما ذكر * (سئل) * في عقار معلوم جاري جهة وقف برؤا المتولون على الوقف واضعون يدهم عليه ومتصرفون فيه بمجهة وقف البرمن مدة تزيد على أربعين سنة بلا معارض لهم في ذلك ولا في شيء منه فادعى متولى وقف برؤا على وكيل الوقف الاول لدى نائب محكمة بجزيرة العقار المذكور في الوقف الاخر وحكم نائب المحكمة بمجهة الوقف الاخر بالعقار المذكور بجهة المدة الزبيرة تصرف المدعى بالعقار مدة أربع سنين ثم ادعى وكيل شرعى عن متولى الوقف الاول لدى نائب قاضى القضاة على متولى الوقف الاخر بان المحكم المذكور صدر بشهادة البيعة على خلاف المشهور المتواتر وان الدعوى بعدم مرور المدة الزبيرة تصرف المدعى بالعقار مدة الزبيرة بلا مانع غير مسموعة وأثبت دعواه الزبيرة ومنع نائب قاضى القضاة المتولى المزبور وجهة وقفه من معارضة الوقف الاول في العقار المذكور وحكم بمجهة الوقف الاول مستوفيا شرائطه وكتب به حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوته بالوجه الشرعى * (الجواب) * نعم لان الدعوى لا تسمع بعد ثلاث وثلاثين سنة كما صرح به في الجرح من الميسر ولان البيعة على خلاف المشهور المتواتر لا تسمع ولا تقبل * (سئل) * فيما اذا كان زيدا استحقاق معلوم في وقف اهلى ذات لادن تركه وله ولد انتقل الاستحقاق اليه بشرط الواقف فقام عمرو يدعى ديناله بدمعة زيد ويكلف ولده دفعه له من استحقاقه الذى استحققه بعد موت ابيه فهل لا يلزم الابن ذلك * (الجواب) * نعم لا يلزمه ذلك * (سئل) * فيما اذا كان لايتام حصة معلومة في طاحونة ارثا عن ابيه فباعها عنهم بدون وصاية عليهم ولا وجه شرعى من زيد وتصرف بهازيد واستوفى منفعتها حتى بلغ الايتام رشيدين ويريدون الدعوى بها على المشتري ورفع يده عنها ومطالبة بأجرة مثلها في المدة الزبيرة بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعى فهل يسوغ لهم ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في طاحونة مشتركة بين جهات وقف ومبرى جارية في توأجرا خوين وتصرفهما بالوجه الشرعى قامت الاثان امرأة وصى على اولادها الايتام تكلف الاخوين بلا وجه شرعى دفع مبلغ من الدراهم بمجهة الايتام ويسمى ذلك رسم اربعة أن يبدأ الايتام تيمارا بموجب براءة محررة بأخذ شئ معلوم في كل سنة يسمونه رسمان ارباب اما كن ومرسوم من جملة الاما كن اسم الطاحونة المزبورة وأن الايتام يستحقون المبلغ لتيمارهم رسمان الطاحونة والحال انهم يسبقون للاخوين ولا لايتام اوجد ما قبلها ما دفع شئ للمرأة ولا لاولادها ولا لغيره من التيمارين السابقين قبله فهل ليس لها ذلك * (الجواب) * نعم ليس لها مطالبة الاخوين بذلك والمستأجر ليس بمخص لسماع هذه الدعوى فلا تسمع دعواها عليه ما بذلك والله اعلم * (سئل) * فيما اذا قال المدعى لى بيعة غائبة عن المصر مدة سفر وطلب عين خصمه فهل يحلف وتقبل البيعة اذا حضرت * (الجواب) * نعم * (سئل) * في امرأة دخلت الحمام ثم خرجت منه وادعت على الحمامية انها كانت دفعت لها قبل دخولها زنا راوا الحمامية تذكر ذلك وتكاف المرأة اثبات دعواها بالوجه الشرعى فهل تكلف الى ذلك ولا عبرة بمجردها * (الجواب) * نعم * (سئل) * في امرأة ماتت عن زوج وبنت وأب وأم وخلفت تركه باعها الزوج بحضور الأب والأم بمن قبضه فقامت الأم تدعى أن لها في التركة أمتعة معينة دفعها لها حين التجهيز على سبيل العارية والأم فقيرة والعرف في بلادهم مشترك ولها بيعة عادلة على ذلك ويرغم الزوج أن سكوتها حين البيع رضى منها مانع من دعوى العارية فهل تقبل بينتها ولا عبرة بزعم الزوج * (الجواب) * نعم تقبل منها دعوى العارية بوجهها الشرعى حيث كان الحال ما ذكر وأما سكوتها حين البيع فلا يكون رضى لما في الاشباه من قاعدة لا ينسب الى ساكت قول ولو رأى المالك رجلا يبيع متاعه وهو حاضر ساكت لا يكون رضى عندنا * (سئل) * فيما اذا كان

مطلب

لا تسمع الدعوى بعد ٣٣ سنة ولا تقبل البيعة على خلاف المشهور المتواتر

مطلب

لا يلزم الابن وفاء دين ابيه من استحقاقه المنتقل اليه عنه

مطلب

باع حصة الايتام بلا وصاية ثم بلغوا لهم اخذها من المشتري واخذ اجرة مثلها

مطلب

ليس للتيمارى اخذ رسم الطاحونة وان كان زعم انه في براءته اذا لم يسبق له ولا لمن قبله اخذ ذلك

مطلب

قال المدعى لى بيعة غائبة وطلب عين خصمه يحلف وتقبل البيعة اذا حضرت

مطلب

ادعت انها دفعت للحمامية زنا راوا هي تنكر فلا بد من الاثبات

مطلب

تبيع دعوى الام العارية حيث كان العرف مشتركاً

مطلب

رأى من يبيع ملكه وهو ساكت لا يكون رضى عندنا

ليس له استيفاء دينه من
مديون مديونه

مطلبه

ادعى أن بعضه قرض وبعضه
ربا تسمع

مطلبه

لهم مطالبه عمهم باجرة
حصتهم من المعصرة التي
استغلها ولومات لهم انزجوع
في تركته

قوله ان كان الخ هكذا في
النسخة المتقول منها بدون
واو والذي في النصب
وان كان بالواو وهي الاولى
اه متحججه

مطلبه

تحققهم خسران لدفع المدعى
ففرم احدهم باذنه لهم
الرجوع

مطلبه

تسمع دعوى البنات
بحصتهن بعد ١٥ سنة
اذا عترف الاخ بأن الدار
مخالفة لهم

مطلبه

اذعت انها حملت من زيد
الاجنبي وهو ينكر لا تصدق
عليه

مطلبه

وضع جذوعه على حائط
جاره ودفع له دراهم ثم منعه
من وضعها له انزجوع
بالدراهم

مطلبه

لا يلزم هذا دفع غرامات
شريكها في الدار

لزيد الغائب دين بذمة عمرو فقام بكر يكلف عمر ادفع الدين المزبور له بدون وكالة عن الغائب ولا حوالة
ولا وجه شرعي زاعما أن له ديناً على الغائب وأن له أخذه واستيفاءه من دينه الذي بذمة عمرو فهل ليس
لكر ذلك * (الجواب) * نعم ليس له ذلك * (سئل) * في جماعة أقروا على أنفسهم بمال لزيد
وأشهدوا بذلك ثم بعد الاقرار ادعوا أن بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليهم وأقاموا بيته على ذلك
فهل تسمع دعواهم وتقبل بينتهم * (الجواب) * نعم تسمع دعواهم قال في التنوير أقر بمال في صل
وأشهد عليه ثم ادعى أن بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليه فان أقام على ذلك بيته تقبل اه
* (سئل) * في معصرة دبس معدة للاستغلال مشتركة بين زيد وأخيه عمرو ونصفين فأت زيدا
أولاد فوضع عمرو وأخوه يده على جميع المعصرة واستوفى منفعتها كلها مدة بلا اجارة ولا اجرة لمحصة أولاد
أخيه حتى مات عن ورثة وتركته ويريد أولاد زيد الرجوع في تركته عمرو باجرة مثل حصتهم في المعصرة
عن المدة المزبورة بعد ثبوت ما ذكر فهل يسوغ لهم ذلك * (الجواب) * نعم لهم ذلك أقول انما يسوغ
لهم الرجوع ان كانوا صغارا في مدة استيفاء عمهم الشريك منفعة المعصرة المشتركة لما تقرر أن منافع النصب
غير مضمونة عندنا الا في ثلاث وهي أن يكون وقفاً ومال يتيم أو معد للاستغلال لكن المعد للاستغلال
انما تضمن منفعة اذ الم يسكن يتأويل ملك أو عقدة ولو سكنه يتأويل ملك لا يضمن لما نقله المؤلف في
النصب عن الفصول المجاورة ونصه بيت أو حاووت بين شريكين سكنه احدهما لا يجب عليه الاجران كان
معد للاستغلال لانه سكن يتأويل الملك اه في مسئلتنا حيث كان الاولاد بالغين في المدة المذكورة
لا يجب لهم شيء على الشريك لان سكنه كانت يتأويل الملك وان كانوا صغاراً فلهم الاجرة من حيث
كونه مال اليتيم لا من حيث كونه معد للاستغلال بل ذكر في الدر المختار عن القنية أن المعد للاستغلال
اذا سكنه الشريك لا يضمن ولوليتيم لكن المعتمد الاول كما حررته في رد المختار على الدر المختار فتنبه لذلك
* (سئل) * في جماعة لهم بستان ادعى عليهم مدع فيه وتحققهم خسران بسبب الدعوى غرمه أحدهم بعد
ما قال له الباقيون ادفع ذلك ومهما غرمت فعلينا بقدر حصتنا فدفعه ويريد الرجوع عليهم بقدر حصتهم
بالوجه الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل مات عن ابن وبنات بالغين
وخلف داراً وضع الابن المزبور يده عليه امدة خمس عشرة سنة فطلب البنات حصتهن منها فامتنع من
تسليمها هل متعللاً بأن دعواهن بعد مرور المدة المزبورة لا تسمع مع اقراره بأن الدار مخالفة لهم عن أبيهم
فهل تسمع دعواهن بذلك * (الجواب) * نعم تسمع * (سئل) * في بكر بالغة ظهر بها جمل وسمت عنه
فقال من زيد وزيد بن بكر ولم يصدقها على ذلك فهل القول قوله في ذلك ولا تصدق في حقه
* (الجواب) * نعم لا تصدق في حقه بمجرد قولها * (سئل) * فيما اذا ركب زيد على حائط جاره
بجذوع وعارضه الجار في ذلك فدفع له زيد مبلغاً من الدراهم ليعطي الجذوع ثم هدم الجار الحائط وسقطت
الجذوع ومنع زيداً من اعادةها ويريد زيد الرجوع عليه بالمبلغ وأخذه منه فهل له ذلك * (الجواب) *
نعم له الرجوع به * (سئل) * فيما اذا كان لهند وابن أخيها الغائب دار مشتركة بينهما نصفين في
محلة كذا ويرد على المحلة غرامات متعلقة بحفظ الاملاك ويكلف أهل المحلة هذا الى دفع ما على نصيب
الغائب في الدار من الغرامات بدون وجه شرعي فهل يمنعون من ذلك * (الجواب) * نعم لان ما كان
من الغرامات لحفظ الاملاك فهي على الملاك بحسب املاكهم * (سئل) * فيما اذا ادعى زيد على عمرو
الاصيل عن نفسه والوكيل عن والدته بأن من الجارى في ملك المدعى والمنقول اليه بالشراء من مدة
تسع سنين من فلان بثمان كذا جميع البغل المحاضر وأنه نهب منه في موضع كذا ووجدته الآن بيد المدعى
عليه وموكلته وطالبه بتسليمه اليه فأجاب عمرو بوضع يده ويده موكلته على البغل المزبور فحجراً يانه في ملكهما

بمقتضى أن المدعى عليه وشقيقه بكرًا كانا ابتاعاه من مدة تسع سنين وخمسة أشهر وأربعة أيام من رجل اسمه كذا بن كذا ثم تقدم يد أخيه بكر ثم مات بكر وانحصارته فيه وفي أمه الموكلة المزبورة ثم وجد المدعى عليه وأم الموكلة البغل المزبورين بدرجة رجل وأثبتا جريانه في ملكهما لدى حاكم شرعي حكم لهما به بعد حلفهما على ذلك اليمين الشرعي بموجب حجة شرعية بتاريخ كذا وأبرزها من يده وتسلط بها وانكسر جريانه في ملك المدعى المزبور وانكسر المدعى مضمون الحجة فهل البينة بينة المدعى أو بينة المدعى عليه وإذا أقامها بايها يميل * (الجواب) * يقضى بالبغل المذكور لمن ثبت سبق الشراء كما في الملتقى والخلاصة والبرازية والتنوير وعبارته وإن برهن خارجان على ملك مؤرخ أو شراء مؤرخ من واحد أو خارج على ملك مؤرخ وذو يد على ملك مؤرخ أقدم فالسابق أحق اه وفي المنع مانصه ثم أعلم أن البينة على الشراء لا تقبل حتى يشهدوا أنه اشتراها من فلان وهو يملكها كما في البحر معزيا إلى نزاهة لا كل والله سبحانه أعلم أقول ما في المنع قد مننا الكلام عليه في هذا الباب نقلا عن نور العين فراجع * (سئل) * فيما إذا كان لزيد مشد مسكة في أرض وقف سليخة فدفعت الأرض لعمرو أبرزها عمره لنفسه ويدفع ما عليها للوقف وغيره فزرها عمره وفي عدة سنين ودفعت ما عليها للجهة الوقف وغيره والا آن قام زيد طالب عمرها بآجرة الأرض زاعما أنه يستحق أجرها في المدة المزبورة فهل لا يستحق ذلك * (الجواب) * نعم لا يستحق ذلك * (سئل) * في امرأة تدعى قدم نهرين أز يد من مائة سنة وان لها بينة على ذلك ورجل يدعى الحدوث من اثنتي عشرة سنة وله بينة بذلك فأى اليمينتين تقدم * (الجواب) * إذا تعارضت بينة الحدوث والقدم ففي البرازية والخلاصة بينة القدم أولى وفي ترجيح البينات للبعداى عن القنية بينة الحدوث أولى وذكر العلاني في شرح الملتقى أن بينة القدم أولى في البناء وبينة الحدوث أولى في الكيف اه وقال في الحاوى الزاهدى له كنيف في طريق العامة فزعم غيره أنه محدث فزعم صاحبه أنه قديم وأقاما البينة فالبينة بينة من يدعى أنه محدث لأنها تثبت ولاية النقص ثم رقم الكتاب آخر القول في هذا قول المدعى بالقدم لكونه متمسكا بالاصل اه وفي رسالة الحجج والبيئات أن الأصل في ترجيح البينة على ما ذكر في الأصول انما هو كونها مثبتة خلاف الظاهر إذا البينة انما شرعت لاثبات أمرا حادث واليمين لا بقائه على ما كان اه فعلى هذا بينة الحدوث تقدم والله أعلم أقول وحاصل ما في الحاوى أن بينة الحدوث أولى لاثباتها أمرا عارضا وهو خلاف الأصل إذا الأصل عدم العروض وهذا موافق للأصل المقرر في الفروع والأصول من أن البينة لاثبات خلاف الظاهر لان الظاهر لا يحتاج إلى البينة ولذا حيث عدت البينة يكون القول لمدعى القدم وظاهر كلام المؤلف ترجيح هذا على ما في البرازية والخلاصة وهو ظاهر لما وافقته لقواعدهما قدمناه في كتاب الشهادات وقد مننا ما في شرح الملتقى حكاية لقولين متعارضين لاجتماع بين القولين إذا فرق على ما قدمناه بين الكنيف والبناء وقد مننا أيضا قولنا ثلثي المسألة وأن المؤلف أفاد أن ذلك كله حيث لم يورخا فإن أرخا أقدم الأسبق تاريخا كما جزم به أصحاب المتون وغيرهم والله أعلم * (سئل) * فيما إذا مات زيد عن ورثة بالغين وخلف تركه مشتملة على ديون له بذم جماعة معلومين وعلى اعيان معلومة اقتسم الورثة الأعيان وبقيت الديون بذم الجماعة لم يسقطها الورثة بمسقط ولا استوفوها ولا شيأ منها وكتبوا بالانقسام حجة متضمنة للإبراء العام بينهم بأن كل واحد منهم لا يستحق قبل الاخر حقا مطلقا لأم التركة ولا من غيرهما فهل تكون الديون المذكورة لجميع الورثة على حسب حصصهم على الفريضة الشرعية ولا تدخل في الإبراء المذكور * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل يحترف بعصر بربر المشمش يستخرج دهنه ويبيعه وهو متقن محرفته ويكلفه أهل حرفته أن يكون شريكاهم في ذلك جبرا

مطلبه

في دعوى بغل تنازعه ذو يد
وخارج وكل يدعى شراءه من
شخص وأرخا

مطلبه

يقضى بالبغل لمن ثبت سبق
الشراء

مطلبه

لا بد أن يشهدوا أنه اشتراها
من فلان وهو يملكها

مطلبه

له مشد مسكة في أرض أذن
لزيد بزرعها ليس له على زيد
آجرة

مطلبه

في دعوى الحدوث والقدم

مطلبه

القول لمدعى القدم والبينة
بينة الحدوث

مطلبه

اقتسم الورثة اعيان التركة
ثم تباروا بقي الديون بينهم على
القوى الشرعية

مطلبه

يكلفه أهل حرفته ان
يشاركهم لا يجبر على ذلك

مطلب
لا يكلف الاب احضار ولده
ليدعى عليه

مطلب
من دفع المصد لصاحبه
باذن المتولى والقاضي ليس
له الرجوع على القابض

مطلب
مات لآعن وارث وعليه دين
لزيد اثبته زيد في وجه وصي
نصبه القاضي له اخذه من
التركة

مطلب
شرط صحة الدعوى العلم
بالمدعى عليه

مطلب
اذا لم يعلم الضارب لا تصح
الدعوى على جميع
الضاربين

مطلب
اثبت المبلغ في وجه وكيل
هند المنكر ثم ادعت الموكلة
الابراء تسمع دعواها

مطلب
قال ما كان لك على شيء قط
ثم ادعى الايفاء والابراء تسمع

بلا رضاه ولا وجه شرعى فهل يمنعون من تكليفه ذلك ولا يجبر على ذلك * (الجواب) * نعم
* (سئل) * في جماعة لهم دعوى على ابن زيد البالغ يكافون زيد احضار ابنه بلا كفالة منه له
ولا وجه شرعى فهل لا يلزم الاب ذلك * (الجواب) * نعم لا يلزمه احضار ولده الابوجه شرعى
* (سئل) * فيما اذا كان لرجلين مبلغ دين معلوم من الدراهم مرصد لهما على حمام وقف مصروف
في تغييره الضروري بالوجه الشرعى ومحكوم بصحته فدفعت ذلك لهما رجلا من مالهما باذن متولى الوقف
والقاضي ليكون لهما مرصدا على الوقف وحكم لهما باستحقاقهما لذلك على الوقف ومضت مدة والا
يريد الدافعان المذكوران الرجوع على القابضين بتظهير المبلغ المدفوع واخذاه من جامدون وجه شرعى
فهل ليس لهما ذلك * (الجواب) * نعم ليس لهما ذلك الابوجه شرعى * (سئل) * فيما اذا مات
زيد لآعن وارث ظاهر وخلف تركته فادعى عمر ودينا قدره كذا من الدراهم له بذمة زيد لم يأخذه من زيد
بعد ما نصب القاضي وصيا السماع الدعوى المذكورة واقام عمرو بينة عادلة شهدت له بطبق دعواه
اللزورية في وجه الوصى المذكور وخلف على ذلك المحلف الشرعى بعد جحود الوصى لذلك وحكم له القاضي
بذلك ويريد عمرو اخذ ذلك من التركة فهل يسوغ له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * بما
حاصله أن ورثة زيد المقتول ادعوا على جماعة خمسة انفار معلومين بأنهم ضربوا بندقية فاصابت
احداهما ماهر زيد المذكور في خاصرته اليمنى ونزجت من اليسرى وضربوه ايضا سكين في صدره فمات
من ذلك من ساعته ولا تعلم الورثة من ضربه من الجماعة وجاءوا بشاهدين شهدا كذلك وأنهما لا يعلمان
من ضربه منهم ويعلمان أنه مات من الضرب الحاصل من بين الخمسة انفار المذكورين فكيف الحكم
* (الجواب) * شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه وتعيينه لينصب المحكم عليه في حيث لم يعلم
الضارب ولم يعين لا تسمع الدعوى على جميع الضاربين كما اتى بذلك الخبر الرملى وصورة ما اتى به في
جماعة يضربون بالبندق حول مطهر اصاب بندقه وجهه صغير فبضعت ولم يعلم الضارب فالحكم اجاب
حيث لم يعلم الضارب ولم يعين لا تسمع الدعوى على جميع الضاربين حيث لا يتصور الضرب منهم بآجمعهم
لان ذلك محال والله سبحانه أعلم * (سئل) * فيما اذا ادعت هند على وكيل بنت زوجها أن لها
بذمة بعلمها والد الموكلة مبالغ من الدراهم قدره كذا وأنه مات والمبلغ باق في ذمته وبرهنت وحلفت على
ذلك بعد انكار الوكيل المذكور وحكم لها بذلك ثم بلغ الموكلة أن المدعية أبرأت ذمة بعلمها المزبور في مرض
موتها ابراءا مما من كل حق ودعوى وطلب ولها بينة عادلة بذلك فهل اذا اقامتها تسمع وتنفع المدعية من
دعواها الزبورية أم لا * (الجواب) * قال في التنوير ومن ادعى على آخر ما لا فقال ما كان لك على
شيء قط فبرهن المدعى على ألف وبرهن المدعى عليه على القضاء أى الايفاء والابراء ولو بعد القضاء قبل
برهانه اه ادعى عليه ألفا قرضا فأنكر فاثبت مالك على شيء قط فبرهن الطالب على الدين والمطلوب
على الايفاء والابراء يقبل لا مكان التوفيق ولوزاد ولا أعرفك لا يسمع لعدم امكان التوفيق وعن
القدورى يسمع أيضا يجوز صدور الايفاء والابراء من بعض وكلائه كما يكون للاشراف وان قال ليس
لك عندى وديعة تسمع دعوى الرد والهلاك لوضوح التوفيق لانه يمكن أن يقول ليس لك عندى وديعة
لا يرد دتها وأهلكت فعلى هذا في مسألة الدين التي ذكرنا عن الجامع الصغير ينبغي أن يفصل الجواب
ويقال ان قال ليس لك على تسمع دعوى الايفاء ولو قال ما استدنت منك لا لعدم امكان التوفيق بترازية
في الخامس عشر من كتاب الدعوى

* (كتاب الاقرار) *

* (سئل) * في جماعة اقسموا تركته مورثهم على الفريضة الشرعية وأقر كل منهم أنه لم يبق يستحق

قبل الاخر مقام مطلقا من سائر الحقوق الشرعية اقرارا شرعيا صدر منهم في صحته وجواز امرهم الشرعي
لدى بيعة شرعية ومضت مدة فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا يعمل به بعد ثبوته شرعا ولا تسمع دعوى
أحدهم على الآخر بشئ سابق على الاقرار المزبور * (الجواب) * نعم أقول سيأتي كلام طويل على هذه
المسألة * (سئل) * في رجل قال لا جيره ان اخرجك من عندي فأنت بريء من الدين الذي لي
عليك ويريد الآن اخراجه فهل لا يصح تعليق الابراء بالشرط * (الجواب) * نعم لا يصح قال في
الكنز قيل الصرف ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط البايع والقسمة الى أن قال والابراء
عن الدين اه ومثله في المتون والشروح * (سئل) * في رجل أقر لزوجه بمبلغ دين معلوم لها بذمته
اقرارا شرعيا صدر منه في صحته وجواز امره الشرعي لدى بيعة شرعية ثم بعد مدة مات عنها وعن ورثة
غيرها فهل يعمل باقراره المزبور بعد ثبوته شرعا * (الجواب) * نعم يعمل به حيث كان في الصحة
* (سئل) * فيما اذا اشترى زيد دارا من ملاكها بمن معلوم من الدراهم دفعه لهم وكسب بذلك
صك ثم أقر في صحته لدى بيعة شرعية انه اشترى المبيع المزبور لاخته فلانة وان الثمن من مالها وان اسمه
في الصك المزبور عارية لاحق له معها في ذلك وصدقه اخته على ذلك فهل يعمل باقراره المزبور
* (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل أقر في صحته وجواز امره الشرعي ان المبلغ وقدره كذا
من الدراهم المكتوب باسمه بذمة فلان بموجب صك لفلانة وان اسمه في صك الدين عارية فهل يكون
اقراره المذكور صحيحا * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا استدان زيد من أبيه بمبلغ معلوم
من الدراهم قبضه منه مؤجلا الى اجل معلوم ثم حل الاجل ودفع زيد المبلغ لابي له والا أن قام اخ زيد
بكفله دفع نظير المبلغ زاعما ان الاب قد أقر ان الدين المذكور الذي له للاخ فهل يكون قبض الاب
صحيحا * (الجواب) * نعم يكون قبض الاب صحيحا وليس للاخ مطالبة زيد بذلك قال الدين الذي
لي على فلان لفلان أو الوديعة التي عند فلان هي لفلان فهو اقرار له به وحق القبض للمقر ولكن لو سلم
الى المقر له برئ خلاصه لكنه مخالف لما أمر أنه ان اضاف لنفسه كان هبة فيلزم التسليم ولذا قال في
الحاوي القدسي ولو لم يسلطه على القبض فان قال واسمى في كتاب الدين عارية صح وان لم يقله لم يصح
قال المصنف وهو المذكور في عامة المعبرات خلافا للخلاصة فتأمل عند الفتوى علاني على التوهم من
الاقرار والذي مر هو قوله عند قول المتن جميع مالي أو ما ملكه له هبة لا اقرار فلا بد لصحة الهبة من
التسليم بخلاف الاقرار والاصل انه متى اضاف المقر به الى ما ملكه كان هبة اه فتخلص من هذا ان
قبض المقر المذكور في السؤال المزبور صحيح لان ولاية القبض له على ما في الخلاصة ان صح اقراره وعلى
ما تقدم اقراره باطل لانه يشترط فيه التسليم اذ هو هبة وأيضا تملك الدين من ليس عليه الدين باطل
الا أن يسلطه على قبضه ولم يسلطه على قبضه فيكون الدين باقيا له وولاية قبض دينه له لا غيره والله
سبحانه أعلم * (سئل) * في امرأة أقرت في صحتها بان زيد ابن ابن عمها عصبه لأم وأب ولم يكن لها
وارث معروف وماتت على اقرارها المذكور عن تركه فهل يرثها زيد المزبور * (الجواب) * حيث
لم يكن لها وارث معروف ولو بعيدا يرثها زيد المقر له والمسألة في كتاب الاقرار من الملتقى * (سئل) *
في امرأة أبرأة زوجها من مؤخر صداقها المعلوم الذي عليه في صحتها وجواز امرها الشرعي لدى بيعة
شرعية وقبل ذلك منها وتصادقا على ذلك والا أن ترد الدعوى بذلك عليه فهل لا تسمع
* (الجواب) * نعم تكون دعواها غير مسموعة بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي (سئل) * فيما اذا أقر
زيد في حال صحته وجواز امره الشرعي لدى بيعة شرعية ان جميع ما كان داخل داره المعلوم ملك
لزوجته فلانة لاحق له معها في ذلك وصدقه بذلك والا أن مات زيد عن الزوجة وعن اخت تعارضها

مطلب
اقتسموا تركته موتهم وأقر
كل منهم أنه لم يبق يستحق
عند الآخر شيئا الخ

مطلب
تعليق الابراء بالشرط لا يصح

مطلب
أقر في صحته لزوجه بدين
يصح

مطلب
اقرار بان الدار لاخته وان
اسمه في الصك عارية

مطلب
اقرار بان الدراهم باسم فلانة
وان اسمه في صك الدين
عارية

مطلب
اذ اقرار بان الدين لفلان
فولاية القبض للمقر

مطلب
يصح الاقرار بالوارث حيث
لا وارث معروف

مطلب
اقرار زوجها من مؤخر
صداقها في حال صحتها
لا تسمع دعواها به بعده

مطلب
أقر في صحته لزوجه بجميع
ما في داره يصح

يجب البراءة عن المضمون والامانة ولو قال هو برئ مما لي عليه دخل تحت البراءة المضمون دون الامانة
ولو قال هو برئ مما لي عنده فهو برئ من كل شيء أصله امانة ولا يبرأ عن المضمون وان ادعى حقا بعد
ذلك واقام بيته فان ارجح وكان التاريخ قبل البراءة لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته وان كان التاريخ بعد
البراءة تسمع دعواه وتقبل بينته وان لم يؤرخ بل أبهم الدعوى ابهاما فالقياس أن تسمع دعواه ويحمل
ذلك على حق واجب له بعد البراءة وفي الاستحسان لا تقبل بينته ولو اقرأن فلا نأبرئ قبله ولم يقل من
جميع حق ثم قال انه برئ من بعض المحقوق دون البعض لا يصدق ويكون برأ عن المحقوق كلها
ولو قال رب الدين برئت من ديني على فلان كان هذا براءة للطلوب كالأوصاف البراءة الى المطلوب بأن
قال هو برئ من ديني وكذا لو قال هو في حل مما لي عليه ولو اقرأنه ليس لي مع فلان شيء كان هذا براءة
عن الامانات لا عن الدين ذخيرة في ٢٢ وعن محمد اذا كان لرجل على آخر مال فقال قد حللته لك قال
هو هبة وان قال حللتك منه فهو براءة ذخيرة غصب عينا فحلله مالكم من كل حق هو له قبله قال أئمة
بلغ التحليل يقع على ما هو واجب في الذمة لا عين قائمة كذا في القنية هندية من الباب الثالث أبرأت
جميع غرمائي لا يصح الا دانص على قوم مخصوصين وقال الفقيه وعندى انه يصح بزارية من الاقرار
(سئل) * فيما اذا أقر زيدا في صحته وجواز امره الشرعي أن الدين الذي لي بذمة عمرو وليكره ان اسمه
في صل الدين عارية وتصادق على ذلك تصادقا شرعيا لى بيته شرعية فهل يكون الاقرار المزبور
صحيا (الجواب) * نعم وأما ملك الدين من غير من هو عليه ففساد كما في شرح المجمع وغيره وقيد
في المحاوي القدسي بما اذا لم يسلطه عليه أما اذا سلطه عليه فيصح وكذا ان قال الدين الذي لي على
زيد فهو لعمرو ولم يسلطه على القبض ولكن قال واسمى في كتاب الدين عارية صح ولولم يقل هذا لم يصح
فتاوى التمراشي من الاقرار ضمن سؤال (سئل) * في رجل قال لزوجته وهما في الصحة ان جميع
مالي سوى الامتعة التي على بدني لزوجتي فلانة المزبورة ثم ماتت الزوجة المزبورة قبل التسليم فهل تكون
الهمة المزبورة غير صحية (الجواب) * نعم قال جميع مالي أو ما ملكه له أي زيد فهو هبة لا اقرار
واذا كان كذلك فلا بد من التسليم لانه من تمامها ولو كان اقرارا لم يحتج الى ذلك قال في الخانية من
اوائل كتاب الاقرار لرجل قال جميع ما يعرف بي او جميع ما ينسب الي فهو لفلان قال أبو بكر الاسكاف
رحمه الله تعالى هذا اقرار ولو قال جميع مالي أو جميع ما ملكه لفلان فهو هبة لا يجوز الا بالتسليم
ولا يصح على ذلك ولو قال جميع مالي بيتي لفلان كان اقرارا له والاصل في ذلك انه ان اضاف المقربة
الى ملكه كان هبة لان قضية الاضافة تنافي جله على الاقرار الذي هو اخبار لا انشاء فيكون هبة
يشترط فيه ما يشترط في الهبة ولا يشكل على هذا جميع مالي بيتي فانه اقرار كما تقدم لان الاضافة فيه
اضافة نسبة لا اضافة ملك الخ من الغفار من الاقرار وتقام فروع المسألة فيها ومثله في الدرر
(سئل) * في امرأة أقرت في صحته ان جميع ما هو داخل منزلها لابنها الصغير وقبل أبوه ذلك
وصدقها ثم مرضت وماتت عنهما وعن ورثة آخرين فهل يكون الاقرار المزبور صحيا (الجواب) * نعم
يصح هذا الاقرار قضاء والله أعلم رجل قال في صحته جميع ما هو داخل منزلي لامرأتي هذه ثم مات صح
اقراره قضاء فان علمت المرأة بسبب من اسباب الملك من بيع أو هبة كان لها ذلك وان بنفس الاقرار
لا تملك خانية من فصل فيما يكون اقرارا لرجل أقر في صحته وكما لعله ان جميع ما هو داخل منزله لامرأته
غير ما عليه من الثياب ثم مات الرجل وترك ابنا فادعى الابن أن ذلك تركه ابيه قال أبو القاسم الصغار ان
علمت المرأة ان جميع ما أقربه الزوج كان لها يبيع أو هبة كان لها ان تمنع ذلك عن الابن بحكم اقرار الزوج

مطلبه
اذا ادعى بعد البراءة ان ارجح
بتاريخ قبل البراءة لا تسمع
دعواه وان بعدها تسمع وان لم
يؤرخ لا تسمع

مطلبه
ولو قال برئت من ديني ببرأ مثل
قوله هو برئ من ديني

مطلبه
ليس لي معه شيء براءة عن
الامانات لا عن الدين

مطلبه
التحليل يقع على ما في الذمة
لا على عين قائمة

مطلبه
أبرأت جميع غرمائي لا يصح
وعند الفقيه يصح

مطلبه
الدين الذي لي بذمة عمرو
ليكره واسمى في الصك عارية
يصح

مطلبه
اذا قال جميع مالي لزوجتي
فهو هبة فلا بد من التسليم

مطلبه
جميع ما يعرف بي أو ما ينسب
الي لعنان فهو اقرار

مطلبه
الاصل أنه ان اضاف المقربة
الى ملكه كان هبة

مطلبه
أقرت بجميع ما هو داخل
منزلها لابنها الصغير

وان علمت انه لم يكن يبيع ولا هبة لا يصير ملكا بهذا الاقرار خاتمة من المحل المزبور * (سئل) * فيما اذا
 أقر زيد في صحته وجواز أمره الشرعي اقرارا شرعيا لذي بينة شرعية ان اخته فلانة تستحق الحصة
 وقدرها كذا من المحنطة المزروعة في بستان كذا وبستان كذا ومثل ذلك من ثمرة زيتونها البارزة
 وصدقته اخته على ذلك وقبلته منه فهل يكون الاقرار صحيحا * (الجواب) نعم رجل قال لفلان نصف
 غلة هذا البستان او قال نصف غلة هذا العبد جازا اقراره بالغلة الخ خاتمة من كتاب الاقرار الغلة كل ما يحصل
 من ربيع أرض أو كراثها أو اجرة غلام أو نحو ذلك مغرب وسئل قارئ الهداية رحمه الله تعالى عن شخص
 أقر أن زيد في هذا القصب المزروع النصف وعلى المقر القيام بمصالحه الى حين الكبر ثم في السنة الثانية
 أخلف القصب ونبت قصب آخر فادعى زيد بنصفه بمقتضى الاقرار السابق فقال المقر انما كان اقرارى
 بالقصب الاول خاصة فأجاب يستحق المقر له الاصل والفرع * (سئل) * في جاعة أقره في صحته بأن
 لاحق لهم مع فلانة وفلانة الاختين في ثلثي غراس البستان المعلوم المشتمل على اشجار فواكه وزيتون
 مفرحين الاشهاد وأن ذلك لهما اقرارا مقبولا منهما فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا ويكون ثلثا الاشجار
 وثمرها للاختين * (الجواب) * نعم ولو أقر بشجرة عليها ثمر كان له الشجرة بثمرها خاتمة من فصل فيما
 يكون اقرارا بشئ أو بشئين ومثله في شرح المتقي للدلائل من فصل فيما يدخل في المبيع تبعا * (سئل) *
 في امرأة أقرت بربع امتعة معلومة لشقيقتهما في صحته وجواز أمرها الشرعي اقرارا شرعيا مقبولا ثم ماتت
 عن ورثة فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا * (الجواب) نعم وصح اقرارها ما دون بعين في يده والمسلم بخمير
 ونصف داره مشاعا تنوير الابصار وفي الخاتمة ذكر في المتقي رجل قال لفلان نصف غلة هذا البستان
 أو قال نصف غلة هذا العبد جازا اقراره بالغلة ولو قال نصف دارى هذه أو نصف عبدى هذا أو نصف
 بستانى هذا لا يجوز ولا يلزم به هذا الاقرار شئ قالوا ان أضاف المال الى نفسه أولا بأن قال عبدى هذا
 لفلان يكون هبة على كل حال وان لم يصفه الى نفسه بأن قال هذا المال لفلان يكون اقرارا وذكر في المتقي
 رجل قال دارى هذه لولدى الاصاغر يكون باطلا لا نهابة فاذا لم يبين الاولاد كان باطلا وان قال هذه
 الدار للاصاغر من اولادى فهو اقرار وهي للثلاثة من اصغرهم لانهم يصف الدار الى نفسه وكذا لو قال
 ثلث دارى هذه لفلان كان هبة ولو قال ثلث هذه الدار لفلان يكون اقرارا اه * (سئل) * فيما اذا
 أقر زيد اقرارا شرعيا في صحته وجواز أمره الشرعي ان لاحق له مع زوجته هند في جميع بناء المحنوت
 المعلومه ولا في جميع ما حوته المحنوت من القماش المعلوم وان ذلك كله ملكها ثم مات فهل صح الاقرار
 المزبور * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان زيدا واضعا يده على حذينة معلومة مشتملة
 على غراس فادعى عليه ناظروا وقف أهلى - بأن الحذينة أرضا غراسا جارية في الوقف المزبور وأثبت ذلك
 بالبينه الشرعية لدى القاضي فاعترف زيد بأن أرض الحذينة جارية في الوقف المرقوم وان غراسها ملك
 له فهل يدخل الغراس تبعا ويكون كله للمقر له * (الجواب) * حيث أقر أن أرض الحذينة جارية في
 الوقف يكون كله للوقف المقر له ولا يصدق المقر لان الغراس تابع للأرض والله أعلم وما هنا أصلان *
 احدهما ان الدعوى قبل الاقرار لا تمنع صحة الاقرار والدعوى بعد الاقرار بعض ما دخل تحت الاقرار
 لا تصح * والثاني ان اقرار الانسان على نفسه جائز وعلى غيره لا يجوز اذا عرفنا هذا ه فنقول اذا قال بناء
 هذه الدار لى وأرضها لفلان كان البناء والأرض للمقر له لانه لما قال بناء هذه الدار لى فقد ادعى لنفسه
 فلما قال وأرضها لفلان فقد جعل مقررا بالبناء للمقر له تبعا للأقرار بالأرض لان البناء تبع للأرض لا
 ان الاقرار بعد الدعوى لا يمنع صحة الاقرار ه وان قال أرضها لى وبناءها لفلان كانت الأرض له وبناءها
 لعلان لانه لما قال أولا أرضها لى فقد ادعى الأرض لنفسه وادعى البناء ايضا لنفسه تبعا للأرض

مطلب الاقرار بنصف غلة
 البستان أو العبد صحيح
 مطلب أقر له بنصف
 القصب ثم أخلف فله
 الاصل والفرع
 مطلب أقر له بشجرة
 عليها ثمر كان له الشجرة
 بثمرها
 مطلب قال عبدى هذا
 لفلان يكون هبة وان قال
 هذا المال لفلان يكون
 اقرارا
 مطلب قال دارى هذه
 لولدى الاصاغر يكون
 باطلا الخ
 مطلب أقرت في صحته
 لزوجته ببناء حانوت وما فيها
 من الاقشة صحيح
 مطلب اذا أقر له بالأرض
 يدخل الغراس
 ٩ تفريع على الشق
 الاول من الاصل الاول اه
 منه
 مطلب اذا قال بناؤنا لى
 وأرضها لفلان كان البناء
 والأرض للمقر له
 ٨ قوله الان الاقرار بعد
 الدعوى لا يمنع صحة الاقرار
 المتناهي ان يقال الان
 الدعوى قبل الاقرار لا تمنع
 صحة الاقرار اه منه
 ٤ تفريع على الشق الاول
 من الاصل الاول ايضا اه
 منه
 مطلب قال أرضها لى
 وبناءها لفلان فهو كما قال

فإذا قال بعد ذلك بناؤها فلان فقد أقر فلان بالبناء بعدما ادّعاها لنفسه والاقرار بعد الدعوى صحيح فيكون لفان البناء دون الأرض لأن الأرض ليس بتابع للبناء ٧ وان قال أرضها فلان وبناؤها لي كان الأرض والبناء للمقر له بالأرض لأنه لما قال أولاً أرضها فلان فقد جعل مقرها بالبناء فلما قال بناؤها لي فقد ادّعى لنفسه بعدما أقر لغيره والدعوى بعد الاقرار لبعض ما تناوله الاقرار لا تصح ٧ وان قال أرضها فلان وبناؤها فلان آخر كان الأرض والبناء للمقر له الأول لأنه جعل مقرها للمقر له الأول بالبناء فإذا قال بناؤها فلان جعل مقرها على الأول لا على نفسه وقد ذكرنا أن اقرار المقر على نفسه جائز وعلى غيره لا يجوز ٥ وان قال بناؤها فلان وأرضها فلان آخر كان كما قال لأنه لما أقر بالبناء أولاً صح اقراره للمقر له لأنه اقرار على نفسه فإذا أقر بعد ذلك بالأرض لغيره فقد أقر بالبناء لذلك الغير تبعاً للاقرار بالأرض فيكون مقرها على غيره وهو المقر له الأول وإذا أقر الإنسان على غيره لا يصح وفي المتقى إذا قال هذا الخاتم لي الأفصة فانه لك أو قال هذه المنطقة لي الاحلية فانها لك أو قال هذا السيف لي الاحلية أو قال الاحياء فانه لك أو قال هذه الحجة لي الابطائها فانها لك والمقر له يقول هذه الحجة لي فالقول قول المقر بعد ذلك ينظر لم يكن في نزع المقر به ضرر للمقر يؤمر المقر بالتزويج والدفع الى المقر له وان كان في النزع ضرر وأحب المقر أن يعطيه قيمة ما أقر به فله ذلك وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى ذخيرة من الاقرار * (سئل) * فيما إذا أقر زيد في حخته وجواز أمره الشرعي انه لا يستحق قبل عمره وحام مطلقاً وأبرأ ذمته والآن يريد الدعوى على عمره بكفالة سابقة على الاقرار المزبور فهل إذا ثبت اقراره لا تسمع دعواه المزبورة * (الجواب) * نعم كما في الخبرية تقلاعاً عن المبسوط * (سئل) * فيما إذا كان لزيد الذي بذمه عمر ومبلغ دين معلوم من الدراهم فهل عمر عن ورثته وتركه طالب زيد ورثته عمرو بدينه المزبور فأقر أحد الورثة بالدين وبجده الباقر ويوفي ما ورثته به وقد قبضه زيد من المقر والآن يريد المقر استرداداه منه بفروجه شرعي فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم ليس له استرداداه والله تعالى أعلم أحد الورثة أقرب الدين للدعي به على مورثه وبجده الباقر يلزمه الدين كله يعني ان وفي ما ورثته به برهان وشرح مجمع وقيل حصته واختاره أبو الليث دفعاً للضرر ولوشهد هذا المقر مع آخر أن الدين كان على الميت قبلت وبهذا علم انه لا يحل الدين في نصيبه بمجرد اقراره بل بقضاء القاضى عليه بأقراره فلتحفظ هذه الزيادة درر كذا في شرح التنوير للعلائي إذا أقر الوارث بالدين يؤخذ جميع الدين من نصيبه عندنا كما هو ظاهر الرواية فتساوى الترتاشي من الاقرار أقول الذي يظهر أنه لو دفع الدين قبل القضاء به عليه كان بمنزلة القضاء فلا يثبت له الرجوع بما دفعه برضاه قبل القضاء كما أفتي به المؤلف لأنه قد فعل ما يلزمه به القاضى فصارت الحاصل انه يلزمه بالتراضى أو بقضاء القاضى وانما توقف على القضاء عند امتناعه لتصحح شهادته مع آخر بما أقر به اذ لو حل الدين في نصيبه بمجرد اقراره لم تصح شهادته حتى لو قضى عليه به لم تقبل شهادته * (سئل) * في رجل مات عن زوجتين وعن عم عصبه وخلف تركته فاقسمها بينهما ثم ان الزوجتين اقرتا بجماعة معلومين أن المورث أوصى لهما بثلث ماله والعم ينكر ذلك فكيف الحكم * (الجواب) * إذا ثبتت الوصية باقرارهما فقط والعم منكر ينسرى اقرارهما عليه ما قبضه منهما ما يخصه من الوصية المزبورة قال في العمادية في فصل ٣٩ بعض الورثة إذا أقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه بالاتفاق قال وإذا مات وترك ثلاثة بنين وثلاثة آلاف درهم فأخذ كل ابن ألفاً فدعى رجل ان الميت أوصى له بثلث ماله وصدقه أحد البنين فالقياس أن يؤخذ منه ثلاثة أخماس ما في يده وهو قول زفر وفي الاستحسان يؤخذ منه ثلث ما في يده وهو قول علما شارحهم الله تعالى لان المقر أقر له بألف شائع في الكل ثلث ذلك في يده وثلاثة في يد غيره

٧ تبريع على الشق
الثاني من الاصل الاول
اه منه

مطلب قال أرضها فلان
وبناؤها لي فهم للمقر له
مطلب

قال بناؤها فلان وأرضها
فلان آخر فهو كما قال

٦ تبريع على الاصل الثاني
اه منه

مطلب قال أرضها فلان وبناؤها
فلان آخر فهو كما قال

٥ تبريع على الاصل
الثاني اه منه

مطلب قال بناؤها فلان وأرضها
فلان آخر فهو كما قال

مطلب فيما إذا قال هذا الخاتم
لي الأفصة فانه لك الخ

مطلب أقرانه لا يستحق قبله حقا
لا تسمع دعوى الكفالة
السابقة

مطلب أقر أحد الورثة بالدين
يؤخذ منه ان وفي ما ورثته به

مطلب لو شهد أحد الورثة المقر
بالدين على المورث مع آخر ان
الدين كان على الميت قبلت

مطلب أقر بعض الورثة بالوصية
يؤخذ منه ما يخصه

ما كان اقرارا فيما في يده قبل وما كان اقرارا فيما في يد غيره لا يقبل فوجب ان يعلم اليه ثلث ما في يده اه
 * (سئل) * في امرأة ماتت عن اخت وابن عم عصبية وخلفت تركته فأقر ابن زيدا ابن عم
 عصبية له في درجته فهل يستحق المقر له نصف حصه المقر * (الجواب) * نعم وارث معروف أقر بوارث
 آخر قاسمه ما بيده على موجب اقراره اذا أقر باستحقاق المال فينفذ في حق المال لا في حق النيب اذ فيه
 تحميل النسب على الغير فلو أقر بآخر بعده فلو صدقه المقر له الاول اقسما ما بيده بحسب ما أقر ولو
 كذبه فلو دفع للاول بقضاء فلا يضمن فيصير ما دفع كمالك فيقسم ما بيده بينهما ولو دفع بلا قضاء يجعل
 المدفوع كباقي في يده فيضمن ويدفع اليه حقه من الكل لانه مختار في التسليم وقد أقر بأنه سلم بغير حق
 فيضمن فصولين في ٢٩ وفيه مات وترك اخوين فأقر أحدهما بأخ وأنكر الآخر فالمقر يعطى الاخ
 المقر له نصف ما بيده في قول أصحابنا وعند ابن أبي ليلى يعطيه ثلث ما بيده * (سئل) * فيما اذا صالح
 احد الورثة وبرا ابراءا عما ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح فهل تسمع دعوى الوارث المشهد على
 نفسه في حصته منه * (الجواب) * نعم تسمع والمسألة في متن التنوير في آخر كتاب الاقرار وفي
 السادس من صلح البرازية قال تاج الاسلام وبخط صدر الاسلام وجدته صالح أحد الورثة وبرا ابراء
 عما ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح لا رواية في جواز الدعوى ولقائل أن يقول تجوز دعوى
 حصته عنه وهو الاصح ولقائل أن يقول لا اه وقد أفتى به الخبير ازملي وقال وحيث ثبت الاصح
 لا يعدل اه أقول ما أفتى به الخبير ازملي قدره معاصره العلامة الشرنبلالي في رسالة سماها تنقيح
 الاحكام في الاقرار والابراء الخاص والعام * وهي رسالة حافلة بسط فيها الكلام * وأوضح بها المرام *
 وقال ان البراءة العامة بين الوارثين مانعة من دعوى شيء سابق عليها عينا كان أو دينا بميراث أو غيره
 وحقق ذلك بأن البراءة اما عامة يبرأ بها من العين والدين كلا حتى أولاد دعوى أو لا خصوصية في قبل
 فلان أو هو برئ من حتى أولاد دعوى في عليه أو لا تعلق في عليه أو لا استحقاق عليه شيئا أو ليس في معه أمر
 شرعي أو برأته من حتى أو مما في قبله وأما خاصة بدين خاص كأبرأته من دين كذا أو بدين عام كأبرأته
 مما في عليه فيبرأ عن كل دين دون العين وأما خاصة بعين فتصح لنفي الضمان لا الدعوى فيدعى بها على
 المخاطب وغيره وان كان الابراء عن دعاها فهو صحيح ثم ان الابراء لشخص مجهول لا يصح وان لمعلوم
 يصح ولو عن مجهول فقول له قبضت تركته مورثي كلها أو كل من في عليه شيء أو دين فهو برئ ليس ابراء
 عاما ولا خاصا بل هو اقرار مجرد ولا يمنع من الدعوى لما في المحيط قال لا دين لي على أحد ثم ادعى على
 رجل دينا صح لاحتمال وجوبه بعد الاقرار وفيه أيضا قول الرجل هو برئ مما في عنده اخبار عن ثبوت
 البراءة لا انشاء وفي العبادية قال ذواليد ليس هذا لي أو ليس ملكي أو لا حق لي فيه ونحو ذلك ولا منازع
 له حينئذ ثم ادعاه أحد فقال ذواليد هو لي فالقول له لان الاقرار للمجهول باطل والتناقض انما يمنع اذا
 تضمن ابطال حق على أحد اه ومثله في الفيز وخزانة المفتين وفي الخلاصة لاحق في قبله يدخل
 فيه كل عين ودين وكفالة واجارة وجناية وحد اه وفي الاصل فلا يدعى اربا ولا كفالة نفس أو مال
 ولا دينا أو مضاربة أو شركة أو ودعة أو ميراثا أو عبدا أو دارا أو شيئا من الاشياء حادنا بعد البراءة اه
 فهذه اعلم الفرق بين ابرائك أو لاحق في قبلك وبين قبضت تركته مورثي أو كل من في عليه دين فهو
 برئ ولم يخاطب معينا وعلمت بطلان فتوى بعض أهل زماننا بأن ابراء الوارث وارثا ابراءا عاما لا يمنع من
 دعوى شيء من التركة وأما عبارة البرازية أي السابقة فأصلها معزول في الخط ومع ذلك لم يقيد الابراء فيها
 بكونه لعين أو لا وقد علمت اختلاف الحكم في ذلك ثم ان كان المراد بما في البرازية اجتماع الصلح المذكور في
 المتون والشروح في مسألة الخارج مع البراءة العامة لعين فلا يصح أن يقال فيه لا رواية فيه كيف وقد قال

مطلب
أقر أحد الورثة بوارث آخر
قاسمه فيما بيده

مطلب
صالح الوارث وبرا ابراءا عما
ثم ظهر شيء من التركة
هل تسمع دعواه

مطلب
البراءة اما عامة واما خاصة
بدين خاص أو عام أو بعين

مطلب
الابراء لشخص مجهول
لا يصح وان لمعلوم يصح
ولو بمجهول

مطلب
لاحق في قبله يدخل فيه
العين والدين

قاضيخان اتفقت الروايات على انه لا تسمع الدعوى بعده الا في شيء حادث وان كان المراد به الصلح والابراء بنحو قوله قبضت تركته مورثي ولم يبق لي فيها حق الاستوفيته فلا يصح قوله لا رواية فيه ايضا لما قدمناه من النصوص على صحة دعواه بعده واتفقت الروايات على صحة دعوى ذي اليد المقر بأن لأملاك لي في هذه العين عند عدم المنازع ولوسلما أن المراد من عبارة البرازية الابراء لعين فهو مبين لما في المحيط عن المبسوط والاصل والجامع الكبير ومشهور الفتاوى المعتمدة كالحانية والخلاصة فيقدم ما فيها وأما ما في الاشياء والبحر عن القنية افترق الزوجان وأبرأ كل صاحبه عن جميع الدعاوى وللزوج أعيان قائمة لا تبرأ المرأة منها وله الدعوى لان الابراء انما ينصرف الى الديون لا الاعيان اه فمحمول على حصوله بصيغة خاصة كقوله أبرأتها عن جميع الدعاوى مما لي عليها فيختص بالديون فقط لكونه مقيدا بما لي عليها ويؤيده التعليل ولوبقى على ظاهره فلا يعدل عن كلام المبسوط والمحيط وكافي المحاكم المصرح بعموم البراءة لكل من أبرأ ابراءا ما وفي القنية لو أبرأه بعد الصلح عن جميع دعاويه وخصوماته صم وان لم يحكم بصحة الصلح اه وفي المحاوي المحصيري أبرأته عن جميع دعاويه وخصوماته صحيح اه وفي جامع الفصولين أبرأه عن جميع الدعاوى فادعى عليه ما لا يلازم الارث فلو مات مورثه قبل ابرائه لا تسمع دعواه وان لم يعلم هو بموت مورثه عند ابرائه اه ومثله في الخلاصة والبرازية هذا خلاصة ما حره الشرنبلالي في رسالته المذكورة وقدم المولى تعالى على عبده المحقير عند الوصول الى هذا المحل بتحرير رسالة سميتها اعلام الاعلام * باحكام الابراء العام * وفقت فيها بين عبارات متعارضة * ودفعت ما فيها من المناقضة * والذي تحرر لي في هذه الرسالة في خصوص مسألتان الابن اذا شهد على نفسه انه قبض من وصيه جميع تركته والده ولم يبق له منها قليل ولا كثير الا استوفاه ثم ادعى داراني بد الوصي وقال هذه من تركته والدي تركها ميراثي ولم اقضها فهو على حجة وتقبل بينته كمنص عليه في آخر أحكام الصغار للاشتروشي معزيا للنتقي وكذا في الفصل الثامن والعشرين من جامع الفصولين وكذا في ادب الاوصياء في كتاب الدعوى معزيا الى المنتقي والحانية والعتابية مصرحين باقرار الصبي بقبضه من الوصي فليس الاقرار بالجهول كما ادعاه الشرنبلالي * ومن نص على ذلك التصريح ايضا العلامة ابن الشحنة في شرح الوهبانية وذكر الجواب عن مخالفة هذا الفرع لما طبقوا عليه من عدم سماع الدعوى بعد الابراء العام بأن الظاهر انه استحسان ووجهه أن الابن لا يعرف ماتر كه ابوه على وجه التفصيل غالبا فاستحسنوا سماع دعواه اه ولهذا جعل صاحب الاشياء المسألة مستثناة من ذلك العموم الذي اطبقوا عليه وهذا بخلاف اقرار بعض الورثة بقبض ميراثه من بقية الورثة وابرأته لهم فانه لا تسمع دعواه خلافا لما افتى به الخيزراني مستندا الى ما لا يدل له كما اوضحته في تلك الرسالة فلا يعدل عما قاله لعدم النص في ذلك فالخاص للفرق بين اقرار الابن للوصي وبين اقرار بعض الورثة للبعض لما في البرازية عن المحيط لو أبرأ احد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وأنكروا لا تسمع دعواه وان أقروا بالتركة امرؤا بالرد عليه اه ووجه الفرق بينهما أن الوصي هو الذي يتصرف في مال اليتيم بلا اطلاعه فيعذر اذا بلغ وأقربا الاستيفاء منه لمجهله بخلاف بقية الورثة فانهم لا يتصرف لهم في ماله ولا في شيء من التركة الا باطلاع وصيه القائم مقامه فلم يعذر بالتناقض ومن أراد مزيد البيان ورفع الجهالة * فعليه بتلك الرسالة * ففيها الكفاية * لذوى الدراية * والله تعالى اعلم * (سئل) * في امرأة ماتت عن أم واخت شقيقة وخطقت تركته مشتملة على ائمة وأوان اشهدت الاخت المزبورة على نفسها بعد قسعة بعضها انها اسقطت حقها من بقية ارث اختها وتركتها لامها المزبورة فهل لا يصح الاسقاط المذكور * (الجواب) * الارث جبري لا يسقط بالاسقاط * (سئل) * فيما اذا أقر رجل لابنه بشيء

مطلب
اذا أقر الصبي بأنه قبض تركته
مورثه من الوصي فهو على
حجته بخلاف ما اذا كان
ذلك بين الورثة

مطلب
الارث جبري لا يسقط
بالاسقاط

وثبت عند المحاكم أنه أقر في صحته وسلامته وحكم القاضي بصحة الاقرار في الصحة ونفذ حكمه قاض
آخر ومات المقر فادعى وارث آخر أن اقراره كان في المرض وهو مختل العقل ويقول أن له بينة على ذلك
فهل تسمع هذه الدعوى وتقبل البينة عليها بعد الحكم السابق أم لا * (الجواب) * لا تسمع هذه
الدعوى بعد الحكم السابق الذي ثبت أنه حكم شرعي كسبه الفقير معرفة الله عني عنه أقول هذا حيث
وجد الحكم بأنه في الصحة مستوفيا شرطه بأن ادعى الابن المقر له عند المحاكم بأن هذا الشيء له وأن أباه
أقر له بذلك فأنكر الابن وأمن يقوم مقامه ذلك وادعى أن اقراره المزبور في حال اختلال عقله فأنبت
الابن بالبينة أنه في حال الصحة والافجرد الكتابة في الصلح بأنه أقر له في حال صحته بدون دعوى
وانكار ولا حادثة شرعية لا يكون حكما نعم لو تعارضت شهود الصحة وشهود المرض فشهود الصحة أولى
كما في الشهادات * (سئل) * فيما إذا كان لتييم حانوت جارية في ملكه وفي تواجر زيد
بالتعاطي من وصيه الشرعي عليه ويدفع اجرتها لوصيه المزبور كل يوم وجرى على ذلك مدة تزد على
خمس سنوات قام زيد الآن يدعى أن الحانوت جارية في ملكه فهل يكون استنجاؤه اقرارا بأن لا ملك
له فيها فلا تسمع دعواه المزبورة * (الجواب) * نعم وكذا الاستيغام والاستيداع والاعارة
والاستيغام والاستنجار ولومن وكيل فكل ذلك اقرار بملك ذي اليد فيمنع دعواه لنفسه وتغيره بوكالة
أو وصاية للتناقض شرح التنوير للعلائي من الاقرار أقول كتبت هنا فيما علقته على شرح التنوير مانصه
قال في الشربلية كون هذه الاشياء اقرارا بعدم الملك للبائش متفق عليه وأما كونها اقرارا بالملك
لذي اليد ففيه روايتان على رواية الجامع يفيد الملك لذي اليد وعلى رواية الزبادات لا وهو الصحيح كذا
في الصغرى وفي جامع الفصولين صحيح رواية افادة الملك فاختلف التصحيح للروايتين ويبتنى على عدم
افادته ملك المدعى عليه جواز دعوى المقر بها لغيره اه ونقل السابحي في عن الاقروى أن الاكثر
على تصحيح ما في الزبادات وأنه ظاهر الرواية اه قلت فيفتي به لترجحه بكونه ظاهرا للرواية وإن اختلف
التصحيح * (سئل) * فيما إذا قال رجل لجماعة ان طاعت زوجتي يكن لها عندي كذا من الدراهم
ويريد الآن طلاقها فهل إذا طلقها لا يلزم دفع المال * (الجواب) * نعم لأن تعليق الاقرار
بالشرط غير صحيح كما في المتون والعبر * (سئل) * في مستأجر بستان أبرأ مؤجره من دين له عليه
على أن يؤجره البستان مدة أخرى مستقبلة ثم امتنع المؤجر من إيجاره ويريد المستأجر مطالبة بدينه فهل له
ذلك * (الجواب) * نعم ففي الكثر من مسائل منشورة من البيوع فيما يبطل بالشرط الفاسد
ولا يصح تعليقه بالشرط الى أن قال والبراء عن الدين أي لانه تعليق من وجه حتى يرتد بالرد وإن كان
فيه معنى الاسقاط ويكون معتبرا بالتليكات فلا يجوز تعليقه ويستثنى ما إذا علقه بكائن كقوله ان
كانت الشمس طالعة فانت بري من الدين لقولهم ان التعليق به تجزئ الخ نهر * (سئل) * في
ذمية هلكت عن زوج وبت منه وأخت شقيقة ذميين وخلفت تركته فأقر الاخ والاخت انهما قبضا
من الزوج ما خصهما بالارث من اخطهما الهالكه ثم ادعيا انهما كانا كاذبين في الاقرار المزبور وانهما
لم يقبضا شيئا من تركته فهل يحلف المقر له انهما لم يكونا كاذبين في اقرارهما * (الجواب) * نعم
أقرر رجل بدين أو غيره ثم قال كنت كاذبا فيما أقررت حلف المقر له على أن المقر ما كان كاذبا فيما أقربه
ولست بمبطل فيما تدعيه عليه كنز من شتى الفرائض فأفاد أن اقراره بالدين وغيره كالارث الحكم
فيه سواء وعممه في الملتقى بقوله ولو أقرب بحق اه وسئل قارئ الهداية عن رجل اشترى شيئا وأقرب رؤيته
عند اليهود ثم بعد قبضه ادعى أنه لم يكن رآه وأردده فأجاب إذا ادعى المشتري بعد اقراره برؤية
المبيع انني أقررت بذلك ولم كن رأيت المبيع وكذب البائع حلف البائع أن اقراره بذلك كان بعد

مطلب
إذا ثبت أن الاقرار في الصحة
لا تسمع دعوى أنه في المرض

مطلب
الاستيغام والاستيداع اقرار
بملك ذي اليد

مطلب
الصحيح ان الاستيغام
والاستيداع لا يكون اقرار
بملك ذي اليد فله ان يدعيه
لغيره

مطلب
تعليق البراء بالشرط لا يصح
الا بشرط كائن

مطلب
إذا أقرب بحق ثم ادعى أنه
كاذب يحلف المقر له

الرؤية والمعروفة به فان حلف لم يلتفت الى انكار المشتري وان نكل فلم يشتري الرد اه واجاب
 ايضا بذلك في الخيرية بجواب نظما * (سئل) * فيما اذا باعت هند ربع دارها من زيد بن
 معلوم اقربت بقبضه منه ثم ماتت عن ورثة طلبوا تحليف زيد المزبور ان مورثتهم هند الم تكن كاذبة
 في اقرارها فهل تجاب الورثة الى ذلك ويحلف زيد كما ذكر * (الجواب) * نعم اقول قال
 في صدر الشريعة ومن المسائل الكثيرة الوقوع انه اقر ثم ادعى انه كاذب في اقراره فعند أي حنيفة
 ومحمد رحمه الله تعالى لا يلتفت الى قوله لكن يفتى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان المقر
 له يحلف ان المقر لم يكن كاذبا وكذا لو ادعى وارث المقر فعند البعض لا يلتفت الى قوله لان حق
 الورثة لم يكن ثابتا في زمن الاقرار والاصح التحليف لان الورثة ادعوا امر الوأقر المقر له يلزمه فاذا
 أنكر يستخلف اه وفي الزبلي يحلف وعليه الفتوى لتغير أحوال الناس وكثرة المجدال والخجانات
 وهو يتضرر والمدعى لا يضره اليمن ان كان صادقا فيصاريه اه والله تعالى اعلم * (سئل) *
 فيما اذا كان لامرأة ذمة أخيه زيد مبلغ معلوم من الدراهم فأبرأته منه ومن كل حق ابراءا ما شرعا
 مقبولا من زيد ثم أقر زيد بالمبلغ المزبور لها فهل يكون الاقرار المزبور باطلا ولا يعود بعد سقوطه بالابراء
 * (الجواب) * نعم أقر بالدين بعد الابراء منه لا يلزمه اشباه في الاقرار وفي الساقط لا يعود اقول
 وهذا بخلاف الاقرار بالعين بعد أن أبرأه خصمه ابراءا ما فان الاقرار صحيح فيؤمر بدفع ما اقتربه من
 العين لا مكان تتخذ الملك فيها مؤاخذه له باقراره وتحججا لكلامه على طريق الاقتضاء
 والعين قابلة لذلك بخلاف الدين لكونه وصفا قد سقط فلا يعود كذا أفاده الشرنبلالي في رسالته
 تنقيح الاحكام * (سئل) * في المغلوج اذا بقي كذلك أكثر من خمس سنوات ولا يزداد كل
 يوم ولا يغير حاله فأقر فيه بعض ورثته بعين وبدن معلومين لدى بينة شرعية فهل يصح اقراره
 المزبور وهو بمنزلة الصحيح في ذلك * (الجواب) * نعم وتقدم نقلها في البيوع * (سئل) * فيما اذا
 أقر زيد في صحته بأن عليه وفي ذمته وذمة أخيه عمرو مبلغا معلوما من الدراهم ليكره وكان عمرو حاضرا
 معه في مجلس الاقرار ساكنا قام بكره الا أن يطالب عمر بالمبلغ المذكور زاعما انه يلزمه بسكوته فهل
 ليس له مطالبة به ولا عبرة بزعمه * (الجواب) * نعم الاقرار حجة قاصرة تقتصر على المقر وحده
 دون غيره * (سئل) * فيما اذا أقر زيد لعمرو بمبلغ معلوم من الدراهم دين عليه ثم ادعى الغلط
 والخطأ فيه فهل تكون دعواه غير مقبولة * (الجواب) * نعم يؤخذ باقراره المذكور في هذه الحالة
 واذا أقر بشئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل كافي الخاتبة الا اذا أقر بالطلاق بناء على ما أفتى به المفتي ثم تبين
 عدم الوقوع فانه لا يقع كافي جامع الفصولين والقيمة اشباه من كتاب الاقرار يعني لا يقع ديانته وبه صرح
 في القنية منع آخر الاقرار ومثله في العلائي * (سئل) * فيما اذا برهن على قول المدعى انه مبطل
 في الدعوى فهل يصح الدفع المزبور * (الجواب) * نعم يصح الدفع كما صرح به في الدرر وغيره في
 فصل الاستبراء قبيل كتاب الاقرار * (سئل) * فيما اذا أقر رجل في مرض موته بأرض في يده
 انها وقف كيف التحكم * (الجواب) * ان أقر بوقف من قبل نفسه فن الثلث كمرضى يقر بعق
 عبده او بقرانه تصدق به على فلان وان أقر بوقف من جهة غيره فان صدقه ذلك الغير او ورثته جاز
 في الكل وان أقر بوقف ولم يبين منه أو من غيره فهو من ثلث المال جواهر الفتاوى * (سئل) * في
 رجل أقر في صحته أن بذمته لابنته الصغيرة كذا من الدراهم استدانته من مالها ثم مات عنها وعن ورثة
 آخرين فهل صح اقراره * (الجواب) * نعم قال في التنوير والاقرار للرضيع صحيح وان بين المقر
 سببا غير صالح منه حقيقة كالاقراض * (سئل) * في امرأة أقرت في صحتها أن جميع ما هو داخل

مطلب
 اذا باع العقار بمن معلوم من
 أحد ورثته وأقر بقبضه ثم
 مات عن ورثة آخرين
 ينكرون ذلك

مطلب
 أبرأه من الدين ثم أقر له به
 بطل الاقرار

مطلب
 اقرار المغلوج المتداول صحيح

مطلب
 أقر على نفسه وعلى أخيه
 وأخوه ما كت لا يلزم أخاه

مطلب
 أقر ثم ادعى الغلط والخطأ
 لا يسمع

مطلب
 برهن على قول المدعى انه
 مبطل في الدعوى يقبل

مطلب
 أقر في مرضه بأرض في يده
 انها وقف الخ

مطلب
 الاقرار للصغير بالدين صحيح

منزلها لابنها الصغير وقبل أبوه ذلك وصدة قها ثم مرضت وماتت عنها وعن ورثة آخرين فهل يكون
 الاقرار المزبور صحيحاً * (الجواب) * يصح هذا الاقرار قضاء كما صرح به في الخاتمة * (سئل) *
 فيما اذا كان لزيد حصة معلومة في ربيع وقف جده فلان فأقر زيدا في حصته أن عمرا يستحق الحصة
 المزبورة مدة معلومة دونه بوجه صحيح شرعي اقرارا شرعيا لدى هيئة شرعية فهل يكون ربيع الحصة المزبورة
 للقوله مادام المقرحيا في المدة المزبورة * (الجواب) * يصح الاقرار المذکور والمسألة في الخصاص
 اقول وبسطنا الكلام عليها في كتاب الوقف * (سئل) * في ذمی هلك عن ورثته وتركه مستغفرة
 يدون عليه جماعة معلومين وله دين على ذمی مثله يزعم أن الهالك أبرأه عن الدين المزبور في مرض موت
 الهالك فهل يكون الابراء غير جائز * (الجواب) * نعم كما في تنوير الابصار والبحر والخلاصة * (سئل)
 فيما اذا كان لا يتام مبلغ معلوم من الدراهم بذمة عمهم ولهم أم وصي عليهم من قبل القاضي فأبرأت
 عنهم عن المبلغ المذکور والمحال أن المبلغ لم يجب بعقد الامة فهل يكون الابراء غير صحيح * (الجواب) *
 حيث كان المبلغ المذکور غير واجب بعقد الامة الوصي المرقومة فأبرأها غير صحيح وفاقا لانها بمنزلة الوكيل
 بالقبض وهو لا يملكه ولا نه تبرع في حق الصغير فلا يجوز كما في أدب الاوصياء وغيره

* (باب اقرار المريض) *

* (سئل) * في رجل باع من آخر كرمه المعلوم في صحته وسلامته بعباياتا شرعيا بمن معلوم من
 الدراهم ثم أقر في مرض موته باستيفاء أكثر الثمن من المشتري لدى هيئة شرعية وأوصى بباقي الثمن بأن
 يدفع لدائمه زيد وما فضل ينفعه عليه ومات عن وارث ولادين عليه ولا مال له سوى ذلك فهل يكون
 اقراره باستيفاء الثمن من غريمه وبيعهم جائزين * (الجواب) * نعم اقول ويأتى نقل المسألة قريبا
 * (سئل) * فيما اذا كان لامرأة بذمة زوجها مبلغ معلوم من الدراهم بسبب دين ومهر معلوم
 مؤجل فأقرت في مرض موتها بقبض الدين والمهر المذکورين ثم ماتت عنه وعن ورثته لم يجزوا الاقرار
 المزبور فهل يكون الاقرار المزبور غير جائز * (الجواب) * نعم ولو لمريض دين على وارثه فأقر بقبضه
 لم يجز سواء وجب الدين في صحته أو لا على المريض دين أو لا مريضة أقرت بقبض مهرها فلو ماتت وهي
 زوجته أو معتدته لم يجز اقرارها والابان طلقها قبل دخوله جاز جامع الفصولين * (سئل) * في
 مريضة مرض الموت أبرأت فيه زوجها من دين لها بذمته ومن مؤخر صداقها المعلوم لها عليه وماتت من
 مرضها المذکور عنه وعن ابن وبنت من غيره لم يجزوا الابراء المذکور فهل يكون الابراء غير جائز
 * (الجواب) * نعم قال في التنوير ابرأه مديونه وهو مديون غير جائز لا يجوز ان كان أجنبيا وان
 كان وارثا فلا يجوز مطلقا سواء كان المريض مديونا أو لا للثمة اه مريض ابرأه من دين له عليه
 أصلا أو كفالة بطل وكذا اقراره بقبضه واحتماله به على غيره وجاز ابرأه الاجنبي من دين له عليه الا أن
 يكون الوارث كفيل عنه فلا يجوز اذ يبرأ ببراءته ولو كان الاجنبي هو الكفيل عن الوارث جاز ابرأه من
 الثلث ولم يجز اقراره بقبض شيء منه اذ فيه براءة الكفيل فصولين وفيه عن الجامع اقراره ابرأه فلان في
 صحته من دينه لم يجز اذ لا يملك انشاء للجمال فكذا الحكاية بخلاف اقراره بقبض اذ يملك انشاءه
 فيملك الاقرار به ومتر أن اقراره لوارثه لم يجز حكاية ولا ابتداء وللاجنبي يجوز حكاية من كل ماله وابتداء
 من ثلثه اه وما عزاها الى الجامع نقله في البدائع أيضا وقال في نور العين وقوله اذ لا يملك انشاء للجمال
 مخالف للمترانفا من قوله وجاز ابرأه الاجنبي اللهم الا أن يخص عدم القدرة على الانشاء بصورة كون فلان
 وارثا وبصورة كون الوارث كفيل لفلان الاجنبي ففي اطلاق كلامه نظرا أو يكون في صحة ابرأه المريض

مطلب
 أقرت بأن جميع ما في منزلها
 لابنها الصغير وصدة قها أبوه

مطلب
 أقرب ربيع حصة من الوقف
 بأنه يستحقها فلان مدة كذا

مطلب
 من عليه دين مستغرق لا يصح
 ابرأه مديونه في مرضه

مطلب
 اذا أبرأت الامة الوصي مديون
 الا يتام عن دين لم يجب بعقد ما
 لم يصح
 (باب اقرار المريض)

مطلب
 باع في الصحة وأقر في مرض
 موته باستيفاء أكثر الثمن

مطلب
 لا يصح اقرار المريض بقبض
 دين له على وارثه

مطلب
 لا يجوز ابرأه المريض وارثه
 وكذا الاجنبي ان كان المريض
 مديونا

قوله الكفيل له الاصيل
 اه منه

أجندبا عن دين له عليه روايتان ثم ان قوله بخلاف اقراره بقبض الخ يخالفه ما في الخلاصة من قوله لا يصدق في قبض الثمن الا بقدر الثلث ففعل في هذه المسألة روايتين أو أحدا ما في الكباين سهو والظاهر أن هذا أصح مما في الخلاصة والله أعلم أقول يؤيد ما في جامع القصولين عن الجامع لوله عليه ألف درهم قرض أو ثمن فأقر في مرضه بقبضه ثم مات يصدق وبمثله لو باع في مرضه أو قرض فمات ولا مال له سواء وعليه دين وجب في مرضه أو أقر فيه بقبضه فلو لم يكن دين عليه يصدق لا لوله عليه دين ثم ان الذي يظهر لي في الجواب عن مسألة الإبراء المارة أن الإبراء نافذ من ثلث المال اذ لا يخفى أنه تبرع بلا عوض وقد صرحوا بأن تبرع المريض من الثلث فقوله فيما مر وجاز إبراء الاجنبي أي من الثلث وقوله اذ لا يملك انشاء للحال أي من كل ماله وهذا الجواب احسن مما تقدم ثم رأيت ذلك مصرحاً به في المجوهرة حيث قال وان قال المريض قد كنت أبرأت فلان من الدين الذي عليه في صحتي لم يجز لانه لا يملك الإبراء في الحال فاذا اسندها الى زمان متقدم ولا يعلم ذلك الا بقوله حكمتنا بوجودها في الحال فكانت من الثلث اه والله الحمد لكنه مخالف لقوله فيما مر وللأجنبي يجوز حكاية من كل ماله وابتداء من ثلثه وسند كرفي جواب السؤال الآتي تمام الكلام على ذلك * ثم اعلم انهم قد ذكروا هنا عبارات ظاهرها متناقض منها ما مر ومنها ما في الخلاصة ان المريض اذا أقر باستيفاء دين الصحة في المرض يصح سواء كان عليه دين صحة أو لا اه ومثله في الولوالحكمة فهذا أيضاً مخالف لما مر من قوله لا يصدق في قبض الثمن الا بقدر الثلث ومثله ما في الخلاصة أيضاً لو أقر بقبض دين له كان في المرض يصدق من الثلث ويخالفه ما في الخاتمة لو باع المريض عينا من ماله من أجنبي ثم أقر باستيفاء الثمن صح من جميع ماله اه ومنها ما في الخلاصة أيضاً من قوله ولو أقر باستيفاء دين اقرضه في مرضه لا يصح لوله عليه دين صحة والا جاز اه فقوله والا جاز يقتضي أن يصدق من كل المال لا من الثلث فقط قال في نور العين ولعل في هذه المسألة أيضاً روايتين أو أحد قوليه سهو والله أعلم اه وقد علمت قوله المار الظاهر أن هذا أي تصديقه من كل المال أصح ولكن فيه تفصيل قال شيخنا مشايخنا السابحاني وفي البدائع فان أقر المريض باستيفاء دين وجب في حال الصحة يصح سواء كان عليه دين الصحة أو لا وان أقر باستيفاء دين وجب له في حالة المرض فان وجب بدلا عما هو مال لا يصدق في حق غرماء الصحة ويصدق في حقهم فيما وجب بدلا عما ليس بمال اه وظاهر اطلاقه انه يصدق وينفذ من كل التركة وهو صريح المحيط ويظهر لي النمل بما في الخلاصة فيما فيه تهمة اه كلام السابحاني ومن خطه نقلت وأراد بالتهمة ما اذا قامت قرينة دالة على أن مراده اضرار الورثة أو الغرماء وانه كاذب في ذلك الاقرار ويؤيده ما في حاشية البيري عن التاترخانية شهدت المرأة شهودا على نفسها لا ينهأ ولا يخيم سائر بدلك اضرار الزوج أو شهد الرجل شهودا على نفسه بمال بعض الاولاد يده اضرار باقي الاولاد والشهود يعلمون ذلك وسعهم أن لا يقبلوا الشهادة الخ ولا يخفى أن المراد الاشهاد في حال الصحة اذ الاقرار في المرض للوارث غير صحيح اصلا ولو شهد الشهود به في حيث سوغوا للشهود عدم الشهادة فيما اذا قصد المقر اضرار لانه جور فينبغي للقاضي عدم سماع تلك الدعوى حيث علم ذلك أو قامت له عليه قرينة ظاهرة ومثله ما اذا أقر المريض بقبض دينه من الاجنبي لكن هنا اقراره له قديكون به يرق الإبراء أو الوصية فينبغي نفاذه من الثلث لان إبراء الاجنبي جائز بخلاف الوارث هذا غاية ما تحرر في هذا المقام ويأتي قريبا فيه مزيد كلام والله تعالى أعلم * (سئل) * في مريض مرض الموت أقر لأجنبي بقرض معلومة لم يعلم تملكه لها في مرضه ولم يكن عليه دين الصحة ومات عن ورثة وتركته فهل يصح اقراره من كل ماله (الجواب) نعم والمسألة في الخيرية من عليه دين الصحة فأقر في مرضه لأجنبي بدين أو عين في يده مضمونة أو غير

قوله اذ لا يخفى قال في المجوهرة
واعلم أن تبرعات المريض
تعتبر من الثلث كالحبة والعق
والتدبير والمحاباة فيما لا يتعاقب
فيه والبراء من الديون
وأشياء ذلك اه منه

مطلب
فيما اذا أقر في مرض الموت
بأنه أبرأ مديونه

مطلب
في اقرار المريض للاجنبي

مضونة أو أمانة بأن قال مضاربة أو أمانة أو ودعة أو غصباً يقدم دين العصمة عمادية عين في يد رجل فأقر به الرجل ولم يكن بينهما بيع ولا سبب من أسباب الملك قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل صح اقراره حكماً ولا تحل للمقر له وان أراد المقر بهذا الاقرار تملكه لان الاقرار اخبار وليس بتمليك خاتبة اقراره بدين لا جنبي فاقد من كل ماله بأثر عرضي الله عنه ولو بعين فكذا ذلك الا اذا علم تملكه لها في مرضه فيتعبد بالتأثير المذكور المصنف في معينه فليحفظ علائق على التنوير وعبارة معين المفتي لصاحب التنوير هكذا قال في الاصل اذا اقر الرجل في مرضه لغير وارث فانه يجوز ان احاط بذلك بماله وان اقر لوارث فهو باطل الا ان يصدق له الورثة وهكذا في عامة الكتب العترة من مختصرات الجامع الكبير وغيرها لكن في الفصول العمادية ان اقرار المريض للوارث لا يجوز حكايته ولا ابتداء اقراره للاجنبي يجوز حكمه من جميع المال وابتداء من ثلث المال اه قلت وهو مخالف لما اطلقه المشايخ فيحتاج الى التوفيق وينبغي ان يوفق بينهما بأن يقال المراد بالابتداء ما يكون صورته صورة اقرار وهو في الحقيقة ابتداء تمليك بأن يعلم بوجه من الوجوه ان ذلك الذي اقربه ملك له وانما قصد اخراجه في صورة الاقرار حتى لا يكون في ذلك منه ظاهرة على المقر له كما يقع لبعض انه يتصدق على فقير فيقرضه بين الناس واذا اخلا به وهبه منه أو لا يحسد على ذلك من الورثة فيحصل منهم ايداء في الجملة بوجه ما أو أما المحكية فهي على حقيقة الاقرار وبهذا الفرق اجاب بعض علماء عهدنا من المحققين قلت وما يشهد لهجة ما ذكرنا من الفرق ما صرح به صاحب التقنية في فصل اقرار المريض وتبرعاته اقرار الصحيح بعدي يدايه لفلان ثم مات الاب والابن مريض فانه يعتبر خروج العبد من ثلث المال لان اقراره متردد بين أن يموت الابن أو لا فيمطل وبين أن يموت الاب أو لا فيصح فصار كالأقرار المبتدأ في المرض قال فهذا كالتنصيص على أن المريض اذا اقرب عين في يده للاجنبي فأنما يصح اقراره من جميع المال ان لم يكن تملكه اياها حال مرضه معلوما حتى امكن جعل اقراره اظهارة فاذا علم تملكه في حال مرضه فاققراره به لا يصح الا من ثلث المال قال وانه حسن من حيث المعنى اه قلت قيد حسنه بكونه من حيث المعنى لانه من حيث الرواية يخالف ما اطلقوه في مختصرات الجامع الكبير فكان اقرار المريض لغير وارثه صحيحاً مطلقاً وان احاط بماله والله سبحانه اعلم اه كلام معين المفتي لصاحب التنوير اقول حاصل هذا الكلام أن اقرار المريض للاجنبي صحيح وان احاط بكل ماله لكنه مشروط بما افالم يعلم انه ابتداء تمليك في المرض كما دأب على ان ما اقربه انما دخل في ملكه في مرضه كما في الصورة المذكورة فان اقراره بأنه ملك فلان الاجنبي دليل على انه ابتداء تمليك كما يقع كثيرا في زماننا من أن المريض يقرب الشئ لغيره اضرار الوارثه فاذا علم ذلك تعبد بثلث ماله وهو معنى قول الفصول العمادية وابتداء من ثلث ماله لكن أنت خير بأن العقد أن الاقرار اخبار لا تمليك وأن المقر له بشئ اذا لم يدفعه له المقر رضاه لا يحل له اخذه ديانة الا اذا كان قد ملك ذلك بنحو بيع أو هبة وان كان يحكم له بأنه ما كنه بناء على ظاهر الامر وان المقر صادق في اقراره فعلى هذا اذا علمنا أن هذا المقر كاذب في اقراره وانه قصده ابتداء تمليك فبالنظر الى الديانة لا يملك المقر له شيئاً منه وبالنظر الى القضاء في ظاهر الشرع يحكم له بالكل فلا وجه لتخصيص نفاذه من الثلث لانا حيث صدقناه في اقراره في ظاهر الشرع لزم نفاذه من كل ماله وان احاط به فلذا اطلق اصحاب المتون والشروح نفاذ الاقرار للاجنبي من كل المال فليس فيما ذكره في التقنية شئ من الحسن لا من حيث المعنى ولا من حيث الرواية ولا يصحكون فيه تأييد لاذكره من الفرق اللهم الا أن يحمل الاقرار المزبور على الهبة وهي في المرض وصية لكنه يشترط فيها التسليم وان كان حكمها حكم الوصية كما صرحوا به وفي متن التنوير من كتاب الاقرار قال جميع ما لي أو ما ملكه له هبة لا اقرار فلا بد من التسليم قال شارحه والاصل انه متى اضاف المقر له الى ملكه

قوله بعض علماء عهدنا الخ هو العلامة شيخ الاسلام على المقدسي فان هذا الجواب له اجاب به على سؤال من التمر ناشي صاحب التنوير كما نقله الخبير الزملي في حاشية الفصولين اه منه

مطلب
مهم في تحقيق اقرار المريض للاجنبي حكايته وابتداء

المريض اذا هب في مرض الموت ولم يسلم حتى مات بطلت الهبة لان الهبة في مرض الموت في معنى الوصية ولو الهبة اه منه

كان هبة ثم نقل عن المخ اقرار لا تخرجين ولم يصفه لكن من المعلوم لكثير من الناس انه ملكه فهل يكون اقرار او تملك كما ينبغي الثاني فيراعى فيه شرائط التملك اه فعلى هذا قولهم الاقرار اخبار لا تملك انما هو حيث لم يصف المقر به الى ملكه ولم يكن معلوما بأنه ملكه والاحصل التنافي بين كلامهم وكتبته هنا فيما علقته على التنوير عن وصايا النهاية مانصه وفي الاصل اذا قال في وصيته سدس دارى لفلان فهو وصية ولو قال لفلان سدس في دارى فاقرا لانه في الاول جعل سدس دار جميعها مضاف الى نفسه وانما يكون ذلك بقصد التملك وفي الثاني جعل دار نفسه طرفا للسدس الذي سماه لفلان وانما يكون داره طرفا لذلك السدس اذا كان السدس مملوكا لفلان قبل ذلك فيكون اقرارا اموالو كان انشاء لا يكون طرفا لان الدار كاله فلا يكون البعض طرفا للبعض وعلى هذا اذا قال له أنف درهم من مالى فهو وصية استحسانا اذا كان في ذكر الوصية وان قال في مالى فهو اقرار اه فعلى هذا فيمكن جعل ما ذكر على الوصية حيث كان المقر في ذكر الوصية فلا يشترط التسليم والاجل على الهبة واشترط التسليم كما علمت وهذا كله ايضا حيث اضاف ما اقرب به الى نفسه كقوله دارى او عبيدى لفلان بخلاف قوله هذه الدار او العبد لفلان ولم يكن معلوما للناس بأنه ملك المقر فانه حينئذ لا يمكن جملة على التملك بطريق الهبة او الوصية لانه يكون مجرد اقرار وهو اخبار لا تملك كما في المتون والشروح لكن بهذا التقرير يظهر لك ان ما ذكره في معين المفتي عن القنية لا يمكن جملة على التملك لان اقراره وهو صحيح بعد في يديه بأنه لفلان اقرار مجرد فانه ليس فيه ما اشترط لمجمله تملك كالهبة او وصية لانه انما علم تملكه له في مرضه عند موت أبيه والشرط كونه ملكا له وقت الاقرار وضايفته الى نفسه حتى يمكن جعله تملك بطريق الهبة او الوصية لا يقال يصح اقراره وان لم يكن في ملكه لقولهم يصح اقرار الشخص بمال مملوك للغير ولو زعمه تسليمه الى المقر له اذا ملكه برهة من الزمان لنفاذه على نفسه كما في التنوير وشرحه لانا نقول هذا في الاقرار على سبيل الاخبار الذي ينفذ من كل المال وكلام القنية مبني على انه انشاء تملك ابتداء ولذا قيد نفاذه بكونه من الثلث اللهم الا ان يقال ان اقرار هذا الابن كان اخبارا في حال صحته لكنه لما دخل العبد في ملكه وهو مريض وزعمه تسليمه الى المقر له في تلك الحالة اعتبر تبرعا في المرض فتقيد بالثلث لوضوح القرينة الدالة على انه اراد التبرع به للمقر له لكنه منع نفاذه في وقت الاقرار قيام ملك أبيه له فلما انتقل الى ملكه زال المانع فنفذ تبرعا والتبرع في المرض يتقيد بالثلث هذا غاية ما وصل اليه فهمي القاصر في توجيه عبارة القنية فتأمله والذي يظهر لي في تأويل عبارة الفصول العمادية غير ما مر وهو ان المراد بها الاقرار بالابراء عن الدين يعني اذا اقر المريض انه ابرأ وارثه عن دين له عليه لا يصح حكاية بأن يسند الابراء الى حال الصحة وقول قد كنت ابرأته عنه وانا صحيح ولا ابتداء بأن يقصد ابراءه عنه الآن وأما الاجنبى فانه اذا حكى انه ابرأه في الصحة يجوز من كل المال واذا ابتداء ابراءه عنه أى قصد بذلك الاقرار انشاء الابراء الآن لا على سبيل المحكاية يجوز من الثلث لانه تبرع لكن تقدم في جواب السؤال السابق عن جامع الفصولين والبدائع اذا اقرانه ابرأ فلانا في صحته من دينه لم يجز اذا يملك انشاءه للمال فكذا المحكاية المخ وقد مناعن المجوهرة التصريح بأن المراد لم يجز أى من كل المال وانما يجوز من الثلث وعليه فلا فرق في اقراره بابراء الاجنبى بين كونه حكاية او ابتداء حيث ينفذ كل منهما من الثلث فقط بخلاف الاقرار ببعض الدين منه فانه من الكل كما مر وحينئذ هنا في الفصول العمادية من التفصيل مخالف لذلك فيكون في المسألة قولان والظاهر قد ديم ما في البدائع والمجوهرة لكونهما من الشروح فتأمل والله تعالى أعلم * (سئل) * في مريضة مرض الموت اقرت فيه لاختها الغير الوارث لها مبلغ معلوم من الدراهم وأن ذلك لزم ذمتها له من جهة قرض اقترضته منه وماتت عن أولاد وعن زوج

قوله وضايفته الى الوار
بمعنى او اه صحيحه

مطلب
اذا اقر المريض بأنه ابرأ
مدبونه المخ

مطلب
اقرت لاختها الغير الوارث
بدين يصح

وخلفت تركته فهل يصح الاقرار المذكور وان لم يحجزه الوارث * (الجواب) * نعم اقربدين لغير وارث يجوز وان احاط وان لواثر لا الا ان يصدق له الورثة أو يبرهن برزايه اقراره بدين لاجنبي فا فذمن كل ماله وان ارث عنه ودين الصحة وما لزمه في مرضه بسبب معروف قدما على ما اقربيه في مرض موته ولو دعيه والسبب المعروف كمنكاح مشاهد بمهر المثل وبيع مشاهد كذلك واتلاف كذلك تنوير ومثله في الملتقى واذا اقرار الرجل في مرض موته بدين وعليه ديون في صحته ودين لزمته في مرضه بأسباب معلومة فدين الصحة والديون المعروفة الاسباب متقدمة هداية ومثله في البحر * (سئل) * في مريض مرض الموت اقربيه بأن في ذمته وزوجته كذا من الدراهم مهرا مؤجلا لها وصدقته فيه ومات عنها وعن ورثة غيرها لم يصدقوا على ذلك وخلف تركته وهي ممن يؤجل لها مثل المبلغ المذكور فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا * (الجواب) * نعم والمسألة مذكورة في نكاح جامع الفصولين آخر الكتاب وكذا في الفصول العمادية وكذا في فتاوى الخيرات ملى أقول وفي الباب الثالث من اقرار الزاوية في الاقرار في المرض اقراره لها بمهرها الى قدر مثله صحيح لعدم التهمة فيه وان بعد الدخول قال الامام ظهير الدين وقيل جرت العادة بمنع نفسها قبل قبض مقدار من المهر فلا يحكم بذلك القدر اذا لم تعترف هي بالقبض والصحيح انه يصدق الى تمام مهر مثلها وان كان الظاهر انها استوفت شيئا ثم قال في البرازية اقربيه لامرأته التي ماتت عن ولد بقدر مهر مثلها وله ورثة أنول يصدقوه في ذلك قال القاضي الامام لا يصح اقراره ولا ينافي هذا ما تقدم لان الغالب هنا بعد موتها استيفاء ورثتها أو وصيتها المهر بخلاف الاول اه * (سئل) * فيما اذا ماتت امرأة عن زوج وبنت صغيرة منه وعن اولاد ثلاثة آخرين من زوج آخر مات قبلها ولها مبلغ دين معلوم بذمة زيد ثم مات اثنان من الاولاد المزبورين عن جد لاب يدعى أن المرأة اقترت في صحتها أن الدين المزبور لا ولادها الاخرين وأن اسمها في صلح الدين عارية ولا بينة له على الاقرار في الصحة والزواج ينكر ذلك ويدعى أن الاقرار كان في مرض موته فهل يكون القول للزوج يمينه في ذلك أم لا * (الجواب) * البينة على مدعى صدور ذلك في الصحة والقول لمن يدعيه في المرض يمينه اذا لم يحدث يضاف الى اقرب أوقاته كما افتى به الخيرات ملى في كتاب البيوع من فتاواه حيث اجاب بأن البينة على مدعى البيع في الصحة والقول لمن يدعيه في المرض يمينه اذا لم يحدث يضاف الى اقرب أوقاته والله اعلم * (سئل) * في مريضة باعته أمته معلومة لها من اجنبي بيعا باتا شرعا بمن معلوم من الدراهم هو بمن منها ثم اقترت في مرضها المزبور باستيفاء ثمنها من المشتري ولم يكن عليها دين أصلا فهل يصح ذلك * (الجواب) * نعم أقول قدما اختلاف العبارات في صحة الاقرار بقبض الثمن هل يتقدم الثلث أو من الكل وأن الذي في الحنانية نفاذه من الكل وقيد في السؤال بقوله بمن المثل اذ لو كان فيه محاباة تغذت من الثلث بقوله ولم يكن عليها دين لما قدمناه من انه لو اقتر باستيفاء دين وجب له في المرض بدلا عما هو مال لا يصدق في حق غرماء الصحة * (سئل) * في امرأة اقترت حال تلبسها بالمخاض أن لفلان الاجنبي بذمتها مبلغا معلوما من الدراهم لدى بئنه شرعية ثم ماتت من مرضها المزبور فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا * (الجواب) * نعم والمسألة في اقرار الحنانية والانقروى ونهج النجاة * (سئل) * في رجل باع في مرض موته حصه معلومة من غراس معلوم من شريكه فيه الاجنبيين عنه بمن معلوم مقبوض وفيه محاباة وعليه دين محيط بتركته فهل يقال للشريك ان ما ان تقبض القيمة أو تقبض البيع * (الجواب) * قال في العمادية من أول باب البيع مانعه المريض الذي عليه دين محيط بماله اذا باع عينها من اعيان ماله من اجنبي بغبن يسير لا تصح المحاباة عند الكل اجازت الورثة أو لم يحجزوا ويقال للمشتري ان شئت فبلغ تمام

مطلبه
أقترت زوجته بمؤخر مهرها
يصح

مطلبه
البينة على مدعى الاقرار
في الصحة والقول لمن يدعيه
في المرض يمينه

مطلبه
باعته في مرضها واقترت
بقبض الثمن ولادين عليها
يصح من كل المال

مطلبه
اقترت في حال تلبسها
بالمخاض لاجنبي بدين يصح

مطلبه
في بيع المريض بيعا فيه
محاباة

مطلب باع لابنته وأقر قبض الثمن لا يصح الا باجازه بقية الورثة

مطلب يتوقف بيع المريض من وارثه على اجازة بقية الورثة
مطلب لا يصح اقرار المريض بقبض دينه من وارثه أو كفيل وارثه الخ

مطلب يقبل قول المريض بقبض ودیعة او عارية أو مضاربة له عند وارثه

قوله لا یصدق اذا اقراره الخ لا یقال ان اقراره هنا

ليس اقرارا بشئ من ماله لوارثه لان المال للموكل لانا نقول لما كان الوكيل ترجع حقوق العقد اليه فكأنه صار ماله على انه قد يقر

بالقبض المذكور ثم يموت فيدعي الموكل أن وكيله قبض الثمن ثم مات مجهلا

فياخذ الموكل من التركة فيصير في آخر الامر اقرارا لوارثه

بما له بهذا الاعتبار هذا ما ظهر لي فتأمل اه منه

مطلب في اقرار المريض لوارثه بصيغة النفي

مطلب قال وارثه لم يكن لي عليك شئ جاز قضاء لاديانته

قوله اذ فيه براءة الكفيل كذا رأيت في جامع الفصولين

تأمل اه منه

قوله لا يصح أى من كل ماله بل يصح من الثلث كما تقدمنا

عن الجوهرة أولا يصح ان كان عليه دين محيط بماله كما يأتي بعده في عبارة التارخانية

اه منه

القيمة وان شئت فافصح البيع وان لم ين عليه دين يجوز ان كانت المحاباة بقدر الثلث اه فحصل بما ذكرنا الجواب وقد أفقنا العلامة الشيخ خير الدين في هذه المسألة في موضعين من البيوع * (سئل) * في مريض مرض الموت باع فيه لابنته دارا معلومة وأقر باستيفاء الثمن فهل يكون البيع والاقرار المزبوران غير صحيحين الا أن تحيز الورثة * (الجواب) * نعم أقول اطلق عدم جواز بيع المريض من وارثه فشمع ماله لو كان بمن المثل بلا محاباة ولو لم يكن عليه دين بخلاف الاجنبى كما مر آنفا قال في الفتاوى الخيرية من كتاب الاقرار وأما البيع فلا يجوز قال في جامع الفصولين أعطاه اية عوض مهر مثلها لم يحز اذا البيع من الوارث لم يحز في المرض ولو بمن المثل الا اذا أجاز وارثه اه وذكر في الدر المختار في باب بيع الفضولي انه يتوقف بيع المريض من وارثه على اجازتهم اه وفي نور العين عن الحنانية لا يصح اقرار مريض مات فيه بقبض دينه من وارثه ولا من كفيل وارثه ولو كفل في صحته وكذا لو أقر قبضه من اجنبى تبرع عن وارثه * وكل رجل لا يبيع شئ معين فباعه من وارث موكله وأقر قبض الثمن من وارثه أو قرآن وكيله قبض الثمن ودفعه اليه لا يصدق وان كان المريض هو الوكيل وموكله صحيح فأقر الوكيل انه قبض الثمن من المشتري أى الذى هو وارث الموكل ويحد الموكل صدق الوكيل ولو كان المشتري وارث الوكيل والموكل والوكيل مريضان فأقر الوكيل بقبض الثمن لا يصدق اذ مرضه يكفي لبطلان اقراره لوارثه بالقبض فرضه ما اولى * مريض عليه دين محيط فأقر قبض ودیعة أو عارية أو مضاربة كانت له عند وارثه صح اقراره لان الوارث لو ادعى رد الامانة الى مورثه المريض وكذبه المورث يقبل قول الوارث اه * (سئل) * فيما اذا أقر زيد في حال مرضه أن لاحق له مع زوجته وأولاده منها في جميع الدارين الكائنين في محل كذا وأنهم يستحقون ذلك دونه من وجه صحيح شرعى وأن لاحق له مع بنته من جهاز وقاش وأوان وصيني ولحف وفرش وأنها تستحق ذلك دونه وأنه لا يستحق قبل زوجته وأولاده حقا مطلقا وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بها بعد ثبوت مضمونها ويكون الاقرار صحيحا (الجواب) نعم والاقرار المصدرا للنفي صحيح نافذ سواء كان في الحجة أو في المرض على ما عليه المتأخرون من أهل المذهب والله أعلم كتمه الفقير على العمادى المفتى بدمشق الشام الجواب ما به المرجوح والواجب روح الله تعالى روحه في غرفات الجنان وأسبغ عليه سبحانه الغفران كتمه الفقير حامدا للعمادى المفتى بدمشق الشام أقول هذا الجواب غير محرر وفي اطلاقه نظر كما سيظهر فتدبر * (سئل) * في مريض مرض الموت أقر فيه انه لا يستحق عند زوجته هذ حقا وأبرأ ذمتها من كل حق شرعى ومات عنها وعس ورثة غيرها وله تحت يدها أعيان وله بذمتها دين والورثة لم يحيزوا الاقرار فهل يكون غير صحيح * (الجواب) * نعم مريض له على وارثه دين فأبرأه لم يحز ولو قال لم يكن لي عليك شئ ثم مات جازا اقراره قضاء لاديانته ولو قالت مريضة ليس لي على زوجي صداق لا يبرأ عندنا خلافا للشافعى لان سبب المهر وهو التكااح مقطوع به بخلاف المسألة الاولى لجواز أن لا يكون عليه دين جامع الفصولين من هبة المريض وفيه مريض أبرأ وارثه من دين له أصلا أو كفالة بطل وكذا اقراره بقبضه واحتماله به على غيره وجاز ابراءه الاجنبى من دين له عليه الا أن يكون الوارث كفيلة عنه فلا يجوز اذ يبرأ برأته ولو كان الاجنبى هو الكفيل عن الوارث جاز ابراءه من الثلث ولم يحز اقراره بقبض شئ منه اذ فيه براءة الكفيل اه وقال في المحاوى القدسي واذا أراد المريض مرض الموت أن يصح ابراءه للغريم فانه يقول ليس لي عليه دين ولو قال أبرأته عن الدين لا يصح ويرتفع بهذه المطالبة الدنيا لا المطالبة الآخرة اه وقال في التارخانية معزيا الى النيون من باب اقرار المريض ادعى على رجل مالا وابنته وأبرأه لا تجوز براءته ان كان عليه دين وكذا الوارث لا يجوز سواء كان عليه دين أولا ولو أنه قال لم يكن لي على هذا المطلوب شئ

ومات جازا قراره في القضاء الخ من باب اقرار المريض وعبرة الشارح العلائقي مع المتن وبراءة
مدونه وهو مدنيون غير جائز ان لا يجوز ان كان اجنبيا وان كان وارثا فلا يجوز مطلقا سواء كان المريض
مدنونا ولا للتممة وحيلة صحته ان يقول لاحق لي عليه كما افاده بقوله وقوله لم يكن لي على هذا المطلوب
شيء يشمل الوارث وغيره صحيح قضاء لادبانية فترتفع به مطالبة الدنيا لا الاخرة حاوي الامهر
فلا يصح على الصحيح برزاية أي لظهور أنه عليه غالبا الخ انتهت عبارة العلائقي أقول حاصل هذه النقول
أن ابراء المريض لو ارثه غير صحيح ولو لم يكن عليه دين وكذا اقراره بالتصديق الورثة الا اذا كان مصدرا
بالنفي كقوله لم يكن لي عليه شيء فانه يصح قضاء فلا تسمع دعوى بقية الورثة عليه لكن هذا خاص
بالدين كما قاله العلامة البيري في حاشية الاشباه حيث قال عند قول الاشباه وهي الحيلة في ابراء المريض
وارثه أقول هذا اذا كان على الوارث دين لا عين وفي الولو الحجة من الحيل ولو قال لم يكن لي عليه دين
ثم مات لم تقبل بينة الورثة على ذلك ومضى اقراره في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى لا يجوز ولو كان
الدين على الوارث لا تجوز براءته اه وينبغي أن الورثة لو ادعوا كذب المقر أن يكون لهم تحليف المقر له
هنا على قول أبي يوسف المفتي به من أن المقر لو ادعى الكذب في اقراره له تحليف المقر له وكذا لو ادعى
ورثة المقر كما في متن التنوير ثم اعلم أن صاحب الاشباه استنبط من مسألة الاقرار بالمصدّر بالنفي جواب
ما يقع كثيرا أن البنت في مرض موتها تقر بأن الامتعة الفلانية ملك أبيها لاحق لها فيها قال وقد أجبت
فيها مرارا بالحق ولا تسمع دعوى زوجها ثم قال ان هذا الاقرار منها بمنزلة قولها لاحق لي فيه فيصح
وليس من قبيل الاقرار بالعين للوارث لانه فيما اذا قال هذا القلان فليست أملي ويراجع المنقول اه وأقره
على ذلك الشيخ محمد الغزالي في منخ الغفار وكذلك العلائقي في الدر المختار والعجب منه مع قول شيخه الخبير
الزملي في حاشيته على الاشباه ان كل ما أتى به من الشواهد لا يشهد له مع نصريحهم بأن اقرار المريض
بعين في يده لو ارثه لا يصح ولا شك أن الامتعة التي بيد البنت وملكها فيها مظاهر باليد اذا قالت هي ملك
أبي لاحق لي فيها اقرار بالعين للوارث بخلاف قوله لم يكن لي عليه شيء أو لاحق لي عليه أو ليس لي عليه
شيء ونحوه من صور النفي لتسلك الثاني فيه بالاصل فكيف يستدل به على مدعاه ويجعله صريحا فيه
ثم قال وقد خالفه في ذلك علماء عصره بمصر وأقروا بعدم الصحة ومنهم والشيخنا الشيخ أمين الدين بن
عبد العال وبعد هذا البحث والتحرير رأيت شيخ شيخنا شيخ الاسلام الشيخ علي المقدسي رضى على المؤلف أي
صاحب الاشباه كلامه وكذلك الشيخ محمد الغزالي على هامش نسخة الاشباه والنظائر فقد ظهر الحق
واتضح والله الحمد والمنة اه كلام الخبير الزملي وتبعه السيد المحمدي في حاشية الاشباه وكذلك رده عليه
العلامة جوي زاده كما رأيت منقولاً عنه في هامش نسخة الاشباه ورد عليه أيضا العلامة البيري وقال
بعد كلام وعليه فلا يصح الاستدلال لمقت ولا قاض بما أتى به من صحة الاقرار للوارث بالعروض في
مرض الموت الواقع في زماننا لان الخاص والعالم يعلمون أن المقر مالك لجميع ما حوته داره لاحق فيه المقر
له بوجه من الوجوه وانما قصد حرمان باقي الورثة فأى تهممة بعد هذه التهمة باعبد الله اه وكذا رده
عليه العلامة الشيخ اسماعيل الحائلي مفتي دمشق الشام سابقا حيث سئل فيمن أقر في مرضه أن لاحق له
في الامتعة المعلومه مع بنته وملكه فيها مظاهر فأجاب بأن الاقرار باطل على ما اعتمد المحققون ولو مصدرا
بالنفي خلافا للاشباه وقد أنكره عليه اه وكذا رده عليه شيخ شيخنا الساجاني وغيره والحاصل كما
رأيت منقولاً عن العلامة جوي زاده أن الامتعة ان كانت في يد البنت فهو اقرار بالعين للوارث بلا شك
وان لم تكن في يدها فهو صحيح به يشعر كلام الخبير الزملي المتقدم وصرح به أيضا في حاشيته على المنخ
وأطال في الرد على الاشباه فان قلت ذكر في الدر المختار عن الاشباه أن اقراره للوارث موقوف الا في

مطلب
الاقرار للوارث موقوف الا في
ثلاث

ثلاث منها اقراره بالامانات كلها الخ وقول البنت هذا الشيء لا يقر بالامانة فيصح وان كان في يدها قلت المراد يصح اقراره بقبض الامانة التي له عند وارثه لان صاحب الاشياء ذكر عن تلخيص الجامع أن الاقرار للوارث موقوف الا في ثلاث لو اقر بتلاف وديعته المعروفة أو اقر بقبض ما كان عنده وديعة أو بقبض ما قبضه الوارث بالوكالة من مديونه ثم قال في الاشياء وينبغي أن يلحق بالثانية اقراره بالامانات كلها ولو مال الشركة أو العارية والمعنى في الكل أنه ليس فيه ايثار البعض اه يعني أن الوديعة في قوله أو اقر بقبض ما كان عنده وديعة غير قيد بل ينبغي أن يلحق بها الامانات كلها فيكون اقراره بقبضها كاققراره بقبض الوديعة ويؤيد هذا البحث ما قد مناه عن نور العيين من قوله مريض عليه دين محبط فأقر بقبض وديعة أو عارية أو مضاربة كانت له عند وارثه صح اقراره لان الوارث لو ادعى رد الامانة الى مورثه المريض وكذبه المورث يقبل قول الوارث اه فقد تبين لك انه ليس المراد اقراره بأمانة عنده لوارثه بل المراد ما قلنا فتدله لذلك فاني رأيت من يخطئ في ذلك مع أن النقول مصرحة بأن اقراره لوارثه بعين غير صحيح كما مر ثم ان ما ذكره في الاشياء من استثناء المسألة الثالثة الظاهر أنه يستغنى عنه بالثانية لان المريض اذا كان له دين على أجنبي فوكل المريض وارثه بقبض الدين المذكور فقبضه صار ذلك الدين أمانة في يد الوارث فاذا اقر بقبضه منه فقد اقر بقبض ما كان له أمانة عنده لان المال في يد الوكيل أمانة تأمل وقد ذكر في جامع الفصولين صورة المسألة الاولى من المسائل الثلاث فقال صورتهما اودع أباه ألف درهم في مرض الأب أو صحته عند الشهود فلما حضره الموت أقر باهلاكه صدق اذ لو سكت ومات ولا يدري ما صنع كانت في ماله فاذا اقر بتلافه فأولى اه وقوله عند الشهود وقيد به لتكون الوديعة معروفة بغير اقراره ولهذا قيد في الاشياء بقوله المعروفة بقيد على أنه لو اقر باهلاك وديعة لوارثه ولا يثبت على الايداع لا يقبل قوله وبه تعلم ما في عبارة التنوير وشرحه من المحلل حيث قال بخلاف اقراره له أي لوارثه بوديعة مستهلكة فانه جائز وصورته أن يقول كانت عندي وديعة لهذا الوارث فاستهلكتها جوهرة اه فانه كان عليه أن يقول بخلاف اقراره له باستهلاك وديعة معروفة فانه جائز فاعتنم هذه التحريرات المفيدة والفوائد الفريدة * (سئل) * في مريض مرض الموت قال فيه لم يكن لي على هذا المطلوب شيء ثم مات عن ورثة فهل يصح ذلك * (الجواب) * اذا قال لم يكن لي على هذا المطلوب شيء ثم مات جاز الاقرار في القضاء ولا تقبل من ورثته يثبت على هذا المطلوب بذلك وفيما بينه وبين الله تعالى لا يجوز اقراره خلاصة من الفصل الثالث من الاقرار ومثله في البرازية والتنوير * (سئل) * في مريضة مرض الموت أقرت فيه لهذا الاجنبية بمسكن معين من دار معلومة مقبولا منها وصدة قتها على ذلك لدى بيته شرعية وماتت المقررة من ذلك المرض عن زوج وورثة برزعمون عدم صحة الاقرار المزبور فهل يكون الاقرار صحيحا * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا مات رجل عن زوجة حامل منه وعن أبوين واخت شقيقة ثم مرض الأب مرض الموت وباع فيه حصه شائعة من داره من ابنته وزوجته المزورتين بمن أقر بقبضه منهما حين كان صحيحا ثم مات فيه فهل يكون كل من البيع والاقرار غير جائز * (الجواب) * نعم قال في الاشياء أقر في مرضه بشيء فقال كنت فعلته في الصحة كان بمنزلة الاقرار في المرض من غير استناد الى زمن الصحة اه * (سئل) * في مريض مرض الموت وكل فيه أجنبيا في بيع أمتعة له من أجنبي بمن معلوم هو بمن المثل قباعها الوكيل كذلك بيعا باتا شرعا ثم مات المريض عن أولاد ذكور وانا فباع المشتري تلك الامتعة من احد الاولاد بيعا باتا شرعا بمن معلوم فهل يكون البيعان صحيحين * (الجواب) * نعم قال في الثالث من اقرار البرازية باع فيه من أجنبي عبدا وباعه الأجنبي من وارثه أو وبه منه صح ما كان بعد القبض لان الوارث

مطلب
قال لم يكن لي على هذا المطلوب
شيء يصح

مطلب
أقرت في مرضها الاجنبية
بمسكن من دارها يصح

مطلب
قال كنت فعلته في الصحة
فهو بمنزلة الاقرار في المرض

مطلب
باع المريض من أجنبي ثم
من الأجنبي وارث المريض
يصح

مطلب
في اقرار المريض الذي تطاول
به المرض

مطلب
في صحة الابرأ العام للاجنبي
في المرض

مطلب
لا يصح التخارج اذا كان على
الميت دين

ملك العبد من الاجنبي لا من مورثه اه * (سئل) * في مريض به داء السل تطاول ذلك به مدة خمس سنوات ثم اقر فيه ان لا حق له ولا دعوى قبل اخيه فلان ولم يزد مرضه حتى مات عنه وعن ورثة غيره فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا * (الجواب) * نعم ذكر في وصايا الواقعات روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في الكيسانيات في رجل اصابه فالج فذهب لسانه أو مرض فلم يقدر على الكلام ثم اشار الى شيء او كتب شيئا وقد تقدم ذلك وطال فهو بمنزلة الاخرس ومعنى قوله طال ذلك اراد به سنة وكذا صاحب السل اذا أتى عليه سنة فهو بمنزلة الصحيح هكذا ذكر عن ابي العباس الشماس وكذا ذكر الطحاوي في محتمره وطعن فيه بعض مشايخنا رطعنه خطأ فقد وجدنا منصوصا المريض الذي به السل فهتبه وتصرفاته كسائر المرضى ما لم يتطاول وفسر التطاول بسنة فلو تصرف بعد سنة من مرضه فهو كتصرفاته حال الصحة هكذا كان شيخنا ابو عبد الله المجراني يقول هذا اللفظ الواقعات وبهذا اللفظ أورده في جامع الفتاوى عمادية من أحكام المرضى من أول كتاب الاقرار * (سئل) * في رجل أشهد على نفسه لدى بيعة شرعية وهو بحال التوعل في صحة عقله انه لم يبق يستحق ولا يستوجب قبل زيد الاجنبي حقا مقاما من سائر الحقوق الشرعية وأبرأ ذمته ابرأ عما شرعيا مقبولا وكتب بذلك صدكا ثم مات الزجل المقر عن ورثته يريدون الدعوى عليه بحق لورثتهم سابق على تاريخ الاقرار والابرأ المزبورين فهل تكون دعواهم بذلك غير مسموعة * (الجواب) * نعم اذا كان المريض غير مدينون قال في شرح التنوير وابرأه مدينونه وهو مدينون غير جائز ان كان أجنبيا وان وارثا فلا مطلقا سواء كان المريض مدينونا أولا للتهمة الخ وفي البرازية من الثالث في اقرار المريض ادعى عليه مالا ودينونا وودائع فصالح مع الطالب على شيء يسير سرا أو اقرا الطالب في العلانية انه لم يكن له عليه وكان ذلك في مرض المدعى ثم مات ليس لورثته ان يدعوا على المدعى عليه وان برهنوا على انه كان لورثتهم عليه أموال لكنه بهذا الاقرار قصده حرماننا بهذا الاقرار وكان عليه أموال تسمع اه ونقله في الاشباه من كتاب الاقارب بالحرف وعمل قوله تسمع بقوله لكونه متهمافي هذا الاقرار الخ وفي الفتاوى الرحيمية سئل عن رجل كان بينه وبين زيد تعاط فقل لا حق لي قبل زيد ولا استحق عند دفعة ولا ذهابا ولا شيئا ثم مرض ومات هل تسمع دعوى وارثه اوصيه على زيد انذ كوربشيء أو لا أجاب لا تسمع دعوى وارثه أو الوصي شيء كان قبل الاقرار ولو كان في مرض موته كما في البرازية والاشباه غيرهما والله أعلم

* (كتاب الصلح) *

* (سئل) * فيما اذا مات رجل عن زوجة وعن أخوين شقيقين وخلق عفار اتخذت الاخوين فصالحا الزوجة عن حصتها من العقار وأخرجها من ذلك بمبلغ معلوم من الدراهم دفعها لهما مع وثق صدقها المعلوم لها عليه وله بعض ديون على الناس لم تسترط لاحد وصدر بين الزوجة والاخوين ابرأ عام من الطرفين لدى بيعة شرعية فهل يكون كل من الصلح والتخارج والابرأ صحيحا * (الجواب) * نعم وذكر شمس الاسلام التخارج لا يصح اذا كان على الميت دين أي يبطله رب الدين لان حكم الشرع أن يكون الدين على جميع الورثة بزازية من السادس في صلح الأب والوصي وفيها من المحل المرقوم قال قلت للثاني ما قولك فيمن مات عن ابنين ودينون له وعليه وأرضين صالح أحدهما الآخر على مبلغ معلوم على أن الدراهم التي كانت لايهم يديهم معا على حالها والذي على أيهم هو له ضامن وهو كذا درهما قال الصلح جائز وان لم يسم ما عليه من الدين فالصلح باطل اه ففي المسألة المفتي بهالدين * (سئل) *

فما اذا مات رجل عن ورثة وله مبلغ دين معلوم التقدر بذمة زيد طالبه به وكيل الورثة ثم طلب الصلح مع الوكيل عن المبلغ المزبور فهل يكون اقراره بالمنع بالمال المرقوم * (الجواب) * نعم كافي الاشياء والتنوير طلب الصلح والابراء عن الدعوى لا يكون اقرارا بالدعوى بخلاف طلب الصلح والابراء عن المال تنوير الابصار من كتاب الصلح * (سئل) * فيما اذا كان لورثة رجل دين موروث لهم عنه بذمة زيد فقبض بعضهم قدر ائتمنه ويريد الباقي مشاركة القابض فيه فهل لهم ذلك * (الجواب) * اذا قبض أحدهم شيئا منه شاركه الاثر فيه ان شاء أو اتبع الغريم كافي التنوير من الصلح * (سئل) * فيما اذا كان لزيد مبلغ دين معلوم من الدراهم بذمة عمرو فتصالحا على بعض معلوم من الدراهم المزبورة صلحا شرعيا عن اقرار وتراض وضمن بكر عمر في ذلك عند زيد ضمانا شرعيا مقبولا من الجميع ويريد زيد مطالبة بكر الضامن بما كفل به عمر فهل له ذلك * (الجواب) * نعم قال في التنوير وشرحه للعلائي الصلح الواقع على بعض جنس ماله عليه من دين أو غصب أخذ لبعض حقه وحط بالبقية لا معاوضة للربا وحينئذ فيصح الصلح بلا شرط قبض بدله عن ألف حال على مائة حالة أو على ألف مؤجلة وعن ألف جيا على مائة زئوف ولا يصح عن دراهم على دنانير مؤجلة لعدم الجنس فكان صرفا لم يجز نسئته اهـ والمسألة في المتون وهنا قد صالح على بعض جنس ماله عليه وأما صحة ضمان بدل الصلح فاذا كره في التنوير من الصلح بقوله وكل زيد عمرا بالصلح عن دم عمدا وعلى بعض دين يذعيه على آخر من مكيل أو موزون لم بدله الموكل لانه اسقاط فكان الوكيل سفيها الا ان يضمنه الوكيل فمراخذ بضمانه الخ وقد أرفضه صدر الشريعة والمسألة في الدرر وغيرها والله أعلم * (سئل) * فيما اذا كان لزيد مبلغ دين معلوم من الدراهم بذمة عمرو فصالحه عمرو عن المبلغ المذكور على مقدار معلوم من الحنطة والشعير مؤجل ذلك المقدار على عمر والى أجل معلوم واقترا قبل القبض فهل بطل الصلح * (الجواب) * نعم كما ترح به في الدرر وفصول العمادي وغيرهما قال في البرازية ثم الصلح ان كان عن دعوى في محدد وعلى أحد التقدين أو الكلي أو الوزني كالتبر والمحدد لا يشترط قبض بدل الصلح في المجلس اهـ وفي شتى الفرائض من التنوير قبض بدل الصلح شرط ان كان دينين والالا اهـ وفي الدرر ان كتاب الصلح صالح عن كره حنطة على عشرة دراهم فان قبض أي العشرة في المجلس صح أي الصلح لما عرفت ان الصلح في صورة اختلاف الجنس في معنى البيع فيجب قبض أحد العوضين في المجلس والافلاي وان لم يقبض العشرة فلا يصح الصلح لانه حينئذ يكون بيع الدين بالدين وبباطل وان قبض خمسة وبقي خمسة تنقرا صح في النصف فتد لوجود المنع في ذلك لقد ركزنا العكس يعني لو صالح عن عشرة عليه على مكيل أو موزون فان قبض في المجلس جاز والافلا لما عرفت اهـ وفي العمادية عن الفصل التاسع والعشرين عن معاوية رشيد الدين اذا كان المذبح دينيا فصالح على مكيل أو موزون مشار اليه في المجلس أو في البيت يصح ولا يبطل بالاتيام عن المجلس بدون القبض لانه لم يوجد الافتراق عن دينين بل هو كالمكيل أو الموزون بغير عينة يبطل بالافتراق عن دينين اهـ ثم قال في العمادية وذكر الاستروشنى رحمه الله تعالى رأيت في أصول الفقه لبعض المتقدمين من أصحابنا رحمه الله تعالى اذا وجب لرجل على آخر دين فصالحه من ذلك على جنس غيره بغير عينة ولم يقبض حتى افتراقا لم يجز ذلك لافي خصلة وهي أن المرأة اذا صالحت من الدراهم على كذا مائة من الدين بغير عينة جاز وان لم يقبض اهـ مافي العمادية * (سئل) * فيما اذا أقر زيد بأن في ذمته لعمرو مبلغ دين معلوم من الدراهم نظير مال شركة عتاز بينهما ثم صالح زيد عمرا على مبلغ من الدنانير معلوم أقل من المبلغ المزبور ولم يقبض عمرو بدل الصلح قبل التفريق من المجلس فهل يكون الصلح المزبور باطلا * (الجواب) * حيث صالحه عن دراهم على دنانير مؤجلة يكون

مطلب

طلب الصلح عن المال اقرار
بالمال بخلاف طلب الصلح
عن الدعوى

مطلب

الدين المشترك اذا قبض
أحدهم بعضه شاركه
الاثر فيه أو اتبع الغريم

مطلب

يجوز الصلح على بعض الدين
والكفالة به

قوله يذعيه على آخر هكذا
عبارة التنوير وشرحه
والصواب أن يقال يذعيه
عليه آخر ايناسب قوله لزم
بدله الموكل اهـ منه

مطلب

اذا صالح عن دين على حنطة
لم يقبضها بطل الصلح

مطلب

صالحه عن دراهم على دنانير
مؤجلة فالصلح باطل

غير صحيح والمسألة في الملتقى * (سئل) * فيما إذا مات رجل عن أولاد بالغين وقاصرين وخلف فلاحه باعها البالغون ووصى القاصرين من زيد بمن معلوم مقبوض ثم بلغ القاصرون رشدين وادعوا أن في ثمن حصتهم غبنًا فاحشًا وصالحهم المشتري عن ذلك بمبلغ من الدراهم في نصيبهم ويريد اخوتهم البالغون مشاركتهم في المبلغ بدون وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك * (الجواب) * نعم صالح عن عين مشتركة من نصيبه يختص المصالح ببدل الصلح وليس لشريكه أن يشاركه فيه بخلاف الصلح عن الدين المشترك وإن أراد المصالح أن يختص بالبدل فيه أيضًا فالجيلة فيه أن يهبه القريم قدر دينه وهو يهبه عن دينه هذا إذا كان البدل من خلاف جنس البدل منه والا لا حيلة للاختصاص حاوي الزاهدي ومثله في شرح ابن الملك وفي الخنسية من فصل الصلح عن دعوى المقر رجلان ادعيا رضا اودار في يد رجل وقالاهي لنا ورثناهما من أئينا فجد الذي في يده فصالحه أحدهما عن حصته على مائة درهم فأراد الابن الآخر أن يشاركه في المائة لم يكن له أن يشاركه لأن الصلح معاوضة في زعم المدعي فدأ عن اليمين في زعم المدعي عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه فلا يثبت للشريك حق الشركة بالشك وعن أبي يوسف في رواية لشريكه أن يشاركه في المائة اه على أن في مسألة تدعوى البالغ لا تسمع في العين الفاحش بدون التغير فكيف يشارك القاصرين اذ دعواهم مسموعة في العين الفاحش * (سئل) * فيما إذا صالح أحد الورثة وأبرأ ابراء عما ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح فهل تسمع دعوى الوارث المسمى على نفسه في حصته منه * (الجواب) * نعم والمسألة في متن التنوير من الصلح به أفتى الخبز الرملی - أقول في المسألة كلام طويل قد متنا بعضه في كتاب الدعوى وكتاب الاقرار فراجع * (سئل) * في امرأة ماتت عن زوج وابن وبنت من غيره وخلفت تركة مشتملة على دراهم فضة وحصص غراسات وغيرهما من الابن والبنت صالحا الزوج عن التركة على مبلغ معلوم من الفضة المزبورة أقل من حصته من الفضة فهل يكون الصلح المزبور غير جائز * (الجواب) * نعم وفي مختصر القدوري إذا كانت التركة بين ورثة فأخرجوا أحدهم منها بمال أعطوه إياه والتركة عقارًا وعروضًا جاز قليلًا كان ما أعطوه أو كثيرًا وان كانت التركة فضة وغيرها فصالحوه على فضة جازان كان ما أعطوه أكثر من نصيبه من الفضة حتى يكون المثل بالمثل والباقي بمقابلة غيره من الاجناس ويشترط قبض ما بارأه الفضة وإن كان ما أعطوه مثل نصيبه من الفضة أو أقل لا يجوز وإن كانت التركة فضة فأعطوه ذهبًا أو ذهبًا فأعطوه فضة جاز سواء كان ما أعطوه قليلًا أو كثيرًا إلا أن القبض شرط في المجلس وإن كانت ذهبًا وفضة وغير ذلك فصالحوه على ذهب أو فضة إن كان ما أعطوه أكثر من نصيبه من ذلك الجنس جاز وإن كان مثل نصيبه أو أقل لا يجوز خلاصة من الفصل السادس من الصلح * (سئل) * فيما إذا استأجر يد من عمرو دابة ليحمل عليه اجلا معلوما من الاقنة من دمشق الى مدينة كذا اجارة شرعية وحمل عمرو الحمل المزبور عليها في أثناء الطريق فقد الحمل من غير تقصير منه ثم إن عمرا صالحه عن ذلك بمبلغ معلوم من الدراهم دفنه لزيد ثم وجد الحمل المذكور عند بكر ويريد أن يدفع المبلغ المزبور لعمرو وأخذ الحمل المذكور من بكر بعد الثبوت الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم قال المؤلف رحمه الله تعالى ثم طلب قاضي طرابلس النقل في المسألة فكتبت اليه اياه الطاب لتقل هذه القوى اعلم أن المسألة مبنيّة على صلح الاجير وهو بمنزلة المودع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصلح من المودع بعد دعوى الهلاك غير صحيح قال في الاشباه الصلح عقد يرفع النزاع فلا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك اذ لا نزاع اه فاذا ظهرت الودعة عند أنير بالبدل ويكون الصلح باطلا ويكون للدافع حق الاسترداد وقال في البرهانية من الصلح ادعى على انسان ما لا رصالحه على مال ثم بان الحق على

مطلب
صالح عن عين مشتركة
ليس لشريكه أن يشاركه فيه

مطلب
صالح أحد الورثة وأبرأ
ابرا عما ثم ظهر شيء من
التركة الخ

مطلب
صالح الزوج على أقل من
نصيبه من الفضة التي
في التركة لا يجوز

مطلب
ضاع الحمل مع الاجير
فصالح صاحبه على شيء
ثم وجد الحمل فصاحبه
أخذه وبطل الصلح

مطلب
الصلح مع المودع بعده دعوى
الهلاك لا يصح

انسان آخر رد البذل اه وقال في جامع الفتاوى في الصلح ادعى ما لا فصاحمه ثم ظهر أن لاشئ عليه بطل الصلح اه وفي حاشية الاشباه لليرى من الصلح ما نصه وفي القنية لو ظهر ان المدعى مبطل في دعواه بطل الصلح اه وفي آخر صلح الاشباه ايضا ادعى ما لا فأنكر فصاحمه ثم ظهر بعده أن لاشئ عليه بطل الصلح كما في الهادية من العاشر اه ويقول هذه المسألة كثيرة فقد ظهر لنا من هذه النقول المعتبرة أن للاجير الرجوع في البذل الذي دفعه والمستأجر أخذ ماله ممن هو عنده بوجهه الشرعي لأن للانسان أخذ ماله أينما وجده كما هو معلوم لا يجهله أحد فاذا دفع المستأجر للاجير مبلغه الذي دفعه له كما هو مقتضى المنقول وأراد أخذه له لعله بفساد الصلح الذي جرى بينهما فاقى ما نفع منعه منه وقد أنعم الله تعالى على هذا العبد الفقير أني ما أقيت في مسألة الابعث تحقيق القول كما أني بذلك مأثور ومسؤول وإذا جرى الصلح بين المتداعين وكتب الصلح وفيه ابراء كل واحد منهما صاحبه عن الدعوى ثم ظهر أن الصلح وقع باطلا بقتوى الأئمة فأراد المدعى أن يدعى ما ادعى لا تصح دعواه للبراء السابق والمختار أن تسمع لأن هذا ابراء في ضمن صلح فاسد فلا يعمل بمجمع الفتاوى

(كتاب المضاربة) *

(سئل) * فيما اذا اشترى المضارب مملوكا من مال المضاربة ثم اعتقه بدون اذن رب المال ثم علم رب المال بالعتق فردّه ولم يحز به فهل لا يصح العتق أم لا (الجواب) * لا يصح العتق (سئل) * في مضارب مات ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف فهل عاد ديناني تركته (الجواب) * نعم اذا مات المضارب ولم يبين أمر المضاربة لزمه ذلك في تركته والله أعلم في شرح الوهبانية مات المضارب ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف عاد ديناني تركته علائي في أواخر المضاربة اذا مات المضارب وادعى ورثته انه دفع المال والربح هل يقبل منهم أجاب قاري الهداية بأن المضارب اذا مات ولم يبين لزمه ذلك في تركته ولا يقبل قول ورثته انه رد المال الى صاحبه الا بينة تشهد أنه رد إلى المالك أو تشهد أن المضارب قال قبل موته رددت المال والربح الى المالك اه (سئل) * فيما اذا مات المضارب وعليه دين وكان مال المضاربة معروفا فهل يكون رب المال أحق برأس ماله وحصته من الربح (الجواب) * نعم كما صرح بذلك قاضيخان والذخيرة البرهانية (سئل) * فيما اذا ملك شيء من مال المضاربة فهل يصرف المالك الى الربح (الجواب) * نعم وما أي كل شيء هلك من مال المضاربة فن الربح أي فيجعل منه لانه تابع ورأس المال أصل فيصرف المالك الى التابع كفي العفو في الزكاة شرح الكتر للعيني وهي مسألة المتون (سئل) * في المضاربة اذا فسدت بعد ما عمل المضارب فيها مدة فهل له اجر مثله لا يراد على المشروط (الجواب) * نعم قال في التنوير واجارة فاسدة ان فسدت فلا ربح حينئذ بل له اجر مثل عمله مطلقا بلا زيادة على المشروط أقول قوله مطلقا معناه ربح أولا وهذا ظاهر الرواية وفي رواية انه اذا لم يربح لا أجر له وقوله بلا زيادة على المشروط هذا قول أبي يوسف وهو المختار وعليه المتون وعند محمد له اجر مثل عمله بالغ ما بلغ ومحل الخلاف ما اذا ربح والا فاجر المثل بالغ ما بالغ لانه لا يمكن تقدير بنصف الربح المعلوم وتماه في القهستاني (سئل) * فيما اذا سافر زيد ببضاعة فاصدا الحجاز وفي أثناء الطريق دفعها لعمرو وكر أن ذلك على سبيل الشركة ليتعاطى عمرو بيعها في محل كذا ومحل كذا ويكون الربح المحاصل بينهما نصفين بعد ما ذكر له ثمنها ولم يبعه نصفها ثم باعا في المحلين المذكورين وخسرا بها واشترى بضائع غيرها ورجعا فوضع عمرو يده على بعض البضاعة الثانية المذكورة وامتنع من دفعها لزيد بدون وجه شرعي فهل ترفع يده عن البعض المذكور من البضاعة المرقومة الثانية وله اجر مثله على زيد (الجواب) * نعم أما عدم انعقادها شركة فلما في المتقن من الشركة ولا تصح

مطلب

ادعى ما لا فصاحمه ثم ظهر
أن لاشئ عليه بطل الصلح

مطلب

اذا صلح وبراء صاحبه ثم
ظهر بطلان الصلح فله إعادة
الدعوى

مطلب

ليس للمضارب أن يعتق

مطلب

اذا مات المضارب ولم يوجد
مال المضاربة فيما خلف عاد
ديناني تركته

مطلب

اذا ادعى ورثة المضارب انه
رد المال والربح لا يقبل

مطلب

اذا مات المضارب مديونا ومال
المضاربة مال معروف فرب
المال أحق بماله

مطلب

يصرف المالك الى الربح

مطلب

اذا فسدت المضاربة فله اجر
مثل عمله

مطلب

اعطاء بضاعة على سبيل
الشركة

مفاوضة ولا عتاق الا بالدرهم والدنانير أو بالفلوس النافقة عند محمد وبالنبر والنقرة ان تعامل الناس
بهما ولا يبحان بالعروض الا ان يبيع نصف عرضه بنصف عرض الآخر ثم يقدر الشركة اه ومثله
في التنوير وغيره وأيضا شرطها في شركة العقد الايجاب والقبول كافي التنوير ولم يكن من عمرو شي مطلقا
لادراهم ولا نادبر ولا عروض ولا غيرها فاني تكون شركة فعلى هذا لاية ال انه لا أجر لمن عمل في المشترك
لانه لا يعمل شيئا لشريكه الا ويقع بعضه لنفسه فلا يستحق كما صرحوا به في الاجارة ولا شركة فاسدة
في هذه المحادثة أيضا لان المال من واحد فلا يقال أيضا ان العقود الفاسدة تعامل معاملة الصحيح
والربح في الشركة الفاسدة بقدر المال وان شرط الفضل لان الربح فيها تابع للمال فيقدره كافي
البحر لعدم المال منهما بل من أحدهما أو ما جرة المثل فلجماله الاجرة هذا ما ظهر لي من بعض الوجوه
في هذه المسألة والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب أقول والحاصل أن هذه مضاربة فاسدة
فوجب فيها الاجرة قال في الولوالجية وما لا تجوز فيه المضاربة يجب له فيه اجر المثل لانه لم يعمل له مجانا
بل ابتغى له عمل عوضا واذ لم يستحق الشروط كان له قيمة عمله والربح لم يجر له المثل بل أجره لمثل
عمله لان المضاربة متى فسدت صارت اجارة والاجر في الاجارة الفاسدة متى عمل يستحق اجر المثل حصل
الربح من عمله أولم يحصل اه * (سئل) * فيما اذا دفع زيد لعمر وبضاعة على سبيل المضاربة وقال
لعمرو بعها ومهما ربحت يكون الربح بينهما مثالة فباعها وخسر فيها فهل تكون المضاربة المزبورة غير
صححة ولعمرو أجر مثله * (الجواب) * نعم قال في شرح الملتقى فتفسد بالعروض ولكن ان دفع
عرضا وقال بعه واعمل في ثمنه مضاربة أو قال اقبض مالي على فلان واعمل به مضاربة جازت لانه
أضافها الى الثمن اه أقول وفي الخاتمة رجل دفع لآخر عرضا وقال بعه واعمل بثمره مضاربة بنصف
الربح فباع بأحد النقدين وتصرف بالثمن جازت المضاربة لانه أضافها الى الثمن لا الى العرض وان
باع العروض بمكيل أو موزون جاز البيع والمضاربة فاسدة في قول أبي حنيفة وقال صاحباه لا يجوز
البيع وانما فسدت المضاربة عند أبي حنيفة لانها صارت مضافة الى العرض * (سئل) * في المضارب
مضاربة مطلقة اذا سرق او نهب منه مال المضاربة بربا او غرق بحرا بل لا تدمنه ولا تقصير في الحفظ فهل
لا ضمان عليه * (الجواب) * نعم لا ضمان عليه والمحالة هذه ويملك المضارب في المطلقة التي لم
تقيد بمكان أو زمان أو نوع البيع ولو فاسد انقضى ونسيئة متعارفة والشراء والتوكيل بهما والسفر بربا
وبحر أو الاضباع علائق على التنوير والقول قول المضارب في دعوى الهلاك والضياع في المضاربة الفاسدة
مع يمينه هكذا ذكر في ظواهر الرواية وجعل المال في يده امانة كافي المضاربة الصححة وذكر الطحاوي
فيه اختلافا وقال لا ضمان عليه في قول أبي حنيفة وعندهما يضمن كافي الاجير المشترك اذا هلك المال
في يده القول لمن عن البدائع * (سئل) * فيما اذا قال رب المال اقرضتك وقال المدفوع اليه
لا بل دفعته لي على سبيل المضاربة فهل يقبل بينة رب المال على القرض * (الجواب) * القول
قول مدعى المضاربة لان رب المال يدعى عليه الضمان بعدما اتفقا على انه أخذ المال باذنه واليئنة
رب المال كافي الخاتمة وغيرها * (سئل) * فيما اذا حصل ربح في مال المضاربة تقاسمه المضارب
مع رب المال بينهما نصفين وبقيت المضاربة ثم هلك بعض مال المضاربة قبل أن يقبض رب المال شيئا
منه فكيف المحكم * (الجواب) * يتراد أن الربح لا يأخذ المالك رأس ماله وما فضل فهو بينهما وان
نقص لم يضمن كذا في التنوير والدرر وصرّة الفتاوى وغيرها * (سئل) * في المضارب مضاربة
صححة اذا سافر بمال المضاربة فهل يكون طعامه وشرابه وكسوته وركوبه في مالها * (الجواب) *
اذا سافر المضارب مضاربة صححة فطعامه وشرابه وكسوته وركوبه في مال المضاربة بالمعروف وكذا

مطلب
أعطاه بضاعة على سبيل
المضاربة فسدت

مطلب
دفع عرضا وقال بعه واعمل
في ثمنه مضاربة جاز

مطلب
اذا هلك المال برا أو بحرا في
المضاربة المطلقة لا يضمن

مطلب
القول للمضارب في دعوى
الهلاك في المضاربة الفاسدة
كالصححة

مطلب
القول لمدعى المضاربة واليئنة
لمدعى القرض

مطلب
اذا حصل ربح فتقاسمه ثم
هلك بعض المال يتراد أن

الربح
مطلب
نفقة المضارب اذا سافر في مال

المضاربة لو صححة
مطلب
سافر المضارب بماله وماله

أو بعاليين لرجلين فالنفقة
بالحصة

أن نوى الإقامة بمصر ولم يتخذ دارا كذا ذكر العلائق عن ابن ملك أما إذا عمل في مصر ولد فيه
أو اتخذ دارا فنقلته في ماله أقول وبأخذ المالك قدما أنفق المضارب من رأس المال أن كان ثمة ربح
فإن استوفاه وفضل شيء اقتسماه وإن لم يظهر ربح فلا شيء عليه كذا في متن التنوير واحتراز بالصححة عن
الفاصلة لانه فيها أجبر فلا نفقة له كاستبضع ووكيل وشريك كافي وفي الأخير خلاف علائق وتقدم في
الشركة عن الخيزار على أن وجوبها للشريك في مال الشركة استحسن فيكون العمل عليه لأنها ليس مما
استثنى وبقي ما لو سافر المضارب بماله وماله أو بما لغيره من ربحين فإنه ينفق بالحصة كذا ذكره العلائق أيضا
عن المجمع * (سئل) * فيما إذا تكرر السفر بمال المضاربة فسرق فادعى أنه مأذون له بالثبوت ككرار
وادعى الآخر النهي عن التكرار فكيف الحكم * (الجواب) * إذا ادعى رب المال التقييد
والمضارب الاطلاق فالقول للمضارب مع يمينه ما لم يقرب المال بينة على التقييد كذا أفتى قارئ الهداية
* (سئل) * فيما إذا دفع زيد لعمر ومائة قرش مضاربة ليشتري بها غنما وهلك مال المضاربة بدون
تعدته ولا تقصير فهل القول قول المضارب في الهلاك مع يمينه * (الجواب) * نعم كما أفتى بذلك
الخيزار على وفي فتاوى الاقروى عن وجيز السرخسي القول قول المضارب في الهلاك مع يمينه اه
* (سئل) * في مال المضاربة الصحيحة إذا مات رب المال بعد ما اشتري به المضارب عروضاً فهل ينزل
بموت رب المال ويبيع العروض لينقد المال ولا يملك المسافرة بها لانتهاء العقد * (الجواب) * نعم
وينزل بعزله إن علم به والا فلا فإن علم بالعزل ولو حكما كوت المالك ولو حكما المال عروضاً باعها ثم
لا يتصرف في غناها شرح التنوير للعلائي ولا ينزل من ذلك لأن له حقائق الربح ولا يظهر إلا بالتد
فيثبت له حق البيع لظهور ذلك عيني وبموت رب المال ينزل علم أولا فلا يملك الشراء المبتدأ ويملك بيع
المشتري لنقد المال ولا يملك المسافرة لانتهاء العقد بخلاف النهي عنها مع بقاء العقد بزارية * (سئل) *
فيما إذا خسر المضارب فهل يكون الخسران على رب المال * (الجواب) * نعم وسئل قارئ الهداية عن
شريك طلب من شريكه أو من العامل في المضاربة حساب ما باعه وما صرفه فقال لا أعلم حساباً وإنما بيعت
وفصرت دبق هذا القدر هل يلزم بعمل المحاسبة أجاب القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح
والخسران مع يمينه ولا يلزم أن يذكر الأمر مفصلاً والقول قوله في الضياع والرد إلى الشريك اه من
كتاب الشركة وذكر في كتاب القضاء سئل إذا ادعى أحد الشريكين على الآخر أو رب المال على العامل في
مال المضاربة خيانة وطلب من الحاكم يمينه أنه ما خان في شيء وأنه إذاه الأمانة هل يلزم فأجاب إذا ادعى
عليه خيانة في قدر معلوم وأنكر حلف عليه فإن حلف برئ وإن نكل ثبت ما ادعاه وإن لم يمين مقداراً
فكذلك الحكم لكن إذا نكل عن اليمين لزمه أن يمين مقدار ما خان فيه والقول قوله في مقداره مع يمينه
لأن نكوله كالأقرار بشيء مجهول والبيان في مقداره إلى المقر مع يمينه إلا أن يقيم خصمه بينة على أكثر
والله أعلم * (سئل) * فيما إذا دفع زيد لعمر ومبلغاً معلوماً من الدراهم مضاربة صحيحة بالثلث ثم
دفع عمرو وليكر بعض المبلغ مضاربة صحيحة كالأولى بدون إذن ولا وجه شرعي وعمل بكر فيه فهل يضمن
عمرو * (الجواب) * نعم ضارب المضارب آخر بلاذن المالك لم يضمن بالدفع ما لم يعمل الثاني فإذا
عمل ضمن الدافع ربح الثاني وأعلى الظاهر لأن الدفع ايداع وهو يملكه فإذا عمل تبين أنه مضارب
فيضمن إلا إذا كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وإن ربح بل للثاني أجر مثله على المضارب الأول وللأول
الربح المشروط تنوير وشرحه للعلائي أقول إذا عمل الثاني في مال المالك مخير بين تضمين الأول رأس ماله
أو الثاني فإن ضمن الأول وصحت المضاربة بين الأول والثاني وكان الربح على ما شرطوا وضمن الثاني ربح
بما ضمن على الأول وصحت بينهما وكان الربح بينهما وطالب الثاني ما ربح بدون الأول كذا في البحر

مطلب
القول للمضارب في الاطلاق

مطلب
القول للمضارب في الهلاك

يمينه

مطلب
إذا مات المالك والمال

عروض انزل المضارب وله
بيعهادون السفر بها

مطلب
الخسران على رب المال

مطلب
القول للشريك والمضارب

في الربح والخسران ولا يلزمه
أن يذكر الأمر مفصلاً

مطلب
فيما إذا ادعى على الشريك

أو المضارب خيانة وطلب
يمينه

مطلب
فيما إذا ضارب المضارب آخر

بلاذن المالك

*** (سئل) *** في المضارب اذا دفع بعض المال لصاحبه ورب المال ينكر ذلك فهل يصدق المضارب في رد ذلك بيمينه *** (الجواب) *** نعم كما في فتاوى ابن نجيم *** (سئل) *** في المضارب اذا نهاه رب المال صريحا عن خلط ماله بمال المضاربة ثم خلط ماله بماله وهل المالك الاذن فهل يضمن بالخلط *** (الجواب) *** نعم ولا يخطئه أي مال المضاربة بماله الا به أي باذن المالك أو بأمره برأيك في حيث يجوز له المضاربة والخلط أما المضاربة فلائن الشيء لا يتضمن مثله فلا بد من التنصيص عليه أو التفويض المطلق وأما المخلط فلائن المالك لم يرض بشركة غير المضارب وذكر في الملتقط انه لو لم يقل للمضارب اعمل برأيك وكان عرف التجار في ذلك البلد أن المضارب بين يخطون الاموال والمالك لا ينهاه عنه وغلب هذا التعارف فانه لو خلط المضارب ذلك لا يضمن وليس للمضارب في المضاربة المطلقة أن يدفع الى غيره مضاربة ولا أن يشترك شركة عنان أو معاوضة ولا أن يخط مال المضاربة بماله أو بعمل غيره ولو كان رب المال قال له في المضاربة اعمل نيه برأيك كان له أن يدفع الى غيره مضاربة ويشارك ماله بماله المضاربة خاتمة من فصل ما يجوز للمضارب وما لا يجوز *** (سئل) *** فيما اذا وضع المارب مال المضاربة في حانوت محفظ مال المضاربة فهل تكون اجرة الحانوت في مال المضاربة *** (جواب) *** نعم وكذلك يستأجر البيوت لمحفظ الاموال ذخيرة من الفصل التاسع ومثله في البحر *** (سئل) *** فيما اذا أعطى المضارب شيئا من مال المضاربة الى جائر طمع في أخذه كله غصبا حتى كف عن ذلك فهل يكون غير ضامن *** (الجواب) *** نعم ولو ستر على العاشر وأخذ العشر باختياره لا يضمن وان أعطى العشر بلا التزام منه ضمن وكذا اذا صانعه بشيء من المال لانه أعطى باختياره الى من لاحق له فيه فيضمنه كما لو ألقاه وأعطى الاجنبي قال مشايخنا رجهم الله تعالى في زماننا لا ضمان على المضارب فيما يعطى من مال المضاربة الى سلطان طمع في أخذه غصبا وكذا الوصي لانهم مقصدا الاصلاح اذا أعطاه البعض لتخليص الكل جائز وأصله قلع الخضر عليه السلام لوح السفينة مخافة ظالم يأخذ كل سفينة صالحة غصبا فأشبه ما وقع في بيته حريق فناول الوديعه الى اجنبي لا يضمن برزازية وصى مربي مال اليتيم على جائر وهو يخاف انه ان لم يبره يزرع المال من يده فبره بمال اليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا المضارب اذا أمر بالمال قال أبو بكر الاسكافي ليس هذا قول أصحابنا وانما هو قول محمد بن سلمة وهو اسحق بن عيسى القتيبي أبي الليث انه كان يجوز للاوصياء المصانعة في أموال اليتامى واختيار ابن سلمة موافق لقول أبي يوسف وبه بقيت واليه الإشارة في كتاب الله تعالى أما السفينة الخ خاتمة من فصل تصرفات الوصي في مال اليتيم وأكثر المشايخ أخذوا بهذا القول خلاصة في الفصل الثامن من كتاب الوصايا

*** (كتاب الوديعه) ***

*** (سئل) *** فيما اذا اودع زيد عند عمرو والجبال أمتعة معلومة وهما في طريق الحج الشريف ووصلا الى دمشق فطلبها منه فأقرها ثم ادعى أنها ضاعت قبل الاقرار فهل يكون ضامنا للتناقض *** (الجواب) *** نعم وفي العمود اذا طلب المالك الوديعه فقال اطلبها عند اقباء صاحبها غدا فقال المودع ضاعت الوديعه يسأل المودع متى ضاعت قبل اقراره او بعده فان قال قبل اقراره يلزمه الضمان للتناقض لان قوله اطلبها غدا اقرار منه انها ما ضاعت فاذا قال ضاعت كان تناقضا وان قال ضاعت بعد الاقرار لا يضمن لانه لا تناقض خلاصة من الفصل الرابع ومثله في البرازية وأفتى بمثله الحخير الرملي *** (سئل) *** في ذمية حرفتها كالحجر بردارها خارج المدينة في محلة غير آمنة دفع لها ريد حبرا لتكبه على أن لا تكبه في دارها بل تكبه في دار ابنتها الكائنة في محلة آمنة داخل المدينة أحفظ من

مطلب
اذا ادعى دفع مال المضاربة الى المالك يصدق بيمينه

مطلب
ليس له خلط مال المضاربة بماله الا باذن

مطلب
اذا جرى العرف في البلد أن المضارب بين يخطون الاموال يضمن

مطلب
اجرة الحانوت في مال المضاربة

مطلب
اعطى المضارب من مال المضاربة شيئا الى ظالم طمع في اخذه كله لا يضمن

مطلب
اذا أقر بالوديعه ثم ادعى ضياعها قبله يضمن

دارها فخالفت أمره وكنته في دارها مع عدم المانع من ذلك فسرق من دارها فهل حيث كان الأمر كما ذكر
 يكون التقيد مقيدا اقتصر فيه الحرير بزيد * (الجواب) * نعم قال في الملتقى ولن امر بحفظها في
 داره فحفظ في غير ما ضمن اه وفي شرح المجمع الملكي أمره أي المالك المودع بالحفظ في بيت من داره
 فحفظ في بيت آخر منها مساو له لم يضمن بخلاف المخالف في الدار يعني لو أمره بالحفظ في دار وحفظها في دار
 أخرى يضمن لانها يختلفان في الحرز غالباً فيعيد التقيد اه والمسألة في التنوير وغيره أيضا * (سئل) *
 فيما اذا دفع زيد لعمر والمسافر بجراد دية ليدفعها الشريكه فلان ببلدة كذا فوضعها عمر ودخل سبب فيه
 أتمته له وسار في سفينة حصينة فاخترق السفينة وشعرها بها جماعة من الهلاك فأرماوا بأنفسهم الى القوارب
 وكذلك عمر ولم يسه غير ذلك ولم يمكنه أخذ الوديعة معه ولا نقلها السفينة أخرى فهلكت مع السبب وما فيه
 من غير تعد ولا تقصير في المحفظ فهل حيث كان الأمر كما ذكر لا ضمان على عمر للوديعة * (الجواب) *
 نعم لا ضمان عليه بخلاف ما اذا تمكن من المحفظ بنقلها منه الى مكان آخر فتركها فانه يصير ضمانا كما في
 العمادية والمذخيرة البرهانية وجامع الفتاوى * نذت بقرة من الباقورة وترك الراعي اتباعها فهو في سعة
 من ذلك ولا ضمان عليه فيما نذت بالاجاع ان كان الراعي خلاصا وان كان مشتركا فكذلك عند أبي
 حنيفة وعندهما يضمن وانما لا يضمن عنده وان ترك المحفظ فيما نذت لان الامين انما يضمن بترك المحفظ اذا
 ترك بغير عذر اما اذا ترك بعذر فانه لا يضمن كما لو دفع الوديعة الى أجنبي حاله التحريق فانه لا يضمن وان
 ترك المحفظ لانه ترك بعذر كذا هنا وانما ترك المحفظ بعذر كيلا يضيع الباقي وعندهما يضمن لانه ترك بعذر
 يمكن الاحتراز عنه قال صاحب المذخيرة ورأيت في بعض النسخ لا ضمان عليه فيما نذت اذا لم يجد من يبعثه
 ليردها أو يبعثه لينجز صاحبها بذلك وكذلك لو تفرقت فرقا ولم يتدبر على اتباع الكل فاتبع البعض وترك
 البعض لا يضمن لانه ترك حفظ البعض بعذر وعندهما يضمن لانه يمكن الاحتراز عنه عمادية من
 ضمان الراعي وفي فتاوى أبي الليث مكارم كرايس انسان فاستقبله اللصوص فطرح الكرايس
 وذهب بالحمار قال ان كان لا يمكنه التخلص منهم بالحمار والكرايس وكان يعلم انه لو جله أخذ اللصوص
 الحمار والكرايس فلا ضمان عليه لانه لم يترك المحفظ مع القدرة عليه عمادية وفي الحاوي وجامع الفتاوى
 عن الوبري احترق بيت المودع فلم يقل الوديعة الى مكان آخر مع امكانه يضمن اذا تمكن من حفظها
 بنقلها الى مكان آخر قال ويعرف من هذا كثير من الواحات * (سئل) * فيما اذا دفع زيد لعمر
 المسافر في البحر امانة ليدفعها الشريكه في مصرف وضعها عمر وفي جيبه وركب في سفينة مع جماعة وقبل
 وصولهم اصبر خرج عليهم الفرنج وأخذوا السفينة بما فيها ففتح عمر ونيابه وأقامها مع الامانة في السفينة
 حيث لا يمكنه أخذها ولا نقلها المكان آخر وألقى بنفسه في البحر خوفا من الاسر والقتل وخلص بنفسه
 سباحة وأخذت الامانة مع السفينة فهل لا ضمان على عمر والحالة هذه * (الجواب) * نعم كافي
 المذخيرة والعمادية * (سئل) * في فرس مشتركة بين زيد وعمر ونصفين وهي تحت يد زيد فجاء
 ذو شوكه وانتزعها قهرا من يد زيد ودفعها ل بكر فوضع بكر يده عليها حتى هلكت عنده وبريد عمر ومطالبة
 بكر ببقية حصته منها فهل له ذلك * (الجواب) * نعم لقولهم ولو ادع القاصب المنصوب ثم هلك في
 يد المودع ضمن اياها من القاصب والمودع قال في الدرر اما القاصب فظاهر واما المودع فلقبضه منه بلا
 رضاه مالم يسه اه والمسألة في كتاب الوديعة من التنوير والقهستاني وغيرهما * (سئل) * فيما
 اذا دفع ذبي ثلثه ومما في القدس اتمته معلومة ليعملها له على دابته الى حلب بأجرة معلومة فتسلم
 المدفوع له الامتعة وجعلها على دابته ثم دفعها لغيره ليعملها بدين اخذ صاحبها ثلثه فضاغت هل ضمن
 قيمتها المدفوع لها الاقل * (الجواب) * نعم لان صاحب الحمل رضي بيده لا يبدل غيره وصار كودع

مطلب
 أمره بالحفظ في داره فحفظ في
 غير ما ضمن

مطلب
 اذا غرقت السفينة ولم يمكنه
 نقل الوديعة الى غير ما لم يضمن

مطلب
 اذا نذت البقرة وخاف على
 الباقي الضياع ولم يلحقها
 لا يضمن

مطلب
 احترق بيت المودع فلم يقل
 الوديعة الى مكان آخر مع
 امكانه يضمن

مطلب
 طرح الامانة في السفينة وسبح
 في البحر خوفا من الاسر والقتل
 لا يضمن

مطلب
 غصب دابة واودعها عند
 آخر فلما ملك تضمن ايهما شاء

مطلب
 حمل المكارى الحمل مع غيره
 بلا إذن يضمن

أودع ولا يضمن مودع المودع كما في التنوير وغيره وفي وديعة التجنيس المودع اذا باع المودعة على يد ابنه
والابن ليس في عياله ان كان بالغاً يضمن وان لم يكن بالغاً لا يضمن عمادية ومثله في الفصولين ونور
العين رجل دفع الى رجل ألف درهم وقال له ادفعها الى فلان بالرى فأتى فلان بالرى فأتى الدافع فدفع المودع المال
الى رجل ليدفعه الى فلان بالرى فأخذ في الطريق لاضمان على المودع لانه وصى الميت ولو كان الدافع
حيماً يضمن المودع لانه وكيل الا أن يكون الآخر في عياله فلا ضمان عليه خاتمة من فصل فيما بعد تضييعاً
للوديعة * (سئل) * في مودع أودع المودعة عند آخر فهلكت قبل مفارقتها فهل لا يضمن * (الجواب)
نعم قال في البحر لا يضمن المودع بمجرد الدفع ما لم يفارقه اه وفي الدر المختار لا يضمن مودع المودع فيضمن
الاول فقط ان هلكت بعد مفارقتها وان قبلها لا ضمان * (سئل) * فيما اذا أودع زيد عند عمرو
مقدار معلوماً من الشعير وتسلمه عمرو ثم دفعه ليكرالا اجني بلاذن زيد واستهلكه بكر وضمن زيد عمرا
مثل الشعير حيث اتمل موجود ويريد عمرو الا أن تضمين بكر بمثل ما ضمن به شبوت ما ذكر بالوجه
الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وليس للمودع أن يدفع المودعة الى الاجني ولو دفعها فهلكت
في يد الثاني قبل أن يفارق الاول الثاني فلا ضمان على واحد منهما بخلاف وان هلكت بعد المفارقة
فالاول ضامن بخلاف اما الثاني فعلى قول أبي حنيفة لا يضمن وعلى قولهما يضمن وهذا اذا كان الدفع
الى اجني بلا عذر فان كان بعذر لا ضمان على المودع عندنا حتى اذا احترق بيت المودع وأخرجها من
ساعته ووضعها في منزل جاره فلا ضمان استحسننا ذخيرة وذ كرمش الاثمة المحلوانى اذا وقع في بيت
المودع حريق فان أمكنه أن ينقلها بعض من في عياله فنقلها اجنيا يضمن وان كان لا يجد بداً من
الدفع الى الاجني لا يضمن وذ كرمش الاسلام المحريق اذا كان غالباً وقد أحاط بمنزل المودع فتناول
الوديعة جارا له لا يضمن استحسننا وان لم يكن أحاط بمنزله ضمن وفي العتابة لا يشترط هذا الشرط في
القتوى تاريخاً خاصة في الفصل الثاني من الوديعة وفي شرح الطحاوى وعندهما صاحب الوديعة بالخيار ان
شاء ضمن المودع الاول وان شاء ضمن المودع الثاني فان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان ضمن الثاني
يرجع بما ضمن على الاول ولو استهلكها الثاني ضمن بالاجماع وأجمعوا على أن مودع الغاصب يضمن
اذا هلكت الوديعة في يده والمغصوب منه بالخيار بين أن يضمن الغاصب ولا يرجع على المودع بما ضمن
وبين أن يضمن المودع ويرجع بما ضمن على الغاصب من المحل المزبور * أقول والحاصل أن المودع
لو دفع الوديعة الى اجني بلا عذر فلم يملك أن يضمنه فقط بالرجوع على الثاني الا اذا استهلكها
وعندهما له أن يضمن اي شاء فان ضمن الثاني رجع على الاول وأجمعوا على ذلك في الغاصب مع مودعه
فلم يملك تضمين اي شاء ~~ممكن~~ أن ضمن الثاني رجع على الاول بما ضمن ان لم يعلم انها غصب كما
في القسطنطينية عن العمادية * (سئل) * في امرأة ادعت أنها أودعت عند هذا أمتعة معلومة
ثم طالبتها فأجاب هذا أنها بعد تسليمها الامتعة أودعتها عند ابنها زيد الغائب يومئذ عن البلد بلا
اذن المذمومة وأن ابنها المذمور دفعها لعمرو المحاضر المنكر لذلك فهل حيث دفعت عند الامتعة
المزبورة لابنها بلاذن يلزمها ضمان ذلك * (الجواب) * قال قاضيان للمودع أن يدفع الوديعة
الى من كان في عياله اذا لم يكن المدفوع اليه متهماً بخلاف منه على الوديعة وقال أيضاً في فصل فيما يضمن
الوديعة وكذا لو دفعت المرأة الوديعة الى زوجها لا ضمان عليها وكذا المودع اذا دفع الوديعة الى من يعول
المودع لا يضمن اه فعلى هذا اذا كان ابنها في عيالها ولم يكن متهماً بلزمها الجمين انها دفعتها لابنها
المذمور ويستل المدفوع اليه ما ذم عن ويحتمل كانه نفس المودع ويجرى المحكم الشرعي فيه لما في
فتاوى مؤيد زاده وصور المسائل عن الفصولين اتلفها من في عيال المودع ضمن المتلف صغيراً أو كبيراً الا

مطلب

لا يضمن مودع المودع

مطلب

بعضها مع ابنه وليس في عياله

ان بالغاً يضمن الباعث

مطلب

فيما اذا دفع له دراهم ليوصيها

الى فلان ثم مات الدافع

مطلب

أودع المودع الوديعة وهلك

بعد مفارقتها ضمن وقبلها لا

مطلب

ليس للمودع دفعها الى اجني

بلا عذر

مطلب

احترق بيت المودع فوضعها

في بيت جاره لا يضمن

مطلب

مودع المودع اذا استهلك

الوديعة ضمن اجماعاً

مطلب

الحاصل في مودع المودع

ومودع الغاصب

مطلب

لمودع دفعها الى من في عياله

اذا لم يكن متهماً

مطلب

اتلفها من في عيال المودع

ضمن المتلف لا المودع

المودع اه المودع اذا قال دفع الوديعة الى ابني وانكر الابن ثم مات الابن فورث الاب مال ابنه كان ضمان الوديعة في تركه الابن خانية في فصل فيما بعد تنصيعا للوديعة * (سئل) * فيما اذا دفع زيد بخله لرجلين ليوصلاه ويسلماه الى أبي زيد بدمشق فعملاه مقدار من الزيت على وجه الاستعمال فانحل ومات بسبب التحميل فهل يلزمهما قيمته * (الجواب) * نعم هلك الوديعة حالة الاستخدام يضمن حاوي الزا هدى اودع عند رجل طبقا فوضع المودع الطبق على رأس الحب فوقع ان كان الوضع على وجه الاستعمال يضمن والا لا وطريق معرفة ذلك أن يتظر ان كان في الحب شئ نحو الماء والدقيق مما يغطي رأس الحب لاجله كان استعمالا وان كان الحب جافا أو كان فيه شئ لا يغطي رأس الحب لاجله لم يكن استعمالا ذخيرة من فصل ما يكون مضيعا للوديعة وما لا يكون * (سئل) * فيما اذا دفع زيد لعمرو مبلغا من الدراهم ليدفعه ل بكر فدفعه له ثم مات بكر عن ورثة طالب فقام زيد يطالب بعمراه وعمرو يدعي اصاله ل بكر فهل يقبل قوله يمينه في براءة نفسه * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان زيد مبلغ دين بذة وعمرو فساقر زيد وله زوجة وأذن لعمرو أن يدفع لها من الدين ما تحتاجه من النفقة في غيبته فادعى عمرو دفع قدر معلوم من الدين وكذبه زيد والزوجة في ذلك واعترف بوصول قدر دونه فهل لا يقبل قول عمرو الابينة * (الجواب) * نعم لا يقبل قوله الابينة حيث كان المال ديناً في ذمته * (سئل) * فيما اذا اودع زيد عند عمرو خنخال فضة وسلمه منه لدى بيته شرعية ثم مات عمرو عن تركه قبل رد الوديعة مجهلا للوديعة ولم توجد في تركه ولم تعرفها الورثة فهل يكون ضامنا في تركه * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا اودع زيد عند عمرو مبلغا معلوما من الدراهم وتسلمه عمرو ثم ان عمر مات عن ورثة وتركه ولم توجد الدراهم فادعى زيد على ورثة عمرو بها فقال الوارث أنا علمت بالوديعة الزبورة وهي كذا وكذا وقد هلك وانكر زيد ذلك فهل يصدق الوارث في ذلك * (الجواب) * نعم قال في الخلاصة قال الوارث أنا علمت بالوديعة وانكر الطالب ان فسر الوديعة وقال الوديعة كذا وأنا أعلمها وهلك صدق هذا ولو كانت الدراهم عنده سواء اه وكل من يصدق بقوله فعله المين الا في مسائل ليست هذه منها * (سئل) * في مودعات عن ورثة وتركه ولم توجد الوديعة في تركه والورثة يعلمونها ويعرفونها وصدقهم صاحبها على المعرفة فهل لا ضمان * (الجواب) * نعم حيث الحال ما ذكر لا ضمان في التركة كما صرح بذلك في البرازية والنخ والاقروى لومات المودع مجهلا ضمن يعني اذا مات ولم يعلم حال الوديعة اما اذا عرفها الوارث والمودع يعلم انه يعرف فمات لم يضمن ولو قال الوارث أنا علمتها وانكر الطالب لو فسر ها بأن قال كانت كذا وكذا وقد هلك صدق لكونها عنده كذا في العدة وفي الذخيرة قال ربهامات مجهلا وقال ورثة المودع كانت قائمة ومعروفة وقد هلك بعد موته صدق ربهام هو الصحيح اذا الوديعة صارت ديناً في التركة في الظاهر فلا تصدق الورثة جامع الفصولين اقول يمكن التوفيق بينهما بأن الوارث يصدق اذا فسر ها وقال هي كذا وكذا لا بمجرد قوله كانت قائمة ومعروفة فليتأمل هذا وفي حاشية السيد المحوى على الاشياء سئل العلامة عمر بن نجيم عما لو قال المريض عندي ورقة بالحنوت فلان ضمنها دراهم لا أعرف قدرها فمات ولم توجد فأجاب بأن هذا من التجهيل لقوله في البدائع هو ان يموت قبل البيان ولم تعرف الامانة بعينها اه وفيه تأمل اه كلام المحوى ولينظر ما وجه التأمل * (سئل) * فيما اذا اودعت هند عند شقيقةها عدد عشرين قرشاً ثم ماتت دعد مجهلة عن ورثة فوجد بعض الدراهم وفقد بعضها فهل لها أخذ الموجود والرجوع في التركة بمثل المفقود * (الجواب) * نعم والذي تحرر من كلامهم أن المودع ان أوصى بالوديعة في مرض موته ثم مات ولم توجد فلا ضمان في تركه وان لم يوص فلا ضمان اما أن يعرفها

مطلب

قال دفعتها الى ابني وانكر الابن ثم مات ورثه أبوه كان ضمانها في تركه الابن

مطلب

استعمل الوديعة بلا إذن يضمن

مطلب

اودع عند آخر طبقاً فوضعه على رأس الخانية ينظر الخ

مطلب

دفع له دراهم ليدفعها الى آخر يصدق في انه دفعها في حق نفسه

مطلب

أذن الدائن لدينونه أن يدفع لزوجته ما تحتاجه الخ

مطلب

يضمن المودع بموته مجهلا للوديعة

مطلب

اذا لم توجد الوديعة في التركة وقال الوارث أنا أعرفها وفسر ها وقال هلك لا ضمان

مطلب

وجد بعض الوديعة في التركة دون البعض

تحرير مفيد فيما اذا مات المودع

للورثة أولا فان عرفوها وصدقهم صاحبها على المعرفة ولم توجد لاضمان في التركة وان لم يعرفوها وقت
 موته فلا يخلو اما ان تكون موجودة او لا فان كانت موجودة وثبت انها ودية لما بينت او اقرار الورثة
 اخذها صاحبها ولا يتوهم انه في هذه الحالة مات مجهلا فصارت ديناً فيشارك أصحاب الديون صاحبها
 لان هذا عند عدم وجوده اما عند قيامها فلا شك ان صاحبها احق بها فان لم توجد فحينئذ هي دين
 في التركة وصاحبها كسائر غرماء العصة وان وجد بعضها وقدم بعضها فان كان مات مجهلا اخذ صاحبها
 الموجود ورجع بالمفقود في التركة والاخذ الموجود فقط وان مات وصارت ديناً فان كانت من ذوات
 الامثال وجب مثلها والا فقيمتها فاعليك بحفظ هذا التحرير والله سبحانه وتعالى أعلم تقبل من فتاوى
 التمرناشي وأجاب قارئ الهداية عن سؤال بقوله اذا اقام المودع بينة على الادياع وقدمات المودع مجهلا
 للوديعة ولم يذكرها في وصيته ولا ذكر حالها الورثة فضمها في تركته فان اقام بينة على قيمتها اخذت من
 تركته وان لم تكن له بينة على قيمتها فالقول فيها قول الورثة مع عيّنهم ولا يقبل قول الورثة ان مورثهم
 ردّها لانه لزمهم ضمانها فلا يبرؤن بمجرد قولهم من غير بينة شرعية على ان مورثهم ردّها اه وقال في
 جواب آخر ادعوا ان مورثهم ادعى قبل موته انه ردّها الى ملكه او انه تلف منه واقاموا بينة على انه قال
 ذلك في حياته تقبل بينتهم وكذلك ان اقاموا بينة انه حين موته كان المال المذكور قائماً وان مورثهم قال
 هذا المال لفلان عندي ودية او قرض او قبضته لفلان بطريق الوكالة او الرسالة لا دفعه اليه فادفعوه
 اليه ولكنه ضاع بعد ذلك من عندنا لاضمان عايهم ولا في تركته اه اقول وفي قوله او قرض نظران حل
 على ان الميت استقرضه منه لانه دخل في ملكه وصار مطالبا ببدله واذا هلك يهلك عليه بعد قبضه الا ان
 يحمل على ان المالك كان استقرضه ووضعه عند الميت امانة فليتمل هذا وفي حاشية الاشباه لليرى
 عن منية المفتي مانصه وارث المودع بعد موته اذا قال ضاعت في يد مورثي فان كان هذا في عياله حين
 كان مودعاً يصدق وان لم يكن في عياله لا اه * (سئل) * فيما اذا ودع زيد عند عمر وحقية فيها امانة
 ثم ادعى زيد ان فيها كذا من الامتعة وطلبه منه فقال عمر ولا ادري ما كان فيها فكيف المحكم
 * (الجواب) * لا ضمان عليه ولا يمين حتى يدعى عليه انه دفعها ووضعيها فحينئذ يحلف فان حلف برئ
 وان نكل ضمن قال في جامع القسولين اودعه كيسا فيه دراهم ولم يرتها عليه ثم ادعى الزيادة او اودعه
 زنبيل فيه اشياء ثم ادعى انه كان فيه قدوم ذهب منه وقال المودع لا ادري ما كان فيه يبرأ بيمين حتى
 يدعى عليه الخيانة فحينئذ يبرأ لو حلف والا ضمن اه ومثله في العادية والخمانية وقد اوضح المسألة
 التمرناشي في فتاويه من الوديعة * (سئل) * فيما اذا اجر زيد بالوكالة عن ابيه الناظر على وقف جده
 فلان بستان الوقف من عمر ومدة معلومة بأجرة معلومة قبضها الوكيل من عمر ولم يدفعها لايه حتى
 مات عن ورثة وتركه وليسين الاجرة ولم توجد فهل يضمنها في تركته (الجواب) نعم لان الوكيل اذا مات
 مجهلا مال موكله يضمن لانها دخلت تحت قولهم الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الا في مسائل
 ليست هذه منها * (سئل) * في الوديعة اذا نهبت من دار المودع بالقوة والقهر والغلبة من جماعة
 ذوى شوكة مع عدم امكان دفعهم وكانت الدار حرم مثلها فهل لا يضمنها المودع * (الجواب) * نعم لانه
 مكروه والمودع اذا اكره لا تلزمه كما ذكره الخيزراني في اول الوديعة من فتاويه ولانه امين والقول قوله
 يمينه ولانها لا تضمن بالهلال مطلقا كما في التنوير * (سئل) * في الجدل الى الاب اذا مات مجهلا
 لمال ابنة ابنة اليتمة فهل لا يضمنه في تركته * (الجواب) * ذكر الشيخ حسن الترميلى في حاشية
 الدرر وشرح الوهبانية ان الجدل اذا مات مجهلا لا يضمن وتقله عنه في الدر المختار وهو انه لم يشرع بالجماع
 للوجيز * (سئل) * في قاصرة من بنات الذم خطبها رجل ذمي من ابيها فاجابه الى ذلك وبقيت عنده

مطلب
 تقبل البينة من المالك على
 قيمة الوديعة والا فالقول
 للورثة

مطلب
 ادعوا ان المورث رد الوديعة
 الى المالك وانها كانت قائمة
 وبرهنوا يقبل

مطلب
 فيما اذا اودعه كيسا فيه
 دراهم ثم ادعى الزيادة

مطلب
 اذا نهبت الوديعة من دار
 المودع لا يضمنها

مطلب
 اذا مات الجد مجهلا لا يضمن

أيها سنين فوهب الزوج الخطاب لها في كل سنة مبلغا معلوما من الدراهم وقبضها أبوها الولي الشرعي عليها ثم هلك أبوها عنها وعن ورثته غير ما مجهلا للآل المذكور فهل يكون غير ضامن له في تركته * (الجواب) * حيث لم يبينه ولم يخطه بماله لا يضمن في تركته والمسألة في شرح التنوير للعلافي وحققها العلامة الرملي في فتاويه من الوديعة فراجعها ان شئت أقول قد اضطرب كلام العلامة الرملي في هذه المسألة حيث افتى أولا في أب قبض مهر بنته الصغيرة ومات مجهلا بعدم الضمان حيث قال قد نصوا على أن الامانات متقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الأبي مسائل منها الأب اذا مات مجهلا مال ابنه وقد ذكرها في الاشباه عن جامع الفصولين وفي الفصول العمادية والوصي اذا مات مجهلا لا يضمن واذا خطه بماله يضمن والأب اذا مات مجهلا يضمن وقيل لا يضمن اه فتحرر أن في المسألة قولين والذي يظهر أرجحيته عدم الضمان لأن الأب أقوى مرتبة من الوصي فاذا لم يضمن الوصي فأن لا يضمن الأب أولى وقد نقل في الوصي أيضا قول بالضمان واقتصر على عدم الضمان في الأب كثير من العلماء فاذا تقرر ذلك فاعلم انه ليس لها الرجوع على هذا الرأى في مخلفات أيها الخ اه ماقاله الرملي لمخصا ثم افتى في سؤال آخر عقبيه نظير سؤاله الاول بأنه صار دينها لها كما صرح به في جامع الفتاوى وهو ظاهر كلام الخاتية وجامع الفصولين أما كلام الخاتية فلعدم استثناء الأب في مسألة الموت عن تجهيل وأما كلزم جامع الفصولين فلا نه قال رماز المتتقي وضمن الأب بموته مجهلا وقيل لا كوصي فساقه بصيغة التمريض ولا سيما في بلادنا فإن أكثر الناس خصوصا من بني العلاحة يا كلون مهوور مولياتهم ولونهوا عن ذلك لا ينتهون والذي يظهر فيما عدا ناظر الوقف والسلطان والقاضي والوصي الضمان بالموت عن تجهيل لأن عدمه في هؤلاء لثلاثا يتوقف عن الولاية بسبب الضمان اه كلام الرملي لمخصا أيضا فانت ترى كيف مشى أولا على عدم ضمان الأب ورجحه ثم عكس ثانيا مشيرا إلى الفرق بين الأب والوصي بأن عدم ضمان الوصي لثلاث يتوقف عن الولاية أي اذا علم انه يضمن يلزم منه أن لا يرضى أحد بأن يصير وصيا خوفا من الضمان وكذا السلطان والقاضي بخلاف الأب فان ولايته جبرية لا اختيارية فلا يلزم المحذور بسبب ضمانه وانت خير بأن تجهيل الوصي مال اليتيم تقصيره منه فتقصيره لا يلزم منه المحذور المذكور على أن عامة الاوصياء والقضاة في زماننا يتهاونون على تحصيل الولاية قصد امنهم على اكل اموال اليتامى الامن وفقه الله تعالى وقليل ما هم فمن ابن يلزم المحذور وحينئذ فالوجه التسوية بين الأب والوصي وحيث كان المصريح بعدم الضمان في الوصي والقاضي مع ما علمته من حالهما يكون عدم الضمان في الأب أولى بل يزيد شقيقته ولا سيما وقد اقتصر عليه كثير من العلماء ومثله المجد كما مر رأيت ذلك في نور العين حيث قال في آخر الفصل السادس والعشرين وضمن الأب لومات مجهلا وقيل لا كوصي يقول المحقير الظاهر أن القول الثاني اصح اذا الأب ليس ادنى حالا من الوصي بل هو أوفى حالا من الوصي فينبغي اتحادهما حكما اه نعم ان كان الأب ممن يأكل مهوور البنات كالفلاحين والاعراب فالقول بتضمنه اذا مات مجهلا ظاهرا لانه غاصب من أول الامر لانه انما قبض المهر لنفسه لا لبنته فليكن التعويل على هذا التفصيل والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر وقف اهلى استبدل عقار الوقف المزبور بمبلغ معلوم من الدراهم بوجهه الشرعي ثم مات مجهلا للآل المزبور فهل يكون ضامنا في تركته * (الجواب) * نعم يضمن كما صرح بذلك في الاشباه عن الخاتية والمسألة في الدر المختار من الوديعة * (سئل) * فيما اذا دفع زيد لعمرو درهم معلومة وأمره بدفعها إلى بكر الذي له على الدافع دين ثم ان الأمور مات مجهلا لما قبضه من الدراهم المزبورة فهل تكون ديننا في تركته * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا دفع زيد لعمرو أربعة دنانير فوضعهما عمرو في جيبه ثم فقدت منه بدون تدو ولا تقصير في الحفظ فهل يكون عمرو غير ضامن * (الجواب) * نعم

مطلب

يضمن الناظر بموته مجهلا
لمال الاستبدال

مطلب

يضمن المأثور بالدفع اذا
مات مجهلا

مطلب

اذا وضع الدراهم في جيبه ثم
فقدت لا يضمن

قال في العاديه وكذا اذا جعلها في جيبه وحضر مجلس الفسق فسرت منه لا يضمن وهكذا ذكر في العدة اه
 * (سئل) * في رجل اودع عند آخر جوخة واذن له ببيعها فوضعها الاخر في حانوته وهي حرز مثلها
 فسرت من المحانوت بدون تعد منه ولا تقصير في المحفظ فهل لا ضمان عليه * (الجواب) * نعم سرت
 من حرز مثلها بلا تعد ولا تقصير ولا وجه يوجب ضمانه لا ضمان عليه ويقبل قوله بيمينه وفي الاقروى
 من الوديعه سوى قام من حانوته الى الصلاة وفي حانوته ودائع فضاع شيء منها الا ضمان عليه لانه غير
 مضيع لما في حانوته لان جبرانه يحفظون الا أن يكون هذا ايداعا من الجيران فيقال ليس للودع أن
 يودع لكن هذا مودع لم يضيع وأقعات في الوديعه قوله ليس للودع أن يودع الخ ذكر الصدر الشهيد
 ما يدل على الضمان فليتاأمل عند الفتوى فصولين من الثالث والثلاثين وفي البرازيه قام من حانوته الى
 الصلاة وفيه ودائع الناس وضاعت لا ضمان وان اجلس على باب ابنه صغيرا فضاع ان كان الصبي
 يعقل المحفظ ويحفظ لا يضمن والا يضمن اه وقال قبيله والمحاصل أن العبرة للعرف حتى لو ترك
 المحانوت مفتوحا وعلق الشبكة على بابيه ونام في النهار ليس بتضييع وفي الليل اضاعة وفي خوارزم
 لا بعد اضاعة في اليوم والليل اه أقول الذي يظهر في مسألة المحانوت عدم الضمان سواء اجلس صديقا
 او لا حيث جرى عرف أهل السوق لانه غير مودع قصدا بل تركها في حرزها مع ماله فقد حفظها بما يحفظ
 به ماله ولهذا نقل في جامع الفصولين بعد ما تقدم راجعا الى فتاوى القاضي ظهير الدين انه يبرأ على كل
 حال لانه تركها في الحرز فلم يضيع اه وفي جامع الفصولين أيضا دخل الحمام ووضع دراهم الوديعه
 مع ثيابه بين يدي الثيابي قال خ يعني قاضيان ضمن لا بداع المودع وقال حط يعني صاحب المحيط
 لا لانه ايداع ضمنى وانما يضمن المودع لا بداع قصدى اه وفيه في ضمان الاجبر المشترك والمحاصر
 راجعا للذخيرة قرية عادت لهم أن البقار اذا دخل السرح في السكك يرسل كل بقرة في سكة ربه ولا يسلمها
 اليه ففعل الراعي كذلك فضاغت بقرة قيل يبرأ اذ المعروف كالمشروط وقيل لو لم يعد ذلك خلافا
 يبرأ اه والظاهر أن القولين متقاربان ان لم يكونا بمعنى واحد لان ذلك اذا كان معروفا لا يعد خلافا
 لانه يكون مأذونا به عادة وقد مننا نحو هذه المسألة في كتاب الوكالة وهو لو أرسل الوكيل بالبيع الثمن الى
 الموكل مع المكارى ونحوه مجازت به العادة فانه لا يضمن وبه افتى الخيرازمي وأقول أيضا في هذه المسألة
 ذكرتها فيما علقته على الدر المختار في حادثة وقعت في زماننا وسئلتنا عنها وهي رجل اودع عند رجل صرة
 من الشال غالية الثمن فوضعها المودع في اصطلب داره فسرت من الاصطلب هل يضمنها او لا والجواب
 مبني على معرفة المراد بالحرز في البرازيه ولو قال وضعتها بين يدي وقت ونسيتها فضاغت يضمن
 ولو قال وضعتها بين يدي في دارى والمسألة بحالها ان مما لا يحفظ في عرصه الدار كصره النقدين يضمن
 ولو كانت مما بعد عرصتها حصناله لا يضمن اه ومثله في الخلاصة والفصولين وغيرهما وظاهره
 انه يجب حرز كل شيء في حرز مثله لكن ذكر العلائي في الدر المختار من كتاب السرقة أن ظاهر المذهب أن كل
 ما كان حرز النوع فهو حرز لكل الانواع فيقطع بمرقة لؤلؤة من اصطلب اه والظاهر أن ما ذكره من
 ظاهر المذهب خاص في حرز السرقة دون الوديعه لان المعتبر في قطع السارق هتك الحرز وذلك لا يتفاوت
 باعتبار المحرزات والمعتبر في ضمان المودع التعدي والتقصير في المحفظ ألا ترى أنه لو وضعها في داره
 الحصينة فخرج وكانت زوجته غير أمينة يضمن مع انه لو سرقة سارق يقطع لان الدار حرز وانما ضمنها
 لتقصيره في المحفظ ولو وضعها في الدار وخرج والباب مفتوح ولم يكن في الدار أحد من عياله أو في الحمام
 أو المسجد أو الطريق أو نحو ذلك وغاب عنها يضمن مع انه لا يقطع سارقها فلو اعتبرنا الوديعه الحرز
 المعتبر في السرقة لم أن لا يضمن في هذه المسائل ونحوها فيلزم مخالفة ما اطبقوا عليه في هذا الباب من أن

مطلب
 وضعها في حانوته وهي حرز
 مثلها فسرت لا يضمن

مطلب
 قام من حانوته الى الصلاة
 فضاغت الوديعه لا يضمن

مطلب
 اجلس ابنه على باب
 المحانوت ان كان يعقل
 المحفظ لا يضمن

مطلب
 المحاصل أن العبرة للعرف

مطلب
 دخل الحمام ووضع دراهم
 الوديعه مع ثيابه عند
 الناطور

مطلب
 في رجل اودع صرة من
 الشال عند آخر فوضعها
 المودع في الاصطلب هل
 يضمنها

مطلب
 في تحقيق المراد بالحرزها
 وانه مخالف للعرف في السرقة

المدار على التقصير في المحفظ ومعلوم أن وضع الوديعة فيما لا يوضع فيه أمثالها تقصير في المحفظ كما هو صريح عبارة البرازية المارة وغيرهما فالمراد بانحرز كل شيء بحسبه وإن كان المراد به في السرقة خلافه ولا يقاس أحد البابين على الآخر بل انقل مع أن النقل الصريح يخالفه كما علمت وبه ظهر جواب المحادثة المذكورة والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما إذا أودع زيد عند عمرو وديعة معلومة ثم أنها ضاعت من عند عمرو ووجدت عند بكر ويريد عمرو المودع أن يخاصم ويدعي بذلك ويأخذها من بكر فهل له ذلك ويصلح خصما * (الجواب) * نعم وقد أجاب المحنف بقوله لم أقف على المسألة في محلها لكن نقل في البحر الرائق عن الولوالجية رجل التقط لقطة فضاعت منه ثم وجدها في يد رجل فلا خصومة بينه وبين ذلك الرجل فرق بينه وبين الوديعة اه فيؤخذ من هذا أن المودع له ذلك والله أعلم اه ونقل المسألة في لقطة التنوير وعزاها للعلائي إلى المجتبى والنوازل ثم قال لكن في السراج الوهاج والصحيح أن له المخصوصة لأن يده أحق اه يعني للتقط المخصوصة أيضا وفي الخاتمة من كتاب اللقطة رجل التقط لقطة وضاعت منه فوجدها في يد غيره فلا خصومة بينه وبين ذلك الرجل بخلاف الوديعة فان في الوديعة يكون للمودع أن يأخذها من الثاني لأن في اللقطة الثاني كالأول في ولاية أخذ اللقطة وليس الثاني كالأول في إثبات اليد على الوديعة اه * (سئل) * فيما إذا كان لزيد وديعة عند عمرو فوكل زيد بكر في طلبها من عمرو وتسليمها له فطلبها الوكيل من عمرو فلم يسلمها له ومنعها ظلام قدرته على تسليمها حتى هلكت عنده ويريد زيد ألا أن يضمن عمرا قيمتها بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك * (الجواب) * حيث طلبها الوكيل فنعها منه طلبا يضمن قال في النقاية وشرحها للعلامة القهستاني فان حبسها أي امسكها المودع بعد طلب ربها ولو حكما كالوكيل على ما في المضمرات الخ اه ولو كان الذي طلب وكيل المالك يضمن انقروى عن القاعدة وكذا في شرح التنوير للعلائي لكن في المنع وقيدنا بنفسه لانه في موضع ثمة عن التجنيس انه لو طلبها بوكيله أو رسوله فحبسها لا يضمن وفي الخاتمة رجل أودع عند انسان وديعة وقال في السر من اخبرك بعلامة كذا وكذا فادفع اليه الوديعة فجاء رجل وبين تلك العلامة فلم يصدقه المودع حتى هلكت الوديعة قال أبو القاسم لا ضمان على المودع اه لكن في الخلاصة المالك اذا طلب الوديعة فقال المودع لا يمكنني ان احضرها الساعة فتركها وذهب ان تركها عن رضى فهلكت لا يضمن لانه لما ذهب فقد أنشأ الوديعة وان كان من غير رضى يضمن ولو كان الذي طلب الوديعة وكيل المالك يضمن لانه ليس له انشاء الوديعة بخلاف المالك اه وهذا صريح في انه يضمن بعدم الدفع الى وكيل المالك كما لا يخفى وفي الفصول العمادية ورسول المودع اذا طلب الوديعة فقال لا ادفع الا للذي جاء بها ولم يدفع الى الرسول حتى هلكت ضمن وذلك في فتاوى القاضى ظهير الدين هذه المسألة واجاب نجم الدين انه يضمن وفيه نظر بدليل أن المودع اذا صدق من ادعى انه وكيل بقبض الوديعة فانه قال في الوكالة لا يؤثر بدفع الوديعة اليه ولكن لقائل أن يفرق بين الوكيل والرسول لان الرسول ينطق على لسان المرسل ولا كذلك الوكيل الا ترى انه لو عزل الوكيل قبل علم الوكيل بالاعزل لا يصح ولورجع عن الرسالة قبل علم الرسول بالرجوع يصح كذا في فتاواه اه منع من الايداع قال العلامة خير الدين الرملي بعدم نقل هذه العبارة عن المنع في حاشية البحر مانصه أقول ظاهرا من نقله في الفصول العمادية معزى إلى القاضى ظهير الدين انه لا يضمن في مسألة الوكيل كما هو متقول عن التجنيس فهو مخالف لما في الخلاصة كما هو ظاهر ويتراءى الى التوفيق بين القولين بأن يحمل ما في الخلاصة على ما اذا قصد الوكيل انشاء الوديعة عند المودع بعد منعه ليدفع له في وقت آخر أي فيضمن لانه ليس له انشاء الوديعة وما في فتاوى القاضى ظهير الدين والتجنيس على ما اذا منع ليؤدى الى المودع بنفسه واستبقاها

مطلب
اذا ضاعت الوديعة فلم يودع
المخاصمة والدعوى

مطلب
اذا طلب الوديعة وكيل
المالك فنعها منه ضمن
مطلب
قال من جاءك بعلامة كذا
فادفعها اليه فجاء رجل
بالعلامة فلم يصدقه لم يضمن
قوله يضمن الخ اي فقد
صار غاصبا بالمنع عن الوكيل
ولم يحدث له ايداع جديد
لعدم قدرة الوكيل على
انشائه بخلاف المالك عبارة
جامع الفصولين لانه لا يملك
الايداع فيضمن لو لم يدفع
مع قدرة الدفع لقصها اه منه

على الابداع الاول ولذلك قال في جوابه لا ادفع الا للذي جاء بها وفي الخلاصة ما هو صريح في أن
الوكيل تركها وذهب عن رضى بعد قول المودع لا يمكنني أن أحضرها الساعة أى وأدفعها لك في غير
هذه الساعة فإذا فارقته فقد أنشأ الابداع وليس له ذلك بخلاف قوله لا ادفعها الا للذي جاء بها فإنه
استبقاه للابداع الاول لانشاء ابداع قنائل ولم ار من تعرض لهذا التوفيق والله تعالى الموفق اه كلام
الخبر الرملى وفي التتارخانية من الفصل السادس وسئل عن المودع اذا وكل رجلا قبض وديعة بمحض
من المودع فانتهى اليه الوكيل بعد أيام وطالبه بالدفع اليه فامتنع ثم هلك هل يضمن فقال نعم لان
الانابة الثابتة بالمعينة فوق الثابتة بالمينة ولو ثبت التوكيل بالمينة فامتنع من الدفع اليه بعد الطلب
يضمن فهنا اولى قيل له وهل يفرق المحال بين التوكيل بمحض منه وبين التوكيل في حال غيبته فصده
في التوكيل في حال غيبته فقال نعم هكذا نص عليه في الجامع وغيره من الكتب أن له أن يمتنع من الدفع
اليه اه فالمحصل انه اذا منعه عن الرسول لا يضمن على ظاهر الرواية كما نقله في البحر عن الخلاصة
وأما اذا منعه عن الوكيل ففيه اختلاف في الخلاصة والقاعدة والوجيز والتتارخانية والمحامى
الزاهدى والمضمرات انه يضمن واختاره صاحب المنخ وتبعه العلائقي في شرحه فعين المصير الى ما عليه
الاكثر خصوصا والمضمرات شرح القسودرى والشروح مقدمة في مسائلنا مع المودع الوديعه من
الوكيل ظلمنا ولم يقل له لا ادفعها الا الى الذي جاء بها حتى يكون استبقاء الابداع الاول وقد جمعت هذه
النقول رجاء الثواب من الملك الوهاب ولاجل قطع الشك والارتباب أقول ما ذكره المؤلف من أن المودع
لا يضمن بمنعه عن الرسول في ظاهر الرواية ذكره في الدر المختار أيضا وبه يظهر أن ما ذكره في الفصول
العمادية من الفرق المتقدم بين الوكيل والرسول مبنى على خلاف ظاهر الرواية كانه عليه في نور العين
ثم اعلم أن عبارة التتارخانية المتقدمة آنفا تنبئ تفصيلا في مسألة الوكيل وذلك أن المودع انما يضمن
بالمنع عن الوكيل اذا كان توكيله ثابتا بالمعينة أو بالمينة أما اذا كان بتصديق المودع فإنه لا يضمن وكذا
لا يضمن لو كذبه بالاولى وانظر هل يجري هذا التفصيل في مسألة الرسول أيضا ومقتضى ما مر عن
الخانية من قوله فجاء رجل وبين تلك العلامة فلم يصدقه المودع حتى هلك الوديعه لاضمان انه
لو صدقه يضمن فيخالف مسألة الوكيل الا أن يقال ان قوله فلم يصدقه ليس قيدا احترازا فلا مفهوم
له وهذا ان جل على انه رسول وكذا ان جل على انه وكيل يخالف ما ذكرنا من التفصيل وفي حاشية
جامع الفصولين للخبر الرملى وهل يصح هذا التوكيل ولا يضمن المودع بالدفع أم لا يصح ليكون الوكيل
مجهولا ويضمن بالدفع قال الزاهدى في حاربه رافقه تفصيل لو كانا عند ذلك الاتفاق بمكان لا يمكن
لاحد من الناس استماع كلامهما فالدفع لمن جاء اليه بتلك العلامة بلا زيادة ولا نقصان صحيح لانه
عند ذلك كالتصريح بالوكالة لواحد بعينه وهو الجاءى بتلك العلامة وأما استماعه ذلك من جنى فنادروان
كانا عند ذلك بمكان فيه احد من الناس ممن يفهم اتفاقهما على ذلك او بمكان يمكن فيه لاحد استماع
اتفاقهما على ذلك خفية وهما لا يريانها فالوكالة باطله والدفع مضمن اه هذا ما نقله الرملى قلت كثيرا
ما يقع أن المالك بعد اتفاه مع المودع على ذلك يبعث رجلا بتلك العلامة فيسمعه آخر فيسبق الاول ويخبر
المودع بتلك العلامة وقد يقال ان هذا لا ينافي صحة التوكيل بعد وجود شرطه المتقدم عند اتفاق المالك
مع المودع والظاهر أن المالك اذا قال لم اذكر العلامة لهذا الرجل الذي جاءني وانما ذكرتها لغيره أن يكون
القول له لانه منكر فيض من المودع فتأمل والله أعلم * (سـ سئل) * في رجل غاب عن منزله وخلف
امرأته وكان في يده وديعة فلما رجع طلب الوديعه فلم يجدها كيف المحكم * (الجواب) * هذه المسألة
على وجهين ان كانت امرأته ائمة لا يضمن لانه غير مضيع وان كانت امرأته غير ائمة متهمة يضمن

معاد
اذا كانت امرأته غير ائمة
يضمن

لانه مضيع كذا في الواقعات الحسامية ومثله في المادية عن الخانية * (سئل) * في فرس مشتركة بين زيد وعمرو نصفين وهي تحت يد زيد فجاء ذو شوكه وانتزعا قهرا من يد زيد ودفعها للبكر فوضع بكر يده عليها مدة حتى هلكت عنده ويريد عمرو مطالبة بـ بـ بقيمة حصته منها فهل له ذلك * (الجواب) * نعم لقول فقهاءنا ولو ادع القاصب المقتضوب ثم هلك في يده ضمن أيا شاء من القاصب والمودع قال في الدرر أما القاصب فظاهر وأما مودعه فلقبضه منه بلا رضى مالكه اهـ والسألة في ودعة التنوير والقهستاني وغيرهما * (سئل) * في رجل ارسل اكديش الشريكه ليرعاه في القرية فدفعه شريكه الذي في القرية الى أجيره الخاص مسانحة الساكن معه فجاء ثور وضرب الاكديش فشق بطنه ومات ويريد الرجل الرجوع على شريكه المرقوم بقيمة الاكديش فهل لا رجوع له عليه شئ * (الجواب) * نعم لما في الخانية وله أن يدفع الى أجيره الخاص وهو الذي استأجره مشاهرة ومسانحة يسكن معه * (سئل) * في فرس مشتركة بين زيد وعمرو وهي تحت يد زيد باذن شريكه عمرو فبعضها زيد على يد ابنه الصغير الذي في عياله ليسقيا فأخذها رجل من يد الابن وماتت عنده فقام شريكه عمرو يطالب زيدا بقيمة حصته منها زاعما انه متعدي الدفع الى ابنه المزبور فهل لا مطالبة له بذلك * (الجواب) * حيث بعثنا مع ابنه الغير البالغ لا يضمن حصته شريكه والله أعلم وفي التجنيس المودع اذا بعث الودعة على يد ابنه والابن ليس في عياله ان كان بالغاً يضمن وان لم يكن بالغاً لا يضمن عمادية في بحث ضمان المجامى ومثله في الفصولين * (سئل) * فيما اذا دفع زيد بضاعته على سبيل الامانة لعمرو وابوصلها للبكر لبلدة كذا على أن لا ينزل بها في البحر الا في مركب مغفر أمين فنزل بها في مركب غير مغفر ولا أمين فأخذ النصارى البضاعة بالقهر والغلبة والحال أن في البحر مراكب مغفرة موجودة ميسرة لامشقة تتركوب فيها فهل يضمن عمرو * (الجواب) * نعم حيث كان الحال ما ذكر يضمن عمرو قيمة الودعة المذكورة كما اذا امره بحفظها في دار فوضعه في دار أخرى لان الاصل كما في الدرر أن الشرط انما يصح اذا كان مفيدا والعمل به ممكن والنهي عن الوضع في مركب غير مغفر وفي دار أخرى مفيد لانهم يختلفان في الامن والحفظ فصح الشرط وأمكن العمل به بخلاف ما اذا امره أن يضعها في بيت معين من دار أو صندوق معين منه فحفظ في بيت آخر أو في صندوق آخر منه لأن البيتين قلما يختلفان في الحفظ فالمتكمن من الاخذ من أحدهما ممكن من الاخذ من الآخر فصار الشرط غير مفيد وتعذر العمل به فلا يعتبر وكذلك تعين الصندوق فلا يفيد لان الصندوقين في بيت واحد لا يتفاوتان ظاهرا الا أن يكون في البيت أو الصندوق خلل ظاهر فجاءت ثديفة الشرط ويضمن بالخلاف اهـ وقال الاقنوي عن شرح الطحاوي الاصل أن كل شرط يفيد اعتباره ويمكن للمودع مراعاته فهو معتبر وكل شرط لا يفيد اعتباره ولا يمكن مراعاته فهو ولو اهـ * (سئل) * فيما اذا ادع زيد عند عمرو وخبرني في طريق الحج فأخذه عمرو ووضع تحت رأسه حفظا له ونام ثم اتبعه فلم يجده فهل لا ضمان عليه في ذلك * (الجواب) * نعم ولو نام ووضع الودعة تحت رأسه أو جنبه فضاقت لا يضمن وكذلك ان وضعها بين يديه وهو الصحيح واليه مال الامام السرخسي قالوا وانما لا يجب الضمان في الفصل الثاني اذا نام قاعدا أما اذا نام مضطجعا يضمن وهذا اذا كان في المحضر أما اذا كان في السفر فلا ضمان نام قاعدا أو مضطجعا كذا ذكره في الذخيرة وذكر في العدة لو نام واضعا جنبه على الارض فضاقت الودعة يضمن وان نام قاعدا لا يضمن وفي السفر لا يضمن في الوجهين عمادية من الفصل ٣٢ * (سئل) * فيما اذا ادع زيد عند عمرو وديعة وتسلمها منه ثم جاء رجل أجني وأخذ الودعة والمودع يراه ولم يمكنه دفعه ومنعه خوفا من ضرره فهل لا ضمان عليه * (الجواب) * نعم وفي الجامع الاصفرو ولو أخذ

مطلب
لمالك تضمن القاصب
أو مودع القاصب

مطلب
لودع الودعة الى أجيره
الخاص الساكن معه الخ

مطلب
بعث الودعة مع ابنه الصغير
لا يضمن

مطلب
امر به ركوب في مركب
مغفر فركب بها غيره يضمن

مطلب
الاصل أن الشرط انما يصح
اذا كان مفيدا والعمل به ممكنا

مطلب
وضع الودعة تحت رأسه
ونام لا يضمن

مطلب
اخذ الودعة اجنبي ولم يمكنه
دفعه لا يضمن

الوديعة اجنبي والمودع براه فسكت قال أبو القاسم الصغار ضمن ان أمكنه دفعه أما لو لم يمكنه منه
 تخوفه من ضرره وغارته لم يضمن اتقروى * (سئل) * فيما اذا دفع زيد لعمرو وصدر نحاس لبيعه له
 فعرضه على البيع فلم يشتره أحد فردّه عمرو على زيد ثم جدد زید وصوله له من عمرو فهل يقبل قول عمرو
 بيمينه * (الجواب) * نعم لانه أمين والقول للأمين مع اليمين الا اذا كذبه الظاهر كما تلووه وفي
 الاشياء كل أمين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والناظر
 ومثله في تنوير الابصار المودع اذا ادعى رد الوديعة فالقول قوله ولو أقام البينة على ذلك قبلت عيني على
 الهداية من كتاب القصب في فصل ومن غصب عينا ادعى رد الوديعة أو هلاكها ومات قبل أن يحلف
 لا يحلف وارثه نص عليه في الجامع الكبير بزيادة من القضاء * (سئل) * فيما اذا اودع زيد
 عند عمرو الاجنتين فوضعهما عمرو في حانوته ثم أخذهما بكر ليتظر اليهما وحوّلهما من موضعهما بدون
 اذن منهما ثم طالبه عمرو بهما فزعم انه ردّهما الى محلهما وزيد وعمر ونيكران ردّهما الى محلهما فهل
 يضمن بكر قيمتهما زيد * (الجواب) * نعم أما أولا فلما صرح به الامام الجليل قاضيان في
 القصب رجل ركب دابة رجل بغراذنه ثم نزل فأتى قال يضمن في رواية الاصل وعن أبي يوسف انه
 لا يضمن وعنه انه يضمن قال الناطقي الصحيح انه على قول أبي حنيفة لا يضمن حتى يحول عن
 موضعهما ثم ذكر في موضع آخر منه قالوا الصحيح من مذهبه انه لا يضمن الا بالتحويل وفي موضع
 آخر ايضا بعد التحويل لا يبرأ عن الضمان واليه مال الفقيه اه وأما ثانيا فلانه متعدي من أول الامر بعد
 اليد اليهما بغير اذن شرعي وفي العاديه من أو اخر جناية الدواب ضمن مسألة لان غصب المنقول لا يتحقق
 بدون النقل اه * (سئل) * فيما اذا كان لرقيق وديعة عند زيد فدفعها زيد لوكيل شرعي عن
 سيد الرقيق ثم مات السيد وعق الرقيق وطلبا الوديعة من زيد فهل ليس له طلبها منه والدفع المذكور
 جائز * (الجواب) * نعم في الخاتبة آخر كتاب المأذون العبد اذا اودع عند انسان شيئا لا يملك
 المولى أخذ الوديعة كان العبد مأذونا أو محجورا فلأن المودع دفع الوديعة الى مولا ما لم يكن على العبد
 دين جاز اه أقول حاصله انه ليس للمولى أخذها من المودع جبرا ولو دفعها المودع برضاه الى المولى صح
 نظير الموكل ليس له أخذ الثمن من المشتري ولو دفع اليه المشتري ببرا وفي البحر عن الخلاصة ومنه منه
 وديعة عبده لا يكون ظملا لان المولى ليس له قبض وديعة عبده مأذونا كان أو محجورا ما لم يحضرو يظهر
 انه من كسبه لاحتمال انه مال الفرد وديعة فاذا ظهر انه للعبد بالبينة فيجوز يأخذ اه * (سئل) *
 فيما اذا اودع زيد عند عمرو صندوقا مقللا فيه امانة له فوضعه عمرو في بيت من داره حرزله فدخل غل
 في الصندوق وأفسد بعض الامتعة بدون تعد من عمرو ولا تقصير فهل لا ضمان عليه * (الجواب) *
 نعم قال في جامع الفصولين في الذخيرة أفسد ما الفأرة وقد عرف المودع ثقب الفأرة فلو علم بها ثقب
 الفأرة برئ لا لو لم يعلمه بعد ما علم ولم يستد في العدة لو كانت شيئا من الصوف ورب الوديعة غاب وخاف
 المودع على الفساد فرفعها الى القاضي لبيعهها ولو لم يرفع ولم يحتمل لدفع ذلك لم يضمن اه وفي الظهيرية
 الانسان اذا استودع عنده ما يقع فيه السوس في زمان الصيف فلم يبردها بالهواء حتى وقع فيه السوس
 وفسد لا يضمن اه نهج الحياة وفي الوهابية

وتارك نشر الصوف صيفا فغثم * يضمن وقرض الفأرة بالعكس يؤثر

اذا لم يستد الثقب من بعد علمه * ولم يعلم الملاك ما هي تنقر

* (سئل) * فيما اذا كان لزيد للثأب وديعة عند عمرو فاذن له زيد بارسالها اليه مع رجل أمين
 يعتمد عليه ففعل ذلك فخرج على الرسول قطاع الطريق فتهبوا القافلة والامانة بالقهر والقلبة ولم يمكن

مطلب
 يقبل قول المودع باليمين
 في رد الوديعة للمالك

مطلب
 كل أمين ادعى ايصال
 الامانة الى مستحقها قبل
 قوله

مطلب
 ادعى رد الوديعة أو هلاكها
 ومات قبل ان يحلف
 لا يحلف وارثه

مطلب
 حول الاجنبي الوديعة عن
 محلها بلا اذن ضمن

مطلب
 اذا دفع وديعة العبد لمواه
 لا يضمن الا اذا كان مديونا

مطلب
 دخل القمل في الصندوق
 وأفسد بعض الامتعة
 لا يضمن

مطلب
 فيما اذا كانت الوديعة
 يخاف عليها الفساد وصاحبها
 غائب

مطلب
 قال للمودع ارسلها مع رجل
 أمين ففعل لا يضمن

دفعهم ويريد زيد أن يضمها عمر فهل حيث كان الأمر كذلك لضمان على عمرو * (الجواب) * نعم
 * (سئل) * فيما إذا ودع زيد عبده عند عمرو فأبق العبد من عند عمرو بدون تعدنه ولا تقصير في
 حفظه فهل لضمان عليه * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا دفع زيد لعمرو جارا
 على سبيل الأمانة فربطه عمرو بجبل مع دابة أخرى على شط نهر وأبعد عنهما محل آخر حتى غابا عن بصره
 وقصروا في الحفظ حتى سقط الحمار في النهر فهل يضمن عمرو قيمته لصاحبه * (الجواب) * حيث قصر
 في الحفظ وغيبه عن بصره يضمن قيمته لصاحبه

* (كتاب العارية) *

(سئل) في رجل استعار ثورا من آخر استعاره مطلقا ليعرث عليه فهل عند في حالة استعماله من غير
 تعدنه ولا وجه يقتضي ضمانه فهل لضمان عليه * (الجواب) * نعم ولو هلكت الدابة العارية في يد
 المستعير فإن كان المنة مطلقا لا يضمن سواء هلكت في حال الاستعمال أو في غيره عمداية من ضمان المستعير
 * (سئل) * فيما إذا استعار زيد من عمرو جارا ليركبه إلى قرية معينة استعاره مطلقا ليحصد زراعا
 في القرية ثم بعد فراغه يعيد الحمار لصاحبه فركبه للقرية وقبل فراغه من الحصاد ذهب الأعراب مع عدة
 جبر لاهل القرية بالنوبة والتهم بدون تعدن زيد ولا تقصير في الحفظ ولم يقدر على دفعهم ولا على رده
 منهم ويرغم صاحبه أن يزيدا يضمنه بمقتضى أنه شرط عليه ضمانه فهل لضمان على زيد ولو صدر
 الشرط * (الجواب) * نعم قال في ودعة التنوير واشتراط الضمان على الأمين باطل به بقى اه
 وفي العمادية قال أبو جعفر الشرط وغير الشرط سواء لأن اشتراط الضمان على الأمين باطل وبه نأخذ اه
 وفي جامع الفتاوى ولا تضمن العارية وإن التزم الضمان عند الهلاك * (سئل) * في رجل استعار
 من آخر عدولا معلومة ليتنفع بها ثم مات قبل أن يردها لصاحبها مجعلا لها ولم توجد في تركته فهل
 يكون ضمانها في تركته * (الجواب) * نعم لأن العارية أمانة كافية للعلائي والأمانات
 مضمونة بالموت عن تجهيل * (سئل) * فيما إذا استعار زيد من عمرو حصانه ليركبه أربعة أيام
 إلى قرية معينة فركب إلى القرية المذكورة وتجاوزها إلى قرية أخرى بعيدة وغاب أكثر من شهر ثم رجع
 قائلا إن الحصان قد هلك معه في القرية الأخرى بعد مرور الأيام المذكورة فهل يضمن قيمة الحصان
 لصاحبه * (الجواب) * حيث كانت عارية الحصان المذكورة موقوفة بوقت ومقيدة بمكان معين
 فأمسكه بعد الوقت وتجاوز به المكان المعين يضمن قيمة الحصان لصاحبه قال في العمادية في الفصل
 ٣٣ العارية لو كانت مقيدة بالمكان فجاء ذلك المكان يضمن ولا يبرأ بالعود اه وفي فتاوى القاضى
 ظهير الدين إذا كانت العارية موقوفة بوقت فأمسكها بعد الوقت فهو ضامن ويستوى فيه أن تكون
 العارية موقوفة نصا أو دلالة حتى أن من استعار قدوما يكسر الحطب فكسره وأمسك حتى هلك يضمن
 اه ومثله في الفصولين استعار ثورا ليركب أرضه وعينها فركب أرضا أخرى فعطب الثور يضمن لأن
 الأراضي تختلف في الكراب سهولة وصعوبة بمنزلة من استعار دابة ليذهب إلى مكان معلوم فذهب إلى
 آخر بتلك المسافة كان ضامنا وكذلك الوامسك في بيته ولم يركب حتى عطب لهدم الرضى من المالك
 بالامساك وكذلك في الإجارة إذا أمسك ولم يذهب أقول ينبغي أن لا يضمن لركب مثل الأرض المعينة
 أو أخرج منها كما لو استأجر دابة للحمل وسمى نوعا فخالف لا يضمن مثل المسمى أو أخف كذا في جامع
 الفصولين ولو عين طريقا فسلط طريقا آخر كانا سواء لا يضمن وإن كان أبعد أو غير مسلول يضمن وكذا
 إذا اتفقا في الأمن عمداية استعار قدرا للفصل الثياب ولم يسلمه حتى سرق ليلًا ضمن برزاريه من الرابع من

مطلب
 ابق عبد الوديعة لأصحابه
 على المودع

مطلب
 ربط حمار الأمانة مع دابته
 على شط نهر وغاب عنها
 فهل الحمار ضمن

مطلب
 لو هلكت الدابة في يد
 المستعير والعارية مطلقه
 لا يضمن

مطلب
 لا يضمن المستعير وإن شرط
 عليه الضمان

مطلب
 إذا مات المستعير مجعلا يضمن

مطلب
 يضمن المستعير بمجاوزة
 المكان ولا يبرأ بالعود

مطلب
 تكون العارية موقوفة
 نصا أو دلالة

مطلب
 لو عين طريقا فسلط آخر
 لا يضمن أن كانا على السوء

لو أمسك الدابة بعد الوقت
ضمن وان لم يستعملها بعده

مطلب
المستعير أن يركب في الرجوع
بجلاف المستأجر

مطلب
القول للمستعير في الايام أو
المكان أو ما يحمل عليها

مطلب
القول للمستعير في تقييد
الانتفاع بالعارية

مطلب
اخذ الدابة متقلب لم يضع
المستعير

مطلب
العارية أمانه

مطلب
بني دار أبيه بأذنه فالبناء
له ويكون كالمستعير

مطلب
اذن له بالبناء في الارض الميرية
ثم رجع قبل البناء له ذلك

مطلب
لناظر الرجوع عن الاذن
قبل الفرس

مطلب
حفر سردابا في دار جاره
بأذنه ثم باعها لجاره ولم بشرط
بقائه فلم يشترى رفعه وكذا

مطلب
لورثة الاذن

قال له المعير ابعتها مع من
شئت فبعها مع من ليس
في عياله لا يضمن

العارية العارية لو موقفة فأمسكها بعد الوقت مع امكان الرد ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت هو المحتار
جامع الفصولين للمستعير أن يركب الدابة العارية في الرجوع وليس للمستأجر ذلك عمادية وفيها فان لم يسم
المستعير لها موضع ليس له أن يخرج بها من المصر اه وفي القول لمن عن البدائع ولو اختلف المعير
والمستعير في الايام أو المكان أو فيما يحمل عليها فالقول قول المعير لان المستعير يستفيد ملك الانتفاع
من المعير فكان القول في المقدار والتعيين قوله مع العيينة وقوله للثمة وفي فتاوى قارئ الهداية اذا اختلف
المعير والمستعير في الانتفاع بالعارية فاذعى المعير انتفاعا مقيدا بفعل مخصوص والمستعير بالطلاق فالقول
قول المعير في التقييد لان القول له في اصل الاعارة فكذا في صفتها اه * (سئل) في رجل
استعار من آخر دابة ليركبها الى مكان معلوم فركبها وقبل وصوله الى المكان صادفه متقلب وأخذها
منه بالقهر والغلبة ولم يمكنه منعه بوجه وخاف من ضرره فهل لا ضمان على المستعير * (الجواب) *
نعم لان العارية امانة كما تقدم والمستعير أمين والأمين انما يضمن بترك الحفظ اذا تركه بغير عذر كما في
العمادية من ضمان الراعي وفي الجماع الاصغر ولو أخذ الوديعة اجنبي والمودع يراه فسكت قال
أبو القاسم الصفار ضامن ان امكذبه دفعه اه لا يمكنه منعه لخوف من ضرره وغارته لم يضمن
* (سئل) في رجل بنى بماله لنفسه قصرا في دار أبيه بأذنه ثم مات عنه أبوه وعن ورثة غيره فهل
يكون القصر لبانيه ويكون كالمستعير * (الجواب) * نعم كما صرح بذلك في حاشية الاشباه من
الوقف عند قوله كل من بنى في ارض غيره بامر فلهما السكنى والحج ومسألة العمارة كثيرة ذكرها في
الفصول العمادية والفصولين وغيرها وعبارة الحنفي بعد قوله ويكون كالمستعير فيكلف قطعه متى شاء
* (سئل) في قطعة ارض ميرية اذن المتكامل عليها أن يبنى عليه بناءا ولم يبين بعد ويرد
المتكامل عليها الرجوع عن الاذن المرقوم ومنه من البناء فهل له ذلك * (الجواب) * نعم في فتاوى
الشيخ اسماعيل الحائث سئل فيما اذا اذن ناظر وقف أن يفرس في ارض الوقف غراسا ولم
يفرس بعد ويرد الناظر الرجوع عن الاذن المرقوم ومنع زيد من الغراس فهل له ذلك الجواب نعم له
ذلك قبل الفرس * (سئل) في ذمي حفر سردابا في دار جاره وعمره والذي بأذنه ثم باع عمره وداره
من بكر الذمي ويطلب بكر الاذن رفع السرداب والحال انه لم بشرط وقت البيع بقاء السرداب فهل له
ذلك * (الجواب) * نعم رجل استأذن جاره في وضع جذوع له على حائط الجار أو في حفر سرداب
تحت داره فأذن له في ذلك ففعل ثم ان الجار باع داره فطلب المشتري رفع الجذوع والسرداب كان له ذلك
الاذا شرط في البيع ذلك فيعند لا يكون للمشتري ذلك خاتمة من باب ما يدخل في البيع من غير ذكر
ومثله في البرازية من تقسمة والاشباه من العارية وراجع حاشية السيد أحمد أقول وكذا الوصيات الاذن
فلورثته رفع البناء عن مالكهم وان اذن له مورثهم كما في أول كتاب العارية من الخيرية ولا يظهر هنا
اشتراط بقائه لان الارث جبري لا يتقيد بالشرط بخلاف مسألة البيع ورأيت بخط شيخنا شيخنا
السائحاني والوارث في هذا بمنزلة المشتري الا أن للوارث أن يأمره برفع البناء على كل حال كما في الهندية
ومنه يعلم ان من اذن لاحد ورثته ببناء محل في داره ثم مات فلما بقي ورثته مطالبة برفعه ان لم تقع القسمة
ولم يخرج في مقصده وفي جامع الفصولين استعار دارا فبنى فيها ابلا امر المالك وقال له ابن لنفسك ثم باع
الدار بحقوقها يؤمر الباني بهدم بنائه واذا فرط في الرد بعد الطلب مع التمكن منه ضمن اه * (سئل) *
فيما اذا استعار زيد من عمرو دابة الى مكان معلوم وقال له عمرو واذا وصلت الى المكان المزور ابعتها مع
من شئت فبعها يذ على زيد من ليس في عياله فهل يكتفى في الطريق من غير تعذ ولا تقصير فهل يكون زيد
غير ضامن * (الجواب) * نعم استعار دابة للعمل الى مكان كذا وقال له المالك ابعتها مطلقا فبعها

على يدمن ليس في عياله فهلكت في الطريق لم يضمن حاوي الزاهد وفي التجريد البرهان في رجل جاء الى المستعير وقال اني استعرت الدابة التي عندك من فلان مالكمها وامرني أن اقبضها منك فصدقه ودفعها اليه فهلكت عنده ثم انكر المعير أن يكون امره بذلك فالمستعير ضامن ولا يرجع على الذي قبضها منه لانه صدقه فان كان قد كذبه ولم يصدقه ولم يكذبه وصدقه وشرط عليه الضمان فانه يرجع عليه قال وكل تصرف هو سبب للضمان اذا ادعى المستعير انه فعله باذن المعير وهو يجحد يضمن المستعير الا أن تقوم له بينة على الاذن عمادية * (سئل) * فيما اذا استعار زيد من زوجته ارض البرزخها فزرعها حنطة بعد ما حرثها واذا نبت له برزخها ونبت الزرع وترى الا أن رفع يده عنها وأخذها منه قبل أن يحصد الزرع فهل ليس لها ذلك * (الجواب) نعم قال في التنوير واذا استعارها البرزخ لم تؤخذ منه قبل أن يحصد الزرع وقتها والا هـ ومثله في الدرر * (سئل) * فيما اذا استعار زيد من عمر وحمارة ليحمله بنفسه ولا يعيره من غيره فحمله ثم اعاره من بكر فحمله بكر ومات عنده ويريد عمرو تضمين زيد قيمة الحمارة بالوجه الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم ويضمن لعينين الاول حيث استعاره للتحميل فحمله ثم اعاره قال في التنوير وشرحه للعائني ومن استعار دابة أو استأجرها ملقا بلا تعقيد يحمل ما شاء ويعيره له أي للحمل ويركب عملا بالاطلاق وايا فعل أو لاتعين مراد او ضمن بغيره ان عطبت حتى لو ألبس أو أركب غيره لم يركب بنفسه بعده هو الصحيح كافي هـ والثاني للنهي قال في الخلاصة فلو قال لا تدفع لغيرك فدفع فهلك ضمن مطلقا ومثله في البرزخية * (سئل) * في مستعير يؤذيه مدعي الاياس من حياته وذلك بدون اذن من صاحبه وصاحبه ينكر الاياس من حياته ولا بينة للمستعير على دعواه فكيف الحكم * (الجواب) * حيث كان لا ترجى حياته لا يضمن الذابح بالذبح قيمته وان اختلفا وقال المالك كانت حياته ترجى وقال الذابح لا ترجى فالبينة على الذابح واليمين على المالك واذا عجز عن البينة وحلف المالك ضمن الذابح قيمته يوم الذبح والقول له في قدر اقيمة يمينه واذا ادعى المالك زيادة عما يقول الذابح فعليه البينة والله أعلم والمسألة في الخيرية من ضمان الاجير صدقة في حرث والجماع بينهما الامانة لان الاجير أمين والمستعير أمين * (سئل) * في رجل استعار من آخر بهيمة وتسلمها ودخل دارا وابقاها في السكة وغيرها عن بصره حتى ضاع فهل يضمن قيمتها لصاحبها * (الجواب) * نعم يضمن قال مؤيد زاده في ضمان المستعير اذا دخل المستعير لبيته وترك الدابة المستعارة في السكة فهلكت يضمن سوار بطها او لم يربطها لانه لما غيبها عن بصره فقد ضيعها حتى اذا دخل المسجد أو البيت والدابة لا تيب عن بصره لا يجب الضمان وعليه الاتوى فصولين هـ * (سئل) * فيما اذا استعار زيد من عمرو رجلا ليحمل عليه قدرا معلوما من الحنطة فحمله ازيد منه وعلم أن الحمل لا يطيق ذلك فهل الجمل بسبب ذلك ويريد عمر أن يضمنه كل قيمته بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم استعاره ليحمل عليه عشرة مخاتيم حنطة فحملها خمسة عشر محتوما فهلكت فان علم أن هذه الدابة لا تطيق حمل هذا القدر ضمن كل قيمتها لان هذا الاستهلاك وان علم انما تطيق ضمن ثلث قيمتها توزع باللفظان على قدر المأذون فيه وغيره المأذون فيه بخلاف ما اذا استعار ثورا ليطحن به عشرة مخاتيم حنطة فطحن أحد عشر فهل يضمن جميع اقيمة لانه لما طحن عشرة مخاتيم فقد انتهى الاذن فبعد ذلك استعمل الدابة بغير اذن مالكمها فغير ضام بخلاف الحمل لان حمل الكل علم ابو جده مرة واحدة وهو في البعض مأذون وفي البعض مخالف فتوزع الضمان عمادية * (سئل) * في العارية الموقته اذا أمسكها بعد الوقت مع امكان الرد وهلكت هل يضمن * (الجواب) * نعم العارية لموقته فأمسكها بعد الوقت مع امكان الرد ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار وسواء

مطلبه
فما اذا جاء رجل الى المستعير
وقال اني استعرت تها من
مالكها وأمرني أن اقضها

مطلب
استعار أرضا ليزرعها لم تؤخذ
منه قبل أن يحصد الزرع

قوله لم تؤخذ منه الخ أى
بل له ان يبقها تحت يده باجر
الثل اه مصححه

مطلبه
فیمین استعار ثورا فذبحه
مدعیاً الایاس من حیاته

مطلب
دخل داره وترك الدابة
في السكة وغيها عن بصره

یضمن
مطلوب
استعارها یحمل علیہا قدرا

مطلوبہ _____ الخ معلوماً بمیل ازید منہ

العارية الموقته لوأمسكها
بعد الوقت ضمنها

مطلب
لوجاوز المكان المقيد بضمن
ولا يبرأ بالعود

مطلب
للمستعير أن يودع

مطلب
للمستعير الاعارة في موضعين

مطلب
اذا منع العارية بعد الطاب
بضمها

توقت نصاً ودلالة حتى ان من استعار قدوماً ليكسر حطباً فكسره فأمسك ضمن ولو لم يوقت فصولين
وان قيده بوقت أو نوع أو بهما ضمن بالخلاف الى شرا الى مثله أو خير علائق العارية لو كانت مقيدة
بالمكان فجأوزه بضمن ولا يبرأ بالعود وكذا المجواب في الاجارة بخلاف الرهن والوديعة ولو لم يذهب بها
الى ذلك المكان بضمن والمكث المعتاد عفو وكذلك هذا في الاجارة وهذا بخلاف ما اذا استعار دابة
أو استأجرها ليحمل عليها حنطة فيعمل شيئاً أخف من الحنطة أو أسهل على الدابة بضمن كذا في شرح
الطحاوي عمداً بيقول قوله آخر اضمن الطاهر أن صوابه لا يضمن لان عبارة جامع الفصولين برمز
شرح الطحاوي هكذا ولو ذهب الى مكان آخر لا الى المسمى ضمن ولو أقصر وكد الواسعها في بيته
ولم يذهب الى المسمى ضمن والمكث المعتاد عفو وكذا الاجارة وهذا بخلاف ما لو استعارها أو استأجرها
ليحمل براف يحمل الاخف ببراءة وكذا ذكر المسألة في نور العين ولكنه استشكل قوله ضمن ولو أقصر
وقوله وكذا الواسعها في بيته لان المختار فيه مما الى خير لا الى شرف كان الظاهر أن لا يضمن فيهما اه
(سئل) * فيما اذا استعار زيد من عمر ودابة ابركها الى مكان معين في اثناء الطريق أو دعهما
عند بكر فأخذها بكر وذهب بها الى مدينة بعلبك فذهب زيد وعبد عمر وباذن عمرو ولياً ثانياً بها
فتسلماها من بكر وسلمها زيد لعبد عمر المأذون له بأخذها ثم ماتت الدابة عند العبد الزبور قضاء الله تعالى
وقدره ويرغم عمرو أن زيد اضمن قيمتها فهل يكون غير ضامن لها * (الجواب) * نعم قال الاسديجاني
في شرحه على الجامع الصغير للمستعير أن يودع عند مشايخ الطرق وقال بعضهم ليس له أن يودع
وبالاول أخذ الفقيه أبو الليث والشيخ الامام محمد بن الفضل من واقعات اللامشي والمستعير أن يودع
على الفتى به وهو المختار وجميع بعضهم عدمه ويتفرع عليه ما لو أرسلها على يد أجنبي فهل يكت بضمن على
الثاني لا الاول بخبر من العارية في شرح قوله كذا برهن ولورد العارية مع أجنبي بضمن جامع الفصولين
في ٣٣ اتقروى من اول العارية وقال في هامشه من هذا المحل وفي العمادية وبالاول أخذ أبو الليث ومحمد
ابن الفضل وعليه الفتوى ومثله في التبيين وغاية البيان وفي المحيط وهو المختار وفي شرح الجمع وهو الصحيح
وهذا الاختلاف فيما يملك الاعارة وأما فيما لا يملك الاعارة لا يملك الايداع أقول للمستعير الاعارة
في موضعين الاول اذا استعار مطلقاً بأن لم يعين المعبر متفهماً سواء كان مما يختلف باختلاف المستعمل
كالبس وازكوب ولا كالحمل على الدابة والاستخدام والسكنى والثاني فيما اذا عين متفهماً وكانت
مما لا يختلف وهذا عند عدم النهي فلو قال لا تدفع لغيرك فدفع فهلك ضمن مطلقاً كما مر وهذا ايضا اذا لم
يستعمله وكان مما يختلف فلو استعمله فالصحيح انه ليس له أن يعير ولو استعاره مطاعة لتعيينه وكذا لو فرغ
من العمل الذي استعاره له لم يكن له الاعارة مطلقاً بقاءه مودعاً والمحصل انه يملك الاعارة فيما
لا يختلف في المطلقة والمقيدة وانه ليس له الاعارة اذا فرغ فيما يختلف وغيره وكذا ليس له الاعارة فيما
يختلف وكانت مقيدة وكذا لو استعمل ما يختلف ولو في المطلقة وكذا لو نهاه عن الدفع الى غيره كما يعلم من
جامع الفصولين في هذه المواضع اني لا يملك فيها الاعارة لا يملك الايداع بخلاف وانما الخلاف فيما
يملك الاعارة هل يملك الايداع قيل نعم لان الوديعة أدنى حالاً من الاعارة لانها حقة بظنون انتفاع
فاذا ملك الاعلى ملك الادنى وقيل لا لانه امانة وليس للأمين أن يودع ابتداءً وانما ملك الاعارة لانه
ما ذون بذلك لا طلاق الاذن بالانتفاع من المعير وصح هذا القول في النهاية كما نقله في استتار خاتمة ثم
هذا كله اذا ملك المستعار قبل تسليمه الى مالكه سليماً أما لو هلك بعده فلا كلام في عدم الضمان ومثله
ما في السؤال فانه قد سلم الدابة الى عبد المالك المأذون له بذلك فلا حاجة الى بناء عدم الضمان على
القول بأن المستعير له أن يودع كما لا يخفى فافهم * (سئل) * في المعير اذا طلب العارية من المستعير

مراراً فخرط حتى ملكت في يده ولم يكن عاجزاً عن الدفع بعد الطلب فهل يضمنها * (الجواب) * نعم
يضمن حيث الحال ما ذكر

* (كتاب الهبة) *

* (سئل) * فيما اذا دفعت هندل يد مبلغاً معلوماً من الدراهم على سبيل القرض فطالبت به بالمبلغ
المزبور فقال انك دفعته لي هبة وقالت بل قرضا فهل يكون القول قولها يمينها في ذلك وعليه رد مثل
القرض المزبور * (الجواب) * نعم دفع لا ترعينا ثم اختلفا فقال الدافع قرض وقال الآخر هبة
فالقول قول الدافع كذا في القول لمن عن البرازية ومثله في الحثانية دفع اليه دراهم فقال انقمتها ففعل
فهو قرض كما لو قال اصر فها لي حوائج ولودفع اليه ثوباً وقال اكتسبه ففعل يكون هبة لان قرض
الثوب باطل لسان الحكم من الهبة * (سئل) * فيما اذا كان لزيد ثلث بستان معلوم جار
في ملكه على سبيل الشيوخ أرضاً وغراساً فوهبه من أولاده الثلاثة القاصرين من غير قسمة والبستان
يحتل القسمة ثم باع زيد مع بقية شركائه جميع البستان من رجل فهل تكون الهبة فاسدة والبيع نافذا
* (الجواب) * هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وهو ما يجبر القاضي فيه الا على القسمة عند طلب
الشريك لها لا تنفذ الملك للموهوب له في المختار مطلقاً شريكاً كان أو غيره ابناً أو غيره ولو باعه الواهب
صح لان هبة المشاع باطية وهو الصحيح كما في مشتمل الاحكام نقلاً عن تمة الفتاوى والهبة الفاسدة لا تقيد
الملك على ما في الدرر وغيرها والمسألة مسطورة في التنوير أيضاً قول ذكرك في التنوير لكن قال
شارحه مستنداً عليه بما في الفصولين من أن الهبة الفاسدة تقيد الملك بالقبض وبه بقي ثم قال ان لفظ
التقوى آكد من لفظ الصحيح يعني أن لفظ وبه بقي أي بالقول بافادتها الملك بالقبض آكد من لفظ
الصحيح أي في قول من قال الصحيح انها لا تقيد فالحاصل انهما قولان صحيحان لكن الاول أصح لانه
معنون بلفظ التقوى الذي هو كذا لفظ الصحيح لان القول الصحيح قد لا يفتى به لوجود ما هو أصح منه
أو لتغير عرف أوزمان أو نحو ذلك مما يقتضي الافتاء بخلافه على حسب ما يظهر لاهل الترجيح بخلاف
لفظ به يفتى فانه صريح في أن العمل عليه وانه لا يفتى بخلافه فاذا كان آكداً لكن كتبت فيما علقته
على الدر المختار في هذا المحل ما صورته قال في الفتاوى الخيرية ولا تقيد الملك في ظاهر الرواية قال الزيلعي
وسلمه شائعاً لا يملكه حتى لا ينفذ تصرفه فيه فيكون مضموناً عليه وينفذ فيه تصرف الواهب ذكره
الطحاوي وقاضيان وروى عن ابن رستم مثله وذكر عصام انها تقيد الملك وبه أخذ بعض المشايخ اه
ومع افادتها للملك عنده هذا البعض أجمع الكل على أن الواهب استرددها من الموهوب له ولو كان ذا
رحم محرم من الواهب قال في جامع الفصولين راجع الفتاوى الفضلى ثم اذا ملكت أفتيت بالرجوع للواهب
هبة فاسدة لذى رحم محرم منه اذا الفاسدة مضمونة على ما مر فاذا كانت مضمونة بالقيمة بعد الهلاك كانت
مستحقة الرد قبل الهلاك اه وكما يكون للواهب الرجوع فيها يكون لوارثه بعد موته لكونها مستحقة الرد
وتضمن بعد الهلاك كالبيع الفاسد اذا مات أحد المتبايعين فلورثته تقضه لانه مستحق الرد ومضمون
بالهلاك ثم ان من المقرر أن القضاء يتخصص فاذا ولي السلطان قاضياً يقضى بمذهب أبي حنيفة لا ينفذ
فضاؤه بمذهب غيره لانه معزول عنه بتخصيصه فالتحقق فيه بالارعية نص على ذلك علماً وأنا رجعهم الله
تعالى اه ما في الخيرية وبه أفتى في الحثانية أيضاً والتاجية وبه جزم في الجواهر والبحر ونقل فيه عن
المتن بالعين المحجمة انه لو باعه الموهوب له لا يصح وفي نور العيون عن الوجيز الهبة الفاسدة مضمونة
بالقبض ولا يثبت الملك فيها الا عند اداء العوض نص عليه محمد في المبسوط وهو قول أبي يوسف اذا

مطلب
القول لذى القرض دون
الهبة

مطلب
هبة المشاع فيما يحتمل
القسمة باطله

مطلب
في تحقيق مسألة أن الهبة
الفاسدة لا تقيد الملك
بالقبض

الهبة تنقلب عقدها وضة اه وذكر قبله أن هبة المشاع فيما يسم لا تغيب الملك عند أي خفية اه وفي
 القهستان في لا تغيب الملك وهو المختار كما في المضمرات وهذا مروى عن أبي حنيفة وهو الصحيح اه فحيث
 علمت انه ظاهر الرواية وأنه نص عليه محمد وأنه قول أبي حنيفة ظاهر أنه الذي عليه العمل وان صرح
 بأن المفتي به خلافه لأنه اذا اختلف التصحيح لا يعدل عن ظاهر الرواية على انه على القول الآخر يكون
 ملكا خبيثا كما صرح حوايه ويكون مضمونا عليه كما مر فلم يجد نفعا للموهوب له فاشتتم ذلك وانما أكثر
 النقل في هذه المسألة لكثرة وقوعها وعدم تنبه أكثر الناس للزوم الضمان على قول الكل ورجاء
 لدعوة نافعة في القيب اه ما ذكرته فيما علقته على الدر المختار ثم اعلم أن الشيوخ انما يجمع وقت القبض
 لا وقت العقد فلو وهب مشاعا ثم قسم وقت القبض وسلم جاز حتى لو وهب نصف دار شاعا ولم يسلم حتى
 وهب النصف الآخر وسلم الكل جاز كما في جامع القسولين وغيره * (سئل) فيما اذا كان لزيد
 حصة معلومة في طاحونة وله عدة مواش وجير وآلات فلاحه وكتب معلومات لا تقبل القسمة فملك
 ووهب ما ذكر من ابنه البالغين هبة شرعية مشتملة على الايجاب والقبول والتسليم وفرغ لهما
 عن مشد مسكنه في أراضي وقف معلومة وصدر ذلك في صحته لدى بينته شرعية وصديق متولى الوقف
 على الفراغ وأجاز له مات زيد عن ابنه المذكورين وعن ورثة غيرهما يزعمون أن الهبة صدرت في مرض
 الموت ولهم بينة على ذلك ولا بنين بينة تشهد بأن ذلك في الصحة فهل تكون الهبة والفراغ صحيحين وأي
 البنين تقدم * (الجواب) تصح هبة مشاع لا يحتمل القسمة كذا في المتن في حيث كانت الهبة
 المذكورة كذا كره في صحته وكذا الفراغ المذكور اذا كانا في الصحة وبينه الصحة تقدم كذا كره قاضيان
 بمناصه رجل مات وترك مالا فادعى بعض الورثة عينا من أعيان التركة أن المورث وهبه منه في صحته
 وقبضه وبقية الورثة قالوا كان ذلك في المرض فان القول يكون قول من يدعى الهبة في المرض وان
 أقاموا البينة فالبينة بينة من يدعى الهبة في الصحة كذا كره في الجامع الصغير * (سئل) فيما
 اذا وهبت امرأة من اولادها حصة من بناء طاحونة هل تصح أم لا كذا وردت صورة الدعوى
 سنة ١١٤٥ * (الجواب) أمها هبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة فهي صحيحة كما صرح به في
 المختبرات لكن في هذه المسألة وهبة البناء دون الارض لا تصح الا اذا سلطه الواهب على تقضه قال
 في الدرر وكذا تجوز هبة البناء دون العرصه اذا اذن الواهب في تقضه وهبة أرض فيها زرع دون
 الزرع أو تخل فيها تردونه أي دون التمر اذا أمره أي الواهب الموهوب له بالمحصاد في الزرع والمجاذ في التمر
 لان المانع للجواز الاشتغال بملك المولى فاذا اذن المولى في النقص والمحصاد والمجاذ وفعل الموهوب
 له زال المانع فجازت الهبة اه ونقله في المنع عنها وأقره وفي جامع الفتاوى ولو وهب زراعا في أرض
 أو ثمر في شجرة أو حلية سيف أو بناء دار أو دينار على رجل أو فقير أو من صبرة وأمره بالمحصاد والمجاذ
 والقلع والنقص والقبض والكيل ففعل صحيح استحسننا ولو لم يأذن وفعل في المجلس أو في غيره ضمن اه
 وفي التتارخانية في الفصل الثاني من الهبة واذا وهب له نصيبا في حائط أو طريق أو حمام وسلطه فهو
 جائز اه وأفتى جدي المرحوم عماد الدين عن سؤال رفع اليه رصورته فيما اذا كان لزيد عمارة
 قائمة في أرض الغير فملك زيد العمارة المزبورة لزوجه ولم يأذن لها بنقص العمارة فهل يكون التملك غير
 صحيح أم لا الجواب نعم يكون التملك غير صحيح كسبه الفقير عماد الدين عني عنه فليتظر في مسائلنا هل
 سلطته على تقضه أم لا فمذ ذلك يظهر الجواب والله أعلم بالصواب قال في الفتاوى الهندية من الهبة
 ومنها أن يكون الموهوب مقبوضا حتى لا يثبت الملك للموهوب له قبل القبض وأن يكون مقبوضا اذا كان
 مما يحتمل القسمة وأن يكون متميزا عن غير الموهوب ولا يكون متملا ولا مضمونا لغير الموهوب حتى لو وهب

مطلب
 يصح هبة مشاع لا يقسم

مطلب
 بينة الهبة في الصحة تقدم
 على بينة لمرض

قوله وهبة البناء الخ كذا في
 المنقول عنها ولعل الراو زائدة
 هنا ومحلها قبل لا آتي فيصير
 التركيب هكذا لكن في هذه
 المسألة هبة البناء دون الارض
 ولا تصح الخ اه صححه

مطلب
 لا يصح هبة البناء دون
 الارض الا اذا سلطه الواهب
 على تقضه

ارضافها زرع للواهب دون الزرع أو عكسه أو تخلافها ثمرة للواهب معلقة به دون الثمرة أو عكسه
لا يجوز وكذا لو هب دارا أو ظرفا فاهامناع للواهب كذا في النهاية اه وعلى هذا فقول البرازية
وهب البناء لا الارض يجوز يحمل اطلاقه على ما اذا اذن له الواهب في تقضه كما هو صريح الدرر وجامع
الفتاوى كما تقدم لكن أفنى مفتى الروم على أفندي بمقتضى اطلاق البرازية بالمجوز من غير قيد كافي
فتاواه التركية الشهيرة والله أعلم أقول وما في البرازية نقل مثله في نور العين عن المنية ومثله
في التارخانية عن الذخيرة حيث قال هبة البناء دون الارض جائزة قال وفي الفتاوى عن محمد فيمن
هب لرجل نخلة وهي قائمة لا يكون قابضا لها حتى يقطعها ويسلمها اليه اه هذا والموافق للثون ما مر
عن الدرر لقول الكنز وغيره تصح في محوز مقسوم ومشاع لا يقسم قال في البحر قيد بالمحوز لان المتصل
كالثمرة على الشجر لا يجوز هبته اه ومثله ما مر عن الفتاوى الهندية ويظهر لي التوفيق بين
كلامهم بأن من قال كالدرر لا تصح الا اذا سلطه الواهب على تقضه معناه لا تتم ولا تملك الا اذا اذن
له الواهب بالنقض وتقضه لانه بعد النقض صار محوزا مسلما ومن قال تصح ولم يقيد بذلك أراد أنه
يصح العقدان لم يفد الملك ويدل على ما قلنا ما في البحر حيث قال وبما ذكرهنا علم أن قوله تصح في محوز
مقسوم معناه انها تملك بهذه الشروط لان الحقبة متوقفة على القسمة لانه لو هب شأنا يقسم تصح الهبة
من غير ملك ولهذا الوقبه مقسوما ملكه ولو كان شرطا للحقة لا حثيج الى تجديده المقدر كما لا يخفى اه
كلام البحر ويشير الى ذلك ما قدمنا آنفا عن التارخانية حيث قال في هبة البناء انها جائزة ثم قال في هبة
النخلة القائمة لا يكون قابضا حتى يقطعها ويسلمها فان قوله جائزة لا يلزم منه الملك وقوله لا يكون قابضا
لا يلزم منه عدم المجوز فلا تنافي بين الكلامين فاعتزم هذا التحقيق فانه بالقبول حقيق وبالله
التوفيق هذا وذكر المؤلف في موضع آخر جواب جد جده السابق وأيده بما قدمه عن الدرر وجامع
الفتاوى ثم قال لكن يشكل على هذا قول الدرر لان المانع للمجوز الاشتغال بملك المولى ولم يكن البناء
مشغولا بملك المولى بل بملك غيره يعني في صورة مسألة جد جده عماد الدين فلم يكن مانعا من المجوز كما هو
صريح عبارة البرازية المتقدمة وليس هو من اشتغال الموهوب بملك غير الواهب قال في المنع واشتغال
الموهوب بملك غير الواهب هل يمنع تمام الهبة ذكر صاحب المحيط في الباب الاول عن هبة الزيادات انه
لا يمنع الخ ما ذكره فيها تنقلا عن العادة فتأمل ولا تعجل في الفتوى اه ما ذكره المؤلف وأقول هذا
اعتراض منه على ما جاب به جد جده لان العادة قائمة في ارض الغير لا في ارض الواهب وقد قال في الدرر
ان المانع للمجوز الاشتغال بملك المولى يعني الواهب ومقتضى ذلك جواز هبة العمارة المذكورة لعدم المانع
المذكور وفي جامع الفصولين وقد صرح في زيادات قاضيان أن الاشتغال بملك غير الموهوب له يمنع
صحته الهبة سواء كان ملك الواهب أو غيره لكن الهبة انما تمتنع اذا كان الاشتغال بمتاع في يد الواهب
أو في يد غير الموهوب له أما اذا كان المتاع في يد الموهوب له بنصب أو عارية أو غير ذلك فلا تمتنع فظهر أن
الاصل أن الهبة اذا كانت مشغولة بملك الواهب أو بملك غير الموهوب له يمنع الهبة اذا لم يكن في يد
الموهوب له اه ما في الفصولين وأنت خير بأن ما في الدرر وما في المنع وهو ما قلناه عن الفصولين انما
هو فيما اذا كانت الهبة مشغولة كهبة دار فيها متاع للواهب أولا جنبي ومسألة هبة العمارة دون الارض
ليست من قبيل هبة المشغول لان العمارة غير مشغولة بالارض بل هي قائمة عليها متصلة بها لا يقال اذا
كانت كذلك فهي من قبيل هبة الشاغل وقد قال في جامع الفصولين تجوز هبة الشاغل لا المشغول
لانا نقول المراد بالشاغل الذي تجوز هبته غير المتصل كما اذا هب متاعا في داره أو جوالقه بدليل نصيحتهم
بأنه لا تجوز هبة الشجر بدون الارض حتى يقطع ويسلم كما قدمنا عن التارخانية والعمارة من هذا

مطلبه
في مسألة هبة البناء بدون
الارض على وجه التحقيق

مطلبه
وهبة نخلة قائمة لا يكون
قابضا حتى يقطعها ويسلمها

القبيل ويدل انه ما مر في عبارة الفتاوى الهنديّة عن النّهاية من قوله ولا يكون متصلا ولا مشغولا بغير
الموهوب فعمل ان المانع كونه متصلا ومشغولا بغيره لا شاغلا وان المراد بالشاغل غير المتصل والا لزم
كون المتصل مانعا وغير مانع وهو كلام متدافع ورأيت في حاشية الفصولين للخير الرمي مانعه قوله
تجاوز هبة الشاغل أقول ليس هذا على اطلاقه فان الزرع والشجر في الارض شاغل لهما لا مشغول ومع
ذلك لا تجاوز هبة لا اتصاله بها اه فقد صرح بأن المانع هو الاتصال وان كان شاغلا ثم كتب الرمي
على قول الفصولين وقد صرح في زيادات قاضينا ان الخ ما مر ان مما يكثر السؤال عنه في رجل له شجر
أوزع أو بناء في ارض ملك أو معارة أو محتكرة لا آخر أو منصوبة وهبه لمن الارض بيده لا تجاوز الهبة
وان كان شاغلا للارض لا مشغولا ولا يدل ما في الزيادات على جوازها لانهم صرحوا ان المانع في مثله
الاتصال وجعلوه كالشائع اه لمخصا وحاصله ان ما مر عن الزيادات من ان هبة المشغول لا تصح
الا اذا كان الشاغل في يد الموهوب له لا يدل على جواز هبة الشاغل نحو الشجر اذا كان قائما في ارض
بيد الموهوب له ايضا لان المانع هنا ليس كونه شاغلا لان الشاغل تجاوز هبته وان كان المشغول به ليس
بيد الموهوب له وانما المانع اتصاله بغيره وكونه كالمجز منه حتى صار كالمشاع لا تصح هبته الا بعد افرازه
وهذا ظهر لك ان هبة الشاغل المتصل لا تصح سواء كان المشغول به بيد الواهب أو الموهوب له وغيرهما
وظهر ايضا صحة ما أجاب به جدّد المؤلف وان اعتراضه عليه غير وارد فاعنم هذه الفوائد الفرائد
* (سئل) فيما اذا كان الهند غراس قائم بالوجه الشرعي في ارض وقف فوهبته في مرض موته
من اجنبي ولم تسلمه منه حتى مات فهل تكون الهبة غير صحيحة * (الجواب) نعم لان هبة الاشجار
بدون الارض لا تجاوز كما صرح به قاضينا فغيره حيث قال هبة النخل بدون الارض لا تجاوز وفي التنوير
ولا تصح هبة لبن في زرع وصوف على غنم ونخل في ارض وتمر في نخل ولو فصله وسلمه جاز ومثله في الملتقي
وغیره وفي البرازية وهب ارضا فيها زرع أو بقل أو نخلا عليه تمر أو ووب الزرع بدون الارض أو النخل بلا
ارض أو نخلا بدون التمر لا يجوز لان الموهوب متصل بغيره اتصال خلقة مع امكان القطع فقبض احدهما
غير ممكن في حالة الاتصال فيكون بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة اه وفي التجربة وقد تقر بأن هبة
الشجر بدون الارض كهبّة مشاع محتمل القسمة وهي لا تصح اه ولا سيما مع عدم تسلمه ذلك فلو كانت
هبة صحيحة ولم تسلم حتى مات الواهب بطلت بموته قال في المبسوط ولا تجاوز هبة المريض الا مقبوضة فاذا
قبضت جازت وتعتبر من الثالث اه وفي المبادئ وهب في مرض الموت ولم يسلم حتى مات تبطل الهبة لان
الهبة في مرض الموت وان كانت وصية لكنها هبة حقيقة فتعقر الى القبض ولم يوجد اه ومثله في البرازية
وانّه سبحانه أعلم * (سئل) فيما اذا كان لزيد ابنان كبيران وأما لك القسمة وحصة في مشاع تقبل
القسمة فلك جميع ذلك من ابنه المذكورين سوية بينهما نصفين من غير قسمة وكتب بذلك ملك ولم يحكم
بذلك حاكم يراه ويريد زيد الرجوع عن التملك واستردا ذلك من ابنه المذكورين فهل له ذلك
* (الجواب) نعم وهب اثنين دارا الواحد صحيح لانهما سلما ساجلة وقد قبضها جلة فلا شيوخ وبقائه
لا وهبة واحد من اثنين كبيرين ولم يسين نصيب كل واحد أي لا يصح عند أبي حنيفة لانه هبة النصف
من كل واحد منهما بدليل انه لو قبل أحدهما فيما لا يقسم محت في حصته دون الآخر فلم انهما عقدان
بخلاف البيع فانه لو قبل أحدهما فانه لا يصح لانه عقد واحد وقال لا يجوز نظرا الى انه عقد واحد فلا شيوخ
قيد بالهبة لان الرهن من رجلين والإجارة من اثنين جائز اتفاقا وقيد الواهب بكونه واحدا لان الواهب
لو كان اثنين والموهوب له كذلك على أن يكون نصيب أحدهما لا بعينه ونصيب الآخر لا
لا يجوز اتفاقا كما في الهداية وقيدنا بكون الموهوب لهما كبيرين لانه لو وهب من اثنين أحدهما صغير

مطلب
هبة الاشجار بدون الارض
لا تجاوز ما لم يفصلها

مطلب
وهب في مرض موته ولم يسلم
حتى مات تبطل وان كانت
وصية

مطلب
في هبة واحد من اثنين

مطلب
في تحقيق مالو وهب من اثنين

والآخر كبير والصغير في عياله لم تجز الهبة اتفاقا لانه حين وهب صار قابضا حصص الصغير فبقى النصف الآخر شائعا كذا في المحيط وقد ناعدم البيان لانه لو بين بأن قال لهذا ثلثها ولها ثلثها لاجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يجوز ان قبضه ومراده بالدار ما يحتمل القسمة لان ما لا يحتملها كالبنت يجوز اتفاقا وقد يكون الموهوب له اثنين لانه لو كان واحدا فوكل اثنين فقبضاها جاز كذا في قاضيان منح وفي الصحيح القدوري للشيخ قاسم وقد اتفقوا على ترجيح دليل الامام واختار قوله أبو الفضل الموصلي وبرهان الأئمة المحبوبي وأبو البركات النسفي اه وقد أفتى بذلك الخيز الرملي أقول فالخاضع انه على قول الامام لا فرق بين أن يكونا كبيرين أو صغيرين أو أحدهما كبير والآخر صغير في أن الهبة له ما لا يصح وكله داخل تحت اطلاق المتون قولهم وبكسه لا أي لا يصح هبة واحد من اثنين وبه يظهر أنه لا فائدة للتقييد بالكبيرين على قول الامام وان تبع صاحب المنع في ذلك شيخه صاحب البحر وتبعهما العلائي فالمناسب الاطلاق كما أفاده الخيز الرملي في حاشية البحر وكذا قوله ولم يبين نصيب كل واحد ليس بقيد على قول الامام نعم فائدة التقييد ببيان الخلاف فقط وقوله ولو وهب من اثنين أحدهما صغير الخ الصغير في قوله والصغير في عياله أي عيال الواهب كما لا يخفى وبديل التعليل ومثله مالو وهب لابنين له أحدهما صغير كما في البرازية قال لان هبة الصغير منعقدة حال مباشرة الهبة لقيام قبض الاب مقام قبضه وهبة الكبير محتاجة الى قبوله فسقطت هبة الصغير فتكن الشيوخ والمجتهل أن يسلم الدار للكبير ويهبها لهما اه أي لانها اذا كانت في يد الكبير ثم وهبها لهما فقد وجد القبضان معا وقت العقد لم يتحقق الشيوخ وبهذا يظهر أنهم مالو كانا صغيرين وكان في عيال الواهب او كانا ابنين له تصح الهبة لتحقيق قبضه لهما بمجرد العقد بلا سبق لاحدهما على الآخر تمام ذلك فيما علقناه على البحر وقد ظهر لك أن ما في الدار المختار من قوله وصغير في عيال الكبير سبق قلم وصوابه في عيال الواهب كما ذكرنا اذ لو كان في عيال الكبير لم يصح التعليل وتكون المسألة خلافية كسألة الكبيرين ثم هذا كله اذ لم يكن الموهوب لهما فقيرين فلو كانا فقيرين صححت على ما سياتي عقب هذا فكان ينبغي تقييد الابنين في السؤال بالفتنين حتى تكون الهبة قاسدة وانما حققنا هذه المسألة لانها صارت واقعة التتوى في زماننا وتكرر السؤال عنها ووقع فيها اشتباه والله أعلم * (سئل) * في امرأة وهبت في صحته من شقيقها وجدها الفقيرين أمتعة مختلفة الاجناس هبة شرعية مسلمة لهما فهل صححت الهبة * (الجواب) * نعم لان الاثواب المختلفة من اجناس مختلفة مما لا يقسم رهبتها صححة كما نبه عليه في الخاتمة وقد أفتى بذلك الشيخ خير الدين الرملي وان وهب من اثنين واحدا لم يصح عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يصح وان كانا فقيرين تكون صدقة والتصدق على الفقيرين جائزا لا جاع وهكذا ينبغي أن يفصل في الجواب في كل هبة قاعدية من اواخر كتاب الدعوى لمخضا التصديق على الغنى هبة وان ذكر لفظ الصدقة وعلى الفقير صدقة وان ذكر لفظ الهبة تارخانية في أول الفصل الثاني عشر من الهبة انقروى والمسألة في التنوير وغيره أقول وهذا فيما يقسم وغيره فتصح الصدقة مطلقا على فقيرين ولو بلفظ الهبة قال في التارخانية عن المضمرات ولو قال وهبت منك هذه الدار والموهوب لهما فقيران صححت الهبة بالاجماع اه لكن هذا على رواية الجامع والافقذ كر في الاصل روايتين في الصدقة على قول الامام والصحيح رواية الجامع كما في جامع الفصولين وصحها في الهداية أيضا وعليها مشي اصحاب المتون وقد علم أن صحة الهبة في صورة السؤال من وجهين أحدهما كون الاثواب المختلفة مما لا يقسم وهبة ما لا يقسم تصح ولو من غنيين فانهما كون الموهوب لهما فقيرين وهبة واحد من فقيرين تصح ولو كانت مما يقسم لانها صدقة كما صرحوا به من أن الهبة للفقير صدقة والصدقة على الغنى هبة ووجه صحته اذا كانت لفقيرين

قوله وبهذا ظهر الخ اعلم
ان هذا على قولهما فقط وأما
على قول الامام فلا تأمل
اه

مطلب
تصح الصدقة على فقيرين ولو
بلفظ الهبة

ما صرحوا به من أن الصدقة براد بها وجه الله تعالى وهو واحد فلا يشوع والافقد صرحوا في المتن
أيضا بأن الصدقة كالهبة لا تصح في مشاع يقسم أي بأن يتصدق ببعضه على واحد والحاصل أنه لو هب
داره مثلا التي تحتل القسمة من غنيين لا يصح للشيع خلافا لهما ولو تصدق بها على فقيرين يصح اتفاقا
لما صرحوا لو هب نصفها الواحد وتصدق به على فقير واحد لم يصح لتحقيق الشيع والله سبحانه وتعالى أعلم
(سئل) * فيما إذا كان لزيد ابن وبنت ولابنه ابن صغير عاقل مميز عمره عشر سنوات فوهبه جده دارا
له وأمتعة معلومة في مرض موته هبة شرعية مشتملة على الإيجاب والقبول والتسليم والتسليم وأقرآن
بذمته للصغير ديناً قدره كذا من الدراهم ومات من مرضه المذكور عن ذكر وخلف تركته تخرج الهبة
والمبلغ المقر به من ثمنها وليس عليه دين أصلا فهل تكون الهبة والاقرار صحيحين * (الجواب) * نعم
أما الهبة لابن الابن الصغير العاقل فلما في التنوير من الهبة وتم قبضه لوميزا يعقل التحصيل ولومع
وجود أبيه لأنه في النافع المحض كالبالغ اهـ ومثله في الدرر وأما الاقرار للصغير المنزور فلما في التنوير
وشرحه للعلائي من الاقرار وأما الاقرار للرضيع فانه صحيح وان بين المقر سببا غير صالح منه حقيقة
كالاقراض أو ثمن مبيع لان هذا المقر محتمل لثبوت الدين للصغير في الجملة أشباه اهـ أقول تقييده في
السؤال خروج المقر به من الثلث غير لازم لان الاقرار لغير الوارث نافذ من جميع المال كما مر في بابيه مع
ما فيه من المباحث * (سئل) * في امرأة وهبت في صحته أمتعة معلومة من بنت ابنها الصغيرة وسلمت
الأمومة لابن الصغيرة وقبل الهبة بإيجاب وقبول شرعيين لدى يئنة شرعية ثم ماتت المرأة عن ابنها
المذكور وعن زوج يزعم أن الهبة غير صحيحة فهل صححت الهبة المذكورة * (الجواب) * نعم وقد نقل
المؤلف عبارات على سبيل الاستطراد في مسألة ما إذا قبض هبة الصغير غير أبيه أو وصيه فلنذكر حاصلها
على وجه التحرير لكونها تقع كثيرا وقد صارت واقعة الفتوى في زماننا قال في الهداية وفيما وهب للصغيرة
يجوز قبض زوجها لهما بعد الزفاف لتقوي بعض الاب امورها اليه دلالة بخلاف ما قبل الزفاف ويملكه مع
حضرة الاب بخلاف الام وكل من يعولها غير هاب حيث لا يملك كون الاب عدم موت الاب أرغية منقطعة في
الصحيح اهـ ومثله في الجوهرة وبه جزم في البدائع وقال بعض مشايخنا يجوز لهم أيضا أن يقبضوا للصغير
إذا كان في عيالهم كالزوج وعنه احترازاً صاحب الهداية بقوله في الصحيح غاية البيان ولو كان الصبي في
عيال المجدد والآخر أو العلم أو الام فوهب له هبة فقبض الهبة من كان الصغير في عياله والاب حاضر
اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجوز والصحيح هو الجواز كما لو قبض الزوج وأبوا الصغيرة حاضر وكذا لو
كان الصغير في عيال اجنبي كان للاجنبي حق القبض خاتية وإذا كان الصغير في عيال المجدد والآخر أو الام
أو الاجنبي والاب حاضر فقبض من في عياله هل يجوز اختلف المشايخ فيه والفتوى على أنه يجوز فتاوى
الصغرى كذا في أحكام الصغار للاسترواشني ولو قبض من في عياله مع حضور الاب قبل لا يجوز
وقيل يجوز به يبقى مشتمل الاحكام أقول فقد اختلف التصحيح كما ترى وأنت على علم مما قاله العلامة
قاسم من أن قاضيه من أجل من يعتمد على تصحيحه لانه فقيه النفس وقد صحح جواز قبض من يعول
الصغير ولومع حضرة الاب لانه نفع محض للصغير وشهد له صحة قبول الصغير بنفسه إذا كان مميزاً ولو
كان الاب حاضراً أيضاً وقد وجدت دلالة تقويض الاب امور الصبي الى من يعوله كما مر في الزوجة الصغيرة
بعد الزفاف فليكن العمل على هذا القول ولا سيما وقد صحح بلفظ الفتوى وهي أكداً لفاظ التصحيح وفي
القهستاني عن المضمرات انه المختار والمضمرات من الشروح فانه شرح القدرى وظاهر كلام الشيخ
علاء الدين اختياره حيث نقل تصحيحه عن البرجندی مستدركاً على ظاهر عبارة متن التنوير والله أعلم
(سئل) * في مريض مرض الموت له ديون بضم جماعة معلومين وعليه ديون لاربابها فوهب

مطلب
تم الهبة للصغير العاقل بقبضه
ولومع وجود أبيه

قوله وتصدق الواو بمعنى أو
أو تصدق اهـ صحيحه

مطلب
مهم في تحرير مسألة ما إذا
قبض هبة الصغير من يعوله
مع أبيه

مطلب
وهب في مرضه لبيته ديوناً
لا يصح

الباقى من دينه بعد أداء ما عليه من الديون لبنتيه وعوضاته عن ذلك طاقية سلمتها له ضمن الهبة ومات من ذلك المرض عنهما وعن زوجة وعم شقيق لم يحيزا الوصية وترغم البنات جوارها بسبب التعويض المذكور فهل تكون غير صحيحة ولا عبرة بزعمهما * (الجواب) نعم لا مورد منها تمليك الدين لغير من عليه من غير تسلط ومنها الهبة من المريض فان هبته وكذا اعتاقه ومحاباته ووقفه وضمانه حكم الوصية فتعتبر من الثلث كما في التنوير من الوصية والوصية للوارث لا تصح الا باجازة بقية الورثة ومنها أن الشيء اذا بطل بطل ما في ضمنه والهبة باطلة فكذلك ما في ضمنها من التعويض وان قلنا ان التعويض يبيع انتهاء فبيع المريض للوارث لا يصح أيضا والله أعلم وأجاب المؤلف عن سؤال آخر بأن هبة المرصد لا تصح لان تمليك الدين ممن ليس عليه الدين لا يصح كما صرح بذلك في الدرر والتنوير وغيرهما * (سئل) فيما اذا كان لامرأة مبلغ دين معلوم بذمة زوجها زيد ثم ان المرأة وهبت دينها المزبور لم زيد ولم تسلطه على قبضه فهل تكون الهبة المذكورة باطلة (الجواب) نعم ذكرني الصغرى هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح الا اذا وهبه وأذن له بالقبض فقبضه جاز و ذكرني العدة وان لم يأمره بالقبض لم يحز في بعض كتب الفقه الموثوق عليه هبة الدين من غير من عليه الدين لا تجوز الا اذا سلطه على قبضه وبصير كانه وهبه حين قبضه ولا يستحكم الا بالقبض وكذا لو وهبه صوفا على غنم وسلطه على جزاه أو زرعاً غير محصور وسلطه على حصاده وكذا الثمر على الشجر وسلطه على جزاءه عمادية من الاحكامات وفي الذخيرة من الفصل الثالث في هبة المشغول في اخرها ولو وهب ديناً له على رجل من غيره وأمر الموهوب له بقبضه فقبضه جازت الهبة لما أن تمام الهبة بالقبض فصارت خطاب الهبة وجد بعد القبض * (سئل) في امرأة لها في ذمة والدها مائة قرش فأشهدت على نفسها في مرض موتها انها وهبت الزوجة والدها والا تريد الزوجة مطالبة الزوج بذلك فهل لها ذلك * (الجواب) تمليك الدين ممن ليس عليه الدين باطل الا اذا سلطه المملك على قبضه وفي هذه المسألة لا تسلط فتكون غير صحيحة وان كان في حيث لم يقبض حتى ماتت المشاهدة فقد بطلت الهبة لما في العمادية من هبة أحكام المرضى وهب في مرض الموت ولم يسلم حتى مات تبطل الهبة لان الهبة في مرض الموت وان كانت وصية لكنها هبة حقيقة فتعقر الى القبض ولم يوجد * (سئل) فيما اذا كان لامرأة نصف طاحونة ماء دار رجي قابله للقسمه مشتملة على جرين ومكانين للدواب واذا قسمت لا تبذل المنفعة وتصور طاحونتين منتفعات بهما على السواء فوهبت ذلك في محبتها لولديها سوية فهل تكون الهبة المذكورة غير صحيحة * (الجواب) هبة المشاع من شريكه أو من اجنبي ان احتملت القسمه لا تجوز وان لم تحتمل تجوز كما صرح به في الذخيرة وفي الخزانة في أول القسمه عن الأصل لا يقسم الحمام والحائط والبيت الصغير والكان الصغير وهذا اذا كان بحال لو قسم لا يبقى لكل واحد بعد القسمه ووضع يعمل فيه فان كان بحال يبقى القسم اهـ ومثله في البرازية وخزانة القتاوي في حيث كانت الطاحونة المذكورة لا تبذل منتفعها بالقسمه وتبقى منتفعات بها بعد هبتها الهبة المذكورة غير صحيحة أقول هذا اذا كانت المرأة المذكورة وهبت النصف المذكور من ولديها معاً أو وهبت اربع من احدهما ثم وهبت الربع الثاني من الآخر تصح الهبة لان ربع الطاحونة المذكورة لا يحتمل القسمه وهذه حيلة صحة الهبة في هذه المسألة * (سئل) فيما اذا قال الواهب شرطت لي عوضها وقال الموهوب له لم اشترط فهل يكون القول للموهوب له مع ميمنه * (الجواب) نعم كما صرح به في القول لمن من أواخر الهبة * (سئل) فيما اذا وهب زيد المريض قطعة ارض وجماراً من عمره لاجنبي وسلطه ذلك على أن يهب ذلك من هند بعد موته وذلك يخرج من ثلث ماله فهل تصح الهبة ويبطل الشرط * (الجواب) حيث كانت

مطلب
هبة المرصد لا تصح

مطلب
هبة الدين من غير من عليه
الدين لا تصح الا اذا سلطه
على قبضه فقبضه

مطلب
الهبة في مرض الموت وان
كانت وصية تقفقر
الى القبض

مطلب
هبة نصف الطاحونة المحتمة
القسمه لا تصح

مطلب
القول للموهوب له انه لم يشترط
عوضاً

مطلب
وهب من اجنبي على أن يهبه
من فلان صحته الهبة وبطل
الشرط

لهبة تخرج من ثلث ماله فهي صحيحة دون الشرط قال في الدر المختار من أول كتاب الهبة وحكمها أنها لا تبطل بالشروط الفاسدة فهبة عبد على أن يعتقه تصح ويبطل الشرط * (سئل) * فيما إذا وهب زيد عمرا فرسامه زولة هبة شرعية فألفها وسقاها مدة شهر حتى سمعت ويريد زيد إلا أن الرجوع بهبته المذكورة فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم ويمتنع الرجوع بمجرد زيادة متصلة أراد بها الزيادة في نفس الموهوب بشئ يوجب الزيادة في القيمة كالسمن والجمال والاسلام والعلم وغيره اشرح المجمع لابن ملك وقال الامام الجليل قاضيان في فتاويه من فصل الرجوع في الهبة ولو وهب عبد صغيرا فشب وصار رجلا طويلا لا يرجع الواهب فيه لان الزيادة في البدن تمنع الرجوع وان كانت تنقص القيمة وكذا لو كان نجيفا فسمي أو كان قبيحا فحسن لا يرجع * (سئل) * فيما إذا وهب زيد لام ولده أمتعة معلومة في حخته ثم مات عنها وعن ورثة يطالبونها بالامتعة المزبورة فهل لهم ذلك والهبة المذكورة غير صحيحة (الجواب) نعم قال في الدر المختار في باب الرجوع في الهبة لا تصح هبة المولى لام الولد ولو في مرضه ولا تنقل وصية اذ لا يدلل على جوار مال الوصي لها بعد موته تصح لعتيقها بموته فيسلم له كافي اه وفي الوصايا الهبة لام ولده والاقراب الذين باطل بخلاف الوصية لانها مضافة الى ما بعد الموت لانها حرة في تلك الحالة بزيادة قبيل السادس في تصرفات الوصي * (سئل) * فيما إذا كان لزيد حصص معلومة في فرس فوهبها في حخته لمرؤوبة شرعية مقبولة مسئلة له باذن بقية الشركاء فيها وعوض عمرو زيد انظير ذلك مبلغا معلوما من الدراهم والمخنطة فائلاه خذ هذا عوض هبتك ونجت الفرس عند الموهوب له نتاجا ويريد زيد الواهب الآن أن يرجع فيها وفي النتاج فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم فان قال خذ هذا عوض هبتك أو بدلها فقبضه الواهب سقط الرجوع تنويرا والمحصة في الفرس المزبورة ليست محتملة للقسمه رهبة المشاع الذي لا يحتمل اقسمة صحيحة كافي الخيرية نقلا عن مبسوط شيخ الاسلام ضمن سؤال وجواب فراجع ان رمت اقول وذكري في الدر المختار انه لو لم يذكر انه عوض رجع كل بهبته اه وكنت فيما علقته عليه عن الحواشي يعقوبة فيه كلام لان الاصل أن المعروف كالمفوض كما صرح به في الكافي وفي العرف بقصد التعويض ولا يذكر خذ بدل هبتك ونحوه استحياء فينبغي أن لا يرجع وان لم يذكر البدلية وفي الخانية بعث الى امرأته هذا يار عؤضة المرأة وزفت اليه ثم فارقتها فادعى الزوج أن ما بعثه عارية وأراد أن يسترد وأرادت المرأة أن تسترد العوض فالقول للزوج في متاعه لانه انكر التملك وللرأة أن تسترد ما بعثته اذ تزعم انه عوض للهبة فاذا لم يكن ذلك هبة لم يكن هذا عوضا فلكل منهما استرداد متاعه وقال أبو بكر الاسكافي ان صرحت حين بعثت انه عوض فكذلك وان لم تصرح به ولكن فوت أن يكون عوضا كان ذلك هبة منها وبطلت يدها ولا يخفى انه على هذا ينبغي أن يكون في مسائلنا اختلاف اه * (سئل) * في امرأة لها دار قابلة للقسمه فوهبها من بناتها الاربع أرباعا فهل تكون الهبة المذكورة غير صحيحة * (الجواب) * نعم تكون غير صحيحة فان قسمتها وسلمتها صحت الهبة أقول الظاهر أن عدم الصحة فيما ذكر انما هو حيث يمكن قسمة الدار أرباعا مع امكان الانتفاع بكل ربع على مدة فلو أمكن قسمتها نصفين مثلا لا أرباعا فهي غير قابلة للقسمه تأمل * (سئل) * فيما إذا اتخذ زيد لمخادمه عمركسوة وسلمها له ولبسها على سبيل التملك ثم نزع المخادم من عنده ويريد زيد الا أن أخذ الكسوة منه فهل ليس له ذلك والكسوة المزبورة صارت ملكا للمخادم * (الجواب) * نعم اتخذ لولده الصغير ثيابا ثم أراد أن يدفع الى ولده آخر لم يكن له ذلك لانها لمّا اتخذها ثوبا لولده الأول صار ملكا للأول بحكم العرف فلا تملك الدفع الى غيره الا اذا بين للأول عند اتخاذها انها عارية لان الدفع الى الأول يحتمل الاعارة واذا بين ذلك صح بيانه وكذا اذا اتخذ ثيابا بالقبض فابق

مطلب
سمن الدابة يمنع الرجوع في
هبتها

مطلب
لا تصح الهبة لام الولد ولو في
المرض بخلاف الوصية لها
مطلب
يدفع الرجوع في الهبة
بالتعويض

مطلب
الأصل أن المعروف كالمفوض

مطلب
وهبت دارا تقسم من بناتها
الاربع لا تصح

مطلب
دفع لمخادمه كسوة ليس له
أخذها منه

التلميذ بعد ما دفع فأراد أن يدفع إلى غيره فهو على هذا أن بين وقت الاتخاذ أنها إعارة يمكنه الدفع إلى غيره خاتمة من فصل هبة الوالد لولده والهبة للصغير أقول والتقييد بقوله فابق التلميذ بعد ما دفع بفيد الفرق بينه وبين الولد الصغير من حيث أن التلميذ لا يملكها إلا بعد الدفع إليه بخلاف الولد فإنه بمجرد اتخاذ الأب صارت ملكه لأنه هو الذي يقبض له ولذا أقيد الولد بالصغير أما الكبير فلا بد من التسليم أيضا كما صرح به في جامع الفتاوى ثم إن قوله أن بين وقت الاتخاذ الخ يفيد أنه لو سلمها للتلميذ ولم يبين أنها إعارة ليس له دفعها إلى غيره ولعل وجهه أنه جعلها في مقابلة خدمته له فلا تكون هبة خالصة فلا يمكنه الرجوع فيها ولا إلغاها المانع منه تأمل قال المؤلف كتبت على صورة دعوى ماصورته حيث بين إقراره أنه بجهة التملك فدعوى التملك لا تسمع لما قاله المحير الزملي رحمه الله تعالى ناقلا عن جامع الفصولين في خلل المحاضر والسجلات برمز التهمة عرض على محضر كتب فيه ملكه تملكيا صحيحا ولم يبين أنه ملكه بعوض أو بلا عوض قال أجبت أنه لا تصح الدعوى ثم رمز لشرط المحاكم أن كفي به في مثل هذا بقوله وهب له هبة صحيحة وقبضها ولكن ما أفاد في التهمة أجود وأقرب إلى الاحتياط اهـ * (سئل) * فيما إذا مات زيد عن زوجة وبنت منها وعن أخ وأخت شقيقين وخلف تركه فوهب الأخ حصته منها لبنت أخيه قبل قسمة التركة وقبل عمله قدر ما يخصه منها ثم مات الأخ عن ورثة قبل قبض حصته وقبل تسليمها وعلم بها ويريد ورثته المطالبة بالحصصة المذكورة فهل لهم ذلك * (الجواب) * نعم

* (كتاب الاجارة) *

* (سئل) * فيما إذا كان بيد زيد أرض سليخة جارية في وقف ولم يكن له فيها مشقة مسكة ولا أشجار في وسطها وله في فواحيها أشجار على المسنة فقط يريد متولى الوقف المزبور إيجارها من غير زيد بأجرة مثلها وفي ذلك مصلحة للوقف فهل يسوغ للمتولى ذلك * (الجواب) * نعم رجل استأجر أرضا فيها أشجار أن كانت الأشجار في وسط الأرض لا تجوز الاجارة وكذا الودفع أرضه مزاعة فيها أشجار ولم يدفع الأشجار معاملة لا تجوز المزارعة وإن كانت الأشجار في فواحي الأرض على المسنة جازت الاجارة والمزارعة وإن كان في وسط الأرض شجرة أو شجرتان صغيرتان مثل التالة التي مضي عليها حول أو حولان جازت الاجارة والمزارعة وإن كانت الشجرة عظيمة لا يجوز لأن العظيمة لها عروق كثيرة تأخذ الأرض وظلها يضرب الأرض وكذا لو كان في وسط الأرض أبنية فهي بمنزلة الشجرة العظيمة وإن كانت الأبنية في ناحية الأرض جازت الاجارة فإن كانت في ناحية الأرض فرفعت الأبنية يدخل ما تحتها تحت العقد وكذا الشجرة قاضيجان في الاجارة الفاسدة ومثله في البرازية في نوع آخر في الضياع والمحافوت والمستغلات ولو استأجر ضياعا بعضها فارغة وبعضها مشغولة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل تجوز الاجارة فيما كان فارغا ولا تجوز فيما كان مشغولا وهذا بخلاف ما تقدم إذا استأجر أرضا فيها شجرة عظيمة قال لا تجوز الاجارة فيما كان فارغا ولم يقل تجوز فيما لم يكن مشغولا بالشجر لأن ثمة قدر ما يكون مشغولا بعروق الشجر غير معلوم اهـ من فتاوى الإمام قاضيجان أيضا أقول مقتضى هذا التعليل أنه يصح إيجار الدار المشغولة بالأشجار لأن الأشجار لا تغل بالسكنى بخلاف الزراعة فإنها تعطل بظل الأشجار لأنه لا ينبت ما تحته ولذا تصح الاجارة إذا كانت الأشجار في فواحي الأرض على المسنة أو كانت شجرة صغيرة أو شجرتان في وسطها العدم الضرر المذكور ولا ضرر في الدار مطلقا تأمل * (سئل) * في بستان جار في وقف آجره وكيل عن ناظره من زيد مدة سنتين بأجرة معلومة ثم ساقاه على الفراس القاشم به مدة التواجد على أن يعمل له على ذلك حق العمل على أن يكون لجهة الوقف سهم من ألف سهم والباقى

مطلبه
إذا قال ملكه تملكيا صحيحا
ولم يبين أنه بعوض أو بلا
عوض لا تصح الدعوى

مطلبه
وهب حصته من التركة قبل
القسمة لا تصح

مطلبه
إذا كانت الأشجار على
المسنة تجوز الاجارة

مطلبه
استأجر فارغا ومشغولا تجوز
في الفارغ دون المشغول

مطلبه
إذا قدم إيجار الأرض على
مساقاة الأشجار لا يصح

للمستأجر وصدر ذلك لدى حاكم حنفى فهل الاجارة والمساقاة فاسدتان * (الجواب) نعم كما صرح به
 المحنفون فى فتاواه حيث * سئل * عن ناظر آجر ارض من جهات الوقف مشغولة على اشجار ونخل وغيرها
 من شخصين اجارة صحيحة وتصادق معهما على أن الاشجار النابتة فى الارض فيها قديم وجديد فالقديم
 جميعه لمجهة الوقف وربع المستجد لمجهة الوقف ايضا والثلاثة اراعى الباقية من الاشجار المستجدة
 للمستأجر بن ولم يميز القديمة من المستجد - قولم يعرف كل من المتصادقين ذلك وساقوا على ذلك مدة معلومة
 وانقضت مدة الاجارة والمساقاة فاجر الناظر الارض المذكورة مدة نالفة للمدة الاولى وساقى على ذلك
 جميعه أى جميع اشجار الغيط فهل تصادق الناظر معهما على ذلك مع عدم معرفته وتعيينه لما ذكره صحيح
 أم لا * (الجواب) * الاجارة غير صحيحة لان استئجار الارض المشغولة بالاشجار لا يجوز الا اذا كان
 فى الارض اوفى وسطها وكانت شجرة بن صغيرة بن والمساقاة غير صحيحة ايضا حيث لم تعين الاشجار التى
 وقعت المساقاة عليها والتصديق من الناظر ايضا غير صحيح لانه اقراره منه على الوقف واقرار الناظر على
 الوقف غير صحيح وأما ما ينفعل الآن من الاجارة ثم المساقاة فلا يصح على مذهب الحنفية أما لو قدم
 المساقاة ثم أوجرت الارض من المساقى فيجوز كما فى البرازية من الاجارة فى أول ورقة لان الاشجار صارت
 له استقفا فلم تكن الارض مشغولة بغير حق المستأجر وهل يلزم من فسخ الاجارة فسخ المساقاة قد تكلم
 عليه قارئ الهداية قبل الآخر بنص وورقتين وتكلم بعده على المساقاة بوجه آخر فراجع المحلين اه أقول
 وتقل فى الدر المختار فى أول كتاب الاجارة عن مصنف التنوير مانصه وأفاد فساد ما يقع كثير من أخذ
 كرم الوقف أو التيمم مساقاة فيستأجر أرضه الخالية من الاشجار بمبلغ كثير ويساقى على اشجاره بسهم من
 ألف سهم فالخطا فى الاجارة لافى المساقاة فساد المساقاة بالاولى لان كلاهما عقد على حدته
 اه وكنت هنا فى حاشيتى رد المختار عن فتاوى المحنفون أن التنصيص فى الاجارة على بياض الارض
 لا ينفذ النكحة حيث تقدم عقد الاجارة على عقد المساقاة أما اذا تقدم عقد المساقاة بشروطه كانت الاجارة
 صحيحة كما صرح به فى البرازية واذا فسدت صارت الاجارة غير مستحقة لمجهة الوقف والمستحق انما هو
 الغرة فقط وحيث فسدت المساقاة لكونها بجزء يسير لمجهة الوقف كاللعمال أجرمثل عمله وهذا بالنسبة
 الى الوقف وأما مساقاة المالك فلا ينظر فيها الى المصلحة كما لو أجربدون أجرة المثل اه لمخاضع لو حكم
 شافعى بصحة ذلك حيث كانت الاجارة وافية بمنفعة الارض وبقيمة الغرم يصح كل من المساقاة والاجارة
 وسألتى سؤال فى ذلك * (سئل) * فى قطعة أرض سليخة جارية فى وقف وفى مشد مسكة تريد فوات زيد
 لا عن ولد أصلا وفى نواحى الارض على المسنة اشجار بعضها جارى فى الوقف المزبور والبعض فى ملك زيد
 المتوفى يريد ناظر الوقف المزبور دفعها مزارعة للغير ويعارضه فى ذلك ورثة زيد فهل للناظر ذلك ويمنعون
 من معارضته فى ذلك * (الجواب) * نعم وتقلها ما تقدم عن الخانية * (سئل) * فى اجارة الدار من
 مؤجر جاهل تكون غير جائزة * (الجواب) * نعم اذا أجرة من المؤجر لا يجوز وبطلت الاولى وقال المحلوانى
 لا تجوز الثانية ولا تبطل الاولى لان الثانية فاسدة فلا ترفع الصحيحة وهما الصحيحين برزاية للمستأجر ان
 يؤجر من غير مؤجره ومنه أى من مؤجره لا أى لا يؤجره لان الاجارة تملك المنفعة والمستأجر فى حق
 المنفعة قائم مقام المؤجر فيلزم تملك المالك هذا علله بعض الشراح وفى خلاصة الفتاوى قال فى
 النوازل المستأجر اذا أجرة المستأجر من الاجر لا يجوز وبطلت الاجارة الاولى وقال شمس الائمة المحلوانى
 لا تجوز الثانية ولا تبطل الاولى لان الثانية فاسدة فلا ترفع الصحيح وهو الاصح اه منخ فى مسائل شتى وتقل
 فى البحر عن الجوهر ما يخالفه أقول ووفى فى الدر المختار بين ما فى الجوهر وما قبله بما فيه نظر كما أوضحته
 فيما علته عليه وكنت فيه أن الاظهر ما ذكره شمس الائمة لما ذكره من العلة ولتصحح قاضى خان له

مطلب
استئجار الارض المشغولة
بالاشجار لا يجوز

مطلب
اقرار الناظر على الوقف
لا يصح

مطلب
هل يلزم من فسخ الاجارة
فسخ المساقاة

مطلب
لو قدم المساقاة على الاجارة
فسخ الاجارة

مطلب
ما من له المشد لا عن ولد
فهل ناظر دفعها مزارعة

مطلب
اجارة الدار من مؤجرها لا يصح

مطلب
أجرة المستأجر من المؤجر
لا تصح الثانية ولا تبطل الاولى

وقوله في المضمرة وعليه الفتوى وكتب أيضا مانصه وفي التتارخانية استأجر الوكيل بالايحار من المستأجر ليجوز لانه صار آجرا ومستأجرا وقال القاضي بديع الدين كنت أفتي به ثم رجعت وأفتي باليجوز أقول يظهر من هذا حكم متولى الوقف لو استأجر الوقف من آجره له وقد توقف فيه بعض الفضلاء وقال لم أراه تأمل اهـ * (سئل) * فيما إذا كان لهند دار جارية في ملكها فآجرتها من رجل مدة سنة باجرة معلومة اجارة صحيحة ثم لحقها دين ثابت بالينة ولا مال لها غير الدار وتريد هند بيع الدار ووفاء الدين من ثمنها قبل تمام السنة فهل لها ذلك ونفس الاجارة * (الجواب) * نعم والمسألة في التنوير والملتقى وغيرهما وفي الاختيار والاصل فيه انه متى تحقق عجز العاقد عن المضي في موجب العقد لا يضر يلحقه وهو لم يرض به يكون عذرا تنسخ به الاجارة دفعا للضرر اهـ واذا أراد القاضي فسخ الاجارة لاجل الدين اختلفوا فيه قال بعضهم يبيع الدار فينفذ بيعه ففسخ الاجارة وقال بعضهم يفسخ الاجارة أولا ثم يبيع هذا اذا كان الدين ظاهرا فان لم يكن ولكن صاحب الدار اقرب بالدين على نفسه وكذبه المستأجر قال أبو حنيفة يصح الاقرار ويفسخ القاضي الاجارة بينهما باقراره بالدين وقال صاحباه لا يصح اقراره وهذه ثلاث مسائل احداها هذه والثانية اراءة اذا اقترنت على نفسها بالدين لغير الزوج وكذا الزوج صح اقرارها ويكون للغيرم أن يحبسها بالدين والثالثة المحبوس بالدين اذا اقرب بعض ماله لرجل يشق به أو لبعض ورثته عند أبي حنيفة يبيع اقراره حتى يقضى القاضي بعسرة ويخرجه من الحبس قاضيان من فصل ما تنقض به الاجارة بقي انه اذا اعترض شيء من الاعذار هل تنسخ بنفسه أو يحتاج الى الفسخ وهل يحتاج فيه الى فسخ القاضي أو التراضي خلاف طويل ذكره أئمتنا شروحا وفتاوى فليراجع ذلك في البدائع وغيرها أقول والذي حررته في حاشيتي رد المحتار تصحيح ما وفق به بعض المشايخ وهو أن العذر ان كان ظاهرا لم يصحح الى القاضي والا كالدين الثابت باقراره يحتاج اليه ليصير العذر ظاهرا بالقضاء وقال قاضيان والمحبوب في القول بالتوفيق هو الاصح وقواء الشيخ شرف الدين ان يرى بأن فيه اعمال الرايتين مع مناسبتها في التوزيع فينبغي اعتماده وفي تصحيح العلامة قاسم ما يصححه قاضيان مقدم على ما يصححه غيره لانه فقيه النفس اهـ * (سئل) * في صلح من مضمونه استأجر يد بماله لنفسه من عمرو المتولى على وقف بكر على مسجد كذا فآجره ما هو جاري الوقف وذلك جميع البستانين الكائنين بقرية كذا المدة ثلاث سنوات بأجرة معلومة ولم يتساقبا على غراس البستانين ولم يذ كر المتولى من أى جهة تولى الوقف فهل تكون الاجارة غير صحيحة * (الجواب) * نعم لوجهين الاول حيث كانت الاشجار في وسط الارض ولم يتساقبا عليها لما في الخانية رجل استأجر أرضا فيها اشجار في وسط الارض لا يجوز الاجارة اهـ والثاني لعدم ذ كر المتولى من أى جهة تولى الوقف لما في الاسعاف الناظر اذا آجر أو تصرف تصرفا آخر وكتب في الصلح آجر وهو متول على هذا الوقف ولم يذ كر أنه متول من أى جهة قالوا تكون فاسدة وفي المحبة

والمستولى لو وقف آجرا * لكنه في صلحه ما ذكر

من أى جهة تولى الوقف * ما جوز وذلك حيث يلقي

أقول الظاهر أن هذا الثاني خال في الصلح لا في نفس العقد بل العقد صحيح حيث كان العاقد في نفسه له ولاية صحيحة وان لم يذ كر جهتها انها من الواقف أو من فلان القاضي لأن الصكوك اشترطوا فيها أشياء كثيرة من زيادة البيان والتوضيح والاشارة الى هذا المدعى على هذا المدعى عليه وغير ذلك مما يعلم في محله وفي الفصل السابع والعشرين من جامع الفصولين لو كان الوصى أو المتولى من جهة الحاكم فالأولى أن يكتب في الصكوك والسجلات وهو الوصى من جهة حاكم له ولاية نصب الوصية والتولية

مطلب
لو استأجر الوكيل بالايحار
من المستأجر ليجوز

مطلب
اذا لحق المؤجر دين ثابت
بالينة له ففسخ الاجارة وبيع
المستأجر

مطلب
يصح اقرار المؤجر بالدين عند
الامام

مطلب
هل يحتاج في فسخ الاجارة
بالعذر الى القضاء أم لا

مطلب
أجر يدون مساقاة لا يصح

مطلب
اذا آجر الناظر ولم يذ كر أنه
متول من أى جهة لا يصح

لانه لو اقتصر على قوله وهو الوصى من جهة المحاكم بما يكون من حاكم ليس له ولاية تصب الوصى فان
القاضي لا يملك نصب الوصى والمتولى الا اذا كان ذكر التصرف في الاوقاف والايام منصو صاعليه في
منشوره فصار حكمكم نائب القاضي فانه لا يذ ان يذ كروا ان فلانا القاضي مأذون بالانابة تحررا عن
هذا الوهم اه قال في البحر بعد نقله في كتاب الوقف هذه العبارة ولا شك ان قول السلطان جعلت
قاضي القضاة كالتنصيب على هذه الاشياء في المنشور كما صرح به في الخلاصة في مسألة استخلاف
القاضي اه ولا يخفى ان قاضي دمشق ومصر ونحوهما من المدن العظيمة يسمى قاضي القضاة في
زماننا فيصح نصبه الوصى والمتولى وان لم ينص له عليه في منشوره فاذا علم تولية المتولى من جهة أحده هؤلاء
القضاة صح ايجاره وبقيته تصرفاته والتنصيب على كونه تولي من جهة قاضي كذا انما هو لزادة
الاستيثاق بالصك كما افاده قوله فالأوثق أن يكتب الخ فيصح تصرفه وان لم يكتب ذلك نعم اذا رفع تصرفه
الى قاض يحكم بمجتر ذلك التمرير اذا ثبت عنده كالأجر دارا مثلاً ثم أنكر لا يجاروا ثبت خصمه فانه
يحكم بثبوت الايجار لا ببعثه فانه لا يحكم ببعثه ما لم يثبت عنده صحة توليته كملوابع رجل دارا او وقفها
أو أجرها يحكم القاضي بنفس البيع أو الوقف أو الايجار أما الحكم ببعثه ذلك فأنما يكون بعد ثبوت
ملكه لذلك أو نيابته عن المالك كما مر في كتاب القضاء عن فتاوى قارئ الهداية حيث شئ هل يشترط
في صحة حكم المحاكم بوقف أو بيع أو اجارة ثبوت ملك الوقف أو البائع أو المؤجر وحيازته أم لا اجاب
انما يحكم بالبعثه اذا ثبت انه مالك لما وقفه أو أن له ولاية الايجار أو البيع لما باعه ما يملك أو نيابة
وكذا في الوقف وان لم يثبت شيء من ذلك لا يحكم بالبعثه بل بنفس الوقف والاجارة والبيع اه فأغتم
هذا التعرير المفرد * (سئل) * فيما اذا كان لمجاعة تيمارية قرية ومزارع جارية في تيمارهم
واقطاعهم بموجب برآة سلطانية بيدهم فأجروا ذلك جميعه لزيد وعمر ولمدة سنة معلومة اجارة لازمة
للزراعة الشتوية والصيفية بأجرة معلومة من الدراهم وصدر ذلك لدى قاض شافعي حكمكم ببعثه
الاجارة وان صدرت لغير الزراع وكانت اقطاعا ومن رجلين نصفين في حكم الشيوع حكما شرعيا موافقا
لمذهبه مستوفيا شرائطه بعد الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة في ثبوت أجر المثل وكتب بذلك حجة
أقضى مذهبهم بالعمل بمضمونها وأنفذ حكمه حاكم حنفى وكتب بذلك حجة أخرى هل يعمل بمضمون
الحجتين المزبورتين بعد ثبوت شرعا * (الجواب) * نعم * (سئل) * في مجرى ماء جار مع حقه
المعلوم من الماء في وقف أهلى وفي استجاروا حقه كازيد من ناظر الوقف مدة معلومة بأجرة معلومة فأت
زيد في أثناء مدة الاجارة فهل تنسخ الاجارة بموته * (الجواب) * نعم قال مشايخنا رحمه الله تعالى
الاجارة تنسخ بموت أحد المتعاقدين ان عقدها لنفسه وان عقدها لغيره لا تنسخ بموته كالأب والوصى
والوكيل والمتولى في الوقف اه وتماه في فتاوى ابن السلي وفي فتاوى ابن نجيم سئل عن شخص
استأجر عقارا وأجره من آخر ومات في أثناء المدة هل تنسخ الاجارة اجاب تنسخ الاجارة الاولى
والثانية اه ومثله في فتاوى ابن السلي وفي فتاوى التمرناشى سئل عن رجل استأجر لنفسه
مصبة من متول بأجرة معينة لمدة معينة ثم بعد مدة مات المستأجر فهل اذا رفعت القضية الى حاكم
حنفى له أن يحكم بانفساخها بموت المستأجر وهل اذا كان المحاكم الشافعي حكم بموجب عقد هذه الاجارة
يكون حكمه بالموجب مانعا للحنفى بانفساخها اجاب نعم للقاضي الحنفى أن يحكم بانفساخها بموت
المستأجر المذكور ولا يمنع من ذلك حكم الشافعي بالموجب على ما حرره الشيخ بندر الدين بن الفرس في
القواكه البدريه وان كان في سيف القضاة لكافيحي ما يخالفه فانه قال ان المحكم من الشافعي بالبعثه
لا يمنع الحنفى من ابطالها بالموت وان كان بالموجب يمنعه من ذلك لان من موجبها الدوام والاستمرار

مطلب
يصح حكم الشافعي ببعثه
ايجار الاقطاع لغير الزراع من
رجلين نصفين

مطلب
استأجروا استأجر مجرى ماء
ثم مات تنسخ الاجارة بموته

مطلب
استأجر عقارا وأجره من
غيره ثم مات تنسخ الاولى
والثانية

مطلب
تنسخ الاجارة بموت المستأجر
وان حكم شافعي بالموجب

للوارث لكن ينبغي التعويل على ما في الفواكه البدرية لظهور وجهه والله أعلم اهـ * (سئل) عن شخص استأجر عينا ثم أجرها ثم مات فهل تنسخ الاجارة فأجاب اذا انقضت الاجارة الاولى انقضت الثانية على الصحيح قال العلامة محمد بن عبد الله الغزي وفي المضمرات المستأجر اذا أجر من غيره أو دفع الى غيره مزارعة ثم ان المستأجر الاول فسخ العقد هل ينسخ العقد الثاني اختلف المشايخ فيه والصحيح انه ينسخ وهذا اعم من صورة الاستفتاء فانها موضوعة فيما اذا انقضت بموت المستأجر الاول وعبارته تشمل ما اذا فسخت لذلك أو غيره والله أعلم كازروني وفيه عن فتاوى ابن نجيم سئل عن أجر عرقار من آخر مدة معلومة بأجرة معلومة وتسلمه المستأجر وأجره من آخر مدة توأجره وتسلم ثم ان المؤجر الاول والمستأجر منه تعايلا الاجارة هل التقايل صحيح مبطل للايجار الثاني أم لا أجاب نعم التقايل صحيح وتنسخ الاولى والثانية والله تعالى أعلم أقول ووجهه أن الاجارة بيع المنافع وهي تحدث شيئا فشيئا فاستأجر مالك منفعة كل يوم بيومه فهي باقية على ملك المالك فصح التقايل بينه وبين المستأجر لا تعلم ملك المستقبل واذا انقضت بالمقابلة لم يبق له حق فيما يحدث من المنافع في كل يوم بيومه فانقضت الاجارة الثانية لانها مبنيّة على الاولى والله أعلم * (سئل) فيما اذا استأجر زيد عمرا وهو مدمشق الشام لياقي عمرو بعيال زيد على دوابه من مدينة حصص الى دمشق بأجرة معلومة جعلها له وذها الى حصص وشرع زيد في قضاء مصلحة له فيها فذهب عمرو ورجع لدمشق ولم يحمل العيال ولم يتقبلهم باختياره وبضال زيد بالاجر الذي جعله له فهل لا يلزم زيد ذلك * (الجواب) نعم لا يلزمه والله أعلم ومن استأجر رجلا ليحيى بعياله فوجد بعضهم قد مات فأتى بمن بقي فله أجره بحسابه لو كانوا معلومين أي بالعد كافي البرهاني والافسكه كافي الدرر والتنوير وغيرهما وفي القهستاني فان جهلوا فسدت ولزم أجر المثل ثم نقل عن الكرماني عن الهندواني ان العلوميين لو كانت مؤنة بعضهم ككلهم فله كله لان الاجر مقابل ينقل العيال لا بقطع المسافة حتى لو ذهب ولم ينقل أحدا منهم لم يستوجب شيئا اهـ فتنبه شرح الملتقى للعلائي من الاجارة * (سئل) في رجل استأجر من آخر رجلا معلومة ليعملها الى بلد كذا ثم بدله ترك الذهاب الى تلك البلدة لرأى ظهر له فهل له فسخ الاجارة * (الجواب) نعم وبداهة مكبرى دابة من سفر فانه عذر لانه لو مضى على موجب العقد لزمه ضرر زائد لاحتمال كون قصده سفر الحج فذهب وقته وأطلب غريم له فضرر والتجارة فافقر وهو بالمد مصدر بدله أي ظهر له فيه رأى غير الاول منعه عن ذلك كذا في العناية مخ من فسخ الاجارة * (سئل) في متولى وقف أهلى أسكن دار الوقف رجلا بلا اجارة ولا اجارة وسكن الرجل مدة فهل على المالك أجر المثل بعد الثبوت * (الجواب) نعم وفي الفتاوى متولى الوقف اذا أسكن رجلا دار الوقف بغير أجر ذكره لال انه لا شيء على الساكن وعامة المتأخرين على أن عليه أجر المثل سواء كانت معدة للاستغلال أو لم تكن صيانة للوقف عن ايدي الظلمة وقطع اللطماع الفاسدة وعليه الفتوى وكذا الرجل اذا سكن دار الوقف بغير أمر الواقف وبغير أمر القيم كان عليه أجر المثل بالغاما بلغ عمادية من الفصل العاشر ومثله في الفصولين * (سئل) في متولى أراض الوقف لغير المزارع بلارضاه ولا وجه شرعى فهل تكون اجارته غير حائزة * (الجواب) نعم كافي الخيرية من المزارعة قال في البرازية من الاجارة في تقريعات على الاجارة الطويلة مانصه لا تجوز اجارة الارض بلارضى المزارع * (سئل) في دارملوكة جماعة سكنها بعضهم بعدما استأجروا حصة الباقيين بأجرة معلومة ثم انقضت مدة الاجارة وبقوا ساكنين بدون اجارة والمؤجرون يطالبونهم بأجرة حصتهم فهل يلزم الساكنين أجرة حصة الباقيين * (الجواب) نعم سكن دار غيره لا يجب الاجرا الا اذا تقاضاه رب الدار بالاجر وسكن بعده لانه يكون التزاما أو كانت

مطلب
المستأجر الاول اذا فسخ
العقد ولو بالاقالة ينسخ العقد
الثاني

مطلب
استأجره ليحيى بعياله
من حصص فذهب ثم رجع
لاجره

مطلب
استأجر رجلا ليعملها الى بلد
كذا ثم بدله تركه ففسخ
الاجارة

مطلب
اذا أسكن المتولى رجلا دار
الوقف بلا اجارة لزم الساكن
الاجرة

مطلب
لا تجوز اجارة الارض بلا
رضى المزارع

مطلب
سكن دار غيره بعدما تقاضاه
بالاجرة يلزمه الاجر

معدة للاستغلال بزازية * (سئل) * في امرأة توافقت مع رجل على أن يجعلها في فردة محفة على جبل ويقوم بما كلفها ومشربها من دهن شق إلى مكة وجعلت له على ذلك كله مبلغا معلوما من الدراهم دفعت له فأركبها وقام بما كلفها ومشربها حتى ماتت قبل وصولها إلى المدينة المنورة عن ورثة يريدون محاسبة الرجل على أجرة مثل ركوب الموزنة إلى مكان موتها وقدر ما كلفها ومشربها وطالبته بما زاد على ذلك فهل لهم ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في مجرى ماء معلوم يجري فيه الماء من فائض مطهرة ووقف جار في الوقف المزبور وفي احتكار جهة وقف آخر مدة معلومة بأجرة المثل والآن تعطل أصل المجرى قبل دخوله للمطهرة وانقطع جريانها وصرف متولى وقف المطهرة في تعميره مبلغا معلوما ويكلف ناظر الوقف الآخر أن يدفع له بعض المبلغ زاعما أنه يلزمه ذلك من مال الوقف فهل لا يلزم الوقف الآخر من ذلك شيء * (الجواب) * نعم وعمارة الدار المستأجرة وتطينتها واصلاح الميزاب وما كان من بناء على رب الدار يتوهم من فسخ الاجارة (سئل) في جماعة استأجروا أراضى قرية موقوفة من متولى وقف مدة معلومة بأجرة كذلك ليزرعوها فقل ماؤها المعلوم لها بحيث أنه لا يصل إليها بل يذهب في مجراه ويريدون خصامة المتولى ليفسخ القاضي العقد فهل لهم ذلك * (الجواب) * نعم رجل استأجر أرضا فزرعها وقل ماؤها وانقطع فله أن يخاصم الآخر حتى يفسخ القاضي المقيدينهما ذخيرة من الفصل الخامس عشر * (سئل) في رجل استأجر أرضا بتمارية من أربابها للزراعة فزرعها وكانت تسقى بماء المطر فانقطع المطر وييس الزرع فهل سقط الاجر * (الجواب) * نعم وفي فتاوى القضاة استأجر أرضا فانقطع الماء فان كانت الأرض تسقى بماء المطر فانقطع المطر أيضا فلا أجر عليه لأنه لا يتمكن من الانتفاع بها ذخيرة في ١٥ استأجر أرضا للزراعة فزرعها وكانت تسقى بالمطر فلم تمطر ولم يجدها الماء للسقى فبفس الزرع سقط الاجر استأجرها بشربها ولا بزازية من نوع اجارة الأرض وبثله أفتى العلامة التمرناشي ناقل ذلك عن الخاتبة وأفتى به قارئ الهداية أيضا * (سئل) في رجل استأجر حرجى ماء مدة معلومة بأجرة معلومة وتسليمها من مؤجرها ثم طغى الماء وزاد زيادة منعه عن التمكن من الانتفاع على الوجه المقصود بعض المدة فهل لا يلزمه الاجر عن بعض المدة المزبورة * (الجواب) * نعم والمسألة في الخيرية من الاجارة * (سئل) في رجل استأجر أرض ووقف من ناظره ليزرعها مدة معلومة فزرعها ثم أصاب الزرع آفة سماوية وهلك بها الزرع ولم يبق بعده مالا كمدته يتمكن الرجل فيها من إعادة ما هلك فهل لا يلزمه أجرة تلك المدة * (الجواب) * لا أجر على المستأجر فيما بقي من المدة بعد هلاك الزرع الا اذا تمكن من إعادة زرع مثله أو دونه في الضرر كما صرح بذلك في لسان المحكام والمحيط وغيرهما * (سئل) فيمن أجر مكانا هو ملكه مدة معلومة وأراد فسخ الاجارة في المدة زاعما أن رجلا زاد في الاجارة وأن له قبول الزيادة وفسخ الاجارة بها فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم وان زيد على المستأجر في ملك لم يقبل مطلقا كالمؤجر خصت وهو شامل لمال اليتيم بعمومه أشباهه من الاجارة ونقله العلائي عنه أيضا * (سئل) فيما اذا مات وكيل المؤجر فهل لا تنفسخ الاجارة بموته * (الجواب) * نعم لا تنفسخ الاجارة بموت الوكيل كما في الفتاوى والتنوير وغيرهما وبطل الاجارة بموت الآخر والمستأجر عندنا خلافا للشافعي ولا تبطل بموت الوكيل ولا بموت الأب ولو صبي ولا ببلوغ الصبي وتبطل بموت الموكل خاتمة من أوائل كتابها الاجارة وكذلك أفتى المؤلف بعدم الانفساخ فيما اذا مات ناظر وقف استأجر بمال الوقف لمجدة الوتف عقارات وقف آخر * (سئل) فيما اذا جرت عادة أهل موضع أن الراعى اذا أدخل المواشى في سكك القرية أرسل كل شاة في سكة صاحبها ففعل الراعى ذلك ولا يعد ذلك خلافا عنهم فصاحت شاة قبل أن تصل إلى صاحبها فهل لا ضمان عليه

مطلبه
استأجرت محفة بما كلفها
ومشربها إلى مكة ثم ماتت
في الطريق الخ

مطلبه
عمارة المجرى المحتكر على جهة
وقفه

مطلبه
استأجر أرضا للزراعة فقل
ماؤها المخصصة

مطلبه
اذا قطع المطر وييس الزرع
سقط الاجر

مطلبه
اذا زاد ماء الطاحون فضعه
عن الانتفاع مدة سقط الاجر

مطلبه
اذا هلك الزرع ولم يبق مدة
يتمكن من إعادة له لا أجر
عليه في المدة الباقية

مطلبه
ليس للمالك فسخ الاجارة
بزيادة الاجر

مطلبه
لا تنفسخ الاجارة بموت
الوكيل

مطلبه
لا تنفسخ بموت ناظر استأجر
بمال الوقف لمجدة الوقف

(الجواب) نعم وفي الذخيرة اهل موضع جرت العادة بينهم أن البقار اذا أدخل السرح في السكك أرسل كل بقرة في سكة صاحبها ففعل الراعي كذلك فصاعت بقرة أو شاة قبل أن تصل إلى صاحبها لضمان عليه لأن المعروف كالشرط كذا قال أبو نصر الدبوسي وقال بعضهم اذا لم يعد ذلك خلافا للاضمان عمادية من ضمان الراعي *(سئل)* في بركة ماء في مدرسة فيها فائضان محتكر مجراهما مع جميع ما يفيض من الماء إلى دارين معلومتين بموجب حجج احتكارات شرعية فحدث متولى المدرسة فائضا ثالثا وحكر مجراهما بقدر ثلث الماء لعمرو وبدون اذن ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك *(الجواب)* نعم *(سئل)* في عقارات جارية في وقف بروجي تاجر زيد من متولى الوقف مدة معلومة باجرة معلومة هي دون أجر المثل بغبن فاحش ظاهر يشهده المحس والمعاينة وأهل النظر والدراية من الثقات العدول وأذن المتولى المزبور لزيد المستأجر بتجير ما يحتاج إليه العقارات من العمارة من ماله ومهما يصرفه يمكن مرصده على رقبة المأجور ومسدرا الاستئجار والاذن لدى قاض حنبلي فمزريدي العقارات وصرف عليها مبلغا معلوما مع أن في الوقف المزبور مالا حاصل لا يمكن صرف ذلك منه حال صدور الاستئجار والاذن وبعدمه وان تقع المستأجر بالمأجور المدكور مدة ثم تولى الوقف رجل آخر ويريد مطالبة المستأجر بتمام أجرة المثل في مدة انتقاعه فهل له ذلك *(الجواب)* نعم للمتولى المزبور مطالبة المستأجر بذلك لفساد الاجارة بكونها بغبن فاحش لما في التنوير وغيره متولى أرض الوقف أجراها بغير أجر المثل يلزم مستأجرها بتمام أجر المثل اه وفي البحر ان اجارة الوقف لا تجوز لأجرة المثل أو أكثر اه وفي هذه الصورة اذا زعم المستأجر المزبور أن له حبس عين المأجور لاستيفاء مرصده على فرض صحة الصرف المزبور وأن المبلغ المزبور دين على عين المأجور لا على جهة الوقف وأراد المتولى محاسبة المستأجر بتمام أجر المثل ومساقطته به من المبلغ الذي صرفه المستأجر المزبور فهل له ذلك الجواب نعم للمتولى ذلك بعد ثبوت المرصود المزبور ولا عبرة بمجرّد زعم المستأجر المدكور حيث المحال ما ذكرنا قول حيث كانت الاجارة بدون أجرة المثل تكون فاسدة فيفسد ما في ضمنه من الاذن بالعمارة كما مر في كتاب الوقف عن فتاوى الشيخ اسماعيل وسياق في سؤال وجواب عن جد المؤلف أن الاذن بالغراس باطل اذا فسدت الاجارة وعلمه المؤلف فيما سياتي بأن الشيء اذا بطل بطل ما في ضمنه فتنبه المكن في أوائل كتاب الاجارات من الفتاوى الخيرية ما يخالفه كما سنذكره *(سئل)* في رجي ماء جارية في تاجر رجل من أصحابها فانقطع ماؤه في أثناء مدة الاجارة ويريد الرجل فسخ الاجارة بالوجه الشرعي فهل له ذلك *(الجواب)* نعم وتفسخ الاجارة أي للاستأجر ولا ية الفسخ لانها تفسخ لاحتمال الانتفاع بوجه آخر بخيار الشرط والرؤية وبسبب نفوت النفع به كخرب الدار وانقطاع ماء الرجي وانقطاع ماء الأرض لان كلاهما ينفوت النفع فيثبت خيار الفسخ ولو انقطع ماء الرجي والبيت مما ينتفع به لغير الطين فعليه من الاجرة حصته لانه بقي شيء من المقود عليه فاذا استوفاه لم يمتد حصته زيلني أقول كتبت في أول باب فسخ الاجارة من حاشيتي رد المحتار على الدر المختار مانصه فلولم يفسخ حتى عاد الماء لم يمتد ويرفع عنه من الاجر بحسابه قيل حساب أيام الانتفاع وقيل بقدر حصته ما انقطع من الماء والاول أصح لان ظاهر الرواية يشهد له فانه قال في الاصل الماء اذا انقطع الشهر كله ولم يفسخها المستأجر حتى مضى الشهر فلا أجر عليه في ذلك ولو كانت منفعة السكنى معقودا على جامع منفعة الطين وجب بقدر ما يخص منفعة السكنى كذا في التتارخانية ومفادها انه لا يجب أجر بيت الرجي صاحبها لغير الطين كما سكنى ما لم تكن معقودا عليها ونقل في التتارخانية عن القدوري أن كان البيت ينتفع به لغير الطين فعليه من الاجر حصته اه ونحوه ما في الزيلني تأمل اه ما كتبه فلم أن ما مر عن الزيلني من أن عليه من الاجرة حصته أي

مطلب

أدخل الراعي المواشي في
سكك القرية فصاعت شاة
لا ضمان عليه

مطلب

ليس للحكر مجرى الماء
أحداث فائض آخر

مطلب

أجر الوقف بغبن فاحش
يشهده المحس والمعاينة

مطلب

للمتولى مطالبة المستأجر بتمام
أجرة المثل

مطلب

أجر فاسدا واذن بالعمارة
لا يصح الاذن

مطلب

له فسخ الاجارة باقطاع ماء
الرجي

قوله والبيت الخ أي بيت
الرجي بأن كان يمكن الانتفاع
به للسكنى أو لربط الدواب
مثلا اه منه

مطلب

اذا صار طين اقل من
النصف له الفسخ فلولم يفسخ
حتى طين كان رضي منه

قوله ثم ان المتبادر الخ اقول كتبت بذلك رسالة سميتها تحرير العبارة فبين هواحق بالاجارة وحاصل ما منحور فيها ان قولهم ان المستأجر الاول احق انما ذكره في مسألة ما اذا زادت اجرة المثل في أثناء المدة وأراد الناظر نسخه باسبب الزيادة فقالوا تعرض على المستأجر الاول ووجهه ظاهر فان المسوغ للفسخ هو الزيادة فحيث قبلها الاول زال السبب (٩٤) المسوغ مع بقاء مدة الاجارة فيكون الاول احق من

غيره وكذلك يكون الاول احق اذا انتقض مدة اجارته وكان له في الارض عمارة أو غراس وضعه بنحو أو كان له فيها مشد مسكة ورضي باستئجار الارض باجرة مثلها فانه

مطلب
سكن دار مشتركة بينه وبين أيتام تلزمه اجرة حصتهم

مطلب
يقيم استعماله اقرب وقت بلا اجارة له اجرة مثل ان كان ما يعطونه من الكسوة والكفاية لا يساويه

مطلب
اجارة اثنتان الوقف اكثر من سنة لا تصح الا بحكم الحاكم يرى ذلك

مطلب
ان افسد العقد في بعضه فسد في كله

مطلب
اذا كانت الاجارة فاسدة أجرها الناظر بلا عرض على الاول

مطلب
اذا زادت الاجرة في أثناء المدة فللناظر ايجارها من آخر ان لم يقبل الاول الزيادة

مطلب
في قولهم المستأجر الاول احق

مطلب
أجر أرضا ميريبة بغين فاحش له ايجارها من غيره بأجر المثل

حصة بيت الرحي مبني على أن منفعة السكنى معقود علم امع منفعة الطحن بقربة التعليل وعليه يحصل كلام القدوري والافه ومخالف رواية الاصل الذي هو من كتب ظاهر الرواية فتنبه لذلك وكتبت فيها أيضا أن الانقطاع غير قديم في التارخانية أيضا واذا انتقص الماء فان فاحشاه له حق الفسخ والا فلا قال القدوري اذا صار يطمن أقل من النصف فهو فاحش وفي واقعات الناظر في لو يطحن على النصف له الفسخ وهذه مخالف رواية القدوري ولولم يرده حتى طمحن كان رضى منه وليس له الرد بعده اه مافي التارخانية اه * (سئل) في رجل سكن في دار مشتركة بينه وبين أيتام مدة معلومة بلا اجارة ولا اجرة فهل يلزمه اجرة مثل حصة الأيتام في المدة المزبورة * (الجواب) نعم والمأثلة في فتاوى التمرناشي من الشركة ومثله في شرح التنوير وكذا في فتاوى الكازروفي في رجل تزوج أم يتمين وسكن في دارهما * (سئل) في يتمين استعمالهما قريهما في أعمال شتى بلا اذن الحاكم ولا اجارة وكان يطعمهما ويسقيهما ويعطيها بعض الاحيان دراهم وذلك قدر اجرة مثلها ثم بلغا وطلبانه أجر مثلها فهل ليس لهما ذلك حيث الحال ما ذكر * (الجواب) نعم يتم لا أب له ولا أم أيضا استعماله اقربا ومدة في أعمال شتى بلا اذن الحاكم وبلا اجارة له طلب أجر المثل بعد البلوغ ان كان ما يعطونه من الكسوة والكفاية لا يساوي أجر المثل بزازية في نوع المتفرقات من الاجارة ومثله أفتى المخبر الرملي * (سئل) في خان معلوم جار في وقف أهلي وفي تواجر زيد من ناظرى وقفه مدة ثلاث سنوات ولم يحكم حاكم بجهة الاجارة في حادثة المدة ثم زاد رجل في أثناء المدة نحو ثلث اجرته فهل يؤجر من زاد من غير عرض على زيد لفساد اجارته * (الجواب) نعم ولم تزد في الاوقاف على ثلاث في الضياع وعلى سنة في غيرها فلو آرها التولى اكثر لم تصح الاجارة وتفسخ في كل المدة لان العقد اذا فسد في بعضه فسد في كله فتاوى قارى الهداية ورجحه المصنف حتى مافي انفع الوسائل الخ علاقي من الاجارة وان كانت العين وقفا فان كانت الاجارة فاسدة أجرها الناظر بلا عرض على الاول اذ لا حق له اشياء من الاجارة * (سئل) فيما اذا أجر زيد الناظر دار الوقف من عمره مدة سنة بأجرة معلومة ثم زاد رجل في أجرته زيادة معتبرة هي مقدار الخمس فهل تؤجر من الرجل * (الجواب) تعرض الزيادة على المستأجر فان قبلها فيها والا تؤجر من الرجل اقول وقع في الحواى القدسي انها تنقض عند الزيادة الفاحشة وذكر في وقف البحر أن الدرهم في الشربة يتغاب الناس فيه بخلاف الدرهمين أى فهم زيادة فاحشة ولهذا قال المؤلف في السؤال هي مقدار الخمس ومثله في الخيرية لكن نقل اليرى وغيره عن الحواى المحصرى أن الزيادة لفاحشة قدر النصف فتأمل * (سئل) في دار جارية في وقف أهلي أجرها الناظر من زيد مدة سنة باجرة معلومة ثم زاد رجل في أثناء السنة في أجرته زيادة معتبرة هي اجرة مثلها يوم الزيادة فهل تعرض الزيادة على زيد فان قبلها فهو الا حق بها والا أجرها من الآخر * (الجواب) نعم اقول هذا مبني على اصح التحيين من أن الناظر له فسخ الاجارة بالزيادة العارضة في أثناء المدة كما حررت في رد المختار ثم ان المتبادر من عبارة الاشياء الماسة أنفعا أن العرض على المستأجر الاول في الاجارة الصحيحة خاص بالوقف أما المالك لو أجر داره مثلا من رجل ثم انتقضت المدة فله ايجارها من غير لأن له عدم ايجارها أصلا بخلاف الموقوف للعلة فانه لا بد من ايجارها فاجارها من غير المستأجر الاول اعتت الان زاد عليه آخر في الاجرة ولم يقبل الاول الزيادة فتؤجر من الآخر هذا ما ظهر لي تأمل بقى لو كانت صحيحة ومضت المدة فأجرها ناظر الوقف من آخر قبل العرض على الاول وطلبها الاول هل له فسخ الاجارة لكونه احق بمعنى انه لا يصح ايجارها لغيره أم لا يكون معنى كونه احق انه أولى وأن العرض عليه غير واجب لم أره صريحا في كلامهم فتأمل * (سئل) في مزرعة ميريبة معلومة أجرها المقوض له أمرها من رجل مدة معلومة

احق من غيره دفعا للضرر من المجانين كما افتى به المخبر الرملي وغيره وهو مسألة الارض المحتكرة التي نص عليها الخصاص كما نقله في البحر ولما فيها سوى ذلك فلامؤجر الايجار من أراد بعد انتهاء المدة خلافا لما شاع على السنة الناس في هذا الزمان من أن الاول احق لكونه ذا اليد وهذا على عمره بخطا لما روي من أراد الوقوف على حقيقة الامر فليرجع الى تلك الرسالة فانها نافية للجهاالة والمجد لله رب العالمين اه منه

باجرة معلومة من الدراهم هي دون اجرة مثلها بغير فاحش ثم زاد رجل آخر في اجرتها زيادة معتبرة فتعوض
 الاجرة المرفوعة هي اجرة مثلها ويريد المتكلم عليه البحارها منه باجرة المثل فهل له ذلك * (الجواب) *
 نعم قد تقر أن اراضي بيت المال يسلك بها مسالك ارض الوقف خيرية من العشر والمخراج وفيها والمحصل
 انه يجب مراعاة مصلحة بيت المال كما يجب مراعاة مال اليتيم وما ورد فيه غير خاف على فقيه وفيها أيضا
 نزل الامام الاعظم في مال بيت المال منزلة والى اليتيم وفيها أيضا للتيار اجارته شرعا باجرة المثل
 كما صرح به العلامة قاسم في قضاواه كارض الوقف اه لكن في هذه الصورة تؤثرها التيماري ممن زاد
 بالزيادة المزبورة من غير عرض على الاول اذا الحارة الاولى فاسدة لكونها بغير فاحش وفي الفاسدة
 تؤثر من غير عرض كما تقدم نقله وفي الخيرية أيضا من الدعوى ان اراضي بيت المال جرت على رقبته
 احكام الوقوف المؤبدة اه اقول مقتضى هذا ان اراضي بيت المال لا تؤثر أكثر من ثلاث سنين
 كارض الوقف واليتيم وبه يدفع ما في فتاوى الكازورني عن فتاوى المرشدي من قوله وأما كون
 اراضي بيت المال هل تؤثر مدة طويلة أو قصيرة فلم اجد من صرح بذلك لكن لم يقيدوها بالمدة القصيرة
 كما فعلوا ذلك في الاوقاف وارض اليتيم واطلاقه يقتضي جواز الاجارة مطلقا قلت المدة أو كثرت وأيضا
 اتساعهم في جواز صرف الامام في البيع والاقطاعات يفيد جواز ذلك اه وقد استدرك عليه المؤلف
 بقوله ثم رأيت في حاشية البحر للشيخ الرملي من كتاب الاجارة تحت قول الماتن ولا تزداد في الاوقاف على
 ثلاث سنين الى أن قال مانصه واقول أيضا ومثل عقارات اليتيم عقارات بيت المال فتأمل اه * (سئل) *
 في أما كن معدة للاستغلال مشتركة بين هند وجاعة بيدهم تلك الاما كن يؤجرونها بأخذون جميع
 اجرتها لانفسهم بلا وكالة عن هند في حصتها ولا اجارة منها ولا وجه شرعي ومضى لذلك مدة والآن
 تريد هند مطالبهم باجرة نصيبها واسترداد ذلك مما قبضوه من الاجرة فهل لها ذلك * (الجواب) *
 نعم الغاصب اذا أجر ما منفعه مضمونة من مال وقف أو يقيم أو معدة للاستغلال فعلى المستأجر المسمى
 لا أجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل انما يرد ما قبضه اشياء من الغصب ومثله في اللائي اقول أصل
 المسألة في القنية وعبارتها ولو غصب دارا معدة للاستغلال أو موقوفة أو ليتيم وأجرها وسكنها المستأجر
 يلزمه المسمى لا أجر المثل قل له وهل يلزم الغاصب الاجزاء له الدار فكتب لا ولكن يرد ما قبض على
 المالك وهو الاولي ثم سئل ايلزم المسمى للمالك أم للعاقدة فقال للعاقدة ولا يطيب له بل يرد على المالك
 وعن أبي يوسف يتصدق به اه ما في القنية وفيه مخالفة لما أفتى به المؤلف فانه جعل المسمى للعاقدة
 يعني الغاصب وان رده على المالك اولى لكن كتبت في رد المحتار مانصه بعد سوق عبارة القنية
 المذكورة قال العلامة البري الصواب أن هذا مقرر على قول المتقدمين أما على ما عليه المتأخرون فعلى
 الغاصب أجر المثل اه أي ان كان ما قبضه من المستأجر أجر المثل أو ودونه فلو أكثر برده الزائد أيضا
 لعدم طيبه له كما حزره المحوى وأقره السيد محمد أبو السعود في حاشيته على الاشياء اه والمحاصل أن
 ما في الاشياء والقنية مبني على قول المتقدمين من عدم تحقق غصب العقار مطلقا والفتي به عند المتأخرين
 بتحقيقه في الوقف ومال اليتيم والمعدلة للاستغلال فيضمن في هذه الثلاث سواء استوفى منفعة أو عطلها
 فيضمن الشركاء في مسألتنا حصه هند فانه ذكر في متن التنوير تبع الدركان منافع الغصب غير مضمونة
 استوفاهما أو عطلها الا في هذه الثلاث لا يقال يستثنى من المعدلة للاستغلال ما لو سكن بتأويل ملك أو عقد
 كما في التنوير وشرحه وهناتأويل الملك وجود فان الشريك له شبهة الملك لانا نقول هذا انما يرد
 لو كان الشركاء قد سكنوا في تلك العقارات المشتركة ولم يسكنوها في مسألتنا بل أجرها واستوفوا وبدل
 منافعها فشاركهم هند في البدل لان المستثنى السكنى والله أعلم هذا وقد ذكر المؤلف في غير هذا المجل

مطلبه
 اراضي بيت المال كارض
 الوقف واليتيم

مطلبه
 للتيار اجارته باجرة المثل

مطلبه
 فيما اذا أجر بعض الشركاء
 المعدل للاستغلال بلا اذن
 البقية

مطلبه
 تجبر برمهم في حكم اجارة
 الغاصب

مسألة استظرادية عن حاوي الزاهدي أجر أحد الشريكين وأخذ الآخر ثم حضرا لا يعرفه أن يشاركه فيما أخذ اه وذكرا في مسألة أخرى عن جواهر الفتاوى ونصها أرض بين رجلين أجر أحدهما الكل من آخر بأجرة معلومة أن أجرها لنفسه يكون حكمه في نصيب شريكه بحكم الغصب لا يختلف والمحكم في الغصب أن المالك أن أجاز في أول المدة فلا جرة له وإن أجاز بعد انقضاء المدة فلا جرة للغاصب وإن أجاز في أثناء المدة قال أبو يوسف أجره الماضي والمساقي للمالك وقال محمد ما مضى للغاصب وما بقي للمالك وإن اختلفا أنه أجاز في أول المدة لا يقبل قول المالك لا بينة ولو قال كنت أمرته بذلك فاقول قوله فيه جواهر الفتاوى من الاجارة والظاهر أن هذا في غير الثلاثة المستثنيات وأن قوله أن أجرها لنفسه أي أجرها من غيره لا جلة نفسه فيكون غاصبا والظاهر أن مثله ما لو أجرها للمالك فيكون فضوليا وما ذكره هنا موافق لما ذكره في اجازة بيع الفضولي من الشرط ومنها قيام المبيع والظاهر أن بقاء هذه الاجارة بمنزلة قيام المبيع * (سئل) * فيما إذا انقطع ماء حمام وقف في تواجر زيد ولم يمكن جريانه وتعطل بسبب ذلك مدة ولم ينتفع به فهل تسقط أجرته عن زيد في مدة انقطاع مائه * (الجواب) * نعم كما أفتى به الشيخ اسماعيل المحائلي وفي الحاوي للزاهدي برقم اه عك أن سدر أقود الحمام فلا ينتفع به وهو يد المستأجر سقط أجره المدة ولا تبقى الاجارة إذا لم ينتفع به انتفاع الحمام وقيل يجب الأجر بقدر ما ينتفع به للسكنى أو ربط الدواب اه * (سئل) * في أرض تجارية جارية في تصرف زيد وفي مشد مسكنه حرثها جماعة بقرهم بدون إذن زيد ولا جة شرعي ويريد رفع يدهم عنها ويمتنعون من ذلك إلا أن يعطيهم أجرة الحرث فهل له ذلك وليس لهم مطالبة بأجرة (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا استأجر زيد شريكه عمرا في فلاحه معلومة بأجرة معلومة على أن يعمل فيها العمل المهود فعمل عمره في الفلاحه العمل المهود وقام بطالب زيد بأجرة عماله فهل لأجرة له * (الجواب) * لا أجر للشريك بعمله في المشترك كما في الكنز وغيره تحت قوله ولو استأجره محل طعام بينهما فلا أجر له * (سئل) * في رجل استأجر من آخر جلاير كبه من دمشق إلى مكة بأجرة معلومة من الدراهم دفعها له وركب المحمل إلى نصف الطريق وتفاخا بالاجارة وركب على جبل رجل آخر ويريد الرجوع على المؤجر الأول بنصف الاجارة التي دفعها حيث استوى النصفان فهل له وصعوبة فهل له ذلك * (الجواب) * نعم والمسألة في الخيرية من الاجارة * (سئل) * في أرض ميرية سليخة اذن وكيل السلطان عز نصره أن يدبأن يعمرها بعمارة لنفسه وجعل عليه في كل سنة مبلغا من الدراهم هو قدر أجره مثلها وفي ذلك حظ ومصلحة لمجهة الميري لطلبها وعدم من يرغب فيها سوى زيد فهل صح ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في بستان معلوم جار حصة منه في ملك زيد وقدرها خمسة عشر قيراطا وستة قيراط ونصف قيراط في وقف أهلي والباقي في ملك عمر وفاستأجر رجل حصة زيد من البستان بأجرة معلومة من الدراهم هي أجره مثلها شرعا وصار يدفع لمجهة الوقف عن حصة الوقف دون أجره مثلها بعين فاحش بالنسبة لمحة زيد في مدة معلومة بدون اجارة ولا وجه شرعي والآن يريد ناظر الوقف الموقوف مطالبته الرجل بتمام أجر المثل على حساب حصة شريكه زيد حيث كانت الاولى والثانية متماثلتين فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وفي فتاوى الكاظمي عن المحائلي سئل في بلدة شائعة للسلطنة ربعها والباقي للاوقاف ويؤخذ للسلطنة في كل فدان دينار ولبقية الاوقاف عشرون نصف فهل ما يأخذ السلطان يكون أجره المثل حتى يؤخذ للاوقاف ما يؤخذ للسلطنة أولا أجاب كون المتكلم على طين السلطان يأخذ له هذا المقدار لا يلزم منه أن يكون أجره المثل لانه يجوز أن يأخذ هذا المقدار بشوكة نعم أجره المثل تعلم من الطين المحاورا إذا كان مماثلا أو مما يأخذ الشريك

مطلب

إذا انقطع ماء الحمام سقط

أجره

اه قوله عك أي عين الأئمة

الكرائيسي اه منه

مطلب

حرفو تيمار زيد بلا اذنه

لا أجر له لم

مطلب

لا أجر للشريك بعمله في المشترك

مطلب

ركب إلى نصف الطريق ثم

تفاخا له الرجوع بنصف

الاجارة الخ

مطلب

يصح إيجار الأرض التجارية

للعامة فيها

مطلب

لناظر المطالبة بأجرة المثل

على حساب حصة الشريك

المماثلة

مطلب

ما يأخذ السلطان لا يلزم

كونه أجره المثل

مطلب

أجرة المثل تعلم من الأراضي

المجاورة المماثلة أو عمليا يأخذ

الشريك أن لم يكن ذا شوكة

بشرط الممانعة وأن لا يكون فيهم ذوشوكة والله أعلم اه وفي فتاوى ابن السلي التي جمعها حفيده
أجاب الشيخ شهاب الدين الرملي الشافعي تلزم أجرة مثلها بالنسبة الى الاراضى المجاورة لها من الجهات
الاربعة ووافقه الشيخ ناصر الدين اللقاني وسيدى المجدوقاضى القضاة ابن الصبار بقولهم لا يكافون الى
اثبات أجرة المثل ثانيا حيث كانت المحصة الاولى والثانية سواء ممتثلتين اه (سئل) * في رجل
استأجره متولى مسجد ليؤم الناس فيه في الصلوات الخمس وبوقد سرجه في مدة سنة معلومة بأجرة
معاومة من الدراهم جعلها له من غلة الوقف وبأشركه في كل سنة المرقومة حتى انقضت
وعزل المتولى ولم يأخذ الرجل أجرته وتولى الوقف رجل آخر وفي الوقف غلة يريد الرجل أخذ أجرته من
غلة الوقف بالوجه الشرعى فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد من
عمرو ماعون نحاس اجارة شرعية وقبضه وفي أثناء مدة الاجارة سرق الماعون من بيت زيد من غير
تعد ولا تقصير في الحفظ فهل لا يضمن زيد * (الجواب) * نعم لا ضمان عليه وفي مجموع التوازل
العين المستأجرة امانة اجماعا أما العبد في يد الاجير فعلى الخلاف برأيه وفي يبيع اجناس الناطقي
قال أبو حنيفة كل شئ عمله مؤنة فاذا أوجروا انقضت مدة الاجارة كحى اليد على أن يلحق فعلى الاجر
أجرة الرد عليه وأخذه وليس على المستأجر رد وما لا حمل له كالتياب والداية على المستأجر رد عمادية
وفيها وان استأجرت المرأة حليدا معلوما الى الليل ببدل معلوم لتلبسه فحبسته اكثر من يوم وليلة صارت
خاصة قالوا وهذا اذا حبسته بعد الطلب أو حبسته مستعملة فأما اذا حبسته للحفظ غير مستعملة لا تصير
خاصة قبل وجود الطلب وذلك لان العين تقع امانة في يدها فلا تصير مضمونا الا بالاستعمال أو بالتبع
بعد الطلب كالوديعة بخلاف المستعير اذا امسك الثوب المستعار بعد مضى المدة حيث يضمن لان هناك
وجود الطلب من حيث الحكم وقد وجب الرد عليه بعد مضى المدة أما في الاجارة فلم يوجد الطلب لامن
حيث الحقيقة ولا من حيث الحكم فلم يوجد الاستعمال ولا المنع فلا يجب الضمان اه * (سئل) * في
رجلين استأجرا معا سوية من زيدا طاحونة مع عذتها المعلومة لمدة معلومة بأجرة معاومة من الدراهم
هى أجرة المثل واستوية باعض المدة فهل يلزمهما أجرة ما استوياه * (الجواب) * نعم وفي الخبرية
أما لزوم أجر المثل فلان الطاحونة معدة للاستغلال قال في مجامع الفتاوى من الاجارة وفي المهيأ للاجر
كالدكاكين والمسقفات المعروفة للاستغلال فان الاستعداد والاستغلال اقيم مقام العقد لقاسد
فيلزم القاصب أجر المثل للالك اه قال والاجارة المزبورة فاسدة لانها من قبل اجارة الواحد من
اثنين فانه اذا أجل وقال آجرت الدار منك اجازيا لا اتفاق ولو فصل بقوله نصف منك أو نحوه ككث
أوربع يجب أن يكون عند أبي حنيفة على اختلاف مرفعا اذا كان كله بينهما وأجر أحدهما النصف
من أجنبي أن يجوز في رواية لا في رواية الى أن قال وانت على علم من أن اطلاق المتون قاطبة فساد اجارة
المشاع الا من الشريك مدخل للسؤل عنه واطلاق بعضهم صحتها من اثنين محمول على حالة الاجال
اه ما في الخبرية بنوع اختصار ولا يخفى أن لفظ سوية بمنزلة التفصيل * (سئل) * في مكار استأجر
منه زيدا وبه بأجر معلوم لتعميل جولات لزيد من مكان كذا الى مكان زيد فذهب المكارى الى ذلك
المكان ثم رجع قائلا لم أجدا لجولات وصدة زيد على ذلك فهل له أجر الذهاب خالبا عن العمل
* (الجواب) * نعم ولو استكرى دابة ليعمل من هناك لجولاته فباع المكارى وقال ذهبت فلم أجدا
المحل قالوا ان صدقة المستكرى في ذلك كان عليه أجر الذهاب خالبا عن العمل رجل استأجر في
المصر دابة لتعميل الدقيق من طاحونة كذا والمحطة من قرية كذا فذهب فلم تكن المحطة طحنت
أولم يجد في القرية حنطة فرجع الى المصر قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ينظر في لفظ الاستأجر

مطلب
اثبات اجرة المثل في حصة
يكفى

مطلب
استأجره ليؤم الناس

مطلب
اذا حبس المأجور بعد المدة
بلا استعمال ولا منع لا يضمن
كالوديعة بخلاف العارية

مطلب
آجر منهما سوية فهو بمنزلة
التفصيل

مطلب
لم يجد المكارى المحل وصدة
فله أجر الذهاب

ان كان المستأجر قال استأجرت هذه الدابة من هذه البلدة حتى أجل الدقيق من طاحونة كذا يجب نصف الكراء لان الاجارة وقعت صحيحة من البلدة الى الطاحونة من غير حمل شيء فيجب نصف الاجر للذهاب ثم الاجارة من الطاحونة الى البلدة انما كانت لحمل الدقيق ولم يوجد فلا يجب الرجوع بشيء فأما اذا قال المستأجر استأجرت منك هذه الدابة بدرهم حتى أجل الدقيق من الطاحونة فلم يجد الدقيق هناك لا يجب شيء لان هناك الاجارة وقعت على حمل الدقيق من الطاحونة فلا يجب الاجارة لم يحمل الدقيق خاتمة من فصل ما يجب الاجر على المستأجر وما لا يجب وتتمام هذه المسائل فيها * (سئل) * في أجير مشترك يرعى غنما لجماعة كل الذئب منها البعض هل يضمن أولا * (الجواب) * لا يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يضمن وأفتى أئمة سمرقند بالصلح على النصف في الاجير المشترك واختار أبو جعفر وأبو الليث رحمه الله تعالى فيه ان كان صالحا يبرأ يمينه وان كان بخلافه يضمن وان كان مستورا يؤمر بالصلح وأفتى بذلك كثير من المتأخرين وهو أولى من غيره وأسلم وبمثل أفتى الخيزراني أقول المحاصل أن في المسألة أربعة أقوال كلها صحيحة والاول قول الامام وهو ظاهر الرواية وعليه المتون والاختياران أفتى بهما المتأخرون لتغير الزمان ومحمل الخلاف ما اذا كان الهلاك لا يفعل الاجير وكان مما يمكن الاحتراز عنه أما اذا كان بفعله فانه يضمن اتفاقا سواء كان بالتعدي أولا كتخريق الثوب من دقه معتادا أو غيره واذا كان بفعله ولا يمكن الاحتراز عنه كالحرق الغالب واللصوص المكابرين لا يضمن اتفاقا ومحمل الخلاف أيضا في الاجارة الصحيحة وفيما اذا كانت العين مما يحدث فيها الاجير عملا فلو كانت الاجارة فاسدة لا يضمن اتفاقا كما في شرح ابن الملك عن المحيط ولو أعطاه مصحفا مثلا ليعمل له غلافا فضاع المصحف فانه لا يضمن اتفاقا كما في الجوهرة وتتمام بيان ذلك في حاشيتنا رد المحتار على الدر المختار فاعتنم هذا التعبير فانك لا تجد مجموعا في غيرها * (سئل) * في صباغ أجير مشترك ضاع منه ثلاثة أثواب لزيد بدون تعدئه ولا تقصير وهو مستور المحال فهل يؤمر بالصلح على النصف * (الجواب) * حيث كان مستورا محال يؤمر بالصلح على نصف القيمة على ما أفتى به كثير من المتأخرين * (سئل) * في بيطار متقن محرقته دفع له زيدا كديشه ليعالج رجله المصابة فعالجها وقطع لها على المعتاد المأذون فيه ولم يجاوز ثم مات الكديش فهل حيث كان الامر كذلك لا ضمان عليه * (الجواب) * نعم لا ضمان عليه كما في التتوير وغيره من الكتب أقول والفرق بين هذا حيث لم يضمن وبين ما لو تحرق الثوب من دقه حيث يضمن ولو معتادا أو فسخه في الدرر وغيره وحاصله أن بقوة الثوب ورقته يعلم ما يتحمله من الدق بالا جته اذا لم يكن يقيد به بالسلامة من فعله بخلاف الفصد ونحوه فانه يبنى على قوة الطبع وضعفه ولا يعرف ذلك بنفسه ولا ما يتحمل من الجرح فلا يمكن تهيبه بالسلامة فسقط اعتباره اه وتتمام تحقيقه في حاشيتنا رد المحتار * (سئل) * فيما اذا دفع زيد لصباغ عدة أثواب يبيض ليصبغها له صباغا أزرق معلوما بينهما فصبغها رديا كيف التحكم في ذلك * (الجواب) * الحكم فيه ما ذكره في صرة التقاوى عن القنية بمانه ولو صبغ رديا ان لم يكن فاحشا لا يضمن وان كان فاحشا بحيث يقول أهل تلك الصنعة انه فاحش يضمن الثوب أبيض اه ومثله في البزازية * (سئل) * في قتال حري أمين يعمل لالواحد دفع له رجل نصف رطل حري ليقته له فسرقة من عنده بدون تعدئه ولا تقصير فهل لا ضمان عليه * (الجواب) * لا ضمان عليه حيث كان أمينا مشهورا بالامانة * (سئل) * فيما اذا فقد الحمل من المكاري في أثناء الطريق فهل لا يستحق من الاجرة الا بقدر ما جله * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا دفع زيد قدر من الحري لرفقة ال ليقته له فدفع القتال ذلك الحري لرسوة يضمن فيه ما يسمى كـ

مطلب
في مسألة ضمان الاجير
المشترك وما هو

مطلب
صباغ ضاع منه أثواب وهو
مستور يؤمر بالصلح

مطلب
بيطار متقن لم يجاوز المعتاد
لا يضمن

مطلب
اذا صبغ رديا فاحشا يضمن
مطلب
قتال مشهور بالامانة سرق
الحري من عنده لا يضمن

مطلب
فقد الحمل في الطريق له من
الاجرة بقدر ما جمل

مطلب
في كتابات الحري

فغابت منه واحدة بما معهما من الحرير ولم يعلم مكانها وتعدرا حضارها فهل لا ضمان على القتال في ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا دفع زيد لمكار صرة دراهم ليوصلها الى رجل بحبل بأجرة معلومة فذهب بها المكارى مع قافلة وفي أثناء الطريق أخبره باقطاع الطريق فعدلوا عنه الى طريق آخر فخرج عليهم القطار وأغاروا على بعض أحوال القافلة والحمل الذي فيه الصرة من غير تعدن المكارى ولا تقصير في الحفظ فهل لا ضمان على المكارى * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا دفع زيد الى دلال متاعا ليبيعه فأودعه الدلال عند رجل اجني بدون اذن منه وفارقه الدلال ثم ان المتاع ضاع من عنده فهل يضمن الدلال * (الجواب) * نعم وفي فتاوى قاضيان الدلال اذا دفع الثوب الى من استام لينظر اليه ثم يشتري فأخذه الرجل وذهب ولا يظفر به الدلال قالوا لا يضمن لانه مأذون في هذا الدفع ثم قال رحمه الله تعالى وعندي انه انما لم يضمن اذا دفع الثوب اليه ولم يفارقه أما اذا فارقه ضمن كما اذا أودعه عند اجني أو تركه عند اجني أو عند من لا يريد الشراء وفي بيع الصغرى لو عرض الدلال على صاحب الدكان فهرب بالمتاع يضمن الدلال لانه مودع وليس للمودع أن يودع عمداية من ضمان الدلال وتماه فيها ولو طاف به الدلال ثم وضعه في حانوت فهلك ضمن الدلال بالاتفاق ولا ضمان على صاحب الحانوت عند الامام لانه مودع المودع وفي جامع الفتاوى باع الدلال السلعة وأخذ شيئا لاجل الدلالة ثم استحق المبيع وأورد بعب بقاء أو بغير قضاء لا يسترد وفي المحامى الزاهدى هلك المتاع في يد الدلال فمسئل فقال لا أدري أهلك من بيتي أو كنتي لا يضمن وأفتى قارئ الهداية بأنه اذا ادعى الدلال أن المتاع وقع من يده وضاع ولا أدري كيف ضاع لا ضمان عليه كافي فتاوى قاضيان وأفتى ايضا فممن دفع له رقيقا لينادي عليه فأخذه وتركه عند شخص للعرض لشراؤه فهرب بأنه لا ضمان على الدلال اذا كان العرف بين الناس أن الدلال يدفع لمن يريد الشراء وأما الاخذ ان أخذها على سوم الشراء بأن قدرا ثمن وعينه يضمنها وان لم يعين الثمن فلا ضمان عليه اذا لم يقصر في حفظه * (سئل) * في راعي بقر جاءه بالقر الى القرية كاهن في عرفهم الجارى ثم ان واحدة منها ضاعت ونكر صاحبها انها القرية فهل يصدق بيمينه انه جاء بها الى القرية حيث كان العرف كذلك * (الجواب) * نعم قال في جامع الفصولين زعم البقار أنه أدخل البقرة في منزل بهما صدق البقار مع يمينه انه جاء بها القرية * (سئل) * فيما اذا دفع زيد دواب له لعرو الراعي ليرعاه في مكان كذا فلم يرعها فيه ورعاه في غيره وخالف وهلك في ذلك المكان الا تحرف هل يضمن عمر وقيمته ولا اجر له * (الجواب) * نعم وذكري اجارات فتاوى صاحب المحيط الراعي اذا رعى في مكان لم يؤذن له بالرعى فيه فعطبت الغنم أو ما اشبهها صار الراعي ضامنا ولا اجر له ان سلمت الغنم أو لم تسلم قياسا وان سلمت يجب الاجر استحسانا وكذا ذكر في الذخيرة واذا خالف الراعي فرعاه في غير المكان الذي امره فعطبت ضمن الراعي ولا اجر له وان سلمت يجب الاجر استحسانا عمداية من ضمان الراعي في ٣٢ * (سئل) * فيما اذا دفعت هند لالة لامة لامة لتبيعهها لها فباعته لامة من امرأة ثمن معلوم من الدراهم باذنها وترغم هند أن ثمن الامتعة يلزم الدلالة من مالها فهل على الدلالة طلب الثمن واستيفائه من المشتري فقط * (الجواب) * نعم والبيع وهو الدلال الذي يعمل بالاجر والعمسار بكسر أوله وهو المتوسط بين البائع والمشتري فارسي معرب كذا في المغرب يجبران عليه أى على طلب الثمن واستيفائه شرح النقاية للبرجندی ومثله في صدر الشريعة والعيني والدر المختار * (سئل) * في قتال حرير أمين يعمل لواله واحد دفع له ذمى قدرا من الحرير ليقبله له فقتله ثم رده الى الذمى فأقر الذمى بوصول البعض وأنكر وصول بعضه والقتال يدعى دفع الكل له فهل القول قول الدافع يمينه في ذلك

مطلب
لا يضمن المكارى اذا خرج عليهم القطار

مطلب
أودع الدلال عند اجني وفارقه ضمن

مطلب
يضمن الدلال دون صاحب الحانوت

مطلب
يصدق البقار بيمينه انه جاء بها الى القرية

مطلب
اذا خالف الراعي في المكان يضمن

مطلب
الدلال والسعاري يجبران على طلب الثمن

مطلب
يصدق القتال بيمينه انه رده الحرير الى صاحبه

(الجواب) نعم كافي الا تقروى ***(سئل)*** في بيطار متقن لصنعة وضع نعالا للداية رجل بأمره ثم لما خلس من نعلها ماتت والمحال أن البيطار لم يجاوز الموضع المعتاد فهل لا ضمان عليه ***(الجواب)*** نعم وأفتى المؤلف أيضا فيما اذا عرجت الدابة بعدما نعلها ولم يجاوز المعتاد بأنه لا يضمن ***(سئل)*** فيما اذا استؤجر رجل لحفظ خان فضاغ منه شيء لبعض الناس بدون تعذر منه ولا تقصير في الحفظ فهل يكون غير ضامن ***(الجواب)*** نعم استؤجر رجل لحفظ خان أو حوانيت فضاغ منها شيء قبل يضمن عند أبي يوسف ومحمد ولو ضاع من خارج الحجرة لأنه أجبر مشترك وقيل لا في الصحيح وبه بقي لأنه أجبر خاص الأبرى أنه لو أراد أن يشغل نفسه في صنع آخر لم يكن له ذلك ولو ضاع من داخلها بأن تقب اللص فلا يضمن الحارس في الأصح إذا لاموال المحفوظة في البيوت في يد مالكها وحارس السوق على هذا الخلاف واختار أبو جعفر أنه يضمن ما كان خارج السوق لا داخله جامع الفصولين في ضمان الحارس وكذا في ٢٤ من الذخيرة تقب حانوت رجل وأخذ متاعه لا يضمن حارس الحوانيت على ما عليه الفتوى بزيادة في ٦ لأن أموال الناس بيد أربابها وهو حافظ للأبواب ويظهر من هذا أنه اذا كسر قفل الدكان وأخذ المتاع يضمن الحارس انقروى في الهامش أقول كتبت في حاشيتي رد المحتار بعد ذكر ما هنا مانصه قلت أنما يظهر هذا على القول بأنه أجبر مشترك أما على القول بأنه خاص فلا لما سمعت من المفتي به نعم بشكل ما مر آنفا عن التناخانية والذخيرة في الراعي لو كان خاصا لا أكثر من واحد يضمن فليتأمل اللهم إلا أن يقال اذا كسر القفل يكون بنومه أو غيبته فهو مفقرط فيضمن اه وفي المنظومة المحببة

وما على الحارس شيء لو تقب * في السوق حانوت على ما قد كتب
وليس يضمن الذي مناسرق * اذا بالاجير الخاص ذلك يلتحق

(سئل) فيما اذا استأجر زيد من عمر ودابة ليدرس عليها الزبيب في أيام معلومة فأتت في أثناء العمل من غير تعذر من زيد ولا تقصير فهل يكون زيد غير ضامن لها ***(الجواب)*** نعم وإن استأجر حمارا إلى بغداد ولم يسم حمله فحمله المعتاد فذلك الحمار يضمن لفساد الاجارة فالعين أمانة كافي الصحيحة شرح التنوير من الاجارة الفاسدة ومثله في الكنز وغيره ***(سئل)*** فيما اذا دفع المكارى المحمل إلى اجنبي ليس بأجير له بدون اذن من صاحب المحمل ولا وجه شرعي فسرقت المحمل من الاجنبي ويريد صاحبه تضمين المكارى قيمته فهل له ذلك ***(الجواب)*** نعم ذكر في فتاوى الفضلي اذا دفع إلى النساج غز لا لينسجه كرباسا ودفع النساج إلى آخر لينسجه فسرقت من بيت الآخر كان الآخر أجبر الا قول فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن أجيرا الا قول وكان اجنبي يضمن بلا خلاف ولا يضمن الآخر عند أبي حنيفة وعندهما يضمن وهو نظير المودع اذا دفع الوديعة إلى اجنبي بغير اذن مالكها عندهما صاحب الوديعة يضمن أيهما شاء وعند أبي حنيفة يضمن الا قول وليس له أن يضمن الثاني قال صاحب الذخيرة وعلى قياس ما ذكره القدوري أن كل صانع شرط عليه العمل بنفسه ليس له أن يستعمل غيره وإنما لا يضمن اذا كان الآخر أجيرا الا قول فيما اذا أطلق له العمل أما اذا شرط عليه النسيج بنفسه يضمن بالدفع إلى الآخر وان كان الآخر أجيرا عمدا يضمن من ضمان النساج رجلا أفتى العلامة الحيزر الملى ***(سئل)*** في رجل تناول من دلال ثوبا لينظر اليه على سوم النظر وقيمه ستة قروش فضاغ من يده قبل دفعه إلى الدلال بدون تعذر منه ولا تقصير فهل لا ضمان عليه ***(الجواب)*** ان اخذه على سوم النظر لا يضمن الرجل قيمته كافي النهروان على سوم الشراء فان لم يتنقاعا على ثمن لا يضمن لان المتبوض على سوم الشراء انما يصير مضمونا اذا اتفقا على ثمن معلوم كافي العمادية والله أعلم سئل فجم الدين رحمه الله تعالى عن دفع

مطلب
نعل الدابة ولم يجاوز المعتاد
فأتت أو عرجت لم يضمن
مطلب
استؤجر لحفظ خان فضاغ
شيء منه لا يضمن

مطلب
في حارس السوق

مطلب
فيما اذا كسر قفل الدكان

مطلب
هلك الحمار بلا تعذر لا يضمن

مطلب
دفع المكارى المحمل إلى

اجنبي يضمن
مطلب

اذا دفع الحائك الثوب لأجير
لينسجه لا يضمن الا اذا شرط

صاحبه نسيجه بنفسه
مطلب

أخذ الثوب من الدلال على
سوم النظر فضاغ لا يضمن

ثوبه الى دلال ليبينه فساومه صاحب المحانوت بثمان معلوم وقال أحضر صاحب الثوب حتى اعطيه الثمن
فذهب وعاد بعد زمان فلم يوجد الثوب في المحانوت وصاحب المحانوت يقول أنت أخذته وذهبت به وهو
يقول ما أخذته بل تركته عندك أيضمن الدلال أم صاحب المحانوت قال القول قول الدلال مع يمينه
لانه أمين وأما صاحب المحانوت ان اتفقا على انه اخذه صاحب المحانوت ليشتريه بما سمي من الثمن فتد
دخل في ضمانه فلا يخرج عنه بمجرد دعواه وهو ضامن لقيمته وان لم يتفقا على ثمن لم يكن مضمونا عليه لان
المقبوض على سوم الشراء انما يصير مضمونا ان اتفقا على ثمن معلوم عمادية من ضمان الدلال * (سئل) *
فيما اذا استأجر زيد عمدة معلومة بأجرة معلومة لرجل غفلة خاصة ولا يرعى غفلة غيره فهل من الغفلة
واحدة بدون تعد ولا تقصير فهل يكون غير ضامن وله الاجرة كاملة (الجواب) نعم * (سئل) *
في دقاق قماش يعمل لاول واحد ضاع عنده متاع لبعض الناس بدون تعد ولا تقصير في حفظه كيف المحكم
* (الجواب) * حيث كان اجيرا مشتركا فان كان صاحبا يبرأ يمينه وان كان بخلافه يضمن وان كان
مجهول الحال يؤمر بالصلح على النصف كما اختار ذلك الامام أبو الليث وأبو جعفر رحمهما الله تعالى واقضى به
كثير من المتأخرين * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد من مكار دابة ليحمل عليها كيسين فيهما نيل
بأجرة معلومة فحمل الكيسين على دابته وفي أثناء الطريق انشق أحدهما بنفسه وهو على
الدابة وخرج بعض ما فيه بالاصنع من المكاري ولا تعد ولا تقصير منه فهل لا ضمان عليه * (الجواب)
نعم ولو انشقت الحقيبة بنفسها وخرج ما فيها قال الفقيه أبو بكر ضمن الحال كما اذا انقطع حبله وقال الفقيه
أبو الليث في قياس قول أبي حنيفة لا يضمن ولا يشبه هذا انقطاع الحبل لان ثمة التفريط كان من قبل
الحال حيث شذ الحبل بحبل واه وههنا التقصير جاء من قبل رب الحقيبة حيث جعل ماله في حقيبة
لا يستمسك ما فيها به تأخذ وعليه الفتوى عمادية من الفصل ٣٢ وفيها أيضا وفي فتاوى أبي الليث
اذا استأجر مكاريا ليحمل له عصيرا على دابة الى موضع معلوم فلما أراد ان يضعه عن الدابة أخذ أحد
العدلين من جانب ورعى بالعدل الآخر من الجانب الآخر فانشق العدل من رمية وخرج العصير
فالمكاري ضامن للعصير ونقصان الرق لان الهلاك كان بصنعه اه * (سئل) * في رجل دفع الى
قصار أثوابا معلومة فادعى القصار دفعها الى الرجل وهو ينكر دفعها اليه فهل يصدق القصار اذا ادعى
ردّها يمينه * (الجواب) * مقتضى مذهب الامام انه يصدق لانه أمين ادعى الرد والله أعلم في القول
لمن في آخر كتاب الاجارة الاجير المشترك كالقصار وغيره اذا ادعى رده على الآخر لا يصدق الابينة
كذا روى هشام عن محمد وهذا الجواب مستقيم على قول من يرى يد الاجير المشترك يد ضمان فاما من يرى
يده بآمانته وهو أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقبل قوله كالمودع الى هنا من المحيط اه ثم قال بعد أسطر سئل
عن الاجير المشترك كالقصار وغيره اذا قال هلك العين أو سرق هل يقبل قوله قال عنده أمين فيصدق
بالخلف وعندهما يضمن الخ اه اقول يظهر من هذا أن دعواه الرد على المالك كدعواه الهلاك فتجوز
فيه الاقوال الاربعة المارة وينبغي على قول المتأخرين الذي افتي به المؤلف مرار تبا للخير الرمي انه ان
كان مشهورا بالآمانة يصدق وان كان بخلافه يضمن وان كان مستورا يؤمر بالصلح على نصف القيمة والله
اعلم * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد عمرا ليحمل له في فلاحته المعلومة المحارية في ملكه العمل
المعلوم في مدة معلومة وجعل له نظير عمله دواب معلومة معينة فعمل عمر وكذا كرويرد الا ان مطالبة
زيد بالاجرة المذكورة فهل له ذلك * (الجواب) * نعم واذا كانت الاجرة حيوانا لا تجوز الا ان يكون
معينا كما ذكره الاسيبغاني في شرح مختصر الطحاوي بحر كل ما صلح ان يكون ثمنه في البيع صلح ان يكون
ثمنه في الاجارة وما لا فلا والحيوان يصلح ان كان معينا محيطا بالمرحى ومثله في المنع عن الجبر أيضا

مطلب

فيما اذا دفع الدلال الثوب
لصاحب المحانوت فضاع
وقال للدلال أنت أخذته

مطلب

الراعي الاجير الخاص
لا يضمن ما ضاع منه وله
الاجر

مطلب

الاجير المشترك اذا كان
صاحبا لا يضمن ويبرأ يمينه

مطلب

اذا انشق العدل لا يضمن
المكاري بخلاف ما اذا
انقطع حبله

مطلب

لو انشق العدل من رعى
المكاري يضمن

مطلب

فيما اذا ادعى القصار رد
الأثواب على المالك

مطلب

الحيوان المعين يصلح اجرة
في الاجارة

مطلب
أجر الأرض المشغولة بزرع
المستأجر لا يجوز ما لم يستحصل

* (سئل) * فيما إذا أجز زيد أرضه من عمره واجارة شرعية فزرعها عمرو قنبا وبطيخا وغير ذلك من الزرع الصيفي ومضت مدة اجارته ولم ينته صلاح الزرع المذكور فأجز زيد الأرض من بكره وهي مشغولة بزرع عمرو فهل تكون الاجارة من بكر غير جائزة * (الجواب) * نعم وأما اجارة الأرض المشغولة بالزرع فان كان الزرع بحق كالموكان باجارة لا يجوز ان تؤجر ما لم يستحصل الزرع الا ان يؤجرها مضافة الى المستقبل وان كان الزرع بغير حق شرعى صحت الاجارة لان الزرع واجب القلع فان المؤجر في هذه الصورة قادر على تسليم ما أجره بأن يجبر صاحب الزرع على قلعه سواء أدرك أم لا لانه لاحق لصاحبه في ابقائه كما في فتاوى قارى الهداية واذا صحت الاجارة وكانت باجرة المثل ولم تنتقل اجرة المثل فيلزمه ما استأجر به من غير زيادة ولا نقص فتساوى الكازروني عن المرشدي ضمن سؤال ومثله في الخمانية وغيرها * (سئل) * في مستأجر حانوت تحول عن صنعته الى غيرها ولم يتبها له العمل الثاني في ذلك الحانوت فهل يكون ذلك عذرا في فسخ الاجارة * (الجواب) * نعم وفي المحيط ان تمكن من العمل الثاني على ذلك الدكان لا يكون عذرا ولا فعذر وفي الولوالجية تحول عن صنعته الى غيرها عذر وان لم يقاس حيث لم يمكنه أن يتعاطاها فيه * (سئل) * في أيتام لهم قدر نحاس معد للاستغلال استعمله زيد مدة الاجارة ولا اجرة ولا وجهه شرعى فهل يلزمه اجرة مثله للايتام عن المدة المذكورة * (الجواب) * نعم كما ذكره الاقروى عن مجمع الفتاوى قال استعمل حجر القصار من غير استئجار فعليه أجر المثل اذا كان معدا للاجارة من الملتقط وفي المحيط ان كان لهذا الحجر اجرة معروفة فيما بينهم يجب ذلك والايحى اجر المثل اه وقد ذكرنا أن منافع الغصب غير مضمونة الا أن تكون وقفا أو مال يتيم أو معدة للاستغلال فحيث كان لا يتام ومعدا للاستغلال يلزمه اجرة مثله * (سئل) * في رجل دفع ابنه الصغير الى حائك لأجاءت ليعلم النسيج فعلم ثم اختلفا وطلب كل من الآخر اجرا ولم يشترط شيئا فهل ينظر الى العرف * (الجواب) * نعم دفع غلامه الى حائك مدة معلومة ليعلم النسيج على أن يعطى الأستاذ المولى كل شهر كذا اجاز ولو لم يشترط عليه اخذ اجر فبعد تعلمه طلب الأستاذ من المولى اجرا وهو منه أى طلب المولى من الأستاذ ينظر الى عرف البلدة في ذلك العمل فان كان العرف يشهد للاستاذ يحكم بأجر مثل تعليم ذلك العمل وان كان يشهد للمولى فأجر مثل الغلام على الأستاذ وكذا لو دفع ابنه ذكره قاضيان در قبيل الاجارة الفاسدة ومثله في البرازية * (سئل) * في مستأجر حانوت ليتجر فيها فافتقر وأفلس راد فسخ الاجارة فهل له فسخها * (الجواب) * نعم وفي المنيع رجل استأجر حانوتا ليتجر فيها فافتقر فهو عذر شرعى له أن يتنقص به الاجارة لسان المحكام وفي التنوير من فسخ الاجارة وبعد رافلاس مستأجر دكان ليتجر فيه اه * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد من آخر دارا باجرة معلومة دفعها له فغصب الدار رجل ومنع المستأجر من سكناها بعض المدة ولم يمكنه انخراج الغاصب بشفاعة ولا جاية ويريد المستأجر الرجوع على المؤجر بما قابل مدة الغصب من الاجرة بعد ثبوت ذلك فهل له ذلك * (الجواب) * نعم كما في التنوير من الاجارة * (سئل) * في أرض تيمارية أجرها صاحب تيمارها وهي مشغولة بزرع له لم يدرك من زيد مدة سنة بقدر معلوم من حنطة وشعير وكرونة لم يذكر فيها شرائط السلم ولا باع الزرع من زيد المزبور فهل الاجارة غير صحيحة * (الجواب) * نعم وفي الاصل رجل استأجر أرضا فيها زرع أو قصب أو غيرهما مما يمنع من الزراعة لا يجوز والحيلة اذا كان الزرع لرب الأرض أن يبيع الزرع منه بمن معلوم ويتقاضى ثم يؤجر الأرض منه وان كان لغيره يؤجر بعد مضي المدة ولو أجمع هـ هذا بدون الحيلة ثم سلم بعدما فرغ وحصد يتقلب جائزا قال شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده في نسخته هذا اذا لم يدرك الزرع اما اذا أدرك بحيث لا يضره الحصاد يجوز ويؤمر

مطلب
تحوله عن صنعته الى غيرها
عذر في فسخ الاجارة

مطلب
ايتام لهم قدر نحاس استعمله
زيد لزمه أجره

مطلب
دفع ابنه الصغير الى حائك
ليعلم النسيج وطلب كل اجرة
ينظر الى العرف

مطلب
استأجر حانوتا للتجارة
فأفلس له فسخها

مطلب
اذا غصب الدار من المستأجر
لا يلزمه اجرة

مطلب
أجر الأرض المشغولة بزراعة
لا يجوز والحيلة أن يبيعه
الزراع

الاجر بقلع الزرع خلاصة من الاجارة وان كانت الاجرة مكبلاً وموزوناً وعدد بامتقار باقاعلاهما بيان
 القدر والصفة ويحتاج الى بيان مكان ابقائها اذا كان لها محل ومؤنة وان لم يكن لها محل ومؤنة لا يحتاج
 اليه وهذا قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد لا يحتاج الى ذلك في الاحوال كلها والاختلاف في هذا
 نظير الاختلاف في السلم لان الاجرة لا يجب تسليمها عقيب العقد فصار نظير المسلم فيه وتماه في الذخيرة
 من الفصل الاول وسئل قارئ الهداية هل يجوز استئجار أرض للزراعة بكذا أردب غلة أم لا فأجاب نعم
 يجوز اذا كانت الاجرة مشاراً اليها وموصوفة في ذمته ولا تكون من الغلة التي تخرج من زرع الارض
 المستأجرة * (سئل) * في ناظر وقف آجر دارين جاريين في الوقف من زوجته مدة معلومة
 بأجرة معلومة لم يزد فيها على أجر مثلها ولم يحكم بصحة الاجارة حاكم يرى ذلك فهل تكون الاجارة غير
 جائزة * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيمن استأجر داراً بأجرة معلومة من الدراهم ثم
 آجرها مما في توأجره من آخر دنائراً كثيراً استأجره به فهل تصح وتطيب له الزيادة * (الجواب)
 حيث آجر بغير جنس ما استأجر تطيب له الزيادة والمسألة في الخيرية وغيرها وهي شهيرة * (سئل)
 في دار مشتركة بين زيد وجهة وقف لكل حصة معلومة شائعة وهي محتاجة الى العمارة فأجرها زيد
 وبعض مستحقها من اجني ولم يحكم بصحتها كبرها وليس للوقف ناظر فهل تكون الاجارة غير
 صحيحة * (الجواب) * نعم لو آجر الموقوف عليه ولم يكن ناظر لم تصح حتى لو اذن للمستأجر في العمارة
 فأنفق لم يرجع على أحد وكان متعوقاً قلت لان الاجارة لما لم تصح فلم يصح ما في ضمنها أشباه قبيل فن
 المحيل قال السيد المحمدي أقول في الاسعاف لو آجر الموقوف عليه الوقف قال الفقيه أبو جعفر
 في كل موضع يكون كل الاجر له بأن يكون الوقف محتاجاً الى العمارة ولم يكن معه شريك فيه حازله ايجار
 الدور والمخاونات اهـ ومنه يعلم ما في كلام المصنف من الارسال في محل التقييد وهو في مقام التصنيف
 والقوى غير سديد اهـ أقول وانما كان المستأجر متطوعاً لان المؤجر ليس له ولاية الاذن فلم يصح اذنه
 كالم يصح ايجاره لكن قولهم الغار يضمن اذا كان الغرور في ضمن عقد معاوضة يقتضي ضمان المؤجر
 هنالما أنفق المستأجر والظاهر أن ما علل به في الاشياء اشارة الى الجواب عن هذا فان العقد لما فسد
 فكأنه لم يكن وفسد ما في ضمنه لكن مقتضى هذا انه لو كان المؤجر له ولاية الاذن ثم ظهر بطلان
 الاجارة أن المستأجر يكون متطوعاً بما بناه أو غرسه باذن المتولى لفساد الاذن بسبب بطلان الاجارة
 وقدر نظيره ويأتي لكن في الفتاوى الخيرية وأوائل كتاب الاجارة ما يخالفه حيث أفتى بان المستأجر
 لا يؤثر بالقلع بل له استبقاؤه وان أبي المتولى الا القلع لان ابتداء الفعل ليس ظلماً الخ فراجع وكذا أفتى
 الرمي فيما لو استأجر طبيباً اجارة فاسدة بأنه له أجر مثله وما أنفقته في ثمن الادوية وكذا أفتى غير واحد
 بأنه لو دفع له فرساً يعلنها بحصة منها بأن له أجر مثله وبذل العلف وله نظائر كثيرة كلها تدل على أن
 الاذن لا يبطل وان فسدت الاجارة فتأمل * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد من ناظر وقف مجرى
 ماء معلوم الطول والعرض والعمق بحقه المعلوم من الماء الجاري ذلك المجرى مع حقه من الماء في الوقف
 المزبور ليسقي به بستانه مدة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم هي أجرة مثلها اجارة شرعية ثم آجر زيد
 المجرى المذكور مع حقه من الماء بكم مدة تستوعب مدته بأجرة معلومة من الدراهم فهل تكون
 الاجارتان صحيحتين * (الجواب) * نعم قال في البرازية في كتاب الشرب ولم تصح اجارة الشرب أيضاً
 لوقوع الاجارة على استهلاك العين مقصوداً الا اذا آجر أرباع مع الارض فيمنع يجوز تبعاً اهـ رجل
 استأجر أرضاً بشرائها وحاجة المستأجر الى الشرب ليسوق الماء الى أرض له أخرى جازاً خاتمة من باب
 الاجارة الفاسدة * (سئل) * في تيماري آجر أراضي قرية معلومة جارية في تيماره اجارة

مطلبه
 اذا كانت الاجرة مكبلاً
 أو موزوناً يشترط فيها ما يشترط
 في السلم

مطلبه
 جعل اجرة الارض من غلتها
 لا يجوز

مطلبه
 آجر الناظر من زوجته بدون
 زيادة ولا حكم حاكم لم تصح

مطلبه
 اذا آجر بغير جنس ما استأجر
 تطيب له الزيادة

قوله مما في توأجره لعل
 الصواب من في توأجره اهـ
 معصية

مطلبه
 آجر الوقف ولم يكن ناظراً عليه
 واذن للمستأجر بالعمارة فأنفق
 فهو متطوع

مطلبه
 يجوز ايجار المستحق اذا لم يمتنع
 الوقف الى العمارة ولم يكن له
 شريك

مطلبه
 استأجر مجرى الماء مع حقه
 مطلبه
 يجوز اجارة الشرب وبيعه
 تبعاً للأرض

مطلب
أجر المتحصل من تيماره
لا يصح

شرعية لازمة للزراعة الصيفية الشتوية فهل تكون الاجارة صحيحة * (الجواب) * نعم * (سئل) *
في تيمارى أجر المتحصل من تيماره لا تحرق قبض المستأجر قدرا معلوما من متحصل تيماره فهل تكون
الاجارة المزبورة غير صحيحة والقول قول القابض بيمينه * (الجواب) * نعم وقد أفتى بذلك الخبير
الرملى مرارا كما هو مذكور في فتاواه من الاجارة ونقولها كثيرة محلها انها اجارة وقعت على استهلاك
الاعيان وهي باطلة أقول والظاهر أن هذا اذا لم يستأجر الارض من التيمارى لاجل الزرع بل استأجرها
لاخذ العشور وما يتحصل من التيمار فلو احتال لذلك واستأجرها للزراعة كما يفعل في زماننا تصح الاجارة
بدليل مسألة استئجار الارض مقيلا وعرا كما المذكورة في وقف الاشياء لبيان حيلة الجواز فيما اذا أراد
المستأجر رعى الحشيش مثلا ثم رأيت في الدر المختار في اوائل كتاب الاجارة قال مانعه اعلم أن المقاطعة
اذا وقعت بشروط الاجارة فهي صحيحة لان العبرة للعاني وقد مناه في المجاهد اه فن اقطعه السلطان
أرضيا يجوز أن يؤجرها لكن للزراعة ونحوه بشروط الاجارة ثم اذا جازت الاجارة في مسألة لنا فللتيمارى
أن يمنع من اخذ القسم أو العشر ونحوه لان السلطان عزه مره انما وجهه له فهو حقه بخلاف رعى
الكلأ فإنه مباح لكل من يأخذه واذا اخذ المستأجر متحصل التيمار من القسم والعشر ونحوه
فللتيمارى الرجوع به عليه لا على الزراع لانه أخذ باذنه فهو كولو كبل عنه فصح قبضه فله الرجوع به
عليه لا عليهم لان ما قبضه المستأجر باذن التيمارى ملك للتيمارى ولم يوجد من التيمارى هبة ولا ابراء
حتى تبرأ ذمة المستأجر منه هذا ما نأهزلى والله تعالى أعلم ثم هذا كله فرع صحة الاجارة أما اذا لم تصح
فظاهر وقد أفتى المؤلف مرارا بأنه لا تصح اجارة القرية والارض لغير الزراع اصحاب مشد المسكة ولا سيما
اذا كان لهم فيها اشجار ونحوها وفي فتاوى العلامة التاجي البعلبي تلميذ الشيخ العلائي قال بعد كلام هذا
كانه اذا لم تكن الاجارة واردة على استهلاك الاعيان قصدا أما اذا كانت كذلك بان كانت أراضي القرية
في ايدي مزارعين وانما استأجرها المستأجر المرقوم ليأخذ ما يخصها من خراج المقاسمة فهي حينئذ باطلة
كما مرح بذلك علما وناقطة اه وانظر ما في فتاوى الشيخ خير الدين من الاجارات فقد أفتى مرارا
بطلان هذه الاجارة المسماة بالمقاطعة والالتزام * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد أراضي معلومة
للزراعة ومضى بعض مدة الاجارة فأراد زيد السفر وترك الزراعة أصلا فهل يكون ذلك عذرا في فسخ
الاجارة * (الجواب) * نعم استأجر أرضا لغير زرعها ثم بدله أن يترك الزراعة أصلا كان عذرا وان
لم يترك الزراعة ولكنه أراد أن يزرع أرضا أخرى لا يكون عذرا ولو استأجر حراثونا أو يبتاعه بدله السفر
كان عذرا قاضيان أقول كتبت فيما علقته على الدر المختار انه لو كذبه المؤجر في ارادة السفر بحلف
المستأجر وهذا أحد أقوال أربعة واليه مال الكرخي والقردوري وقيل يسأل رفقته وقيل يحكم بزيه
وثيابه وقيل القول لنكر السفر * (سئل) * في حوانيت وقف وضع رجل يده على أسطحها واستوفى
منفعتهم مدة بنشر الثياب ووضع سقالة من خشب لاجل ذلك ويريدناظر الوقف مطالبته باجرة مثل
ذلك عن المدة المذكورة فهل له ذلك * (الجواب) * نعم استأجر سقالة ليحفظ عليه الثياب أو بيت
عليه يجوز بزازية من الاجارة في نوع الضياع والمخاوت * (سئل) * في خانين معلومين جارين
في وقف بر تحت تولية زيد بموجب براءة سلطانية وفي تواجر عمرو من متولى الوقف مدة معلومة بأجرة
معلومة استوفى عمرو ومنفعة المأجور الى قبيل انتهاء المدة فأجر المتولى المزبور الخانين المزبورين من بكر
مدة سنة كاملة اجارة منتظرة أو لها بعد انتهاء مدة عمرو بأجرة معلومة من الدراهم فهل تكون الاجارة
صحيحة * (الجواب) * نعم لما في متفرقات البيوع من المتون وما تصح اضافته الى المستقبل
الاجارة وفسخها الخ وفي العمادية من الفصل ٢٦ قال في الفتاوى اذا قال اذا اجار رأس الشهر فقد

مطلب
في المقاطعة والالتزام

مطلب
ارادة السفر عذرا في فسخ
الاجارة

مطلب
اذا استعمل سطوح الوقف
لنشر الثياب أو ليبيت عليه
يلزمه اجر المثل

مطلب
استأجر سطحا ليبيت عليه
أو يحفظ الثياب يجوز

مطلب
تصح الاجارة المضافة

آجرتك الدار بكذا يجوز وان كان فيه تعليق وعليه الفتوى وهو قول الفقيه أبي بكر الاسكاف وأبي
 الليث واختيار صاحب المحيط الى أن قال وفي فتاوى ظهير الدين لو قال آجرتك دارى هذه رأس الشهر
 بكذا كان اجارة في قولهم اه أقول الاجارة المضافة وان كانت صحيحة فهي غير لازمة على أحد
 المصنفين وأيد بأن عليه الفتوى كما في أو أخرج اجارات الدار المختار وفي الفتاوى المخيرية من الاجارات
 في ضمن جواب سؤال مانصه وهي غير لازمة على المفتي به بل لكل من المتواجرين نقضها في قول دخول
 العقد وقبله اه * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد عمرا ليصنع له نسا في مكان لا يزيد بالآت من
 زيد ويبيعه على أن يكون له نصف الربح المحاصل منه والربح مجهول وصنع عمرو ذلك ويريد زيد
 اخراجه من المكان وأخذ النشا ودفع أجره مثل عمل عمره فهل له ذلك * (الجواب) * نعم لان
 الاجرة مجهولة فتؤول الى اجرة المثل بالغة ما بلغت كما هو المفهوم من التنوير * (سئل) * في
 رجل تزوج امرأة ودخل بها في منزل كانت فيه بأجر ثم بعد مدة طلبت من زوجها اجرة المنزل فهل
 تكون الاجرة عليها لا عليه * (الجواب) * نعم لانها العاقدة كما في البرازية * (سئل) *
 فيما اذا حزن زيد الارض المستأجرة بعد مضي مدة اجارته بدون اذن من المؤجر ويمتنع من تسليمها للمؤجر
 المرقوم حتى يعطيه قيمة حرثه وكرابه فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم لانه لا قيمة للنافع والكراب
 وصف في الارض ومسألة الكراب مذكورة في مزارعة التنوير وقال ويسترضى ديانة ولكن هذا اذا
 كان بالاذن وفي المسألة المسؤول عنها غير اذن وذكرها الخبير الرملي قائلا لانه كلون الدابة * (سئل) *
 في رجل اذنت له امه بأن يسكن في دارها المملوكة لها بشرط أن يعمرها فسكن في الدار مدة ولم يعمرها
 فهل يلزمه لها اجرة المثل في المدة المزبورة * (الجواب) * نعم رجل دفع الى آخر دار اليسكنها
 ويعمرها فسكن مدة ولم يعمرها فان كان اذن له بشرط العمارة يجب أجر المثل لانه لما شرط العمارة فقد
 آجره بأجرة مجهولة فيجب أجر المثل لان قدر العمارة مجهول وان سكن وعمره فانه ينظر الى العمارة وأجر المثل
 جواهر الفتاوى من أوائل كتاب الاجارات أقول ومثل هذا ما ذكره في جامع الفصولين في احكام
 العمارة في ملك الغير بعبارة فارسية وعربها الخبير الرملي في حاشيته عليه ونصه اتفقت مع زوجها على أن
 يعمر ويسكن فعمرو وصار يساوي ألف درهم وماتت المرأة فطالبته ببقية ورثتها بأجرة السكنى وطالبهم هو
 بما اتفق فالجواب أنه يسقط مما اتفق قدر أجرة السكنى والباقي يطالب به وان زادت قيمة السكنى عليه
 يسقط بقدره منها والباقي ميراث وان لم يقع الاتفاق على ذلك وعمره فهو متبرع اه وأقول ايضا وجه
 كون ذلك اجارة فاسدة أن صاحب الدار لم يملك منفعة داره الا بعوض لكنه لما جهل العوض وقت
 العقد وجب أجر المثل بالغاما بالغ والمعر غير متبرع لانه لم يعمر الا بمقابلته السكنى وبما نقله المؤلف ونقلناه
 ايضا علم أن ذلك ليس باعارة بل هو اجارة فاسدة خلا لما في الفتاوى المخيرية حيث أجاب في نظيره هذه
 المسألة انه مستعير لا مستأجر ومما يؤيد ما قلناه مسألة يجب التنبية عليها الكثيرة وقوعها في زماننا وقل
 من يعرفها وهي ما في الفصل الثالث من الخلاصة رجل استقرض دراهم من رجل فقال له اسكن في
 حانوتي فإلم أرد عليك دراهمك لا أطالبك بأجرة الحانوت والاجر الذي يجب عليك هبة فدفع المقرض
 اليه ألف درهم وسكن الحانوت مدة فقال ان ذكر ترك الاجرة عليه مع استقرضه منه المال فالاجرة على
 المقرض واجبة وان كان ذكره قبل الاستقرض أو بعده فلا اجر عليه اه ومثله في البرازية ونقل
 المسألة في التتارخانية في متفرقات الاجارة عن التوازل ثم قال عقبها قيل الصحيح أنه يجب أجر المثل في
 الوجهين وفي الكبرى قال فخر الدين وعليه الفتوى وفي الخاتمة رجل استقرض دراهم وأسكن المقرض في
 داره قالوا يجب أجر المثل على المقرض وكذا لو أخذ المقرض من المستقرض حمارا ليستعمله الى أن يرده عليه

مطلبه
 استأجره ليصنع له نسا ويبيعه
 بنصف الربح لانه أجر المثل

مطلبه
 استأجرت منزلا وتزوجت
 فيه فالاجرة عليها لا على
 الزوج

مطلبه
 اذا كرب المستأجر الارض
 ليس له قيمة الكراب

مطلبه
 أسكنته في دارها بشرط أن
 يعمرها يلزم أجر المثل

مطلبه
 دفع له داره ليسكنها ويعمرها
 فمما اتفق مع زوجها على
 أن يعمر ويسكن

مطلبه
 فمما اتفق مع زوجها على
 أن يعمر ويسكن

مطلبه
 فمما اتفق مع زوجها على
 أن يعمر ويسكن

مطلبه
 فمما اتفق مع زوجها على
 أن يعمر ويسكن

مطلبه
 فمما اتفق مع زوجها على
 أن يعمر ويسكن

مطلبه
 فمما اتفق مع زوجها على
 أن يعمر ويسكن

مطلبه
 فمما اتفق مع زوجها على
 أن يعمر ويسكن

الدرهم اه فحيث كان الفتوى على وجوب الاجرة على المقرض وان صرح باسقاط الاجرة وقت القرض
 أو قبله أو بعده ففي مسألتنا بالاولى ووجه لزوم الاجرة مع التصريح باسقاطها أن المستقرض لم يسكنه في
 داره الا بمقابلته منفعة القرض وذلك لا يصلح عوضا فيجب أجر المثل لانه اجارة فاسدة والاجارة لا بد فيها
 من الاجرة وقد صرح في الاشياء وغيرها بان له لوقال آجرتك بغير شيء فهي اجارة فاسدة لا عارية اه وقد
 صرحوا بأن الاجارة الفاسدة يجب فيها أجر المثل فاحفظ هذه المسألة فانها مهمة لكن بقي ما اذا
 استقرض منه وأرهن الدار عنده وأباح له سكنها ما جانا فهل له اجرة الظاهر لا وان كان ما باح له السكنى
 الا لاجل القرض لان الرهن عقد آخر مناف لعقد الاجارة ولا يمكن اجتماعهما بل لو عرض احدهما على
 الآخر فاسده فلو أجر المرهون فسد الرهن وبالعكس ولذا اختلفوا في كراهة انتفاع المقرض بالمرهون
 والذي يظهر لي المحرم بالكراهة التحريمية في مثل مسألتنا لانه لو لم يأذن له الزاين بالانتفاع بالدار
 المرهونة لم يقرضه والله تعالى اعلم * (سئل) * في ارض جارية في وقف وفي مشد مسكة عمرو فزرعها
 زيد بدون اذن من عمرو ولا وجه شرعي فقام عمرو والمزور بكلف زيد ادفع نصف المحاصل من الزرع بدون
 وجه شرعي فهل يلزم زيد الاجرة مثل ذلك الجهة الوقف والزرع للزراع * (الجواب) * يلزم زيد اجرة
 مثل الارض مدة تصرفه فيها الجهة الوقف والزرع للزراع وان كان غاصبا اقول انما يلزم الزارع اجرة
 مثلها الجهة الوقف ان لم تكن جارية في تاجر عمرو صاحب المشد اما لو كانت جارية في تاجر فاجرتها تلزم
 المستأجر الا اذا لم يمكنه اخراج الغاصب بشفاعه او حياية فلا تلزمه بل تلزم الغاصب لان منافع الوقف
 مضمومة اما اذا امكنه اخراجه بما ذكره المنافع تكون مملوكة له بعقد الايجار ونجحت عن كونها منافع
 الوقف فعليه اجرتها الجهة الوقف ثم ان كان يتيم او كانت الارض معدة للاستغلال فله على الغاصب
 اجرة مثلها والا فلا هذا ما ظهر لي من القواعد وسند كفي كتاب الغصب تمام الكلام على المسألة ان شاء
 الله تعالى * (سئل) * في ارض معلومة بقرية معدة للاستغلال زرعها زيد بغير اذن صاحبها
 عمرو واستغلها ولم يكن في القرية عرف من اقسام الغلة انصافا أو ارباعا فهل يكون الخارج للزراع وعليه
 أجر مثل الارض * (الجواب) * حيث زرع ارض الغير بغير اذنه يعتبر العرف فان اقسام الغلة انصافا
 أو ارباعا اعتبر والا فالخارج للزراع وعليه أجر مثل الارض واما في الوقف فتجب الحصة أو الاجر بكل
 حال كما صرح بذلك في الفصولين وقال في جامع الفتاوى ولو سكن دار معدة للغلة أو زرع ارضا معدة
 للاستغلال بغير استئجار يجب الاجر اقول وسيأتي في الغصب ان شاء الله تعالى تمام الكلام على هذه
 المسألة * (سئل) * في مستأجر خان وقف من ناظره باجرة المثل اذا جاء رجل وزاد عليه في الاجرة
 فادعى المستأجر أنها زيادة ضرر برهن على دعواه بالوجه الشرعي فهل يقبل برهانه * (الجواب) *
 نعم يقبل برهانه انها زيادة اضرار وتعت فاذا ثبت ذلك لا تقبل الزيادة المزبورة قال في الاشياء فان كانت
 اضرارا وتعت لم تقبل * (سئل) * في مستأجر ارض وقف اجارة شرعية بحد جريان الاراضى في
 الوقف وأثبت الناظر جريانها فيه وتبين أن المستأجر يخاف منه على الاراضى فهل للقاضي فسخ الاجارة
 واخراج الاراضى من يده * (الجواب) * نعم كما ذكره الخفاف في باب اجارة الوقف * (سئل) *
 في بستان جاري جهة وقف وفي تاجر زيد من ناظره انقضت مدة الاجارة وفي بعض اراضى البستان زرع
 لزيد زرع في أثناء المدة وله فيه قامة يعبر عنها بالقيمة فطلب الناظر من زيد تسليم البستان له فامتنع
 زيد من ذلك ويكلفه الى شراء القيمة فهل يترك الزرع باجر المثل ولا يصير على اخذ القيمة * (الجواب) *
 يترك الزرع باجرة المثل الى ادراكه وعلى زيد تسليم الارض الخالية من الزرع للناظر ولا يصير الناظر على
 شراء القيمة المذكورة والله تعالى اعلم والزرع يترك باجر المثل الى ادراكه رعاية للجانبين لان له نهاية

مطلب
 زرع في أرض وقف بدون
 اذن صاحب المشد فعليه
 اجرة مثلها الجهة الوقف
 والزرع له

مطلب
 اذا زرع أرض الغير بلا اذنه
 اعتبر العرف
 مطلب
 برهن المستأجر على أن الزيادة
 ضرر وتعت يقبل

مطلب
 للقاضي فسخ الاجارة اذا
 خيف من المستأجر على أرض
 الوقف

مطلب
 لا يصير الناظر على شراء القيمة
 ويترك الزرع باجر المثل الى
 ادراكه

كما شرح التنوير للعلائي أقول هذا اذا لم يكن له في الارض بناء أو شجر مما ليس له نهاية مالمو كان
 فقد ذكر في القنية وتبعه في التنوير أنه تبقى الارض بيده باجرة المثل اذا لم يكن بالوقف ضرر به أفق
 المؤاف كما يأتي ولنا فيه كلام منذ كره قريبا ومثل الشجر ما كان له نهاية معلومة لكنها طويلة كالقصب
 كما نقله العلائي عن فتاوى ابن الشلي امالو كانت غير طويلة كالقفل والمجزر والباذنجان فينبغي أن
 يكون كزرع يترك باجر المثل الى نهايته كما نقله العلائي أيضا عن حواشي الكنتز للتمرتاشي ونقل
 أيضا عن البحر عن القنية أن المراد بقولهم يترك الزرع بأجره بقضاء أو بعدد حتى لا يجب الاجر الا
 بأحدهما اه وكتبت فيما علقته عليه عن الشربلية أن هذا الشرط في غير الثلاثة التي استثنىها
 المتأخرون اعني الوقف ومال اليتيم والمعدل للاستغلال لانها مضمونة ولو بالقبض * (سئل) في
 أراض معلومة جارية في اوقاف وفي مشد مسكة يريد وتواجره من اربابها بالوجه الشرعي غرس زيد بها
 غراسا في مدة تواجره بغير اذن من المتكلمين عليها والغرس لا يضرب بالارض والا نقضت مدة اجارته
 فهل لزيد ذلك ويبقى الغراس بالارض بأجر المثل أولا * (الجواب) يجوز لزيد المستأجر
 الغرس بالارض المذكورة اذا لم يضرب بالارض بدون صريح الاذن من المتولين لاسيما وله فيها حق القرار
 المعبر عنه بمشد المسكة والله سبحانه اعلم والمسألة في البحر من الوقف وافق بها صاحب البحر في فتاواه
 وفي الخانية من فصل ما تنقض به الاجارة مانصه والمستأجر أن يبنى بيتا في الدار المستأجرة اذا كان
 لا يضرب بالدار اه * (سئل) في أرض جارية في وقف أهلي وفي تواجره من ناظره مدة
 معلومة بأجرة المثل وله فيها غراس قائم فيها بالوجه الشرعي فانقضت مدة اجارته ويريد الناظر
 ايجارها منه ومن غيره باجرة زائدة عن اجرة المثل وزيد يأتي استجارها الا بأجر مثلها فهل لزيد
 استجارها بأجر المثل لا بالزيادة ولا تؤجر من غيره * (الجواب) نعم قال في التنوير في باب ما
 يجوز من الاجارة استأجر أرض وقف وغرس فيها ثم مضى مدة الاجارة فللمستأجر استبقاؤها بأجر
 المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر اه وفي فتاوى المحافى استجار الارض المشغولة بالاشجار لا يجوز اه
 أقول ما أفق به المؤاف تبعا للتنوير قد أفق به الخبير الرملي قائلا وانت على علم أن الشرع يأبى الضرر
 خصوصاً والناس على هذا وفي القلع ضرر عليهم وفي الحديث الشريف عن النبي المختار لا ضرر ولا ضرار
 اه لكنه في التحرية أفق في موضع آخر بخلافه وقال يقطع وتسلم الارض لناظر الوقف كما صرح به
 المتون قاطبة اه ولعل ما أفق به ناسا محمول على ما اذا كان يخشى من المستأجر على الوقف لانه قال
 في حاشيته على المنح ولو حصل ضرر ما بأن كان هو وارثه مقلداً أو سبي المعاملة أو متعلبا يخشى على الوقف
 منه أو غير ذلك من أنواع الضرر لا يجرى الموقوف عليهم اه ويؤيده ما في الاسعاف وغيره من انه لو تبين
 أن المستأجر يخاف منه على رقة الوقف يفسخ القاضي الاجارة ويخرجه من يده اه ثم اعلم أن ما ذكره
 في التنوير من أن له استبقاء الغراس جبراً حيث لا ضرر على الوقف انما تبع فيه صاحب التنوير صاحب
 القنية وهو مخالف لما في عامة المتون المعتبرة وقد ذكر ابن وهبان وغيره انه لا عبرة بما يقوله في القنية
 اذا خالف غيره وقالوا أيضاً ما في المتون مقدم على ما في الشروح وما في الفتاوى وقد
 صرح أصحاب المتون والشروح والفتاوى بأنه يؤثر المستأجر بعد مضى المدة بقطع البناء والغراس وتسليم
 الارض فارغة ومع هذا فلا يخفى ما في جبر المؤجر على ابقاء الغراس من الضرر في هذا الزمان فان الناس
 اليوم قد استولوا على الاوقاف بسبب البناء والغراس حتى تملكوها وباعوها مالم يقدروا على بيعه
 لا يستأجرونه الا بدون اجرة المثل بغبن فاحش وصار ذلك سبباً لخراب المساجد والمدارس وافقار
 المستحقين من ذراري الواقفين وكل ذلك من طمع النظارة عني الله تعالى ابصارهم بما يأخذونه من

مطلبه
 يجوز للمستأجر الغرس ان لم
 يضرب بالارض الاذن من
 المتولين

مطلبه
 اذا مضت المدة وله غراس
 فله استبقاؤه باجرة المثل

تحريمهم في مسألة استبقاء
 البناء والغراس

من الرشوة التي يسمونها بالمخدمة وتقام ذلك في حاشيتنا رد المختار والعلامة قتلي زاده رسالة في الاستدال
فراجعها فقد أقام فيها الطامة الكبرى على أهل عصره بسبب ذلك إلى أن قال فيجب على كل قاض
عادل عالم وعلى كل قيم أمين غير ظالم أن ينظر في الأوقاف فإن كان بحيث لورفع البناء والغرس تستأجر
بأكثر أن يفتح الأجرة ويرفع بناءه وغرسه أو يقبلها بهذه الأجرة وقبلها بضر الرفع بالارض فإن الغالب
أن فيه نفعاً وغبطة للوقف إلى آخر ما قال رحمه الله تعالى وهذا علم في ورق ولا حول ولا قوة إلا بالله
العلي العظيم * (سئل) * فيما إذا استأجر واستحكر زيد بماله لنفسه من ناظر شرعي على وقف
جده فلان فأجره واحكره ما هو جار في الوقف المزبور وذلك جميع أرض بستان سليخة معلومة بأجرة
واحتكار الأزمين للغرس والبناء والتعلي والاحترام لمدة معلومة طويلة بأجرة معلومة من الدراهم وصدر
ذلك لدى حاكم خبلي ثبت لديه حين العقدة بالبنية الشرعية أن الأجرة المرقومة أجرة المثل وأن في ذلك
كمال المحظ والمصلحة للوقف وحكم بصفة الاحتكار والتواجر ولزمه في حادثة المدة الطويلة حكماً شرعياً
موافقاً مذهبه مستوفياً شرائطه بعد الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة ثم أذن المؤجر للمستأجر أن يغرس
ويبنى في الأرض ما أحب واختار ومهما يبينه ويغرسه يمكن ملكاً له وكتب بذلك حجة شرعية أفتي
مفت خبلي بالعمل بها بعد ثبوت مضمونها بالوجه الشرعي وبصفة كل من التواجر والأذن وانفذ الحكم
المذكور حاكم خبلي وكتب بذلك حجة أخرى فهل يعمل بمضمون المجتنب بعد ثبوته بالوجه الشرعي
* (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا كان لزيد مبلغ معلوم من الدراهم مرصده على حانوت
وقف صرفه باذن متولى الوقف في تعمير الحانوت وترميمها الضروريين حيث لا مال في الوقف حاصل
ولامن يرغب في استئجار الحانوت مدة مستقبلية بأجرة مجعولة تصرف في الترميم والتعمير ولوجود المحظ
والمصلحة في ذلك للوقف وأثبت زيد التعمير والترميم وقدر المصروف على الوجه المذكور بالبنية العادلة
في وجه متولى الوقف بعد جوده لذلك لدى قاض خبلي حكم لزيد باستحقاقه المبلغ المذكور
مرصده على الحانوت وإن كان ذلك باذن المتولى فقط وبدون اذن قاضي القضاة حكماً شرعياً موافقاً
مذهبه بعد الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة وكتب بذلك حجة شرعية أنفذها حاكم خبلي وكتب
بذلك حجة أخرى ثم استأجر زيد الحانوت من متولى الوقف مدة معلومة بأجرة من الدراهم معلومة
هي أجرة مثلها وقبل انقضاء المدة استأجر زيد المأجور ثانياً من متولى الوقف مدة معلومة طويلة تالية
للاولى بأجرة معلومة من الدراهم هي أجرة مثلها اذن له المتولى باقطاء بعضهما من مبلغه المزبور وصدر
ذلك أيضاً لدى قاض خبلي ثبت لديه بالبنية العادلة أن الأجرة أجرة المثل وأن في ذلك كمال المحظ
والمصلحة للوقف وحكم بصفة الأجرة ولزمها وعدم انفساخها بالزيادة في حادتها وحادثة المدة ثبوتاً
وحكماً شرعياً موافقاً لمذهبه مستوفياً شرائطه بعد الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة وكتب
بذلك حجة شرعية أنفذها حاكم خبلي وكتب به حجة أخرى وأفتي مفت خبلي بصفة الأجرة والتعمير
والارصاد وبقاء المأجور بزيد إلى انتهاء مدته وعدم انفساخ أجارته بالزيادة والعمل بالمجتنب فهل
يعمل بمضمون النسخ الأربعة المزورة بعد ثبوته وبيق المأجور بزيد إلى انتهاء مدته ولا تنسخ أجارته
ويستحق المبلغ المزبور * (الجواب) * نعم حيث كان الحال على هذا النوال * (سئل) * في
مستأجر طاحونة وقف أهلي اذن ناظر لوقف له أن يرمم بالمأجور ما دعت الضرورة إليه من مرمة وشراء
حجر وغير ذلك وأن يصرف على ذلك من ماله ومهما يصرفه يقطع من الأجرة وأن يكون الترميم
والصرف باطلاع المؤجر أو باطلاع من يقوم مقامه وإن لم يكن كذلك لا يقطع المستأجر شيئاً مما يصرفه
ويكون متبرعاً به وكتب بذلك حجة ثم رجم المستأجر بالمأجور مرمة بغير اطلاع المؤجر ولا اطلاع من يقوم

مطلب
احتكار واحترام

مطلب
في البناء مرصداً على حانوت
واستئجاره مدة طويلة

مطلب
إذا اذن للمستأجر بالترميم
باطلاع المؤجر أو نائبه فخالق
كان متبرعاً

مقامه فهل يكون متبرعا وليس له أن يقتطع شيئا من الاجرة بسبب ذلك * (الجواب) نعم كتبه
 الفقير محمد الهادي المفتي بدمشق الشام عفى عنه وكتبت الجواب كما به المرحوم العظمى وأفتى المهنداري
 فيمن استأجر دار الوقف وهدمها وغير معالمها بأنه ينظر القاضي في ذلك ان كان ما غيرها اليه انفع لمجة
 الوقف وأكثر بما اخذ منه الاجرة وبقي ما عمره لمجة الوقف وهو متبرع بما انقعه في الهامة لا يحسب له من
 الاجرة وان لم يكن انفع لمجة الوقف ولا أكثر بما ألزم بهدم ما صنعه واعادة الوقف الى الصفة التي كان
 عليها بعد تزييره بما يليق به كما في فتاوى قارئ الهداية وفي البرازية قبيل الماشر من الاجارة وان قال له
 رب الدار ابن واحسب من الاجر ثم اختلفا فقال المستأجر بنيت وأنكر الا جرفا لقول للآجر وان أقر
 بالبناء واختلفا في قدره واتفق جميع أهل الصنعة على قول واحد قال قول له وان كان بعضهم معه والبعض
 مع المستأجر ثبتت الدعوى والانكار اه أقول قوله ثبتت الدعوى والانكار معناه يتحقق كل من
 الدعوى والانكار فيعتبر ما يعتبر في الدعوى والانكار من أن البينة على المدعى والقول للأنكر وكتب
 المؤلف في غير هذا المحل عن البرازية قبيل الفصل الرابع استأجر طاحونة اجارة طويلة ثم آجرها من
 غيره وأذن له بالهامة وأنفق ان علم انه مستأجر وطاحونة ليست له لا يرجع وان لم يعلم وظنه مالكا
 يرجع وهو المختار اه * (سئل) * في مجرى ماء جار مع حقه المعلوم من الماء في وقف تحت نظارة
 زيد ولعمرو أرض لا ماء لها ولا يصل اليها الماء الا من الماء المزبور فاستأجر عمرو والمجري المزبور بحقه من
 الماء من زيد المزبور مدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم عن كل سنة من المدة ليغرس في أرضه غراسا
 ويسقيه بالماء المزبور فغرس في الأرض غراسا لنفسه وصار يسقيه حتى نما وأثمر وتصرف بذلك وانتفع
 وانقضت مدة الاجارة وصار يسقي بالماء بعدها ويعطى الاجرة والآن طلب رجل من الناظر المزبور ايجار
 المجري بحقه من الماء ليسقي به أرضه وأجابه الناظر الى ذلك واذا استأجره الرجل يسقي غراس عمرو وبلا ماء
 في تلف ويسبب ويضر عمرو بذلك فهل يؤجر المجري بحقه من الماء من عمرو وبالفراش لا من غيره
 * (الجواب) * اذا أبي صاحب الغراس الاستئجار وأجر المثل فللناظر ايجار ذلك للرجل المذكور لانه
 براعى في الوقف المنفعة ويجب القضاء والانتفاء بكل ما هو أنفع للوقف وان رضى باستئجار ذلك باجر
 المثل بحيث لا يؤجر بأكثر من ذلك فالاولى أن يؤجر له تطبيقا على مسألة الأرض المحتكرة فان العلة
 واحدة وهي ما ذكره في التنوير وشرحه للعلائي من باب ما يجوز من الاجارة ولو استأجر أرض الوقف
 وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فلم يستأجر استبقاؤها بأجرة المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر بالوقف
 ولو أبي الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك كذا في الفتية قال في الجواب هذا تلم مسألة الأرض المحتكرة
 وهي منقولة أيضا في أوقاف الخصاص اه قال الخبير الرملي فالحكم باستبقاؤها أي الأرض المحتكرة باجر
 المثل اولى على مانص عليه الخصاص والزاهد دفع الضرر لا سيما فيما يتلى الناس به كثير مع رعاية جانب
 الوقف بدفع اجر المثل خصوصا اذا كانت بحيث لو فرغت لا تؤجر بأكثر من ذلك ورعاية صاحب ذلك
 البناء بعدم اضراره باتلاف بنائه ولعمري انه شرع ظاهرا مستقيما * وقد أفتى به من له قلب سليم * والله
 تعالى أعلم اه وهنا الاشجار انما غت بالماء فاذا ذهب الماء يتضرر صاحبها ولا ينتفع صاحب الماء أكثر
 من اجر المثل ورب الاشجار قد رضى بما يدفعه الغير وقد جاء النبي عن المضارة في القرآن العظيم وفي السنة
 الشريفة قال عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار ذكره النووي في الاربعين وذكره في الاشياء في قاعدة
 الضرر يزال ثم اني بعد ثلاث سنين رأيت فتوى من جدتي المرحومة عبد الرحمن افندي الهادي بمثل ذلك
 وهي بخطه المعروف المعهود فحمدت الله تعالى حيث وافق رأيي المنقول في زيد استأجر من عمرو المتولى
 على وقف اهلى فأجره مجرى ماء لينتفع بالماء فساقه زيد الى أرضه وعمر الأرض ومجرى الماء وغرس

مطلب
 استأجر دار الوقف وهدمها
 وغير معالمها ينظر الخ

مطلب
 اختلف المؤجر والمستأجر في
 البناء وفي قدره

مطلب
 استأجر طاحونة ثم آجرها
 وأذن له بالهامة هل يرجع

مطلب
 استأجر مجرى ماء وغرس
 عليه وانقضت المدة فلا يؤجر
 من غيره

مطلب
 يجب القضاء والانتفاء بما هو
 أنفع للوقف
 مسألة الأرض المحتكرة

على الماء غرسا في مدة تزيد على ثلاثين سنة وترتب على الأرض وعلى الفراس والغلال أعشار بجانب
مولانا ولي الأمر وجرت العادة على ذلك ثم بعد هذه المدة جاءه متول آخر وأجر مجرى الماء مع الماء لرجل
اجنبي وأذن له في تسلم الماء الذي قام به الغلال من الأشجار المثمرة وغيرها فهل للتولي أن يؤجر الماء لغير
مالك الفراس الأول وهل لمالك الفراس قبول الزيادة باجرة المثل خوفا على اتلاف الأشجار وهل يمنع
الاجنبي من ذلك ويضمن ما تلف من الغلة بتعديده على غراس زبده مع أنه منعه من تلك الزيادة التي يترتب
بها الضرر أم شريف من جانب السلطان خلدا لله تعالى أيام دولته إلى ساعة القيام الجواب الحمد لله
أصاحب الفراس المستأجر الأول قبول الزيادة ويجب على المتولي تقديمه على غيره ويمنع من إضراره
بتقديم الغير ولا سيما أمثال الأمر المطاع الواجب الاتباع والله تعالى الموفق كسبه الفقير عبد الرحمن عفي
عنه أقول لا ينافي هذا ما قد منا قريبا من عدم المجبر على الاستبقاء إذ لا شك أن مواضع الضرورة مستثناة
شرعا وعرفانهم لو كان يخشى على ذلك من المستأجر بأن كان متغلبا ومفلسا أو سبي المعاملة أو لا يستأجر
بأجر المثل لا يجبر المتولي على إيجاره بل لا يجوز له ذلك كما لا يخفى فتأمل ثم إن ما ذكره هنا في السؤال بقوله
ويضمن ما تلف من الغلة بتعديده على غراس زبده لم يتعرض الجيب للجواب عنه وجوابه أن ذلك الاجنبي
إن كان تعدي على الفراس مباشرة بأن قطعه فلا شك أنه يضمن وإن كان تعديده بسبب استجاره للمجربى
المذكور ومنعه الماء عن زيد حتى تلف بعض أشجار زيد وكلها فلا يضمن كما ذكره المؤلف بقوله وإذا
تلفت الأشجار بسبب انقطاع الماء لاشئ عليه لما ذكره في الخاتمة في ضمان ما يتولد من المباح من كتاب
الشرب رجل أراد سقى أرضه أو زرعها من مجرى له فجاء رجل ومنعه الماء ففسد زرعها قالوا لاشئ عليه
كما لو منع الراعي حتى ضاعت المواشى اهـ * (سئل) في رجل استأجر جماعة ليرجوه والزرع
المحصول في مكان كذا على أن يكون لهم في نظير أجرتهم حمل واحد من عشرين حملا من الزرع فوجدوه
كله ولم يدفع لهم شيئا فهل يجب لهم اجرة مثلهم من جنس النقد لا المسمى * (الجواب) * نعم
* (سئل) * فيما إذا استأجر زيد من عمرو جلا ليركبه من مكة المشرفة إلى دمشق باجرة معلومة من
الدرهم وشرط زيد في صلب عقد الاجارة على عمرو أن يطعمه ويسقيه من مكة إلى دمشق واستوفى زيد
المنفعة وأطعمه عمرو وسقاه إلى دمشق فهل تكون الاجارة المزبورة فاسدة بالشرط وعلى زيد أجر المثل
لركوبه ولا يزداد عن المسمى وينقص عنه * (الجواب) * نعم تكون الاجارة المزبورة فاسدة بالشرط
المزبور وعلى زيد أجر المثل لركوبه لا يزداد عن المسمى لانهم رضيا باسقاط حقهما حيث سميا الاقل وإذا
كان أجر المثل ناقصا عن المسمى ينقص عنه ولا يجب قدر المسمى افساد التسمية كما في الدرر والتنوير
وغيرهما أقول في هذا الجواب كلام يأتي قريبا في مسألة الممازى * (سئل) في رجل دفع لآخر
غنمه ليقوم عليها ويرعاها بجزء معين من صوفها وولدها فقام عليها مدة فهل له أجر المثل بالعاما بلغ
* (الجواب) * نعم والمأثلة في الرحمة من الاجارة * (سئل) * فيما إذا دفع زيد حصانه لعمرو
ليعلقه ويربيه بنصفه فرباه وعلقه مدة ثم باعه وعمرو جميعه من رجل بدون وكالة عن صاحبه ولا وجه
شرعى ويريد زيد دفع يد المشتري عن الحصان وأخذ منه فهل له ذلك وليس لعمرو سوى أجر المثل
لترتيبه ومثل علقه * (الجواب) * نعم وفي فتاوى أجدافندى يعنى المهمندارى سئل في مهرة صغيرة
باع المالك الثمن منها شاعرا زيدا صيححا بمن معلوم وسلم إليه المهرة وأمره بتربيتها والقيام بعلقها من ماله
على أن يكون له بذلك الحصة وهي الثمن الثاني تكمله الزبع منها نظير التربية والطف فتسلمها زيد
وربها وعلقها من ماله مدة ثم مات البائع فهل الثمن الأول المشمول بالبائع الصحيح يكون ملكا للمشتري
دون الثمن الثاني المجهول له نظير التربية والطف ويرجع على البائع بما ناب حصته من العلف وأجرة

مطلب
لصاحب الفراس قبول الزيادة
ويمنع المتولي من إضراره
بتقديم غيره عليه

مطلب
منعه من اجراء الماء حتى
فسد زرعها لاشئ عليه

مطلب
في الاجارة الفاسدة يجب
أجر المثل من النقد لا المسمى

مطلب
استأجر جملا من مكة وشرط
ما كله ومشربه

مطلب
دفع اليه غنمه ليرعاها بجزء
من صوفها وولدها

مطلب
دفع حصانه لرجل ليعلقه
ويربيه بنصفه

التربية لا يزداد على قيمة الثمن المجهول في مقابلة الجواب نعم اه اقول رأيت بهامش الاصل بخط شيخ
مشايختنا الشيخ ابراهيم السايحاني مانعه قوله وأجرة التربية فيه نظر لان التبريك لا أجر له اه أى لانه في
هذه المسألة تبريك وليس للتبريك أجر على اه في المشترك بخلاف المسألة التي سئل عنها المؤلف هذا وقوله
لا يزداد على قيمة الثمن الخ لم يقيد به المؤلف في مسأله المذكورة نعم نقل المؤلف فتوى أخرى عن الفتاوى
الرحيمة وفيها التصريح بأنه لا يزداد أجر مثله على المسمى ان كانت تسمية وبواقفه ما ذكره في المضاربة انها
اذا فسدت فلا يرجع للمضارب بل له أجر مثل عمله بل لازيادة على الشروط لسكن ذكر المسألة في الدر المختار في
باب البيع الفاسد بلا تقييد ونصها فلو دفع برز القز أو بقرة أو دجاجة لا تجزى باللف مناصفة فالخارج كله
للمالك لمحدوثة من ملكه وعليه قيمة العلف وأجر مثل العامل عيني لمخصا اه ويمكن تقييد قوله وأجر
مثل العامل بما مر يؤيده ما في المحاشية وغيرها من انه يجب في جهالة المسمى كلا أو بعض الأجر المثل بالغا
ما بلغ أما اذا فسد العقد بحكم شرط فاسد ونحوه فلا يزداد على المسمى اه ونحوه في متن التنوير من الاجارة
الفاسدة وفي جامع الفصولين استأجر بيتا سنة بمائة على أن يرقه فعليه أجر المثل بالغ ما بلغ اذا المرقمة لما
شرطت على المستأجر صارت من الاجرة فجعل الأجر اه واذا سمي له نصف الدابة مثلاً في مقابلة
تربيتها وعلقها يكون المسمى معلوما وقد يقال ان المسمى مجهول لانه قد جعل نصف الدابة أجرة للتربية
وغدا العلف ولا يدري مقدار العلف فيلزم جهل ما يقابله من الدابة وجهل ما يقابل أجرة التربية وحيث
جهل المسمى يجب الأجر بالغ ما بلغ لان هذا بيع في ضمن الاجارة وقد جهل البدل فيه ما فيجب أجر المثل
بالغ ما بلغ وبدل العلف المبيع لكن رأيت في الخلاصة في الفصل الخامس من الاجارات مانعه وفي
فتاوى الفضلي لو دفع الى نداف قباء ليندفع عليه كذا من قطن نفسه بكذا من الدراهم ولم يبين الأجر
من الثمن جاز اه وذكر قبله وفي الاصل رجل دفع الى السكاف جلد الخنزير له خفين على أن يغسلهما
بنعل من عنده ويبطنه ووصف له ذلك جاز وان كان هذا بيعاً في اجارة للتعامل اه قال في المحيط وهذا
استحسان والقياس أن لا يجوز بيعه بغيره ما لو دفع ثوباً الى خياط ليخطه جبة على أن يحشوه ويبطنه من عنده
بأجر مسمى فان ذلك لا يجوز قياساً واستحساناً فكذلك هذا الكفن ترك القياس في الخف للتعامل وفي المتن
عن محمد دفع الى خياط ظهارة وقال بطنها من عندك فهو جاز فاسه على الخف فصار في المسألة روايتان
ولو قال ظهارة من عندك فهو فاسد باتفاق الروايات لانه لا تعامل فيه اه ومفاد هذا أن المدا على
التعارف ولو جرى التعارف جاز والا فلا كما يشهد بذلك التعليل فتأمل ومن ذلك ما ذكره في استئجار
الكاتب لو شرط عليه الحبر جاز لا لو شرط عليه الورق أيضاً * (سئل) في رجل استأجر معمارياً
ليعمره كذا باباً لا من المعمارى بأجرة كذا فعمر ذلك فهل للمعمارى أجرة مثل العمل وما انفق في
ثمن الآلات * (الجواب) نعم اقول رأيت في مجموعة شيخ مشايختنا السايحاني بخطه ذكر هذا
السؤال وجوابه معزيا للمؤلف ثم قال دقه فان كانت قيمة الآلات ثلاثين وقيمة العمارة أربعين صارت
العشرة أجرة فان كانت مثل أجرة المثل فيها وان كانت أجرة المثل أقل فله أجرة المثل وان كانت أكثر
فله العشرة فقط كفي الخلاصة وبهذا يعلم كراهي الحاج مع المقوم بأه وشربه اه ما في المجموعة وحاصله
انه ينظر الى قيمة البناء مبنيًا الى قيمة الآلات فالتفاوت بينهما يكون أجرة يستحقها المعمارى ان ساءت
أجر المثل أو تفتت عنه والا فله أجرة المثل ولا يخفى أن هذا لا يمكن اعتباره في مسألة الحاج فتأمل على
أن هذا التفصيل مشكل اذ لا شك أن التسمية وقت العقد مجهولة فيجب أجر المثل بالغ ما بلغ ويؤيده
ما قدمناه آنفاً عن جامع الفصولين انه لو استأجر بيتاً سنة بمائة على أن يرقه فعليه أجر المثل بالغ ما بلغ
وفي البرازية قبيل الفصل السادس دفع اليه ثلاثة أوقار دهن ليأخذ منه صابوناً بمائة درهم على أن

مطلب
استأجر بيتاً على أن يرقه
يلزمه أجر المثل مهما بلغ

مطلب
دفع له قباء ليغسله بكذا من
الدراهم جاز

مطلب
دفع ثوباً ليخطه ويحشوه من
عنده لم يجز

مطلب
في مشاركة المعمارى على أن
آلة البناء على المعمارى

مطلب
إذا اكل الفار الزرع لا يجب
تمام الاجرة

مطلب
إذا انهدم بيت من الدار له
فسخ الاجارة
مطلب
لا تصح اجارة المشاع من غير
الشريك

مطلب
يجب عليهما فسخ الاجارة
الفاسدة

مطلب
لا يلزم ذكر المدة فيما يقدر
على الاخذ في العمل به للحال
مطلب
تكرار دابة بمثل ما تكرار
به أصحابه

ما يحتاج اليه منه ففعل فالصاوبون لب الدهن وعليه غرامة ما أنفق الاجير فيه مع اجر المثل اه ومثله
في الخلاصة بل مقتضى ما مر أنه لو تعرف جاز كما مر نظائره قبيل هذا السؤال والله أعلم بحقيقة الحال
(سئل) في رجل استأجر أرض وقف من ناطقه مدة معلومة بأجرة كذا فزرعها ثم أكل الفار
جميع الزرع ولم يبق بعده هلاك الزرع مدة يتمكن فيها من إعادة الزرع فهل لا يلزمه اجرة المدة المذكورة
(الجواب) نعم وفي الولو المجبة رجل استأجر أرضا ليزرعها ثم أصاب الزرع آفة فهلك أو غرقت
من الماء فلم ينبت فعليه الاجرة لرب الأرض تماماً لأنه قد زرع ولو غرقت قبل أن يزرعها فلا اجر عليه
لأنه لم يتمكن من الانتفاع بها قال العلامة صاحب المحيط الفتوى على أنه بعد هلاك الزرع إذا لم يتمكن
من إعادة الزراعة لا يجب الاجر على المستأجر ولا يجب الا إذا تمكن من الزراعة مثل الاقل أو دونه في
الضرر وكذا لو منعه غاصب عنها اه لسان المحاكم وحاصله أنه لا كلام في لزوم الاجرة لما قبل اكل
المجراد ونحوه وأما بعده فإن تمكن من الزرع يلزم الاجرة لما بقي من المدة أيضاً ولا يلزم الا لما قبل اكل
المجراد فانهم فإن هذا التفصيل هو الذي عليه الفتوى *(سئل)* في رجل استأجر داراً فانهدم بيت
منها هل له فسخ الاجارة *(الجواب)* نعم وفي الصغيرى إذا سقط حائط أو انهدم بيت له أن يفسخ
الاجارة ولا يمكن لا يفسخ بغيره إلا جرح خلاصة وبزاية انه يهدم البيت المأجور فله الخروج وفسخ
الاجارة خاتمة أقول فإن لم يفسخ يرفع عنه من الاجر بحصته ولا يؤثر أحد منهما ابنتاه كإياي قريباً
عن الذخيرة *(سئل)* فيما إذا كان زيد ثلثاً جنيته معلومة وثلثها الاخر ملك عمرو فأجر
زيد ثلثه من بكر الاجنبي مدة معلومة ولم يحكم بالاجارة حاكم يرى صحته فهل تكون الاجارة فاسدة
ويملك المستأجر لدعوى فسادها وطلب الاجرة التي عملها للمؤجر سلفاً *(الجواب)* نعم قال في
النظومة النسفية

اجارة المشاع لا تصح من غير الشريك فاعلم واستبين

ورأيت بهامش العمادية بخط المجدد عبد الرحمن العمادى ما صورته قلت قال قاضيان الفتوى على قول
الامام في عدم جواز اجارة المشاع وتقل الزيلعي أن الفتوى على قولهما في جوازها قال الشيخ قاسم في
تحقيقه ما نقله الزيلعي شاذ مجبهاً والقائل اه والاجارة والبيع اخوان لان الاجارة تمليك للمنافع
والبيع تمليك للايمان وقد قال في الدر المختار باب البيع الاساس ويجب على كل واحد منهما ما من
البائع والمشتري فسخه قبل القبض أو بعده مادام في يد المشتري اعدا ما للفساد لانه معصية فيجب رفعها
بحر وإذا أصر أحدهما على امساكه وعلم به القاضي فله فسخه جبراً عليه ما حقه للشرع بزاية اه
(سئل) فيما إذا توافق زيد مع عمرو على أن يعصر له زبده دبساً يزرع له فلا حقه حنطة وشعير
وغيرهما ويعطيه أجرته كما يعطى الناس ولم يسم شيئاً وكان ما يعطيه الناس في ذلك معلوماً غير متفاوت
وشرع عمرو في العمل المذكور للحال لا مكانه وأتم ذلك ولم يعطه زيد شيئاً فهل حيث كان ما يعطى الناس
في مثل ذلك معلوماً بأن كان لا يزيد ولا ينقص وعلم ذلك جاز لعمر وطلبه *(الجواب)* نعم أما صحته
مع عدم ذكر المدة فلانه عمل لو أراد أن يأخذ في العمل للحال يقدر وفي مثله لا يلزم ذكر المدة كما في الخاتمة
من الاجارة الفاسدة ومثله في البرازية وغيرها وأما صحته مع عدم التسمية وكان ما يعطيه الناس معلوماً
فلما في البرازية تكرار دابة بمثل ما تكرار به أصحابه ان لم يكن ما تكرار به أصحابه مثل هذه الدابة
معاد ما بل محتلفاً فسدت ولو معلوماً بأن كان عشرة لا يزيد ولا ينقص وعلم ذلك جاز كما في البرازية من
الاجارة الطويلة *(سئل)* فيما إذا أجرة متولى وقف أرضها لماء يفضل عنها لرجل مدة طويلة بدون
أجر المثل وأذن له بأن يغرس في الأرض المزبورة ما أحب واختار وأن يكون جميع ما يغرسه فيها له ولم

يجعل لمجهة الوقف شيئاً من الغراس وغرس المستأجر غراساً واحترمه لدى حاكم يرى ذلك فهل تكون
الاجارة بدون اجر المثل باطله ويكون الاذن بأن يكون جميع الغراس للمستأجر دون جهة الوقف باطلا
ولتولى الوقف الآن مطالبته ببيع الغراس وتسليم الارض فارغة اولاً * (الجواب) * نعم يكون كل
من الاجارة والاذن المذكورين باطلا ويسوغ للمتولى مطالبة صاحب الغراس بقلعه وتسليم الارض
فارغة كتبه الفقير عبد الرحمن عني عنه الجواب ما به المرحوم المحدث شيخ الاسلام أحاب كتبه الفقير محمد
العمادي المقتي بدمشق الشام الحمد لله طاب الجواب ووافق الصواب لان الاجارة بدون اجر المثل لا تصح
ويلزم المستأجر تمام اجر المثل ولان اجارة الوقف أكثر من ثلاث سنين أن أرضاً أكثر من سنة ان داراً
لا تجوز كما في النسخ قال في جواهر الفتاوى قال أبو العلاء فيمن أجر أرضاً موقوفة مائة سنة لواحد من المسلمين
هل يجوز فأجاب

أفتي بطلان الاجارة معشر * عن زمرة العلماء قطعاً لازماً

وكذلك أفتي للتدين حسبة * كيلاً كون بما احترطنا اه

فحيث كانت الاجارة مدة طويلة وبدون اجر المثل فهي باطله وكذلك ما في ضمنها وهو الاذن بالغراس
المذكور لانه اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن كما
في الاشياء قبيل الالغاز أقول انظر ما قدمناه قبيل نخوصه كراس * (سئل) * في رجل استأجر
غراساً قوتاً قائماً في أرض وقف ليأخذ المحاصل من ورق التوت مدة معلومة باجرة معلومة فهل
تكون الاجارة باطله * (الجواب) * نعم وسئل قارئ الهداية هل تجوز اجارة الملاحه لمجمع الملح فيها
فأجاب لا يجوز ذلك لان الاجارة عقد على المنافع لا على استهلاك العين وان أخذ المستأجر شيئاً من الملح
فعله ضمنه ولا اجرة عليه وسئل أيضاً عن رجل استأجر أرضاً لمحمة لينتفع بها في جمع الملح منها بعد
سقيها بالماء حتى ينقعد الملح فأجاب اذا استأجر أرضاً ليسوق اليها ماء ثم ان الماء الذي يسوقه اليها ينقعد
لمحمة هذا الملح ملكه لانه انقعد من الماء الذي ساقه الى هذه الارض يمكنه فيها فاذا كان كذلك
فلا اجارة صحيحة لانه استأجر الارض ليحبس فيها الماء الذي يسوقه اليها في المدة التي استأجرها لذلك
فكان كما اذا استأجر حوضاً وصهر بجباله ماء يجمعه اليه وان كان الملح الذي يأخذه انما هو من اجزاء
الارض لان الماء الذي ساقه اليها فهو ملك لصاحب الارض لانه من اجزاء الارض فصارت كالطين
والتراب ولا يجوز استئجار الارض لذلك لانه استئجار على استهلاك العين والاجارة انما تنقصد على
استهلاك المنافع فاذا تصرف في ذلك من المتأجرين الى صاحبه ما وضع يده عليه لا تخرو سئل فيما اذا
آجره داراً لينتفع بها خاصة فأجاب بأن له أن ينتفع بنفسه وبغيره لانه شرط غير مفيد لان السككني
أو الزراعة اذا عين ما يزرع لا يختلف باختلاف المستعمل وله أن يؤجر غيره واذا استأجرها مؤجلة
وأجرها مجعلة ليس للمؤجر أن يطالب الثاني بماله على المستأجر الاول واذا استأجر منه مصداً فانه له
أو غيره صدق يلزمه الاجرة ويجوز على دفعها اليه وليس له أن يطالبه ببينة انها ملكه ما لم يتبين خلاف
ذلك واذا استأجر أرضاً للزراعة وهي سبعة لا يمكن زراعتها لا تصح هذه الاجارة وان استأجرها لينتفع
بها مطلقاً ولم يعين زراعة صح فاذا غرم على اصلاحها ما لان اذن له مال كها في ذلك ليرجع به عليه
ففعّل ثم فسخت الاجارة رجع على المالك وان كان المؤجر غير مالك لكن له ولا به ذلك كالناظر أو الوصي
فان كان ما اذن به من مصالح الوقف أو مال الايتام صح اذنه ويرجع في ربيع الوقف أو مال الصغير وان لم
يكن فيه مصلحة فلا اعتبار بهذا الاذن ولا رجوع له على أحد اه من فتاوى قارئ الهداية وفيها اذا
اختلف المستأجر والاجر فقال الاجر لتحملها قاشا وتركب بنفسك وقال المستأجر لا حملها وأركب

مطلب

الاجارة الطويلة لا تصح ويلزم
المستأجر تمام اجر المثل

مطلب

الاذن بالغراس في الاجارة
الفاسدة فاسد

مطلب

اذا بطل المتضمن بطل المتضمن

مطلب

استأجر غراس قوت لا يصح

مطلب

استأجر ملاحه لا يجوز

مطلب

لا يجوز الاستئجار على
استهلاك العين

مطلب

مستأجر الدار له ان ينتفع

بنفسه أو غيره

قوله يمكنه كذا في اصلها

والصواب يمكنه كما في الفتاوى

اه صحيحه

مطلب

ليس للمؤجر الاول مطالبة

المستأجر الثاني بماله على

المستأجر الاول

مطلب

ليس للمستأجر مطالبة المؤجر

بأن الارض ملكه

مطلب

استأجر سبعة للزراعة لا يصح

مطلب

اذا اذن الناظر للمستأجر

بفعل الخ

مطلب

ادعى المؤجر نوعاً والمستأجر آخر

مطلب
اذا ادعى الاجير العمل
لا يصدق الا بثبوت

مطالعہ
استاذ حرسفینہ فقرت

مطلب
خافوا العرق فأنقوا ما في
السفينة

قوله مرارا الاولى مددا كافي
الفتاوى اهـ مصححه

مطلب
استأجر بستاناً من أقوام يعقود
محتاجاً ثم انقضت مدة البعض

مطلب
استأخر من اثنين فوات
أحدهما النفسخت في نصيبه

مطله
لا تنفسح بموت الناظر ولا يصح
ايجاره بدون اجر المثل وان
كان هو المستحق

المطلب
المستحق ايس له أن يؤجر
الا أن بشرط له الواقع

مطلبه
اجارة الواقف أكثر من
ثلاث سنين لاتصح الا لضرورة
واذا فسد العقد في بعضه فسد
في كله

مطلبه
غير المستأجر معالم الوقف الخ
مطلبه

في معنى قولهم يجب اخراثل
في الفاسدة لا يحاوز المسمى

مطلب
فَمَا إِذَا غَضِبْتَ الْأَرْضَ
مِنَ الْمُسْتَأْخِرِ

من شئت فالقول للمؤجر مع عبئته إلا أن تقوم بينة وإذا اختلفا على وفاة العمل فادعى المستأجر عدمه وادعى
الاجير العمل فاقول للمستأجر مع عبئته والبدنة للاجير لانه يدعى الايقاف والمستأجر ينكر وفيها اذا
غرقت السفينة أو انكسرت بغير صنع ربه لا ضمان عليه ولا اجر له وان كان بصنعه فالمالك مخير ان شاء
ضمنه قيمته في مكان التلف وأعطاه اجره بحسابه وان شاء في مكان الحمل ولا اجر له والملاح يستحق من
الاجرة بقسطها وان تراضوا على الاتقاء فالقرم على الرأس لانه لم يحفظ الانفس وهم فيه سواء وسئل
عن استأجر بستانا مشاعا من أقوام متفرقين مرارا مختلفة فزرع وغرس ثم انقضت مدة بعض المؤجرين
وطالبه بالتفريغ فهل يبقى الى حين فراغ بقية مدة المحصن فأجاب اجارة هذه الارض المشاعة من غير
الشريك لا تجوز الا على قولهما فان حكمها كما يحكمها جازت فاذا انقضت مدة بعض العقود بقي الغراس
الى انقضاء المدة لان من انقضت مدة ايجاره ليس له أرض معينة يؤمر المستأجر بتقريبها فيبقى الى
انقضاء جميع المدة لكن باجر المثل وأما على قول الامام فالاجارة فاسدة فان لم يحكم بها فكل ان
يطالبوه بالتفريغ وإذا لم تمض المدة وجب عليه اجر المثل لما مضى وسئل فيما اذا مات أحد المؤجرين
فأجاب كل من مات منهم انفسخ في نصيبه وبقي العقد في نصيب الآخر وفيها ولا تنسخ بموت الناظر
المؤجرو ان كان هو المستحق بانفراده ولا تجوز اجارة الوقف بدون اجر المثل وان كان هو المستحق لمجوز ان
يموت قبل انقضاء المدة وتنسخ هذه الاجارة وفيها المستحقون ليس لهم أن يؤجروا الا أن يشترط لهم
الواقف ذلك أو يأذن لهم من له ولاية الايجار من ناظر أو قاض وإذا أجروا بولاية فليس لهم أن يؤجروا
هذه المدة الطويلة الا أن يكون الواقف اطلق ذلك والافهى اجارة فاسدة تنسخ ويجب على المستأجر
اجرة المثل لما انتفع فيه في المدة الا أن يحكم بها كما يحكم بها جازت فاجارة فاسدة تنسخ ويجب على المستأجر
باجرة مثلها الا أن تكون المصلحة في غير ذلك فيمنع ذلك في غير ذلك فبناؤه اذا وجد من يستأجرها
بأكثر مما يدفع الباقي واذا مات المستأجر في أثناء مدته تنسخ اجارته وترجع ورثته بما عجل من
الاجرة لما بقي من المدة على القابضين أو على من ضمن الدرء في الاجارة واذا استمر وأعلى الانتفاع
بالعين المستأجرة فعليه اجر المثل الى وقت الفسخ وفيها واجارة الوقف أكثر من ثلاث سنين أن أرضا
وأكثر من سنة ان دارا لا تجوز وتنسخ اذا لم يشترط الواقف شيئا وأما اذا شرط شرطاً يتبع ولا يزداد عليه
الا لضرورة والعقد اذا فسد في بعضه فسد في جميعه فيفسخ العقد في جميع المدة وفيها اذا شرط أن لا يؤجر
أكثر من سنة واحتيج الى اجارته نحو ثلاثين سنة اذا لم تحصل عمارة الوقف الا بذلك يرفع الامر الى
الحاكم ليقول ذلك فاذا فعله الحاكم صح وفيها اذا استأجر جردا وقلعه ثم استأجر الارض من أربابها
وبنى فيها فالاجارة الاولى فاسدة وما بناه له وعليه قيمة الاتقاض وفيها وان استأجر دارا وهدمها
وغير معالمها ينظر القاضى في ذلك ان كان ما غير اليه انتفع بمجدة الوقف وأكثر ريعا اخذ منه الاجرة
وبقي ما عمره بمجدة الوقف وهو متبرع بما انتفعه في العمارة ولا يحتسب له من الاجرة وان لم يكن أنفع
لمجدة الوقف ولا أكثر ريعا ألزم بهدم ما صنع وإعادة الوقف الى الصفة التي كان عليها بعد تفريغها
بليق بحاله وسئل أيضا عن معنى قولهم ويجب في الاجارة الفاسد جاجر المثل لا يجاوز السمي فأجاب
معناه أن يستأجر شخص شيئا باجرة معلومة لكن يشترط في صلب العقد مثلاً أن يرمم الدار أو علف
الدابة على المستأجر فهذا شرط يفسد العقد لان المدة والعلف على المؤجر فاذا استوفى المستأجر المنفعة
في هذه الاجارة الفاسدة فالواجب عليه اجر المثل أما اذا فسدت الاجارة ببطلان الاجرة بان استأجر
شيئاً معلومة بثوب أو دابة ولم يبين جنس ذلك ونوعه فالواجب على المستأجر اجر المثل بالغاما بلغ
اذا استوفى المستأجر المنفعة وفيها اذا غصبت الارض من المستأجر ولم يتمكن من الانتفاع بها سقط عنه

الاجرة مدة الغصب فاذا زال وانتفع بها وجب عليه الاجرة بقدر ما انتفع فان لم يبق من المدة ما يتمكن من الانتفاع بها المستوفى له فله ان يفسخ الاجارة كما كان له ان يفسخها حين غصبت منه وفيها اذا اجر ابنه الذي دون التميز لانه المطلقة مدة لتستأنس به فتزوجت فللاب فسخ الاجارة واخذ منها الزوج ربما يتضرره الصغير بل هو الغالب فهو عذر والاجارة تفسخ بالاعذار اه كلام قارئ الهداية (سئل) في رجل استأجر دار وقف من ناظره مدة معلومة باجرة كذا فانهم بيتان منها ولم ينتفع بهما أصلا فهل يرفع من الاجرة بحسبهما * (الجواب) نعم في الذخيرة من فصل الاعذار وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رجل استأجر دارا وقبضها فانهم بيت يرفع عنه من الاجر بحصته ولا يؤخذ واحد منهما ببنائه اه ومثله في التتارخانية قلت هذا اذا كان ملكا فان كان وقفا يدا من غلته بعمارته الى آخر ما فصلنا في كتاب الوقف اقول اما عدم مؤاخذه المستأجر بالبناء فظاهر واما المؤجر فلانه لا يجبر على اصلاح ملكه ويثبت للمستأجر الخيار فان شاء فسخ الاجارة كما مر عن الخلاصة والبرازية والخانية * (سئل) في رجل استأجر حمارا من مكان الى آخر ولم يبين الراكب فقصر الحمار في الطريق وعي فوضعه عند زيد واعطاه ثمن علفه وأنقعه عليه ومات في يده فهل لا ضمان على المؤجر * (الجواب) نعم في العمادية استأجر حمارا من كش الى بخاري فعي الحمار في الطريق فأمر رجلا ينقى على الحمار وأنقى عليه وهلك في يده قالوا ان اكراه لنفسه ضمن وان اكراهه ولم يسم الراكب فلا ضمان عليه اه (سئل) في رجل سافر ببضاعة فتوافق مع زيد وعمر وعلي أن يعيناه في بيعها ومهما حصل من ربحها يكن لهما ثلثاه نظير اجرتهما والثلث له وباعوهما من جماعة فهل لهما اجر مثل عملهما * (الجواب) نعم لمجهالة السمي قال في البرازية من الخامس دفع الى رجل ثوبا وقال بعه بعشرة فما زاد فهو بيني وبينك قال الامام الثاني ان باعه بعشرة فلا اجر له وان تب وان باعه بأزيد فله اجر مثله اذا تب في ذلك لانه عمل في اجارة فاسدة وعليه الفتوى والاجر مقابل بالبيع دون مقدّماته كالسعي اه اقول مقتضى هذا انه في صورة السؤال لو لم يحصل ربح لا يستحقان اجرة لكن يخالفه ما صرحوا به في المضاربة انها اذا فسدت تصير اجارة فاسدة ويكون للضارب اجر مثله وان لم يربح فتأمل * (سئل) في رجل استأجر أرضا من زيد مدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم دفعها زيد وتسلم المأجور ثم مات زيد في أثناء المدة ويريد المستأجر حبس ما جوره لاجر عجله فهل له ذلك * (الجواب) نعم قال في جامع الفصولين ولو استأجر فاسدا وجعل الاجرة ولم يقبضه حتى مات المؤجر أو مضت المدة فأراد المستأجر ان يحبس البيت لاجر عجله ليس له ذلك في المجازة ففي الفاسدة أولى ولو لم يقبضه صحيحا وفاسدا فله الحبس لاجر عجله وهو احق بتمنه لو مات المؤجر اه ومثله في الخانية ومنية المفتي حاشية الاشباه للحموي من الاجارة (سئل) في متولى وقف اجر حانوت الوقف من آخر بغير اجر المثل بغبن فاحش فهل يلزم المستأجر تمام اجر المثل * (الجواب) يلزم المستأجر تمام اجر المثل على المفتي به كافي البحر وفي هذه الصورة اذا اخبر رجلا من الاجارة انها باجر المثل بدون شهادة في حادثة دعوى واثبات في وجه خصم شرعى ثم ظهر وتبين انها بغبن فاحش فهل يكون الاخبار المذكور غير معتبر شرعا * (الجواب) نعم * (سئل) في حمام وقف استأجره زيد من ناظره مدة طويلة معلومة لدى حاكم حنبلي حكم به بعهة الاجارة ولزومها بعد ثبوت اجر المثل لديه بثبوت شرعي والآن يريد الناظر اخراجه من الحمام وبيعها من غيره باجرة فيها زيادة على الاولى بما دون خمسها فهل ليس له ذلك * (الجواب) حيث أجره الناظر باجر المثل وثبت ذلك ليس له اخراجه بما ذكر اقول وبمثل ذلك أفتى الخيزراني * (سئل) في ناظر وقف اهلى انصرف ريع الوقف فيه نظرا واستحقاقا آجر ارض الوقف من رجل له على الناظرين باجرة معلومة

مطلب

أجر ابنه الصغير من أمه

لتستأنس به فتزوجت له

فسخ الاجارة

مطلب

انهدم بيت من الدار يرفع

عنه من الاجر بحصته

قوله على المؤجر لعل الصواب

المستأجر اه معجبه

مطلب

لا يكلف المؤجر ولا المستأجر

بناء ما انهدم

مطلب

استأجر حمارا فعي في الطريق

فوضعه عند آخر

مطلب

توافق معهما على أن يعيناه

في البيع ولهما ثلثا الربح

مطلب

دفع له ثوبا وقال بعه بعشرة

وما زاه بيني وبينك

مطلب

له حبس المأجور لاجر عجله

مطلب

يلزم المستأجر تمام اجر المثل

مطلب

لا يعتبر الاخبار باجرة المثل

بدون خصم شرعى

مطلب

لا تعتبر زيادة ما دون الخمس

في الاجرة

قاصصه بها فهل تكون المقاصصة المذكورة صحيحة * (الجواب) * حيث أجاز الناظر اجارة
صحيحة باجرة المثل وقاصصه فالمقاصصة صحيحة قياسا على ما قاله في البرازية في الوصية من أن الوصي
لوبياع مال الصغير ممن له عليه دين يصير قاصصا اذا الوقف والوصية اخوان ويضمن الناظر الاجرة للوقف
لا سيما وقد انحصر بيع الوقف فيه فيكون قد قاصصه بما يستحقه بمفرده وبمثله فتوى ذكرها الكازروني
في فتاواه من الاجارة (مسألة) العين اذا غصبت من المستأجر سقط عنه الاجر فيرجع بما عجله على من
آجره وهو الناظر لأن حقوق العقدر اجمعة اليه كما قالوا في الناظر اذا آجر جهة الوقف ممن له عليه دين
وقعت المقاصصة ويضمن الناظر وليس هذا الا ليكون حقوق العقدر اجمعة اليه كالوكيل فان الناظر
كالوكيل كما في الاستبدال من الاسعاف الخ كازروني اقول وقدم المؤلف نقل المسألة ايضا عن فتاوى
العلامة الشلبي كما ذكرناه وانظر كتاب الوقف * (سئل) * فيما اذا كان زيدا بستان جاري ملكه
فآجره من عمر ومدة معلومة اجارة شرعية وتسلم المأجور ثم ان زيدا باع البستان من بكر ثم اجاز عمر
المستأجر ابيع ورضي به فهل تنفخ الاجارة وينفذ البيع في حق الكل * (الجواب) * نعم
وفي الفصل الخامس عشر من اجارات الذخيرة الا جارا باع المستأجر بغير اذن المستأجر نفذ البيع في
حق البائع والمشتري ولا ينفذ في حق المستأجر حتى لو سقط حق المستأجر يعمل ذلك البيع ولا يحتاج الى
التجديد وهو الصحيح فان اجاز المستأجر البيع نفذ في حق الكل ولكن لا تنزع العين من يد المستأجر
الى أن يصل اليه ماله وان رضى بالبيع اعتبر رضاه بالبيع لفسخ الاجارة لا لانتزاع من يده عمادية من
الفصل ٣١ * (سئل) * فيما اذا قل ماء الطاحونة المستأجرة في أثناء المدة وصارت تطن نصف
ما كانت تطن ولم يردّها المستأجر حتى طحن به الى انتهاء المدة فهل يكون ذلك رضى منه (الجواب)
نعم في الخانية في فصل ما يجب على المستأجر وما لا يجب رجل استأجر طاحونة انقطع مائها كان له أن
يردّها فان لم يردّها حتى مضت السنة سقط الاجران قل مائها كان له أن يردّها فان لم يردّها حتى طحن كان
ذلك رضى منه وليس له أن يردّها بعد ذلك * (سئل) * في اجارة دار الوقف المدة للاستغلال اكثر
من سنة عند عدم المصلحة فهل تكون الاجارة غير صحيحة * (الجواب) * لم ترد الا اجارة على ثلاث
سنين في الضياع وعلى سنة في غيرها فلو آجرها اكثر عند عدم المصلحة المقتضية لم تصح الاجارة والمسألة في
التنوير من الاجارة والوقف اقول هذا اذا آجره غير الواقف أما لو آجره الواقف عشر سنين صم ولومات
بعد خمس وانتقل الوقف الى مصرف آخر انتقضت الاجارة ويرجع المستأجر بما بقي في تركته الى ما كان في
القبلة لكن ذكر في الدر المختار في أبواب الفسخ عن الفسخ وغيره لو آجر الواقف الوقف بنفسه ثم مات
ففي الاستحسان لا تبطل لانه آجره لغيره اه ومقتضاه أن الاول قياس * (سئل) * في ارض
جارية في اوقاف معلومة مشغولة بزراعة يد الموضوع فيها بحق فآجرها الناظر من آخر فهل تكون
الاجارة غير جائزة حيث كان الزرع لم يستخص * (الجواب) * نعم وفي هذه الصورة اذا زعم المستأجر
أن الزرع يترك في الارض الى أن يدرك من غير اجارة فهل يترك باجر المثل الى ادراكه ولا عبرة
بزعمه الجواب نعم * (سئل) * في مستأجر مزرعة وقف مدة معلومة باجرة معلومة آجرها من
زيد مدة تمتع مدته بمثل الاجرة ثم مات زيد في أثناء المدة وتجمد جهة الوقف اجرة سنتين فهل تلزم
الاجرة الاول (الجواب) * نعم يلزمه اجرتها وله الرجوع على من آجره ان كان موجودا والا ففى
تركته مدة ضبطه بعد الثبوت الشرعى * (سئل) * فيما اذا استأجر زيدا عمر الخدمه ويخدم جاله
من بلدة الى اخرى باجرة معلومة من الدراهم وكسوة مجهولة ففعل عمر ذلك مدة في الطريق وفي أثناءه
أخرجه زيدا ومنع من استخدامه ويريد عمر مطالبته باجرة مثله في مدة استخدامه فهل له ذلك

مطلب
أجر الناظر وقاصص المستأجر
بما عليه من الدين صح
مطلب
اذا أجاز المستأجر البيع نفذ
في حق الكل الخ

مطلب
اذا قل ماء الطاحونة فلم
يردّها حتى طحن كان ذلك
منه رضى

مطلب
أجر دار الوقف أكثر من سنة
لغير مصلحة لا تصح

مطلب
فيما لو أجز الوقف أكثر من
سنة أو ثلاث ثم مات

مطلب
اجارة الارض قبل انتهاء
الزرع لا تصح ويترك فيها
باجر المثل

مطلب
استأجر مزرعة الوقف وأجرها
من آخر تلزم الاجرة الاول

ويرجع بها على الثاني

مطلب
استخدم رجلا مدة باجرة
وكسوة مجهولة ثم أخرجه
فله أجر مثله

(الجواب) نعم *(سئل)* في مستأجر طاحونة وقف له عليها مبلغ مرصده معلوم ثابت لدى حاكم شرعي استوفى بعضه من شطر أجرة الطاحونة في بعض المدة بمقتضى إذن الناظر له بذلك ويريد الآن أخذ بقية مبلغه من متحصل الطاحونة بالوجه الشرعي حيث لا مال في الوقف غير ذلك فهل له ذلك *(الجواب)* نعم *(سئل)* فيما إذا استأجر زيد قطعتي أرض وقف من ناظره أجرة شرعية وحددت الأرض بمقدود أربعة وذكروا عدد ذرعها بحضور مستحق الوقف وتصديقهم قام الآن بعض المصدقين بإرض زيد في المأجور متعللاً بأن ذرعه أكثر مما ذكروا فهل تكون الأجرة واقعة على الحدود بتمامه *(الجواب)* تكون الأجرة واقعة على الحدود بتمامه والذرع وصف زيادته أو نقصه لا يوجب فساداً في العقد كما صرح بذلك في البزاية وأفتى بذلك المخير الرملي *(سئل)* فيما إذا كان لجماعة واختيمهم غراس زيتون مشترك بين الجميع بطريق الأرض عن أبيهم وهو قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف ويريد الجماعة استئجار الأرض جميعها لأنفسهم دون اختيمهم بدون وجه شرعي فهل تؤجر الأرض لجميع الأخوة ولا يصح إيجارها لبعض الشركاء في الغراس دون البعض *(الجواب)* نعم *(سئل)* في قطع أرض معلومة جارية في وقف أهلي حاملات لغراس جارية في ملك جماعة وهم يدفعون أجرة مثل الأراضي لمجهة الوقف في كل سنة ويريد ناظر الوقف إيجارها من غيرهم بدون وجه شرعي فهل لا يصح إيجار الأرض من غير رب الغراس *(الجواب)* نعم *(سئل)* فيما إذا كان لجماعة تيمارين قرية ومزارع معلومة جاريات في تيمارهم واقطاعهم بموجب براءة سلطانية فأجروا ذلك جميعه من زيد وعمر ولدة سنة بأجرة من الدراهم معلومة لدى قاض شافعي حكم بصحة الأجرة وأن صدرت لغير الزرع وكانت اقطاعاً ومن رجلين نصفين في حكم الشروع حكماً شرعياً موافقاً مذهبه مستوفياً شرائطه مع ثبوت اجراء المثل وكتب بذلك حجة أفتى مفتي مذهبه بالعمل بمضمونها وأنفذ حكمه حاكم حنفى وكتب بذلك حجة أخرى فهل يعمل بمضمون المجتنب بعد ثبوته *(الجواب)* نعم *(سئل)* في رجل دفع ولده الصغير إلى مؤدب الأطفال ليعلمه القرآن العظيم فلما علمه إلى أن قارب الربيع أخذه أبوه منه فرأى من أن يعطيه المحلولة المرسومة ولم يشرطاً اجرا فهل يؤمر الوالد بتطبيب خاطر المؤدب *(الجواب)* نعم يؤمر الوالد بتطبيب قلب المعلم وارضائه كما صرح بذلك في البزاية وصرح في التتارخانية نقلاً عن المحيط بأنه عند عدم الاستئجار أصلاً يجب اجراء المثل وعمله أفتى علامة فلسطين المخير الرملي *(سئل)* في رجل نصب نفسه لتعليم القرآن العظيم بالأجرة فدفع زيد ابنه الصغير للرجل ليعلمه القرآن ولم يذكراً مدة ولا أجرة فعمل الرجل الابن المزبور القرآن بتمامه وطالب أباه بأجر المثل لتعليمه فامتنع من ذلك بدون وجه شرعي متعللاً بأن ما دفعه للرجل من خيسية وحلوى عند وائل بعض السور المشهورة أجرتة فهل يلزم زيداً أجرة مثل التعليم للرجل المذكور ولا عبرة بتعلله *(الجواب)* نعم قال في الذخيرة ولا يجوز الاستئجار على تعليم القرآن لانه من باب المحسبة ولا تجب الأجرة على فعل الاحتساب والفتوى في زماننا على وجوب الأجرة وجواز الأجرة لظهور التوافق في الأمور الدينية ولا انقطاع وظائف المعلمين من بيت المال وقلة المروءة في الأغنياء ما في ذلك الزمان فانما كره أصحابنا ذلك لقوة حرصهم على المحسبة ووفور عطايتهم في بيت المال وكثرة المروءة في التجار والأغنياء فكانوا مستغنيين عن الأجرة تصاب الاحتساب من آخر الباب الثاني وفي فتاوى محمد بن الوليد السمرقندي في معلم كان يعلم الصبيان لاهل قرية فاجتمع أهل القرية وجاء كل واحد ببعض البذر من عنده وزرعوا ليكون الخراج للمعلم ثم حصده وداسوه فجميع ما خرج لأصحاب البذر لانهم لم يسلموا البذر إلى المعلم لكون الخراج للمعلم وانما يذروا بذراً أنفسهم ذخيرة من المزارعة من الفصل العاشر وفي المبسوط رجل قال للقارئ

مطلب
له أخذ بقية مرصده من
متحصل الطاحونة

مطلب
الأجرة تقع على الحدود بتمامه
والذرع وصف لا تضر زيادته
ولا نقصه

مطلب
لا يصح الإيجار لبعض الشركاء
في الغراس دون البعض

مطلب
لا يصح إيجار الأرض من غير
رب الغراس

مطلب
في أجرة أرض تيمارية لغير
الزرع مشاعه لدى قاض
شافعي

مطلب
يؤمر الوالد بتطبيب
المؤدب

مطلب
رجل نصب نفسه لتعليم القرآن
العظيم له أجرة المثل ما عدا
المحسبة والحلوى

مطلب
الفتوى على جواز الأجرة على
تعليم القرآن

مطلب
زرعوا للمعلم أرضاً ببذرهم
فالخراج كله لهم لاهل

مطلب
قال للتارئ اختتم لي القرآن
أولاً

تحقيق مهم في حكم الاستنجار
على التلاوة

انتم القرآن في أولاني أو لامي أو لاني ولم يسم شيئا من الاجرة ونحوه يجب على الاثر المثل للقارئ وهو ما نطق به النص أعني أربعين درهما كما ورد الحديث بمثل ذلك وليس له أن يأخذ أقل من أربعين درهما شرعا أما إذا سمي اجر الزم ماسي لكن ياتى المستاجر والاجر ان عقده أقل من أربعين درهما لخالفته النص إلا أن يجب الاجير للمستاجر ما فوق المسمى الى الأربعين بعد العقد عليه أو شرط أن يكون ثواب ما فوقه لنفسه فلا ياتى صرة القناوى من الاجارة عن المحاوى أقول اعلم أن عامة كتب المذهب من متون وشروح وقناوى كلها متفقة على أن الاستنجار على الطاعات لا يصح عندنا واستثنى المتأخرون من مشايخ بلخ تعليم القرآن فحجوزوا الاستنجار عليه وعلى ذلك في شروح الهداية وغيرها بما مر وبالضرورة وهي خوف ضياع القرآن لأنه حيث انقطعت العطاية من بيت المال وعدم المحرص على الدفع بطريق المحبة يشتغل المعلمون بمعاشهم ولا يعلمون أحدا ويضيع القرآن فأفتى المتأخرون بالمحجوز لذلك واستثنى بعضهم أيضا الاستنجار على الأذان والامامة للعلامة المذكورة لأنهم ما من شعائر الدين ففي تقويتها هدم الدين فهذه الثلاثة مستثناة للضرورة فإن الضرورات تبيح المحظورات وانفقوا كلهم على عدم جواز الاستنجار على الحج لعدم الضرورة لأن المحجوج عنه يدفع المال الى المأمور على سبيل النفقة ولذا أجمعوا على أنه لو فضل مع المأمور درهم واحد يجب عليه رده الى الأثر فحيث اندفعت الضرورة بالدفع على سبيل الانفاق لم تجز الاجارة بل صرح في الدر المختار بأنه لو استأجره على أن يصح عنه لم يصح الحج عنه وقال في الهداية الاصل أن كل طاعة يختص بها المسلم لا يجوز الاستنجار عليها عندنا لقوله عليه الصلاة والسلام اقرأوا القرآن ولأننا كلوا به الحج فالاستنجار على الطاعات مطلقا لا يصح عندنا ثلثة أبي خنيفة وأبي يوسف ومحمد قال في معراج الدراية وبه قال أحمد وعطاء والنخاس والزهرى والمحسن وابن سيرين وطاووس والشعبي والنخعي ثم اطلال في الاستدلال فراجعوه ولا شك أن التلاوة المجردة عن التعليم من أعظم الطاعات التي يطلب بها الثواب فلا يصح الاستنجار عليها لان الاستنجار يبيع المنافع وليس للتالى منفعة سوى الثواب ولا يصح بيع الثواب ولان الاجرة لا تستحق الا بعد حصول المنفعة للمستاجر والثواب غير معلوم فمن استأجر رجلا ليختم له ختمه ويهدي ثوبها الى روحه أو روح أحد من امواته لم يعلم حصول الثواب له حتى يلزمه دفع الاجرة ولو علم حصوله للتالى لم يصح بيعه بالاجرة فكيف وهو غير معلوم بل الظاهر العلم بعدم حصوله لان شرط الثواب الاخلاص لله تعالى في العمل والقارئ بالاجرة انما يقرأ لأجل الدنيا لا لوجه الله تعالى بدليل انه لو علم أن المستأجر لا يدفع له شيئا لا يقرأ له حرفا واحدا خصوصا من جعل ذلك حرفته ولذا قال تاج الشريعة في شرح الهداية ان قارئ القرآن بالاجرة لا يستحق الثواب لا الميت ولا للتارئ وقال العيني في شرح الهداية معزى بالواقعات ويمنع التارئ للدنيا والاخذ والمعطى آثمان وقال في الاختيار ومجمع القناوى وأخذ شئ للشران لا يجوز لانه كالاجرة وقال في الولوالحجية ولو زار قبر صديق أو قريب له وقرأ عنده شيئا من القرآن فهو حسن أما الوصية بذلك فلا معنى لها ولا معنى أيضا للصلة القارئ لان ذلك يشبه استنجاره على قراءة القرآن وذلك باطل ولم يفعل ذلك أحد من الخلفاء اهـ ورأيت المصريح بطلان الوصية بذلك في عدة كتب وعزى في بعض الكتب الى المحيط المرعشى والمحيط البرهاني والمخلاصة والبرازية فان كانت الوصية للقارئ لأجل قراءته باطلة لانها تشبه الاستنجار على التلاوة فالاجارة الحقيقية تكون باطلة بالاولى فهذه نصوص المذهب من متون وشروح وقناوى متفقة على بطلان الاستنجار على الطاعات ومنها التلاوة كما سمعت الاما استثناء المتأخرون للضرورة كالتعليم والأذان والامامة ولا يصح المحاق التلاوة المجردة بالتعليم لعدم الضرورة لاختلاف داعية الى الاستنجار عليها باختلاف التعليم لما في الزيلعي وكثير من الكتب لو لم يقع لهم باب

التعليم بالاجر لذهب القرآن فافتوا بجوازه ورأوه حسنا اه ولا شك أن المنع من الاستتجار على التلاوة لا هداه ثوابها الى المستاجر ليس فيه ذهاب الترتان فلا يصح قياسها على التعليم على ان أصل المذهب المنع مطلقا وانما افتى المتأخرون بالمجواز على التعليم بالضرورة المذكورة التي لو وقعت في زمن أبي حنيفة واصحابه لا فتوا بذلك فلذلك افتى المتأخرون بالمجواز مخالفين للمذهب الصريح ولوزالت الضرورة بأن انتظم أمر بيت المال وأعطى المعلمون ما كان لهم فيه لم يسع أحدا من المتأخرين أن يخالفوا المذهب لزوال العلة التي سوغت لهم الخروج عن أصل المذهب فكيف يسوغ لاحد التول بجواز الاستتجار على التلاوة المجردة التي لم تدع ضرورة أصلا الى جواز الاستتجار عليها فقد ظهر لك أن ما نقله المؤلف عن صرة الفتاوى عن المحاوى قول شاذ مخالف للقول في التلون والشروح والفتاوى والمحاوى للزاهدي مشهور بتتل الروايات الضعيفة ولذا قال ابن وهبان وغيره انه لا عبرة بما يتولاه الزاهدي مخالفا لغيره وعزوه هذه المسألة الى المبسوط الله أعلم بحقته لما علت من مخالفته لما في كتب المذهب المشهورة فان صح نقله فهو قول شاذ ولذا لم يخرج عليه اصحاب الكتب الذين نقلنا عنهم والمبسوط وإن كان أصله للامام محمد لكن له شروح كثيرة كل شرح منها يسمى المبسوط فيقال مبسوط شيخ الاسلام ومبسوط السرخسي وهكذا فالظاهر أن هذه العبارة لبعض الشراح اذ لو كانت من كلام الامام محمد لنقلها أهل المذهب في كتبهم وكون نص الحديث وارد بذلك الله أعلم بقبوله أيضا اذ لو ثبت لما ساء لهؤلاء الاعلام مخالفته وقد سمعت استدلال صاحب الهداية على المذهب بحديث اقرؤا القرآن ولأن كواحه فهو معارض لذلك النص لو ثبت وقد صرحوا بأنه لو ثبت نصان احدهما مبني والآخر محرم مرجع المهرم وأما حديث الرهط الذين رقبوا الديقيا بالقائمة وأخذوا جملا فسأوا النبي صلى الله عليه وسلم فقال أحق ما أخذتم عليه اجرا كتاب الله فغناه ذارقته به كما نقله العيني في شرح البخاري عن بعض اصحابنا وقال ان الرقبة بالقرآن ليست بقربة أى لان المقصود بها الاستشفاء دون الثواب بخلاف التلاوة لانها يسبغ الثواب وأما قول صاحب المجوهرة ان المختار جواز الاستتجار على تلاوة الترتان فهو مخالف لكتب المذهب كما علت والظاهر أنه سبق قلم لان الذي اختاره المتأخرون هو جواز الاستتجار على تعليم الترتان لا على تلاوته فقد سبق قلمه من التعليم الى التلاوة وقد اغتر بكلامه كثير من المتأخرين كصاحب البحر والملاقي وبعض محشي الاشياء وقد أسمعناك نصوص المذهب فزال الاشتباه وان أردت زيادة على ما سمعته فارجع الى رسالتنا المسماة شفاء لعليل وبل الغليل في بطلان الوصية بالتحفات والتهاليل فان فيها ما يكفي وقد ألف الامام الركوى في هذه المسألة اربع رسائل صرح فيها ببطلان هذه الاجارة وكذا صرح بذلك في آخر كتابه الطريقة الحمديدية وصرح بأن ذلك من البدع المحرمة وأفتى ببطلان ذلك أيضا العلامة عمدة المتأخرين الشيخ خير الدين في آخر فتاواه من كتاب الوصايا حيث سئل عن له بناء قرن فأوصى انه اذا مات يتبرأ له فلان وفلان سورة يس وتبارك والاحلاص والموذنين ويصليان على النبي صلى الله عليه وسلم ويهديان ثواب ذلك الى روحه وعين له ما كل يوم قطعة مصرية تؤخذ من اجرة القرن فأجاب هذه الوصية باطلة ولا يصير القرن وقفا ولورثة الموصى التصرف في بناء القرن يجري على فرائض الله تعالى قال في وصايا البرازية أوصى لقارئ يقرأ القرآن عند قبره بشي فالوصية باطلة وفي التارخاية اذا أوصى بان يدفع الى انسان كذا من ماله ليقرأ القرآن على قبره فالوصية باطلة لا تجوز وسواء كان القارئ مميئا ولا لانه بمنزلة الاجرة ولا يجوز اخذ الاجرة على طاعة الله تعالى وان كانوا استحسنوا جوازها على تعليم القرآن فذلك للضرورة ولا ضرورة الى التول بجوازها على الترافة على قبور الموتى فافهم اه والله تعالى أعلم ما في الخبرية ملخصا وذكر نحو ذلك في حاشيته على البحر حيث قال أقول المفتي به جواز الاخذ

استحسانا على تعليم القرآن لا على القراءة المجردة كما صرح به في التتارخانية الخ فهذا زبدة الكلام في هذه المسألة وهذا كله أيضا مع قطع النظر عما يحصل في زماننا من المنكرات التي يتوصلون إليها بحيلة قراءة القرآن والتهايل من الفناء والرقص واللهو واللعب في بيوت الأيتام ودق الطبول وإفلاق الجحيران والاجتماع بحسان المردان فكل من له معشوق لا يتيسر له الاجتماع به إلا في ذلك المكان فيجلس كل منهم بجانب معشوقه بعد القاء العمامة وتغيير الثياب ويظهرون أنواع الخلاعات والرقص بما يسمونه الكوشة والمحربية وغير ذلك ويهيج بهم الهيام بسماع الفناء بصوات حسان وتخلع الولدان فعند ذلك تذهل العقول ولا يدري شيخهم ما يقول وتجتمع عليهم النسوان من كل مكان ثم يأكلون الطعام المحرام في بيوت الأيتام ثم يهبون ما تحصل منهم في تلك الاوقات الخاسرات الى روح من كان سيديا في اجتماعهم على هذه المنكرات وبلغنا غير مرة مشاهدة اللواط في بيت شيخهم من هؤلاء الفسقة ومع هذه القبايح كلها يحسن هؤلاء المشايخ للناس هذه الطريقة ويسمون أنفسهم باهل الحقيقة ويحملون الناس على الوصية بذلك فادامرض أحد يعودونه ويروون له الاحاديث الواردة في الوصية ويوهمون العوام أن مات بدون هذه الوصية فقد مات ميتة جاهلية واذن مات أحد ولم يوص لهم بذلك يقولون عند العوام فلان مسكين مات ولم يوص بشئ ولم ينتفع بماله فانظر الى هذا الضلال والاضلال حيث يحملون الاحاديث الشريفة على غير معانيها مع هذا يذنون أنفسهم علماء الشريعة وأرباب الطريقة والحقيقة ولا حول ولا قوة الا بالله * (سئل) في مزرعة جارية في جوتي وقف وتيمار وفي مشد جماعة زرايع يزعمونها فكل سنة هم ومن قبلهم ممن تلقوا عنه ويدفعون ما عليها لجهة الوقف والتيمار من مدة تزيد على مائة سنة والآن أجبرها المتكلمون عليها من غير زرايعها بدون طريق شرعي ولم يحكم بالاجارة كما برأها فهل تكون الاجارة غير صحيحة وتؤجر من زرايعها أصحاب مشد * (الجواب) نعم * (سئل) في رجل استأجر حانوت وقف من ناظر به مدة معلومة باجرة معلومة عن كل شهر من المدة واستوفى منفعتها دفع الاجر في ائدة حتى انقضت ثم خرج من الحانوت وقفلها وعطلها مدة وامتنع من تسليمها لجهة الوقف زاعما أن له كذا قرش امرصدا عليها صرفه باذن الناظرين في تيمرها وأن أحد الناظرين دفع له نصف مرصده وامتنع الآخر من دفع النصف الآخر وأن له قفل الحانوت وتعطيلها بلاجرة حتى يدفع له الناظر ذلك فهل يلزمه اجرة مثلها في مدة تعطيلها * (الجواب) نعم * (سئل) فيما اذا كان لهند بناء دار قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف وهي ساكنة في الدار وتدفع لناظر الوقف في كل سنة قرشا وثلاث قرش بطريق المحكر فيما مضى من الزمان والآن يزعم الناظر أن اجرا مثل في كل سنة ثلاثة قروش وهذا تنكر ذلك قائله ان ما تدفعه في كل سنة هو اجرا مثل لا بينة لناظر فهل يكون القول لهند في ذلك وعلى الناظر ايات ما دعه * (الجواب) نعم * (سئل) في امرأة استأجرت دارا من مال كها فسكن عندها صهرها على أن يدفع لها نصف الاجرة المعلومة في كل شهر فهل لها طلب نصف الاجرة بقدر ما سكن * (الجواب) نعم والمسألة في التنوير من الاجارة الفاسدة * (سئل) في امرأة لها مسكن معلوم سكنه رجل بلا اجارة ولا اجرة ولا وجه شرعي ثم تضاوته وطالبته بالاجرة مرارا وسكن الرجل فيه بعد التقاضي مدة معلومة فهل يلزمه اجرة مثل عن مدة سكنه بعد التقاضي * (الجواب) نعم كافي البرازية والعلا في وفي الحماوى برزخ مات امرأة سكنت بيت اختها بغير رضاها سنين وكانت تتقاضى عليها بالاجرة فعليها اجرة المثل * (سئل) في رجلين استأجرا باستان وقف مشتملا على غراس غب وغيره تبعلا لارضه مدة طويلة معلومة باجرة معلومة من ناظر وقف بعد ما ساقاها على الغراس في المدة على الغب أصالة والباقى بالتبعية بسهم واحد من ألف

مطلب

الاجارة من غير الزراع
أصحاب المشد غير صحيحة

مطلب

قفل حانوت الوقف وعطلها
مدة تلزمه الاجرة

مطلب

القول للمحتكر ان ما يدفعه
اجرا مثل وعلى الناظر اثبات
الزيادة

مطلب

لها طلب نصف الاجرة من
سكن معها فيما استأجرته بقدر
ماسكن

مطلب

طالبته بالاجرة فسكن بعده
يلزمه اجرة المثل

مطلب

تصح اجارة البستان والمساقاة
على سهم من ألف سهم اذا
كانت الاجرة وافية بذلك
عند الشافعي رحمه الله تعالى

سهم لجهة الوقف والباقي لهما نظير عملهما وصدر ذلك كله لدى قاض شافعي ثبت لديه أن الاجرة المزبورة اجرة المثل وافية بمنفعتها وبقية الثمرة في المدة ثبوتاً شرعياً وحكم بصحة كل من الاجارة والمساواة في المدة المزبورة في حادثة المدة وان كانت المساواة على الوجه المزبور حيث كانت الاجرة وافية كما ذكر مسد وفي شرائطه وكتب بذلك حجة أفقي مفتي مذهبه بصحتها وانفذ حكمه كما حكم حنفي وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمون المجتنب بعد ثبوتها * (الجواب) * نعم * (سئل) فيما اذا حكم قاض شافعي بعدم انفساخ الاجارة والمساواة بموت المستأجر والمساقي في وجه الناظر في حادثة عدم انفساخهما لموت حكم شرعياً موافقاً لمذهبه مستوفياً شرائطه بعد الدعوى والشهادة الصحيحةين وكتب بذلك حجة أفقي مفتي مذهبه بالعمل بمضمونها فهل صح ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) في مصبنة معدة للاستغلال مشتركة بين هندورجلين لكل منهم حصة معلومة استعمالها الرجلان وهدما مدة بدون اذن من هند ولا اجارة ولا اجرة ولا وجه شرعي فهل عليهم ما لهند أجر المثل لمحصتها في المدة * (الجواب) * حيث كانت معدة للاستغلال وكان الحال ما ذكر عليهم ما لهند أجر المثل لمحصتها أقول في هذا الجواب ظر فقد قدمنا أن المعدل للاستغلال اذا استعمله غاصب تجب عليه اجرة المثل الا اذا كان بتأويل ملك أو عقد فلا تجب على الشريك لان له تأويل ملك وقد نقل المؤلف في غير هذا المحل ماصورته وفي فتاوى شيخ الاسلام طاهر بن محمود أحد الشرعيين اذ اسكن في دار الشركة بغية صاحبه ثم جاءه لا تحريط حصة ليس له ذلك وان كانت الدار معدة للاستغلال لان الدار المشتركة في حق السكنى وفيما هو من توابع السكنى تجعل مملوكة لكل واحد من الشرعيين على سبيل الكمال اذ لو لم تجعل كذلك يمنع كل واحد من الدخول واقعود ووضع الامتعة فيتعطل عليهما منافع ملكهما وانه لا يجوز اذا كان هكذا صار المحاضر سائداً في ملك نفسه فلا يجب الاجر ومثله في الفصل الثامن من اجارات الذخيرة بيت أو حانوت بين شرعيين سكنه احدهما لا يجب عليه الاجر وان كان معدل للاستغلال لانه سكن بتأويل الملك فصول المبادئ من الفصل ٣٢ من انواع النمايات في ضمان أحد الشرعيين * (سئل) في مزرعة جارية في وقتي بر مناصفة أجر أحد متواي الوقفين منها خمسة عشر قيراط بدون اذن من متولى الوقف الاخر ولا اجارته ولا وجه شرعي فهل يكون ايجارها اكثر من النصف غير جائز * (الجواب) * ايجاره حصة غيره بدون رضاه غير جائز أقول وكذا ايجار النصف غير جائز أيضاً لانه اجارة المشاع من غير الشريك فلا تصح نعم لو كان أجر الكل ثم ظهر انه لا ولاية له على اكثر من النصف ولم يجز المتولى الاخر تنفيع الاجارة في النصف وتبقى صحيحة في نصف لانه شيوع طارئ قال في الدر المختار واحترز بالاصلي عن الطارئ فلا يفسد على الظاهر كما أن أجر في الكل ثم تنفيع في البعض ثم قال وهو المحيلة في اجارة المشاع اه فتأمل * (سئل) في دار مشتركة بين هند وأختها وأخي اعلى سبيل الشيوع أجرت هند حصتها المملومة لا ختها فقط دون اخيهما ولم يحكم بالاجارة كما يراه اهل تكمور الاجارة المزبورة فاسدة * (الجواب) * نعم قال في الفصولين من الشيوع ارض بين جماعة فوكل رجل باجارة حصته فأجر وكيله من جميعهم جاز ولو من احدهم لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما لو باشر الموكل * (سئل) في جمال له جمال معلومة معدة للاستغلال غصبها رجل واستعملها مدة بلا عقد اجارة ولا استئجار ويريد الجمال مطالبته باجرة مثلهامدة استعمالها فهل له ذلك * (الجواب) * حيث كانت معدة للاستغلال له ذلك * (سئل) في رجل سكن في مكان مشترك بينه وبين أيتام مدة معلومة بلا اجارة ولا اجرة فهل يلزمه اجرة مثل حصتهم في المدة المزبورة * (الجواب) * نعم * (سئل) فيما اذا كان لزيد خان معلوم جاري ملكه بالوجه الشرعي فأجر محض زمانه له ومدة معلومة باجرة معلومة ثم في انشاء مدة عمر وأجر

مطلبه
في المعدل للاستغلال اذا سكنه
أحد الشرعيين لا يلزمه
اجرة

مطلبه
ليس للشريك اجرة حصته
مطلبه
ايجاره حصة غيره بدون اذنه
غير جائز

مطلبه
المحيلة في اجارة المشاع أن
يؤجر الكل ثم ينفيع في البعض
مطلبه
أجر من احد الشرع كما لم يجز
مطلبه

غصب جالا معدة للاستغلال
يلزمه اجرتها
مطلبه
سكن في مكان مشترك بينه
وبين ايتام يلزمه اجار المثل
مطلبه

أجر محض زمانه ثم أجره له
مدة نالصة لمدة زيد صحت
الاجارة المضافة أيضاً

الحزن المزبور من بكمدة معلومة تالية لمدة عمر والمزبور مضافة الى زمن مستقبل باجرة معلومة عن المدة التالية فهل تكون الاجارة المضافة صحيحة * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد دار من مال كها اجارة شرعية فهل زيدان يسكن غيره باجرة وغيرها حيث لم يكن حذادا أو قصارا أو طحانا * (الجواب) * نعم * (سئل) * في عقار لا يتسام أجرته أهم الوصى عليهم من آخر بدون اجر المثل بغن فاحش مدة معلومة وسكن به وانتفع فهل على المستأجر اجر مثله بالغما بالغ * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل استأجر حانوت وقف من ناظره اجارة شرعية والا أن قام المستأجر يدعى أن الحانوت جارية في ملكه فهل اذا ثبت استجاره يكون اقرارا بأن لا ملك له في المأجور فتدفع دعواه * (الجواب) * نعم كما في جامع الفصولين والتنوير وشرحه وفي غير ذلك من كتب المذهب وأفتى بذلك الخبير الرمي أيضا * (سئل) * في مستأجر خان أراد السفر في أثناء مدة اجارته ويريد فسخ اجارته بذلك فكيف الحكم * (الجواب) * اذا اراد المستأجر السفر فهو عذر في فسخ الاجارة سواء اراد المكث فيه أو لم يرد كما في التنية وغيرها فان قال المستأجر أريد السفر وكذبه الآخر حلف المستأجر على أنه عزم على السفر ذكره الكرخي والقدروري كما في البرازية وقال في الذخيرة البرهانية مانعه فان قال المؤجر للقاضي انه لا يريد السفر ولا كنهه بريد الفسخ وقال المستأجر أنا أريد السفر يقول للمستأجر مع من تريد السفر فان قال مع فلان وفلان فالتاضي يسألهم ان فلانا هل يخرج معكم وهل استعد للخروج فان قالوا نعم ثبت العذر والا فلا وبعض مشايخنا قالوا القاضي يحكم بزيه وثبته لان الزمى والسماحة يعمل بها عند اشتباه الحال على ما عرف في موضعه * (سئل) * في رجل استأجر واستحكر قطعة ارض وقف سليخة من ناظر الوقف للبناء والتعلي مدة طويلة معلومة محكوما بختها من حاكم برها ثم مات المستأجر في أثناء المدة قبل أن يبنى شيئا فهل انفسخت الاجارة بموته وليس للورثة البناء في الارض بدون اذن الناظر * (الجواب) * نعم * (سئل) * في امرأتين استأجرتا نصف دار وقف من نظارها المعلومين اجارة شرعية محكوما بختها من حاكم برها ثم آجرتا قطعة معلومة من الدار من واحد معين من النظار المرقومين المؤجرين فهل تكون اجارة الطبقة غير صحيحة ولا تبطل الاولى * (الجواب) * نعم لان الاجارة تمليك المنفعة والمستأجر في حق المنفعة قام مقام المؤجر فيلزم تمليك المالك ولا تبطل الاولى لان الثانية فاسدة فلا ترتفع الصحة كما في الاشباه والمنع والبرازية والمخالصة * (سئل) * في أرض جارية في وقف أهلي مشغولة ببناء طاحونة جارية في ملك جماعة معلومين وعلى الارض مبلغ من الدراهم معلوم يؤخذ بمجهة الوقف بطريق المحكر عن الارض وهو أجرة مثلها ثم امتنع الجماعة من دفع ذلك بمجهة الوقف بدون وجه شرعي متعللين بأن البناء عيب والحال أن أسد ما في الارض وهي مشغولة به فهل عليهم اجر مثل الارض بمجهة الوقف مادام أس بنائهم قائما فيها * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا احتكر يد قطعة ارض موقوفة من متوليها مدة معلومة باجرة كذلك للبناء والتعلي وبني فيها حوانيت لنفسه وتصرف فيها حتى انتفت المدة وحرب البناء وزال من الارض ولم يبق له اثر فيها بالسكية فعمر المتولى مكانه حوانيت للوقف بمال الوقف فقام زيد بعرضه في ذلك بدون وجه شرعي فهل حيث كان الامر كذا كرمع من المارضة في ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا توافق أهل قرية مع زيد على أن يقوم بتشاء مصالحهم ومصلح قريتهم وجعلوا له في مقابلة ذلك كذا من الدراهم اجارة ولم يذكر والدك وقتا والحال انه لو اراد زيد الشروع فيما ذكر كحالا لم يقدر اعدام وجود المصالح حين التوافق ثم ما بشرهم زيدا بما توافقوا عليه من مصالحهم ومصلح قريتهم ولم يدفعوا له شيئا من الاجارة ويريد مطالبهم بما جرمه فهو له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) *

مطلب
للمستأجر أن يسكن غيره
باجارة وغيرها

مطلب
أجر الوصى عقار اليتيم بدون
أجر المثل يلزم المستأجر أجر
المثل

مطلب
الاستئجار اقرارا بان لا ملك
له في المأجور

مطلب
اذا أراد المستأجر السفر فهو
عذر في فسخ الاجارة

مطلب
استحكر أرضا لبنى فيها
غيات قبل أن يبنى انفسخت
وليس لورثته البناء بدون
اذن الناظر

مطلب
استأجر من النظار ثم أجرة من
واحد منهم لا يصح

مطلب
يلزم اجرة مثل الأرض بمجهة
الوقف مادام أس بنائهم
قائما فيها

مطلب
استحكر أرض الوقف للبناء
ثم حرب البناء ولم يبق له اثر
ودنت المدة للمستوى البناء
بمجهة الوقف

مطلب
ترافق مع أهل قرية على أن
يقوم بمصالحهم بكذا من
من الدراهم الخ

في بستان أرضه مشغولة بغراس نصفه جارتها لأرضه في وقف أهلي تحت نظارة زيد ونصفه الآخر في ملك عمرو فتوافق زيد مع عمرو على أن يعمل زيد على نصف عمرو من الغراس ويدفع عمرو عن جهة الوقف المزبور لجهة معينة في كل سنة كذا من الدراهم نظير العمل ونظير أجرة نصف الأرض المحملة لمصلحة عمرو من الغراس ولم يبين مقدار أجرة العمل ولا قدر أجرة نصف الأرض بل أجلاها كما ذكره عمل زيد على نصف غراس عمرو ودفع عمرو المبلغ المذكور من الدراهم للجهة المرقومة ومضى لذلك عدة سنين ولم يذكر أمدة للتوافق المذكور فكيف المحكم * (الجواب) * التوافق المذكور غير صحيح ولزيد أجر مثل عمله الذي عمله على نصيب عمرو من الغراس وله طلب أجر مثل منابت نصف أشجار عمرو في المدة المرقومة لجهة وقفه ولعمرو أن يحاسب زيد بما دفعه عن جهة الوقف بأذنه في المدة المزبورة بالوجه الشرعي والحالة هذه والله تعالى أعلم أقول انظر هل يقال ان زيد الناظر في حكم الشريك في الغراس فلا يستحق أجرة لان الشريك اذا عمل في المشترك لأجره ومما نصف الغراس وان كان لجهة الوقف لكن زيد الناظر هو الذي له ولاية التصرف فيه فهو بمنزلة المالك له فليتأمل * (سئل) * فيما اذا استخدم زيد عمرا في أعمال شتى مدة من الزمان بدون اجارة ولا أجرة وعمره معروف بتعاطي الخدمة بالاجرة وقيام حاله بها فهل له وطلب أجر مثل خدمته في المدة المزبورة * (الجواب) * نعم حيث كان معروف بتعاطي الخدمة بالاجرة وقيام حاله بها كفي الاشياء وعبارتها من الفن الثالث العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط الى أن قال وقال محمد ان كان الصانع معروف بهذه الصنعة وقيام حاله بها كان القول قوله والا فلا اعتبار للظاهر المعتاد وقال الزيلعي والفتوى على قول محمد وبه يفتي صرة الفتاوى من الاجارات (سئل) في محترفين حرفة معلومة استأجر امكان وقف مع ذلك المحرفة من ناظره اجارة شرعية باجرة معلومة من الدراهم قبضها الناظر سلفا عن جميع المدة فتعاطيا الحرفة في المأجور مدة ثم حصل عذر منه ما عن الانتفاع به والمجري على موجب العقدة بتيمة المدة ويريد ان فسخ الاجارة وطالبة الناظر بما قابل بقيمة المدة من الاجرة المرقومة فهل لهما ذلك * (الجواب) * نعم كما صرح بذلك في كثير من الكتب المعتمدة والمحانية لهما ان المحكام * (سئل) * فيما اذا أجر زيد التيماري جميع العائده من قسم وعوايد حربية وغيرها من عمره ولدة سنة لياخذ عمر ذلك من فلاحى قرية التيماري في المدة باجرة هي كذا من الدراهم قبضها زيد من عمره ولم يأخذ عمره من ذلك سوى ثمانية اكيل من الخنطة فهل تكون الاجارة باطله ولعمرو طلب الاجرة المذكورة من زيد وعليه رد ما اخذ من الخنطة لزيد * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد اراضى وقف من ناظره وعلى الاراضى عشر تيماري فهل يكون العشر على جهة الوقف ولا يلزم زيد اثنى منه * (الجواب) * نعم * (سئل) * في اراضى وقف معلومة لها قناة ماء تعطلت فعمد جماعة وجعلوا لها قناة اخرى اجروا لها ماء من نهر يقربها وزرعوا في الارض زرع لا لنفسهم كل ذلك بدون اذن من ناظر الوقف ولا وجه شرعي فطالب الا أن ناظر الوقف رفع يدهم عن الارض وتسلمها لجهة الوقف مع اجرة مثلها مدة قيام زرعهم بها فهل للناظر ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في قرية مشتركة بين جهتي وقف وتيماري لزيد يزعم زيد ان له حبرا للناظر على أن يؤجره حصه الوقف من القرية المذكورة لكون أبي الناظر المذكور كان يؤجره ذلك مدة حياته حال كونه ناظرا على الوقف والناظر الا أن لا يرضى بالاجار فهل لا يصير الناظر على الاجار من التيماري * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان زيد واخوه الباقين فلاحه مشتملة على دار في قرية ومشتمكة في اراض ميرية ووقف فوضع زيد يده عليها كلها فانتفع بالدار بلا اجارة ولا اجرة وزرع لاراضى لنفسه ببذره وبقره ودفع مال الوقف والميرى للثلاثين عليها ودفع مغارمها في مدة

مطلبه

توافق صاحب نصف الغراس مع الناظر على أن يعمل فيه ويدفع كذا من الدراهم الخ

مطلبه

استخدمه في أعمال شتى وكان معروف بتعاطي الخدمة بالاجرة وقيام حاله بها لزم أجر المثل

مطلبه

ان كان الصانع معروف بهذه الصنعة وقيام حاله بها فالتول له أى في انه لم يعمل متبرعا فله الاجر

مطلبه

تفسخ الاجارة بالعدرا مانع عن العمل

مطلبه

اجارة المتحصل من التيماري باطله

مطلبه

عشر الاراضى التيمارية على جهة الوقف دون المستأجر

مطلبه

عملاوقناة لارض الوقف وزرعها فهل الناظر أخذ الارض واجرة المثل

مطلبه

لا يصير ناظر الوقف على الاجار من التيماري

مطلب
لاجرة لشدة المسكة

سنين والا ن قام أخواه يكلفانه بلاوجه شرعى اجرة مشد المسكة بقدر حستهما فى المدة المزبورة فهل
لا يلزمه ذلك والزرع له * (الجواب) * نعم * (سئل) * فى متولى مسجد آخر قطعة منه
لرجل لينى فيها دار من غير ضرورة داعية لذلك شرعا فهل يكون ايجاره المذكور غير واقع موقعه الشرعى
ويهدم ما بنى * (الجواب) * نعم ايجاره المذكور غير واقع موقعه الشرعى حيث لا ضرورة داعية
لذلك وأما اذا كان هناك ضرورة بأن احتاج الى العمارة الضرورية وليس هناك ما يعمره فقد اختلف فيه
فالذى صرح به فى الخلاصة المجاوز به أفق الخير الرملى عن الناطقى حيث كان الناظر مصالحا لا يخشى
منه الفساد والله يعلم المقدم من المصلح والذى مال اليه الطرسوسى فى أنفع الوسائل عدم المجاوزا قائل بأن
المسجد اذا قيل بأنه يؤجر منه قطعة للعمارة يؤدى الى تغيير عين الموقوف باعتبار تغير الاحوال الى ايج من
الاول فان كان مسجد اقام فيه الصلاة فاذا أوجر ببقى بعرضه أن يصير اصطبلأولسكنى الناس فكان
التغيير الى حالة اخرى من الحالة الاولى فالتصرف فى الاوقاف باعتبار الانظر لها لا باعتبار الادنى ٥
فحيث لا ضرورة فالايجار المذكور باطل فيهدم ما بنى والله سبحانه أعلم * (سئل) * فيما اذا كان
زيد فلاحه متوافق مع عمرو أنه يشارفها معه ويبدله زيدا فى الفلاحة كذا غرارة من الخطة نظير
مشارفته ولم يذ كر امدة للمشارفة فزرع زيد يبدله فى أرضه وشارف عمرو والفلاحة معه بعض مدة فهل
يكون لزرع لرب البذر وليس له عروفيه شئ وانما له أجر المثل مدة مشارفته * (الجواب) * نعم
* (سئل) * فى مستأجر فلاحه من زيدا تنفع به امدة الاجارة ثم حوثنها ببقره وعماله بدون اذن
من المؤجر ويريد المؤجر تسلم فلاحته منه بعد انقضاء امدة الاجارة والمستأجر يمنع من ذلك زاعمانه
يستحق قيمة حوثنه المذكور فهل ترفع يد المستأجر عنها ولا عبرة بزعمه المذكور * (الجواب) * نعم
ترفع يده عنها وليس له مطالبة المؤجر بقيمة المحرث المذكور اذا لا قيمة للنافع والكرباب وصف فى الارض
* (سئل) * فى رجل استأجر مزرعة تيماريه من تيماريه امدة معلومة باجرة كذا بموجب حجة
شرعية والا ن قام ناظر وقف يريد الدعوى عليه بأن حصته منها جاريد فى وقفه فى غيبة المؤجر فادعى
المستأجر الاستجار و برهن عليه وهو غير معروف بالتحيل فهل تندفع الخصومة عنه * (الجواب) * نعم
* (سئل) * فى المؤجر اذا باع الدار المستأجرة ولم يحجز المستأجر البيع وأراد المشتري اخراجه منها
قبل تمام امدة اجارته فهل ليس للمشتري ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا مات
مستأجر حائوت وقف فى أثناء المدة عن ورثة وانفسخت الاجارة عوته فأجر الناظر الحائوت من زيد
اجارة صحيحة فقام الورثة يعارضون زيدا زاعمين انهم أحق بالاستجار فهل يمنعون من المعارضة ولا عبرة
بزعمهم * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا دفع زيدا أرضه مزارعة للمرو على أن يزرعها
عمرو ببقره ونفسه والبذر بينهما نصفان والخارج كذلك فعلى ذلك فكيف الحكم * (الجواب) *
المزارعة فاسدة والخارج بينهما على حكم البذر وليس للعامل على رب الأرض أجر لشركته فيه وعلى
العامل أجر مثل نصف الأرض لصاحبها الفساد المتد كفى التنوير * (سئل) * فيما اذا أجر ناظر
وقف اهلى أرض الوقف من زيد مدة معلومة طويلا باجرة معلومة لدى حاكم شافعى ثبت لديه حين
العقد أن الاجرة اجرة المثل ثبوتها شرعا بالبيننة الشرعية وحكم بعقة الاجارة وعدم انفساخها باز يادة
موافقا للحكم المذكور المستوفى شرائطه الشرعية ومضى بعض المدة ويرغم الناظر أن رجلا زادا فى الاجرة
وأن له فسخ الاجارة بالزيادة فهمل له ذلك * (الجواب) * نعم أقول قدمنا انه اذا زادت اجرة
المثل فى أثناء المدة فالفتى به أن للثولى فسخها وان مشى فى الاساق والخانية على خلافه فقد صححوا هذا
القول بلفظ القنوى كما ذكرنا و بلفظ الاصح ولفظ المختار فكان هو المعتمد به أفق الخير الرملى بقى هنائى

مطلب
آجر قطعة من المسجد بلا
ضرورة لا يصح ذلك

مطلب
شارفه فى الفلاحة على أن
يزرع له كذا الاشئ للشارف
من الزرع بل له أجر المثل
مدة المشارفة

مطلب
الكرباب وصف فى الارض
لا قيمة له

مطلب
المستأجر ليس بخصم لمن يدعى
حقا

مطلب
ليس للمشتري اخراج المستأجر
قبل تمام المدة

مطلب
اذا مات المستأجر ليس ورثته
أحق بالاستجار

مطلب
دفع أرضه مع نصف البذر
مزارعة فالخارج بينهما ولا اجر
له لهما فى المشترك

مطلب
فما اذا حكم شافعى بحقة
الاجارة وعدم انفساخها
بزيادة الاجرة

وهو أنه إذا زادت اجرة المثل في أثناء المدة فحكم شافعي بعدم الفسخ حكما صحيحا بأن كان بعد المرافعة والدعوى الشرعية في خصوص حادثة الزيادة فلا كلام في أنه ليس للقاضي الخفي نقض حكمه أما لو كانت المرافعة وقت العقد بحادثة المدة الطويلة بأن ادعى المتولى مالا فسادا لاجارة المدة الطويلة فحكم شافعي بصحتها وحكم أيضا في ذلك الوقت بأنها لا تنسخ بزيادة الاجرة في المستقبل فللخفي نقض حكمه كما لو حكم بعدم فسخها بالموت قبل موت المستأجر اذ لا يسمى ذلك حكما اذ لا بد لجهة الحكم من الدعوى والمرافعة في الحادثة التي يجري فيها الحكم كأن تزيد الاجرة في أثناء المدة أو يموت المستأجر فيدعى المتولى الفسخ ويحبب المستأجر أو ورثته بعدمه ويترافعان عند قاض شافعي فحكم بعدم الفسخ مستوفيا شرائطه فحكمته لا يكون للخفي نقضه والحكم بالفسخ بل عليه تنفيذ حكمه الاول كما قالوا في الحكم بالموجب أي بأن يحكم الشافعي مثلا بجهة الاجارة ويقول حكمت بموجب العقد وكان من موجهه عنده عدم الفسخ بالموت لا يكون قوله حكمت بموجبه حكما بعدم الفسخ ومن أراد تحقيق المسألة فليخض في لبحر الرائق من كتاب القضاء * (سئل) في مؤدب أطفال نصب نفسه لتعليم القرآن العظيم بالاجرة فدفع له رجل أولاده الثلاثة القاصرين ليعلمهم القرآن العظيم ولم يذكر اجرة ولا مدة فعلمهم ثم خرجوا من عنده ولم يدفع له ابوه اجرتهم ولا المحلوى المرسومة عند ختم بعض السور ويريد المؤدب مطالبة الاب باجرة مثل تعليمه وبالمحلوى المذكورة فهل له ذلك * (الجواب) نعم كما في التنوير والمنع وغيرهما وقال صدر الشريعة المحلوى بفتح الحاء غير المجعولة هدية تهدى الى المعلمين على رؤس السور من التران سميت بها لان العادة اهداء المحلوى وهي لغة يستعملها أهل ما وراء النهر * (سئل) في أرض جارية في وقف أهلي زرعها رجل فحوسب سنين واستغل زرعها وذلك بلا اجارة ولا اجرة ولا وجه شرعي وليس له فيها مشد مسكة ولا علاقة بطريق شرعي ويريد ناظر الوقف رفع يد الرجل عنها ومطالبته باجرة مثلها في المدة المذكورة وضبطها وابتجارها باجر المثل لجهة الوقف وفي ذلك مصلحة لجهة الوقف فهل يسوغ لناظر ذلك * (الجواب) نعم له ذلك حيث لم يكن للزراع فيها مشد مسكة فان كان له مشد مسكة فعليه اجرة المثل لا غير ولا ترفع يده عنها * (سئل) فيما اذا كان لزيد وعمر ومشد مسكة في أرض جارية في وقف عليها قسم من الثمن يؤخذ من زراعتها كما يؤخذ من الاراضي والقرى في نواحيها فاجر يذ نصف الارض المزبورة من عمر والمرقوم مدة سنة باجرة معلومة للزراعة والاستغلال فزرعها عمر ببذره وبقره ويريد زيد أن يأخذ نصف المحارج من الزرع ويدفع لعمر ومثل نصف بذره فهل ليس له ذلك والزرع لعمر والذى زرعه وعليه لجهة الوقف حصة من القسم المحاصل من الزرع * (الجواب) نعم أقول يعني أن على الزراع القسم المعهود في تلك الارض وهو الثمن من جميع الزرع الذي زرعه حيث كان ذلك قدر اجرة المثل وانما لم يصح ابتجار زيد لانه غير مستأجر للارض من جهة الوقف ومشد مسكة الذي يستحقه لا يصح ابتجاره لانه عبارة عن الكراب وهو وصف في الارض تابع لها لا قيمة له كما مر * (سئل) فيما اذا استأجر زيد من عمر وحمار يحمل عليه جملا معلوم المقدار الى مكان معين ففي أثناء الطريق عي اثمار وعجز عن المضي ولم يمكنه السير أصلا فذهب وترك الحمار ووضاع فهل لا ضمان على المستأجر * (الجواب) نعم استأجر حمارا الى بخاري فعي فتركه فوضاع لم يضمن فصولين ولو كان صاحب الحمار مع الحمار ولم يكن صاحب المتاع معه فرض الحمار في الطريق فترك الحمار والمتاع وذهب لا يضمن لأن فيه ضرورة وعذرا الحمار اذا عي أو عجز عن المضي فباعته المستأجر وأخذ منه وهلك في الطريق ان كان في موضع لا يصل الى الحاكم حتى يأمر ببيعها لا ضمان عليه لافي الحمار ولا في ثمنه وان كان في موضع يقدر على ذلك أو يستطيع امساكه ورده أعني فهو ضامن لقيمة عماديه من اجارة الدواب * (سئل) *

مطلب
مؤدب الاطفال له اجر مثله
والمحلوى المرسومة

مطلب
زرع ارض الوقف سنين وليس
له مشد مسكة ترفع يده عنها

مطلب
لها مشد مسكة في أرض
وقف فأجر أحدهما نصف
الارض من الآخر لم يصح
والزرع لزراعه وعليه القسم
لجهة الوقف

مطلب
اذا عجز الحمار عن المضي فتركه
المستأجر لا يضمن

مطلب
عجز الحمار فتركه مالكة مع
امتاع لا يضمن

مطلب
عجز الحمار فباعه المستأجر
وضاع الثمن ان

في المستأجر إذا ساق الدابة سوقاً شديداً غير معتاد وعنف في السير حتى هلكت بغير اذن صاحبها ولا وجه شرعي فهل يضمن قيمتها * (الجواب) * نعم قال في الفتاوى القتابية فان عنف في السير ضمن اجماعاً ومثله في التارخانية والعمادية وفتاوى مؤيد زاده * (سئل) * في مستأجر بيت من دار عمل فمسه طوانا السقفه وكتبيتين وقريتين من الزجاج ومصباحي حائطه كل ذلك من مال نفسه بلا اذن المؤجر فإذا خرج فهل له قلع ما عمله حيث لا يضر قلعه * (الجواب) * نعم وفي تجريد البرهان وإذا حصص المستأجر الدار وفرشها بالآجر وركب فيها باباً أو غلقاً أو جعل مسماراً في بابها وأقربه الآجر وأراد المستأجر قلعه وذلك لا يضر قلعه وما يضر قلعه بالدار ليس له قلعها ولكن يضمن له رب الدار قيمة ذلك وتعتبر قيمته يوم يختصمان عمادية من أحكام العمارة في ملك النير * (سئل) * في يقيم استعمله رجل من اقربائه في أعمال شتى بلا اجارة ولا اذن قاض وكان ما يعطيه من الكسوة والكفاية دون اجرة مثله بنين فاحش ثم بلغ رشيداً وطلب من الرجل تكملة اجرة مثله فهل له ذلك * (الجواب) * نعم كما في البرازية في نوع المتفرقات من الاجارة وبمثله أفق النخيل الرملة * (سئل) * في دار مشتركة بطريق الملك بين زيد وعمر ونصفين فعمر يزيد فيها عمارة باذن عمرو وأنفق فيها مبلغاً ثم اختلعا فقال زيد أنفق كذا وقال عمرو كذا دون ما دعاه زيد فكيف المحكم * (الجواب) * يرجع ذلك لاهل الصنعة فان جميعهم على قول واحد فالتول له وان كان البعض معه والبعض مع الآخر فعلى زيد البيعة لانها دعوى وانكار فيعتبر فيها ما يعتبر في الدعوى والانكار كما في البرازية والفتاوى الخيرية من الاجارة طمأن ركب في الطاحونة حجر من ماله وحديد أو شيئاً آخر ونحو ذلك قالوا ان فعل ذلك بأمر صاحب الطاحونة ليرجع عليه كان له أن يرجع بذلك على صاحب الطاحونة وان فعل بغير أمره فان أمكن رفعه من غير ضرر يرفعه وان كان مركباً لا يمكن رفعه الا بضرر كان لصاحب الطاحونة أن يدفع اليه قيمته ويمنعه من الرفع فان احدث المستأجر في المستأجر بناءً أو غراساً ثم انقضت مدة الاجارة كان للآجر أن يأمره بالرفع قلت قيمته أو كثرت وان شاء منعه من الرفع وأعطاه القيمة اذا لم يكن أمره أن يفعل ذلك ليرجع عليه خاتمة من فصل ما تنقص به الاجارة ومثله في البرازية من نوع آخر في استئجار المستقل ثم ذكر في آخره استأجر طاحونة اجارة طويلة ثم آجرها من غيره وأذن له بالعمارة وأنفق ان علم انه مستأجر والطاحونة ليست له لا يرجع وان لم يعلم وظنه مال كاي يرجع وهو المختار * (سئل) * في رجل سكن مع زوجته في دار وقف مدة معلومة بلا اجارة ولا اجرة فهل يكون آجر مثلهما على الزوج * (الجواب) * نعم كما في البرازية والعلائي من النفقة وفي الحاوي الزاهدي من الاجارة سكن رجل دار الوقف باهله وأولاده وخدمه فأجر المثل عليه اه * (سئل) * في مستأجر حمار ليحمل عليه غنماً من قرية كذا الى بلدة كذا فذهب بالحمار الى بلدة اخرى أبعد من الاولى ومن غير طريقها فوقع الحمار في الطريق تحت النمل وعطب فهل يضمن قيمته لصاحبه * (الجواب) * نعم ذكر في عارية شرح الطحاوي أن في كل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة ولا يجب الا جروفي كل موضع لا يضمن في الاعارة لا يضمن في الاجارة ويجب الا جرو عمادية وذكر في شرح الطحاوي العارية لو كانت مقيدة بمكان فجاوز ذلك المكان يضمن ولا يبرأ بالعود وكذا الجواب في الاجارة بخلاف الزهن والوديعة ولو لم يذهب الى ذلك المكان ولكن الى مكان آخر أقصر منه أو أطول يضمن وكذا لو أمسكها في بيته ولم يذهب بها الى ذلك المكان الذي استعارها له يضمن والمكث المعتاد عفو كذا في الاجارة عمادية في ضمان المستعير وتسام المسائل فيها * (سئل) * في حمارين معدين للاستغلال بين زيد وعمر ونصفين آجر زيد واحداً معينا منهما من بكر بأجرة من الدراهم هي اجرة المثل وقبضها وطلب شريكه نصيبه منها فهل له ذلك * (الجواب)

مطلبه
إذا عنف في السير حتى هلكت
الدابة يضمن قيمتها
مطلبه
فيما إذا عمر المستأجر بلا اذن
المؤجر
مطلبه
يقيم استعمله رجل من اقربائه
مطلبه
اختلاف في القدر المصروف على
العمارة يرجع الى أهل الصنعة
مطلبه
ركب حجراً في الطاحونة
المستأجرة
مطلبه
بني المستأجر أو غرس
مطلبه
استأجر طاحونة ثم آجرها من
غيره وأذن له بالعمارة الخ
مطلبه
سكن مع زوجته في دار الوقف
فالأجرة عليه
مطلبه
جاوز بالدابة الموضع المشروط
يضمن
مطلبه
ذهب الى مكان آخر ولو أقصر
أو أمسكها في بيته يضمن
مطلبه
آجر أحدهما الحمار المعتد
للاستغلال فلتشريكه أخذ
اجرة حصته

نعم لان نفس تصرف أحد الشريكين بدون اذن الآخر غصب وفي شركة الملك كل من شركاء الملك اجنبي في مال صاحبه لعدم تضمنها الوكالة كافي التنوير وغيره والغاصب اذا اجر ما منافع مضمونة من مال وقف أو يتيم أو معدل للاستغلال فعلى المستأجر المسمى لا أجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل انما برده ما قبضه كذا في الاشباه من الغصب قال العلامة المحوى هذا على قول المتقدمين أما على ما اختاره المتأخرون من تضمن منافع الوقف ومال اليتيم والمعدل للاستغلال بالغصب فينبغي أن ما قبضه الغاصب من الاجرة اذا كان أقل من أجر المثل أن يكمل الغاصب اجرة المثل وان كان ما قبضه زائدا برده ايضا لعدم طيبه له وأما على قول من لا يرى تضمن أجر المثل بالغصب فيها كما هو قول المتقدمين فلا يرد الا ما قبضه لعدم طيبه الخ ومثله في حاشية يبرى فراجعها ولا شك أن على قول المتأخرين الفتوى كافي الشروح * (سئل) * في مستأجر الدابة ليركبها الى مكان كذا اذ ركبها ثم أمسكها ثم بعثها الى صاحبها مع اجنبي بلا اذنه وضاعت في الطريق فهل يضمن قيمتها صاحبها * (الجواب) * نعم وان رد المستعير الدابة مع عبده أو أجيره مشاهرة أو مع عمدها أو أجيره برئ بخلاف الاجنبي بأن كانت العارية موقوفة فضت مدتها ثم بعثها مع الاجنبي والا فالمتعير يملك الايداع من الاجنبي تنوير عن الهادية ومثله في شرح المتن وشيخ التنوير والمنحوقناوى مؤيد زاده وانما استشهدنا بمسألة المستعير في الهادية في شرح عارية الطحاوى أن في كل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة ولا يجب الاجر في كل موضع لا يضمن في الاعارة لا يضمن في الاجارة ويجب الاجر اه أمسك المستأجر بعد مضي المدة وتركه في دار غيره ضمن اذا رد عليه لازم بعد المدة فيغرم بالترك وكذا تركه في دار غيره وغيبته عنه تضيق فتناوى مؤيدية اقول وفيه كلام سند كرهه قريبا * (سئل) * في رجل استأجر بعيرا من صاحبه باجرة معلومة ليركبها الى بلدة كذا فنام في الطريق ومقروده في يده فقطعه انسان وأخذ البهي ففعل لا ضمان على الرجل * (الجواب) * نعم وضعها المستعير بين يديه ونام قاعدا بغير أولونام مضطجعا ضمن في المحضروالا فصولين من انواع الضمانات من العارية الموقوفة وقد علم مما مر أنفعان شرح الطحاوى أن حكم الاجارة والاعارة واحد * (سئل) * في كمال متقن لحرفته أهل لها امرته امرأة بعد اواة عينها الرعدة وكحلها فصب الدرور في عينها ولم يغط فزعمت انه ذهب ضوءها وأنه يضمن فهل حيث كان الامر كذا لا ضمان عليه * (الجواب) * نعم الكمال اذا صب الدرور في عين رجل فذهب ضوءها لا يضمن كالحتمان الا اذا غلط فان قال رجلان انه ليس بأهل وهذا من خرق فعله وقال رجلان هو أهل لا يضمن فان كان في جانب الكمال واحد وفي جانب الآخر اثنان ضمن وفي جنابات مجموع التوازل لو قال رجل لك كمال داو بشرط أن لا يذهب البصر فذهب لا يضمن من اجارات الخلاصة في المحام صور المسائل من فصل الضمانات وفي البرازية من الاجارة من نوع في المحام والبراغ صب الكمال الدرور في عين رمد فذهب ضوءها لا يضمن كالحتمان الا اذا غلط فان قال رجلان انه أهل ورجلان انه ليس بأهل وهذا غلط لا يضمن وان صوبه رجل وخطأه رجلان فالخطي صائب ويضمن اه (سئل) * في مستأجر دابة جئت به ونفرت قهر عليه بلا تعد منه ولا تقصير ولم يقدر على ردها وضاعت فهل لا ضمان عليه * (الجواب) * نعم ولو كان يصلى في الصحراء فنزل عن الدابة فأمسكها فانفلتت من يده فلا ضمان لانه لم يضعها عمدا يضمن ضمان المستعير وكل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة كما مر آنفا * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد من عمرو بهيمة ليحملها من مدينة كذا الى قريته في يومه واليوم الذي بعده ذاهبا وجائيا ثم ردها الى المكان الذي قبضها فيه فحملها وذهب بها الى قرية أبعد من قريته وأمسكها بعد اليوم الثاني المذكور ايا ما ولم يردّها حتى نطعمها نور وجرحها لومات من الجراحة فهل يضمن

مطلب
اذا اجر الغاصب ما منافع مضمونة

مطلب
في كل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة

مطلب
أمسكها بعد مضي المدة

مطلب
نام مستأجر الدابة فسرقت

مطلب
الكمال اذا صب الدرور في العين

مطلب
في مستأجر جئت به الدابة وضاعت لا يضمن

قيمتها * (الجواب) ذكر في التجريد البرهاني ليس على المستأجر الدابة المستأجرة على المالك وعلى الذي أجر أن يتبض من منزل المستأجر أن أمسكها وهلك لم يضمنها وليس هذا كالعارية فإن استأجرها من موضع إلى الموضع وأجانباً فعلى المستأجر أن يأتي بهاذلك الموضع الذي قبض فيه فإن أمسكها في بيته ضمن ولو قال المستأجر أنا أركب من هذا الموضع وأرجع إلى منزلي فليس على المستأجر أن يردّها إلى منزل المؤجر هذه الجملة في التجريد عمادية من أنواع الضمانات في رد المستأجر ومثله في الفصولين أقول وفي جامع الفصولين أيضاً رأى إلى اجناس الناطقي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى كل ما تجلّه مؤنة كرحى اليد فعلى المؤجر ردّه لا على المستأجر وما لا أجل له كتياب ودابة فعلى المستأجر ردّه ثم مر لا يجب على المستأجر ردّه بعد المدة بل عليه رفع اليد فقط وحكى عن الرازي يجب على المستأجر ردّه وهو أحد قولين الشافعي لأنّ له عقدية قصده المنفعة ببذل فلا يجب على العاقد ردّه بعد رفع اليد الخ اه ومقتضى هذا أن في المسألة خلافاً وأن المعتقد أن الرد على المؤجر في الكل لترجيح هذا القول بالاستدلال عليه ثم ذكر في الفصولين عن عدة كتب ما يؤيده وحيث كان الرد على المؤجر فلا ضمان على المستأجر بالمسك بل يطلب وعلى هذا فإذا ذكره عن التجريد من قوله وليس هذا كالعارية يخالف ما مر قبل صفحة عن شرح الطحاوي من أن كل موضع يضمن في الاعارة ضمن في الاجارة وما لا فلا لأن يحمل ما في شرح الطحاوي على القول الآخر المذكور في الاجناس أو يحمل على الاعارة المطلقة أما المقيدة فقد صرح في الفصولين في ضمان المستعير بأن العارية لو مؤقتة فأمسكها بعد الوقت مع إمكان الرد ضمن وإن لم يستعملها بعد الوقت هو المختار وسواء توقفت نصاً أو دلالة حتى أن من استعار قدوماً ليكسر حطباً فأمسكها ضمن اه وقال قبله ولو تلفت أي العارية بعد مضياها ضمن في قولهم إذا أمسكها بعد المضى بلا إذن فصار خاصباً بخلاف المستأجر بعدم مضى المدة إذ مؤنة الرد في الاجارة على المالك فلم يوجد من المستأجر منعه بصيرته غاصباً اه

* (سئل) في مستأجر دابة ليحمل عليها متدراً معلوماً من الزرع فحمل أكثر منه وهي لا تطيق فعطبت بذلك فهل يلزم المستأجر جميع قيمتها * (الجواب) نعم كما في التنوير من باب ما تحوز اجارته وما لا تحوز * (سئل) فيمن استأجر رأس جدر ووقف من ناظره ليضع عليه اجاد وعاودة طويلة معلومة باجرة معلومة لدى حاكم شافعي حكم بيمينها وادّعاها الشرعية وكتب به حجة أفقي ففتى مذهبه بيمينها وأهل بيمينها فهل يحمل بيمينها بعد ثبوت شرعاً * (الجواب) نعم استأجر علو منزل ليبنى عليه لم يجز في قول أبي حنيفة ويجوز في قولهما فمن المشايخ من قال موضع المسألة إذا كان العلو لرجل والسفل لرجل آخر فأجر صاحب العلو من رجل ليبنى عليه وتكون هذه المسألة فرع مسألة أخرى أن صاحب العلو إذا أراد أن يحدث في العلو شيئاً قال أبو حنيفة ليس له ذلك أصراً بالسفل أو لم يضر فإذا لم يملك صاحب العلو أحداث البناء بنفسه لم يملك التملك بالاجارة حتى لو كان العلو والسفل لواحد فإنه يجوز هذه الاجارة عندهم جميعاً ومنهم من قال لا بل المسألة على الخلاف وإن كان العلو والسفل لواحد محيط برهاني في الخامس من الاجارة * (سئل) فيما إذا استأجر زيد عمراً ليخدمه في طريق الحج من مكة المكرمة إلى دمشق باجرة معلومة من الدراهم شرط تجميلها في العتد وقبضها اجارة صحيحة ثم خدّمه في بعض الطريق ولم يستخدمه في بعضه مع عدم المانع من جهة الاجير فهل يجب الاجراء تمكّن المستأجر من الانتفاع * (الجواب) نعم * (سئل) في رجل استأجر من زيد جلاً ليحمل له جارية الصغيرة من مكة المكرمة إلى دمشق وجعل له على ذلك اجرة شاشة بنديّة مشاراً إليها فركبها حتى وصل إلى دمشق وبرئ زيد مطالبته بدراهم زائدة على ذلك فهل ليس له المطالبة بذلك * (الجواب) نعم قال في البحر ولو كانت ثياباً أو عروضا فالشرط فيه بيان التدرؤ لا أجل والصفة إلى أن قال وهذا كله

مطلب
لو استأجر مؤقتاً ومضى الوقت هل الرد على المؤجر والمستأجر

قوله ذكر في التجريد الخ لم يستفد من هذا الجواب الحكم في الحادثه والمحكم فيها الضمان حيث جاوز المحل المستأجر إليه اه صحيحه

مبحث مهم فيما إذا أمسك المستأجر الدابة بعد المدة ولم يردّها

مطلب
يضمن إذا عطبت بتحميلها ما لا تطيق

مطلب
استأجر رأس جدر مدة طويلة لدى شافعي

مطلب
استأجر علو منزل ليبنى عليه

يجب الاجر بتمكن المستأجر من الانتفاع

مطلب
لو جعل الاجر ثوباً مشار إليه

إذا لم يشرا إليها فإن أضافه في كافية ولا يحتاج إلى بيان القدر والوصف والاحل * (سئل) * في رجل اشترى ثمرات بستان بارزة ثم قال لا تتراعمل معي ولك نصف ربح الثمرة فعمل فيها فهل تكون اجارة فاسدة وله اجر مثل عمله * (الجواب) نعم ولو قال اعمل معي في كرمي هذه السنة حتى ازوجك بنتي فعمل فلم يزوجهما منه ففي وجوب الاجر خلاف والاشبه الوجوب وكذا اختلف فيما لو عمل بلا شرط ولكن علم انه ما يعمل الا طمعا في التزوج وعلى هذا لو قال لرجل اعمل معي حتى اقول لك انك كاذب فاني جامع الفتاوى من الاجارة اقول ظاهره انه لو تزوجه بنته لم يستحق اجرة مع أن الاجارة فاسدة لمجهالة المسمى أو عدمه فينبغي لزوم أجزائه بل بالغ ما بلغ مطلقا لانه اذا تزوجه انما يزوجه بالمهر فلم يحصل في مقابلة عمله شيء يصلح بدلا وقد منعنا عن الاشياء وغيرها لوقال آجرك دارى بغير شيء فهي اجارة فاسدة لا عارية أى فيجب اجرة المثل والا كانت عارية لا اجارة اذا لا اجارة لا بد لها من بدل لانها يبيع المنافع ولذا لو استقرض دراهم وأسكن المقرض في داره بلا اجرة له اجرة المثل لانه اجارة معنى كما قد مناه فاذا لزم اجرا المثل مع التصريح بعدم الاجرة يكون لزومه مع عدم التصريح بالاولى كما في مسائلنا ويمكن أن يجاب بأن قوله فلم يزوجهما منه الخ ليس احترازا عما لو تزوجه بل حكمهما واحد وانما قيد بعدم تزوجه لانه اذا تزوجه بنته لا يطلب الاجير في العادة منه اجرة اولا لانه يزوجه بنته باجرة عمله ولا يأخذ منه مهرا غير هاهذا ما ظهر فتأمل به بأعنان النظر * (سئل) في اباريق قهوة من نحاس مشتركة بين زيد وعمر ومناصفة استعمالها زيد مدة في غيبة شريكه عمرو ويريد عمرو والآن مطا البتة باجرة مثل حصته منها فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم ليس له ذلك ولو كانت الاباريق معدة للاستغلال لقوله في التنوير الا في المعد للاستغلال اذا سكنه بتأويل ملك أو عقد اه فها هنا بتأويل ملك كما أوضحه في العمادية والفصولين * (سئل) * في رجل به دافع ظهره فاتفق مع طيب على مداواته وجعل له اجرة ولم يضرب له مدة ودأوه ويريد الطيب اجرة مثله وما أنفق في ثمن الادوية فهل له ذلك * (الجواب) * نعم والمسألة في الخيرية من الاجارة * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد من عمرو دارا ولم يرها فآراها لم تجبه ويريد زيد فسخ الاجارة بخيار الرؤية فهل له ذلك * (الجواب) * نعم كما في الكتروا التنوير من فسخ الاجارة وعبارة التنوير فسخ بخيار شرط ورؤية اه وتوضيحه في الدرر * (سئل) * في راعي بقرا جبره مشترك مع البقر مع ابنه الصغير وصغير آخر اجني عنه وهما لا يقدران على الحفظ أصلا فقعدت وهلك واحدة من البقر فهل يكون هذا تضيقا فيضمن الراعي * (الجواب) * نعم وذكر في الذخيرة وللراعي أن يبعث الاغنام على يد غلامه أو أجيره أو ولده الكبير الذي في عياله لان الزد من الحفظ وله أن يحفظ بيدهم في عياله فمكان له الرد بيدهم في عياله كالمودع فاذا هلك في حالة الرد فان كان الراعي أجيرا مشتركا فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة وعندهما ان هلك بأمر يمكن التترعنه يضمن كما لو رد بنفسه وهلك في يده في حالة الرد وان كان الراعي أجيرا خاصا فلا ضمان عليه على كل حال كما لو رد بنفسه وهلك في يده في حالة الرد وشرط أن يكون الرد كبيرا يقدر على الحفظ لانه متى كان صغيرا لا يتدبر على الحفظ يكون هذا تضيقا والاجر يضمن بالتضيق عندهم جميعا وشرط أن يكون في عياله لانه اذا لم يكن في عياله كان الرد بيده ويبدأ اجني سواء وليس له الرد بيد اجني فكذا بيدهم ليس في عياله عمادية من ضمان الراعي ومثله في الفصولين * (سئل) * فيما اذا دفع زيد لعمر ورجلا ليعمله له من دمشق الى قرية كذا باجرة معلومة وعين له الرفقة فذهب عمرو وحده والطريق مخوف لا يسلكه الناس الا بالرفقة ففي أثناء الطريق نرج عليه قطاعه وأخذوا المجل منه فهل يضمن عمرو والمجل * (الجواب) * نعم قال في العمادية فان عين الرفقة فذهب بغير الرفقة ان كان الطريق مخوفا لا يسلكه الناس الا بالرفقة يضمن

مطلب

اعمل معي في كرمي حتى

ازوجك بنتي

مطلب

اعمل معي حتى اقول لك انك كاذب

كذا

مطلب

استعمل اباريق قهوة في غيبة

شريكه لا اجرة عليه ولو معدة

للاستغلال

مطلب

للاطبيب اجرة مثله وما أنفقته

في ثمن الادوية

مطلب

تفسخ الاجارة بخيار شرط أو

رؤية

مطلب للراعي أن يبعث مع

غلامه أو ولده الكبير الذي

في عياله أو أجيره

مطلب

لا يضمن الاجير المشترك عنده

مطلب

لو بعث مع صغير لا يقدر على

الحفظ أو اجني أو ولده

الكبير الذي ليس في عياله

ضمن

مطلب

اذا عين للكارى الرفقة

فذهب بالرفقة والطريق

مخوف يضمن

وان لم يكن مخوفاً ويسلكه كل واحد بغير الرفقة لا يضمن اه ومثله في جامع الفصولين * (سئل) *
 فيما اذا دفع زيد الى عمرو المسكاري امانة ليحملها الى مكان معلوم باجرة كذا من الدراهم فأخبر عمرو
 أن في الطريق لصوصاً فلم يلتفت وسار في الطريق حتى أخذت اللصوص الامتعة والحال أن الناس
 لا يسلكون هذا الطريق مع هذا المخبر فهل حيث الحال ماذ كرىضن * (الجواب) * نعم استأجر
 جارا لذهب به الى موضع معلوم فأخبر أن في الطريق لصوصاً فلم يلتفت الى ذلك وذهب واخذ
 اللصوص ان كان الناس يسلكون هذا الطريق مع هذا المخبر بدوا بهم وأموالهم فلا ضمان والافهوا
 ضامن لانه في الفصل الاول ليس بمضيع وفي الفصل الثاني مضيع عمادية من الفصل ٣٢ في انواع
 الضمانات في اجارة الدواب ومثله في الفصولين * (سئل) * فيما اذا دفع زيد لعمرو القروى دواب له
 ليرعاها في محل الرعي ويحفظها على المعتاد بنفسه بأجرة معلومة فرعاها مدة ثم تركها ترعى وحدها من
 غير حافظ حتى ضاع منها اثنتان بتقريطه وتقصيره فهل يضمن قيمتهما * (الجواب) * نعم قال في فصول
 العمادى وفي مختصر القدورى لا ضمان على الاجير الخاص فيما تلف في يده ولا ماتلف في عمله معناه اذا
 لم يكن متعدداً بخلاف الاجير المشترك فانه يضمن اذا حصل الهلاك بفعله وفي التجريد البرهاني الاجير
 الخاص لا يضمن الا بالتعدى منه والتعدى هو الذى يفعل بالوديعة ما لا يرضى به المودع غناية اه من
 الانقروى * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد من ناظر وقف ارض بستان الوقف بعد ما ساقاه الناظر
 على الاشجار في مدة الاجارة على جزء معلوم اجارة ومساقاة صحيحتين ثم مات المستأجر في اثناء المدة قبل
 ظهور الثمرة وعقدوها فهل تنسخ الاجارة وتبطل المساقاة * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما
 اذا انقضت مدة الاجارة والزرع بقل وأراد المؤجر أن يسوق شرب الارض الى ارض اخرى ليس لها شرب
 من ذلك النهر بدون اذن من بقية الشركاء في النهر فهل يترك الزرع في الارض بأجر المثل الى أن يدرك
 وليس له انراج الشرب الى غيرها والشرب في الاجارة تباع للارض من كل وجه * (الجواب) * نعم
 يترك الزرع في الارض بأجر المثل الى أن يدرك لان له نهاية معلومة فامكن رعاية الجانبيين اذا انقضت
 مدة الاجارة كما صرح به في البحر والمنح والاشباه وغيرها والشرب في الاجارة يتبع الارض من كل وجه
 لان الانتفاع بالارض لا يتم بدونه فلم تجز اجارة الشرب مع ارض اخرى كما في البرازية من الثالث في كتاب
 الشرب وفي شرح الملتقى للعلائي من باب ما يدخل في البيع تبعا ولا يدخل الشرب والطريق في بيع
 الارض والدار لا بد كرا الحقوق ويدخلان في الاجارة والرهن والوقف والقسمة كما في الفتح اه وفي
 الهداية في فصل الدعوى في الشرب وليس لاحد الشركاء في النهر الخاص أن يسوق شربه الى ارض له
 اخرى ليس لها في ذلك شرب لانه اذا تقادم العهد يستدل به انه حقه اه ومثله في المتون * (سئل) *
 في بيت موقوف سكنه زيد بلا عقد اجارة شرعى مدة بل كان يعطى اجرة كل شهر فيه بحسابه لناظر
 الوقف آجره الناظر من عمره بزيادة معتبرة مدة سنة ابتداءها غرة محرم سنة كذا بعد انتهاء ذى الحجة
 الذى كان زيد يدفع اجرته بالتعاطى للناظر ويزعم زيد أنه احق بقبول الزيادة المزبورة فهل لا عبرة
 بزعمه * (الجواب) * نعم حيث لم يكن مستأجرا تلك المدة المزبورة اقول صرح في الدر المختار في وان
 باب الفسخ بجواز الاجارة بالتعاطى وفي الاشباه السكوت في الاجارة رضى وقبول وتماهه فيما علقناه
 عليه فقول المؤلف حيث لم يكن مستأجرا تلك المدة فيه نظر الا أن براد المدة الثانية التي آجرها الناظر من
 عمره وعليه فهو صريح في أن الاجارة الثانية صحيحة وان كان المستأجر الاول احق وقد توقفت فيما مر
 في أن عرض الزيادة على المستأجر الاول هل هو لازم يقتضى عدم صحة الاجارة من غيره قبل العرض عليه
 أو هو على سبيل الاولوية فلا يقتضى ذلك ولم أر تصرح به في كلامهم فليراجع (سئل) * فيما

مطلب

أخبر أن في الطريق لصوصاً

فلم يلتفت وسار يضمن

مطلب

الاجير الخاص لا يضمن الا

بالتعدى

مطلب

مات المستأجر في اثناء المدة

تنسخ الاجارة وتبطل

المساقاة

مطلب

انقضت مدة الاجارة والزرع

بقل يترك الزرع الى الادراك

باجرة المثل

مطلب

الشرب في الارض يتبع

الارض من كل وجه

مطلب

ليس له سوق شربه الى ارض

له اخرى

مطلب

تصح الاجارة بالتعاطى

مطلب

هل العرض على المستأجر

الاول لازم

إذا استأجر زيد دابة عمره وليحمل عليها كذا من الخنطة إلى مكان كذا فحمل عليها أكثر من ذلك حديدا بدون إذن حمرو فغطبت الدابة وماتت من ذلك ويريد عمرو أن يضمه قيمتها فهل له ذلك (الجواب) نعم وإن استأجرها ليحمل عليها خنطة أو شعير أو وزن معلوم فحمل عليها ابن أو حديدا بمثل ذلك الوزن يضمن لأن الحديد واللبن يكون أدق لظهور الدابة عمادية في رد المستأجر * (سئل) * في رجل أحرق حصائد أرض مستعارة بقرب خنطة زيد حال اضطراب الرياح وسرت النار إلى الخنطة وأحرقها وكانت الرياح وقت الحرق يذهب مثلها بمثل تلك النار إلى الخنطة فهل يضمن مثلها لا يقطع المثل بعد ثبوت ذلك شرعا * (الجواب) * نعم أحرق حصائد أرض مستأجرة أو مستعارة فاحرق شيء من أرض غيره لم يضمن إن لم تضطرب الرياح فلو كانت مضطربة ضمن لأنه يعلم أنها لا تستقر في أرضه فيكون مباشر شرح التنوير للعلاء من شق الإجارة * (سئل) * فيما إذا استأجر زيد من عمرو آلات لهو ولعب يسهونها بالمناقل والطاب والدك لاجل اللعب بها مدة معلومة فهل لا تصح الإجارة * (الجواب) * نعم قال في البدائع ومنها أن تكون المنافع مباحة الاستيفاء فإن كانت محظورة الاستيفاء لم تجز الإجارة وقال في المتقى بعد ذكره كسر آلة الله وهو يصح بيع هذه الأشياء وقال لا يضمن ولا يجوز بيعها وعليه الفتوى اه قال في الكافي لهما أن هذه الأشياء أعذت للعصية فبطلت قوتها كالحجر والقوى على قولهما لكثرة الفساد فيما بين الناس اه والبيع والإجارة اخوان لأن الإجارة بيع المنافع أقول وفي متن التنوير ولا تصح الإجارة لعب التيس والغناء والنوح والملاهي اه أي كالترامير والعليل فإن كان الطبل لغير اللهو كطبل الغزاة والعرس والقافلة يجوز كما في شرح الهداية للآتين * (سئل) * في مستأجر بستان من التكم عليه انقضت مدة إجارته ومضى بعدها مدة أخرى وهو واضع يده على البستان من غير عقد إجارة ولا إذن من مؤجره لئلا يورث كور ويمنع من تسليم البستان زاحما أن له فيه قيمة وحرقا في بعضه ويكلف المؤجر شراء القيمة بدون وجه شرعي والحال أن ذلك واقع في المدة المخالية عن العقد والاذن وقد استوفى منفعة البستان فيها فهل يؤثر المستأجر بتسليم البستان للمؤجر وبرفع قيمته وعليه اجر المثل في المدة التي استوفى منفعتها ولا يجبر المؤجر على شراء القيمة * (الجواب) * نعم أقول أطلق في لزوم المستأجر اجرة المثل عن المدة المخالية عن العقد وفيه تفصيل فإن كان البستان وقفا أو ليتيم أو أعده مالكة للاستغلال يلزم المستأجر اجرة عن المدة المذكورة والا فان تقاضاه المالك بالاجرة وليس له بعد التقاضي واستغله لزمته الاجرة أيضا والا فلا قال في الدر المختار في باب الفسخ وفي الخاتمة استأجر دارا أو جاما أو أرضا شهر فسكن شهرين هل يلزمه اجر الشهر الثاني إن معدا للاستغلال نعم والالاه يبقى قلت فكذلك الوقف ومال اليتيم وكذلك التقاضاه المالك وطالبه بالاجر فسكن يلزمه الاجر بسكناه بعده * (سئل) * فيما إذا أجر زيد حانوته المعلومه من عمر ومدة تسع سنين باجرة قدرها عن كل سنة قرشان ومضى بعض المدة فلمزيد ادبها لا رباها ثابتة بالينة الشرعية ولا مال له غير المحانوت ويريد فسخ الإجارة لبيعها لو فاه ديونه الثابتة عليه فهل له ذلك * (الجواب) * نعم قال في الدر المختار ونقحس بعذر لزوم دين سواء كان ثابتا بعيان من الناس أو ببيان أي يينة أو أقرار أو الحال أن لا مال له غيره أي المستأجر لأنه يجلس به فيتضرر إذا كانت الاجرة المجعلة تستغرق قيمتها أشياء اه ومثله في المتقى وغيره (فروع) إذا قطع الأجر من اشجار الضياع المستأجرة شجرة فلم يستأجر حق الفسخ إن كانت الشجرة مقصودة ذخيرة من الفصول ١٤ في فسخ الإجارة بالعذر المستأجر إذا أخذ منه الجباية الراتبه على الدور والمحوانيت يرجع على الأجر وكذا الأكار في الأرض وعليه الفتوى * المستأجر إذا عرف في الدار المستأجرة عمارات باذن الأجر يرجع بما اتفق وإن لم يشترط الرجوع صريحا وكذا القيم وفي

مطلب

جل حديدا بدل الخنطة

يضمن

مطلب

أحرق حصائد أرض

فاحترق خنطة زيد

مطلب

لا تصح إجارة آلة الله

مطلب

فيما إذا سكن المستأجر بعد

المدة ولم يطالبه المؤجر

مطلب

للمؤجر بيع المحانوت إذا لزمه

دين ولا مال له غيره

مطلب

إذا قطع المؤجر شجرة

مقصودة فلم يستأجر حق

الفسخ

مطلب

المستأجر أو الأكار إذا أخذ

منه الجباية الراتبه يرجع

قوله التنوير لعل صوابه
التنوير تأمل اه صححه

مطلبه

إذا عزم المستأجر بالاذن يرجع
بلا شرط الرجوع بخلاف
التنوير والبالوعة فلا بد فيهما
من شرط الرجوع أيضا

مطلبه

قيم الوقف إذا عزم من ماله
فإن أشهد يرجع

مطلبه

أجرة الأديب والمختار في
مال الصبي وأجرة القابلة
على من دعاها

مطلبه

إذا أجر الوقف من له السكنى
أو من لم تصح توابعه هل
الأجرة له أو للوقف

مطلبه

غاب المستأجر ولم يسلم المفتاح

مطلبه

تقبلا جولة ولهما بغل وبغير

مطلبه

إذا أقر المستأجر أن اسمه
عارية

مطلبه

الأجرة بالتصادق تصح

مطلبه

أجر بيتا ثم أجزا الدار لا تحو
تصح

التنوير والبالوعة لا يرجع بمجرد الإذن إلا بشرط الرجوع لأن العارة لا صلاح ملكه وصيانة داره عن
الاختلال فرضى بالانفاق بخلاف التنوير والبالوعة فأنها الصلحة المستأجرة حتى لو قال له لا أجر
ابن تنويرا وحسبه من الأجرة يرجع ولو قال ابن تنويرا لا يرجع * قيم الوقف إذا أنفق في عماره الوقف من
ماله فإن أشهد أنه أنفق يرجع فله الرجوع والأجلا بخلاف الوصي إذا اشترى لليتيم أو قضى دين الميت
أو نفذ وصية فإنه لا يكون ممتدعا بشرط الرجوع أولا والوارث كالوصي كذا في الفصول من السابع
* أجرة الأديب والمختار في مال الصبي إن كان له مال والأفعلى أبيه وأجرة القابلة على من دعاها من أحد
الزوجين ولا يحبر الزوج على استئجار القابلة لأنها كالطبيب ولا يجب أجر الطبيب عليه قنينة سئل
العلامة الحنفى فيمن جعل له الواقف السكنى هل له أن يؤجر وإذا أجزه هل تكون الأجرة له أم للوقف
فأجاب من له السكنى ليس له أن يسكن غيره إلا بطريق العارية دون الإجارة لأن العارية لا توجب
حقا للمستعير لأنه بمنزلة ضيف أضافه بخلاف الإجارة فإنها توجب حقا للمستأجر وهو لم يشترطه هذا ما قالوه
وعلم منه أنه حيث لم يكن كذلك يكون غاصبا بإجارته وقد نصوا على أن الغاصب لو أجر المغصوب تكون
الأجرة له لكن لا تطيب له فقال بعضهم يتصدق بها وقال بعضهم يردّها لجهة الوقف وهذا نظير ما إذا
تولى الناظر ولم تصح توليته وأجزه تكون الأجرة له كما قدمناه اه وقد أفتى بذلك أيضا الشيخ اسماعيل
الحائلي المقي في إجارة التنية ولو غاب المستأجر بعد السنة ولم يسلم المفتاح إلى الأجر فله أن يتخذ له
مفتاحا آخر ولو أجزه من غيره بغير إذن المحاكم جاز اه قال في البحر الرائق من كآب الدعوى وقد صارت
حادثه الفتوى مضت المدة وغاب المستأجر وترك متاعه في الدار فأفتيت بأن له أن يفتح الدار ويسكن
فيها وأما المتاع فيجعلها في ناحية إلى أن يحضر صاحبها ولا يتوقف الفتح على إذن القاضي أخذ مما في
القنينة اه ولو أن رجلين لأحدهما بغل وللآخر بعير اشتركا على أن يؤجرا ذلك فصار ذلك لله تعالى
من الأجر يكون بينهما كانت الشركة فاسدة محيط البرهان في قسم الأجر بينهما على أجر مثل البغل
والبعير كافي بيع العين يقسم الثمن على قيمة العين ولو تقبلا جولة بأجر معلوم ولم يؤجرا البغل والبعير وجلا
على البغل والبعير الذين أضافا عقد الشركة إليهما كان الأجر بينهما نصفين ولا يكون مضونا على قدر
أجر مثلهما بخلاف الأول قاضيان من الشركة الفاسدة * إذا أقر المستأجر أن اسمه عارية لفلان في عقد
الإجارة وصدقه المقر له في ذلك كان اعترافا منه بأن العاقد وكيل عن المقر له في ذلك وحيث علم أنه وكيل
فحقق العقد من المطالبة بالأجرة وتوجه الخصومة أنما هي لمن باشر العقد وهذا هو العقد الذي عليه
المتون والشروح من أن حقوق العقد في الإجارة ترجع للوكيل وإن صرح بعضهم بأن الوكيل بالإجارة
ليس له قبض الأجرة وصرحوا بأن الوكيل لو باع وغاب ليس للموكل قبض الثمن كافي البحر من فتاوى
الكاررونى * وفي فتاوى الشلبى سئل فيمن استأجر حماما وقفا من ناظره مدة ثم قبل مضى
مدته استأجر جهات الوقف جميعها شخص آخر ومن جملة ذلك الحمام المذكورة ثم إن مستأجر الحمام
تصادق هو ومستأجر جميع جهات الوقف أن الحمام جارية في يجار من استأجر الجميع وحكم بالتصادق
حنفى فهل التصديق والحكم به مبطل لا يجاره مثبت لا يجاره من استأجر الجميع أم لا الجواب التصديق
الصادر من المستأجر الأول صحيح نفذت به الإجارة الثانية والحكم به صحيح أيضا والله تعالى أعلم وكتب
تحفه شيخ الإسلام الحنبلى القول في ذلك على ما أفتى به سيدنا الشيخ واضع خطه أعلاه نفع الله تعالى
بعلومه حيث حكم حنفى بالتصادق المذكور والله تعالى أعلم فتاوى الشلبى وقد أفتى المرشدى بحجة
الإجارة بالتصادق كما يؤخذ ذلك من جوابه ضمن سؤال مسطور في الكاررونى عن الإجارة فراجع
* أجزداره وبيت منها في إجارة الغير جازت الإجارة فيما وراء البيت مجمع الفتاوى * استأجر المحامى

حلاقاً أو دلاً كاليه لمق من دخل جامه أو يدل كيه لم يجز لانه لا يقدر أن يشرع في العمل المعتود عليه في الحال كن استأجر حلاقاً ونساجاً للعلج أو النسيج ولا قطن له ولا غزل له لا يجوز وكذا القزاز الذي يستخرج القز لعمامة الناس اذا هيأ قوته واستأجر اجراء مة معلومة ليقعد عند الطست ويستخرج القز أو الحياط هيأ دكانه ليعمل الحياطة للعمامة والخفاف ونحوهم اذا استأجروا اجراء مة معلومة لهذه الاعمال لم يجز لما مر والاصل ان الاستئجار على عمل في محل ليس عنده لا يجوز كما لا يجوز بيع ما ليس عنده وتماه في المحاوي الزاهدي * استأجر دابة ليعمل عليها حنطة من مكان الى منزله الى الليل فركبها في الرجوع فطبت لا يضمن استئجاراً للعادة في الركوب فيكون هذا اذا دلالة لانه لا يضمن ما يخدمه من قطع * واذا اكترى داراً سنة بمائة درهم فلما انقضت السنة قال رب الدار لك اكترى ان تفرغتها اليوم والا فهي عليك كل يوم بدرهم يلزمه ويستحسن أن يجعل مقدار ما يقل متاعه عنها باجرة مثلها ونحوه عن محمد ملقط * الاب اذا استأجر ابنه البالغ فعمل الابن لا أجر له وان استأجر الابن اياه للخدمة لا يجوز فان عمل الاب كان له الاجر وفي المسائلين لا فرق بين أن يكون أحدهما مسلماً أو ذمياً خانية * استأجر امرأته للخدمة لا يجوز الا أن تكون أمة الغير ولوا . تأجر الزوج لخدمته جاز في الظاهر وعن أبي عصمة انه باطل بزازية من نوع المتفرقات * أجر المالك ملكه ثم وقفه على الفقراء أو المدرسة أو المسجد في المدة تنسخ الاجارة لانتقاله الى مصرف آخر فلم يتولى أن يدفعه الى آخر اجارة وله أن يجدد عقد الاجارة مع الاول حاوي الزاهدي من فصل فيما تنسخ به الاجارة

* (كتاب الاكراه) *

* (سئل) * في رجل قروى ضرب زوجته وهو في قريته ضرباً مملوفاً حتى تبرئه من مؤثر صداقها المعلوم لها عليه فأبرأته لذلك ومرضت بسبب الضرب المذكور فهل اذا ثبت ذلك عليه لا يصح الابراء المزور * (الجواب) * نعم خوقها الزوج بالضرب حتى وهبت مهرها لم تصح الهبة ان قدر الزوج على الضرب ذكره في الكتري مسائل شتى * (سئل) * في ذى شوكة أحضر زيدا وضربه ضرباً شديداً وهدده بالقتل على أن يتر بانه كفيل ابن أخيه عمرو بما في قدره كذا يدقته لذي الشوكة وعلم زيد بدلالة الحال انه ان لم يقر بذلك له توقع به القتل وهو قادر على الايقاع فأقر زيد بذلك خوفاً من ذلك فهل اذا ثبت ما ذكر لم يصح الاقرار * (الجواب) * نعم لان المواضع التي تصح مع الاكراه عشرون كما نقله العلائي في شرح التنوير من الطلاق وهذه ليست منها وقال في كتاب الاكراه فلو أكرهه بقتل أو ضرب شديد حتى باع أو اشترى أو اقرا أو أقر فمخ أو مضى اه وقد أفتى بعدم صحة الكفالة كرها للعلامة الشيخ عبد الرحيم اللطفي كما هو مسطور في فتاويه من كتاب الاكراه فراجعها غايه ما هنا أن ما أفتى به في انشاء الكفالة وفي مسائلنا اقراراً بالكفالة * (سئل) * في رجل خوف زوجته بالضرب وهو قادر على ذلك حتى وهبت مؤثر مهرها منه فهل تكون الهبة المذكورة غير صحيحة * (الجواب) * نعم خوقها الزوج بالضرب حتى وهبت مهرها لم تصح الهبة ان قدر على الضرب تنوير من الاكراه ومثله في الخائسة * (سئل) * فيما اذا قلده نداء ممتعة واتهمت زيدا بها أو أكرهته وهددته بالحكم وبأخبارهم بذلك الا أن يقر لها بمبلغ من الدراهم وعلم زيد انه ان لم يفعل ذلك أوقعت به ما هددته به لتدثرها عليه وان المحاكم من يأخذ بمجرد الكلام ويوصل الاذية له بتولها فادفع لها بعض المبلغ خوفاً من ذلك وكتب لها الباقي أنها تستحقه بذمته اقراراً كذباً فهل يكون الاقرار المزبور غير صحيح ولز يد الرجوع على هند بما دفعه لها * (الجواب) * نعم وتقل هذه المسألة في الخبرية من الاكراه مفصلة وكذا في غيرها * (سئل) *

مطلب
استأجر الحامى حلاقاً ود

مطلب
الاصل أن الاستئجار على عمل في محل ليس عنده لا يجوز

مطلب
استأجر دابة للتحميل فركبها في الرجوع لا يضمن

مطلب
قال للمستأجر بعد انقضاء المدة فترغ الدار اليوم والا فهي كل يوم بدرهم يلزمه

مطلب
استأجر ابنه البالغ لأجره وبالعكس له الاجر

مطلب
أجر ما كره ثم وقفه تنسخ الاجارة

(كتاب الاكراه)

مطلب
اكرهه زوجته بالضرب حتى تبرئه من مهرها لم تصح الهبة

مطلب
أقر بالكفالة مكرها لم يصح

مطلب
لا تصح الكفالة بالاكراه

مطلب
خوف زوجته بالضرب حتى وهبت مهرها لم تصح الهبة

مطلب
اتهمته بسرقة وخوقته بالمحاكم حتى يقر لها

بكذا فهو باطل

فما إذا كان لا يذم مبلغ من الدراهم بذمة جماعة معلومين بموجب مستندات بيده وبينه شرعية فأمره
 حاكم سياسة ذو شوكة بأن يبرئهم من المبلغ واخذ مستنداته بالقهر والقلبة بعدما هتده بالمحس والوضع
 في التخيير الحديد وغير ذلك مما يوجب غيا عدم الرضى وهو قادر على ذلك وعلم زيد بدلالة الحال أنه يفعل
 ذلك إن لم يبرئهم فهل إذا ثبت ما ذكر يكون الإبراء غير صحيح * (الجواب) * نعم قال في شرح التنوير
 لا يصح مع الإكراه إبراؤه مديونه أو إبراؤه كفيله بنفس أو مال لأن البراءة لا تصح مع الهزل وكذا لو أكره
 الشفيع أن يسكت عن طلب الشفعة لا تبطل شفعته اه * (سئل) * في رجل أقر لا تحريم مال بعد
 أن أكره على ذلك من ذي شوكة أكره ما اعتبر فهل لا يصح إقراره * (الجواب) * نعم قال في التخييرية
 لا يصح الإقرار مع الإكراه بالإجماع اه إقرار المكره باطل إلا إذا أقر السارق مكرها فقد أفتى بعض
 المتأخرين ببحته كذا في سرقة الظهيرية أشباهه من الإقرار * (سئل) * فيمن أجزأ رضه بالإكراه
 المعتبر شرعا ويريد ألا يفسخ الإجارة المذكورة فهل له ذلك * (الجواب) * نعم قال في الدرر الأول
 وهو ما يحتمل الفسخ كبيعته وشراؤه وإجارته وصلحه وإبرائه مديونه أو كفيله وهبته فإنه إذا أكره على
 واحد منها بأحد نوعي الإكراه خيرا فالفاعل بعد زوال الإكراه أن شاء أمضاه وأن شاء فسخ لأن الإكراه
 مطلانا لعدم الرضى والرضى شرط صحة هذه العقود فتفسد بقواته الخ اه * (سئل) * في امرأة وكلت بعلها
 في بيع دارها بالإكراه المعتبر شرعا فباع الوكيل دارها من رجل وتريد المرأة ألا تأخذ الدار وورفع يد
 الرجل عنها بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل لها ذلك * (الجواب) * نعم وفي انسراجية أكره على التوكيل
 فوكل لم يصح تارخانية وفي فتاوى عطاء الله أفندى من الإكراه سؤال تركي مضمونه أن رجلا فرغ
 بالوكالة عن زوجته عن مشد مسكة أرض لها بالإكراه المعتبر شرعا فأجاب بأنه إذا ثبت ما ذكر لها أخذ
 أرضها إذا أكره على أن يعقد عقدا من العقود فهو على وجهين إن كان عقدا لا يبطله الهزل مثل الطلاق
 والنكاح والعناق جاز العقد ولا يبطل بالإكراه وإن كان عقدا يبطله الهزل مثل البيع والشراء والإجارة
 وغيرها فإنه لا يجوز ويبطل وسواء كان الإكراه بشئ يخاف منه التلف أو لا يخاف لأن التراضي من شرط
 صحة هذه العقود والإكراه وإن كان بالمحس والضرب فإنه يفوت الرضى شرح الطحاوي للاستيعباب ثم قال
 عطاء الله أفندى مانصه والتوكيل من العقود التي يبطلها الهزل فلا يصح وإذا لم يصح فيملكون الزوج
 فضوليا في فراغه فلها أن لا تحجزه وتأخذ أرضها أقول يستثنى التوكيل بالطلاق والعناق فقد صرح في
 متن التنوير ببعته مع الإكراه وقال في شرحه للعلائي ومافي الأشباه من خلافه فقياس والاستحسان
 وقوعه اه وكذا قال في نهج النجاة أنه أي مافي الأشباه مخالف لما في الكتب المعتمدة كالخاتمة والبرازية
 والمجتبي والبحر وتبين الأكثر فيجعل مافي الأشباه على اعتماد التماس لكن انعول عليه هو الاستحسان إلا
 في مسائل معلومة ليس هدامنها عبارة الزيلعي في التبيين ولو أكره على التوكيل بالطلاق والعناق فأوقع
 الوكيل وقع استحسانا والقياس أن لا تصح الوكالة لأن الوكالة تبطل بالهزل فكذا مع الإكراه كالبيع
 وأمثاله وجه الاستحسان أن الإكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب فسادة فكذا التوكيل فينتقد
 مع الإكراه والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاسقاطات فإذا لم تبطل نفذ تصرف الوكيل
 اه وحاصل العلة المذكورة أن الإكراه على البيع لما كان في حكم الشرط الفاسد لم يمنع انعقاده
 وإنما أوجب فسادة لأن الشروط الفاسدة تؤثر فيه بخلاف التوكيل حيث لا يفسد بالشروط الفاسدة
 فينقد بل فساد ومقتضى هذا صحة الوكالة في الطلاق والعناق وغيرهما استحسانا وعلى هذا فما تقدم عن
 التارخانية وفتاوى عطاء الله أفندى مبني على القياس إلا أن يقال إن نفس الطلاق والعناق يصح مع
 الإكراه فكذا التوكيل به بخلاف نحو البيع فإنه لا يصح مع الإكراه فلا يصح التوكيل به والازم أن

مطلب
 أمر ذو شوكة حتى أبرأ غرما
 بعدما هتده بالمحس والتخيير
 لا يصح
 مطلب
 لا يصح مع الإكراه الإبراء
 ولا السكوت عن الشفعة
 مطلب
 لا يصح الإقرار مكرها
 مطلب
 في إقرار السارق مكرها
 مطلب
 أجزأ رضه مكرها له الفسخ
 مطلب
 لا يصح التوكيل مكرها
 مطلب
 إذا أكره على عقد من العقود
 فهو على وجهين
 مهمة في التوكيل بالنكاح
 مع الإكراه

يكون للوكيل مزية على الاصيل في باب الاكراه اما في الطلاق والعناق فلا يلزم ذلك وحينئذ فلا تجرى
 علة الاستحسان على اطلاقها فليتأمل هذا وقد وقع السؤال عن الوكالة بالنكاح هل تصح مع الاكراه
 ومقتضى ما ذكرناه صححتها لان النكاح نفسه يصح مع الاكراه كالطلاق والعناق فكذا التوكيل به
 وقد صرح بذلك الشيخ صالح ابن صاحب التنوير في حاشية الاشباه وقال ولم أره منقولا اه وخالفه الحخير
 الرملي في حاشيته على المنخ وقال والظاهر ان سكوتهم عنه لظهور انه لا استحسان فيه بل هو على القياس
 اه أي فلا يصح لكن الحخير الرملي نفسه ذكر في حاشيته على البحر في باب الطلاق الصريح ان الظاهر
 انه كالطلاق والعناق لتصریحهم بان الثلاث تصح مع الاكراه ثم ذكر ما قدمناه عن الزيلعي وغيره ثم
 قال فانظر الى علة الاستحسان تجددها في النكاح فيكون حكمهما واحداً تأمل اه ولا يخفى أن هذا هو
 الوجه والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا استدان زيد من عمر ودرهم معلومة ورهنت امرأة
 زيد دارها عند عمرو بطريق الاكراه المعتبر شرعاً من زوجها زيد المزور فهل اذا ثبت ما ذكر يكون الرهن
 غير صحيح ويتحقق الاكراه من الزوج * (الجواب) * نعم الزوج سلطان زوجته فيتحقق منه
 الاكراه كما في البرازية والدر المختار وغيرهما والرهن لا يصح مع الاكراه لان ما يصح مع الاكراه عشرون
 وليس منه ذلك كما في باب الطلاق من النهر * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد من عمرو واشجار
 زيتون بالاكراه المعتبر شرعاً وتصرف زيد بثمنها مدة ويريد عمر والآن فيمضى البيع والغاء وتضمن زيد
 قيمة الزيتون الذي تصرف به في المدة المزبورة بعد ثبوت ما ذكر شرعاً فهل له ذلك * (الجواب) * نعم
 قال في الكنز وشرحه للعيني ويثبت به أي بالبيع ونحوه مكرهاً للملك للمشتري ونحوه عند التبض
 للفاسد أي لاجل الفساد لكونه فاسداً لان مقتضى العقد الفاسد ثبوت الملك عند القبض الخ اه وقال
 الزيلعي أي ثبت بالبيع أو الشراء مكرهاً للملك للمشتري لكونه فاسداً كسائر البياعات الفاسدة لان
 ركن البيع وهو الايجاب والقبول صدر من أهله مضافاً الى محله والفساد لعدم شرطه وهو التراضي وفوات
 الشرط تأثيره في فساد العقد الخ فصرح العبارات أن المشتري بالاكراه يملكه ملكاً فاسداً عند التبض
 وبذلك صرح في كتب الاصول من بحث العوارض المكتسبة واذا اعتبرناه بيعاً فاسداً نرجع الى زوائد
 المبيع بيعاً فاسداً كيف الحكم فيها فقول قال في جامع الفصولين ولو منفصلة متولدة تضمن بالتعدي
 لا بدونه ولو هلك المبيع لا المتولدة فللبائع أخذ الزوائد وقيمة المبيع ولو منفصلة غير متولدة فله أخذ
 المبيع مع هذه الزوائد ولا تطيب له ولو هلك في يد المشتري لم يضمن ولو أهلكها ضمن عندهما لا عند
 أي حنيفة وبما لها زوائد الغصب ولو هلك المبيع لا الزوائد فهي للمشتري بخلاف المتولدة كما يقتربان في
 الغصب فيضمن قيمة المبيع فقط اه وتنقله عنه في البحر في البيع الفاسد ولا شك أن ثمرة الزيتون
 في مسألة التنا من منفصلة متولدة فتضمن بالتعدي لا بدونه فللبائع تضمن زيد قيمة الزيتون الذي تصرف به في
 المدة والظاهر أنهم انما تروا تفصيلها في الاكراه اعتماداً على ما ذكره في البيع الفاسد * (سئل) *
 فيما اذا باع زيد ثوره من عمرو بالاكراه المعتبر شرعاً من بكر ومات الثور عند عمرو ويريد الآن أن
 يضمن عمر المشتري قيمته بعد ثبوت ما ذكر شرعاً فهل له ذلك * (الجواب) * نعم ولو أكره البائع
 على البيع لا المشتري وهلك المبيع في يده ضمن قيمته للبائع لانه قبضه بكم عقده فاسد فكان مضموناً
 عليه بالقيمة ذكره الزيلعي شرح التنوير ومثله في الكنز والدرر وغيرهما * (سئل) * فيما اذا كان
 المكره غير قادر على ما هدبه هل يكون اكرهاً معتبراً أم لا * (الجواب) * شرط الاكراه قدرة
 المكره على اتباع ما هدبه كما في المتقي وغيره * (سئل) * في جماعة من المسلمين شهدوا أن زيدا
 أكره عمراً وهدده بالقتل وكان قادر على اتباع ذلك وجهه على ابرائه من مال معلوم فأبراه خوفاً منه

مطلب

أكرهها زوجها على رهن
 دارها لا يصح الرهن

مطلب

الزوج سلطان زوجته فيتحقق
 منه الاكراه

مطلب

أكره على بيع زيتونه فله
 تضمن المشتري قيمة الثمر

مطلب

البيع مكرهاً يفيد الملك عند
 التبض لانه يبيع فاسد

مطلب

في زوائد المبيع فاسداً

مطلب

اذا هلك المبيع كرها يضمن

مطلب

شرط الاكراه قدرة المكره
 على اتباع ما هدبه

فكيف المحكم * (الجواب) * اذا كان الشهود المذكورون عدولا وركاهم جاعة وكانت الشهادة بعد دعوى صحيحة من خصم شرعي على مثله تقبل شهادتهم ويثبت بها الاكراه اذ يصدر من غير السلطان على ما عليه الفتوى كذا أفق المهنداري رحمه الله تعالى * (سئل) * في بكر بالغة منعها أبوها عند ارادة دخول زوجها بالان تبيعه دارها التي كان باعها منها فيما مضى وأن تب له أمتعة معلومة وضررها ففعلت حين لم تجذبها من ذلك فهل اذا ثبت ذلك لا ينفذ بيعها ولا هبتها * (الجواب) * نعم كما أفق بذلك الخبير الرمي رحمه الله تعالى * (سئل) * في رجل عليه دين لايه طلب من الاب أن يبرئه منه فامتنع الاب فصول نحوه بندقة معجربة وهذه بتة بها ان لم يبرئه وهو قادر على ذلك وتحتق الاب من اتباع ذلك ان لم يفعل فأبرأه عن دينه فهل اذا ثبت ذلك فالأبرأ غير صحيح والاب مطالبة الابن بدينه * (الجواب) * نعم

* (كتاب المحجور والمأذون) *

* (سئل) * في رقيق محجور يعقل البيع والشراء اشتري من آخر نصف فرس فهل مولاه مخير بين أن يبيعه أو يفسخه * (الجواب) * نعم * (سئل) * في عبد رقيق محجور بيده دابة وهو جار في ملك جاعة معلومين فهل يكون العبد وما بيده لمواليه المذكورين * (الجواب) * نعم المحجور منع عن التصرف قولاً لا فعلاً بصغور ورق وجنون في المجانين والرق ليس بسبب الحجر في الحرية لانه مكلف محتاج كامل الزاى كالمحرر غير أنه وما في يده ملك المولى فلا يجوز له أن يتصرف لأجل حقه شرح الكنتر للعيني * (سئل) * في رجل مسن معتوه في ذمته ديون لزواجه وله أولاد صغار وبكار ولا وصى له وليس له ما يتضى دينه سوى عتارات معلومة فأقر وهو بهذه الحالة أن جميع ما يعرف به وينسب اليه فهو لابنه فلان الصغير فهل يكون اقراره المزبور غير صحيح * (الجواب) * نعم حيث كان معتوها فأقراره المزبور غير صحيح * العتة اختلال في العقل بحيث يختلط كلامه يشبه تارة كلام العقلاء وأخرى كلام المجانين درر وأحسن ما قيل فيه هو من كان قليل الفهم محتلط الكلام فأسد التدبير الا انه لا يضرب ولا يشتم كما يفعله المجنون وهو كاصي الماعقل في تصرفاته وفي رفع التكليف عنه ذكره الزيلعي منع وتصرف الصبي والمعتوه ان كان نافعاً كالاسلام والانتهاج صعباً لأذن وان ضاراً كالطلاق والعناق لا وان أذن به ولم يما ومرتدين نفع وضرر كالبيع والشراء توقف على الاذن فان أذن لهما الوصى فهما في شراء وبيع كعبد مأذون والشرط أن يعقلا البيع سالب الملك والشراء جالب له تنوير من المأذون زاد الزيلعي وأن يقصد الزيج ويعرف الغبن اليسير من الفاحش وهو ظاهر أقول وهو ظاهر جملة حاله أى والمحال أن ذلك ظاهر لا يخفى على العقلاء كأن يعرف ان الخمسة في العشرة مثلاً غبن فاحش وأن الواحد فيها يسير فان ذلك ظاهر فمن لم يعرفه لا يكون عاقلاً كصبي دفع اليه رجل كعباً وأخذ به ثوبه فانه اذا فرج به ولم يعرف انه معتوه لا يصح تصرفه أصلاً بخلاف ما اذا لم يعرف الغبن اليسير من الفاحش فيما تجهل قيمته فانه غير ظاهر قد يخفى على كثير من الرجال العتلاء فضلاً عن الصبيان وبهذا التبرير اندفع ما أورد من أن الفرق بين اليسير والفاحش محتص بمخازن التجار فينبغي أن لا يعتبر بهذا الشرط اه فاعتمد بيان هذا المقام فتدخلى على كثير من العلماء الاعلام كما أوضحناه في رد المحتار على الدر المختار * (سئل) * في رجل يحصل له صرع في كل شهر مرة ثم يفيق بتيمة الشهر فاذا أقرأ ورهن أو فرغ عن تيمار له في حالة افاقته هل يكون ذلك صحيحاً منه * (الجواب) * نعم لأن المجنون في حالة افاقته كالعاقل كما صرح به الزياهي وغيره * (سئل) * في صغيرة بتيمة بلغت غير رشيدة سفينة مبذرة وثبت ذلك عليها بالبيئة الشرعية لدى قاض شرعي فهل يحجر عليها ولا يسلم مالها اليها حتى تبلغ خمساً

مطلب
يصح الاكراه من غير السلطان

مطلب
منعها أبوها عن الزفاف
وضربها حتى باعته أو وهبته
لا يصح

مطلب
أكره أباه على أن يبرئه من
دينه لم يصح

(كتاب المحجور والمأذون)

مطلب
اذا اشترى عبد شاب فحواه
مخير بين أن يبيعه أو يفسخ

مطلب
العبد وما بيده ملك لمولاه
مطلب
في تفسير المعتوه وهو كالصبي
العاقل

مطلب
تصرف الصبي والمعتوه ثلاثة
أقسام

مطلب
من يحصل له صرع اذا تصرف
في حال افاقته يصح

مطلب
فمن بلغ غير رشيد

وعشرين سنة * (الجواب) * حيث بلغت غير رشيدة لا يسلم اليها مالها حتى تبلغ خسا وعشرين سنة عند الامام رحمه الله تعالى لان المنع كان لرجاء التأديب فاذا بلغت ذلك السن ولم تتأدب انقطع عنها الرجاء فالأفلامنى للمجبر بعده وعندهما لا يدفع اليها المال ما لم يؤنس منها الرشد فحينئذ يدفع اليها مالها لانها ما يرى المجبر على الحجر بالسفاهة قال في التنوير وشرحه وعندهما يجبر على الحجر بالسفاهة والغفلة به أى بقولهما يقتضى صيانة الماله اه فتلخص من ذلك أنها اذا بلغت غير رشيدة عند أبي حنيفة لا يدفع اليها المال الى خمس وعشرين سنة وعندهما الى أن يؤنس رشدتها واذا حجر علم بالسفاهة والغفلة فنندهما لا يدفع اليها المال حتى يؤنس رشدتها ففي الاول المفتى به قول الامام فانه قدمه في المتقى والهداية وخرجه في التنوير والدرر وفي الثاني المفتى به قولهما كما في التنوير أقول والتلخيص المفيد في مسألة من بلغ غير رشيد أنه لا يدفع اليه ماله حتى يبلغ خسا وعشرين سنة عند الامام وهذا ليس بجبر لانه لا يرى المجبر على الحجر البالغ وانما هو منع للتأديب فتصح تصرفاته في هذه المدة وبعد ما يسلم اليه ماله وان لم يصبر رشيد الا انه اذا بلغ هذا السن انقطع رجاء التأديب وأما عندهما فانه لا يسلم اليه ماله حتى يؤنس رشده وان صار شيخا ولا يجوز تصرفه فيه وهذه ثمرة الخلاف وتظهر الثمرة أيضا فيما لو دفع وصيه اليه المال بعد ما بلغ هذه المدة وهو مفسد ضمن عندهما لا عنده وظاهر المتن اعتماد قول الامام في تقييد المنع الى هذه المدة ولم يصرح غيرهم باعتماد قولهما نعم صرح غيرهم بترجيح قولهما بحجة المجبر على الحجر البالغ العاقل بسبب السفاهة والغفلة والدين فقد صرح في الخانية في كتاب المحيطان بأن الفتوى عليه وفي القهستاني انه المختار وهذا تصحيح صريح فيقدم على التصحيح الاتزامي كما ذكره العلامة قاسم أى ان ما جرى عليه أصحاب المتن من انه لا يجبر على الحجر تصحيح التزامي بمعنى أن أصحاب المتن التزموا ذكر التصحيح وهم في الغالب يمشون على قول الامام وقدموا في هذه المسألة على قوله فهو تصحيح له التزاما وما مر عن الخانية من أن الفتوى على قولهما تصحيح صريح فيقدم على الاتزامي ثم اعلم انه ذكر في التناخانية انه لا خلاف عندهما في أن المجبر بسبب الدين يقتصر الى القضاء واختلاف في الحجر بالفساد والسفاهة فقال أبو يوسف كذلك وقال محمد ثبت بغيره بالسفاهة اه ومثله في المجورة حيث قال ثم اختلفا فيما بينهما قال أبو يوسف لا يجبر عليه الا بمجرى المحاكم ولا ينفك حتى يطلقه وقال محمد فساد في ماله يجبره واصلاحه فيه يطلقه والثمرة فيما باعه قبل حجره القاضى يجوز عند الاول لا الثاني اه وظاهر كلامهم ترجيح قول أبي يوسف هذا خلاصة ما حرمته في رد المختار على الدر المختار فاعتقه * (سئل) * في يتيم بلغ رشيد اطلب ماله من أخيه الوصى عليه فامتنع من تسليمه له بدون وجه شرعى فهل اذا ثبت أنه بلغ رشيدا يؤمر الوصى بتسليم ماله * (الجواب) * نعم أقول في حاشية اليرى على الاشباه قال في خزائن الاكل واذا أدرك اليتيم لم يجعل بدفع ماله اليه ولكن يتأني ويجبر به بشئ بعد شئ فان وجدته مصححا دفع اليه ماله وان كان ماجنا مفسدا تأني بينه وبين أن يأتي عليه خمس وعشرون سنة ثم يدفع اليه ماله صلح أول صلح وفي البدائع ولا بأس للولى أن يدفع اليه شيئا من أمواله ويأذن له بالتجارة للاختبار عندها فان آنس منه رشدا دفع اليه الباقي ورشدنا الاستقامة والاهتداء في حفظ المال واصلاحه اه وفي المنع عن الخانية يتيم أدرك مفسدا غير مصحح وهو في حجر وصيه حجر عليه القاضى أول مجبر فسأل وصيه أن يدفع اليه ماله فدفع اليه وضاع المال في يده ضمن وصيه لان دفع المال اليه مع علمه بأنه مضيع تضيع فيمنع ولودفع اليه وهو صبي مصحح وأذن له في التجارة فضاع في يده لم يضمن اه فهذا كله يدل على أن علم الوصى بصلاحه ورشدته يكفي في جواز دفع المال اليه ولو قبل البلوغ فلا يضمن الوصى وانه لو علم عدم رشده لا يجوز ويضمن نعم لو أدعى الرشد بعد بلوغه وأنكره الوصى لا يؤمر

قوله في الاول أى في عدم دفع المال اليها حتى تبلغ خسا وعشرين وقوله وفي الثاني أى صحة الحجر بسبب السفاهة وعدم الرشد والحاصل أن الخلاف بين الامام وصاحبيه في مسألتين احدهما أن من بلغ غير رشيد هل يمنع عنه ماله مدة معلومة أم لا فعنده مدته خمس وعشرون سنة وعندهما لا مدة له معينة بل لا بد من استئناس الرشد وان صار شيخا والثانية أن هذا المنع هل هو حجر حتى لا تصح تصرفاته في أثناء المدة أم غير حجر فذهب الامام

الثاني ومذهب الاول والمفتى به في المسألة الاولى قول الامام وفي الثانية قولهما اه منه تلخيص مفيد فيمن بلغ غير رشيد مطلبه التصحيح الصريح يقدم على الاتزامي مطلبه اذا بلغ اليتيم لم يجعل بدفع ماله

الوصي تسليم المال اليه ما لم يثبت رشده كما في صورة سؤال المؤلف وبقى ما لو بلغ ولم يظهر حاله فهل يجوز أن يدفع اليه ماله وتصح تصرفاته أم لا بد من اثبات رشده والذي يظهر لي الأول والألزم أن كل من بلغ لا تصح تصرفاته حتى يعلم رشده وفي حاشية الأشباه للسيد محمد أبي السعود عن الولو الجمية وكما يضمن بالدفع اليه وهو مفسد فكذا يضمن بالدفع له قبل ظهور رشده بعد الإدراك اهـ ولعله محمول على ما إذا كان قبل البلوغ غير رشيد مبذرا متلفا ماله ثم بلغ ولم يظهر رشده أما لو كان قبل البلوغ رشيدا غير سفيه فلا كلام لأنه يجوز له دفع المال اليه قبل البلوغ فبعده أولى وأما لو لم يعلم حاله قبل البلوغ أيضا فمقتضى تعليل المخانية المأرا نفا أنه لا يضمن بالدفع له بعد البلوغ قبل ظهور حاله وقد صرح الأصوليون بأن السفه من العوارض ومتقضاه أن الأصل الرشد وفي المتن فإن بلغ الصبي غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمسا وعشرين سنة فقيدها ذلك ببلوغه غير رشيد ومفهومة أنه لو بلغ وهو رشيد أو لم يعلم حاله فانه يسلم اليه ماله ثم رأيت في فتاوى العلامة شيخ الإسلام الشلي سؤالا فيمن بلغ ولم يعلم حاله فهل الأصل بعده الرشد أو السفه وهل لو دفع اليه ماله ثم ظهر مفسدا بئرا الدافع أم لا الجواب قال في البدائع أما الصبي فالذي يرفع عنه الحجر شيئا أن أحدهما اذن الولي له بالتجارة والثاني بلوغه اهـ الى أن قال فمن بلغ ولم يعلم من حاله سفه ولا رشد كما هو في صورة السؤال اذا دفع الوصي اليه ماله فظهر مفسدا لا يضمن الوصي كما يشير اليه تعليل قاضيان ولانه قد زال عنه الحجر بالبلوغ كما تقدم في عبارة البدائع ولم يظهر منه سفه وقت الدفع ولانه بالسفه لا يصير محجورا عند أبي يوسف إلا بحجر القاضي كما قد متنا لكن الواجب على الوصي أن لا يدفع اليه المال إلا بعد الاختبار اهـ فقدمت ثبوت الرشد انما يحتاج اليه عند وجود الوصي له وعليه يحمل ما في فتاوى العلامة الشلي أيضا حيث سئل فممن بلغت وعليها وصي ولها مال تحت يده فهل يثبت رشدها بمجرد البلوغ الجواب لا يثبت إلا بحجة شرعية فان بلغت رشيدة سلم اليها ماله والافلاحي يؤنس منها الرشد اهـ ونقله عنه في الخيرية وأقره ويتعين حله على ما قلناه والانا قض كلامه الأول هذا وفي حاشية المنع للغير الرمي ومنها شيء لم أرهم ذكره وهو أنه لو امتنع الوصي من دفع ماله بعد الحكم بالرشد وبعد طلبه فهلك مع شدة الاقتتار الى ذكره ولا شك أنه يضمن اذا تمكن من الدفع فلم يدفع لتعديه في المنع وكأنهم لم يذكروا ظهوره وأما اذا بلغ رشيدا فطلب ماله فغنه قبل أن ينكشف حاله ويعلم رشده وصلاحيته في نفسه بالاختبار فهلك لا يضمن المنع فاغتم هذه الفوائد الفريدة وكتب المؤلف عن فتاوى قارئ الهداية سئل عن الحر العاقل البالغ اذا تصرف وباع واشترى وأقر وتروج فادعى أبوه أو وصيه أنه تحت الحجر وأنه سفيه فهل يقبل ذلك أم لا فأجاب مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اذا بلغ عاقلا فجميع تصرفاته نافذة ويلزمه أحكامها ولا يعتبر قول أبيه أو وصيه أو غيرهما أنه محجور إلا اذا حجروا عليه حاكم ونفذ حاكم آخر حكم الحاكم الأول والا فجميع تصرفاته نافذة على القول المقتضى به أقول أيضا وفي هذا تأييدا لما قدمناه من أن الأصل الرشد واحتز به قوله على المفتي به عن قول محمد من أنه يثبت الحجر بمجرد السفه وفيه دلالة على أن المفتي به قول أبي يوسف من أنه يقتصر الى القضاء تأمل لكن اشتراط التنفيذ مبني على قول أبي حنيفة من أنه لا يحجر على الحر البالغ ورأيت في فتاوى التمرناشي صاحب التنوير جوابا عن سؤال بمانه مذهب أبي حنيفة أنه اذا بلغ السفه عاقلا فجميع تصرفاته نافذة وتلزمه أحكامها إلا اذا حجروا عليه حاكم ونفذ حاكم آخر حكم الحاكم الأول قال الزاهدي في شرحه لأن الحجر منه فتوى وليس بقضاء ولهذا لم يوجد المتقضى له والمقضى عليه ولو كان قضاء فنفس القضاء مختلف فيه فلا بد من امضائه اهـ لكن قال في المخانية من كتاب المحيطان الفتوى في الحجر على قول صاحبين فيكون هو المذهب المعول عليه فاذا قضى به التامضي نفذ ولا يحتاج الى امضاء قاض

مطلب
فما اذا بلغ ولم يظهر حاله

مطلب
اذا ثبت رشده وطلب ماله
فغنه الوصي ضمن

مطلب
اذا بلغ فادعى أبوه أو وصيه
أنه سفيه محجور لا يقبل

مطلب
الفتوى في الحجر على قول
الصاحبين

آخر والله تعالى أعلم اه كلام التمر تاشي رحمه الله تعالى * (سئل) * في مديون معسر ثبت
افلاسها واعساره بالوجه الشرعي بموجب حجة وليس له مال سوى مسكن واحد بقدر كفايته ولا يمكنه
الاجتزاء بمادون ذلك المسكن ويكلفه دائته الى بيعه واداء دينه من ثمنه فهل ليس له ذلك
* (الجواب) * نعم واذا كان للمديون ثياب يلبسها ويمكنه أن يجتري بدون ذلك فإنه يبيع ثيابه
فيقتضي الدين ببعض ثمنها ويشتري بما بقي ثوباً يلبسه وعلى هذا القياس اذا كان له مسكن ويمكنه أن
يجتري بمادون ذلك يبيع ذلك المسكن ويصرف بعض الثمن الى الفراء ويشتري بالباقي مسكناً ليبيت
فيه وعن هذا قال مشايخنا انه يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى انه يبيع البدن في الصيف والنطع في
الشتاء واذا باع القاضي عندهما مال المديون لقضاء دينه أو أمر أمينه بالبيع فان العهدة على المطلوب
لا على التراضي وأمينه كذا في النهاية ولو كان له كائون من حديد يباع ويتخذ من الطين كذا في العيني
شرح الهداية فتاوى الهندي وتعام فروع المسألة في المنع والخيرية من المجروهي شهيرة * (سئل) *
في المديون المحاضر اذا كان له عروض وعقار وامتنع عن أداء الدين بعد حلوله فهل يبيعهما القاضي للدين
* (الجواب) * نعم ولا يبيع القاضي عرضه وعقاره أي المديون وهذا عند أبي حنيفة خلافاً لهما أي
لاي يوسف ومحمد فان عندهما يبيع القاضي ذلك ويوفي الدين وبه أي بقولهما يفتي كفاي الاختيار
وغيره وقال القاضي قول صاحبيه يبيع منقوله ولا يبيع عتاره وفي رواية يبيعه كما يبيع الموقوف وهو
الصحيح كما في تصحيح الشيخ قاسم وفي تبين الكنز ثم عندهما يبدأ القاضي ببيع التقود لانها معدة للسلب
ولا يلتفع بعينها فيكون بيعها أهون على المديون فان فضل شيء من الدين باع العروض لانها قد تعدت
للقاب والاسترباح فلا يلحقه كبير ضرر في بيعها فان لم يف ثمنها باع العقار لان العقار يعدل لاقتناه
فيلحقه ضرر في بيعه فلا يبيعه الا عند الضرورة وهذه إحدى الروايتين عنهما وقال بعضهم يبدأ القاضي
بييع ما يحشى عليه التوى من عروضه ثم ما لا يحشى عليه التلف منها ثم يبيع العقار فالحاصل أن
القاضي نصب ناظرًا فينبغي له أن ينظر للمديون كما ينظر للدائن فيبيع ما كان أنظر اليه ويترك عليه دست
من ثياب يبدنه الخ وتعامه في المنع * (سئل) * فيما اذا كان لرفيق وديعة عند زيد فدفعتها
زيد لو كمل شرعي عن سيد الرفيق لدى بينة شرعية ثم بعد ذلك مات السيد وعق الرقيق فطلب الوديعة
من زيد بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك والدفع المذكور جائز * (الجواب) * نعم * (سئل) *
فيما اذا خلع زيد المعترف بالبلوغ وبأن عمره أربع عشرة سنة زوجته هذا البكر البالغ من عصمته
وعقد نكاحه بعد الخلوة الصحيحة بها على مؤخر صداقها المعلوم وهو ممن يحتمل مثله فهل يكون المخلع
صحيحاً ولا يقبل بحجوده البلوغ بعد اقراره مع احتمال حاله * (الجواب) * نعم * (سئل) * في
بكر عاقله مراهقة رشيدة بلغت من السن اثنتي عشرة سنة باعت شيئاً من الماه من أخويها بثمن معلوم من
الدرهم لدى حاكم شرعي وقالت في مجلس المحكم أنا بالغة وهي بحال يحيض مثلها والظاهر لا يكذبها
وتسلم المشتريان المبيع وتصر فابه نحو خمس سنين والا ن قامت تقول انها كانت غير بالغة حين البيع
فهل اذا ثبت ما ذكر لا ياتفت الى انكارها * (الجواب) * نعم أقرم ابق بصلح أو غيره وقال انه بالغ
ثم ادعى هو أو غيره فساد الصلح لكونه غير بالغ قال صح قول الصبي بالبلوغ بشرط أن يكون ابن ثلاث
عشرة سنة لان أقل من ذلك نادر ثم حكى القاضي محمود السمرقندي أن مراعتاً أقر في مجلسه بالبلوغ في
دعوى كانت له وأعله فقال القاضي بما اذا بلغت فسكت فقال لا بد من البيان فقال بالاحتلام فقال وماذا
رايت بعدما استتعت فقال الماء فقال أي ماء فان الماء يختلف قال المتى فقال وما المتى فقال آب مردان
كه فرزند ازوتی بود قال على من احتلمت على ابن أو على بنت أو على أنان فقال على ابن واستحي الغلام

مطلبه

اذا ثبت اعساره وليس له الا
مسكن واحد بقدر كفايته
لا يؤثر ببيع

مطلبه

لو كان له كائون من حديد
يبيع ويتخذ من الطين

مطلبه

اذا امتنع المديون عن أداء
الدين وله عروض وعقار
يبيعهما القاضي

مطلبه

دفع مودع القن الى وكيل
السيد صح

مطلبه

أقر أنه بالغ وخلع زوجته صح
ولا يقبل بحجوده البلوغ بعد
ذلك

مطلبه

المراهق اذا أقر أنه بالغ يقبل
قوله

فقال التاضي لا بد من الاستقصاء فقد يلتن الصغير الاقرار بالبلوغ من غير حقيقة وحدث منه قال شيخ الاسلام وهذا من باب الاحتياط وانما يقبل قوله بغير هذا التفسير وكذا المجارية اذا اقترنت بالحيض جواهر الفتاوى من كتاب الدعوى قبيل الباب السادس ومثله في حاوى الزايدى من باب المحجور والمأذون أقول المشهور في كتب المذهب صحة الاقرار بالبلوغ من الغلام اذا بلغ اثنتي عشرة سنة ومن المجارية تسع سنين وقول شيخ الاسلام ان هذا الاستفسار من باب الاحتياط يفيد أنه لو فعله التاضي فهو الاولى لكن نقل المحوى عن درر البحار أنه يشترط لقبول قوله ما أن يبين كيفية المراهقة حين السؤال عنها وكذا قال في الشرنبلالية يعني وقد فسر ما به علما بلوغهما وليس عليهما يمين اه وأقره في الدر المختار والظاهر ان المراد التفسير المذكور فيكون ذلك ترجيحاً لما قاله التاضي فتأمل ويشترط أن يكون ممن يحتل مثله بأن لم يكذب الظاهر في المخ عن الحانبة صبي أقر أنه بالغ وقاسم وصي الميت قال ابن الفضل ان كان مراهقاً ويحتل بقوله ويجوز قسمته وان كان مراهقاً ويعلم أن مثله لا يحتل لا يجوز قسمته ولا يقبل قوله لانه يكذب ظاهراً وتبين بهذا أن بعد اثنتي عشرة سنة اذا كان بحال لا يحتل مثله اذا أقر بالبلوغ لا يقبل اه * (سئل) * في مملوك محجور أبق من سيده من مكة المشرقة واصطب رجل أتى به للشام وطلبه سيده منه فاهتزع اعماء ان المملوك استأجر منه جلالير كبه من مكة الى الشام باجرة كذا وبكلف سيده دفع الاجرة فهل لا يلزمه ذلك (الجواب) * نعم (سئل) * في جارية محجورة استرضت ما لا بدون اذن سيدها وأتلفته وباعها سيدها ويريد ارباب الديون الدعوى عليها بدنيهم ومطالبته فهل يؤاخذ به بعد العتق * (الجواب) * نعم استرضى العبد المحجور عليه ما لا وأتلفه يؤاخذ به بعد العتق والصبي لا يؤاخذ به أصلاً لان العبد من أهل الالتزام لكنه لم يظهر في حق سيده فيؤاخذ به بعد العتق لافي الحال والصبي ليس من أهل الالتزام برأية من المأذون * (سئل) * في عبد محجور تزوج امرأة وأقر بدين رجل كل ذلك بدون اذن من مولاه ثم مات قبل العتق عن سيده وزوجه ويده مال لسيده وترى زوجته أخذت مؤجلاً من المال المزبور والرجل يريد أخذ المال المقر له به من المال المزبور بدون اذن السيد ولا وجه شرعي فهل ليس له ما ذلك * (الجواب) * نعم أما نكاح الرقيق فلما في التنوير توقف نكاح قق وأمة ومكاتب ومدبر وأم ولد على اجازة المولى فان اجاز نفذ وان رتبطل اه وأما الاقرار فلما فيه أيضاً من المحجور صريح طلاق عبد واقاره في حق نفسه فقط لاسيده فلو أقر بما لآخر الى عتقه اه * (سئل) * في رجل ادعى على آخر أن رقيقك المحاضر بالمجاس قوس جلى ببندية فيه ارباص ومات وأن قيمته مائة وثلاثون قرشاً وثبت ما ذكر بشهود مكرامة ثم شهد أهل الخبرة بأن قيمته وقتئذ سبعون قرشاً فكيف الحكم في ذلك * (الجواب) * تشترط الدعوى على العبد بحضور سيده لا على السيد بحضور العبد قال في الاشياء من أحكام العبد لا تسمع الدعوى والشهادة عليه الا بحضور سيده وأما قيمة الجمل فتعتبر يوم التلف قال في اواخر الاشياء من القول في ثمن المثل المتلف بلا غصب تعتبر قيمته يوم التلف ولا خلاف فيه اه فاذا ثبت استهلاكه يؤاخذ به في الحال قال في السراج الوهاج من كتاب المحجور لو استهلك العبد ما لانه يؤاخذ به في الحال محجوراً أو مأذوناً اه وفي التتارخانية من الكفالة ذكر المحجوب في الجامع الصغير من مشايخنا من قال اذا استهلك المحجور مال غيره عياناً يؤاخذ به في الحال فان كان له كسب بوفى ذلك من كسبه وان لم يكن تباع رقبته بدين الاستهلاك الا أن يرضيه المولى اه وفي التنبيه من باب أمر الغير بالجناية برز بكر خواهرزاده عبد محجور جنى على مال فباعه المولى بدعيه بالجناية فهو في رقبة العبد يباع فيها على من اشتراه بخلاف الجناية على النفس اه وفي التتارخانية من التاسع من الجنايات فرق بين الجناية على الأذى وبين

مطلب
يشترط أن يكون ممن يحتل مثله

مطلب
استأجر العبد جلالاً يلزم سيده

مطلب
استقرض العبد المحجور ما لا وأتلفه يؤاخذ به بعد العتق والصبي لا يؤاخذ به أصلاً

مطلب
تزوج العبد المحجور وأقر بدين بدونه اذن الخ

مطلب
في عبد قتل جلالاً آخر

مطلب
تشترط الدعوى على العبد بحضور سيده

مطلب
ما استهلكه العبد يؤاخذ به في الحال

مطلب
فرق بين جناية العبد على الأذى وبين جنائه على المال

الجنابة على المال ففي الاول خير المولى بين الدفع والقضاء وفي الثاني خير بين الدفع والبيع اه وفي
 المحامى القدسي في باب جنابة العبد وان قتل العبد رجلا خطأ واستهلك مال الاثر وحضر اجماعا فانه
 يدفع الى ولى الجنابة ثم يتبعه الاثر فيبيعه في دين الاستهلاك ولو حضر صاحب المال أولا باعه القاضي
 في المال الذي استهلكه فان حضر ولى الجنابة بعد ذلك لم يكن له شئ اه وما في البدائع من أن ضمان
 العبد بعد العتق لا يشكل عليه ما تقدم انه يؤاخذ به في الحال لما قال العلائي في شرح التنوير من الحجر
 ان الاصل فيه ذلك لكن أخره لقيام المانع فتأمل اه أقول يعني الاصل في فعله النفاذ في
 الحال لما قدمه المؤلف اول الباب عن شرح الكنز ان الرق ليس بسبب الحجر في الحقيقة الخ وانما أخر
 النفاذ الى عتقه لقيام المانع وهو حق المولى ومراد العلائي بذلك التوفيق بين كلامهم وعليه فامر عن
 السراج من أنه يؤاخذ به في الحال محمول على أن الاصل فيه ذلك وأن المؤاخذة في نفس الامر بعد العتق
 فلا يخالف ما في البدائع وأنت خير بأن هذا التوفيق في غاية البعد على انه لا يتأتى في عبارة التتارخانية
 بل هي صريحة بخلافه وكذا عبارة التنبيه والمحامى القدسي لان الدفع من كسبه أو بيع رقبته
 لا يكون بعد العتق وأيضا فان الحجر انما يؤثر في الاقوال دون الافعال ففي المتن الحجر هو منع نفاذ تصرف
 قولى فهو دليل على أن التصرف الفعلي ينفذ في الحال وذلك كالاستهلال فلا يتأخر الى العتق كما مر عن
 السراج وغيره ومثله في المنع عن شرح ابن ملك وعزاه الخبير الرملى الى النهاية والمجوهرة والبرزانية
 والمخالصة والولولة الجمية ثم قال والمحصل أن النقل مستفيض في هذه المسألة بالضممان في الحال فيبيع
 أو يفيده المولى اه والا حسن في التوفيق ما ذكرته في رد المحتار عن شيخ مشايخنا السايحاني وغيره من
 حمل ما في البدائع على ما اذا ظهر استهلاكه باقراره لما في الغاية اذا كان الغصب ظاهرا ضمن في الحال
 فيبيع فيه ولو ظهر باقراره لا يجب الا بالعق كذا قال الفقهاء اه ويؤيده ما قدمه المؤلف في عبارة
 التتارخانية عن شرح المحبوبي من قوله اذا استهلك المحجور مال غيره عيانا يؤاخذ به في الحال فقوله
 عيانا أى بمعاينة الشهود اخترازا عما اذا أقربه المحجور فاعتمد هذا التحرير * (سئل) في رجل دباغ
 متقن محرقه يريد أن يشتغل بتلك الحرفة ويبيع المجلود التي يدبغها من رغب في شرائها بمن المثل
 ويريد بقية أهل الحرفة المحقر عليه بذلك ومنعه من تعاطيها فهل ليس لهم ذلك * (الجواب) نعم
 لان سبب الحجر الصغر والجنون والرق وعند الامام لا يحجر الا على ثلاث مفت ما جن وطيب جاهل
 ومكارم فليس * (سئل) في الصبي العاقل اذا باع من آخر حصته له من دار ثم بلغ رشيدا فهل
 يتوقف البيع على اجازته * (الجواب) نعم اذا بلغ فأجازه نفذ والله تعالى أعلم (وتحقيق هذا
 المقام) أن الصبي العاقل يشبه البالغ من حيث انه عاقل مميز وشبه طفلا لا عقل له من حيث انه لم يتوجه
 عليه الخطاب وفي عقله قصور ولهذا يثبت للغير عليه ولاية فألحق بالبالغ في النفع المحض وبالأطفال في
 الضرر المحض وفي الدائر بينهما ما لطفل عند عدم الاذن وبالبالغ عند الاذن لرجحان جهة النفع على الضرر
 بدلالة الاذن لكن قبل الاذن يكون منعقد موقوف على اجازة الولى لان فيه منفعة لصيرورته مهتدا
 الى وجوه التجارات حتى لو بلغ فأجازه نفذ عندنا خلافا لفرلانه يتوقف على اجازة وليه فصار وليا بنفسه
 من من المأذون ومثله في الدرر والاصل عندنا أن العقد يتوقف على الاجازة اذا كان له مجيز حالة العقد
 وان لم يكن له مجيز حالة العقد لا يتوقف وبطل الخ فصول العمادية من الرابع والعشرين في تصرفات
 القسوى فعملي هذا يحمل ما هنا على ما اذا كان له ولى ولم يجزه والابطل كما هو المفهوم من العمادية وغيرها
 أقول الذي يظهر لي انه لا يبطل وان لم يكن للصبي المذكور ولى لان المراد من قولهم اذا كان له مجيز حالة
 العقد أى من يقدر على امضاء العقد من ولى أو قاض فلو عقد الصبي عقدا ولا ولى له يتوقف لان له مجيزا

مطلبه
 مهم فيما اذا استهلك العبد مالا

مطلبه
 دباغ متقن محرقه ليس
 لاهل حرفته الحجر عليه

تحرير مهم الاصل عندنا
 ان العقد يتوقف اذا كان الخ

وهو القاضي اذا كان الصبي تحت ولاية قاض وكان العتد قابلا للاجازه والا فهو باطل كذا كنت أفهم
 هذا المحل ثم راجعت فحقق لي ذلك طبق ما كنت أفهمه قال الامام الاستروشنى في كتابه احكام الصغار
 في مسائل النكاح مانصه وفي فوائد صاحب المحيط رحمه الله تعالى صلية زوجت نفسها من كف موهى
 تعقل النكاح ولاولى لها فالعتد يتوقف على اجازة التناضى فان كانت في موضع لم يكن فيه قاض ان كان
 ذلك الموضع تحت ولاية قاض تلك البلدة ينقد ويتوقف على اجازة ذلك القاضي وان كان في موضع
 لا يكون تحت ولاية التناضى فانه لا ينقد وقال بعض المتأخرين ينقد ويتوقف على اجازتها بعد البلوغ
 اه فهذا صريح في انه ليس المراد بالمجيز الولى الخاص بل ما يعم القاضي لكن بشرط أن يكون ذلك
 العتد قابلا للاجازه احتراز اعمال وطلق الصبي امرأته ونحو ذلك فانه لا يتوقف بل يبطل وان كان له ولى
 خاص لانه لا يجيز له أى لا يقبل الاجازة لانه لو فعله الوصى نفسه لم يصح فكذا لا تصح اجازته ويدل عليه
 ايضا تمام عبارة العمادية في بيان الاصل المذكور وكذا في جامع الفصولين ايضا في الرابع والعشرين
 فقال بيانه ان الصبي المجبور لو تصرف تصرفا يجوز عليه لوقع له وليه في صغره كبيع وشراء وتزوج
 وتزويج امته وكاتبته ونحوه فاذا فعله الصبي بنفسه يتوقف على اجازة وليه مادام صبيما ولو بلغ قبل
 اجازة وليه فأجازه بنفسه جاز ولم يجز بنفس البلوغ بلا اجازة ولو طلق الصبي امرأته أو خلعها أو حررقه
 مجانا أو بعوض أو وهب ماله أو تسدق به أو زوج قته امرأة أو باع ماله بحبابة فاحشة أو شرب شيئا أكثر
 من قيمته فاحشا أو عتد عتدا مما لو فعله وليه في صباه لم يجز عليه فهذه كلها باطلة وان أجازها الصبي بعد
 بلوغه لم تجز لانه لا يجيز لها وقت لعقد فلم يتوقف على الاجازة الا اذا كان لفظ اجازته بعد البلوغ ما يصلح
 لا ابتداء العقد فيصح ابتداء الاجازة كقوله اوقت ذلك الطلاق او العتق فيقع لانه يصلح للابتداء اه
 وكتب المحرر ازملي في حاشيته على قوله لوقع له وليه في صغره مانصه يدخل في الولى التناضى فافهم اه
 فهذا صريح فيما قلناه ايضا وقد صرح بذلك ايضا في فتح التدبير حيث ذكر الاصل المذكور وبيانه الذى
 نقلناه ثم قال وهذا يوجب أن يفسر المجيز هنا بمن يقدر على امضاء العقد لا بالقابل مطلقا ولا بالولى اذا لم يقف
 في هذه الصور وان قبل فضولى آخر أو ولى لعدم قدرة الولى على امضاها اه فقوله بمن يقدر على امضاء
 العتد أفاده أن المراد من له ولاية امضائه من ولى خاص أو قاض لا مطلق قابل سواء كان فضولى أو
 ولىا ولا مجرد وجود الولى سواء كان العتد قابلا للاجازه كالبائع بمن المثل أو غير قابل كالطلاق والمخلع
 هذا وقد رأيت حين كتابتي هذا المحل بخط شيخ مشايخنا مثلا على التركماني على جامع الفصولين عبارة
 طويلة عن زواهر الجواهر على الاشباه والنظائر حاصلها انه هل المراد بذلك الاصل أن يكون العتد قابلا
 للاجازه شرعا حتى لو زوجت الصغيرة نفسها ولاولى لها من كف وبمهر المثل يتوقف على اجازتها بعد
 بلوغها أو المراد وجود ولى يملك الاجازة وقت العقد وقع كلام بين بعض الافاضل المحنفة في ذلك في
 عصرنا فذهب بعض الى الاول وبعض الى الثانى ثم استشهد لكل من الفريقين ثم نقل عبارة عن
 الحنانية وقال انها تفيد أن المراد ما هو اعم منها ولم يجز الماتام وقد علمت تحريره بعون الملك العلام وأنه ليس
 المراد الاول لان كون العتد قابلا للاجازه لا بد فيه من شرط آخر وهو أن يكون له مجيز وقت صدوره من
 ولى خاص أو عام كالتناضى حتى لو لم يكن في ولاية قاض كما لو زوج الصغير نفسه في دار الحرب مثلا بهر
 المثل لم يتوقف على اجازته لان هذا العتد وان كان قابلا للاجازه لكنه لا يجيز له وقت صدوره وليس
 المراد الثانى ايضا ان كان مراده الولى الخاص كما يتبادر من عبارة زواهر الجواهر بل المراد بالولى ما يشمل
 التناضى بشرط أن يكون العتد قابلا للاجازه كما علمت وليس المراد ايضا ما هو اعم من الاحتمالين وليس
 في كلام الحنانية ما يفيد بل فيه ما يدل على ما قررناه وعبارة الحنانية هكذا صبي تزوج بالغة ثم غاب فلما

قوله ما يصلح أى القضا يصلح
 الخ هنا نكرة موصوفة لا نافية
 اه منه

حضر تزوجت المرأة آخر وقد كان الصبي أجاز بعد بلوغه النكاح الذي باشره في الصغر فإن كانت المرأة تزوجت بائناً قبل إجازة الصبي جاز الثاني لأنها ملك الفسخ قبل إجازة الصغير وإن كان النكاح الثاني بعد إجازة الصغير ينظر إن كان النكاح في الصغير بمهر المثل أو بما يتقارب الناس في مثله يجوز النكاح لأنه كان موقوفاً فيغذبا إجازة الصبي بعد البلوغ وإن كان بمهر كثير لا يتقارب الناس فيه وللصغير أب أو جد وكذلك لأنهما لم يكن النكاح عليه بمهر كثير فيتوقف عقد الصغير على إجازتهما فينفذ بالاجازة بعد البلوغ وإن لم يكن للصغير أب أو جد جاز النكاح الثاني من المرأة لأن عقد الصغير على هذا الوجه لم يتوقف فلا تلحقه الإجازة اهـ وقوله لم يتوقف أي وإن كان تحت ولاية قاض لأنه لا يملك تزويج الصغير بغبن فاحش إلا الأب والجد فلا يملكه التاضي فيكون لا يحجز له فلا يتوقف فيجوز النكاح الثاني من المرأة وتنتقل في زواجر الجواهر عن فتح القدير ما نصه فعلى هذا قوله ولا يحجز له أي ما ليس له من يتدر على الإجازة يبطل كما إذا كان تحت أي تحت رجل حرّة وزوجه الفضولي أمة أو أخت امرأته أو خامسة أو معتدة أو مجنونة أو صغيرة بتيمة في دار الحرب إذا لم يكن سلطان ولا قاض لا يتوقف لعدم المجيز الذي يقدر على الأمضاء حالة العقد لأن دار الحرب ليس بها مسلم له ولاية حكم ليتمكن تزويجه بالتيمة فكان كالملك الذي في دار الإسلام ليس له حاكم ولا سلطان فإنه أيضاً يتعذر تزويج الصغار فيه إلا في أعاصير فوقع باطلا حتى لو زال المانع بموت امرأته السابقة وانقضاء عتة المعتدة فأجاز لا ينفذ أما إذا كان فيجب أن يتوقف لوجود من يقدر على الأمضاء اهـ وقوله أما إذا كان أي وجد سلطان أو قاض صريح أيضاً فيما قلناه من أن مرادهم بالمجيز من له ولاية أمضاء ذلك العقد مع قبول ذلك العقد للأمضاء في نفسه فأغتم هذا التحريم القديم النظر فإنك لا تسكّد تحجده في غير هذا الكتاب والله تعالى أعلم بالصواب

(كتاب الغصب)

(سئل) في رجل غصب فرساً وباعها من آخر وماتت عند المشتري ولم يحجز المالك البيع ويريد الرجوع على الغاصب بقدر ثمنها الذي كان اشتراها به زاعماً أن له ذلك ويريد الغاصب دفع قيمتها له يوم غصبها فهل للغاصب ذلك والتول له في ذلك *(الجواب)* نعم وفي التنوير وتجب القيمة في التقيمي يوم غصبه أجماعاً اهـ وفي شرحه للعلائي عن البحر والقول للغاصب بيمينه وفي القول لمن عن جامع الفصولين ولو ادعى أنه غصب أمته ولم يذكر قيمتها تسمع دعواه ويؤمر برد الأمته ولو هالكه قال الغول في قدر القيمة للغاصب اهـ *(سئل)* في رجل غصب قمحاً زيد وباعه من آخر وسلمه وتصرف به المشتري ويريد زيد تضمينه مثل قمحه حيث لم يتقصد المثل بعد ثبوت ذلك شرعاً فهل له ذلك *(الجواب)* نعم ولو باعه الغاصب وسلمه فالملك بالخيار إن شاء ضمن الغاصب وجاز بيعه والتمن له وإن ضمن المشتري رجوع على الغاصب بالتمن وبطل البيع ولا يرجع بما ضمن عليه وإن باع ولم يسلم لا يضمن برزازية أوائل كتاب الغصب ومثله في فتاوى العلامة التمر تاشي المصنوب منه مخير بين تضمين الغاصب وغاصب الغاصب إلا إذا كان في الوقف المصنوب بأن غصبه وقيمه أكثر وكان الثاني أملي من الأول فإن الغمان على الثاني أقول قوله المصنوب نعت للوقف وقوله بأن غصبه أي الغاصب الثاني والحال أن قيمته أكثر مما كانت وقت ما غصبه الغاصب الأول *(سئل)* في فرس مشترك بطريق الملك بين زيد وعمرو ونصفين وهي عند زيد فأركبها بكر فركبها بكر إلى مكان بعيد كل ذلك بدون إذن من عمرو وكانت حاملاً فولدت مهر عند بكر قبل انتهاء مدة الحمل ونقصت قيمتها بذلك ومات المهر ويريد عمرو وتضمن زيد نقصان قيمة الفرس والمهر فهل يضمن زيد نقصان قيمة الفرس لا المهر *(الجواب)* نعم يضمن زيد

قوله في دار الحرب قيد قوله
أو مجنونة أو صغيرة بتيمة
اه منه

مطلبه
غصب فرساً وباعها وماتت
عند المشتري ضمن

مطلبه
القول للغاصب في القيمة

مطلبه
باعه الغاصب وسلمه للمشتري
فالملك يضمن أيهما شاء

مطلبه
ولدت الفرس مع الغاصب
ونقصت قيمتها ومات الولد يضمن
نقصانها فقط

نقصان قيمة الفرس بالولادة ولا يضمن قيمة الولد حيث لم يتعد عليه ولم يمنعه بعد طلبه والمسألة في الخبرية من الغصب وفي الآتروى عن النهاية وان تنص المصوب في يد الغاصب ولم يخبر نقصانه بوجه آخر ضمن النقصان سواء كان النقصان في بدنه مثل ان كانت جارية فاعورت أو ناهضة الثديين فانه كسر ثديها أو في غير بدنه مثل ان كان عبدا محترفا فنسي الحرفة لانه دخل في ضمانه بجميع أجزائه بالغصب وقد فات منه جزء أو ما اذا كان قد انجبر نتصانه مثل ان ولدت المصوبة عند الغاصب فردتها وفي قيمة الولد وفاء بنقصان الولادة فلا يضمن الغاصب شيئا عندنا خلافا لزراره اه وفي البرازية وان نقص المصوب عند الغاصب ضمن النقصان الا اذا كان النقصان بفعل الغير في حينئذ يخير المالك بين تضمين الغاصب ورجوع الغاصب على المجاني أو يضمن المجاني ولا يرجع على أحد اه وفيها عرج الحمار المصوب في يد الغاصب ان كان يمشي مع العرج ضمن النقصان وان كان لا يمشي أصلا ضمن القيمة كالتقطع اه وفيها ضرب بقرة الغير فسقطت وخيف تلفها فباعها من قصاب فذبحها فعلى الضارب ضمان النقصان اه ركب جارية غيره فعليه وضمن ثم زال العيب فله ان يرجع بما ضمن حاوي الزاهدي من فصل فيما يبرأ الغاصب عن الضمان * (سئل) * في جبال له جبال معلومة معدة للاستغلال لغصبا رجل منه واستعملها مدة بدون عقد اجارة ولا استجار ويريد الجبال مطالبة باجرة مثلها عن مدة استعمالها فهل له ذلك * (الجواب) * نعم والمسألة في التنوير وغيره من الغصب * (سئل) * فيها اذا كان لزيد الغائب دار جارية في ملكه بيد هند المحاضرة فاذنت لاسا كنه عمرو بتمير حيطان بيوت فيها مع سقنين فيها وبالصرف على ذلك من ماله ليحسبه من اجرتها ففعل عمرو ذلك وصدر ذلك بدون وكالة عن الغائب ولا اذن ولا اجارة منه ثم حضر رد ذلك ولم يحجزه ولم يرض بدفع شيء لعمرو في نظير مصرفه ويريد عمرو قلع عمارة حيث لا يضر التاع فهل له ذلك * (الجواب) * نعم ومن بنى أو غرس في أرض غيره بغير اذنه امر بالقلع والرد وللمالك ان يضمن له قيمة بناء أو شجر امر بقلعه ان نقصت الارض به تنوير من الغصب ومثله في الملتقى والدرور والكنز وغيرهما وفي مسألة البناء لم يكن على الارض بل على السقف والحيطان والمحكم فيهما كذلك بدليل ما نقل في العمادية من أحكام العمارة في ملك الغير لو ان رجلا بنى على السقف الاعلى في دار امرأته بأمرها ثم أراد ان يرفع ذلك قال البناء للمرأة وليس له ان يرفعه فان كان بنى بغير أمرها فله ان يرفعه ان كان لا يوجب رفعه ضررا في غير ما بنى قال والاصل ان من بنى في دار غيره بناء وانفق في ذلك بأمر صاحبه كان البناء لصاحب الدار وللباني ان يرجع على صاحب الدار بما انفق اه وقد افتى العلامة الخبير الرمي كافي فتساويه من الغصب برفع البناء حيث امكن بلا ضرر فمبنى في ساحة غيره بغير امره فراجع * (سئل) * في امرأة دفعت لزيد غرارة خنطة من مال زوجها عمرو في غيبته بدون اذن منه ولا وجه شرعي وزرع زيد الخنطة واستحصدت فهل تكون الخنطة ملكا لزيد ويضمن مثلها لعمرو * (الجواب) * نعم قال في الاختيار واذا تغير المصوب بفعل الغاصب حتى زال اسمه وأكثر منافعه ما سلكه وضمنه وذلك كذبح الشاة وطبخها أو شها أو تقطيعها وطحن الخنطة وزرعها وخبز الدقيق وجعل الصفر آنية والحديد سيفا والبناء على ساحة وعصر الزيتون والغلب وغزل القطن ونسج الغزل الخ ومثله في المتون والشروح والفتاوى وقام تقاريع المسألة في العمادية * (سئل) * في رجل هدم بيت نفسه فانهدم من ذلك بناء جاره فهل لا ضمان عليه * (الجواب) * نعم في البرازية من الغصب هدم داره فانهدم من ذلك بناء جاره لا يضمن اه * (سئل) * في رجل زيد دخل زرع عمرو فأحرقه عمرو عن الزرع وساقه وضربه بأحجار كثيرة تعد يا فحات من ذلك ويريد زيد ان يضمن عمرا قيمته فهل له ذلك * (الجواب) * نعم ومن وجد في زرعه أو كرمه دابة وقد افسدت زرعه فحبسها

مطلب
نقص المصوب في يد الغاصب
ولم يخبر نقصانه بوجه آخر
ضمن النقصان الخ

مطلب
فيما اذا عرج الحمار المصوب
في يد الغاصب
مطلب
اذا زال العيب يرجع الغاصب
بما ضمن

مطلب
غصب جبالا معدة للاستغلال
يلزمه اجرة مثلها
مطلب
بنى أو غرس في أرض غيره
بلاذنه امر بالتاع والرد
مطلب
بنى في دار امرأته بأمرها
فالبناؤها

مطلب
غصب خنطة وزرعها فالزرع له
مطلب
هدم بيت نفسه فانهدم بناء
جاره لا يضمن
مطلب
وجد في زرعه دابة فان ساقها
بعدها أخرجها ضمن والا فلا

فهلكت ضمن ولو أخرجها المختار أنه إذا أخرجها وساقها ضمن وإن أخرجها ولم يسقها لم يضمن وكذا لو أخرج دابة الغير عن زرع الغير عمادية من جنابة الدواب والمجنابة عليها وقد أفتى بمثله العلامة الرملي في باب الغصب عازيا المسألة للخلاصة والبرازية * (سئل) * في حانوت استأجرها زيد ووضع فيها شيئا وخطباليو قد بهما فحرق الشئ لئلا يلا تعذمه ولا من غيره وفي لزق الحانوت دار لعمرو فخاف عمرو من وصول النار إلى داره فهدم حائط نفسه ثم قام الآن يريد أن يضمن زيدا قيمة الحائط الذي هدمه فهل ليس له ذلك * (الجواب) * حيث هدمه بنفسه ليس له ذلك ولو كانت الدار ليست له فهدمها بغير أمر صاحبها حتى انتطح الحريق عن داره فهو ضامن إذا لم يفعل بأمر السلطان عز نصره كما صرح بذلك في خزائن الفتاوى في كتاب الضمان * (سئل) * في حائط قديم فيه باب من حجر جاري ملك زيد فهدم عمرو وهدم بدون إذن من زيد ولا وجه شرعي ويريد أن يأخذ النقص ويضمن عمرا قيمة تهمله فهل له ذلك * (الجواب) * نعم من هدم بيتا ضمن قيمته مبنيا لا قيمة العرصه لأنها قائمة والغصب لا يجري في العتار جامع الفصولين وفي حاشية الأشباه للمحمي من الغصب قوله من هدم حائط غيره الخ أقول في شرح النقاية للعلامة قاسم وإذا هدم الرجل حائط جاره فللجار الخيار إن شاء ضمنه قيمة الحائط والنقص للضامن وإن شاء أخذ النقص وضمنه النقصان لأن الحائط قائم من وجه هالك من وجه فان شاء مال إلى جهة القيام وضمنه النقصان وإن شاء مال إلى جهة الهلاك وضمنه قيمة الحائط وليس له أن يجبره على البناء كما كان لأن الحائط ليس من ذوات الامثال وطريق تضمن النقصان أن تقوم الدار مع حيطانها وتقوم بدون هذا الحائط فيضمن فضل ما بينهما اه أقول وهذا في غير الوقف كما في حاشية البيري أي فلو هدم حائط الوقف مسجد أو غيره أجبر على بنائه وسئل قارئ الهداية فيمن استأجر دارا ووقفها فهدمها وجعلها طاحونا أو فرنا فأجاب بأنه يتضرر التراضي إن كان ما غيرها إليه النفع وأكثر يباع أخدمه الاجرة وأبقى ما عمده للوقف وهو متبرع والألزم بهدمه واعادته إلى الصفة الأولى بعد تعزيره بما يليق بحاله اه وتماه في رد المختار * (سئل) * فيمن تعلق برجل وخاصة فستط من المتعلق به شيء فضاع هل يضمن المتعلق * (الجواب) * نعم يضمن المتعلق كما صرح بذلك في العمادية من أنواع الضمانات من التسبب والدلالات ومثله في الفصولين أقول وينبغي أن يكون القول للمتعلق في قدر ما سقط نظير ما مر أول الباب وكذا لو انصكر السوط أصلا ما لم يبرهن الاخر وكتب المؤلف فروعا في غير هذا المحل وهي في اجناس الناطفي الغصب عبارة عن ايقاع الفعل فيما يمكن نقله بغير إذن مالكه على وجه يتعلق الضمان به أمام من غير فعل في المحل لا يصير غاصبا حتى لو منع رجلا من دخول داره ولم يمكنه من أخذ ماله لم يكن بذلك غاصبا وكذا لو منع المالك عن المواشي حتى ضاعت لا يضمن ولو منعها منه يضمن وفي السير الكبير إذا حبس رجلا حتى ضاع ماله لا يضمن ولو حبس المال عن المالك يضمن وفي مبسوط الاستيعاب إذا حال بين رجل وملاكه حتى تلفت لضمان عليه ولو فعل ذلك في المتقول ضمن وفي المختلطات التدبيرة إذا وقف بجنب دابة رجل ومنع صاحبها عنها حتى هلك لا يضمن وأوضح من هذا إذا قاتل صاحب المال وقتله ولم يأخذ حتى تلف المال لا يضمن وقدمت في أول المجلس الذي قبل هذا عن العيون ما يخالف هذا وفي التجنيس رجل أراد أن يسقي زرع فذعه انسان حتى فسد زرع لا يضمن وكذا ذكر في العدة وفي فوائد عمى نظام الدين ختم ما عازر آخر حتى هلك الارز هل يضمن أجاب شيخ الاسلام علاء الدين على من عبد المجيد وكان استأذه أنه يضمن فصول العمادية في ٣٣ في أنواع الضمانات ومثله في جامع الفصولين وأقول مقتضى هذه الفروع أن تعيد مسألتنا بما لو وقع المتعلق فعلا في الساقط تأمل وأما قتل صاحب المال وتركه حتى تلف فوجه القول بالضمان فيه أنه لما قتله فقد

مطلبه

احترق حانوت فهدم رجل داره لا يضمن صاحب الحانوت

مطلبه

فمن هدم حائط غيره ضمن قيمته

مطلبه

الحائط ليس من ذوات الامثال

مطلبه

إذا هدم حائط الوقف أجبر على بنائه

مطلبه

تعلق رجل برجل وخاصة فسقط من المتعلق به شيء ضمنه

مطلبه

في تعريف الغصب

مطلبه

حبس رجلا حتى ضاع ماله لا يضمن

أزال يد مالكة عنه وصار بيده حكماً فاذا تركه حتى تلف يضمته تأمل * (سئل) * فيما إذا كان
 لزيد أرض يزرعها بنفسه ولا يدفعها مزارعة فزرعها عمرو وبذره حنطة بلاذن مالكة المزرور واستحص
 الزرع فهل الزرع للزارع * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل غرس في أرض آخر
 بدون اذنه ولا وجه شرعي فهل يؤثر بالقلع والرد * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا
 حوّن زيد أرضاً موقوفة ليزرعها بلاذن ناظر الوقف فعمد عمرو ووزرعها بدون اذن الناظر ولا وجه شرعي
 ونبت الزرع ولم يدرك وقلة لا يضرب بالوقف فهل يؤثر عمرو بتلعه * (الجواب) * نعم * (سئل) *
 في رجل غرس أشجاراً لنفسه في أرض مشتركة بينه وبين ابن عمه بدون اذنه ولا وجه شرعي ثم مات
 الرجل عن ورثة فهل يكون القراس له يورث عنه * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل
 زرع حنطة في أرض جارية في ملك زيد بلا اذنه ولا وجه شرعي ونبت الزرع ولم يدرك ويريد زيد
 تكليف الرجل قلع زرع المزرور فهل له ذلك * (الجواب) * حيث لم يدرك الزرع فلمالك الأرض
 أن يأمر الغاصب بقلعه ولو أبقى فلمالك قلعه فإن لم يحضر المالك حتى أدرك الزرع فهو للغاصب وللمالك
 تضمينه نقصان أرضه أن نقصت الأرض بزراعته كما في جامع الفصولين وفي المجتبى زرع أرض غيره ونبت
 فللمالك أن يأمر الغاصب بقلعه فإن أبقى يتلعه بنفسه وقبل النبات يخير صاحب الأرض أن شاء تركها
 تنبت فيأمره بقلعه وإن شاء أعطاها ما زاد البذر فتؤم مبدورة ببذر غيره له حق القلع ويعزم وغير مبدورة
 فيضمن فضل ما بينهما وعن أبي حنيفة رجه الله تعالى أنه يعطيه مثل بذره والاول أصح من الغصب
 وذكره العلائي باختصار مفيد * (سئل) * في أرض وقف سليخة جارية في مشد مسكة آخر فعمد
 زيد وزرعها في مدة معلومة واستغلها كل ذلك بدون اذن من متولى الأرض ولا يمن له المشد ولم تكن
 الأرض في جاريته في المدة المرقومة ويريد الناظر مطالبة زيد بآجرة مثل الأرض المزبورة مدة زرع
 واستعماله فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وقد أجاب الشيخ خير الدين عن مثله بقوله ليس له أن
 يطالبه بحصته من الخارج أو آجرة زرعها دراهاهم وإن قلنا لا ترفع يده عنها ما دام مزارعاً يعطى ما هو المعتاد
 فيها على وجه المطلوب كما في فتاويه من المزارعة أقول الضمير في قول الشيخ خير الدين ليس له الخ عائد
 على المزارع فإن سؤاله هكذا سئل عن الأرض السلطانية أو الوقف التي لها مزارع متعاد عليها وله يد
 سابقة في مزارعتها بالحصة الموهودة فيها إذا زرعها غيره بغير اذنه ودفع ما عليها من الحصة فهل لمزارعها أن
 يطالبه بحصته من الخارج أو بآجرة زرعها دراهاهم أجاب لا وإن قلنا الخ والحاصل أن المطالبة بالحصة
 أو بالآجرة لو كبل السلطان أو متولى الوقف لو كانت الأرض وقفاً وليس للزارع وصاحب المسكة
 مطالبة بشيء من ذلك لأنه لا حق له في نفس الأرض فاحفظ ذلك فإنه يخفى على كثيرين * (سئل) *
 في أرض معلومة في قرية معدة للاستغلال زرعها زيد بغير أمر صاحبها عمرو واستغلها قام عمرو بظا
 الزارع بحصته من زرع ولم يكن في القرية عرف من اقتسام الغلة انصافاً أو أرباعاً فهل يكون الخارج
 للزارع وعليه أجر مثل الأرض * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا كان لزيد أرض
 من جلة أراضي قرية معدة للأرض للزراعة والعرف في القرية أن من زرع أرض غيره بغير أمره فعليه
 الربع من الزرع الشوى فزرع عمرو الأرض المزبورة حنطة بغير أمر زيد فهل يعتبر العرف ولزيد ما عليه
 العرف من الزرع * (الجواب) * نعم قال في الدر المختار ولو زرع أرض الغير بغير اذنه يعتبر العرف
 فإن اقتسموا الغلة انصافاً أو أرباعاً اعتبروا لا فخرج للزارع وعليه أجر مثل الأرض وأما في الوقف
 فتجب الحصة أو الأجر بكل حال فصولين اه أقول عبارة جامع الفصولين في الحادى والثلاثين ومن
 زرع أرض غيره بلا أمره يجب الثلث أو الربع على ما هو عرف الترية ثم رمز لقناتوى القاضى ظهير الدين

مطلب

له أرض غير معدة للاستغلال
 بل يزرعها بنفسه فزرعها غيره
 بلا اذنه فالزرع للزارع

مطلب

غرس في أرض غيره يؤثر
 بالقلع

مطلب

زرع في أرض موقوفة يؤثر
 بقلعه حيث لا يضرب بالوقف

مطلب

مهم في أرض وقف مشد
 مسكتها لرجل زرعها آخر
 بلاذن فعليه اجرتها للمتولى
 لا لصاحب المشد

مطلب

غصب أرضاً معدة للاستغلال
 فعليه اجرتها إن لم يكن
 في القرية عرف الخ

مطلب

زرع أرض غيره بلا اذنه
 يعتبر العرف

زرع الاكارسين بدمضى مدة المزارعة جواب الكتاب انه لا يكون مزارعة فالزرع كله للاكار وعليه
تصدق ما فضل من بذره وأجر مثل عمله وهكذا كانوا يفتون بجارى وقيل تكون مزارعة وقيل لو كانت
الارض معدة للزراعة بأن كان بها من لا يزرع بنفسه ويدفعها مزارعة فذلك على المزارعة فالحرب
الارض حصه على ما هو عرف تلك القرية لكن انما يحمل على هذا لو لم يعلم وقت الزراعة انه زرعه على
وجه الغصب مريحا أو دلالة أو على تأويل فان من أجر أرض غيره بلاذنه ولم يحجزه ربحها وقدر زرعها
المستأجر فالزرع كله للمستأجر لا على الزراعة وان كانت الارض معدة الا في الوقف تحب فيه المحصة أو الاجر
بأى جهة زرعه أو سكنها أعدت للزراعة أولا وعلى هذا استقرار فتوى عامة المتأخرين اه وحاصله أن في
المسألة قولين أو ثلاثة الاول انه اذا زرع أرض غيره بلا امره لا يكون غصبا بل يحمل على المزارعة وحصه
رب الارض ما جرى عليه عرف القرية من ثلث أو ربع والقول الثاني جواب الكتاب انه يكون غاصبا
والزرع كله له لكن يتصدق بما فضل عن بذره وأجر مثل عمله ويمكن حمل هذا على ما اذا لم يكن عرف
في اخذها على وجه المزارعة فلا يخالف ما قبله والقول الثالث انه يكون مزارعة اذا كان صاحبها أعدها
للاستغلال بأن كان يدفعها مزارعة لغيره ولا يزرعها بنفسه لانه يكون قرية على أن الزارع انما اخذها
على وجه المزارعة على عرف تلك القرية أما لو كان صاحبها يزرعها بنفسه يكون الزارع غاصبا فالزرع
كله له وقوله لكن انما يحمل الخ معناه أن كون ذلك مزارعة فيما اذا كان صاحبها أعدها لذلك وكان
في القرية عرف من قسم معلوم لصاحب الارض انما يتيم اذا لم يعرف انه زرعه على وجه الغصب أو بتأويل
عند أوملك ويوافق هذا ما قاله في البرازية من المزارعة قال التاضى وعندى أنها ان معدة للزراعة
وحصة العامل معلومة عند أهل تلك الناحية جاز استعسانا وان فقد أحدهما لا يجوز ويتظر الى العادة
اذا لم يقر بأنه زرعه لنفسه قبل الزراعة أو بعدها أو كان ممن لا يأخذ مزارعة ويأنف من ذلك فحينئذ
تكون غصبا والخارج له وعليه نقصان الارض وكذا للزرع بتأويل بأن استأجر أرضا لغير المؤجر ولم
يحجزها ربحا وزرعها المستأجر لا تكون مزارعة لانه زرعه بتأويل الاجارة اه ويؤيده ما في غصب
الذخيرة قالوا في المعدة للاستغلال يجب الاجر اذا سكن على وجه الاجارة عرف ذلك منه بطريق
الدلالة وذكري في مزارعة الذخيرة أن السكنى فيها تحمل على الاجارة الا اذا سكن بتأويل ملك اه لكن
المشهور هو المفتى به أن منافع الغصب غير مضمونة الا في الوقف ومال اليتيم والمعد للاستغلال الا اذا
سكن المعد للاستغلال بتأويل عقد أوملك كما قدمناه في كتاب الاجارة عن التنوير وشرحه وقال في
شرح التنوير قبيل باب فسخ الاجارة مانعه وفي الاشياء ادعى نازل الخان وداخل الحمام وساكن المعد
للاستغلال الغصب لم يصدق والاجر واجب قلت فكذلك مال اليتيم على المفتى به فتنبه اه وقول الفصولين
الا في الوقف تحب فيه المحصة أو الاجر الخ أى تحب فيه المحصة ان كان ثمة عرف في أخذها مزارعة بخصه
معلومة والا فالاجر وقوله بأى جهة أى سواء كان غاصبا أو لا وذكري الاسعاف انه لو زرع ارض الوقف
يلزم أجر مثلها عند المتأخرين اه والظاهر حمله على ما اذا لم يكن عرف أو على ما اذا كان الاجر أنفع للوقف
لقولهم يقتضى بما هو أنفع للوقف فالاحصا أن من زرع أرض غيره بلاذنه ولو على وجه الغصب فان كانت
الارض ملكا وأعدتها ربحا للزراعة اعتبر العرف في المحصة ان كان ثمة عرف والا فان أعدها للابحار
فالخراج كله للزرع وعليه أجر مثلها ربحا والا فان انتقصت فعليه النقصان والا فلا شئ عليه وان كانت
وقفا فان ثمة عرف وكان أنفع اعتبره والا فالجر المثل وكذا لو كانت مال يتيم أو سلطانية فاغتنم هذا التحرير
المفرد الجامع بين كلامهم المبدئى (سئل) في أرض معلومة معدة للاستغلال جارية في ملك هند
فوضع زيد يده عليها واستغلها واستوفى منفعتها مدة بلا اجارة ولا اجرة قامت هند تطالبه بأجرة مثلها عن

قف

على هذا المحاصل المفيد
في مسألة من زرع أرض غيره
بلاذنه

مطلبه

غصب أرضا معدة للاستغلال
يجب الاجر

المدة المزبورة فهل لها ذلك * (الجواب) * نعم ولو سكن دارا معدة للغلة أو زرع أرضا معدة للاستغلال من غير استئجار يجب الأجر جامع الفتاوى من الاجارة * (سئل) * في خانوت ملك بين شريكين سكنها أحدهما مدة بدون اجارة ولا اجرة وهي معدة للاستغلال فهل لا اجرة عليه لشريكه * (الجواب) * قال في المعادية في الفصل (٣٢) في انواع الضمانات بيت أو خانوت بين شريكين سكنه أحدهما لا يجب عليه الأجر وان كان معدا للاستغلال لانه سكن بتأويل الملك اه وبذلك حصل الجواب وذكر قبيله مانعه وفي فتاوى شيخ الاسلام طاهر بن محمود أحد الشريكين اذا سكن في دار الشركة بغيبة صاحبه ثم جاء الاثر يطلب أجر حصته ليس له ذلك وان كانت الدار معدة للاستغلال لأن الدار المشتركة في حق السكنى وفيما كان من توابع السكنى تجعل مملوكة لكل واحد من الشريكين على سبيل الكمال اذ لو لم تجعل كذلك يمنع كل واحد من الدخول والقيود ووضع الامتعة فيتعطل عليه منافع ملكهما وانه لا يجوز اذا كان هكذا صار الحاضر ساكنا في ملك نفسه فلا يجب الأجر ومثله في الفصل الثامن من اجارات الذخيرة اه * (سئل) * في طاحونة ماء مشتركة بين بالغين ویتيم لكل حصة معلومة فيها فاستعملها البالغان بالطحن بهامدة بلا اجارة ولا اجرة حتى باع الیتيم رشيدا فطالهما الآن باجرة مثل حصته مدة استعمالهما فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وفي الخيرية من الاجارة سئل في برمعدة مخزن الغلال بالاجرة بين یتيم وبالغ آجره البالغ باذن الولي هل يلزم دفع حصة الیتيم من الاجرة لوليه أم لا أجاب نعم يلزم بل لو استعمله الشريك لنفسه بلا اجارة يلزمه اجرة مثل حصة الیتيم كما اتفق به المتأخرون المحاقلة بالوقف صيانة له والله تعالى اعلم اه ومثله في التمر ناشية من الشركة * (سئل) * في خانوت معدة لصبغ الاثواب جارية في وقف أهلى وضع زيد فيها بعض آلة الصبغ كالندق والحلة وغيرهما وعطل الخانوت مدة بدون اجارة ولا اجرة ويريد ناظر الوقف المزبور مطالبة زيد بأجرة مثلها في المدة المزبورة بعد ثبوته شرعا فهل له ذلك * (الجواب) * منافع القصب غير مضمونة استوفاهما وعطلاهما فانها غير مضمونة عندنا الا ان يكون المقصود وقفا أو مال یتيم أو معدا للاستغلال المحتنویر من القصب أقول ومثله في الدرر والعجب من الشربل الى حيث قال في حاشية الدرر ولينظر فيما لو عطل اه فانه يفيد انه لم يره مع أن الاستثناء المذكور ظاهر في انه راجع الى قوله استوفاهما أو عطلاهما * (سئل) * في دار ملك بين اخوة ثلاثة بالغين سكنها واحد منهم بدون اجارة ولا اجرة ولا اذن ولا است معدة للاستغلال فهل لا يلزمه اجرة عن مدة سكناه لحصة أخويه * (الجواب) * نعم قال في الدرر المنافع كركوب الدابة وسكنى الدار واستخدام المملوك لا تضمن بالقصب والاتلاف وقال في التنوير ومنافع القصب استوفاهما أو عطلاهما غير مضمونة الا ان تكون وقفا أو مال یتيم أو معدا للاستغلال الا اذا سكن بتأويل ملك أو عقد * (سئل) * في دار معلومة غير معدة للاستغلال مشتركة بين یتيمين وبالعین سكنوا في جميع الدار مدة بلا اجارة لحصة الیتيمين ولا اجرة فهل يلزمهم اجرة المثل لحصة الیتيمين في المدة * (الجواب) * يلزمهم ذلك أقول الضمير في سكنوا عائد على البالغين فقط ووجه لزومهم الاجرة أن مال الیتيم ملحق بالوقف كما مر عن المخير الرملی وأما قول التنوير الا اذا سكن بتأويل عقد أو ملك فهو راجع للمعد للاستغلال فقط كما افاده شارحه الى لافى وبيناه سابقا * (سئل) * في دار جارية في وقف أهلى للاستغلال على زيد وامرأتين فسكن زيد في كاملها بالغة بدون اذن المرأتين ولا وجه شرعى ولم يدفع لهما شيأ من اجرتها فهل تلزمه اجرة مثل حصتها مدة سكناه فيها * (الجواب) * نعم في الاشباه من كتاب القصب الوقف اذا سكنه احدهما بالغة بدون اذن الآخر سواء كان موقفا للسكنى او للاستغلال فانه يجب فيه الاجرا ايضا ومثله في البرازية

مطلب
سكن أحد الشريكين
في الخانوت المعد للاستغلال
لا يلزمه اجرة

مطلب
طاحونة مشتركة بين یتيم
وغيره استعمالها الشريك
للیتيم اجرة حصته

مطلب
اذا عطل الخانوت مدة يلزمه
الأجر

مطلب
تجب الاجرة لحصة الیتيم

مطلب
سكن أحد المستحقين في دار
الوقف بالغة تلزمه الاجرة

وصور المسائل والجهر والقنية وأفقي به خاتمة المحققين الخير الرمي وكذلك غيره ممن يعتمد على افتائه
 * (سئل) * في جماعة أسكنهم ناظر الوقف دار الوقف مدة بلا اجارة ولا اجرة فهل يلزمهم بمجهه الوقف
 اجرة المثل مدة سكنهم * (الجواب) * نعم قال في العاديه وفي الفتاوى متولى الوقف اذا سكن دار
 الوقف بغير أجر ذكرا لاله لا شئ على الساكن وعامة المتأخرين أن عليه أجر المثل سواء كانت الدار
 معدة للاستغلال أو لم تكن صيانة للوقف عن أيدي الظلمة وقطعا للاطماع الفاسدة وعليه الفتوى اه
 ومثله في جامع الفصولين واز حجية * (سئل) * في رجل سكن مع زوجته غصبا في دار جارية في ملك
 الزوجة وأهلها مدة سنين بلا اجارة ولا اجرة وليست معدة للاستغلال فهل لا يلزمه أجره لهم (الجواب)
 حيث سكن غصبا ولم تكن الدار وقفا ولا لا يتم ولا معدة للاستغلال لا يلزمه أجره في تلك المدة المزبورة
 والله تعالى أعلم وان نقص الغصوب عند الغاصب ضمن الغصان الا اذا كان النقصان بفعل الغير فيحتمل
 بخير المالك بين تخمين الغاصب ويرجع الغاصب على الجاني أو يضمن الجاني ولا يرجع على أحد برأية
 * (سئل) * في رجل سكن مع زوجته في دار وقف بدون اجارة ولا اجرة حتى مات الرجل عنها وعن
 تركته فهل تؤخذ اجرة الدار من التركة أم من الزوجة * (الجواب) * تؤخذ اجرة الدار من تركه
 الرجل لا من الزوجة لان الرجل متبوع والزوجة تابعة والاجرة تلازم المتبوع لا التابع قال في البرازية
 من الاجارة في نوع المتفرقات ومن سكن دار الوقف أو لقيم بأهله وأتباعه فأجر المثل على الرجل المتبوع
 اه وفي وصايا التنوير اهل الرجل زوجته الخ * (سئل) * فممن غصب أرضا وبني فيها أو غرس
 وقيمة البناء أو الفراس أكثر من قيمة الأرض هل يملك الأرض بغيرها أم يؤمر بالقلع * (الجواب) *
 أجاب شيخ الاسلام على افندي مفتي الروم انه يؤمر بقلع ذلك ولا يلتفت لقوله ونعم هذا الجواب فان فيه
 سداب الظلم والغصب وان كان في المسألة اختلاف وأخذ جوابه من فتاوى أبي السعود رحمه الله تعالى
 ومن القهستاني وعبارة القهستاني ومن بني بناء في أرض غيره غصبا أو غرس شجرا كذلك أمر الغاصب
 بالقلع أي قلع البناء أو الشجر والرد أي رد الأرض فارغة الى المالك ولو كانت القيمة أكثر من قيمة الأرض
 وقال الكرخي انه لا يؤمر به حينئذ ويضمن القيمة وهذا أوفق لمسائل الباب كما في النهاية وبه أفقي
 بعض المتأخرين كصدر الاسلام وانه حسن ولكن نحن نقضي بجواب الكتاب اتباعا لاشيا خنا فافهم كانوا
 لا يتركون جواب الكتاب كما في العاديه من الفصل الثاني والثلاثين من أنواع الضمانات اه وفي هامش
 الانقروى مانعه ولا يقتضي يقول الكرخي صرح به أبو السعود العمادى وقال في نورالعين يقول المحقير عدم
 انقطاع ملك المالك هو المذكور وحده في الجامع الصغير والهداية والخلاصة وعامة المتون ولكن اختير
 في شروح الهداية وغيرها قول الكرخي ولعل الاول قياس والثاني استحسان وهو الاولى لما ذكره الامام
 قاضيخان في فتاواه أن لصاحب أكثر المالكين أن يملك الا تسخر بقيمته ونظائره كثيرة كدابة ابتعت
 للؤلؤة فلو قيمة للؤلؤة أكثر فربها أن يملك الدابة وكدابة أدخلت رأسها في قدر رجل ولم يمكن اخراج رأسها
 الا بكسر القدر لو قيمتها أكثر من قيمته فربها أن يملكه بقيمته اه قلت ويمكن أن يفرق بين هذه المسائل
 ومسألة الغصب بأن فعل ذلك في هذه المسائل أضرار ضرارى لصدوره بدون قصد معتبر وأما الغصب فهو
 فعل اختياري مقصود والذي أفقي به المولى على افندي هو الاولى والاخرى في هذا الزمان لقلية أهل الظلم
 والغاصبين ويشهد له قوله عليه الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم حق قال الامام الزيلعي أي ليس لذي
 عرق ظالم وصف العرق بصفة صاحبه وهو الظالم وهو من المجاز كما يقال صام نهاره وقام ليله قال تعالى فيها
 يفرق كل أمر حكيم ولان الأرض باقية على ملكه اذ لم تنصره ستهلكة ولا مغصوبة حقيقة ولا وجد فيها
 شئ يوجب الملك للغاصب فيؤمر بتفريقها وردّه الى مالكها كما اذا شغل طرف غيره بالعام ثم ذكر ما اذا

مطلبه

اسكنهم الناظر بلا اجرة

فعلهم أجر المثل

مطلبه

غصب دارا وسكنها لا يلزمها

أجرة

مطلبه

فيما اذا انتقص الغصوب عند

الغاصب

مطلبه

سكن دار اليتيم أو الوقف

بأهله وأتباعه فأجر المثل

عليه

مطلبه

تؤخذ الاجرة من المتبوع

مطلبه

فيما اذا كانت قيمة البناء

أو الفراس أكثر من قيمة

الأرض المغصوبة

زادت قيمة البناء وهذا التعليل والحديث الشريف يستأنس به لما أفتى به المولى أبو السعود * (سئل) *
 في جبل مشترك بين زيد وعمر وذبحه عمرو وبدون إذن من شريكه زيد ولا وجه شرعي ويريد زيد تضمين
 عمرو قيمة حصته منه فهل له ذلك * (الجواب) * نعم في الأصح قال في العمدية في الفصل ٣٢ ومن
 ذبح شاة غيره فالكلها بالخيار إن شاء ضمنه قيمتها وسلمها إليه وإن شاء أخذها وفرقه النقصان وصكها
 المحزور وكذا إذا قطع يدهما وهذا هو ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وروى عنه أن شاء أخذها ولا شيء له
 والاول أصح ٥٥ ومثله في التنوير من الغصب * (سئل) * فيما إذا غصب زيد شجرة زيتون لعمرو
 وقطعها وغرسها في ملكه فنبتت وأدركت فهل تكون الشجرة المزبورة زيد ولصاحبها عمرو بقيتها
 * (الجواب) * نعم ويلزم الغاصب التعزير باللائق بحاله الرادع له ولا مثاله والله تعالى أعلم ولو غصب
 تالة صغيرة فغرسها في ملكه فلدركت في أرضه فلصاحب التالة قيمة التالة ولا سبيل له على النخلة عندنا
 لأنها صارت تبعا لأرضه ولو غصب تالة ولم ترد فإن لم تنبت فلا شك أنها ترد على المالك وإن نبتت ولم
 ترد ينبغي أن ترد على المغصوب منه أيضا لأنه وضع المسألة في الزيادة في غصب المبسوط لصدر الإسلام
 أبي اليسر رحمه الله تعالى ٥٥ هادية في ٣٢ ومثله في الفصولين والتالة صغار النخل قاموس * (سئل) *
 في رجل عمد إلى كرم آخر و قطع أشجاره ظلما وعدوانا فهل إذا ثبت عليه ذلك يلزمه التعزير بقيمة ما قطعه
 قائما في أرضه * (الجواب) * نعم كما أفتى به الشيخ اسماعيل ولو قطع شجرة رجل تقوم الأرض
 وفيها الشجرة وتقوم بلا شجرة فيغرم ما بينهما وكذا الزرع عمادية وفيها أيضا قطع أشجار كرم إنسان
 يضمن القيمة لأنه أ تلف غير المثل وطريق معرفة ذلك أن يقوم الكرم مع الأشجار النابتة ويقوم مقطوع
 الأشجار ففضل ما بينهما قيمة الأشجار فبعد ذلك صاحب الكرم بالخيار إن شاء دفع الأشجار المقطوعة
 إلى القاطع وضمنه تلك القيمة وإن شاء أمسك الأشجار ورفع من تلك القيمة قيمة الأشجار المقطوعة وضمنه
 حصة الباقي وذكر الفقيه أبو الليث في فتاواه مسألة قطع الأشجار هكذا ثم قال وإن كانت قيمة الأشجار
 مقطوعة وغير مقطوعة سواء فلا شيء عليه أقول فلو كانت قيمة الكرم مع الأشجار النابتة ألفا مثلا وبدون
 الأشجار سبعمائة كانت قيمة الأشجار قائمة ثلثمائة وهي فضل ما بين القيمتين فإن شاء المالك دفع له الأشجار
 المقطوعة وضمنه قيمتها قائمة وهي ثلثمائة وإن شاء أمسكها ونظر إلى قيمتها مقطوعة فإن كانت قيمتها
 مقطوعة مائة مثلا رفع عنه مائة وضمنه الباقي من قيمتها قائمة وهو مائة ثان وإن كانت قيمتها مقطوعة
 وقائمة سواء واختار أمساكها فلا شيء على القاطع وذلك مثل الصفاف والمحور بالمهمة فإن قيمته قائمة
 وقت القطع لا تزيد على قيمته مقطوعا بخلاف شجرة الكرم ونحوه فإن قيمته قائمة صاعدا للثمر أكثر من
 قيمته مقطوعا لا يصلح إلا خطبا هذا ما ظهر لي في بيان هذا المقام فتأمل * (سئل) * فيما إذا وضع زيد
 يده على كرم غيب لعمرو وتصرف بعينه بطريق الغصب ولم يدفع لعمرو منه شيئا ثم رد الكرم لعمرو وامتنع
 من رد مثل الغيب الذي تعرف به فهل عليه ردّه لعمرو حيث لم يقطع المثل * (الجواب) * نعم زوائد
 المغصوب مطلقا أي سواء كانت متصلة كالسمن والحسن أو منفصلة كالولد والفر لا تضمن إلا بالتعدي
 أو المنع بعد الطلب لأنها أمانة وحكمها هذا درر من الغصب ومثله في التنوير وغيره والغيب مثلي كما في
 العمدية ولو كان العين المغصوب قد هلك وهو من ذوات الامثال فإن كان السعر في المكان الذي التمس
 مثل السعر في مكان الغيب أو أكثر فانه يبرأ من المثل وإن كان السعر في هذا المكان أقل فالمالك بالخيار
 إن شاء أخذ قيمة العين في مكان الغيب وقت الغيب وإن شاء انتظر ولو كانت القيمة في مكان مخصوصة
 أكثر فخير الغاصب إن شاء أعطى مثله في مكان مخصوصة وإن شاء أعطاه قيمته حيث غصب إلا أن يرضى
 المغصوب منه بالتأخير وإن كانت القيمة في المكانين سواء كان للمغصوب منه أن يطالبه بالمثل خاتبة في

مطلب
 من ذبح شاة غيره فالكلها
 بالخيار
 مطلب
 غصب شجرة صغيرة وغرسها
 في أرضه
 مطلب
 قطع أشجار غيره لزومه
 قيمتها قائمة وعزر

العنب من الفصل الاول المصوب لوقائما يأخذه مال كنه مثليا أولا في كل الوجوه الا ان كانت بلدة
 المحصورة أقل من قيمة بلدة العنب فيجئ ذلك خيارات ثلاث رضى به أو تنتظر أو أخذ قيمته مكان
 العنب يوم المحصورة جامع الفصولين * (سئل) * فيما اذا كان زيد وعمرو والاخوين غراس
 عنب وزيتون قائم في أرض وقف بالوجه الشرعي وهو جاري ملكهم مانصفين فغاب زيد نحو ثمان سنين
 فتصرف عمرو بجميع ثمر الغراس المذكور لنفسه بلا إذن من أخيه ولا اجارة ولا وجه شرعي ثم حضر
 أخوه وطالبه بمثل ما تصرف به من حصته من الثمر فهل يلزم عمر مثل ما تصرف به من حصته أخيه زيد
 من الثمر المزبور * (الجواب) * نعم لان العنب مثلي كفي عامة الفتاوى خلافا للوائد صاحب المحيط
 كفي العمادية وكذا الزيتون مثلي مكمل مضمون بمثله كفي الخيرية ويجب المثل في المثل كالمكمل
 والموزون والعددي المتقارب لقوله تعالى فاعقدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم والمراد بالمثل ما يوجد له مثل
 في الاسواق بلا تفاوت بين أجزائه يعتد به وما لا يكون كذلك فهو قيمي ثم المثل قد يكون مصنوعا فيجئ
 تخرجه الصنعة عن المثلية يجعله نادرا بالنسبة الى أصله كالقائمة والتدرو والابريق يكون قيميا وقد يكون
 مصنوعا بحيث لا يخرج عن المثلية لبقائه كثرته وعدم تفاوته كالدرهم والدنانير المضروبة درر من العنب
 كل ما يكال أو يوزن وليس في تبعضه مضرة يعني غير المصنوع فهو مثلي وكذا العددي المتقارب كالجوز
 والبيض والقلوس ونحوها وذ كرمدر الاسلام أبو اليسر في شرح كتاب العنب ليس كل مكمل مثليا
 ولا كل موزون انما المثلي من المكملات والموزونات ماهي مقاربة اما ماهو متفاوت فلا يس بمثلي فكانت
 المكملات والموزونات والعدديات سواء عمادية وذ كرمدر الاسلام في الجامع أن اللحم من ذوات الامثال
 والكثيرى والمشمس والنخوخ كلها من ذوات الامثال لانها عددي متقارب وفي شرح لقدورى وثمار
 النخل كلها جنس واحد لا يجوز فيه التفاضل لقوله عليه الصلاة والسلام التمر بالتمر مثلا بمثل فأما
 بقية الثمار فكل نوع من الشجر جنس واحد والعنب مثلي وكذا الزبيب وكلها جنس واحد كذا ذكر
 في عامة الفتاوى وفي فوائد صاحب المحيط وأحاله الى زيادات الفقيه أبي الليث أن العنب من ذوات
 القيم وفي الفتاوى المخل والعصير مثليان وكذا الدقيق والنخالة والمجص والنورة والتطن والصوف
 وغزله والتبن وجميع انواعه مثلي وفي اللحم اختلاف والسكان والابريسم والنحاس والصفرو والرصاص
 والحديد والحنا والوسمة والرياحين اليابسة كلها مثلي والمجد مثلي وفي موضع آخر انه قيمي وأما الماء ففي
 رواية أنه من ذوات الامثال وفي فوائد صاحب المحيط أنهم من ذوات القيم عند أبي خنيفة وأبي يوسف
 والكاغدم مثلي والرياحين والصفرجل والقنأ والبطيخ مما متفاوت آحاده فتكون من ذوات القيم وكل
 موزونين اذا اختلط بحيث لا يمكن التمييز بينهما يخرج كل واحد من أن يكون مثليا ويصير من ذوات التيم
 والسرقيين من ذوات التيم وكذا المحطب وأوراق الشجر كلها والبسط والمحصر والبوارى والادم والصرم
 والمجلود كلها قيميات كالتياب والابرة والرياحين الرطبة والبقول والقصب والخشب من ذوات القيم
 ولهذا لا يجوز السلم فيها ولا استقرضها أما الرياحين اليابسة التي تكال وتوزن فمضمونة بالمثل عند
 استهلاكها فيجوز السلم والقرض فيها من فصول العمادى الفهم مثلي والتراب من ذوات القيم وقيل مثلي
 حاوى الزاهدى اللبن مثلي خيرية من الدعوى الزيت مثلي خيرية من البيع الفاسد الزيتون مثلي خيرية
 قبيل الاقالة الغزل المصبوغ من ذوات الامثال شجرة الدهر أقول قال صدر الشريعة رحمه الله تعالى
 اعلم انه جعل هذه الاقسام الثلاثة أى المكمل والموزون والعددي المتقارب مثليا مع أن كثير من الموزونات
 ليس بمثلي بل من ذوات التيم كالقائمة والتدرو ونحوهما فأقول ليس المراد بالوزن مثلا ما يوزن عند
 البيع بل ما يكون مقابله بالثمن مبنيا على السكيل والوزن أو العدد ولا يختلف بالصنعة فانه اذا قيل هذا

مطلب
 العنب مثلي وكذا الزيتون
 مثلي مكمل مضمون بمثله
 مطلب يجب المثل في المثلي
 مطلب في تعريف المثلي
 مطلب اللحم والكثيرى والمشمس
 والنخوخ مثليات
 مطلب
 ثمار النخل كلها جنس واحد
 مطلب العنب مثلي وكذا الزبيب
 معاب المخل والدقيق والنخالة
 والمجص والنورة والتطن
 والصوف وغزله والتبن
 مثليات
 مطلب السكان والابريسم
 والنحاس والصفرو والرصاص
 والحنا والوسمة والرياحين
 اليابسة
 مطلب الماء والكاغدم مثلي
 مطلب الرياحين والصفرجل
 والتماء والبطيخ قيمي
 مطلب
 الفهم مثلي وكذا اللبن
 والزيت والزيتون والغزل
 المصبوغ
 تحرير مهم في بيان المثلي من
 القيمي
 قوله ليس المراد الخ أى لان
 ما يوزن عند البيع قد
 يكون فيه تفاوت بين أبعاضه
 كما لا يرى من النحاس
 والمحلى ونحو ذلك فانه اذا
 كان انسان منها رطلا مثلا
 لا يكون كل واحد منها
 مثليا تأمل اه منه

الشيء فغير بدرهم انما يقال اذا لم يكن فيه تفاوت وحينئذ يكون مثليا وانما قلنا لا يختلف بالصنعة حتى لو اختلف كالقنينة والتدر لا يكون مثليا ثم ما لا يختلف بالصنعة اما غير مصنوع واما مصنوع لا يختلف كالدرهم والدنانير والفلوس وكل ذلك مثلي اذا عرفت هذا عرفت حكم المذروعات وكل ما يقال يباع من هذا الثوب ذراع بكذا فهذا انما يقال فيما لا يكون فيه تفاوت وقد فصل الفهاء المثليات وذوات القيم ولا احتياج الى ذلك فما يوجد له المثل في الاسواق بلا تفاوت يعتد به فهو مثلي وما ليس كذلك فمن ذوات التيم وما ذكر من الكيلى واخوانته فبني على هذا اه ومتضى هذا أن المذروع الذى لا يتفاوت مثلي كثوب كرباس نسج من غزل واحد فمن أثلف ذراعا من ذلك الثوب يضمه بمثله من ذلك الثوب أو من ثوب آخر نسج من ذلك الغزل اذا لم يكن بينهما تفاوت يعتد به ومثله يقال اذا كانت الشقة مشغلة على عدة أبواب يضمن كل ثوب منها ثوب آخر منها حيث لا تفاوت بين أثوابها نسجا وغزلا يعتد به أى من حيث الرغبة أو الثمن حتى قال كل ثوب منها بكذا كما يقال كل ذراع من هذا الثوب بكذا فهذا مثلي أيضا لأن المدار على عدم التفاوت لا على خصوص كون ذلك الشيء مكبلا أو موزونا أو عدد يامتقاربا ولذا كان الموزون المختلف غير مثلي لوجود التفاوت ويمكن أن يدخل ما ذكرناه تحت العددي المتقارب فليس بخارج عن المثليات الثلاثة التي ذكرناها لأن المراد بالعددي المتقارب ما ليس مكبلا ولا موزونا مما لا يتفاوت أفراده فإن قلت قد صرحوا بأن نحو الدبس والقطر غير مثلي لتفاوتيه بالصنعة مع أنه موزون فكذلك نحو الكرباس قلت المراد أن الدبس مثلا يختلف من حيث الطبخ فقد يكون هذا الدبس المطبوخ في هذا القدر احسن من دبس آخر طبخ في قدر آخر اما اجزاء ذلك الدبس الواحد المطبوخ كله جملة في قدر واحد لا تفاوت بين أجزائه فمن أثلف من ذلك الدبس رطلا مثلا يضمه برطل من ذلك الدبس بعينه اذا وجد ولذا ذكر في العبادية ما حاصله أن الصابون قيمي لان الدهن في هذا الصابون قد يكون اقل منه في الآخر حتى لو كانا على السواء بأن كانا من دق واحد يضمن مثله وعلى هذا فانه له الشيخ اسماعيل الحائك مفتي دمشق في كتاب السلم من فتاواه عن فتاوى الصيرفية من أن في الصابون قولين يمكن التوفيق فيه بينهما ما ذكرناه عن العبادية والله تعالى أعلم فاعنم هذا التحرير المنير * (سئل) في رجل له غراس ثوب مشاق آجره من زبد مددة معلومة بأجرة معلومة قبضها منه وتصرف زيد بورق الثوب في بعض المددة ثم مات الرجل عن ورثة يريدون محاسبة زيد على قيمة ما تصرف به من الورق واقتطاعه من الاجرة التي دفعها لورثته ورفع يده عن المأجور فهل لهم ذلك * (الجواب) نعم لان اوراق الشجر كلها من ذوات القيم كما صرح بذلك في العبادية * (سئل) في رجل أخذ في سفره من زبد قربتين مملوءتين من الماء وتصرف بهما وبما شاءهما بلا وجه شرعى في مكان يعز الماء فيه فهل يلزمه قيمتهما يوم أخذهما * (الجواب) نعم يلزمه قيمة القربتين وما هما يوم أخذهما والماء قيمي على الاصح خيرية من الاجارة * (سئل) فيما اذا كان لزيد زبد دواب أخذها لاثائه في أرضه لا صلاحها واستكثار ريعها ووضعها في بيت عمرو فتصرف عمر وفيه وأتلفه بدون وجه شرعى فهل يضمن قيمته لزيد * (الجواب) نعم لان السرقة من ذوات التيم كائن على العبادية * (سئل) في رجل غصب زيتا معلوما تدرج جماعة وتصرف فيه بلا اذن منهم ولا وجه شرعى فهل يلزمه مثل الزيت لهم حيث لم يقطع المثل * (الجواب) نعم * (سئل) في الغاصب اذا جاءه بحمار المصوب وقال ان المصوب هذا وقال المالك لا بل غيره فهل القول قول الغاصب بيمينه في ذلك * (الجواب) نعم قال في متفرقات غصب البرازية جاء الغاصب بثوب وقال المصوب هذا وقال المالك لا بل غيره فالقول للغاصب اه ولو اختلفا في عين المصوب أو صفته أو قيمته فالقول قول الغاصب مع يمينه تتارخانية من

مطلب

اجر غراس ثوب مشاق

مطلب

أوراق الاشجار كلها من

ذوات التيم

مطلب

الماء قيمي على الاصح

مطلب

السرقة قيمي

مطلب

الزيت مثلي

مطلب

اختلفا في عين المصوب

أوصفته أو قيمته فالقول

لغاصب بيمينه

الفصل الثاني في الغصب * (سئل) * فيما اذا كان زيد قطن معلوم قائم في اراضي قرية نغصبه شيخ القرية مع آخر ونصرفاه لنفسهما بلا وجه شرعي ويزعمان انه بلغ قنطارين ونصف قنطار وزيد بيته عادلة تشهد ان قدر الذي تصرفاه من قطن زيد ثمانية قنطار فهل تبطل بيته زيد ويقضى بموجبها بالطريق الشرعي ويلزمهما ما زيد مثل التطن * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا اودع زيد عند عمرو وقد راها معلوما من الشعر وغاب زيد فباع عمر والشعر بلا اذن زيد ولا وجه شرعي وتذرذ العين لاستهلاكها ثم حضر زيد ولم يجز البيع وطالب عمر برده مثل شعره والمثل لم يقطع فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في حضانة مشترك بين زيد وعمرو لكل منهما حصصة معلومة فيه وهو عند عمرو فطلبه زيد منه مرارا لينتفع به في نوبته فغنه منه ظلما مع قدرته على تسليمه له وبقي عنده اياما حتى هلك ويريد زيد تضمين عمرو قيمة حصته منه بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في نوبته فغنه منه ظلما كما في التنوير من الوديعة * (سئل) * فيما اذا كان زيد ماهرة دفعها لعمرو ليعافها ويربطها في داره على ان يكون له ثلاثة قراير يطم منها فخا لعمرو ويربطها في بستانه وهو ليس حرز مثلها فسرقت من البستان ويريد زيد ان يضمه قيمة نصيبه من المهره فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في راعي معز قاده قريبان كرم آخر وسيدهما فيه عمدان تلت الكرم فهل يكون الضمان على الراعي * (الجواب) * نعم * (سئل) * في قريبان كرم المذكور بحيث لوشاء تناوات منه ضمن الراعي ذلك كما في الفصول العبادية في انواع الضمانات وجامع النصابين نقلا عن فتاوى العتاني * (سئل) * في بقرة مشتركة بين زيد وعمرو نصفين وهي عند زيد فأخذها عمرو وحرث عليها اعدة ايام بدون اذن شريكه زيد ولا وجه شرعي فرضت وماتت بسبب ذلك فهل يضمن عمرو ونصيب شريكه منها * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل انهم آخر بسرقة متاع فاشتمى عليه لحاكم سياسة ليس من شأنه ان يقتل بمثل هذه السعاية فقتل المتهم المذكور بدون وجه شرعي ولاتهم برثته يريدون ان يقتضوا من الساعي المزبور فهل ليس لهم ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان بين زيد وعمرو وشركة فتمسماها وانفصل كل منهما عن الآخر فشكل زيد على عمرو عند حاكم سياسة مع وجود التقاضي في البلد بعد قوله ان اشتكت عليك وغرمت شيئا فانا قائم به فغرم عمرو بسبب ذلك مبلغا من الدراهم فهل يرجع به على الشاكي * (الجواب) * له الرجوع به على الساعي على قول محمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح كما صرح به في جواهر الفتاوى والمسألة في الكتب شهيرة وهذا اذا لم يكن السلطان غرضه منع الولاية من تضمين السعاة وبالله التوفيق رجل سعى الى السلطان برجل فأخذ منه مالا ثم مات الساعي فلم يظلم ان يأخذ قدر الخسران من تركه الساعي هكذا ذكر وهو الصحيح وذكر الامام على السعدى وغيره من مشايخنا ان على الساعي ضمان ما هلك بسعائته وجملوه بمنزلة المودع اذا دلى السارق على سرقة الوديعة صيانة لاموال المسلمين وذكر الامام عمرو والحلي ان كان السلطان معروفا بالظلم يصادر بسبب سعائته فعلى الساعي الضمان وان لم يكن معروفا بالظلم فلا ضمان عليه قلت لا حاجة الى هذا التقييد في هذا الزمان والفتوى اليوم بوجوب الضمان على الساعي مطلقا كما حكينا عنه وان كان المذكور في التوازل عن أبي القاسم الصفار ان لشيء عليه في الدنيا وانما عليه وزر في القبي اه جواهر الفتاوى في أول كتاب الغصب اذا سعى الى السلطان بغير حق لا ضمان على الساعي في قول أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا لمحمد والفتوى على قول محمد في زماننا جراحهم وصيانة لاموال الناس ذخيرة من الفصل الثامن في الغصب سعى الى سلطان بمن يؤذيه ولا يدفع بل ارفع الى السلطان او بمن يباشر الفسق ولا يمنع بنهيه

مطلب
تقبل بينة المالك ان التطن
المغصوب قدره كذا

مطلب
باع المودع الشعر يلزمه مثله

مطلب
منعه من الانتفاع بالحصان
المشترك في نوبته حتى هلك
يلزمه قيمة حصته

مطلب
أمره بربط مهرته في داره
فربطها في بستانه ضمن

مطلب
قاده المعز قريبان كرم الغير
ضمن ما تلف

مطلب
حرث على البقرة المشتركة بلا
اذن شريكه ضمن

مطلب
اتهم بسرقة فقتله الحاكم

مطلب
في ضمان الساعي

أوقال السلطان قديقرم وقد لا يقرم انه وجد كنز افقرمه شيئا لا يضمن ولو ذرم السلطان البتة بمثل هذه السعاية ضمن وكذا يضمن لوسعي بغير حق هند محمد زجراله أي للساعي وبه يقتي وفي الخاتبة ولوسعي رجل الى سلطان ظالم وقال ان لفلان مالا كثيرا أو انه وجد مالا أو أصاب ميراثا أو قال عنده مال فلان الغائب أو انه يريد الفجور بأهلي فان كان السلطان ممن يأخذ المال لهذه الاسباب كان ذلك سعياموجبا للضمان اذا كان كاذبا فيما قال وان كان صادقا فيما قال الا انه لا يكون متطلبا ولا محتسبا في ذلك فكذلك ولو قال انه ضربني أو ظلمني وهو كاذب في ذلك كان ضامنا اه وفي العدة من قال عند السلطان ان لفلان فرساجيدا أو جارية جميلة والسلطان يأخذ فأخذ ضمن ولو كان الساعي هذا يطالب بعد العتق ولو أخبر الساعي عبد السلطان أو عبد غيره اذا كان ذلك الغير بحال القدرة على أخذ المال منه ولا يمكنه دفعه ضمن الساعي من الغار وفي فتاوى ابن نجيم سئل عن أخبر المكاس الذي يأخذ المكاس من التجار وغيرهم بأن شخصا اشترى الشيء الفلاني أو أخفى الشيء الفلاني فحضر اليه واخذ منه المكاس هل يضمن ما أخذه المكاس أو لا الجواب نعم يضمن نظير ما أخذه المكاس حيث أخذه باخباره وفيه سائل عن المحاكم السياسي اذا أمسك رجلا وعاقبه بالضرب الاليم بشكاية آخره على سرقة اتهمه بها الشاكي ومات من ذلك من غير ثبوت عليه بطريق شرعي هل ديتة على من شكاه أو على المحاكم فأجاب ديتة على المحاكم اه قال في المنع وفي القنية راقا لنجم الأئمة البخاري وقال شكاه عند الولي بغير حق فأني بقائه فضرر المشكوه عليه فكسر سنه أو يده ضمن الشاكي ارشه كالمال وقيل ان من جلس بسعاية فهرب وتسور جدار الحين فأصاب بدنه تلف يضمن الساعي فكيف هنا قيل اتقوا بالضمين في مسألة الحرب قال لا ولومات المشكوه عليه بضرب الداء لا يضمن الساعي لان الموت فيه نادر فسماعيته لا تنفي اليه غالبا اه وهذا ما اعتمد عليه شيخنا يعني ابن نجيم في فتاويه وهو جدير بالاعتماد فان القول بتضمن السعاية في الاموال خلاف اصول اصحابنا الخ اه (فائدة) في المحاوى قوم الدلال المتاع للخرانة السلطانية أو الامراء بما لا يتعاب فيه فأخذ منه بذلك القدر ضمن الدلال تمام قيمته من حاشية الخيرات الرمي على جامع الفصولين من الفصل ٣٦ وفيها عن غضب الولوالجية رجل انتقد دراهم رجل ولم يحسن الانتقاد فلا ضمان عليه ولا أجر له أما عدم الضمان فلانه مجتهد أخطأ في اجتهاده وأما عدم الاجر فلانه لم يعمل ما أمر اه

* (كتاب الشفعة) *

* (سئل) * فيما اذا كان لزيد دار جارية في ملكه أرضا و بناء وهي ملاصقة لدار هند تريد هند بيع دارها فاذا باعها هل يسوغ لزيد أخذها بشفعة الجوار بطريقه الشرعي * (الجواب) * نعم * (سئل) * في دار مشتركة بين زيد وعمرو أرضا و بناء فاشترى بكر من زيد حصته المملوكة منها بمن معلوم من الدراهم مشار اليه مقبوض بيد البائع مع صرة فلوس اشترى اليها وجه قدرها وضعت في المجلس بعد قبضها ويريد عمرو وأخذ المبيع بالشفعة فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم لان الثمن معلوم حال العقد ومجهول حال الشفعة وجه له الثمن تمنع الشفعة كذا في الدرر وغيره * (سئل) * فيما اذا كانت دار مشتركة بين هند وجاعة بطريق الملك لهند ربهها ولهم الباقي فباعوا حصتهم من الدار من زيد بمن معلوم من الدراهم وطلبت هند المبيع بالشفعة فور عليها بالبيع ويزعم المشتري أن ليس لها الاخذ بالشفعة بمقتضى انها قالت قبل صدور البيع أنا أبيع حصتي معكم فهل لها الشفعة ولا عبرة بزعم المشتري ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في دار بيع وله جيران ثلاثة ملاصقون له طلبوا اخذها بشفعة الجوار بوجهه الشرعي فهل يكون بينهم اثلاثا على قدر رؤوسهم * (الجواب) * نعم

* (سئل) *

مطلب
لوسعي بغير حق يضمن

مطلب
لو كان الساعي عبدا يطالب
بعد العتق

مطلب
يضمن الذي أخبر المكاس

مطلب
مات المشكوه عليه من الضرب
فديتة على المحاكم لا على
الشاكي

مطلب
اذا قوم الدلال المتاع للسلطان
بغير فاحش يضمن تمام القيمة

مطلب
لا ضمان على الصيرفي اذا
أخطأ في النقد ولا أجر له

كتاب الشفعة

مطلب
ثبت الشفعة بالجوار

مطلب
جهالة الثمن تمنع الشفعة

مطلب
لا يستطحق الشفيع بقوله
قبل البيع أنا أبيع حصتي

مطلب
الشفعة على قدر الرؤوس

* (سئل) في دار وقطعت أرض جار يات في ملك زيد وأخوات ثلاث وابن عمن لكل حصة فيها فباع اختان وابن عمنها حصتهم من ذلك لا ختم ما بمن معلوم فطلب زيد المبيع بشفعة الخليط بوجهه الشرعي فهل له ذلك وتكون الشفعة بقدر رؤوس الشفعاء والمشتري كواحد منهم * (الجواب) نعم والشفعة بقدر رؤوس الشفعاء لا الملك تنو يروكون المشتري كواحد منهم صرح به في التحيرية من الشفعة فراجعها أقول وذكر الثمانية في التنوير أيضا في باب ما ثبت في فيه قال في التنوير وشرحه للعلائي وثبت لمن شري أصالة أو وكالة أو اشتري له بالوكالة وفائدة أنه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شريكا للدار شريك آخر فلهما الشفعة ولو هو شريك كالولد جار فلا شفعة للجار مع وجوده اهـ وبيان ذلك أنه لو كانت دار مشتركة بين ثلاثة فباع أحدهم حصته منها من أحد شريكيه فاشتراها منه لنفسه بالأصالة أو لغيره بالوكالة فطلب الشريك الثالث الشفعة تقسم بينه وبين ذلك الشريك المشتري لنفسه أو لغيره ولو كان الثالث جار فاقط فلا شفعة له لأن المشتري خليط فيقدم على الجار وذكرها أيضا في القنية فقال اشترى الجار دارا وله جار آخر فطلب الشفعة وكذا المشتري فهي بينهما نصفان لأنهما شفعيان قال ابن الشحنة فقوله وكذا المشتري أي إذا طلب ولم يسلم للشفيع الآخر وعلى هذا الوجه ثالث قيمت أثلاثا وأربع فأربع أعم نقل عن الظهيرية لو سلم المشتري كلها للجار كان نصفها له بالشفعة والنصف بالشراء وتماه في رد المختار * (سئل) فيما إذا كان لزيد بيت ملاصق لبيت عمه وفساخ زيد بيته بمن معلوم من أجنبي فهل لهم وأخذ بمثل الثمن بشفعة الجوار * (الجواب) نعم وإنما قيدنا بمثله لقول الفقهاء الشفعة هي غلظ البقعة جبرا على المشتري بما قام عليه بمثله لومثليا والافعية كما في شرح التنوير للعلائي وفيه من باب طلب الشفعة في الشراء بمثل يأخذ بمثله وفي القيمي بالقيمة اهـ * (سئل) في عمارة دار معلومة مشتركة بين زيد وهند باع زيد حصته للمائة منها من بكر بمن معلوم من الدراهم قامت هند تدعى شفعة الخليط فهل لاشفعة في البناء * (الجواب) نعم لاشفعة في البناء كما في المتق والتنوير وغيرهما وفي فتاوى اللطفي سئل في بناء ملك مشترك بين اثنين واقع في أرض موقوفة باع أحدهما نصيبه فهل فيه شفعة أولا أجاب لاشفعة في بيع البناء بدون الأرض كبيع الشجر بدونها كما في المتون وغيرها * (سئل) في رجل اشترى دارا معلومة ملاصقة لدار مملوكة زيد قائم في أرض وقف فقام زيد يريد أخذ الدار المبيعة بالشفعة فهل لاشفعة له * (الجواب) نعم والبناء والتخل لا يستحق بهما الشفعة عني على أكثر في الوهبانية وما في بناء شفعة لا ولا به * وأم التري بالعكس بعض يقرر أي لاشفعة بالبناء أي بسبب البناء ولا في البناء المبيع * (سئل) في رجل اشترى دارا معلومة ملاصقة لدار جارية في وقف أهل قام المستحق الساكن في دار الوقف المزبورة يريد أخذ الدار المبيعة بالشفعة فهل لاشفعة له * (الجواب) نعم وفي التجريد لاشفعة في الوقف ولا بجواره شرح المجمع لابن ملك من الشفعة ومثله في التنوير * (سئل) فيما إذا كان لزيد وأخوته مشد مسكة في أرض وقف سليخة ففرغ أخوته عن نصيبهم من ذلك لعمرو وأجاز المتولى ذلك ويزعم زيد أن له الشفعة في ذلك فهل لاشفعة له * (الجواب) نعم * (سئل) في الشفيع إذا علم بالبيع وسلم الشفعة للمشتري وأسقط حقه منها لذي يئنه شرعية ثم أراد ألا يأخذ المبيع بالشفعة فهل ليس له ذلك وطلت شفيعته * (الجواب) نعم قال في المنع ويظهرها تسليما بعد البيع فقط بخلاف تسليما قبله كما تقدم لأن إسقاط الحق قبل وجوبه لا يصح وبعده يسقط بالإسقاط أو لم يعلم كما تقدم لأنه لا يهذر بالجهل بالأحكام في دار السلام اهـ * (سئل) فيما إذا بنى المشتري في الدار المشفوعة هل يأخذ الشفيع بالثمن وبقية البناء أو يكف المشتري قلعه ويأخذ الأرض فارغة أم لا * (الجواب) نعم

مطلب
إذا اشترى أحد الشركاء فهو
في الشفعة كواحد منهم

مطلب
يأخذ الشفيع بمثل الثمن لو
مثليا والافعية

مطلب
البناء لا تستحق به الشفعة

مطلب
لا شفعة في الوقف ولا بجواره

مطلب
لا شفعة في مشد المسكة

مطلب
تسقط الشفعة بالإسقاط بعد
البيع لا قبله

مطلب
فيما لو بنى المشتري في الدار
المشفوعة

له ذلك كما في التنوير قال المصنف في شرحه من باب طالب الشفعة ويأخذ الشفع بالثمن وقيمة البناء والغرس مقلوعين لو بنى المشتري وغرس أو يكاف الشفع المشتري قلعهما أي البناء والغرس
 * (سئل) * في قطعة أرض مشتركة بين زيد وجاعة فباع أحدهم حصته المعلومه منها من أجنبي
 وحين علم زيد بالبيع تلك المبيع بالشفعة فوراً بمثل الثمن وأشهد على ذلك بوجهه الشرعي ولم يطلب
 البقية من الشركاء ذلك فهل زيد بذلك ومن لم يطلب عدداً * (الجواب) * نعم كما في الخيرية
 * (سئل) * في الشفع إذا أراد أن يأخذ البعض ويترك البعض فهل ليس له ذلك * (الجواب) *
 نعم ولو أراد الشفع أن يأخذ البعض ويترك البعض فلا يس له ذلك إلا برضى المشتري لأنه يلحقه ضرر
 بتفريق الصفقة عليه ولو جعل بعض الشفعة نصيبه البعض لا يصح ويستطحقه به لأعراضه ويتسم بين
 الباقيين على عدد رؤوسهم وكذا لو كان أحد الشفعين حاضراً والآخر غائباً فطلب الحاضر الشفعة في النصف
 على حساب أنه يستحق النصف بطلت شفعته لأنه يستحق الكل والقسمه للأزاحة فإذا ترك في شيء فيها
 وجد الأعراس فيه فسقط في الكل لكونه لا يتجزأ وكذا لو كانا حاضرين فطلب كل واحد منهما
 النصف بطلت شفعتهما ولو طلب أحدهما الكل والآخر النصف بطل حق من طلب النصف والآخر
 أن يأخذ الكل أو يترك وليس له أن يأخذ النصف لما ذكرنا زيلعي أقول وفي صورة السؤال لا تبطل
 الشفعة لما في المخانية قال للمشتري سلم لي نصفها فأبى المشتري لا تبطل شفعته في الصحيح لأن طلب تسليم
 النصف لا يكون تسليماً اه أي لا يكون تسليماً مسقطاً لشفعته لكن متى مضى قول الزيلعي فإذا ترك في
 شيء فيها وجد الأعراس فيه الخ ستوطها وكتبت في رد المختار التوفيق بأن الظاهر أن المراد أنه لو أراد
 أخذ البعض بعد طلب الموائمة والأشهاد لا تسقط أما لو طلب البعض ابتداءً تسقط شفعته فلا ينافي ما ذكره
 الزيلعي من التعليل المذكور وكتبت عند قول العلائي بعد مسائل الحميل واعلم أنه لو طلب الحصة فهو على
 شفعته مانصه وفي التنازخانية وإذا كان المشتري واحداً والبائع اثنين وطلب الشفع نصيب أحدهما
 مع أنه ليس له أن يأخذه هل يكون على شفعته ذكر في الأصل نعم قال بعضهم هذا محمول على ما إذا كان
 بعد طلب الموائمة وطلب الأشهاد في الكل فلو طلب في النصف أو لا بطلت وقال بعضهم على إطلاقه اه
 قلت يؤيد الأول ما قدمه الشارح قبيل باب الطلب عن الزيلعي من أن شرط صحته أن يطلب الكل وبه
 يتأيد ما ذكرناه هناك من التوفيق اه ما كتبه * (سئل) * فيما إذا لم يطلب الشفع الشفعة فوراً عليه
 بالبيع طلب موائمة وأشهاد ومضت أربع سنوات والآن قام يطلبها بعد علمه وتركه الطالبين
 المذكورين فهل بطلت شفعته * (الجواب) * نعم وتبطل الشفعة بترك طلب الموائمة تركه بأن
 لا يطلب في مجلس العلم بالبيع كما مر وترك طلب التقرير عند عقاراً وذو يد لا الأشهاد عند طلب الموائمة
 لأنه غير لازم كما مر فتدبر شرح الملتقى للعلائي من فصل فيما يطلبها وفي الدرر ويطلبها ترك طلب الموائمة
 أو ترك الأشهاد عليه أي على طلب الموائمة قادر عليهما اه ففي مسائلنا لم يطلبها في مجلس علمه بالبيع
 بلفظ يفهم طلبها وأيضاً ترك الطالبين المزبورين وكل ذلك مما يصلها أقول عبارة الدرر مخالفة لعبارة شرح
 الملتقى واعلم أن الشفع يطلب ثلاث مرات * الأولى حين علمه بالبيع فوراً وسمى طلب موائمة أي
 مبادرة حتى لو أخره بطلت شفعته والأشهاد فيه ليس بلازم كما في الهداية وغيرها وما في الدرر سهو كما أوضحه
 في الترتيب لئلا ينعى عليه مخافة الجحود قال القهستاني يجب الطلب وإن لم يكن عنده أحد ثلاثاً تسقط
 الشفعة ديانة وليتمكن من الحلف عند الحاجة كما في النهاية ولا يشترط الأشهاد فيصع بدونه لو صدقه
 المشتري كما في الاختيار وغيره اه والمرة الثانية أن يطلبها عند البائع لو المقار في يده وعند المشتري مطلقاً
 أو عند العقار وسمى طلب أشهاد وطلب تقرير وليس له مدة خاصة بل يتدر ما يتمكن من الأشهاد عند

مطلبه
 من لم يطلب عدداً
 مطلبه
 فيما لو أراد الشفع أن يأخذ
 البعض ويترك البعض

قوله وقال بعضهم على إطلاقه
 أي قول الأصل يكون على
 شفعته مطلق غير مقيد بما
 قيده التنازل الأول من الحبل
 على ما إذا كان بعد طلب
 الموائمة وطلب الأشهاد لكن
 ينافي القول بالإطلاق قول
 الزيلعي أن شرط صحته أن يطلب
 الكل فإنه يدل على أنه لو
 طلب البعض لا يبق على شفعته
 فيترجح بذلك قول القائل
 الأول بالحبل المذكور وهذا الحبل
 يؤيد ما وقفنا به بين كلامي
 الخانية والزيلعي اه منه
 مطلبه
 تبطل الشفعة بترك الموائمة

حضرة أحد هذه الثلاثة كافي النهاية وظاهر كلامهم أن الانتهاد هنا شرط لكن قال في المجانية انما سمي الثاني طلب الاشهاد لالكون الانتهاذ شرط بل ليكنه اثبات الطلب عند وجود المصمم اه ووجهه ظاهر ثم الانتهاذ عند أحد هؤلاء لوجود عند طلب الموائمة كفاؤه وقام مقام الطالبين كما ذكره العلائي * والمرة الثالثة أن يطلب عند القاضي ورسمي طلب تملك ونقصومة وهل له مدة يبطل بالتأخير عنها فيه خلاف يأتي قريباً وهذا الطلب انما يشترط حيث لم يسلم له المشتري برضاه اقول في التنوير وتستقر بالاشهاد وتلك بالاخذ بالتراضي أو بقضاء القاضي وما هنا فائدة ينبغي التنبيه عليها وهي ما في المجانية اذا سمع الشفيع يبيع الدار فسكت قالوا لا تبطل شفيعه ما لم يعلم المشتري والغن كالبكر اذا استؤمرت فسكت ثم علمت ان الاب زوجها من فلان صح ردها اه وبه أفتي الصلابة التمرناشي رحمه الله تعالى في فتاواه المشهورة (سبيل) في الشفيع اذا طلب الشفيع فور علمه واشهد على ذلك بيينة ثم ترك طلب الخصومة والتملك أكثر من شهر فهل لا تبطل شفيعته * (الجواب) * نعم أقول يعني اذا أخره بعد الطالبين الإقرار وما أفتي به المصنف هو ظاهر المذهب وبه يغني كافي الدرر عن الهداية والكافي وبه أفتي المولى أبو السعود أفندي كما ذكره عزى زاده ومشي عليه في التنوير قال العلائي في شرحه وقيل يغني بقول محمدان أخره شهر بلا عذر بطلت كذا في الملتقى يعني دفعا للضرر قلنا دفعه برفعه للتأخر ليأمره بالاخذ والتبرك اه وظاهر كلام الدلائل اعتماد الاقل وهو خلاف ما يقتضيه كلامه في شرحه على الملتقى فراجع والقائل بأن الفتوى على قول محمد هوشنج الإسلام وقاضيان في فتاواه وفي شرحه على الجامع الصغير ومشي عليه في متن الوقاية والنقاية والخبرة والمغني وفي الشربلية عن البرهان انه أصح ما يقتضي به قال يعني انه أصح من تصحيح الهداية والكافي الخ وعزاه القهستاني الى المشاهير كالخياط والمخلاصة والمضمرات وغيرها ثم قال قد أشكل ما في الهداية والكافي اه وقال في شرح الجميع وفي الجامع المجاني الفتوى اليوم على قول محمد تقيير أحوال الناس في قصد الأضرار اه وبه ظهران اقباهم بخلاف ظاهر الرواية لتغير الزمان ونظائره كثيرة وقصد الأضرار في زماننا كثير فقد شهدت غير مرة من جاء طلبها بعد عدة سنين قصد الأضرار المشتري بعد ما هدم وبني وطمعا في غلاء السعر وما مر من امكان رفعه للقاضي لا يخطر على بال الناس اليوم وليس كل احد قد رعى المرافعة فلا جرم كان سيدهم هذا الباب أسلم والله تعالى أعلم * (سبيل) * في الشفيع اذا ساوم المحصة المبيعة من المشتري هل تبطل شفيعته * (الجواب) * نعم تبطل بالمساومة بعبارة أو اجارة كما ذكره في الملتقى * (سبيل) * في دارم تركه بين زيد وعمر والغائب وأخوته ما بطريق الارث عن أبيهم فباع زيد حصته فيها من أخوته المحاضرين ثم حضر عمرو الغائب وطلب المبيع بشفعة الخليل بوجهه الشرعي فهل له ذلك ويقضى له بها * (الجواب) * نعم اذا حضر وطلب مستوفيا شروط الطلب يجوزكم له بحقه حيث لم يوجد منه وسقط له خيرية لو كان الخليل في المبيع غائبا يقضى بالشفعة للخليل في حقوقه ان طلب لان الغائب يحتمل ان لا يطلب فلا يؤثر حتى المحاضر بالشك ثم اذا حضر وطلب الشفعة قضى له بها مخ عن شرح المجموع * (سبيل) * في أبي الهفيرة هل له طلب الشفعة للصغير بوجهه الشرعي * (الجواب) * نعم وفي الأصل الموصي يطلب الشفعة للصغير ويقوم مقامه في لوازمها كالأب والمجد الخ أدب الاوصياء وفي احكام المغار للامام الاستروشنى ثم اذا وجبت الشفعة للصغير فالذي يقوم بالطلب بالاخذ من قام مقامه ثم عافى استيفاء حقوقه وهو أبوه ثم وصى أبيه ثم جده أو أبيه ثم وصى المجد ثم وصى نصبه القاضي فان لم يكن له أحد من هؤلاء فهو على شفيعته اذا أدرك فاذا أدرك وقد ثبت له خيار البلوغ والشفعة فاختر رد النكاح أو طلب الشفعة فأيهما كان أو لا يجوز ويبطل الثاني

مطلب
في كيفية طلب الشفيع
الشفعة

مطلب
اذا سكت الشفيع لا تبطل
شفيعته ما لم يعلم المشتري والغن

مطلب
فما اذا ترك طلب الخصومة
أكثر من شهر

مطلب
تبطل الشفعة بالمساومة
بعبارة أو اجارة

مطلب
اذا حضر الغائب وطلب
الشفعة قضى له بالشفعة

مطلب
الاب يطلب الشفعة للصغير

والحيلة في ذلك أن يقول طلبتهما الشفعة والخيار فإذا كان له أحد من هؤلاء فترك الشفعة مع الامكان
 بطلت حتى لو باع الصغير لا يكون له حق الاخذ وهذا قول أبي خنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا تبطل
 الشفعة وعلى هذا الخلاف تسليم الشفعة إذا سلم الأب أو الوصي ومن جعلاهما شفعة الصغير صح تسليمه
 عند أبي خنيفة وأبي يوسف حتى لو باع الصغير لا يكون له اخذها بالشفعة وتسليم الأب والوصي شفعة
 الصغير صحيح عند أبي خنيفة سواء كان في مجلس القضاء أو في غير مجلس القضاء بخلاف تسليم الوكيل
 في غير مجلس القضاء عند أبي خنيفة وبتمام فروع المسألة فيها * (سئل) * في عقار معلوم
 مشترك بطريق الملك بين زيد وأبيتهام لكل منهم حصته ثالثة فيه فباع زيد نصيبه من ذلك العقار من
 أجنبي فمن معلوم من الدراهم ثم بلغ الأيتام رشيدين ولم يكن لهم حين البيع جذولا وصى فهل لهم
 الشفعة بشرطها الشرعي * (الجواب) * نعم * (مسئل) * فيما إذا كان لليتيم أخ وصى عليه وحصته
 معلومة في دار جارية قيمتها في ملك أمه وأخته ورجل غائب لكل حصته معلومة فيها أرضا وبناء فباع
 وكيل الغائب نصيبه من أجنبي فبأد الوصي فوز على ما يبيع وتلك المبيع لليتيم بالشفعة بمثل الثمن
 لما رأى فيه المصلحة لليتيم وبقية الشركاء لم يطلبوا فهل للوصي ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) *
 فيما إذا اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فقال المشتري بمائة وثمانين قرشا والشفيع يقول بمائة
 وخمسين قرشا والثمن منقود والدار مقبوضة وأقام كل منهما البينة على دعواه فهل تكون بينة الشفيع
 أحق * (الجواب) * نعم وان اختلف الشفيع والمشتري في الثمن والدار مقبوضة والثمن منقود
 صدق المشتري بيمينه لأنه منكر ولا يتحالفان وان برهننا فالشفيع أحق لأن بيئته ملزمة شرح التنوير
 للعلائي وأوضحه في المنع والدير والمثلية في المتون أقول ولعل فائدة التقييد بتقد الثمن كونه
 اختلافا مع المشتري اذ لو كان غير منقود يكون الاختلاف من البائع ولم يظهر في فائدة التقييد بكون
 الدار مقبوضة والمتون خالية عن القيد * (سئل) * في دار بيعت فلما علم الجار بالبيع أشهد عليه
 فورايته شرعية وهو عند حاله يملكها بالشفعة فهل ثبت له الاخذ بشفعة الجوار أم لا * (الجواب) *
 إذا طاب الجوار المذكور عند القاضي الدار المذكورة طلب خصوصية وتلك بعدما طلبها طلب مؤبقة
 وطاب تقرير واشهاد بالوجه الشرعي ثبت له الاخذ بشفعة الجوار * (سئل) * في أرض ملك بيعت
 ولها جار ملاصق أخبر أنها بيعت بأربعة عشر قرشا فسلم الشفعة لاستكثارتها ثم علم أنها بيعت بأقل
 ويريد الآن طلبها بشفعة الجوار بوجهه الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم قيل للشفيع أنها
 بيعت بألف فسلم ثم ظهر أنها بيعت بأقل أو بواو شعير قيمته ألف أو أكثر فله الشفعة تنوير من باب
 ما يطلها * (مسئل) * هل الشفعة تقتصر بالدار أم لا * (الجواب) * لا تقتصر بالدار قال
 في المنع وشرطها أن يكون المثل عقارا مستقلا كان أو علوا الخ وفي شرح الملتقى للعلائي والمراد هنا بالعقار
 غير المنقول فدخل الحكم والرخى والبئر والعلوان لم يكن طريقه في السفلى ونزع الشجر والبناء فانه
 من منقول لا شفعة فيه الا ببيعة العقارات * (سئل) * في دار مشتركة بين زيد وحمد مناصفة
 فصاعت حمد نصفها من شريكهما زيد ويريد الجار اخذ المبيع بشفعة الجوار فهل لا شفعة للجار مع وجود
 الشريك * (الجواب) * نعم وتثبت أي الشفعة للتقليط أي الشريك في نفس المبيع ثم بعد ما سلمها
 ثبت للتقليط في حقه أي حق المبيع كالشرب والطريق الخاصين معنى خصوصهما أن يكون الشرب
 من نهر لا تجري فيه السفن وأن لا يكون الطريق نافذا ثم أي بعد ما سلمها ثبت لجار ملاصق ولو ذميا
 أو مأذونا أو مكاتبادر * (سئل) * في دار معلومة جار نصفها في ملك زيد ورجل غيره ورجلها
 الآخر لكر أرضا وبناء فباع زيد ورجلها نصيبها منها من أجنبي فسلم بكر وأسقط حقه من الشفعة وطلب

مطلب
 إذا بلغ اليتيم له طلب الشفعة
 مطلب
 للوصي طلب الشفعة للصغير

مطلب
 اختلاف الشفيع والمشتري
 في قدر الثمن قدمت بينة
 الشفيع

مطلب
 إذا أخبر أنها بيعت بكذا فسلم
 ثم ظهر أنه بأقل له الشفعة

مطلب
 الشفعة لا تقتصر بالدار

مطلب
 إذا بيعت الدار للشريك
 فلا شفعة للجار

مطلب
 إذا سلم الشريك كان للجار
 الطلب

الجوار والملاصق الشفعة وأشهد مدينة فور علمه بالبيع على البائع عند الدار وهي بيده أنه تملك المبيع
بشفعة الجوار ثم طلبها طلب تملك وخمسة فهل له ذلك * (الجواب) نعم أقول في شرح الجمع لابن ملك
أعلم أن كل موضع سلم الشريك للشفعة انما ثبت الجوار حق الشفعة اذا كان الجوار قد طلبها حين سماع البيع
وان لم يكن له حق الاخذ في الحال أما اذا لم يطلب الشفعة حتى سلم الشريك الشفعة فلا شفعة له اه ومثله
في الذخيرة

(كتاب القسمة) *

(سئل) * فيما اذا مات زيد عن ورثة بالغين وقاصرين وخلف غراسات وأراضي معلومات ثم بلغ
القاصرون ويريد أحد الورثة قسمة نصيبه من الأراضي والغراسات وهي قابلة للقسمة وينتفع كل بنصيبه
بعد القسمة والمعادلة ممكنة والمنفعة لا تبدل فهل له ذلك * (الجواب) نعم * (سئل) * في دار قابلة
للقسمة مشتركة بالملك الشرعي بين زيد وهند وعمر وله كل منهم حصة معلومة فيها غننى زيد وهند فيها بناء
بالآلات منها متقومة بعد هدمها وامتنع عمرو من دفع ما يخص حصته من الآلات وكلقتها وطلب
زيد وهند القسمة فهل تقسم وحيث خرج البناء في نصيبهما فيها والاهدم * (الجواب) نعم تقسم
وحيث بنى زيد وهند بدون إذن من عمرو وخرج البناء في نصيبهما فيها والاهدم وتدفع الآلة لهما والمثالة
في التنوير من القسمة وأجاب قارئ الهداية بقوله اذا لم يجزوا ما فعل يقسم بينهم فان وقع نصيبه فيما بنى
فيه وعمرس بنى وان لم يقع فيه بل في نصيب الشريك قلع وخمن ما تقصت الارض بذلك والله تعالى أعلم
(سئل) * فيما اذا مات زيد عن ورثة فيهم ايتام لهم وصى وخلف تركة مشتهة على اعيان ودين
على رجل فاقسم الورثة مع الوصى للاعيان والدين مناصفة شارطين أن يكون الدين للإيتام والا اعيان
لهم ثم ظهر المدينون معبراهم فهل تكون القسمة فاسدة * (الجواب) نعم الدين على وجهين اما على الميت
أوله فان له واقتسموا الدين والعين ان شرطوا أن يكون الدين لاحدهم فسدت وان اقتسموا الدين
بعد قسمة الاعيان ان غير مشروطة قسمة في قسمة الاعيان جازت قسمة العين لالدين وان على الميت
فاقتسموا على ضمان الدين للدائن كلهم أو احدهم ان الضمان مشروطا فيها فسدت والا فان ضمن
ضامن على أن لا يرجع في التركة صحت القسمة لادى وان ضمن بشرط الرجوع أو سكوت ولم يقل على
أن لا يرجع فسدت الا أن يقضوا دينه بنزاية من كتاب القسمة من الثاني في دعوى الغلط فيها * (سئل) *
في عقار قابل للقسمة مشترك بين جماعة متعدد دين واذا قسم بينهم بقي بعضهم وهو ذو المحصة الكثيرة متنفعا
ب حصته على الوجه الذي كان عليه ولا يبقى بعضهم الا حصة متنفعا بحصته على الوجه المذكور فطلب
ذو الكثير المذكور قسمة حصته فهل يجب الى ذلك * (الجواب) نعم يجب ذو الكثير الى ذلك حيث
الحال ما ذكر قال في الملتقى واذا انتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة قسم بطلب احدهم وان
تفررا الكل لا يقسم الا برضاهم وان انتفع البعض دون البعض قسم بطلب ذى النفع لا بطلب الا تخرو وهو
الاصح اه ومثله في كثير من المعترات * (سئل) * في دار غير قابلة للقسمة مشتركة بطريق الملك
الشرعي بين زيد وعمر وطلب زيد المهايأة مع عمرو في سكناها بان يسكن فيها مدة بحسب حصته ويسكن
عمرو ايضا مدة مثله فأنى عمرو ذلك بدون وجه شرعي فهل يتهايان فيها على الوجه المذكور ويجوز الا بى
* (الجواب) نعم قال في الخانية قبيل كتاب الاقرار المهايأة في الاموال المشتركة التي يمكن الانتفاع
بها مع بقاء عينها مشروعة ولا يشترط تجاوزها ذكر المدة ولا تبطل بموت أحدهما وينفرد أحدهما بتقضاها
بعذر وبغير عذر في ظاهر الرواية وروى ابن سماعة عن محمد أنه لا ينفرد أحدهما بتقضاها الا بعذر أو بطلب
قسمة حينها هذا اذا كانت المهايأة بغير امر القاضي فان كانت بحكم المحاكم لا ينفرد أحدهما بتقضاها ما لم

مطلب
له قسمة حصته من الاراضى
والغراسات حيث لم تبدل المنفعة
مطلب
فيمين بنى في الدار بلاذن
شريكه ثم طلب القسمة
مطلب
في قسمة التركة المشتهة على
اعيان ودين

مطلب
اذا طلب ذو الكثير القسمة
وكان ينتفع ب حصته يجاب
مطلب
له المهايأة في الدار الغير القابلة
للقسمة ويجوز الا بى
مطلب
لا يشترط للمهايأة ذكر المدة
ولا تبطل بالموت ولكل
تقضاها ولو بلاعذر

يصلحها ويجوز المهايأة في الجنس الواحد وفي الجنس الآخر إلا أن في الجنس الواحد كالدار الواحدة
لوتها يأتانفسهما زمانا شهرا أو سنة أو يوما أو نهارا مكانا بأن يسكن هذا طائفة من الدار والآخر الطائفة
الأخرى أو يزرع أحدهما هذه الطائفة من الأرض والآخر الطائفة الأخرى جاز على كل حال وإن طلب
أحدهما المهايأة من حيث الزمان وأبى الاستوفان القاضي بحجبه وإن طلب المهايأة من حيث المكان روى
الكرخي عن أبي حنيفة أن القاضي لا يجبر في الجنس الواحد كالدار والآخر على أن يسكن هذا
هذه الدار والآخر يزرع هذه الأرض أو في الحمام والدار على أن يسكن هذا الدار والآخر يأخذ الحمام
ويؤجره إن تهايا بتراضيهما جاز وإن طلب أحدهما وأبى الآخر لا يجبر القاضي اه وقام ذلك فيها أقول
لم يتعرض للمهايأة في المأجور وهي واقعة الفتوى سئلت عنها ورأيت في مجموعة شيخ مشايخنا السايحاني
بخطه مانعه في مستأجر حصه من عقار يريد التهايا يؤز وما على المالك أو المستأجر ألا تولى له ذلك
كما أفاده المخير الرملي وأفاد في التتارخانية أن تهايا المستأجرين صحيح غير لازم وإن شرط على المؤجر أن
لا أحدهما مقدم الدار والآخر مؤخرها فسد العقد اه مارأيت بخطه رحمه الله تعالى وحاصله أن تهايا
المستأجرين أو المستأجر مع المالك بأن استأجر بعض عقار شاعلى مذهب من يراه صحيح ولكن لا يكون
على طريق المجبر والازم إذا امتنع عنه أحدهما وإذا تراضيا فهو صحيح غير لازم بمعنى أن لكل منهما فسح
المهايأة ولو بلا عذر وهو موافق لما مر عن ظاهر الرواية في المهايأة في الملك ورأيت بخط بعض الفضلاء نقلا
عن الفتاوى الهندية في الاجارات ما هو صريح في جواز المهايأة في حمام مشترك بين رجلين أجر أحدهما
حصته من ثالث وحكم بذلك حاكم فتهايا المالك مع المستأجر من الآخر والله تعالى أعلم * (سئل) *
في أمعة معلومة محتلفة الاجناس قابل كل جنس منها للقسمه مشتركه بين زيد وورثه عمرو والباقين
مناصفه يريد زيد قسمه نصفه من كل جنس منها وحده وإذا قسمت ينتفع كل منهم بنصيبه فهل يجاب
زيد الى ذلك * (الجواب) * حيث كانت قابلة للقسمه يقسم كل جنس منها على حدة ولو أخذ كل
واحد نوعا بتراضى جاز والله تعالى أعلم وفي الجامع الصغير يقسم كل شئ بين رجلين من صنف واحد
إذا طلب أحدهما القسمه ولا يقسم الرقيق والدار المختلفه عند الامام وأجمع اصحابنا أن التركة إذا كانت
لجنس واحد اتقسم بطلب أحدهم ولا يلتفت الى إباء الآخر بزيادة الثوب الواحد لا يقسم الا بالتراضى ويقسم
طولا وعرضا إذا كان بالرضى ثياب بين قوم اقتسموها ولا يصيب كل واحد منهم ثوب تام يقسم ذلك
الا بالتراضى خلاصة ومثله في البرازية * (سئل) * في أخوة أربعة بالغين عاقلين سعيهم وعائلاتهم واحدة
تلقوا عن أبيهم غراسا وغيره فأخذوا في الاكتساب والعمل كل على قدر استطاعته وأنشأوا بحملتهم
غراسا آخر ثم اقتسموا الغراسين المربورين بعد موت أبيهم قسمه صحيحة شرعية في صحتهم وسبلاتهم
وتصرف كل بما خصه ثم ادعى اثنان منهم أن الغراس الذي أنشأه بعد موت أبيهم محتص بهما بقضى
أنهما الغراسان له ويترجمان أن القسمه وقعت جهلا فهل تكون دعواهما غير مسموعة * (الجواب) *
نعم إذا أقدم على الاقسام اعتراف بأن المقسوم مشترك ودعوى الجهل باطله عند أهل العلم قاطبة كما
في الخيرية ونقل العلائي عن الحنابلة أقسموا دارا وأرضا ثم ادعى أحدهم في قسم الآخر بناء أو فخلأ زعم
أنه بناء وغرسه لم يقبل بينته أقول كتبت في رد المحتار عن العلامة المقدسي أقسمت التركة ثم ادعى
أحدهما أن إياه كان جعل هذا الشئ المعين له أن كان قال في صغرى يقبل وإن مطلقا لا اه أى
لان دعوى الجهل هنا لا يخفى والتناقض في موضع الخفاء عفو * (سئل) * فيما إذا كان زيد دون
على جماعة معلومين ومات عن ورثة تقاسموا تلك الديون بينهم وجعلوا الدين الذي على عمرو من الجماعة
لكرم من الورثة وهكذا فهل القسمه المرقومة باطله * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا كان

مطلب
تجوز المهايأة في الجنس الواحد
وفي الجنس الآخر

مطلب
يجبر الآتي على المهايأة من
حيث الزمان دون المكان

مطلب
في المهايأة في المأجور

مطلب
في قسمه الاجناس المختلفة

مطلب
الاقسام على الاقسام اعتراف
بأن المقسوم مشترك

مطلب
دعوى الجهل باطله

مطلب
في قسمة الماء من الطالع

لجماعة مجرى ماء معلوم مجرى الى دورهم بحقه المعلوم من الماء من طالع ماء كبير ينزل الماء منه من
فرض قديم الى طالع آخر صغير داخل داراً أحد الشركاء ثم ينزل في حجر يسمى بالخرج ويتقسم أقساماً
معلومة يطالع أحدها الى طالع آخر ويتقسم الى فرضين أحدهما الارز يد فبنى زيد الدار المزبورة مسجداً
لله تعالى ويريد قسمة حصه المسجد المذكور من مجرى الطالع الكبير وأن يجريها في دمنه خاصة بالمسجد
وذلك قابل للقسمه ويتفق كل بحصته بعدها ويعارضه في ذلك بعض الشركاء بدون وجه شرعي فهل
يجب أن يبدل الى ذلك ويمنع المعارض له * (الجواب) نعم وإذا كان قنائة أو نهراً أو بئراً أو عيناً وليس معه
أرض فأراد بعض الشركاء القسمة فالقاضي لا يقسم وإن كان مع ذلك أرض لأشرب لها إلا من ذلك قسمت
الأرض وترك النهر والتمتة على الشركة ولو كان أنهاراً أو آباراً لأرضين متفرقة قسمت الآبار والعيون
والأراضي محيط البرهان من القسمة وفي النوازل كرم بين أربعة نفر وتحت هذا الكرم حائط لرجل
خامس اشترى أحد الشركاء الأربعة الحائط وأراد أن يسوق اليه ماءه يعني نصيبه من ماء الكرم والشركاء
الثلاثة يمنعونه منه فإن أراد أن يسوق في المجرى المشترك فله منعه وإن أراد أن يسوق في مجرى خاص
له لم يكن لهم أن يمنعه وإذا كان شرب الحائط المشتري من هذا النهر ذخيرة من الفصل الثاني في قسمة
الشرب أقول في دلالة هذا القول على ما ذكره من الحكم نظر ظاهره وأما في المحيط فالظاهر أن المراد به قسمة
نفس القنائة أو النهر أو البئر والعين لا قسمة شربها وقد صرحوا بأنه لا يقسم الحمام والبئر والرحى لأن فيها
ضرراً أي لأن ذلك غير قابل للقسمة لأنه لا يبقى منفعة له بعد القسمة كما كان قبلها نعم لو كانت أرض
متفرقة لها آبار أو عيون متعددة قسمت الأراضي مع الآبار والعيون بأن يجعل لكل أرض بئر خاص
وأما ما في النوازل فليس النزاع فيه بين الشركاء في قسمة نفس الشرب بل في أجره في الأرض المشتركة
لأن الماء الذي يمر بدسوقه هو ماء الحائط بدليل آخر عبارة النوازل فإذا كان شرب ذلك الحائط من نهر
ذلك الكرم المشترك وله مجرى خاص به ليس له أن يجريه في مجرى الكرم المشترك وأنما له أجره في
مجره الخاص به والمسألة المسوؤل عنها انما هي قسمة الماء من الطالع فنقول الذي يظهر من القواعد أن
قسمة نفس الماء جائزة حيث أمكنت المساواة بلا ضرر ثم رأيت في أول كتاب الشرب من مختارات
النوازل لصاحب الهداية لكن الطالع فيه حجر يسمى بسطا وهو قسم من أربعة وعشرين قيراطاً أقساماً
تسمى فروضاً ينزل فيها الماء على قدر المحصص من ذلك الماء كل قيراط يسمى أصبعاً والطالع الثاني كذلك
فيه بسط آخر مقسم كذلك والطالع الثالث كذلك لكن الطالع الأول تكون أصابعه أكبر من أصابع
الثاني وكذا الثاني أكبر من الثالث وهكذا لأنه إذا كان نصيب الطالع الثاني ثلث ماء الطالع الأول مثلاً
يكون كل أصبع من الثاني ثلث أصبع من الأول وهكذا فمن له أصبع من الطالع الثاني وأراد أخذها
من الطالع الأول يأخذ ثلث أصبع منه ولا يمكن ذلك إلا باحداث فرض جديد في الحجر المسمى بسطا
من الطالع الأول ولا يخفى أن ذلك البسط مشترك بين أصحاب المياه فيرجع الأمر الى قسمة نفس البسط
واحداث فرض جديد فيه وذلك غير جائز بدون إذن الشركاء لأنه تصرف في المشترك ولأنه قد تقدم أنه
لا يقسم البئر والنهر ونحوهما ولذا قال في كتاب الشرب وليس لأحد من الشركاء في النهر أن يشق منه نهراً
أو ينصب عليه رحى الأرضي وضع في ملكه بأن يكون جافاً النهر وبطنه ملكه كذا ذكره في غاية البيان
لأنه إذا كان كذلك لم يكن متصرفاً في المشترك بل في خالص ملكه وحينئذ فلو أمكن أخذ ما يخصه بلا
احداث شيء في البسط فله ذلك حيث لا ضرر على بقية الشركاء وقد صارت حادثة الفتوى بعيد كتابة هذا
المحل فأجبت عنها كذلك ومصرتها في طالع فيه بسط مقسم فروضاً منها فرض ينزل منه الماء الى ساقية
في حائط دار زيد ثم يخرج منها الى طالع آخر في دار زيد ويتقسم نصفين أحدهما لزيد والآخر لجيرانه

مطلب
حادثة الفتوى في قسمة ماء
الطالع

وبريدز يدقمة حصته من الساقية المذكورة التي في داره بمعرفة أهل الخبرة حيث لا ضرر على جيرانه في ذلك ولا أحداث فعل في شيء مشترك لكون حاقتي الساقية من حائطه المملوك له ولا يخفى أنه حينئذ له ذلك والله تعالى أعلم وكتب المؤلف عن محمد بن هلال ماضوته سسئل فيما إذا كان لرجل استحقاق في مجرى ماء مساحته معلومة قدر اصبع يصل منه الماء إلى منزله في دنة محتضنة به من جلة فروض مستحقها في طالع بقرب منزله يصل إليه الماء من طوابع أخر على منه وأقرب إلى الأصل يخالف بسط الماء فيها بسطه فيه فهل للرجل المذكور أن يأخذ القدر المزبور وهو الاصبغ من الطوابع المذكورة التي فوق المقسم المذكور ويخرجه من مجراه القديم أولا الجواب ليس للرجل المذكور أن يأخذ قدر حقه وهو الاصبغ إلا من الطالع والمتسم الذي يجري منه ولا يخرجه ولا يجيد من الطوابع التي فوقه لا خلاف بسط الماء فيها فيصير بذلك متعديا لاخذه أكثر من حقه على أن الوضع القديم لا يتغير كما قيل القديم يترك على قدمه كتبه محمد بن هلال عني عنهما * (سسئل) * فيما إذا كان جماعة داربيدهم مشتركة بينهم بطريق الارث عن زيد مورثهم وطلبوا من القاضي قسمتها بينهم وبرهنوا على الموت وعدد الورثة وكونها لهم وفيهم غائب وهي قابلة للقسمة ويتفجع كل نصيبه بعد ما فهل تقسم وينصب القاضي قابضا للغائب * (الجواب) * نعم ولو برهنوا على الموت وعدد الورثة والعارف في أيديهم ومعهم وارث غائب أو وصي قسم ونصب وكيل أو وصي له قبض حصص الغائب والوصي ملتقى من القسمة ومثله في التنوير وغيره من المتون أقول هذا إذا كانت الشركة أصلها الميراث كما ذكرنا أصلها الشراء فلا تقسم إذا كان فيهم غائب والفرق أن أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقي بخلاف الشراء في الشراء نعم لو كان أصلها الميراث فجري فيها الشراء بأن باع واحد منهم نصيبه فهي في حكم شركة الميراث لقيام المشتري بتمام البائع ولو كان أصلها الشراء فجري فيها الميراث بأن مات واحد منهم فهي في حكم شركة الشراء لنظام الوارث مقام المورث فينتظر في ذلك إلى الأول كما في الولوالجية والخانية هذا المختص ما حررناه في رد المحتار على الدر المختار * (سسئل) * في جماعة لهم بن معلوم مثالة يريدون قسمته بينهم بالوزن فهل تكون القسمة صحيحة (الجواب) * نعم شريطة أن يكون نصيبهم ما غلب أراد قسمته تجوز قسمته بالوزن بالقياس والميزان وقال بعض المشايخ تجوز قسمته بالشريعة أيضا لقلة التفاوت وهذا غير صحيح لأنه وزني فلا تجوز قسمته بدون الوزن أما بالقياس أو بالميزان فلا تجوز قسمته بالشريعة لأنها مجازفة وقسمة اثنين بالاجمال ذكر في التوازل أنه يجوز قال مولانا رحمه الله تعالى لأنه ليس بوزني خائفة من فصل قسمة الأب والوصي أقول الشريعة بالشين المعجمة والحيم شيء من ضعف يحمل فيه البطيخ ونحوه كما في القاموس * (سسئل) * في دار مشتملة على ساحة سماوية وثلاث مساكن منها مسكن جارفي وقرى بر ومسكنان في ملك زيد يريد ناظر الوقف قسمة الساحة المزبورة وفي ذلك مصلحة للوقف والساحة قابلة للقسمة فهل تكون قسمة الساحة بينهما نصفين * (الجواب) * نعم وذويت من دار كذي بيوت في حق ساحتها أي أن كان بيت من دار فيها بيوت كثيرة في يد زيد والبيوت الباقية في يد بكر فهي أي الساحة بينهما حال كونها نصفين لاستوائهما في استعمالها وهو المرور فيها والتوضي وكسر الخط ووضع الأمتة ونحو ذلك فصارت نظير الطريق منح من دعوى الرجاين وفي دعوى الخيرية ضمن سؤال ما نصه لاشبهة في أن الساحة المذكورة كورة بينهما منصفة وإذا طلبا القسمة في الساحة أو طلبا أحدهما تقسم أنصافا وقد صرح علماؤنا بأنه إذا كان في يدانسان عشرة أبيات من دار وفي يد آخر بيت واحد الخ اه أقول قد منافي كتاب الدعوى تفصيلا وكلامهما في هذه المسألة فراجع * (سسئل) * فيما إذا ادعى أحدهما تاسمي دار أن من نصيبه شيئا وقع في يد صاحبه غلطا وقد كان أقربا لاستيناء ويريد إقامة

مطلب
في قسمة التركة إذا كان
فيهم غائب

مطلب
الوزن في لا تجوز قسمته بدون
الوزن

مطلب
في قسمة ساحة الدار
مطلب
ذوايت في دار كذي بيوت
في حق ساحتها

مطلب
فيما إذا اقتربا لاستيفاء ثم
ادعى الغلط في القسمة

بينة شرعية على ذلك وقسمتها على قدر نصيبهما فيها فهل تقبل **(الجواب)*** نعم تقبل بينته قال في الدرر في كتاب القسمة أقر أحد المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى الغلط في القسمة وزعم أن بعضا مما اصابه في يد صاحبه وقد كان اشهد على نفسه بالاستيفاء لا يصدق الابحجة اهـ ومثله في التنوير والكنز والقدرى والوقاية والمقتى وغيرها وعبارة الوقاية وشرحها المصدر الشريعة فان أقر أحد المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى أن بعض حصته وقع في يد صاحبه غلطا لا يصدق الابحجة قالوا لانه يدعى فسخ القسمة فلا يصدق الابحجة قال في الهداية ينبغي أن لا تقبل دعواه للتناقص وفي المبسوط وقناوى قاضيان ما يؤيد هذا وجه رواية المتن انه اعتمد على فعل التناقص في اقراره باستيفاء حقه ثم لما تأمل حق التأمل ظهر الغلط في فعله فلا يؤخذ بذلك الاقرار عند ظهور الحق اهـ ومثله في الدرر بأوضح من هذا وفي الخاتمة ودعوى الغلط انما تسمع اذا لم يقرب بالاستيفاء أما اذا اقرب بالاستيفاء فلا تسمع دعواه الغلط والغبن الا اذا ادعى ٢ الغصب فعينئذ تسمع دعواه اهـ ولعل ما في الخاتمة فيما اذا باشر القسمة بنفسه واقرب بالاستيفاء حيث صدر المسألة بقوله رجلان اقتسما وما في المتون فيما اذا اقتسما واقرب بالاستيفاء معتمدا في القسمة على قول الامين كما يقع في زماننا غالباً قل فربما يفيد التوفيق أو أن ما في الخاتمة رواية وما في المتون رواية أخرى ويدل على ذلك قول صدر الشريعة وجه رواية المتن الخ فاعل اصحاب المتون مشوا على هذه الرواية وانت على علم بأن ما في المتون مقدم على ما في الفتاوى بل ذكر المحوى في حاشية الاشباه من كتاب النجر أن ما في المتون والشروح ولو بطريق المنهوم مقدم على ما في الفتاوى اهـ وقال في البحر من النكاح تحت قوله فان لم يكن عصبة فالولاية للام مانصه المتون موضوعة لبيان الفتوى اهـ **(سئل)*** في كرم مشترك بطريق الملك بين زيد وعمرو واقسما بينهما نصفين بالتراضي ثم ظهر غبن فاحش في نصيب زيد يريد الدعوى بذلك ونقض القسمة بعد التوفيق الشرعي ولم يقرب بالاستيفاء فهل يسوغ له ذلك **(الجواب)*** اذا ظهر غبن في القسمة فاحش ان كانت القسمة بقضاء القاضي تبطل عند الكل وان كانت بالتراضي اختلفوا فيه اذا القسمة بالتراضي صح في الخلاصة وفي نرح ادب القاضي للامام قاضيان سماع دعوى الغبن في القسمة بالتراضي وصح في الخلاصة وفي نرح ادب القاضي للامام الاستيعابى عدم سماعها قال في التنوير ولو ظهر غبن فاحش في القسمة بطلت ولو وقعت بالتراضي في الاصح قال شارحه في منحه بعدما نقل الخلاف والصحيح المعتمد ما قدمناه عن الكافي وقاضيان وبه جزم اصحاب المتون وصححه اصحاب الشروح وبه اقيت مرارا اهـ فيسوغ زيد الدعوى بذلك ونقض القسمة لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها وهذا كله اذا لم يقرب بالاستيفاء والابراء وما اذا أقر بالاستيفاء والابراء وشهد شاهدان على ذلك لم تصح دعواه كما ذكر في نقد الفتاوى كما نقله الانقروى في فتاواه من القسمة **(سئل)*** من قاضى الشام سنة ١١٤٨ فيما اذا تقاسما دارا ثم باع احدهما نصيبه بحضور خه وهه وتصديقه على صحة البيع وانه لا مطعن له فيه ثم ادعى غبنا فاحشا في القسمة وانه الا ان اطاع عليه وأن له أربعة قرار يربط اخذ اثنين وبقى اثنان في يد صاحبه فهل تسمع دعواه أولا **(الجواب)*** قال في المحيط البرهانى التناقص فيما طريقته الخفاء عفو ولا يمنع صحة الدعوى الا ترى أن المرأة اذا اختلعت من زوجها على مهرها ونفقة عيالها ثم اقامت بعد ذلك بينة أن الزوج طلقها فلا تقبل الخلع تقبل بينتها وان صارت متناقضة في دعوى الطلاق الثلاث بالاقدام على الخلع وانما كان كذلك لان الزوج ينفرد بالايقاع ولا يتوقف ذلك على علم المرأة وكان طريقته الخفاء فيجعل التناقص فيه عفو اهـ ففي هذه المسألة هل يكون حضوره وتصديقه على البيع ثم دعواه ذلك تناقضا وطريقته الخفاء او لا مقتضى ما في التنية نعم وتسمع دعواه فانه قال راما الى فتاوى برهان قسما رضا

٢ قوله الا اذا ادعى الغصب
أى ادعى ان شريكه غصب
منه بعد القسمة شيئا من
حقه الذى خرج له بالقسمة
فتسمع لانه لا تناقض حينئذ
لان اقراره بالاستيفاء
لا يناقض دعوى الغصب
بعده اهـ منه

مطلب
ما في المتون مقدم على ما في
الفتاوى
مطلب
اذا ظهر غبن فاحش في القسمة
ولم يقرب بالاستيفاء له نقضها

مطلب
تقاسما دارا ثم باع احدهما
حصته بحضور الآخر ثم
ادعى الاخر غبنا فاحشا
في القسمة

مطلب
التناقص في موضع الخفاء
عفو

مشاركة وأقر كل واحد منهما أنه لا دعوى له على صاحبه وزرع نصيبه ثم أراد أحدهما الفسخ بالغبين
فله ذلك إذا كان الغبن فاحشاً عند بعض المشايخ اهـ واتمعر على ما ذكر وأما عدم إقراره بالاستيفاء
فقد قال في التنوير وشرحه ولوظهر غبن فاحش لا يدخل تحت التوقيم فإن كانت بقضاء بطلت اتفاقاً
ولوقعت بالتراضي تبطل في الأصح لأن شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها خلافاً لتصحيح
المخالصة وتسمع دعواه بذلك أن لم يقرب بالاستيفاء وإن أقربه لا تسمع دعوى الغلط والغبن للتناقض
الأذا ادعى الغصب فتسمع دعواه اهـ ومثله في شرح المجمع والخاتمة وغيرهما وفي التنوير وشرحه أيضاً
ولو ادعى أحدهم أن من نصيبه شيئاً وقع في نصيب صاحبه غلطاً وقد كان أقرباً بالاستيفاء ولم يقربه لم يصدق
الابرهان أو إقرار الخصم أو نكوله عن اليمين ولا تناقض لأنه اعتمد على فعل الأمين ثم ظهر غلطه اهـ
فتلخص من ذلك أنه حيث ادعى الغبن الفاحش وأن حصته أربعة قراريط وأن ما أخذه من ذلك نحو
قيراطين والباقي في يد خصمه تسمع دعواه بذلك هذا ما ظهر لنا مما وجدناه من النقول بعد التفحص والتقرير
عليها في المعتمرات وبالله سبحانه التوفيق أقول لم يظهر في هذه المسألة كون التناقض مما طريقه
المخالفات تتم الخلاف فيما إذا ادعى الغلط في القسمة بعدما أقرب بالاستيفاء هل تسمع دعواه وبرهانه
أم لا وعلى القول بالسماع وهو ما عليه المتون لا حاجة إلى كون التناقض هنا مما طريقه المخالفات فتم
والله تعالى أعلم * (سئل) في بستان كبير قابل للقسمة مشترك بين وقفين مناصفة مشتمل على قطع
أراض مختلفة بالمجودة والرداءة وقيمة عشرة أذرع من جانب مثل قيمة عشرين ذراعاً من الجانب الآخر
وأجرة الرديئة تعدل نصف أجرة الجيدة ويريد كل من ناظرى الوقفين المزبورين قسمة ذلك وفي ذلك
مصلحة للوقفين فهل حيث الحال ما ذكر يجب أن إلى ذلك ويجعل الذراع من الجيدة في مقابلة الذراعين
من الرديئة * (الجواب) نعم قال في الذخيرة من الفصل الثاني قال محمد في الأصل وإذا كانت
الدار بين ورثة فاقسموها وفضلوا بعضها على البعض لفضل قيمة البناء فهذه القسمة وهذا التفضيل
جائز وصورته إذا كانت بين وارثين وهي ثلاثون ذراعاً قيمة عشرة أذرع من جانب مثل قيمة عشرين
ذراعاً من الجانب الآخر أما لاجل البناء أولم يني من المغانى فاقسمها على أن يكون لأحدهما هذه العشرة
وللاخر عشرون فهذه القسمة جائزة فاكفي فيها بالمعادلة من حيث المعنى وهو المالية عند تعذر اعتبار
المعادلة من حيث الصورة بالذرعان اهـ وعليك بها فإن فيه أفائدة معلقة بهذا المعنى * (سئل) في دار
مشاركة بين زيد وأمرأتين اثنتين فاقسموها قسمة شرعية فوقع في نصيب زيد فضل بناء يريد
زيد أن يرد عليهم ما بدله دراهم من عنده بدون رضى منهما ولا تعذر تسوية وتريد المرأتين أن يكون
عوضه من الأرض ولا ترضيان بالدراهم فهل لهما ذلك * (الجواب) نعم ولا تدخل دراهم ليست
من التركة في القسمة الا برضاها صورته دار بين جماعة فأرادوا قسمتها وفي أحد المجانبين فضل بناء
فأراد أحد الشركاء أن يكون عوض البناء دراهم وأراد الآخر أن يكون عوضه من الأرض فإنه يصح
عوض البناء من الأرض ولا يكلف الذي وقع البناء في نصيبه أن يرد بأزاء البناء من الدراهم إلا إذا تم
فيما لا تناقض ذلك لأن القسمة من حقوق الملك المشترك والشركة بينهم في الدار لا في الدراهم فلا تجوز
قسمة ما ليس بمشترك در من القسمة * (سئل) فيما إذا كان بين زيد وعمرو طريق مشترك بينهما
نصفين يمران فيه إلى داريهما ويريد زيد قسمة وفي ذلك ضرر فهل حيث كان فيها ضرر لا يقسم
* (الجواب) نعم ولا يسم الطريق لو فيه ضرر ولا يقسم كذا في قسمة البرازية اقروى من القسمة
وتقام تقاريع المسألة فيه * (سئل) فيما إذا كان مسيل ماء مشترك بين زيد وعمرو فأراد زيد قسمة
وأبى عمرو ذلك فهل يسوغ لزيد ذلك * (الجواب) نعم * (سئل) فيما إذا مات زيد عن

مطلب
إذا كان الذراع من جانب
يعدل ذراعين من جانب
آخر تقسم كذلك

مطلب
لا تدخل الدراهم في القسمة
بدون رضاهم إلا إذا تعذر

مطلب
لا يقسم الطريق حيث كان
فيه ضرر

مطلب
في قسمة المسيل

بنت وأخ شقيق وخلف يتماور بيع غيطه حورور بيع جوزة وحصة معلومة من غراس كرمين فتوافقا
وتراضيا لدى بيعة شرعية على أن يكون البيت للأخ وبقية ما ذكر البنت نظير حصة كل منهما من التركة
بطريق القسمة وتسلم الأخ البيت وتسبب البنت الباقي وتصرف كل منهما بما خرج له مدة والآن تريد
البنت نقض القسمة بدون وجه شرعي فهل ليس لها ذلك * (الجواب) * حيث اقتسمنا ذلك بالتراضي
والوجه الشرعي ليس لها ذلك إذا القسمة بالتراضي آكد منها بقضاء القاضي * (سئل) * في دار صغيرة
لا تقبل القسمة مشتركة بين زيد وخالته هند ولا يرضى زيد بالسكنى مع اخته فيها ولا يرضيان بالبيع
والإشراء فقال لهما ما أن تستأجريا حصتي أو تؤاجريا بني حصتك أو يسكن كل منا وحده في الدار مدة
بحسب حصته فهل يأمرهما القاضي أن يختارا وجه من الوجهة الثلاثة * (الجواب) * نعم * (سئل)
في معصرة مملوكة من الزيتون مشتملة على عودين يعصر بكل منهما وعلى مطحنين يطحن بكل منهما الزيتون
وعلى ثمرين يوضع فيهما الزيت وهي مشتركة بين زيد وجماعة من يدونها النصف وللجماعة النصف ويريد
زيد قسمة نصيبه منها بالوجه الشرعي وهي قابلة للقسمة لا يتضرر كل منهما بذلك فهل يسوغ له بذلك
* (الجواب) * نعم لا يقسم الحمام والحائط والبيت الصغير والدكانة الصغيرة وهذا إذا كان بحال لو قسم
لا يبقى السكل واحد بعد القسمة موضع يعمل فيه وإن كان فيقسم خزانة الفتاوى ومثله في الخلاصة
والبرازية * (سئل) * في معصرة دس مشتركة بين جماعة يريد بعضهم قسمة نصيبه منها جبرا
بدون رضى الباقين وهي صغيرة لا تقبل القسمة ولا ينتفع كل بنصيبه بعدها فهل لا يجاب طالب القسمة
الباقي * (الجواب) * إذا لم يبق فائدة انتفاع السكل منهم فيما يخصه لا يجاب طالب القسمة لذلك ونقلها
ما تترك * (سئل) * في بستان مشترك أربعة أراضاء غراسا بين أوقاف أربعة أسكل وقف ناظر يريد
ناظرا أحدا والأوقاف قسمة الربع الجاري في وقفه وإفرازه وغراس قابل للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعدها وفي
ذلك حظ ومصالحة للوقف فهل يجاب الناظر المذكور إلى ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) *
في غراس قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف مشترك بين زيد وجماعة للوقف أسكل نصفه ويريد ناظر
الوقف قسمة نصيب الوقف من الغراس وإفرازه وغراس قابل للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعدها
والمعادلة ممكنة والمنفعة لا تبدل فهل يجاب الناظر إلى ذلك ويقسم بالوجه الشرعي * (الجواب) * نعم
* (سئل) * في دار مشتركة بين هند وجماعة وقف لجهة الوقف ربعها ولهند باقيها ويريد ناظر الوقف
قسمة حصة الوقف وإفرازها من حصة الملك والدار قابلة للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعدها وفي ذلك
مصالحة للوقف فهل يجاب إلى ذلك * (الجواب) * نعم لأن قسمة الوقف من الملك جائزة كما صرح
بذلك في البحر وغيره وأجاب عن ذلك قارئ الهداية بقوله نعم تجوز القسمة ويفرز الوقف من الملك ويحكم
بفتحها ويجوز للورثة بيع ما صار لهم بالقسمة الخ * (سئل) * في بستان معلوم مشترك بين جهتي
وقفين أهليين لأحدهما عشرة قراريط والباقي للوقف الآخر ولكل وقف ناظر شرعي من ذرية واقفه
يريدان قسمة البستان بين الجهتين وهو قابل للقسمة وينتفع كل جهة بنصيبها بعد القسمة وفي ذلك
مصالحة للجهتين فهل يسوغ للناظرين ذلك * (الجواب) * نعم سئل العلامة ابن نجيم هل تجوز قسمة
الوقف من وقف آخر إذا كان فيه مصلحة أجاب إذا كان لكل وقف ناظر يجوز له المقاسمة وإن كانا
تحت ناظر واحد رفع الأمر إلى الحاكم فينصب قسما فقسما هـ ومثله في الاسعاف ونص عبارته ولو أراد
الواقفان أن يقتسما ما وقفاه ليتولى كل واحد منهما على ما وقفه ويصرف غلته فيما سمي من الوجوه
جازا هـ وفيه من فصل المشاع ولو قسم الشريك كان وأدخلا في القسمة دراهم معلومة فإن كان المعطى هو
الواقف جاز وبصير كانه أخذ الوقف واشترى بعض ما ليس بوقف من نصيب شريكه بدراهمه وأنه جائز

مطلب

القسمة بالتراضي آكد منها

بقضاء القاضي

مطلب

دار لا تقبل القسمة يأمر

الناظر الشريك بوجه من ثلاثة

مطلب

في قسمة المعصرة القابلة للقسمة

مطلب

في معصرة دس صغيرة

مطلب

في قسمة بستان مشترك بين

أوقاف أربعة

مطلب

في قسمة الغراس المشترك

بين ملك ووقف

مطلب

في قسمة الدار المشتركة بين

وقف وملك

مطلب

قسمة الوقف من الملك جائزة

مطلب

في قسمة الوقف من الوقف

مطلب

فيما إذا احتاجت قسمة الوقف

من الملك إلى دراهم للتعديل

وان كان بالعكس لا يجوز لانه يلزم منه تقص بعض الوقف وحصة الوقف وقف وما اشتراه ملك له ولا يصير وقفا اه اقول قوله وحصة الوقف وقف الخ هذا بيان لقوله فان كان المعطى هو الوقف فكان ينبغي تقديمه على قوله وان كان بالعكس وحاصله انه اذا كانت الدراهم من الوقف جاز وحصة الوقف تبقى وقفا وما قابل الدراهم يبقى ملكا له لان للوقف شروطا وكلاما لم يوجد شي منه في ذلك فلا يصير وقفا بمجرد ذلك كما قالوا فيما لو اشترى مستغلا للوقف من مال الوقف لا يصير وقفا ولكن هذا يظهر فيما لو كانت الدراهم بقابلة عين كذراع من أرض مثلا ما لو كانت بقابلة وصف كالجودة والحسن فلا قال المؤلف رحمه الله تعالى وسئل قارئ الهداية رحمه الله تعالى في رجلين وقفوا أرضا ثم مات أحدهما وطالب الآخر القسمة هل تقسم أم لا فأجاب نعم تقسم الأرض المذكورة وبغير نصيب كل منهما عن الآخر اذا كان نصيب كل منهما على جهة غير المجهمة الأخرى وأجاب أيضا عما اذا طاب المستحقون قسمة الوقف بقوله ليس لهم أن يقيموا العين الموقوفة لان القسمة انما تكون في الملك المشترك ولا ملك للوقوف عليهم هذا هو المذهب وبعضهم جوز ذلك وأجاب عما اذا تهدم الدار المشتركة وطالب أحدهما قسمة النقص وأبي الآخر بقوله الانتقاض ان أمكن قسمتها بأن لم تتحج الى كسر وشق قسمت

مطلب
اقتضا ولا أحدهما مسيل
في حصة الآخر

مطلب
لا يتسم الوقف قسمة تمليك

مطلب
لا تقسم الدار بطلب ذي القليل

مطلب
يجوز قسمة الوقف قسمة مهايأة

مطلب
اجرة القسام على عدد الرؤوس

مطلب
أربعة أشياء على عدد الرؤوس

بطلب أحدهما ويجبر الممتنع وما يحتاج الى كسر لا يقسم الا بالتراضي والمجدد القسمة لا تهدم الا بالتراضي اه * (سئل) * في دار مشتركة بين زيد وعمرو مناصفة فاقسمها قسمة افراز وأقاما جدرا بين المقسمين وفي الدار بالوعة في مقسم زيد والميزاب المرقوم ومنع تسيل ماء المطر الى البالوعة من قديم الزمان والى الآن ويريد زيد الآن رفع الميزاب المرقوم ومنع تسيل ماء المطر منه الى البالوعة وقد شرط التسيل في البالوعة في القسمة لدى بينة شرعية فهل ليس لزيد ذلك * (الجواب) * نعم والمسئلة في التنوير وجمع البحرين * (سئل) * فيما اذا كان لجماعة زيد وهند دار مشتركة بين الجميع للجماعة نصفها ولزيد وهند نصفها اقسامها مناصفة ولزيد وهند مسيل في حصة الجماعة فيمكن صرفه والحال انه لم يشترط في القسمة فهل حيث أمكن صرفه يصرف * (الجواب) * حيث لم يشترط في القسمة صرف عنه ان أمكن والا فبخت كافي التنوير وغيره * (سئل) * في عقار موقوف من قبل واقفه على جماعة من ذريته وأقاربه طلب واحد منهم قسمة قسمة تمليك بدون وجه شرعي فهل لا يقسم * (الجواب) * نعم * (سئل) * في دار معلومة مشتركة بين جماعة بطريق الملك فطلب ذو القليل الذي لا يبقى منتفعا بحصته بعد القسمة قسمة حصته وافرازها فهل لا تقسم بطلب ذي القليل الذي لا ينتفع * (الجواب) * نعم لانه تمتعت في طلب القسمة والتقاضى يحجب المتعنت بالرد كما مر حوا به * (سئل) * في قسمة أرض الوقف بالتراضي بين مسحقه على طريق التهاؤ والتناوب هل تكون جائزة (الجواب) نعم * (سئل) * في دار قابلة للقسمة مشتركة بين زيد وجماعة لزيد ربحها والجماعة الباقي فطلب زيد القسمة وتوافق الجماعة معه على ذلك ويرغم الجماعة أن أجرة القسام على زيد وحده دونهم فهل تكون أجرة التسام على عدد الرؤوس * (الجواب) * نعم وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على قدر الانصاء قال في تصحيح القدوري قال الاسعجاني الصحيح قول أبي حنيفة وعليه مشى النسفي والمجوي وغيرهما اه ومثله في شرح المتقي للعلائي نقل عن المصنفات وعليه اقتصر صاحب التنوير وبه أفتى غير واحد اقول قال في الهداية وعنه انها على الطالب دون الممتنع لنفعه ومفردة الممتنع اه وظاهره اعتمادها على الجميع على عدد الرؤوس مطلقا وبالاطلاق صرح في الدر المختار وكتب المؤلف قال أبو حنيفة أربعة أشياء على عدد الرؤوس العقل والشقة وأجرة قسام والطريق اذا اختلفوا فيه ملتقط من الديات * (سئل) * في دار ثلثها

في ملك زيد وثلاثها المرء اقسمها قسمة شرعية وقال زيد بنى حائط حاجزاً بيننا وكل من ماله من ماله
 اجنبتات عن الآخر فكيف المحكم * (الجواب) * اذا كان أحدهما يؤذى الآخر ويطلع عليه
 في حال لا يجوز له الاطلاع كان للقاضي أن يأمرهما ببناء حائط بينهما ويخرج كل منهما من النفقة
 بحسبه بفعله القاضي للصحة كما في ٣٤ من فصول العبادي * (سئل) * فيما اذا مات رجل عن
 زوجة وأولاد فيهم قاصر لا وصي له وخلف دار فقط اقسموها بينهم بلا وصاية على القاصروا الحال
 أن للزوجة ديناً شرعياً على الميت ادعت به واثبتته فهل تصح دعواها وتنقض القسمة ولا تصح
 * (الجواب) * نعم أقول في الخاتمة أرض ميراث بين قوم اقسموها وتقاضوا واشتري أحدهم من الآخر
 نصيبه ثم أقام الدينه بدين على الأب كانت القسمة والشراء باطلة وكذا اذا اشتراه غير الوارث اه واحترز
 بدعوى الدين عن دعوى العين فانها لا تسمع لان الاقدام على الاقتسام اعتراف بأن المقسوم مشترك
 كما مر وأثل هذا الباب * (سئل) * فيما اذا قسمت الورثة تركه موزتهم ثم ظهر دين لرجل بذمة
 المورث ولم يبق في التركة ما يفي بالدين فهل ترد القسمة لكونها مؤثرة عن قضاء الدين * (الجواب) *
 نعم في قسمة الهداية اذا اقسموا التركة ثم ظهر دين محيط أو غير محيط ردت القسمة وهذا في الدين المحيط
 ظاهر لانه يمنع الملك فيمنع التصرف وكذا غير المحيط لتعلق الغرماء بالتركة شائعاً ولأن القسمة مؤثرة
 عن قضاء الدين لمح الميت حتى لا يمنع رد القسمة برضى الغرماء الا اذا بقي من التركة ما يفي بالدين فاذا
 قسمت حينئذ جاز لانه لا حاجة الى نقض القسمة في ايفاء حقوقهم عمادية في ٢٨ ظهر دين أو وصية
 بالثلث أو بألف مرسلة أو وارث آخر بعد القسمة ترد برأيه من الثلث رجل مات وترك ميراثاً فطلب
 ورثته من القاضي القسمة واقاموا الدين على الميت والميراث كما هو الشرط وعلى الميت دين لغائب فان
 القاضي لا يقسم شيئاً من اجناس التركة وان كان الدين أقل من التركة وسألوا من القاضي أن يعزل
 شيئاً لاجل الدين ويقسم الباقي قال أبو حنيفة في القياس لا يفعل وهو قوله الاول ثم استحسن وقال بأن
 القاضي يفعل ذلك فان فعلوا ذلك واقسموا الميراث فهل ما عزل لاجل الدين ردت القسمة الا أن يقضوا
 الدين من حصصهم وكذا لو لم يكن الدين ظاهراً وقت القسمة ثم ظهر بعد القسمة كانت القسمة مردودة
 الا أن يقضوا الدين وكذا لو ظهر في التركة وصية بالثلث أو بعين من اعيان المال فالوصية بمنزلة الدين
 خاتمة من فصل فيما يدخل في القسمة والمسألة مبسطة في قسمة الهداية وكذا في قسمة الاشياء
 وحواشيه وفي فتاوى الانقروى أيضاً أقول كتبت في رد المحتار مانصته آية أجاز الغريم قسمة الورثة
 قبل قضاء الدين له نقضها وكذا اذا ضمن بعض الورثة دين الميت برضى الغريم الا أن يكون بشرط براءة
 الميت لانها تصير حوالة فينتقل الدين عليه وتخلو التركة عنه وهي الحيلة لقسمة تركته فيها دين كما بسط
 في البرازية وغيرها * (سئل) * فيما اذا كان لرجلين دين شرعي بذمة جماعة مشترك بينهما افاقسما
 بينهما قبل القبض فهل تكون القسمة المزبورة غير جائزة * (الجواب) * نعم وقسمة الدين لا تجوز
 لانها لا تحقق قبل القبض لان القسمة افراز والدين مجتمع في مكان واحد فلا يتحقق الافراز ولو اجمية
 من الفصل الاول من القسمة قسمة الدين قبل قبضه باطلة علاني من الصلح قبيل فصل التخرج قسمة
 الدين حال كونه في الذمة لا تصح درأوا كتاب الصلح * (سئل) * في دار مشتركة بين هند وجماعة
 فاقسموها في غيبة هند بدون وكالة عنها ولا اجازة منها فهل تكون القسمة المزبورة غير صحيحة
 * (الجواب) * نعم وفي المنع عن الخاتمة اذا قسم الورثة التركة فيما بينهم بغير أمر القاضي وفي الورثة
 صغيراً وأغائباً أو شركاء لميت لا تصح الا باجازة الغائب أو ولي الصغير أو اجازة الصبي بعد البلوغ
 أو باجازة القاضي قبل ذلك اه وفي الحاوي الزاهدي من القسمة ثم وقع أرض قسمت بين الشركاء وفيهم

مطلب

بناء الحائط بين القسمين

على قدر الحصص

مطلب

اقسموا الدار وادعى أحدهم

دين في التركة تسمع دعواه

مطلب

اذا ظهر دين في التركة ترد

القسمة

مطلب

له أن يعزل من التركة شيئاً

لدين ويقسم الباقي

مطلب

أجاز الغريم قسمة الورثة قبل

قضاء الدين له نقضها

مطلب

اذا ضمن ما على الميت برضى

الغريم وشرط براءة الميت

صح ويصير حوالة

مطلب

الحيلة تقسم تركته فيها دين

على الميت

مطلب

قسمة الدين قبل قبضه لا تجوز

مطلب

اقسموا الدار في غيبة

الشريك لا تصح

مطلب

إذا حضر الغائب فلم يرض
بالقسمة ثم زرع نصيبه
لا يكون رضى

مطلب

القسمة ترد بالرد

مطلب

طفن وبالغ تقاسما شيئا ثم
بالغ وتصرف الخ

مطلب

تجوز المأية ويجبر الآتي عليها

مطلب

لا يجبر على بيع نصيبه

مطلب

في قسمة المزدلفة المشتركة

مطلب

أقرب بالاستيفاء ثم ادعى
الغلط لا يصدق الابحجة

مطلب

في المشترك إذا انهدم وأبى
أحدهما العمارة

مطلب

في السفلى إذا انهدم

شريك غائب فلما وقف عليها قال لا أرضى أن ينفق في أرضي فاحش فيها ثم أذن لمحرثاته في زراعة نصيبه لا يكون هذا
رضى بتلك القسمة بعدما رده قب أرض قسمت فلم يرض أحد الشريكين نصيبه ثم زرعه بعد ذلك لم يعتبر فإن
القسمة ترد بالرد أه طفل وبالغ اقسما شيئا ثم بلغ الطفل وتصرف في نصيب نفسه وباع البعض يكون
إجازة لتلك القسمة جواهر القتاوى من القسمة * (سئل) * في دار صغيرة غير قابلة للقسمة مشتركة
بين جماعة طلب أحدهم المأية مع الباقين في سكنها في الزمان بقدر حصته فهل يتهايون على
الوجه المذكور ويجبر الآتي * (الجواب) * نعم قال في شرح الملتقى وتجوز المأية ويجبر عليها في دار
واحدة يسكن هذا بعضا وهذا بعضا وهذا علوها وهذا سفلها وفي بيت صغير يسكن هذا شهرا وهذا شهرا
وله الإجازة وأخذ الغلة في نوبته الخ ثم قال ولو طالب أحدهما القسمة فيما يحتملها بطلت المأية لا بلغة
القسمة حتى لو اختلفا قدمت القسمة أه وفي الكافي وما لا تجرى فيه القسمة لا يجبر واحد منهما على بيع
نصيبه تتارخانية من الفصل الثالث من القسمة (سئل) في معز مشتركة بين زيد وعمر ومناصفة
فطالب زيد قسمة نصيبه منها وأفراره وإذا قسمت ينتفع كل بنصيبه بعدها فهل يجاز زيد إلى ذلك
* (الجواب) * نعم وأجمع أصحابنا أن التركة إذا كانت جنسا واحدا كالغنم والأبل والبقر والخنطة
والشعير والثياب الهروية والروية والدار الواحدة التي تحتل القسمة إذا طلب أحدهما القسمة وأبى
الآخر فإن القاضي يقسم بينهم خلاصة من الفصل الأول من القسمة ومثله في البرازية * (سئل) *
فإذا اشتري زيد وعمر وقد أرا من البن نصفين واقتسماه بينهما وأخذ كل منهما نصيبه ثم ادعى زيد أن
من نصيبه شيئا في يد عمر وغلطا وقد أقربا بالاستيفاء وعمر وينكر ولا يثبت له لا يصدق الابحجة
* (الجواب) * نعم لا يصدق الابحجة كما صرح بذلك في قسمة التنوير وغيره * (سئل) * في دار
صغيرة لا تحتل القسمة مشتركة بين رجل وامرأة انهدم بعض أبنيتها واحتاجت إلى التعمير فأبى الرجل
العمارة فبنت المرأة الدار المرقومة وصرفت على ذلك مبلغا معلوما من الدراهم من مالها مصرف المثل
وتريد المرأة أن تؤجر الدار وتأخذ نصف ما أنفق في البناء من غلتها بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل يسوغ
لهذا ذلك * (الجواب) * نعم دار بين شريكين انهدمت فقال أحدهما نبذها رأبى الآخر فإن القاضي
يقسم الدارين بينهما ولو كان مكان الدار ربحي وأجام وشئ لا يحتمل القسمة كان لطالب البناء أن يبني ثم
يؤجر ثم يأخذ نصف ما أنفق في البناء من الغلة خاتمة من فصل قسمة الوصى والأب وفي الأشباه من
القسمة المشترك إذا انهدم فأبى أحدهما العمارة فإن احتمل القسمة لا يجبر وقسم والأبى ثم أجره ليرجع
أه أقول أسقط من كلام الأشباه شيئا لا بد منه وهو قوله ليرجع بما أنفق لو بأمر قاض والأفقيمة
البناء وقت البناء أه كذا عزاه للأشباه في آخر قسمة الدار المختار ونظمه ابن الشحنة في شرحه
على الوهبانية بقوله

ونخذ من نقاب الأذن منه كما كم * ونخذ قسمة أن لا وهذا المحرر

أى خذ ما أنفقته إن كان التعبير بالأذن من الشريك أو بأذن الحاكم ولا نفخذ قسمة البناء وأصل المسألة
مذكور في الذخيرة في السفلى إذا انهدم فإنه قال إذا انهدم السفلى بغير صنع لا يجبر صاحبه على البناء
ويقال لذى العلوان شئت فابن السفلى من مالك اتصل لنفسك فإذا بناء بأذن القاضي أو أمر شريكه
يرجع بما أنفق والأفقيمة البناء وقت البناء وهذا هو الصحيح المختار لا يتوى فيمنع صاحب السفلى من
الانتفاع حتى يأخذ ذلك منه جبرا وأما إذا هدمه بصنعه فإنه يؤخذ بالبناء تفويته حقا استحق وليصل
صاحب العلوان فعه أه ونقل ابن الشحنة هذا التفصيل في المجدار أيضا وظاهر إطلاق كلام الأشباه
المتقدم شموله للسفل والمجدار وغيرهما لا يقسم والله تعالى أعلم وسيأتى تمام ذلك في كتاب المحيطان

٢٠ نزل الكتاب ان شاء الله تعالى * (سئل) * في قطع اراض جاريات في ملك جماعة لكل حصة معلومة فيها يريد احدهم جمع نصيبه منها في مكان واحد وبقيّة الجماعة لا يرضون بذلك فهل يقسم كل على حدة * (الجواب) * نعم واذا مات الرجل وترك ارضين او دارين فطلب ورثته القسمة على ان يأخذ كل واحد منهم نصيبه من كلا الارضين او الدارين جازت القسمة وان قال احدهم للقاضي اجع نصيبى من الدارين او الارضين في دار واحدة وابنى صاحبه قال ابو حنيفة يتسم القاضي كل دار وكل ارض على حدة ولا يجمع نصيب احدهم في دار واحدة ولا في ارض واحدة وقال صاحباه الراى الى القاضي ان رأى الجمع جاع ولا فلاخانية من القسمة

* (فصل في الغرامات الواردة على القرى ونحوها) *

* (سئل) * في مزرعة معلومة جارية في جهتي وقف وتيمار بقرب قرية كذا غير تابعة للقرية وللزراعة زراع يزرعونها في كل سنة ويدفعون ما عليها للجهتي الوقف والتيمار وهم ساكنون في القرية المزبورة ويدفعون مع اهلها ما ينوبها من المغارم المتعلقة بالانفس والمغارم المتعلقة بالاملاك التي فيها والا ن قام اهل القرية المزبورة يكلفون زراع المزرعة المذكورة بدون وجه شرعى الى ادخال المزرعة في حساب غرامات قريتهم المتعلقة بالاملاك وان كانت غير تابعة لها فهل ليس اهم ذلك * (الجواب) * نعم حيث الحال ما ذكر ينعى اهل القرية المذكورة من تكليف الزراع المذكورين الى ما ذكر ولا يلزمهم ذلك بدون وجه شرعى والله سبحانه وتعالى اعلم بالمجد لله تعالى كذلك الجواب والله تعالى اعلم كتبه الفقير احمد الهاشمي المقتي الشافعي * (سئل) * فيما اذا كان جماعة معلومين قاطنين بدمشق مشد مسكة اراض معلومة من اراضى قرية وقف لسلك واحد اذ قد نة معلومة منها يدفع ما عليها للجهة الوقف ويدفع جميع الغرامات المتعلقة بالاراضى بحسب ما يسيده من الافدية والا ن قام اهل القرية المزبورة يكلفون الجماعة بلا وجه شرعى الى دفع مبلغ معلوم من الدراهم زاعمين انهم صرفوه على الواردين على القرية وذلك بدون اذن الجماعة فهل ليس لاهالى القرية ذلك ومؤية الضيف على المضيف دون القاطنين بدمشق * (الجواب) * نعم * (سئل) * في قروي عمرى له لنفسه بيوتا احدثها في ارض سليخة زيق بيوت القرية فقام اهل القرية يكلفونه بلا وجه شرعى الى دفع عوارض عن تلك البيوت والحال انه لم يجعل عليها شئ من العوارض في دفتر تحرير العوارض ولا كانت موجودة اذذاك بل حدثت بعد ذلك فهل ليس لهم ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان لذقيمين قاطنين بدمشق املاك في قرية من قراها ويدفعان ما على الاملاك من الغرامات المتعلقة بحفظ الاملاك اسوة اهل القرية والا ن قام اهل القرية المزبورة يكلفون الذقيمين بلا وجه شرعى الى السكنى معهم في القرية ودفع الغرامات المتعلقة بحفظ الانفس معهم فهل يمنع اهل القرية من تكليف الذقيمين بما ذكر ولا يلزمهما السكنى بالقرية ولا دفع الغرامات المتعلقة بحفظ الانفس وهما ساكنان بدمشق * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان رجل ساكن بدمشق وله املاك في قرية من قراها وترد على القرية المزبورة غرامات متعلقة بالابدان والانفس فهل لا ينوب الرجل المذكور شئ من الغرامات المتعلقة بالانفس * (الجواب) * الاصل في ذلك انه لا يلزم احد بشئ من ذلك شرعا ومحاكم الشرع رفع ذلك ومنه فاذا لم يمكن رفع ذلك ولا منعه فما كان محققا لاملاك فاقسمة قدر الملك على لانها مؤنة الملك وان كانت لتحصين الابدان فعلى عدد الرؤوس لانها مؤنة الرأس ولا يدخل في ذلك النبت والعصيان لانه لا يتعرض لهم ولانه لا يمكن دفعها فوجب توزيعها على حسب ذلك كما ذكر هذا التعليل الخبير الراسلي في فتاويه ومن لم يكن ساكنا في القرية المزبورة لا يلزمه من الغرامات المتعلقة

مطلب
لا تجمع حصة الاراضى في
ارض واحدة بل ارضى الباقي
فصل في الغرامات الواردة
على القرى ونحوها

مطلب
ليس لاهل القرية ادخال
المزرعة الخارجة عن قريتهم
في غرامات قريتهم

مطلب
مؤنة الضيف على المضيف

مطلب
ليس لاهل القرية اخذ
عوارض على البيوت المحدثه

مطلب
ليس لاهل القرية ان يجبروا
من خرج من قريتهم على
العود اليها

مطلب
في غرامات القرى ما كان
محققا لاملاك فعلى قدر
الملك الخ

مطلب
من لم يكن ساكنا في القرية
لا يلزمه غرامة الانفس

بخصيص الابدان شي لان بدنه ليس في القرية المزبورة قال الامام الجليل فخر الدين قاضيان في فتاواه المشهورة في كتاب القسمة اهل قرية غزمهم السلطان فقال بعضهم يتقسم ذلك على قدر الاملاك وقال بعضهم يتقسم على عدد الرؤوس وقال الفقيه أبو جعفر ان كانت القرية لخصيص الاملاك يتقسم على قدر الاملاك لانها مؤنة الملك وان كانت لخصيص الابدان يتقسم على عدد الرؤوس الذين يتعرض لهم لانها مؤنة الرأس ولا شيء من ذلك على النساء والصبيان لانه لا يتعرض لهم اهـ بحروفه ومثله في قسمة الذخيرة والتارخانية وكذا في التجنيس وفتاوى الانقروى والولواحية والاشباه وغيرها من الكتب المتبررة النعمانية * (سئل) في قرية يزرع بعض اراضيها اهل قرية اخرى ولهم فيها غراس ومشد مسكة ويرد على تلك القرية كلف وأعشار ومغارم فهل يجب عليهم مساواتهم فيها وماذا يفعل في ذلك شرعا: * (الجواب) ما اصاب تلك الاراضي من مال وقف أو قسم شرعى يجب عليهم دفعه للوقف أو العشروان كان عليهم مال مطلق بدلا عن القسم هذا صوابهم منه بغير زرع جيع اراضي القرية يجب عليهم دفعه وأما المغارم الواردة عليهم مثل الضيوف الواردة عليهم فلا يزرعهم من كلفتهم شي لان مؤنة الضيف على المضيف بضم الميم واما غيره مما يؤخذ ظلمًا وغرامة فمن تمكن من دفعه عن نفسه بالرفع الى حاكم الشرع او كان له قدرة على دفعه من غير ضرر يلحقه أعظم منه فليدفع عن نفسه اذ هو خير له اذ الظلم يجب اعدامه لا تقريره واحكامه واذا لم يمكن ذلك هنا كان منها لخصيص الاملاك يقسم على قدر الاملاك من جميع الاراضي التي مع اهلها والتي مع اهل القرية الاخرى لانها مؤنة الملك فتقدر بقدر الملك وان كانت القرية لخصيص الابدان يقسم ذلك على عدد الرؤوس الساكنين بالقرية دون اهل القرية الاخرى لانها مؤنة الرؤوس ورؤوسهم ليست في القرية حتى تخصص بذلك بل يجب عليهم ما يرد على قريتهم الساكنين بها لحفظ الرؤوس ولا شيء من ذلك على النساء والصبيان لانه لا يتعرض لهم كذا أفق به كثير من المتأخرين وصرح به في الذخيرة البرهانية وغيرها من المعتبرات حتى قالوا ان من تولى قسمتها بين المسلمين فعدل فهو ماجور ولا يفسق حيث عدل وان كان لا يأخذ بالاختصاص هكذا ذكره جملة من اهل العلم تعرض للتفصيل غير المرجوح والذي على أفندي الهادي فانه كتب على سؤال رفع اليه في ذلك ما ملخصه قسم القرية بقاعدة مستحسنة في بيان ما يلزم الملاك منها على حسب املاكهم سواء كانوا قاطنين بها أولا وما هو على الرؤوس على القاطنين بها فقط يوزع على رؤوسهم ما عدا النساء والصبيان فالقاعدة انه اذا قطعنا القرية عن اضافة الملاك اليها فلا يبقى فيها الا دور سكن الساكنين فقط فتبقى من قبيل بيوت التركمان والاكراد والعربان فلا يتوزع عليهم الا ما يطلبه السلطان دام ملكه كالعوارض والعرضيات والقيام بالمضيف بحسب ما عندهم الا علف الدواب كالشعير لانه لا يوجد عندهم لانهم فئة لا يزرعون ولا يستغلون ويوزع عليهم ايضا جرم ما يتهمون به من القتل أو عدم مدافعة ليل أو نهار او كذا السرقة اذا جرموا بها بدون قدرة على دفعها عنهم وكذا ما يأخذ للوالي من المشهرة كل شهر يوزع على رؤوس اهل القرية الرجال منهم دون النساء والصبيان وما عدا ذلك كالتبن والشعير والدجاج والمحطب والذخيرة فهو على الملاك جميعا بحسب املاكهم اللهم اصلح ولا تمورنا ووفقهم للعدل وعلى الاسلام توفنا والله الهادي وعليه اعتمادى وهو سبحانه اعلم أقول حاصله ان ما يؤخذ من القرية ان كان يؤخذ منهم لا باعتبار املاكهم بل يؤخذ منهم وان لم يكن لهم املاك كالأعراب والاكراد من لا اعتبار لهم على الرؤوس وان كان يؤخذ منهم باعتبار املاكهم كالتبن والشعير والمحطب فهو على قدر الاملاك لانه لو لم يكن لهم عقارات ووزع لم يطلب منهم ذلك لكن قولهم لخصيص الاملاك والرؤوس لا يستلزم التخصيص بذلك اذ قد يكون أخذ نحو الدرهم لخصيص الاملاك واخذ نحو التبن والشعير لخصيص الرؤوس على ان غالب الغرامات

مطلب
ما كان لخصيص الابدان
لا يدخل فيه النساء والصبيان

مطلب
من تولى قسمة الغرامات
فعدل فهو ماجور

مطلب
في بيان ما يخص الابدان
وما يخص الاملاك من
الغرامات
قوله بحسب املاكهم أي يؤخذ
منهم بقدر املاكهم لا على قدر
الرؤوس اهـ منه

الواردة على القرى في هذا الزمان ليست لمحفظ أملاك ولا لمحفظ أبدان وانما هي مجرد ظلم وعدوان فان غالب مصارف الوالي وانباعه وعمارات منزله ومنزل عساكره وما يدفعه الى رسل السلطان حفظه الله تعالى الواردين بأوامر أو فواهي وأمثال ذلك كله يأخذونه من القرى ويممون ذلك بالذخيرة تؤخذ في بلادنا في كل سنة مرتين ويزيد فيهما دراهم كثيرة رشوة لا عوانه وحواشيه من اعيان البلدة وقد جرت العادة بقسمة ذلك كله على عدد فدان القرية وتارة يقسمونه على مقدار حق الشرب بالساعات الرملية فمن كان له فدان مشلاي يؤخذ منه ما يخصه أو من له ساعة يؤخذ منه ما يخصه سواء كان رجلا أو امرأة أو صبيًا وكذا يجعلون منها شيئًا على رقاب الرجال الساكنين في التربة الذين لا ملك لهم فيها فاقول بالتفصيل الذي هو أحد الأقوال الثلاثة المارة عن المخانبية في السؤال السابق وهو قول أبي جعفر لا يظهر في هذه الغرامات المذكورة لانها لا تخص الأبدان ولا الأملاك مع أن ما يخص المحفظ قليل بالنسبة الى غيره والظاهر أن ما يؤخذ من جريمة القتل والمخاصمات والمنازعات انما هو لمحفظ الأبدان لتركم النصر وقطع النزاع كما تؤخذ الدية من عاقلة القتاتل وما يؤخذ لاجل العساكر التي يبعثها الأمير الى بعض القرى لدفع الأعراب والصوص عن زروعهم ومواشيتهم انما هو لمحفظ الأملاك ولكن هذا كله يؤخذ زائد على ما هو مرتب عليهم في كل سنة من الذخائر التي ذكرناها في حيث جهل الحال ولم يعلم أن ذلك لمحفظ أبدان أو أملاك أو علم انه مجرد ظلم فالمناسب العمل بأحد القولين الأخيرين وهو أن ذلك كله على الرؤوس أو على الأملاك وقد ذكرنا في بيان القول بقسمة الغرامات على قدر الأملاك أو لا وعادته أنه يبدأ بما هو الأشهر كما ذكره في خطبة فتاواه فيكون هو الأرجح وهو ما عليه عادة أهل القرى في زماننا كما ذكرناه من قسمة ذلك على الفدان أو على ساعات الشرب والله تعالى أعلم

(كتاب المزارعة)

* (كتاب المزارعة) *

لا تخر	لواحد	لا تخر	لواحد
عمل وبذر	أرض وبقر	بقر وعمل	أرض وبذر
فاسد	جائز		
لا تخر	لواحد	لا تخر	لواحد
عمل وبقر وبذر	أرض فقط	بقر وبذر	أرض وعمل
جائز	فاسد		
لا تخر	لواحد	لا تخر	لواحد
أرض وعمل وبقر	بذر فقط	أرض وبقر وبذر	عمل فقط
فاسد	جائز		
		لا تخر	لواحد
		أرض وبذر وعمل	بقر فقط
		فاسد	

ونظم ذلك بعضهم فقال

أرض كذا عمل كل على حدة * والارض والبذر هذا المجاز الكامل

وما عدا ذى الثلاث اللات قد ذكرت * فغير جائزة اذ حكمها باطل

أقول وقد كنت نظمت الصور السبعة في بيتين ذكرتهما في رد المحتار فقلت

أرض وبذر كذا أرض كذا عمل * من واحد ذى ثلاث كلها قبلت

وبالذر مع بقر أو لا كذا بقر * لا غيرا ومع أرض أربع بطلت

وقد ذكرت في المحاشية وجه صحة الثلاثة وبطلان الاربعة فراجعها ثم هذه الصور السبعة أصولها أربعة أرض وبذر وبقر وعمل والمحصى في هذه السبعة مبنى على ان بعض الاربعة من واحد والباقي من آخر أما لو كان بعضهما من واحد والباقي منهما فهي أكثر من سبعة كما لا يخفى وكذا لو كانت المزارعة بين أكثر من اثنين ولم يعلم بيان حكم ذلك وقد قال في جامع الفصولين وكذا في الخلاصة بعد ذكره الوجه السبعة وعلى هذا الواخذ رجلان أرض رجل مزارعة على ان البذر من أحدهما والبقر والعمل من الآخر فالزراعة فاسدة والخارج لرب البذر وعليه اجر أرض وبقر وعمل وعلى هذا كل ما لا يجوز اذا كان واحدا فكذا اذا كان اثنين اه اى كل وجه لا يجوز اذا كان المزارع واحدا لا يجوز اذا كان اثنين ففما اذا كان البذر من واحد والباقي من آخر لا يجوز فكذا اذا كان الباقي من اثنين كما في الصورة التي ذكرها فان الأرض فيها من ثمان والبقر والعمل من ثالث ومنه ما في الخاتمة لو اشترك ثلاثة أو أربعة ومن البعض البقر وحده أو البذر وحده فسدت وقد عُد في الفصل الثلاثين من جامع الفصولين من الصور الفاسدة ما لو كان البذر لو واحد والارض ثمان والبقر لثالث والعمل رابع أو البذر والبقر لو واحد والارض ثمان والعمل لثالث أو البذر والارض لو واحد والبقر لثمان والعمل لثالث وتتمام الكلام فيه فراجعه ووجه ذلك بناء على ما مر من الضابط انه اذا كان البذر وحده أو البقر وحده أو كل منهما من أحدهما والباقي من آخر لا يجوز فكذا اذا كان الباقي من اثنين أو ثلاثة ولكن بقي ما اذا كان بعض الاربعة من أحدهما والباقي منهما أو كان كل واحد منهما بعضا والباقي منهما ولم أر لذلك ضابطا في كلامهم وقد ذكر في جامع الفصولين صورة من ذلك فقال دفع أرضه مزارعة الى آخر على ان يرزعهما بنفسه وبقره والبذر بينهما نصفان والخارج كذلك فعمل على هذا تفسدوا الخارج بينهما نصفان بحكم البذر وليس للعامل على رب الأرض اجر لعمله في المشترك ويجب على العامل اجر نصف الأرض اذا استوفى منافع الخ وذو ذلك ايضا في متن التنوير في هذه الصورة الأرض من واحد والعمل والبقر من آخر والبذر منهما وعلل فسادها بأن فيها شرط الاعارة في المزارعة أى اعارة نصف الأرض للعامل كما في الخاتمة وكأنها اعارة ابتداء ثم نصير اجارة بعد استيفاء المنفعة ولذا اوجبوا على العامل اجر نصف الأرض فتأمل والظاهر أن مثل هذه الصورة ما يقع كثير في زماننا من كون العمل من واحد والارض من آخر والبقر والبذر منهما لوجود العلة المذكورة وقد ذكر التحير الرملى لذلك ضابطا فقال قال في البرازية ما لا يجوز اذا كان من واحد لا يجوز اذا كان من اثنين اه وبه تستخرج الاحكام مشلا اذا كان البذر مشتركا والباقي من واحد لا يجوز لانه لو كان البذر كله من واحد والباقي من آخر لا يجوز فكذا اذا كان البذر من اثنين وكذا اذا كان الكل مشتركا الخ ولكن العبارة المذكورة في البرازية ليست كما ذكره بل هي كما قدمناه عن الفصولين والخلاصة فهي ضابط لما اذا كانت المزارعة بين أكثر من اثنين لما ذكره فلعن في نسخ البرازية تصريحه من الكاتب بدليل سياق الكلام على انه لا يطرد في الصورة الاخيرة التي ذكرناها عن جامع الفصولين فان البذر فيها من رب الأرض ومن الآخر لو كان البذر كله من رب الأرض جاز

وكذا البذر لو كان من رب العمل والبقر لكان ذكر في البرازية أيضا قبيل النصل الثاني انه سئل بنجم الائمة
لو كافى من جانبه الارض والبذر والثور ومن الاشتراك العمل والثور يجوز قال نعم لانه لو شرط كلا الثورين على
أى واحد كان جائزا فكذا اذا اشترط أحدهما فهذا يفيد ان الضابط ان ما يجوز اذا كان من أى واحد
منهما يجوز اذا كان مشتركا منهما لكن ذكر بعده ما يخالفه وهو انه لو كانت الارض من احدهما والبذر من
فان شرط العمل على غير صاحب الارض فسدت لان فيه اعادة الارض وان شرطه علمه على ان
الخارج انصاف الخ مع ان البذر لو كان كله من رب الارض او من الاشتراك من الصور الثلاث
الجائزة فعمله لم يطرده هذه المسألة ضابط يحصره سائلها والله تعالى اعلم * (سئل) فيما اذا دفع زيدا رضى
لعمرو ليزرع فيها بطيخا على بقر زيد يبذره وجعل بعض العمل على زيد ولم يذكر امدة وتوافقا على ان يكون
لعمرو ثلث الخارج فنزرع عمرو الارض وعمل عليها امدة وانما الزرع فهل تكون المزارعة فاسدة للعمرو واجرة
المثل في مدة عمله * (الجواب) نعم تكون المزارعة فاسدة والخارج كله لزيد صاحب البذر والارض
وعليه لعمرو واجرة المثل في مدة عمله والله تعالى اعلم وفسادهما من وجهين الاول عدم ذكر المدة وهو شرط
كافى للمتنقي والكثروا الثور وغيرهما من المتون وان قال في المجتبى انها تصح بلا ذكر المدة وعليه التنوي
والثاني اشتراط بعض العمل على صاحب الارض واذا فسدت المزارعة فالحكم فيها ان الخارج لرب البذر
لانه نفع ملكه ولا اشتراك عمل له أو ارضه لم يرد عينها فبقيت قيمتها ولا يراد على ما شرط عندهما خلافا
لمحمد فعنده له أجر عمله بالغاما بلغ كافي شرح المتنقي للعلائي أقول وذكر في البرازية مثل ما في المجتبى حيث
قال وعند محمد جوازها بلا بيان المدة وتوقع على أول زرع يخرج واحدا وبه أخذ الفقيه وعليه الفتوى وانما
شرط محمد بيان المدة في الكوفة ونحوها لان وقتها متفاوت عندهم وابتدأوها مجهول عندهم اه لكن
قال في الحاشية بعد ذكره ذلك والفتوى على جواب الكتاب أى من انه شرط قال في الشرنبلالية فقد
تعارض ما عليه الفتوى اه لكن حيث صحح كل من القولين لا يبدل عما عليه المتون لكونها الموضوع
لنقل المذهب الا ان يقال باختلاف الموضوع كما يفيد كلام البرازية تأمل وفي جامع الفصولين وأكثر
مشايخ الحنابلة على أول السنة ووقت المزارعة في بلادنا معلوم فصيح بلا بيان المدة كالمعاملة الا انه
لا يخلو عن الجهالة في بلادنا ولودون جهالة بلادهم اذ الزرع الواحد يقدم ويؤخر شهر او زيادة بخلاف
المعاملة اه يمكن قوله جوارها على أول السنة ينفي الجهالة لان المراد أول وقت يزرع فيه أكثر
الناس في تلك القرية فلا يتطرق الى التقديم والتأخير وفي هذا القول توسعة على أهل زماننا لانهم لا يذكرون
المدة أصلا تأمل * (سئل) في المزارعة الصحيحة اذا امتنع رب البذر من العمل فيها قبل القاء
البذر فهل له ذلك * (الجواب) نعم قال في الدرر ويحبر العامل ان أى لارب البذر قبل القائه
وبعد يجبر * (سئل) فيما اذا دفع زيد ارضه مزارعة لعمرو على أن يزرعها بقره ونفسه والبذر
بينهما نصفان والخارج كذلك فهل على هذا فهل تقسدا والخارج بينهما بحكم البذر وليس للعامل على
رب الارض اجرة عمله في المشترك وعلى العامل أجر مثل نصف الارض اذا استوفى منافعهما * (الجواب)
نعم كافي العمادية بهذا اللفظ من الفصل التاسع والعشرين من التصرفات الفاسدة ومثله في جامع الفصولين
من الفصل الثلاثين في التصرفات الفاسدة * (سئل) فيما اذا دفع زيد حنطة وشعير لعمرو ويزرعها
في أرضه على بقره والخارج بينهما نصفين ففعل عمرو ذلك فهل المزارعة فاسدة والخارج لرب البذر
وعليه لعمرو واجرة مثل بقره وأرضه وعمله لا يراد على المسمى * (الجواب) نعم كافي التنوير من المزارعة
عند قوله وبطلت في أربعة * (سئل) فيما اذا دفع زيد بذر لعمرو وأرضه وبقره لعمرو على أن يزرع الارض
في مدة معلومة وجعل له ربع الخارج وحصلت غلة ويمتنع عمرو الا أن من أخذ حصته من الخارج ويريد

مطلب
اذا فسدت المزارعة فالخارج
لرب البذر

مطلب
ذكر المدة شرط في المزارعة

مطلب
اذا امتنع رب البذر عن العمل
قبل القاء البذر لا يجبر

مطلب
أرض من واحد وبقر وعمل
من آخر وبذر منها فاسدة

مطلب
بذر من واحد والباقي من
آخر فاسدة

أن يأخذ جرة مثله فهل ليس له ذلك وله أخذ حصته من الخارج * (الجواب) * حيث كان العمل من واحد والباقي من واحد فالزراعة صحيحة وله أخذ حصته المشروطة له من الخارج وليس له أخذ جرة مثله * (سئل) * في رجل دفع لزيد أرضاً وبذر مزارعة فزرعها زيد وأخرجت زرعاً فقال زيد شرطت لي نصف الخارج وقال الرجل رب الأرض شرطت لك الثلث ولا بينة لهما فهل يكون التول لرب الأرض مع يمينه لأنه ينكر زيادة الأجر * (الجواب) * نعم رجل دفع أرضاً وبذر مزارعة فزرعها العامل وأخرجت الأرض زرعاً فقال المزارع شرطت لي نصف الخارج وقال رب الأرض شرطت لك الثلث كان أقول لصاحب الأرض مع يمينه لأنه ينكر زيادة الأجر ولا يتحالفان عندنا لأن فائدة التول القميص وبعد استيفاء المنفعة لا يمكن القسح وأيهما أقام البينة قبلت وإن أقاما البينة يقضى بينهما المزارع لأنها تثبت الزيادة وإن اختلفا قبل الزرع تحالفا وترا إذا المزارعة ويبدأ بعين المزارع وأيهما نكل يقضى عليه وأيهما أقام البينة قبلت خاتمة من المزارعة من فصل اختلاف العاقدين وفيه مسائل مفيدة ومثله في القول إن وتعارض البيئات للبغدادى نقل عنها * (سئل) * في أرض من جملة أراضي قرية معدة الأرض للزراعة والعرف في القرية أن من زرع أرض غيره بغير أمره فعليه الثلث من الزرع الشوى والرابع من الصيفي لصاحبها يأخذ منه فزرع عمرو والأرض المزبورة حنطة بغير أمر زيد فهل يعتبر العرف في تلك القرية فلزيد الثلث من الزرع المذكور * (الجواب) * نعم زرع أرض رجل بلا أمره طال به بحصة الأرض فإن كان العرف جرى في تلك القرية بالنصف أو بالثلث ونحوه وجب ذلك علائق على التنوير من آخر المزارعة نقل عن جواهر الفتاوى ومثله في المسألة من أو آخر الفصل ٣٩ أقول وقد مناني كتاب القصب تحرير هذه المسألة * (سئل) * فيما إذا دفع زيد لعمرو أرضاً وبقرا وفيها البزعة في الأرض وشرط زيد رفع بذره والخارج الموظف من غلة البذر المذكور وما بقي فهو بينهما نصفين فهل المزارعة باطلة والخارج لصاحب البذر ولعمرو وأجرة مثل عمله * (الجواب) * نعم قال في التنوير فبطل أن شرط لأحدهما قفزان مسماة أو ما يخرج من موضع معين أو رفع رب البذر بذره أو رفع الخارج الموظف وتنصيف الباقي اهـ * (سئل) * فيما إذا دفع زيد أرضه مزارعة صحيحة لعمرو ونبت الزرع ثم مات رب الأرض والزرع بقل فهل تترك الأرض في يد المزارع حتى يستحصل وللورثة أخذ حصتهم * (الجواب) * نعم كافي التنوير والمثلي والبرجندى وغيرها * (سئل) * فيما إذا دفع زيد أرضه لعمرو وعلى أن يزرع عمرو والأرض ببذره وربيع الخارج لعمرو وباقيه لزيد وأن تكون المغارم الشرعية والعرفية على زيد ونبت الزرع ومات زيد عن ورثة فهل تكون هذه المزارعة فاسدة والخارج كله لعمرو وبالبذر عليه لورثة زيد أجراً مثل أرضه * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا دفع زيد أرضه وبذره لعمرو والبزعة في أعلى بقر لزيد بالربيع فلم يعمل عمرو في الأرض شيئاً أصلاً من سقى وغيره بعد ما زرع عمرو والأرض فهل لا يستحق شيئاً * (الجواب) * نعم المزارع إذا لم يعمل في الأرض شيئاً بعد ما زرع من التشذيب والسقي وغيره أن كان البذر من جهته يستحق الحصة وإن كان من رب الأرض ينبغي أن لا يستحق شيئاً خلاصة من الفصل الخامس في المعاملة ومثله في النزاية بلفظ لا يستحق بدون ينبغي وتتمام المسائل فيها وفي الخاتمة فعليك بهما أقول والتشذيب بالمشين والذال المجمعين اصلاح الاشجار * (سئل) * في المزارع إذا قصر في عمل الأرض المتأد من السقي وغيره في المزارعة الصحيحة حتى هلك الزرع فهل يضمن * (الجواب) * نعم يضمن لوجوب العمل عليه كما مرح بذلك في مزارعة التنوير * (سئل) * فيما إذا دفع زيد أرضه لعمرو على أن يزرعها ببذر زيد وبقره ولم يذ كر أمانة وشرط الحصاد والتذرية والدياس على عمرو والعامل ويكون له ربيع الخارج

مطلب
العمل من واحد والباقي من
آخر صحيحة

مطلب
فيما إذا اختلف العامل مع
رب الأرض في قدر المشروط له

مطلب
فيم زرع أرض غيره بلا أمره
مطلب
تبطل إذا شرط رب البذر رفع
بذره والخارج الموظف

مطلب
إذا مات رب الأرض والزرع
بطل تبقى المزارعة

مطلب
اشتراط كون المغارم على رب
الأرض

قوله التشذيب من الشذب
وهو بالشين والذال المجمعين
محركة قطع الشجر أو قشره
والمنسة وبقيّة الكلا وشذب
الشجر البقي ما عليه من
الاغصان حتى يبدو وشذب
عنه ذب والتشذيب الطرد
واصلاح الجذع قاموس اهـ منه

مطلب
في المزارع إذا لم يعمل في الأرض
شيئاً

مطلب
إذا قصر في العمل حتى هلك
الزرع يضمن

فلم يجرث عمرو الارض ولا زرعها وانما سقاها وحصد ما فهل تكون المزارعة فاسدة والغلة ليدوم عمرو
اجرة مثل عمله * (الجواب) * نعم واذا شرط المحصاد والدياس والتذرية على العامل كان مفسدا
للعقد في ظاهر الرواية لان هذه الاعمال تكون بعد الادراك وانتهاء العقد وما كان بعد انتهائه القدا اذا
شرط على العامل يكون مفسدا فلان العامل في الزرع وداس وجمع من غير ان يكون شرط
عليه فلهذا ذلك يضمن حصة الدافع وعند أبي حنيفة اذا شرط هذه الاعمال على العامل لا يفسد العقد
وعن أبي يوسف في النواذر انه لا يفسد لكن اذا لم يشترط يكون عليه ما وان شرط الزرع بمحكم العرف
وهو كالمواشيتى حطبا في المصر لا يجب على البائع ان يجهله الى منزل المشتري واذا شرط عليه يلزمه بحكم
العرف ولو شرط المجدد على العامل في الماملة فسد عند الكل لعدم العرف وعن نصير بن يحيى ومحمد
ابن سلة ان هذا كله على العامل شرط عليه أم لا للعرف وقل الشيخ الامام شمس الائمة البرخسي
هذا هو الصحيح في ديارنا وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل انه كان اذا استعفى عن هذه المسألة
يقول فيه عرف ظاهر ومن أراد أن لا يتعمل فليعمل بالعرف ولا يمنع عنه ثم في الموضع الذي يكون
المحصاد على العامل عرفا فلو انخره وتعاقل عن المحصاد حتى هلك قال أبو بكر الخبي يضمن ذلك وقال النقيب
أبو الليث اذا انخر تأخير فاحشا لا يخر الناس الى مثله كان ضامنا ولا فلائذا اذا شرط هذه الاعمال
على العامل وان شرط ان يضمن ذلك على صاحب الارض فسد العقد عند الكل خاتمة من فسد ما يفسد
المزارعة من الشروط اقول تلخص من هذا ان الصحيح صحة اشتراط العمل على العامل وبه صرح في متن
التوير والمثني وأما عدم العمل المشرط فانه لا يقتضي الفساد في مسألة مؤلف لعدم ذكر
المدة وفيه اختلاف الصحيح كما قدمنا فتنبيه * (سئل) * فيما اذا دفع زيد أرضه المحاملة لغراس الى
عمرو على أن يزرع عمرو في الارض المزبورة حنطة وشعير على قرير يد في مدة معلومة وتواقعا على أن
ما يخرج من الزرع يكون ربعه لعمرو الباقي لزيد مزارعة صحيحة بعد ما ساقاه على جزؤه معلوم من ثمرة الغراس
المزبورة في المدة المزبورة مساقاة شرعية وعمل عمرو على الاشجار والارض حتى أدركت الغلة والثمرة في المدة
المزبورة فهل يستحق عمرو الحصة المعهولة له فيها ما * (الجواب) * نعم اقول انما تكون المزارعة صحيحة
حيث كانت الحنطة والشعير من زيد فلو من عمرو والعامل فلا وكتب المؤلف في غير هذا المحل رجل دفع
أرضه وخللا يزرعها المزارع على أن يقوم على التخيل بالنصف فهذه مزارعة شرطت فيها المعاملة في نظر
ان كان البذر من المزارع فسدت المزارعة والمعاملة لانه صفقة في صفتين وان كان من رب الارض جاز
كلهما لانه أجبره وان كانت المعاملة معطوفة على المزارعة بأن يقول أدفع اليك هذه الارض تزرعها
ببذرك وأدفع اليك ما فيها من التخيل معاملة جازمة خلاصة من المزارعة * (سئل) * في الزرع
المشترك بين رجلين سوية بينهما ذاتا شرهه شيء على الارض وقت رفعه ثم نزل عليه المطر فبنت فهل
تكون بينهما * (الجواب) * نعم يكون بينهما كما صله واذا رفع المزارع الزرع من الارض وتناثر
منه شيء ونبت بسقيه زرع آخر وأدرك فهو بينهما وبين رب الارض على قدر نصيبه انهم يتصدق الا كار
بنصيبه وفي النوازل يستحب للاكار أن يتصدق بالفضل من نصيبه وان بنت بسقي رب الارض فهو له
فان كان ذلك قيمة فعليه ضمان ذلك والا فلا شيء عليه وان سقاها أجنبي كان متطوعا والزرع بين الزارعين
ورب الارض على ما شرطت تاريخانية في ٢٦ من المزارعة فان كانت بماء المطر أو لاسقي أحد فصلى
المشركة السابقة برزانية في الثالث من المزارعة وفيها فوائد أحسن مما في غيرها من القتاوى ومثله
في الخانية * (سئل) * في أرض مشتركة بين زيد وعمرو سوية فزرعاها بذرها سوية على بقرهما ولم
يتعرضا للتبن فهل يكون التبن بينهما معا للبذر * (الجواب) * نعم قال العلاقي في شرح المثلثي وان

مطلب
شرط المحصاد والدياس
والتذرية على العامل مفسد
مطلب
شرى حطبا في المصر فحجم له
على البائع
مطلب
من أراد أن لا يتعمل فليعمل
بالعرف ولا يمنع عنه

مطلب
دفع أرضه مزارعة ومساقاة

مطلب
ما بنت مما تناثر من الزرع
المشترك فهو بينهما كأصله

يتعرضا للتبن فهو بينهما تعاليم رقيب لرب البذر لانه تمام بذره قلت وقد علم من دأب المصنف ترجيح
 الاول وظاهر البرهان والمنع وصدر الشريعة وغيرها ترجيح الثاني فقبضناه والمسألة المسؤول عنها
 اتفاقية أقول أي لأن البذر فيها مشترك والخلاف فيما إذا كان البذر من أحدهما كما يفيد التعليل
 * (سئل) * فيما إذا دفع زيد أرضه لعمرو وليزرعها على بقر زيد فمن الخارج فهل يعرف ذلك
 مدة والا أن ترك العمل ويطلب زيدا بأجرة عمله في المدة فهل ليس لعمرو ذلك ويحبر على المضي
 * (الجواب) * نعم وإذا بحث فالحارج على الشرط ولا شيء للعامل أن يخرج شيء في الصحبة ويحبر
 من أبي على المضي لأرب البذر فلا يحبر قبل التقائه وبعده يحبر درر شرح التنوير من المزارعة وأيضا
 من عمل في المشترك لا يستحق الأجرة كما صرحوا به في الإجارة * (سئل) * فيما إذا كان البذر من
 واحد والارض والعمل والبقر من آخر فهل تكون المزارعة فاسدة والزرع لصاحب البذر وعليه أجر مثل
 العامل وأجرة الارض * (الجواب) * ذكر في الهداية روايتين وذكرهما أيضا الصدر الشهيد في رواية
 الخارج لصاحب البذر وعليه أجر مثل الارض وأجر مثل العامل وفي رواية الخارج لصاحب الارض
 وعليه رد مثل البذر ويصير كأنه مستقرض له وقبضه الذي هو شرط في القرض هو اتصاله بأرضه والاصح
 كما في المنع والزبلي هو الوجه الاول وجعلوا في المتون عليه المعول وهل يطيب له الفضل قال تاج الشريعة
 يرفع مقدار بذره ومقدار ما غرم من أجر مثل العامل والارض ويتصدق بالفضل والله سبحانه أعلم
 * (سئل) * في بذر مشترك بين رجل وأخواته البالغات وزوجة أبيه أخذ الرجل بعضه وزرعه في أرضه
 لنفسه بدون إذن منهن ولا وجه شرعي ونبت الزرع فهل يكون الزرع للزراع وعليه دفع مثل حصته من
 البذر المذكور * (الجواب) * نعم لانه غاصب كما صرح به في البرازية في الفصل الرابع من المزارعة وقد
 أفتى بمثله العلامة الخيزراني مع نقله عبارة البرازية بتمامها فراجعها أقول والذي في البرازية ذكرته في
 رد المحتار بتولي خاتمة بقرع مهم يقع كثيرا ذكره في التنازعانية وغيرها من رجل وتترك أولاد أصغارا
 وكبارا وامراة والكبار منها أو من غيرها فحرت الكبار وزرعوا في أرض مشتركة أو في أرض الغير كما هو
 المعتاد والاولاد كلهم في عيال المرأة متعاهدهم وهم يزعمون ويجمعون القلات في بيت واحد ويتفقون
 من ذلك جملة صارت هذه واقعة الفتوى واتفقت الاجوبة أنهم ان زرعوا من بذر مشترك بينهم باذن
 الباقيين لو كبارا أو اذن الوصي لو صغارا فالقلة مشتركة وان من بذرا أنفسهم أو بذر مشترك بلا اذن
 فالقلة للزراعين اهـ * (سئل) * فيما إذا دفع زيد أرضه لمجموعة قرويين بزراعته في مدة كذا يبذرهم
 وعلمهم على بقرهم بأن يكون له ربع الخارج ولهم الباقي مزارعة صحيحة فزرعوها وحصدوا الزرع
 ويريدون تقاسمه قبل قسمته الى أراضي قريته هم الخارجة عن أرض زيد بدون اذن زيد ولا رضاه
 ولا وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك * (الجواب) * نعم وتقدم مثله في العشر والخارج يتقله عن المحيط
 السرخسي * (سئل) * فيما إذا كان لرجلين أرض وبذر مشترك بينهما فذا ذلك لمجموعة على
 أن يزرعوا الارض ببذرهما المذكور على بقرهما في مدة معلومة ومهما خرج يكون ربه للمجموعة
 وباقيه للرجلين فهل تكون المزارعة المرقومة صحيحة ولهم الربع المذكور * (الجواب) * حيث كان
 العمل فقط من المجموعة والباقي من الرجلين فالزراعة صحيحة ولهم الذي اتفقوا عليه والله تعالى أعلم
 * (سئل) * في امرأة دفعت أرضها معلومة الى رجل يفرس فيها غراسا معلوما وضربا لذلك مدة
 معلومة على أن يكون الغراس بينهما نصفين فهل تكون المفارسة صحيحة على ما شرطها
 * (الجواب) * نعم ففي الخاتمة رجل دفع الى رجل أرضا مدة معلومة على أن يفرس المدفوع
 اليه فيها غراسا على أن ما يحصل من الاغراس والثمار يكون بينهما جازاه ومثله في كثير

مطلب

يجبر العامل على المضي

مطلب

من عمل في المشترك لا يستحق

الأجرة

مطلب

فيما إذا كان البذر من واحد

والباقي من آخر

مطلب

زرع بذرا مشتركا بلا اذن

فالحارج له وعليه رد مثل

حصصة الشركاء

مطلب

ليس للزراع نقل الزرع الى

أرض آخر قبل قسمته

مطلب

دفع رجلان أرضا وبذرا

وبقرا الى جماعة بعملهم

صحت المزارعة

مطلب

في المفارسة

من الكتب فتصريحهم بضرب المدة صريح في فسادهما، ووجه فسادهما بذلك أنه ليس لأدراك
القمار والمخالة هذه مدة معلومة الخ خيرية من الوقف أقول وسيأتي تمام الكلام على هذه
المسألة في آخر المساقاة

(كتاب المساقاة)*

(سئل)* في غراس بستان جارثله في ملك جماعة فعمل رجل منهم في الثلث المزور حتى أثمر
وبرده مطالبة بنية الجماعة بخصته من الثمرة نذر عمله أو يدفعه له أو يبدله بعمله فهل لأشئ له من ذلك
(الجواب)* نعم أما عدم استحقاقه الاجرة فلأنه عمل في المشترك قال في التنوير وشرحه المنع من
الاجارة الفاسدة ولو استأجره لمجمل طعام بينهما لأجره لأنه لا يعمل شيئاً لشره كما لا يقع بعضه
لنفسه فلا يستحق الاجرة، وأما عدم استحقاقه خمسة من الثمرة لأنه يكون من باب مساقاة لشريك
ومساقاة الشريك غير جائزة كما في المنع عن المحتجب وأفتى به الرمي أقول وهذا كله حيث جرى عقد مساقاة
أو اجارة بينه وبين شركائه والأفلا أمر أطهر (سئل)* في غراس كرم جارفي وقف على هند الناطرة
عليه قائم بالوجه الشرعي في أرض جارية في وقف آخر فدفعته له زيد مساقاة على أن يعمل عليه في مدة
كذا بهم من مائة سهم بمجهة الوقف والباقي له نظير عمله وليس في ذلك حظ ولا مصلحة للوقف بل
في ذلك غبن فاحش على الوقف فهل تكون المساقاة غير صحيحة (الجواب)* نعم قال في الدرر
المختار من كتاب الاجارة مانعه وأفاد فساد ما يقع كثير من أخذ كرم الوقف أو التيمم مساقاة فبدلاً
أرضه المخالفة من الاشجار يبلغ كثير ويساقى على شجاره به هم ألف سهم فالحظ ظاهر في الاجارة
لا في المساقاة ففساد المساقاة بالأولى لأن كلامهم ما عقد على حدة اه (سئل)* في بستان
مشمول على غراس متوق عن جلته غراس توت لا يتبع بسوى ورقة لا جل طعام الدود جارث جميع
الغراس في ملك زيد وثلاثة مع جميع ارض البستان في وقف اهلى وفي تواجرو مساقاة زيد المزور من
ناظر الوقف فقطع زيد قضبان التوت وأخذ ورقها وأطعمه لدوده ويريد أن يأخذ جميع القضبان
بوجه صرف به التفتت يدون وجه شرعي زاعماً أنها تكون له تكون شجرها في مساقاته فهل تكون القضبان
له وبجهة الوقف بحسب المحصن ولا بجهة بزرعه (الجواب)* نعم لأن المساقاة دفع الشجر والكرم
الى من يصح بزرعه لوم من ثمره كما في المتن وغيره والقضبان ليست بثمره كما هو ظاهر وبه أفتى مفتي
الشافعية الشيخ أحمد القزى أقول المراد من الثمرة مائة ولد من الشجر فبقية اول الرطبة وغيرها كما
في القهستاني ولذا كان المراد بالشجر ما يعم الممر وغيره كالحور والصفصاف وان قال في الدرر المختار انه
فقد رأيت منقولاً في البرازية يجوز دفع شجر الحور معاملة لا حياجه الى السقي والحفظ حتى لو لم يجز
لا يجوز اه وفيها انضمامه له الغبطة لاجل السقف والحطب جائزة كماملة أشجار الخلاف اه
والخلاف بالكسر والتخفيف ضد الوفاق ونوع من الصفصاف فهذا صريح في صحة المساقاة على أجزاء
الشجر لكن هذا حيث كانت هي المقصودة من عقد المساقاة لما لو كان المقصد غيرها كالغراس الورق
فلا يجوز به أخذ شيء من أجزاء الشجرة لما في البرازية أيضاً ولا يحمل له أن يكسر شيئاً من الأغصان
والقضبان والدعائم والعريش لطبخ القه ولا يأخذ من الأغصان إلا باذن المالك لأنه من أشجار المالك
ولا يلزم الضيف من الثمر إلا باذنه لأنه مشترك اه ففي مسائلنا حيث كانت المساقاة على أشجار التوت
لاجل الورق لا يحمل له قطع شيء من القضاء أن لكونها ملكاً لصاحب الأشجار وعدم ورود العقد عليها
فافهم (سئل)* في بستان جار بتمامه أرضاً غراساً في وقف وفي تواجرو يدوم مساقاته من انظار
بخصته من ثمرته زيد وعمل زيد على الشجر قبل ان تمام مدة الاجارة بزرعه عن الثمرة بعهده بدون باقيه

مطلبه

لأجره عمل في المشترك

مطلبه

مساقاة الشريك لا تصح

مطلبه

مساقاة كرم الوقف على

سهم من مائة سهم لا تصح

مطلبه

تصح المساقاة على شجر

التوت لاجل الورق

مطلبه

المراد من اثمرة مائة ولد من

الشجرة

مطلبه

تجوز المساقاة على الشجر

الذي لا يثمر كالحور

والصفصاف

مطلبه

لا يحمل للعامل كسر شيء من

الأغصان للطبخ لأنها المالك

مطلبه

لا يحمل له أن يطعم الضيف

من الثمر إلا بالاذن لأنه

مشترك

ويريد أخذ ما سيبرز من الثمرة بعد المدة لا يملكه بدون وجه شرعي ولم يعمل عليه فهل ليس له ذلك وله
 الأخذ بما برز به فقط * (الجواب) * نعم * (سئل) * في بستان معلوم مشتمل على غراس
 زيتون وغناب وغيرهما جار في تواجر زيد ومساقاته في مقدّمه معلومة على جزء معلوم من الغراس لا يد نعمل
 زيد على الشجر حتى أثمر أكثره في المدة وانقضت المدة لم يثمر فيها شجر الزيتون ولا عقد منه شيء ولم يبرز حتى
 مضى نحو شهر فهل ليس لزيد شيء فعالم ببرز في المدة وله أجر مثله * (الجواب) * نعم قال في الحاشية
 ولو شرط لذلك وقتا معلوما قد تبلغ الثمرة في تلك المدة وقد تنأخر عنها جاز لا يملكه لم يتيقن بقوات المقصود
 بهذا الشرط وإنما يتوهم فإن خرج الثمر في تلك المدة كان بينهما على ما شرطوا وإن تأخر عن تلك المدة
 قلل العمل أجر مثل عمله فيما عمل اه أقول قال في الخلاصة بعده ما هذا إذا خرجت شيئا في المدة المضروبة
 مما يرغب في مثله في المدة الماملة فإن خرجت شيئا في المدة لا يرغب في مثله في المعاملة لا تجوز المعاملة اه
 ومقتضاها أنه لو خرج في المدة شيء قليل لا يرغب في مثله في المعاملة أن تقسدا وان تتابع نحوه بعد انتهائه
 لمدة وهذا ما يغفل عنه فليتمه له * (سئل) * فيما إذا عمل زيد المساقى على غراس الوقف حتى أثمر
 شجر الزيتون في آخر المدة وناظر الوقف ينكر خروج ذلك في المدة ولا يدينه شرعية أنه أثمر قبل انقضاء
 المدة فهل تقبل بينته وتكون المساقاة على الشرط * (الجواب) * إذا ثبت أنه خرج في المدة للمساهمة
 فعلى الشرط المسمى للحملة المقدومة عليها ما تقدم عن الحاشية * (سئل) * فيما إذا استأجر زيد من ناظر
 وقف أراضى الوقف مدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم بعدما مساقاه على الغراس القائم في الأراضى
 في المدة المزبورة اجارة ومساقاة صحيحتين ثم انقضت مدة التواجر والمساقاة ثم برزت الثمرة وعقدت فهل تنفع
 الثمرة للوقف * (الجواب) * نعم أقول لكن له أجر مثله أن كان عمله كما تقدم آتيا عن الحاشية
 * (سئل) * فيما إذا انقضت مدة المساقاة والثمرة في الشجر بلا جرح حتى يدرك
 * (الجواب) * نعم كما في التنوير وغيره * (سئل) * فيما إذا عمل المساقى على الأشجار المساقى
 عليها بجزء معلوم من ثمرها ثم مات في أثناء المدة عن ورثة والثمرة في عترته الورثة القيام عليه حتى يدرك
 الثمر فهل لهم ذلك ويستحقون الحصة المنسوبة * (الجواب) * نعم وإن مات العامل فلورثته أن
 تقم عليه وإن كره صاحب الأرض درر مثله في التنوير وغيره * (سئل) * فيما إذا برزت ثمرة
 الأشجار المساقى عليها قبل انتهاء المدة بعمل العامل ويريد مالك الأشجار أخذها كلها فهل ليس له ذلك
 * (الجواب) * إذا انقضت مدة المساقاة والمخارج بسرا خضر فللعامل أن يعمل بالأجر حتى يبلغ الثمر
 ويكون بينهما على ما شرطوا والله تعالى أعلم قال في الدرر وإن لم يمت أحدهما بل انقضت مدتها أى
 مدة المساقاة فالتحيز للعامل إن شاء عمل على ما كان يعمل حتى يبلغ الثمر ويكون بينهما على السواء وإن
 في الأمر بالجداد قبل الإدراك ضرارهما والضرر مدفوع كما مر اه ومثله في التنوير والهداية
 والمجموعة وغيرها * (سئل) * فيما إذا أجزيد أرض بستانه الحجازية في ملككم من عمرو بعدما مساقاه
 على غراسه القائم فيها والحال أنه كان على الغراس وقت تقدم المساقاة ثمرة مدركة قد انتهت ولم يعمل عمرو
 فيها شيئا وتصر في عمرو بالثمرة المزبورة نفسه ويريد زيد أن يضمن قيمة الثمرة في القيمة والتملى حيث
 انقطع المثل فهل له ذلك والمساقاة لمزبورة غير صحيحة * (الجواب) * إن كانت الثمرة مدركة أى
 قد انتهت لا تصح كالمزراعة لأن العامل لا يستحق الأبا العمل ولا أثر له بعد التناهي لأن جواره قبل
 التناهي للعاجلة على خلاف القياس ولا حاجة إلى مثله فبقى على الأصل وكذا على هذا إذا دفع الزرع
 وهو قبل جاز فان استحصد وأدرك لم يحز لما ذكرنا وهو المراد بقرله كالمزراعة والأصل كما في الخلاصة أن

مطلبه
 له أخذ ما برز من الثمر في المدة
 به له دون ما برز به لا عمله

مطلبه
 ليس للمساقى شيء فيما لم يبرز
 في المدة وله أجر مثله إن كان
 عمل فيه

مطلبه
 أنه تصح المساقاة إذا خرج من
 الثمرة في المدة ما يرغب
 في مثله في المساقاة

مطلبه
 إذا ثبت خروج الثمر في المدة
 فهو على الشرط المسمى

مطلبه
 إذا برزت الثمرة بعد انتهائه
 المدة فأنثره للوقف

مطلبه
 إذا برزت الثمرة في المدة ثم
 انقضت المدة والله مرفى
 يترك على الشجر بلا جرح

مطلبه
 مات العامل في المدة فلورثته
 أن يقوم مقامه

مطلبه
 انقضت المدة والثمر أخضر
 فللعامل أن يعمل بالأجر
 حتى يبلغ الثمر

مطلبه
 إن كانت الثمرة مدركة
 وقت عقد المساقاة لا تصح
 المساقاة

المعاملة متى عقدت على ما هو في حد التمس والزيادة سقطت وان عقدت على ما تنهي عظمه وصار بحال لا يريد في نفسه بسبب عمل العامل لا تصح المعاملة وانما يعرف خروج الثمار عن حد الزيادة اذا بلغت وانقرت اه ومثل ما في الخلاصة في البرازية * (سئل) * فيما اذا استأجر رجلان أرضا بستان من آخر للزراعة مدة معلومة بعد ما ساقاها على اشجارها القائمة بها الجارة ومساقاة بحيثين ثم انه فسخت اجارة الارض بوجه شرعي فهل تنفسخ المساقاة أم لا * (الجواب) * اذا فسخت الاجارة لا تنفسخ المساقاة لان كل واحد منهما عقد على حدة والله تعالى أعلم وأجاب عنه قارئ الهداية بقوله اذا فسخت اجارة الارض بوجه شرعي * والاشجار مملوكة للشئ ليس له أن يفسخ عقد المساقاة لا بعد شرعي بأن يكون العامل خائفا في الثمرة اه ونقله عنها في نهج النجاة وفي فتاوى المحافى من الاجارة يضمن سؤال وان كانت الاجارة بعد المساقاة فهي صحيحة ولا يلزم من عدم صحة الاجارة عدم صحة المساقاة لان قارئ الهداية نص انه اذا فسخت الاجارة لا تنفسخ المساقاة اه بقي اذا فسخت المساقاة تنفسخ الاجارة لان الاجارة حينئذ تكون لغير رب الغراس كما لو أخذ من كلامهم اقول وجه الفرق ان من شروط الاجارة كون الارض فارغة غير مشغولة بملك المؤجر أو ملك غيره مما يمنع صحة التسليم فاذا ظهر أن المساقاة لم تكن صحيحة لم تصح الاجارة ولذا كان تقديم عقد المساقاة شرطا لصحة الاجارة في الارض المشغولة على الغراس حتى لو تقدم عقد الاجارة لم يصح الا اذا كان الغراس ملكا للاستأجر لانه حينئذ لا يمنع صحة التسليم واما عقد المساقاة فيصح من المستأجر ومن غيره مستأجر أصلا فلا يضر عدم صحة الاجارة السابقة بقي ان انفساخ الاجارة ظاهر فيما اذا ظهر فساد عقد المساقاة من أصلها لما قلنا مالو كان عقد المساقاة صحيحا ثم طرأ عليه الفساد كما اذا لم يخرج الثمرة في مدة المساقاة أو تقاملا عقد المساقاة فالذي يظهر لي أن لا ينفسخ عقد الاجارة لانه يفتقر في البقاء ما لا يفتقر في الابتداء وله أمثلة كثيرة منها ان الشيوخ الطاري لا يفسد عقد الاجارة مع أن اجارة المشاع ابتداء لا تصح فتأمل * (سئل) * في رجل أجرة أرض كرمه لا تحرم بعد ما ساقا على الغراس القائمة في الارض ثم مات المؤجر في أثناء مدة الاجارة والمساقاة فهل تنفسخ الاجارة بموته وبطل المساقاة * (الجواب) * نعم اقول ان عقد المساقاة وان بطل بالموت لكنه يبقى حكما فبالضرر بل صريح في شرح المجمع بأن قوله وبطل هو القياس وفي الاستحسان لا يبطل ويمكن أن يقال ان الاستحسان بأثره حكما فلا ينافي في تصريح المتون بالبطلان بالموت ولذا قال في التنوير والمتقى بعد تصريحهما بالبطلان فان مات العامل تقوم ورثته عليه وان كره الدافع وان مات الدافع يقوم العامل كما كان وان كره ورثة الدافع اه فقد جعلوا حكم العقد باقيا وان كان قد بطل ونظيره ما صرح به في البدائع من انه اذا مضت مدة الاجارة قبل أن يدرك الزرع يبقى حكم الاجارة الى أن يستحصل كذا كبرناه في رد المحتار ثم اعلم انه قيد البطلان بالموت في متن التنوير وشرحه بما اذا كان الموت في حال كونه الثمر نائما والظاهر انه احتراز عما اذا كان قبل بروز الثمرة أما اذا كان بعدما نضج فقد انتهى العقد ثم اذا كان الموت قبل برزها وكان قد عمل بعض العمل أو كله فالظاهر انه لا شيء له أصلا لا حكما ولا ديانة وان قالوا في المزارعة لو امتنع رب الارض من المضي فيها وقد كسب العامل في الارض فلا شيء له لا كراهيه حكما ولا قيمة للنافع ويسترضى ديانة فيفتي بأن يوقبه أجره ثم له لغيره كما في الدر المختار وانما قلنا لا شيء له هنا لانه لا غرر بالموت ولذا قال في الدر المختار أيضا ولو مات قبل البذر بطلت ولا شيء له كراهيه اه وسئل الزبلي بأنه فيما مر كان مغرورا من جهة رب الارض بالامتناع باختياره ولم يوجد ذلك هنا لان الموت يأتي بدون اختياره اه واذا كان عقد المساقاة على أكثر من سنة فبالسنة الاولى قد علم

مطلبه

اذا فسخت الاجارة لا تنفسخ

المساقاة

مطلبه

اذا كان العامل خائفا

في الثمرة تنفسخ المساقاة

مطلبه

لا يلزم من عدم صحة الاجارة

عدم صحة المساقاة

تحريرهم يبطل عقد المساقاة

بالموت ولكن حكمه باق

مطلبه

اذا مات أحدهما قبل بروز

الثمرة لا شيء للعامل

مطلبه

اذا كان عقد المساقاة على

أكثر من سنة ومات أحدهما

حكمها وسطل المدة في السنين الآتية لان الموت قبل بروز الفرة فيها أصلا ثم رأيت في جامع القسم وابن
قال مات رب الارض والزرع بقل للمزارع أن يملأ الى أن يدرك فيقسم بينه وبين ورثة ربه على
الشرط ولا أجر عليه للارض وينتقض التقديم باق من السنين اه ومثله في الخمانية وهذا ان كان
في المزارعة لكن المساقاة اختاروا لذل قال في التنوير وشرحه وهي كالمزارعة حكما بخلافها وكذا شرطها
تمكن هنا اه فاغتنم هذا التحرير المفيد * (سئل) في غراس مشتمل على مشهش وتفتح
وغيرهما قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف محتمل كتركه بطريق الملك الشرعي بين زيد وعمرو
وهند لكل منهم حصة معلومة فيه فساقي زيد على حصته شريكه عمرا المرقوم بجزء منها نعم عمل عمرو على
ذلك فهل تكون المساقاة غير جائزة ولا أجر له ولا أجر لعمرو والمخارج بقدر ملكهم * (الجواب) نعم قال في المنح
ولو دفع النخل والشجر الى شريكه مساقاة لم يجوز ولا أجر له ان عمل والمخارج بقدر ملكهم لان استئجار
شريكه على العمل في المشترك بينهما لا يصح ولا يجب الاجر لان العمل وقع لنفسه اه وقد أفتى بعدم
جواز مساقاة الشريك العلامة الشيخ خير الدين في فتاواه اقول وصرح بالسئلة أيضا في التتارخانية
كما ذكرته في رد المحتار وكنت فيه ما صورته قيد بالمساقاة لان المزارعة بين الشريكين في أرض وبذر
منهما تصح في أصح الروايتين والفرق كما في الذخيرة أن معنى الاجارة في المساقاة راجع على معنى الشركة
وفي المزارعة بالعكس اه * (سئل) فيما اذا كان لزيد ثلثا غراس كرم غيب فساقي عليه
عمرا في مدة معلومة بجزء معلوم من ثمره وعمرو غير شريك في غراس الكرم المزبور فهل تكون المساقاة
المزبورة صحيحة * (الجواب) نعم وأفتى بذلك العلامة الخبير الرمي معللا منقولا عن الغزالي اقول
هذه المسئلة من تفقهاات الشيخ محمد الغزالي الترتاشي ذكرها في فتاواه بحثا حيث سئل في رجل دفع
بعض كرمه مشاعا لمساقاة فهل يصح فأجاب بأن يقتوى في المساقاة على قولهم او مقتضاه صحة المساقاة
المدكورة لانها يحيزان اجارة للمشاع والمساقاة كذلك اه ووقع نظيره للعلامة الخبير الرمي في حاشية
المنح فقال لو ساقي أحد الشريكين على نصيبه أجنيا بلاذن الا تتحول يصح فمندا الشافعية نعم والظاهر
ان مذهبا كذلك لان المساقاة اجارة وهي تجوز في المشاع عندهما والمقول عليه في المساقاة والمزارعة
مذهبا فتجوز المساقاة في المشاع ولم أر من صرح به ثم رأيت المؤلف يعني الترتاشي أجاب بأنها تصح
عندهما كما نفقته به والله تعالى الحمد والمنسة اه كالم الرمي وحاكمه ان مساقاة الشريك لشريكه
في الغراس لا تصح أما مساقاةه لاجنبي فتصح وكذا لو كان الغراس كله لواحده فساقي آخر على بعض منه
شائع لان اجارة المشاع صح عند الصاحبين فكذلك مساقاته لان المفتي به في المساقاة قولهما وانما لم
تصح مساقاة الشريك مع ان اجارة المشاع من الشريك تصح اتفاقا لما مر في السؤال قبله ان المساقاة
لوحقت معه لزم منها استئجار الشريك على العمل في المشترك ولا يصح ذلك لان المساقاة في الحقيقة استئجار
العامل على حصة من الفرة واذا كانت الاشجار مشتركة بين المساقى والساقى يكون العامل قد استؤجر
على العمل في المشترك فلا يستحق اجرة بل تبقى الفرة مشتركة بينهما على قدر ملكهما هذا وقد بحثت
في رد المحتار بحثا مفيدا فماد كره الترتاشي والخبير الرمي تفقها ونصه اقول فيه بحث لان معنى الاجارة
وان كان راجحا في المساقاة كماق منها أنفاه لكن الاجارة فيها من جانب العامل لا الشجر لان
استئجار الشجر لا يجوز فالعامل في الحقيقة أجير لرب الشجر بجزء من المخارج ولا يشوع في العامل بل
الشروع في الاجرة فلم توجد هنا اجارة المشاع التي فيها الخلاف قد برع على انه ذكر في التتارخانية
في الفصل الخناس من المساقاة مانصه اذ دفع النخل معاملة الى رجلين يجوز عند أبي يوسف ولا يجوز
عند أبي حنيفة وزفر وردفع نصف النخل معاملة لا يجوز اه فان كان المراد أن النخل كله للمساقي

مطلب
لا تفتح مساقاة الشريك
لشريكه ولا أجر له بخلاف
المزارعة
تحريرهم في المساقاة على
الغراس المشترك مع اجنبي

مطلب
في مساقاة المشاع

كما هو المتبادر فعدم الجواز فيه يدل على عدم الجواز في المشترك بالأولى بل يفيد عدم الجواز ولو باذن
الشريك كما لا يخفى على المتأمل وإن كان المراد أن التخصيل مشترك ودفع أحدهما لاجنبي فلا امر أظهر
فتعين ما قلناه وبنت أن مساقاة الشريك لاجنبي ولو باذن الشريك لا تصح كساقاة أحد الشريكين
للاخر وهذا ما ظهر في معنى القاصر والله تعالى أعلم له ما ذكرته في رد المحتار وحاصله أن المساقاة
في المشاع لا تصح مطلقا سواء كان المساقى شريكا أو لا لعدم صحة التسليم مع الشيوع ولعدم صحة استبعاد
الشريك للعمل في المشترك فاذا ذكره التمرناشي والرملي مخالف للقول وما عللوا به فاعلموا فاعلمتم فتميز
هذه المسئلة والمحمد لله رب العالمين * (سئل) في حصص من بستان معلومة جارية مع غراسها
في وقف أهلي وفي تواجر زيد ومساقاة من ناظر وقفها مدة معلومة بأجرة معلومة عنها وبجزء معلوم
من الثمرة في المساقاة تطاير العمل اجارة ومساقاة شريعتين ثم أجاز زيد الجواز المزبور من عمر ومدة
تستوعب مدته وتساقا على حصة الفراس المذكور في المدة بجزء معلوم من الثمرة كالأولى وعمل عمرو
على الفراس حتى اتم عمله في سنة حتى انقضت ومات عمرو ولم يعمل زيد على الفراس شيئا ولم يأتين له
ناظر الوقف أن يساقى من شاء فبن تكون الثمرة المحصلة من عمل عمرو * (الجواب) تكون
الثمره المذكورة بمجة الوقف المذكور حيث لم يأتين له الناظر أن يساقى ولم يعمل على الفراس شيئا قال في
النظم الوهابي

مطلب
ليس للمساقى أن يساقى غيره
بل لا بد من المال

ومال المساقى أن يساقى غيره * وإن اذن المولى له ليس ينكر
قال في التزانية في الخامس من المعاملة دفع اليه معاملة ولم يقل له عمل برأيتك فادفع الى آخره فخرج
لمالك التخصيل وللعامل أجر مثله على العامل الأولى له أقول ومثله في الذخيرة والتاريخية بزيادة
بعد قوله وللعامل أجر مثله على العامل الأولى وهي قوله بالتمام بلع ولا أجر للأول لأنه لا يملك للدفع اذ هو
أيجاب الشرصة في مال الغير وعمل الثاني غير مضاف اليه لأن العقد الأول لم يتناوله ولو هلك الثمر في
يد العامل الثاني بلا فعله وهو على رؤوس الفضل لا يضمن وإن من عمل الأخير في أمر بخلاف فيه أمر الأول
بضم لصاحب التخصيل الصامل الثاني لا الأول وإن هلك من عمله في أمر بخلاف فيه أمر الأول فرب
الفضل أن يضمن أيا شاء ولا يخبر إن ضمن الرجوع على الأولى له وبه أفتى العلامة قاسم ونقله عن
عده كتب فتنبه لذلك فانه خفي على كثيرين * (سئل) في أرض جارية في وقف حاملة لفراس
جارية الأرض في تواجر زيد والفراس في مساقاة ومأذون له من قبل ناظرها بأن يساقى من شاء فاجر
ما في تواجره من عمر ومدة تستوعب مدته بأجرة معلومة من الدراهم وسقاها على الفراس المساقى عنه في
المدة المزبورة بحصة معلومة من الثمرة حسبما هو مأذون له بأن يساقى من شاء اجارة ومساقاة شريعتين
فهل تكون الاجارة والمساقاة صحيحتين * (الجواب) نعم * (سئل) فيما إذا كان بستان زيد
مشتمل على أشجار زيتون وغيره فساقى عمرا على نصف غراسه مساقاة شرعية في مدة معلومة فهل تكون
المساقاة صحيحة * (الجواب) نعم والمسئلة في الجزية أقول تقدم الكلام آنفا على مساقاة المشاع
* (سئل) في مسنة بين أرضين أحدهما أرفع من الأخرى وعلى المسنة أشجار لا يعرف غراسها
فالقول لمن من أصحاب الأرضين * (الجواب) قال في المحاشية مسنة بين أرضين أحدهما أرفع
من الأخرى وعلى المسنة أشجار لا يعرف غراسها قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل إن كان الماء
يستقر في الأرض السفلى بدون المسنة ولا يحتاج في أمساك الماء إلى المسنة كان القول في المسنة قول
صاحب الأرض العليا مع يمينه وإذا كان القول في المسنة قوله كان الأشجار له ما لم يقيم الاخر يمينه وإن
كانت الأرض السفلى تحتاج في أمساك الماء إلى المسنة كانت المسنة وما عليها من الأشجار بينهما

مطلب
ساقى ما في مساقاة بادر جاز

مطلب
مسنة بين أرضين علمها
أشجار الخ

قاضيان من فصل المعاملة فظهر ما ذكر الجواب والله تعالى اعلم بالصواب ومثله في البرازية من كتاب
القسم وفيها من فصل المعاملة ثم بينهما ادعيا لشجاره النابتة في ضفته ان علم القارس فهي له والان
في موضع خاص لاحدهما فالملك وان في مشترك فينبهما اهـ (سئل) فيما اذا ساقى زيد عمرو
على غراسه للعلوم لمدة معلومة مساقاة شرعية بحصة من الثمرة معلومة وانقضت مدة المساقاة فادعى عمرو
حصة معلومة في بعض الغراس المزروع المساقى عليه فهل تكون دعوى عمرو للملكية في شئ من الاشجار
بمد ذلك غير مسموعة (الجواب) نعم كما اتفق بذلك الحنفى والكازرونى وصورة ذلك الجواب
استأجر الارض وساقى على جميع الاشجار التي في النبط لا تسمع دعواه للملكية في شئ من الاشجار بعد
ذلك لانتفاء قص واذ لم تصح الدعوى لا تسمع البينة لما في الفصل السابع من الفصول انه لو اقام للمدعى
عليه البينة ان المدعى اجر نفسه متى يعمل في الكر يمكن دفعه ويكون اقراره ان المدعى له ليس ملكه
اهـ (سئل) في جنيته مشقة على غراس جار مع أرضه في ملك هند فاجرت نصفها من زيد
ونصفها من عمرو وساقتهما على الغراس ولم يحكم بحصة ذلك حاكم ثم اجر زيد نصفه من بكر وساقاه على
نصف الغراس ولم تأذن له هند بذلك واستوفى بكر منفعة المأجور في مدة الاجارة وعمل على نصف الشجر
واستغل ثمره لنفسه فهل يكون كل من اجارة بكر ومساقاته غير صحيحة والثمره الحاصلة من عمل بكر
لهند وعليه اجر المثل وعليه لها اجرة مثل الارض (الجواب) نعم أقول فيه نظرم وجهين
الاول ما من ان مساقاة المشاع غير صحيحة مطلقا والثاني ما قد مناه آتباع الذخيرة وغيرهما من ان
اجرة العامل الثاني على العامل الاول فاجرة بكرهنا على عمرو ولا على هند لانه لم يجز يده وينها عقد حتى
يلزمها الاجرة عند فساد وانما جرى بينهما وبين العامل الاول وهو لم يعمل شيئا فلا يستحق عليها اجرة ايضا
فتدبر (سئل) فيما اذا مات الناظر بعد مدة مساقاة شرعية على اشجار الوقف مع زيد فهل
لا تبطل المساقاة بموت الناظر (الجواب) نعم (سئل) في كرم عتب جارى وقف وفي توابع
جاعة ومساقاتهم من ناظر الوقف مدة معلومة على الوجه الشرعى فترك الجماعة العمل على غراس الكرم
في سنة معلومة من المدة المزبورة ولم يعملوا عليه أصلا حتى اثمر لا بهلهم فهل يجب ان يعملوا أصلا كما ذكر
تكون الثمرة المزبورة كلها لمحبة الوقف دونهم (الجواب) نعم أقول للمراد بالعمل ما يشمل
الحفظ قال في الخلاصة فلودفع الكرم معاملة وفيه اشجار لا يحتاج فيها الى عمل سوى الحفظ ان كانت
بحال لولم تحفظ يذهب ثمرها قبل الادراك حازت المعاملة والحفظ زيادة في الثمار وان كانت بحال
لا يذهب ثمرها الى وقت الادراك لا يجوز المعاملة في تلك الاشجار وفي فتاوى القضاة يجوز دفع شجر المحوز
معاملة والمعامل حصة من الثمر لانه يحتاج الى السقي والحفظ حتى لو لم يخرج الى أحدهما لا يجوز اهـ ومثله
في البرازية (سئل) فيما اذا كان لزيد أرض معلومة فدفعها لعمرو وأذن له أن يغرس فيها
ما يحب من أنواع الاشجار المثمرة في مدة معلومة ذكرها وأن يكون ما سيعمره للنصف منه لزيد تابع
لأرضه والنصف الآخر لعمرو ونظر غرسه فغرس عمرو في الأرض غراسا في المدة على الوجه المذكور فهل
يكون الاذن على الوجه المذكور صحيحا ويستحق عمرو والنصف المزبور (الجواب) نعم كما في
مزارعة الخيرية وضرب المدة المطلوبة شرط لها ففي الخانية رجل دفع الى رجل أرضا مدة معلومة على أن
يغرس المدفوع اليه فيها غراسا على أن ما يحصل من الغراس والثمر يكون بينهما جاز اهـ ومثله في
كثير من النكبات فصرحهم بضرب المدة صريح في فسادها بل عدمه الخ خيرية من الوقف ومثله في
الخيرية أيضا من المزارعة ومسألة المغارسة في مساقاة الدرر والقهستان وغيرهما وقد استوفى الكلام
عليها في الخانية أقول ولم يذكر ما اذا انقضت المدة وقد قال في الذخيرة ما اذا انقضت المدة فيضرب

مطلب
نهر بينهما ادعيا لشجاره
النابتة في ضفته

مطلب
ساقى على جميع الاشجار ثم
ادعى ملك بعضها لا تسمع

مطلب
لا تبطل المساقاة بموت الناظر

مطلب
اذ لم يعمل المساقى شيئا لا يستحق
شيئا من الثمرة

مطلب
المراد بالعمل ما يشمل الحفظ

مطلب
في حصة المغارسة اذا ضرب لها
مدة معلومة

مهمة فيما اذا انقضت مدة
المغارسة كيف يفعل

الارض ان شاء غريم نصف قيمة الشجرة ويملكها وان شاء قلعه اه وبيان ذلك فيما من الفصل الخامس
 * (مسئله) * فيما اذا اذن ناظر وقف أهلي لمزيد أن يغرس في أرض الوقف غراسا متوقعا على أن يكون
 له الثلث ولجهة الوقف الثلثان ولم يعين لذلك مدة فغرس زيد في الأرض غراسا متوقعا وعمل عليه عدة
 سنين فهل يكون ذلك معاملة فاسدة والغراس للوقف ولزيد قيمة الغراس وأجر مثله * (الجواب) * نعم
 وقد أفتى بمثل هذه المسئلة الشيخ خير الدين بقوله لا يصح ذلك شرعا والشجر لملك الأرض وعليه للغراس
 اجرة عمله وقيمة غرسه كما صرح به قاضيان اه وللشيخ أيضا فتوى مفصلة بخصوص أرض الوقف
 فراجعها فانها مفيدة أقول وقد حقق المسئلة الشيخ خير الدين في حاشيته على المنع أيضا وقال وإذا
 كان الفساد لعدم ضرب المدة ينبغي أن يكون الثمر والغرس لرب الأرض وللاخر قيمة الغرس وأجرة المثل
 كما لو فسدت باشتراط بعض الأرض وهي واقعة الفتوى وانما قلنا بفسادها بعدم ضرب المدة المعتبرة لانه
 ليس لا درا كها مدة معلومة كما لو دفع غراسا لم تبلغ الثمرة على أن يصلحها الخ اه وحاصل الكلام
 في هذه المسئلة أن تصریح قاضيان وغيره بذكر المدة في المغارسة يفيد أنه شرط ففسد بدونه وما في شرح
 الملقى للعلائي عن البرهان وكذا في البرازية من عدم التقييد بذكر المدة محمول على هذا فلا منافاة بينهما
 ادغايته أنه ترك التصريح بقصد صريح به غيره فان قلت ان مسألة المغارسة ذكرها في كتاب المساقاة
 فيقتضي أنها منها وقد مر في حتم التنوير بأن بيان المدة ليس بشرط في المساقاة ويقع على أول ثم يخرج
 قلت ذكر المدة ليس بشرط في المساقاة على الثمر ونحوه كالرطوبة مما لا درا كوقت معلوم ولذا على العلائي
 وغيره عدم الاشتراط بقوله للعلم بوقته عادة اه والدليل على ذلك أيضا قوله في حتم التنوير بعد ذلك
 ولو دفع غراسا في أرض لم تبلغ الثمرة على أن يصلحها فخرج كان بينهما فسدان لم يذكرا عواما معلومة اه
 فهذا صريح في أن ذكر المدة شرط وعدمه مفسد ولا يخالف هذا ما قبله لأن الشجرة اذا بلغت أو ان الاثمار
 يعلم في العادة وقت خروج ثمرها فلا يشترط ذكر المدة للعلم به بخلاف ما اذا كانت لم تبلغ ذلك لانه لا يعلم
 أنها تخرج في هذا العام أو بعده بعام آخر أو بأكثر وكذلك لو دفع اليه أرضا لغرسها فيكون ذكر المدة فيها
 شرطا بالاولى فهذا مؤيد لما فهمه الحخير الرملي من تصریح بهم بذكر المدة من أنه شرط لاحتساب أو يئده
 أيضا ما في التواريخ الخانية والذخيرة دفع الى ابن له أرضا لغرس فيها غراسا على أن يخرج بينهما نصفان
 ولم يوقت له وقتا فغرس فيها ثم مات الدافع عنه وعن ورثته سواء فأراد الورثة أن يكافوه قلع الأشجار كلها
 ليقسموا الأرض فان كانت الأرض تحت حمل القمعة قمت وما وقع في نصيب غيره كلف قلعه وتسوية
 الأرض ما لم يصلحوا وان لم تحت حمل القمعة يؤمر القارس بقلع الكل ما لم يصلحوا اه فهذا أيضا صريح
 في فسادها لعدم ذكر المدة غير كون شرط اذا لو بحث اكلان الغراس حنافة كما شرطنا نصفه له والنصف
 للآخر بينه وبين بقية الورثة فلا يكلف قلع الكل بل يكلف بقلع نصيبه فقط فافهم لكن هذه العبارة تقييد
 أن المغارسة حيث فسدت لعدم ذكر المدة يكون الغراس للغارس لا للدافع وهو خلاف ما قاله الرملي وتبعه
 عليه المؤلف وغيره فان قلت قد قاس الحخير الرملي هذه المسئلة على مسألة ما اذا كان الفسا باشتراط نصف
 الأرض وهي ما في التنوير وغيره لو دفع أرضا أيضا مدة معلومة لغرس وتكون الأرض والشجر بينهما
 لا تصح والثمر والغرس لرب الأرض تبعاً لأرضه وللآخر قيمة غرسه يوم الغرس وأجر مثله اه فقد جعلوا
 للغراس هنالك الأرض فالفرق بينهما قلت قد عللوا الفساد هنا بأوجه منها ما في النهاية أنه قد صار
 للعامل مشترط نصف الأرض بالغراس المجهول فيفسد العقد فاذا زرعه في الأرض بأمر صاحبها فكان
 صاحبها فعلى ذلك بنفسه فيصير قابضاً ومستمل كالمملوك فيجب عليه قيمته وأجر المثل اه أما اذا كان
 الفساد لعدم ذكر المدة لا لا اشتراط نصف الأرض للعامل فلا يمكن جعله مشترطاً بل هو مستأجر للارض

تجبرهم في عدم صحة
 المغارسة اذ لم يضربها مائة

بنصف الخارج فصارت نظير المزارعة اذا اتخذ العامل أرضا ليزرعها يبذره وكان عقد المزارعة فاسدا فقد
 صرحوا بأن الخارج لرب البذر وعليه أجرة مثل الأرض ولا يخفى أن القراس كالبذر من حيث إن منفعة
 الأرض قد جملت في مقابلة جزء من الخارج وإن مسألة الممارسة أشبه بالمزارعة منها بالمساقاة وكأنهم
 ذكروا في كتاب المساقاة لما فيها من العمل على الثمر عند بلوغ القراس الأثمار تأمل وحيث كان القراس
 للقارس فينبغي أن يلزمه أجرة مثل الأرض كافي المزارعة هذا ما ظهر للفهمي القاصري في تحرير هذه المسألة
 والله تعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب * (سئل) * في رجل غرس في أرض زيد بقراس
 من زيد بأمره فهل يكون القراس لزيد * (الجواب) * نعم وفي جامع الفقه للعتابي إلا إذا غرس
 في أرض الدافع بأمره فلن كان القراس للدافع فلا شجار له وإن كان القراس للعامل وقد قال
 له أغرسها لي فكذلك وللا كاره عليه قيمة القراس وإن قال أغرسها ولم يقل لي فغرسها بقراس من عنده
 فهو للقراس ولرب الأرض أن يأخذه بالقاع قبل الربيع ولو قال أغرسها لي أن القراس والغار بيننا
 فهو كما قال ولو قال إلا كاره كانت غراسي وقال صاحب الأرض كانت غراسي غرسها بأمرى فالقول
 لرب الأرض في ملكية القراس ولا شيء عليه للقارس الأبينة ولو غرس على حافة نهر قرية نالة فطلعت
 والقارس في عيال رجل أو خادم له فقال الشجرة لي لأنك في عيالي وخادمي فإن كانت النالة للقارس
 فهي له وإن كانت للرجل والقارس في عياله يعمل له مثل هذا العمل فالشجرة لصاحب النالة وإن لم يعمل
 له مثل هذا العمل ولم يغرسها بأذنه فهي لغارسها وعليه قيمة النالة لربها ذيل كره بالقية وكذا الوقع نالة
 إنسان وغرسها وربها فهي للقارس وعليه قيمتها يوم قلعها عمادية من الفصل ٣٤ * (سئل) *
 فيما إذا كان لزيد أرض جارية في ملكه فأذن لعمرو أن يغرس فيها وجعل لعمرو حصه فيما يغرسه ولم
 يغرس عمرو فيها شيئا بعد ويريد الآن الرجوع عن الأذن المأذون فهل له ذلك * (الجواب) * نعم
 لأن الأذن توكيل والوكالة من العقود الغير اللازمة كالعارية تشرح التنوير للعلاء من باب عزل
 الوكيل الأذن في عبارة المختصر مشترك بين الوكالة والأجارة بحر تحت قوله وإن استأذنها الولي فسكت
 أو فسكت والتوكيل من العقود المجاورة من الجانبين كما في الأشياء من أحكام العقود الأذن بمنزلة
 العارية خيرية من العارية والممارسة المزبورة فاسدة لعدم ذكر المدة أقول ظاهره أنه لو صرح بالمدة
 في هذه الصورة لا تكون لازمة فله الرجوع لما ذكر من أن الأذن توكيل وهذا إذا كان إذا تجاوزا
 أمالو كان عقدا بأن قال له مثلا خذ أرضي هذه وأغرس فيها كذا على أن الخارج بيننا نصفين مثلا
 ورعي الآخر ليس له الرجوع لأن الممارسة المذكورة أما مساقاة أو مزارعة وقد ذكر في البرازية وغيرها
 أن المزارعة صفتها أنها لازمة من قبل من لا يبذره فلا تنسخ ولا عذر وغير لازمة ممن عليه البذر قبل
 القاء البذر في الأرض فذلك الفسخ بلا عذر حذر عن اتلاف بذره بخلاف المساقاة فإنها لازمة من
 الجانبين لعدم لزوم الاتلاف فيها اه فعلى كل منهما ليس لصاحب الأرض هنا الرجوع وإنما يجوز
 الرجوع للعامل قبل القرس لا بعده إن قالنا إنها مزارعة وإن قلنا إنها مساقاة فلا رجوع لواحد منهما
 مطلقا هذا ما ظهر لي فتأمل * (سئل) * في أرض جارية في وقف أذن ناظره رجل أن يغرس
 في الأرض المزبورة غراسا على حصه معلومة ثم مات الناظر قبل أن يغرس الرجل بها غراسا أصلا
 وتولى النظر غيره ويريد أن يغرسها على الوقف بحجة الوقف وفي ذلك مصلحة للوقف فهل له ذلك
 (الجواب) * نعم أقول الكلام فيه كالكلام في الذي قبله

فوائد مهمة في القراس
 بارض الغير بأمره أو بدونه

قوله أن يأخذه بالقاع أي له
 أن يكلفه قلعها من أرضه
 قبل أو أنه اه منه

مطلبه
 فيمن أذن لغيره أن يغرس
 في أرضه ثم رجع عن الأذن
 قبل القرس
 مطلبه
 الإذن توكيل

باب مشد المسكة

* (باب مشد المسكة) *

ذكر المؤلف آخر الكتاب بعد الفرائض ورايت المناسب ذكره هنا قال المؤلف رحمه الله تعالى ومما رايت
 بخط المولى الهمام العلامة شيخ الاسلام عبدالرحمن اقصي الهادي سقى ضريحه صوب الغمام الغادي
 جواب سؤال عن الفرق بين الفلاحة والمسكة لاختلاف وقع بين النوب بمسكة الباب وطلب
 الجواب رئيس الكتاب لاشك انهما لفظان متغايران معنى وحكما أما المسكة فهي عبارة عن
 استحقاق الحراثة في أرض الغير من المسكة لغة وهي ما يتسك به فكان المتسلم للأرض المأذون له من
 صاحبها في المحرث صار له مسكة يتسك بها في المحرث فيها وحكمها أنها لا تقوم فلا تملك ولا تباع
 ولا تورث وأما الفلاحة فمساها عمل الحراثة نفسها وحكمها أنها تقوم فتملك وتباع وتورث
 فلو فتح الرجل أرضه مثلا وباع الفلاحة التي فلحها زيد ثم انتفع بها المشتري حتى زال وجودها
 من الأرض يسوغ لصاحب الأرض أن يتسلم الأرض ويجمع زيد من حرثها ولا يبقى له حق المسكة ثم قد
 جرى في عرف الفلاحين إطلاق الفلاحة على المسكة فيقول أحدهم فرغت عن فلاحتي أو مسكتي
 أو مشدي ويريد معنى واحد أو هو استحقاق المحرث فلا يسوغ له التعرض للمفروق له كما إذا كان زيد مسكة
 فلاحة في أرض الغير وقد فلح بها فلاحة متقومة ثم أنه فرغ عن الفلاحة لعرفه فسلم عمره والأرض وزرعها
 فلا يسوغ زيد التعرض له بعد ذلك والفرق بين الموضعين ظاهر والله تعالى أعلم اهـ أقول في القاموس
 الفلاحة الحراثة فان كان المراد بها الكراب كما هو المتبادر فلا يصح قوله أنها متقومة لان الكراب كما
 في القاموس اثاره الأرض لزرها أي شقها وتبنيها له فهو وصف غير متقوم في نفسه كما مر غير مرة فلا
 يباع ولا تورث وان كان المراد بها الكردار يصح ذلك وان كان بعيدا والكردار كما في المغرب والقاموس
 بكسر الكاف مثل البناء والاشجار والكبس اذا كبسه من تراب نقله من مكان كان يمسكه ومنه قول
 الفقهاء يجوز بيع السكردار ولا شفعة فيه لانه نقل اهـ وفي الفتاوى الظهيرية في الفصل الثالث
 من الوقف مانصه وقف الكردار يدون وقف الأرض لا يجوز وهو بمنزلة وقف البناء يدون وقف الأرض
 وقد ذكرناه والكردار تراب يكبس في الأرض ثم يغرس فيه الاشجار وتبنى عليه الابنية وذلك التراب
 يسمى كبسا بكسر الكاف وسكون الباء اهـ وقال العلامة العلائي في أوائل كتاب البيوع من شرحه
 على التنوير مانصه وفي معين المفتي للمصنف معزيا للولولوية عمارة في أرض رجل بيعت فان بناء أو اشجارا
 جازوا كرايا أو كرى أنها روضه مما يكن ذلك بمال ولا يمنعي مال لم يجز قلت ومفاده أن يبيع المسكة
 لا يجوز وكذا رهنها ولذا جعلوا الآن فراغا كالوظائف فليحذر اهـ كلام العلائي وهو صحيح في أن المسكة
 غير متقومة وأنها كراب الأرض ونحوه مما ليس بمال فهي أعم من الحراثة والظاهر أنها تطلق على الكردار
 أيضا لكن المسكة بالمعنى الأول تكون في الأراضي السليخة وبالمعنى الثاني تكون في نخول البساتين وتسمى
 في زماننا القمية وهي كدس الأرض واثارتها مع عمارة المجدر المحيطة بالبستان وببيت في داخله يسمى خما
 وجرن لهك الشمس وقامة مجموعة في البستان ونحو ذلك من الاعيان القائمة كالات الحراثة وبعض
 المزدريات من اصول الرابطة وغيرها وهي بهذا المعنى لاشك في أنها تباع وتورث وكأنها سميت قيمة
 لكونها أعيانا متقومة لا مجرد وصف ووجه تسميتها مسكة أن من ثبت لها بالقدمة لا ترفع يده
 عن أرضها مادام برزعا ويدفع الى المالك عليها ما عليها من اجرة مثل أو من عشر أو خراج فله استمسك
 بها مادام حيا وكذا بعده وتورث عنه ان كانت بالمعنى الثاني وان كانت بالمعنى الأول تدفع أرضها الى
 ابنه بجنان فان لم يكن له ابن فالى بنته الى آخر ما سأتى وأما ما في القنية ونقله المؤلف عن الحاوي الزاهدي
 بقوله ثبت حق القرار في ثلاثين سنة في الأرض السلطانية والملك وفي الوقف في ثلاث سنين ولو باع
 حق قراره فيها جاز وفي الهبة اختلاف ولو تركها بالاختيار تسقط قدميته حاوي الزاهدي اهـ فالمراد

مطلب
 في الفرق بين الفلاحة
 والمسكة

مطلب
 في تعريف الكراب والكردار
 تحرير مهم في تحقيق معنى
 المسكة والقيمة والمجدة
 والمخلو والمرصد

به الاعيان المتقومة لا بمجرد الامر المعنوي لما علمت من عدم صحة بيعه ويدل على ذلك قوله في البرازية ولا
شفعة في الكردار اى البناء ويسمى بخوارزم حق القرار لانه نقل اه وكذا ما نقله المؤلف عن النهاية
بقوله انما تجب الشفعة في الاراضى التى تملك رقابها حتى ان الاراضى التى حازها الامام لبيت المال ودفعها
الى الناس مزارعة فصار لهم فيها قرار البناء والاشتجار فلو بيعت هذه الاراضى فيبيعها باطل ويبع
السكر دارا اذا كان معلوما يجوز ولكن لا شفعة فيه من النهاية شرح الهداية في باب ما تجب فيه الشفعة
وما لا تجب اه فالمراد به ايضا ما ذكرنا من الاعيان الموجودة فقوله اذا كان معلوما احتراز عما اذا جهله
المشتري وهذا الكردار يوجد في زماننا ايضا في المحاونيت ويسمى جدا وهو ما يبيعه المستأجر في المحاونات
من ماله لنفسه وما يرضعه فيهم من آلات الصناعة ونحو ذلك من الاعيان القائمة فيها باذن المتولين له
بذلك اولن باعه ذلك وبشئ له بذلك حق القرار مادام يدفع اجرة مثل المحاونات خالية عن جد كد وقد
ذكر في الظهيرية في اواخر كتاب المدعاوى والبيئات انواع الكردارات من كردار الحمام وكردار العطار وكردار
الكرم وكردار كذا وكذا وبيان كيفية كتابتها في ملك البيع فراجعها وقد يخص المجدد بما ثبت في المحاونات
على وجه القرار مما لا يتقل ولا يتحول كالبناء والاغلاق ونحو ذلك وهذا سمي الفقه اسكنى قال
في التجنيس رجل اشترى من رجل سكنى له في حانوت رجل آخر كبا مال معلوم وقد أخبره البائع
بان اجرة هذا المحاونات ستة ثم ظهر بعد ذلك ان اجرة عشرة ليس له ان يرده على البائع لان العيب
في غير المشتري ولصاحب المحاونات ان يكاف المشتري رفع السكنى وان كان على المشتري ضرر لانه شغل
ملكه اه وفي الفصل السادس عشر من جامع الفصولين عن الذخيرة نرى سكنى في دكان وقف
فقال المتولى ما اذنت له بالسكنى فامر به بالرفع فلو شره بشرط القرار يرجع على بائعه والا فلا يرجع عليه
بئنه ولا ينقصانه اه وهو غير المخلو الذى هو عبارة عن التدمية ووضع اليد خلافا لمن زعم انه هو استدل
بذلك على جواز بيع المخلو فانه استدلال فاسد لما علمت من ان السكنى اعيان قائمة بمملوكة كما أوضحه
العلامة الشرنبلالى في رسالة خاصة لكن اذا كان هذا المجدد المسمى بالسكنى قائما في ارض وقف فهو
من قبيل مسألة البناء أو الفرس في الارض المحتكرة لصاحبه الاستبقاء باجرة مثل الارض حيث لا ضرر
على الوقف وان ابي الناظر نظر الجانبين على ما مشى عليه في متن التنوير واقتى به المؤلف تبع الفخير الرملى
وقد منا الكلام عليه في كتاب الاجارات ولا ينافيه ما في التجنيس من ان لصاحب المحاونات ان يكافه
رفعه لان ذلك في المحاونات الملك بقرينة ما في الفصولين والفرق ان الملك قديم تنبع صاحبه عن ايجاره
ويريد ان يسكنه بنفسه او يبيعه او يعطيه بخلاف الموقوف المعدل لا يجار فانه ليس للناظر الا ان يؤجره
فايجاره من ذى اليد باجرة مثله اولى من ايجاره من اجنبى لما فيه من النظر للوقف ولذى اليد والمراد باجرة
المثل ان يتقربكم يستأجر اذا كان خاليا عن ذلك المجدد بلا زيادة ضرر ولا زيادة رغبة من شخص خاص
بل العبرة للاجرة التى يرضها الاكثر ولكن هذا قل ان يوجد في زماننا بل هو معدوم وانما يستأجره صاحب
المجدد باقل من اجرة مثله بغبن فاحش ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وبقي قسم آخر يسمى
بالمرصد وهو ان يستأجر رجل عقار الوقف من دار او حانوت مثلا وبأذن له المتولى بمصارته او مرقتة
الضرورية من ماله عند عدم مال حاصل في الوقف وعدم من يستأجره باجرة مجهلة يمكن تهيئه او مرقتة
بها فيعمره المستأجر من ماله على قصد الرجوع بذلك في مال الوقف عند حصوله او انقطاعه من الاجرة
في كل سنة وهل يلزم ان يكون ذلك باذن القاضي او ان يحكم به حنبلى او لا فذكرنا الكلام عليه
في كتاب الوقف فراجع ولا شك ان هذه العمارة ليست ملكا للمستأجر بل هى وقف تابعة لها لانها مال
الوقف وما أنفقه المستأجر دين له على الوقف فلا يصح بيعه تلك العمارة ولا يبيعه لذلك الدين لان الدين

مطلب المخلو

مطلب المرصد

لا يجوز بيعه نعم اذا اراد المصنف ان يخرج له قبض دينه من رجل آخر باذن الناظر ويصير ذلك الدين للدافع كما كان للقباض حتى لو دفعه له أحد بلا اذن الناظر يرى الوقف منه وليس للدافع الرجوع على الوقف بشئ منه ولا أخذه من القباض كمن أوفى دين غيره بلا اذنه كما سيأتي في المداينات ان شاء الله تعالى ويقع هذا كثيرا في زماننا والناس عنه غافلون ولا يكن أكثر ما يقع عند تعنت الناظر في طلب زيادة كثيرة في الرشوة حتى يأذن بالدفع فيقبض صاحب المصد جميع مرصده سرا بلا اذن الناظر ثم يشهد على نفسه أنه لاحق له في ذلك المصد وانما يستحقه فلان أي الدافع وأن اسمه كتب في صدك المصد عارية وهذه المحيلة تنفع الدافع في انظاره وأما عند الله تعالى فلا يلبي الوفاق عن الدين المذكور ولا يسوغ له الرجوع به على أحد كما قلنا ولا قبضه من غيره لانه صار متبرعا بالدفع فلم يبق له شيء ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وانما ذكرنا هذه المسائل في هذا المحل المناسبة ظاهرة ومخلوطة الكتب عن بياننا على هذا الوجه والمحمد لله رب العالمين * (سئل) * في أراضي قرية معلومة مشتركة بين جهات أوقاف وميرى تحت تسكلم زيد المقوض اليه جميع أهول الميرى المتعلق به من قبل السلطان عز نصره لكل من الجهات حصص معلومة فيها بالوجه الشرعي وعشر كاملا تحت تسكلم زيد المزبور أيضا ورجل مشد مسكة في أرض معلومة من جملة أراضيها فرغ عنه لا تعرفه هل يكون الفراغ موقوفا على اذن زيد ونظار الاوقاف المزبورة * (الجواب) * نعم وسئل أبو السعود العمادى عن تصرف في أرض عشرية وقوضها الى قريبه غير الابن وابن الابن الى أجنبي بغير اذن صاحب الأرض قصص المقوض اليه فيها زمانا ثم مات المقوض فهل لصاحب الأرض أن يأخذها من المتصرف ويقوضها الى من شاء فأجاب له ذلك لأن التفويض متى وقع بلا إذن صاحب الأرض لا تزول الأرض عن يد المقوض حقيقة فكانت في يد المقوض اليه عارية كذاتي فتاويه قال صاحب البحر سئل عن رجل في تصرفه أرض ميرية وقوض حق تصرفه الى ابنه بغير اذن صاحب الأرض وتسليمها ابنه وزرعها وحرقها زمانا ثم مات الابن وأراد صاحب الأرض أن يعطيها الى الغير بغير اذنه على أنه استحقها بوجه فهل ليس له ذلك فأجبت ليس له ذلك لأن تفويضه اياها الى الغير بغير اذن صاحب الأرض باطل فلم يقطع حق تصرفه عنها صرة الفتاوى من كتاب الدعوى وفيها رجل تصرف في الأرض الميرية عشرين سنين ثبت له حق القرار ولا تؤخذ من يده من الخانية كذاتي خزانة المفتين اه وفيها الأراضي الميرية عوارى في يد الرعايا لا يجوز بيعها ولا هبتها ولا استبدالها الا باذن الاصنام من البرازية سئل شيخ الاسلام أبو السعود عن هذه المسألة فأجاب بأن هذه التصرفات كلها تصح باذن السلطان أعني لا تكون الأراضي الميرية ملكا لاحد الا بتكليف السلطان له وأما من كان في تصرفه أرض منها فليس له الاتقويض حق تصرفه الى الغير باذن صاحب الأرض حتى لو كان تفويضه بغير اذنه لا يعتبر لكونه نائب عن السلطان في ذلك الى آخر ما أفاده فراجع ان رتمه اه * (سئل) * في أراضي وقف معلومة يتواردها طائفة بعد أخرى بزروعها في كل سنة ويدفعون ما عليها لمحجة الوقف ومضى لذلك عدة سنين وليس لاحد منهم فيها كردار وهو الكسب والبناء والاشجار المسمى عندهم بحق التوارر أصلا والآن ترزع طائفة منهم أن لهم فيها كردار فهل لا يثبت ذلك بمجرد ما ذكر * (الجواب) * نعم * (سئل) * في قطعة أرض سليخة جارية في وقف برتقا جرها الناظر بدمدة معلومة باجرة معلومة وقد مضت المدة المذكورة وليس له فيها كردار وهو الكسب والبناء والاشجار المسمى عندهم بحق القرار أصلا والآن يزعم أن له فيها مشد مسكة بمجرد كونه بزروعها على الوجه المذكور وان لم يكن له فيها كردار ويمنع من تسليمها له بغير وجه

قوله غير الابن وابن الابن انما قيده لانه اذا قوضها لاحدهما ثم مات تنتقل اليه أى الى الابن أو ابن الابن بحكم الاحقية من الغير وان لم يصح التفويض في حال الحياة وأما غيرهما من الاقارب ففيه تفصيل سيأتي في المسائل المعربة اه

مطلب

التفويض بلا اذن صاحب الأرض لا يزيلها عن يد المتصرف

قوله وزرعها وحرقها قيده لانه لو عطلها ثلاث سنين كان لصاحب الأرض أن يعطيها الى الغير لان المتصرف بها سقط حق تصرفه بها بسبب تعطيلها في يد ابنه كما سيأتي اه

مطلب

اذا تصرف في الأرض الميرية عشرين سنين ثبت له حق القرار ولا تؤخذ من يده مطلب الأراضي الميرية عوارى في يد الرعايا

مطلب

من كان في تصرفه أرض منها ليس له الاتقويض حق تصرفه الى الغير بلا اذن من نائب السلطان

مطلب

استأجر أرض وقف سليخة مدة وصار بزروعها لا يثبت له مشد مسكة بمجرد ذلك

شرعي فهل لا يثبت بمجرد ما ذكر ولا عبرة بزعمه * (الجواب) * نعم أقول مشد المسكة لا يتوقف على وجود الكردار المذكور بل مشد المسكة في الأغلب يكون في الأراضي السليخة الخالية من البناء والأشجار ويكون بمجرد كرب الأرض وكرى أنها رما مع القدمية كما علم مما قرناه أول الباب وبمما سألني ولذا تراهم يلجئون بأنه لا يورث ولا يباع ولو كان كردارا كان عينا قائمة يورث وتباع فتمام * (سئل) * فيما إذا كان لا يدمشدة مسكة في أرض وقف ففرغ عنها المرو وصدق متولى الوقف على الفراغ وأجازه والآن يزعم بكر أن زيدا كان فرغ له عن المشد قبل الفراغ المذكور ولم يجز المتولى فراغه ولم يصدق عليه فهل يعتبر الفراغ الصادر من زيد للمرو دون غيره * (الجواب) * نعم لأن تفويضه أياها إلى الغير بغير إذن صاحب الأرض باطل فلم يقطع حق تصرفه عنها كافي البحر وصرحة الفتاوى وبمثلها أفتى أبو السعود الهادي وآله تعالى أعلم * (سئل) * في أرض معلومة مساحتها كذا فادانا من فدان قرية معلومة جارية في جهتي وقف وميرى جار مشد مسكة الأرض وغراسها القائمة بها في تصرف وملك زيد بالتناقي عن أبيه التصرف قبله بالوجه الشرعي ومضى لتصرفهما مدة مديدة وهما يدفعان ما على الأرض لمجدة الوقف والميرى في المدة بلا معارض والآن قام جماعة من زراع القرية يعارضون زيدا في الأرض المزورة بلا وجه شرعي تراهم أن مساحتها تزيد على قدر ما بيده وأن لهم مسح أراضي القرية ورفع يده عن الزائد واقتسامه بينهم بدون وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك ويبقى القديم على قدمه * (الجواب) * حيث كان مشد مسكتها في تصرفه وغراسها جار في ملكه ليس لهم نزاعها من يده وقد أفتى بمثلها علامة فلسطين الشيخ خير الدين من أوائل كتاب الوقف إلى أن قال إن ذلك وإن كان زائدا فقد يكون لمعنى رآه المتكلم على الوقف والأصل الصحة اه * (سئل) * فيما إذا كان لا يدمشدة مسكة في أرض وقف سليخة للمرو وأيضاً مشد مسكة في أرض وقف سليخة فدفع زيد أرضه للمرو وأخذ أرضه بدلها بطريق المفاضلة ومضى لذلك نحو سنتين وصدد ذلك كله بدون إذن من متولى وقف الأرضين ولا اجازة منه ولا وجه شرعي ويريد زيد استرداد أرضه من المرو ورد أرضه له فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في قطع أراض من قرية جاريات بكلها في وقف بر وفي مشد مسكة جماعة وعلى القرية عشر ففرغ رجل من الجماعة عن مشد مسكتها لا يدفعها جاز العشري فراغه ولم يجزه ناظر الوقف فهل يكون الفراغ المذكور موقوفاً على اجازة ناظر الوقف المزبور لا على اجازة العشري * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا فرغ زيد للمرو عن مشد مسكتها في قطع أراضي وقف سليخة بالتراضي وأجازه متولى الوقف بعوض معلوم ويريد زيد الآن الرجوع عن الفراغ واسترداد الأراضي متعللاً بأن العوض المزور فيه غبن فاحش وإن المشد يساوى أكثر من ذلك فهل ليس له ذلك ولا عبرة بتعلله والفراغ المزور صحيح * (الجواب) * نعم * (سئل) * في مزرعة معلومة مشتركة مع فنانة ما شأها المختص بها بين جهتي وقفين معلومين فتعطلت القناة ودثرت واحتاجت للتعزيل والتعمير وتعطلت المزرعة بسبب ذلك من مدة تزيد على خمسين سنة وتعينت المصلحة في إيجازها ممن يزرعها ويحرقها ويهرق ناتها ويعزلها ويصرف في ذلك مبلغاً من الدراهم من ماله ليكون مرصداً عليها لعدم مال حاصل في الوقفين في ذلك وعدم من يرغب في استئجارها مدة مستقبله بأجرة معجولة تصرف على ذلك فآجرها المتولون على الوقفين من رجلين معلومين مدة سنة بأجرة معلومة من الدراهم ثبت لدى قاضي القضاة أنها أجرة المثل وحكم بختها في حادثة الزيادة وأذن المتولون للاستأجرين بحرث المزرعة وكسبها بالتراب وتسويتها حتى تصير قابلة للزراعة ويكون لهم ما حق القرار فيها المعبر عنه بالمسكة وبالغراس والبناء فيها ليكون ما يفرسائه وينبئانه ما كاله أو كتب بذلك جهة فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوته

مطلب
المتبر الفراغ الصادر من
المتولى دون غيره

مطلب
ليس لهم مسح أراضي القرية
ليأخذوا شيئاً مما في تصرفه
مطلب
تقايضا أرضين بدون إذن
المتولى لم تصح

مطلب
يتوقف الفراغ على إذن
متولى الوقف لا على إذن
العشري

مطلب
فرغ باذن المتولى ثم أراد
الرجوع متعللاً بأن العوض
فيه غبن فاحش ليس له ذلك
مطلب

مطلب
في مزرعة معطلة آجرها المتولون
وإذا نوا بصرف مرصداً على فنانها
وبكس أرضها والقرس
والبناء فيها يصح

بالوجه الشرعى * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان لزيد غراس كرم معلوم قائم
 بالوجه الشرعى فى أرض ميرية وله فيها مشد مسكة فى أرض معلومة ففرغ عن مشد مسكة الاراضى
 المرقومة لعمرو وباعه نصف الغراس المزبور بيعا باثنا عشر عيا بن من معلوم من الدراهم وأجازاته تكلم عليها
 الفراغ المذكور وكتب بذلك حجة شرعية فهل يمل بمضمونها بعد الثبوت الشرعى * (الجواب) * نعم
 * (سئل) * فى مزرعة تيمارية ملاصقة لأراضى قريه وقف ولاها الى القرية مشد مسكة قديمة
 فى أراضى المزرعة فأجرها تيماريا من أجنبي فهل تكون الاجارة غير صحيحة * (الجواب) * توجب
 اصحاب مشد مسكتها بأجرة المثل ولا توجب لغيره الا اذا أبى ذلك أقول وبذلك أفتى الشيخ اسماعيل أيضا
 * (سئل) * فى ذى مسكة فى أرض وقف تركها ثلاث سنوات اختيارا منه بدون عذر شرعى فهل
 سقطت مسكته * (الجواب) * سقط حقه بالتارك المذكور كما أفتى به المخير الرضى أقول وبمثل
 أفتى المرحوم الشيخ اسماعيل وبأقنى مثله عن المعروفات * (سئل) * فى مستأجر أرض وقف وتيمار
 وله فيها مشد مسكة غرس فيها أشجار بدون صريح الاذن وبضرب الغراس المزبور بالأرض مع اطلاع
 ناظر الوقف والتيمارى على ذلك ورضاهما به فهل يجوز له ذلك * (الجواب) * نعم كما صرح به
 فى البحر عن القنية وعبارته وفى القنية يجوز للمستأجر من غرس الاشجار والكروم فى الارض الموقوفة
 اذا لم يضرب الارض بدون صريح الاذن من المتولى دون حفر الحياض وانما يحمل للمتولى الاذن فيما يزيد
 الوقف به خير اقال مصنفها قلت وهذا اذا لم يكن لهم حق قرار الحارة فيها أما اذا كان فلا يحرم التحفر
 والغرس والمخاطم من ترابها لوجود الاذن فى مثلها اهـ بحره من كتاب الوقف عند قوله ولا يملك الوقف
 * (سئل) * فيما اذا كان لوقف جامع أرض سليخة معطلة غير صالحة للزراعة فأذن متولى الوقف
 لزيد بجرثها واصلاحها وكسبها وزراعتها ليدفع قسمها لجهة الوقف ففعل زيد ذلك كله فى ست سنوات
 حتى مات المتولى وتولى الوقف غيره ويريد رفع يده عن يدها دون وجه شرعى فهل ايسر له ذلك
 * (الجواب) * حيث ثبت له حق القرار فيها تبقى بيده أحرم مثلها أو بأن يؤدى قسمها المتعارف لجهة
 الوقف المذكور * (سئل) * فى رجل له مشد مسكة فى أرض وقف سليخة فأقر فى مرض موته
 أنه ملك المشد لزوجه ومات عنها وادرت الناظر ذلك ولم يرضه فهل يكون التملك غير صحيح وللناظر تفويض
 المشد لمن شاء * (الجواب) * نعم * (سئل) * فى قرية جارية بتمامها وقف بر وعليها
 عشر لجهة الميرى تحت تكام تيمارى ولجماعة فى أرضها مشد مسكة وغراس ففرغ أحد الجماعة المزبورين
 عن مشد مسكته لزيد لاهل لذلك باذن متولى الوقف وأجازته فهل يكفي ذلك ولا يتوقف صحة الفراغ
 على اذن صاحب التيمار * (الجواب) * نعم لان التيمارى ليس له شئ فى الارض حتى يتصرف فيها
 وانما التصرف فى الارض الموقوفة لمتوليها كما هو مأخوذ من كلامهم أقول وبذلك أفتى أيضا
 المرحوم الشيخ اسماعيل الحائث مفتى دمشق كما فى فتاواه * (سئل) * فى أراضى وقف معلومات
 جارثناها فى مشد مسكة زيد وثلاثها فى مشد مسكة عمرو ويريد عمرو أن يمسحها فاذن ج ما يزيدا كثر
 من الثلثين يزعم أن له رفع يده عن الزائد والتصرف به بدون اذن منه ولا وجه شرعى فهل ليس لعمرو
 ذلك * (الجواب) * حيث كان كل منهما متصرفا فى حصته الجارية فى مشد مسكته فعليه دفع
 ما يخصه لجهة الوقف زائدة عما يزعم أو ناقصة بحسبها ولا ينزع الزائد من يده الا بوجه شرعى أقول
 هذا اذا تمسك زيد بالتصرف المذكور ولم يقرب بأن حصته الثلثان فان أقرب بذلك يكون اقرارا بأنه
 لا يستحق شيئا مما زاد على الثلثين فيمنع الزائد من يده عما لا يقارره حيث ادعاه الاخر هذا ما ظهروا
 والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا كانت مزرعة سليخة فى وقف أهلى تحت نظارة رجل من

مطلبه

باع نصف غراسه وفرغ عن

مشد مسكته باذن المتكلم

على الارض يصح

مطلبه

لا يصح الاجارة لغير صاحب

المسكة

مطلبه

سقط حقه من المسكة بتركها

ثلاث سنين

مطلبه

صاحب المسكة له الغرس

بلا صريح الاذن

مطلبه

سحق أرضا معطلة واصلاحها

باذن المتولى ست سنين صار

له فيها حق القرار

مطلبه

لا يصح تملك المشد لزوجه

بلا اذن الناظر

مطلبه

لا يتوقف صحة فراغ الوقف

على اذن العشرى

مطلبه

ليس له مسح الارض واخذ

الزائد فى تصرف شريكه

مستحقها وفي تواجز يد منه مدة معلومة بأجرة معلومة واستوفى زيد من غنمها في المدة واستأجرها عمرو
من الناظر المذكور مدة أخرى معلومة بأجرة معلومة والآن ادعى أن زيد المستأجر السابق المزور بها
مشددة مسكة وأنه وقفها على جماعة منهم عمرو المذكور بموجب صلح صدر لدى قاض حنبلي حكم بحجة
وقف المسكة على مذهبه ثم أنفذه كما حكم حنفي بناء على صحته على مذهب الامام أحمد رحمه الله تعالى وأفتى
مفت حنبلي بعدم صحة الوقف المذكور وبعدم صحة المسكة المذكورة وبكون المحكم غير واقع موقعه
الشرعي لاند مبنى على صحة حكم الحنبلي وقد ظهر عدم صحته فهل لا يعمل بالصلح المزبور حيث كان الحال
ما ذكر * (الجواب) * حيث كان الحال ما ذكر فلا شك ولا ريب أن تنفيذ الحنفي لذلك غير واقع
موقعه الشرعي لانه مبنى على صحة حكم الحنبلي وقد ظهر عدم صحته ولم يوافق مذهب الحنابلة حسبا أفتى
بذلك مفتيهم ناقل ذلك عن كتبهم المعتمدة بل خصه ان أصل المسكة لا تكون عندهم في الاراضي
الموقوفة كالمرعة المذكورة لا تكون الا في الاراضي الخراجية السلطانية اذا أحياها رجل باذن
الامام وحرها وكسبها ان تراب وصاري يؤذى خراجها ويزرعها حتى يساغ له التصرف في ذلك تصرف المالك
في أملاكهم اهـ ولم يقع المحكم في فصل مجتهد فيه أصلا حتى أنه اذا حكم مخالفا لآية ينفذ على أحد
القوانين وان كان المفتي به خلافاه كما في التنوير والمقتى وغيرهما من المعتبرات في المذهب النعماني ففي
المقتى والقضاء في مجتهد فيه بخلاف رأيه ناسيا أو عامدا لا ينفذ عندهما وبه يقتضى ومثله في التنوير والمجمع
والوقاية وغيرها وهذا المحكم من الحنبلي ليس بحكم على مقتضى مذهبه كما أفتى به الحنبلي المذكور
حتى قال فيه ما نقلوه في المتن وغيره بانصه واذا رفع اليه حكم قاض أمضاء الاما خالف كتابا أو سنة
أو اجاعا حتر بعينه التفسير المذكور والله سبحانه الموفق الهادي ودياه اعتمادي وقد أفتى الشيخ
محمد الحنبلي على ما زال رفع اليه في مشددة المسكة ونص في جماعة فرغوا زيدا عن مشددة مسكة لهم في قطع
أراضي وقف بدون إذن المتكلم على الأراضي المذكورة فهل يصح الفروع المذكور وان لم يأتوا
وقد حكم الحنبلي بالحجة أم لا فأجاب لا يصح الفراغ في الاوقاف الاحلية وأوقاف المساجد ونحوها
سواء اذن المتكلم على ذلك أم لم يأتوا بل للناظر ايجارها وصرف اجرتها في جهات الوقف ولا يصح الفراغ
الا في فتح عذوة لم يقسم وضرب عليه خراج يؤخذ من هوف يده والحال ما ذكر والله تعالى أعلم كتبه
الفقيه محمد المفتي الحنبلي بالذام هكذا كتب ولا أعلم من أي كتاب نقل * (سئل) * فيما اذا كان
زيد مشددة مسكة في مزرعة جارية في تيمار وأوقاف ففرغ عنها العمرو وبكر ففراغا شرعا لعمرو التيمار
ولبكر التيمار ان رصده ذلك لدى قاض حنبلي حكم بحجة الفراغ وان صدر بدون اذن من المتكلمين على
المزرعة حكم شرعا موافقا لمذهبه مستوفيا شرائطه بعد الدعوى الشرعية وكتب بذلك حجة فهل
يعمل بمضمونها بدينونة شرعا * (الجواب) * حيث حكمها كما يرى ذلك موافقا لمذهبه مستوفيا
شرائطه الشرعية يعمل بمضمونها ونحو الحجة لزورة بدينونة شرعا أقول مقتضى ما مر في السؤال السابق
أن هذا المحكم غير موافق لمذهب الحنبلي لوجود الوقف فتأمل * (سئل) * فيما اذا كان زيد
وأخوين مشددة مسكة في أرض وقف سليخة جارية في تواجرهم من ناظر الوقف مدة معلومة بأجرة معلومة
ثم مات الاخوان في أثناء المدة لاعت ولد فهل تنفسخ الاجارة في حصتهم او دفع أرض الوقف لمن يزرعها
بأجرة المثل فقوض الى ناظر وقفها ولا تورث * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان
زيد مشددة مسكة في أراضي وقف سليخة ليس له فيها أبناء ولا أشجار هات عن غير ولد أصلا فقوضها
متولى الوقف لابنه الا هل لذلك القادر على الزراعة وأداء اجرة المثل لما رأى في ذلك من المنفعة للوقف
رأى يدان أخ يعارض في ذلك زائما انه يرثها فهل أراضي الوقف لا تورث ولا عبرة بزعمه والتفويض

مطالب وقف المسكة

مطلب
المسكة عند الحنابلة لا تكون
في الاراضي الموقوفة

مطلب
لا يصح الفراغ في الاوقاف
عند الحنابلة

مطلب
في حكم الحنبلي بحجة الفراغ
بدون اذن المتكلم

مطلب
اذا مات صاحب المسكة
لا عن ولدي دفعها الناظر لمن
أراد

مطلب
فوق المشددة متولى الوقف
لانه القادر على الزراعة يصح

المذكور صحيح * (الجواب) * نعم أقول هذا التفويض في حكم الأيجار وقوله قالوا ليس للتقوى أن
 يؤجر ابنه وسياق ما يؤيد ما قلنا * (سئل) * فيما إذا كان لزيد مشقة مسكة في أرض وقف سليخة
 ومات عن ابن وفوض التقوى المشقة المزبورة على وجه الاحقية من الغير فهل يكون ذلك واقعا وموقعه
 الشرعي * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا كان لزيد مشقة مسكة في أرض وقف سليخة ومات عن
 زوجة وابن منها مات عن أمه المزبورة وعن ابن عم عصبة ففوض ناظر الوقف عشرة قرار يربط منها للزوجة
 المزبورة وأربعة عشر قراطا منها لابن العم وأذن لهما في زراعة الأرض ودفع اجرة مثلها للوقف وهما
 قادران على الزراعة وأداء الاجرة المرقومة لجهة الوقف وفي التفويض والأذن خطر مصلحة للوقف فهل
 يكون التفويض صحيحا * (الجواب) * نعم أقول سيأتي عن المعروضات أن الأم أحق بالتوجيه
 اليها من الغير لكن بمثل ما يدفعه الغير وهو المسمى بالطابو * (سئل) * في رجل مات عن أولاد
 ذكور وإناث وخلف غراسا قائما بالوجه الشرعي في أرض وقف مشقة مسكة كلها به ويريد المذكور
 الاختصاص بالأرض والتصرف بها وحدهم دون الإناث وإن كانت مشغولة بغراس مورثهم فهل ليس
 للذكور ذلك ويتصرف بها الكل بالوجه الشرعي * (الجواب) * ليس للذكور ذلك وحدهم
 دون الإناث وتصح الاجارة للجميع بحسب حصصهم * (سئل) * فيما إذا كان لزيد مشقة مسكة
 في أرض وقف سليخة وفي دراتها الاربعة غراس حور بالمهمة مات زيد عن ابني قادرين على الزراعة
 وعلى دفع ما عليها لجهة الوقف فهل تبقى الأرض بيد الابنين على وجه الاحقية من الغير * (الجواب)
 الابن أحق بالأرض من غيرها * (سئل) * في رجل مات لآعن ولد أصلا وخلف مشقة مسكة
 في أرض سليخة نيمارية فوجهها التيماري لابن أخى الميت وأذن له في زراعتها وهو قادر على الزراعة لما رأى
 في ذلك من المصلحة فهل يكون الأذن صحيحا * (الجواب) * نعم * (سئل) * في نظير هذه
 الصورة إذا وجهها لاجنبي قادر وليس للميت ولد فهل يكون التفويض صحيحا ويمنع الورثة من معارضته
 * (الجواب) * نعم أقول سيأتي عن المعروضات أنه عند عدم الابن تعطى الأرض للبنت ثم للأخ لأب
 ثم للأخت ثم للأب ثم للأم فتنبيه * (سئل) * في مشقة المسكة هل يرثه النساء أولا * (الجواب) *
 الحمد لله ملهم الصواب هذه المسألة على تفصيل أن كان في الأرض تراب للموت أو سرقين أو غراس فانهن
 يرثن منه لأن التراب ملك وكذا السرقين والغراس قال العلائي في شرح الملتقى وجاز عندنا بلا كراهة
 بخلاف الإئمة الثلاثة بيع السرقين بالكسر مع تراب سركين بالفتح الروث وفي الشريعة لآلية والبرجندى
 رجب ماسوى الإنسان لأنه يتفقد به لاستملاكه كشارالبيع من غير كراهة من السلف وإن كان نجسا
 والانتفاع كالبيع في المحكم اهـ فحيث جاز بيعه يكون مملوكا له وملكه يرثه ورثته ذكورا وإناثا
 وأفتى المرحوم الوالد على أفندي العمادى رحمه الله تعالى بأنها ترث في المسكة إذا كان في الأرض
 غراس وإن لم يكن في الأرض ترابه ولا سرقينه ولا غراسه وإنما حشرها وساواها وجعلها قابلة للزراعة
 وثبت له بذلك حق القرار المعبر عنه بمشقة المسكة فاني وأبي وعمي لم نفت بذلك وما رأيت أحدا من
 أجدادي أن يتوابعها لثبات ذلك ولا بعدهم لأن المسكة إما حق أو لآفن كان الاقل يرثه جميع ورثته ذكورا
 وإناثا وإن كان الثاني فلا يرثه أحد من ذكورا وإناثا وأما عدم اقتناء بارثين فلما قام عندي من الشبهة
 قياسا على إرث الولافة فإن النساء لا يرثن في الولافة لآنه حق مجرد والنساء ليسن من أهل الجهاد وكذلك
 المسكة حق مجرد والنساء ليسن من أهل الزراعة فإن اشترت امرأة عبدا فعنته أو جاهدت فاسترق
 أسيرافا فعنته فأذا مات فلها ولأولادها لأنها تأملت لذلك بسبب شرائها وأوجهادها وكذلك إذا فرغ لها
 رجل عن مشقة مسكته أو حرث واستحققت مسكة بطريق شرعي لأنها تأملت لذلك وصارت من أهل

مطلب

تفويض الأرض لابن الميت
على وجه الاحقية

مطلب

مات الابن عن ام وابن عم
ففوض التقوى لهما يصح

مطلب

مات عن أولاد ذكور وإناث
وله غراس في أرض وقف
توخر من الكل لآمن المذكور
فقط

مطلب

ابناء الميت أحق بالمسكة من
غيرهما

مطلب

مات لآعن ولد فوجهها
التيماري لابن أخى الميت يصح

مطلب

مات لآعن ولد فوجهها
لاجنبي يصح

مطلب

في مشقة المسكة هل يرثه النساء
أولا

الحجر والكنس هذا ما لاح في خاطري والله سبحانه الموفق للصواب * وسئل الوالد رحمه الله تعالى
 في رجل مات عن زوجة وعن بنت منها وعن أخ لأم وعن اخت لأم وأولاد اخت وخلف تركه ومن جملتها
 مسكة أرض فيها غراس وبناء له وأرض موقوفة تابعة لذلك فمن يختص بذلك ومن يرثه
 * (الجواب) * تقسم التركة من ثمانية أسهم للزوجة من ذلك سهم واحد للبنت سبعة أسهم فرضا
 ورثا ولا شيء لمن ذكر بعد فترت البنت المرقومة مع أمها جميع الغراس والبناء ومسكة الأرض المحاملة
 للغراس المرقوم كما تقدم للام سهم واحد والباقي للبنت وأما الأراضي الموقوفة فعلى حسب شرط الواقف *
 وسئل المرحوم الشيخ سما عيل في رجل بقرية سلطانية من خاصات حاكم البلدة تصرف في قطع سلاخ من
 أراضي الخاص خمس عشرة سنة باذن صاحبه ودفع المرتب وله اخت قامت الآن تصارعه في الأراضي
 الموقوفة متعللة بأن الأراضي قبل هذه المدة كانت في تصرف أبيها المتوفى عنه ما جميعا وأن الأراضي
 تكون ميراثا عنه لهما فهل الأراضي الخاصة السلطانية لا تورث * أحاب الأراضي السلطانية أراضي
 بيت المال لا تورث وإنما يدفعها من فوض السلطان نصره الله تعالى أمرها إليه إلى القادرين على اصلاحها
 من الرجال ولا حظ للنساء فيها وأما ما قدمه من البناء والغراس فهو ملك لأربابه يقسم بين الورثة على
 فريضة الله تعالى اه أفول وقد أفتى الشيخ سما عيل أيضا بذلك في مواضع من هذا الباب * ففي
 موضع في رجل مات عن ابن وبنت ويده مسكة أرض تيمارية فأفتى بانتقالها لابن فقط وبأنها
 لا تورث * وفي موضع في رجل مات عن أولاد ذنان وله مسكة أرض وفي موضع فافتي بأن
 للمتولى أن يوجهها المراد * وفي موضع في رجل مات عن بنتين وأخ وخلف مسكة أرض وقف
 وغراسا قائماني بعض الأرض فسلم المتولى الأرض السليخة للأخ فقط فأفتى بأن للمتولى ذلك وللبنتين
 ثلثا للغراس * وفي موضع فبين له مسكة أرض تيمارية ففات عن ولد ذكر ففوضها السباهي
 لا خوف فتي بأن له ذلك وفي هذا مخالفة لما مر وحاصله أنه ان كانت الأرض مشغولة بملك الميت توجه
 لورثته بما للملك اذ وضع الملك كان بحق لان الميت كان له حق التفراف في توجيهها لهم مع التزامهم بما كان
 بدفعه مورثهم ابقاءا لما وضع بحق على أصله وأما الوجه لغيرهم أو لبعضهم دون البعض يلزم منه إزالة
 ذلك لان من وجهته له قد لا يرضى بابقاء ذلك في أرضه فيلزم الضرر بخلاف ما إذا كان بعض الأرض
 مشغولا بذلك وبعضها فارغا فوجه الفارغ لغيرهم أو لبعضهم أو كانت كلها فارغة كذلك فانه لا ضرر في
 ذلك * وقد مر في الباب الثاني من كتاب الوقف فتوى من المؤلف ضعه ونه انه اذا كان للميت اشجار
 ومسكة في أرض وقف تنتقل لورثته بعده وكذلك كان في وسطها اشجرتان كبيرتان بخلاف
 ما لو كانت في جانب من الأرض كالمسنة والمجدول الخ فراجع به * وقد مر أيضا في هذا الباب في
 كلام المؤلف انه لو كان للميت ابن ذكر كان أحق بالتوجيه له من غيره وهو المصطلح عليه الآن في جميع
 الأراضي السلطانية والوقف فيوجهها المتكامل عليها لابن محابا بطريق الاحقية من غيره وأما لو كانت
 له بنت فتوجه لها بشئ يأخذها المتكامل على الأرض من البنت ويسمى ذلك بالطابو والطابو كلمة تركية
 أو فارسية معناها الصك الذي يكتب فيه التوجيه وكان ما يأخذها حاضرة على كتابة ذلك الصك فسمى
 باسمه أو حاضرة معجزة عن الأرض فالنات لها حق التوجيه لكن بالطابو بخلاف نحو ابن العم فانه لاحق
 له بل المتكامل بخير بين التوجيه له أولا جنبي ثم رأيت السلافي ذكر في شرحه على الملتقى من باب الخراج
 نحو ذلك فقال تنتقل لابن ولا تعطى البنت حصة وان لم يترك ابنا بل ابنة طاهية يعطيها صاحب
 التيمار ان اراد وفي سنة ٩٥٨ هـ في مثل هذه الأراضي التي تحب وتفتح بعل وكلفة دراهم فعلى تقدير ان تعطى
 للغير بالطابو فالبنات لما كان يلزم حرمانهن من المال الذي صرفه أبوهن ورد الأمر السلطاني بإعطائهن

مطلب
 اذا مات عن مسكة فيها
 غراس تكون لورثته على
 قدر فروضهم

مطلب
 الأراضي السلطانية لا تورث
 ولا حظ للنساء فيها

مطلب
 اذا كان في مسكة
 شجرتان كبيرتان في وسط
 الأرض تنتقل للورثة

لكن تنافس الاخت البنت في ذلك فيؤتي بجماعة ليس لهم غرض فأبى مقدار قدر والطاوية تعطيه
 النبات ويأخذن الارض اه * هذا وقد ذكر المؤلف نحو ورقتين ونصف فتاوى ومسايل عن مشايخ
 الاسلام السابقين في الدولة العثمانية بالفاظ تركية اكثرها غرائب لا توجد في الكتب الفقهية وكما فيها
 منفية على أوامر سلطانية لان التصرف في الاراضي السلطانية محضرة السلطان عز نصره فله أن يأذن
 بتوجيهها على طريق خاص فلا تجوز مخالفته ما لم يخالف الشرع الشريف فأردت أن اذكر زبدتها
 بعبارة عربية بعدما عثر بها لي رجل موثق به عارف باللغتين * وصورته هذا ما وجدته مكتوبة في مجموعة شيخ
 الاسلام عبد الله أفندي مفتي الممالك العثمانية في آخر دولة السلطان أحمد (المعروضات المتعلقة بمواد
 الاراضي في تاريخ سنة ١٠١٨ ثمانية عشر ألف) * مشد مسكة الاراضي المحلولة عن المتوفي عند
 عدم الابن تعطى لبنته فان لم توجد فلا تحيه من أب فان لم يوجد فلا تحته الساكنة فيها فان لم توجد
 فلا تحيه فان لم يوجد فلا تحته وليس لغيره ولا من أقاربه حق في أخذ مشد المسكة بالطاوية * ماتت المرأة
 عن ابن توجه الارض السليخة لا ينهافقط * اذا مات الذمي لا توجه لولده المسلم * اذا مات الشريك
 أو فرغ عن حصته لا جني * باذن المتكلم في الارضي الميرية كان للشريك الآخر حق الطلب * لا يبطل
 حق الطلب الى خمس سنين * اذا غاب من له المشد وعطل الارض ثلاث سنين فالتكلم مخير في توجيهه
 الارض اقرب الغائب من له حق الطاوية ولا جني * وليس هذا مثل الموت أقول أي لانه اذا عطلها ثلاث
 سنين ومات عن ابن قبل أن يوجهها المتكلم لا حد لاخير له بل تنتقل لابن محانا كما يأتي قريبا * اذا
 وجه المتكلم اراضي الصغار لا جني * لهم أخذها بعد البلوغ الى عشر سنين * لا يعتبر التخييض من غير
 اذن صاحب الارض * أخذ العشر والرسم في سنين متعددة لا يكون اذنا بل لا بد من الاذن صريحا
 أقول سيا في نظيره وهذا مخالف لما أفتي به العلامة المرحوم الشيخ اسماعيل من أن أخذ المتولي والتماري
 المرتب على الارض اذن في التصرف فنبه لذلك * اذن أحد الشركاء في التماريك في تقويض
 المزرعة * المتصرفون في مزرعة بعد دفع حصائهم اذا أراد غيرهم أن يرعى مواشيه وأخذوا منهم
 دارهم فلما صاحب الارض أن يمنعهم من الرعي * الاراضي المتروكة التي في تصرفات بعض أهل القرى
 من غير زراعة اذا أراد بعض الناس أن يتخذوا فيها طريقا ومجرلا وبهم ليس لهم ذلك جبرا وليس
 لصاحب الارض أن يأخذ منهم دارهم ويأذن لهم بذلك * بأخذ العشر والرسم لا يسقط حق الطاوية *
 اذا غاب المتصرف في المزرعة فأحدث رجل فيها بناء باذن الزعيم السباهي ثم حضر المتصرف له رفع ذلك
 البناء * اذا لم يوجد واحد من المذكورين من له حق المشد عن المتوفي فالتكلم على الارضي يوجه
 ذلك لمن يريد وليس له أن يوجه ذلك لنفسه أو لابنه لورود الامر السلطاني بذلك * اذا مات من له المشد
 عن بنت وامتنعت البنت عن قبوله بعد عرضه عليها وطلب أخو المتوفي لابوين أو لأب أن يأخذه باعطاء
 الطاوية لا يلزم المتكلم ذلك بل يوجه لمن أراد أقول يؤخذ من هذا أن من له حق الاخذ بعد الابن
 اذا امتنع منه لا ينتقل الحق لمن بعده ولا يكون ذلك بمنزلة ما اذا لم يكن الممتنع موجودا فان الاخ رتبته
 بعد البنت كما مر أول هذه المعروضات فحيث لم تكن البنت موجودة ينتقل الحق الى الاخ واذا كانت
 موجودة وامتنعت لا ينتقل الى الاخ بل يكون بمنزلة الاجني فالخيار للتكلم ان شاء وجه له أو لغيره والله
 تعالى أعلم * الارض تنتقل من الام لا بنها محانا لكن الى عشر سنين يكون بالطاوية ولا يكون لبنتها
 حق الطاوية * ارض الاخت لا تعطى للاخ بالطاوية بل صاحب الارض مخير أقول علم من هاتين المسألتين
 أن ما مر أول هذه المعروضات من انه عند عدم الابن تعطى للبنت ثم للاخ الخ انما هو فيما اذا كان الميت
 رجلا أما لو كان امرأة فليس للبنت ولا لمن بعدهما حق الاخذ وانما يعطى لابنها محانا ان وجدوا ولا لغيره

مسائل مهمة متعلقة بمسألة
 مسكة الاراضي

والاجنبى سواء فيوجهه صاحب الارض المتكلم عليهم لمن اراد ويؤيده قوله فيما مر ماتت المرأة عن ابن
توجه الارض لا ينها فقط فقوله فقط يشعر بأن أرض المرأة لا يستحقها غير ابنها عند عدمه والله تعالى
أعلم * ليس لاولاد العلم حق الطابو * اذ اقامت من له المشد وفي ذمته دين لليرى او لغيره لا يبيع
المشد لذلك وليس لاحد ان يقول أنا وفي الدين وأخذ المشد ولو يبيع أو أخذه أحد أو في الدين ثم طلبه
الابن يأخذه مجانا * الارض المحلولة في قرية لو أعطاهما صاحبها لاهالي قرية اخرى فصاحب الضرورة
والاحتياج اليها من أهل القرية يأخذها ان لم تقص سنة فان مضت سنة فليس له الاخذ * الشركاء
من السباهية والزعماء اذا قوض أحدهم فليس لغيره معارضته أقول لكن من لم يأذن له مشاركة
الاذن في أخذ العشر من الارض المفوضة كما سيأتى * ليس لابن الابن حق الطابو أقول سيأتى
ما يخالفه حيث جعلوا ابن الابن كالابن في انتقال المشد اليه الا ان يقال انه مثله في الانتقال اليه مجانا
والمراد مجاها أنه لا يؤخذ منه الطابو فلا منافاة تأمل * مزرعة الصغير والاسير لو تعطلت ثلاث
سنوات لا تستحق التوجيه للغير بالطابو * المزرعة لا يصح أن تكون بدل صلح * تقويض أهل
المزرعة لا عبرة به * مزرعة في تصرف زيدا دعاها عمرو ودفع زيد مقدارا من الدراهم وصالحه على ذلك
من غير أن يكون عشرة من السباهية لا يصح * الصغير الذي له حق الطابو في أرض لو أسقطه وصيه
لا يسقط * عرض أحد الثرى يكتن حصته من الارض على شريكه برسم مثله فامتنع عن أخذها فان
قوض الاجنبى فليس للشريك أن يدفع مادفعه الاجنبى ويأخذ الارض * اذا فسخ رجل بفاسه غيضة
بغير اذن السباهى والزعيم وجعلها مزرعة فالسباهى يأخذ من رجل مقدار من الدراهم ويقوضها اليه
هذا أولى * اذ اقامت العبد من غير تقويض لا تنتقل الارض لمولاه ويعطى السباهى لمن اراد * متولى
وقف لو أعطى الارضى بنقصان فاحش عن مثل الطابو فلم يتولى حالاً أن يقول كل لى مثل الطابو والا
أعطىها للغيرك * مزرعة القاصر اذا قوضها وليه لرجل فأت القاصر قبل البلوغ فليس للسباهى أن يأخذها
من محلول القاصر والتقويض الا قول نافذ * عطل رجل أرضه ثلاث سنوات ومات عن ابن قبل أن
يقوض السباهى الارض للغير فانما تنتقل للابن مجانا * اراوجه وكيل السباهى المزرعة المحلولة بنقصان
فاحش ليس للسباهى أن يكمل الى مثل الطابو واذا كان ذلك في أرض الوقف فلم يتولى أن يستكمل
مثل أجر مثله * اذا غلب الماء على مزرعة زيد ثلاثين سنة ثم انحج عنها الماء فله أن يضبطها ويتصرف
بها * لصاحب الارض المحلولة أن يعطيها الابن أو زوجته بزيادة على مثل الطابو وذلك صحيح معتمداً أقول
تقدم قبل هذا انه ممنوع من أخذها لنفسه أو لابنه للامر السلطاني بذلك الا أن يفرق بأنه هنا بزيادة
على مثل الطابو فتأمل * رجل تحت يده أرض وقف وفي تصرفه بالطابو اذا حدث فيها بناء فلم يتولى
أن يأخذ أجر المثل عن العرصة أقول أفتى بمثله الشيخ اسماعيل فيمن له بناء دار في قرية ميرية بأنه يلزمه
اجرة المثل فراجع * المتصرفون في الطاحون بالشركة اذا فرغ أحدهم حصته لاجنبى فليس للشريك
الاخر أن يدفع مادفعه الاجنبى ويأخذها أقول سيأتى أن الشريك أحق بنصيب شريكه في المشد اذا
دفع ما يدفعه الغير الا أن يفرق بين الطاحون والمشد فتأمل * ليس لوصى الصغير أن يفرغ مزرعة الصغير
لاجنبى ما لم يكن فيه نفع * للوصى تقويض المزرعة لاجل الصغير أبو السعود من فتاويه * لزيد وأخيه
عمرو مزرعة مشتركة بينهما وفي تصرفهما مات زيد عن بنتين ففرص التكلم حصته عليهما فامتنعتا
فأعطاهما المتكلم لسكر الاجنبى وأراد عمرو وأخذها ودفع مادفعه بكر لاجل انه شريك وخليط قبل مضى
خمس سنين فليس لهم وذلك المرحوم يحيى المنقارى أقول هذا مخالف أيضاً لسيأتى من أن الشريك
أحق من الغير الا أن يجاب بأن الحق هنا للبنتين فلا ينتقل للشريك وان امتنعنا اذ ليس الامتناع بمنزلة

ما اذالم يكن المتنع موجودا كما قدمناه والله تعالى أعلم * مات رجل بلا ولد ذكر وأخذت بنته هند مزرعته
 بالطابو وأعطت الرسم للسباهي وماتت قبل أن تستوفي الضبط والتصرف في ذلك فلورثتها أن يأخذوا
 من السباهي الرسم الذي قبضه من هند عبد الرحيم أفندى * نقل زيد حصاده لاجل الدياس الى موضع
 الدياس فاحترق المحصاد بالكلية ولم يبق له أثر فللسباهي أخذ العشر من زيد عن المحصاد المذكور
 عبد الرحيم أفندى * مزرعة في تصرف زيد فتعدي عمرو وفزرعها وحصده فهل لزيد أن يأخذ أجر المثل
 من عمرو والجواب لا يقدر على الاخذ جبرا ولكن السباهي وقت أخذ عشره ولو حكمكم كما بمقدار شئ
 يجوز ذلك أبو السعود أفندى * هذا آخر ما قصد ذكره مما عرّبه لي من اثنائه ثم أعلم اني قد رأيت
 بهامش نسختي الدر المختار بخط بعض العلماء مسائل من هذا القبيل فأحيت المحاقها بما ذكره المؤلف
 لغرايتها أيضا كثير الفائدة وهذه صورتها * اذالم تكن الارض عشرية ولا خراجية وكانت رقبته البيت
 المال وكانت وجدت بيد الزراع تكون بيدهم على وجه الاجارة اذا وجهت لهم في الاصل بالطابو فلا
 يصح بيعهم لها ولا رهنهم ولا ايداعهم ولا اعارتهم ولا شفعتهم ولا استبدالهم فتعريفهم بذلك باطل وتسمى
 تلك الاراضي أراضي المسكة وميرية اذامات أحدهم عن ابن تصرف ابنه كاثية ويدفع ما عليها
 للمتكلم ولا يداخله أحد وان لم يكن له ابن وكان له بنت يوجهها المتكلم للبنت بالطابو بما يدفعه الغير أما
 مر له التصرف اذا فرغ عن حق تعريفه وأخذ شيئا من المفروغ له بدل لفرغ ثم وجهه المتكلم ذلك
 للمفروغ له بعوض بالطابو لا يكون مخالفا للشرع الشريف والتصرف بلا اذن المتكلم باطل والمدفوع
 اجرة مجعلة واذا اعطى القاضى حجة في البيع والشراء وغير ذلك فهي باطلة أبو السعود * من له المشد
 اذامات فان لم يكن له ابن ولا ابن ابن يوجه لبنته فان لم تكن فلاحيه لاب فان لم يكن فلاحته الساكنة
 فيها فان لم تكن فلاحيه فان لم يكن فلاحته وليس لغيرهم حق الطابو وكذلك المرعى والمشتى معروضات
 أقول مقتضاه أن ابن الابن بمنزلة الابس فله حق الاخ لا مجانا بدون طابو والتقييد بكون الاخ لاب احتراز
 عن الاخ لام فقط وعدم التقييد بذلك في الاخت يفيد الاطلاق والله تعالى أعلم * اذامات أحد
 المشريكين في المشد أو فوض للغير فلا تحران يأخذ نصيب شريكه بعد دفع ما دفعه الغير ولا يمكن الغير ولا
 يبطل الحق الى خمس سنين معروضات أقول تقدم ما يخالف هذا وقد منا الجواب عنه فتأمل * الارض
 المستحقة للطابو بسبب التعطيل يأخذها المتصرف بالطابو معروضات * اذا ذهب من له المشد الى بلد
 آخر وعطله ثلاث سنين يستحق الطابو وصاحب الارض مخير بين الاعطاء له بالطابو وبين الاعطاء للغير
 ليس هذا مثل الوفاة معروضات أقول قدمنا بيان الفرق ثم ان قوله وصاحب الارض مخير المخ مخالف
 لقوله في المسألة قبله يأخذها المتصرف بالطابو فإنه يقتضى انه وان سقط حقه بالتعطيل يكون أولى من
 غيره لكن يأخذها بالطابو لا مجانا لكون صاحب الارض قد استحققه فتأمل * بتعطيل أرض الصغار
 لا يكون مستحقا للطابو ولو أعطى للغير فلم يأخذها الى عشر سنين بعد البلوغ معروضات أقول فهذا
 مستثنى من سقوط حق المسكة بالتعطيل ثلاث سنين فتأمل والله تعالى أعلم * اذا قسم من له المشد
 الارض بين ابنه وسلم لكل واحد منهما مقدارا متباين دون اذن صاحب الارض على وجه الهبة لا يكون
 معتبرا معروضات وفي هذه الصورة اذامات عن أولاد غيرهما لم يأخذ حصتهم منها معروضات * اذا أعطى
 زيد وعمرو ولا ختوما حين زواجهما مقدارا من أرضهما ثم تصرفت الاخت به أكثر من عشر سنين ثم ماتت
 فامتنع من دفع الطابو لصاحب الارض وتعلل بأنهما أعطيا الارض لها بلا اذن صاحب الارض ليس
 لهما الامتناع وبعد عشرة دعوى الارض ممنوعة معروضات * أهل البدو اذ شتوا في مكان ان كان
 الرسم موجودا في الدفتر يؤخذ عن المكان والا فان كان يؤخذ من قديم عادة يؤخذ والا فلا معروضات *

إذا سلم الفارغ الأرض بلا إذن صاحب الأرض وتصرف بها المفروغ له ثلاث سنين بازراعة ودفع العشر
لصاحب الأرض من غير إذن صريح منه واعطاءه ملك بذلك ومات المفروغ له بلا ولد وأراد الفارغ
التصرف بها وأبى صاحب الأرض إلا بالطاوب المجدي فالفارغ ذلك ولا عبرة لأبيه عبد الله أفندي
أقول هذا صريح في أن قبض صاحب الأرض العشر ليس إذا نفي التصرف وتقدم أيضا في المسائل السابقة
مشله وأنه مخالف لما أفتى به الشيخ اسماعيل * قاصر ليس له مال وله مشد مسكة أرض سليخة وأراد
وصيه تقوى بضمه أن يباذن صاحب الأرض لضرورة النفقة فلأوصى ذلك عبد الله أفندي * بعد انتقال
مشد مسكة أرض سليخة من زيد إلى ابنه القاصر إذا قوض وصى القاصر ذلك لعمرو باذن صاحب الأرض
ثم بلغ القاصر وأراد أخذها من عمرو وله ذلك وفي هذه الصورة إذا عمل عمرو بأنه مضى بعد البلوغ تسع
سنين وأراد أن لا يسلمها للبائع ليس له ذلك معروضات أقول الظاهر أن هذا فيما إذا كان التفويض
بلا ضرورة بقرينة ما قبله تأمل * إذا غلب الماء على مشد مسكة أرض سليخة لزيد ولم يمكن الزرع فيها
وأراد صاحبها بعد انقطاع الماء تقوى بضمها للغير إذا لم يحض على ترك الزرع ثلاث سنين ليس لصاحب
الأرض ذلك معروضات أقول وجهه أنه في حال غلبة الماء إذا ترك الزرع لا يسقط حقه ولو مضى ثلاثون
سنة كما مر فلا نزول يدا المتصرف عنها لأنه معذور وكذا لو ترك زرعها بعد انقطاع الماء أقل من ثلاث سنين
فله التصرف بها وليس لصاحب الأرض المتكلم عليها تقوى بضمها للغير المتصرف لأن الترك بلا عذر أقل
من ثلاث سنين لا يسقط حقه من المشد والله تعالى أعلم * إذا عمل التيماري بعد تقوى بضم المزرعة المحلولة
لزيد عن عمرو بأنه لم يرها قبل التفويض وزعم أنه يفوضها بالزيادة لغيره ليس له ذلك معروضات * إذا
وكل من له المشد أخاه في الزراعة وغاب ليس لصاحب الأرض التفويض للغير معروضات * فرغ زيد
لعمرو عن مشد مسكته في أرض سليخة باذن بعض الشركاء في التيماريون بعض ليس لمن لم يباذن المعارضة
غايته له أخذ ما يخصه من العشر معروضات * إذا ترك من له المشد زراعة سنة أو سنتين ليس لصاحب
الأرض التفويض للغير وإذا ترك ثلاث سنين لصاحب الأرض التفويض للغير معروضات أقول يستثنى
أرض الصغار كما مر قريبا والله تعالى أعلم * إذا غاب من له المشد بلا توكيل أحد للتيماري التفويض
للغير بالطاوب إذا كانت الغيبة ثلاث سنين أو أكثر معروضات * من له المشد إذا مات بلا ولد ذكر فوجه
صاحب الأرض للغير مع طلب بنتي المتوفى بالطاوب قبل مرور ست سنين فإذا دفعتا ماله للغير بلا زيادة
ضرر كان لهما الأخذ معروضات * إذا مات من له المشد بلا ولد ذكر وخلف قاصرة فعرض ذلك صاحب
الأرض على وصى القاصرة للقاصرة فأبى عن أخذها وأذن بدفعه للغير فوجه لعمرو ثم أراد الوصي أن
يدفع ما دفعه عمرو من الطاوب من مال القاصرة ويأخذ الأرض للقاصرة فله ذلك معروضات * إذا قوض
من له المشد لزيد باذن الشرع بلا إذن صاحب الأرض بعوض لم يقبضه ومات قبل قبضه بلا ولد وأراد
ورثته أخذ العوض من زيد ليس لهم ذلك معروضات * إذا مضى مدة التزام زيد ولم تعط الأرض المحلول
في زمانه أو لم يعلم أنها محلول يكون الاعطاء للترزم الجديد معروضات * المزرعة كما تنتقل إلى الابن
تنتقل إلى ابن الابن معروضات * إذا مات من له المشد عن ابن تنتقل إلى ابنه محجنا بلا طابو سواء كان
الابن صغيرا أو كبيرا وسواء كانت معدة للزراعة أو للعشيش معروضات أقول فائدة هذا التعميم دفع
ما تروم وهو أنه إنما تنتقل إلى الصغير إذا لم تكن محتاجة للهل كالمعدة للعشيش فتبى على أنها تنتقل إليه
وإن احتاجت للهل كالمعدة للزراعة والله تعالى أعلم * أرض الذمى لا تنتقل إلى ابنه المسلم معروضات
* إذا مات بلا ولد بعد لقاء البذر في مشد مسكته ونبت الزرع وقوض صاحب الأرض المشد لعمرو وتصرف
ورثة زيد بالأرض إلى أدراك الزرع بأجرة المثل لعمرو معروضات * إذا فرغ زيد لعمرو عن مشد مسكة

أرض سليخة بلا معرفة صاحب الأرض وسلمها العمرو ونهاه عن أخذ القسك من صاحب الأرض قبل تسليم بدل الفراغ فأخذ عمرو قسكا قبل تسليم البدل بلاذنه ثم مات عمرو وبلا ولد وأراد زيد التصرف فيها كالأول بناء على عدم الاذن بالقسك وأن التغويض ليس بمعتبر فهل لا بد ذلك الجواب نعم له ذلك معروضات أبي السعود * إذا وجه التيماري الأرض المهدودة لا يدعى أن مقدار أفدنتها كذا على وجه التخصمين ثم منع زيد من التصرف بما زاد على التخصمين وأراد توجيه الزيادة للغير ليس له ذلك معروضات * ليس الأخ لا بوبن أحق من الأخ لا ب في الطابو في مشد مسكة الأرض السليخة والعبرة في ذلك للأب لا للأم معروضات * إذا ترك من له المشد وطنه وتوطن في غير بلده فصاحب الأرض مأمور بتوجيهها للغير حالا * إذا وجه المتكلم الأرض المملوكة للعمرو بموجب قسك ونظم وزرع فيها أربع سنين قام بكر المتكلم بعد عزل الأول بزعم أنه يحلف عمرا على أن القسك والنظم لم يكونا بعد العزل ليس بكر ذلك بحسب القانون معروضات * إذا مات من له المشد عن قاصر وكانت الأرض أرض كرم فوجهها صاحبها العمرو بالطابو فغرس فيها عمرو وكما مضى تسع سنين ثم بلغ القاصر وضبط الأرض وكاف عمرا بجمع القراس مباشرة صاحب الأرض له ذلك معروضات * من له المشد إذا مات عن زوجة حامل لا يقدر المتكلم على توجيهه للغير قبل ظهور الحمل معروضات * هذا آخر ما رأيت بهامش نسختي الدر المختار وكانه معرب من الفاظ تركية كناية قضيه ظاهر هذه العبارات وقد غيرت بعض عبارات منه لركاكتها والله تعالى أعلم

(كتاب الذبايح) *

(سئل) * في ذبيحة الذمي الكتابي هل تحل مطلقا أولا * (الجواب) * تحل ذبيحة الكتابي لأن من شرطها كون الذبايح صاحب ملة التوحيد حقيقة كالمسلم أو دعوى كالكتابي ولا نه مؤمن بكتاب من كتب الله تعالى وتحل منا كتحته فصار كالمسلم في ذلك ولا فرق في الكتابي بين أن يكون ذميا يهوديا أو نصرانيا حرييا أو عربيا أو قتلبيلا إطلاق قوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم والمراد بطعامهم هذا كاهم قال البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما طعمهم ذبايحهم ولأن مطلق الطعام غير المذكي يحل من أي كافر كان بالاجاع فوجب تخصيصه بالمذكي وهذا إذا لم يسمع من الكتابي أنه سمي غير الله تعالى كالسبي والعزير أو ما لو سمع فلا تحل ذبيحته لقوله تعالى وما أهل للغير اتق به وهو كالمسلم في ذلك وهل يشترط في اليهودي أن يكون إسرائيليا وفي النصراني أن لا يعتقد أن المسيح اله مقتضى إطلاق الهداية وغيرها عدم الاشتراط وبه أغنى المجتدي الأسرائيلي وشرط في المستصفي محل منا كتحته عدم اعتقاد النصراني ذلك وكذلك في المبسوط فإنه قال ويجب أن لا يأكلوا ذبايح أهل الكتاب ان اعتقدوا أن المسيح اله وأن عزيرا اله ولا يتزوجوا نساءهم لكن في مبسوط شمس الأئمة وتحل ذبيحة النصراني مطلقا سواء قال ثالث ثلاثة أولا ومقتضى الدلائل وإطلاق الآية الجواز كما ذكره القمي تاشي في فتاواه والاولى أن لا يأكل ذبيحتهم ولا يتزوج منهم الا لضرورة كما حقه السكال بن الهمام والله ولي الانعام والمحمد لله على دين الاسلام والصلاة والسلام على محمد سيد الانام قال العلامة قاسم في رسالته قال الامام ومن دان دين اليهود والنصارى من الصابئة والسامرة أكل ذبيحته وحل نسائه وقد حكى عن عمرو رضي الله تعالى عنه أنه كتب اليه فيهم أوفي أحدهم فكتب مثل ما قلنا فإذا كانوا يعترفون باليهودية والنصرانية فقد علمنا أن النصارى فرق فلا يجوز إذا جعت النصرانية بينهم أن نزعهم بعضهم تحل ذبيحته ونسائه وبعضهم يحرم الا بخبر ملزم ولا نعلم في هذا خبرا من جمعة اليهودية والنصرانية

كتاب الذبايح

مطلب

تحل ذبيحة النصراني مطلقا

فحكمه حكم واحد اه بحرقه * (سئل) * في الكبد والطحال هل هما طاهران قبل الغسل أولا
 * (الجواب) * الطحال والكبد طاهران قبل الغسل حتى لو طلى بهما وجه الخنف وصلى جازت صلاته
 كما مر بذلك قاضيان في فصل في الفحاسة التي تصيب الثوب أو الخنف وهما حلالان لقوله عليه
 الصلاة والسلام أحلت لنا ميتتان السمك والجراد ودمان الكبد والطحال اه وهو يكسر الظاهر والمكروه
 تحريم من الشاة سبع الفرج والخصية والفدة والدم المسفوح والمرارة والمثانة والذكر وقد نظمه بعضهم
 بقوله
 اذا ما ذكيت شاة فكلها * سوى سبع فغير الوباي
 ففاه ثم خاه ثم غين * وذال ثم ميان ودالي
 أقول وقد كنت نظمته بقولي

مطلة
الكبد والطحال طاهران
حلالان

مطلة
المكروه تحريم من الشاة
سبعة أشياء

مطلة
في حكم العقيدة وكيفيتها

ان الذي من الأشياء يحرم * يجمعه حروف فخذ مدغم
 * (سئل) * في العقيدة كيف حكمها وكيف تفعل * (الجواب) * قال في السراج الوهاج
 في كتاب الاضحية مانعه مسألة العقيدة تطوع ان شاء فعلها وان شاء لم يفعل وهي ان يذبح شاة اذا أتى على
 الولد سبعة أيام وعند الشافعي ستة ثم اذا أراد ان يعق عن المولود فانه يذبح عن التسلام شاتين وعن
 الجارية شاة لانه انما شرع للسرور بالمولود وهو بالقلام أكثر ولو ذبح عن القلام شاة وعن الجارية شاة
 جاز لان النبي صلى الله عليه وسلم عقى عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً ولا يكون فيه دون المجذع
 من الضأن والثني من المعز ولا يكون فيه الا السليمة من الصوب لانه اراقه دم شرعاً كالاضحية ولو قدم
 يوم الذبح قبل يوم السابع أو أخره عنه جاز لا ان يوم السابع أفضل والمستحب أن يفصل مجها ولا يكسر
 عظمها نقاً ولا يسلمه أعضاء المولوداً كل ويطعم وية صدق اه وفي فصول العلاهي المسمى بالكراهية
 والاستحسان في الفصل ٣٦ ويعق عنه في اليوم السابع من الولادة قال عليه الصلاة والسلام العقيدة
 حق عن القلام شاتان وعن الجارية شاة وقد عقى عن نفسه عليه السلام بعد ما بعث نبياً ويقول عند ذبحه
 اللهم هذه عقيدة ابني فان دمه ابدمه ومحها بلحمه وعظمها بعظمه وجلدها بجلده وشعرها بشعره اللهم
 اجعلها فداء لابني من النار ولا يكسر للعقيدة عظم ويعطى القابلة فخذها ويطبخ جميعها ثم يصدق بها
 ولا يكسر منها شيء اه ثم ذكر المؤلف عبارة شرح الشريعة بطولها وهي في معنى ما مر ثم قال ورأيت في
 شرح الباب للعلامة ابن حجر الشافعي رحمه الله تعالى وهو كتاب معتبر عندهم ما ملخصه باختصار واقتصار
 على بعض المقصود مع التصرف في بعض العبارة ذكرته هنا لانه من فضائل الاعمال قال ووقتها بعد تمام
 الولادة الى البلوغ فلا يجزى قبلها وذبحها في اليوم السابع يستحب والاولى فعلها اصدار النهار عند طلوع
 الشمس بعد وقت الكراهة للتبرك بالذكور وليس من السبعة يوم الولادة خلافاً للشيخين ولو ولد ابلاً
 حسب الذبيحة من صبيحته ويستحب أن يعق عن نفسه من الخ ولم يعق عنه وحكمها كاحكام الاضحية
 الا أنه يستحب طبخها بمحلو نقاً ولا يحلولة اخلاق المولود وحمل مجها وطبخها للفقر اه ولا بأس بتدبيرها
 وتعطى القابلة رجلها الامر عليه الصلاة والسلام فاطمة رضي الله عنها باعطاها اياها واليمني أولى
 ولا يكسر عظمها وان كسر لم يكره ويستحب عن الذكر شاتان مستويتان وعن الانثى واحدة وعن المختنى
 المشكل واحدة والاحتياط ثنتان ويستحب أن يقول الذابح بسم الله والله أكبر اللهم لك واليك العقيدة
 فلان الخبر ورد بكره لطح رأس المولود من دمه ويندب تسمية المذبح للمولود نسيكاً وذبيحة لا عقيدة
 فيكره ويبدل له خبر أبي داود وهو حسن انه صلى الله عليه وسلم قال للسائل عنها لا يجب الله العوق
 وفي رواية لا أحب لله العوق اه نعوذ بالله تعالى من عقوق الوالدين ونسأله حسن الشاتين وبالله
 تعالى التوفيق والمعونة وصلى الله على سيدنا محمد معلم الخير وعلى آله وصحبه وسلم والمجد لله رب العالمين

أقول هذا وقد ذكر المؤلف هنا كتاب المحظور والاباحة وذكر مسائل منه عاقتها استطرادية غير مسئول عنها وذكر أشياء كثيرة من جنسها آخر الكتاب فأحببت تأخير الكل إلى ذلك المحل لتسكون كافا فكهة بعد الطعام

*** (كتاب الشرب) ***

*** (سئل) *** في دار معلومة جارية في ملك زيد وفيها بركة لها حق شرب معلوم من طالع ماء مشتمل على ثلاثة فروض معلومة الطول والعرض والعمق فرض يجري لبركة زيد وفرضان لسبيل كل ذلك من قديم الزمان عدا رجل الآن توسع فرضي السبيل وغيرهما عما كانا عليه في القديم بدون إذن من زيد ولا وجه شرعي أصلا ويريد زيدا عاداتهما كما كانا عليه قديما بعد ثبوت ذلك شرعا فهل له ذلك *** (الجواب) *** نعم *** (سئل) *** في أرض لرجل لها حق شرب معلوم يجري إليها الماء من قديم الزمان في مجرى معلوم في أرض زيد يريد الآن أن لا يجري الماء في أرضه فهل ليس له ذلك ويبقى القديم على قدمه *** (الجواب) *** نعم وإذا كان لرجل أرض ولا يخرج فيها نهر فأراد بركة الأرض أن لا يجري النهر في أرضه لم يكن له ذلك ويترك على حاله تنوير من الشرب *** (سئل) *** فيما إذا جرى زيد الماء في أرضه اجراء لا يستقر في أرضه بل يستقر في أرض جاره فتعدي الماء وتلف بسبب ذلك زرع جاره الموضوع في أرضه فهل يضمن *** (الجواب) *** حيث أجراه كما ذكر يضمن والله تعالى أعلم ذكر الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى رجل سقى أرض نفسه فتعدي إلى أرض الجار قال هذه المسألة على وجوه أن أجرى الماء في أرضه اجراء لا يستقر في أرضه وإنما يستقر في أرض جاره كان ضامنا وإن كان الماء يستقر في أرضه ثم تعدي إلى أرض جاره أن تقدم إليه جاره بالسكر والاحكام ولم يفعل كان ضامنا وتكون هذه بمنزلة الإشهاد على الحائض المائل وإن لم يتقدم إليه حتى تعدي يضمن وإن كانت أرضه صعوها وأرض جاره هبوطا يعلم أنه إذا سقى أرضه تعدي إلى أرض جاره كان ضامنا ويؤمر بوضع المسناة عمادية من الفصل ٣٢ في أنواع الضمانات وتما فروع المسألة فيها ومثله في الفصولين *** (سئل) *** فيما إذا اختصم جماعة في شرب بينهم فهل يقسم على قدر أراضهم *** (الجواب) *** نعم يقسم بينهم على قدر أراضهم والمسألة في الملتقى والتنوير من الشرب أقول وهذا إذا لم تعلم الكيفية في الزمان المتقدم كما في البرازية فلو علمت يبقى القديم على قدمه *** (سئل) *** فيما إذا كان لبستان وقف حق شرب قديم من نهر قديم مشترك عليه من الأسفل طواحين دورانها منه ولا يمكن سقى البستان إلا بالسكر ونظا روقه متصرفون بشربه بالسكر من قديم الزمان إلى الآن بلا معارض لا يعرف إلا هكذا من القديم والآن قام أرباب الطواحين يعارضون ناظر وقف البستان بالسكر ويريدون منعه عنه بدون وجه شرعي فهل حيث كان السقي بالسكر قديما على الوجه المذكور يبقى القديم على قدمه ويمنع المعارض في ذلك *** (الجواب) *** نعم كتبه الفقير محمد العبادي المفتي بدمشق الشام الجواب كما به العلم المرحوم أجب والله سبحانه الموفق للصواب *** (صورة دعوى) *** وردت من طرف محافظ الشام وحاكم الشرع سنة ١١٤٦ مذكور في وقف الاموي مصر في الصريح أنه فتوح غير سيدود ويدعى واضعوا اليد عليه أنه قديم ومن قبلهم متصرفون فيه من قديم الزمان ووجدت تاريخ الصريح أن زيد من ثلثمائة سنة فأنكر أهل عريل وجود المصيبة وقدمها وأنما محدثة أحدتها صادق انما من خمس وعشرين سنة فهل يعمل بالتصرف القديم ولا تسمع بيعة المحدث في دعوى المياه فكيف المحكم في ذلك اكتبوا لنا الجواب مفصلا الجواب الحمد لله تعالى حيث وجد التصرف من قديم الزمان وإلى الآن يعمل به لاسيما مع وجود التصريح في الصريح بذلك وهو مقدم على من قال بالمحدث من خمس وعشرين

كتاب الشرب

مطلب

له فرض في الطالع غيره رجل
يساد كما كان

مطلب

ليس له منع اجراء الماء في أرضه
ويبقى القديم على قدمه

مطلب

فما إذا أجرى الماء إلى
أرضه فتعدي إلى أرض جاره
وألف زرعه

مطلب

إذا اختصموا في الشرب يقسم
على قدر أراضهم

مطلب

إذا كان السكر قديما يبقى
على قدمه وليس لأرباب
الطواحين منه

مطلب

في الاختلاف في قدم المجري
وحديثه

سنة ثمان تاريج مذهبى القدم أسبق قال فى الخلاصة اذا تنازع اثنان فى عين لا يخلو اما ان تكون فى
أيديهما أو فى يد أحدهما أو فى يد ثالث اذ عياد ملكا بينهما أو معا أو شرهما من واحد أو من اثنين أرخا
تاريخا واحدا أولم يؤرخا وأرخا وتاريخ أحدهما أسبق فمضى أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالى
يقضى لاسبقهما تاريخا اهـ ومثله فى البرازية والبحر والتنوير وصدر الشريعة والمتقى والدرر وغيرها
وفى الرحمة سئل فى جماعة يهود يجرى ماء بساتين بعض المسلمين من نهر قديم فى أرض بيدهم يريدون
أن يمنعوا إجراء الماء منها الى تلك البساتين هل لهم ذلك أجاب ليس لهم ذلك والحالة هذه والتقديم وحده
الذى لا يحفظ أقرانه وراء هذا الوقت كيف كان كفى العبادية يبقى القديم على قدمه ويثبت أيضا حق
الأجراء بالبنات الجرى من غير دعوى الملك بالبيئة العادلة وبقيةضى به لصاحبه كفى الزيلعى وغيره والله
سبحانه أعلم وفى الاشياء فى تصرف الامام بالرية منوط بالمصلحة تنبيه اذا كان فعل الامام مبنيا على
مصلحة فيما يتعلق بالامور العامة لم ينفذ امره شرعا الا اذا وافقها فان خالفها لا ينفذ له لى فقال الامام
أبو يوسف فى كتاب الخراج من باب احياء الموات وليس للامام أن يخرج شيئا من يد أحد الا بحق ثابت
معروف اهـ وفى العبادية فى آخرها من بحث ما يحكم به الحال مانصه فيما اذا كان رجل نهر فى أرض
رجل أو ميراب فى دار رجل فاختلفا فى ذلك وأنكر صاحب الأرض والمدارثوت حقه فالقول قوله وعلى
المذهبى البيئة أن له حق التسييل لأجراء الماء فيه الا اذا كان الماء جاريا زمانا المخصوصة فيعتمد القول
قول صاحب الماء وكذلك اذا لم يكن زمان المخصوصة الا انه يعلم انه كان يجرى الماء الى أرض هذا الرجل
من هذا النهر قبل ذلك كان لقول قول صاحب الماء اهـ وقال فى شرب التنوير وتصح دعوى الشرب
بغير أرض استحسننا اهـ ثم ارسلت صورة الدعوى ومكتوب فيها ما صورته أبرز المدعون حجة متعلقة
بذوى ماصية محدثة وضمنها فتوى من أحد أفندى المهمندارى بأن بيئة المحدث مقدمة والحجة واصله
اليكم فالرجو تمييز ذلك وكتابه الجواب الجواب الحمد لله فى الحجة المرسله لم يذكر المدعى ولا المدعى
عليه تاريخا أصلا من الطرفين وأما ما تناهذ كورفها أن ذا اليد أرخ من ثمانية سنة والمدعى عليهم
من خمس وعشرين سنة وقد ذكرنا فى الخلاصة والبرازية وغيرهما انه اذا أرخا يقضى بها لاسبقهما
تاريخا قال فى البحر والمحاصل أن سبق التاريخ أرجح من الكل ومثله فى فصول العبادى وأيضاً فى الحجة
المرسله الحال شاهد بالمحدث فانه ذكر كرفها انه وجد نقبا مخروقا غير مستدير ولا مستويا ولا هو كقف سائر
المواصى وأيضاً المدعى مستند الى كتاب الوقف وأبرزه من يده فلم يوجد فيه وأيضاً ليس له أرض أصلا
يسبق بها الماء المذكور فكل ذلك شاهد بأنها حادثة والقوى بنيت على ذلك وأما مجرد دينية المحدث
والقدم من دون تاريخ ففيها خلاف قال فى المحاوى له كنيف فى طريق السائمة فزعم غيره انه محدث
وزعم صاحبه انه قديم وأقاما البيئة فالبيئة بيئته من يدعى انه محدث لانها ثبتت ولاية النقص وقال
رامزا الى بى القول فى هذا قول المدعى بالقدم اهـ وذكر له لائق فى شرح المتقى عن ترجيح البيئات
للشيخ غانم البغدادى أن بيئة القدم فى البناء أولى من بيئة المحدث اهـ هذا ما تيسر نقله وظهر من
الكتب المعتمدة فى هذا الوقت والسلام قال المؤلف ثم انى رأيت فتوى من المرحوم عبد الوهاب افندى
الفرورى مدرجة فى حجة مؤرخة فى خامس عشر جمادى الاولى سنة ١٠٧٢ مضمونها فيما اذا كان
سبيل ماء معلوم مستمد من نهر معلوم مفتوحا غير مسدود وفائض ماء السبيل المذكور يسبق به أراضى
بساتين معلومة من الزمن القديم بموجب تمسكات شرعية وأدعى أصحاب النهر المزبور أن يجرى السبيل
المزبور محدث وسدوه وأصحاب البساتين المزبورة يدعون انه قديم فهل تدم بيئة القدم على بيئة

مطلب
يقضى للاسبق تاريخا
مطلب
حذ القديم الذى لا يحفظ
الاقران وراء هذا الوقت كيف
كان

مطلب
لا يخرج شئ من يد أحد الا
بحق ثابت معروف

مطلب
له نهر أو ميراب فى أرض رجل
فاختلفا الخ

مطلب
تصح دعوى الشرب بغير أرض

مطلب
اذا أرخا يقضى للاسبق
تاريخا

مطلب
بيئة المحدث والقدم بدون
تاريخ فيها خلاف

المحدث ويمنع أصحاب النهر المزبور من معارضة أصحاب البساتين التي تسقى أراضيها من فائض ماء السيل المزبور ولا المجواب تقدم بينة القدم على بينة المحدث ويمنع أصحاب النهر من المعارضة في ذلك بعد ثبوت ذلك لهم بسبب ذلك ويبقى ذلك بيد المدعين المزبورين المسمى اليهم كما تقدم لهم من قديم الزمان وإلى الآن والله تعالى أعلم * أقول قدمنا الكلام في كتاب الشهادات على تعارض بينة المحدث والقدم وذكرنا ترجيح القول بتقديم بينة المحدث في البناء وغيره بأنه الموافق للقواعد وقد أفاد المؤلف بما ذكره هنا فائدة حسنة وهي أن الخلاف انما هو فيما إذا كان الاختلاف في مجرد أن ذلك الشيء قديم أو حادث بدون ذكر تاريخ ما إذا ذكر التاريخ بأن ادعى رجل أن هذا الشيء ملكي أو حق من سنة كذا وادعاه آخر كذلك من سنة كذا فإنه لا خلاف في ترجيح الأسبق تاريخا على ما جزم به في كثير من الكتب فتنبه * (سئل) * في نهر كبير يجري على حافة بيوت بصالحية دمشق المحروسة يستقي منه أهل البيوت المذكورة من قديم الزمان وفي النهر المزبور موضع مكشوف مقدار ثلاثة أذرع طولاً وعرضاً يستقي منه العامة من القديم ويريد رجل من أهل البيوت أن يبني على النهر المزبور بناءً يجعله يتناوب دخله إلى داره بدون وجه شرعي وفي ذلك ضرر للعامة يضيق محل الاستقاء وتغيير القديم فهل والحالة هذه ليس للرجل ذلك * (الجواب) * نعم ليس له ذلك ويبقى القديم على قدمه * (سئل) * في نهر قديم مشترك بين قريتين لكل منهما نصفه وبباطنه بسط قديم مبنى بالجارة فيه لكل من القريتين مقسم محقق بشرب أراضيها وكل من أصحاب القريتين وضع يده على حقه المذكور ومتصرف به بالوجه الشرعي من قديم الزمان وإلى الآن بلا معارض ولا منازع والآن عمد أهل إحدى القريتين فغيروا البسط عن أصله وأرادوا منع أهل القرية الثانية من أخذ حقهم من الماء المذكور إلى أن يبرزوا لهم سنداً أو حجة تشهد لهم بذلك فكيف المحكم * (الجواب) * وضع اليد والتمسك بجهة قاطعة ولا يكلف ذو اليد إلى إظهار سند يشهد له بذلك مع وضع يده فيعمل بوضع يد أصحاب القرية الثانية وتصرفهم من القديم ويمنع المعارض لهم في ذلك ويبقى القديم على قدمه حيث الحال ما ذكر والله سبحانه العليم * (سئل) * فيما إذا كان لنهر بركة ماء في دارها يجري إليها الماء من فائض قديم في بركة دار زيد فستزيد الفائض وامتنع من فتحه إلا أن تكس هند بركته فهل لا يلزمها ذلك * (الجواب) * حيث كان لها ما فاض من الماء وليس لها حق في البركة لا يلزمها ذلك ولا يلزم زيد بتكليس البركة أيضاً لعدم جبر الإنسان على إصلاح ملكه والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما إذا كان لرجلين في دار زيد مسيل ماء بمعنى حق الإجراء دون رقبة المسيل فأسقطا حقهما من ذلك لدى بينة شرعية فهل يسقط * (الجواب) * نعم قال صاحب المسيل أبطلت حق من المسيل فإن كان له حق إجراء الماء دون الرقبة بطل حقه قياساً على حق السكنى وإن كان له رقبة المسيل لا يبطل بالإبطال رسائل الزينية من رسالة ما يسقط من الحقوق بالإسقاط ومثله في الأشباه * (سئل) * في أرض معلومة لها شرب معلوم وهي جارية مع الشرب المزبور تحت تولى زيد بالوجه الشرعي فآجر المتولى الشرب المذكور وحده بدون الأرض له ولم يسوق الشرب إلى أرض نفسه فهل تكون الإجارة المذكورة غير جائزة * (الجواب) * لا تصح إجارة الشرب وحده كما صرح بذلك في البرازية والذخيرة وغيرهما وفي التتارخانية من الفصل الخامس في بيع الشرب قال محمد في الأصل إذا باع شرب يوم أو أقل من ذلك أو أكثر من ذلك فإنه لا يجوز وبمض مشايخنا يجوزون ذلك والفقهاء أبو جعفر وأستاذة أبو بكر البختي وغيرهما من المشايخ لم يجوزوا ذلك وكذلك لو استأجر الماء لا يجوز إذا باعه أو آجره مع الأرض فهو جائز ويدخل الشرب في البيع تبعاً للأرض لا يرى أن أطراف الميسر تدخل في البيع تبعاً ولا تدخل مقصوداً * (سئل) * فيما إذا كان زيد

مطلب
الاختلاف في ترجيح بينة
المحدث أو القدم انما هو فيما
اذالم يؤرخا

مطلب
ليس له أن يبني بيتاً على
حافة نهر

مطلب
وضع اليد والتصرف بجهة
قاطعة ويبقى القديم على قدمه
مطلب
صاحب القاعن لا يلزمه
تكليس بركة الجار

مطلب
لا تصح إجارة الشرب وحده
مطلب
يدخل الشرب في البيع تبعاً
لا مقصوداً

لا يجوز بيع الشرب وحده بدون ارض

مطلب

فما اذا اشترى الشرب وحده ثم باعه بعد القبض

مطلب

بيع الشرب وحده فاسد فيملك بالقبض لا باطل

قوله قال أي قاضيخان رحمه الله تعالى اه منه

قوله يجوز في رواية الخ أي ولو كان ذلك بيع المدوم

من كل وجه لما كان احد يقول بجوازه وحيث وجدت

الرواية بجوازه وأخذها بعض المشايخ علم أنه ليس

من بيع المدوم من كل وجه فلا يكون باطلا اه منه

مطلب

إذا كرى النهر الخاص باذن القاضي يرجع على الابن

مطلب

كرى النهر الخاص على اهله مطلب في بيان النهر الخاص

مطلب

إذا جاوز الكرى نهر رجل تسقط عنه المؤونة

مطلب

لا ترفع مؤنة الكرى بمجاوزة الغوطة وانما ترفع بمجاوزة

الارض

مطلب

الطريق الخاص في سكة غير نافذة إذا احتجج الى

اصلاحه

حق شرب معلوم من غير قبض الشرب وحده بدون ارض فهل يكون البيع المزبور غير جائز
 * (الجواب) نعم وكذا اصح بيع الشرب تبعا للارض بالاجماع ووحده في رواية وهو اختيار مشايخ
 بلخ لانه نصيب من الماء ولم يجز في اخرى وهو اختيار مشايخ بخاري للجهالة وفي الخامسة من الشرب رجل
 اشترى شربا غير ارض وفي تلك القرية تباع المياه بغير ارض في ظاهر الرواية لا يجوز هذا البيع فان باع
 وشرط ان يكون الخراج على المشتري فسد العقد في الروايات كلها لان الخراج يكون على صاحب الارض
 فلو أنه باع الماء بدون الارض وقبض المشتري الشرب ثم باع الشرب مع ارض له قال الفقيه ابو جعفر
 لا يجوز البيع في الشرب الا ان يبيع بالبيع الاول لان المشتري الاول لم يملك الشرب بالشراء والقبض لان
 بيع الشرب بيع لا يقع على موجود الا ترى أنه لو باع الارض والشرب جاز البيع وان كان الماء منقطعاً
 وقت البيع وانما يقع البيع في الماء على ما يحدث وقتا بعد وقت فاذا لم يشتر شيئا موجودا لا يملكه
 بالقبض فلا يجوز بيعه ثانيا لانه على ملك البائع الاول قال رضى الله تعالى عنه وعندي هذا الجواب
 مشكل وينبغي ان يكون حكم البيع الاول في الشرب حكم بيع فاسد لا حكم بيع باطل لان بيع الشرب
 وحده وان كان لا يجوز في ظاهر الرواية يجوز في رواية وبه أخذ بعض المشايخ رحمه الله تعالى وقد جرت
 العادة ببيع الشرب في بعض البلدان فكان حكمه حكم البيع الفاسد والمبيع يباع فاسدا يملك بالقبض
 فاذا باعه بعد القبض وجب أن يجوز ويؤيد هذا ما ذكر في الاصل رجل باع الشرب بعبد وقبض العبد
 وأتته جازعته ولم يكن الشرب محلا للبيع لما جازعته كذا لو اشترى عبدا بمئة أودم وقبضه لا يجوز
 عقده اه من الغفار من البيع الفاسد * (سئل) في مجرى ماء مشترك بين جماعة معلومين
 خاص بهم احتاج المجرى الى الكرى الضروري فوكره البعض وصرف على ذلك مبلغا من الدراهم
 وأبى البعض عن ذلك الكرى ويريد الرجوع على الابن بما أنفق حيث كان باذن القاضي فهل يسوغ له
 ذلك * (الجواب) نعم قال في الهداية من فصل كرى الانهار وأما الثاني وهو الخاص من كل وجه فكريه
 على اهله لما ينشأ من قبل مجرى الابن وقيل لا يجبر لان كل واحد من الضررين خاص ويمكن دفعه عنهم
 بالرجوع على الابن بما أنفق فيه اذا كان بأمر القاضي الخ وجزم الزيلعي بالرجوع بخصته من المؤونة
 اذا كان بأمر القاضي واختاره في الهداية حيث أحوه مع دليله قال في الخامسة من فصل كرى الانهار
 وتكلموا في النهر الخاص قال بعضهم ان كان النهر لشرة فادونها أو عليه قرية واحدة فين مؤونة فيها
 فهو نهر خاص تسقط عنه المؤونة وان كان النهر فوق الشرة فهو نهر عام وقال بعضهم ان كان لمادون
 المائية فخاص وقال بعضهم ان كان لمادون الاربعين فهو نهر خاص وان كان لاربعين فهو عام واصح
 ما قيل فيه انه يفوض الى رأى المجتهد حتى يختار رأى الأقوال شاء اه وفي شرح الكنتز للعيني ومؤونة
 النهر المشترك عليهم أي على أهل النهر الكائنين من اعلاه الى اعلى النهر عند أبي حنيفة حتى اذا جاوز
 أرض رجل منهم تسقط عنه مؤونة الكرى وقال كرى النهر من اوله الى آخره على الشراة لان الاعلى
 يحتاج الى ما وراء ارضه ليسيل ما فضل من مائه لئلا تفرق ارضه وله انه للحاجة الى سقى الارض ولم يبق
 له حاجة فلا يحب عليه كمن له حتى تسيل ماء سطحه على سطح جاره لا يلزمه شيء من عارة ذلك الموضع
 باعتبار تسيل الماء فيه ثم فرغ على ما سبق بقوله فان جاوز الكرى أرض رجل منهم يرى الرجل من الكرى
 لما ذكرنا اه وفي التتارخانية واذا جاوز فوهة رجل هل ترفع عنه مؤونة الكرى عند أبي حنيفة الصحيح
 أنه لا يرفع مالم يجاوز ارضه وعلى هذا الاختلاف اذا احتاجوا الى اصلاح جانبى النهر اه ومثله
 في البزاية والذخيرة وغيرهما وقال في البزاية وأما الطريق الخاص في سكة غير نافذة اذا احتجج الى
 اصلاحه فاصلاح اوله عليهم اجماعا فاذا بلغوا دار رجل قيل انه على الخلاف في النهر وقيل يرفع اجماعا

لأن صاحب الدار لا حاجة له الى ما وراء داره بوجه مالا منه لا يستعملها بخلاف النهر فإنه يحتاج فيه الى تسهيل الماء اذ لولا له لفرقت أرضه حال كثرة الماء ومن جاوز الكرى أرضه وأراد فتح رأس النهر قال شيخ الاسلام على قول الامام له ذلك لزوال مؤونة الكرى عنه وقال ليس له ذلك ولو كان نهر اعظيما عليه قري يشربون منه فبلغوا بالكري فوهة نهر قرية قال في النوادر يرفع عنه مؤونة الكرى اجساعا وعلى قياس النهر الخاص ينبغي أن لا يرفع حتى يجاوز الكرى ارضى قريتهم اهـ * (سئل) في مجرى اوساخ ينصب فيه اوساخ بيوت جماعة من محلات من اعلاه الى اسفله واحتجاج الى التعزيل فقام أهل مجرى اوساخ الاعلى يكلفون بعض اهالي الاسفل الى تعزيله معهم من الاعلى الذي ليس لهم فيه اوساخ قبل وصوله اليهم بدون وجه شرعي فهل ليس لاهالي محلة اوساخ الاعلى ذلك * (الجواب) نعم أقول ههنا فائدة نهت عليها في رد المحتار وهي ان نهر الاوساخ يخالف نهر الشرب من حيث ان نهر الاوساخ اذا احتاج الى الكرى والتعزيل من اعلاه فكلما جاوز دار رجل لا ترفع عنه المؤونة بل يشاركه من هو اسفل منه وهكذا وصل التعزيل الى دار رجل يدخل في المؤونة ويشاركه جميع من قبله حتى يصل التعزيل الى آخر النهر فمن كان في اعلى النهر كان أكثرهم كلفة لانه يحتاج في اجراء اوساخه الى جميع النهر ثم دونه من تحته وهكذا فيكون الاتخاقلهم كلفة لانه يحتاج في اجراء اوساخه الى ما بعد داره من النهر وهو آخر النهر دون ما قبله بخلاف نهر الشرب فان صاحب الارض انما يحتاج من النهر الى ما قبل أرضه من اعلى النهر فاذا دخل الماء في أرضه لم يبق محتاجا الى شيء من النهر بما بعده من النهر فاذا جاوز الكرى أرضه ترفع عنه المؤونة ويبقى داخلها جميع من بعده من اهل النهر ثم كلما جاوز ارض رجل آخر ترفع عنه ويبقى على من بعده وهكذا فمن كان في اسفل النهر يكون أكثرهم كلفة لاحتياجه الى جميع النهر ثم من فوقه ثم ومن على عكس نهر الاوساخ وحاصل الفرق أن صاحب الشرب يحتاج الى كرى ما قبل أرضه ليصله الماء وصاحب الاوساخ يحتاج الى ما بعده من أرضه ليذهب وسخه * (سئل) فيما اذا كان لاهالي محلة مساقيط على نهر مختص بجماعة فاحتاج الى التعزيل لكثرة ما اجتمع فيه من اوساخ المساقيط المذكورة فهل تكون مؤونة تعزيل الاوساخ من النهر المذكورة على اصحاب المساقيط المذكورة دون اهل النهر * (الجواب) نعم ندع للضرر بقدر الامكان وفي هذه الصورة اذا احدث بعض اهل المحلة مساقيط على النهر المذكور بغیر اذن اهل النهر المرقوم ويطالب اهل النهر اصحاب المساقيط المحدثه بسدّها عن النهر فهل يسوغ لهم مطالبته بذلك * (الجواب) الحمد لله يسوغ لهم ذلك بالوجه الشرعي كتبه الفقير علاء الدين عفى عنه * (سئل) في نهر كبير يمتد من اعين يشرب منه اهالي قري بعضها من جهة اسفله يجري لتلك القرى في أنهر خاصة من ذلك النهر الكبير في بعض السنين يقل ماء النهر الكبير فيسكروا اهالي القرى العالمية ماء النهر الكبير المشترك ليرتفع الماء الى انهرهم الخاصة فيسقوا اراضيهم بحيث ان الماء لم يبق في النهر الكبير يجري الى اهالي الاسفل الا قليلا جدا ويحصل بذلك غاية الضرر على اهالي القرى التي من الاسفل فمعللين بأنهم يفعلون السكر المزبور على الوجه المرقوم من قديم الزمان وأن التقديم بقي وترك على قدمه وان خالف الشريعة المطهرة فهل لاهالي القرى الاسفل أن يكلفوا اهالي القرى الاعلى أن يزيلوا السكر ليسقي اهالي القرى الاسفل اراضيهم وليس لهم أن يسكروا في باطن النهر الكبير المشترك بدون اذنهم ورضاهم * (الجواب) ليس لاهالي الاعلى أن يسكروا الماء على اهالي الاسفل لانهم امرأ عليهم حتى يروا كما ذكره الامام العظيم ابن مسعود رضي الله تعالى عنه وان كانوا يفعلون ذلك من قديم الزمان لانه تصرف في باطن النهر المشترك بدون اذن الشركاء وذلك

مطلب

في الفرق بين نهر الشرب
ونهر الاوساخ اذا احتاجا
الى الكرى والتعزيل

مطلب

ليس لاهالي الاعلى أن
يسكروا النهر على اهالي
الاسفل وان كان يفعل من
قديم

غير جائز شرعا وفعل غير الجائز مانع من فعله الشرع فلا عبرة بما فعله أهالي الاعلى من السكر قديما على
 أهل الاسفل واذنهم لا هل الاعلى بالسكر عليهم لا يجري على المتأخرين فانه لا يلزم من رضى المتقدمين
 رضى المتأخرين فلم تأخر من أهل الاسفل منع أهالي الاعلى من السكر في باطن النهر المشترك حتى يسقى
 أهالي الاسفل اراضيهم فانه يبدأ بهم حتى يرووا كما صرح بذلك جميع أئمة المذهب في الكتب المعتمدة والله
 تعالى أعلم فتاوى المرحوم الشيخ اسماعيل مفتي دمشق الشام عفى عنه وأجاب رحمه الله تعالى عن سؤال
 آخر بما حاصله ان لم يكن لأهالي القرية السفلى حق شرب في النهر المذكور فلا هالي القرية العليا حبس
 جميع ماء النهر الخارج من ارضها حتى يرووا ثم يطلقونه لاهل القرية السفلى ان شاؤوا وان كان لأهل
 القرية السفلى حق شرب من النهر المزبور فليس لأهالي القرية العليا حبس ماء النهر عن أهالي القرية
 السفلى بل يبدأ بأهل السفلى حتى يرووا القول ابن مسعود رضى الله تعالى عنه أهل اسفل النهر امرأ على
 أهل الاعلى حتى يرووا كما في الزيلعي وغيره والله تعالى أعلم أقول وافتي بذلك الخبير الرملي في خصوص
 نهر دمشق المسمى ببردا وهذا هو المذکور في المتون كالهداية والمقتى وذكر القهستاني وتبعه العلائي في شرح
 المقتى عن شيخ الاسلام انه استحسن المشايخ ان يقسم الامام بينهم بالايام اه اى اذا لم يصطالحوا ولم
 يتفقوا بلا سكر فيسكروا كل في نوبته وينبغي الافتاء بهذا ان لزم قصر الضرر على أهل الاعلى فانه ربا يشرب
 أهل الاسفل جميع النهر فيلزم أن تيسر زرع أهل الاعلى مع ان لهم حقا في النهر تأمل (فائدة) رأيت
 في الفتاوى الفقهية للعلامة ابن حجر المكي الشافعي قال وفي فتاوى العلامة السبكي ما حاصله لا أشك
 في نهر بردا في دمشق انه غير مملوك لاحد لانه قديم بأرضه والعين التي يجري الماء فيه منها مباحة وهو
 الظاهر وما كانت مملوكة للكفار وانقلت عنهم الى المسلمين وأيا ما كان فليس ملكا لاحد ببقية انهارها
 الظاهر أنها كذلك وانها متقدمة ويحمل حدودها بعد الاسلام واذا كان كذلك فما كان باخترق
 في موات فليس بمملوك وما كان بحفر فان قصده جافره الاباحة فكذلك أو نفسه فذلك له لا كالأقلع
 الآن هو ولا ورثته فهو لهموم المسلمين وعلى التقدير الاول لا يجوز للامام تخصيص طائفة بجميعة ولا يعم
 بخلاف الاملاك المنقولة الى بيت المال التي يبيع منها ويهبط نفسها فان هذه الانهار تنفعها عام دائم للمسلمين
 فلم يجوز تقويتها عليهم بالتخصيص والبيع بخلاف غيرها ومتى جهل الحال هل هي باخترق أو حفر فهو
 لهموم المسلمين أيضا اه ما نقله ابن حجر عن الامام السبكي وقد يقال ان ما كان مباحا لهموم المسلمين
 لا ينافي دخوله في الملك والذي يظهر ان حفرة بردا وبقية الانهار الستة المتشعبة منه غير مملوكة لاحد
 وأما مياهها فغير مملوكة أيضا لان الماء لا يملك قبل الاحراز وانما لأهل الاراضى حقوق مستحقة فيها وأغلب
 أراضى دمشق المستحقة منه أوقاف ومنها سلطانية وبعضها ملك لاربابها وكل ارض لها حق منه من
 قديم الزمان من بعد الفتح أو من قبله وكذلك الدور في دمشق كل دار لها حق معلوم منها يدخل
 في حقوقها حين البيع والشراء والاجارة والوقف وغيرها من التصرفات الشرعية بلامنازع ولا معارض
 ولا انكار من أحد من العلماء وهذا كله دليل الملكية بسبق اليد لواقع الاول واستمرار ذلك الى
 زماننا فلا يحل لاحد أن يستولى على حق أحد من ذلك بلا مسوغ شرعى ولا أن يحدث في أصل هذا النهر
 العام ما يضر بأهل هذه الحقوق وان كان ذلك النهر لهموم المسلمين قبل دخوله في المقاسم والكوى المملوكة
 اما بعد دخوله فيها فقد صار ملكا كما في القهستاني ولذا كان كربة على اصحاب المقاسم لا من بيت المال
 ويوضح ما قلناه ما نقله المؤلف عن مفتي طرابلس بقوله سئل في نهر كبير ينبع من سفح جبل عظيم يمر
 في واد قديم يسمى ذلك النهر بالمعاصي يشرب منه أراض وبساتين ومزارع وقرى تحوى خلقا كثيرا ليس
 لتلك الاراضى والقرى شرب من غير هذا النهر وتشتمل تلك الاراضى على عليان من جهة منبع الماء وسفلى

مطلب
 لا عبرة لتقديم المخالف
 لشرع التويم

مطلب
 نهر بردا في دمشق غير مملوك
 لاحد

قوله فما كان باخترق
 في موات أى ما كان اخترق
 بنفسه وجرى في أرض موات
 بلا حفر من احد اه منه

مطلب
 سؤال في خصوص نهر المعاصي

تحتها وهكذا وتستحق فيه جهات أوقاف وبيت المال وغيرهما ولا يمكن السقي منه إلا بدوالب يدبرها
الماء كإرجى لتسفله وارتفاع الأرض عنه ومن قديم الزمان بنى كل أهل ناحية في وسطه سداً بالثون
والأحجار وفتحوا فيه كوى على قدر الدوالب الممكنة وجعلوا بين كل سدين مسافة مقدرة بالهندسة
بحيث إذا انحصر الماء في السد الأسفل لا يضرب بالسد الأعلى فهل إذا أراد أحد من أهل تلك الأرض أن
يحدث في جانب من ذلك النهر سداً بسكر النهر ليتمكن بذلك من نصب دوالب يأخذ به الماء إلى أرضه يجوز
له ذلك ولو حصل للأعلى منه أو المساوى ضرر بعدم دوران دولابه أو قلة دورانه أو ليس له ذلك ويمنع
عنه شرعاً أو قانوناً أو جوارب الجواب لا يخفى على أحد أن حال هذا النهر لا يخلو من أحد أمرين إما أن يكون
مشتركا اشتراكاً خاصاً بأهل تلك الأرض فلا يجوز لأحد منهم حينئذ أحداث شيء فيه إلا برضى الجميع
سواء أضر ذلك بأحد من الشركاء أو لم يضر لأن البناء واقع في بطن النهر المشترك وبعض الشركاء لا يملك
التصرف في المحل المشترك إلا برضى بقية الشركاء سواء تضرروا أو لم يتضرروا وهذا بخلاف ما إذا أراد أحد
الشركاء فيه أن ينصب عليه رعى أو دولاباً في أرض له ملاصقة لذلك النهر فإنه لا يمنع من ذلك إلا عند
وجود ضرر بالنهر أو بأحد من أهله بأن يتغير الماء عن سنته ولا يجري كما كان يجري قبل ذلك وإما أن
يكون مشتركاً اشتراكاً عاماً بين جميع الناس فيمتنع أحداث ذلك أيضاً عند وجود الضرر المذكور
فقد قال قاضيان في كتاب الثرب أن أبا يوسف سئل عن نهر مرو وهو نهر عظيم إذا دخل مرو برعى منه
أهلها بالحصص لكل قوم كوة معروفة فأحس رجل أرضاً مية لم يكن لها شرب في هذا النهر فكري لها
نهر من فوق مرو في موضع لا يملكه أحد وساق الماء إليها من ذلك النهر العظيم قال إن كان هذا النهر
المحدث يضرب أهل مرو ضرراً ينسب في ما هم ليس له ذلك ويمنع السلطان عن ذلك وكذا الكل أحد أن
يمنعه لأن ماء النهر العظيم حق العامة ولكل واحد من العامة رفع الضرر اه وفي فتاوى الكردى
المياه ثلاثة الأولى في غاية العموم كالأنهار العظام مثل دجلة وسبحون ويحسون ليست بمملوكة لأحد
فيملك كل واحد سقي دولابه وأرضه ونصب الطاحون والدالية والسانية واتخاذ المشرعة والنهر إلى أرضه
بشرط أن لا يضرب العامة فإن أضر منفع فإن فعل فلكل أحد من أهل الدار منعه المسلم والذمي والمكاتب
فيه سواء اه والله العليم كتبه الفقير محمد المقتى بطرابلس الشام عفى عنه * (سئل) * في بركة ماء
قائمة البناء في دار زيد يجري ما فاض منها بحق شرعى في مجرى إلى طالع قائم البناء في دار عمرو ويتقسم
الماء شطرين أحدهما لدار عمرو والآخر لدار بكر ويريد بكر أن يأخذ من الماء شطره المختص به من البركة
القائمة بدار زيد وليس بين بسط الطالع والبركة مخالفة والمصادفة ممكنة وليس في ذلك ضرر على عمرو
ويتفقد كل به صيده بعد ذلك فهل يسوغ لبكر ذلك * (الجواب) * نعم أقول قد منافي كتاب القسمة
الكلام على قسمة الماء فراجع * (سئل) * فيما إذا كان لزيد ورجلين طالع ماء مشترك بينهما لصيق
جدار عمرو فتهتم الطالع وصار الماء يجري إلى أرض دار عمرو وحيطانها وتضرر من ذلك وخرب بعض الدار
وطلب عمرو منهم إصلاح الطالع فهل يجب إلى ذلك * (الجواب) * نعم قال في البرازية من الشرب
نهر في أرض قوم فانبثق وخرب بعض الأرضي لملك الأرضي مطالبة أرباب النهر بإصلاح النهر دون
عمارة الأرضي * (سئل) * في ماء مشترك بين قرية ميرية ومزرعة وقف للقرية الثلاثين والمزرعة
الثلاث فترك أصحاب المزرعة زراعتها وماها مدة ثلاث سنوات فسقى زراعتهم القرية المزبورة أرضهم
بالماء المزبور في المدة المذكورة فقام المتكلم على المزرعة بزعم أن زراعتهم القرية يضمون حصص المزرعة
من الشرب في المدة المرقومة فهل لا ضمان عليهم * (الجواب) * نعم قال في الدر المختار ولا يضمن
من سقى من شرب غيره بغير إذنه في رواية الأصل وعليه الفتوى شرح وهبانية وابن كمال عن الخلاصة

مطلب

ماء النهر العظيم حق العامة
ولكل أحد منهم رفع الضرر

مطلب

إذا تهم الطالع وأضر بجهت
الجدار له مطالبته بإصلاحه

قوله فانبثق يقال ينشق الماء
بشقاقه بان خرق الشط أو
السكر وانبثق هو إذا جرى
بنفسه من غير فجر والنبق
بالفتح والكسر الاسم مغرب
اه منه

مطلب

لا يضمن من سقى من شرب
غيره بغير إذنه

اه وفي الوصاية

وساق بشرب الغير ليس بضامن * وضعه بعض وما مرّ أظهر

(سئل) في نهر قديم يجري منه قدر من الماء في ماضية قديمة تسقى أراضي وبيوتاً كثيرة بمجرى قديم شرعيّ بلا معارض وبلي الماضية طاحونة راكبة على النهر لها حجر واحد وميزابان يصب منهما ماء النهر ويدير أحدهما الحجر المزبور وهو ما مفتوحان من قديم الزمان بلا معارض ثم قل ماء النهر فصار مستأجر الطاحونة بسد أحد الميزابين بأمر صاحبها بدون وجه شرعيّ فقل انحذار الماء في الماضية جداً وصار لا يبلغ ربع انحذاره وصبه في القديم وتضرر أصحاب حقوقيه ضرراً كثيراً بسبب السد المذكور وقلة الماء ويريدون منع مستأجر الطاحونة وصاحبها من سد الميزاب المذكور بالطريق الشرعيّ فهل لهم ذلك ويبقى القديم على قدمه *(الجواب)* نعم *(سئل)* فيما إذا كان زيد وعمرو بركتان يجري إليهما الماء في مجرى خاص من طالع معلوم مشترك الماء بينهما احتياجهما احتياج طريق الماء من أعلاه إلى التعمير فهل يكون تعميره عليهما *(الجواب)* نعم أقول أفتى شيخ مشايخنا السائحاني فيما إذا كان ماء البركة بحاجة لأحدهم منه ولا آخر النصف ولا آخر السدس بأن كلفته على قدر المحصص لقول الأشباه الغرم بالغنم ولقول الذخيرة الغرامة التي لتحصين الأملاك تقسم على قدر الأملاك اه ومثله في فتاوى الشيخ اسماعيل حيث سئل في نهر يسقى بساتين وقرى انهدم جانب منه واحتاج إلى التعمير فأجاب تعميره على أربابه جميعاً على حسب حقوقهم من أعلاه اه لكن ينبغي أن يقال من أسفله بدل قوله من أعلاه لأن من كان من جهة أعلى النهر قبل موضع الانهدام لا يحتاج إلى التعمير بخلاف من كان من جهة أسفله إلى موضع الانهدام فإن الانهدام ينقص عليهم الماء فهم المحتاجون إلى تعميره ونظيره كرى النهر فإنه كلما جاوز الكرى أرض رجل رفعت منه المؤنة لعدم احتياجه إلى كرى ما بعد أرضه كما مرّ فتدبر بقي هنا شيء وهو ما إذا كان الماء ينزل إلى بركة رجل ثم يخرج ما فاض عنه إلى بركة رجل آخر واحتاج أصل الماء إلى التعمير فكيف تقسم الكلفة بينهما لم أر من تعرض لذلك مع كثرة وقوعه في ديارنا وقد جرى العرف بأن صاحب الفاض يغرم الثلث *(سئل)* في نهر مشترك بين جماعة لهم منه حق الشرب من قديم الزمان يسقى أراضيهم بحسب نصيبهم منه أراد أحد الشركاء أن يسوق نصيبه من النهر المرقوم بل لأرضه إلى أرض له أخرى ليس لها من النهر المزبور حق شرب فهل ليس له ذلك إلا برضى بقية الشركاء *(الجواب)* نعم كافي التنوير والمتقى ومثله في الزيلعي *(سئل)* فيما إذا كان زيد دار في زقاق غير نافذ وفي داخل الدار بئر بالوعة قديم ينزل فيه مساقيط الدار ومساقيط أهل الزقاق من قديم الزمان وقدا متلات البئر لكثرة ما اجتمع فيها من أوساخ المساقيط وتضرر زيد من ذلك فهل تكون مؤونة تعمير الأوساخ على زيد وبقية أصحاب المساقيط *(الجواب)* نعم *(سئل)* في رجل سقى أرضه سقياً متادافى الأرض ثقب لا يوقف عليه فدخل الماء فيه ونفذ إلى أرض جاره من غير صنغ ويزعم جاره أن الماء أفسده حنطة في الأرض المرقومة وأن الرجل يضمنها فهل لا ضمان عليه *(الجواب)* نعم وفي فوائد الفقيه أبي جعفر سئل عن سقى أرضه وفيها ثقب يضرب أرض جاره ويفسد زرعها ولا يوقف على ذلك قال سيده سبيل الحائط المائل أنه يتقدم عليه لها أثر بعد التقديم بضمن كالحائط المائل عمادية من أنواع الضمانات *(سئل)* فيما إذا كان زيد بركة ماء في داره يجري فائضها إلى طالع قديم في طرف الدار ثم منه إلى بركة في دار عمرو وعمرو متعرف فيه لنفسه بطريق شرعي من مدة تزيد على أربعين سنة بلا معارض وفي الطالع ثقب قديم مسدود لا يعلم حال سده ولا جرى الماء فيه من هذه المدة لا حدير يزيد المزبور إلا أن فقحه وأجره قدر معلوم من ماء الطالع إلى

مطلب

ليس للجمان أن يفعل ما يقلل الماء على أهل الماضية

مطلب

لهما بركتان فالعمارة عليهما

مطلب

كلفة ماء البركة على قدر المحصص

مطلب

فيما يلزم صاحب الفاض

من كلفة العمارة

مطلب

ليس له أن يسوق شرب أرضه

إلى أرض له أخرى لا شرب لها

من النهر المشترك

مطلب

في داره بئر ينزل فيه أوساخه

وأوساخ أهل الزقاق مؤونة

التعمير عليه وعليهم

مطلب

سقى أرضه سقياً متادافى فيها

ثقب لا يوقف عليه لا يضمن

ما أتلف الماء في أرض جاره

مطلب

إذا كان في الطالع ثقب مسدود

من قديم ليس لأحد فتحه

مطبخ في داره مدعياته له وعمره ينكر ذلك ومضت هذه المدة ولا يدع زيد بذلك فهل ليس له ذلك ولا تسع دعواه * (الجواب) * يعمل بتصرف عمره والمذكور بذلك ولا تسع الدعوى بعد مضي المدة المرقومة والله تعالى أعلم

* (كتاب المداينات) *

* (سئل) * فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم وتسليمه ومات قبل اداء الدين ولم يخلف شيئا وله قدر استحقاق في وقف أهلى تساوله حال حياته وتصرف به وانتقلت حصته لآخر ويريد صاحب الدين الرجوع على حصته من الوقف زاعمان له حبسها وبيعها رها حتى يستوفي دينه فهل ليس له ذلك ولا عبرة بزعمه * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان لزيد ذمة جماعة مبلغ دين من الدراهم وعمره بذمتهم دين أيضا فأخذ زيد منهم قدر من دينه الخاص به ويريد عمرو مشاركته في ذلك بلا كفالة من زيد لذلك ولا وجه شرعى فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان جماعة ديون على زيد لكل واحد من الجماعة مبلغ معلوم من الدراهم فاجتمع لجماعة وجبوا مديونهم فهل لزيد أن يقدم من أراد ويؤخر من أراد * (الجواب) * لزيد أن يقدم من أراد ويؤخر من أراد لانه حتى قائم له ولاية على نفسه وأمواله كذا في صور المسائل من باب الصرف والمداينات بقلا عن مجمع الفتاوى من باب أدب القاضي وعن مشغل الأحكام في القضاء * (سئل) * فيما اذا كان لزيد وعمره ذمة بكر دراهم معلومة ثمن غنم مشترك بينهما قبض زيد من بكر المشتري نصف الثمن ويريد عمرو مشاركته فيما قبض فهل له ذلك * (الجواب) * الدين المشترك اذا قبض أحدهما شيئا منه شاركه الآخر فيه ان شاء أو اتبع الغريم كما في صلح التنوير فيسوغ لعمره ذلك * (سئل) * فيما اذا كان على زيد دين مشترك لعمره وبكر سوية بينهما وبكر ذمة زيد أيضا دين آخر خاص به فدفع زيد لهما مبلغا معلوما من الدراهم وعين أن المبلغ المدفوع من دينهما المشترك ويزعم بكر أن له أخذه من دينه الخاص به فهل يعتبر تعيينه ويكون من المشترك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان على ذمتي دينان معلوما القدر من جنس واحد لزيد المسلم غير أن أحد الدينين مشمول بكفالة والآخر مطلق عن الكفالة فدفع المديون المزبور لزيد قدرا معلوما من الدراهم ولم يعين عن أي الدينين هو ثم اختلفا فيه فقال الدائن هو عن الدين المطلق عن الكفالة وقال المديون هو عن الدين المشمول بالكفالة وفي التعيين نفع للمديون فهل يكون القول للذمتي المديون في ذلك يمينه * (الجواب) * نعم يكون القول قول المديون لانه المملك وهو أدري بجهة التملك كذا في الاشياء والعادية وغيرهما من المعتبرات قال يبرى زاده القول للملك في جهة التملك أي فالقول قول الدافع بأي جهة دفع فسقط ذلك من ذمته كما في العادية الا فيما اذا كان عليه ألف ثمن متاع وألف كفالة فجاء بألف يؤديه عن كفالته وأبى الطالب الاخذ الا منها فلطالب ذلك ويقع القبض عنه ما وان قبض ولم يقل شيئا فلم يؤدى أن يجعل المقبوض عن أيهما شاء لأن له في التعيين فائدة فيعتبر تعيينه تحصيلًا للفائدة كذا في شرح الزيادات ولم يتعرض لما فيه القول للمديون قال في شرح الطحاوى الاختلاف متى وقع بين من له الدين ومن عليه في قدر الدين أو في صفته أو في جنسه فالقول قول من عليه الدين مع يمينه اه وفي البرازية قال له المستأجر دفعت عن الدين وقال الأجر عن الاجرة فالقول قول الدافع لانه أعلم بجهة الدفع اه وفيها من الثاني عشر من النكاح من نوع المهر مانعه فرضت النفقة عليه وعليه مهر فأعطى ثم ادعى انه من المهر فالقول له وكذا اذا كان عليه وجوه من الديون فأدى شيئا ثم ادعى انه من وجهه كذا لانه المملك

مطلبه
ليس للدائن حبس استحقاق
المديون الميت في الوقف

مطلبه
أخذ بعض دينه ليس للدائن
الاخر مشاركتة فيما أخذ

مطلبه
من عليه ديون له أن يقدم من
اراد ويؤخر من اراد

مطلبه
الدين المشترك اذا قبض
أحدهما شيئا منه شاركه
الاخر فيه

مطلبه
اذا عين المديون أن مادفعه
من الدين المشترك صح تعيينه

مطلبه
القول قول المديون لانه
المملك وهو أدري بجهة التملك

مطلبه
ما يكون القول فيه للمديون

مطلبه
القول قول الدافع لانه أعلم
بجهة الدفع

فكان أعرف بجهة التملك اه وأجاب قاضى الهداية بأنه اذا عين المدين أحد الدين ان كان
 في تعيينه فائدة بأن كان أحدهما برهن أو بكفيل والاخر لا أو أحدهما قرض والاخر عن مبيع صح
 التعيين وان كان جنسا واحدا لا يصح التعيين اه والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا دفع
 زيد لعمرو دراهم ليدفعها عن ذمته لبركنظر اجرة له عليه وقال عمرو انك دفعتها الى عن ذمة خالد نظير دين
 لي بذمته واختلفا في ذلك ولا يثبت فهل القول قول الدافع يمينه لانه أعلم بجهة الدفع * (الجواب) *
 نعم * (سئل) * فيما اذا استدان زيد مبلغا من الدراهم من عمرو وابتاع منه قروة بثمن معلوم
 وبعد ما تسلم زيد القروة من عمرو وتم عقد البيع استردّها وعمرو منه وأخذها بدون وجه شرعى ويريد زيد
 استردادها وأخذها من عمرو وبالوجه الشرعى فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا
 استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم بمراجعة شرعية الى أجل معلوم ثم حل الاجل ودفع زيد
 مبلغ المراجعة وتبقى أصل المبلغ بذمة زيد مدة سنين بلا معاملة وفي كل سنة يدفع لعمرو قدر ما من الدراهم
 معلوما والاّ ن يمتنع عمرو من احتساب ما دفعه له زيد في السنين المذكورة من أصل الدين بدون وجه
 شرعى زاعما أن الدين مال يقيم تحت وصاية وأن ذلك ربح الدين ولم يصدر بينهما معاملة ومباينة شرعية
 في السنين المرقومة أصلا فهل يحسب ما دفعه زيد لعمرو في السنين المذكورة من أصل الدين ولا عبرة
 بزعم عمرو والذکور * (الجواب) * نعم رجل أقرض عشرة دراهم وطلب على ذلك رجلا وأخذ
 فله مستقرض أن يحسب ذلك من الأصل جواهر الفتاوى من الكفالة * (سئل) * فيما اذا استدان
 زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم وابتاع منه خنجر بثمن معلوم وأجل عمرو الجميع على زيد الى أجل
 معلوم وصار زيد يدفع لعمرو في كل شهر تسعة قروش حتى حل الاجل ومضى بعده أكثر من سنين وزيد
 يدفع التسعة المذكورة لعمرو في كل شهر من السنين حتى استوفى عمرو ثمن الخنجر من زيد ومبلغا آخر
 بمراجعة بلا معاملة شرعية ومات عمرو عن ورثة وله وصي يمتنع من احتساب ما دفعه زيد لعمرو زائدا على
 الثمن المذكور من أصل مبلغ الدين فهل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعى له احتساب ما دفعه زائدا على
 الثمن * (الجواب) * له احتسابه من أصل الدين كما في جواهر الفتاوى وصرة الفتاوى وأفتى بذلك
 الفهامة ابن نجيم بانه ما تناوله بلا حيلة شرعية على انه ربح المال المذكور ربا محض مضمون بالتناول
 ولم يرد الشرع بحله مطلّا فيحسب من أصل المال والله تعالى أعلم في القينة من الكراهية من باب فيما
 يتعلق بالبحث في الاموال حم لا بأس بالبيع الاتي يفعلها الناس للتحرز عن الربا على ما هو مكروهة
 وذكر البقال في تفسيره أن عند محمد تكره وعند أبي يوسف لا بأس بها وعند أبي حنيفة مثله قال الزنجري
 خلاف في محمد في العقد بعد القرض أما اذا باع ثم دفع الدرهم لا بأس به بالاتفاق اه رجل له على رجل
 عشرة دراهم فأراد أن يجعلها ثلاثة عشر الى أجل قالوا يشتري من المدين شيئا تلك العشرة ويقبض المبيع
 ثم يبيعه من المدين بثلاثة عشر الى سنة فيقع التحرز عن المحرام قاضيان من فصل فيما يكون فرارا
 عن الربا من كتاب البيوع وفيه حيل اخرى فراجعها أقول مقتضاه انه يصح أن يحتال لجعل العشرة ثلاثة
 عشر وفي الدر المختار في آخر باب القرض ما نصه قلت وفي معروضات المفتي أبي السعود ولو ادان زيد العشرة
 باثني عشر أو بثلاثة عشر بطريق المعاملة في زماننا به - دان ورد الامر السلطاني وفتوى شيخ الاسلام بأن
 لا تعطى العشرة بأزيد من عشرة ونصف ونبه على ذلك فلم يمتثل ماذا يلزمه فأجاب بعز ورجس الى أن
 تظهر توبته وصلاحه فيترك وفي هذه الصورة هل يرد ما أخذه من الربح لصاحبه فأجاب ان حصله منه
 بالتراضي ورد الامر بعدم الرجوع لكن يظهر أن المناسب الامر بالرجوع اه ما في الدر المختار
 فقد أفاد ورود الامر السلطاني والافتاء بناء عليه بأن لا تعطى العشرة بأكثر من عشرة ونصف ورأيت

مطلب
 استدان مبلغا من رجل
 واشترى أيضا منه قروة ثم
 تنازعا فيها بعد تمام العقد
 والتسليم

مطلب
 اذا دفع المراجعة بلا مباينة
 تحسب من أصل الدين ولو
 كان ليتيم

مطلب
 أخذ المراجعة بلا مباينة ثم
 مات فلم يدون أن يحسبها
 من أصل الدين

مطلب
 ما تناوله رجلا بلا حيلة
 شرعية ربا محض

مطلب
 لا بأس بالبيع التي يفعلها
 الناس للتحرز عن الربا

مطلب
 ورد أمر بان لا تعطى العشرة
 بأزيد من عشرة ونصف

بخط شيخ مشايخنا السامحاني بأن هناك فتوى أخرى بأن لا تعطى العشرة بأكثر من إحدى عشرة
ونصف وعليها العمل اهـ وكأنه ورد أمر آخر بذلك بعد الأمر الأول لكن قد منافي كتاب الدعوى
عن الفتاوى الخيرية أن أمر السلطان نصره الله تعالى لا يبقى بعدموته وقد تم تحقيق المسألة ثمه فراجع
وعلى فرض بقاء حكم أمره بعدموته إلى الآن أو ورود أمر جديد بذلك من سلطان زماننا أيده الله تعالى
بنصره فإنما يحبس الخالف ويعز الخالف لا الفساد بالمبايعه فإنه لو أقرض مائة درهم مثلاً
وباع من المستقرض سلعة بعشرين درهماً بقدر شرعي صح البيع وإن كانت تلك السلعة تساوي درهماً
واحداً لأن النهي السلطاني لا يقتضي فساد العقد المذكور لأن ترى أنه يصح عقد البيع بعد النداء في يوم
الجمعة مع ورود النهي الإلهي وإن أمم وما ذاك إلا لأن النهي لا يقتضي الفساد كالصلاة في الأرض المنصوبة
تصح مع الإثم كما تقر في كتب الأصول إذا علمت ذلك فقول المفتي أبي السعود إن حصله منه بالتراضي
ورداً الأمر بعدم الرجوع يفيد أن ما حصله المقرض من ثمن السلعة زائداً على عشرة ونصف بالراضي
المستقرض يرجع به على المقرض وهو مشكل وقوله لكن يظهر أن المناسب الأمر بالرجوع أي وإن كان
ذلك بالتراضي أشد اشكالاً لما علمت أن بيع السلعة إن كان صحيحاً يستحق جميع الثمن واللام يستحق
شيئاً فتأمل ذلك فإني لم أجده جواباً شافياً رآه الله تعالى أعلم * (سئل) * فيما إذا كان لا يريد بركة
عرو مبلغ دين معلوم من الدراهم فراجعه عليها إلى سنة ثم بعد ما راجعه بعشرين يوماً مات عمرو المديون
فحل الدين ودفعه الورثة لزيد فهل يؤخذ من المراجعة شيء أولاً * (الجواب) * قال في القنية
جواب المتأخرين أنه لا يؤخذ من المراجعة التي جرت بالمبايعه عليها بينهما إلا بقدر ما مضى من الأيام قيل
له أنفتى بهذا قال نعم كذا في الاقروى والتنوير آخر الكتاب وأفتى به علامة الروم مولانا أبو السعود
والمحافىي والله سبحانه وتعالى أعلم وفي هذه الصورة بعد أداء الدين دون المراجعة إذا ظنت الورثة أن
المراجعة تلزمهم فراجحوا عليها عادة سنين بناء على أن المراجعة تلزمهم حتى اجتمع عليها مال فهل يلزمهم
ذلك المال أولاً الجواب حيث ظنوا أن المراجعة تلزمهم وأنهادين باقي في تركه موتهم ثم بان خلافه فلا
يلزمهم ما راجحوا به في مقابلة المراجعة التي لا تلزمهم على قول المتأخرين لأن المراجعة بناء على قيام دين
المراجعة السابقة التي على موتهم ولم يوجد وهذا في الزائد على قدر ما مضى وهذه المسئلة تظير ما في القنية
قال برزنجي لبركخواهرزاده كان يطلب الكفيل بالدين بعد أخذه من الاصيل وبيعه بالمراجعة شيئاً حتى
اجتمع عليه ستون ديناراً ثم تبين أنه قد أخذه فلا شيء له لأن المبايعه بناء على قيام الدين ولم يكن اهـ
هذا ما ظهر لنا والله تعالى الموفق أقول كأن وجهه أن المستقرض لم يشتري السلعة بثمن غالي إلا في مقابلة
الاجل في القرض فإن الاجل وإن لم يكن مالم لا يقابل به شيء من الثمن إلا أنهم اعتبروه مالم لا يظن كونه
مقابلاً بزيادة الثمن فلو أخذ كل الثمن قبل الحلول كان أخذه بلا عوض وفيه شبهة الزبا وشبهة الربا
ملحقة بالحققة فإذا مات وحل الاجل سقط عنه من ثمن السلعة بقدر ما بقي منه وكذا إذا تبين أن الدين
أصله كافي بمسئلة الكفالة المذكورة فهو نظير فوات الوصف المرغوب من المبيع كما إذا اشترى عبداً
بألف على أنه كاتب مثلاً فظهر بخلافه فإن له رده وإن امتنع الرذلة رجع بالتقصان في الأصح والله
تعالى أعلم (سئل) * فيما إذا استدان زيد من عمرو مبلغاً معلوماً من الدراهم إلى أجل معلوم بمراجعة
شرعية ثم قضى زيد الدين قبل حلول أجله فهل لا يؤخذ من المراجعة التي جرت بينهما إلا بقدر ما مضى من
الأيام * (الجواب) * نعم وهو جواب المتأخرين كذا في شتى الفرائض من التنوير وبمثل أفتى مفتي
الروم أبو السعود أفندي ولو كان الدين مؤجلاً فمضى قبل حلول الاجل يجبر على القبول وإن أعطاه
المديون أكثر مما عليه وزناً فإن كانت الزيادة زيادة تجرى بين الوزنين جاز وما روى عن رسول الله صلى الله

مطلب
لا يؤخذ من المراجعة إلا بقدر
ما مضى من الأيام

مطلب
راجحوا على المراجعة السابقة
لا تلزمهم الثانية

مطلب
قضى الدين قبل حلول الاجل
يجبر على القبول

مطلب
أعطاه المديون أكثر مما عليه
وزناً

عليه وسلم انه اوفى الدين وقال انا معاشر الانبياء هكذا نزن محمول على ما اذا كانت الزيادة زيادة
تجزي بين الوزنين وأجمعوا على أن الدائق في المائة يسير بجري بين الوزنين وقدر الدرهم والدرهمين
لا تجزي واختلفوا في نصف الدرهم قال أبو نصر الدبوسي نصف الدرهم في المائة كثير برز على صاحبه
فإن كانت الزيادة كثيرة لا تجزي بين الوزنين إن لم يعلم المديون بالزيادة ترد الزيادة على صاحبه وإن علم
المديون بالزيادة وأعطاه الزيادة اختيار اهل تحمل الزيادة للقابض إن كانت الدراهم المدفوعة مكسورة
أو صحاحا لا يضرها التبعض لا يجوز إذا علم الدافع والقابض ويكون هذاهبة المشاع فيما يحتمل القسمة
وإن كان المدفوع صحاحا يضرها التبعض وعلم الدافع والقابض جازي ويكون هذاهبة المشاع فيما لا يحتمل
القسمة خاتمة من الصرف أقول هذا كله إذا لم تكن الزيادة مشروطة أما إذا كانت مشروطة ففيها ربا
محض لا تملك بالتبعض على كل حال ويرجع بها صاحبها وإن أبرأه عنها مادامت قائمة لأن الربا لا يسقط
بالإبراء لو جوب رده حقا للشرع نعم لو أبرأه بعد الاستهلاك سقط كما بسطه في الاشياء عن القنية
* (سئل) * فيما إذا كان لزيد بذمة عمرو مبلغ معلوم من الدراهم على سبيل القرض الشرعي وابتاع
عمرو منه سلعة بثمن معلوم من الدراهم مؤجل إلى أجل معلوم ويريد زيد الآن أخذ مبلغ القرض حالا
وابراء ذمته من ثمن السلعة فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل باع آخر أقمشة
معلومة بثمن معلوم قسطه عليه في أقساط معلومة وتسلم المشتري المبيع ودفع للبائع قسطا واحدا من
الثمن بعد حلوله ثم مات البائع عن ورثة وتركه وعليه ديون لمجاعة فهل لا تحمل بقية الاقساط بموته
* (الجواب) * نعم قال في البرازية من البيوع من نوع في التأجيل مانصه بموت البائع لا يحمل الثمن
المؤجل بموت المشتري يحل اه وفي البحر قبيل باب الربا والمحاصل أن تأجيل الدين على ثلاثة أوجه
باطل وهو تأجيل بدلي الصرف والسلم وصحيح غير لازم وهو القرض والدين بعد الموت وتأجيل الشفع
ثمن المبيع بعد الاقالة ولازم فيما عدا ذلك اه الاجل لا يحمل قبل وقته الا بموت المديون ولو حكما
بالحقاق مرتد ابدارا لحرب ولا يحمل بموت الدائن اشياء من القول في الدين وفي شرح المجمع لومات البائع
لا يبطل الاجل ولومات المشتري حل المال لان فائدة التأجيل أن يتجرى مؤدى من غناء المال فاذا
مات من له الاجل تعين المتروك لقصاء الدين فلا يفيد التأجيل اه كذا في البحر في شرح قوله وصح
بثمن حال وبأجل معلوم يحل السلم وسائر الديون المؤجلة بموت من عليه لا بموت من له فصولين من أحكام
الدين والتأجيل * (سئل) * فيما إذا استدان رجل من آخر مبلغا معلوما من الدراهم وتسليمه منه
على سبيل القرض الشرعي ثم طالبه به فامتنع من دفعه له بلاوجه شرعي زاعما انها كانا تراخيا على
دفعه دفعات متفرقة فهل يلزمه دفع القرض حالا ولا عبرة بزعمه * (الجواب) * نعم والاجل
في القرض باطل خلافا للمالك وابن أبي ليلى لان القرض عارضة لوجود معنى الاعارة فيه وهو التسليم على
الانتفاع بالعين مع الرد والاجل في العواري باطل لانها شرعت غير لازمة ومتى صح التأجيل صارت
لازمة قبل مضي الاجل فتمنع التأجيل تغيير حكم الشرع فلا يجوز بحيط السرخسي من باب القروض
والديون التأجيل فيما عدا القرض من قيم التملكات وضمنان المستهلكات وثن البياعات صحيح يرى
عن الذخيرة من المداينات ونقلها في الذخيرة في الفصل التاسع في القرض والاستقراض * (سئل) *
فما إذا استدان زيد من هند مبلغا معلوما من الدراهم على سبيل القرض وتسليمه منها ثم ماتت عن ورثة
قسطوا المبلغ على زيد في أقساط معلومة أخذوا منه بعضها ويريدون مطالبته بالباقي وأخذوا منه حالا
فهل لهم ذلك * (الجواب) * نعم لانه قرض قال في الاشياء من المداينات كل دين أجله صاحبه
فانه يلزم تأجيله الا في سبعة الاولى القرض الخ اه ولومات القرض فأجل القرض وارنه فاظهاره

مطلب

الربا لا يسقط بالبراء مادام قائما

مطلب

إذا أبرأه من ثمن السلعة له أخذ القرض حالا

مطلب

بموت البائع لا يحمل الثمن وبموت المشتري يحل

مطلب

تأجيل الدين على ثلاثة أوجه

مطلب

الاجل في القرض باطل

لا يصح قنية في باب ما يتعلق بالاجل في القروض من كتاب المداينات ماتت المرأة والمهر على الزوج فأجله سائر الورثة شهر فهل لهم أن يطالبوه قبل الشهر المجواب نعم لأن التأجيل صفة العقد فيستدعي بقاء العقد كإيادته وبقاء العقد بقاء المعقود عليه ولم يبق إلا ترى أنه لو أجل الثمن بعد هلاك المبيع أوزاد في الثمن أو في المبيع لا يصح ولو أجل بعد هلاك البائع والمشتري والمبيع قائم صحيح قاعدية في الدعوى في أوائله فتساوى الافتقار من كتاب المداينات أقول أي والمعقود عليه وهو البضع لم يبق بموت المرأة تأمل * (سئل) * فيما إذا كان زيد على عمرو مبلغ معلوم من الدراهم ثم دقق كان ابتاعه عمرو منه وقسط زيد المبلغ المزبور على عمرو في أقساط معلومة لدى بيعة شرعية ويريد زيد الآن الرجوع عن التقسيط المذكور وطلبه حالا فهل يكون التقسيط المذكور لازما وليس له طلبه حالا * (المجواب) * نعم كل دين أجله صاحبه فإنه يلزم تأجيله إلا في سبعة ليست هذه منها * (سئل) * في امرأة قضت دين رجل لداثته بغير أمر الرجل وتريد الرجوع على الداث فهل ليس لها ذلك * (المجواب) * نعم ومن قضى دين غيره بأمره أو بغير أمره يخرج المقضى به عن ملك القاضي إلى ملك المقضى له من غير أن يدخل في ملك المقضى عنه ألا يرى أن قضاء الداث من الميت صحيح مع أن الميت ليس من أهل الملك ابتداء ذخيرة من كتاب المداينات من الفصل الثاني وفي العادية من أحكام السفلى والعلو المتبرع لا يرجع بما تبرع به على غيره كما لو قضى دين غيره بغير أمره اه أقول ويأتي قريباً في أول كتاب الرهن نقل آخر في هذه المسألة * (سئل) * فيما إذا كان زيد مبلغ معلوم من الدراهم مرصداً له على حانوت وقف صرفه باذن متولى الوقف في تميرها الضروري بشرطه ثم مات عن أب فدفع له عمرو المبلغ ليبقى له مرصداً كما كان زيد وصدر ذلك بدون إذن من المتولى ويريد عمرو مطالبة الأب والرجوع بتطير المبلغ المزبور عليه بدون وجه شرعي فهل ليس له مرد ذلك * (المجواب) * نعم لأن من دفع دين غيره بغير أمره فلا رجوع له على الداث كما صرح به في العادية في الفصل الثامن والعشرين ولا على المديون لما في العادية أيضاً من أحكام السفلى والعلو المتبرع لا يرجع بما تبرع به على غيره كما لو قضى دين غيره بغير أمره اه والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما إذا استدان زيد من عمرو مبلغاً معلوماً من المصارى المعلومة العيار على سبيل القرض ثم رخصت المصارى ولم يقطع مثلها وقد تصرف زيد بمصارى القرض ويريد رد مثلها فهل له ذلك * (المجواب) * الديون تقضى بأمثلها والله تعالى أعلم في البرازية من أوائل البيوع في نوع الكساد والرواج اشترى بالنقد الراثج وتقابضا وتقايلا إلى أن قال ولو كانت تروج لكن انتقص قيمتها لا يفسد أي البيع وليس له إلا ذلك في فتوى البعض وفتوى القاضي على أن يطالبه بالدراهم التي يوم البيع بعين ذلك العيار ولا يرجع بالتفاوت وكذا الدين يعني يطالب بدراهم الدين أيضاً يوم الدين بعين ذلك العيار خصوصاً والقروض تقضى بأمثلها اه * (سئل) * فيما إذا مات زيد عن ابن بالغ ولم يخلف شيئاً فزعم عمرو أن له ديناً على الميت وطلبه من ابنه فدفعه له طائفاً أنه على أبيه ثم ظهر وتبين أن ليس له روى زيد دين أصلاً ويريد الابن مطالبة عمرو بتطير المدفوع له والرجوع به عليه فهل له ذلك * (المجواب) * حيث ظن أن عليه ديناً فبان خلافه يسوغ للابن الرجوع بما أداه والله تعالى أعلم والمسألة في الاشياء من قاعدة لا عبرة بالظن البين خطأ ومن دفع شيئاً ليس بواجب عليه المخ وفي الدعوى من الخيرية ضمن سؤال المدعى عليه إذا دفع شيئاً بناءً على أنه يلزمه فظهر عدم لزومه له رجوع به كما هو ظاهر اه * (سئل) * فيما إذا كان لورثة زيد المتوفى قدر معلوم من الدراهم دين بذمة عمرو والغائب موروث لهم عن زيد فباع جماعة منهم نصيبهم من ذلك الدين من رجل فطالب عمرو فأمتنع ويريد الرجل طلب الثمن ممن قبضه منه فهل له ذلك والبيع المزبور

مطلبه
أجل الورثة المهر على الزوج

لا يصح

مطلبه
إذا قسط البائع ثمن المبيع ثم
رجع عن التقسيط ليس له
الرجوع

مطلبه
قضى دين غيره بغير أمره
ليس له الرجوع

مطلبه
المتبرع لا يرجع بما تبرع به

مطلبه
دفع مرصداً آخر بدون إذن
المتولى ليس له الرجوع على
أحد

مطلبه
رخصت مصارى القرض يرد
مثلها

مطلبه
القروض تقضى بأمثلها

مطلبه
ظن أن عليه ديناً فبان خلافه
يرجع بما أدى

مطلبه
لا عبرة بالظن البين خطأ

غير صحيح * (الجواب) * نعم وبيع الدين لا يجوز ولو باعه من المدين أو وهبه جازاً سواء من أحكام الدين وقد أفتى بمثل ذلك العلامة الترنشاي كما هو مذكور في فتاويه من البيع * (سئل) * فيما إذا قال ذمي تمسكه أودع عنى لفلان كذا مبلغاً من الدراهم على أن ذلك على دفع المأمور بفلان المبلغ المذكور ويريد الرجوع على الأمر بذلك بعد الثبوت فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وفي كفاية عصام قال أقض فلان عني أو الذي له على أو أودع عني على أن ذلك على دفع المأمور بفلان المبلغ المذكور عليه وإن قال أقض أو أودع ولم يقل عني أن المأمور شريكاً أو خطيماً أي جرت المادة بينهما أن وكل الأمر أو رسوله يأخذ منه ما يحتاج إليه الأمر شراء ولو قرضاً ثم يعطيه الأمر أو في عيال الأمر أو لا يمر في عيال المأمور يرجع وعند انتفاء هؤلاء لا يرجع عندنا خلافاً للشيء ثم لا يرجع الدافع على المدفوع إليه إن قال ادفع أو أقض قضاء وإن قال ادفع ولم يقل قضاء يرجع حلاً على الأمر بالادعاء وفي بعض الفتاوى يرجع الدافع على القابض ولم يفصل والمحق ما ذكرنا برأيه من الوكالة من نوع في المأمور ببيع المال ومثله في الذخيرة من كتاب المداينات وعبارتها من الفصل السابع الدفع متى حصل بطريق القضاء لا يكون للدافع ولاية لاسترداد أهـ وتقام التعاريف فيها وفي البرازية أيضاً ومثله في الخاتمة من الكفاية والعادية والفصولين في أحكام العارية في ملك الغير * (سئل) * فيما إذا مات المدين عن تركته مشتهرة على مواس وأمتعة وله ورثة يكافون الدائن بأخذ عين التركة المزبورة بدلا عن دينه وهو لا يرضى لأخذ مثل دينه فهل لا يجبر على أخذ العين بل تباع بمن مثل الدين ويوفى منه * (الجواب) * نعم إذا الدين تقضى بأشياء فباع التركة بمن مثل الدين ويوفى منه إلا إذا أراد الورثة إبقاء هالهم ودفع مثل الدين لصاحبه منهم فلم يملك ذلك والله تعالى أعلم * (سئل) * في رجل قبض من آخر عدة دنائير ديناله عليه وقضى بهادينا عليه لزيد فرد زيد منها ديناراً على الرجل ويريد الرجل رده على صاحبه الآخر المذكور فهل له ذلك * (الجواب) * نعم قاله في البحر في خيار الغيب تحت قول الماتن ولو باع المبيع فرد عليه بيب قال بعد كلام وعلى هذا إذا قبض رجل دراهم له على رجل وقضاهما من غيره فوجدها التريم زبوا فردوها عليه بغير قضاء فله أن يردها على الأول أهـ أخذ دراهمه من عليه وأتقربها الناقد ثم وجد بعضها زبوا فلا ضمان على الناقد وترد على الدافع وإن أنكر الدافع أن يكون ذامد فدفعه فالتقول قول القابض مع عينة كاسي في الأول لمن لانه يترك أخذ غيرها وهذا إذا لم يقرب باستيفاء حقه أو الجهاد فإن كان أقراً لا يرجع أن أنكر الدافع أن يكون ذاهوكذا في آخر الفصل السابع من قضاء البرازية في فتاوى الاتقوى من كتاب المداينات أقول وقدمنا تمام الكلام على هذه المسئلة عن الامام الطرسوسي في خيار البيوع فراجعه (فروع) أحد الورثة لو قبض شيئاً من بقية الورثة وأبرأ من التركة وفي التركة ديون على الناس إن كان مراده البراءة من قدر حصته من الدين صح وإن كان مراده بتمليك حصته من الورثة لا يصح لانه بتمليك الدين من غير من عليه الدين كذا ذكره رشيد الدين وفي موضع آخر الوارث إذا قال تركت حتى لا يبطل حقه لأن الملك لا يبطل بالترك عادية في الفصل ٢٨ لا يكون طلب القبالة من رب الدين بعد القضاء إن كان دفع هو ورق الكتابة ولو مات الدائن بعد الاستيفاء بقيت القبالة في يد الورثة فلم يدين طلبها منهم إن كانت الكاغدة مملوكة له وإن كانت مملوكة للدائن فله طلب وثيقة القضاء منه أو من ورثته إذا لم يدفع القبالة ولا بد في صحة دعوى القبالة من بيان قدر الكاغدة وصفتها وبيان قدر المال المكتوب فيها حاوى انزاهدى ومثله في القنينة من المداينات * أخذ من دينه ديناراً فوجده زائفاً فجعله في الزوت ليروج ليس له الرد وكذا المحكم في الدرهم إذا أخذه من دينه فوجده زائفاً فجعله في البصل أو نحوه ليروج ليس له الرد كالأوداوى عيب مشريه ليس له الرد حاوى

مطلب

في المأمور بدفع الدين

مطلب

دفع دين غيره بطريق القضاء

عنه ليس للدافع ولاية

الاسترداد من المدفوع إليه

مطلب

لا يكلف الدائن بأخذ عين

التركة بل تباع ويوفى منه

مطلب

لا وارث أخذ التركة ودفع مثل

الدين من ماله

مطلب

رد عليه غيره ديناراً لردّه

على غيره الآخر

مطلب

صالح الوارث وفي التركة ديون

على الناس

مطلب

تمليك الدين من غير من عليه

الدين لا يصح

مطلب

قال الوارث تركت حتى لا يبطل

لأن الملك لا يبطل بالترك

مطلب

إذا قضى الدين فله طلب

التمسك إن كانت الورقة له

قوله القبالة الخ القليل الكفيل

والجمع قبل وقبله ومن قبل

شياً وكتب عليه بذلك كتاباً

فاسم ذلك الكتاب المكتوب

القبالة مغرب أهـ منه

مطلب

جعل الدينار في الروث

أو لدرهم في البصل ونحوه

ليروج ليس له الرد

الزاهدي من المداينات من فصل مسائل متفرقة وفيه اعطى المستقرض المقرض مالا ليميز المجيد من الردي ويأخذ منه حقه فهلك في يده هلك من مال القاضي في قوتهم جميعا لان الاخذ للتحويل لا للاقتضاء * دفع المديون الى الدائن حقه ثم دفعه الدائن اليه ليعتده فهلك في يده هلك من مال الدائن ولو دفع المطلوب الى الطالب حقه زائفا وقال أنفق وان لم يرج فردته على * ففعل فلم يرج فله الرذاسحسانا لا قيناسا كذا قاله أبو يوسف والظاهر انه قول الكل بخلاف مالو باع عبدا أو جارية فوجد المشتري به عبدا فقال البائع عرضها على البيع فان نفقت والا فردتها على * فعرضها فليس له أن يردّها اه * الاجل حق المديون فله أن يسقطه اشبا من المداينات عن الزيلعي * والخاتمة وفيها من قاعدة التابع تابع قال المديون تركت الاجل أو بطلته أو جعلت المال حالا فانه يبطل الاجل كما في الخاتمة وغيرها * اذا أنف الدائن عينا من مال المديون ان من جنس الدين صار قاصدا وان من خلافه لا بلا مقاصصة ان مثليا أو قيميا على المختار بزيادة من بيع الوفاء * هل تسمع الدعوى في الدين المؤجل على المديون لاثباته وتسجيله أم لا اجاب قارئ الهداية رحمه الله تعالى نعم تسمع الدعوى فيه لاثباته لا للطالبة والله تعالى أعلم

(كتاب الرهن)

(سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم ورهن عنده آنية نحاس قيمتها اكثر من الدين رهنا شرعيا مسلما ثم ان عمرا رهنها عند بكر وسلمها له بدين استدان منه بلاذن من زيد ولا وجه شرعي وهلك عند بكر ويريد تضمين عمرو قيمة الزائد عن الدين بعد الثبوت فهل له ذلك *(الجواب)* نعم وضمن ما عارثه وايداعه واجارته واستخدمه وتمتد به كل قيمته فيسقط الدين بقدره شرح التنوير أقول فاصل ان الرهن مضمون عند التعدي ضمان الغصب فيه ضمن المرتهن كل قيمته لكن دينه أسقط عنه من قيمة الرهن بقدره فيبقى عليه أداء الزائد على الدين ان كانت قيمة الرهن أكثر وان كان الدين أكثر رجع هو بملازاد على قيمة الرهن وسيأتي في آخر كتاب الرهن تمام القيل لهذا السؤال عن الفصول العبادية قال المؤلف في الهدية لاصدر الشهيد رجل اربعين من امرأتها وعاتت فجاءه رجل وقضى دينها ولرهن المداينة وضمت الجيران له فجاءت المراهنة وأخذت الدار فليس للمرتحن الثاني أن يطالبها بشئ لانه تبرع عبدون أمره لا يطلب من المرتحن الا الاول لانه أوفاه حقا واجبا له ولا يأخذ الجيران لان ضمانهم لم يصح لانهم ضمنوا ما ليس بواجب *(سئل)* قيم اذا سرق الرهن من عند المرتحن بلا تعذره ولا تصغير في حفظه وكانت قيمته تزيد على الدين فهل يسقط الدين ولا يضمن المرتحن الزيادة *(الجواب)* نعم كما في المتن *(سئل)* في امرأته رهن عند رجل طمخسة قيمتها خمسة وعشرون قرشا بخمسة قروش استدانها منه وتسلم الرهن فتعيب عنده عيبا فاحسبنا كل العث حتى صارت قيمته خمسة قروش فهل يضمن ويسقط عن الدين بقدره وتلك المرتحنة الرهن بقروش *(الجواب)* نعم قال في البرازية وان انتقص الرهن عند المرتحن قدرا أو وصفا سقط من الدين بقدره بخلاف النقصان بمرجح السعر على ما عرف في الجامع فلو رهن فردا قيمته أربعون بعشرة فأنقصه السوس حتى صارت قيمة عشرة يفتك المراهن بدرهمين ونصف ويسقط ثلاثة ارباع الدين لان كل ارباع من القروش رهن بربع الدين وقد بقي من القروش ربعه فبقي ارباع من الدين ربه اه *(سئل)* فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم الى أجل معلوم ورهن عنده على ذلك رهنا مسلما يساوى قدر الدين ثم حل الاجل ودفع له لم يدينه وطالب منه فادعى عمرو انه قد دفعه فهل يضمن ويرد

مطلد
أعطى للمقرض مالا ليعتده
ويأخذ منه قرضه فهلك هلك
على المستقرض

مطلد
أعطى الى الدائن حقه زائفا
وقال أنفق وان لم يرج ففعل
فله الرذاسحسانا

مطلد
الاجل حق المديون فله أن
يسقطه

مطلد
فيما اذا أنف الدائن شيئا من
مال المديون تسمع الدعوى

مطلد
في الدين المؤجل لاثباته
لا للطالبة

مطلد
المرتحن اذا رهن الرهن بلا
اذن الرهن ضمنه

مطلد
الرهن مضمون عند التعدي
ضمان الغصب

مطلد
قضى دين غيره بلاذنه وضمن
له الجيران لا يرجع على أحد

مطلد
اذا سرق الرهن يسقط الدين
ولا تضمن الزيادة

مطلد
اذا نقص الرهن قدرا أو وصفا
عند المرتحن سقط من الدين
بقدره

مطلد
اذا استوفى الدين وادعى
هلاك الرهن يرد الدين

ما استوفاه الى الراهن * (الجواب) * نعم قال العيني في شرح الكنز فلو هلك الرهن بعد قضاء الدين قبل تسليمه الى الراهن استرد الراهن ما قضاء من الدين لانه تبين بالهلاك انه صار مستوفيا من وقت القبض السابق فكان الثاني استيفاء بعد استيفاء فيجب رده اه ومثله في البرازية في الثالث من الضمان ومثله في فتاوى الكازروفي * (سئل) * في الرهن اذا نقد عند المرتهن بدون تعد ولا تقصير في المحفظ وقيمه أكثر من الدين فهل يهلك بالدين ولا يضمن المرتهن الزائد على الدين والقول قول المرتهن في قيمة الرهن يمينه * (الجواب) * نعم المحكم كما ذكر والله تعالى أعلم قال في الدر المختار في باب التصرف في الرهن اختلافا في الدين والقيمة بعد الهلاك فالقول للمرتهن في قدر الدين وقيمة الرهن شرح التكملة اه أقول كسبت في رد المختار على الدر المختار في هذا المثل مانصه صورة المسألة ما في الخاتمة وغيره لو كان الراهن يدعى الرهن بألف والمرتن بخمسة مائة فان كان الرهن قائما ساوى ألفا تحالفا وتراد ولو هالك فالقول للمرتهن لانه يمينه كزيادة سقوط الدين اه زاد الاقاني ولو اتفقا على انه بألف وقال المرتهن قيمته خمسة مائة وقال الراهن ألف فالقول للمرتهن الا ان يبرهن الراهن لانه يدعى زيادة الضمان اه ملخصا اه في هاشي وهو ان ظاهر كلام المؤلف ان المرتهن لا يضمن الزائد على الدين من قيمة الرهن اذا ادعى الملاك وان لم يبرهن على ذلك وهو مخالف لما في المحررية حيث سئل عن الرهن اذا لم يعلم ضياعه الا بقول المرتهن هل يضمن قيمته بالغة ما بلغت فأجاب نعم حيث لم يعلم ذلك بالبرهان كما صرح به في تنوير الابصار والدرر والقر اه وبعبارة التنوير هكذا وضمن بدعى الملاك بالبرهان مطلقا ومثله في الدرر وشرح المجمع الملكي والذي حرره في رد المختار ان هذا غير صحيح لانه مذهب الامام مالك وأما مذهبا فلا فرق بين ثبوت الملاك بقوله مع يمينه أو بالبرهان وهو في صورتين مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين كما أوضحه الشرنبلالي في رسالة مستقلة سماها غاية المطلب في الرهن اذا ذهب وفي حاشيته على الدرر عن الحقائق شرح النسفية وبه أفتى ابن الشلي والتراشي وغيرهما وكذا في الفتاوى الرحيمية أفتى بذلك تبعا للشيخ الشرنبلالي وقال ان ما أفتى به الرمي بخلاف المذهب رأسا واحدا والرجوع الى الحق أحق اه ونقل المؤلف عن الشيخ أحمد مفتي عكة نحو ما ذكرنا من تحرير المسألة والرد على الخبير الرمي والتنوير والدرر وتصريح صاحب الحقائق بأن هذا مذهب مالك رأسا ما عندنا فيصدق ويسقط من الدين بقدره والباقي لا ضمان عليه اه وان المناسب في عبارة التنوير السابقة أن يقال وتقبل دعواه الملاك بالبرهان مطلقا * (سئل) * فيما اذا ادعى المرتهن رد العين المرهونة وكذبه الراهن في ذلك فهل يكون القول للراهن يمينه في عدم الرد دون المرتهن أولا * (الجواب) * القول للراهن يمينه في عدم الرد دون المرتهن لانه مضمون والمالة هذه والمسألة في التنازع خاتمة وفتاوى قارئ الهداية والانهقروى وغيرهما والله سبحانه وتعالى أعلم وفي فتاوى ابن الشلي من الرهن لا يقبل قول المرتهن في دفعه الرهن للراهن قبل موته ولو حلف بل لا بد له من اقامة بينة على ذلك اه أقول قد أتب العلامة الشرنبلالي في هذه المسألة رسالة مستقلة أيضا سماها الاقتناع في الراهن والمرتن اذا اختلفا في رد الرهن ولم يذكر الضياع وقد تردد في جواب المحكم فيها فقال قد يجاب بأن القول للراهن يمينه نص عليه في معراج الهداية بقوله ولو اختلفا في رد الرهن فالقول للراهن بلا خلاف لانه منكر اه قال لکن قد يحمل على ما اذا اختلفا في الرد والملاك لان سياق كلام المعراج في الاختلاف في الهلاك وقد صرحوا بأن الرهن بمنزلة الوديعة في يد المرتهن وانه أمانة في يده وبأن كل أمين اذا دعي اصال الامانة الى مستحقها قبل قوله في حياة المستحق أو بعد وفاته فن ادعى استثناء المرتهن من هذه الكلية فعليه البيان ويعارض كلام المعراج بما لو ادعى المرتهن هلاك الرهن عنده وأنكره الراهن فان القول

مطلب
اذا ملك الرهن قال قول
المرتهن في قيمته
قوله ولو اتفقا أي لانه لما قال
ان الرهن وقع على خمسة مائة
من الالف اعترف بسقوط
خمس مائة من الالف وصار
منكرا لسقوط الباقي فكان
القول له فهذه صورة
الاختلاف في قدر الدين
الذي وقع به الرهن اه منه

مطلب
اذا ادعى المرتهن هلاك
الرهن ولم يبرهن هل يضمن
ما زاد على قدر الدين
مطلب
هما اذا ادعى المرتهن رد الرهن
الى الراهن لا يقبل قوله

للمرتهن بيمينه لانه أمين كالمودع والمستعير مع أن الزاھن منكر اه كلام الشرنبلال في ملخصا واصلته
 انه يصدق في دعواه رد الزاھن على رايه لانه امانة وحكم الامانة كذلك ولكن لا يخفى عليك أن الفرق
 ظاهر بين الرهن وغيره من الامانات لان الرهن مضمون بالدين فكيف يصدق ويتيق عنه الضمان
 واما بقية الامانات فليست مضمونة فلهذا يصدق نعم الحقوا الرهن بالامانة وجعلوه مثلهما من حيث
 انه يضمن جميع قيمته بالتعدي واما قوله يعارض كلام المعراج الخ فاجابه ظاهرا ايضا لان المرتهن اذا
 ادعى هلاك الرهن عند غمنا يكون القول قوله بيمينه با نسبة الى ما زاد من قيمته على قدر الدين لان الزائد
 امانة من كل وجه فيصدق بيمينه كبقية الامانات حتى انه لا يضمنه اما قدر الدين فانه يضمنه حتى انه
 يسقط دينه بقبالته فصار قدر الدين من الرهن مضمونا عليه فكيف يصح تشبيهه بالمودع والمستعير ولو
 كان مثلهما لزم أن يصدق مطلقا ولا يسقط شيء من دينه واما اذا ادعى رد الزاھن سواء ادعى
 هلاكه عند الرهن بعد الرد او ادعى الرد فقط فانه لا يصدق لكونه كان مضمونا عليه قبل الرد بحيث لو
 هلك سقط من الدين بقدره فاذا ادعى رد الزاھن عليه كان نافيا بدعواه الضمان عن نفسه فلا يصدق بخلاف
 من ادعى رد الوديعة او العارية فانه يصدق لان ذلك لا يمكن مضمونا عليه بالهالك كما مر فلم يكن نافيا
 بدعواه الضمان عن نفسه والذي في فتاوى قارئ الهداية نسيه سئل عن المرتهن اذا ادعى رد العين
 الموهونة وكذبه الزاھن فهل القول قوله اجاب لا يكون القول قوله في رد الزاھن مع يمينه لان هذا شأن
 الامانات لا المضمونات بل القول للزاھن مع يمينه في عدم رد الزاھن ومثله ما مر في كلام المؤلف عن ابن
 النجاشي والتنازع فيه وغيرهما ومثله ايضا في فتاوى ابن نجيم وهذا هو المذکور في المعراج فلزم اتباع
 المنقول كيف هو والقول لكن ينبغي أن يقال ان ذلك فيما اذا كان الرهن غير زائد على الدين فان كان
 زائدا ينبغي أن لا يضمن الزيادة لتخصها امانة غير مضمونة فيكون القول قوله فيها سواء ادعى الرد فقط
 او الرد والهلاك به عند الزاھن فتأمل هذا ما يسر المولى تحريره على العبد الفقير في رد المختار على الدر المختار
 * (سئل) * فيما اذا رهن زيد داره المعلومة عند عمرو بدين شرعي رهنا شرعيا مسلما ثم بعد ذلك رهن
 زيد الدار للمزبورة ثانيا عند بكر بدون ذن عمرو ولا وجه شرعي ولا فاك الرهن الاول فهل يعتبر الرهن
 الاول ولا يعتبر الثاني * (الجواب) * نعم قال في المحاوي الزاهدي راجعنا لشيخنا بكر خواجه زاده رحمه
 عند آخره ما سأل المرتهن الاول واخذ بغير اذن الاول وسله اليه لا يكون رهنا فيما بينهما حتى لو قضى
 للاول دينه لا يكون للثاني حصة بخلاف بيع الرهن لان البيع يتم بالعقد دون الرهن اه وفي فتاوى
 الهامة الشيخ اسماعيل اذا ثبت الرهن الاول فالثاني غير صحيح * (سئل) * فيما اذا رهن زيد داره عند
 عمرو وبكر رهنا شرعيا مسلما لم يدين شرعي معلوم اكل منهما فهل يكون الرهن صحيحا وكله رهن من
 كل منهما * (الجواب) * نعم كما في التنوير من باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز اقول اي يصير كله
 محبوسا بدين كل واحد منهما لان نصفه يكون رهنا من هذا ونصفه من ذلك قاله ابن الكيال * (سئل) *
 فيما اذا باع زيد بستانه من عمرو وبيع وفاء بثمان فيه غبن فاحش على انه ان رد زيد الثمن لعمرو رد البيع
 وتسلم عمرو والبيع واثمرت اشجار البستان عنده فهل يكون البيع المزبور حكمة حكم لرهن فالثمرة
 المحاصلة من البستان تابعة لاصلها * (الجواب) * حيث كان بثمان فيه غبن فاحش يكون البيع
 المذکور حكمة حكم الرهن ونما الرهن كالمولد والتمرو واللين والصوف للراهن وهو رهن مع الاصل كما
 صرح بالاول في البرازية والتخيرية والمحاوي الزاهدي وغيرها وبالثاني في التنوير وغيره من المعبرات
 والله الموفق * (سئل) * في رجل باع آخر عقارا بثمان معلوم من الدراهم فيه غبن فاحش وقبض
 الثمن وأطلق البيع وليد كره الوفاء الا ان المشتري عهد الى البائع بعده انه ان أوفى له مثل الثمن يفسخ

مطلبه
 اذا رهن داره عند زيد ثم
 رهنه عند عمرو ولا يصح الثاني
 مطلبه
 اذا ثبت الرهن الاول فالثاني
 غير صحيح
 مطلبه
 رهن عند رجلين فكله رهن
 من كل منهما
 مطلبه
 بيع بستان ببيع وفاء فهو
 في حكم الرهن وغرته تصير
 رهنا ايضا

معه البيع ويرد له المبيع وأشهد على ذلك بيته شرعية والبائع يعلم بالغبن فاحش ومضت مدة والآن
أحضر البائع نظير الثمن للشئى ومطلب رد المبيع له فهل يجب أن يرد ذلك وتقبل البيعة * (الجواب) *
نعم لأن البيع إذا كان بغبن فاحش والحالة هذه فهو رهن بشرط أن يعلم البائع بالغبن وقت البيع كما
في المحامى الزاهدى عن بكر خواهر زاده * (سئل) * فيما إذا كان زيد قطعاً أرض معلومة
حاملتان لغراس طارح الارضين في ملكه فباعهما من عمرو وبيع وفاء منزلاً منزلة الرهن بنقن معلوم من
الدرهم فبضه من عمرو ثم أجر عمرو والمبيع من زيد البائع المزبور مدة معلومة بأجرة معلومة من الدرهم عن
كل سنة وأحال بكر على زيد بالأجرة فهل لأجرة لعمرو على زيد ولا تصح الحوالة * (الجواب) * نعم
لأن بيع الوفاء منزل منزلة الرهن كما مر جوابه قال في التنوير وشرعه الدر المختار ولو استأجره لعمرو لم يلزم
بينهما فلا أجر له كراه استأجر الرهن من المرتهن فإنه لا أجر له لتفقه بملكه اه وفي الخيرية ولا تصح
الاجارة ولا تصح فيها الاجرة على المقتضى به سواء كانت بعد قبض المبيع المشتري الدارام قبله قال في النهاية سئل
القاضي الامام أبو الحسن الماتريدى عن باع داره من آخر بن معلوم ببيع وفاء وتبايضاً ثم استأجرها من
المشتري مع شرائط صحة الاجارة وقبضها ومضت مدة فهل يلزمه الاجرة فقال لا لأنه عندنا رهن والرهن
إذا استأجر الرهن من المرتهن لا تصح الاجرة اه ثم نقل الخيرية الرهن عن البرازية ما يوافقها وأفتى بذلك
غير مرة والكل في فتاواه لا شهرة وأما الحوالة فقد قال في البحر الرائق وأما شرائط الهتال به فإن
يكون ديناً لازماً فلا تصح بدله مال الكتابة فلا تصح به الكفالة لا تصح به الحوالة ثم قال ولو ظهر براءة
المحال عليه من دين فبذبه الحوالة بأن كان الدين ممن مبيع فاستحق المبيع تبطل الحوالة وتقبل الخيرية
الرهنى رحمه الله ان الكفالة بما لا يثبت له في الذمة غير صحيحة في أصح القولين اه فعلم بما قرر وسطر
أن الاجرة للزبورة غير لازمة للمستأجر وهي غير ثابتة في الذمة فلا تصح بها الحوالة واقه سبحانه وتعالى أعلم
* (سئل) * في امرأة باعت دارها من رجل ببيع وفاء منزلاً منزلة الرهن ثم إن الرجل أجرها لغيره من بعلها
بأجرة معلومة قبضها الرجل وبيعهم أن الاجرة له فهل تكون الاجرة للرهن المزمومة وبطل الرهن
* (الجواب) * نعم والمسئلة في الخلاصة والخاتمة من الرهن أجر المرتهن الرهن من أجنبي بلا اجارة
الراهن فالظلة للمرتهن ويصدق بها عند الامام ومحمد رحمه الله تعالى كالتأصيل يتصدق بالظلة أو يردّها
على المالك وان أجرها من الرهن بطل الرهن والاجر للراهن برزاية ومثله في الذخيرة * (سئل) * في بيع
الوفاء المنزل منزلة الرهن إذا قبضه المشتري بمداد دفع الثمن للبائع وتوافق مع المشتري على انه يرد له
المبيع إذا رد له نظير الثمن في وقت كذا ثم جاء الوقت وامتنع البائع من رد نظير الثمن للمشتري بدون وجه
شرعى فهل يؤثر ببيع الرهن وقضاء الدين من ثمة فإذا امتنع باع المحاكم عليه * (الجواب) * نعم
* (سئل) * فيما إذا رهن زيد داره عند عمرو ودين استدانه منه وقال لعمرو ان لم أعطك دينك الى وقت
كذا فهمي بيع لك بمالك على ثم أجر عمرو والدار من زيد مدة معلومة بأجرة معلومة قبضها من زيد وحل
الاجل فهل لا يصح البيع والاجرة باطلة فيرجع زيد بمداد دفع ان لم يكن من جنس الدين وان كان من
جنسه تقع المقاصصة * (الجواب) * نعم * (سئل) * في الراهن إذا أجر المرهون بغير إذن
المرتهن فهل تكون الاجارة باطلة والمرتهن أن يعيده في الرهن * (الجواب) * نعم قال في الخاتمة
وان أجرها بغير إذن المرتهن كانت الاجارة باطلة والمرتهن أن يعيدها في الرهن اه وفي العمادية من
القصص ٣١ وكذلك لو أجره الراهن بغير إذن المرتهن لا يجوز للمرتهن أن يبطل الاجارة * (سئل) *
فما إذا استأجر المرتهن الدار المرهونة من راعها فهل يبطل الرهن * (الجواب) * نعم قال في البرازية
في أوائل الرهن وفي العناية استأجر المرتهن الارض المرهونة بطل بخلاف الاعارة اه وفي الخاتمة

مطلب

إذا باعه بغبن فاحش وعلم
البائع بالغبن ووعده بفسخ
البيع أن رد الثمن فهو رهن

مطلب

بيع الوفاء منزل منزلة الرهن

مطلب

إذا استأجر الراهن الرهن من

المرتهن فلا أجر

مطلب

باع داره ببيع وفاء ثم استأجرها

لا يلزم الاجرة

مطلب

باعه دارها ببيع وفاء ثم أجر

الدار من زوج البائعة بدينهما

بطل الرهن والأجرة لكما

مطلب

إذا امتنع البائع وفاء من رد

الثمن يؤمر ببيع الرهن

وقضاء الدين من ثمة

مطلب

رهن عنده داره وقال ان لم

أعطك دينك الى وقت كذا

فهى بيع لك بالدين لا يصح

مطلب

الراهن إذا أجر المرهون بلا

إذن المرتهن فالاجارة باطلة

مطلب

إذا استأجر المرتهن الرهن

بطل الرهن

ولوا رهن رجل دابة بدين له على الراهن وقبضها ثم استأجرها المرتهن صحت الاجارة وبطل الرهن حتى لا يكون للمرتهن أن يعود في الرهن ولورهن الرجل دابة وقبضها ثم أجزها من الراهن لا تنفع الاجارة ويكون للمرتهن أن يعود في الرهن ويأخذ الدابة اه * (سئل) * فيما اذا رهن زيد عند عمرو عدة معز معلومة بدين استدانته منه رهنا شرعا مسلما ثم أجزها من زيد فباع الراهن المعز المزبورة من بكر وسلمها له وتلفت عنده وذلك بدون اذن من المرتهن ولا وجه شرعي ويريد عمرو ان يضمن بكر قيمتها لتكون رهنا عذره فهل له ذلك * (الجواب) * نعم والراهن اذا باع الراهن وسلم فللمرتهن الخيار ان شاء يضمن الراهن وان شاء ضمن المشتري وان شاء أجاز البيع وأخذ الفل وهذا اشارة الى أن البيع من الراهن موقوف من رهن خزانة الفتاوى وكذا في منية المفتي انقروى قال العلائي "والرهن ان تلفه أجنبي أي غير الراهن فالمرتهن يضمنه أي المتلف قيمته يوم هلك وتكون القيمة رهنا عنده وأما ضمانه على المرتهن فتعتبر قيمته يوم القبض لانه مضمون بالقبض السابق زيلعي اه وقد صرح الزيلعي بأن تعلق حق المرتهن يجعل المالك كالأجنبي في حق الضمان الخ ففي هذه المحادثة المتلف للمعز أجنبي والمرتهن يضمنه قيمتها لانه محبوس بحقه والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا باع زيد الراهن الدار المرهونة من عمرو ولم يعلم عمرو أنها رهن وذلك بدون اذن من المرتهن ولا اجارة ويريد المشتري رفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع فهل له ذلك * (الجواب) * حيث لم يجز المرتهن البيع ولا قضى الراهن دينه ولم يعلم المشتري انه رهن فهو بالخيار ان شاء صبر الى فكاك الرهن او رفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع كما في التنوير والله تعالى أعلم وتوقف بيع الراهن رهنا على اجارة مرتهنه أو قضاء دينه فان وجد أحدهما نفذ وصار غنه رهنا وان لم يجز وفسخ لا يفسخ فالشخص ان شاء صبر الى فكاك الرهن او رفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع وهذا اذا اشتبه ولم يعلم أنه رهن ابن كمال كذا في شرح التنوير للعلائي ومثله في المتقي وغيره وأقبحه الرمي أقول كتبت في رد المحتار أن الأصح أنه لا فرق بين علم المشتري بأنه رهن وعدم علمه كما في حاشية الخ عن منية المفتي وهو المختار لا يقتوى كذا ذكره المحوى وغيره عن التجديد وفي جامع الفصولين يتخير مشتري رهون وما أجور ولو علماه عندهما وعند أبي يوسف يتخير جاهلا لا عالما وظاهر الرواية قولهما اه قال الخبير الرمي في حاشيته على الفصولين وهو الصحيح وعليه الفتوى كما في الولوالجية اه * (سئل) * فيما اذا باع المرتهن الرهن من آخر وسلمه منه بدون اذن الراهن ولا اجارة منه ثم مات المرتهن عن ورثته ويريد الراهن أداء الدين للورثة ورفع يد المشتري عن الرهن فهل له ذلك * (الجواب) * نعم يبيع الراهن الرهن موقوف على اجارة المرتهن كما ان يبيع المرتهن الرهن موقوف على اجارة الراهن فان أجاز جازوا لا وله أن يطله ويبيده رهنا ولو هلك في يد المشتري قبل الاجارة لم تجز الاجارة بعد وللراهن أن يضمن أجهما شاء ذكره القهستاني في شرح المتقي للعلائي رجل رهن عند رجل عينا وسلم ثم اتزعه من يده بغير اذنه وباع وسلم ثم جاء المرتهن وأدعى الرهن وأراد أن يسترده من المشتري وأقام البينة على الرهن قبل بينته خاتبة من أوائل الاجارة وفي مسألتنا باع المرتهن ومات ولم يجز الراهن فلا ريب أن البيع موقوف فللراهن أخذه ورفع يد المشتري * (سئل) * في رهن طلب رهنه من المرتهن لبيعه بمن يدفعه للمرتهن ولديون أخرى عليه لمجاعة آخرين والمحال أن يضمن الرهن دون الدين المرتهن به فهل ليس للراهن ذلك * (الجواب) * نعم ولا يكافي مرتهن معه رهنه تمكن الراهن من بيعه ليقضى دينه بمنه لأن حكم الرهن الحبس الدائم حتى يقضى دينه شرح التنوير للعلائي * (سئل) * في المرتهن اذا سكن الدار المرهونة الغير المدة للاستغلال مدة معلومة وقام بطاله الراهن بأجرة مثله مدة سكنه فيها فهل ليس للراهن ذلك * (الجواب) * نعم قال المحوى في حاشيته على الاشياء

مطلب
الراهن اذا باع الرهن وسلم
فالمرتهن بالخيار

مطلب
مشتري الرهن اذا لم يعلم انه
رهن له رفع الامر الى القاضي
ليفسخ البيع

مطلب
في المرتهن اذا باع الرهن
بلا اذن الراهن

مطلب
ليس للراهن جبر المرتهن على
دفع الرهن لبيعه

مطلب
المرتهن اذا سكن الدار المرهونة
لا يلزمه أجر

من الغصب قوله السكنى بتأويل عقد كسكنى المرتن يعني دار الزمان كما في الجارة البرازية في نوع
 المتفرقات ومقصود المصنف من هذه العبارة التمثيل لما تقدم أن السكنى بتأويل عقد لا توجب اجرا قال
 في القنية رهن دار غيره وهي معدة للجارة فسكنها المرتن لاشئ عليه لانه لم يسكنها ملتزما للاجر كالورثتها
 المالك فسكنها المرتن اهـ * (سئل) في قامة مشتملة على عقد وتين وسرقين رهنها ريد عند عمرو
 بدين استدانه منه رهنها شرعا مسلما فهل يكون الرهن المزبور صحيحا * (الجواب) نعم وما قبل
 البيع قبل الرهن الا في أربعة بيع المشاع جائز لارهنه بيع المشغول جائز لارهنه بيع المتصل بغيره جائز
 لارهنه بيع المعلق عتقه بشرط قبل وجوده في غير المدبر جائز لارهنه كذا في شرح الاقطع أشباه من أول
 كتاب الرهن يكره بيع المذرة خالصة وحاز لو مخلوطة وجاز بيع السرقين عندنا خلافا للامة الثلاثة
 والانتفاع كما يبيع ملتقى وشرحه للعلاء من المحظور والاباحة قوله وجاز بيع السرقين وهو الروث لانه
 متفيع به لانه يلقي في الارض لاستكثار الربح فكان مالا منخا والرهن هو حبس شئ مالى بحق يمكن
 استيفاءه منه تنوير والقائمة الكاسية وقم البيت قامن باب قتل كسبه فهو قائم مصباح وأجاب المؤلف
 أيضا بحجة رهن قيمة بستان مشتملة على عقد وقصيلة وسرقين والمزدرعات القائمة اصولها في البستان
 أقول وفيه نظر بالنسبة الى المزدرعات فان رهن القراس والزرع بدين الارض فاسد كما سيأتي
 (سئل) في رجل له مبلغ من الدراهم مرصدا على دار وقف رهنه عند عمرو بدين استدانه منه فهل يكون
 الرهن المزبور غير صحيح * (الجواب) نعم اذ الرهن هو حبس شئ مالى بحق والمرصد المزبور دين على
 الوقف ليس بمال وقد ذكر علما ونارجهما الله تعالى انه لا يحنث في حلفه أنه لا مال له وله دين على مفلس
 او على ملى غنى لان الدين ليس بمال بل وصف بالذمة لا يتصور قبضه حقيقة والرهن لا يلزم الا اذا سلمه
 وقبضه المرتن قال الله تعالى في رهنان مقبوضه وبالله التوفيق * (سئل) فيما اذا استدان زيد من
 عمرو مبلغا معلوما من الدراهم واستعار من امه دارها ورهنها عند عمرو بدينه وغاب زيد فقام عمر ويكلف
 ام زيد بيع دارها ليستوفي دينه من ثمنها وهي لا ترضى ببيعها فهل لا تجبر على البيع * (الجواب) *
 نعم قال في التنوير وشرحه من التصرف في الرهن ولو مات مستعيره مالا مديونا فالرهن باق على
 حاله فلا يباع الا برضى المعير لانه ملكه اهـ وسئل قارئ الهداية في شخص استعار شيئا ليرهنه فوهنه
 واستحق الدين هل يجبر المعير على فك الرهن ويحبس عليه ام المستعير ام المرتن بيع الرهن فأجاب لا يجبر
 المعير على قضاء الدين ولا على بيع العين وكذا ليس للمرتن بيعها الا برضى مالكها وانما له حبسها
 حتى يستوفي دينه وأجاب قارئ الهداية أيضا عن سؤال آخر بأن المعير أن يطالب المستعير بخلاص الرهن
 ويحبسه به الى أن يفك الرهن وله أن يدفع الدين الى المرتن ويأخذ الرهن ويرجع بمادفع على المستعير
 * (سئل) فيما اذا استعار زيد من زوجته أمتعة معلومة ليرهنها عند عمرو فوهنها عنده بدين استدانه
 منه الى أجل ثم حل الاجل ودفع لعمرو بعض الدين وسرق بعض الرهن عند عمرو بدون تعذر منه ولا
 تقصير في الحفظ وقيمة جميع الرهن مساوية للدين فهل يسقط من الدين بقدر قيمة ما سرق من الرهن
 ويجب للزوجة المعيرة على زوجها المستعير مثل ما سقط من الدين * (الجواب) نعم قال في السكنى
 وشرحه للعيني من باب التصرف في الرهن وان وافق المير المستعير فيما قيدوا ذلك الثوب المرهون عند
 المرتن صار مستوفيا لدينه ووجب مثله أى مثل الثوب الرهن الذي هلك للمعير على المستعير لانه سقط
 الدين عن الزمان فيضن لانه قضى دينه بذلك القدران كان كله مضمونا والا يضمن قدر المضمون والباقي
 امانة اهـ ومثله في التنوير والمتقى وغيرهما من المتون * (سئل) فيما اذا استعار زيد من عمرو أمتعة
 معلومة مدة معلومة ليرهنها عند بكر على مبالغ معلوم من الدراهم ومضت مدة العارية ويريد عمرو طالب

مطلب

رهن القمامة صحيح

مطلب

ما قبل البيع قبل الرهن

الا في أربعة

مطلب

رهن القيمة

مطلب

رهن المرصد غير صحيح

مطلب

استعار دارا ورهنها لا تباع

الابرضى المعير

مطلب

في الرهن المستعار

مطلب

فيما اذا سرق بعض الرهن

المستعار

مطلب

اعاره أمتعة معلومة ليرهنها

ثم مضت المدة له طالب الأمتعة

منه

الامة من زيد واخذها منه فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وافتي بذلك الخير الرمي كما في فتاواه من الرهن وبمثلها افتي الشيخ اسماعيل مفتي دمشق سابقا رحمه الله تعالى * (سئل) في المعير اذا ادعى انه اعار زيدا امتعة معلومة ليرهنها عند عمرو وادعى زيد الاطلاق ولا يئنه لهما فالتقول لمن * (الجواب) * اذا اختلف المعير والمستعير في الايام او في المكان او فيما يجمعه على الدابة العارية فالتقول قول رب الدابة مع يئنه لسان المحكام ومثله في البدائع معلل بان المستعير يستفيد ملك الانتفاع من المعير فكان القول في المقدار والتعيين قوله لكن مع اليين دفعا للتمهة وفي القول لمن عن فتاوى قارى الهداية سئل اختلف المعير والمستعير في الانتفاع بالعارية فادعى المعير انتفاعا مقيدا بفعل مخصوص وادعى المستعير الاطلاق اجاب القول قول المعير لان القول له في اصل الاعارة فكذلك في صفقتها اه والعارية هي تمليك المنافع مجبانا كما في التنوير وغيره ومن المقرر ان المالك اعرف بجهة التملك * (سئل) * فيما اذا استعار زيد من عمرو دارة معلومة ليرهنها عند بكر على مبلغ معلوم من الدراهم لمضى مدة معلومة ومضت المدة المزبورة ويريد عمرو والاخذ الرهن من بكر فهل له ذلك * (الجواب) * الاجل في الرهن يفسده فلعمر واسترداده والمسألة في الاشياء وبذلك افتي الخير الرمي اقول هذا ظاهر اذا كان التوقيت للرهن أمالونا الموقت هو العارية والرهن مطلق عن الوقت فهل يقال ان الرهن فاسد ايضا نظرا الى ان المستعير لا يملك رهنه زائدا على المدة فيكون الرهن موقتا ايضا لم أره فليراجع والتاظهار له سادوا اذا انكر المرتهن توقيت العارية فالظاهر ان القول للمعير لما في السؤال السابق آتفا والتاظهار ان القول للمرتهن اذا أنكر العارية وادعى انه ملك الراهن وأن المعير له الطلب على الراهن أيضا وأنه ليس له طلب العارية قبل الوقت لتعلق حق المرتهن وبعده الوقت يطلبها من الراهن لما في فتاوى ابن نجيم من انه ليس له المطالبة بالرهن قبل مضي المدة فاذا مضت وامتنع من خلاصه من المرتهن اجبر عليه اه ولا يخالفه ما في الذخيرة من انه لو استعاره ليرهنه بدينه فرهنه الى سنة فللمعير طلبه منه وان اعلم انه يرهنه الى سنة اه لان الرهن هنا فاسد بتأجيله كما مر وكلامنا في تأجيل العارية تأمل * (سئل) * في رجل رهن عند آخر كروما معلومة بدين استدانه وتسلمه منه رهنها شرعا مسلما بيد المرتهن ثم اثمرت الكروم عند المرتهن فما حكم الثمار * (الجواب) * حكمها ما ذكره علماؤنا رحمه الله تعالى من أن ثمار الرهن كالثمر والولد واللبن ونحو ذلك للراهن لتولده من ملكه وهو رهن مع الاصل تبعه كافي التنوير والمتقى وغيرهما وذكر العلائي عن جمع الفتاوى أن الاصل أن كل ما يتولد من عين الرهن يسرى اليه حكم الرهن وما لا فلا اه واذا خاف المرتهن على الثمار الملاك برفع الامر للقاضي حتى يبيعها او يأذن له بالبيع كما في المدسوط والذخيرة والمحيط والبرازية وعبارة البرازية ولوبايع المرتهن ما يخاف عليه الفساد من المتولد من الرهن كاللبن والتمر وكذا نفس الرهن اذا كان مما يخاف عليه الفساد باذن القاضي ويكون ثمنه رهنه وان باعه بلاذن القاضي ضمن اه وزاد في المحيط ان كان المالك غائبا وان كان حاضرا يرجع اليه وان كان بعيدا من القاضي والمالك وباعه بنفسه لا يضمن هكذا روى عن محمد لانه في مثل هذه الحالة يصير له اذونان من جهة المالك بالبيع دلالة وليس للمرتهن ولا للراهن أن يزرع الارض ولا يؤجرها لانه ليس لهما الانتفاع بالرهن اه وأما قطع الثمار المذكورة فقد قال في الذخيرة وان جرد الثمار وقطف العنب بغير أمر القاضي فلا ضمان عليه استحسانا لان هذا من باب المحفظ وحفظ المهرهون حق المرتهن قال شمس الائمة المحلواني رحمه الله تعالى هذا اذا جرد كما يحذر عنده ولم يحدث فيه نقصان فان تمكن فيه نقصان من عمله فهو ضمان يستط حصته من الدين والرهن لو كان شاة فذبحها وهو يخاف الملاك ضمن قياسا واستحسانا والحاصل أن كل نص في يزيل العين عن ملك الراهن كالباع والجار

مطلب
اذا اختلف المستعير مع المعير
في التقييد والاطلاق فالتقول
للمعير بيمينه

مطلب
الاجل في الرهن يفسده
مطلب
رهن كرها فثمرها حكم الثمرة

فذلك ليس بمملوك للمرتهن ولو فعله لرضي وان كان فيه تحصين وحفظ عن الفساد الا اذا كان بامر
القاضي وكل ثم رتب لا يزيل العين عن ملك الراهن كان للمرتهن ذلك وان كان بغير امر القاضي اذا كان
فيه حفظ أو تحصين عن الفساد فعلى هذا الاصل يخرج جنس هذه المسائل انتهى أقول بقي من أحكام
بما الرهن أنه لو هلك يهلك مجازا لانه لم يدخل تحت العقد مقصودا كافي الدر المختار ورواه فيه فيما علقته
عليه * (سئل) * فيما اذا باع المرتهن ثمرة الكرم المرهون بدون اذن من المالك المحاضر واستأنكت
الثمرة فهل يكون المرتهن ضامنا * (الجواب) * نعم ونقلها ما تقدم * (سئل) * في ثمرة كرم مرهون
خفيف عليها الفساد وكان الراهن غائبا لا يعرف مكانه فأراد المرتهن رفع أمره للقاضي ليأمره ببيعها ليكون
ثمناها تحت يده فهل له ذلك * (الجواب) * نعم اذا خيف على الرهن الفساد وكان الراهن غائبا
لا يعرف مكانه فباعه المرتهن باذن القاضي يكون ثمنا رهنه عنده كما صرحوا به ونقلها ما تقدم * (سئل)
فيما اذا رهن زيد خاتمه عند عمرو ودين له عليه فوضعه عمرو في خنصره ثم احضره دينه وطلب منه الخاتم
فزعم انه ضاع منها وكانت قيمته تزيد على قدر الدين فهل يضمن كل قيمته * (الجواب) * نعم يضمن
كل قيمته يجعل خاتم الرهن في خنصره اليسرى واليمنى ككفة في التنوير والهداية وغيرهما من المتون
* (سئل) * في المديون اذا حبس في حبس القاضي بالوجه الشرعي وامتنع من اداء الدين وبيع
الرهن المرتهن بالدين ووفائه من ثمنه بدون وجه شرعي فهل للمالك بيعه * (الجواب) * نعم قال
في التحرية مذهب الامام تأييد حجة الى أن يبيع الرهن بنفسه لانه لا يرى الحجر على الحجر المديون
وعندهما للمالك بيعه جبر الانما يريان الحجر عليه وهذه المسألة فرع ذلك وصرح قاضيان وصاحب
الاختيار وكثير بأن الفتوى على قولهما فاذا حكم به حاكم فراه نفذ وارتفع الخلاف والله تعالى اعلم اهـ
* (سئل) * في الرهن اذا لم يكن فيه قبض ليد المرتهن أو تخليه هل يكون غير لازم * (الجواب) *
نعم وللراهن أن يرجع فيه قبل القبض كالحبة لدم لزمه قال الله تعالى فراهان مقبوضة والله تعالى اعلم
ولو شهد الشهود على اقرار الراهن بقبض المرتهن ولم يشهدوا على معاينة القبض كان الامم يقول
لا يقبل ثم رجع وقال يقبل كما هو قولهما من دعوى البرازية ومثله في العادية رهن داره واعترف بالقبض
الا انه لم يتصل به القبض فاذا تصادقا على القبض والاقباض يؤخذ باقراره من رهن جواهر القباوى
وفيها من الباب الخامس رجل رهن داره والراهن متصرف فيه حتى مات ثم اختلف المرتهن وورثة
الراهن انه كان مقبوضا ام لا فان اقام المرتهن البينة على اقرار الراهن بالرهن والتسليم يحكم بحصة الرهن
ودعوى فساد الرهن لا تقبل بظاهر ما كان في يد الراهن لانه لما حكم عليه باقراره بالرهن حمل على أن
اليد كانت يد العارية اهـ وان ادعى المرتهن الرهن مع القبض يقبل برهانه عليه ما وان ادعى الرهن فقط
لا يقبل لان مجرد العقد ليس بلازم وان حيد المرتهن الرهن لا تسمع بينة الراهن على الرهن لانه ليس
بلازم من قبل المرتهن وسواء شهد الشهود على معاينة القبض أو على اقرار الراهن به عند الامام آخر وهو
قولهما برازية من نوع اختلاف الراهن والمرتهن اقول انما لا تسمع البينة اذا شهد وله معاينة القبض او اقرار
الراهن به لانهم شهدوا بشئ زائد على الدعوى لان فرض المسألة أن المرتهن لم يذكر القبض في دعواه
وايضافا فان حجة الدعوى شرط لصحة الشهادة * (سئل) * فيما اذا رهن زيد جار يشهده عند عمرو ودين
شرعى تاسدانه منه رهنه شرعا مسلما ثم اعتقه زيد وهو مفسر فكيف الحكم * (الجواب) * حيث كان
الراهن معسرا تسمى العارية في قول من قيمتها من الدين وترجع على سيدها غنيا والله تعالى اعلم
* (سئل) * فيما اذا كفل زيد لخطاه عمرا عند بكر يدين شرعى تاسدانه عمرو وتسليمه من بكر ورهن زيد
بذلك عدة دنائير معلومة سلها عنه وعلى زيد ديون مجاعة فهل يكون الرهن المزبور جائزا * (الجواب) *

مطلب
باع المرتهن ثمرة الكرم المرهون
بلا اذن من المالك المحاضر
يضمن

مطلب
للمرتهن بيع ثمرة الكرم بامر
القاضي لو الراهن غائبا

يضمن كل القيمة يجعل خاتم
الرهن بخصره

مطلب
اذا امتنع من بيع الرهن
فالمالك بيعه

مطلب
الرهن قبل القبض غير لازم

مطلب
يجب باقرار الراهن أن المرتهن
قبض الرهن

مطلب
ادعى المرتهن الرهن ولم يدع
القبض لا يقبل برهانه

مطلب
كفل لخطاه ورهن عند الدائن
دنائير وبيع الرهن

ثم يوزن الرهن المزبور كما في المحاربة (فرع) رجل عليه ألف درهم لا تخريبها كغبل فأنخذ الطالب
من الاصيل رهنًا وأعطاء الكفيل أيضا رهنًا قال زفر بن مالك ملك بالدين كله وقال أبو يوسف إذا ملك
الثاني فان علم رهنه بالرهن الاول حين رهنه ملك بالنصف وان لم يعلم ملك بجميع الدين قال الفقيه
أبو الليث كوفي آخر كتاب الرهن انه يملك بالنصف ولم يشترط العلم فاحتمل أن هذا تفسير لذلك واحتمل
أن في رواية كتاب الرهن يستوى العلم والمجهل فيكون في المسألة ثلاثة أقوال أحدها ما قال زفر والثاني
ما قال أبو يوسف والثالث رواية كتاب الرهن ذخيرة من الفصل ١٤ ثم ذكر أوجه الاقوال الثلاثة
وفي التارخانية والصحيح ما ذكر في كتاب الرهن * (سئل) * فيما إذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما
من الدراهم وتسلمه من عمرو بعد ما رهن زيد بذلك عند عمرو وحصة معلومة شائعة له في دار معينة وتسلمها
منه ثم باع زيد الحصة المرهونة فهل يعامل الرهن الفاسد معاملة الصحيح ولا ينفذ بيع الراهن له ولعمرو ووضعه
يده عليه حتى يستوفي دينه ام لا * (الجواب) * رهن المشاع قليل باطل وقيل فاسد وهو الصحيح وفاسد
الرهن كصحة في الاحكام كلها كذا في الفصولين من التصرفات الفاسدة وصرح به علما وناقطة
كذا في التحجير الرمي رحمه الله تعالى وللمرتن حق الحبس الى أن تصل اليه الدراهم كما في الرهن الجائز
لانه استفاد البذل في العين بالدراهم التي أداها ليتوصل اليها بحبس الرهن كذا في الذخيرة مات الراهن
عن ديون فالمرتن أحق به كما في حال الحياة والرهن الفاسد كالصحيح حال الحياة والمات حتى إذا تقابضا
وتناقضا فالفاسد فالمرتن حبس الرهن الفاسد حتى يؤدي اليه الراهن ما قبض وبعد موت الراهن
المرتن بالمرهون الفاسد أولى من سائر الغرماء هذا إذا لم يبق الدين الرهن الفاسد أما إذا سبق الدين ثم
رهن فاسد بذلك الدين ثم تناقضا بعد قبضه ليس للمرتن حبسه لاستيفاء الدين السابق وليس المرتن
أولى من سائر الغرماء بعد موت الراهن آدم المقابلة حكما الفساد السبب بخلاف الرهن السابق والدين
اللاحق لان الراهن قبضه بمقابلة الرهن وهما هنا القبض سابق فتثبت المقابلة الحقيقية ثم بخلاف الرهن
الصحيح تقدم الدين أو تناخر بزيادة من الرهن وهذه المسألة نفيسة جدا فلتكن على ذكر منك وقد أشار
الى هذا العلامة الخبير الرمي في أول الرهن بقوله وإذا وجد التفاسخ والرهن بدين كان عليه إلى آخر
ما في فتاويه ومثله في الحاوي الزاهدي من البيع من فصل بيع المستأجر والمرهون أقول مقتضى قولهم
ثم تنقض أي تنقض العقد الفاسد أنه لو بقي على فساد لم يكن للمرتن حبسه ولو كان الرهن سابقا على
الدين وبمقابل على ذلك ما في الذخيرة حيث قال وروى ابن سماعه عن محمد انه ليس للمرتن حبسه لانه
اصرار على المعصية ولكن ما في ظاهرها رواية أصح لان الراهن لما نقض فقد ارتفعت المعصية وحبس
المرتن المرهون ليصل الى حقه لا يكون اصرار الان الراهن يجبر على تسليم ما قبض فاذا امتنع فهو الماصر
الأتري أن في الشراء الفاسد للشري المحبس الى استيفاء الثمن اه ملخصا فقله لما نقض فقد ارتفعت
المعصية يفيد أنه قبل النقض ليس له حبسه لبقاء المعصية ببقاء العقد الفاسد وهو مفاد تقييدهم المسألة
بالنقض أيضا ولكن قد يقال انه عند عدم النقض له حبسه بالاولى لان العقد الفاسد ملحق بالصحيح
في بعض الاحكام حتى ان المبيع فاسد يملك بالقبض وبعد فسخه يكون للشري حبسه حتى يقبض
الثمن لبقاء حكم العقد من وجه ولو لا العقد لم يكن له حبسه وكذلك هنا فاذا كان للمرتن حبسه بعد نقض
العقد وارتفاعه يكون له حبسه قبل نقضه بالاولى لقيام العقد الملحق بالصحيح ويدل له ما في التارخانية
من الفصل الثالث الرهن عنده مضمون بالقيمة هذا هو المحكم في الرهن الصحيح وكذلك المحكم في الرهن
الفاسد وهو الاصح اه وفي اواخر الرهن من التنوير كل حكم رهن عرف في الرهن الصحيح فهو المحكم
في الرهن الفاسد اه فظهر أن التقييد بالنقض ليس للاحتراز عما إذا بقي العقد بلا نقض بل هو بيان

مطلب
أخذ من الاصيل رهنًا ومن
الكفيل رهنًا وملك أحدهما
عند

مطلب رهن المشاع فاسد
مطلب فاسد الرهن كصحة

لواجب ولما يترتب عليه أي يجب عليه فسخه وإذا فسخاه كان للمرتهن حصة وأما نقله عن الذخيرة
فانظر أن قوله وحبس المرتهن الخ عليه ثانية تفيد أنه إذا حبس المرهون ليصل إليه حقه لا يكون
إصرار إلا أن الإصرار إنما هو بإبقاء العقد الفاسد بلا فسخ لا بمجرد حبس المرهون ليصل إلى حقه ففسخ
الحبس ليس إصراراً على المعصية فيجب عليه إزالة المعصية بفسخ العقد ويبقى المرهون تحت يده هذا
ما ظهر لي في تقرير هذه المسألة والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما إذا استد أن زيد من عمرو مبلغاً معلوماً
من الدراهم وتسليمه منه ورهن عنده على ذلك دله المعلومه رهنه شرعياً مسلماً ليدعمه ومات كل من زيد
وعمر وعن ورثة وعن ديون أن لا يباها ولم يترك زيد سوى الدار فهل تكون ورثة عمرو والمرتهن أحق
بالرهن من بقية الغرماء حتى يستوفوا دينهم * (الجواب) * لا يبطل الرهن بموت الراهن والمرتهن
ولا بموت أحدهما ويبقى رهنه عند الورثة كما صرح به في البرازية وفي التارخانية من الفصل الخامس
مات الراهن وعليه ديون كثيرة فالمرتهن أحق بالرهن أه فورثة عمرو والمرتهن أحق به من بقية الغرماء
حتى يستوفوا دينهم لأن لهم عليه يد مستحقة فان فضل شيء من ثمن الدار المذكورة فبقية الغرماء والله
تعالى أعلم * (سئل) * فيما إذا رهن زيد عن عمرو كراماً معلوماً سلمه منه يدين استدانه وقبضه منه إلى أجل
معلوم على أنه إذا لم يعطه دينه عند حلول الأجل يكون الرهن بالدين ثم حل الأجل ومات زيد عن ورثة
أحضر والدين لعمرو وليد لهم الرهن فامتنع زعماء أن صار له بطريق البيع على الوجه المذكور فهل
يكون البيع غير صحيح ولا عبرة بزمعه * (الجواب) * نعم كما افتي به في الخبرية من الرهن ناقلاً عن
البرازية قال للمرتهن أن أعطك دينك إلى كذا فهو بيع لك بما لك على لا يجوز ذكرك في طريقة الخلاف
قال أن لم أوفيك مالاً إلى كذا ولا فالرهن لك بما لك بطل الشرط وصح الرهن وقال الشافعي يبطل
الرهن أيضاً أه والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما إذا كان لزيد بناء دار معلومة قائم بالوجه الشرعي
في أرض وقف فرهنه عند عمرو ثم استد أن منه مبلغاً معلوماً من الدراهم فهل يكون فاسداً وفاسد الرهن
يعامل معاملة الصحيح * (الجواب) * صرحوا بأن رهن البناء غير جائز وعدم الجواز يحتمل البطلان
ولكن ما أشار إليه في الذخيرة يقتضي أن يكون فاسداً والمقبوض بحكم الرهن الفاسد يتعلق به الغممان
وهو الصحيح والمقبوض بحكم الرهن الباطل لا يتعلق به الضمان أصلاً لأن الباطل من الرهن ما لا يكون
منعقداً أصلاً كالباطل في البيع والفاسد منه ما يكون منعقداً لكن بوصف الفساد وشرط انعقاد الرهن
أن يكون مالا والمقابل به مالا مضموناً وهو شرط جواز الرهن ثم قال في كل موضع كان الرهن
مالاً والمقابل به مضموناً إلا أنه فقد بعض شرائط الجواز فيتعقد الرهن لوجود شرط الانعقاد ولو كان بصفة
الفساد لانعدام شرط الجواز وفي كل موضع لم يكن الرهن مالا ولم يكن المقابل به مضموناً لا ينعقد الرهن
أصلاً كذا في النهاية للسفناقي شربلية من الدرر من باب ما يصح رهنه * (سئل) * فيما إذا مات
المرتهن عن ورثة وتركته ولم يوجد الرهن في تركته فهل يضمن قيمته في تركته * (الجواب) * يضمن
قيمة الرهن في تركته وتقبض الورثة من الراهن مقدار دينه ورثته كما في الانقروى عن محيط الرضوي
ونص عبارته ولورهن مئلياً ناسواً مائة ثلاثين درهماً ودفعه إليه ثم مات المرتهن وطلب الراهن
الطليسان ولم يوجد فإنه صار ضامناً لقيمة الطليسان وتقبض منه الورثة ثلاثين ويردون سبعين من تركته
الميت محيط الرضوي من الوديعة من باب الامانات تنقلب مضمونة بالموت أقول الظاهر في التعبير أن يقال
ويسقط من قيمة الطليسان ثلاثون ويردون سبعين تأمل واجاب في الخبرية من الرهن كذلك قال لا يضمن
جميع قيمته لأن الزائد أمانة فضمن بالتجمل وغير الزائد مضمون من قبل أه * (سئل) * فيما إذا استد أن
زيد من عمرو مبلغاً معلوماً من الدراهم ورهن عنده على ذلك بقرات معلومة وأرضاً فيها زرع رهنه شرعياً

مطلب
لا يبطل الرهن بموت الراهن
والمرتهن ويبقى رهنه عند ورثة
المرتهن

مطلب
ان لم أعطك دينك إلى كذا
فالرهن بيع لك

مطلب رهن البناء فاسد

مطلب
إذا مات المرتهن مجاهلاً يضمن

مطلب
يصح رهن أرض فيها زرع

مسلم فهل يكون الرهن المزبور صحيباً * (الجواب) * نعم يكون صحيباً ويدخل الزرع في الرهن كما مرّح به في الخاتمة وعبارتها ولوقال رهنك هذه ارض وفيها زرع أو شجرة أو ثمر على الاشجار جاز ويدخل الكل في الرهن ولا يدخل الزرع والثمر في البيع الا بالذکر وفي الرهن يدخل بغير الذکر لأن الرهن لا يصبح بدون ذلك فيدخل الكل صحيباً اه أقول اى لانه لو لم يدخل لزم أن تكون الارض مشغولة بمالك الراهن ورهن المشغول بدون الشغل غير جائز (سئل) في الزاينة اذا ماتت عن ام وزوج غائب فوق مدة السفر وعن بنت صغيرة منه ويريد المهر من اخذ دينه من ثمن الرهن فهل للقاضي ان ينصب وصياً عن الغائب والصغيرة حيث لا وصي لها ويرى القاضي الوصي يبيع الرهن لو فادى عنها * (الجواب) * نعم قال في شرح التوهر العلاءي "من باب التصرف في الرهن فان مات الراهن باع وصيه رهنه باذن مرتهنه وقضى دينه لقيامه مقامه فان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصياً وامره ببيعه لان نظره عام وهذا لو رثته صغاراً ولو كباراً خلفوا الميت في المال فكان عليهم تخليصه جوهره اه وفي فتاوى رشيد الدين للقاضي نصب الوصي اذا كان الوارث غائباً ويكتب في نسخة الوصاية انه جعله وصياً وارث الميت غائب مدة السفر جمادية من الفصل الخامس في القضاء على الغائب * (سئل) * فيما اذا استدان زيد من عمرو دراهم معلومة الى اجل معلوم بعد ما رهن بالدين المزبور عند عمرو ونصف دار له رهنها مسلماً لغيره ثم قبل فك تعهد الرهن ووفاء الدين أقر زيد بحصة معلومة من نصفه اشركائه في الدار المرقومة وصدقوه على ذلك بدون اذن من عمرو ولا اجازة منه فهل لا يجوز هذا الاقرار في حق عمرو والرهن أصلاً ولا يبطل حقه في الحبس * (الجواب) * نعم كفي الفصل السادس من الذخيرة ونصها واذا تصرف الراهن في المرهون قبل سقوط الدين من غير رضی المرتهن تصرفاً يلحقه الفسخ كالباع والجار والكتابة والمهمة والصدقة والاقرار ونحوها لا يجوز ذلك التصرف في حق المرتهن أصلاً ولا يبطل حقه في الحبس واذا قضى الراهن الدين بطل حق الحبس نفذت فوات الراهن اه أقول ويؤثر المقر بقاء الدين ورد ما قرّبه الى المقر له كما في الدر المختار بقى لو كان الدين مؤجلاً هل يؤثر بفضائه حالاً أو يؤثر بدفع قيمته للمرتهن ثم تسليم الرهن للمقر له أو ينتظر الى حلول الاجل له أم لا يرجع * (سئل) * فيما اذا رهن الجدة أبو الأب مال ابن ابنة اليتيم بدين نفسه ولم يكن لاليتيم وصي من قبل ابنة فهل يكون الرهن المزبور صحيباً * (الجواب) * نعم قال في الهداية في باب ما يجوز ارتهانه ولورهنه أي الاب بدين على نفسه وبدين على الصغير جاز لا شطاهما على أمرين جائزين فان هلك ضمن الاب حصته من ذلك للولد لا يفاؤه دينه من ماله بهذا المقدار وكذلك الوصي وكذلك الجد أبو الاب اذا لم يكن الاب أو وصي الاب اه ومثله في الزلمي * (سئل) * فيما اذا كان لا يتم نفاذ ما رهن المزبور في المهر من الرهن المزبور * (الجواب) * نعم وللأب أن يرهن بدين عليه عبد طفله والوصي كذلك تنوير من الرهن ولورهن الوصي أو الاب مال اليتيم بدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استحساناً وعن أبي يوسف انه أخبذ بالقياس خاتمة من تصرف الوصي في مال اليتيم ومثله في شرح الكنز العيني وغيره والمسألة مفصلة في ادب الاوصياء * (سئل) * فيما اذا كانت هند وصياً على ابنة اليتيم فوهنت دارها بدين اليتيم بدمتها وتلمت الرهن من نفسها فهل يكون الرهن بخير جائز * (الجواب) * نعم كما في ادب الاوصياء من فصل الرهن وقال العلاءي في شرح التنوير وله أي للاب رهن ماله عند ولده الصغير بدين له أي للصغير عليه أي على الاب ويحبسه لاجله أي لاجل الصغير بخلاف الوصي فانه لا يملك ذلك سراحية وكذا عكسه فالاب رهن متاع طفله من نفسه لانه لو فور شقيقه جعل كمنه وبين وعبارتين كثرانه مال طفله بخلاف الوصي لانه وكيل محض فلا يتولى طرفاً

مطلب
الزرع والشجر والثمر يدخل
في رهن الارض بلا ذكر

مطلب
في الراهن اذا مات عن صفار
وغيب

مطلب
للقاضي نصب الوصي اذا كان
الوارث غائباً

مطلب
اذا أقر الراهن بالمرهون لغير
لا يجوز قراره في حق المرتهن

مطلب
يصح رهن الجدة مال ابن ابنة
اليتيم بدين على نفسه

مطلب
يصح رهن الوصي مال اليتيم

مطلب
للأب رهن ماله عند المرهون
بخلاف الوصي

من عمر و دراهم وارهن عنده على ذلك داره رهننا شرعيا مسلما ثم باعه الدار وقاصصه بثمنها من دينه قام الا ان
بكر يدعى ان الدار مرهونة عنده بدني في ذمة زيد رهننا سابقا على رهن عمر وبدون تسليم الدار فهل يكون
الرهن غير صحيح لكونه غير مسلم * (الجواب) * القبض شرط للزوم الرهن وصح في المجتبى أن القبض
شرط الجواز كما في العلاتي فعلى القول الاول يكون رهن زيد الدار عند عمر رجوعا عن الرهن عند بكر
وعلى القول الثاني الصحيح يكون رهنه عند بكر غير جائز من أصله ولا تسمع دعوى بكر المذكورة لما
في البرازية ان ادعى المرتهن الرهن مع القبض يقبل برهانه عليها وان ادعى الرهن فقط لا يقبل والله
تعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا استدان زيد من عمر ومبلغا معا وما من الدراهم مؤجلا الى أجل معلوم
ورهن زيد عند عمر ودوره التجارية في ملكه رهننا شرعيا وسلم از رهن المذكور ليكر العدل فقبضه بكر منهما
ثم وكل زيد بكر ابيع الرهن عند حلول الاجل فهل يكون التوكيل المزبور صحيحا * (الجواب) * نعم
اذا اوضحنا أي الرهن والمرتهن الرهن على يد عدل صح وضعهما عندنا ويتم الرهن بقبضه أي بقبض العدل
ولا يأخذ أي الرهن أحدهما أي الرهن والمرتهن منه أي من العدل لانه يتعلق به حقهما وضمن لودفعه
الى أحدهما فان وكل الراهن المرتهن أو العدل أو غيرهما أي غير المرتهن والعدل ببيع أي بيع الرهن
عند حلول الاجل صح أي التوكيل لان الرهن ملكه فله أن يوكل من شاء من هؤلاء ببيع ماله معلقا
أو منجزا لم يمنع مختصرا

* (كتاب الجنائيات) *

* (سئل) * فيما اذا ضرب زيد عمر اسكين فقطع مفاصلين من خنصر يده وشلت بسببها بقية أصابعه
مع ما بقي من خنصره فما المحكم في ذلك * (الجواب) * لا يجب القود فيما ذكر لما في التنوير من فصل
التجاع ولا يقطع أصبع شل جاره وقال أيضا ولا أصبع قطع مفاصله الاعلى وشلت ما بقي من الأصابع
بل دية المفصل والحكومة فيما بقي اه فيجب عليه في كل مفصل من مفاصل الخنصر ثلث دية الاصبع
وهي عشر من الابل أو مائة من الدنانير أو ألف من الدراهم لان الاصبع الواحدة فيها عشر الدية وهي
من هذه الانواع الثلاثة وأما بقية أصابعه المشلولة مع ما بقي من خنصره فان كان لا ينتفع به فحكمه
حكم المقطوع وفي وجوب الدية فيجب في كل أصبع عشر الدية وفيما بقي من خنصره ثلث عشر الدية
وان كان ينتفع بذلك ففيها حكومة عدل بأن ينظر الى ما فات وإلى ما بقي فيحكم بحسابه والله تعالى أعلم
والمسألة في الخيرية وفي غيرها من المتون والشرح أقول فقول التنوير تعال للهداية والحكومة فيما بقي
محمول على ما اذا كان ينتفع به والافيه الدية أيضا لما في النهاية عن شرح الطحاوي اذا قطع من أصبع
مفصل واحد فثلث الباقي من الاصبع أو الكف لا يجب القصاص ولكن تجب الدية فيما شلت منه ان كان
اصبعاً فدية الاصبع وان كان كفافدية الكف وهذا بالاجماع ونحوه في غاية البيان وتمام بيان هذا
المحل في رد المختار * (سئل) * فيما اذا كان زيد طبقة اخشابا بارزة في دار جاره عمر وفجده عمر و
وسلق تحت الاخشاب المزبورة فجده في مائدة عملها وأوقد فيها ناراً لا يوقد مثلها ولا تتحملها المائدة والعلم
محيط بأن مثل هذه النار تحرق الاخشاب المذكورة فسرت النار الى الاخشاب فأحرقتها وأحرق الطبقة
وما فيها من الامتعة بعد ما نهاه جاره عن ذلك مراراً فهل يضمن قيمة ذلك * (الجواب) * نعم وفي فتاوى
أهل سمرقند التي في التنوير من المحط ما لا يحتمل التنوير فأحرق بيته وتعدى الى بيت غيره فأحرقه
ضمن تاتارخانية من الفصل ١٨ ومثله في العمادية من أنواع الضمانات وكذا في فتاوى ابن المؤيد
عن المنية وقال في التاتارخانية من الفصل المذكور أيضاً وفي الكبرى ولو أن رجلاً قطن في أرض
نفسه وتلك الأرض لصيقة الى أرض أخرى فأوقد صاحب الأرض الأخرى ناراً على طرف أرضه الى

مطلب
رهن عند رجل وادعى آخرانه
مرهون عنده قبله بلا تسليم
لا تسمع دعواه

مطلب
وضع الرهن عند عدل ووكله
بديعه صح ذلك

مطلب
يجب في كل مفصل ثلث دية
الاصبع

قوله المشلولة هكذا في النسخ
وصوابه المشلّة فان فعل هذه
المادة ثلاثي لازم من باب
تعبد وتعدي بالهمزة فيقال
أشلت الله اليد وأما الثلاثي
المتعدي فليس المعنى عليه
هنا كما تفيد عبارة المصباح
فلترجع اه صححه

مطلب
اوقد ناراً كثيرة فأحرق طلبة
جاره ضمن

مطلب
التي في التنوير ما لا يحتملها فاحرق
بيته وتعدى الى بيت جاره
يضمن

جانب ذلك القطن والعلم محيط بأن مثل هذه النار تحرق مثل هذا القطن في قربه من النار فاحترق ذلك القطن فان صاحب النار ضامن مثل ذلك اه الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والمباح بتقيد به نهج النجاسة من الجنائيات ومثله في الاشياء والدور المختار * (سئل) في امرأة حرة حبلى من زوجها زيد ضربت بطن نفسها عمدًا فالتقت جنينًا ذكرا ميتا بعد سبعة أشهر بلا إذن زوجها فهل تضمن عاقلة المرأة الغرة ولا ترث المرأة منها وما قدر الغرة * (الجواب) نعم تضمن عاقلة لها غرة لانها أتلفته متعمدة وتحمل عنها العاقلة ولا ترث منها لانها قاتلة بغير حق والقاتل لا يرث والغرة قدرها نصف عشر الدية خمسمائة درهم ويجب المقدار المذكور في سنة كما صرح بذلك في المنع وغيره وتضمن الغرة عاقلة امرأة اسقطته ميتا عمدًا بدواء أو فعل بلا إذن زوجها فان أذن لا تنوير من الجنائيات من فصل ضرب امرأة أقول قوله فان أذن لا يبحث فيه في الشرع بل بالدية بجنايته في رد المختار * (سئل) في رجل ضرب آخر عمدًا على فخه فأسقط سنين من أسنانه فما يلزمه بعد اثبوت * (الجواب) حيث كان عمدًا فله طلب القصاص السن بالسن وان كان خطأ يجب عن كل سن نصف عشر الدية خمس من الابل أو خمسمائة درهم من الفضة والله تعالى أعلم أقول لم يبين كيفية القصاص في السن اذا قتل فقيل قلع سن الجاني وقيل تبرد بالمبرد الى اللحم كالمو كسرت قال العلائي "وبه أخذ صاحب الكافي قال المصنف يعني صاحب التنوير وفي المجتبى وبه بقي اه كلام العلائي لكن راجعت المنع الذي هو شرح التنوير للمصنف وراجعت المجتبى فلم أرفيهما ذلك نعم كتبت في رد المختار أنه مشى على هذا القول الثاني ثم راجع الهداية وعزوه الى الذخيرة والمبسوط وتبعهم الزيلعي وصاحب الجوهرة وصرحوا بأنها لا تقلع ومشى على القول الاول في الهداية ومختصر الوقاية والمتقى والاختيار والدرو وغيرها ونقل الطوري في تكملة البحر عن المحيط أن في المسألة روايتين ونقل بعضهم عن المقدسي أنه قال ينبغي اختيار البرد وفي شرح من لا مسكين عن الخلاصة النزاع مشروع والاخذ بالمبرد احتياط والله تعالى أعلم * (سئل) في رجل عمد الى امرأة اجنبية وضربها بيده العادية على فخها فأسقط سنين من أسنانها العليا فهل على الرجل دية سننها وما مقدارها * (الجواب) على الرجل دية سننها وقدرها خمس من الابل أو خمسمائة درهم أو خمسون دينارًا والله تعالى أعلم وفي التنوير وشرحه وفي كل سن يعني من الرجل اذ دية سن المرأة نصف دية الرجل جوهره خمس من الابل أو خمسون دينارًا أو خمسمائة درهم لقوله عليه الصلاة والسلام في كل سن خمس من الابل يعني نصف عشر دية لو حرقا ونصف عشر قيمته لو عيدا اه وفيه من باب القود ولا قود عندنا في طرفي رجل وامرأة وطرفي حرق وطرفي عيدين لتعذر المماثلة بدليل اختلاف ديتهم وقيمته والاطراف كالأموال الخ اه أقول قول المؤلف وقدرها خمس من الابل الخ أي قدر دية سني المرأة لانه اذا كان دية سن الرجل خمس من الابل وكانت دية سن المرأة نصف دية سن الرجل تكون دية السنين في المرأة كدية سن واحدة في الرجل قوله وفيه من باب القود الخ استدلال على أن الواجب هنا الدية لا القصاص وان كانت الجنائية عمدًا بناء على أن المراد بالاطراف مادون النفس فيدخل فيها السن وبعبارة مختصر القودى ولا قصاص بين الرجل والمرأة فيمادون النفس انتهت وهي أصرح في المراد * (سئل) في امرأة أصاب فهاجر خطأ من امرأة أخرى فأسقط ثمانية من أسنانها فهل يجب في كل سن ربع عشر الدية وما قدرها * (الجواب) يجب في كل سن ربع عشر الدية لكونها امرأة والدية من الابل مائة ومن الذهب ألف دينار ومن الورق أي الفضة عشرة آلاف درهم والله سبحانه أعلم * (سئل) في رجل أمر آخر بقلع ضرسه لوجع أصابه وعين له ذلك النيرس فنزع المأمور ضرسا آخر ثم اختلف وحلف الآخر على ما عين له فهل تجب الدية

مطلب

صربت بطن نفسها فالتقت جنينًا تضمنت عاقلة لها الغرة
مطلب الغرة نصف عشر الدية

مطلب

ضرب رجلا عمدًا فقلع له سنين
يجب القصاص

مطلب

في كيفية القصاص في السن

مطلب

اسقط رجل سني امرأة عمدًا
يلزمه الدية لا القصاص

مطلب

لا قصاص بين الرجل والمرأة
في مادون النفس

مطلب

في كل سن من أسنان المرأة
ربع عشر الدية

مطلب

أمر غيره بقلع ضرسه فقلع
ضرسا غيره نزمه الدية

في مال المأمور * (الجواب) * نعم قال في جامع الفتاوى ولو أمر رجل أن ينزع سنه لوجع أصابه وعين السن والمأمور نزع سننا آخر ثم اختلفا فيه فالقول للأمر فإن حلف فالدية في ماله أي المأمور وسقط القصاص للشبهة ومثله في الحاوي الزاهد في القنية وصور المسائل عن مجمع الفتاوى ودية السن نصف عشر الدية وهو خمس من الأبل أو خمسون ديناراً أو خمسة مائة درهم والله سبحانه أعلم * (سئل) * في رجل ضرب امرأته المحررة على يدها عدا فسلت بعض أصابع يدها بحيث لا ينتفع به فهل في كل أصبع من أصابع اليدين والرجلين نصف عشر الدية * (الجواب) * يجب عليه في كل أصبع من أصابع اليد المذكورة نصف عشر الدية والله تعالى أعلم قال في التنوير من الديات وفي كل أصبع من أصابع اليدين والرجلين عشرها أه وفيه أيضاً ودية المرأة على النصف من دية الرجل في دية النفس وما دونها روى ذلك عن علي رضي الله تعالى عنه مرفوعاً وموقفاً أه وفي الخيرية من الديات ضمن سؤال ما نصه ثم نظر إلى ما شل من المفاصل الباقية فإن كان لا ينتفع به فحكمه حكم المقطوع في وجوب الدية أه * (سئل) * في رجل ضرب آخر على يده ببندقة أصابت أصبعه السبابة فسلت ما يلزمه بعد الثبوت * (الجواب) * حيث شلت فإن كان لا ينتفع بها حكمها حكم المقطوع ودية الأصبع عشرة من الأبل أو مائة من الدنانير أو ألف من الدراهم والله سبحانه أعلم وكل عضو ذهب نفقه ففيه دية وإن كان قائماً كيدش وعين ذهب ضوءه ما ملقى قبيل الشجاج ومثله في التنوير وقد أفتى بماله الخير الرمي * (سئل) * في صبي عمره نحو عشرين سنة دفعه أبوه إلى حائك ليعلمه الحياكة فكسك عند الحائك أياماً يشتغل في النهار ثم يذهب عشياً إلى أبيه ففقد الصبي ولم يعلم مكانه بدون صنع من الحائك فقام أبوه يطالب الحائك بإحضاره بدون وجه شرعي فهل لا يلزمه إحضاره * (الجواب) * نعم وقد أفتى بذلك في الخيرية من الإجارة وتؤخذ المسألة أيضاً من الأشباه من أحكام الصبيان والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما إذا كان هند ببندقة مجرّبة مملوءة برصاص وطلبها رجل ليشتريها فأرسلتها له مع صديقه فأخذها الرجل بيده فأورت ونجرت الرصاص منها إلا بفعل أحد فقُتلت فهل لا ضمان على هند والصغير * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل له ببندقة مجرّبة علقها في بيته وبعد استقرها وقع مشخاضاً على خزانها لا بحركة أحد ولا بفعله فأورى ونجرت وأصاب صاحبها وجاعة فقتل واحداً من الجماعة ونجرت الباقيين قام أوليا المقتول بطلبون دينه من المجرّحين فهل والمحالة هذه ليس عليهم ولا على عاقلتهم دية * (الجواب) * نعم وقد أفتى بذلك الخير الرمي * (سئل) * فيما إذا ضرب زيد عمر برصاصه جراحة عمداً فأصاب وجهه ونجرت ومات من ذلك عن ورثة طلبوا القصاص من زيد المصاب المذكور بعد ما ثبت عليه ذلك بالبينّة العادلة ثبوتاً شرعياً الذي حاكم الشريعة المطهرة فهل تجب الورثة إلى ذلك ويقتص من زيد بالوجه الشرعي * (الجواب) * نعم حيث الحال ما ذكر كما صرح بذلك قاضيخان وغيره ويجب على ولادة الأمور ضعف الله تعالى لهم الأجور إقامة حدود الدين ونصرة المسلمين قال الله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى وقال تعالى وكتبنا عليهم فيه أن النفس بالنفس وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزوال الدنيا أهون على الله من قتل امرئ مسلم ويشاب ولادة الأمور على ذلك جزيل الثواب من الملك الوهاب والله تعالى أعلم بالصواب * وأما الآلة التي توجب القصاص إذا حصل القتل بالآلة جراحة كالسيف والسكين والرمح والسهم حديد كانت الآلة أو غير حديد كما لو دبح بليطة القصب والرمح الذي لا سنان له بعد أن يكون محدداً والعود والنشابة والسهم الذي لا تصل فيه إذا رماه فجرّحه أو ضربه بعود حديد أو ما يشبه الحديد كالنحاس والشبهة والرصاص والذهب والغضّة إذا ضربه فجرّحه أو شق بطنه بنحش محدداً ورماه بصنجة ألف درهم

مطلبه

دية سن الرجل نصف عشر

الدية

مطلبه

في كل أصبع عشر الدية وفي

أصبع المرأة نصف العشر

مطلبه

دية المرأة نصف دية الرجل

في النفس وما دونها

مطلبه

ما شل من المفاصل فحكمه

حكم المتطوع في الدية

مطلبه

كل عضو ذهب نفقه ففيه الدية

وإن كان قائماً

مطلبه

فقد الصبي لا يلزم معمله إحضاره

مطلبه

خرجت الرصاص لا يبل

أحد فقُتلت لا ضمان

مطلبه

الآلة التي توجب القصاص

قوله الأشقي هو بالشين

المججمة ما يفرز به حشكها

في القاموس أه منه

فجرحه أو لم يجرحه مات من ذلك يقتل اه قاضيان من باب القتل أقول كتبت في رد المحتار أول
 الجنيات عن الجوهرة العدم ما تعد قتل بالحد يد كالسيف والسكين والرمح والمخبر والنشابة والابرة
 والاشقي وجميع ما كان من الحديد سواء كان يقطع أو يضع كالسيف ومطرقة الحداد والزبرة وغير ذلك
 سواء كان الغالب منه الهلاك أم لا ولا يشترط المجرح في الحديد في ظاهر الرواية لانه وضع للقتل قال الله
 تعالى وانزلنا الحديد فيه بأس شديد وكذا كل ما يشبه الحديد كالصفر والرصاص والذهب والفضة سواء
 كان يضع أو يرض حتى لو قتل بالثقل منها يجب عليه القصاص كما اذا ضرب به بمود من صفر أو رصاص
 اه كلام الجوهرة وروى الطحاوي عن الامام اعتبار المجرح في الحديد ونحوه قال الصدر الشهيد وهو
 الاصح ورجحه في الهداية وغيرها كما سيأتي في الفصل الآتي في مسألة المترقات وعلى كل فالقتل بالسندقة
 الرصاص عمد لانها من جنس الحديد وتخرج فيقتص به لكن اذا لم تخرج لا يقتص به على رواية الطحاوي
 اه ما كتبه * (سئل) في هذه الحادثة ان في الورثة صغارا وكبارا أبوه وأمه وزوجه والصغار
 ابنه وبنته والوصي عليهم حدهما والده المذكور هل لوالده وأمه وزوجه القصاص قبل كبر أولاده
 أم لا * (الجواب) * قال في التنوير ولا كبار القود قبل كبر الصغار الا اذا كان الكبير أجنبيا عن
 الصغير فلا حتى يبلغ الصغير اه وفي الدرر يستوفى الكبير قبل كبر الصغير لانه حق لا يتجزأ لثبوته
 بسبب لا يتجزأ وهو القرابة واحتمال العفو والصلح من الصغير منه قطع فثبت لكل واحد كفاي ولاية النكاح
 اه وفي الملتقى ومن قتل وله أولياء كبار وصغار فلا كبار الاقتصاص من قاتله قبل كبر الصغار خلافا لهما
 ومثله في كثير من المعترات وفي منظومة الكواكب

مطلب
 القتل بالرصاص المجرح
 يوجب القصاص

مطلب
 لاورثة الكبار القود قبل كبر
 الصغار

وحازان يستوفى الكبير * من قبل ما أن يكبر الصغير
 * (سئل) في رجل قتل آخر عمدا بآلة مزوجه بجديته ولم يرزل صاحب فراش حتى مات من
 ذلك عن ابن صغير وزوجة وأم فادعت الأم بالوصاية على الصغير وجدة الصغير على القاتل وثبت ذلك
 عليه بالوجه الشرعي فكيف المحكم * (الجواب) * قال في الملتقى من قتل بجديته المراقص منه
 ان جرحه بجده وان كان بظهره فلا وعليه الدية اه فليتظر ذلك وفي غالب المتون لكبار القود قبل
 كبر الصغار ونحوه الزيلعي وغيره بما اذا كان الكبير ليس بأجنبي عن الصغير فان كان له ولاية عليه
 لكن لا في ماله كالم والاخ فله ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما فانه عندهما ينتظر بلوغ
 الصغار والصحيح قول أبي حنيفة كفاي البدائع ومن خصوص الشهود ينبغي التفحص عنهم سرا وعلاية
 فانه يحتاط في الفروج والدماء ما لا يحتاط في غيرهما والله سبحانه الموفق أقول الذي في السؤال انه
 جرحه بجديته المترفح وجد المجرح بالحديد وجب القصاص اتفاقا سواء جرحه بجده أو بظهره وانما
 الخلاف فيما اذا ضرب به بالحديد ولم يجرحه كما اذا ضرب به بظهر المتر ولم يحصل جرح وتقدم آتفا ان الاصح
 اعتبار المجرح في الحديد ونحوه من الرصاص والذهب والفضة وصححه في الهداية وأقره شراحها على
 خلاف ما هو ظاهر الرواية وأما مسألة ثبوت القود لكبار قبل بلوغ الصغار فهي من مسائل المتون
 واستثنى منها في التنوير بما لا يلبى ما اذا كان الكبير أجنبيا عن الصغير وهذا بهومه يشمل ما اذا كان
 ورثة المقتول زوجة بالغة وابنا صغيرا من زوجة غير هانأ جنية عن الابن الصغير ومقتضى
 ذلك انه ليس للزوجة القود قبل بلوغ الصغير وبه أفتي المحنفوق وقال انه لم يجد هذا القيد لغير الزيلعي
 ولكنه ثقة ثم ذكر عبارة الزيلعي وقال فينتظر على هذا الى بلوغ الصغير اه لكن الزيلعي لم ينفرد
 بهذا القيد ففي القهسة في مانصه وفي الاصل ان كان الكبير اب استوفى القود بالاجماع وان كان أجنبيا
 بأن قتل عبده مشترك بين أجنبيين صغير وكبير ليس له ذلك الخ اه وكتبت في رد المحتار عند قوله الا اذا

مطلب
 قتل آخر عمدا بمزوجه

مطلب
 فيما اذا كان الكبير أجنبيا
 عن الصغير

كان الكبير أجنبيا عن الصغير قال في النهاية بأن كان العبد مشتركا بين صغير وأجنبي فقتل عبد ليس للأجنبي أن يستوفي القصاص قبل بلوغه بالاجماع إلا أن يكون للصغير أب فيستوفيه حينئذ ثم قال في النهاية نأقلا عن المبسوط أن السبب الملك وهو غير متكامل لكل واحد منهما فإن ملك الزوجة يحتمل التجزئ بخلاف ما نحن فيه فإن السبب فيه القرابة وهي بما لا يحتمل التجزئ وتماه فيه وظاهر هذا التصوير والتعليل ومثله ما قدمنا أن نفا عن القهستاني عن الأصل أن المراد بالأجنبي من كان شريكا في الملك لا في القرابة فلو قتل رجل وله ابن عمه كبير وابن خاله صغير ومما أجنبيان لا وارث له غيرهما فلا كبير القصاص لأن السبب القرابة للمقتول وهي بما لا يتجزئ فكذلك ما ثبت بها وهو القصاص فيثبت لهما غير متجزئ فلكل واحد استيفاءه بانفراده بخلاف الملك فإنه متجزئ فلا يثبت القصاص بسببه لكل بانفراده ما لم يجتمعا يطلب القصاص والصغير ليس من أهله إلا إذا كان له أب فيستوفيه الأب مع شريك ابنه في العبد المقتول وكذا لو قتل عن زوجة وابن صغير من غيرهما فللزوجة القصاص لأن مرادهم بالقرابة ما يشمل الزوجة بدليل ثبوت القصاص بالقرابة لكل واحد من الزوجين وفي التارخانية وآخر الباب السابع من كتاب المجنات المسألة على وجهين إما أن يكون القتل عمداً أو خطأ فإن كان الشريك الكبير ولي الصغير له أن يستوفي جميع الدية حصه نفسه بحكم الملك وحصه الصغير بحكم الولاية وإن كان الكبير أخاً وعم ليس وصياً للصغير يستوفي حصه نفسه فقط وإن كان القتل عمداً إن كان الكبير أباً له أن يستوفي القصاص بالاجماع وإن كان أجنبياً بأن قتل عبد مشترك بين أجنبيين أحدهما صغير والآخر كبير ليس للأجنبي أن يستوفي القصاص بالاجماع إلا أن يكون للصغير أب فيستوفيه حينئذ وإن كان الكبير أخاً وعم فعلي قول أبي حنيفة له أن يستوفي قبل بلوغ الصغير وعلى قولهما لا حتى يبلغ إلا أن يكون للصغير أب فيستوفي الأب نصيب الصغير مع الكبير وعلى هذا الاختلاف إذا كان شريك الكبير معه أو مجزئاً أو تمامه فيما من الفصل المذكور فهذه العبارات كلها قد حصرتها صور الأجنبي بالشريك في الملك دون الشريك في الإرث وتعليل المسألة الذي مر عن المبسوط صريح في ذلك أيضاً وحينئذ فلا تدخل مسألة الزوجة مع الابن من غيرهما تحت الأجنبي المستثنى هذا ما ظهر اهتامي القاصر فتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم وقد نقل المؤلف عن فتاوى العلامة الشلبي مسألة وهي سئل عن شخص قتل امرأة عمداً وثبت ذلك بدينه شرعية والحال أن المقتولة خلفت من الورثة زوجاً بالغاً وولداً مراهما صغيراً من شخص غير الزوج الذي قتل في محبته فهل يجوز للزوج المذکور أن يقتص منه قبل بلوغ الولد المذکور أم لا وهل يجوز لولد الولد المذکور أن يقتص منه لولده قبل بلوغه أو لا المجواب للزوج المذکور القصاص قبل بلوغ الولد عنه إذ أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه قال في الكنز واللبكار القود قبل بلوغ الصغار اهـ ولولد الولد الصغير القصاص لولده قبل بلوغه قال قاضيخان للأب استيفاء القصاص لابنه الصغير في النفس وفيما دون النفس ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على فرائض الله تعالى يدخل فيه الزوج والزوجة وكذلك الدية اهـ وقال المؤلف المجي ولاية استيفاء القصاص لمن يستحق القصاص والمستحق للقصاص من يستحق مالي القتل على فرائض الله تعالى يدخل فيه الزوج والزوجة وكذلك الدية والله تعالى أعلم كازروفي عن المجنات عن فتاوى الشلبي * (سئل) في رجل بالغ عاقل عمد إلى رجل وضربه بالسيف فقتله وثبت عليه ذلك لدى قاض بالطريق الشرعي ولا يقتول زوجة وأولاد صفارهما وأب وأم هي أم ولد لابيه المزمور وله تركه ويريد الأب استيفاء القصاص مع الزوجة من المقتول قبل كبر الصغار فهل يسوغ للأب والزوجة ذلك ولا ترث الأم من تركته * (المجواب) نعم إذا اجتمع الأب والزوجة لهما ذلك قبل كبر الصغار أما بالنظر إلى الأب فياجماع أصحابنا رجحهم الله تعالى كما في الزيلعي

مطله
يستحق القصاص من يستحق
الميراث على فرائض الله
تعالى

والخطأ البرهاني وأما بالنظر إلى الزوجة فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً للهما والعصم
قوله كما في البدائع وأما ما يقتول فلا يرث من تركته حيث كانت أم ولد ولا تستحق القصاص كما
في المخانية ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على فراض الله تعالى وبالله التوفيق قال الزبيلي
ولو كان الكبير ولياً للصغير من له التصرف في ماله كالأب والمجد يستوفيه الكبير قبل أن يبلغ الصغير
باجتماع أصحابنا سواء كانت الولاية لهما بالملك أو بالقرابة وإن كان ولياً لا يستوفيه إلا بالتصريف في المال
كالأخ والعلم فعلى الخلاف فإن كان الكبير أجنبياً عن الصغير لا يملك الكبير الاستيفاء بالاجتماع حتى يبلغ
الصغير وعند الشافعي لا يملك الكبير الاستيفاء في الكل زبيلي من المجنات وليس لبعض الورثة استيفاء
القصاص إذا كانوا كباراً حتى يجتمعوا وليس لأحدهم أن يوكل باستيفاء القصاص ولو كانت الورثة صغاراً
وكباراً كان لكبار ولاية استيفاء القصاص قبل بلوغ الصغار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول
صاحبه والشافعي ليس لهم ذلك حتى يبلغ الصغار خاتمة وفيها ولو لم يكن أم الولد والمدير ولدهم الاستيفاء
القصاص كما في القرن اه وفي الأشباه من النكاح ما ثبت جماعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك
الاف في مسائل الأولى ولاية الانكاح للصغير والصغيرة ثابتة للأولياء على سبيل الكمال لكل النسبة
القصاص المورث ثبت لكل من الورثة على الكمال حتى قال الإمام للوارث الكبير استيفاءه قبل بلوغ
الصغير بخلاف ما إذا كان لباغين فإن المحاضر لا يملكه في غيبة الآخر اتفاقاً لا احتمال العفو الخ اه
(سئل) في رجل ضرب رجلاً حراً مجداً بغير حق بسكين على يده اليمنى وكتفه اليسرى فجرحه ومات
من ذلك الجرح ونبت ما ذكر عليه بالبيعة العادلة الشرعية المزرعة ثبوتاً شرعياً ثم مات المجرع عن ورثة
كبار حاضرين وأم غائبة في بلدة أخرى فهل لا يقضى على الرجل بالقصاص مالم تحضر الغائبة
(الجواب) ليس للورثة استيفاء القصاص حتى تحضر الأم حيث كانوا كباراً بالاجماع كما صرح بذلك
في الكتب المعتمدة لكنه يجبس قال في المنع وأجمعوا على أنه لا يقضى بالقصاص مالم يحضر الغائب وقال
قبله وأجمعوا على أن القاتل يجبس إذا أقام المحاضر البيعة لأنه صار متمهما بالقتل اه *(سئل)*
فيما إذا اتهم زيد بقتيل ولم يثبت عليه ذلك بوجه شرعي وغاب وله أخ غير متمهم بذلك بزعم أولياء القاتل
أن لهم حبس غير المتمم حتى يحضر المتمم فهل ليس لهم ذلك *(الجواب)* نعم ولا تزور زرر أخرى
(سئل) في بالغ عاقل ضرب صديقاً خطأ بعد ذي شوكه أصابت عينه اليمنى فذهب ضوؤه ولا بيعة
لأبي الصبي على ذلك وإنما علم ذلك باعتراف الضارب ولم تصدقه العاقلة فهل يلزم في ذلك نصف الدية
وما قدر ذلك *(الجواب)* وفي العينين واليدين والشفتين والمحاجبين والرجلين والأذنين والأنف
أي الخصيتين وندي المرأة الدية وفي كل واحد من هذه الأشياء نصف الدية وفي أشعار العينين الدية
وفي أحدها ربعها كزيتون وروقة أجمع العلماء على العمل بتضييق قوله عليه السلام لا تعقل العواقل
عبداً ولا عمداً ولا صلحاً ولا اعتزافاً حتى لو أقر المحرراً بالقتل خطأ لم يكن إقراره على العاقلة إلا أن يصدقوه
وكذا أقره القهستاني في المعامل فتنبه علامي على التنوير من باب القود وفيه من الديات والدية في الخطأ
أخماس منها ومن ابن مخاض أو ألف دينار من الذهب أو عشرة آلاف درهم من الورق اه وفي التنوير
من الديات أيضاً وتجب دية كاملة في كل عضو ذهب نفقه كبدشات وعين ذهب ضوؤها اه ومثله في الكنز
(سئل) في رجل ضرب آخر بمصاعلي أجنابه فمات من ذلك فما الحكم في ذلك بعد البتوت
(الجواب) عليه الأثم والكفارة ودية مغلطة على عائلته والله تعالى أعلم قال الكرخي في مختصره قال
محمد في كتاب الأصل شبه العمد ما تعدضه بالعصا والسوط والمجر والبدوروي المحسن عن أبي حنيفة
في رجل ضرب رجلاً بضاقة أنه أن ذلك شبه العمد وكذلك لورماه بمجر فشهجه صور المسائل من المجنات

مطلب
أم الولد لا يرث من تركته
ولدها المقتول ولا تستحق
القصاص

مطلب
ليس لبعض الورثة الكبير
استيفاء القصاص

مطلب
لا يصح التوكيل باستيفاء
القصاص

مطلب
ما ثبت جماعة فهو مشترك
بينهم في مسائل

مطلب
إذا كان أحد الورثة غائباً
لا يقضى بالقصاص مالم يحضر
بل يجبس القاتل

مطلب
يجبس القاتل إذا أقام المحاضر
عليه البيعة
مطلب لا يجبس غير المتمم

مطلب
لا تعقل العواقل عمداً ولا
عبداً الخ
مطلب الدية في الخطأ أخماس

في الدر المختار الثاني شبهه وهو أن يقصد ضربه بغير ما ذكر أي بما لا يفرق الأجزاء ولو بحجر ونخشب كبيرين عنده خلافا لغيره اه قلت الذي فهم من كلام الدر وغيره أنه لو ضربه بعضا أو سوطا أو حجر صغير فلا قدود عليه بالإجماع وأما الضرب بالحجر أو الخشب الكبير فكشبه المترفلا قدود عنده خلافا لهما والله تعالى أعلم وفي الفتاوى الصغرى الهدى المحض إذا أوجب الدية أوجب في ماله في النفس وفيما دون النفس والمخطأ فيهما على العاقلة وشبهه الهدى في النفس بوجوب الدية على العاقلة وفيما دون النفس يجب على المجاني وإن بلغ دية تامة خلاصة من كتاب الديات ومثله في البرازية وعبارتها المال الواجب بالهدى المحض يجب في مال القتال فيما دون النفس وفي النفس وفي المخطأ فيهما على العاقلة وفي شبه الهدى ونفسا على العاقلة وفيما دونها وإن بلغ الدية على القتال أقول لم يبين المؤلف دية شبه الهدى وقد قال في التنوير وشرحه أول كتاب الديات دية شبه الهدى مائة من الأبل أربعة من بنت مخاض وبنت لبون وحقة إلى جذعة بإدخال الغاية وهي الدية المغلظة لا غير ثم قال والدية في المخطأ أنحاس منها ومن ابن مخاض أو ألف دينار من الذهب أو عشرة آلاف درهم من الورق اه قوله وهي الدية المغلظة لا غير أي لا يخير القتال في شبه الهدى بين دفع الورق أو العن أي الذهب أو الأبل بل اللازم عليه الأبل وكلام الهداية يشير إلى هذا وهو صريح ما تقدم أول كتاب الجنائيات من أن حكم شبه الهدى الأثم والكفارة ودية مغلظة على العاقلة اه فلو كان الواجب أبدا ما هو أعم من الأبل لم يكن للتغليظ فائدة لأنه يحتار بالاختلاف فتفوت حكمة التغليظ ناصا فليكن على ذكر منك لتحرره كذا في حاشية الشرنبلالي على الدر والذى حررته في رد المحتار أن عبارات المتن مختلفة المفهوم فإن المفهوم من عبارة التنوير السابقة وغيرها كالهداية والاختيار والكنز والملتقى أن الدية في شبه الهدى لا تكون من غير الأبل فعنى التغليظ أنها وجبت على المجاني من نوع واحد بخلاف الدية في المخطأ فإنه يخير فيها بين دفعها من الأبل أو الذهب أو الفضة والمفهوم من الوقاية والإصلاح والفرر أنها تكون من الأنواع الثلاثة وعليه فعنى التغليظ فيها أنها إذا دفعت من الأبل تدفع أرباعا بخلاف دية المخطأ فإنها أنحاس وهي أخف من الأرباع وبذلك صرح في مختصر القدرى حيث قال ولا يثبت التغليظ إلا في الأبل خاصة فإن قضى من غير الأبل لم تغلظ اه وفي الجمع تنغظ دية شبه الهدى في الأبل قال شارحه حتى لو قضى بالدية من غير الأبل لم تغلظ وكذا في درر البحار وشرحه غرر الأذكار وفي جنائيات غاية البيان وتغلظ الدية في شبه الهدى في الأبل إذا فرضت الدية فيها فأما غير الأبل فلا تغلظ فيها قال في المجوهرة حتى أنه لا يراد في الفضة على عشرة آلاف ولا في الذهب على ألف دينار اه وفي درر البحار تفق الأئمة على أن الدية من الذهب في المخطأ وشبه الهدى ألف دينار فهذه العبارات صريحة في أن دية شبه الهدى لا تختص بالأبل بل تكون منه ومن الذهب والفضة كدية المخطأ وإنما الفرق أنها إذا دفعت من الأبل فإن كان في شبه الهدى تغلظت بأن تدفع أرباعا وإن كان في المخطأ فلا بل تدفع أنحاسا وهل الخيار في تعيين أحد الثلاثة للقتال أم للقاضي لم أره صريحا لكن عبارة الجمع وغاية البيان تنيد الثاني والله تعالى أعلم * (مسئل) * فبين أنهم يقتل رجل وللرجل صغار وزوجة وجذأبواب فجهز المجذع عن اثبات ذلك بالوجه الشرعى لعدم اليقنة فصالح ولحق الصغار المذكور عن أنكار مبلغ معلوم من الدراهم مع ثبوت الخط والمصلحة في ذلك للصغار فهل يكون الصلح المزبور صحيحا * (الجواب) * نعم كما صرح بذلك في الهداية والله تعالى أعلم وفي فتاوى المحافى في جواب سؤال أجاب حيث كانت الأم وصية على ولديها اللذين هما أخوا الميت كان لها الصلح على إحدى الروايتين لكن قالوا على هذه الرواية المجوزة للصلح أن الصلح إذا كان على أقل من قدر الدية لا يجوز أقول الظاهر حمل هذا الكلام على ما إذا كان القتل ثابتا أما إذا كان الصلح عن أنكار

مطلب

في بيان من يجب عليه المال
في الجنائيات

قوله على القتال الأصوب
على المجاني كافي عبارة الخلاصة
اه منه

مطلب

الدية في شبه الهدى أرباع
تقرر برهم في بيان دية شبه
الهدى

مطلب

يصح صلح الرومي على أقل
من الدية إذا لم يقدر على اثبات
العقل

فيجوز قياسا على دعوى مال الميت كما صرح بذلك الهادي في الفصل السابع والعشرين حيث قال الوصي
 إذا صالح من حق الميت أو عن حق الصغير على رجل فإن كان المدعى عليه مقربا بمال أو عليه دين أو كان
 قضى عليه بذلك لا يجوز الصلح على أقل من الحق وإن لم يكن كذلك يجوز اهـ فيجعل الصلح من الوصي
 جائزا على أقل من الدين إذا لم يكن كذلك والله تعالى أعلم كازروني عن المحافوي من كتاب الصلح
 * (سئل) في صبي عمدا إلى صبي وضربه بقدم على أصابع يده اليمنى فقطع مفضلا من سبابة فهل
 يجب عليه ثلث دية الأصبع في ماله بعد الثبوت * (الجواب) نعم وفي كل أصبع من أصابع
 اليدين والرجلين عشرة ماؤها مفصل في أعدها ثلث دية الأصبع ونصفها الوفاة بمفضلان تنوير عن
 الديات وغيره من المتون وعمد الصبي وخطأه سواء عمدنا وتجب الدية في المحالين وتكون في ماله في فصل
 العمد لأن العاقلة لا تعقل العمد ولا كفارة عليه في الخطأ عندنا أحكام الصغار من مسائل الجنائيات
 ومثله في التنوير أقول الذي في التنوير هكذا وعمد الصبي والمجنون خطأ وعلى عاقلة الدية اهـ ومثله في
 متن المجمع وشرح درر البحار مع التنبية على أن وجوبها في ماله قول الامام الشافعي وذكر الاستروشنى
 في أحكام الصغار قبل العبارة التي نقلها المؤلف عنه مانعه عمد الصبي والمجنون خطأ وفيه الدية على
 العاقلة والمعتوه كالمجنون اهـ فهذا مخالف لقوله وتكون في ماله وقد يوفق بما ذكره في شرح
 التنوير عن الدرر بقوله وعلى عاقلة الدية أن بلغ نصف العشر فأكثر ولم يكن من عجم والاف في ماله درر
 اهـ فيحمل ما نقله المؤلف عن أحكام الصغار من أن الدية في ماله على ما إذا كان الواجب بالجنائية
 لم يبلغ نصف العشر لأنه يسلك فيه سلك الآدمي كافي الزيلعي أو يحمل على ما إذا كان الصبي من العجم لأنه
 لا عاقلة لهم لكن ينافي فيه التعليل بقوله لأن العاقلة لا تعقل الخطأ فتأمل قال المؤلف وفي أدب القضاء
 للنخاسف إذا وقع الدعوى على الصبي المحجور عليه أن لم يكن للمدعى دينه فليس له حق احضاره ولكن
 يحضر أبوه حتى إذا لزم الصبي شيء يؤذى عنه أبوه من ماله وفي كتاب الاضية أن احضار الصبي في الدعاوى
 شرط وبعض المتأخرين من مشايخ زماننا من شرط ذلك سواء كان الصغير مدعيا ومدعى عليه ومنهم من
 أبى ذلك وإذا لم يكن للصبي وصي وطلب المدعى من القاضي أن ينصب عنه وصيه أجابه القاضي إلى ذلك
 وفي فتاوى التناضي ظهير الدين والصحيح أنه لا يشترط خضرة الاطفال الرضخ عند الدعوى اهـ أحكام
 الصغار من الجنائيات * (سئل) في رجل ضرب آخر بجرح أصاب امرأة حرة طاء لافقت جنيبا بسبب
 الضرب وكان حياتهم مات بعد ساعة فهل تجب دية كاملة على العاقلة * (الجواب) نعم قال في الاختيار
 وان ألقته حياتهم مات ففيه الدية على العاقلة وله الكفارة لأنه صار قاتلا وان ألقته ميتات
 ففيه ديةها والعرة لما روينا اهـ وفي المنع ضرب بطن امرأة حرة ولو كناية أو مجوسية فألفت جنيبا ميتا
 وجب غرة نصف عشر الدية في سنة فان ألقته حياتها فدية كاملة أي تجب دية كاملة على الضارب
 لأنه ألتف آدميا خطأ أو شبه عمد فتجب فيه الدية الكاملة والجنيب الذي استبدان بعض خلقه كالمجنون
 التام في جميع هذه الأحكام لا إطلاق لما روينا اهـ قوله على الضارب أي وتؤخذ من عاقلة كما هو صريح
 كلام الاختيار ويؤخذ من كلام البرازية المذكور في هذه المجموعة أو يحمل على القول بسقوط العاقلة
 في زماننا كما ذكره العلائي والمحافوي لأن التناصره تنف لأن لقلبة المحسد والبغض وتبقى كل واحد
 المكروه لصاحبه وحيث لا قبيلة ولا تناسر فالدية في ماله أو بيت المال فقصده حصول التوفيق بين
 العبارتين وذكر في المحيط عن فتاوى أبي الليث صيدان يابوزالرمي هزرتهم امرأة فرمى صبي ابن تسع
 سنين وأنجوه سهمها فأذهب عينها قال الفقيه أبو جعفر أنه لا عاقلة للهم وبه كان يفتي ظهير الدين
 المرغيناني وفي جنائيات الملتقط صبي رمى سهمها فذهبت عينه لا ضمان على والده عند أبي بكر لأنه

مطلب عمد الصبي وخطأ سواء

مطلب
 ضرب امرأة فالقت جنيبا
 حياتهم مات

مطلب
 القول في سقوط العاقلة
 في زماننا لعدم التناصر
 مطلب لا عاقلة للعجم

يقول لا عاقلة للجهنم لعدم التناصر وانما العاقلة للعرب للتناصر فان كان للمسي عاقلة يجب على عاقلة بالينة ولا يجب باقرار المسي ولا بشهادة الصديقين اه احكام الصغار من مسائل الجنائيات يجب انقلاب فاس من يد قصاب كان يكسر العظم فأتلف عضو انسان يضمن وهو خطأ والدية في ماله لانه لا عاقلة للجهنم اسنع لانهم ضيعوا انسابهم ولا يتناصرون والعاقلة جاءت في العرب وهو مختار ابي جعفر وبه يفتي الامام المرغيناني وفي الخلاصة مثله وعلى هذا لو بطش رجل امرأة غيره فضر بها على الارض وفي يد هاصبي هتات بذلك السبب يضمن الضارب دية المسي ان لم يكن من العرب والاتفه عاقلة كواضع الحجر في ملك غيره فتلف انسان حاوي الزاهد في التعذيب من الجنائيات وفي شرح التنوير العلائي صرح شيخ شيخنا المحافوي ان التناصره منتف الا لغلبة الحسد والبغض وتقتي كل واحد المذكوره لصاحبه فتنبه فأت حيث لا تناصر ولا قبيلة فالدية في ماله اريدت المال اه اقول قد أفتي العلامة المحافوي بذلك في عدة مواضع من فتاواه فنذكر عبارته في بعض المواضع لتوضيح المتام ونصه الدية على العاقلة وهي اهل الديوان ان كان القاتل منهم وان لم يكن منهم فعاقلته قبيلته ويدخل فيها من كان عصبه وانما يكون القاتل كاحدهم اذا كان من اهل الديوان اما اذا لم يكن فلا شئ عليه كما في المعراج وفي التاريخانية عن السفناقي وغيرهما تؤخذ الدية من العاقلة في ثلاث سنين وقد نص محمد رحمه الله تعالى على انه لا يراد كل واحد من جميع الدية في ثلاث سنين على ثلاثة دراهم او اربعة فلا يؤخذ من كل واحد في كل سنة الا درهم او درهم وثلاث وهو الاصح كما في الهداية فان لم تتسع القبيلة لذلك ضم اليهم اقرب القبائل نسبا كما في المعراج ناقلا عن الذخيرة قال المشايخ هذا الجواب انما يستقيم في حق العرب لانهم حفظوا انسابهم فامكن إيجاب العقل على اقرب القبائل من حيث النسب اما انه لا يستقيم في حق الجهم لانهم ضيعوا انسابهم ولا شك ان اهل الامصار الا ان قد صاروا كالجهنم لانهم ضيعوا انسابهم ولا يتناصرون فيما بينهم وصرح المشايخ ان التناصر شرط قال في معراج الدراية شرح الهداية مانصه وأفتي أبو الويث وأبو جعفر الهندواني وظهير الدين المرغيناني انه لا عاقلة للجهنم لانهم ضيعوا انسابهم ولا يتناصرون فيما بينهم وهو الاشبه وقال في البرازية وعاقلة كل انسان من يتناصره وبه ان من الديوان فاقلته اهل ديوانه والصناع بعضهم بعض ان كانوا يتناصرون بالديوان والصناعة اه وحيث علم ان التناصر شرط وهو لا يوجد في هذا الزمان لغلبة الحسد وبغض الناس بعضهم لبعض وتقتي كل واحد المذكوره لصاحبه فتكون الدية حينئذ في بيت المال قال ابن فرشته في شرح المجموع ومن لا عاقلة له في ظاهر الرواية يجب في بيت المال وقال صاحب البرازية مانصه وان لم تكن له عشيرة ولا ديوان فعاقلته بيت المال في ظاهر الرواية وعليه الفتوى ومن وجب عليه شئ لا يؤخذ من غيره هذا ما وقفت عليه من كلامهم والله تعالى اعلم اه كلام الصلابة المحافوي ثم إن وجوبها في بيت المال انما هو حيث كان منتظما والافقي مال الجاني قال في المجتبى مانصه قلت وفي زماننا يجوز ان لا يكون الا في مال الجاني الا اذا كان من اهل قرية أو محلة يتناصرون لان العشائر فيها قد ردت ورجعة التناصر من يدينهم قد رفعت وبيت المال قد انهدم نعم اسامى اهلها مكتوبة في الديوان الوفا رمثات لكن لا يتناصرون به فتعين ان يجب في ماله اه وفي النقاية وشرحها للقهستاني ومن لا عاقلة له أي من العرب والجهم يعطى الدية من بيت المال ان كان موجودا أو مضبوطا والا أي لا يمكن كذلك فعلى الجاني اه وقدمر ان الدية حيث وجبت على العاقلة تؤخذ في ثلاث سنين وانه لا يؤخذ من كل واحد منهم أكثر من ثلاثة دراهم وبقي ما اذا لم تكن له عاقلة ووجبت في ماله فكيف تؤخذ نص في المجتبى عن الناطقي انه يؤدى في كل سنة ثلاثة دراهم او اربعة وقال صاحب المجتبى قلت وهذا احسن لا بد من حفظه فقد رأيت في كثير من المواضع انه يجب

قوله وغيرهم العله وغيره اه

مطلب

تؤخذ الدية من العاقلة في

ثلاث سنين الخ

الدية في ماله في ثلاث سنين اه وارضاءه للاثي في شرح التنوير وقال وأقره المصنف اه لكن
 هذا مشكل جدا لان قوله يؤدى في كل سنة ثلاثة دراهم أو أربعة ان كان المراد في ثلاث سنين يلزم
 أن يكون الواجب عليه تسعة دراهم أو اثني عشر درهما وان كان المراد في كل سنة من هذه عتمة ففي
 تنقضي الدية واذامات الجاني فمن يؤخذ الباقي وكيف يؤخذ فتعين المصير الى ما نقله عن أكثر
 الموضع من وجوبها في ماله في ثلاث سنين فانه لا اشكال فيه وقد صرح في غاية البيان بأن الذمي
 الذي لا عاقلة له تجب الدية في ماله في ثلاث سنين من يوم القضاء كما في المسلم اه لان الذمي لا يحق له
 في بيت المال فتجب الدية في ماله ابتداء واذ فقد بيت المال ووجبت الدية على المسلم في ماله صار كالذمي
 فتجب عليه في ثلاث سنين ابتداء واما من يوم القضاء لا من يوم الجناية فاعتمد هذا المقام فانه مما سبق الى
 تحريره والمحمد لله على تيسيره * (سئل) * في رجل ضرب رجلا حرا على إحدى عينيه عمدا
 فذهب بذلك ضوؤه فهل يلزمه نصف الدية * (الجواب) * نعم قال في التنوير وتجب دية كاملة
 في كل عضو ذهب نفعه بضرب ضارب كيدشلت وعين ذهب ضوؤه ما وصلب انقطع ماؤه اه وفيه أيضا
 وفي كل واحد من هذه الاشياء المزدوجة نصف الدية اه أقول قوله وتجب دية كاملة أى دية ذلك
 العضو الذي ذهب نفعه فلا ينافي أن الواجب في العين نصف دية النفس ثم ان كلام المؤلف فيه نظر لانه
 في هذه الصورة يجب القصاص لا الدية حيث كان الضرب عمدا وكان الذاهب مجرد الضوء والعين قائمة
 قال في التنوير وشرحه في باب القود فيمادون النفس وكذا عين ضربت فزال ضوؤها وهي قائمة غير
 منخسفة فيجعل على وجهه قطن رطب وتقابل عينه بمرآة محجمة ولو قلعت لا قصاص لتعذر المماثلة اه
 * (سئل) * في امرأة ضربت بنتا بمنجيات عمدا فقتلت عينها فهل يلزمها بعد الثبوت الشرعي
 * (الجواب) * يلزمها بعد الثبوت الشرعي ربع الدية لان في العينين الدية وفي احدهما نصف الدية
 ودية المرأة في النفس والاطراف على النصف من دية الرجل لان حالها نقص من حال الرجل ومنفعة
 أقل وقد ظهر أمر النقصان بالتصنيف في النفس فكذا في أطرافها وأجزاء اعتبارها كذا في الهداية
 فعلى هذا يلزمها ربع الدية وهي خمسة وعشرون من الابل أو مائتان وخمسون دينار من الذهب أو ألفان
 وخمسمائة درهم من الفضة * (سئل) * في رجل ضرب رجلا بقضيب عمدا فاصاب عذقه فاسقط
 اثنين من استنانه العليا فهل يلزمه شرعا * (الجواب) * اذا طلب الرجل المضروب من الضارب
 القصاص حيث كان عمدا يقتص منه بعد الثبوت الشرعي السن بالسن وان أراد الدية ففي كل سن نصف
 عشر الدية خمس من الابل أو خمسمائة درهم من الفضة والمسألة في الشجاج من التنوير وغيره وفي المحبرية
 من المنهايات أيضا أقول ظاهر هذا الجواب أن المجني عليه مخير بين القصاص وأخذ الدية مع أن
 المذكور في السؤال أن الجناية هنا عمدا وقد صرحوا بان موجب القتل العمد الاثم والقود عتافا لا يصير مالا
 الا بالتراضي فليس للولي أخذ الدية الا برضى القاتل خلافا للشافعي رحمه الله تعالى في أحد قوليه
 حيث أثبت الخيار للولي بين القصاص والدية سواء رضى القاتل أولا وهذا وان صرحوا به في الجناية على
 النفس فأنظاره انه كذلك في الجناية على ماله كما يظهر من فروعهما الكثيرة منها لو قطع رجل يدرجل
 وهي صحيحة ويد القاطع شلاء ثبت الخيار لقطع يده ان شاء أخذ الدية وان شاء اقتص وانما ثبت الخيار
 له بسبب العيب فلو كان الخيار له مطلقا لما صوروه في المعيب وفي شرح التنوير وعلى هذا في السن وسائر
 الاطراف التي تعاد اذا كان طرف الضارب والقاطع معيبا يتخير المجني عليه بين أخذ المعيب
 والارش كاملا الخ اه وفي أول المنهايات ما نصه وهو أى شبه العمد فيمادون النفس من الاطراف
 عمدا موجب للقصاص فقوله موجب للقصاص دال على انه لا خيار فيه وذكر الزياهي عند

مطلب
 دية العين نصف دية النفس

مطلب
 في عين المرأة ربع الدية

مطلب
 اذا كانت الجناية عمدا لا خيار
 للمجني عليه بين القود والدية
 بل له القود فقط عندنا

الاستدلال بلذنه بأن موجب العمد القود لا اختيار ما تصه وعن أنس ابن مالك أن عمته الربيع لطمت جارية فكسرت ثنيتها فقال عليه الصلاة والسلام حين اختصموا إليه كذب الله القصاص ولو كان المال وأجابه بخير اذ من وجبه له أحد الشياطين على الخيار لا يحكم به بأحدهما معينا وانما يحكم بأن يختار أيهما شاء اه وفي الفتاوى الخيرية يلزمه في كل سن خمس من الابل أو خمسة مائة درهم هذا اذا كان خطأ وان كان عمدا فقيه القصاص السن بالسن والله تعالى أعلم اه فثبت بما ذكرناه وبما تراكذ كره خوق التطويل انه لا خيار عندنا في العمد ولو فمادون النفس بل موجب القود حيث أمكن والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا جرح رجل آخر ثم عفا المجرع عن الجراح قبل موته عن الجراحة وما يحدث منها ثم مات المجرع فهل يكون العفو جائزا * (الجواب) * نعم وفي الدرر عن المسعودية لو عفا المجرع أو الولياء بعد المجرع قبل الموت جاز العفو استحضانا على ما في معنى التنوير من فصل في القود وان سري الى النفس ومات فان كان العفو بلفظ المجناية أو بلفظ الجراحة وما يحدث منها صح بالاجماع ولا شيء على القتال وان كان بلفظ الجراحة ولم يذكر وما يحدث منها لم يصح العفو في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والقياس أن يجب القصاص وفي الاستحسان يسقط القصاص للشبهة وتجب الدية في مال القاتل لانه عمدا وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يصح العفو ولا شيء على القاتل هذا اذا كان القاتل عمدا فأما اذا كان خطأ فان برئ من ذلك صح العفو بالاجماع ولا شيء على القاطع سواء كان بلفظ المجناية أو الجراحة وذكر وما يحدث منها أو لم يذكر وان سري الى النفس فان كان العفو بلفظ المجناية أو الجراحة وما يحدث منها صح أيضا ان كان العفو في حال صحة المجرع بأن كان يذهب وبجي ولم يصر ذا فراش يعتبر من جميع ماله وان كان في حال المرض بأن صار ذا فراش يعتبر عفوه من ثلث ماله لان العفو تبرع منه وتبرع المريض في مرض موته يعتبر من ثلث ماله فان كان قهرا لدية يخرج من اثلاث يسقط ذلك القدر عن العاقلة وان كان لا يخرج كله من الثلث فثلثه يسقط عن العاقلة وثلاثة يؤخذ منهم وان كان بلفظ الجراحة ولم يذكر ما يحدث منها لم يصح العفو والدية على العاقلة عند أبي حنيفة وعندهما يصح العفو وهذا كقوله عفوت عن المجناية أو عن الجراحة وما يحدث منها سواء من جنائبات البدائع لمخصا أنقروى أقول والفرق على قول الامام بين قول المجنى عليه عفوت عن المجناية وقوله عفوت عن الجراحة أو عن القطع أن لفظ المجناية يشمل الساري منها وغيره فالقتل يسمى جنائية بخلاف القطع والجراحة فانه لا يشمل الساري مالم يرد قوله وما يحدث منه فاذا قال المجرع أو المقتول عفوت عن المجناية يكون عفوا عن المجرع والقطع وعن القتل اذا سرت المجناية اليه واذا قال عفوت عن الجراحة وما يحدث منها أو عن القطع وما يحدث منه فكذلك لان قوله وما يحدث منه صريح في شعول السراية بخلاف ما اذا لم يقل وما يحدث منه فانه لا يشملها وعندهما لا فرق بين الالفاظ الثلاثة لانه يراد بالعفو عن الجراحة ونحوها العفو عن وجهها فيشمل النفس كالمجناية والمتون على قول الامام * (سئل) * في رجل قتل رجلا عمدا بغير حق بآلة جارحة من حديد وثبت عليه ذلك بوجهه الشرعي ثم عفا عنه بعض أولياء الميت متول الوارثين له فهل يسقط القصاص بعفوه ولم يبق من الورثة حصته من الدية * (الجواب) * نعم ويسقط بصلح أحدهم وعفوه والباقي حصته من الدية درر من باب ما يوجب القود ثم قال في شرحه ولا حصه للعلى لاسقاط حقه اه والمسألة في التنوير والمنع والمتن وغيرها والدية تورث اتفاقا أشباه من الفرائض وعفو الأولياء قبل موت المجرع يصح كما يصح عفو المجرع لوجود السبب وصحة الإبراء تعمد وجود السبب بزنية قبيل الشجاج عفا الولي عن نصف القصاص سقط الكل ولا يتقلب الباقي ما لا حاوى الزاهد من فصل أمر الغير بالمجناية * (سئل) * فيما اذا عفا الولي المقتول عن القاتل عمدا عن القصاص فهل يسقط القصاص بعفوه

مطلبه

يصح عفو المجرع قبل موته
عن الجراحة وما يحدث منها

مطلبه

العفو عن المجناية ان كان
في حال الصحة فمن جميع المال
والاخر الثلث

مطلبه

في الفرق بين قوله عفوت
عن المجناية وقوله عفوت
عن الجراحة

مطلبه

اذا عفا بعض الأولياء سقط
القصاص

مطلبه

الدية تورث اتفاقا

مطلبه

عفو الأولياء قبل موت المجرع
يصح

(الجواب) * نعم ويسقط القود بموت القاتل وبه فوالا ولياء وبصلحهم عن مال ولو قليلا ويجب حالا ونصلح احدهم وعفوه ولمن بقي حصته من الدية في ثلاث سنين على القاتل تنوير الابصار من باب القود فيما دون النفس ومثله في الملتقى أقول وما وقع في الاختيار وشرح المجمع من أن الباقي من الدية على العاقلة رده العلامة قاسم بأنه ليس بقول لا حدم مطلقا ورده أيضا في حاشيته على شرح المجمع بأنه مخالف لسائر الكتب من أنه على القاتل في ماله قال وهو الثابت دراية ورواية وقامه فيها حررناه في رد المحتار وكتبت فيه مانصة نعمة عفا الولي عن أحد القتاتين أو صالحة لم يكن له أن يقتص غيره كافي جواهر الفقه وغيره لكن في قاضيهان وغيره أن له اقتصاصة قهستاني قلت ولثاني أفتي الرمي كافي أول الجنابات من فتاواه (سئل) * في رجل ضرب آخر على يده اليسرى عمدا بسيف فسلت يده وذهب نفعها ثم أقر المضروب بالأكراه المعتبر شرعاً أنه أبر الضارب من دية يده المزبورة فهل إذا ثبت ما ذكره وجهه الشرعي يكون الإبراء المذكور غير صحيح * (الجواب) * نعم إذا ثبت الإكراه بذلك له الرجوع عما أبرأ منه والله تعالى أعلم لا يصح مع الإكراه أبرأه مديونه أو أبرأه كفيله بنفس أو مال شرح التنوير للعلائي من الأكراه ومثله في المنع عن الخمانية ولا ريب أن الدية من الديون الضعيفة كما نص عليه في شرح التنوير وغيره من باب زكاة المال ويجب على الضارب نصف الدية * (سئل) * فيما إذا ضرب زيد عمدا بغير حق بسيف على مفصل يده اليسرى فقطعها من مفصل الرسغ فهل يقتص من زيد بقطع يده اليسرى من مفصل الرسغ * (الجواب) * نعم قال في الملتقى القود فيما دون النفس هو فيما يكون فيه حفظ المماثلة إذا كان عمدا فيقتص بقطع اليد من المفصل وإن كانت يد القاطع أكبر من المقطوع اهـ * (سئل) * في رجل أجنبني دخل على امرأة قروية وأراد ضربها وخوفها بالضرب فألقت جنيناً ميتاً ذكرًا حراً مخنقاً بهدسة أشهر فهل تضمن عاقلة نصف عشرينية الرجل * (الجواب) * نعم أقول وفي الخبرية وقد أفتى والشيخنا أمين الدين ابن عبد العال إذا صاح على امرأة فألقت جنيناً لا يضمن وإذا خوفها بالضرب يضمن وأقول وجه الفرق إن موتها بالتخويف وهو فعل صادر منه نسب إليه وبالصباح موتها بالخوف الصادر منها وصرحوا أيضاً بأنه لو صاح على كبير فأت لا يضمن وأنه لو صاح عليه فجاءت منها تجب الدية وأقول لا مخالفة لأنه بالاول مات بالتخوف المنسوب إليه وفي الثاني بالصيحة فجاءة المنسوبة إلى لصاح القول للفاعل أنه مات من الخوف وعلى الاولياء لينة أنه مات من التخويف وعلى هذا لو صاح على امرأة فجاءة فألقت من صبيحته يضمن ولو ألقت امرأة غيرها لا يضمن لعدم تعديها عليها فتأمل فانه تحرير جيد اهـ ما في الخبرية لمخصا * (سئل) * فيما إذا دخل المصوص بيت زيد في غيبته وسرقوا متعته ليلا فقلب على ظنه أن عمرا جاره منهم ورفع امره لحاكم العرف فأحضر الحاكم عمرا وسأله فأنكر فصره فأقر وذكر أن له شركاء عيشتهم للحاكم فحبسه مدة حتى مات في الحبس عن ورثة يزعمون أن زيدا يضمن دية فهل لا يضمن زيد دية ولا عبرة بزعم الورثة * (الجواب) * نعم قال في القنية من الغصب من باب ضمان الساعي والتمام فنجس شكاً عند الوالي بغير حق واتي بما ندف بغير المشكوك عنه فكدرسته أو يده ضمن الشاكي إرشه كالمال وقيل إن حبس بماية فهرب وتسور جدار السجن فأصاب بدنه تلف يضمن الساعي فكيف هنا فقبل أفتي بالضمنان في مسألة الهرب فقال لا ولومات المشكوك عليه بضرب القاتل لا يضمن الشاكي لأن الموت فيه نادر فسعابه لا تقضي إليه غالباً اهـ ومثله في المحاوي الزاهدي من الباب المرقوم ومثله بالحرف في الفصولين في ٣٣ في ضمان الساعي وتقبله في غصب المنع عن القنية ومثله في العلائي وإذا اجتمع المباشرون المتسبب اضيف المحكم إلى المباشركا في القاعدة التاسعة عشر من الاشباه أقول حاصله أنه

مطلبه
إذا عفا بعضهم فبأبى الدية
في مال القاتل

مطلبه
فما إذا عفا الولي عن أحد
القاتلين

مطلبه
الإبراء لا يصح عن الدية
بالأكراه

مطلبه
الدية من الديون الضعيفة

مطلبه
قطع يده اليسرى من الرسغ
عمداً تقطع يده اليسرى

مطلبه
خوف امرأة بالضرب فألقت
جنيناً ميتاً

مطلبه
صاح على امرأة فألقت جنيناً

مطلبه
صاح على كبير فأت
لا يضمن وأنه لو صاح عليه
فجاءت منها تجب الدية

مطلبه
صاح على امرأة فجاءة فألقت
من صبيحته يضمن ولو ألقت
غيرها لا يضمن

مطلبه
القول للفاعل أنه مات من
الخوف وعلى الاولياء
الينة أنه مات من التخويف

مطلبه
فما إذا اتهمه بسرقة فشكله
لداً كونه به حتى مات

إذا شاكله بغير حق يضمن ما تلفه الوالي أو أوانه من عضوا ومن مال دون النفس لأن الشككية لا تنفي
 إلى الموت غالباً بخلاف العضو أو المال لأن الغالب أفضاؤها إليه فلذا ضمنه الساعي وهذا خارج عن قاعدة
 الاشباه المذكورة أفتى به المتأخرون على خلاف القياس زجر عن السعاية بغير حق والله تعالى أعلم
 * (سئل) * فيما إذا أخذ رجل سكين عمرو بالقهر والقبضة وجرح بها آخر فهل لضمان على عمرو
 * (الجواب) * نعم دفع سكيننا إلى صبي فضرب الصبي نفسه أو غيره غير أن الدافع لا ضمن الدافع شيئاً
 خائفة من فصل القتل الذي يوجب الدية ومن دفع سكيناً إلى رجل فقتل به نفسه لم يكن على الدافع شيء
 تارة خائفة من الفصل الثاني في الجناية على النفس * (سئل) * فيما إذا جرح زيد عمراً بندقية عمداً
 في فخذه جرحاً لا تمكن فيه المماثلة وصار صاحب فراش فما يلزم زيداً بعد برئته * (الجواب) * يلزمه
 حكومة عدل كما في الملتقى وغيره وهي هنا أن يقوم عبد الله الأثر ثم معه فقدراً متفاوت بين القيمتين
 من الدية وفي الجوهرة وقبل تفسير الحكومة هو ما يحتاج إليه من النفقة واجرة الطبيب والادوية
 إلى أن يبرأ والله أعلم أقول أعلم أن الجناية بالجرح أن كانت في الوجه أو الرأس تسمى شجعة وإن كانت
 في غيرهما تسمى جراحة والشجعة عشرة بعضها له أرش مقدراً بالنص وبعضها فيه حكومة عدل ولا شيء
 من الجراح له أرش معلوم إلا الجائفة وهي جراحة تصل إلى جوف الرأس أو البطن وفيها ثلث الدية
 وعدوها مع الشجعة باعتبار أنها قد تكون في الرأس وهذه الشجعة لا فرق في وجوب الأرش فيها بين
 العمد والخطأ إلا الموضحة وهي التي توضع العظم أي تظهره فانها إن كانت خطأ ففيها لأرش نصف عشر
 الدية وإن كانت عمداً ففيها القصاص ولا قصاص في غيرها على ما مضى عليه في التنوير لكن ظاهر الرواية
 وجوب القصاص فيما دونها وهو ستة كناية عليه شارحه ثم انهم اختلفوا في تفسير حكومة العدل
 الواجبة فيما لا نص فيه على شيء فقد رآنا الطحاوي تفسيرها أن يقوم مملوك كابدون هذا الأثر ثم
 يقوم وبه هذا الأثر ثم ينظر إلى تفاوت ما بينهما فان كان ثلث عشر القيمة مثلاً يجب ثلث عشر الدية
 وإن كان ربع عشر القيمة يجب ربع عشر الدية وقال الكرشي هو أن يتطرق مقدار هذه الشجعة
 من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية والمفتي به هو الأثر في التنوير والبقية وغيرهما
 ونقله العلائي عن عدة كتب وفي المراجع أنه قول الأئمة الثلاثة وقال ابن المنذر أنه قول كل من يحفظ
 عنه العلم لكن قال في الدر المختار عن الخلاصة انما يستقيم قول الكرشي لو الجناية في وجهه ورأس
 أي لأنهما موضع الموضحة فيمنه يفتي به ولو في غيرهما أو تسرع على المفتي بقول الطحاوي مطلقاً
 لأنه أسير اه ونحوه في الجوهرة الخ وكذا ذكر الزيلعي وقال وكان المرغباني يفتي به ومعنى قوله
 مطلقاً أي سواء كانت بالوجه أو بالأس أو غيرهما وهو قيد لقوله أو تسرع وفي القهستاني وهذا كله إذا
 بقي للجراحة أثر ولا فعندهما لا شيء عليه وعند محمد يلزمه قدر ما أنفق إلى أن يبرأ وعن أبي
 يوسف حكومة العدل في الألم وتماه في الذخيرة وذكر في شرح التنوير أنه في شرح الطحاوي فسر قول
 أبي يوسف أرش إلا الجراحة الطبيب والمداواة قال فعليه لا خلاف بينهما وفي تصحيح العلامة قاسم أنه على
 قول الإمام اعتماد الجعفي والنسفي وغيرهما لكن قال في العيون لا يجب عليه شيء قياساً وقال لا يستحسن
 أن يجب عليه حكومة عدل مثل أجرة الطبيب وهكذا جراحة برئت اه وقال شيخ مشايخنا السامحاني
 ويظهر لي رجحان الاستصان لأن حق الأدمي مبن على المشاحة اه وقال أيضاً في مجموعته التي بخطه
 إذا ضرب يد غيره فكسرها وعجز عن الكسب فعلى الضارب المداواة والنفقة إلى أن يبرأ وإذا برئ وتعلقت
 يده وشلت وجب ديتها والظاهر أنه يجب بالمصر في من الدية اه والله تعالى أعلم * (سئل) *
 في رجل جرح زيداً بسكين في ظهره وعجز الجرح عن الكسب فقام يكافئ الجراح وزوجها

مطلبه
 أخذ سكين عمرو وضرب بها
 آخر لضمان على عمرو

مطلبه
 تحت حكومة عدل في جرح
 لا تمكن فيه المماثلة

مطلبه
 اختلفوا في تفسير حكومة
 العدل

مطلبه
 على الضارب المداواة والنفقة
 إلى أن يبرأ

بالانفاق والمداواة فهل تكون النفقة والمداواة على الجراح دونهما * (الجواب) * نعم رجل جرح رجلاً فجهز المجرع عن الكسب فلو كان له مال لم يلزم الجراح سوى المداواة وهل المراد بالنفقة عليه فقط ومثله في شرح التنوير في باب القود تغلق عنه أقول ظاهره ان المراد بالنفقة غير المداواة وهي أن يتفق على المجرع من طعام وشراب وكسوة إلى أن يبرأ والظاهر أن هذا فيما إذا كان المجرع فقيراً يتفق من كسبه بقربة قوله فجهز عن الكسب فلو كان له مال لم يلزم الجراح سوى المداواة وهل المراد بالنفقة عليه فقط إذا كان فقيراً أو عليه وعلى عياله لم أره فليراجع * (سئل) * في رجل ضرب رجلاً مسلماً بمصاغرة على ظهره ولم يزل صاحب فراش من تلك الضربة حتى مات بعد يومين فهل يكون ذلك شبه العمد وفيه دية مغلطة على العاقلة * (الجواب) * نعم قال في الدرر من الجنائيات وأما شبه العمد وهو قتله قصد ابتغى ما ذكر في العمد كالعضا والسوط والمجر أصغر وأما الضرب بالمجر والخشب الكبيرين فمن شبه العمد أيضاً عند أبي حنيفة خلافاً لغيره الخ ثم قال وحكمه الاثم والكفارة ودية مغلطة على العاقلة بلا قود اهـ ومثله في التنوير وغيره أقول قدمنا بيان الدية المغلطة والعاقلة أيضاً فراجع * (سئل) * فيما إذا عمد رجل وضرب رجلاً آخر بغير حق بسكين على بطنه وجرحه ولم يزل صاحب فراش حتى مات من ذلك عن أبي بريد الاب أن يقتص منه بعد الثبوت الشرعي عليه فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وإن شهد أنه ضربه بشيء جرح فلم يزل صاحب فراش حتى مات يقتص منه لأن الثابت بالبينات كالتأنيب معانية ولا يحتاج الشاهد أن يقول أنه مات من جراحته بزازية كذا في شرح التنوير للعلائي من باب الشهادة في القتل واعتبار حاته شهد أنه قتله بالسيف فان قال أعمداً وسكاً تقبل ويقضى بالقصاص وإن قال خطأ يقضى بالدية على العاقلة وإن قال لا ندري قتله عمد أو خطأ تقبل ويقضى بالدية في مال القاتل محيط البرهان في من الجنائيات رجل قال قتل فلاناً ولم يسم عمداً ولا خطأ قال استحسن أن يجعل دية في ماله تترأخية رجل قال أما ضربت فلاناً بالسيف فقتلته قال أبو يوسف هو خطأ حتى يقول عمداً فتأوى مؤيد زاده عن القنية في باب القتل بسبب أقول وإنما اقتص منه وإن سكك الشهود عن ذكر العمد لما في غاية البيان عن شرح الكافي في تعليل المسألة بقوله لأن العمد والقصد بالقلب وهو أمر باطن لا يوقف عليه ولكن يعرف بدليله وهو الضرب بالآلة قاتله عادة قال ولو شهدوا أنه قتله عمد أو أنه ملته فهو حوطاه لكن يحتاج إلى الفرق بين الشهادة والافتراء حيث حل الافتراء بالقتل على الخطأ ما لم يذ كر العمد ولعل وجهه أنه لما أقر بجنايته وظلمه ظهر لنا صدقه وحسن حاله فيحمل كلامه على الأدنى ولا يؤخذ بالقرينة وهي الضرب بالآلة لقائلة عادة إذ لو كان ذلك عمد الدكره بخلاف ما إذا أنكر القتل أصلاً وظهر كذبه بالبينات العادية المنزلة منزلة المعانية فانه يحمل على العمد لوجود دليله وهو الضرب بالآلة المذكورة ولهذا قال الخيزار ملي في حاشية المنح بعد ما قدمناه عن غاية البيان أن هذا صريح في أنه بعد ثبوت القتل بالآلة الجراحية بالبينات لا يقبل قول القاتل لم أقصد بخلاف ما لو أقر وقال أردت غيره لأنه ثبت من جهته مطلقاً عن قيد العمدية والخطئية فيقبل منه ما أقرب ويحمل على الأدنى قال في التارخانية وفي المجرع في الحسن بن زياد عن أبي حنيفة لو أفرانه قتل فلاناً بمجديدة أو سيف ثم قال أردت غيره فقتله لم يقبل منه ذلك ويقتل وعن أبي يوسف إذا قال ضربت فلاناً بالسيف فقتله قال هذا خطأ حتى يقول عمداً اهـ لمخلصا لكن التفرقة المذكورة إنما تطهر على قول أبي يوسف أما على رواية المجرع فلا ولعل رواية المجرع قياس والاوى استحسن كما يفيد ما نقله المؤلف عن التارخانية تأمل * (سئل) * في قاصرة أجنبية عند امرأة ماتت القاصرة ليس في بيت المرأة فاحترق بعض أبها التي عليها وشي من فخذها بقضاء الله تعالى وقدره بدون مسيح من أحد ثم ماتت من ذلك بعد أيام فهل يلزم المرأة دية أم لا * (الجواب) * حيث الحال ما ذكر لا يلزم

مطلب
يجب على الجراح النفقة والمداواة

مطلب
ضربه بعصا على ظهره فمات يلزمه دية مغلطة على عاقلة وهو شبه العمد

قوله وأما شبه العمد الخ انظر أن جواباً ما ولعله هو قوله فهو قتله قصد الخ لكن تحرفت الفاء بالواو وليحرراه

مطلب
لا يحتاج الشاهد أن يقول مات من جراحته

مطلب
شهدا أنه قتله بالسيف وقال أعمداً أو سكاً يقضى بالقصاص

مطلب
قال قتل فلاناً بالسيف ولم يسم عمداً ولا خطأ تجب الدية في ماله

حاشية في زمان سنة ١٢٤٣
أقرب الضرب وأنكرانه مات منه الجواب رجل قال ضربت فلاناً بالسيف عمداً ولا أدري أنه مات منها ولكنه مات وقال ولي القنيل بل مات بضربك فانه لا يقتل به اهـ من الفتاوى الهندية اهـ

مطلب
إذا شهدوا عليه بالقتل بالآلة جارة لم يقبل قوله لم أقصد قتله

مطلب
احترق ثياب بنت أجنبية بلا صنع أحد لاديه على أحد

المرأة دية والله سبحانه أعلم وقد أنفى بمثل ذلك الخبر الرملي في فتاويه المحيرية من الجنائيات * (سئل) *
 في رجل بيده بندقية محيرة يريد اصطلاحها فأورث بجر كتفه نارا فخرجت وأصاب ما كان فيها رجلا آخر
 فقتلته فادعى ولي القتل على الرجل المذكور أنه قتله عمدا وأقر القاتل أنه قتله خطأ ولم يثبت الولي
 الهدف هل تكون دية المقتول في مال القاتل لورثة المقتول * (الجواب) * نعم حيث الحال ما ذكرنا قال
 قاضيان إذا أقر القاتل أنه قتله خطأ وادعى ولي القتل الهدف فالدية في مال القاتل لورثة المقتول كذا في
 فصل القتل الموجب للدية وكذا في فصل الماقل من جنائيات الخيانة وكذا في الضمانات في بيان من عليه
 الضمان والدية تقلا عن مبسوط شيخ الاسلام خواهر زاد ما تروى من الجنائيات انهم يتل فقتل لم تقتل
 فلانا فقال كذا كان مكتوبا في اللوح المحفوظ وقال قتلت عدوى فهذا ان القاتل منه اقرار بالقتل
 فتزعمه الدية في ماله ان لم يقربا لهدم دية الفتى من الاقرار قال المؤلف رحمه الله تعالى كتبت على صورة
 دعوى وردت في جادى الثانية سنة ١١٤٦ ماصورة شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه وقد ذكر
 في صورة الدعوى أن البندقية التي بها الرصاصة قتله ولم يعينوا القاتل وان ادعى على واحد غير معين
 لا تسمع لما ذكرنا ان شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى عليه في شرط تعيين الضارب واقامة البيضة بوجهها
 الشرعى عليه كما صرح بذلك غير واحد من علمائنا رحمه الله تعالى منهم الخبير الرملي حيث قال في فتاويه
 في باب القسامة سئل في جماعة بواردية وتغير بواردية أحد قوا بطير نرج من البحر فخرجت بندقية من
 بندق أحدهم قتلت رجلا منهم ولا يعلم من هو وولى القتل يقول حق عند هؤلاء يعني البواردية يعنيونه
 عند أحدهم والا كلهم غرماى فهل اذا أقاموا على واحد منهم بيضة أنه هو الذى خرجت بندقته فقتله
 تقبل بيضتهم ويثبت القتل عليه وتنتفى دعوى القتل عنهم أم لا الجواب لا يثبت القتل عليه ولا تقبل بيضتهم
 عليه ولا تنتفى الدعوى عنهم اذا الدعوى لا تسمع الا من صاحب الحق والبيضة لا تقبل الا لبيته أو دفعه
 ولم يثبت عليه مجرد الدعوى حق ليدفعوه بها وباب الدعوى مفتوح فان عين المدعى واحد للدعوى
 عليه سمعت دعواه وقيمت وان ادعى على واحد غير معين لا تسمع لان شرط صحة الدعوى العلم بالمدعى
 عليه وان ادعى على الجميع انهم اشتركوا في قتله ببواردهم أو غير ما صحت الدعوى ولا بد له من بيضة تشهد
 عليهم طبق ما يدعى حتى يثبت مدعاه وقد علم تفصيل المسألة والمحمد لله رب العالمين والله تعالى أعلم أقول
 ورأيت فرعا في الباب السادس من الفتاوى الهندية عن الظهيرية حاصله أنه لو خرج سهم من بين جماعة
 فأصاب رجلا وشهد شاهدان بأن هذا سهم فلان لم تقبل حتى يشهدوا بأن فلانا هو الذى ضرب السهم اه
 * (سئل) * في صغير لا يعقل التصرفات استعمله رجل في تغيير سقفه وأمره بذلك ذلك بدون إذن
 وليه ولا وجه شرعى فسقط السقف على الصغير في حالة الاستعمال وقتله فهل اذا ثبت ذلك تجب دية
 الصغير على عاقلة الرجل * (الجواب) * نعم أمر الصبي المجهور الذى لا يعقل التصرفات ونحوه
 بأخذ الفرس السائر أو الكلب العقور أو الجمل الهائج أو قال له اصعد السطح فأكنس الثلج أو أمره بتطيين
 سطحه ونحوه أو أمره بدخول السراطلاب الدلو ونحوه فقتل الصبي بعقر الكلب أو بضرب الفرس برجله
 وبذنبه أو وقع من السطح أو زلق فثبت الدية على عاقلة الأمر في كل جمعاوية يقتل كذا لو كان هذا كله
 في العبد المجهور عليه كذا في باب حكم الجنين من جنائيات المنية فتاوى انقرى من السابغ في جنائيات
 الصبيان والجنائين وعماهم وفوائده فيها وفي جنائيات كتاب أحكام الصغار والبرازية وغيرها
 * (سئل) * في ذمى قتل شقيقته المسلمة عمدا باله جارية ثم أسلم القاتل بعد ذلك فهل يكون الاسلام
 غير مانع من ايجاب القصاص عليه * (الجواب) * نعم لان الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله دون
 حقوق الإدمين كك القصاص كذا في الاشباه من أحكام الذمى فلوليها طلب ذلك بالوجه

مطلب

اقرار بالقتل خطأ وادعى الولي
الهدف تجب الدية في مال القاتل

مطلب

انهم يقتلون كذا كان
مكتوبا بها فها اقرار

مطلب

شرط صحة الدعوى العلم
بالمدعى عليه

مطلب

خرجت بندقية من بين جماعة
فقتلت رجلا ولم يعلم من هي
لا تسمع الدعوى عليهم

مطلب

صغير استعمله رجل في عمل
سقف فسقط عليه السقف
تجب دية

مطلب

الاسلام غير مانع من ايجاب
القصاص

الشرعي واذا لم يكن لها ولي فلا امام ان يقتض او يأخذ الدية وليس له العفو بحال كذا في الملتقى وغيره
 ومثله في الخاتمة والاشباه والجبر وغيره * (سئل) * في رجلين ضربا زيدا ايدهما وبعضهما ضربا
 مبرحاً وجعاً على سائر بدنه وربطاه وأراد اذبحه وخوفاه بالقتل فذهب بقله بسبب ذلك فهل اذا ثبت
 ذهاب عقله بسبب ذلك ففيه دية كاملة عليهما * (الجواب) * نعم كما في غالب متون المذهب ان في العقل
 الدية * (سئل) * فيما اذا اجتمع زيد وعمرو وبكر مع جماعة عند بئر ماء ونزح كل منهم من ماشية المئتين
 ثم وقع الدلو في البئر فنزل زيد لانجرحه منها بعدما أمر عمرو وبكر اربطاه بحبل وانزله فيها فانزله بحبل
 مسكاه به فلما وصل حصل له غشي فنزل عمرو ليخرجه فحصل له كما حصل لزيد فنزل بكر وانجرحهما خارج
 البئر مات زيد بقضاء الله وقدره بدون تعد ولا تقصير ولا صنع من عمرو وبكر فقام ورثة زيد يطالبون عمرا
 وبكر ابدية بدون وجه شرعي فهل لا تلزمهم ماديتهم * (الجواب) * حيث الحال ما ذكر لا تلزمهم ماديتهم
 * (سئل) * فيما اذا كان زيد وعمرو وماشيتهم في طريق ومع زيد بندقية مجربة حامل لها فوقع
 مشخاضاً على خزانة البحر كتمه رفعه ونجرت رصاصتها فأصاب عمراً فمجرحه ثم برئ من ذلك المجرح
 وبعد أيام تمترض مدة بداء أصابه ومات منه عن ورثة برعمون أن زيد يلزمه دية أو قصاص في ذلك فهل
 لا يلزمه شيء * (الجواب) * حيث الحال ما ذكر لا يلزمه شيء والله سبحانه أعلم * (سئل) *
 في طبيب ذمي غير جاهل طالبت منه امرأة مريضة دواء لها فأعطاهادواء فشربته بنفسه في بيتها فزعم
 ابنها أنه ازداد مرضها بالدواء المذكور وأن الطبيب يلزمه ديتها اذا ماتت من المرض المرقوم فهل لا يلزمه
 شيء ولا عبرة بزعمه * (الجواب) * نعم والمسألة في التحيرية من الجنائيات * (سئل) * فيما اذا
 كان جماعة يضربون المسلمين ويؤذونهم باليد واللسان والسعي بهم الى المحاكم وتوعدوا رجلاً بالقتل
 ثم دخلوا عليهم وضربوهما بالسيف وجرحهما كل منهما جرحاً مائتاً به ونهبوا امواله ما ظلموا
 وعدوا نافعاً يلزمهم * (الجواب) * يلزمهم القصاص بعد الثبوت عليهم بالوجه الشرعي ورد ما أخذوه
 ان كانوا قائماً بقيمته ان كان فيما هالكاً به - بالثبوت الشرعي والحالة هذه والله سبحانه أعلم أقول في
 الجوهرة اذا جرحه جراحة لا يعيش معها وجرحه أخرى فالقاتل هو الاول وهذا اذا كانت الجرحا حتان
 على التعاقب فلو معافهما قاتلان اه زاد في الخلاصة وكذا الوجه رجل عشر جراحات والاخر واحدة
 فكلاهما قاتلان لان المرء قديموت بواحدة وسلم من الكثير وفي انهسته في عن الخاتمة ولوقلا رجلاً
 أحدهما بعضاً والاخر بمحمد يدعد الاقصا وعليهما الدية مناصفة وفي حاشية السيد محمد ابى السعود
 الازهرى على شرح من لا يسكن ولوجرح جراحات متعاقبة ومات ولم يعلم المتخ منها وغير المتخ يقتص
 من الجميع لعمد الوقوف على المتخ وغيره كما في فتاوى أبي السعود مفتي الروم وأما اذا وقف على المتخ
 وغيره ولا يكون الا قبيل موته فالقصاص على الذي جرح جرحاً مهلكاً كما في الخلاصة والبرازية اه
 كذا في رد المختار فاحفظ هذه الفوائد القرائد * (سئل) * في جماعة في بلدة كذا دأبهم واجتماعهم على
 ضرر المسلمين والسعي بالفساد في الارض بين الموحدين وبالعوان للمحكام وقتل النفوس بغير حق واذا
 المسلمين وتقرعهم أموالاً للسيااسة بغير حق فهل اذا ثبت ذلك عليهم بالوجه الشرعي للمعاكم قتلهم
 * (الجواب) * نعم كما صرح بذلك في البرازية والزيابي وغيرهما والله سبحانه أعلم * (سئل) *
 فعين شهر سلا على مسلم خارج المصر فضربه الشهور عليه بسلام حال كونه شاهراً فقتله ولم يمكن دفعه
 الا به فهل اذا ثبت ذلك شرعاً لا شيء بقتله * (الجواب) * اذا لم يمكن دفعه الا بقتله والحالة هذه
 فلا شيء عليه بعدما ذكر بالوجه الشرعي لانه من باب دفع المائل أقول التقييد بخارج المصر قيد اتفاق
 والمسألة مفصلة في متن التنوير قبيل باب القود فيما دون النفس * (سئل) * في قتل وجد بقرب

مطلب
 ضرباً حتى ذهب عقله تلزمهما
 الدية
 مطلب
 أمر رجلين أن ينزلاه الى البئر
 فأت لا يلزمهما شيء

مطلب
 برئ من المجرح ثم مرض بداء
 أصابه ومات منه
 مطلب
 في طبيب دفع لامرأة دواء فزاد
 مرضها الخ

مطلب
 قتل جماعة رجلين بالسيف
 مطالب
 جرحه جراحة مهلكة
 لا يعيش معها وجرحه آخر
 أخرى فالقاتل الاول

مطلب
 ضربه أحدهما بعضاً والاخر
 بسيف لا يجب القصاص

مطلب
 يجوز قتل من يؤذى المسلمين
 مطلب
 شهر عليه سلاًحاً ولم يمكن
 دفعه الا بقتله لا شيء بقتله

قريبة يسمع من أهلها الصوت فيه وبه أثر جرح ولا يعلم قاتله وادعى وليه القتل عمد على أهلها فما الحكم الشرعي في ذلك * (الجواب) * حيث وجد في مكان غير مملوك لا حد قريب لقريبة بحيث يسمعون صوته وادعى وليه القتل على أهلها ولا يثبت له وبالقتل أثر القتل خلف خمسون رجلا منهم يحتارهم الولي بأقله ما قتلناه وما علمناه قاتله ثم قضى على جميع أهلها بالدية

* (فصل في جنابة البهائم والجنابة عليها) *

* (سئل) * فيما إذا وضع زيد سم فارح مخلوطا بدبس وماء في وعاء في محن الدار لا جل - هلاك الذباب فأخذت بنت قاصرة لوعاء المزبور ووضعت به بالتقرب من حصان لزيد فشرب منه ومات فقام زيد يكلف أم القاصرة بدفع قيمة الحصان بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم ليس له ذلك * (سئل) * فيما إذا كان لأمراة بغلة مربوطة في دارها فانفلتت بنفسها ولم يمكنها ردها وركضت في الطريق فأصاب امرأة نصرانية فوثقت على جنبها وتمرضت من ذلك وتريد من صاحبة البغلة مداواتها فهل ليس لها ذلك * (الجواب) * نعم انفلتت دابة بنفسها وأصاب مالاً أو آدمياً نهاراً أو ليلاً لا ضمان في الكل لقوله عليه الصلاة والسلام العجاء جباراً رأى المنفلتة هدر شرح التنوير للسلافي من باب جنابة البهيمة والجنابة عليها * (سئل) * فيما إذا قاذر زيد دابته ليسقيها من بركة ماء في الدابة فجاءه فرسه ليسقيها أيضاً من البركة مع دابة زيد فقال له زيد أبعد فرسك عن دابتي فلم يمثل أمراً وقادها بجنب دابة زيد وصدمتها حال قودها وأدخلتها بصدمتها في ماء البركة فخطت فيه ثم خرجت وقد ورم بطنها ومات بسبب ذلك فهل يضمن عمرو قيمة دابة زيد بعد ثبوت ما ذكر عليه * (الجواب) * نعم قال في التنوير ضمن الراكب في طريق العامة ما وطئت دابته وما أصابت بيدها أو برجلها أو رأسها أو كدمت بهما أو خطت بسببها أو صدمت ثم قال وضمن السائق وانقضاء ما ضمنه الراكب * (سئل) * في راكب فرس ضربت برجلها وهي سائرة في الطريق رجل امرأة ثم بعد مدة ماتت المرأة عن ورثة ترزعم ورثتها أن الراكب يضمن فهل لا ضمان عليه * (الجواب) * نعم وإن نفعت برجلها أو ذنبها وهي تسير لا يكون ضامناً خاتمة من جنابة البهائم ويضمن الراكب كل شيء أصابت الدابة بيدها أو برأسها أو كدمت أو خطت وإن نفعت برجلها أو ذنبها لم يضمن وإن أوقعتها أو أخذت بنفخة الرجل والذنب أيضاً خلاصة من الفصل الرابع في الجنابة على غير بني آدم ولو كانت الدابة سائرة وصاحبها معها قائد أو سائق أو راكب يكون ضامناً جرح ما جرت النفخة بالرجل أو الذنب تاتارخانية من السابع عشر * (سئل) * فيما إذا ربط زيد حصانه في موضع له ولاية ربطه فيه فانفلت بنفسه وعصى حصان رجل آخر وقتله فهل لا ضمان على زيد * (الجواب) * نعم والمسألة في الخيرية والتنوير وغيرهما هي راجعة إلى أن جرح العجاء جباراً ربطه جاره في سارية فجاء آخر بحماره وربطه فعض أحدهما الآخر ذلك أن في موضع لمسما ولاية الربط لا يضمن ولا ضمن برارية من الرابع في الجنابة على غير بني آدم * (سئل) * فيما إذا ربط زيد دابته في موضع له ولاية ربطها فيه فجاء رجل ونحسها بعدد نفخته برجلها فقتلته وله ورثة ترزعم أن لهم أخذ الدابة أو تضمن صاحبها فهل حيث الحال ما ذكر لا يتعلق بالدية ولا بصاحبها ضمان * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا كان لزيد ثور وربطه في محل له ولاية ربطه فعلى رجل ربطه لينزوه على بقرته فوطئ الثور على رجله فكسرها فهل لا ضمان على صاحبه * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا كان لرجل ثور من عادته النطع فتقدم زيد إليه وقال له إن ثورك نطوح فأربطه ونهاه عن إرساله فلم ينته وسيره إلى المرعى مع دواب

مطلب في القسامة

مطلب

وضع سم فارفي وعاء فأخذته

بنت ووضعت عند حصاه

فشرب منه ومات

مطلب

انفلتت دابة بنفسها فأصاب

شيئاً فهو ودر

مطلب

يضمن القائد ما صدمته

الدابة

مطلب

نفعت الدابة برجلها وذنبها

الخ

مطلب

انفلت حصانه وعصى حصان

آخر لا يضمن

مطلب

ربط جاره فجاء آخر وربط جاره

وعصى أحدهما الآخر

مطلب

ذئفس الدابة فنفخته

برجلها فقتلته لا يضمن صاحبها

القرينة فنطع بقرينة زيدا وعالمها ومات من ذلك فهل يضمن الرجل قيتها * (الجواب) * نعم يضمن الرجل قيمتها حيث أشهد عليه كما ذكر كذا في البرازية تقلا عن التنية في الجنائيات ونصه في مسألة نطع الثور يضمن بعد الاشهداد النفس والمال ومثله في الخيرية * (سئل) * فيما اذا كان لرجل كلب عقور يؤذى من يمر به وتقدم الى الرجل جماعة وأشهدوا عليه وطأوا منه منع الكلب عن الناس فلم يمنعه ولم يربطه في زمانه فسد فيه على ذلك حتى عض صديقا وتعلل ومات من ذلك فهل يجب على صاحبه الضمان * (الجواب) * نعم والمسألة في المنع عن الزيلعي وغيره قال الزيلعي لو كان لرجل كلب عقور يؤذى من يمر به فلا مل للبلدان يقتلوه وان أتلف شيئا يجب على صاحبه الضمان ان كان تقدم اليه قبل الاثلاف والا فلا شيء عليه كالحائط المائل اه قلت وفي شرح منسلا خسرو له كلب يأكل عنب الكرم فاشهد فيه فلم يحفظه حتى أكل العنب لم يضمن وانما يضمن فيما أشهد عليه فيما يخاف تلف بني آدم كالحائط والثور وعقر الكلب العقور فيضمن اذا لم يحفظ اه فيمكن حمل المتلف في كلام الزيلعي على الآدمي فيحصل التوفيق بين كلام الزيلعي وكلام منسلا خسرو واقفه تعالى أعلم من باب جنسية البهيمة أقول كأنه فهم من كلام منسلا خسرو أنه لا يضمن المال في الكلب العقور وهذا غير مراد وانما معنى كلامه أن ما يخاف منه تلف الآدمي فلا يشهد فيه موجب للضمان اذا أعقبه تلف نفس أو مال بخلاف ما يخاف منه تلف المال فقط ككلب العنب فلا يفيده فيه الا شهادة بدليل تشبيهه بالحائط المائل فان الاشهداد فيه موجب للضمان النفس والمال وقد صرح بذلك في القنية حيث قال له كلب يأكل عنب الكرم فأشهد عليه فلم يحفظه حتى أكل العنب لم يضمن وانما يضمن اذا أشهد عليه فيما يخاف تلف بني آدم كالحائط المائل ونطع الثور وعقر الكلب العقور فيضمن النفس والاموال تبعها اذا لم يحفظ ولم يهدم اه فلا مخالفة بين كلامي الزيلعي ومنسلا خسرو لان كلام الزيلعي في الكلب العقور الذي يخاف منه تلف الآدمي فالأشهاد فيه مفيد موجب للضمان في النفس والمال وكلام منسلا خسرو في كلب العنب الذي يخاف منه تلف المال فقط قلت وهذا كله مخالف لما ذكره العلائي في آثراب القود فيما دون النفس عن القاضي بدعي أن الاشهداد لا يكون الا في الحائط المائل لا في الحيوان اه لكن أفتى في الخيرية بالضمان بعد الاشهداد في حصان اعتاد الكدم وكذا في ثور نطوح مستند للمأني البرازية عن القنية في نطع الثور يضمن بعد الاشهداد النفس والمال قال وفي المسألة خلاف والاكثر على الضمان كالحائط المائل اه هذا ما حذرته في رد المحتار على الدر المختار * (سئل) * في ثور انقأ نهارا بنفسه من دار صاحبه في غيبته بلا صنعه فدخل بيت رجل وأكل له حنطة وشعر أقهل لا ضمان على صاحبه * (الجواب) * نعم دابة لرجل ذهبت بغير ارساله ليلا أو نهارا أفست زرع غيره لا ضمان لانه بغير صنعه ولا عدوان الاعلى الظالمين برزاية تقلا عن مجامع وفي العيون غم دخلت بستانا فأفسدته وصاحبها معها يسوقها ضمن ما أفسدته وان لم يسقها لا ضمان عليه وكذا الثور والحمار عمادية من الفصل ٣٢ وأجاب قارئ الهداية اذا كانت المواشي تربي فأتلقت شيئا من مال مسلم أو ذمي أو زرع ولم يكن أرسلها أحد فلا ضمان فيه للحديث جرح النجاء جبار والله تعالى أعلم * (سئل) * في جمل معه عدة جمال ساقها في طريق عام أحد طرفيه سفح جبل والآخر واد عميق فجاءه زيد بجمل له الحمل من طرف السفح وساقه على حذاء جمال الجبل ونهاه الجمل مرارا فلم ينته فصدم جملا من جماله وأوقعه في الوادي بسبب سوقه فهلك الجمل المذكور فهل يلزم السائق قيمة الجمل بعد الثبوت بالوجه الشرعي * (الجواب) * نعم كإن التنوير * (سئل) * فيما اذا دفع زيدا كدشه لراع أجير مشترك ليزعاه ويتعهده بالحفظ بأجر معلوم فدفعه الراعي الى عمرو وبدون اذن زيد مال كده ولا وجه شرعي وفارقه ثم بعد مدة نحو شهر رده مفقود العين فهل

مطلب

أشهد عليه أن ثورك نطوح
فأربطه فلم يفعل فنطع بقرنة
يضمن

مطلب

اذا أشهد على صاحب الكلب
العقور قبل الاثلاف يضمن

مطلب

له كلب يأكل عنب الكرم
لا يضمن وان أشهد عليه

مطلب

ما يخاف منه تلف الآدمي
فلا يشهد فيه مفيد

مطلب

انقلب ثوره فأكل حنطة رجل
لا ضمان عليه

يضمن الراعي ربع قيمته لصاحبه * (الجواب) * نعم لان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في عين الدابة
بربيع القيمة كما في الدر المختار للعلائي * (سئل) * في ثور مشترك نصفين بين زيد وأيتام ولهم وصى عليهم
طالب وصيهم الثور من زيد ليسكون عنده في نوبة الايتام فامتنع وتكرر الطلب والمنع حتى انكسرت رجله
عند زيد ويريد الوصي تقمينه نصف قيمته وترصكه عند زيد وفي ذلك مصلحة للايتام فهل للوصي ذلك
* (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل ضربه الراعي بعصا عمد ادى رجله فكسره فهل يضمن
لصاحبه قيمته * (الجواب) * نعم والمسألة في التتارخانية أقول قال في الدر المختار والتقييد بالعين أي
في قول المتن وفي عين بقرة الخ لانه لو قطع اذنهما أو ذنبهما يضمن نقصانها وكذا لسان الثور والحمار
وقيل جبيع القيمة كما لو قطع احدى قوائمها فانه يضمن قيمتها وعليه الفتوى أي لو غيره ~~أكل~~ كقول
وان مأ كولا خير كما في العينين لكن في العيون ان أمسكه لا يضمنه شيئا عند أبي حنيفة وعليه الفتوى
وعرجها كقطعها اه وحاصله انه لا فرق بين الماء كقول وغيره ففي غير الماء كقول لو قطع احدى قوائمها
يضمن كل قيمة لان ذلك استهلاك له من كل وجه كما في الهداية وأما الماء كقول فانه ينفع به للكل بعد
قطع قوائمها فيخبر بما يملكه بين تركه على القاطع وتضمنه قيمته وبين أمساكه وتضمنه النقصان قال
في غصب الهداية وهذا ظاهر الزاوية عن أبي حنيفة وعنه لو شاء أخذه ولا شيء له والاقل أصبح اه
وعليه المتون والشروح أيضا وبه يبقى كما في جامع الفصولين فيترجح على الرواية الثانية وهي ما ذكره
العلاءي عن العيون * (سئل) * فيما اذا كان لزيد رجل اعتاد العوض فتمتد إلى صاحبه رجل
وقال ان جلاك بهذه الصفة فاربطه وأشهد عليه فلم يربطه ولم يمنعه في زمان يقدرفيه على ذلك فسيبره إلى
المري فركب على جل الرجل وعضه ومات من ذلك ويريد الرجل الآن تضمن زيد قيمته بعد ثبوت ما ذكر
شرعا فهل له ذلك * (الجواب) * نعم والمسألة في جنائيات الخيرية بنقولها * (سئل) *
في رجل ضرب جارا ثم عمد الجرح على اذنه فهلك لساعته ويريد صاحبه تضمن الضارب قيمته بعد
ثبوت ذلك عليه فهل له ذلك * (الجواب) * نعم ولو ذبح جارا غيره ليس له أن يضمنه النقصان
ولكنه يضمنه القيمة عند أبي حنيفة وعلى قول محمد له أن يمسه ويضمنه النقصان وان شاء ضمنه كل
القيمة ولا يملك المذبح عمادية من جنائيات الدواب * (سئل) * في رعاة غنم قادوها قريبا من
خيار زيد قائم بحقلته فرعته وأتلفته فهل يلزم الرعاة قيمة ما تلف * (الجواب) * حيث قادوها
قريبا من خيار زيد بحيث لو شاءت تناولت منه يلزمهم ذلك قال العمادى في فصوله وفي غصب فتاوى
العتابي اذا قادها قريبا من الزرع بحيث لو شاءت تناولت من الزرع ضمن اه ومثله في الفصولين

* (كتاب المحيطان وما يحدث الرجل في الطريق وما يضر به الجيران ونحو ذلك) *

* (سئل) * فيما اذا كان بيد زيد حمام جار في تواجره من مالكه فانقضت مدة اجارته وانقض
حائط منه على صغير في داخل الحمام قتله بدون تعدن أحد ولا صنع فقام ولي الصغير يكاف زيد اذ دفع
دية الصغير زاعما أن زيد قال لمالك الحمام ان وقع سقط في الحمام بسبب الحائط يكن ضمانه على
فهل لا ضمان على زيد في ذلك * (الجواب) * نعم أراد أحدهما تنقض جدار مشترك وأبي الآخر
فقال له صاحبه أنا ضمن لك كل ما يهدم لك من بيتك ضمن ثم تنقض الجدار باذن الشريك فانهدم
من منزل المضمون له شيء لا يلزمه ضمان ذلك وهو بمنزلة ما لو قال رجل لا تخرقن من مالك من مالك
لا يلزمه شيء خانية من المحيطان وفي التنوير من الكفالة ولا تصح أيضا بحجة الكفالة ولا بحجة الكفالة
المكفول له وبه مطلقا * (سئل) * في حائط لرجل فاصل بين داره ودار جارية في وقف تحت نفاذة

مطلب
في عين الدابة ربع قيمة
الدابة

مطلب
انكسرت رجل الثور عند
الشريك بعد الطلب يضمن
قيمة حصه شريكه

مطلب
كسر الراعي رجل الجمل يضمن
قيمته

مطلب
يفرق بين المجنانية على الدابة
الماء كولة وغير الماء كولة

مطلب
له جل اعتاد العوض فاشهد
عليه

مطلب
ازاعى اذا قادها قريبا من
الزرع يضمن

كتاب المحيطان وما يحدث
الرجل في الطريق وما يضر
به الجيران

مطلب
ان وقع الحائط بين ضمانه على
لا يضمن

بعد مال الى دار الوقف وطلب الناظر من الرجل نقضه لدى بيعة شرعية فلم ينقضه في مدة يقدر على نقضه
 فيها حتى سقط على دار الوقف وأتلف منها مشرفة ورؤفوا وبعض درج فهل يضمن مالتف بعد ثبوت
 الطلب والاشهاد عليه بذلك * (الجواب) * حيث طلب منه الناظر نقضه فلم ينقضه في مدة يمكن
 نقضه فيها واشهد عليه بذلك يضمن مالتف لانه صار متعذبا والمسألة مشهورة في المنون من الحائض المائل
 في الجنائيات أقول قال الزبلي لشرط طلب النقض منه دون لاشهاد وانما ذكر الاشهاد ليمتكر
 من اثباته عند جوده او جوده عاقبته فمكان من باب الاحتياط لا على سبيل الشرط اهـ وقوله
 في الدرر والعناية وغيرهما وقال في العناية يشترط أن يكون الطلب من صاحب حق كواحد من العامة
 مسلما كان أو ذميا صديقا وامرأة ان مال الى طريقهم: واحد من اصحاب السكة الخاصة ان مال
 اليها وصاحب الدار أو سكانها ان مال اليها اهـ وفي جامع الفصولين والاشهاد دائما مع من يضره
 وقوعه لا من لا يضره حتى لو مال الى دار رجل قرب الدار هو يضره بوقوعه فيصيح لاشهاد منه لا من
 غيره ولو مال الى الطريق الاعظم فيصيح من كل أحد اهـ وفيه أيضا ويصح من المالك والساحك
 باجارة أو عارية لعود الفرز اليه اهـ * (سئل) * في دار حارية في ملك زيد وفي تواجعه من زيد
 مدة مملوكة باجرة مقبوضة بيد زيد وفي أثناء المدة مالت طلبة علوية في الدار لمجهتساها وطلب عمر
 من زيد تعميها ونقضها فلم يفعل في مدة يقدر على نقضها فيها حتى سقطت على زوجة عمر ووقعت ثم بعد
 ما أخبره بميلها وطلبه بنقضها فلم ينقضها فهل يضمن دية الزوجة عاقلة زيد * (الجواب) * حيث
 مال لحائض وهو الطالبة المذكورة الى الدار لمزبورة وطالب عمر والمستأجر زيد المالكها بنقضها وتعميها
 وأشهد عليه بالوجه الشرعي فليدفعها في مدة يمكن نقضها فيها حتى سقطت وأتلف نفسها في زوجة عمر و
 المستأجر ضمن عاقلة زيد دية الزوجة المذكورة وهي نصف دية الرجل كما صرح بذلك في التنوير
 والتمني والهداية وغيرها * (سئل) * في حائط مشترك بين زيد وعمر وفاصل بين داريهما خال الى
 جهة دار زيد فتقدم الى عمر واشهد عليه ليرفعه على أن يكون التعمي عليهم ما يحسب الملك المشترك بينهما
 نصفين فله مرض عمر بذلك ولم يرفعه حتى وقع وأتلف لزيد حائطا وبيتا ومرقعا وهو مقران الحائط مشترك
 بينهما وأنه كان مخوفا وأنه لم يرفع مع امكان رفعه بعد الاشهاد فهل ضمن نصف قيمة التلف
 * (الجواب) * نعم وفي فتاوى قاضيخان قال أبو القاسم في جدار بين رجلين لاحدهما فيه حولة
 خال الى أحدهما فتقدم اليه الذي له الحولة ليرفعه وأنه دفعه عليه ولم يرفعه حتى انهدم وأضر بصاحب الدار
 فان اقتران الحائط بينهما وأنه كان مخوفا وأنه تقدم اليه وأنه لم يرفع معه فاذا أفسد شيئا بسقوطه بعد
 امكان رفعه بعد الاشهاد ضمن قيمته عمادية في الحائط المشترك * (سئل) * في رجل حفر بئرا
 في طريق العامة في قرية بدون اذن الامام وتركها وأمره أهل الحولة بطمها فلم يفعل حتى تردى فيها رجل
 وتلف فهل يضمن قيمته لمالكه في ماله بالوجه الشرعي * (الجواب) * حيث حفر للبئر المذكورة
 في طريق العامة المزبور بدون اذن الامام يضمن قيمة الجمل لمالكه والله تعالى اعلم قال في الدر المختار
 من باب ما يحدث الرجل في الطريق كما تسمى العاقلة لو حفر بئر في طريق أو وضع حجرا أو ترابا أو طينا ما نتج
 قتله به انسان لانه سبب فان تلف به أي بواحد من المذكورات بهيمة ضمن في ماله ان لم يأت اذن الامام
 فان اذن الامام في ذلك أومات واقع في بئر طريق جوعا أو عطشا أو انخاء لا ضمان به يفتي خلاصة خلافا
 لمحمد اهـ احتقر بئر في طريق مكة أو غيره من القبا في غير مكة ناس فوقع انسان لا يضمن بخلاف
 الامصار وبها عرف ان المراد بالطريق في الكتب الطريق في الامصار دون المقاصير والعصاري لانه
 لا يمكن العدول عنه في الامصار غايبا دون العصاري كذا في شرح الزاهدي على القدوري في واسط

مطلب
 سقط الحائط بعد الطاب
 والاشهاد يضمن

مطلب
 الاشهاد في الحائط المائل
 غير شرط بل الشرط الطلب

مطلب
 طلب المستأجر من المؤجر نقض
 الطالبة المائلة واشهد عليه
 فلم يفعل حتى سقطت على
 زوجته ضمن عاقلة المؤجر
 الدية

مطلب
 أشهد على شريكه في الحائط
 المشترك فلم يعمر حتى سقط
 يضمن بحصته

مطلب
 حفر بئر في طريق العامة
 فتتردى فيها رجل ضمنه
 في ماله

مطلب
 المراد بالطريق الطريق
 في الامصار دون القبا

المديات رش الماء على طريق فغطت به دابة أو آدمي يضمن وقيل في الآدمي انما يضمن اذا رش كل الطريق أمرا لا جبر أو السقاء بالرش فمرش فناءه كان الآمر ضمن الآمر دون الراش والمحاربي اذا رش ضمن كنهما كان منية المقتى من مسائل الطريق ومسألة رش الماء في الطريق في العمادية من فصل ٣٢ في انواع الغمائنات بأحسن وجه * (سئل) * في سكة غير نافذة فيها بيوت لجماعة معلومين فعمد أحد الجماعة وأجرى ميزابى سطحه وسبالتة الى السكة المزبورة بدون اذن من بقية الجماعة فهل ليس له ذلك الا باذنهم جميعا * (الجواب) * نعم انرج الى طريق العمادة كنهيا أو ميزابا أو حوضا أو دكانا جازا لم يضربا للعمادة ولكل واحد من أهل المخصوصة منعه ومطالبته بتقصه بعده هذا اذا بنى لنفسه بغير اذن الامام وان بنى للمسلمين كمسجد ونحوه لا وان كان يضربا للعمادة لا يجوز احدا منه والقعود في الطريق لبيع وشراء على هذا وفي غير النافذة لا يتصرف فيه أحد باحداث ما ذكرنا مطلقا أضربهم أولا الا باذنهم أى باذن أهل له لان الطرق التي ليست بنافذة مملوكة لأهلها فهم شركاء ولهذا يستحقون بها الشفعة والتصرف في الملك المشترك من الوجه الذى لم يوضع له لا يملك الا باذن الكل أضربهم أولم يضرب بخلاف النافذة لانه ليس لاحد فيه ملك ويجوز الانتفاع به مالم يضربا أحد من باب ما يحدث الرجل في الطريق وفي نوادر ابن رستم للوالى أن يعطى من طريق المجادة أحد الدينى عليه اذا كان لا يضرب بالمسلمين وان كان يضرب ليس له ذلك وليس هذا الا للنفقة قالوا وللسلطان أن يجعل ملك الرجل طريقا عند الحاجة خانية من فصل احياء الموات من كتاب الزكاة * (سئل) * في سكة غير نافذة فيها دور لجماعة ذميين يريد أحدهم أن يحدث في وسط السكة بناء ويقسم حصه منها بدون اذن من البقية ولا وجه شرعى فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في سكة غير نافذة ليس لأصحابها أن يبيعوها وان اجتمعوا على ذلك ولا أن يقتسموها فيما بينهم لان الطريق الاظم اذا كثرت فيه الناس كان لهم أن يدخلوا هذه السكة حتى يخف الزحام عمادية في ٣٤ وليس لهم أن يدخلوها في دورهم وانما لهم المرور فقط بزازية من نوع في السكة الغير النافذة وفي نوادر هشام عن محمد السكك التي ليس لها منفذ ليس لاحد من في تلك السكة أن يحفر فيها بئر لصب الماء وان اجتمعوا كلهم على ذلك ولا أن يدخلوها في دورهم وانما لهم أن يمتروا ويحلبوا عمادية من الفصل المذكور * (سئل) * في زقاق غير نافذ فيه دور لجماعة فيحفر فيه واحد منهم بئرا لوعة ينزل فيه أنجاس داره وذلك بدون اذن من بقية أهل الزقاق ولا وجه شرعى فهل ليس له ذلك الا باذنهم ويمنع من ذلك * (الجواب) * نعم سكة غير نافذة احدث رجل آخر فيها شيئا لا يملكه الا باذن كل أهل السكة الاعلى والاسفل وما يصنع في السكك من السكف والميازيب ان حديثة اكل أحد أن يهدمه وان قديمة تركت وقال محمد في الحديثة ان لم يضرب أحد الم أهدهم بزازية من المحيطان وفي غير النافذة لا يجوز أن يتصرف باحداث مطلقا أضربهم أولا الا باذنهم لانه كالمملك الخاص بهم شرح التنوير للعلائي من باب ما يحدث الرجل في الطريق أقول قوله الا باذنهم مخالف لما يفهم مما مر من نفع العمادية من قوله وان اجتمعوا كلهم على ذلك لكن ما هنا هو المذكور في المتن والشروح والله تعالى أعلم قال المؤلف سئل العلامة الشيخ عبد الكريم بن محمد الدين القطبي المحنفي رحمه الله تعالى عن شخص جعل بالوعة بميزاب خارج عن جدران في ممر غير نافذ يضرب المارة بالطرشة بالقدرو التجاسة وله أيضا بارة بين المجدران وهي ضارة بأساس المجدران فهل للحاكم الشرعى منعه من ذلك أم لا اجاب ان كان الضرر ينافعه القاضى من ذلك والا والله تعالى أعلم فتاوى الكاررونى من كتاب الموات والطرق دار في سكة غير نافذة أراد صاحبها أن يحفر بئرا لوعة على بابها خارج داره فلم أن يمنعه فان غلى رأسها وكسها وجعل طريق

مطلب
في رش الماء في الطريق

مطلب
ليس له اجراء الميزاب والسيالة الى السكة

مطلب
لوالى أن يعطى احدا من الطريق لينى عليه ان لم يضرب احدا

مطلب
ليس لهم قسمة سكة غير نافذة ولا يبيعها ولا ادخالها في دورهم

مطلب
ليس لاحد من يحفر فيها بئرا ولو اجتمعوا كلهم

مطلب
ليس له حفر بالوعة في سكة غير نافذة

مطلب
السكف والميازيب ان حديثة هدمت والا تركت

مطلب
لا يجوز الاحداث في سكة غير نافذة وان لم يضرب الا باذنهم

مطلب
يمنع من اخراج الميزاب الى ممر غير نافذ

مطلب
ليس له حفر بئرا لوعة على باب داره

الوصول اليها من الداخل فلهم أن يمنعوه لأن الحفر سبب الانهيار وهو سبب الوصول فلهم منه عن ذلك
 جواهر الفتاوى من القسمة من الباب الرابع طريق غير نافذ كان لأصحاب الطريق أن يضعوا فيه
 الخشب وأن يرطوا فيه الدواب وأن يتوضؤوا فيه وأن عطف انسان بالوضوء والخشب لا يضمن واضع
 الخشب وأن حفر فيها بئرا أو بني فيها بناء فعطف انسان بذلك يضمن ويؤاخذ بأن يطم البئر خانية من
 فصل فيما يجوز لأحد الشرىكين أن يميل في المشترك * (سئل) * في دخلة غير نافذة مشتملة على
 عدة دور وضع واحد من ارباب الدخلة أو ساخ داره لصيق جدار جاره الذي هو من أهل الدخلة بدون
 اذن منه ولا من بنية أهلها وتضر صاحب المجدار بذلك ضرا ينافي فهل يؤثر الوضع بآرائه * (الجواب)
 نعم كما مر عن شرح التنوير ومثله في المتون والشرح أقول هذا اذا وضع ما ذكر لصيق جدار الجار
 أما لو وضع ذلك لصيق جداره بلا ضرار غيره في مدة يسيرة على جاري العادة فانه لا يمنع بدليل ما قدمه
 آنفا عن الخانية وفي جامع الفصولين أراد أن يتخذ طينا في طريق غير نافذ فلو ترك من الطريق قدر
 المرور يتخذ في الا حايين مرة ويرفعه سرى ما فله ذلك ولكل امساك الدواب على باب داره لان السكة
 التي لا تنفذ كدار مشتركة ولكل من الشركاء أن يسكن في بعض الدار لأن أن يبنى فيها وامساك الدواب
 في بلادنا من السكنى اه وفي التناخانية أن فعل في غير النافذة ما ليس من جملة السكنى لا يضمن حصه
 نفسه ويضمن حصه شركائه وان من جملة السكنى فالقياس كذلك والاستحسان لا يضمن شيئا اه ومثله
 في الكفاية شرح الهداية وبه علم أن ما مر من أنه يضمن بما يجده معناه يضمن ما عدا حصته فان السكة
 الغير النافذة لما كانت مشتركة بينه وبين بنية أهلها كان باحداه فيها بئرا ونحوه اشغالا للملكه
 وملك غيره فيضمن ما تلف بها بقدر حصه شركائه تأمل والله تعالى اعلم * (سئل) * في دخلة
 غير نافذة فيها بيوت لجماعة مخصوصين وفي ساحة الدخلة موضع معذلاتها اتامات والاساخ
 من قديم الزمان ويتصرفون بذلك كذلك قام رجل من الجماعة يعارض البقية في التصرفات بالساحة
 المزورة بدون وجه شرعى فهل حيث الحال ما ذكر يبقى القديم على قدمه ويمنع من معارضة الجماعة في
 ذلك * (الجواب) * نعم ثم الاصل أن ما كان على طريق العامة ولم يعرف حاله يجعل حديثا وكان
 للامام رفعه وما كان في سكة غير نافذة ولم يعرف يجعل قديما حتى لا يكون لاحد رفعه كذا في الذخيرة
 توحيدى على النفاية ففي مسائلنا في سكة غير نافذة وعلم انها قديمة فالاولى أنه لا يجوز لاحد رفع ذلك
 والله تعالى اعلم * (سئل) * في رجل بني في داره طبقة وقاعة ملاصقتين للقاعة وطبقة من جملة
 مساكن دار موقوفة فسد بسبب ذلك قريتين وشبا كالضوء قديمين للقاعة والطبقة المرقومتين ومنع
 الضوء عنهما بالسكينة وركب بحجرين على حائط القاعة الخاص بها وحصل بذلك ضرر على الوقف
 وطلب ناظر الوقف رفع ما سببه القريتين والشباك ورفع الحجرين دفعا للضرر عن الوقف فهل يجب
 الناظر الى ذلك ويبقى القديم على قدمه * (الجواب) * نعم وهذا أعنى سد الضوء بالسكينة من الضرر
 البين والقوى على منعه كما في البحر والتنوير وحواشي الاشياء لاسيد المحوى ناقلان عن شرح الوهبانية لابن
 النخعة ونقله العلامة البيرى في حواشى الاشياء قائلا في ذلك والقوى عليه وكذا في كثير من معتبرات
 مذهب الامام النعمان أسكنه الله فسيح الجنان تمتعنا بالروح والريحان أقول قدمنا في متفرقات القضاء
 قبيل كتاب الشهادات نل عباراتهم في ذلك فراجعها * (سئل) * فيما اذا كان لزيد مربع في داره
 وله طاقات للضوء في حائطه تسمى بالقمارى يأتى اليها الضوء من دار جاره من قديم الزمان وتجاره في داره
 مربع أيضا أسفل من الاول وسطحه أسفل من القمارى يريد الجار أن يبنى على مربعه المزبور طبقة
 مسقفة بسقف فوق القمارى بحيث يكون الحائط والقمارى داخلين فيها وينسب بسبب ذلك

مطلب
 لأصحاب طريق غير نافذ
 أن يضعوا فيه الخشب

مطلب
 وضع أو ساخ داره لصيق جدار
 جاره يؤثر برفعه

مطلب
 أراد أن يتخذ طينا في طريق
 غير نافذ الخ

مطلب
 لكل من أصحاب الدخلة
 امساك الدواب على باب
 داره

مطلب
 اذا فعل ما ليس من جملة
 السكنى يضمن حصه شركائه

مطلب
 في ساحة الدخلة موضع معد
 لائقا الزبالة يبقى على قدمه

مطلب
 الاصل ان ما كان في سكة
 نافذة ويعرف حاله يجعل
 حديثا وللإمام رفعه

مطلب
 سد الضوء بالسكينة من الضرر
 البين المفتى بمنعه

مطلب
 ليس له سد قمارى الجار

الضوء المتزوير بالكلية. وفي ذلك ضرر بين زيد ويزيد منع الجمار عن ذلك فهل له منعه * (الجواب) *
نعم فان سد الضوء بالكلية بان يمنع من تلاوة القرآن العظيم والكتابة ضرر فاحش فيمنع منه كما فتى بذلك
العلامة المفتي أبو السعود والله سبحانه الموفق أقول قدمنا في مة رقعات النساء اذا كان له قريتان
فسد ضوء احداهما بالكلية مع امكان الاتقاء بالآخرى لا يمنع والظاهر ان ضوء الباب لا يعتبر لانه
قد يضطر الى غلقه لبرد ونحوه والظاهر ان الشباك كالباب والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا بنى
زيد في داره على حائطه الخاص به طبقة تحبها طبقة مجاره وبينهما فاصل وبما رضى جاره في ذلك بدون
وجه شرعي متعللا بان الطبقة شبا كمنع نصف اشراؤه بسبب طبقة زيد والحال انه ليس في بناء
الطبقة ضرر بين الجارة هل ليس الجار منه * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان لزيد حانوت
قديم معد محياكة عبي الصوف وبها ثياب الحانوت طاقه قديمة للضوء ولدار عمر وخلف الحانوت طابت محاذ
للطاقة يريد هم وتلبيته الى فوق الطاقة وفي ذلك ضرر بين زيد لانسداد ضوء الطاقة بالكلية فهل
ليس له مرد ذلك * (الجواب) * نعم ونقلها ما تقدم * (سئل) * في رجل بنى في داره قصره شبابه
مطله على ساحة دار جاره التي هي محل قرار نسائه وجلسه وبنى سلمان حجر بعدد مئة للقصر مشرفا على
الساحة المذكورة ثم بنى طبله على طبله جاره لمنع الاشراف بدون اذن جاره ولا وجه شرعي ويريد الجار
تسكين الرجل رفع الطبل وسد الشبايك ومنعه من الصعود على ذلك فهل يسوغ للجار ذلك
* (الجواب) * نعم يسوغ له ذلك الا ان بنى الرجل ساترا في ملكه يمنع الاشراف وفي جموعة عطاء الله
افسدى تقلا عن حيطان المضمرات والساحة اذا كانت مجلس النساء والكوة تشرف عليها يؤثر صاحبها
بسدها وعليه الفتوى * (سئل) * فيما اذا عمر زيد في داره قصر اجعل له شبابه يكلفه جاره سدها
متعللا بأنها تشرف على مشرقه في داره وعلى باب قصر فيها والحال ان المشرقه والقصر ليس محل جلوس
نسائه وقرارهن بل في الدار سفلية صحنها وهو محل قرارهن وجلوسهن وأعمالهن فهل حيث كان الامر
كذا كرا لا يجبر زيد على ذلك * (الجواب) * نعم أقول هذا ظاهر اذا كان القصر المذكور لا يجلس فيه
النساء أصلا أما لو كان النساء يسكن فيه في السيف مثلاً أو في الليل دون النهار فالظاهر أنه من الضرر المين
تأمل * (سئل) * فيما اذا كان لكل من جارين سطح بيت في داره مساو لسطح الآخر وصار الاثنان
احدهما يصعد الى سطحه واذا صعد يقع بصره في دار جاره على حريمه ويريد الجار منعه عن الصعود حتى
يتخذ ستره فهل للجار ذلك * (الجواب) * نعم رجل اشترى حجرة سطحها مع سطح جاره مستويان فاخذ
المشترى جاره حتى يتخذ حائطاً بينهما وبين الجار قالوا ليس له ذلك لان الانسان لا يجبر على البناء في ملكه
ولو اراد ان يمنع جاره من صعود السطح حتى يتخذ ستره قالوا ان كان يقع بصره في دار الجار كان له ان يمنع وان
كان لا يقع بصره في داره لم يكن يقع عليهم اذا كانوا على السطح لا يمنعه عن الصعود لانه كما ينظره هو
يتضرر الآخر خاتبة من فصل ما يدخل في البيع بلاذ كرو مثله في البرازية من المحيطان من الشاني
في المحائط وعمارتها * (سئل) * عن الذي اذ بنى دارا عالية بين دور المسلمين وجعل لها طاقات
وشبايك تشرف على جيرانه هل يمكن من ذلك * (الجواب) * أهل الذمة في المعاملات كالمسلمين
ما جاز لاسلم ان يفعل في ملكه جاز لهم وما لم يجز لاسلم لم يجز لهم وانما يمنع من تعلية بناءه اذا حصل ضرر لجاره
هذا هو ظاهر المذهب وذكر القاضي أبو يوسف في كتاب الخراج له ان يمنع أهل الذمة ان يسكنوا بين المسلمين
بل يسكنون منعزلين عن المسلمين وهو الذي أفتى به انا كذا في فتاوى قارئ الهداية وفتى في سؤال آخر
بمنعهم من السكنى في محلات المسلمين ومنعهم من احداث بيت يجتمعون فيه كالكنيسة اه * (سئل)
في ذي يريد فتح كوة في حانوته مشرفة على دار جاره الذي وعلى عوراته وفي ذلك ضرر بين علي الجار ويريد

مطله
اذا قلل الضوء ولم يكن الضرر
بيننا لا يمنع

مطله
ليس له سد الضوء بالكلية

مطله
ليس له فتح شبابه تطل
على ساحة دار الجار ويؤثر
ببناء سائر

مطله
ليس له منعه من شبابه
تشرف على المشرقه والقصر
اذا لم يكونا محل قرار النساء

مطله
له منع جاره من الصعود الى
السطح حتى يتخذ ستره

مطله
يمنع الذمي من تعلية البناء
اذا حصل ضرر لجاره

مطله
يمنع من فتح كوة تشرف على
جاره وان كانت قديمة

انها قديمة فهل يمنع من ذلك ولا فرق بين القديم والمحدث حيث كان الضررينا * (الجواب) * نعم يمنع من ذلك ولا فرق بين القديم والمحدث حيث كان الضررينا كتبه الفقير احمد المقتي بدمشق الشام عني عنه وفي حاشية البحر من القضاء للشيخ خير الدين لا فرق بين القديم والمحدث حيث كانت العلة الضرر البين لوجودها فيه ما تأمل اه * (سئل) * فيما اذا كان لزيد طبقة في داره لها شباك قديم مشرف على حوش هند واسطسته وتريد هند بناء حائط في الحوش ملاصق لمحايط الطبقة منتها الى حافة الشباك من اسفله من غير ان تعمد على حائط الطبقة ولا تسد شيئا من الشباك أصلا ويعارضها ريد في ذلك بدون وجه شرعي فهل يمنع زيد من معارضتها * (الجواب) * نعم بيت له حائط مشترك بينه وبين جاره اراد جاره ان يتخذ غرفة بجنب البيت ولا يضع الخشبة على الجدار المشترك ولا يبنى معتمدا على جدار غيره بل على ملك نفسه ليس لجاره منعه من ذلك برزاقية من المحيطان من نوع فمين يحدث عمارة تضرب صاحبها * (سئل) * في رجل بنى حائطا فوق حائط قديم محتص به في داره فقسام جاره يعارضه في ذلك بدون وجه شرعي متعللا بأنه يسبب ذلك منه الريح والشمس فهل يمنع جاره من معارضته ولا عبرة بتعلله * (الجواب) * نعم كما في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في الخاتمة وأفتى بذلك المخير الرملي والمرحوم الم والله سبحانه وتعالى أعلم * (سئل) * في رجل يريد ان يبنى في داره قوس حجر ملاصقا للجدار جاره من غير ان يستند للجدار المذكور وان يضع على القوس جذوعا يركب عليها طبقة تعلوها وجاره يعارضه في ذلك بدون وجه شرعي زاعما انه يسد من داره الهواء القبلي فهل يمنع جاره من معارضته في ذلك ولا عبرة بزعمه * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان لزيد طبقة عالية في داره وللطبقة طاقات ففتح بجذائهن طاقة اخرى فقام عمرو يعارضه ويكلفه سدها بلا وجه شرعي متعللا بانها تشرف على باب طبقة له في داره اذ صعد احد البهاو المحال ان ما تشرف الطاقة عليه ليس محل جلوس نساء عمرو وقرارهن واصل بين الدارين دور كثيرة للناس فهل حيث كان الامر كذا كرمع عمرو من معارضة زيد وتكليفه ما ذكره * (الجواب) * الفتوى على أن الكوة حيث كانت للنظر والموضع موضع النساء تسد بالافرق بين الطريق الفاصل وغيره كما في المضمرات وغيره فحيث كانت ليست كذلك كرمع عمرو من معارضة زيد وتكليفه ما ذكره والله سبحانه وتعالى أعلم * (سئل) * في رجل يريد ان يبنى في داره طبقة على مر بعة الخاص به ويعارضه جاره متعللا بان أحد حيطان الطبقة اذا بنيت يقع تجاه شبائيك قصره وبينهما فاصل نحو ذراع ونصف فيقل الضوء عنه بسبب ذلك وأحد حيطانها يلزم منه سد بعض الهواء والشمس عن داره فهل يمنع الجار من معارضته ولا عبرة بتعلله * (الجواب) * نعم كما في الخاتمة وغيرها * (سئل) * فيما اذا اشترت ذمية دارا فيها قصر له شبائيك قديمة مشرفة على أسطحة جماعة يفصل بينها وبين الشبائيك طريق عام فقام رجل بكلفها سد جميع الشبائيك المزبورة متعللا بان بعضها تشرف على أسطحته وعلى رأس درج له في داره وليس ذلك محل جلوس نسائه وقرارهن فهل يمنع الرجل من تكليف الذمية ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل يريد ان يعلى سطح مطبخه الذي في داره ويعارضه جاره في ذلك متعللا أن السطح بسبب التعلية يقرب من سطح بيت الجار ويسهل الصعود الى سطح الجار والمحال انه بعد التعلية المزبورة يبقى بين سطح المطبخ وسطح الجار أكثر من قامة رجل فهل له تعلية سطحه كما ذكره ويمنع الجار من معارضته * (الجواب) * نعم * (سئل) * في جدينة جارية في وقف بر ملاصقة لمحوانيت جارية في وقف أهلي ففتح ناظره شبائيك للمحوانيت مطلية على الجدينة ويريد ناظر وقف الجدينة ان يبنى بيتا تجاه الشبائيك يفصل بينهما فاصل وفي ذلك مصلحة لاوقف لكون غلة البيت فوق غلة الزرع والشجر والارض متصلة ببيوت المصر يرغب الناس في استئجار

مطلب
لا فرق بين القديم والمحدث
حيث كان الضررينا

مطلب
له ان يبنى حائطا ملاصقا
لمحايط الجار

مطلب
له ان يتخذ غرفة بجنب بيت
جاره الخ

مطلب
لا عبرة بزعمه انه يسد عنه
الريح والشمس

مطلب
تسد الكوة المشرفة على
موضع النساء بالافرق
بين الطريق الفاصل وغيره

مطلب
اذا كانت الشبائيك تشرف
على الاسطحة ورأس درج
الجار لا يؤثر سدها

مطلب
له تعلية سطحه وان سهل
الصعود الى سطح الجار

مطلب
له ان يبنى بيتا في الجدينة تجاه
شبائيك المحوانيت

بيوتها يعارضه في ذلك ناظر الوقف الاهلي بدون وجه شرعي فهل يسوغ لناظر وقف المجنونة ذلك ويمنع ناظر الوقف الاهلي من معارضته في ذلك * (الجواب) * نعم كما في الحاشية والبرازية والله سبحانه وتعالى اعلم وان اراد قيم الوقف ان يبني في الارض الموقوفة بيوتاً يستغلها بالاجارة لا يكون له ذلك لان استغلال ارض الوقف يكون بالزراعة ولو كانت الارض متصلة ببيوت المصير يرغب الناس في استئجار بيوتها وتكون غلة ذلك فوق غلة الزرع والنخل كان للقيم ان يبني فيها بيوتاً فيؤجرها لان الاستغلال بهذا الوجه يكون انفع للفقراء كذا في الحاشية بحرم الوقف * (سئل) * فيما اذا كان لزيد حائط محتص به فاصل بين داره ودار جاره يريد زيد ان يفتح في اعلى الحائط المزبورة كوة ليضع فيها قبة للمغرة فوق قامة الرجل ولا تكشف على محل نساء أحد أصلاً فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في طهارة مشتركة بين زيد وعمرو فاصلة بين داريهما انهدمت ولا أحدهما بنات ونسوة فأراد ان يبنيها واولي الآخر فهل يؤثر البناء معه * (الجواب) * ان كان اصل الطهارة المذكورة يحتمل القسمة بأن يمكن كل واحد منهما ان يبني في نصيبه ستره لا يحبر الا في البناء وان كان اصل الطهارة المزبورة لا يحتمل القسمة يؤثر الا في البناء على قول أبي الليث لفساد الزمان كما في قاضيخان والله المستعان جدار بين رجلين انهدم ولا أحدهما بنات ونسوة فأراد صاحب العيال ان يبنيها واولي الآخر قال بعضهم لا يحبر الا في وقال الفقيه أبو الليث في زماننا يحبر لانه لا بد ان يكون بينهما ستره قال رضي الله تعالى عنه وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان اصل الجدار يحتمل القسمة يمكن كل واحد منهما ان يبني في نصيبه ستره لا يحبر الا في البناء وان كان اصل الحائط لا يحتمل القسمة على هذا الوجه يؤثر الا في البناء قاضيخان ومثله في الفصول من فصل ٣٦ في مسائل المحيطان فارجع اليه فان فيه فوائد غير ان هذا التفصيل لم يذكره غير قاضيخان وهو حسن جداً وانما لم يقدر في السؤال بذلك لانه في الغالب لا يكون أس الطهارة محتمل للقسمة * (سئل) * في دار مشتركة بين جماعة اقتسموها بينهم بالتراضي والوجه الشرعي وقال أحدهم بنى حائطاً خارجاً ينادي بالاطلاع الباقي عليه في حال لا يجوز لهم الاطلاع ولدفع اذيتهم عنه فهل يأمرهم القاضي ببناء حائط بينهم ويخرج كل من النفقة بحصته يفعلها القاضي للمصلحة * (الجواب) * قال في العمادية من الفصل ٣٤ دار بين رجلين اقتسماها وقال أحدهما بنى حائطاً خارجاً ينادي بالاطلاع فليس على الآخر اجابته وان كان أحدهما يؤذي صاحبه وبطلع عليه في حال لا يجوز له الاطلاع كان للقاضي ان يأمرهما ببناء حائط بينهما ويخرج كل منهما من النفقة بحصته يفعلها القاضي للمصلحة وقد حصل بذكرنا الجواب والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب * (سئل) * في حائط فاصل بين دار زيد ودار عمرو مشترك بينهما وليس لأحدهما جذوع ويريد زيد ان يضع عليه جذوعاً فهل له ذلك وليس لشريكه عمرو ان يمنعه من ذلك ويقال له ضع انت مثل ذلك * (الجواب) * نعم وان لم يكن لأحدهما عليه خشب فأراد ان يضع عليه خشباً له ذلك وليس للآخر ان يمنعه ويقال له ضع انت مثل ذلك ان شئت كما حكى عن القاضي الامام صاعد النيسابوري رحمه الله تعالى وكان يفرق بين هذا وبين ما اذا كان لهما عليه خشب أراد أحدهما ان يزيد خشباً على خشب صاحبه أو أراد ان يتخذ عليه ستره أو يفتح كوة أو باباً حيث لا يكون له ذلك الا باذن صاحبه وكان لصاحبه ولاية المنع والفرق ان القياس ان لا يكون له ذلك الا باذن صاحبه الا ان تركنا القياس لضرورة ان الوضوء عن وضع الخشب من غير اذن شريكه ربما لا يذون شريكه في ذلك فتعطل عليه منفعة الحائط وهذه الضرورة منعدمة في المسائل التي عدناها والله تعالى اعلم عمادية من المحيطان في ٣٥ * (سئل) * في حائط فاصل بين دار زيد ودار عمرو وهو مشترك بينهما وليس لأحدهما جذوع

مطلب

له أن يبني في ارض الوقف
بيوتاً يستغلها ان كان انفع
من الزرع

مطلب

له أن يفتح في حائطه كوة
للضوء فوق قامة الرجل

مطلب

في حبر الا في على الستره

مطلب

يامرهم القاضي ببناء حائط
للستره والنفقة على قدر
الحصص

مطلب

حائط مشترك بينهما لا أحدهما
أن يضع عليه جذوعاً ويقال
للاخر ضع أنت مثله

مطلب

ليس له أن يتخذ ستره أو يفتح
كوة على جدار لهما عليه
خشب

ويريد زيد أن يبنى عليه طيلة بدون إذن من شريكه ولا رضى منه ولا وجه شرعى فهل ليس له ذلك
 * (الجواب) نعم قال قاضى بخان جدار بين رجلين أراد أحدهما أن يزيد فى البناء عليه لا يكون له
 ذلك إلا بإذن الآخر أو الشريك بذلك لم يضر أه فى البرازية جدار بينهما على جملة
 وأراد أحدهما زيادة حمل لا يملكه إلا بإذن شريكه أه * (سئل) فى حائط مشترك بين زيد وعمرو
 فاصل بين داريهما وله عليه خشب يريد زيد أن يفتح فى الحائط كسوات ويضع فيها خشباً زائداً على
 خشب جاره عمرو وكل ذلك بلا إذن من عمرو فهل ليس لزيد ذلك إلا بإذن عمرو * (الجواب) نعم
 ولو كان جذوع أحدهما أكثر فلا تخران يزيد فى جذوعه إذا كان الحائط يحتمل ذلك ولم يفصلوا بين
 القديم والمحدث فصول عمادية فى ٣٥ وحذاً القديم أن لا يحفظ الاقارن وراء هذا الوقت كيف كان
 يجعل أقصى الوقت الذى يحفظه الناس حذاً القديم وما ذكر فى حذاً القديم فى غاية الحسن ولو اختلفا فاقام
 أحدهما البينة على القدم والآخر على أنه محدث فبينة القدم أولى وشهادة أهل السكة فى هذا غير
 مقبولة خلاصة ومثله فى البرازية أقول قوله فلا تخران يزيد فى جذوعه الخ أى الى أن يبلغ مقدار
 جذوع الآخر أما الزيادة على ذلك كما فى صورة السؤال فلا بد ليل ما تقدم فى السؤال السابق عن العمادية
 والبرازية وصرح بذلك فى الخاتمة كما نقله المؤلف عنها فى غير هذا المحل ونصه ولو كان الحائط بين دارى
 رجلين كل واحد منهما يدعيه ولكل واحد منهما عليه جذوع يقضى بينهما من هو المختار فان كان
 جذوع أحدهما أكثر فلا تخران يزيد فى جذوعه حتى تكون مثل جذوع صاحبه قال رضى الله تعالى
 عنه وهذا إذا كان الحائط يحتمل الزيادة فان كان لا يحتمل ليس له أن يزيد خاتمة من باب فى دعوى الحائط
 والطريق * (سئل) فيما إذا تعارضت بينة القدم والمحدث ولم يقم مدعى المحدث بينة على مدعاه
 وبجدار القدم وثبت القدم بالبينة الشرعية لدى قاض شرعى قضى بها فهل لا تسمع بينة المحدث بعد ذلك
 * (الجواب) إذا تعارضت بينة القدم والمحدث فى البرازية والخلاصة بينة القدم أولى وفى ترجيح
 البينات للبرازية أى عن ائمة بينة المحدث أولى وذكر العلائق فى شرح الملتقى أن بينة القدم أولى فى البناء
 وبينة المحدث أولى فى الكيف أه قال فى المحامى الزاهدى له كيف فى طريق العاقبة فزعم غيره أنه
 محدث وزعم صاحبه أنه قديم وأقاما البينة فالبينة بينة من يدعى أنه محدث لأنها ثبتت ولاية النقض
 ثم رقم لا آخر القول فى هذا قول المدعى بالقدم لكونه متمسكاً بالأصل أه وفى رسالة الحجج والبيانات
 أن الأصل فى ترجيح البينة على ما ذكر فى الأصول إنما هو كونها مثبتة خلاف الظاهر إذ البينة إنما
 شرعت لاثبات أمراً حادثاً واليمين لا تامة على ما كان أه فعلى هذا بينة المحدث تقدم وما فى البرازية
 والخلاصة من تقدم بينة القدم فذلك فى البناء لأن صدر عبارتهما فى البناء يؤيد هذا ما فى شرح الملتقى
 وفى غير البناء بينة المحدث مقدمة لأنها ثبتت أمراً حادثاً فائتمل وقد أفتى الشيخ اسماعيل المفتى بدمشق
 الشام سابقاً بتقديم بينة المحدث على بينة القدم وقال كما هو منقول المذهب وذلك فى حادثة الشرب من
 نهر مخصوص كما هو مرسوم فى فساواه من كتاب الشهادات فان قضى بأحدهما أو لا بطلت الأخرى لأن
 الأولى ترجعت باتصال القضاء بها فلا يقضى بالثانية ونظيره لو كان مع رجل ثوبان أحدهما نجس
 فتحمرى وصلى بأحدهما ثم وقع تحريمه على طهارة الآخر له الصلاة فيه لأن الأول اتصل به حكم الشرع فلا
 يتغير بوقوع التحريم فى الآخر كذا فى البحر من باب الاختلاف فى الشهادة عند قول المان ولو شهد أنه
 قتل زيد اليوم التحريم كذا الى أن قال فان قضى بأحدهما أو لا بطلت الأخرى ونقلها العلائق فى الباب
 المذكور أيضاً عند قوله فروغ وتعارض المينات الخ والله تعالى اعلم أقول ذكر المؤلف مسألة بينة المحدث
 والقدم فى كتاب الشهادات وفى كتاب الشرب أيضاً وقدم ما تمحرن لهما فيها وأن المؤلف قيد الخلاف فيما

مطلب
 جدار عليه جذوع لهما ليس
 لأحدهما أن يبنى عليه شيء
 إلا بإذن الآخر

مطلب
 جذوع أحدهما أكثر فلا تخران
 أن يزيد فى جذوعه الخ

مطلب
 فيما إذا تعارضت بينة المحدث
 والقدم

اذ لم يذكرا تاريخا فان ارخا قدم الاسبق تاريخا كما هو مخصوص المتون والشروح * (سئل) * في
حائط فاصل بين دار زيد ودار هذيل عليه ثمان خشبات وله هند عليه خشبة واحدة لا غير فهي الحائط
واحتاج الى العمارة فهل تكون العمارة على زيد وعلى هند موضع خشبتها * (الجواب) * نعم جدار
بينهما لا احدهما عليه عشرة جذوع وللا تخرج جذع فاصحاب المجدع موضع جذعه والحائط للآخر
برازية من الثاني في الحائط وعمارته * (سئل) * في حائط فاصل بين دار زيد ودار عمرو وزيد عليه
اخشاب نحو العشرة ومتمصل بحائطه اتصال تربيع وليس له رعية سوى جذع واحد واحتاج للتعمير
وتسارعا فيه فلم يقضى به وعلى من يكون تعميره * (الجواب) * يقضى به زيد ولعمرو موضع
خشبته والحالة هذه والله تعالى اعلم ولو كان لا احدهما عليه جذع او جذعان دون الثلاث
وللا تخرج عليه ثلاثة اجذاع او اكثر ذكر في النوازل ان الحائط يكون لصاحب الثلاث ولصاحب مادون
الثلاث موضع جذوعه قال وهذا استحسن وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف آخر قال أبو يوسف
القياس ان يكون الحائط بينهما نصفين وبه كان أبو حنيفة يقول اولاً ثم رجعا الى الاستحسن خاتمة
من باب دعوى الحائط والطريق من كتاب الدعوى ومثله في فصول العمادى * (سئل) * في حائط
معلوم متمصل بدار زيد من الطرفين اتصال تربيع وله جذع من غير اتصال فهل يكون
صاحب الاتصال اولى ولا يرفع جذوع هند * (الجواب) * ان كان الاتصال في طرفي الحائط فاصحاب
الاتصال اولى ولا يرفع جذوعها ولو كان لا احدهما اتصال تربيع وللا تخرج جذوع فان كان الاتصال
في طرفي الحائط المتنازع فيه فاصحاب الاتصال اولى وعليه عاقبة المشايخ وهكذا روى عن أبي يوسف
في الامالى فقد رجع صاحب الاتصال على صاحب المجدع لان للتربيع سبقا على الاستعمال بوضع
المجدع فكان صاحب الاتصال اولى لانه لا يرفع جذوع الا تخرج عمادية * (سئل) * في حائط
فاصل بين دار زيد ودار عمرو وهو مشترك بينهما زيد عليه جذوع في اعلاه ولعمرو عليه جذوع في اسفله
يريد زيد ان يسفل جذوعه ولا يضرب الحائط فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وان اراد صاحب الاعلى
ان يسفل جذوعه فان لم يكن فيه ضربا للحائط له ذلك والا فلا وفي الحماوى حائط بينهما ليس
لا احدهما عليه جذوع وللا تخرج عليه جذوع في اعلاه فان اراد ان يسفل له ذلك لانه اقل ضررا وان اراد
ان يرفع من الاسفل الى الاعلى ليس له ذلك وان كان لكل واحد جذوع فللذى هو صاحب السفلى
ان يرفعه بجذاه صاحب الاعلى ان لم يضرب الحائط وفي الذخيرة سئل الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى عن
جدار بين رجلين لهما عليه جملة وجملة احدهما اسفل من جملة الآخر واداهوان يرفع جملة
ويضعها بازا جملة صاحبه قال له ذلك وليس لصاحبه منعه ولو كانت جملة أحدهما في وسط الجدار
وجملة الآخر في اعلاه فأراد صاحب الاوسط ان يضع جملة في اعلى الجدار فان كان الجدار من اسفله
الى اعلاه بينهما ولا يدخل على صاحب الاعلى مضرة فله ذلك وان كان يدخل عليه مضرة
فليس له ذلك عمادية من المحيطان ومثله في الفصولين وفي صلح النسوازل بعد ذكر ما مر ان صاحب
الاوسط ليس له ان يرفعه لانه اضرب الحائط اما لو اراد ان يسفل المجدع من اعلى الحائط الى اسفله
لا بأس به ولو اراد ان يحولها من الايمن الى اليسار ومن اليسار الى الايمن ليس له ذلك خلاصة ومثله
في العمادية والفصولين وغيرهما * (سئل) * في حائطين فاصلين بين دار زيد ودار عمرو ولهما
على احد الحائطين ركوب والحائط الآخر متمصل بينهما اتصال تربيع من جانب دار زيد واتصال
ملازقة من جانب دار عمرو وعليه خشبة واحدة لعمرو ويريد عمرو ان يركب على الاول بركوب آخر
لا يحتمل الحائط وان يركب على جميع الاخر باخشاب بدون اذن من زيد ولا رضاه فهل ليس له ذلك

مطلب

لا احدهما على الحائط عشرة
جذوع وللا تخرج الخ

مطلب

صاحب اتصال التربيع
اولى من صاحب المجدع

مطلب

له ان يسفل جذوعه ان لم
يضرب الحائط

*** (الجواب) *** نعم جدار بينهما لا أحدهما عليه عشرة جذوع وللا تخرج ذراع فصاحب المجدوع موضع جذعه والمحاط للآخر بزاية وفيها أيضا جدار بينهما أحدهما عليه جملة أراد أحدهما زيادة حمل عليه لا يملكه بلاذن شريكه اه وفيها أيضا جدار بينهما أراد أحدهما أن يبنى عليه سقف آخر وغرفة يمنع وكذا إذا أراد أحدهما وضع السلم يمنع الا اذا كان في القديم كذلك اه وان كان كلا الاتصالين اتصال تربيع أو اتصال مجاورة يقضى بينهما وان كان لا أحدهما تربيع وللا نحو ملازمة يقضى لصاحب التربيع وان كان لا أحدهما تربيع وللا نحو عليه جذوع فصاحب الاتصال أولى ثم في اتصال التربيع هل يكفي من جانب واحد فعلى رواية الطحاوي يكفي وهذا أظهر وان كان في ظاهر الرواية يشترط من جوانبه الأربع ولو أقام المدينه قضى لهما ولو أقام أحدهما المدينه قضى له خلاصة من الفصل الثالث ومثله في البرزاية فان لم يكن المحاط متصل بينهما لم يكن لهما مدينه ولم يكن لهما مدينه جذوع فانه يقضى به بينهما هكذا ذكر في الاصل لانهما استويا في الدعوى وليس ثمة من ينازعهما فيه وليس أحدهما أولى من الآخر فيقضى بينهما الخ عمادية أقول وفي جامع الفصولين جذوع أحدهما في أحد النصفين وجذوع الآخر في النصف فلكل منهما ما عليه جذوعه وما بين النصفين فهو بينهما اه *** (سئل) *** في جدار بين دارين رجلين مشترك بينهما وأكل منهما عليه جذوع وجذوع أحدهما أسفل من جذوع الآخر فأراد هورفع جذوعه ووضعها بأزاء جذوع صاحبه فهل له ذلك وليس لصاحبه منه *** (الجواب) *** نعم كما في العمادية عن الذخيرة *** (سئل) *** في حائط فاعسل بين مكان جار في وقت بر وبين دار جارية في وقت بر آخر وهو متصل بمحاطين آخرين للمكان اتصال تربيع وعليه أيضا جملة للمكان في وسطه وللدار المزبورة عليه جذوع في ادلاء وتنازع فيه كل من متولي الوقفين فلم يقضى به *** (الجواب) *** يقضى به لمن كان له اتصال تربيع وعليه جملة في وسطه لانه عليه جذوع في اعلاه ولا ترفع جذوع الاعلى كما في العمادية والمخانية والذخيرة وعبارة الذخيرة مانعه ولو كان لا أحدهما اتصال تربيع وللا نحو عليه جذوع فان كان الاتصال في طريق المحاط المتنازع فيه فصاحب الاتصال أولى وعليه عامة المشايخ وهكذا روى عن أبي يوسف في الامالي فقد رجع صاحب الاتصال على صاحب المجدوع وان كان لكل واحد منهما على المحاط يد استعمال لان الاستعمال بالتربيع سابق على الاستعمال بالمجدوع لان التربيع يكون حالة البناء والبناء يكون سابقا على وضع المجدوع فكان صاحب الاتصال أولى بهذا لانه لا يرفع جذوع الآخر اخصوصا وله عليه جملة في وسطه فقد نقل في العمادية مانعه وان كان جذوع أحدهما أسفل وجذوع الآخر على طبقة وتنازع في المحاط فانه لصاحب الأسفل لسبق يده ولا ترفع جذوع الاعلى اه والله سبحانه وتعالى أعلم *** (سئل) *** فيما اذا كان لزيد بيت معلوم مشرقه لعمرو وثمة فرع بها عمرو من قديم الزمان والى الآن ويريد زيد أن يبنى مكان المشرق طبقة ويمنع عمرو من الانتفاع بذلك بدون اذن من عمرو ولا وجه شرعى فهل ليس لزيد ذلك ويسبق القديم على قدمه *** (الجواب) *** نعم *** (سئل) *** فيما اذا كان لزيد أشجار تدلت أغصانها الى أرض عمرو وأضرت بها وطالب عمرو تحويلها فهل يؤمر زيد بتحويلها عن أرض عمرو وتقر بسبع هوأه بجعل ان أمكن والا يجبر على القطع ان أبي ذلك *** (الجواب) *** نعم والمسألة في العمادية في ٤٤ ومثله في الفصولين وعبارته باع ضيعة وللبائع أشجار في ضيعة أخرى يجنب هذه الضيعة أغصانها متدلية في المبيعة فلم يشترط أن يأخذها بتفريع المبيعة من الأغصان المتدلية فيها وكذا الورثها وفي جنبها ضيعة كذلك لانه كورثه فله تفريع ضيعة من تلك الأغصان فكذا وارثه فيه وقعت شجرة في نصيب أحد المتقاسمين متدلية الى نصيب الآخر يجبر صاحبها على قطع الأغصان في رواية عن محمد وعنه يترك كذلك وفي كتاب

مطلب في المنازعة في المحاط

مطلب يكفي الاتصال من جانب

مطلب
صاحب اتصال التربيع أولى
من صاحب المجدوع

مطلب
يرجع من جذوعه أسفل على
من جذوعه أعلى

مطلب
لزيد مشرقه على بيت عمرو
ليس لعمرو منعه عنها

مطلب
تدلت أغصان أشجاره الى
أرض الجار يؤمر بتحويلها

الصلح خرج شعب فخلته الى جاره الجارة قطعها التفريغ هو انه قالوا هذا على وجهين فلو كان تفريغهم بشد
الشعب على النخلة أو تفريغ بعضه بشد بعضها فله أن يأخذ رب النخلة بالشد لا بالقطع فيما أمكن
التفريغ بشده وأما ما لا يمكن تفريغه الا بقطعه فالأولى أن يستأذن ربها فيقطع بنفسه أو يأذن له به
ولو أوى يرفع الى القاضي فيحبره على القطع اهـ * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد خربة في سكة غير نافذة
له باب قديم في السكة فبنى فيها بناء وجعلها دارا وأخذ بيتا من دار أخرى بابها في سكة أخرى وضعه للدار
التي بناها وفتح له بابا في الدار المذكورة وصار يدخل منه في داره ويستطرق من داره الى السكة الاولى
فقام بعض أصحاب السكة المزبورة يعارضون زيدا في فتح الباب المرقوم متعللين بأن البيت ليس من جملة
بيوت أهل السكة فهل له الفتح ويمنعون من المعارضة * (الجواب) * له فتح باب لداره التي كانت
خربة كما كان في القديم ومنها البيت المذكور ويمنعون من معارضته والله تعالى أعلم له دار في سكة
لا تتغذ فشرى بجنب داره بيتا ظهره في هذه السكة قيل له أن يفتح من ظهره بابا في السكة وقيل لا وفرق
بينه وبينهما اذا أراد أن يفتح بابا للبيت في داره ليس يدخل منه في داره ويستطرق من داره الى السكة فان له
ذلك والفرق انه لو فتح للبيت بابا في السكة يصير طريق السكة طريقا للبيت اذا الدخول في البيت يكون
من طريق السكة وفيه ضرر لأهل السكة إذ رب الدار متى باع هذا البيت بحقوقه دخل هذا الطريق في
البيع فيزداد تركا آخر طريق السكة وفيه ضرر في الحال بأن يضيق الطريق بكثرة المارة وفي المآل
بأنه ربما يشبه مقادير الانصاف في الطريق بطول العهد فيحتاج الى قسمة الطريق فينقسم على عدد
الرؤس فيصيب مسترى البيت شيء من الطريق فينقص حق أهل السكة وأما لو فتح للبيت بابا في داره
فطريق السكة لا يصير طريقا للبيت اذا لا يدخل للبيت من طريق السكة انما يدخل من داره بحكم الملك
لا بحكم الطريق فلا يصير طريق الدار طريقا للبيت فلا يدخل في بيع البيت اذا بيع بحقوقه فلا يزداد
الشريك في الطريق ببيع البيت فصولين في ٣٥ ومنه في العمادية والبرزانية * (سئل) * فيما اذا
كان لزيد دار في دخلة غير نافذة وبابها في أعلى الدخلة ولهند دار بابها في الجهة السفلى ليس تحتها باب
لاحد ويريد تحويل بابها للجهة السفلى من الدخلة تجاه باب هند بدون اذنها ولا اذن من بالقرب منها
من أهل الجهة السفلى ويريد أيضا بناء طبله فوق الباب الذي يريد فتحه واخراج بروز لها الى الدخلة تجاه
باب هند بدون اذنها ولا اذن بقية أهل الدخلة ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك * (الجواب) *
نعم وذكر الصدر الشهيد في مسألة السكة أن صاحب الدار اذا أراد أن يفتح بابا على المجدار أعلى
من الباب القديم له ذلك وان اراد أن يفتح بابا أسفل من الباب القديم ليس له ذلك قال لانه ليس له
حق المرور وراء باب داره وكذا ذكره في الأئمة المحملون في شرح كتاب القسمة عمادية في ٣٤
وهكذا في جامع الفصولين في ٣٥ وفي المسألة اختلاف وان رمت استقصاء فعملك بهما وبما ذكرنا
أجاب الشيخ الرملي في فتاويه المخيرية من فصل المحيطان الى أن قال والمحاصل أن في هذه المسألة
اختلاف الفقهاء والفقهاء ولكن التوفيق على المنع وهو ظاهر الرواية كما صرح به في جامع
الفصولين فليكن المعول عليه والله تعالى أعلم اهـ ولو كانت الظلة على طريق غير نافذ فله أن
يعيدها وليس لأحد أن يهدمها وان علم أن الظلة محدثة فهذا وما اذا كانت الظلة على طريق نافذ سواء
فليس له أن يعيدها ولا خيار له في الدار وطرقها وهو انما اشتراها على أن الحق فيها أن يهدمها عمادية
في ٣٤ * (سئل) * فيما اذا كان لزيد دار في دخلة غير نافذة ولداره باب في الدخلة المزبورة
في أسفلها ويريد زيدا أن يفتح لها بابا آخر في وسط الدخلة أعلى من بابها الاقول في جداره الخاص به فهل له
ذلك * (الجواب) * نعم رجل له دار في سكة غير نافذة له باب أراد أن يفتح لها بابا آخر أسفل من بابها

مطلب
اشترى بيتا من سكة أخرى له
ان يفتح له بابا في داره

قوله ظهره في هذه السكة
وبابه في سكة أخرى اهـ منه
قوله الى السكة أي التي فيه
الدار التي فيها البيت اهـ
منه

مطلب
ليس له تحويل بابها من أعلى
الدخلة الى جهة الأسفل

مطلب
له فتح باب آخر أعلى من بابها
الاول

اختلاف واقبه والصحيح انه ليس له ذلك ولو اراد ان يفتح بابا آخر اعلى من بابه كان له ذلك خاتمة من باب
المحيطان والطرق * (سئل) * فيما اذا كان لزيد في شارع دارها باب ففتح لها بحدائه بابا آخر في الشارع
النافذ المذكور وصار يتسفع به مدة قام رجل يكافه سده بدون وجه شرعي فهل ليس للرجل ذلك
* (الجواب) * حيث كان في السكة النافذة ليس للرجل المذكور تكليفه بسده والمسألة في البعري
مسائل شتى من كتاب القضاء تحت قول الكنز زائغة مستطيلة الخ الى ان قال بخلاف النافذة فان المرور
فيها حق العامة ولا خلاف ان له ان يفتح الخ وهي مسألة المتون وفي جواهر القتاوى من كتاب الدعوى
رجل له دار في زقاق غير نافذ واراد ان يفتح لداره بابا آخر ان كان اعلى مما كان يجوز ان كان اسفل مما
كان لا يجوز لانه ليس له حق المرور اسفل من الباب الاول بخلاف مالو كان الزقاق نافذا لان حق
المرور ثابت للعامة وله ان يفتح بابا آخر كيفما كان * (سئل) * فيما اذا كان لزيد دارها باب قديم في سكة
غير نافذة فسده وفتح لها بابا في سكة نافذة ومضى لذلك مدة والا تيريد سد المجدي وفتح لقديم واهل
السكة مقرون به فهل يسوغ له ذلك * (الجواب) * نعم واذا باع الرجل دارا بابا في سكة نافذة وقد كان
باب تلك الدار في القديم في سكة غير نافذة واراد المشتري ان يفتح بابا الى تلك السكة ومنعه المجيران عن
ذلك ينظر ان اقر اهل السكة بذلك الباب فله ان يفتح ويمنع منه لانه قائم مقام البائع وكان للبائع ان
يفتح ذلك الباب فكذلك المن قام مقامه وان جدد اهل السكة ذلك الباب فالقول قولهم مع اليقين اذ لم يكن
للمشتري بينة واذا حلفهم واحدا بعد واحد ان حلف الاول سقط الايمان عن الباقين لان فائدة اليقين
النكول ولو نكوا وليس له ان يفتح لان الاول ان يمنعه لما حلف انه لا طريق له وان نكل الاول فله
ان يخلف غيره ثم وثم فان نكوا جملة كان له ان يفتح لانه لا قراره منهم المسألة في قتاوى أبي الليث رحمه
الله تعالى في فصول عمادية في ٣٤ * (سئل) * فيما اذا كان لزيد دار في سكة نافذة على طريق عام
فاستخرج زيد من داره المزبورة حانوتا وفتح بابا باتجاه باب عمرو وبعارضه عمرو في ذلك فهل له فتح الباب
حيث كان الطريق عاما وليس لعمرو معارضته * (الجواب) * نعم * (سئل) * في سفلى انهم
وامتنع صاحبه من بنائه وعلوه طبقة يريد صاحب العلو البناء فكيف الحكم * (الجواب) * يقال
لصاحب العلو ليس لك طريق الى حقل سوى ان تبني السفلى بنفسك ان شئت وتحبس عن صاحبه
الى ان يؤديك قيمة البناء وكتب المؤلف رحمه الله تعالى على سؤال آخر لا يجبر واحد منهم على بنائه
اما صاحب العلو فله الانتفاع بعلوه فقط وليس بمالك او اما صاحب السفلى فلان الانسان لا يجبر على
اصلاح ملكه وانما يقال لذى العلو ليس لك طريق الى حقل سوى ان تبني السفلى بنفسك ان شئت
حتى تبلغ موضع علوك ثم ابن علوك وامنع صاحب السفلى من الانتفاع ولك السكنى في علوك والسفلى
كازن في يدك حتى يؤدى قيمة بناء السفلى وقال المحصاف حتى يؤدى ما أنفق وقال المتأخرون ان بني
بأمر القاضي يرجع بما أنفق وان بني بغير أمره يرجع بقيمة البناء وعليه الفتوى ثم تعتبر قيمته وقت البناء
لا وقت الرجوع وهو الصحيح كذا في البرازية وقاضيان والعيني على الكنز والمنية وغيرهما وافنى بذلك
المخاوي مفصلا والله سبحانه اعلم اقول بقي ما لترك صاحب السفلى الانتفاع بسفله وامتنع من اداء
القيمة فهل يجبر على الاداء في جامع الفصولين انه لا يجبر ~~الكن~~ في حاشيته الخير الرملى ان هذا لو بني
ذوالعلو بلاذن القاضي فلو باذنه يجبر على ادائه حصة ويحبس فيه لانه كاذنه بنفسه فيصير ديناعليه
فحكمه حكم سائر الديون تأمل اه * (سئل) * في سفلى هدمه صاحبه وامتنع من بنائه ولزيد
جاره حق الانتفاع بعلو ذلك السفلى من قديم الزمان فهل يجبر على بنائه لتعديده * (الجواب) *
نعم وفي شهادات قتاوى الفضلى لو هدماه وامتنع أحدهما عن البناء يجبر ولو انهم لا يجبرون ~~الكن~~ يمنع

مطلب
له فتح باب آخر في الشارع

مطلب
له فتح باب آخر في زقاق نافذ
كيفما كان

مطلب
له سد باب المجدي وفتح القديم
اذا اقرب اهل المحلة

مطلب
استخرج حانوتا من داره وفتح
له بابا في طريق عام ليس
لمجاره معارضته
مطلب في السفلى والعلو

مطلب
اذا بني صاحب العلو السفلى
بأمر القاضي يرجع بما أنفق والا
فقيمة البناء يوم البناء

مطلب
اذا هدم صاحب السفلى سفله
يجبره صاحب العلو على بنائه
لتعديده

من الانتفاع عالم يستوفى نصيب ما أنفق فيه منه ان فعل ذلك بقضا القاضي خلاصة من المحيطان
ومثله في الفصولين والعادية وفي جامع الفصولين لو هدم ذوالسفل سفله وذالعلوه علوه أخذ
ذال السفل ببناء سفله اذ قوت عليه حقا الحق بالملك فيضمن كالموقوف عليه ملكا اه فظاهره انه لا جبر
على ذى العلو وظاهر ما في فتح القدير خلافه والظاهر الثاني ويحمل الاول على ما اذا بنى صاحبه
السفل سفله وطلب من ذى العلو بناء علوه فانه يجبر ولو انهدم السفل بغير صنع صاحبه لا يجبر على
البناء لعدم التعدي المحج بجز من شتى القضاء اقول قد مضى في مسائل شتى من كتاب القضاء الكلام على
عبارة لجز هذه فراجعه * (سئل) * فيما اذا وضع صاحب العلو في علوه جذعا لم يكن في القديم
بدون اذن من صاحب السفل وتضرر من ذلك صاحب السفل ويريد ان يكلفه رفعه فهل له ذلك
* (الجواب) * اذا اراد صاحب السفل ان يتصرف في السفل تصرفا نحو ان يفتح فيه بابا ويتقب
فيه كوة او يدخل فيه جذعا لم يكن قبل ذلك فليس له ذلك الا برضى صاحب العلو سواء كان يضر ذلك
صاحب العلو او لا يضر عنه اى حقيقة خلافه افعلا لا يضر به وكذلك صاحب العلو اذا اراد
ان يبنى في العلو بناء او يضع عليه جذوعا او يحدث فيه كنيافه الى هذا الخلاف عمادية في مسائل
العلو والسفل واطال في دليله ما مؤخر دليل الامام ومثله في الفصولين والبحر والعلاقي من القضاء
* (سئل) * فيما اذا أحدث ذوالعلو ببناء يضر بالسفل بدون رضى صاحبه ولا اذن له ولا وجه
شرعى وطالب ذوالسفل هدم البناء لاضراره بسفله فهل يجاب ويهدم * (الجواب) * نعم قال
في الخيرية من آخر كتاب المحيطان اذا ثبت حدوده ووضع بغير حق ذال صاحب السفل هدمه ويحكم له
القاضي بذلك لانه تصرف في ملك الغير المحج اه * (سئل) * فيما اذا تحقق الضرر بملك البيت
السفلى وكان ذلك بسبب مالك العلو فهل يمنع ذوالعلو منه * (الجواب) * المحتمل ان الفتوى انه
يمنع ذوالعلو من المحاق الضرر بملك البيت السفلى ان علم يقينا وان علم عدمه يقينا لا يمنع وان اشكل
يمنع الا برضى ذى السفل ويعلم ذلك بقول رجلين له ما بصارة في ذلك والسقف السفلى وجذوعه وهراويه
وبواريه وطينته لصاحب السفل غير ان له احب العلو سكنه في ذلك كما نقله في البحر عن الذخيرة وتطمينه
لا يجب على واحد منهما اما ذوالعلو فله دم وجوب اصلاح ملك الغير عليه واما ذوالسفل فله دم اجباره
على اصلاح ملكه وان زال الطين عنه بتعدي الساكن وجب الضمان والا لا كذا فتى الملازمة الخبير
الزمي رحمه الله تعالى كما هو مصرح به في فتاويه في كتاب الدعوى والله سبحانه الموفق * (سئل) *
في سفل له مدعاه علو لعدا رادته هذ أن تجعل السفل حائطا وتفتح له في السفل بابا بدون اذن صاحبه
العلو وهو يضر بالعلو فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم قال في البحر اشارة بنى صاحب الكنز
الى منعه من فتح الباب ووضع الحنجر وهدم سفله اه وافق بذلك الخبير الرملى كما في فتاويه من الحائظ
المائل * (سئل) * في سطح بيت سفلى هو محل انتفاع زيد ذى العلو قام ذوالسفل بطالب زيدا
بتطينته لدفع وكف المطر عنه فهل لا يجبر ذوالعلو على ذلك * (الجواب) * نعم وتقدم نقله
عن الخيرية * (سئل) * في رجل أحدث على حائط جاره الخاص به ركوبا بأخشاب عديدة بدون
اذن الجار ولا رضى منه ولا وجه شرعى وبطال به الجار برفع ذلك فهل يؤثر برفعه * (الجواب) *
نعم ومثله في الخيرية من المحيطان معللا بأنه تصرف في ملك الغير بدون اذنه اه * (سئل) * في دار
مشتركة بطريق الملك بين هند واخوتها وله نذر زوج اجنبى عن زوجات الاخوة تريد هند ادخاله الدار على
الاجانب بدون اذن الاخوة ولا وجه شرعى فهل ليس لها ذلك * (الجواب) * نعم كافي الخيرية
والقنية وغيرهما * (سئل) * في دار مشتركة بين زيد وجماعة وكلهم ساكنون فيها غير ان

مطلبه

ليس لذى العلو ان يضع
جذعا حائطا بلا اذن صاحب
السفل

مطلبه

اذا أحدث ذوالعلو بناء يضر
بالسفل يهدم

مطلبه

لا يجب تطمين سطح السفل على
واحد منهما

مطلبه

يمنع ذوالسفل من فتح باب

مطلبه

سطح علوه لا يزيد لا يجبر صاحب
السفل على تطمينه

مطلبه

يؤثر برفع الاخشاب الموضوعة
بلا اذن

مطلبه

ليس لها ادخال زوجها
الاجنبى في الدار

مطلبه

لا يجوز ادخال الاجانب
في الدار المشتركة

الجماعة يدخلون الا جانب فيها بدون اذن من زيد ولا وجه شرعي فهل لا يجوز لهم ذلك * (الجواب) * نعم كما أفق بذلك الخبير الرمي بقوله لا يجوز لانه تصرف في ملك الغير بغير اذن الا خروا كان مشتركا وهو خرام اه * (سئل) * فيما اذا كان لهند وبنه دار مشتركة بينهما فعمرو زوج هندي الدار بينهما بدون اذن منه - ما لا وجه شرعي ورفع العمارة لا يضرب بالدار فهل تكون العمارة للهرو ويؤمر بالتفريق بينهما * (الجواب) * نعم ذكر في كتاب المحيطان من العدة كل من بنى في دار غيره بأمره يكون البناء للآمر وان بنى بغير امره يصحكون له وله أن يرفعه الا أن يضرب بالبناء فيصنذ بمنع يعني اذا بنى لنفسه بدون امر أما اذا بنى لرب الأرض بدون الأمر ينبغي أن يكون متطوعا عمداية من أحكام العمارة في ملك الغير وقوله كما مر هو قوله وان عمرها لها بغير اذنها قال الشيخ الامام نجم الدين النسفي العمارة لها ولا شيء عليها من النفقة وانه متطوع في ذلك اه ومثله في الاشياء من الوقف وكذا في التنوير وشرحه من سقي الفرائض * (سئل) * في حائط لزيد خاص به عمدا جاره عمرو وركب على الحائط بضادتين من الاشجار الثقيل وأدخلهما في باطنه بدون اذن من زيد ولا وجه شرعي فوهي الحائط وآل الى السقوط بسبب ذلك فهل يضمه عمرو * (الجواب) * نعم هدم بيته والقي ترابا كثيرا ليق الجدار الذي بينه وبين جاره ووضع فوقه لبنا كثيرا فانهم الحائط فان كان اللين مشرفا على الحائط متصلا به بحيث دخل الوهن في الحائط من عمله ضمن فتاوى مؤيد زاده في ضمان البئر والجدار عن الثنية ومثله في القصور عن الذخيرة وفي البرازية من الغصب هدم بيته والقي ترابا كثيرا ليق جدار جاره ووضع فوقه لبنا كثيرا حتى انه هدم جدار الجار ان دخل الوهن بسبب ما ألقى وحل ضمن هدم داره فانهم من ذلك بناء جاره لا ضمن اه * (سئل) * في رجل هدم حائط جاره متعديا فاذا يلزمه * (الجواب) * الجار بالخيار ان شاء ضمنه قيمة الحائط والنقص للضمن وان شاء أخذ النقص وضمنه النقصان كذا في حواشي الاشياء للعموي وفي العلائي على التنوير في أول باب الغصب ولا يؤمر بهارته الا في حائط المسجد وبالله التوفيق أقول المراد بالمسجد ما يشمل الوقف كما أوضحناه في رد المحتار وقد مناشاة ثمانية في كتاب الغصب من هذا الكتاب فراجع * (سئل) * في حائط فاصل بين دار زيد ودار وقف مشترك بين الجهتين ولكل منهما عليه ركوب فوهن وتلف وسقط وطلب زيد تغييره وامتنع الناظر من تغييره مع زيد من غلة الوقف والوقف غلة فهل يجبر الناظر على تغييره مع زيد من غلة الوقف بحسب ما يخصه منه * (الجواب) * نعم حائط مشترك انه هدم وأبي الاخران بنى ان كان أساس الحائط عريضا يحكمه أن يبنى حائطاً في نصيبه بهذا القسم لا يجبر الشريك الا في وان كان لا يمكن يجبر عليه الفتوى ومضى الجبر اذا كان أساس الحائط لا يتبل القسم ولا يوافق الشريك له أن يتفق هو في العمارة ويرجع على الشريك بنصف ما اتفق وفي النوادر جدار بينهما الكمل منهما عليه جمولة فانهم واحد ما غاب فبناه الا خرفه هو متطوع وليس له أن يمنع الاخر من الحمل الا أن يأمره القاضي بالانفاق عليه فيرجع وان بنى بلبن أو خشب من قبل نفسه لم يكن للذي لم يبن أن يحمل عليه حتى يؤدي قيمته وعن محمد رحمه الله تعالى في طاحونة مشتركة أنفق أحدهما في عمارتها بلا اذن الاخر لا يكون متطوعا لانه لا يتوصل الى الانتفاع بنصيب نفسه الا بذلك أحد شريكي زرع ابي أن يتفق عليه لم يجبر لكر يقال للآخر أنفق أنت وارجع بنصف النفقة في حصة شريكك جامع الفتاوى من القسم * (سئل) * في مجرى ماء مشترك بين زيد وعمرو وجماعة قريب من حائط مشترك بين زيد وعمرو والمذكورين تعطل المجرى واحتاج للتمير والاصلاح توافق الشركاء على تغييره وأذن زيد مع الجماعة للعمرو بحفر الأرض وتغييره ففرسقط الحائط من غير تعذر من عمرو ويريد زيد أن ضمن عمر نصيبه من الحائط فهل لا ضمان عليه * (الجواب) * نعم

مطلب
مهر في دار زوجته بلا اذنها الخ

مطلب
العمارة في دار الغير

مطلب
فعل بحائط الجار ما واهنه
يضمه

مطلب
هدم جدار جاره فالجار بالخيار
الخ

مطلب
يجبر الناظر على تدمير الحائط
المشترك مع الشريك

مطلب
في عمارة المشترك اذا ابي
احدهما

مطلب
بنى الحائط في غيبة شريكه
بلا مرقاض فهو متطوع

مطلب
حفر الأرض للمجرى وتغييره
فوقع الحائط

مطلب
هدم بيت نفسه فانهم جدار
جاره لا ضمن

هدم يدق نفسه فأنهدم من ذلك منزل جاره لأنهم متعدي فيه عمادية وفصولين ومؤيدة وسلة
 في فتاوى ابن نجيم وفي الحاشية أراد نقض جدار مشترك وأبي الأثر فقال له صاحبه أنا ضمن لك كل
 ما يهدم من بيتك ضمن ثم نقض الجدار بأذن الشريك فأنهدم من منزل المضمون له شيء لا يلزمه ضمان
 ذلك وهو بمنزلة مالوقال رجل لا تضمنت لك ما هلك من مالك لا يلزمه شيء اهـ * (سئل) * فيما
 إذا اذن كل من زيد وعمرو ولا تخربا ركوب على حائطه وركب كل منهما على حائط الآخر بعد مدة رجع
 زيد عن الاذن ورفع ركوب عمرو ويريد عمرو أيضا الرجوع عن الاذن وتكليف زيد رفع ركوبه فهل
 يسوغ له ذلك * (الجواب) * نعم لو اذن له في الابتداء أن يضع الخشب على حائطه وأن يلقى الدابة
 الميتة في أرضه كان هذا إغارة منه فتي بداله كان له أن يطالبه بالرفع عن أرضه وأن يباع منه ذلك لا يجوز
 لأن هذا بيع الحق ولا يجوز أن صالح عن ذلك بشيء لا يجوز أن أجر الأرض كذلك لا يجوز بيعي من
 الامانات عن الولوالجية من القضاء وضع جذوعه على حائط جاره باذنه أو حفر سردابا في داره باذنه ثم يباع
 الجدار داره وطالب المشتري رفع الجذوع وسردابه له ذلك الا اذا كان شرط وقت البيع بقاء الجذوع
 والوارث فيه كالمشتري لكن للوارث أن يأمره برفع الجذوع والسرداب بكل حال بزيادة من القسمة
 * (سئل) * في رجل استأجر دارا من هذيم ركب فيها بابا وغلقا بدون اذن هذيم ومقرعة بما فعل ويريد
 الرجل قطع ذلك وقطعه لا يضر فهل له قطعه * (الجواب) * نعم استأجر دارا فبعضها أو فرشاها باجر
 أو ركب فيها بابا أو غلقا أو نحوها وأقربه المؤجر فأراد الاستأجر قطعه فله قطعه لو لم يضر لولا ضرر فله قيمته يوم
 الخصومة فصولين من أحكام العمارة في ملك الغير * (سئل) * فيما إذا كان زيد مجرى ماء مطر
 على سطح دار جاره عمرو ومنه يم الزمان فغرب السطح ويريد عمرو أن يسلك المسيل الذي
 في سطحه واصلاحه فهل يكون اصلاح السطح على صاحبه عمرو من غير جبر عليه * (الجواب) * نعم
 له مجرى ماء على سطح دار فغرب السطح فاصلاحه على رب السطح كالسفل والعلو ولا يجبر على العمارة
 ويقال للذي له حق الاجراء في مقام المجرى على سطح الجار أن ينفذ الماء الى مصبه بزيادة من كتاب
 الشرب ومثله في الذخيرة من الفصل العاشر في اصلاح المسيل والمجرى من كتاب الشرب والناووق معرب
 والمجمع الناووق وهو الخشبة المنقورة التي يجري عليها الماء في الدواليب أو تعرض على النهر أو المجدول
 * (سئل) * فيما إذا كان زيد دارا ومسيل ماء سطحه على بناء جاره عمرو فأراد عمرو رفع بناءه فهل
 لزيد مطالبة بتسليم ماء سطحه الى طرف الميزاب * (الجواب) * نعم له ذلك وفي فتاوى الأئمة
 داران لجارين سطح أحدهما أعلى ومسيل ماء العليا على الاخرى فأراد صاحب السفل أن يرفع سطحه
 أو يبني على سفله له ذلك وليس للدار منعه لكن يطالبه حتى يسيل ماؤه الى طرف الميزاب وان انهدم
 السفل أو هدمه المالك ليس للأخر أن يكافئه بالعمارة لاجل اسالة الماء لكن يني هو ويمنع صاحبه
 من الانتفاع خلاصة من المحيطان من نوع مسيل الماء ومثله في البزاية أقول تقدم قبل نحو ورقتين
 أن صاحب السفل لو هدم سفله فله حق الانتفاع في علوه أن يصبره على بناء السفل لأنه قوت عليه
 حق الانتفاع المحقق بالملك بخلاف ما إذا انهدم السفل بدون فعله فقوله هنا أو هدمه المالك الخ مخالف
 لما مر حيث سوى هنا بين الهدم والانهدام فاما أن يكون ما هنا قول آخر أو ينقص ما مر بغير المسيل فتأمل
 * (سئل) * فيما إذا كان زيد سفل فوقه علو له عمرو ومشتغل على مطبخ ومشرفة في طرفها مرتفع قديم
 له عمرو وتنزل أو ساخه في قساطل قدمه داخل حائط السفل ولزيد أيضا مياه تنزل في القساطل المذكورة
 والآن قام زيد بعرض عمراني المرتفع المذكور ويكافئه رفعه بدون وجه شرعي فهل ليس لزيد ذلك
 وينبغي القديم على قدمه * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا كان لهند درج من حجر

مطلب
 قال أنا ضمن لك ما يهدم
 من بيتك

مطلب
 إذا اذن لا تخربا ركوب على
 حائطه له الرجوع

مطلب
 استأجر دارا وركب فيها بابا
 وغلقا بلاذن المؤجر له قطعه
 الخ

مطلب
 له مسيل على سطح الجار
 فغرب السطح لا يجبر احد على
 عمارة

مطلب
 له مسيل على سطح جاره فأراد
 جاره أن يعلى السطح الخ

مطلب
 له مرتفع تنزل أو ساخه في
 قساطل في حائط جاره ليس
 للجار منعه

مبنى في أرض دارها ولز يد طريق ما تحت المدرج أراد تميزه فهدم المدرج بدون اذنها لما الحكم في ذلك
 * (الجواب) * هي بالخيار ان شاءت ضمته قيمته والنقض للضامن وان شئت أخذت النقص وضمته
 النقضان كما في حواشي الاشياء للعموى نقلا عن شرح النقاية للعلامة قاسم أقول وجهه ان البناء
 ليس من المثليات فلا يلزمه أن يبني له ماء له ويغديه كما كان بل هو قيمي فيضمن بالقيمة ولو بلاذن
 لانه غاصب سكن في هذه الصورة ليس لها منعه من اصلاح طريق مائه لما نقله المؤلف في غير هذا المحل
 ونصه ولو أن رجلاه نهري أرض رجل ولا يمكنه المرور في بطن النهر قال محمد بن سلمة يقال لصاحب
 الارض اما ان تدعه أن يدخل الارض ويصلح ملكه أو أصلحه أنت قال الفقيه أبو الليث بهذا تأخذ
 وكذلك مسألة الحائط قاضي خان من باب المحيطان والطريق ويجازي المأمر رجل له حائط ووجهه في دار
 رجل فأراد ان يطين حائطه ولا سبيل له الى ذلك الا بدخول دار جاره وصاحبه يمنعه من الدخول
 أو انهدم الحائط ووقع الطين في دار جاره فأراد أن يدخل ويبل الطين فنهض صاحب الدار وأوله مجرى ماء
 في دار جاره فأراد خفزه واصلاحه ولا يمكنه ذلك الا بدخول داره وهو يمنعه يقال لصاحب الدار اما
 أن يتركه يدخل ويصلح أو يفعل صاحب الدار بما له خلاصة من أوائل كتاب المحيطان ومثله في البرازية
 وكذا في العمادية في ٣٤ اهـ في حيث امتنع صاحب الدار من اصلاحه من ماله وأجبرناه على أن يمكن
 الآخر من الدخول لاصلاح ملكه فانظر ان صاحب الملك يجبر ايضا على اصلاح ما خربه له صاحب الدار
 من حفروهم والالزم أن يجبر صاحب الدار على تمكن الآخر من افساد داره والحاق الضرر به لاجل
 منفعة غيره وهذا مخالف لقواعد الشرع انشرى وقد قالوا الضرر الخاص يتحمل لاجل الضرر العام ولا
 يتحمل لاجل الضرر الخاص كما يعلم من الاشياء فان الضرر لا يزال بالضرر * (سئل) * في رجل
 اتخذ في داره جنية ملاصقة بمجدار جاره وصار يسقيها بالماء ويتعدى الضرر الى المجدار المذكور لكون
 الارض رخوة ويريد التجار منعه من ذلك فهل له منعه * (الجواب) * حيث كانت الارض رخوة
 له منعه غرس يجنب دار جاره بياعد عن حائط المجدار قدر ما لا يضره ولم يقدره بالمقدار المعين بزازية من
 القسمة ومثله في جامع الفتاوى من القسمة * (سئل) * فيما اذا كان لزيد بالوعدة في داره انهدم
 بعض حائقي البالوعة وصار يجري منها الماء الى أرض دار جاره وعمر وحيطانها وتضرر من ذلك ضررا
 يئسا وطلب عمرو من زيد اصلاحها وحسمها ومنع الضرر عنه فهل يجاب عمرو الى ذلك * (الجواب) *
 للمالك التصرف في ملكه وان تضرر جاره في ظاهر الرواية المختار للتأخر له ذلك ما لم يكن ضررا يئسا
 وهو ما يكون سببا لهدم أو بوهن البناء أو يخرج عن الانتفاع بالكلية كسد النضوب بالكلية والفتوى
 عليه كما صرح بذلك في حاشية الاشياء للبيروني من القسمة فيجيب عمرو الى ذلك قال في الولوالجية من آخر
 الصلح رجل أراد ان يتخذ في داره بستانا ليس لجاره ان يمنعه عن ذلك ان كانت الارض صلبة ولا يتعدى
 ضرر الماء الى جداره وان كانت الارض رخوة ذات نزوية تعدى ضرره الى جداره فله أن يمنعه لأن له أن
 يدفع الضرر عن نفسه ولا عبء للقرب والبعد والله سبحانه أعلم نهري في أرض قوم فأنشئ وخرب
 بعض الاراضي للملك الارضي مطالبة ارباب النهر باصلاح نهريهم دون عمارة الاراضي بزازية من الشرب
 وكذا في الخلاصة عن النوازل * (سئل) * فيما اذا كان لمجاعة مجرى أو ساخ قديم لدورهم
 في باطن الارض في طريق محلهم وانهدم احدى حافتيه وصار الوسخ ينزل الى بئر ماء له في داره
 القريبة من المجرى وتضرر من ذلك وطلب منع ذلك عن بئرهم وحسمه منعه فهل يجاب الى ذلك
 * (الجواب) * نعم يجاب الى دفع الضرر المذكور عنه والمسألة في الحماوى انزاهدى من فصل
 النقطة * (سئل) * في رجل عمر داره حائطا واعد له حياكة عبي الصوف دائما وجعل فيه ملكا

مطلب
 له ان يدخل أرض غيره ليصلح
 نهري نفسه الخ

مطلب
 اتخذ جنية ملاصقة بمجدار
 الجار والارض رخوة له منعه
 من سقيها

مطلب
 دليه اصلاح بالوعدة
 مطلب
 يمنع مما فيه ضربين

مطلب
 اراد ان يتخذ في داره بستانا

مطلب
 نهري في أرض قوم فخرّب
 اراضيهم

مطلب
 في نهري الاوساخ اذا تهدم بعضه

مطلب
 يمنع من الدق الموهن بسبب
 حياكة العبي

أنوال في الأرض بجانب حيطان جاره وصار عمالي الرجل يحسكون العبي المزبورة وحصل من ذلك ومن لبناء
حائط الجار وداره بكثرة الدق الشديد الغنيم الموهن لبناء المضرة للبصار ضررا يئينا ويريد الجار منع الرجل
من ذلك بعد اثبات الضرر البين المحاصل من ذلك فهل يسوغ للجار ذلك * (الجواب) * نعم أراد
أن يبنى داره تنورا للخبز الدائم أو رحي للطحين أو مدقة للتصارين يمنع عنه لتضرر جيرانه ضررا فاحشا مؤيدا
زاده عن الفصولين ومثله في شرح الكنز للعيني من شتى القضاء * (سئل) * في رجل استأجر
حائطا في حجة للصنع الثياب وأحدث في الحائط مدقة لثياب وصار يباشر ذلك في الحائط وتضرر
جيرانه بذلك ضررا يئينا فاحشا بسبب كثرة الدق الشديد الموهن لبناء دورهم ضررا يئينا فهل يمنع من ذلك
حيث الحال ما ذكر * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا أحدث زيد في داره اصطبلًا وكان
في القديم مسكنا ورط في الاصطبل دواب وجعل حوافرها إلى دار الجار الملاصقة لدار زيد وفي ذلك ضرر
بين حائط الجار فهل للجار منعه من ذلك * (الجواب) * نعم وفي مسائل شتى من النوازل داران
متلاصقان جعل أحدهما عبي الدارين في داره اصطبلًا وكان في القديم مسكنا وفي ذلك ضرر لصاحب
الدار الأخرى قال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى إن كان وجوه الدواب إلى الجار لا يمنع وإن كان
خوافرها إليه فللجار أن يمنع ثم إذا دخل الدواب في الاصطبل وخرت الدواب جدار الجار بحوافرها
هل يضمن صاحب الدواب قيل لا يضمن لافه ليس بمباشر لأن فعل الدواب لا يقتل إليه لانه جبار
فلو ضمن إنما يضمن بأدخال الدواب في الاصطبل من حيث أنه تسبب إلى التخريب إلا أنه ليس بمتعمد
في هذا التسبب لانه أدخلها في ملكه والتسبب إنما يوجب الضمان عند التعدي عمدا في ٣٤ ومثله
في الفصولين * (سئل) * في مجرى ماء قديم مشترك بين جماعة في محلة يجري فيه ماء أو ساخ دورهم
فأحدث زيد له مجرى ماء وسخ داره بباطن الأرض وصار ينزل من داره على المجرى المشترك المزبور بدون
إذن من الجماعة ولا وجه شرعي ولم يكن له ذلك فع القديم يريد الجماعة منعه من ذلك فهل يسوغ لهم
* (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا اتخذ زيد في داره الجارية في ملكه بالوعة فنز من مأثها
حائط جاره ويعارضه جاره في ذلك ويكلفه تحويلها بدون وجه شرعي فهل لا يكلف إلى ذلك
* (الجواب) * حيث كانت في ملك زيد المذكور لا يكلف إلى ذلك والله تعالى أعلم ومن اتخذ
بئرا أو بالوعة في داره فنز منها حائط جاره وطاب جاره تحويله لا يجبر عليه وإن سقط الحائط منه لا يضمنه
ملتقى من شتى الفرائض ومثله في التنوير من المحل المزبور أقول انظر أن هذا مبني على ظاهر الرواية
كما يعلم مما ترقى الصحيفة السابقة وفي جامع الفصولين لما لك الساحة أن يبنى فيها حماما أو تنورا أو بالوعة
أو بئر ماء لتصرفه في خالص ملكه فلا يمنع عنه ولو أضر بجاره إلى أن قال والمحاصل أن التيساس في
جنس هذه المسائل أن من تصرف في خالص ملكه لا يمنع منه ولو أضر بجاره لكن ترك القياس
في محل يضرب غيره ضررا يئينا وقيل بالمنع وبه أخذ كثير من المشايخ وعليه الفتوى اه وتقدم أن الضرر البين
ما يكون سببا للهدم أو يوهن البناء ويخرج عن الانتفاع بالكلية كسد الضوء بالكلية والفتوى عليه
اه ولو كان يمنع الضرر بحكم البناء بالمؤن والسكنى ينبغي أن يؤمر به فلا يدخل أمر برفعه قال في جامع
الفصولين فلو أجرى الماء في أرضه أجرا لا يستقر فيها ضمن ولو استقر فيها ثم يتعدى إلى أرض جاره فلو
تقدم إليه جاره بالسكروا الأحكام ولم يفعل ضمن كالأشهاد على الحائط المسائل واللام يضمن اه قال الرملي
في حاشيته عليه أقول يعلم منه جواب جاذبة الفتوى اتخذ في داره بالوعة أو هنت ببناء جاره أسريان الماء
إلى أسفه فتقدم إليه بأحكام البناء حتى لا يسرى الماء اه * (سئل) * في رجل يريد أن يحفر في أرض
داره بئر لأجل المطيرة ويعارضه في ذلك جاره متعللا بأن حائطه ينز منها فهل له ذلك ولا عبرة بتملله

مطلب
يمنع من أحداث مدقة للثياب
أفا كان به ضربين للجيران

مطلب
أحدث في داره اصطبله

مطلب
خرت الدواب جدار الجار
بحوافرها لا يضمن صاحبها

مطلب
التسبب إنما يوجب الضمان
عند التعدي

مطلب
يمنع من أجرا أو ساخ داره
في المجرى المشترك

مطلب
اتخذ في داره بالوعة فنز منها
حائط جاره لا يجبر على تحويلها

مطلب
له حفر بئر لمطهرة في أرض
داره وإن نزح حائط الجار

المذكور * (الجواب) * نعم ونقلها ما تقدم عن التنوير أقول وفيه ما علت أنفا * (سئل) *
 في دار مشتركة بين زيد وورثة أخيه فاحتاجت للمعمارة فعمرها زيد بدون إذن ورثة أخيه ولا أمر القاضي
 ويريد الرجوع على الورثة المرقومين فهل ليس له ذلك ويكون متطوعا * (الجواب) * نعم الدار
 المشتركة إذا استقرت فاتفق أحدهما في مرقمتها بغير أمر صاحبه وبغير أمر القاضي فهو متطوع عصور
 المسائل عن الخلاصة في النفقات وذوي الأرحام أقول وفي الخاتمة من باب المحيطان دار بين رجلين
 انهدمت أو بيت بين رجلين انهدم فبناه أحدهما لا يرجع هو على شريكه بشئ لأن الدار تحتل القسمة
 فإذا أمكنه أن يقسم به يكون متبرعا في البناء والبيت كذلك إذا كان كبيراً يحتمل القسمة وكذلك الحمام
 إذا حارب وصار ساحة وكذلك البئر إذا به إذا امتلأت من الحماة فله أن يضال شريكه بالبناء فإذا لم
 يطالبه وأصلحها وقرعها كان متبرعا اه ومفاد هذا أن الدار لو كانت صغيرة لا يمكن قسمتها
 أنه لا يكون متبرعا لأنه حيثئذ يكون مضطرا إلى البناء ليتوصل إلى الاتفاغ بماله بخلاف ما إذا كانت
 كبيرة لأنه يمكنه أن يقسم حصته منها ثم يبنى في حصته فإذا بنى قبل القسمة لم يكن مضطرا فيكون متبرعا
 ولذا قيد الحمام بما إذا حارب وصار ساحة لأنه حيثئذ يمكن قسمته فإذا لم يقسم يكون متبرعا لكن في البئر
 ينبغي أن لا يكون متبرعا لكونه مما لا يقسم لكن أشار صاحب الخاتمة إلى الفرق بأنه له أن يطالب
 شريكه بالبناء أي فيجب شريكه عليه كما صرح به غيره وإذا اجبر لم يكن الاخر مضطرا فصار لا بأس أن
 ما اضطر إلى بنائه بأن كان مما لا يقسم أو مما لا يجبر الشريك على بنائه فبناه أحدهما لا يمكن متبرعا والا
 فهو متبرع لكن استشكل هذا في جامع الفصولين بأن من له حولة على حائط لو بنى الحائط يرجع لأنه
 مضطرا لا يتوصل إلى حقه إلا به مع أن الشريك يجبر أيضا كالبئر فينبغي أن يتخذ حكمهما ثم قال
 والتحقيق أن الاضطرار يثبت فيما لا يجبر صاحبه كما سيجي فينبغي أن يدور التبرع والرجوع على الجبر
 وعدمه إلى أن قال وهذا بخلاف عن التبرع بما وقع في هذا الباب من الاضطراب ويرشد إلى الصواب
 اه لكن عبارة الخلاصة التي ذكرها المؤلف تدل على أن للقاضي أن يأمره ببناء الدار فإذا كان كذلك
 لم يكن مضطرا إلى البناء إذا أتي شريكه لأنه يمكنه استئذان القاضي وقد يجاب بأن للقاضي ذلك
 إذا كان الشريك غائبا مثلاً لأنه حيثئذ لا يمكن طلب البناء منه ولا القسمة معه فالخاص أن الدار إذا كانت
 الدار تحتل القسمة فإن اذن له شريكه بنى والا قسمها جبرا عليه ثم بنى في حصته فإن لم يمكن استئذانه
 يبنى بأذن القاضي وفيما عدا ذلك فهو متطوع وتقدم في كتاب القسمة عن الخاتمة أن في غير محتمل القسمة
 للطالب أن يبنى ثم يؤجر ثم يأخذ نصف ما انفق في البناء من الغلة وقد مناهناك عن الاشياء أنه يرجع بما
 انفق لو بنى أمر قاض والأبعية البناء وقت البناء اه وهذا هو المحرر كما قال في الوهبانية لكن هذا
 التفصيل إنما ذكره في السفلى إذا انهدم وعبارة الاشياء مطلقة والذي يظهر لا إطلاق إذا لفرق يظهر
 فيجوز ذلك في كل ما يضطر فيه أحدهما إلى البناء كالسفل والمجدار والرحى والحمام والبيت والدار الصغيرة
 والله تعالى اعلم * (سئل) * في حائط بين اثنين يريد أحدهما أن يزيد في البناء عليه بدون إذن
 الآخر ولا رضاه فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم جدار بين رجلين أراد أحدهما أن يزيد في البناء
 عليه لا يكون له ذلك إلا بأذن الشريك أو الشريك بذلك ولم يضر خاتمة * (سئل) * فيما إذا كان
 لزيد قصر في داره له طاقة غير مشرفة على محل نساء أحد من محله ولعمرو الذي من أهل محله دار فيها
 طبله حجرة عن النظر من دارها فأزالها وعمرو وحشي صار زيد يشرف من طاقة قصره المزبور على درج قصر عمرو
 وليس الدرج محل قرار نساء عمرو وجلسه نساءه فقام عمرو يكلف زيد أن يعمل حاجز يمنع النظر تجاه قصره بدون
 وجه شرعي فهل لا يلزم زيد ذلك * (الجواب) * نعم لا يلزمه ذلك والحالة هذه * (سئل) *

مطلب
 عمر الدار المشتركة بلا إذن
 بنية الشريك فهو متطوع
 تخدير مهم في مسألة بناء
 الشريك في المشترك

مطلب
 ما اضطر إلى بنائه لا يكون
 متبرعا فيه

مطلب
 ليس له أن يزيد في البناء على
 الحائط المشترك

مطلب
 رجل أزال طبلته فصار الجار
 يشرف من قصره على درج
 الرجل الخ

فيما اذا كان زيدا دارملاصقة لدار عمرو وفي دار زيد قاعة لها ميزابان في سطحها يصبان في سطح ايوان
في دار عمرو من قديم الزمان فرفع عمرو الميزابين وعمل عوضهما سياطين يصب ماؤهما على جدار القاعة ثم
على سطح الايوان وركب على جدار القاعة بختبتين وعمل على سطح الايوان مشرفة لاجل المجلس وصار
اذا جلس يرى داخل القاعة من قاربها وهو يحمل جلوس نساء زيد كل ذلك بدون اذن من زيد ولا وجه
شرعي وتضرر زيد من ذلك ويريد منع عمرو من ذلك واعادة الميزابين ورفع الخبتتين فهل يسوغ له ذلك
(الجواب) نعم

(كتاب الوصايا)

كتاب الوصايا

(سئل) فيما اذا أوصت هند من مالها زيدا بمبلغ معلوم من الدراهم لدى يديته شرعية وماتت
عن أم وعن ورثة غيرهما بعد ما سلمت المبلغ للام تندفعه زيد وخلفت تركه لا يخرج المبلغ من ثلثها وقبل
الرجل الوصية واجازها كل الورثة ثم ماتت الأم قبل دفع المبلغ لزيد عن أخت شقيقه وعن ابن عم عصبه
يعارض في الوصية يريد ادخال المبلغ في تركه الأم زاعما انه للام تخاف عنها لاعتن بنتها وزيد يدينه شرعية
تشهد بكونه للثلاث أوصت به له وقبل ذلك واجازها كل الورثة فهل تتبطل بيته ويمنع ابن العم من
العارضة *(الجواب)* نعم وفي الاشباه من القول في الملك الموصى له يملك الموصى به بالقبول
الا في مسألة الخ اه *(سئل)* في مفلوج تطاول به فلجحه قدر ثلاث سنين فوهب في هذه الحالة جميع
ماله من زيد وارثه وسلم ذلك ثم مات بعد عدة اشهر عنه لا غير فهل تكون الهبة صحيحة *(الجواب)*
نعم والمفلوج الذي لا يزداد مرضه كل يوم فهو كالصحيح كافي الخاتبة *(سئل)* فيما اذا مات رجل
عن ابن بالغ وعن زوجة وثلاث بنات وخلف أمتعة فزعمت البنات أن والدهن ملكت من الامتعة
في مرض موته ولم يجز الابن والزوجة ذلك فهل حيث لم يجز ذلك فالتعليك غير صحيح *(الجواب)*
نعم ولو وهب شيئا لوارثه في مرضه وأوصى له بشئ وأمر بتهفيذه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
كلاهما باطلان فان اجازة الوصية الوثنية ما فعل وقالوا اجزأ ما امر به الميت تنصرف الاجازة الى الوصية
لانها مأمورة لا الى الهبة ولوقاات الورثة اجزأ ما فعله الميت صحت الاجازة في الهبة والوصية جميعا خاتبة
من الوصايا في فصل في مسائل مختلفة اتاها ومحاماته ومعه ووقفه وضمانه ووصيته تعتبر من الثلث
تتوهم من باب الحق في المرض أي حكم هذه التصرفات بحكم الوصية حتى تعتبر من الثلث ومراجعة اصحاب
الوصايا في الضرب لا حقيقة الوصية لان الوصية ايجاب بعد الموت وهذه التصرفات منجزة في الحال وانما
اعتبرت من الثلث لتعلق حق الورثة بماله فصار محجور عليه في حق الزائد على الثلث واعلم ان كل مرض
برئ منه فهو ملحق بحال الصحة لان الورثة والغرماء لا يتعلق حقهم بماله الا في مرض موته وبالبره تبين انه
ليس بمرض الموت فلا حق لاحد في ماله من الغنم اذا قال أوصيت أن يوهب لفلان سدس دارى بعد
موتي كان ذلك وصية عا لبقوله بدموتي فالحبة بعد الموت هي الوصية فتصح مع الشيوع ولا يشترط
قبضه في حياة الموصى بتاريخ خاتبة أول كتاب الوصايا وهب المريض شيئا لوارثه لا يجوز لانها وصية ولو لم يمت
منه جازله الرجوع والابقاء فيه حاوى الزاهدي من كتاب الهبة أقول الظاهر ان قوله جازله الرجوع مبنى
على كون الهبة في المرض في حكم الوصية كما أفاده قوله لانها وصية ومن أحكام الوصية جواز الرجوع
عنها والافاقمة للوارث ان كان دارحم محرم أو أحد الزوجين وكانت مسلمة مفقرة لا يصح الرجوع عنها
ناقل *(سئل)* فيما اذا أوصى زيد بمبلغ معلوم من الدراهم من ماله لاختواته المعلومات وأوصى
للعازبات منهن بالسكنى في داره ماد من عازبات فاذا تزوجن ليس لهن العود وله أخت شقيقة

مطلب

الموصى له يملك الموصى به
بالقبول

مطلب

المفلوج الذي لا يزداد مرضه
كل يوم كالصحيح

مطلب

وهب لوارثه في مرضه وأوصى
له بشئ وأمر بتهفيذه الخ

مطلب

تبرعات المريض في حكم
الوصية

مطلب

كل مرض برئ منه فهو ملحق
بحال الصحة

مطلب

الهبة بعد الموت وصية

مطلب

وهب المريض شيئا لوارثه
لا يجوز له الرجوع

وأخوات لاب ثم مات عن زوجة وأولاد قاصرين ~~ذ~~ وروايات وقيل الموصى لمن الوصية وخلف زيد
 تركه يخرج الوصية من ثلثها فهل تكون الوصية صحيحة لجميع أخواته بالسوية * (الجواب) * نعم
 أوصى لأخوته وله ثلاثة أخوة متفرقين فإن كان له أب وأبى صحت لهم الوصية وإن كانت له بنت بطلت
 حصبة لأخ من الأب والأم وكذلك البيع الخ ما ذكره مستوفى في المحيط الشرحى من الوصايا من
 فصل أوصى لأخوته ومثله في المحيط البرهاني * (سئل) * في ذممة أوصت في مرض موتها
 لفتها المسلمة الفقيرة بسكنى مسكن معلوم من دارها الموصية مؤبداتم هل بطلت عنها وعن ورثة ذممين
 لم يجزوا الوصية المزبورة وخلفت تركه يخرج المسكن المزبور من ثلثها فهل تصح الوصية المزبورة ويسلم
 المسكن لها * (الجواب) * نعم فإن خرجت الرقبة أى رقة الصمد والداز من الثلث سلمت إليه أى إلى
 الموصى له لها أى للخدمة والسكنى والاخراج الرقبة من الثلث تقسم الدار اثلاثاً وثلاثاً والعبد من التنوير
 وشرحه للصنف وللعلاني من باب الوصية بالخدمة والسكنى ومثله في الدرر وغيرها * (سئل) *
 في امرأة أكرت زوجها في مرض موتها من مؤخر صداقها المعلوم لها عليه وأوصت بمبلغ معلوم من مالها
 لتجهيزها وتكفينها وماتت من مرضها المذکور عن الزوج وأخ شقيق لم يجز الأبراء والوصية ولم يصدق
 عليها فهل لا يصح الأبراء والوصية * (الجواب) * نعم لا يصح أبرائها كما في اقتزار التنوير وكذا
 لا تصح الوصية المذكورة قال في التارخانية من الفصل التاسع والعشرين في الوصية بالسكنى والدفن
 سئل أبو بكر عن امرأة أوصت إلى زوجها أن يكفنها من مهرها لذى لها عليه قال أمرها ونهيا في باب
 السكنى باطل وفي الخلاصة قال وصيتها في تكفينها باطلة أم ومثله في أدب الأوصياء من فتاوى أهل
 العراق والولوالحجة معللاً بأن قدر السكنى باقى على ملك الميت فلا يغيب التبيين أم قلت وهذا لتعليل بناء
 على القول بوجوبه في مالها لا على قول أبي يوسف وهو وجوب كفنها على الزوج وإن تركت ما لا على المفتى
 به كما في التنوير ووجهه في البحر بأنه الظاهر لأنه ككسوتها وبه تأخذ كما في الخلاصة عن العيون فيمثل
 بأنها وصية لو أوصت الله وقال صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى أعطى كل ذي حق حقه إلا وصية الوارث
 والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما إذا مات زيد الموصى له بسكنى دار معلومة بعد موت الموصى فهل
 تعود الدار إلى ورثة الموصى لا إلى ورثة الموصى له * (الجواب) * نعم قال في الدرر من باب الوصية
 بالخدمة والسكنى وبعد موته أى موت الموصى له يعود أى الموصى به إلى الورثة لأن الموصى أوجب الحق
 للموصى له ليستوفى المذفع على حكمه فلو انتقل إلى وارث الموصى له استحقها ابتداء من ملك الموصى
 بلا رضاه وهو غير جائز أم ومثله في التنوير والمقتضى وغيرها * (سئل) * في امرأة لها حصة معلومة
 في دار معلومة أوصت إلى زيد بأن يبيعها ويصرف ثمنها في تجهيزها وتكفينها وثن قبر جديد لها وأن يصرف
 قدر معلوم في صدقة وفي إسقاط صلاة وما فضل من ذلك يكون زوجها مات عن زوجها لا غير وقبل
 الوصى الوصاية وأنفذ الوصاية وقد بلغت ثلث مال الوصية ويريد دفع الباقي للزوج فهل يسوغ له ذلك
 * (الجواب) * نعم قال في الدرر المختار من كتاب الوصايا ولا لوارثه وقاله مباشرة إلا بإجازة ورثته وهم
 كبار أو يكون القاتل صبيهاً ومجنوناً ولم يكن له وارث سواء كان في الخاتمة أى سوى الموصى له القاتل
 أو الوارث حتى لو أوصى لزوجته أو هي له ولم يكن ثمة وارث آخر تصح الوصية ابن كمال الخ إذا ماتت
 المرأة وترك زوجها وأوصت بنصف مالها للأجنبي كان للأجنبي نصف مالها وللزوج ثلث المال
 وسدس المال لبيت المال لأن الأجنبي يأخذ ثلث المال بلامنازعة يبقى ثلثا المال يأخذ الزوج نصف ما بقي
 وهو الثلث يبقى ثلث المال يأخذ الأجنبي تمام وصيته وهو السدس يبقى السدس فيكون لبيت المال ولو
 أوصت المرأة بنصف مالها لزوجها ولم توص بوصية أخرى كان جميع مالها للزوج النصف بحكم الميراث

مطلب
 أوصى لأخوته وله أب وأبى
 صحت

مطلب
 تصح الوصية بالسكنى إن
 خرجت الرقبة من الثلث

مطلب
 أبرأت زوجها من مهرها
 وأوصت بتكفينها من مالها
 لم يصح

مطلب
 كف المرأة على الزوج وإن
 تركت ما لا

مطلب
 إذا مات الموصى له بالسكنى
 تعود الدار إلى ورثة الموصى

مطلب
 الوصية للوارث تصح حيث
 لا وارث سواه وكذا القاتل

مطلب
 تركت زوجها وأوصت بنصف
 مالها لأجنبي صح وللزوج
 ثلث التركة

مطلب
 أوصت زوجها بنصف مالها

والنصف بحكم الوصية خاتبة في فصل من تجوز وصيته ومن لا تجوز من الوصايا ومثله في وصايا الولوالجية في الفصل الأول وكذلك في الفصل الثالث وتماثل تقبيله فيه فتاوى اتقروى من الوصايا والمسألة في المجوهرة أيضا * (سئل) * فيما إذا أوصى زيد بجميع ماله لاجنبي ومات مـ راعى ذلك عن زوجة لا غير ولم تجز الزوجة الوصية فكيف المحكم * (الجواب) * الوصية بما زاد على الثلث غير جائزة إذا كان هنالك وارث يجوز أن يستحق جميع المال أما إذا كان لا يستحق جميع الميراث كالزوج والزوجة فإنه يجوز أن يوصى بما زاد على الثلث نصيب لم تجز الزوجة الوصية ترث سدس تركته وللوصى له خمسة أسداسها لأنها لا تستحق من الميراث شيئا حتى يخرج ثلث الوصية فإذا خرج الثلث استحققت ربع الباقي وما بقي بعد ذلك يكون للوصى له بالجميع وأصله من اثني عشر للوصى له أربعة وهو الثلث بقي الثلثان ثمانية للزوجة ربعها اثنان بقي ستة تعود للوصى له فتكون عشرة من اثني عشر وذلك خمسة أسداسها صرح بذلك في المجوهرة والنوازل وغيرهما والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما إذا كان زيدا جاريته كسيرة وصغيرة اعتق الكبيرة في محضه ثم مرض واعتق الصغيرة في مرض موته ثم أوصى لها وللكبيرة بمائة قرش وبأهله قيمتها خمسة عشر قرشا للصغيرة ومات من مرضه المذكور عن زوجة وأخ شقيق لم يجز الوصية وخلف دار أختها ثلثمائة قرش وعليه دين قدره مائة قرش وقيمة الجارية الصغيرة مائة وخمسون قرشا فكيف المحكم * (الجواب) * توفي الدين من كل المال وتعتق الصغيرة من ثلث الباقي وتسمى في قيمة قيمتها وتقدم عتقها على الوصية حيث قدمها الموصى والله تعالى أعلم وفي مجموع النوازل عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد أن كل شيء تعلق به تعالى أوصى به إنسان وكان الثلث لا يبلغه فإن كان كله فرضا أو كله تطوعا يبدأ بالذي تطوق به أولا وإن كان بعضها فرضا وبعضها تطوعا يبدأ بالفرض وإن كان آخره في التطوق وإن كان بعضها تطوعا وبعضها واجبا يبدأ بالذي أوجب على نفسه وإن كان آخره التطوق به تارخا خاتمة من الفصل الرابع في الوصايا إذا اجتمعت وعلى هذا القياس يقدم بعض الواجبات على البعض وما ليس بواجب يقدم منه ما قدمه الموصى هداية من فصل ومن أوصى بوصايا من حقوق الله تعالى قدمت الفرائض منها وإن اجتمع الوصايا قدم الفرض أى الأقوى منها وإن آخره الموصى وإن تساوت الوصايا بقوة بأن يكون الكل فرائض حق الله تعالى أو حق العبد أو واجبات أو نوافل فإذا ضاق الثلث قدم ما قدم الموصى إذا ظاهر أنه يبدأ بالاهم وعنه لو كان الكل فرضا حق الله يبدأ بالهمج ثم بالزكاة ثم بالكفارة ولو كان نفلا كالوصية والعتق والصدقة يبدأ بما يبدأ به في ظاهر الرواية وعنه يبدأ بالفضل الصدقة ثم بالعتق كذا في الذخيرة فهستاني من الوصايا باختصار ومثله في التنوير وغيره من المتون والشروح أقول المراد بقوله والعتق عتق عبد غير معين بأن أوصى بأن يعتق عنه عبد أما لو تجز عتق عبده في مرضه فإنه يقدم على الجميع ومثله ما لو باع جارية في مرضه وقد وضعت هذا المحل في حاشيتي رد المحتار عند قول التنوير وإذا اجتمع الوصايا المحج فقلت أعلم أن الوصايا ما إن تكون كلها لله تعالى أو للعباد أو يجمع بينهما وأن اعتبار التقديم بحقوقه تعالى ليكون صاحب الحق واحدا وما إذا تعدد فلا يعتبر التقديم فالعباد خاصة لا يعتبر فيها التقديم كما لو أوصى بثلث ماله لإنسان ثم به لا آخر إلا أن ينص على التقديم أو يكون البعض عتقا أو هبة أو ماله تعالى فإن كان كله فرائض كالزكاة والهمج أو واجبات كالكفارات والنذور وصدقة الفطر أو تطوعات كالهمج التطوع والصدقة للفقراء يبدأ بما يبدأ به الملبت وإن اختلطت يبدأ بالفرائض قدمها الموصى أو آخرها ثم بالواجبات وما جمع فيه بين حق الله تعالى وبين حق العباد فإنه يقسم الثلث على جميعها وتجعل كل جهة من جهات القرب مفردة بالضرب ولا تجعل لكل جهة واحدة لأنه وإن كان المقصود بجمعها وجه الله تعالى فكل واحدة منها في نفسها

مطلب
أوصى بجميع ماله لاجنبي
وله زوجة فلها السدس
والباقي للاجنبي

مطلب
اعتق جارية وأوصى بوصية
وضاق الثلث عن ذلك

مطلب
يبدأ بالفرائض والواجبات
ثم بما يبدأ به الموصى

مطلب
فيما إذا اجتمعت الوصايا
وبيان تفصيل ما يقدم منها
على غيره

مقصودة فتفرد كوصايا الادميين ثم تجمع فيقدم فيها الالهة فالاهم فلوقال ثلث مالي
 في الحج والزكاة ولزيد والكفارات قسم على اربعة اسهم ولا يقدم الفرض على حق الادمي
 لما حقه وان كان الادمي غير معين بأن اوصى بالصدقة على الفقراء فلا يقسم بل يقدم
 الاقوي فالاقوي لان السكل يبقى حق الله تعالى اذ لم يكن ثمة مستحق معين هذا ان لم يكن
 في الوصية عتق من غدي المرض او معلق بالموت كالتدبير ولا محابة منجزة في المرض فان كان بدى بهما
 على ما ساقى تفصيله في باب العتق في المرض ثم يصر في الباقي الى سائر الوصايا اه ملخصا جميع ذلك
 من العناية والنهاية والتبيين اه ما في رد المحتار * هذا وقد سئل عن مسألة في سنة ١٢٤٣ احدث
 المحقق اهنا لتوضيح هذا المحل في رجل اوصى بوصايا منها المعينين ومنها حجة فرض وكفارة صلاة وصدقات
 لغير معينين ثم وقف حصه له من دار على مسجد ثم مات وضاق الثلث عن الوصايا فأجبت بأنه يقسم
 الثلث عليهم فما اصاب المعينين أخذوه أولا لانه حق عبد وما اصاب غيرهم قدم فيه الحج لكونه فرضا
 ثم كفارة الصلاة لكونها واجبة ثم يدفع للفقراء ما اوصى لهم به لكون الوقف صدقة أيضا فيقدم
 ما للفقراء لتقديم الموصى لهم كما ذكره في الولو المحمية وغيرها وكيفية القسمة انه اذا كان الثلث ألفا مثلا
 وأوصى لزيد بمائة ولعمرو بمائة وللحج بخمسمائة وللصدقة بمائة وللقرآن بمائتين ووقف دارا بمائة
 فسهم الوصايا خمسة عشر تسم الثلث عليها فيعطى زيد وعمرو وسهمين من خمسة عشر سهما من الالف
 وذلك مائة قرش وثلاثة وثلاثون قرشا وثلث قرش يبقى ثلاثة عشر سهما للحقوق الله تعالى فيعطى منه
 خمسمائة للحج لانه فرض ثم يعطى مائة للكفارة لانها واجبة ثم يعطى مائتان للفقراء لان الموصى قدمهم
 على الوقف يبقى ستة وستون قرشا وثلثا قرش يوقف من الدار بقدرها والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
 قال في المجتبى من كتاب الوصايا وقف أرضه في مرض موته وأوصى بوصايا يقسم الثلث بين الوقف وسائر
 الوصايا فما اصاب قيمة الوقف منه بقي بقدره وقفا ولا يكون الوقف المنفذ أولى اه ثم سئل بعد ذلك
 عن رجل اوصى بالالف يخرج منها تجهيزه وتكفينه والباقي منها لعل مبرات وأوصى بخمسمائة لزيد وبمئلهما
 لهارة مسجد كذا وبمئلهما لهارة مسجد كذا أيضا وله مملوك قيمته خمسمائة أيضا أعنته منجزا في مرض موته
 وأوصى له بالالف وخمسمائة وخمسين وبلغ ثلث تركته ثلاثة آلاف وثلاثمائة وبلغت نفقة تجهيزه ثلثمائة
 فكيف تقسم فأجبت كلفة التجهيز الشرعي من أصل المال فكانه استثناهما من الالف فيكون الباقي
 من الالف لعل المبرات سبعمائة وتصير حصة الوصية اربعة آلاف ومائتين وخمسين وقد ضاق الثلث عنها
 فينفذ الثلث فقط ثم نقول العتق المنجز في المرض مقدم فيبداه أولا فيخرج من الثلث المذكور خمسمائة
 قيمة المملوك يبقى من الثلث ثلاثة آلاف وثلثمائة تقسم على ارباب الوصايا بالتقديم لاحد اما زيد والمملوك
 فلانهم معينان واما المسجدان فكذلك لان المتولى يطالب بوصية مسجده الخاصة به لهارة فهو حق له
 مطالب معين بخلاف ما ترقى السؤال السابق من الوقف على مسجد فان الوقف لا بد أن يكون صدقة
 على جهة لا تقطع ابتداء وانتهاء وانتهاء فقط وان كان في الابتداء عين له جهة خاصة والمعتبر انتهاءه
 ولذا صح تعينه ابتداء لنفسه وللأغنياء لكنه صح لكون آخره صدقة دائمة كما قرر في محله هذا ما ظهر لي
 وحيث كانت الوصية للهارة كالوصية لمعين تقدم على الوصية لعل مبرات وحيزند فيقسم الباقي من
 الثلث على سهام الوصايا وهي خمسة وسبعون سهما لكل سهم منها خمسون قرشا لان حصة الوصية اربعة
 آلاف ومائتان وخمسون خرج منها ولا قيمة للملوك بقي ثلاثة آلاف وسبعمائة وخمسون وسهامها
 ما ذكرنا فاقسم الباقي من الثلث وذلك ثلاثة آلاف وثلثمائة كما ذكرنا على خمسة وسبعين سهما
 يخرج كل سهم أربعة وأربعين قرشا فالوصية للمبرات كانت سبعمائة وهي أربعة عشر سهما يخصها من الثلث

مطلد
 في بيان ما اذا اجتمعت الوصايا
 وضاق الثلث عنها

حادثة القوي في هذا في زمن
 شيخ المتق رحمة الله تعالى
 رحمة واسعة على ممر الارمان
 آمين

سبعة وستة عشر ووصية كل من زيد والمجدين كانت خمسمائة فخص كل واحد عشرة أسهم وذلك
 أربعة وأربعون ووصية المملوك كانت ألفاً وخمسمائة وخمسين وهي إحدى وثلاثون سهماً فخصها ألف
 وثلاثمائة وأربعة وستون والله سبحانه وتعالى أعلم * (سئل) * فيما إذا كان لذي ثلاثة بنين وله
 ابن ابن والكل ذميون فأوصى لابن ابنه المذكور بمثل نصيب ابن من أبنائه المزبورين من ماله ثم هلك
 عن الجميع وخلف تركته فهل يصح الوصية * (الجواب) * نعم ولا ابن من قبل نصيب ابن من
 أبنائه الثلاثة فيكون له الربع والله تعالى أعلم وبمثل نصيب ابنه صحت له ابن أولاً ونصيب ابنه لاوله ابن
 موجود وان لم يكن له ابن صحت عناية وجوهرة الخ شرح التنوير من باب الوصية بثلث ماله * (سئل)
 فيما إذا أوصى زيد بجميع ماله لعمرو الأجنبي ثم مات عن تركته ورثة لم يحيزوا الوصية وقبل عمرو الوصية
 فهل تغذي ثلث ماله بعد إخراج ما يجب إخراجاً شرعياً * (الجواب) * نعم * (سئل) * في امرأة
 أوصت لزيد الفسحة بعشرة قروش نظير إسقاط صلاتها ثم ماتت عن ورثة وتركته فخرج الوصية من
 ثلثها وقبل الموصي له الوصية فهل يصح وتغذي من الثلث * (الجواب) * نعم * (سئل) * في
 رجل له مبلغ معلوم من الدراهم مرصداً على حانوت وقف أشهد على نفسه ديناً أنه ان مات يكن لاحق له
 على رقة المحانوت ثم مات عن ورثة ولم يترك شيئاً سوى المبلغ المزبور والورثة لم يحيزوا ذلك فهل يسقط ثلث
 المبلغ المزبور للوقف على أنه وصية للوقف * (الجواب) * نعم وفي المجتبى أوصى بثالث ماله للكعبة
 جازية صرف لفقراء الكعبة لا غير وكذلك المسجد والقدس علائقي على التنوير من آخر كتاب الوصايا أقول
 تأمل هذا مع ما سبق في عن المنع في الورقة الثالثة * (سئل) * في امرأة أوصت بأسورة ثلاثة جسد
 وردي ووسط لنفسه ثلاثة اجنبيات وضاع واحد منها ولم يدر أي هو الوارث فيجوز ذلك ويقول لكل
 واحدة منهم من ذلك حصة ولا أدري من هي وذلك بمسألة موت مورثته فما الحكم * (الجواب) *
 تبطل الوصية بذلك لأن أصل الوارث مابق منها فمقسم بينهن أملاً بالصاحبة المحيضة لثلاثه ولصاحبة
 الردي ثلثه ولصاحبة الوسط ثلث كل واحد منهما كما في وصايا التنوير والمخطط السرخسي والله تعالى أعلم
 ولو أوصى بثياب متفاوتة جيد ووسط وردي ثلثاً لنفسه لكل منهم بثوب فضاع منها ثوب ولم يدر
 أي هو الوارث يقول لكل منهم حصة ذلك به ثلث الوصية تجهالة المستحق لان المستحق مجهول وجهه أنه
 يمنع القضاء وتحصيل غرض الموصي كوصيته لأحد هذين الرجلين إلا أن يسامحوا أو سلوا ما بقي منها
 فتعود حصته لوال المانع وهو المحمود فتقسم لذی الجيد ثلثاه ولذی الردي ثلثاه ولذی الوسط ثلث كل واحد
 منهما لأن التسوية بقدر الإمكان منع أقول قوله فتقسم لذی الجيد الخ أي الجيد في نفس الأمر وقوله
 ثلثاه أي ثلثا الجيد من الثوبين الموجودين الآن ففيه شبه استخذام وكذا فيما بعده * ووجه هذه
 المسألة كما في شرح قاضيان على الجامع الصغير أن ذا الوسط حقه في الجيد من الباقيين أن كان المالك
 أرفع منهما وأن كان ردي منهما حقه في الردي منهما فمطلق حقه مرة به ذا مرة بالآخر وأن كان المالك
 هو الوسط فلا حق له فيهما فقد تعلق حقه بكل واحد من الباقيين في حال ولم يتعلق في حالين فبأحسن
 ثلث كل منهما وذا الجيد يدعي الجيد منهما لا الردي إذا لحق له فيه قطعا وذا الردي يدعي الردي
 لا الجيد فيسلم ثلثا الجيد لذی الجيد وثلثا الردي لذی الردي أه وبما أنه أن الثوبين الباقيين أحدهما
 أحسن من الآخر وكل منهما يحتمل أن يكون هو الوسط لأنه أن كان المالك هو على الثلاثة فأحسن
 الاثنين هو الوسط وأن كان المالك في الثلاثة فأردي الاثنين هو الوسط فتعلق حق ذي الوسط بكل
 منهما على هذا الأسبقال بمعنى أنه هل أن يكون حقه هو الأحسن منهما أو الأردي فيعطى ثلث
 كل واحد منهما أو يقي الثلثان من كل واحد منهما فاعطى الإنسان من الأحسن للردي له بالأعلى

مطلب

أوصى لابن ابنه بمثل نصيب
 ابن من أبنائه الثلاثة جاز
 وله الربع

مطلب

أوصى لأجنبي بكل ماله ولم
 تحيز الورثة صحت في الثلث

مطلب

أوصى بعشرة قروش لإسقاط
 الصلاة صحت

مطلب

أوصت بثلاثة أساور متفاوتة
 لثلاث نسوة وضاع أحدها
 ولم يدر الخ

أولا متارعة له في الآتي ويعطى الثمان من الأردى منها الموصى لها بالآردى انما متارعة له في الآتي
 لأن كل واحد من التورين لا يستعمل أن يكون هو الآء على بعينه ولا هو الآدلى بعينه فلا يعطى حتى يردى
 الآلى أو الآدلى إلا بأحد بخلاف ذى الوسط كما قلنا وعلى هذا قلنا ههنا في عبارة قاضيان قاضيا
 والآصل فقد يتعلق حقه بكل واحد من الباقيين في حالين ولم يتعلق في حال هذا ما ظهر لي والله تعالى
 أعلم * (سئل) * فيما إذا وصى زيد ببلغ معلوم من الدراهم لرجل معين من أهل العلم والصالح لا سقاط
 صلته وكفارة يمينه ومات وخلف تركته تخرج الوصية من ثلثها فهل تكون الوصية صحيحة ويستعين
 الرجل ولا يجوز للوصى أن يصرفها لغيره * (الجواب) * نعم وفي جامع الفتاوى من كتاب الصوم
 أوصى بكفارة صلته لرجل معين لا يجوز للوصى أن يصرفها إلى غيره له وذكر مشله في حاوى الزايدى
 ثم رمز قال يستعين وليس للوصى والقاضى أن يصرفها إلى غيره قال رحمه الله تعالى وهو الصحيح ولا يفتى
 إلا بهذا الفساد الزمان وطمع القضاة وغيرهم فيها أنه وقوله العلائق في شرح التنوير عن القنينة قبيل
 باب الوصى * (سئل) * في رجل أوصى بشجرة معلومة في بستان له ومات عن ورثة وتركه وتخرج
 الوصية من ثلثها وقبل الوصى له الوصية فهل تصح وتنفذ * (الجواب) * نعم * (سئل) * في
 رجل أوصى لولاد ابنة الغير الوارثين بحصة معلومة من أرض له مشغولة بزراعة ومات عن ورثة وتركه
 تخرج الوصية من ثلثها وقبل الوصى لهم الوصية ويريدون أخذ الزرع زاعمين أنه يدخل في الوصية
 تبعا لأرضه فهل لا يدخل * (الجواب) * نعم لا يدخل وفي الزادات لو وحب أرضا فم أزرع لا يصح
 ولو أوصى بأرض فيها أزرع لا يدخل الزرع تحت الوصية وكذا لا يدخل في الوقف خلاصة من
 البيوع في الرابع عشر * (سئل) * فيما إذا وصى ذمى في مرض موته بثلاث ماله لأخيه المسلم
 ثم هلك عن ورثة ذميين وخلف تركته والورثة لم يحيزوا ذلك فهل تصح وتنفذ من ثلث ماله
 * (الجواب) * نعم وصحت من المسلم للذمى وبالعكس وهو وصية الذمى للمسلم تنوير من الوصايا
 * (سئل) * في رجل أوصى لفلان وفلان اليتيمين ببلغ معلوم من الدراهم من ماله ثم مات عن ورثة
 وتركه تخرج الوصية من ثلثها فهل تصح وتنفذ * (الجواب) * نعم والقبول ليس بشرط في الإيتام
 كافى القهستاني وقال الزيلعي وكذا إذا أوصى للبعين يدخل في ملكه من غير قبول استحسنانا
 لعدم من يلى عليه ليقبل عنه أشباه من القول في الملك من الفن الثالث * (سئل) * في رجل أوصى
 لأخيه ببلغ من الدراهم من ماله ومات عنها وعن أولاد ذكور وإناث وزوجة أجازوها وردت الأم الوصية
 ولم تقبلها وطلبت سدسها من التركة هل تجاب إلى ذلك * (الجواب) * نعم ويصير قبولها أى
 قبول الوصية وردتها بعد الموت لأن الوصية تملك مضاف إلى ما بعد الموت فيعتبر بقبولها بعد شرح المجمع
 لابن ملك * (سئل) * في مريض مرض الموت أوصى فيه بوصايا الوجه بتره معلومة تر يدعى ثلث ماله
 ومات عن تركته وورثته كبار أجازوا الوصية المذكورة لدى يذبة شرعية ويريدون بعد ذلك الرجوع عن
 الأجازة بدون وجه شرعى فهل ليس لهم ذلك * (الجواب) * حيث أجازوا ذلك بعدموته ليس لهم
 الرجوع عن ذلك والله تعالى أعلم قال في مبسوط السرخسى في باب الوصية للوارث لا وصية للوارث
 لأن يحيزها الورثة بعدموته لقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية للوارث إلا أن يحيزها الورثة بعدموته
 وهذا نص على أن الوصية للوارث إنما تجزى بحق بقية الورثة لا بحق الشرع كالوصية بما زاد على الثلث
 للأجنبي لم تجزى بحق الورثة لأن حقهم يتعلق بثلاثى المال في مرض موته بدليل أن لهم أن يقضوا تصرفه
 شرطا في ثلثى ماله وتقضى التصرف في ملك الغير يدل على تعلق الحق لهم به ولا تصح أجازتهم في حياة
 الموصى ونصح بعدموته وليس لهم أن يرجعوا بعد الأجازة وإن لم يقبض الموصى له وصيته لأن الوصية

مطلبه
 أوصى لرجل معين بدراهم
 لا سقاط صلته لا يجوز صرفها
 لغيره

مطلبه
 أوصى بشجرة في بستان يصح
 أوصى بأرض لا يدخل ما فيها
 من لزوع تبعا

مطلبه
 تصح وصية الذمى لأخيه مسلم
 تصح الوصية للإيتام ولا يشترط
 القبول

مطلبه
 أوصى للبعين يصح
 طلبه
 يعتبر قبول الوصية وردتها
 بعد الموت

مطلبه
 أجاز الورثة الوصية بما زاد على
 الثلث بعدموته ثم رجعوا ليس
 لهم ذلك

مطلبه
 وصية للوارث إلا أن يحيزها
 الورثة بعدموته

مطلبه
 لا تصح أجازة الورثة في حياة
 الموصى وبعد تصح ولا رجوع

قبل موته الموصي غير لازمة لانهم يملكون مضاف الى ما بعد الموت فبالاجازة لا تصير لازمة من مبرمة
 يجب أن تكون الاجازة بمثابة غير لازمة يمكن للورثة ان جوع عنها كما صل العقد بخلاف ما بعد
 الموت لانها صادرة لازمة من مبرمة وكذلك الاجازة الصادرة من الورثة تصير لازمة ولان الاجازة قبل
 موت الموصي صادرة من غير المالك حقيقة وحقق لان الورثة لا يملكون التركة قبل موت المورث
 حقيقة وحققا بدليل أن المورث يملك التصرف فيه ببيع او وطأ واستقناعا واستفدا ما واستغلا لا والاجازة
 الصادرة من ليس له حقيقة المالك ولا حق الملك لا تصح بخلاف ما بعد الموت وما يجوز بالاجازة الوارث
 فالموصي له يملكه من جهة الموصي لا من جهة الوارث حتى يجبر الوارث على التسليم وعلى هذا الواقع
 المرض عبده ولا مال له غيره فأجارت الورثة عتقه بعد موته بنفذ العتق من جهة الميت حتى يكون
 الولاية له اه وفي العمادية في أحكام المرضى من كتاب المستقن أقترق مرض موته بعبد بعينه لا مرأته
 ثم أعتقه بعد ذلك فان صدقه الورثة فعتقه باطل وان كذبوه جاز عتقه من الثالث والمسألة في اقرار
 الصغرى قلت والمسألة باطلا فتأدل على أن المريض اذا أقر لوارثه بعين وصدقه بقية الورثة في حياته
 بذلك لا حاجة الى التصديق بعد الموت بخلاف الوصية بما زاد على الثلث فانه لا ينفذ بالاجازة الورثة بعد
 موت الموصي وقد أجاب عني نظام الدين رحمه الله تعالى في مسألة الاقرار بالدين لوارثه كذلك وصورتها
 أقر المريض لوارثه بدين فصدقه الوارث الاخر فیه ثم مات المريض هل يكفي التصديق الذي كان في
 حياة المورث أو يحتاج الى تصديق آخر أجاب لا يحتاج الى التصديق الجديد وذلك كقاضى ظهير في فتاواه
 في الوصايا بالتصرفات المفيدة لاحكامها قبل الموت في المرض هل تعترف فيها الاجازة الوارث قبل الموت
 لا رواية فيها واذكر شيخ الاسلام علاء الدين السمرقندي في الجماع الصغير أن المريض مرض الموت اذا
 أعتق عبدا ورخص به الورثة قبل الموت فالعبد لا يسعي في شيء اه وفي المحاوي الزاهدی مريض يصرف
 ماله في خيرات ووارثه حاضر ساكت لا يجوز لان سكوتها ليس باجازة منه ولو أعطى فقيرا شيئا من تركته
 فاستأذن الفقير منه فأذن يجوز من كل المال اه عمادية * (سئل) في رجل أوصى لمديونه الاجنبي
 بماله عليه من الدين ومات الموصي عن ورثة وتركته تخرج الوصية من ثلثه او قبل الموصي له الوصية فهل
 تصح * (الجواب) نعم تملك الدين من ليس عليه الدين باطل الا في ثلاث حواله ووصية واذا
 سلطه أى سلطان المالك غير المدين على قبضه أى قبض الدين فيصح شرح التنوير للعلائي وأخر كتاب الهبة
 ومثله في الاشياء من أحكام الدين * (سئل) في امرأة أمة قالت في صحتها والودعها ان مات
 قبلك هي لك وقالت والودعها مثل ذلك وماتت المرأة لا ن عنها وعن ورثة لم يميزوا ذلك فهل هذه وصية
 غير صحيحة * (الجواب) نعم لان الوصية تملك مضاف الى ما بعد الموت عينا كان أو دينيا
 كما في شرح التنوير والوصية لو ارث لا تصح ومن فروج المسألة ما في الميسر قال الطالب لمديونه ان حلفت
 فأنت بريء كان باطلا لان هذا تعليق البراءة بخطر وهذا لا يصح التعليق ويستثنى من ذلك ما اذا علقه
 بالموت لاخرجه حينئذ تخرج الوصية وعلى هذا فتقرع ما في الحاشية قال لمديونه ان مات فأنت بريء
 من الدين لا يبرأ ويكون وصية من الطالب له ولو قال ان مات بفتح التاء فأنت بريء من ذلك الدين لا يبرأ
 وهو خاطرة كقولنا ان دخلت الدار فأنت بريء مما لي عليك لا يبرأ ولو قالت المريضة لزوجها ان مات من
 مرضي هذا فأنت في حل من مهرى فأنت كان مهرها عليه اه وكان ينبغي أن يقال ان اجازت الورثة تصح
 لان مانع من صحة الوصية كونه وارثا نهر تحت قول الكهنز ما يطل بالشرط الفاحدة ولا يصح تعليقه
 عند قوله والابراه من الدين ومثله في شرح التنوير للعلائي آخر كتاب الوصية أقول والحاصل ان مناط
 الفرق هو عدم الوفاة في مت لا التعليق بان أو اذا ووجه الفرق انه اذا ضم التام يكون تملك كالمعلق على

مطلب

اذا أقر لوارثه بعين وصدقه
 بقية الورثة في حياته لا حاجة
 الى التصديق بعد الموت
 بخلاف الوصية

مطلب

مريض أمرت فوارثه حاضر

مطلب

أوصى لمديونه الاجنبي بما
 له عليه من الدين يصح

مطلب

ان مات فهي لك يكون وصية

مطلب

تعليق البراءة بخطر لا يصح

ما بعد موت الملك فيصح لانه وصية بخلاف قصها لانه لا يمكن أن يكون وصية لان العلق عليه موت
 المذنبون لانه لا يمكن أن يكون ابرامعة والابرار لا يقبل التطبيق بالخطيئة والاراديا الخطيئة من المعلوم
 المترب الوقوع وان كان لا بد من وقوعه كالموت وبهي القدا حترار اعماله والحق ابرام شرط كائن كقول
 بلديونه ان كان لي حبلك دين فقدر ابرامك عنه فانه يصح كاذ كره العلاقي في آخر كتاب الهبة هذا ما ظهر والله
 تعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا أوصى رجل بجميع ماله يتفق في مصالح ماله كذا ثم مات عن تركه
 وورثته لم يميز واذك فهل تصح وتنفذ من الثلث * (الجواب) * نعم أوصى بشئ للسبيل لم يميز الوصية
 الا ان يقول الموصي يتفق عليه لانه ليس بأهل للثالث والوصية تملك وكذا النفقة بمنزلة الوقف على
 مصالحه وعند محمد يجوز لانه يحمل على الامر بالصرف الى مصالحه تخصيصا للكلام وبقول محمد أفنى مولانا
 صاحب البحر من باب الوصية بالخدمة * (سئل) * في مريض مرض الموت اذا استقرض
 في مرضه دراهم معلومة بمعاينة الشهود فهل يكون كدين الهبة * (الجواب) * نعم كما صرح بذلك
 في العاديات في الوصايا * (سئل) * فيما اذا أوصى رجل بمائة معلومين بثلاث ماله وله دين وعين
 فكيف الحكم * (الجواب) * لهم أخذ ثلث العين وما خرج من الدين بعد ذلك أخذ وامنه ثلثه حتى
 يخرج الدين كله كذا في صور المسائل عن غاية البيان * (سئل) * في امرأة أوصت لولدها زيدا وحنذا
 ولاختها الثلاثة بجميع ماله ثم ماتت عن ولدها المذكورين وخلفت تركه ولم يميز اوصيتها
 لهم فهل تنفذ الوصية للاخوة من الثلث * (الجواب) * نعم ولو أوصى لوارثه ولا جنسي وصحت
 في حصة الاجنبي وتتوقف في حصة الوارث على اجازة الورثة ان اجازوا جازوا ان لم يميزوا بطل ولا تستبر
 اجازتهم في حياة الموصي حتى كان لهم الرجوع بعد ذلك خاتمة من فصل من تجوز وصيته ومن لا تجوز
 * (سئل) * فيما اذا كان زيدا دارا ولا ذرا في مرض الموت وصار حاله الضنار ولزم القرائن
 وقيامه عن تكلف ومشقة فباع داره المذكورة من واحد من اولاده المذكورين بشئ اقرب منه
 في المرض ومات من ذلك فهل يكون البيع والاقرار غير صحيحين الا باجازة بقية الورثة * (الجواب) *
 البيع في مرض الموت للوارث لا يجوز عند أبي حنيفة الا برضى الورثة وان كان يمثل القيمة وفي الخلاصة
 عن الزيادات نفس البيع من الوارث لا يصح من غير اجازة الورثة يعني في مرض الموت وهو الصحيح وعندهما
 يجوز لكن اذا كان فيه غيب أو محاباة فيخير الوارث المشتري بين التسليم واتمام قيمة المثل قلت المحاباة أو كثرت
 كما في العاديات وأما اقرار المريض في مرض الموت للوارث ولو قبض دينه من ثمن أو غيره فباطل الا ان
 تصدقه الورثة كما هو صرح به في المعتربات ومثله في التنازع خاتمة والله سبحانه وتعالى أعلم * (سئل) * فيما
 أوصى زيد تجارته التي هي أم ولده بمبلغ معلوم من الدراهم ثم مات عنها وعن ورثته وتركه فخرج الوصية
 من ثمنها وقبلت الموصي لهاد ذلك فهل تكون الوصية الزبيرة صحيحة * (الجواب) * نعم وصحت
 لمكاتب نفسه أو ولده أو أم ولده استحسانا لا لمكاتب وارثه شرح التنوير للعلاقي من كتاب الوصايا ومثله
 في الدرر نقلا عن المخاتبة والوصية لغير الوارث صحيحة وفي شرح السراجية للسيد الشريف والمنايع
 من الارث أربعة الاقل ارق وافر أي كاملا كان كالتقن أو ناقصا كالمكاتب والمدير وأم الولد وقام حقيقة
 فيه أقول وهذا بخلاف الاقرار لها بدين فان الاقرار في مرض الموت ان كان لوارث فهو في حكم الوصية
 وان كان لاجنبي نفذ من كل ماله على ما مر تحقيقه في كتاب الاقرار وانما مع اقراره لام ولده لا لمات
 أهل الملك في وقت الاقرار بسبب رفقها أما الوصية فهي تملك مضاف الى ما بعد الموت وهي عند الموت من
 أهل الملك * وقد صكت المؤلف في غير هذا المثل عن فتاوى الطرابعي ما هو في شأنه في شخص أقر
 في وصيته التي في مرض موته لمات ولده التي لم يغير عنها بجمع دين في ذمته ثم مات فهل الاقرار

مطلب
الوصية للسبيل تصح

مطلب
استقرض المريض بمعاينة
الشهود فهو كدين الهبة

مطلب
أوصى بثلاث ماله وله دين
وعين

مطلب
أوصى لوارثه ولا جنسي
صحت في حصة الاجنبي

مطلب
البيع في المرض للوارث
لا يجوز ولو يمثل القيمة

مطلب
اقرار المريض للوارث ولو
قبض دينه باطل

مطلب
تصح الوصية لام ولده بخلاف
الاقرار لها بدين

للتولية صحيح ام لا الجواب الاقرار بالذكو غير صحيح والله تعالى اعلم * وأجاب شيخ الاسلام الحنبلي
على نسخة ثانية ليس صحيحا والله تعالى اعلم بالصواب ورفعت نسخة ثالثة من هذا السؤال لشيخ الاسلام
الكامل فأجاب حكم التولية في عدم الملك حكم الرقبة والاقرار لا يصح والله تعالى اعلم * وكتب
العلامة الشهاب على نسخة رابعة الاقرار بالذكو ولا يلغ لعدم أهلية المقر له للاسحقاق فتاوى الطرابلسي
من مسائل الاقرار بجمع العلامة الشهابي * (سئل) * في مرض من مرض الموت باع فيه لابن اخته
حصه معلومة من دار وصكهم وأرض بقر من ماله يوم من الدراهم دون نصف قيمة المبيع ثم وهبه الفرس
المزبور وأوصى زوجته بنفقة الدار والسكر والأرض ومات من مرضه المزبور بعد ثلاثة أيام عن زوجته
المزبورة وعن ابن عم عصية ثم حيز الوصية المزبورة ولا الهبة ولا الهبة فهل تنفذ الهبة من الثلث
والوصية المزبورة غير صحيحة * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا أوصى زيد جماعة بثلاث
ماله ثم مات عن تركته وله أيضا مال في يد رجل فاذعت الجماعة أن المال للوفى فأنكر الرجل ذلك قائلا
ليس عندي من مال الميت شيء وتريد الجماعة اثبات مدعاهم في وجهه بالبدعة الشرعية فهل يسوغ لهم
ذلك * (الجواب) * نعم والمودع والغاصب والمدين لا يصحكون بحصص الموصى له اذا كان
الذي قبله المال مترا بآن المال الميت والنقص في ذلك وارثه أو وصيه فان قال الذي في يده المال هذا
مالكي وليس عندي من مال الميت شيء صار خصما واذا جعله القاضى خصما يقضى له بثلاث ما في يد المذمى
عليه عمادية من أوائل الفصل الثالث فمن أصل خصمائه يبره ويؤمله في الفصولين وقال في التمهيدية
من كتاب الدعوى من الفصل الرابع رجل له على رجل ألف درهم أو كان في يد الغاصب قائمة
أو استودعه ألف درهم وهي قائمة بعينه في يد المودع فأقام رجل البينة أن صاحب المال توفي وأوصى
له بهذا الذي قبل هذا الرجل والرجل مقربا للمال لا يصح بيقول لا أدري أمات فلان أو لم يمات لم يجعل
القاضى بينهما خصومة حتى يحضر وارث أو وصى هذا الذي ذكرنا اذا كان الذي قبله المال مقربا للمال
فان قال من في يده المال هذا مالكي وليس عندي من مال الميت شيء صار خصما للمذمى وصار كرجل
اذمى عيناني في يد رجل انه اشتراه من فلان الغائب وصاحبه يقول هو لي فانه ينتصب خصما للمذمى واذا
جاءه القاضى خصم في هذا الوجه يقضى بثلاث ما في يد المذمى عليه وقد ذكرنا أن الموصى له لا ينتصب
خصما للغريم لكن اذا كان الموصى له موصى له بالثلث لا غير فان كان موصى له بما زاد على الثلث بأن لم
يكن ثمة وارث فالموصى له خصم للغريم في هذه الحالة فيصير الموصى له في هذه الحالة بمنزلة الوارث لان
الاستحقاق لما زاد على الثلث من خصائص الوارث والوارث ينتصب خصما للغريم في هذا الموصى له
بما زاد على الثلث اه

* (باب الوصى) *

* (سئل) * فيما اذا كان لصغيرين مال نحت يدايهما مخلف عن والدتهما وكان الاب مبيذرا
متلفا مالهما فهل للقاضى أن ينصب وليا ينزع المال عن يده بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعى
* (الجواب) * نعم وفي الولو النجدة والمخالصة لو كان الاب مبيذرا متلفا مال ابنه الصغير فالقاضى
ينصب وصيا ينزع مال الابن عن يده ويحفظه ادب الاوصياء من فصل النصب * (سئل) * فيما
اذا مرض زيد مرض الموت وأقام عمرا وصيا من بعده على اولاده القاهرين وأوصى بثلث من الدراهم
من ماله صهره الوصى في تجهيز زيد وتكفينه وفي مبرات عينها ومات زيد وخلف تركته فتخرج المبرات
من ثلثها وقبل عمر الوصية وأنفذ الوصايا المزبورة على وفق ما أوصى به زيد ثم بلغ اولاد زيد رشيد بن

مطلب
تنفذ الهبة والهبة من الثلث
مطلب
أوصى بجماعة بثلاث ماله وله
تركة ومال قبل رجل فهل
للجماعة الدعوى عليه

مطلب
لو كان الاب متلفا مال ابنه
ينصب القاضى وصيا ينزع
المال منه

ويكلفون الوصى اثبات تنفيذ الوصايا ودفوعها لا يراهم بالبيعة فهل يصدق الوصى بيمينه ولا يكلف
 الى الاثبات بالبيعة * (الجواب) * نعم وفي فتاوى العتباتي الاصل فيه أن الوصى يصدق فيما
 شاط عليه ومثله في الجامع الكبير فانه قال الاصل أن الوصى متى أقرب تصرف في مال الصغير بعد بلوغه
 والصغير مكره نظر فان كان تصرفا هو مساط على ذلك من جهة الشرع فانه يصدق فيه ويقبل قوله بيمينه
 وان كان تصرفا لم يكن هو مساطا عليه من جهة الشرع فانه لا يصدق فيه ولا يقبل قوله بدون البيعة فان
 قال انفق عليك مالك في صغيرك والنفقة نفقة مثله في المدة وانكر الصغير يصدق الوصى بيمينه لانه مساط
 على الانفاق بنفقة المثل شرعا اما لو لم تكن النفقة نفقة المثل وكان زائدا عليه بكثير لا يصدق في الفضل
 لانه ليس بمساط عليه شرعا لانه اسراف ولا يصدق بيمينه الخ أدب الاوصياء من فصل الانفاق ومثله
 في أحكام الصغار من مسائل الوصايا * (سئل) * في وصي مختار على قاصر من انفق من ماله عليهم
 مائة مائة ولم يعامل الوصى على المال حتى بلغ القاصرون رشدين قاموا الا ان يطلبون ربع ماله من
 في المدة المزبورة فهل لا يلزم الوصى شيء من اربع بلا مراجعة شرعية وهل يقبل قول الوصى في قدر الانفاق
 في المدة المزبورة حيث ادعى نفقة المثل في مدة تحتمله ولا يكذبه الظاهر * (الجواب) * حيث
 لم يعامل الوصى المزبور على المال المذكور بطريق شرعي فلا يلزمه ربحه لانه ربا كما أفق بذلك الشيخ
 محمد بن عبد الله التمرناشي وغيره وفي مجمع الفتاوى من باب تصرف الوصى والاب والقاضي قلت
 لو لم يقصر الوصى بمال الصبي فهل يجبر على التجارة والتصرف قال لا اه ويقبل قول الوصى بيمينه في قدر
 الانفاق حيث كان نفقة المثل في مدة تحتمله ولا يكذبه الظاهر كما صرح بذلك علما وان رجعهم الله تعالى
 كما في بيع أدب الاوصياء ودعوى الاشياء وفي فتاوى العلامة ابن نجيم من أول كتاب الوصايا بشر في
 الوصى اذا انفق على اليتيم من ماله بلا تقدير من المحاكم هل له ذلك ويصدق بيمينه الجواب نعم له ذلك
 ويصدق بيمينه فيما يصدق به الظاهر * (سئل) * فيما اذا فرض القاضي لانيام في جبرامهم
 الوصى المختارة عليهم في كل يوم قدر معلوما واذن لها في صرف ذلك عليهم في لوازمهم الضرورية من ربع
 ماله المستقر تحت يدها ومضى ذلك عدة سنين فصرفت وانفقت عليهم من أصل ماله قدر انذار المدم
 كغاية المفروض اهم نفقة المثل في مدة تحتمله وانما لا يكذبها في ذلك فهل يقبل قولها بيمينها
 في ذلك والمحالة هذه * (الجواب) * نعم وقد أفق بذلك أيضا العلامة الشيخ خير الدين كما هو مذكور
 في فتاواه من اثناء الوصايا ورايت نقل المسألة بيمينها في الحاوي الزاوي راجعا الى عدة كتب معتقدة
 * (سئل) * فيما اذا دفع الوصى مال اليتيم له بعد بلوغه ورشده ومضت مدة والا ينفذ الدفوع
 والوصى يدعيه فهل يقبل قوله في الدفوع مع بيمينه * (الجواب) * نعم والمسألة في الخيرية من الوصايا
 وصرح حافي السراج الوهاج وغيره والله تعالى أعلم * (سئل) * في وصي مختارة على ابنها القاصر
 صرفت في أشياء متعلقة باليتيم مبلغا معلوما من الدراهم من مال القاصرون مال نفسها بما فيه المحظ
 والمصلحة مصرف المثل ولا يكذبها لظاهر فيه ثم مات القاصر عنها وعن ورثة غير هابر يدون تعميها ذلك
 من ماله فهل تصدق في ذلك بيمينها ولا يلزمها ذلك من ماله * (الجواب) * نعم قال في المنح قبيل
 كتاب الخنثى قلا عن الحامية مانعه وذكرا بطلان كل شيء كان مساطا عليه فانه يصدق فيه ومالا
 فلا اه تمام ذلك تقدم في هذا الباب * (سئل) * فيما اذا كان لصغير مال تحت يد أبيه فأنفقته
 عليه نفقة المثل في مدة تحتمله والظاهر لا يكذب فيه فهل يصدق في ذلك بيمينه * (الجواب) * نعم
 ولو ادعى الاب بعد ما طلب منه المال بعد البلوغ ضياعه أو الانفاق عليه وهو نفقة المثل في مائة مائة صدق
 بيمينه ادب الاوصياء من فصل البيع * (سئل) * في معتوه له وصي شرعي وللمعتوه مال فوكل

مطلب
 لا يكلف الوصى الى البيعة
 على دفع الوصية في المبررات

مطلب
 الوصى يصدق بيمينه فيما
 شاط عليه شرعا

مطلب
 قال انفق عليك مالك
 وانفقة نفقة المثل يصدق

بيمينه
 معاد
 اذا لم يعامل الوصى على مال
 اله امر لا يلزمه مراجعة لانه

ربا
 مطلب
 لا يجبر الوصى على التجارة
 في مال الصبي

مطلب
 يقبل قول الوصى بيمينه في
 نفقة المثل

مطلب
 للوصى أن ينفق على اليتيم
 من مال اليتيم بلا تقدير من المحاكم

ويصدق بيمينه
 معاد
 اذا كان المفروض لا يكفي
 القاصر فالوصى الزيادة ويقبل

قوله بيمينه
 مطلب
 ادعى انه دفع مال اليتيم له
 بعد بلوغه يقبل قوله بيمينه

مطلب
 ادعى الاب بعد بلوغ ابنه
 انه انفق المال عليه نفقة المثل

يصدق بيمينه

الوصي المزبور جلا في الاتفاق على المعتوه من ماله في كسوته اللازمة الضرورية وصرف على ذلك مصرف
 المثل في مدة تحتمله والظاهر لا يكذب فيه فهل يقبل قول الوكيل في ذلك بيمينه * (الجواب) نعم
 كما أفتى به الشيخ اسماعيل من الوكالة لأن الوصي يملك أن يوكل غيره بكل ما يجوز له أن يعمل بنفسه
 في أمور اليتيم كافي أدب الاوصياء والانتقوي والمعتوه بمنزلة الصبي كما في الانتقوي وفي البحر من شتى
 القضاء نائب الناظر كوفي قبول قوله اه والوصي كالناظر لأن الوصية والوقف اخوان يستحق كل منهما
 من الاثم كما صرحوا به والله سبحانه أعلم وفي وكالة المختصر الوصي يملك أن يوكل غيره بكل ما يجوز له أن
 يعمل بنفسه في أمور اليتيم فان باع اليتيم قبل أن يفعل الوكيل لم يكن له أن يفعل والوصي ممثل القيم
 لقولهم الوصية والوقف اخوان خيرية من الوصايا * (سئل) فيما اذا كانت امرأة وصيا
 شرعية على أولادها الايتام ولم يمس مال تحت يدها فادعت الالم انها انفقت عليهم في مدة كذا مبلغا
 معلوما من الدراهم من ماله والظاهر يكذبها في ذلك فهل في محالة هذه لا يقبل قولها في ذلك
 * (الجواب) حيث كان الظاهر يكذبها في ذلك فلا يقبل قولها فيه وان اقامت بيعة على ذلك
 كما في تلخيص الخلاطى وان زاد يسير اصدق وعليه اليمين ان اتموه كما في خزائن الاكل وفي تلخيص
 الخلاطى ونفقة المثل ما يكون بين الاسراف والتقتير وفي احكام الاوصياء القول في الامانة قول
 الامين مع يمينه الا ان يدعى امرأته يكذب الظاهر فيجوز نزول الامانة وتظهر الحيانة فلا يصدق اه كذا
 في حاشية بسيرى أقول ينبغي لك أن تعلم أن نفقة المثل تختلف بقله المال وكثرته ولذا قال
 في الذخيرة ينبغي للوصي أن لا يضيّق على الصغير في النفقة بل يوسع عليه بلا اسراف وذلك بتفاوت
 بقلة المال كثرته فينظر الى ماله وينفق بحسب حاله اه ثم اذا ادعى الزائد على نفقة المثل انما لا يصدق
 اذ لم يفسد دعواه تفسير محقق كقولها اشترت طعاما فاسرق ثم اشترت ثيابا وثالة فاصدق بيمينه لانه
 أمين كافي أدب الاوصياء عن شرح الاصل لشيخ الاسلام * (سئل) فيما اذا احتج اليتيم
 للنفقة له وريته وله مال غائب فصرف وصيه المختار عليه لنفقة من مال نفسه مبلغا من الدراهم
 ليرجع في مال اليتيم بنظير ذلك اذا حضر وأشهد على ذلك بيعة شرعية ثم حضر مال اليتيم ويريد وصيه
 الرجوع في المال المذكور بتطير ماصرفة في نفقته بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي فهل يسوغ للوصي
 ذلك * (الجواب) نعم وصي أنفق من ماله والمحال أن مال اليتيم غائب فهو وأي الوصي كالاب
 متطوع الآن يشهد أنه قد رضى عليه أو أنه يرجع عليه تنوير من باب الوكالة بالخصوصة والقبط
 * (سئل) فيما اذا كانت وصيا شرعية على ابنها الصغير اليتيم وأنفقت عليه من مال نفسه ما يبلغ من
 الدراهم في لوازمه الضرورية لعدم مالي حاصل له ليرجع بتطير ما أنفقته في ماله عند حصوله وأشهدت بيعة
 على ذلك ثم حصل له مال بالارث وتريد الالم الرجوع في ماله بما أنفقته فهل يسوغ لها ذلك * (الجواب)
 نعم وفي الاحكامات انفق الوصي على الصبي من مال نفسه يرجع به في مال الصبي وايضا في أدب
 الاوصياء للصدر الشهيد ادعى الوصي أو قيم الوقف الاتفاق من مال نفسه وأراد الرجوع لم يكن له ذلك الا
 بالاشهاد لانهم ما يدعيان لانفسهما دينا فلا يستحقانه بمجرد الدعوى ادب الاوصياء عن فصل الاتفاق
 فلم يشترط غيبة المال فيما تقدم من النقل وفي أكثر العبارات أيضا لم يشترط ذلك والمدار على عدم
 حصول مال اليتيم الآن لأنه لا تعطى له وكافة التنوير عن الفصولين والمال غائب معناه غير
 حاصل الآن فتأمل ذلك أقول رأيت هنا على هامش الاصل بخط شيخ مشايخنا السائحاني ما نصه
 قوله يسوغ لها ذلك فيه نظر لقول جامع الفصولين شري لولده ثوبا ارطه اما وأشهد أنه يرجع فله أن يرجع
 لوله مال والا لوجوبه ما عليه ولهذا أمر بالتأمل في آخر الجواب اه ما رأيت له التعليل يفيد الفرق

مطلب

وكيل الوصي يقبل قوله بيمينه
 في النفقة كالوصي

مطلب

للوصي أن يوكل غيره

مطلب

المعتوه كالصبي

مطلب

الوصي كالناظر لأن الوصية
 والوقف اخوان

مطلب

لا يقبل قول الوصي فيما يكذب به
 الظاهر وان اقام البيعة

مطلب

يتقبل قوله الا فيما يكذب به
 الظاهر فيجوز نزول الامانة
 وتظهر الحيانة

مطلب

ينبغي للوصي أن لا يضيّق
 عليه بل ينفق بحسب ماله

مطلب

انفق الوصي من ماله ليرجع
 في مال اليتيم وأشهد له الرجوع

مطلب

اذا انفق الوصي من ماله
 واشهدوا ليس لليتيم مال فهل
 له الرجوع فيما حصل له بعد

بين الأب والوصى لان نفقة الولد الصغير الفقير واجبة على أبيه فلهذا لا يرجع اذا لم يكن له مال ويرجع
اذا كان له مال أما الوصى فلا تجب عليه نفقة الولد ما لم يكن رجما محرما منه فعدم رجوع الأب في هذه
المحالة المذكورة لا يدل على عدم رجوع الوصى مطلقا اى ولو كان اجنبيا الا ان يقال ان النظر بالنسبة
الى خصوص ما وقع في السؤال لان الوصى فيه هي الام وهي بمنزلة الأب في وجوب نفقة الصغير عليها وأما
لو كان الوصى اجنبيا فلا يراد ما ذكرناه من وجه الفرق ويدل عليه انه في جامع الفصولين ذكر عقب عبارته
المذكورة مانصه ولو قلنا أو شيئا لا يلزمه رجوع وان لم يكن له مال لو أشهد والا لا اى ولو شرى الأب
لولده عبدا أو شيئا آخر مما لا يلزمه أن يشتريه لولده رجوع وان لم يكن للولد مال لكن يرجع لو أشهد أنه
اشترى له ذلك ليرجع عليه بعد بلوغه أو فيما يحدث له من المال بارث أو نحوه وان لم يشهد فلا يرجع
فهذا يرشدك الى أن رجوع الأب هنا عند الاشهاد ليس بواجب على الأب فقد صار بمنزلة
الوصى الاجنبى في هذه الصورة بخلاف ما اذا كان ذلك من جنس النفقة الواجبة على الأب فان الأب
لا يرجع وان أشهد لوجوب ذلك عليه الا اذا كان للولد مال فيرجع لعدم وجوبه عليه والوصى لا يجب
عليه شئ من ذلك أصلا فيرجع مطلقا اى سواء كان من جنس النفقة كالنكوة والطعام أو من غيره
كالعبد والمكانوت فهذا مؤيد لما جحد المؤلف رحمه الله تعالى لكن ذكر في جامع الفصولين أيضا مانصه
ولو أنفق وصى القاضى مال اليتيم على اليتيم ثم استقرض وأنفق عليه لا يطالب به بعد بلوغه ~~و~~ وكذا
الأب لو استقرض وأنفق على الصبي لا يرجع عليه بعد بلوغه اه وكتب الخبير الرملى في حاشيته
عليه أن الظاهر أن وصى الميت كذلك لانه في الاشباه ذكر أن وصى القاضى كوصى الميت في مسائل
ولست هذه منها اه وهذا صريح في أن كلامنا من الأب والوصى ليس له الرجوع فيما ينفعه
على الولد الذى لا مال له وهو دليل على أن التقييد بالغيبة في قولهم وله مال غائب رجوع شرط لصحة
الرجوع ومثله لو كان له مال حاضر بالاولى بخلاف ما اذا لم يكن له مال أصلا ولعل في المسألة قولين
والا فبين الكلامين مناقضة ظاهرة وينبغي الافتاء بما مر من أنه يرجع وان لم يكن له مال لانه لو علم
الوصى أنه لا يرجع له يمتنع من الاتفاق فيلزم منه ضياع الولد وهلاكه بلا نفقة وفى ذلك حرج عظيم ومنع
من الاحسان الى هذا الولد العاجز والمخرج مدفوع بالنص وعلى ذلك مدارعة أحكام الشرع والله
تعالى أعلم ثم اعلم ان ما مر من اشتراط الاشهاد للرجوع فيه قولان ونقل كلامنا من القولين في ادب الاوصياء
عن عدة كتب حتى في الحانية مرة ذكر أن الاشهاد شرط ومرة ذكر أنه غير شرط وذكر في المنتقى بالنون
أن عدم الرجوع بلا اشهاد استقصان وذكر في الفتاوى انه تكفيه التوبة فيما بينه وبين الله تعالى فأفاد
أن القول بالاشتراط انما هو في القضاء لا الديانة وقد أوضحت المسألة في رد المحتار ثم ذكرت مانصه قلت
فقد تحررنا في المسألة قولين عدم الرجوع بلا اشهاد في كل من الأب والوصى والثاني اشتراط الاشهاد
في الأب فقط ومثله الام الوصى على اولادها وعلوه بأن الغالب من شقة الوالدين الاتفاق على الاولاد
للبر والصلة لا للرجوع بخلاف الوصى الاجنبى فلا يحتاج في الرجوع الى الاشهاد وقد علمت أن القول
الاول استحسان والثاني قياس ومقتضاه ترجيح الاول وعليه مشى المصنف به بنى صاحب التنوير قبيل
باب غرل الوصى وهذا كله في القضاء والله تعالى أعلم اه فاغتنم هذه التعهيرات المفيدة
(سئل) * فيما اذا كان النكوة يتيمين وأمهما الوصى عليهما مداراة حاجت للتعمير الضروري فأذنت
النكوة وأم اليتيمين بالاصالة والوصاية عليهما ما لا يدب به عميرها والعرف على ذلك والرجوع بنظر
ما سيصرفه في ذلك على الاذنات وجهة اليتيمين حيث لا مال حاصل لهما يصرف في ذلك ولا من يرغب
في استئجار حصتهم مائة مستقبلة بأجرة مججلة تصرف في التعمير ولما في ذلك من الحفظ والمصلحة في ذلك

مطلب
أنفق الوصى المال ثم استرض
وأنفق على اليتيم لا يرجع

مطلب
هل يشترط الاشهاد للرجوع
بما أنفق من ماله

مطلب
عمر دار اليتيم باذن وصيه له
الرجوع

فهره زید کا ذکر و صرف فی ذلک مبالغہ من الدراهم بذمۃ الرجوع علی الذنات و الیتیمین و حصل
للیتیمین مال تحت ید اہم ہما و یرید زید الرجوع بنظیر ذلک علی الذنات و وصی الیتیمین لئلا ینفع ما علیہما
من ما ھما فہل یسوغ زید ذلک * (الجواب) * نعم و لو انفق رجل علی الصغیر و قال امر فی الوصی
بذلک و صدقہ الوصی صدق الرجل ادب الاوصیاء من فصل الاتفاق و فی فصول الاساتر و شہنی اراد
الوصی الاستدانة علی الصغیر جائزہ لذلک ان کان امرہ القاضی بہ و الا فالحق ان یرفع الامر الی القاضی
فیأمر بہ و فی فتاویٰ نھیر الدین ان الرفع و الا حوط الا اذا تمذربہ و اما الحما کم فیستدین بدون الامر
و قيل لہ الاستدانة بدون الرفع ادب الاوصیاء من فصل القروض و فیہ ذکر فی مجموع النوازل و المحیط
الوصی لو استدان لاجل الیتیم جائز و اقربا الاستدانة لا یصح اقرارہ اجماعا و فی جامع الفتاویٰ استقرض
الاب لصغیرہ جائز و کذلک الواقربا الاستقرض اھ و مسأله استدانة الوصی ذکرہا فی الاشباہ وائل
الافقار * (مسئلہ) * فیما اذا كانت عند وصیاء متارۃ من قبل زوجہا المتوفی علی اولادہ منها
الصغار فرضت و قوضت امر الوصیاء زید بن عمر الامین الالہ لذلک لدی بدینہ شرعیۃ و قبل زید ذلک
ثم ماتت عن اولادھا المذکورین و لم یلم مال تحت یدہ و خلفت ترکۃ فقام عم الاولاد ینزع فی ذلک زاعما
انہ احق بالوصیاء من زید فہل یمنع من المعارضة ولا عبرۃ بزعمہ * (الجواب) * نعم قال فی الدر
المختار من باب الوصی و وصی الوصی سواء وصی الیہ فی مالہ او مال موصیہ و قایۃ وصی فی الترتیب
خلافا للشافعی اھ و فیہ من الوکالۃ والولاية فی مال الصغیر الی الاب ثم وصیہ ثم وصی وصیہ اذا الوصی
یمکک الایصاء الخ و فی الاشباہ و وصی القاضی اذا جعل وصیاء بعد موته لا یصیر الثانی وصیاء بخلاف وصی
المیت کذا فی التتبع و فی الخزانۃ وصی وصی القاضی کو وصیہ اذا كانت الوصیاء عامۃ اھ و بہ یحصل
التوفیق اھ و قد عقد فی کتب الاوصیاء آخر الکتاب فصلا فی ایصاء الوصی فن رام تمام فروع المسأله
فلیرجع الیہ اقول ای یحصل التوفیق بن قولہ لا یصیر الثانی وصیاء و قول الخانیۃ و غیرہا الوصی یمکک
الایصاء سواء کان وصی المیت او وصی القاضی اھ یحمل الاول علی ما ذانصبہ القاضی و صیاء خاصا
فی بیع او شراء فقط فان وصی القاضی یقبل التخصیص علی ما سأتی قریبا و یحمل الثانی علی ما ذانصبہ
وصیاء عامۃ کما فی الخزانۃ ثم اعلم ان وصی الوصی لہ ان یوصی ایضا و کذا وان تعدد کما افادہ المخیر الرملی
و غیرہ هذا وقد سئل عن اقام زید اخاہ مر و صیاء ثم اقام بکر زید و صیاء ثم مات بکر و مات بعدہ زید فہل
یصیر عمر و وصیاء علی ترکۃ بکر ایضا اعتبارا بحالۃ الموت ام لا اعتبارا بحالۃ النصب لان زیدا حین نصب اخاہ
عمر ام یکن وصیاء علی ترکۃ بکر ام لا جذا فی ذلک نصاب صیاء و الذي یتطوّر الی الاول اذا لوعۃ برت طالعۃ النصب
لزم ان الرجل لو نصب وصیاء علی اولادہ و مالہم ولد لہ اولاد و اکتسب ما لا آخر ان لا یکن ذلک الوصی
ولاية علی ما حدث للوصی بعد النصب فہلم ان العبرۃ بحالۃ الموت لان الایصاء خلافۃ بعد الموت
کما صرحوا بہ قال فی الاختیار الوصیۃ طلب فعل بفعلہ الوصی الیہ بعد غیبتہ او بعد موته فیمارجع الی
مصالحہ کما ضاع دینہ و القیام بھو ائجہ و مصالح و رتبہ من بعدہ و تنفیذ وصایاہ و غیر ذلک یقال فلان
سافر فآوصی بکذا و فلان مات فآوصی بکذا الخ و قال فی الہادیۃ فی الاستدلال علی قولہم ان وصی
لوصی وصی فی الترتیب لان الایصاء اقامۃ الغیر مقامہ فیہ الہ و لایتبہ و عند الموت كانت لہ ولاية
فی الترتیب فینزل منزلتہ فہما اھ ولان ترکۃ ہو وصیہ ترکۃ کما صرح بہ فی الاختیار و لہذا الوقال
لوصی لآخر ات وصی فی ترکتی صار و صیاء فی الترتیب فی ظاہر الروایۃ عن ابی حنیفۃ فیمیت كانت
ترکۃ الاول ترکۃ للثانی والترکۃ امم لایترکہ الانسان بعد موته علم ان العبرۃ بحالۃ الموت فیصیر الثانی
وصیاء علی الترتیب وان لم یکن موصیہ و صیاء حین نصبہ اعتبارا بحالۃ الموت لان موصیہ و ہوزید

مطلوب

قال أمرني الوصي بالانفاق

وصدقه الومي صدق

أراد القومي الاستدانة على

الصغير حازلوا أمره القاضي

في امرأة وصي على أولادها

قامت ابن عمها وصدايقهم

وصى الوصى وصى في التركة من

_____ 11/24

لولاية في مال الصغير لانه

ثم وصده ثم وصده

مى الوصى له أن يوصى وهكذا

مطلب
جعله وصيا على أمتعه ودابته
له بيها
قوله على الكبر مرتعاق ببيع
لأوصى اه منه

مطلب
بيع العروض من المحفظ
بخلاف العار

مطلب
أرض اليه في شيء خاص
يكون وصيا في كل ماله

مطلب
الوكيل بعد المات وصى
والوصى في الحياة وكيل

مطلب
وصى ابتاعى قبل التخصيص
بخلاف وصى الميت

مطلب
جعله وصيا على ثلث ماله
صار وصيا عاما

قوله بدين أى أوصى اليه
بقضاء دين عليه أو باقتضاء
ديون له اه منه

مطلب
في بيع الأب عقارا صغير
وانه لا يحتاج إلى المدة وغايات

مطلب
إذا كان الأب مستورا ومحمودا
جزئ بعه العقار بمن القيمة

للمفسد فلا يبايعه القيمة
لأوصى ببيع العقار لحاجة
المنفعة

مطلب
لا يملك الرضى ببيع العقار
بإذنه في الشارع

في الصورة السابقة كانت ولايته عند موته ثابتة على تركته نفقه وعلى تركته بقرضا فما يخلفه وصيه عرو
بعده وتدف في ذلك كله أيضا هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما إذا أقام زيد عرو وصيا
على أمتعه ودابته ليأخذها ويوصلها إلى ورثته الغائبين بملته وهم كبار وصغار ومات زيد ويريد عرو ببيع
لداية للحفظ والمصلحة في ذلك لا احتياجا للنفقة وأخذت منها الورثة فهل له ذلك * (الجواب) * نعم
قال في أدب الأوصياء يجوز بيع الوصى على الكبير الغائب في كل شيء لا في العقار وقال في الذخيرة
الوصى يملك بيع عروض الصغير من غير حاجة ولا يملك بيع عقاره إلا لحاجة اه وفي أدب الأوصياء
أيضا لأن وظيفة اذ ذلك حفظ الاموال وبيع العروض من المحفظ لما أن حفظ الثمن أهون أما العقار فهو
محسن بذاته محفوظ بنفسه فلا يكون بيعه من باب المحفظ إلا إذا كان العقار في معرض الهلاك فيسعه
يكون بمنزلة العروض اه وهو وان جعله وصيا على الامتعة فقط فانه صار وصيا في كل ماله لما ذكرناه
إذا أوصى اليه في شيء خاص يكون وصيا في كل ماله عند الامام وفي الظهيرية والخانية وبه يفتى ذكره نجم
الدين الخاص كذا في أدب الأوصياء وذكرناه أن الوصى في الفعل في حياته وكيل والوكيل بعد وفاته
وصى فيجوز له ذلك وان نهى عنه لما في وصايا الاشياء يعمل بنهي القاضي عن بعض التصرفات ولا يعمل
بنهي الميت كما في البرازية وهي راجعة إلى قبول التخصيص وعدمه اه وفي البرازية عن أدب القضاء
قبيل العاشر في الحبس جعله القاضي وصيا في مال اليتيم له أن يفعل في ماله ما يفعله وصى الأب غير أن
وصى القاضي لا يملك أن يصرق تصرفا استثناءه التام كما إذا نهى عن بيع العقار مثلا بخلاف وصى الأب
فإن استثناء الأب لا يعمل فيملك وصيه التصرف في عمل نهى اه والله تعالى أعلم أقول ذكرنا
في رد المحتار مانسه ومما يجب التنبيه له أنه إذا أوصى إلى رجل بغير ثلث ماله في وجوه الخير مثلا صار
وصيا عاما على أولاده وتركته وان أوصى في ذلك إلى غيره على قول أبي حنيفة لمقتضى به فلا ينفذ تصرف
أحدهما بغير إفراده والناس عنهما في زماننا غافلون وهي واقعة الفتوى وقد نص عليها في الخاتمة فقال ولو
أوصى إلى رجل بدين وإلى آخران يعق عبده وينفذ وصيته فهما وصيان في كل شيء وقال كل واحد وصى
على ما يسمى لا يدخل الآخر معه اه * (سئل) * فيما إذا باع زيد حصه أبنته الفاصرة من دار مشتركة
بينها وبين جماعة بمن المثل وهو مستورا هل فهل يكون البيع صحيحا * (الجواب) * نعم ولا يجوز
للوصى بيع العقار إلا بالمسوغات الشرعية التي ذكرناها ونقل السيد أحمد الحنوفى في حواشى الاشياء من
النوصايا أن الأب كالأوصى لا يجوز له بيع العقار إلا في الماهل المذكورة كما أفتى به الحانوفى اه فراجع
وهو مخالف لا طلاق ما في الفصول وغيره ولم يستد الحانوفى لنقل صحيح ولكن إذا صارت المسوغات في بيع
الأب أيضا كما في الوصى صار حسنا مفيدا أيضا فان الأخذ بالاتفاق أو وفق وفي العمادية في ٣٧ المحاصل
أن يبيع الأب عقارا صغيرا بمن القيمة يجوز إذا كان محمودا أو مستورا وإذا كان مفسدا لا يجوز إلا بضعف
القيمة اه * (سئل) * فيما إذا كان لتيمة أم رضى عليها حصه معلومة في دار ليس لها غيرها واحتاجت
للمنفعة ونريد أن يبيع الحصه بمن المثل لأجل نفقتها فهل يسوغ لها ذلك * (الجواب) * نعم
* (سئل) * فيما إذا كان لتيمة عقار وردها تحت يد وصيهم الشرعى ويريد الوصى بيع العقار من غير
حاجة ولا مسوغ شرعى فهل يملك الوصى بيع عقاره أولا * (الجواب) * لا يملك ذلك كما في أدب
الأوصياء سئل فيما لو باع القيم عقارا لتيمة لقضاء لدين ثم بلغ اليتيم وادعى بطلانه لوجوده مقول معه فيه
وذهب الدين وبرهن على دعواه فدفعه المشتري بأنه أجاز به بما بلغه الحكم أجاب قد تقرر أنه لا يجوز
بيع عقاره عند المتأخرين إلا لحاجة إلى غنمه لا قضاء له الامن غنمه كمنفعة أردن لا يقضى الامن أو وقع
في يد متقلب أو كانت غنمه لا تفي بمؤنته أو ببيع بضعف قيمته وقد صرحوا عن المتق بأن بيعه بلا مسوغ

باطل وفي البرازية وعند الثاني ان في قيمة العروض وقائه فيه باطل واقفي العلامة الغزى بطلانه حيث
 لا حاجة مع اللالاه بأنه على الوجه المشروح يكون فضولي واذا كان فضوليا ولا يحجز له تقدم فلا ينقد موقفا
 بل يبطله واذا بطل لا يفيد الملك اه ووجهه ظاهر لما في البرازية وغيره والولاية في ماله الى ابيه
 ثم وصيه الى ان قال اما أقول لا يملكه الولي لا يجوز ولا يتوقف الى ما بعد الادراك لانه لا يحجز له حالة
 لا ينقد اه ثم قال فان لم يكن له محجز حالة العقب فهو باطل لا يتوقف على تلك الحالة فلا عبرة بلفظ
 الاجازة بعد البلوغ لما في البرازية وغيرها ولا تلحق الاجازة بالبلوغ الا بلفظ يدل على الانشاء فجرد
 الاجازة في الواقعة لا يكفي وعلى تقدير ان يكون بصيغة انشائية فكذلك لان البيع هنا لا يكون بلفظ
 واحد والحالة هذه والله تعالى أعلم فتاوى الرحيمية من الوصايا * (سئل) * فيما اذا كان لا يتم
 غراس كرم وسماق قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف مخلف لهم عن ابيهم فباعه وصيهم من رجل
 بمن فيه غبن فاحش وتسلم المشتري المبيع فهل يكون البيع المذكور غير صحيح * (الجواب) * نعم
 وفي محققات النوازل ويجوز بيع الوصي وشراؤه بالغ بن اليسير ولا يجوز بالفاحش لان ولايته نظرية
 وفي التنية للزاهدي ولو باع الوصي مال المصبي بفاحش الغبن قال افاضي علاء الدين الروزي يبطل
 البيع حتى لا يملك المشتري المبيع باقبض وقال نجيم الدين الحلبي بطل يفسد البيع قلت فيملك
 المشتري المبيع باقبض ويكون على كل من المتبايعين الفسخ مادام المبيع قائما في يد المشتري
 ادب الاوصياء من فصل البيع وقامه فيه وفي احكام البيع الفاسد من المتون * (سئل) *
 في وصي باع شجرة اليتيم اقام في أرض وقف محتمكة لم يلحقها الى مسوخ كما يحتاج عقاره أم لا
 * (الجواب) * لا يحتاج الى ذلك لان لشجر من قسم المتول وبيع الوصي متول اليتيم جائز وليس
 كاله قار لانه محفوظ بنفسه والشجر ليس كذلك خيرية من الوصايا في الذخيرة الوصي يملك بيع
 عروض الصغير من غير حاجة ولا يملك بيع عقاره الاجازة اه وفي ادب الاوصياء يملك الوصي بيع
 المنقول دون العقار اه وفي البحر نقلا عن الاثمة الاخبار ان الشجر من قبيل المنقول لا من قبيل العقار
 ثم أبطل قول من جعل البناء والنخل من العقار حيث قال وقد غلط بعض المصريين فجعل النخل من
 العقار واقفي به ونبه فلم يرجع كعادته اه وفي اقهستانى البناء ليس من العقار في شيء كما لا يخفى والغراس
 أولى أن لا يكون من العقار وفي الهداية من باب ما يجب من الشعقة وما لا يجب ولا شعقة في البناء والنخل
 ان يبيع دون العروة وهو الصحيح مذ كور في الاصل لانه لا قرار له فمكان نقلها والله سبحانه أعلم
 * (سئل) * فيما اذا كان ليدية حصص معلومة في بناء خان وفي بناء حوانيت قائم البناء بالوجه
 الشرعي في أرض وقف فباع الحصص وصيها الشرعي المختار بضعف قيمتها والقيمة المزبورة مال تحت يد وصيها
 المزبور غير الحصص المذكورة فهل يكون البيع المزبور صحيحا * (الجواب) * نعم أقول صحة البيع
 لسكون البناء من المنقول كما علم مما قبله ولكون المثل ضعف القيمة أيضا * (سئل) * فيما اذا كان
 لصغيرين حصص معلومة في بناء جارحية في ملكهما بطريق الارث عن أمهما فاشترى ابوها لنفسه
 بمن المثل وفي ذلك خذو مصلحة للصغيرين والاب مستور فهل يكون البيع المزبور صحيحا * (الجواب) *
 نعم وبيع الاب مال صغير من نفسه جائز بمثل القيمة وبما يتعين فيه وهو اليسير والا وهذا كله في المقول
 أما العقار فسيجيئ علائق على التنوير من باب الوصي والبناء حكمه حكم المنقول كما صرحوا به * (سئل) *
 فيما اذا كان لا يتم حصص معلومة في بناء حانوت ولهم أم تعرفهم وتنفق عليهم وهم في حجرها وكنهها فباع
 الحصص المزبورة من رجل بمن معلوم من الدراهم ومثل قبضته منه لم حاجتهم للنفقة ولا بد لهم من ذلك
 فهل يكون البيع جائزا * (الجواب) * نعم ويجوز شراء ما لا بد للطفل منه وبيعه لانيه وعمه وأمه

مطلب
 بيع العقار بلا مسوخ باطل
 لا فاسد

مطلب
 بيع الوصي بغبن فاحش
 قيل باطل وقيل فاسد

مطلب
 لا وصي يبيع النجر بلا مسوخ

مطلب
 البناء والنخل ليسا من العقار

مطلب
 لا لابي ان يشتري لنفسه بناء
 ابنه الصغير
 مطلب لبناء حكمه حكم المنقول

مطلب
 ما يتم في حجرهم باع بناء
 حانوت لهم للنفقة لا ضرورة
 مشيئة

وهذا لقط ان هو في حجرهم دفعا للضرر عنه وتوخر أمه فقط وكذا لم يقط على الاصح وقامه فيها علقه على التنوير شرح الملتقى للعلائي من فصل بيع العذرة من الكراهية والاستحسان وجاز أيضا ما لا بد للصغير منه كالنفقة والكسوة واستئجار الطائر ونحو ذلك وبيعه أي يبيع ما لا بد منه أيضا للصغير لا خ وعم وأم هو أي الصغير في حجرهم دفعا للضرر وجاز أيضا جاريته أي الم غير لأمه فقط يعني لا يؤثر الم ولا الملتقط ولا الاخ وهذه رواية الجامع الصغير وفي رواية القديري يجوز أن يؤثر الملتقط ويسلمه في مشاعة وهو أقرب لان فيه نفعا محضا للصغير وهو الاصح كما في شرح ابن ملك للجمع الخ منخ * (سئل) * فيما اذا كان الصغير يتيم هو في حجره شقيق أبيه حنطة خرجت من أرضه أنفقها معه على الصغير نفقة المثل في مدة تحتمله حتى يبلغ رشيد يريد مطالبة الم بذلك والحالة هذه فهل ليس له المطالبة * (الجواب) * نعم وفي الهداية من متفرقات الكراهية الاصل أن التصرف على الصغار أنواع ثلاثة ثم قال ونوع من ضرورة حاله كشرع ما لا بد منه وبيعه واجارة الصغير نفسه ويملكه كل من يعوله وينفق عليه كالاخ والم والملة تطاذا كان هو في حجرهم اهـ لمختصا ومثله في المحاوي الزاهدي من البيوع من فصل في الاب والمجد والم للصغير ولو تصرف واحد من أهل السكة في مال اليتيم من البيع والشراء وليس لليتيم وصي وهو يعلم انه ان رفع الامر الى القاضي يأخذ المال ويفسده فان تصرفه جائز للضرورة هكذا في فتاوى أهل سمرقند ولوالجبة قبل كتاب الفرائض أقول رأيت منقولاً عن الفتاوى الهندية وأفتى القاضي الدبوسي بأن تصرفه جائز للضرورة قال قاضيهما وهذا استحسان وبه يفتي اهـ وذ كر نحو ذلك العلائي في شرح الملتقى عن القهستاني ثم ان ما مر من ان عاقل اليتيم يملك يبيع ما لا بد له منه خاص بغير العقار من فحـ و المنقولات أما العقار فليس له بيعه ولومع وجود المسوقات في الدر المختار حيث قال قلت وهذا أي بيع العقار للسوق لو البائع وصيا لا من قبل أم وأخ فانهما لا يملكان بيع العقار مطلقا ولا شراء غير طعام وكسوة الخ تأمل * (سئل) * في رجل له دين عـ على ميت ولميت ورثة بكار غيب وصغير حاضر فنصب لقاضي وكيله عن الصغير وقضى بذلك عليه ويريد الرجل أن يستوفي دينه من نصيب المحاضر حيث لم يقدر على نصيب الكبار واذا حضر الكبار يرجع أي المحاضر بذلك عليهم فهل يسوغ له ذلك * (الجواب) * نعم اذا ادعى على ميت والورثة الكبار غيب والصغير حاضر فللقاضي أن ينصب عن هذا الصغير وكيله يدعي عليه فاذا قضى على الوكيل يكون قضاء على جميع الورثة كذا ذكره رشيد الدين رحمه الله تعالى قلت غير أن الغريم يستوفي دينه من نصيب المحاضر اذ لم يقدر على نصيب الكبار فاذا حضر الكبار يرجع بذلك عليهم لان الدين مقدم على الميراث ذكره هذا شمس الأئمة المحلوفي في أدب القضاء عمادية في ٣٨ في مسائل التركة ومثله في الفصولين * (سئل) * في الوارث اذا قضى دين الميت من التركة بالدينه والقضاء واليمين ثم ظهر غريم آخر ولم يكن في التركة مال غير ما دفعه للغريم الاول فهل يشارك هذا الغريم الاول * (الجواب) * نعم وذ كر رشيد الدين الوارث اذا قضى الدين من التركة باقراره فلو جاء غريم آخر يضمن له ولو أدى بالقضاء لا يضمن ويشارك هذا الغريم الاول عمادية في ٣٨ * (سئل) * فيما اذا وصت هند بثالث مالها لجماعة معينين فقراء واقامت زوجها وصيا مختارا في ضبط مخلفاتها وبيعهما وايضا دينها الثابت عليها لارباه وفي صرف الثلث كما ذكر وماتت مصرة على ذلك عن زوجها وعن بنت أخ غائبة فوق مسافة القصر وقبل الزوج والموصي لهم الوصية وخلقت تركة مشتهلة على متاع ونصف دار معلومة لا تقسم قسمة اجبار وفي بيع بعضه ضرر بين عليه فباع الوصي النصف المزبور من عمر والشرى يباعا بانا بمن معلوم قبضه منه وصدر ذلك لدى قاض حنبلي أذن للموصي بذلك وحكم بسخة البيع وان كان من وصي على كبير في حادثة ذلك موافقا مذهبه مستوفيا شرائطه وأفتى مفتي مذهبه بسخة البيع

مطلب

كفل اليتيم بحوز بيته وشرائه
ما لا بد لليتيم منه

مطلب

يصح بيع الم حنطة يتيم هو
في حجره

مطلب

تصرف واحد من أهل السكة
في مال اليتيم ولا وصي له يجوز
ان كان يعلم أن القاضي يأخذ
المال

مطلب

من يعول اليتيم له يبيع ما لا بد
منه الا العار

مطلب

ادعى ديناً على ميت له ورثة
بكار غيب وصغير حاضر الخ

مطلب

قضى الوارث دين الميت ثم
ظهر غريم آخر الخ

مطلب

في صحة بيع الوصي العقار
اذا كان الوارث الكبير
غائبا على مذهب ابن حنبل
رضي الله عنه

وكتب بذلك حجة فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوتها شرعا * (الجواب) * نعم وأما عندنا ففي التنوير
 وشرحه للعلائي وجازيجه أى الوصى على الكبير الغائب في غير العقار الالدين أو خوف هلاك ذكره
 عزى زاده معزى بالنسبة قلت وفي الزيلعي والعقباتى الأصح لانه نادر انه في المحادثة باع الوصى
 المختار حصه الوارث الكبير من العقار لدى حنبلى يرى ذلك وحكم الحاكم المزبور فارتفع الخلاف أقول
 قوله الأصح لانه نادر راجع الى قوله أو خوف هلاك أى ليس له بيع العقار عند خوف هلاكه اذا
 كان الوارث الكبير غائبا لان هلاك العقار نادر فبقى قوله الالدين صريحا فى أن الوصى له بيع العقار
 لدين على الميت وان لم يكن كذلك وان كان الوارث الكبير حاضرا لما في غاية البيان ان كان على الميت دين
 أو وصى بدراهم ولا دراهم في التركة والورثة كبار حضوره عنده يبيع جميع التركة وعنده ما لا يجوز
 الا بيع حصه الدين اه وقال في العناية قيد بالقيمة لانهم اذا كانوا حضورا ليس للوصى التصرف
 في التركة أصلا الا اذا كان على الميت دين أو وصى بوصية ولم تقض الورثة الديون ولم ينفذوا الوصية
 من ماله فانه يبيع التركة كلها ان كان الدين محيطا بمقدار الدين ان لم يحيط وله بيع ما زاد على الدين
 أيضا عنده خلافا لما أورد الوصية بمقدار الثلث ولو باع لتنفيذ ما شيئا من التركة جاز بمقدارها
 بالاجماع وفي الزيادة الخلاف المذكور في الدين اه قال في أدب الاوصياء وبقوله ما يفنى كفاي
 المحافضة والقافية وسائر الكتب اه والماصل انه اذا كانت التركة مستغرقة فله بيع كلها من عقار
 ومنقول وان لم تكن مستغرقة ولا دراهم فيها يوفى منها الدين أو تنفذ منها الوصية فله بيع قدر الدين
 أو الوصية اتفاقا وكذا له بيع الزائد عند أبي حنيفة لما قاله الاستروشنى في أحكام الصفار من أن
 الاصل عنده انه متى ثبت للوصى ولاية يبيع بعض التركة له ولاية يبيع الباقي وتعمام بيان المسألة فيه
 وقد ظهر لك مما قرأناه انه في حادثة الفتوى اذا لم يكن في التركة دراهم تنفذ منها الوصية فله أن يبيع من
 العقار بقدر الوصية اتفاقا ولا يحتاج الى حكم القاضى الحنبلى لكن ينبغي أن يكون ذلك حيث لم يكن
 في التركة غير العقار فلو كان فيها منقول بقدر الوصية يبيعه فقط وينفذ ما من ثمنه الا اذا لم ينفذ فله بيع
 من العقار بقدر الباقي ولا يبيع الزائد على ذلك بناء على قولهما المفتى به والدين كالوصية كما مر والله تعالى
 أعلم * (سئل) * فيما اذا ثبت على ميت دين زيدا البيعة الشرعية ثبوتها شرعا وقضاء الوارث من ماله
 ويريد الرجوع بذلك في التركة فهل له ذلك * (الجواب) * نعم قال في العمادية الوصى أو الورثة
 اذا انفردا عن كفن الميت من مال أنفسهم يرجعون به في التركة ولا يكونون متطوعين وكذا اذا قضى الوصى
 أو الوارث دين الميت من ماله اه وفي البرازية اذا قضى دين الميت يرجع به في التركة كفاي التكفين
 اه * (سئل) * فيما اذا كفن الوصى الميت من مال نفسه كمن المثل يرجع في تركته فهل له ذلك
 ويقبل قوله بعيته في ذلك * (الجواب) * نعم وكذا الوصى اذا اشترى كسوة للصغير أو ما ينفق
 عليه من مال نفسه أو قضى دين الميت أو كفنه من مال نفسه أو اشترى الوارث الكبير طعاما أو كسوة
 للصغير من مال نفسه فانه يرجع ولا يكون متطوعا ولو كفن الوصى الميت من مال نفسه قبل قوله تنوير
 من فصل شهادة الاوصياء ومثله في الدرر * (سئل) * في امرأة ماتت عن زوج وعن ورثة غيره
 وخلفت تركته فأنفقت منها دراهمها باعها في ثمن طعام اطعموه للناس في أيام موتها وفي غير ذلك من
 النفقات الغير اللازمة بلاذن الزوج ولا وجه شرعى ويريدون احتساب المبلغ من التركة على الزوج
 فهل ليس لهم ذلك * (الجواب) * نعم أحد الورثة انفق في تجهيز الميت من التركة بغير ذن سابقين
 يحسب من مال الميت ولا يكون متبرعا بخلاف الانفاق للآثم وشراء الشمع ونحوه بلا وصية ولا اذن
 من باقى الورثة فانه يحسب من نصيبه ولو كان ذلك من مال نفسه يكون متبرعا فيه حاوى الزاهد

مطلب
 اذا قضى الوصى الوارث من
 ماله دين الميت يرجع به في
 التركة

مطلب
 الوصى اذا كفن الميت من مال
 نفسه كفن المثل يرجع

مطلب
 انفق الوارث في أيام الميت من
 التركة يضمن

من فصل تصرفات الوارث في التركة * (سئل) * فيما اذا مات رجل عن زوجة وأخ شقيق وكفنه الاخ
 من مال نفسه بأكثر من كفن المثل هل يرجع بنظر ذلك في التركة أم لا * (الجواب) * لا يرجع
 والله تعالى أعلم أحد الورثة اذا كفن الميت بما له كفن المثل بغير اذن الورثة يرجع في التركة فان كفنه
 بأكثر من كفن المثل لا يرجع لان أحد الورثة لا يملكه وهل له أن يرجع في التركة بقدر كفن المثل قالوا
 لا يرجع لان اختياره ذلك دليل التبرع بمجم الفتاوى في فصل تصرفات الوصي بنوع التحيص انقضى
 من الوصايا وان كفنه بأكثر من كفن المثل لا يرجع ولا يرجع بقدر كفن المثل وان قيل يرجع بقدر كفن
 المثل فيه وجه برزنية ومثله في الخلاصة وفي العيون اذا كفن الوارث الميت من مال نفسه يرجع والاجنبى
 لا يرجع بتارخانية من مسائل متفرقة من الفرائض ولو كفن الميت غير الوارث من مال نفسه لا يرجع
 التركة بغير أمر الوارث فينس له الرجوع شهد على الوارث أو لم يشهد ولو كفن الوصي من مال نفسه
 لا يرجع كان له الرجوع وفي معين المفتي اذا زاد في عدد الكفن ضمن الزيادة فان زاد في قيمة الكفن ضمن
 الكل كذا في السراجية قلت وقد علمه بأنه اذا زاد في القيمة يكون مشتريا لنفسه وهو ضامن لمال الميت اه
 نهي النجدة من الوصايا أقول ما ذكره في معين المفتي ذكره في التنوير باب الوصي ووجه كونه مشتريا
 لنفسه أن الوصي اذا زاد في القيمة صار متبرعا في الزيادة وهي غير متميزة فيكون مشتريا لنفسه متبرعا
 في تكفيته بخلاف ما اذا زاد في عدد الكفن فإنه يضمن الزيادة فقط لانها متميزة والحاصل أن الوصي
 أو الوارث اذا كفن الميت بأكثر من كفن المثل من حيث العدد يضمن الزيادة فقط وان كان من حيث
 القيمة يضمن الكل لا ما زاد على كفن المثل فقط لانه صار متبرعا بالكل لعدم التميز وهذا اذا كفنه من
 مال الميت بقرينة قوله ضمن وأما كنفه من مال نفسه على قصد الرجوع فهو مائة ثم عن مجمع
 الفتاوى وغيره وهو أنه لا يرجع بشئ ان زاد على كفن المثل لان ذلك دليل التبرع ولم يذكروا هنا
 الفرق بين الزيادة في القيمة أو العدد وظاهره أنه لا يرجع مطلقا لان كلامهم دليل التبرع وقول البرزنية
 وان قيل يرجع بقدر كفن المثل فله وجه فاعل مراده بالوجه هو منع كون ذلك دليل التبرع في الكل
 بل هو دليل على التبرع في الزيادة فقط ثم مل وهذا كله في الوصي والوارث وأما الاجنبى فلا رجوع له
 مطلقا لا اذا أذن له الوارث ثم هذا كله أيضا اذا كان للميت تركة والا في الحياوى الزاهدى لومات
 ولا شئ له ووجب كفنه على ورثته فكفنه الحاضر من مال نفسه لا يرجع على الغائب منهم بمحضه ليس له
 الرجوع لو أنفق بلا اذن القاضى كالعبد والزرع والغنل المشترك اذا أنفق أحدهما عليه لا يرجع على
 الغائب لا يرجع اذا فعله بلا اذن القاضى قال الخبير الرملى في حاشية الفصولين يستفاد من قوله ووجب
 كفنه على ورثته أنه لو لم يجب عليهم ككفنين الزوجة اذا صرفه من ماله غير الزوج بلا اذنه أو اذن القاضى
 فهو تبرع كلاجنبى فيستثنى تكفيته بلا اذن مطلقا بناء على المفتي به من أنه على زوجها ولو غنية
 لانه قد أذى عن الغير ما هو واجب عليه فيكون متبرعا كما هو ظاهر اه أى يستثنى ذلك من قولهم
 لو كفن الميت الوصى أو أحد الورثة بكفن المثل يرجع لان كفن الزوجة ليس واجبا في تركتها
 حتى يصح تصرف الوصى أو الوارث بل هو واجب على زوجها فيكون المكفن متبرعا في اسقاطه واجبا
 عن غيره بلا اذنه كما لو تبرع بأداء دينه هذا وقد ذكر الخبير الرملى في حاشية الفصولين أيضا أن هذا
 كله اذا ثبت بالبيينة لا بمجرد دعواه قال في الخلاصة قول الوصى معتبر في الاتفاق ولكن لا يقبل في
 الرجوع في مال الميت الابينة اه ومثله في كثير من الكتب تنبه اه ما ذكره الرملى
 وهو مخالف لما ذكره المؤلف في السؤال الذى قبل هذا عن التنوير ذكرت في رد المحتار أن
 في المسألة قولين حكاهما في ادب الاوصياء ونظيره الخلاف في اشتراط الاشهاد لاجل رجوع الوصى

مطلب
 كفنه الوارث بأكثر من كفن
 المثل لا يرجع

مطلب
 فيما اذا كفن الميت الوصى
 أو الوارث ألاجنبى

مطلب
 مات رجل عن زوجة وكفنه
 أحد صريحيه على الغائب

مطلب
 كفن الزوجة بلا اذن الزوج
 فهو متبرع

مطلب
 قول الوصى معتبر في الاتفاق
 لا في الرجوع الابينة

بما أنفق من ماله على اليتيم وقد مضى الكلام فيه فاعتقتم تحرير هذا المقام وعليك السلام * (سئل) *
 في الوصي إذا كان له عدة الميت من فباع في دين الميت شيئا من تركته بدو أسرار التاضي فهل
 يكون جائزا ويوزع ذلك بين الغرماء ويأخذ منهم بالخصصة * (الجواب) * نعم وفي وصايا المنتقى
 رجل أوصى إلى رجل وللوصي عدة الميت من فباع الوصي في دين الميت شيئا من تركته بدو أسرار
 التاضي فهو جائز ثم يوزع ذلك بين الغرماء ويأخذ منهم بالخصصة عمادية في ٣٨ من مسائل التركة والورثة
 ومنه له في الفصول ونورا العين عن المنتقى * (سئل) * في الوصي إذا مات مجهلا مال اليتيم فهل
 لأضمان عليه في تركته * (الجواب) * نعم ولا يضمن الوصي بموته مجهلا ولو خطه بماله ضمن خيرية من
 الوصايا أو أفتى بماله أيضا في الوديعة وعزاه لغواؤه صاحب المحيط فأرجع إلى ما أفتى به في الموضوعين فإن
 فيه ما فوائد * (سئل) * في الأب إذا مات مجهلا مالي أولاده الصغار فهل لأضمان عليه في تركته *
 * (الجواب) * نعم كما في الخيرية من الوديعة * (سئل) * فيما إذا كان لصغيرة أب مستور وخصته معلومة
 من داربها الأب لها ثمن المثل وقبضه لها من المشتري ثم مات عنها وعن ورثة غيرها وتركته مدينا
 للأمن المزبور في صحة غيره مجهل له فهل يضمنه في تركته لها بما دأبوا به * (الجواب) * نعم * (سئل) *
 في يقيم آخره أبو يمين من عمره مائة معلومة بماله لا أجره فأمته من دفعها بدو وجه شرعي فهل للجد ذلك
 اليتيم الأعمال الزبورية أم هو في المدة عليه الجدا لا أجره فأمته من دفعها بدو وجه شرعي فهل للجد ذلك
 * (الجواب) * نعم في الثانية بالذخيرة والخلاصة للوصي أن يؤجر نفس اليتيم وعبيده وودابه
 وعقاراته وأراضيه وسائر أمواله ولو يديره من لانه ولاية استعمل الصغير بطريق لرياضة
 والتدريب من غير عوض فبعض العوض ولولا أنه يملك بيع سائر أمواله فكذلك أجرته ومثله الأب
 وكذا الجد والأب عند عدم الأب ولم يجز غيرهم مع قيام أحدهم أن يؤجر اليتيم ولا شيء من ماله ولو كان
 هو في حجره وعياله لا تنفع لاية غيرهم بوجود واحد منهم أم لو عدم موافاة جرحه وذو رحم منه فإن كان
 في حجره مع وفاقا لانه يملك تأديبه فبذلك أجرته وإن لم يكن قال أبو حنيفة إن كان المؤجر أقرب إليه من
 هو في عياله كما إذا كان عند العمة فأجرته الأم جاز وقال محمد لا يجوز الخ لأب الوصياء من فصل مسائل
 الاجارة * (سئل) * فيما إذا كان لا يتم مال ووصي محتسرا وأما نظرة عليهم من قبل أبيهم فأقرض
 الوصي قدر من المال من آخر بدو اذن الناطرة ولا وجه شرعي ثم تلف المال عند المستقرض فهل
 يضمنه الوصي * (الجواب) * نعم وفي جامع الفقه ولا يقرض الوصي مال اليتيم لامن نفسه ولا من غيره
 ولو فعل من غيره ضمن وعند محمد جاز أن يستقرض لنفسه إن احتاج وله وفاء لأب الوصياء من فصل
 القرض * (سئل) * في الوصي إذا رهن مال اليتيم بدين نفسه من آخره ناسر عيا مسلما فهل
 يكون الرهن جائزا * (الجواب) * نعم ولورهن الوصي أو الأب مال اليتيم بدين نفسه في القياس لا يجوز
 ويجوز استحسانا وعن أبي يوسف أنه أخذ بالقياس خاتبة من نصرت الوصي ومثله في شرح الكنت
 للعيني وغيره وكذا في التنوير من الرهن وكذا في أدب الوصياء مفعلا * (سئل) * في الوصي
 هل له اعارة مال اليتيم * (الجواب) * نعم في الفصول العمادية وذكر في التجنيس عن النوازل أنه
 ليس للأب ذلك وفي الذخيرة للأب اعارة ولده الصغير ما اعارة ماله فمذهب البعض له ذلك استحسانا وعند
 البعض ليس له ذلك وهو القياس وفي فوائد صاحب المحيط انما يجوز له اعارة الوالد إذا كان لخدمة
 الأستاذ تعلم الحرفة أم لو كان لغير ذلك فلا يجوز وفي المحافضة لا يعير مال اليتيم ويودعه ومثله الأب
 والقاضي اه وفي الخلاصة في نصرت الوصي وفي أدب القاضي الوصي يودع مال اليتيم ويعير ويبيع اه
 قلت ينبغي أن يفصل بأنه إن كان المستعير ثقة امينا لا يخشى عليه من ضياع المال ولا تلفه ولا إنكاره

مطلب
 للوصي على الميت دين له يبيع
 ثمن من التركة لأخذ دينه

مطلب
 الوصي إذا مات مجهلا
 ضمان في تركته

مطلب
 الأب إذا مات مجهلا
 أولاده لا يضمن

مطلب
 إذا مات الأب غير مجهل
 مال بانه يضمنه في تركته

مطلب
 للوصي أن يؤجر اليتيم وسائر
 أمواله

مطلب
 ليس للوصي أن يقرض
 مال اليتيم غيره ولا نفسه

مطلب
 لو رهن الأب والوصي مال
 اليتيم بدين نفسه يصح

مطلب
 هل للوصي اعارة مال اليتيم

مطلب
 للأب اعارة ولده الصغير

مطلبه

في ابراهيم الوصي غريم اليتيم

مطلبه

يبيع الوصي الى اجل جائز

مطلبه

لا يصح قامة وصي على الحمل

مطلبه

موم في تحقيق مسألة اقامة

الوصي على الحمل

فله ذلك وربما يتضمن ثوبا كاعارة كتاب لعلنا يتفع به وينفع الناس وكان العالم بالصفات المذكورة وان كان غير ذلك فليس له ذلك والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا كان لقيمة بذمة جماعة معلومين مبلغ دين معلوم من الدراهم آل اليها بالارث عن أبيها فحط وصيها عن الجماعة بعض المبلغ المزبور وابرأهم عنه فهل يكون المحط والابرأ غير صحيحين * (الجواب) * نعم الوصي لا يملك ابرأ غريم الميت ولا أن يحط عنه شيئا ولا يؤجله اذا لم يكن الدين واجبا بعقده فان كان واجبا بعقده صح التاجيل والمحط والابرأ في قول أبي حنيفة ومحمد ويكون ضامنا وعند أبي يوسف لا يصح ذلك ولا يصبر ضامنا قاضيان والوكيل بالبيع اذا ابرأ المشتري من الثمن على هذا التفصيل اهـ والمحكم في الاب كالوصي فيما ذكرناه من الابراكمات تقدم في احكام الصغار ونقل بعضهم أن قول أبي يوسف استحسان لكن قال بعض الفضلاء لا ينبغي أن يفتى بقوله حاشية الاشياء للحموى * (سئل) * في الوصي المهتار اذا باع منقول التيم من رجل من المثل مؤجلا الى اجل معلوم غير فاحش ولا يخاف من الرجل تلفه بالمجور ولا المنع عند حلول الاجل فهل يكون البيع المزبور جائزا * (الجواب) * نعم الوصي اذا باع مال التيم باجل جازو مثله الاب وفي الخلاصة والمدينة عن السراجية لوصي البيع بالنسبة ان لم يخف تلفه بالمجور ولا انكار ولا المنع عند حلول الاجل وانقضائه ولم يكن الاجل فاحشا ذكره في الولوالجية والخانية أدب الاوصياء من فصل البيع الوصي اذا ائردن التيم ان لم يكن الوصي تولى العقد لا يجوز تأخيرها وان كان تولاه يجوز عند أبي حنيفة وضمن عمالية في ٣٧ لاب والوصي اذا اجلا وبرا اما هو واجب للصبي بعقدهما حاز عندهما خلافا لابي يوسف وان لم يكن واجبا بعقدهما لا يجوز بالاجماع احكام الصغار من مسائل البيوع * (سئل) * فيما اذا قام زيد عمرا وصيا على جمل زوجته منه ومات زيد فهل تكون الوصاية المزبورة غير صحيحة * (الجواب) * الذي صرحوا به أن الحمل لا يلي ولا يلي عليه وفي المنع من الوصايا ان شخصان نصب وصيا في تركته ثم مات عن اولاد صغار وعن حمل فهل يملك الوصي أن يتصرف في المال الموقوف للحمل والا وجوابه انه لا يملك شيئا من ذلك لانه لا ولاية للاب على الجنين فضلا عن الوصي لقول ازديلي ولا يلي على الحمل أحد وقام تحقيقه في المنع فظهر بما ذكرنا الجواب والله سبحانه الموفق أقول افق العلامة الشامي بأنه يصح نصب وصي على الحمل مستندا الى قولهم ان الوقف على الحادئين من اولاده صحيح وقولهم ان اوقف أخا الوصية فيحت دخولوا في الوقف دخلوا فيها ايضا اهـ ولا يخفى ما فيه فان مرادهم الوصية التي هي تملك مضاف الى ما بعد الموت أي تملك عين أو نعمة من اتركه فهذه اخت الوقف لانه تصدق بالمنفعة وكلامنا في الوصاية التي هي اقامة الغير مقامه وهذه لا تشبه الوقف ولا يلزم من جواز الوصية للعمل جواز اقامة وصي عليه واذا كان ابو الحمل لا ولاية له عليه فوصيه بالادلى هذا وقد ذكر في فتح القدير في باب اللعان أن توريث الحمل والوصية به وله لا يثبتان الا بعد الانفصال فيثبتان للولد لا للحمل اهـ وكتبت في رد المحتار أن المراد ثبوت حكمهما والا فهما ثابتان قبل الولادة فلا يثبتان في تصريحهم بآرائه وبخطة الوصية له وبه أو المراد أنه يوقف الحكم بذلك على الولادة فيظهر بها أن ملكه لما ورثه كان ثابتا من حين موت مورثه وكذا الوصي له أو وصي به سيده لغيره والمعنى الاول انصب لقوله فيثبتان للولد لا للحمل وعلى هذا فيمكن أن يقال ان الوصاية عليه كذلك فهي صحيحة لكن لا يثبت حكمها الا بعد الانفصال كما ذكره شيخنا في العلامة الشيخ محمد التافلاقي مفتي القدس الشريف في رساله الفها في هذه المسألة ووفق فيها بذلك اخذنا ما ذكرناه عن فتح القدير فعلى هذا فالنصب صحيح ولكن لا يصح تصرف الوصي الا بعد الولادة ولا يحتاج الى نصب جديد بعدها والله تعالى أعلم * (سئل) * في يمين له مال عن أبيها ولهما جاد أبواب مبذرة تلف للمال

غير أمين ولهما أم أمينة أهل للوصاية من كل وجه فهل للقاضي نزع المال من يد المجد ونصب غيره ما
 المزبورة وصيا والمحال هذه * (الجواب) * نعم وقد قدمناها أول الباب رجل أوصى الماء اعني
 او مجرد في قذف جاز ولو ارصى الى فاسق مخوف في ماله ذلك في الاصل أن الوصية باطل لا قالوا
 معناه يخرج من القاضي من الوصية ويجعل غيره وصيا اذا كان هذا فاسق ممن لا ينبغي أن يكون وصيا
 مجمع يقتلوى وفيه ولو ان القاضي انفذ الوصية ففقدى هذا الوصي دين الميت وباع كما يبيع الاوصياء قبل
 أن يخرج من الوصية كان جميع ما صنع جائزا وان لم يخرج من حيث تاب وأصلح تركه وصيا على حاله اه
 * (سئل) * في الوصي المختار اذا ادعى دين لنفسه بذمة الميت ولم يثبت ولم يبرئه منه واتهمه القاضي
 ويريد أن يخرج من الوصية وينصب غيره من هو أهل لذلك فهل للقاضي ذلك * (الجواب) *
 نعم قال في العمادية رز كفي وصايا النوازل وصى ادعى ديناً ولم يدر على اثباته يعزل هكذا روى عن
 ابراهيم بن صالح وصوفيه محمد وفي الخلاصة قال الفقيه أبو الليث المختار في الدين أيضا أن يقول القاضي
 اما أن تقيم البيئة على الدين أو تبرئه عن الدين أو تخرجك عن الوصاية فان أبرئه والاخرجه عن الوصاية
 وجعل مكانه آخر اه وفي الحافظية وهذا هو المختار وهو المذكور في الولوالجية كذا في أدب الاوصياء
 وفيه فاللائق انه اذا لم يقيم البيئة أن يخرج من الوصاية ويقصر يده عن المال احتياطاً ونظر الميت
 واليتيم وهو المحكى عن ابراهيم بن صالح ومحمد بن سلة اه وقامه فيه من فصل الدعوى وفي النسخة وصى
 ادعى على الميت ديناً ولم يثبت يعزل وهو حيلة العزل وذكر الخصاص أن القاضي ينصب من يقيم الوصي
 عليه البيئة على الدين أو الغصب ان ادعى الغصب والافتيه منه القاضي فيخرجه كذا في الولوالجية وفي
 الحاشية القاضي اذا اتهم الوصي لا يخرج من على قول أبي حنيفة وإنما يضمن اليه آخر وقال أبو يوسف يخرج
 وعليه الفتوى اه وأقوى بذلك المرحوم العم والعلامة المجد كما هو مذكور في فتاويه ما وما ذكر من قول أبي
 حنيفة انه يضمن اليه آخر ولا يخرج من مذكور في أدب الخصاص وغيره لكن في حاشية الاشباه للعموى قال
 بعض الفضلاء والظاهر أن محل هذا اذا كان له بيئة على الدين اما اذا لم يكن ولم يبرئ الميت فيخرج من القاضي
 لاتهمه كما هو قول أبي يوسف الفتوى به أن القاضي اذا اتهم الوصي يخرج من ماله ما ناله المصنف عن
 الولوالجية على هذا اه والله سبحانه أعلم قال الامام الجليل فخر الدين قاضيان في فتاواه المشهورة
 من فصل في تصريفات الوصي مانعه وصى ادعى على الميت ديناً اختلقوا في أن القاضي هل يخرج المال
 من يده قال بعضهم اذا لم يكن له بيئة على الدين فان القاضي يخرج من الوصاية وقال الفقيه أبو الليث
 يقول له القاضي اما أن تبرئه عن الدين الذي تدعى أو تقيم البيئة عليه - تي تستوفي الدين والا تخرجك
 عن الوصاية فان لم يقيم يخرج من الوصاية وعن محمد بن سلة أن الوصي اذا ادعى ديناً على الميت وليس
 له بيئة فان القاضي يعزله عن الوصاية وان كان له بيئة فان القاضي ينصب للميت وصيا حتى يقيم المدعى
 البيئة عليه ثم القاضي بالخيار بعد ذلك ان شاء ترك الثاني وصيا او صار الأول خارجا عن الوصاية وان شاء
 اعاد الأول الى الوصاية بعد ما قضى دينه وذكر الخصاص رجحه الله تعالى أن القاضي يجعل للميت وصيا
 في مقدار الدين الذي يدعيه صاحبه ولا يخرج من القاضي عن الوصاية وبه أخذ المشايخ وليه الفتوى
 القاضي اذا اتهم الوصي قال أبو حنيفة يجعل القاضي منه غيره ولا يخرج من وقال أبو يوسف يخرج من
 وهو الظاهر وعليه الفتوى لان الوصي قائم مقام الميت ولو كان الاب حياً وخيف منه على مال الصغير فان
 القاضي يخرج المال من يده فالوصي أولى اه وفي الخلاصة من آخر الفصل الخامس الوصي اذا ادعى
 ديناً على الميت لا يخرج من القاضي عن الوصاية ولو ادعى شيئاً من الايمان يخرج من القاضي قال الفقيه أبو الليث
 المختار في الدين أيضا أن يقول له القاضي اما أن تقيم البيئة على الدين أو تبرئه عن الدين أو تخرجك عن

مطلب
 اذا كان المجد متلفاً لئلا يزعم
 القاضي منه

مطلب
 اذا اوصى الى فاسق يخرج
 القاضي من الوصية

مطلب
 في الوصي المختار اذا ادعى
 ديناً لنفسه واتهمه القاضي
 يعزله

مطلب
 ان لم يبرهن الوصي على دينه
 ولم يبرئ الميت يخرج من القاضي
 عن الوصاية

مطلب
 حيلة عزل الوصي المختار ان
 يدعى على الميت ديناً ولا يثبت
 وقوله والغصب أي ان ادعى
 أن الميت غصب منه شيئاً اه
 منه

مطلب
 القاضي اذا اتهم الوصي
 ان يخرج من الوصاية

مطلب
 الوصي اذا ادعى ديناً او عينا
 على الميت يخرج من الوصاية

الوصاية فان ابراه والاخرجه عن الوصاية وجعل مكانه آخر اه فتلخص انه اذا ادعى ديناً وعيناً يكون
 مجعاً عليه وان ادعى ديناً فقط فعلى الخلاف والمختار انه يجوز له وان ادعى عيناً فقط ~~يكون مجعاً~~
 عليه ايضاً ~~أقل~~ ذلك * (سئل) في الوصى المختار اذا عمل في مال اليتيم مدة فيما فيه مصلحة اليتيم
 من قبض وصرف وبيع وشراء وسفر لتحصيل مال اليتيم الكائن في غير بلدته ثم قبض من مدينونه بعض
 الدين وتذر عليه أخذ الباقي لعسر المدينون فهل لضمان عليه لما بقي من الدين وله أجره بل عمله
 * (الجواب) نعم لضمان عليه لما بقي من الدين وله أجره بل عمله وفيه قياس واستحسان أما القياس
 فلا يأكل ولا يحتاج الا اذا كان له أجره فمأكل قدر أجره كما في الفصولين والعناية وصحح في القنية انه لا
 أجر له وأما الاستحسان فله ذلك لو محتاجاً كما في الخمانية والبرازية وفي الخيرية وحواشي الاشياء للحموى
 المأخوذة بالاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها ونقل القنية لا يعارض نقل الخانية فان قاضيخان
 من أهل الترخيم كما صرح بذلك الشيخ قاسم في تصحيحه والله تعالى أعلم (سئل) في الوصى المختار اذا عمل
 في تركة الموصى أعمالاً لا ينبغي ان يكون الموصى جعل له شيء فهل له أجره بل عمله * (الجواب) نعم
 له أجره بل عمله استحساناً لو محتاجاً كما في الخمانية والبرازية وهو المأخوذة كما في الخيرية وحواشي الاشياء
 للحموى أقول تقييده بقوله لو محتاجاً موافق لما في الآية الشريفة ومن كان فقيراً فليأكل كل ما يعرف
 ونص عبارة الخانية هكذا وعن نصير الحموى أن يأكل كل من مال اليتيم ويركب دوابه اذا ذهب في حوائج
 اليتيم وقال بعضهم لا يجوز وهو القياس وفي الاستحسان يجوز أن يأكل كل ما يعرف اذا كان محتاجاً بقدر
 ما سعى اه ونحوه في البرازية وهذا صريح في أن الاستحسان أن له قدر أجره بل عمله لو محتاجاً وظاهره
 أن له ذلك وان لم يفرض له القاضى اجرة لكن في جامع الفصولين عن شرح الطحاوى ولا يأكل كل الوصى
 ولو محتاجاً لا اذا كان له اجرة فمأكل قدر أجره اه والظاهر أن هذا مبني على القياس من انه ليس له
 الاكل قال في ادب الاوصياء والقياس أن لا يأكل كل لجهوم قوله تعالى ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً
 انما يأكلون الخ قال الفقيه ولعل قوله تعالى ومن كان فقيراً فليأكل من هذه الآية قلت فكأنه يعمل الى
 اختيار الثاني وهو قول الامام قال في القنية قال أبوذر وهو الصحيح لانه شرع في الوصاية متبرعاً فلا وجب
 ضماناً اه قال الاسبيجاني في شرحه اذا كان له أجره ولو لم يأكل كل بقدره اه فقد ظهر هذا أن
 الاستحسان هو أن له الاكل لو محتاجاً ولو لم يفرض له أجره وأن القياس أن لا يأكل مطلقاً الا اذا فرض له
 أجره على ما قاله الاسبيجاني في شرح الطحاوى وأن القياس هو قول الامام وصححه أبوذر ومال اليه الفقيه
 وقد أفتى بذلك الخبير الرلى حيث سئل في رجل أقامه الفاضى وصياً على يتييم ولم يفرض له اذ ذاك نفقة ثم
 فرض له أجره في مقابلته عمله فله من المدة الماضية المتأدية عن العرض هل له ذلك أم لا أجاب ليس
 له ذلك لشرعاً وبرهاناً لا يشك في حرمة ذوقه وسلم وانظر الى قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم
 والله تعالى أعلم اه لكن قال في جواب سؤال آخر هذه المسألة فيم الاختلاف قياس واستحسان في الخانية
 والبرازية له ذلك لو محتاجاً استحساناً وفي القنية صحح أن لا أجر له وقدره أن المأخوذة بالاستحسان الا في
 مسائل ليست هذه منها واذا كان الاستحسان أن له ذلك بدون تعيين القاضى فبینه اولى وأنت
 خير بأن نقل القنية لا يعارض نقل قاضيخان فان قاضيخان من أهل الترخيم كما صرح به الشيخ قاسم
 في تصحيحه والله تعالى أعلم اه ولا يخفى أن ما في القنية لم يقيد بالاحتياج فلا يخالف ما في الخانية
 على أن الذي في القنية يحتمل أن يكون مبني على القياس الذي هو قول الامام ومال اليه الفقيه فهو
 صحيح لا قول الآخر نقله عن غيره تأمل وقال الخبير الرلى يضاف حاشيته على الاشياء في اواخر كتاب
 الامانات بعد كلام طويل ولا يخفى أن وصى الميت اذا امتنع عن القيام بالوصية الا بأجر لا يجبر على العمل

مطلب
 لا يفرض الوصى ما هلك من
 الدين

مطلب
 للوصى أجره بل عمله

مطلب
 في الوصى اذا لم يجعل له الميت
 اجرة هل له اجرة مثله

مطلب
 مهم في تحقيق مسألة أخذ
 الوصى الاجرة

لانه متبرع ولا جبر على المتبرع فاذا رأى القاضى أن يحمل له أجرة المثل فما لمانع منه وهى واقعة القسوى وقد أقيمت به مرارا اه وقد علمت أن الاستحسان انما هو فيما اذا كان محتاجا لامطاعا فغير المحتاج لا أجر له لانه دخل فى الوصاية متبرعا من قول الامرو وهو وان كان لا يجبر على التجارة فى مال اليتيم وعلى اقتضاء دينه لانه اذا فعل شيئا من ذلك يكون قد فعل ما التزم أن يفعله متبرعا حين قبوله الوصاية من الميت حتى كانت لازمة له لا يملك عزل نفسه ولا يملك القاضى عزله فى الصحيح الا بخيانة ظاهرة أو فسق طاهر وهذا فى وصى الميت أما وصى القاضى فله عزل نفسه لكان فى البرزخية يذبحى أن يشترط علم القاضى بعزله وللقاضى عزله أيضا وعلى هذا فيذبحى التفصيل بأن يقال ان وصى الميت لا أجر له الا اذا كان محتاجا فله الاكل من مال اليتيم بقدر عمله وللقاضى أن يفرض له ذلك لكان للمقبل للمامض لشرعه فيه متبرعا وأما وصى القاضى فان كان محتاجا فكذلك والا فان نصبه القاضى وجعل له أجرة المثل جاز وكذا اذا امتنع بعد النصب عن العمل حتى يحمل له أجرة لان نصيبه غير لازمة لان له أن يعزل نفسه كما علمت فله أن يمنع من المضى فى العمل الا بأجر وفى القنية الوصى اذا نصبه القاضى وعين له أجرة بقدر أجر المثل جاز وأما وصى الميت فلا أجر له على الصحيح اه فقو على الصحيح أما مبنى على تصحيح ما هو القياس كما قدمنا أو على الاستحسان وأن المراد لا أجر له اذا كان غير محتاج وعلى كل فلا يخالف ما تقدم عن الخيانة كما مر هذا وقد صحح فى الخيانة أن الوصى لو أجر نفسه من اليتيم لم يصح وفيها أيضا قال لك أجر مائة على أن تكون وصيا اختلقو فيه قال نصير الاجارة باطلة ولا شيء له وقال أبو سلمة الشرط باطل والمائة وصبة له ويكون وصيا وبه أخذ أبو جعفر وأبو الليث اه فاذا كان استخرا الاب له باطلا فاستخار القاضى أولى الا اذا كان محتاجا لكان الظاهر أن باطلا الاجارة نعمها لموت الاب فان الاجارة تبطل بالموت هذا غاية ما تحررتلى فى هذه المسألة والله تعالى أعلم * (سئل) فيما اذا كان زيد وصيا مختارا على ابن أخيه القاضى باليتيم وجب حجة شرعية وهو أمين كاف لمصالح اليتيم أهل للوصاية من كل وجه مباشر لا مور اليتيم بما فيه المصلحة والنفع له فنصب القاضى أم اليتيم ناظرة على الوصى بدون مصلحة لليتيم ولا خيانة ظهرت من الوصى فقامت تعارض الوصى فى تعاطى أمور اليتيم بدون وجه شرعى زاعمة انه ليس له ذلك الا بمعرفتها ورأيها فهل تمنع من ذلك * (الجواب) نعم وفى القنية لا يملك القاضى التصرف فى مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه اه وعلى هذا لا يملك القاضى التصرف فى الوقف مع وجود ناظره ولو من قبله أشباه من القاعدة السادسة عشر الولاية الخ لاصلة أقوى من الولاية العامة وفى الخيانة من البيع فى فعل بيع الوصى وشرائه ذكر التدورى والطحاوى انه ليس لقاض أن يخرج الوصى من الوصاية ولا يدخل غيره معه فان ظهرت منه خيانة أو كان فاسقا معروفا بالشراخ أو نصب غيره معه وان كان ثقة الا انه ضعيف عاجز عن التصرف أدخل معه غيره اه أقول وفى الولو الحجة وصى الميت اذا كان عدلا غير كاف لا يذبحى للقاضى أن يعزله لكان يضم اليه آخر كافيا ومع هذا الوعى ينزل اه * (سئل) فيما اذا كان لا يتام أخ وصى مختارا عليهم من قبل أبويهم أهل للوصاية ولهم مال تحت يده ثم ورثوا من أمهم ما لا فزع من أخ آخر لهم أن أمهم جعلته وصيا ويريد التصرف فيما ورثوه من أمهم مع وجود وصى أبيهم بدون وجه شرعى فهل ليس لوصى الأم ذلك * (الجواب) نعم كفى وكالة التنوير وغيره والله سبحانه وتعالى أعلم * (سئل) فيما اذا دفع زيد الوصى الدراهم الى رجل ليحج عن الميت ويريد الوصى استرداد تلك الدراهم من الرجل قبل أن يخرج من بلده وقبل الاحرام فهل للوصى ذلك * (الجواب) نعم ولو دفع الوصى الدراهم لرجل ليحج عن الميت فأراد أن يسترد كان له ذلك ما لم يحرم لأن المال أمانة فى يده فان استرده فنقطة الى بلده

مطلبه
ليس للقاضى نصب ناظر
على الوصى بلا وجه شرعى
مطلبه
لا يتصرف القاضى مع وجود
الوصى وناظر الوقف
مطلبه
ليس للقاضى عزل الوصى
ولا أن يدخل معه غيره
الا بخيانة أو فسق
مطلبه
وصى الاب مقدم على وصى
الأم
مطلبه
لوصى استرداد الدراهم التى
دفعها لمن يحج عن الميت

على من تكون ان استردته بخيانة ظهرت منه فالنفقة في ماله خاصة وان استردته لاجل خيانة ولا تمه فانه نفقة
 على الوصي في ماله خاصة وان استردته لضعف رأى فيه أو لمجهله بامور النسك فأراد الدفع الى اصلح منه
 فنفقة في مال الميت لانه استردته لضعف الميت اهـ بحرم باب النكاح عن الغير * (سئل) * فيما اذا
 ثبت خيانة وصي بالوجه الشرعي فهل يعزل وتزول الامانة فلا يصدق بعد ذلك * (الجواب) *
 نعم والمسألة في أدب الاوصياء من فصل الانفاق * (سئل) * في رجل بالغ عاقل عرض عليه جنون
 نصرف ابوه ماله عليه في نفقته وكسوته ولوازمه الشرعية الضرورية مصرف المثل في مدة تحمله الظاهر
 لا يكذب فيه فهل يقبل قوله بيمينه في ذلك * (الجواب) * نعم اذا لم يخالف معتوها أو مجنوناً بقي
 ولاية الاب عليه في ماله ونفسه وان بلغ عاقلًا ثم حزن او عته هل تعود ولاية الاب فيه ما قال أبو بكر
 البلخي لا تعود عند أبي يوسف وتكون الولاية للسلطان وقال محمد لا تعود ولاية الاب في النفس والمال
 جميعاً استحساناً وقال محمد بن ابراهيم المديني عندنا تعود ولاية الاب وعند زفر ثبت الولاية للسلطان
 عمادية من كتاب النكاح آخر الكتاب * (سئل) * فيما اذا كان لزيد اولاد قاصرون وأخوان بالغان
 أقام أحدهما وصياً على أولاد والآخر مشرفاً عليه ثم مات زيد عن أولاده المذكورين وخلف تركته
 فما ار الوصي يتصرف بمفرده بدون رأى المشرف وعلمه فهل ليس للوصي التصرف بدون رأى المشرف
 وعلمه (الجواب) * نعم ذكر الفضلي في فتاويه في وصي ومشرف أن الوصي أولى بامه انما له
 وفي واقعات الناطق اذا اوصى الى رجل وجعل رجلاً آخر مشرفاً عليه فالمشرف وصي الميت كانه قال
 جعلكم وصيين فليس لأحدهما أن يتصرف دون الآخر فيما لا يفرد به أحد الوصيين بتسارخانية
 وفي أدب الاوصياء من فصل تعدد الاوصياء قال الامام الفضلي مشرف ليس بوصي فلا يكون المأله
 عندنا وإنما يجوز للوصي أن يتصرف بدون رأى المشرف وعلمه في الخاصي وبقول الفضلي بقي اهـ
 وأفتى الشيخ اسماعيل مفتي دمشق أن الوصي اذا تصرف في مال اليتيم بدون علم الناظر فهلك
 ضمانها * (سئل) * فيما اذا نصب قاضي البر امرأة عن قري البر وصياً على أولاده الا يتم ولم يفوض
 اليه ذلك من قبل قاضي القضاء الذي ولاه ذلك ولا من غيره فهل يكون النصب المذكور غير معتبر
 * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل أقام زوجه من بعده وصياً على ابنته الصغرى ثم مات
 مهراً على ذلك ولا صغيراً لاب فهل يكون وصي الاب أحق بذلك من جده * (الجواب) * نعم
 كما صرح بذلك في التنوير في آداب الوصي * (سئل) * في مجتأ في لاب القادر الا من هل تكون
 الولاية له حيث لم يوص أبوا الصغار الى أحد أو يكون أولى من الأم * (الجواب) * نعم كأي الخيرية
 من باب الوصي مفعلاً له في أدب الاوصياء * (سئل) * فيما اذا أقام القاضي وصياً شرعياً
 على ايتام ابن اخيه ولهم استحقاق من اوقاف اجدادهم تحت يده يقبضه من النظار وفي كل سنة يحاسبه
 القاضي العام على ايراده وهو مرفوع بموجب دفتر محض بامضائه بخالده ووالا أن تزعم أم اليتام أن لها
 محاسبة الوصي ثانياً بدون وجه شرعي فهل تكون ولاية المحاسبة للقاضي لهما * (الجواب) *
 نعم وينبغي للقاضي أن يحاسب الامناء على ما جرى على ايديهم من اموال اليتامى وغلاتهم فان احس
 بخيانة عزله واستبدله بغيره وان وجدته امناً قرره ادب الاوصياء من اواخر فصل الانفاق وتتمام المسألة
 فيه فراجع وفي ٣٨ من العمادية ذكر القاضي جلال الدين في مجلاته اذا كبر الصغار وارادوا ان
 يحاسبوا وصيهم ليطروا هل انفق عليهم بالمعروف ام لا وطلبوا ان يحاسبوه كان للقاضي ولهم المطالبة
 بالحساب لكن لا يجبر على ذلك لو امتنع والقول قوله في الخرج وفيما انفق الخ اهـ * (سئل)
 فيما اذا كان لغير اب وحصة معلومة في دار شركة خاله زيد يبا فيها فاجر خاله جميع الدار من آخر

مطلب

ان ثبت خيانة الوصي يعزل
 وتزول الامانة فلا يصدق

مطلب

بالجنون والعمه تعود الولاية
 الى الاب

مطلب

ليس للوصي التصرف بدون
 رأى الناظر وعلمه

مطلب

اشرف أي الناظر ليس
 بوصي به بقي

مطلب

يضمن الوصي ان تصرف
 بدون معرفة الناظر

مطلب

لا يملك قاضي البر نصب الوصي
 المجتأ ولي من المجتأ

مطلب

المجتأ ولي من الأم

مطلب

للقاضي أن يحاسب الامناء

مطلب

اذا كبر الصغار لهم محاسبة
 الوصي ولا يجبر

مدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم هي اجرة المثل قبضها وتصرف بها بدون وكالة عن أبي الصغير ولا وجه شرعي ولم يدفع من اجرتها شيئا لجهة الصغير ثم بلغ الصغير رشيدا وطالب خاله باجرة حصته من المال التي قبضها من المستأجر فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وفي مسائل البيوع من فوائد صاحب المدة اذا اشترى دارا وسكنها ثم ظهر انها وقف او سككات لمغير يجب اجر المثل صيانة للوقف وللصغير وفي اواخر الفصل الثامن من اجارات الذخيرة وهكذا نقول فيمن سكن دار صغيرا وحافوت صغيرا وانه معد للاستغلال انه يجب اجر المثل الا اذا انتقص بسبب سكاها وضمان النقصان انفعش حق الصغير فيعتد بحسب ضمان النقصان جامع احكام الصغار في مسائل الاجارات * (سئل) * فيما اذا كان لقيم مبلغ دين معلوم بدمه زيد فدفعه لوصيه الشرعي وبلغ اليتم الا ان رشيدا وقام طالب المدين بالمبلغ المذكور زاعما ان قبض الوصي غير صحيح فهل لا عبرة بزعمة ويبرأ المدين بدفعه الى الوصي * (الجواب) * نعم دفع غريم الميث الى الوصي برئ ادب الاوصياء من فصل الابراء عن الخاتبة وغيرها اذى مدينون الميث الى وصي الميث يبرأ وان لم يكن له وصي فدفع الى بعض الورثة يبرأ عن حصته خاصة برزاية آخر الكتاب من تصرفات الاب والوصي والقاضي وفيها وفي الزيادات للوارث ان يخاصم غريما الميث سواء كان على الميث دين أولا وهل له ان يقبض يتجهز ان لم يكن على الميث دين يخاصم ولا يقبض بل يقبضه الوصي اه وقد استفيد مما هنا جواب حادثة وهي ان رجلا توفي عن صغيرا وكبارا للنفقار وصي وله ديون على الناس يكون قبض ديونه للوصي لا للورثة * (سئل) * فيما اذا مات رجل عن زوجة وابن صغيره منها وعن اخ وصي على الصغير وخلف تركته تحت يد الوصي ثم مات الابن عن في المسألة وطلبت الام نصيبها من التركة من الوصي فادعى انه قضى به دينها على الميث ولم تصدقه الام على ذلك فهل لا يقبل قوله في ذلك * (الجواب) * نعم وفي الفتاوى الظهيرية ترك ألفا فبها آخري دعي عليه ألفا فدفعه الوصي اليه قضاء للدين بغير قضاء فكبر اليتيم وانكر الدين على أبيه يضمن الوصي مادفعه الى الغريم ان لم يكن للغريم دينه عليه قلت ولو لم يكن للوصي دينه على ثبوت الدين وحلف الوارث حين حلفه الوصي على عدم علمه بدين المورث فانه ذكر مولانا نظام الدين في فوائد انه الوصي اذ ندى ديننا على الميث وانكر الورثة ثبوته على الموت فالوصي اقامة الدين عليهم وان لم يكن للوصي دينه فله ان يحلفهم ادب الاوصياء من فصل الضمان * (سئل) * في امرأة أوصت في مرض موتها بوصايا واقامت زيدا وصيا محتمرا على تنفيذها من ثلث مالها وقبل زيد ذلك لدى بيعة شرعية ثم ماتت فادعى بعض الورثة انه اقامته وصيا في آخر جزء من حياتها ويريد اثبات ما يدعيه ايضا فهل اذا ثبت دعواه بالوجه الشرعي يكونان وصيين لا ينفرد احدهما بالتصرف بدون رأى الآخر * (الجواب) * نعم قال في التنوير من باب الوصي وبطل فعل احد الوصيين كالتولين ولو كان ايضا له لكل منهما على الانفرد اه وفي الدرر اوصى الى اثنين لا ينفرد احدهما بالتصرف بدون الآخر ولو الى كل منهما بالانفراد اه وتماثل تحقيقه فيها وفي التماثل فاني اوصى الى رجلين ثم مكث زمانا فادعى بوصايا الى آخره ما وصيان في كل وصاية تدكر ايضا اه للاول اوصى لان الوصي عندنا لا يعزل مالم يعزله الموصي ويخرجه عن الوصاية بأن يقول اخرجته عن الوصاية او يقول رجعت عن وصايتي اليه حتى لو كان بين وصيته مدة سنة او اكثر لا يعزل الا بالاول عن الوصاية ادب الاوصياء من فصل تعدد الاوصياء وتماثل تقول هذه المسألة فيه وفيه ايضا ولو وكل احد الوصيين الاخر جازا نفراد الوكيل في جميع التصرفات وفاقا لان رأى الوكيل رأى الموكل فيجمع حينئذ في تصرفه الراي فيجوز عندهما ايضا اه * (سئل) * فيما اذا كان لقيم نصف آلة خلاقة معلومة ليس لها غير ها وله ما

مطلب
اذا كان لا خير افعاله
دفعون كعتار لقيم

مطلب
شري دارا ثم ظهر انها وقف
او صغير يجب اجر المثل

مطلب
دفع غريم الميث الى الوصي
برئ

مطلب
قبض الديون للوصي لا للورثة

مطلب
اذا قضى الوصي دينه
الميث بلا دينه ولا تصديق
الورثة يضمنه

مطلب
للوصي اقامة الدين وتختلف
الورثة على الدين

مطلب
اوصت الى رجلين ثم ادعى
آخر انها اوصت اليه

مطلب
بطل فعل احدا من
كالتولين

مطلب
اوصى الى رجلين
الى آخره ما وصيان

مطلب
وكل احد الوصيين الاخر
جازا نفراد الوكيل

مهمة ليس للجد البيع
لغناه دين الميت بخلاف
الوصى
قوله وهو الجد الذي جد الأولاد
اه منه

سئل في رجل ادعى انه وصى
وبذل مالا من مال اليتيم
في باب القاضي لاثبات ذلك
فهل يضمنه ولا اجاب حيث
ليكن في ذلك مصلحة خيرية
لليتم ضمن كما في الحاشية
لان الوصى يملك ما هو خير
لليتم فتاوى رحيمية اه منه
مطلب

اشترت الاولادها الاقارب من
من ابيهم بالهاجج البيع

مطلب
صرف الوصى ماله في باب
القاضي من مال اليتيم
يجب له

مطلب
ما يأخذ القضاة من الاوصياء
ويسمونه محاسبة لا يضمنه
الوصى

مطلب
الوصى اذا ساء به حال اليتيم
والرق مخوف ضمن

مطلب
للأب والجد الوصى بيع
مال اليتيم بل القيمة

وحدثنا بريد محمد بن النصف المذكور بشئ المثل لاجل نفقة ما فهل يسوغ له ذلك * (الجواب)
نعم وانما قيد به مع الجد للنفقة لان بيع العروض والعقارات قضاء الدين لا يجوز للجد وانما ذلك للوصى
ولكن هذه المسألة على ذكر من ذلك فانها حقيقة وفي ادب القاضي لوصى الاب بيع التركة لقضاء
الدين وتنفيذ الوصية وليس للجد ذلك وانما يملك البيع للصغير وبه يقتضى ادب الاوصياء في اواسط فصل
البيع ملخصا وقرئ ابو خيفة بن الوصى والجد فقال لوصى الميت بيع التركة للدين والوصية
اما الوليت فله بيع التركة للدين الصغير والدين ابنه الميت قال المحلواني هذه الفائدة تحفظ على المحصاف
وبه يقتضى نور العين ٢٦ فلا عن الحاشية ولولم يكن للميت وصى فلا يبيعه وهو الجد يبيع العروض
الما له لوباع التركة للدين او وصية لم يجز بخلاف وصى الاب من وصايا جامع المضمرة وكذا في ٢٧
من جامع الفصولان بعبارة اقروى من الوصايا ونقل ذلك العلامة في شرح التذوي من آخر باب الوصى
عن المنية ومثله في البرازية آخر الكتاب اقول وانما امر أن وصى الجد كالجدة فلا يملك ذلك ايضا لادنى
قال بعض الفضلاء في رد الدائن والوصى له الامر الى القاضي ايا بيع له بقدر الدين أو الوصية رانته
سبحانه أعلم * (سئل) * فيما اذا كان زيدا غراسا فاشترى في ارض وقف بالوجه الشرعى وله
اولاد ناقصو فاشترت ذلك أمهم لهم بماله من ابيهم زيد المزبور وقال ابوهم بعته بامه بدماسمت راعهم
معلوم فهل يجوز البيع والحالة هذه * (الجواب) * نعم لأن الاب لما قبل البيع فقد جازى شرائها
لصغيره كمال البرازية وذكر في الذخيرة والتبليس امرأة اشترت ضيعة ولدها الصغير من ماله اوقع اشراء
لزم لانها بالتملك اشراء له ولد وتكون الضيعة للولد لان الأم تصير ماله والام يملك ذلك ويقع قضاء عنه
حكم الصغير من البيوع وفيها أيضا امرأة اشترت ضيعة لولدها الصغير بماله اعلى ان ترجع باليمن
على الولد جاز استحسانا وتكون مشترية لنفسها ثم تصير ماله من الصغير امرأة قالت زوجها وبينهما
ولد صغير اشترت منك دارك هذه لابنة وكذا فقال الاب بعته جاز لان الاب لما قبل البيع فقد جاز
شراء الصغير فيجوز ولو كانت اندام مشتركة بين الاب والجنبي فقالت الام امها ما اشترت هذه
لدار منكم كانه بئى بماله فقلا لا هنا جاز لان الاب لما جاز شرائها بجملة الدار فادنى لها بجملة الدار
اه وفيه فوائد فارجع اليه * (سئل) * فيما اذا كان زيد وصيا على ابنة أخيه اليتيمة
وصرف في باب القاضي مبلغا من الدراهم في منع دعوى توجهت على اليتيمة بموجب كتبها القاضي
له ولا بد له من دفع المبلغ المزبور من مال اليتيمة فهل يحسب ذلك له * (الجواب) * نعم وسئل
شيخ الاسلام اسماعيل الهندى مفتى دمشق سابقا فيما يأخذ قضاة الجور من اموال اليتامى من
ارضياتهم جبرائى كل سنة ويسمونه باسماء ما أنزل الله بهما من سلطان يقولون هذا محاسبة فهل
لا يضمن الوصى في ماله فاجاب نعم لا يضمن الوصى ولا تزور وزارة وزراعى ان الذين يأكلون اموال
اليتامى ظانما يأكلون في بطونهم ناراً وصوره من سميراء نسأل الله سبحانه وتعالى التوفيق والهداية
الى اقوم طريق اه * (سئل) * في الوصى اذا اراد ان يسافر بمال اليتيم وكان الطريق مخوفا فهل
يضمن المال اذا هلك * (الجواب) * نعم قال الامام الاسدي يباي لكل من الاب والجد والقاضي
بارضياتهم ان يسافروا بمال اليتامى اذا كان الطريق آمنا فاذا اصابه في الطريق فلا ضمان
عليهم ولهم ان يتجروا في اموالهم بالمرءى وقال الغنائى ولوا تجرد وصى الاخ والمم فان ربح جاز استحسانا
قال رلهم لاية بيع اموالهم بمثل القيمة واكثر منها رأيا قل بقدر تغايب فيه الناس أما لو كان بالغين
الهاشش تبطل عقودهم ولا تترقب على الاجازة به بالبلوغ لانه لا يجزله حالة العقد ولا ينعقد حتى
يتوقف وأما ما راؤهم فذلك لكن اذا كان بقا حاش الغن فانه يتفقد على انفسهم لصدوره عن أهل

في محله فلا يطل كالبيع الخ أدب الاوصياء من فصل البيع * (سئل) * فيما اذا كان ربه وصيا
على يتيم في حجره وله اموال تحت يده مفروض فيه مبالغ من الدراهم النفقة ما في كل يوم فكان يخلط
ذلك في ماله وينقته عليهم ما وفي ذلك خير لهم احتى بلغوا رشدين فامتنعوا من احتساب القدر المفروض لهم
عليهم ما ربحوا من ماله انه ليس له خلط النفقة بنفقة ما فهل للوصي ذلك * (الجواب) * نعم للوصي خلط
النفقة المفروضة لليتيم في ماله ان كان خيرا له ما كما صرح بذلك في ادب الاوصياء في فصل الضمان عن
القنية * (سئل) * في اقرار الوصي الغير الوارث على الميت بشئ من تركته انه اعلان هل يكون غير
جائز * (الجواب) * نعم ذكر في الذخيرة انه اذا اقر الوصي على الميت بالدين لا يصح اقراره لكن
لا يخرج به عن ان يكون خصما للغير فان اقام عليه الغريم دينه بالدين الذي اقربه قبل بينته الخ في
مبسوط المحلواني والاولا الحجة والعتابية وفي العمادية والمحافظة في اقرار الوصي على الميت بالدين او العدين
والوصية باطل لانه اقرار على الميت واقرار الغير على الغير غير جائز وان اعتبر شهادة فيه وشهادة فرد فلا
يعتبر ايضا لان يكون الوصي وارثا فيصح اقراره بالدين فقط في نسيبه فحسب اعتبار الورثة فيستوفي
منه او ينفقه منه ما اقربه مطلقا في الانساء كالا اعتبار الاشهادة أدب الاوصياء من فصل
الاقرار ولا يجوز اقراره بدين على الميت ولا بشئ من تركته انه اعلان الا ان يكون المقرر وارثا فيصح في
حصته تنوير من الوصايا من باب الوصي * (سئل) * فيما اذا ظهر للقاضي عجز الوصي اوصلا بالوجه
الشرعي فاستبدل به غيره وتسلم الغير مال اليتيم فهل يكون ما ذكر صحيحا * (الجواب) * نعم ولو
ظهر للقاضي عجزه اوصلا استبدل به غيره تنوير من باب الوصي ومثله في التدروا دأب الاوصياء وغيرهما
* (سئل) * فيما اذا وصي زيد في مرض موته الى عمر وبأن يقضى دينه بدمونه ويدفع جميع ما فضل
من ذلك لرجل معين ثم مات من مرضه ذلك عن تركته ولم يوجد له وارث شرعي فهل يكون عمر وصيا
وجميع الفضل من التركة للوصي له لا يرثه فيه أحد * (الجواب) * نعم في الخلاصة ولو قال في
مرضه اقض ديني ونفذ وصاياي فانه يصير وصيا اجماعا الخ أدب الاوصياء من فصل في الايصاف في
المنع واذا عدم من تقدم ذكره يدأبن وصي له بجميع المال فتكمل له وميته لا تنع عما زاد على
الثالث كان لاجل الورثة فاذا لم يوجد منهم أحد فله عندنا ما عين له كالا الخ ومثله في سائر المتون والشروح
* (سئل) * في رجل قال في مرض موته لزوجه ام ولاده الامينة سلت اليك اولادي وقومي بلوازمهم
بعدهم وفي ثم مات عنها ومن اولاده المزينين للفقير ابن عم يعارض الام في ضبط اموال اولادها فهل
اذا ثبت ما ذكر تكون الام وصيا على اولادها المتوزرين وليس لابن العم معارضتها في ذلك * (الجواب) *
قال في الخاتمة والخلاصة والمحافظة ولو قال أنت وصية ولم يزد اقل انت وصيتي في مالي او قال سلت
اليك الاولاد بعد موتي او تهدي اولادي بعد موتي او قومي بلوازمهم بعد موتي او ما يجري مجرى هذه
الانفاط تكون وصيا باب الاوصياء من الفصل الاول * (سئل) * في الوصي المختار هل له قبض
وديعة الموصي * (الجواب) * نعم وفي الحنفية فطلب الوصي لو امره الميت باقراض ما عنده من
الوديعة او هبتها الاخر فأقترضها او وهبها فضاقت ضمن المودع لا الوصي لان الوصي لا يملك الاقراض
ولا الهبة فلا يفيد امره شيئا أما لو امر المودع بدفعه الى آخر فدفعه اليه فضاقت لم ضمن المودع لان
لوصي قبضها منه فله توكيل غيره باقبض وقد وجد أمره فيكون قبض المدفوع اليه كقبض الوصي
ولو قبض الوصي من المودع امكن ابراء فكذا هنا أدب الاوصياء من القرض * (سئل) * في الوارث
اذا كان غائبا هل للقاضي ان ينصب وصيا عنه ويكتب في نسخة الوصاية انه اقامه وصيا لغيبته مدة
السفر والحالة هذه * (الجواب) * نعم والمسألة في الفصولين عن فتاوى رشيد الدين بهذه العبارة

مطلب

لوصي خلط النفقة في ماله

لو خير اليتيم

مطلب

اقرار الوصي على الميت غير

جائز

مطلب

اقرار الوصي على الميت بدين

أو عين أو وصية باطل

مطلب

ظاهر للقاضي عجز الوصي اصلا

استبدل به غيره

مطلب

وصي الى رجل أن يقضى دينه

صا ووصيا

مطلب

اذا قال في مرضه اقض ديني

او نفذ وصاياي يصير وصيا

اجماعا

مطلب

قال سلت اليك اولادي

وقومي بلوازمهم بعد موتي

فهو وصي

مطلب

الوصي له قبض وديعة الموصي

مطلب

للقاضي ان ينصب وصيا

عن الورثة اذا كان مسافرا

*** (سئل) *** في الوصي اذا اقترض مال اليتيم من آخر فهل يضمه اذ اهلك *** (الجواب) *** نعم وفي الحنابلة ولا يملك الوصي اقراض مال اليتيم فان اقترض كان ضامنا والقاضي يملك الاقراض واختلف المشايخ في الاب لا اختلاف الروايتين عن ابي حنيفة والصحيح أن الاب بمنزلة الوصي لانه بمنزلة القاضي ولو اخذ الوصي مال اليتيم قرضاً لنفسه لا يجوز ويكفون ديناً عليه وعن محمد ليس للوصي أن يستقرض مال اليتيم في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى وأنا ارجو انه لو فعل ذلك وهو قادر على القضاة لا بأس به خاتمة من فصل تصرفات الوصي ولا يقترض اى الوصي مال اليتيم لانه تبرع وهو عاجز عن استخلاصه بخلاف القاضي لانه قادر عليه ولذا يقترض من مال الوقف والغائب درر من الفصل الثاني في الايصاء أقول في جامع الفصولين القاضي انما يملك الاقراض اذ لم يجد ما يشتره يكون غلة لليتيم لا لوجوده أو وجوده من يضارب وفي الخناوى الزاهدى القاضي يأمر الوصي بالتجارة والشركة في مال اليتيم دون المعاملة لاجل الزيج اهـ وأفاد الرملى أن ما يفعله بعض جهلة القضاة من انهم يقضون بالزيج من غير معاملة في ماله اذ اعزل فيه أول مرة ويستندون في ذلك لم يعاب كلامه في المذهب فهو قضاء بالربا المحرم في سائر الاديان مجرد خيالات فاسدة وهي النظر الى اليتيم وهل فيما حرمه الله تعالى نظراً لهذا الاضلال بعيدا اهـ لمخصوف نور العين عن مجمع الفتاوى لا يجبر الوصي على التجارة والتصرف بمال اليتيم اهـ فعيننا ذلك في قول المحامى القاضي بأمره بالتجارة وهو أمر ارشاد لا أمر اجبار فذكر *** (سئل) *** فيما اذا كان لزيد المريض وظائف فرغ عنها لابنه القاصر ثم مات فدفعت وصى اليتيم لكتابة صك الفراغ وغيرها مما لا بد منه أجرة معلومة من الدراهم هي اجرة المثل لما رأى الوصي في ذلك من الحظ والمصلحة لليتيم فهل له احتساب ذلك من مال اليتيم *** (الجواب) *** نعم لان ذلك من باب الاستئجار على عمل لاجل اليتيم يملكه الوصي كما لم من ادب الاوصياء وغيره

*** (كتاب الغرائض) ***

*** (سئل) *** في رجل مات عن زوجة وعن ابن ابن وخلف تركته فوضع ابن الابن يده عليها ولم يدفع للزوجة شيئاً منها حتى ماتت عن بنت عم عصبة وعن ابن خال لابوين فهل ترفع يد ابن الابن عن نصيب الزوجة من التركة ومن يرث نصيبها المزبور *** (الجواب) *** نعم ترفع يد ابن الابن عن نصيب الزوجة من التركة وهو الثمن ورتب اسم اثلاثاً لبنت العم العصبة الثلاث ولابن الخال لابوين الثلث على ما في الملتقى فانه قال ويرجى ان يقرب الدرجة ثم قوة القرابة ثم يكون الاصل وارثاً عند اتحاد الجهة وان اختلفت فقرابة الاب الثلاثان ولقرابة الام الثلث اهـ وقد اقي الخبير الرملى رحمه الله تعالى بخلافه حيث سئل في هالك هالك عن بنت عم لاب وأم وابن خال لاب وأم فما المحكم الجواب هذه مسألة اختلف فيها جعل بعضهم ظاهر الرواية أن الثامنين لبنت العم والثلث لابن الخال وهو المذهب كور في فرائض السراجي وعليه صاحب الهداية ومتن الكنز ومات في البحر ونحوه بالشرح الكنز والهداية وجعل بعضهم ظاهر الرواية أن لاشئ لابن الخال وأن الكل لبنت العم لكونها ولداً للعصبة وجعل في الضوء عليه الفتوى وانه رواية شمس الأئمة السرخسي وانه وافق رواية التمرناشى روايته وصححه في المضمرات وعليه صاحب الخلاصة قال في الضوء شرح السراجية فالأخذ للفتوى بروايته يعنى شمس الأئمة أولى من الأخذ بروايتهما يعنى صاحب الهداية وصاحب السراجية اهـ والاصل فيه أن جهة القرابة اذا اختلفت كما في واقعة الخال هل يقدم ولد العصبة أم لا قيل وقيل والذي ينبغي توجيحه ما رواه السرخسي فان لفظ الفتوى أكد من غيره من الفاظ التحسين كالمختار والصحيح مع اني لم ارم من اقتصر على مقابل ما رواه

مطلب
القاضي يملك اقراض مال اليتيم
بخلاف الوصي والاب

مطلب
ليس للوصي ان يستقرض
مال اليتيم لنفسه

مطلب
القاضي يملك الاقراض اذ لم
يجد ما يشتره لليتيم أو من
يضارب

مطلب
لا يلزم الزيج في مال اليتيم
من غير معاملة شرعية

مطلب
لا يجبر الوصي على التجارة

مطلب
دفع دراهم لكتابة صك
الفراغ ليتيم له ذلك

مطلب
لبنت العم العصبة الثلاثان
ولابن الخال الثلث

السر حتى مصرحاً بكونه الصحيح أو الاشبه أو المختار أو غير ذلك من ألفاظ التصحيح وانما يرسله أو يقول في ظاهر الرواية وأما هو أي ما رواه السر حتى فقد صرحوا بأنه الصحيح وأن الاخذ للفتوى به أولى وأنه ظاهر الرواية فليدرك المعول عليه والله تعالى أعلم وسئل عنه ثانياً بما صورته في امرأة ماتت عن زوج وبنت عم لاب وأولاد أخوال كذلك هل يكون الباقي بعد فرض الزوج لبنت العم ولا شيء لا ولا لأخوال أم لا أجاب قد رفع لي هذا السؤال سابقاً وذكر في جوابه ما حصله أن الصحيح كما في المصنفين أن لا شيء لولد الخال مع بنت العم وهو الأولى بالاخذ للفتوى كما في الضوء وفي مجمع الفتاوى وظاهر المذهب أن ولداً العصبة أولى سواء اتحدت الجهة أو اختلفت لأن ولداً العصبة أقرب اتصالاً للوارث الميت وكأنه أقرب اتصالاً بالميت مبسوط وفي فرائض الخلاصة بنت عم لاب وأولاد وبنت عمه المال كله لبنت العم بنت عم وبنت خال أو بنت خالة كذلك الجواب في ظاهر الرواية وولد العصبة أولى اتحدت الجهة أو اختلفت وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الترجيح عند اتحاد الجهة أه فالأصل أن المسألة اختلف فيها والصحيح أن ولداً العصبة أولى بالترجيح فاذا علمت ذلك فيكون الباقي بعد فرض الزوج لبنت العم لا يكون ولد العصبة ولا شيء لا ولا لأخوال والله تعالى أعلم أه كلام الخبير الرمي رحمه الله تعالى وفي موارث الملتقط انصر رحمه الله تعالى في بنت عم لاب وأولاد خال المال لابنة العم وولد العصبة وولد صاحب الفرض أولى من ذوى الارحام أه وفي التتارخانية متى اجتمع في ميراث ذوى الارحام من بعضهم اولاد عصبة وبعضهم اولاد ذوى الارحام فانه ينظر فإن كانت درجاتهم مختلفة فالأقرب منهم أولى بالميراث وإن كانت درجاتهم بالسوية فأولاد ذوى الارحام لا يرثون مع اولاد العصبة واولاد اصحاب الفرائض واولاد العصبة يرثون مع اولاد اصحاب الفرائض ببيان رجل مات وترك ابن عمه وبنت عم فالأصل كله لابنة العم لانها من اولاد العصبة والاخر من اولاد ذوى الارحام أه قلت لكن المتبر ما في المتون لانها موضوعة لنقل المذهب وذكر في الكواكب المضيئة في فرائض الخنفية انه ظاهر رواية فانه قال في اولاد الصنف الرابع وان اسما وفي القرب واختلف خبر قرايتهم فلا اعتبار لقوة القرابة ولا لولد من العصبة في ظاهر الرواية ولا يكون ولد العم لا يورث أولى من ولد الخال والخال عمه لاب اولاد لعدم اعتبار الولد من العصبة حينئذ كالعمه لا يورث فانها ليست أولى من الخال عمه لاب وأولاد بل الثلثان لمن يدلي بقرابة الاب والثلث لمن يدلي بقرابة الام ويعتبر كل منهم بما قوة القرابة على حدة وفي جانب اولاد الاحكام والمات يعتبر الولد من العصبة كما تقدم أه والله تعالى أعلم أقول قد ذكرنا ان ما في المتون صحيح التزاماً أي التزم اصحاب المتون ان يذكرها فيه الصحيح وان التصحيح الصحيح أقوى من التصحيح الاتزامي وما فتى به الخبير الرمي صرح بتصحيحه في المصنفات وقال في شرح المراجعة المسمى بالضوء ان الاخذ به أولى كما مر وتقدم عنه أيضاً في معراج الدراية شرح الهداية وقول المؤلف ان المتون موضوعة لنقل المذهب لا يدل على ترجيح ما فيها في مسائل ثلاثاً المراد بالمذهب ما يذكر في كتب ظاهر الرواية الخمسة التي هي المبسوط والسير الكبير والسير الصغير والجامع الكبير والجامع الصغير من كتب الامام محمد بن الحسن وكل من القولين قد صرحوا بأنه ظاهر الرواية فحيث كان كذلك فعلنا اتباع ما صرحوا لنا بتصحيحه وهو تقديم ولد الوارث مطلقاً سواء كان ولداً عصبة أو ولداً صاحب فرض وسواء اتحدت الجهة كبنت عم وابن عمه أو اختلفت كبنت عم وابن خال لكن صرحوا بتقديم ولد العصبة عند اتحاد الجهة الا اذا كان ولد الرحم أقوى قرابةً فبنت عم شقيق أولى من ابن عمه شقيقة بخلاف ما اذا كان العم لاب فان ابن العمه الشقيقة أولى لان ترجيح شخص بمعنى فيه وهو قوة القرابة هنا أولى من الترجيح بمعنى في غيره وهو كون الأصل عصبة وهذا ظاهر الرواية وقار بعضهم بنت العم لاب أولى

كذلك خبر مقدم والجواب مبتدأ مؤخر أه منه

مطلب
الصحيح ان ولداً العصبة أولى بالترجيح

مطلب
التصحيح الصحيح أقوى من التصحيح الاتزامي
مطلب
كتب ظاهر الرواية خمسة

ورجع على ظاهر الرواية كذا في شرح الحاشية للسيد الشارح في كتاب الانهران الاول به يفتى اه وهو
 المتبحر من الخلاف قول المتن ويرجعون بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم بكون الاصل وارثا عند تصادم
 الجهة الخ فجعل قول الرواية معذرة في الترجيح على كون الاصل وارثا في ما اذا اختلفت الجهة فهل
 يرجح بقوة القرابة ام لا كما على رواية انه لا ترجح لولد العصة على والد الرحم فقد صرحوا بأنه لا ترجح
 ايضا بقوة القرابة ولا يرجح ولد العمة لابوين على والد الخمال أو الخالة لاب قالوا وانما يستبعد ذلك في كل
 فريق بخصوصه فالمدلول بقرابة الاب يستبرفعا بينهم بقوة القرابة ثم ولد العصة أي في تقدم ولد العمة
 لابوين على ولد العمة أو العلم لاب وكذا المدلول بقرابة الام فيعتبر فيهم قوة القرابة ولا تصوق عصوبة
 في قرابة الام فولد الخالة لابوين مقدم على ولد الخمال لاب وأما على رواية ترجيح ولد العصة عند اختلاف
 الجهة فلم أر من ذكره يرجح بقوة القرابة بل ظاهر اطلاق هذه الرواية ترجيح بنت العلم لاب على ابن
 الخمال لابوين وان كان ابن الخمال أقوى منها وقضى مامتر عن السيد من التعليل بأن ترجيح شخص
 بمعنى فيه أقوى من الترجيح بمعنى في غيره في تضيي الترجيح ابن الخمال في المثل المذكور يؤيده أن
 الترجيح بقوة القرابة أقوى من الترجيح بكون الاصل وارثا فن قال يرجح ولد العصة على ولد ذي الرحم
 يلزمه أن يرجح بقوة القرابة أيضا لانها أقوى فتأمل وراجع * (سئل) * في رجل مات عن زوجة
 وعن ابن اخ لام وعن بنت عم عصبية وخلف تركه كيف تقسم * (الجواب) * تقسم التركة بعد
 اخراج ما يجب اخراجه شرعا من أربعة أسهم للزوجة الربع سهم واحد للب في لابن الاخ لام ولا شيء
 لبنتي العلم العصبية والحالة عند لانه قد تم جزءا لمت ثم اصله ثم جزءا لبيه ثم جزءا لجدته فابن الاخ لام من
 القسم الثالث وبنت العلم العصبية من القسم الرابع وهما وان كانت بنتي ورت لذكر لم يستويا مع ابن الاخ
 في الجهة وانما يقدم ولد الوارث بالفرض ارا التعصيب اذا استويا في الدرجة ونصحت لجهة كما
 في المحاور القدسي والمتنق والتنبؤ وغيره اقول الاولى التعليل بأن الترجيح بكون الاصل وارثا انما
 يعتبر في أفراد كل قسم من الاقسام الاربعة لا في أفراد قسم مع أفراد قسم آخر فالاقسام الاربعة المترتبة
 وهي جزءا لمت ثم اصله الخ يرجح أفراد كل قسم منها بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم بكون الاصل وارثا
 ولا يرجح أفراد كل قسم منها على أفراد قسم آخر فيرجح اولاً لجزءا لمت بما ذكرنا لم يوجد أحد منهم
 يات على القسم الثاني وهو اصله فترجح أفراد بعضه على بعض بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم بكون
 الاصل وارثا ثم جزءا لبيه كذلك ثم جزءا لجدته كذلك فلو كان له بنت بنت بنت وبنت أخ شقيق فلاثي
 لفت الاخ لانها من النصف الثالث مع أنها اقرب درجة رتد في وارث والحاصل كافي شرح المتن في أن
 ترتيب ذري الارحام كترتيب العصبيات فلا يعطى أحد من النصف الثاني وان قرب وهو المذكور من
 النصف الاول وان بعده وهكذا اشكال مع الثاني والرابع مع الثالث اه وسبب أني توضيحه في كلام
 المؤلف * (سئل) * في رجل مات عن زوجة وعن ابن اخ لام وابني أخ آخر لام وثلاث بنات
 اخ لام أيضا وخلف تركه كيف تقسم * (الجواب) * للزوجة الربع الب في بين اولاد الانوة
 بالسوية المذكورة والاثني سواء لان اولاد الاخوة والاخوات لا يقسم بينهم بالسوية ذكورهم واناثهم
 سواء امتبارا بأصولهم لا بخلاف فيه الاماروي شاذ عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يقسم للذكور مثل
 حظ الانثيين * (سئل) * في رجل مات عن زوجة وعن اولاد أخيه لاه وهم ابن وثلاث بنات
 وعن اولاد أخته لاه وهم ابن وبنتان وخلف تركه كيف تقسم * (الجواب) * للزوجة الربع
 والباقي بعد الربع تقسم بينهم على عدد رؤسهم بالسوية عند محمد رحمه الله تعالى وهو ظاهر الرواية
 لا يفضل للذكور على الانثي كما صرح بذلك في السراخسة وشرحا للسيد الشريف قدس سره فتقسم

مطالع
زوجة وابن أحلام وبناتنا
عصية

مطلبه
زوجة وابن أخ لام وابن أخ
آخر لام وثلاث بنات أخ لام
أبنا

مطله
زوجه واولاد داخ لام واولاد
اخت لام

من مائة أسهم أقول أى يقسم الباقي بعد فرض الزوجة من سبعة أسهم والأفصل المسألة من أربعة
للزوجة الربع واحد يبقى ثلاثة على سبعة لا تقسم وتباين فتعرب السبعة عدد الرؤس المنكسر عليها
في أربعة أصل المسألة يحصل ثمانية وعشرون ومنها تصح للزوجة واحد مضروب في سبعة يحصل لها سبعة
ويبقى إحدى وعشرون لكل واحد من أولاد الأخ والأخت ثلاثة * (سئل) * في رجل مات عن
زوجة وعن بنت أخت شقيقة وعن بنت أخت لأم وخلف تركه كيف تقسم * (الجواب) *
عند أبي يوسف رحمه الله تعالى الزوجة الربع والباقي لبنت الأخت الشقيقة لأنها أقوى وعند محمد
رحمه الله تعالى تقسم من ستة عشر سهمها للزوجة الربع أربعة أسهم ولبنت الأخت الشقيقة تسعة أسهم
ولبنت الأخت لأم ثلاثة أسهم لأنه يأخذ الصفة من الأصول فكانت مات عن زوجة وأخت شقيقة
وأخت لأم وإذا كان كذلك فاللزوجة الربع والباقي تقسم أربعة أرباعاً فرضاً وإذا أصاب كل أصل يعود إلى
فرعه كما قسمنا قال في الماتقي يقول محمد بن قتيبة وفي التتار خاتمة يقول محمد بن أبي حنيفة
في جميع ذوى الأرحام عدا القنوى أنه إذا ما فُرِضَ المال من كذا الفرائض * (سئل) *
في رجل مات عن بنت أخ شقيق وعن بنت أخت شقيقة لا غير وخلف تركه كيف تقسم * (الجواب) *
لبنت الأخ الشقيق الثمان ولبنت الأخت الشقيقة الثلث على مذهب أهل التنزيل وهو قول محمد قال
في الماتقي ويقول محمد بن قتيبة والله سبحانه أعلم * (سئل) * في رجل مات عن بنت أخت شقيقة وعن
ابن أخ وبنت أخ لأم وخلف تركه كيف تقسم * (الجواب) * تقسم من خمسة أسهم لبنت الأخت
الشقيقة ثلاثة أسهم ولكل واحد من ابن الأخ وبنت الأخ سهم واحد المذكور لأن في سهمه سواء كما في الاختيار
وهذا المحكم في هذه المسألة على قول صاحب التمامي العالم الرباني محمد بن الحسن الشيباني وقول محمد
بن قتيبة كما في الماتقي وغيره فعنده تؤخذ الصفة من الأصول والعاد من الفروع فكانت مات عن أخت شقيقة
فلهما النصف وعن أخوين لأم فلهما الثلث والباقي يرد عليهم فأصل المسألة من ستة للأخت الشقيقة
ثلاثة وللأخوين الثلث اثنان والسهم الباقي يرد عليهم فتكون من خمسة كما قسمنا أقول سئل شيخ
مشايخي الشيخ إبراهيم السامحاني رحمه الله تعالى عن رجل مات عن ثلاثة أولاد أخ لأم وعن ابن وبنت
أخت شقيقة وعن بنت أخ شقيق وعن أولاد أخت لأم وبنت أخ لأم وخلف تركه كيف تقسم أجاب
تقسم لأولاد الأخ لأم الثلث أثلاثاً كورثهم مثل أناتهم ولولدى الشقيقة ثلث الباقي لأنهما كقيمتين
لأن كرم كل حظ الأنثيين ولبنتي الشقيق الباقي لأنهما كقيمتين ولاشي لأولاد الأمات لقولناهم بنتي
الإيمان اه * (سئل) * في رجل مات عن زوجة وابن خال لاب وام وابن وبنتي خالة لاب وام
وخلف تركه كيف تقسم * (الجواب) * تقسم التركة بعد إخراج ما يجب إخراجاً شرعياً من عشرين
سهما للزوجة الربع خمسة أسهم ولابن الخالة أربعة أسهم ونصف سهم ولاختيه
أربعة أسهم ونصف سهم لكل أخت سهمان وربع سهم على قول محمد رحمه الله تعالى وهو المقتضى لأنه
يعتبر الصفة في الأصول والعاد في الفروع فكانت مات عن خال وثلاث خالات باعتبار عدد فروعهن
وصفة أصولهن فإذا أصل بهن لفرعه وإذا اجتمع ذكر وراثة في مرتبة واحدة يعطى الذكر
بمعدار الأنثى مرتين فالذي أصاب الخال الخمس ستة أسهم بعد إخراج حصة الزوجة يعطى لابنته
وإذا أصاب الخالة باعتبار تعدد فروعهما تسعة أسهم بعد إخراج حصة الزوجة يعطى لفرعها للذكر مثل
حظ الأنثيين للإبن أربعة ونصف وللأنثيين أربعة ونصف والله سبحانه أعلم أقول ونهض المسألة من ثمانين
لأنكسار لتسعة حصة الخالة على أولادها ورؤسهم أربعة بعد الابن بنتين وبين السهام والرؤس مباينة
فتعرب الأربعة في العشر من أصل المسألة تبلغ ثمانين ومنها تصح للزوجة ربعاً وعشرون يبقى ستون

مطلب
زوجته وبنت أخت شقيقة وبنت
أخت لأم

مطلب
بنت أخ شقيق وبنت أخت
شقيقة

مطلب
بنت أخت شقيقة وابن أخ
وبنت أخت لأم

مطلب
ثلاثة أولاد أخ لأم وابن وبنت
أخت شقيقة وبنت أخ شقيق
وأولاد أخت لأم وبنت
أخت لأم

مطلب
زوجته وابن خال شقيق وابن
وبنت خالة شقيقة

١٠٢٤٨٠	
١٠٦٢٠	زوجة
٠٢٠٧٢٤	ابن خال
٠٤٠٥١٨	ابن خالة
٠٧٠٢٠٩	بنت خالة
٠٧٠٢٠٩	بنت خالة

تقسم على خال ذكر وثلاث حالات فكأنهم خمس حالات فلخال خمس السنين وذلك أربعة وعشرون تدفع
 لابنه وللخاله التي بمنزلة ثلاث حالات ثلاثة أخماس السنين وذلك ستة وثلاثون تدفع إلى أولادها فيأخذ
 ابنها ثمانية عشر وكل بنت تسعة وأدقبتها على مخرج القير ط يخرج للزوجة ستة قواريط ولابن الخال
 سبعة قواريط وخمس قيراط ولابن الخال خمسة قواريط وخمس قيراط ولكل واحدة من أختيه قيراطان
 وسبعة أشبار قيراط * (سئل) * في ذمى مات عن ابن ابن عمه شقيقة وابن بنت عمه شقيقة أخرى
 وعن أولاد ابن خال شقيق وخلف تركته والكل ذميون فكيف تقسم تركته * (الجواب) *
 لذرية العتبتين الثلثان ولذرية الخال الثلث فتقسم من تسعة أسهم لابن ابن العم أربعة أسهم ولابن بنت
 العم الأخرى سهمان ولأولاد ابن الخال ثلاثة أسهم والله تعالى أعلم أقول ووجه ذلك أنه على قول
 محمد بن علي أقربة الأب الثلثان ولقربة الأم الثلث فالعتبتان قرابة الأب والخال قرابة الأم فالمسألة من
 ثلاثة وما أصاب كل قرابة يعطى إلى فردتها لكن ان وقع اختلاف في البطن يتم على أول بطن
 اختلاف وهنا وقع الاختلاف في البطن الثاني من قرابة الأب وقد كان قرابة الأب سهمان فيقسمان
 على أول بطن اختلاف وهو هنا ابن عمه وبنت عمه ورؤسهما باليسر ثلاثة واثان على ثلاثة لانهن
 وتباين تقارب الثلثة عدد الرؤس في ثلاثة أمثل المسألة تبلغ تسعة لقربة الأم ثلثا لثلاثة وأقربة
 الأب الثلثان ستة فتقسم التسعة على أول بطن أختة ألف فيعطى لابن العم أربعة تدفع لابنه ولبنت
 العم ثلثان يدفعان لابنها * (سئل) * في امرأة ماتت عن ابن خال شقيقة وبنت خال شقيق
 وخلفت تركته كيف تقسم * (الجواب) * لابن الخال شقيقة الثلث ولبنت الخال شقيق
 الثلثان على قول محمد بن علي في اعتبار الأصول والسائلة في التحيرية * (سئل) * في امرأة
 ماتت عن زوج وعن بنت ابن عم شقيق وعن بنت بنت العم المزبور وخلفت تركته كيف تقسم
 * (الجواب) * حيث استوفى القرب والقربة وكان خير قرابتهم ما محمد أفول العصبية أولى ممن لا يكون
 ولد العصبية للزوج النصف ولبنت ابن العم النصف والله تعالى أعلم * (سئل) * في رجل مات عن
 ابن بنت عمه شقيقة أبيه وعن ابن وبنت بنت خالته شقيقة أمه وعن أولاد ابن جدته أمه وعن أولاد بنت
 جدته أبيه وخلف تركته من يرثها * (الجواب) * يرثها ابن بنت عمته وله الثلثان وابن وبنت بنت
 خالته ولهما الثلث لابن ثلثا وللبنت ثلثة أقول وتصح المسألة من تسعة للابن الأول ستة وللأبن
 الثاني اثنان ولاختة واحد * (سئل) * في رجل مات عن خال وخالته هما شقيقة أمه وعن أولاد
 عم أم الأم وخلف تركته كيف تقسم * (الجواب) * التركة للخال والخاله أمنا والخاله هذه
 الأحوال والخالات إذا تساوا في القرابة وهم من جنس واحد فالمال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين
 اختيارا وان ترك خالا وخاله فالمال بينهما أمنا وعن أبي يوسف المال بينهم نصفان خلاصة
 وإن اجتمعوا وكان خير قرابتهم متحدا كالآباء والأم ولاخوال والخالات فالأقوى منهم أولى بالاجتماع
 ذكرورا كانوا أو إناثا فعمه لاب وأم أولى من عمه لاب ومن عمه لام وكذا الخال لاب وأم أولى
 بالمرث من خال أو خالته لاب وإن كانوا ذكورا وإناثا واستوت قرابتهم في القوة فللذكر مثل حظ
 الأنثيين كعمه وعم كالأب والخال والخاله كالأب والأم شرح سراجة للسيد * (سئل) *
 في رجل مات عن زوجة وابني أخت شقيقة وابني أخت شقيقة وخلف تركته كيف تقسم
 * (الجواب) * تقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين والله تعالى أعلم وعند الاستواء في القرب والقوة
 والجمعة للذكر مثل حظ الأنثيين ويعتبر إبدان الفروع ان اتخذت الأصول كذا في الملتقى
 * (سئل) * في رجل مات عن بنتي أخت شقيق وبنتي أخت شقيقة وخلف تركته كيف تقسم

مطلبه

ابن ابن عمه وابن بنت عمه
 أخرى وأولاد ابن خال

مطلبه

ابن خال وبنت خال

مطلبه

زوج وبنت ابن عم شقيق وبنت
 بنت ذلك العم

مطلبه

ابن بنت عمه وابن وبنت خال
 شقيقة

بيان ذلك أنك علمت أنه

عند محمد بن علي الصفة من

الأصول والعدد من الفروع

فكان الميت مات عن ثلاثة

أخوة لام وعن أختين شقيقتين

وعن أخوين شقيقين وعن

أخوات وأخوة لاب وإذا كان

كذلك فللاخوة الأم الثلث

وللشقيقتين والشقيق الباقي

للذكر مثل حظ الأنثيين

ولاشئ للاخوات والأخوة

لاب ثم ما أصاب كل واحد من

الذكرين يعطى أقروعه

وأصل المسألة من ثلاثة لأن

فيها الثلث والباقي فالثلاث

سهم واحد لأولاد الأخ لام

وهم ثلاثة سوية بينهم

والواحد لا يتقسم عليهم ويباين

والسهمان الباقيان لأولاد

الشقيق والشقيقة وهم ابن

وثلاث بنات وابن كبتين

فصارت رؤسهم خمسة ٢

٢. ونصيبهم سهماً لا ينقسم بينهم
 وبين فحصل الانكسار على الفريقين
 وبين رؤسهما مائة فضر بنا رؤس
 الفريق الاول وهم ثلاثة في رؤس
 الفريق الثاني وهم خمسة بلغت خمسة
 عشر هي جزاء السهم ثم ضربنا الحصة
 عشر في ثلاثة أصل المسألة بلغت
 خمسة وأربعين ومنها تعصم الفريق
 الاول كان له سهم واحد يأخذه
 مضر وباقي خمسة عشر التي هي جزو
 السهم يحصل له خمسة عشر وكل رأس
 من رؤس خمسة والعريق الثاني كان
 له من أصل المسألة اثنان يأخذهما
 مضر وبين في جزاء السهم أيضاً يحصل
 له ثلاثون فلكل رأس من رؤس
 ستة ولا بد الحقيقة ثمانية عشر
 للذكر مثل حظ الانثيين ولبنات الاخ
 الشقيق اثنا عشر والله تعالى أعلم به منه
 مطلب خال وخالة
 مطلب ابنا أخت شقيقة وبنا
 أخت شقيقة
 مطلب زوجة هي بنت عم عصبي
 وابنة عم وابن خالة وبنت خال
 مطلب ثلاث بنات أخت شقيقة
 وبنت أخت لاب
 مطلب أربع بنات أخت شقيق
 وبنت أخت شقيقة
 مطلب بنت أخت شقيق وأربع بنات
 أخت شقيقة
 مطلب ابن أخت شقيقة وبنت أخت
 شقيق
 مطلب ابن ابن بنت أخت وبنت ابن
 عم الاب
 مطلب أصناف ذوي الارحام أربعة
 مطلب لا يرث أحد من الصنف الثاني
 وهناك أحد من الاول

(الجواب) لبنات الاخ الشقيق القلتان ولبنات الاخت الثالث ***(سئل)*** في رجل مات
 عن زوجة هي بنت عمه العصبي وعن ابني عمته وابن خاله وبنت خاله وخلف تركه كيف تقسم
(الجواب) تقسم بعد اخراج ما يجب اخراجه شرعاً من اثني عشر سهماً للزوجة الربع ثلاثة أسهم
 يبقى تسعة أسهم لها أيضاً ستة أسهم لكونها بنت عم ولا شيء لابني العم لكونها بنت عصبة فهي مقدمة
 عليهم ولابن الخالة وبنت الخال ثلث الباقي وهو ثلاثة أسهم لابن الخالة سهم واحد وبنت الخال سهمان
 على قول محمد رحمه الله تعالى وهو أخذ الصفة من الاصول والعدد من الفروع وعلى قول أبي يوسف رحمه
 الله تعالى لبنت الخال سهم ولابن الخالة سهمان ويقول محمد يفتي كما صرح جوابه والله سبحانه المستعان
(سئل) في امرأة ماتت عن ثلاث بنات أخت شقيقة وعن بنت أخت لاب وخلفت تركه كيف
 تقسم ***(الجواب)*** على قول أبي يوسف التركة كلها لبنات الاخت الشقيقة لقوة قرابتهما وعلى قول
 محمد المقتى به كذلك لانه يعتبر العدد في الفروع والصفة في الاصول فكأنها ماتت عن ثلاث أخوات
 شقائق وأخت لاب فجميع ذلك لثلاث بنات لاب والتركة كلها للأخوات الشقائق فرضاً ورداً ***(سئل)***
 في رجل مات عن أربع بنات أخت شقيق وعن بنت أخت شقيقة وخلف تركه كيف تقسم
(الجواب) تقسم من تسعة أسهم لبنت الاخت الشقيقة سهم واحد لكل واحدة من بنات الاخ
 الشقيق الأربع سهمان على قول محمد الذي هو أشهر الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه
 الفتوى كما في شرح السراجية فانه يأخذ الصفة من الاصول والعدد من الفروع فكأن الميت مات عن أربع
 أخوة أشقاء وعن أخت شقيقة فالمسألة من تسعة كما قسمنا والله سبحانه أعلم ***(سئل)*** في امرأة
 ماتت عن بنتي أخت شقيق وأربع بنات أخت شقيقة وخلفت تركه كيف تقسم ***(الجواب)*** لبنات
 الاخ الشقيق النصف ولبنات الاخت الشقيقة النصف الثاني ***(سئل)*** في رجل مات عن ابن
 عمه لابون وعربنت خاله لأم وخلف تركه كيف تقسم ***(الجواب)*** حيث استوتوا في
 القرب واختلف حيز قرابتهما فلا بين العمه لابون الثلثان ولبنات الخالة لأم الثلث ولا اعتبار لقوة القرابة
 كما نص عليه في السراجية وغيرها ***(سئل)*** في رجل مات عن ابن أخت شقيقة وبنت أخت
 شقيق وأولاد بنت ابن ابن أخت شقيق وخلف تركه كيف تقسم ***(الجواب)*** أشهر الروايتين
 عن أبي حنيفة قول محمد وهو المقتى به كما في الملتقى وغيره وهو أن تؤخذ الصفة من الاصول والعدد من
 الفروع فما أصاب كل أصل رفع الى فرع وفي هذه المسألة يجعل كأنه مات عن أخت شقيق وأخت شقيقة
 فلابن الشقيق الثلثان ويدفع الى بنته وللأخت الشقيقة الثلث فيدفع الى ابنتها ولا شيء لأولاد بنت ابن
 ابن الاخ الشقيق لانهم انزل ***(سئل)*** في امرأة ماتت عن ابن ابن بنت أخيها وعن بنتي ابن عم
 أيها وخلفت تركه من يرثها ***(الجواب)*** يرثها ابن ابن بنت أخيها دون من ذكر لان أصناف
 ذوي الارحام أربعة فيقدم جزء الميت وهم أولاد البنات وأولاد بنات الابن وان سفلن وهم المصنف
 الاول ثم أصله وهم الاجداد الفاسدون والمجداف الفاسدات وهم المصنف الثاني ثم جزء أبيه وهم أولاد
 الاخوات وبنو الاخوة لأم وبنات الاخوات وهم المصنف الثالث ثم المصنف الرابع جزء جدته وهم الممت
 والخالات والاخوان والاعمام لأم وبنات الاعمام ثم أولاده ولا شيء جزء جدتيه أو أمه وهم الممت
 الاب أو الأم وخالاتهم وأخوانهم والاعمام الاب لأم والاعمام الأم وبنات الاعمام أو أولاد الاعمام الأم
 كما صرح به في الملتقى والسراجية وغيرهما من المعتبرات فابن ابن بنت أخيها من المصنف الثالث
 ابنتان المذكورتان من المصنف الرابع فلا يرد ما من على المصنف الثالث قال الشيخ الباقر في
 شرح الملتقى ذكر الشيخ رضي الله عنه لا يرث أحد من المصنف

قوله وهذا اعتبار الخ في قوله

وهو المختار للفتوى انما هو باعتبار الصنف الاول فان فيه خلافا هل يقدم على الثاني او يقدم الثاني عليه والمختار للفتوى تقديمه على الثاني اه منه

مطلب
بنت عمه لابوين وبنت ابن
أخت لأم قوله من يرثها
الضمير راجع للتركة والاولى
ارواح الضمير لامورث كما
لا ينفى كما هو في صدر الجواب
ايضا احمد

مطلب
ابن ابن أخت وعمه
مطلب
بنت عمه وبنت اخال
مطلب
زوج وابن خال شقيق وابن
خاله لأم وبنت خاله لأم

ايضا
مطلب
خمس بنات اخوات شقيقات
وبنت عم وخال وخالة
مطلب
بنت أخت شقيقة وابن ابن
بنت وابن خال

مطلب
زوج هو ابن ابن ابن خال
شقيق وبنت خاله لأم
مطلب
ابن عمه لابوين وبنت خاله لأم
مطلب

زوج هو ابن خال لابوين وابن
وبنت خال آخر لابوين وابنا
خال آخر لابوين

الثاني وان قرب هناك أحدم من الصنف الاول وان بعد ذلك الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث قال وهو المختار للفتوى اه وهذا باعتبار تقديم الصنف الاول على الثاني فانه قيل انه يقدم الثاني على الاول وأما تقديم الرابع على صنف من الاصناف كما في هذه المسألة فقد ذكر العلامة الخبير الرمي مع كثرة اطلاعه انه لم يطالع فيه على رواية قوية ولا ضعيفة اه والله سبحانه أعلم * (سئل) * في رجل مات عن خالة لابوين وعن أولاد أخت شقيقة ذكر وثلاث بنات وعن ابن عم لأم وحلب تركته من يرثها من المذكورين * (الجواب) * يرثه أولاد أخته لذكرهم لفظ الانثيين والله تعالى أعلم * (سئل) * في رجل مات عن بنت عمه لابوين وبنتي ابن أخت لأم من يرثه من * (الجواب) * يرثه بنتا ابن الأخت لأم قال العلائي وأولاهم بالميراث لصنف الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع كترتيب العصباء وهذا هو المأخوذ للفتوى * (سئل) * في رجل مات عن ابن ابن أخت وعن عمه شقيقة والده من يرثه * (الجواب) * يرثه ابن ابن أخته دون عمته لكونه من الصنف الثالث هي من اصنف الرابع * (سئل) * في رجل مات عن بنت عمه وعن بنتي خال وخالت تركته كيف تقسم * (الجواب) * لبنت العمه الثلثان ولبنتي الخال الثلث والله تعالى أعلم وان استوفى القرب لم يكن اختلاف ميراثهم فالثلثان لمن يدلي بقراءة الاب والثلث لمن يدلي بقراءة الام قال السرخسي رحمه الله تعالى ليس استحقاق الثلثين والثلث مما يتغير بكثرته او بدفعي أحد الميراثين وقامته في لا تحل هذا لاستحقاق انما هو بالمدلى به أعني الاب والام ولا اختلاف فيهما بالكلية القلة وهو سؤال ابي يوسف على محمد رحمه الله تعالى في أولاد البنات اه ملخصا من شرح السراجية للسيد الشريف رحمه الله تعالى * (سئل) * في امرأة ماتت عن زوج وابن خال هو شقيق امها وابن خالة وثلاث بنات خالة أخرى هما أختا أم الميتة لأم من يرثها * (الجواب) * للزوج النصف ولابن الخال الشقيق لباقي ولا شيء لباقي والله تعالى أعلم * (سئل) * في ذمي ملك عن بنات اخوات شقيقات وعن بنت عم عصبية وعن خال وخالة ولشكل ذميون وخالف تركته كيف تقسم * (الجواب) * تقسم بين بنات الاخوات الخمسة الشقيقات ولا شيء للباقيين كما يعلم ذلك من كلام المتقي والله سبحانه أعلم * (سئل) * في امرأة ماتت عن بنتي أخت شقيقة وعن ابن ابن بنت وعن ابن خال وخالت تركته من يرثها * (الجواب) * بنت الأخت الشقيقة من الصنف الثالث وابن ابن البنت من الصنف الاول وابن الخال من الصنف الخامس واهل الصنف الاول يرجون على غيرهم بقراءة الولادة فلا يرث أحدم من بقية الاصناف وان قرب وهناك أحدم من الصنف الاول وان بعدوه انقول الصحيح المأخوذ المفتي به فيرثها ابن بنتها دون من ذكر قال العلائي في شرح المتقي يرجون عند الاجتماع بقرب الدرجة ثم بعده بقوة القرابة كترتيب العصباء فلا يرث أحدم من الصنف الثاني وان قرب وهناك أحدم من الصنف الاول وان بعدوه كذا الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث وعليه الفتوى فاقدمه في الاختيار ليس بالمختار اه وفي السراجية وهو المأخوذ به وفي الكواكب المضية هذا هو ظاهر الرواية المفتي به وروى أبو سليمان عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة أن الصنف الثاني مقدم على الاول والاو هو الصحيح المفتي به اه وقوله يرجون بقرب الدرجة يعني يحجب الاقرب من أي صنف كان الا بعد من ذلك الصنف فقط لان حكمهم كالعصباء لان الاقرب مقدم على الابعدهم أي صنف كان فانه قول متروك والله سبحانه أعلم * (سئل) * في امرأة ماتت عن زوج هو ابن ابن ابن خاله الشقيق وعن بنت خاله لأم وخالف تركته كيف تقسم * (الجواب) * للزوج النصف ولابنت الخال لأم النصف الباقي لكونها اقرب منه * (سئل) * في رجل مات عن ابن عمه لابوين

١٨	٢٤	٠٣
٠٩		
٠٢	١٤	٠٢
٠٢	٠٢	٠٢
٠١	٠١	٠١
٠٢	٠٢	٠٢
٠٢	٠٢	٠٢

مطلب
ثلاثة أبناء خال أحدهم
زوج وبنت بنتهم

مطلب
بنتان وابن أخ شقيق وبنتا
ابن

وهن بنت خالة لام وخالف تركه كيف تقسم * (الجواب) * حيث استويا في القرب واختلف
حيز قراتهم فلابن العمة لابوين الثلثان ولبنت الخالة لام الثلث ولا اعتباراتوة القرابة كإلصاقه في
السراجية وغيرها * (سئل) * في امرأة ماتت عن زوج هو ابن خالها لابوين وعن ابن وبنت خال
آخر لابوين وعن ابني خال آخر لابوين وخالف تركه كيف تقسم * (الجواب) * حيث اتفقت
صفة الأصول ذكورة يعتبر أبوان الفروع اتفاقا عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى كفي شروح
السراجية وغيرها فتقسم التركة بدخارج يجب اخراجه شهما من ثمانية عشر سهم للزوج أحد عشر
سهما والكل واحد من ابني الخال وابن الخال الآخر سهمان ولبنت الخال سهم واحد وأول انما كان
للزوج أحد عشر سهمًا لأن النصف بكونه زوجا ولما كان ابن خال أيضا شريك أولاد الخالين
الآخرين فصارت رؤسهم بالمسط تسعة فاحتجنا إلى أقل عدله نصف ونصفه مقسم إلى تسعة وذلك
ثمانية عشر لا غير فأخذ الزوج تسعة بالزوجة وثلثين بالقرابة الرجعية وان قسمت المسألة على مخرج
القيراط حصل له أربعة عشر قيراطا وثلاث قيراطا والكل واحد من أبناء المال السابقين قيراط وثلاث
قيراطا ولبنت الخال قيراط واحد وثلث قيراط والله تعالى أعلم * (سئل) * في امرأة ماتت عن ثلاثة أبناء
خال لابوين أحدهم زوجها وعن بنت بنت عم وخالف تركه كيف تقسم * (الجواب) * زوجها
النصف فرضا والنصف الثاني بينه وبين أخويه بالسوية فيصير له الثلثان ولا أخويه الثلث ولا شيء
لبنت بنت العم حيث كانت أهد من أولاد الخال أقول وضع المسألة من ستة لأنها أقل عدله
نصف ونصفه مقسم على ثلاثة * (سئل) * في امرأة ماتت عن بنتين وابن أخ شقيق وعن بنتي ابن
وخالف تركه كيف تقسم * (الجواب) * للبنتين الثلثان والباقي لابن الأخ الشقيق وبولا يعصب
بنتي الابن لأنه أعلى منهما وأما إذا كان بجذائهن أو أسفل منهن فانه يعصب من كان صريح بذلك المدق
العلائي البخاري في شرحه للسراجية المسمى بالتحقيق أقول ابن الأخ لا يعصب اخته ولا من هي أعلى
منه أو أسفل فضلا عن كونه يعصب بنتي الابن

وليس ابن الأخ بالمعصب * من مثله وأفوقه في النسب

نعم ابن الابن يعصب بنت الابن إذا كانت بجذائه أو أسفل منه لأنها صاحبة فرض فيعصبها أخوها
كالبنت الصلبية يعصبها أخوها الماتة بخلاف بنت الأخ فانه لا فرض لها فلا يعصبها أحد فان
الأصل أن من لا فرض لها من الأناث لا تصير عصبة بأخيها وتقامه في رد المخرجه * (سئل) * في رجل
مات عن أخت شقيقة وأخ لاب وكيف تقسم تركته * (الجواب) * للأخت الشقيقة النصف
والأخ لاب الباقي لأن الشقيقة إنما تصير عصبة مع أخيها الشقيق لا مع الأخ لاب بل يفرض لها سهم
وعليه الإجماع كافي شرح الملتقى والله تعالى أعلم أقول أي لأن الشقيقة أقوى منه في النسب فلا
تدفع في التمسك بل تأخذ فرضها كافي كشف الغوامض ثم قال ولا يعصب الأخت لاب أخ شقيق
بل يعصبها لأنه أقوى منها إجماعا اه فالحظ هذه المسألة الثانية فانه قل من صرح بها وان فهمت
من كلامهم وقد ادخلنا فيها بعضهم ونقصها العلامة الترنشفي في منظومته المعممة تحفة
الأقران فقال

ولا ترث أخت له من الاب * مع صنوه الشقيق فاحفظ نصب

ونقل في شرحها عن الجواهر أن بعضهم ظن أن للاخت النصف وهذا ليس بشيء اه * (سئل) * في
رجل مات عن أخوة لاب وعن أم حامل من غير أبيه تدعى الام إن الحمل كان موجودا في البطن عند
موت المورث وإنه كان ظاهرا وأخبر النسب بذلك فهل يرث السدس لوجاهته به لا أكثر من ستة أشهر

مطلب
أخت شقيقة وأخ لاب

مطلب
الأخت الشقيقة لا يعصبها
الأخ لاب بل يفرض لها سهم

مطلب
الأخت لاب لا يعصبها الأخ
الشقيق بل يعصبها

مطلب
أخوة لاب وأم حامل من
غير أبيه

لأنه كان موجودا باعتبار أخبار النساء بذلك ودعوى الأم ذلك أولا * (الجواب) * الذي تحذر
 في المسألة بعد التفتير عليهم في كتب المذهب أنها إن جاءت به لا قبل من ستة أشهر أو تمام ستة أشهر
 تحقيقا من يوم موت الميت وكان الحمل من غير أبيه أو جده فانه يرث ويورث عنه لتحقيق وجوده يوم الموت
 وإن جاءت به لا أكثر من ستة أشهر لا يرث ولا يورث لأن وجوده غير متيقن حين الموت لا حتم الحدوث
 بعده فلا يرث للشك إلا أن تقر الورثة بوجوده حين الموت أو كانت المرأة معتدة ولم تقر بانقضاء العدة فانه
 يرث وإن جاءت به لا أكثر من ستة أشهر وأما كونها ادعت وجوده وأخبر النساء بذلك فلم ير له نقلا ولا واعد
 تقضي عدم فائدة أخبارهن في حق الارث لأن أخبارهن من بني على الحدس والتخمين وهما لا يمتنعان
 ولا بد فيه من استيقن ولم يوجد لاحتمال حدوث الولد بعده فإن المدة تحتمله وما ظن كونه حيا يمكن
 أن يكون نفعا أو ربحا وأما إذا كان الولد من الأب أو الجد فانه يرث إن جاءت به لا قبل من سنتين اثبوت
 نسبه وأخبار النساء له أثر في إيقاف حصة للعمل حتى يتحقق الأمر في الحكم بوجود الحمل وتوريثه
 قال في النوازل لوترك ابنين وامرأة فادعت أنها حامل قال أبو جعفر تعرض المرأة على ثقة أرا مراتين حتى
 عس جنبها فان لم يوقف على شيء من علامات الحمل قسم ميراثه وإن وقف على شيء منها يوقف نصيب ابن
 أمه فدل ذلك على أن فائدة أخبار النساء ودعوى الحامل فدعة التركة وتأخير حصة للعمل فقط
 لاجل ارثه وقال في الاختيار شرح المختار في فصل الحمل يرث ويوقف نصيبه باجتماع الصحابة وأنه يحتمل
 وجوده فيرث ويحتمل عدمه فلا يرث فيوقف حتى يتبين بالولادة احتياطا فان ولد إلى سنتين حيا ورث
 لأنه عرف وجوده وإن احتمل حدوثه بعد الموت لم يكن جعل موجودا قبل الموت حكما حتى يثبت
 نسبه لتقيام الفراش في العدة وهذا إذا كان الحمل من الميت فانما إذا كان من غير الميت كما إذا ماتت أمه
 حامل من غير أبيه وزوجها الحي فان جاءت به لا أكثر من ستة أشهر لا يرث لاحتمال حدوثه بعد الموت
 فلا يرث بالشك إلا أن تقر الورثة بتجمله أي يوم الموت وإن جاءت به لا قبل من ستة أشهر فانه يرث لأننا بقينا
 بوجوده عند موته أم ومثله في شرح المجمع للصف وشرح السراجية للبيد في فصل الحمل وهو يوم هذه
 العبارات أن تحقق وجود الحمل لا يحصل إلا إذا جاءت به بعد الموت لستة أشهر أو أقل وأما إذا جاءت به
 لا أكثر من ستة أشهر فلا يرث لاحتمال حدوثه بعد الموت فلا يرث بالشك إلا أن تعترف الورثة بتجملها
 يوم الموت والله تعالى أعلم * (سئل) * في امرأة ماتت عن زوج وبنتين وأب وخلفت تركته كيف
 تقسم * (الجواب) * تقسم التركة بعد إخراج ما يجب إخراجا شرعيا من ثلثة عشر مائة مائة
 للزوج ثلثة أسهم وللبنين ثمانية أسهم وللأب السدس عاملا سهمان وارثه في هذه المسألة الساس
 فقط ومن اختلف في ذلك فقه سهاوقد أجمع على ذلك فقهاء الحنفية وأجمع علماء المذاهب الأربعة
 على القول وهو انفتى به كما صرحوا بذلك في كتب الفرائض وإن خالف في ذلك ابن عباس رضي الله
 تعالى عنهم ما لم يكن له ما يتابع والمسألة شهيرة وفي كتب الفرائض مذكرة وبالله التوفيق * (سئل) *
 في صغير مات عن أب وجدة أم أب وجدة أم أم وخلف تركته من يرثها * (الجواب) * يرث الأب
 فقط لأن الجددة لأب محبوبة بالأب والجددة أم أم الأم محبوبة بأم الأب * (سئل) * في رجل مات
 عن وارث معروف من ذوي الأرحام هو ابن ابن خاتمه وخلف تركته عارض فيها رجل آخر يريد
 الاختصاص بهما زاعم أن المتوفى كان أقران الرجل ابن عمته رغبة بمقتضى ذلك يحتج بها لكونه أقرب
 والحال أنه مقر له بنسب على الغير لم يثبت بوجه من الأوجه المقررة فهل حيث كان الأمر كما ذكره يمنع
 المعارض بوقدم المعروف بنسبه اثبات عليه أم لا * (الجواب) * حيث كان الحال ما ذكره يمنع المعارض
 لأن نسبه لم يثبت فلا يزاحم الوارث المعروف ويقدم المعروف بنسبه اثبات عليه والله سبحانه أعلم

مطلب
 لا عبرة بأخبار النساء بوجود
 الحمل في حق الارث

مطلب
 ماتت عن زوج وبنتين وأب
 المسألة وردت من طرابلس
 الشام سنة ١١٥٧ من مقتضاها
 التحليل ما ثبت كذا وجدته في
 هامش الأصل أنه

مطلب
 أب وجدة أم أب وجدة أم أم
 أم

مطلب
 ابن ابن خاتمه وأقربان فلانا
 ابن عمته

والمسألة في التنوير والمتقى في كتاب الفرائض وإقرار المريض قال الباقاني أقرباً وخلة أوطالة
فالأثر للعمة والمخاللة لانه لم يثبت نسبته فلا يرزح الوارث المعروف بنسبه سئل الوالد رحمه الله تعالى
عن مات عن ثلاث أخوات شقيقات وعن ابن ابن عم عصبة ثبت نسبته بالوجه الشرعي فأخذ الأخوات
الثلاث وابن ابن العم الثلث ثم جاء رجل وأثبت انه عم زيد الميت أخو والده لا يبيته وهو أبو زيد ولداً ابن
واحد بالوجه الشرعي فأجاب بان له الرجوع بحصته في عين التركة فيأخذ من الأخوات ثلث ماتت ولن
وبأخذ من ابن ابن العم المحجوب ثلث ماتت وله ثم ترجع الأخوات على ابن ابن العم بثلث ماتت وله والمخاللة
هذه والله سبحانه أعلم * (سئل) * في رجل مات عن زوجة حامل منه وعن أخت شقيقة وعن
أخوين لأب وخلف تركته تدعى الزوجة أن فيها الممتعة معلومة ملكها الزوج وورثها لها وسلمها منها
في صحته وسلامته وأنها قبلت ذلك منه ولها يئس عا دلة على ذلك فهل تقبل بينتها وكيف تقسم
* (الجواب) * نعم تقبل بينتها على الانتقال اليها منه بالهبة المذكورة كما صرح بذلك في البدائع والبحر
وغيرهما وتقسم التركة بعد إخراج ما يجب إخراجاً شرعاً من ثمانية أسهم للزوجة من ذلك الثمن سهم
واحد ويوقف الباقي حتى يظهر حال الحمل فإن ظهر أنه ذكر استحقه لانه يوقف للعمل نصيب ابن واحد
على المختار كما صرح بذلك في ملتي الأبحر وبذلك واحدة أي ما كان أكثر وعليه الفتوى لانه الغالب
ويكفلون احتياطاً كما ذكره العلامة في فعي هذا يوقف في هذه المسألة نصيب ذكر كما ذكرنا وان ظهر انه انثى
فلهما النصف أربعة أسهم من ثمانية أسهم والباقي وقدره ثلاثة أسهم للأخت الشقيقة لانها نصيب
عصبة بالثبت لقول أصحاب الفرائض اجعلوا الأخوات مع البنات عصبة ولا شيء لأخويه لأب على كل حال
والله سبحانه أعلم قال في البحر في اختلاف الزوجين وفي البدائع هذا كله إذا لم تقرأ المرأة أن هذا المتاع
اشترته فان اقرت بذلك سقط قولها لانها اقرت بالملك لزوجها ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت
الانتقال الا بالينة اهـ وكذا اذا ادعت انها اشترته منه كافي في الحاشية ولا يخفى انه لو برهن على
شرائه كان كافراً بها بشرائه ولا بد من بينة على الانتقال اليها منه بهبة أو نحوه ذلك ولا يكون استماعها
بشره ورضاه بذلك دليلاً على انه ملكها ذلك كما تفهمه النساء والعوام وقد اختلفت بذلك مراراً اهـ كلام
البحر والله سبحانه وتعالى أعلم أقول وكتب فيما علمته على البحر من هذا المحل ان ظاهر كلام البدائع
سقوط قولها ولو كان مائة عية مما يختص بالنساء وأنه ينبغي تقييده بما لم يكن من ثياب الكسوة
الواجبة على الزوج تأمل * (سئل) * فيما اذا وقع سقف بيت على زوجين ذميين ومات ادم يدر
أيهما مات أولاً وخلف تركته وللزوجة بدمه الزوج وتخصداق معلوم فكيف الحكم (الجواب)
لا يرث كل منهما من الآخر ويقسم مال كل على قدرته دون الزوجية وتأخذ ورثة الزوجة مؤخر الصداق
من تركته الزوج والله تعالى أعلم * (سئل) * في عتيق مات عن زوجة معتقة وعن أخت معتقة
وعن أم معتقة وعن ابن أخي معتقة لابوين وخلف تركته من يرثه * (الجواب) * يرثه ابن أخي
معتقه العصبية والمخاللة هذه والله تعالى أعلم * (سئل) * في مدبر مات عن أم له معتقة وعن
سيده وكان بيده مال فهل يكون ما بيده لسيده ولا ترث أمه منه شيئاً * (الجواب) * نعم * (سئل) *
فيما اذا مات رجل مسلم في دار الاسلام عن أبناء مسلمين متوطنين في دار الحرب وعن أم مسلمة متوطنة
في دار الاسلام وخلف تركته فهل يرثها الجميع بطريقه الشرعي * (الجواب) * يرثها جميع
اولاده وامه لان اختلاف الدار مانع في حق الكفرة دون المسلمين قال في التتارخانية من فصل ما يتحقق
به لأثر وكذلك اختلاف الدار من سبب محرمان الميراث لانه انما يستحق بالنصرة ولا يتصرأ أحدهما
بصاحبه ولكن هذا الحكم في حق أهل الكفر لا في حق المسلمين حتى ان المسلم اذا مات في دار الاسلام

مطلب

أقرباً وخلة أوطالة
فالأثر للعمة والمخاللة

مطلب

مات عن أخوات وابن ابن
عم ثم أثبت رجل انه عم الميتة

مطلب

مات عن زوجة حامل وعن
أخت شقيقة وعن أخوين لأب
مطلب ادعت الزوجة أن
زوجها ملكها الممتعة معلومة
مطلب فيما يوقف للحمل

مطلب اقرت الزوجة ان
هذا المتاع اشترته الزوج
مطلب لا يكون استماعها
بما اشترته الزوج دليلاً على
انه ملكها ذلك

مطلب وقع السقف على
زوجين ولم يدر ايهم مات
أولاً

مطلب مات عن زوجة
معتقة وأخت معتقة وأم
معتقة وابن أخي معتقة

مطلب اختلاف الدار مانع
في حق أهل الكفر لا في
حق المسلمين

دالة ابن مسلم في دار الهند أو الترك نثر اه وقد أوضحه في المنع فراجعهما * (سئل) * في رجل
 أمه حرة الأصل ماتت عن أخ واختين لأم لا غير ونطف تركه ويزعم زيدان المتوفى ابن ابن معتق أبيه وأنه
 نثر الباقى بعد فرض الاختين والأخ بطريق الولاء فهل لأولاه عليه لا حد حيث كانت أمه حرة الأصل
 وتركته مختصة بأخوته لأمه أم لا نأولاه بغيره بزعم زيد * (الجواب) * يختص بتركته أخوته لأمه بينهم
 أم لا نأولاه فرضا وردا الذكركم مثل الانثى فانه حيث كانت أمه حرة الأصل فلا ولا لا حد على ولدها وان كان
 الأب معتق إلا أن الولد يتبع الأم في الزق والحرية ولا ولا لا حد على أمه فلا ولا لا حد على ولدها كما صرح بذلك
 في الدرر وغيرها والمسألة في سكب الانهرايض وفي العلاني من الولاء * (سئل) * فيما اذا مات رجل
 عن بنت وأخت شقيقة وعن ابن عم عصبة وله جارية كان اعتقها في حصة فهل ينتقل لأولاه ابن العم
 العصبة دون البنت والأخت * (الجواب) * نعم أقول أى لان العتيق انما يرثه معتقه وعصبة
 معتقه المتعصبون بأنفسهم فلا يرثه بنت المعتق لانها ليست بعصبة ولا الأخت وان كانت تصير عصبة مع
 البنت لانها عصبة مع الغير لا عصبة بنفسها هذا وقد كتبت في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار ما نصه
 تنبيه اقتصاره على المعتق وعصبة يفيدانه لو كان لعصبة المعتق عصبة فلا ميراث له ببيان امرأة
 اعتقت عبدان ماتت عن زوج وابن منه ثم مات العتيق فال ميراث لابنها لانه عصبتها فلو مات الابن قبل
 العتيق فلا ميراث لزوجها لانه عصبة عصبتها وأما اذا أعتق رجل عبدا ثم أعتق آخر ثم الأخر
 أعتق آخر ومات العتيق الثالث وترك عصبة المعتق الاول فانه يرثه وان كان في صورة عصبة عصبة
 المعتق لكن لذلك بل لان العتيق الاول ج ولا هذا الميت ف يرثه عصبة العتيق الاول لقيامه مقام
 المعتق الاول للحديث اه ملخص من الذخيرة في باب الولاء اه فاحفظ هذه الفائدة السنية فان لم أر من
 ذكرها في الكتب الفرضية * وقد أخرج مسائل الارث بالعنقا فراجع ان يعتق المولى الغفار * رتبة
 عبيده اسير الذنوب والاوزار من عذاب النار * أن يفعل كذلك بالولديه ومشائخه وأهله ومن
 كان السبب في جمع هذا الكتاب * الذي فاق بفضل الله وعونه على غيره من كتب المتأخرين بما حواه
 من تحرير المسائل المشككة والوقائع المعضلة بحيث صار نزهة للناظرين * ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
 العظيم * والمحمد لله رب العالمين * هذا وقد ختم المؤلف كتابه بذكر مسائل سئل عنها وقد ذكرتها في
 محلاتها وذكر فوائد متفرقة كمادة المشايخ المتقدمين وذكر ايضا كثيرا منها في الحظرو والاباحة
 فانتخب من ذلك كله شيئا مما ختم به هذا الكتاب تيمنا للفوائد على الطلاب وقد قدر الله تعالى
 اني لم اذكر كتاب الحظرو والاباحة في محله الذي ذكره فيه المؤلف فناسب ذكره هنا ليعظم شمل ما تفرق
 من تلك الفوائد التي ذكرها في المحايين

مطاب اذا كانت الأم حرة
 الأصل فلا ولا لا حد على
 ولدها وان كان الأب معتقا
 مطاب ينتقل الولاء لابن
 عم المعتق دون بنت المعتق
 واخته

مطاب لاميراث لعصبة عصبة
 المعتق

* (مسائل وفوائد شتى من الحظرو والاباحة وغير ذلك) *

* (سئل) * في جماعة من عباد الله الصالحين من ذرية سيدنا التابعين العارفين بالله تعالى ابي مسلم
 الخولاني قدس سره العزيز ونفعنا الله تعالى به وهم ساكنون في دورهم قرب قرية مشتهلون بالصلوات
 وذكر الله تعالى واطعام الفقراء الواردين عليهم ولهم فيها فلاح مشتهلة على اراضي وقف وعلى أهالي
 القرية ديون قديمة وحديثة قام أهل القرية يكلفون الجماعة دفع شئ من الديون المرقومة بدون وجه
 شرعي ولا كفاية لذلك والى دفع غرامات غير لازمة عليهم شرعا ولم يسبق لهم دفعها في القديم ويتصدون
 اذيتهم بذلك فكيف الحكم * (الجواب) * الحمد لله الذي بنعمته تم الصالحات ليس لهم
 طلب ذلك منهم ويمنعون من معارضتهم في ذلك ولا يلزمهم دفع شئ غير لازم عليهم شرعا وتحرم اذيتهم

لا سيما وهم من عباد الله الصالحين ومن ذرية هذا السيد الجليل رضى الله تعالى عنه وصلى الله عليه وآله
 ينفع الابناء قال الله سبحانه وتعالى وكان اباؤهم اصالحا فاحترموا كما كانوا عليه في القديم خصوصا
 لاجل جددهم الذي كراماته شهيرة في طي الكتب منشورة ومن ترجمه جدى المرحوم فوج الاسلام
 المحقق الهمام الشيخ عبدالرحمن العمادى فى رسالته التى سماها الروضة الياقوتية فى داريا وذكروا
 له مناقب كثيرة وكرامات منيرة من جلالته ما روى المحافظ ابو نعيم فى المحلىة والمحافظ ابن عساكر
 الامام ابن الزملى كافي والمحافظ ابن كثير وغيرهم عن اسماعيل بن عباس قال حدثني شرحبيل بن
 ابي مسلم الخولاني رضى الله تعالى عنه ان الاسود العنسي يعنى مسيلة الكذاب تنبأ باليمن فأرسل الى
 ابي مسلم الخولاني فأتى به فلما جاء قال أشهد انى رسول الله قال ما سمع قال أشهد ان محمد رسول الله
 قال نعم قال أشهد انى رسول الله قال ما سمع قال أشهد ان محمد رسول الله قال نعم فرد ذلك عليه مرارا
 وهو يجيبه بما ذكر ثم أمر بمنار عظيمة فأججت وألقي فيها فلم تضره فتيل للاسود انقه من بلادك والا
 أفسد عليك من اتبعك فأمره بالخروج من بلاده فارتحل أبو مسلم فأتى المدينة وقد قبض رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فأتاه يوم سلم راحته ثم دخل المسجد وقام يصلى الى سارية فصر به عمر بن الخطاب رضى
 الله تعالى عنه فقال من الرجل فقال من أهل اليمن فقال ما فعل الذى أحرقه الكذاب بالنار فقال
 ذلك عبد الله بن ثوب فقال أنشدك الله أنت هو قال اللهم نعم فاعتقه ثم بكى وذهب به حتى اجلسه بينه
 وبين ابى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه وقال الحمد لله الذى لم يمتنى حتى ارانى فى امة محمد صلى الله
 عليه وسلم من فعل به كما فعل بابرهم خليل الرحمن عليه وعلى نبيينا وبقية الانبياء والمرسلين أفضل
 الصلاة واتم التسليم وعلى الصحابة والقراة والتابعين الى يوم الدين * (سئل) * فى بيطار استأجر
 حانوتا فى سوق ملازقة لحانوت بيطار آخر ليأشترأ الصناعات فيها ويريد الا تخومعه من ذلك بدون
 وجه شرعى فهل ليس له معارضته ولا منعه من ذلك * (الجواب) * نعم بنى حانوتا يجنب حانوت
 غيره فكسدت الاولى بسببه فانه لاشئ عليه شرح التنوير من احياء الموات * (سئل) * فيما اذا
 بعث رجل من أهل الخير فى شهر رمضان الى مسجد شريف مقدار من الشمع العسلى ليموقد فى المسجد
 للاستصباح فاحترق وبقي منه مقدار قليل والعرف فى ذلك الموضع ان الامام يأخذه من غير صريح
 الاذن له فى ذلك من الدافع فأخذه الامام فهل له ذلك * (الجواب) * نعم له ذلك حيث كان العرف
 ان الامام يأخذه قال فى الاشياء فى البحث الثانى من القواعد السادسة العادية بحكمة مانعه ومنها
 ما فى وقف القنية بعث شمعاً فى شهر رمضان الى مسجد فاحترق وبقي منه ثلثه او دونه ليس للامام
 أو المؤذن أن يأخذه بغير اذن الدافع ولو كان العرف فى ذلك الموضع ان الامام أو المؤذن يأخذه من غير
 صريح الاذن فى ذلك فله ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم أقول هذا اذا لم يوجد بنى صريح من الدافع
 كما لا يخفى والظاهر ان التقيد بالثلث وما دونه مبنى على ان ذلك مما يصح به عادة بخلاف الاكثر
 تأمل وبقي هل يشمل ذلك ما اذا كان الشمع من مال الوقف والظاهر انه يعتبر زمن الوقف فان كان
 العرف فى زمنه ذلك فالجواب كحكم كذلك وهى واقعة الفتوى فى زماننا سئلنا عن شمع الجامع الاموى
 له وقف مرتب خاص به والعادة ان المتولى على الجامع يأخذ الفاضل فى آخر السنة لكن الذى سبق
 شئ كثير له قيمة معتبرة ثم ذكرت انى قدمت عن المؤلف سؤالا فى ذلك ذكرته فى اثناء الباب الاول من
 كتاب الوقف حاصله ان الامام تصرف فى زمن الوقف بأخذ باقى الشمع ورضى الوقف بذلك فأفتى
 المؤلف بأنه لا يمنع الا من اخذهم واستدل بعبارة القنية والظاهر انه اذا لم يعلم الحال فى زمن الوقف
 يعتبر العرف القديم تأمل والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا وعد زيد عمرا أن يعطيه غلال ارضه

مطلب ترجمه سيدنا ابى مسلم
 الخولاني قدس سره

الاسود العنسى هو الذى
 ادعى النبوة فى اليمن ومسيلة
 الكذاب ادعاها فى اليمامة
 من اجل نجله فليحذر ذلك
 اه منه

مطلب بنى حانوتا يجنب
 حانوت غيره فكسدت الاولى
 لاشئ عليه

مطلب وبت شمعاً الى مسجد
 فى رمضان للامام اخذ الباقي
 منه ان كان العرف كذلك

مطلب لا يلزم الوفاء بالوعد
 شرعا

الغلبة فاستغلها وامتنع من أن يعطيه من الغلبة شيئاً قهلاً يلزم زيداً شيء بمجرد الوعد الزور
 * (الجواب) * لا يلزمه الوفاء بوعده شرعاً وإن وفي فيها وهدت والله سبحانه الموفق والمسألة في الاشياء
 من المحظور والاباحة وتفصيلها في حواشيه * (سئل) * في رجل يدخل على امرأة اجنبية ويحتل بها
 متعة للابانة وكيل عنها في مصاحبة ما بينهما ابوها من ذلك فهل له ذلك ولا عبرة بتعلل الرجل المذكور
 * (الجواب) * نعم قال في الاشياء من المحظور والاباحة المحلولة بالاجنبية حرام الاملازمة مديونة
 هربت ودخلت خربة وفيما اذا كانت محجوزاً وشوها وفيما اذا كان بينهما حائل اه * (سئل) * فيما
 اذا زوج زيد بنته من عمر وتزوج عمر ابنته من زيد ام البنت المزوجة هي ام الزوج ام لا يجوز لعمر
 المرقوم النظر الى المذكوكتان ان أمن الشهوة من الجانبين * (الجواب) * يجوز النظر الى
 المحارم وكل من لا يحمل نكاحها على التأييد كما تزوجته وجدها ان أمن الشهوة الى الرأس والوجه
 والصدر والساق والمضد وحكم أمة غيره في النظر كحكم محارمه ولا ينظر الى الظهر والبطن والفخذ
 لانها ليست مواضع الزينة وهذا كله ان أمن الشهوة وان لم يأمن الشهوة لا ينظر لجميع ما ذكر كركانص
 على ذلك في التنوير والمنع وغيرهما والله سبحانه أعلم * (سئل) * في الرجل هل ينظر من محارمه بنسب
 رضاعاً الى وجهها ورأسها مع أمن الشهوة منها * (الجواب) * له أن ينظر من محارمه بنسب
 أو سب كالرضاع الى الوجه والرأس والصدر والساق والعقد بشرط أمن الشهوة منها كما في النهاية
 من قصر نظره على الرجل فقد قصر كما في العلائي عن ابن كمال وبالله تعالى التوفيق والمسألة في الملتقى
 والمنع وغيرهما من فصل في النظر من باب المحظور والاباحة (سئل) فيما اذا اشترى زيد جارية واستولدها
 ثم اشترى جارية اخرى للتسرى فزعمتا انها اختان فكيف الحكم * (الجواب) * ان وقع في قلبه انها
 صادقتان فلا يجمع بينهما محرمة التجمع بين الاختين نكاحاً ووطأً بملك بين قال الله تعالى وأن تجمعوا بين
 الاختين الا ما قد سلف وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجمع
 ما في رحم اختين وان وقع في قلبه انها ما كاذبتان فليس عليه شيء في التسرى بهما على ما نقله العلامة
 بيري زاده في حواشي الاشياء من كتاب المحظور والاباحة بما نصه خلف عن أبي يوسف فيمن اشترى
 جارتين زعمتا انها اختان فان وقع في قلبه انها صادقتان فلا يقربهما وان وقع في قلبه انها كاذبتان
 فليس عليه شيء كافي المحامدي المحصيري والله سبحانه أعلم * (سئل) * في مؤذن جامع يؤذن في منارته
 ويبلغ الامامة في صلوات الجماعة وهو متم بشد من حرير على رأسه فهل يمنع من لبسه * (الجواب) *
 يحرم لبس الحرير للرجال ولو بمحائل بينه وبين بدنه على المذهب الصحيح * وفي البخاري من كتاب العيدين
 قال لقي عمر حجة من استبرق تباع في السوق فأخذها فألقى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 يا رسول الله اتبع هذه تجعل بها في العيد والوفود فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هذه لباس
 من لا خلاق له فلبث ما شاء الله أن يلبث ثم أرسل اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بحجة ديباج فأقبل
 بها عمر فألقى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انك قلت انما هذه لباس من لا خلاق
 له وارسلت الي بهذه الحجة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تديعها أو تصيب بها حاجة اه الاستبرق
 بكسر الهمزة من الديباج والديباج الثياب المتخذة من الابرسم فارسي معرب عيني * (سئل) *
 في رجل استأجر من جماعة عدة آلات معدة للهو واللعب يسمونها بالمناقل والطاب والدك لاجل اللعب
 بهامذة معلومة باجرة معلومة دفعها للتوجرين وتعمل عليه منافع المأجورين بما رضى ويريد الرجوع على
 التوجرين بتظهير الاجرة المدفوعة لهم فهل يسوغ له ذلك والاحارة المذكورة غير جائزة * (الجواب) *
 نعم قال في البدائع ومنها أن تكون المنفعة مباحة الاستيفاء فان كانت محظورة الاستيفاء لم تجز الاجارة اه

مطلب المحلولة بالاجنبية
حرام الا في ثلاث

مطلب يجوز النظر الى المحارم
مطلب له النظر الى محرمه
رضاعاً

مطلب اشترى جارية يتبين
زعمتا انها اختان

قوله خلف اي روى خلف
اه مته

مطلب يحرم لبس الحرير

مطلب لا تصح اجارة آلات
اللهو

(مسئل) العلامة المجتهد عبد الرحمن افندي الهمادي عن السماع بما صورته فيما اذا سمع من الآلات المطربة كالبراع وغيره وما لذلك شديده هل ذلك حلال أو حرام بالنسبة الى الشريعة والحقيقة وهل لذلك سبيل وإلى سماعه طريقة أم لا فأجاب المولى المذكور عليه رجة الرحيم الغفورة ورحمة من لا يعترض عليه اصدق مقالة وبأوجه من لا ينكر عليه لقوة حاله فن وجد في قلبه شيئاً من نور المعرفة فليتقدم والافرجوعه مما نهى الشريعة الشريفة عنه أحكم وأسلم والله سبحانه أعلم كتبه الفقير عبد الرحمن الهمادي المفتي بدمشق الشام عفي عنه قال المؤلف رحمه الله تعالى ورأيت بخطه الشريف ما صورته مسئلة المصالح الدين اللاري العالم المشهور وهو حينئذ مقيم بحلب عن جواز جمع الدف والشبابة والسماع فأجاب ان كلامها مباح فاجتماعها أيضاً مباح مستدلاً بقول الغزالي في الاحياء ان أفراد المباحات ومجموعها على السواء الا اذا تضمن المجموع محذوراً لا يتقدمه الا حاد قال وقد وقع المنع من بعض أهل زماننا وأفتى جدي بالمحواز يصح فتواه كابر العلماء من معاصريه ببلاذ فارس ثم نقل فتوى جده بطولها ونقل قول العارفين بتحريم النوى الشبابة وقال ولم يقيم النوى دليلاً على ذلك ثم نقل تصحيح الجلال الدواني فتوى جده ثم كلام الدواني في شرح الهياكل حيث قال الانسان يستعد بالحر كات العبادية الوضعية الشرعية للشوارق القدسية بل المحققون من أهل التجريد قد يشاهدون في أنفسهم طرباً قدسياً رزخاً فيتمركون بالرقص والتصفيق والدوران ويستعدون بتلك الحركة لشروق انوار انوارى أن يتقضى ذلك الحال عنهم بسبب من الاسباب كما عليه تجارب السالكين وذلك سر السماع وأصله الباعث للمأهلين على وضه حتى قال بعض اعيان هذه الطائفة انه قد ينفتح للسالكين في مجلس السماع ما لا ينفتح في الاربعينات اه وقد أفتى أيضاً المصالح المذكور باباحة الرقص أيضاً بشرط عدم التثني والتكسر اه قلت والمحق الذي هو أحق أن يتبع وأخرى أن يدان به ويستمع أن ذلك كله من سيئات البدع حيث لم ينقل فعله عن السلف الصالحين ولم يقل بمجمله أحد من أئمة الدين المجتهدين رضي الله عنهم أجمعين قال الاستاذ السهروردي في عوارف المعارف وناهيك به من كتاب وقد تكلم على السماع في خاتمة أبواب منه بما هو حق التحقيق ولب الباب وان انصف المنصف وتفكر في اجتماع أهل الزمان وقعود المغنى بدفعه والمشبب بشبافته وتصور في نفسه هل وقع مثل هذا الجلوس والهيئة بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهل استحضروا قولاً او قعدوا وجمعتهم لاسماعه لاشك بأن ينكر ذلك من حال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله تعالى عنهم ولو كان في ذلك فضيلة تطلب ما اهلواها فن يشير بأنه فضيلة تطلب وجمعت لها لم يحط بدوق معرفة احوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعين ويستروح الى استحضار بعض المتأخرين وكثير يغاط الناس بهذا الكلام احتج عليهم بالسلف الماضين يحتاج بالمتأخرين فكان السلف أقرب الى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومديهم أشبه بهدى النبي صلى الله عليه وسلم وكره لبس المعصفر والمزعفر الاحمر والاصفر للرجال ولا بأس للنساء بسائر الالوان تنوير من المحظور ويكره تحريم الرجال الاحمر والمعصفر وقيل تنزيهاً علاني على الملتقى ونقل المنصف عن المحاوي القدسي كراهية لبس المعصفر والمزعفر الاحمر للرجال اه وما في الجعبي وشرح النقاية لابي المكارم الحنفى لا بأس لبس الثوب الاحمر في كراهة التنزيه لكن مريح صاحب تحفة الملوك بالحرمة فأفاد أن المراد كراهة التحريم وهو المهل عند الاطلاق كما تقدم تحقيقه كذا في المنع ومثله في معين المفتي وفي الاختيار شرح المختار ويكره الاحمر والمعصفر لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن لبس المعصفر اه وفي المحيط ويكره لبس الثوب الاحمر والمعصفر قال عليه الصلاة والسلام اياكم والحجرة فانها راي الشيطان ولانها كسوة النساء ويكره التشبه بهن اه والعلامة قاسم خنوي مفصلة طويلة في حرمة لبس الاحمر كما في فتاوى الكازروني وفي

مطلب
في سماع الآلات المطربة

قف على هذا الجواب المنصف

مطلب
في تحرير رسالة لبس الاحمر

الذخيرة وروى محمد في السير الكبير نهى الرجال عن لبس المعصفر قيل المراد منه أن يلبس المعصفر
ليحب نفسه إلى النساء وقيل النهى عن لبس المعصفر والمنزلة من طلقها قد جاء عن ابن عمر رضي الله تعالى
عنهما أنه قال نهى في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس المعصفر وأياكم والحجرة فأنه لبس الشيطان
تأخرانية من الاستحسان من الفصل العاشر في اللباس ونقل الأتقوى في فتاويه من الكراهية في
كتاب الكسب عن الوجيز هكذا ويكره لبس الثوب الأحمر والمعصفر اه وما في القهستاني وشرح النقاية
لا في المكارم الخنفي لا بأس بلبس الثوب الأحمر كما تقدم به يد كراهية التنزيه قلت مرجع نقل القهستاني
إلى الزاهدي في مجتبه وحاويه ونقل الزاهدي لا يعارض نقل المعتبرات النعمانية فإنه ذكر ابن وهبان
أنه لا ينافي ما نقله صاحب القنية يعني الزاهدي مخالفا للقواعد ما لم يعضده نقل من غيره ومثله في
النهر أيضا وفي الرسائل الزينية في رسالة رفع الغشاء عن وقتي العصر والعشاء أنه لا عبرة به في قول الفتاوى
إذا عارضها نقول المذهب بما يستأنس بما في الفتاوى إذ لم يوجد ما يخالفها من كتب المذهب وفي الرسائل
زينية أيضا ولا يحمل إلا فتاوى من الكتب القريبة اه والذين اختاروا الكراهة أكثر فقط بهذا
ما قلناه الشرنبلالي في رسالته المشهورة في لبس الأحمر من جواز لبس الأحمر عن الكل وغيره وليس
في عبارته النهى على لبس الأحمر بل لبس المعصفر وعبارته هكذا اختلاف الصحابة والتابعين في لبس
المعصفر قال أبو حنيفة ومالك والشافعي رحمهم الله تعالى يجوز لكن قال مالك وغيرها أفضل اه فأين
النص على جواز لبس الأحمر وقول الكل كان عليه الصلاة والسلام يلبس يوم العيد بدرة حمراء محمول
على أن فيها خطوطا حمرا وخضرا كما تأول ذلك أهل الحديث وما نقله الشرنبلالي عن العيني في استنباط
الأحكام من جواز لبس الأحمر من الحديث الشريف فذلك من حيث الاستنباط لا من حيث نقل
المذهب ولا فناء في الكراهة كثير بل أكثر والقياس أن يعمل بما عليه الأكثر كما نقله الشرنبلالي نفسه
في شرح إمداد الفتاح من باب صلاة المريض ومن نقل الكراهة الحدادي في السراج الوهاج وفي المحيط
والاختيار والتدوير والتمني وفي الذخيرة عن محمد في السير الكبير والوجيز وأفتى به العلامة قاسم وصرح
بالحرمة في تحفة الملوك وأقره عليه العيني في شرحه بالحديث الشريف ونص في متن مواهب الرحمن على
الحرمه أيضا وعبارته كما نقله الشرنبلالي في رسالته ويحرم لبس الأحمر والمعصفر اه على أن الذي يجب
على المقلد اتباع مذهب امامه والظاهر أن ما نقله هؤلاء الأئمة هو مذهب الامام لا ما نقله أئمة المكارم فإنه
رجل مجهول وكتابه كذلك والتهمة تاني بكارف سيل وحاطب ليل خصوصا واستناده إلى كتب الزاهدي
المعتزلي فكان لا يليق في حقه أن يقول الاختلاف يوصله إلى الكراهية التنزيهية فلم يبق التحريم كما قيل
وعده بحالة سمع لي بها الفياض العليم ببركة النبي الكريم صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم كثيرا ثم
رأيت العلامة المحمدي محشي الاشباه نقل في حاشيته من أحكام الجمعة أنه روى البيهقي أنه عليه الصلاة
والسلام كان يلبس يوم العيد بدرة حمراء وهي كافي الفتح عبارة عن ثوبين من اليمن فيه ما خطوطا حمرا
وخضرا لأنها حمراء بحيث فليكن محمل البدرة أحدهما بدليل نهيه عن لبس الأحمر كما رواه أبو داود والقول
مقدم على الفعل والمحاضر على المبيح لو تعارضوا فكيف إذا لم يتعارضوا بالمحل المذكور اه (فائدة) وضع
الستور والعمائم والثياب على قبور الصالحين والاولياء كرهه الفقهاء حتى قال في فتاوى الحجة وتكره
الستور على القبور اه ولكن نحن الآن نقول ان كان القصد بذلك التعظيم في أعين العامة حتى لا يحتقروا
صاحب هذا القبر الذي وضعت عليه الثياب والعمائم ومحجب المنشوع والادب لقلوب الغافلين الزائرين
لان قلوبهم نافرة عند المحضور في التأديب بين يدي أولياء الله تعالى المدفونين في تلك القبور كما ذكرنا
من حضور روحانياتهم المباركة عند قبورهم فهو أمر جائز لا ينبغي النهي عنه لان الأعمال بالنيات ولكل

مطلب

نقل الزاهدي لا يعارض نقل
المعتبرات

مطلب

لا عبرة بقول الفتاوى إذا
عارضها نقول المذهب

مطلب

العمل بما عليه الأكثر

مطلب

في وضع الستور على القبور

اسمى ما نوى فانه وان كان بدعة على خلاف ما كان عليه السلف ولكن هو من قبيل قول الفقهاء في كتاب الحج انه بعد طواف الوداع يرجع القهقري حتى يخرج من المسجد لان في ذلك اجلال البيت حتى قال في منهاج السالكين وما يفعله الناس من الرجوع القهقري بعد الوداع فليس فيه سنة مريية ولا اثر محكي وقد فعله اصحابنا الخ اه من كشف النور عن اصحاب القبور للشيخ عبد الغني التالبي نعمنا الله به آمين (فائدة) في تيسير الوقوف للمساوي من آخر الفصل الثالث وقد ذكرنا الحافظ العماد ابن كثير في تاريخه ان علماء بغداد منعوا في بعض السنين تعليم الاطفال في المساجد الا شخصا واحدا كان موصوفا بالصالح والخير فاستندوه من المنع واستقمو الماوردى من ائمتنا والقدرى من الحنفية وغيرهما فاتفقوا باستثنائه مستدلين بان المصطفى صلى الله عليه وسلم امر بسد كل خوخة الا خوخة أبي بكر رضي الله تعالى عنه فقاسوا استثناءهم لذلك الرجل على استثناء خوخة أبي بكر رضي الله تعالى عنه قال وهذا استنباط دقيق لا يدركه الا ائمة المجتهدون اه (فائدة) اجمع العلماء على ان الدعاء للاموات ينفعهم لقوله تعالى والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان وقوله عليه الصلاة والسلام اللهم اغفر لاهل البقيع وقوله اللهم اغفر لمحبينا وميتنا واختلقوا في وصول ثواب قراءة القرآن اذا قال القارىء اللهم اوصل ثواب ما قرأته الى فلان قال بعضهم لا يصل لانه ما هو من سعي الميت والانسان ليس له الاماسي وقال بعضهم يصل اليه وهو المحتار وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا مات العبد انقطع عمله لامن ثلاث صدقة جارية ولد صالح يدعوه وعلم ينتفع به بعده وعن انس رضي الله تعالى عنه قال سبع مجرى ثواب الميت في قبره من علم علما او اجرى نهرا ماء وحفر بئرا وغرس نخلا او بنى مسجدا او كتب مصحفا او ترك ولدا يستغفر له والله تعالى اعلم بالصواب من السراج الوهاج ان اهل البيت قيل الوقف وفي الاتقان للسيوطي الا ائمة الثلاثة اجتمعوا على وصول ثواب القراءة لميت ومذهبنا خلافه لقوله تعالى وان ليس للانسان الاماسي اه سئل الحافظ ابو الفضل بن حجر العسقلاني عن قرأ شيئا من القرآن وقال في دعائه اللهم اجعل ثواب ما قرأته أو مثل ثواب ما قرأته زيادة في شرف سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعني الزيادة مع كماله صلى الله عليه وسلم فأجاب بقوله هذا اخترع من متأجري القراء لا أعرف لهم سلفا فيه ولكن هو ليس بمحال كما تخيله السائل فقد ورد في رؤية الكعبة اللهم زد هذا البيت شرفا وعظيما الخ ففعل الخ اخترع المذكور قاسه على ذلك وكأنه لمحظ أن معنى طلب الزيادة أن تقبل قراءة فيثيبه عليها واذا أئيب أحد من الامة على فعل طاعة من الطاعات كان للذي علمه نظير أجره وللعلم الاول وهو الشارع صلى الله عليه وسلم جميع ذلك فهذا معنى الزيادة في شرفه وان كان شرفه مستقرا حاصله اذا عرف هذا عرف أن معنى قول الداعي اجعل مثل ثواب ذلك تقبل هذه القراءة ليحصل مثل ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وأما قوله اجعل ثواب ذلك بغير لفظ مثل فله أصل وهو الحديث المروي عن كعب رضي الله تعالى عنه اجعل لك صلاتي كلها قال اذا تكفي همك وقد قيل ان المراد بالصلاة هنا الدعاء وقيل الصلاة حقيقة والمراد بنفس ثوابها من الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الاسلام ابن حجر وفي الفتاوى لمحدثه لابن حجر الهيتمي وما يفعله الناس الآن من سؤالهم من الله تعالى أن يوصل مثل ثواب ما يقرؤون النبي عليه الصلاة والسلام وآله وحجبه وتابعيهم حسن لا اعتراض عليه خلافا لمن زعمه كما بينته في افتاء طويل غير هذا والاولى للقارى فعل ذلك مع والديه وله التسوية بينهما تفضيل أحدهما لكن الاب او ابى أحد من كلامهم في زكاة الفطر فرفقهم بينهما وبين الزكاة الطهيرة وادب أحق ومن النفقة الحاجة والام احوج وكذا يقال في الصدقة اه وقد أجاب بعض المتأخرين كالسبكي والبارزى وبعض المتقدمين من الحنابلة كابن

مطلبه

منع العلماء تعليم الاطفال
في المساجد الا شخصا واحدا

مطلبه

اجمع العلماء على أن الدعاء
للأموات ينفعهم

مطلبه

اختلفوا في وصول ثواب
قراءة التمرغان

مطلبه

الائمة الثلاثة على وصول
ثواب القراءة لميت ومذهب
الشافعي خلافه

مطلبه

في قول القارى اجعل
ثواب ما قرأته زيادة في شرفه
صلى الله عليه وسلم

مطلبه

اذا أئيب أحد على طاعة
فليس علمه نظير أجره

مطلبه

في إهداء ثواب القراءة الى
النبي صلى الله عليه وسلم

عقيل جبال علي بن الموفق وكان في طبقة المجيد ولابي العباس محمد بن اسحاق السراج النيسابوري من المتقدمين اهداء ثواب القرآن له عليه الصلاة والسلام الذي هو تخصيص المحاصل والعز بن عبد السلام من المجيزين وقال ابن تيمية لا يستحب بل هو بدعة وقال ابن قاضي شعبة يمنع وابن العطار ينبغي أن يمنع وقال ابن الجزري لا يروى عن السلف ونحن بهم نقف ثم قال وأجاب بعضهم بجوازه بل باستحبابه قياسا على ما كان يهدي اليه في حياته من الدنيا وما طلب الدعاء من عمر رضي الله تعالى عنه وحث الأمة على الدعاء له بالوسيلة عند الأذان ثم قال فإن لم تفعل ذلك فقد اتبعت وان فعلت فقد قبل به اه كلام ابن الجزري وقال الكمال بن جزمة الحسيني الاحوط الترك من كثر الزلاغين للبرهان الفاجي ملخصا (فائدة) من البدع المنكرة ما يفعل في كثير من البلدان من ايقاد القناديل الكثيرة العظيمة السرف في ليال معروفة من السنة كليلة النصف من شعبان فيحصل بذلك مفسد كثيرة منها ضاهاة الجوس في الاعتناء بالنار في الاكثار منها ومنها ضاعة المعال في غير وجهه ومنها ما يترتب على ذلك من المفسد من اجتماع الصبيان وأهل البطالة ولعنهم ورفع اصواتهم وامتهانهم المساجد وانتهاك حرمتها وحصول او اخ فيها وغير ذلك من المفسد التي يجب صيانة المسجد عنها شرح المذهب للإمام النووي رحمه الله تعالى وصرح أئمتنا الاعلام رضي الله تعالى عنهم بأنه لا يجوز أن يزد على سراج المسجد سواء كان في شهر رمضان أو غيره لان فيه اسرافا وكفى الذخيرة وغيره ما قال العلامة الزنجشيري في ربيع الابرار من باب الطعام والوانه مانعه كانت سنة السلف أن يقدموا جملة الالوان دفعة ليا كل ما يشتهي اه فثبت بهذا أن تقديم الالوان جملة من سنة السلف كما هو عادة العرب وما يفعله الروم من تقديم الالوان واحدا بعد واحد مستدلين بما روي انه عليه الصلاة والسلام كان لا يجمع بين لونين فيجاب عنه بأنه ما كان يجمع بين لونين في لقمة واحدة بدليل ما ذكره ايضا في ربيع الابرار من الباب المزبور عن عائشة رضي الله تعالى عنها ما كان يجمع لونان في لقمة في فم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان محما لم يكن خبز او ان كان خبز لم يكن محما اه (في شرح البخاري) للعيني من كتاب العيدين من باب المحراب والدرق يوم العيد قال الترمذي اما الغناء فلا خلاف في تحريمه لانه من اللهو واللعب المذموم بالاتفاق اما ما يسلم من المحرمات فيجوز القليل منه في الاعراس والاعياد وشبهها وما ذهب أبي حنيفة تحريمه وبه يقول أهل العراق ومذهب الشافعي كراهته وهو المشهور من مذهب مالك واستدل جماعة من الصوفية بحديث الباب على اباحة الغناء وسماعه بالآلة وبغير آلة ويرد عليهم بأن غناء الجاريةتين لم يكن الا في وصف الحرب والشجاعة وما يجري في القتال فذلك رخص عليه الصلوة والسلام فيه وأما لغناء المعتاد الذي يحرك الساكن ويهيج الكامن الذي فيه وصف محاسن الصبيان والنساء ونحوها من الامور المحرمة ولا يخفى في تحريمه ولا اعتبارا بآل بعده المجتهلة من الصوفية فانك اذا تحقققت اقوالهم في ذلك ورأيت افعالهم وقفت على آثار الزندقة منهم وسئل أبو يوسف عن الدف انكره في غير العرس لمثل المرأة في منزلها الصبي قال لا اكرهه وأما الذي يجي منه اللعب الفاحش والغناء في اكرهه الى أن قال أي العيني وتال المذهب الذي أنكره أبو بكر رضي الله تعالى عنه كثرة لتنظيم واخراج الانشاد عن وجهه الى معنى التطريب بالالحان ألا ترى انه لم ينكر الانشاد وانما انكر مشابهة الزمر بما كان في الغناء الذي فيه اختلاف النغمات وطلب الاطراب وهو الذي يخشى منه وقطع الذريعة فيه احسن وما كان دون ذلك من الانشاد ورفع الصوت حتى لا يخفى معنى البيت وما اراده الشاعر بشعره فغير منهي عنه وقد روي عن عمر رضي الله تعالى عنه انه رخص في غناء الاعراب وحوصوت كالحدا يسمى النصب الا انه رقيق اه (فائدة) في البزاية يخامض ضارب الحية وان لا يوجهه لا يوجهه لا يوجهه ولا يخفى

مطلب
من البدع المنكرة ايقاد
القناديل الكثيرة

مطلب
كانت سنة السلف أن
يقدموا جملة الالوان دفعة
ليا كل ما يشتهي

مطلب
في تحريم الغناء

مطلب
يخامض ضارب الحية وان
لا يوجهه لا يوجهه لا يوجهه

على المتأثر بالمتدبر والمتبع المتبحر أن في هذا إيماء إلى ما ورد في الحديث الشريف تضرب الذئبة على
 النصارى ولا تضرب على العشار وعلى هذا فالتميز في قوله أولاً لا بوجهه عائد إلى الضرب الذي دل عليه
 ضارب فهو من قبيل أعداؤه أو أقرب للتقوى أى العدل فعنا حينئذ يخاصم ضارب الحيوان أى ينهى
 عن ضربه حال كون ضربه لا على وجهه الذى أباحه الشارع بأن ضرب الدابة على العشار مثلاً لأن العشار
 من سوء أمساك الراسكب اللجام لا من الدابة فينبى في هذه الحالة ضارب الحيوان عن ضربه وقوله
 ثانياً لا بوجهه أى لا يخاصم ضارب الحيوان إذا كان ضربه على وجه الضرب الذى أباحه الشارع بأن
 كان ضربه على النصارى مثلاً لأن النصارى من سوء خاق الدابة فتؤدب على ذلك فالضمير في قوله ثانياً
 لا بوجهه عائد إلى الضرب المدلول عليه بضارب أيضاً وقد أشبه هذا النفي من النفي ما وقع في الكافية
 من الاستثناء حيث قال فيطابق فيهما ما قصد إلا إذا كان جنباً إلا أن يقصد الأنواع وقوله لا بوجهه
 الضمير فيه عائد إلى الحيوان والمراد به حينئذ العضو وهو مستثناء من النفي الثانى الذى دل منهومه على
 عدم مخاصمة ضارب الحيوان حيث ضربه مثلاً على النصارى الذى أباحه الشارع أى لا يجوز مخاصمته في
 هذه الحالة أى لا ينهى عن ذلك إلا إذا ضربه على وجهه أى عضوه فإنه ينهى عن ذلك لئلا ينهى الشارع عن
 الضرب على الوجه ولعل هذا هو الوجه الذى قصده صاحب البزاية من عبارته التى أغرب فيها ولكل
 وجهة هو مولها كذا رأيت بخط بعض الفضلاء قال في مجواهر الفتاوى لو أن رجلاً من أهل الاجتهاد
 برئ من مذهبه في مسألة أو فى أكثر منها باجتهاد لما وضع له من دليل الكتاب أو السنة أو غيرهما
 من الحجج لم يكن ملوماً ولا مذموماً بل كان مأجوراً محموداً وفى سعة منه وهكذا أفعال الأئمة المتقدمين
 فأما الذى لم يكن من أهل الاجتهاد فانتقل من قول إلى قول من غير دليل لكن لما يرغب من غرض
 الدنيا وشهوتها فهو مذموم أتم مستوجب للتأديب والتعزير لا تركه كالمتركى الدين واستخفافه
 بدينه ومذهبه اهـ ونقل السيوطى في رسالته المهمة بجزيل المواهب في اختلاف المذاهب من فصل
 الانتقال من مذهب إلى مذهب وهو جائر إلى أن قال وأقول للنتقل أحوال * الأول أن يكون
 السبب المحامل له على الانتقال امرأته أو نوبيا كحصول وظيفة أو مرتب أو قرب من الملوك وأهل الدنيا
 فهذا أحكمه كنهها جرم قيس لأن الأمور بقاصدها ثم له حالان الأول أن يكون عارياً من معرفة
 الفقه ليس له في مذهب امامه سوى اسم شافعى أو حنفى كغالب متبعي زماننا أرباب الوظائف في
 المدارس حتى أن رجلاً سأل شيخنا العلامة الكافى رحمه الله تعالى مرة يكتب له على قصة تعليقه بولاية
 أول وظيفة تشغرها الشيعونية فقال له ما مذهبك فقال مذهبي خبز وطعام يعنى وظيفة أمانى الشافعية
 أو المالكية أو الحنابلة فإن الحنفية في الشيعونية لا خبز لهم ولا طعام فهـ إذا أمره في الانتقال أخف
 لا يصل إلى حد التحريم لأنه إلى الآن عامى لا مذهب له يحققه فهو يستأنف مذهباً جديداً فإنهم إن
 يصحكون فقهائهم مذهب ويريد الانتقال لهذا الغرض فهذا أمره أشد وعندى أنه يصل إلى حد
 التحريم لأنه تلاعب بالأحكام الشرعية لمجرد غرض الدنيا * المحال الثانى أن يكون الانتقال
 لغرض ديني وله صورتان الأولى أن يكون فقهائهم مذهب وقد ترجع عنده المذهب الآخر لما رآه من
 وضوح أدلته وقوة مسنده فلهذا المذهب عليه الانتقال أو يجوز كما قاله الرافعى ولهذا المآدم الشافعى
 مصر تحول أكثر أهلها شافعية بعد أن كانوا مالكية والثانى أن يكون عارياً من الفقه وقد اشتغل بمذهبه
 فلم يحصل منه على شئ ووجد مذهب غيره سهلاً عليه سريعاً إدراكه بحيث يرجو التفقه فيه فهـ لا يجب
 عليه الانتقال قطعاً ويحرم التخلف لأن التفقه على مذهب امام من الأئمة الأربعة خير من الاستمرار على
 الجهل وليس له من المذهب سوى اسم حنفى أو شافعى أو مالكى فالتمذهب على مذهب أى امام كان

مطلب في الانتقال من
 مذهب إلى مذهب

مطلب في سبب تحوّل
الطحاوي عن مذهب
الشافعي الى مذهب أبي
حنيفة

مطلب في منع دخول المسجد
وتجوهره من اكل الثوم ونحوه
وما ألحق بذلك

مطلب في حكم قتل الجراد

مطلب يجب قتل الآدمي
المؤذي فضلا عن غيره

خير من الجهل بالفتنة على كل المذاهب فان الجهل بالفتنة تقصير كبير وقل ان تصح معه عبادة
وأطن هذا هو السبب لتحويل الطحاوي حنفيا بعد ان كان شافعيًا فانه كان يقرأ على خاله المزني فاعتناص
علمه الفهم يوما فحلف المزني انه لا يجي منه فانتقل حنفيا ففتح عليه وصنف كتابه شرح معاني الآثار
فكان اذا قرئ عليه يقول لو عاش خالي كفر عن يمينه قال بعض العلماء وقد حكى هذه الحكاية لاحث
على المزني لان مراده لا يجي منه شيء في مذهب الشافعي قلت ولا يستنكر ذلك فرب شخص يفتح عليه في
علم دون علم وفي مذهب دون مذهب وهي قسمته من الله تعالى وكل ميسر لما خلق له وعلامة الإذن التيسير
الحال الثالث ان يكون الانتقال لا لغرض ديني ولا لغرض دنيوي بل مجرد عن القصد فهذا يجوز للعامة
ويكره أو يمنع للفقهاء لانه قد حصل فقه ذلك المذهب ويحتاج الى زمن آخر لتحصيل فقه هذا المذهب
فدفعه ذلك عما هو الا هم من العمل بما تعلمه وقديته قضى العرق قبل حصول المقصود من المذهب الشافعي
فالاولى ترك ذلك انتهت عبارة الرسالة قال الامام العيني في شرحه على صحيح البخاري في باب ما جاء في
الثوم النبي والبصل والكراث قلت العلة اذى الملائكة واذا المسلمين فيختص النبي بالمساجد وما في
معناها ولا يختص بمسجده عليه الصلاة والسلام بل المساجد كلها سواء عملا برواية مساجدنا بالجمع
وشذ من خصه بمسجده عليه الصلاة والسلام ويلحق بما نص عليه في الحديث كل ماله رائحة كريمة
من الماء كولات وغيرها وانما خص الثوم هنا بالذكر وفي غيره أيضا بالبصل والكراث لكثرة اكلهم لها
وكذلك ألحق بذلك بعضهم من بفيه بخراوبه جرح له رائحة وكذلك القصاب والسمك والمجذوم والابرص
اولى بالالحاق وصرح بالجهل بدوم ابن بطل وقيل عن سعدون لا اري الجمعة عليهم ما واحتج بالحديث
والحق بالحديث كل من آذى الناس بلسانه في المسجد وبه أفتى ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ما هو اصل
في نفي كل ما يتأذى به ولا يبعد أن يعذر من كان معذورا بكل ماله ريح كريمة لما روى ابن حبان في
صحيحه عن المغيرة بن شعبه انتهت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فوجدهم من ريح الثوم فقال من
أكل الثوم قال فأخذت يده فأدخلتها فوجد صدرى معصوبا فقال ان لك عذرا وفي رواية الطبراني في
الاوسط اشتكت صدرى فاكلته وفيه فلم يعفقه صلى الله عليه وسلم اه وفيه من الباب المذكور قوله
صلى الله عليه وسلم وليمة في بيته صريح في أن اكل هذه الاشياء عذر في التخلف عن الجماعة وأيضا هنا
علتان احدهما اذى المسلمين والثانية اذى الملائكة فبالنظر الى العلة الاولى يعذر في ترك الجماعة
وحضور المسجد وبالنظر الى الثانية يعذر في ترك حضور المسجد ولو كان وحده اه ورأيت في شرح العلائي
على التنوير من شتى الفرائض تقلاعن المبتغي بالمهجة انه يكره حرق جراد وقلة وعقرب ولا بأس باحراق
حطب فيه غل اه * وقال في التنوير أيضا من المحل المزبور يجوز فصد البهاشم وكيها وكل علاج فيه
منفعة لها وجاز قتل ما يضره نسا ككباب عقور وهره ويذبحها فقال العلائي ولا يضر بها لانه لا يفيد
ولا يحرقها اه قال في المصباح والبهيمة كل ذات اربع من دواب البر والبحر وكل حيوان لا يميز فهو بهيمة
اه فقتضاه ان يقال للجراد بهيمة لانه حيوان لا يميز وانه يجوز قتله بما سوى الاحراق ان أضرو في جواهر
الفتاوى من آخر الباب السادس من الجنائيات قال ملك الملوك لما سئل عن قتل الزنبور والمحشرات
المؤذية كتابها وغيره هل يجوز قال يجب قتل الآدمي المؤذي فضلا عن غيره اذا كان مؤذيا اه
قال العلامة الخيزر الملى في حاشية المنع من باب التعزير قوله والمحشرات المؤذية قيدها لان ما لا يؤذي
من الحيوانات يجوز قتله قال في التتارخانية تقلاعن المحيط يكره ان يقتل ما لا يؤذيه اه والمراد بالأكراهة
كراهة التحريم لانها اذا اطلقت في بابها يراد بها ذلك اه كلام الخيزر الملى وقال العلائي في شرح
التنوير من باب التعزير وأفتى الناصبي بوجوب قتل كل مؤذ اه وأفتى العلامة ابن حجر الشافعي بأنه اذا

لم يكن دفعه الا بالحرق جاز وعبارته في التحفة وقضية جواز قتل وشي الجراد حل حرقه مطلقا
 لكن قال القاضي يدفع عن نحو ذرع بالاحف فان لم يدفع الا بالحرق جازاه وفي شرح العباب قل
 القاضي حسين يجوز حرق النمل الصغير كالجراد اذا عم أرضا ولم يمكن اندفاعه الا بالحرق اه وقال
 العلامة الرملي في شرح المنهاج ولو تضرع الجراد أو نمل دفع كالمائل فان تعين احراقه طريقا لدفعه جازاه
 وفي كتاب مطلوب المؤمنين من كتب أئمة الحنفية للشيخ بدر الدين بن ناج بن عبد الرحيم اللاهوري من
 فصل في احراق وقتل الخوارج واختلاف الناس في قتل الجراد قال بعضهم لا يجوز قتله وقال اهل الفقه
 كلهم لا بأس بقتله فاما من كره قتله قال لانه خلق من خلق الله يأكل من رزق الله تعالى ولا يجرى عليه
 القلم وأما من قال لا بأس به فلان في تركه افساد الاموال وقدر خص النبي صلى الله عليه وسلم قتل
 المسلم اذا أراد اخذ ماله فاجراد اذا أراد افساد ماله فهو اولي أن يجوز قتله الا ترى انهم اتفقوا انه يجوز
 قتل الحية والعقرب لانهما يؤذيان الانسان وكذلك الجراد كذا في بستان أبي الليث اه فصرح
 عبارة هذين الامامين انه اذا تعين احراقه طريقا لدفعه جازاه عند السادة الشافعية رضي الله
 تعالى عنهم وفي هذه السنة اعني سنة تسع وخمسين ومائة والف جاء من الجراد شيء كثير بد مشق وقد
 قتل اهل دمشق شيئا كثيرا منه في السنة المذكورة اللهم اقبل صغارها وأمت صغارها وأفسد
 بيضها وادفع شرها عن اوراق المسلمين بحجاء النبي الامين وآله وصحبه أجمعين وقد آت مؤلفا حسنا
 في الجراد للشيخ محمد المحمدي الرجبي الدمشقي الشيباني أتى فيه بالقوائد المحسنة عليه من الله تعالى
 الرحمة والرضوان بسماء الارشاد في الجراد (فائدة) في الذخيرة والمغني وبستان أبي الليث الامر
 بالمعروف على وجوه ان كان يعلم بكبر رايه انه لو امر بالمعروف يتعظون ويمتنعون عن المنكر فالامر
 بالمعروف واجب عليه لا يسهه تركه ولو علم بكبر رايه انه لو امر بالمعروف يقذفونه ويشتمونه فتركه أفضل
 وكذا لو علم انهم يضربونه ولا يصبر على ذلك وتقع بينهم العداوة أو يهيج منهم القتال فتركه أفضل ولو علم انه
 يصبر على ضربهم ولم يشك الى احد فلا بأس به وهو مجاهد ولو علم انهم لا يقبلون منه ولا يخاف ضربا ولا شتما
 فهو بائنا راولا امر بالمعروف أفضل وذكره المحبوبي مطاوعة قال الامر بالمعروف واجب او فرض اذا غلب
 على ظنه انهم يتركون الفسق بالامر ولو غلب على ظنه انهم لا يتركونه لا يكون آثما في تركه من البناءية
 شرح الهداية للامة العيني من اواخر كتاب القصب (فائدة) اخرج البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله
 تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خالفوا المشركين وفروا للهي واحفوا الشوارب قال في
 النهاية احفوا الشوارب ان يبالح في قصها قال الشيخ ولي الدين العراقي في شرح سنن أبي داود المحكمة
 في قص الشوارب امر ديني وهو مخالفة شعار الجحوس في اعفائه كما ثبت التعليل به في الصحيح وأمر ديني
 وهو تحسين الهيئة والتنظيف مما يتعلق به من الذهن والاشياء التي تلتصق بالحل كالغسل والاشربة
 ونحوه امر بمرجع تحسين الهيئة الى الدين أيضا لانه يؤدي الى قبول قول صاحبه وامثال امره من ارباب
 الامر كالسلطان والمفتي والمخطيب ونحوهم وامل في قوله تعالى وصوركم فأحسن صوركم إشارة اليها فانه
 يناسب الامر بما يريد في هذا كأنه قال قد احسن صوركم فلا تشوهوها بما يقبحها وكذا قوله تعالى حكاية
 عن ابليس ولا تمرنهم فليغيرن خلق الله فان ابقاء ما يشوه الخلقة تغيير لها لكونه تغييرا الحسنها ذكر
 ذلك كله الشيخ تقي الدين السبكي ومقتضاه تأدي السنة بحصول معنى القص لكن في الصحيحين من
 حديث عمير أحفوا الشوارب وهو دال على استحباب قدر زائد على القص ويساعده المعنى الذي
 شرع قص الشارب لاجله وهو ما يخالفه شعار الجحوس أو زوال المفاسد المتعلقة ببقائه فأخذ بعضهم
 بظاهر قوله أحفوا وذهب الى استئصاله وحلقه واليه ذهب ابن عمر وروى عن التابعين وهو قول الكوفيين

مطلب في الامر بالمعروف

مطلب في حديث وفروا
 للهي واحفوا الشوارب
 مطلب قد يرجع تحسين
 الهيئة الى الدين

ومنع اخرون الحلق والاستئصال وهو قول مالك واختاره الكوي وفي المسألة قول ثالث انه مخير بين
 الأمرين حكمه القاضي غياض اهـ وقال المحافظ ابن حجر في شرح البخاري ورد الخبر بلفظ القص في
 أكثر الاحاديث وورد بلفظ الحلق في رواية النسائي وورد بلفظ جزاء عند مسلم ولفظ احقوا ولفظ انهم كوا
 وكل هذه الالفاظ تدل على أن المطلوب المدلغة في الازالة لان الجزاء هو بالجيم والزاى التقييد له قص
 الشعر والصوف الى أن يباع المجلد والاحفاء بالمهملة والفاء الاستقصاء ومنه حتى احقوه بالمسألة
 قال أبو عبيد المردي معناه ألقوا الجزأ بالبشرة قال الخطابي هو بمعنى الاستقصاء والتفصيل بالنون
 واليكاف المدلغة في الازالة قال الطحاوي لم أر عن الشافعي في ذلك شيئاً منصوصاً وأصحابه
 الذين رأينا هم كمال زنى والربيع كانوا يجمعون وما أظنهم أخذوا ذلك الا عنه وكان أبو حنيفة
 رضى الله تعالى عنه يقول ان الاحفاء أفضل من القص وأغرب ابن العربي فنقل عن الشافعي انه
 يستحب حلق الشارب وقال الاثرم كان أجدة في شارب احفاء شديد اذنص على انه اولى من القص
 ولا تعارض فان القص يدل على أخذ البعض والاحفاء يدل على أخذ الكل وكلاهما ثابت
 فيتحذف فيما شاء من بلوغ المآرب في قص الشارب للعلامة السيوطي رحمه الله تعالى وسئل
 المؤلف نظماً

أيا مجمع الآداب والعلم والمجها * ومن قد حوى من كل فن بلامين
 لما شارب قد قص مع شعر محبة * وابق شعر المجفن مع قاب قوسين
 فاجاب لعمرك لما طال عن حد قدره * فأوجب أن يلقي بحمد وحدين
 وذلك لما طاب في الحسن واكتفى * بموضعه جبالو حظ بالعين

(فائدة) من مات على الكفر أبيع لعنه الا والدي رسول الله صلى عليه وسلم لثبت أن الله تعالى احياهما
 له حتى آمنابه كذا في الاشياء عن مناقب الكردى رحمه الله تعالى وقد ذكره هذا الحديث طائفة من
 الحفاظ ولم يلتفتوا لمن طعن فيه وهو ضعيف لا موضوع حتى قال بعض الحفاظ

حيا الله النبي مزيد فضل * على فضل وكان به رؤفا
 فأحبي امه وكذا أباه * لايمان به فضل لا لاطرافها
 فسلم فالقديم بذقدير * وأن كان الحديث به ضعيفا

فيحمل به في فضائل الاعمال ومن جعلتها هذا كيف وقد ورد احاديث دالة على طهارة نسبه الشريف
 عليه الصلاة والسلام من دنس الشرك وشين الكفر ومحل كون الايمان لا ينفع بعد الموت في غير
 الخصوصية وقد صرح انه عليه الصلاة والسلام ردت عليه الشمس بعد مغيبها فعاذ الوقت حتى صلى في
 الوقت المعصومة له عليه الصلاة والسلام وسئل القاضي أبو بكر بن العربي أحد أئمة المالكية رحمه
 الله تعالى عن رجل قال ان ابا النبي صلى الله عليه وسلم في النار فأجاب بأنه ملعون لان الله تعالى يقول
 ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاخرة قال ولا اذى اعظم من ان يقال عن ابيه انه في
 النار وقال الامام السهلي رحمه الله تعالى في الرد على الانف وليس لنا نحن أن نقول ذلك في أبويه
 عليه الصلاة والسلام لقوله عليه الصلاة والسلام لا تؤذوا الاحياء بسب الاموات والله تعالى يقول ان
 الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاخرة وقد أمرنا ان نمسك اللسان اذا ذكرنا
 رضى الله تعالى عنهم بشئ يرجع الى العيب او النقص فيهم فلا نذكره ونكف عن أبويه أحق وأحرى
 اذا تقرر ذلك فحق المسلم ان يمسك لسانه عما يخل بشرف نسب نبيه عليه الصلاة والسلام بوجه من
 الوجوه ولا خفاء في ان اثبات الشرك في أبويه اخلال ظاهر بشرف نسب نبيه الطاهر وجملة هذه

طالب في احياء أبوي
 المصطفى حتى آمنابه صلى الله
 عليه وسلم

المسائل ليست من الاعتقادات فلا حظ للقلب فيها رأى أما اللسان فعدته الامساك فحمايته ادراجته
النقصان خصوصاً عند العامة لانهم لا يتدبرون على دفعه وتداركه هذا خلاصة ما في هذا المقام من
المقال وقد أتى العلامة الخفاجي بوجه آخر نظمه وفيه أيضاً الدواب فقال

لوالدى طه مقام على * في جنّة الخلد وداد الدواب
وقطرة من فضلاته * في الجوف تقي من أليم العقاب
فكيف أرحام له قد غدت * حاملة تصلي بنار العذاب

مطلب فضلاته عليه الصلاة
والسلام طاهرة

لان فضلاته عليه الصلاة والسلام طاهرة كجزءه البغوي وغيره وهو المعتمد لان أم أيمن بركة المحبشة
شربت بوله صلى الله عليه وسلم فقال لن تلج النار طنبك صححه الدارقطني وقال أبو جعفر الترمذي دم
النبي صلى الله عليه وسلم طاهر لان أباطية شربه وفعل مثل ذلك ابن الزبير وهو غلام حين اعطاه النبي
صلى الله عليه وسلم دم حيا مته ليدفنه فشربه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم من خالط دمه دعي لم
تسمه النار وهذه الأحاديث مذكرة وفي كتب الحديث الصحيحة وذكرها فقهاءنا وتبعهم الشافعية
كالشربيني في شرح الغاية وفقهاء المالكية والحنابلة فكانت كالجميع عليها بحيث ثبت ان فضلاته
عليه الصلاة والسلام تقي من النار فكيف من ربي من دمه وأولمها وربى في بطنها ومن كان أصل
خلقه الشريفه منه يدخل النار هذا ما جرى به لسان الرسول الله سبحانه وتعالى أعلم * مسئله أفتى
أئمة اعلام بتحريم شرب الدخان المشهور فهل يجب علينا تقليدهم وانما الإنسان بحرمة أم لا فالتبيين لك
ما يزيل غريب الشك عن حق اليقين به تمهيداً حقيقة أئمة اصول الدين قال شارح منهاج الوصول الى
علم الاصول للامام أبي عبد الله بن أبي القاسم علي بن عمر البيضاوي ويتجوز لاقتناء المجتهدين لاختلاف
وكذا المقلد المجتهد واختلاف في جواز تقليد الميت المجتهد فذهب الاكثرون الى أنه لم يجوز ولجواز
عند الامام والقاضي البيضاوي الجواز واستدل الامام عليه في المحصول بانه قاعد الاجماع على جواز
العمل بهذا النوع من الفتوى اذ ليس في زمانه مجتهد اه وكلام الامام صريح في انه لم يكن في زمانه مجتهد
فكيف زماننا الآن فان شروط الاجتهاد لا تكاد توجد لهؤلاء الأئمة الذين فتوا بتحريم التباك ان كان
فتواهم عن اجتهاد حتى يجب علينا تقليدهم فاجتهادهم ايسر بثبات وان كان عن تقليد غيرهم فاما عن
مجتهد آخر حتى سمعوا من فيه مشافهة فهو ايضا ليس بثابت واماعن مجتهد ثبت افتاؤه في الكتب فهو
أيضا كذلك اذ لم يرد في كتاب ولم يتقوا عن دفتري افتائهم ما يدل على حرمة فكيف ساء لهم الفتوى
وكيف يجب علينا تقليدهم والحق في فتاى الخليل والتحريم في هذا الزمان التمسك بالاصحاب الذين
ذكرهما البيضاوي في الاصول ووصفهما بأنهما نافعان في الشرع * الاول أن الاصل في المنافع
الاباحة والمأخذ الشرعي آيات ثلاث الاولى قوله تعالى خالق لكم ما في الارض جميعا واللام للام لا يقع فتدل
على ان الانتفاع بالمنفعة به مأذون شرعا وهو المطلوب الثانية قوله تعالى قل من حرم زينة الله التي
اخرج لعباده والزينة تدل على الانتفاع الثالثة قوله تعالى احل لكم الطيبات والمراد بالطيبات
المستطابات طبعاً وذلك يقتضي حل المنافع بأسرها والثاني ان الاصل في المضار التحريم والمنع اقول
عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وايضا ضبط أهل الفقه حرمة لتناول اما بالاسم كالمزج
كالبنج واما بالاضرار بالبدن كالتراب والترياق أو بالاستعداد كالحطاط والبزاق وهذا كله فيما كان
طاهراً بالجملة ان ثبت في هذا الدخان اضرار صرف خال عن المنافع فيجوز الاقتناء بتحريمه وان لم يثبت
انتفاعه فالاصل حله مع أن في الافتاء جملة دفع المخرج عن المسلمين فان أكثرهم مبتلون بتناوله مع أن
محملاً أيسر من تحريمه وما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين الا اختار أيسرهما وأما كونه

مطلب في الرد على من أفتى
بحرمة شرب الدخان

قوله الامام هو فخر الدين
أبو عبد الله الرازي والمحصول
اسم كتابه في اصول الفقه
اه منه

مطلب هل السماء أفضل أم
الارض

مطلب هل الليل أفضل من
النهار

مطلب العرش أفضل من
الكرسي والكرسي أفضل
من السماء والشام أفضل
من العراق

مطلب في السؤال عن
النخس والسعد

مطلب اذا ذكروا ثلاثة اقوال
فأراجح هو الاول او الثالث
مطلب كل مباح يؤدي الى
عم الجهال سنية امر او وجوبه
فهو مكروه

مطلب لفظ قالوا يستعمل فيما
فيه اختلاف المشايخ

مطلب في لفظ قالوا اشارة الى
ضعف ما قالوا

مطلب وظيفة العوام التمسك
باقوال الفقهاء وافعاهم

مطلب الاختيار للعامة في
اقوال الماضين

مطلب كل نص يخالف قول
احكامه لا يحمل على النسخ او
التأويل

مطلب يقال يجوز في نسخ
ومعنى يحل

بدعة فلا ضرر فانه بدعة في تناول لافي الدين فائبات حرمة امر غير لا يكاد يوجد له نص من نعم لو اضر
بعضه من الطباع فيو عليه حرام ولا نرفع بعض وقصده التداوى فهو مرغوب ولو لم ينفع ولم يضر هذا ما نسخ في
الحظاظ اظهر للصواب من غير تعنت ولا عناد في الجواب والله اعلم بالصواب كذا اجاب الشيخ محي الدين
أحمد بن محي الدين بن حيدر السكري الجزري رحمه الله تعالى سئل العلامة ابن حجر المكي الشافعي رجة
الله تعالى عليه بما نصه أيما أفضل السماء والارض فأجاب بقوله الاصل عندنا ثمانية وثلاثة من الاكثرين
السماء لانه لم ينعص الله تعالى فيها ومعصية اربيس لم تكن فيها او وقعت ناهيا فلم ياتفت اليها وقيل
الارض ونقل عن الاكثرين أيضا انها مستقرة الانبياء ومدفونهم اه كلامه رحمه الله تعالى وفي خلاصة
الوفاء للسمه ودي رحمه الله تعالى نقل عبادس وقيله ابو الوليد وغيرهما الاجماع على تفضيل ما ضم الاعضاء
الشريفة حتى على الكعبة كما قاله ابن عسا كفي تحفته وغيره بل نقل التاج السبكي عن ابن عقييل
المجيب انها أفضل من العرش وصرح التاج الفاكهي بتفضيلها على السموات بل قال الظاهر المتعين
تفضيل جميع الارض على السماء لمجولوه عليه الصلاة والسلام فيها وحكاها بعضهم عن الاكثرين لمخلق
الانبياء منها ودفنهم بها اليك قال النووي رحمه الله تعالى ان الجمهور على تفضيل السماء على الارض
ما عدا ما ضم الاعضاء الشريفة اه والله سبحانه أعلم وفي الفتاوى الحديثة لابن حجر سئل هل الليل
أفضل من النهار فأجاب قال جماعة النهار أفضل من الليل لما فيه من فضل الاجتماع على القرآن
والذكر وقال آخرون بل الليل أفضل اذ ليلة القدر خير من ألف شهر وليس لنا يوم خير من ألف شهر ويدل
له قولهم لو قال طالق في أفضل الاوقات طلقت ليلة القدر واختصاصه بالتجلى الاكبر وبالمعراج
وسئل هل العرش أفضل من الكرسي أجاب نعم كما صرح به ابن قتيبة وصرح أيضا بأن الكرسي أفضل
من السماء وان الشام أفضل من العراق وبأن الحجر أفضل من الركن اليماني وهو أفضل القواعد والله
تعالى أعلم وسئل ما يكون السؤال عن النخس والسعد وعن الايام والليالي التي تسلم لنحو السفر والانتقال
ما يكون جوابه أجاب من يسأل عن النخس وما بعده لا يجاب الا بالاعراض عنه وتسفيه ما فعله وبين
له قبحه وان ذلك من سنة اليهود لا من هدى المسلمين المتوكلين على خالقهم وبارئهم الذين لا يحسبون
وعلى ربهم يتوكلون وما يتقل من الايام المنقوطة ونحوها عن على كرم الله تعالى وجهه باطل كذب
لا اصل له فليحذر من ذلك والله تعالى أعلم وفي مجموعة المحفد (فائدة) اذا ذكر ثلاثة اقوال فأراجح هو
الاول والاخر لا الوسط كذا في آخر المستصفي (فائدة) كل مباح يؤدي الى زعم الجهال سنية امر او وجوبه
فهو مكروه كتممين السورة للصلاة وتعيين القراءة لوقت ونحوه مرج بذلك في القنية قبيل باب صلاة
المسافر (فائدة) لفظ قالوا يستعمل فيما فيه اختلاف المشايخ كذا في النهاية في كتاب الغصب في قوله اذا
تخلل الخبر اداء الملح وقد اشار الى ذلك في كتاب الصوم في قوله لاصي أن ينزى التطوع في هذه الصورة
دون الكافر على ما قالوا وقد افاض جدتي يعني السعد بالتمتازاني في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى
حتى يتبين لكم الخيط الابيض ان في لفظ قالوا اشارة الى ضعف ما قالوا (فائدة) وظيفة العوام التمسك
بقول الفقهاء واتباعهم في اقوالهم وافعاهم دون التمسك بالكتاب والسنة كذا في العمان في آخر
الصوم لا اختيار للعامة في اقوال الماضين وله الاختيار في اقوال علماء عصره اذا استتروا في العلم والصدق
والامانة كذا في ديات المنة المطبوعة بالتحادثة أخبره علماء عصره باقوال العجالة لا يسع للجاهل اخذ شيء
منها حتى يختار له العالم بالدليل كذا في التمرناشي كل آية او حديث يخالف قول اصحابنا يحمل على النسخ
او التأويل أو الترجيح على ما صرح به في الكشف الكبير اذا كان حديث مخالفا لما ذهب اليه ابو حنيفة
رحمه الله تعالى هل يجوز ان يقال انه لم يبلغه قالوا لا لانه وجده غير صحيح أو مؤولا (فائدة) يقال يجوز بمعنى

يصح وبمعنى يحل كذا في شرح المذهب للإمام النووي اه ما في مجموعة الحفيد من لعقد السادس في علم الفقه واصوله (فائدة) قال فخر الاسلام لما سئل عن التعصب قال الصلاة في المذهب واجبة والتعصب لا يجوز والصلاة أن يعمل بما هو مذهبه ويراها حقاً وصواباً والتعصب السفاقة والجفاء في صاحب المذهب الآخر وما يرجع الى نقصه ولا يجوز ذلك فان أئمة المسلمين كانوا في طلب الحق وهم على الصواب جواهر الفتاوى من السادس في الكراهية (فائدة) الكذب مباح لحياء حقه ولدفع ظالم عن نفسه كالشفيع يعلم بالبيع في جوف الليل بحيث لا يمكنه الا شهادته ان اصبح يشهد ويقول علمت الا ان وكذا الصغيرة تبلغ في جوف الليل وتختار نفسها من الزوج مجمع الفتاوى من المحظور والاباحة عن صلح المحيط (فائدة) قال ابن كمال باشا في كتاب المهمات لا يعتمد على ما وقع في كتبنا من العبارات الفارسية ولا يفتى بها لاحتمال أن يكون الكاتب قد صحفها وهو لا يعرف اللغة الفارسية او يحذفها القارئ وتو لا يعرف اللغة الفارسية (فائدة) قال المحافظ ابن حجر في شرحه على البخاري في باب الاذكار بعد الصلوات مراعاة العدد المخصوص في الاذكار معتبرة والا لكان يمكن أن يقال لهم اضيقوا التهليل اليها ثلاثاً وثلاثين وقد كان بعض العلماء يقول ان الأعداد الواردة كالذكر عقب الصلوات اذا رتب عليها ثواب مخصوص فزاد الا تقي بها على العدد المذكور لا يحصل له ذلك الثواب لاحتمال أن يكون لتلك الأعداد حكمة وخاصة تقوت بحسب زيادة ذلك العدد قال شيخنا المحافظ أبو الفضل في شرح الترمذي فيه نظراً لانه في المقدار الذي رتب الثواب على الاتيان به يحصل له الثواب بذلك فاذا زاد عليه من جنسه كيف تكون الزيادة مزيلة لذلك الثواب بعد حصوله اه ويمكن أن يفتقر الحال فيه بالنسبة فان نوى عند الانتهاء اليه امتثال الامر الوارد ثم أتى بالزيادة فالامر كمال شيخنا لا محالة وان زاد بغير نية بأن يكون الثواب رتب على عشرة مثلاً فرتبه هو على مائة فمتجه القول الماضي وقد بالغ القرني في القواعد فقال من البدع المكره الزيادة في المندوبات المندوبة شرعاً لان شأن العظيمة ان حدوا شيئاً ان يوقف عنده وبعد الخارج عنه مسيئاً للادب اه وقد مثله العناء بالدواء يكون فيه مثلاً اوقية سكر فلو زيدت اوقية أخرى لتخالف الانتفاع به فلواقتصروا على الاوقية في الدواء ثم استعمل من السكر بعد ذلك ما شاء لم يتخالف الانتفاع ويؤيد ذلك أن الاذكار المتغيرة اذا وردت لكل منها عدد مخصوص مع طلب الاتيان بجميعها متوالية لم تحسن الزيادة على العدد المخصوص لما في ذلك من قطع الموالات لاحتمال أن يكون للموالات في ذلك حكمة خاصة تقوت بفوائدها والله تعالى اعلم اه (فائدة) في الحساوي للإمام السيوطي من كتاب الصداق ضمن سؤال طويل مانصه الجواب اما كون تقبيل الخبز بدعة فصح ولكن لا تنحصر في المحرام بل تنقسم الى الاحكام الخمسة ولا شك انه لا يمكن التحكم في هذا بالتحریم لانه لا دليل على تحريمه ولا بالكراهة لان المكروه ما ورد فيه نهى خاص ولم يرد في ذلك نهى والذي يظهر ان هذا من البدع المباعدة فان قصد بذلك اكرامه لاجل الاحاديث الواردة في اكرامه فحسن ودوسه مكروه كراهة شديدة بل مجرد القائه في الارض من غير دوس مكروه محدث ورد في ذلك اه وفيه مسألة رجل من الصوفية أخذ العهد على رجل ثم اختار الرجل شيخاً آخر واخذ عليه العهد فهل العهد الاول لازم أم الثاني الجواب لا يلزمه العهد الاول ولا الثاني ولا اصل لذلك وفيه مسألة في شخص يدعي فقهاً يقول ان توحيد الله تعالى متوقف على معرفة علم المنطق وانه فرض عين وان تعلم بكل حرف عشر حسنة وقال ان أبا حامد الغزالي ليس بفقهاء وانما كان زاهداً الجواب فن المنطق فن خبيث مذهب وموم يحرم الاشتغال به لان مبنى بعض ما فيه على القول بالهوى الذي هو كفر يجرى الى الفاسقة والزندقية وليس له ثمرة دينية اصل بل ولا دنوبية نص على مجموع ما ذكرته أئمة الدين وعلماء الشريعة فأول من نص

مطلب في معنى التعصب
والصلاة

مطلب يباح الكذب لحياء
حقه ودفع الظلم عنه

مطلب لا يعتمد على ما وقع
في كتبنا من العبارات
الفارسية

مطلب مراعاة العدد
المخصوص في الاذكار معتبرة

مطلب في تقبيل الخبز

مطلب في اخذ العهد عن
المتابع الصوفية
مطلب في ذم علم المنطق

على ذلك الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ونص عليه من اتبعه امام الحرمين والغزالي في آخر امره
 وابن السلاخ والسلفي وابن عساكر وابن الاثير والنووي وابن دقيق العيد والذهبي والطبري ونص
 عليه من ائمة الحنفية ابو سعيد السيرافي والسراج القزويني واللب في ذمه كتابا نسيحة المسلم المشفق لمن
 ارتكب بحب علم المنطق ونقل تحريمه ايضا عن الحنابلة وقول هذا الجليل ان الغزالي ليس بفقير فهو من
 اهل الحامدين وافق الفاسقين ولقد كان الغزالي في عصره حجة الاسلام وسيد الفقه وله في الفقه
 المؤلفات الجلية ومذهب الشافعي الآن مداره على كتبه فانه فتح المذهب ومجسه باليسيط والوسيط
 والوجيز والخلصة وكتب الشيخين نهاهي مأخوذة من كتبه اه با- نصار (فائدة) اذا لم يوجد في المسألة
 عن أبي حنيفة رايه أخذ بظاهره ولأبي يوسف ثم بظاهره قول محمد ثم بظاهره قول زفر والحسن وغيرهم
 الا كبرفالا كبره هكذا إلى آخر من كان من كبار الاصحاب وان لم يوجد في الحديث عن واحد منهم جواب
 ظاهر وتكلم فيه المشايخ المتأخرون قول واحد او اخذ به فان اختلفوا يؤخذ قول الا كبرفالا كبره ثم
 الا كثر من ما عتمد عليه الكبار المعروفون منهم كآبي حفص وآبي جعفر وآبي الليث والطحاوي وغيرهم
 ثم يعتمد عليه وان لم يوجد منهم جواب البينة نسايتنظر المفتي فيها نظر تأمر وتدبر واجتهد فيهما
 ما يقرب الى الخروج عن العهدة ولا يتكلم فيه جزافا يجاهه ما صبه وحرمة ويخش الله تبارك وتعالى
 ويراقبه فانه امر عظيم لا يتجاسر عليه الا كل جاهل شقي ومتى اخذ بقول واحد منهم يعلم قطعه انه يكون
 آخذًا بقول أبي حنيفة فانه روى عن جميع اصحاب أبي حنيفة من الكبار كآبي يوسف ومحمد وزفر والحسن
 انهم قالوا ما فلسنا في مسألة قولنا الا وهو رويتمنا عن أبي حنيفة واقسموا عليه أيما ناعلا فلم يتحقق اذا
 في الفقه بحمد الله تعالى جواب ولا مذهب الا له كنفما كان وما نسب الى غيره الا بطريق لجار لموافقة
 بهو كقول انقائل فولي قوله ومذهبي مذهبه وتعامه في معين المفتي من كتاب قضاء (فائدة) لا يجب على
 النقيب الاحابة عن كل ما يسأل عنه الا اذا علم انه لا يحببه غيره فيلزمه جوابه لان الفتوى والتعليم فرض
 كفاية. انتهى من كتاب الكسب (فائدة) كن برحمة رضي الله تعالى عنه ربما لا يجب عن مسألة
 سنة وقار لا يخطئ الرجل عن فهم خيره من ان يصيب بغير فهم نازل أبي الليث وكان المستفتي اذا الخ
 على أبي نصر وقال جئت من مكان بعيد يقول شعرا

مطلب كان الغزالي في عصره
 حجة الاسلام وسيد الفقه
 معاب قيم اذا لم يوجد نص
 عن أبي حنيفة

مطلب لا يجب على الفقيه
 الاجابة عن كل ما يسأل عنه
 مطلب كان أبو حنيفة ربما
 لا يجب عن مسألة سنة

فلا نحن نأدينك من حيث جئتنا * ولا نحن عمينا عليك المذاها مائة

أخرج سعيد بن منصور في سننه والدارمي والبيهقي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال من
 أفى الناس في كل ما يسألونه فهو مجنون وأخرج البيهقي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه ما
 قال من أفى الناس في كل ما يسألونه فهو مجنون وأدب الغتيا للحفظ السيوطي وفيه أيضا في باب
 من ترك الغتيا في الطلاق أخرج لدارمي عن حماد بن عمار قال قلت لسعيد بن جبير مالك لا تقول
 في الطلاق شيئا قال ما منه شيء لا وقد سئلت عنه وكفى كرهت ان أحل حرام أو أحرم حلالا
 (فائدة) سبب وضع التاريخ أول الاسلام أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أتى بصل مكتوب
 الى شعبان فقال هو شعبان الماضي أو شعبان القابل ثم أمر بوضع التاريخ واتفقت الصحابة رضي الله
 تعالى عنهم على ابتداء التاريخ من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة وجعلوا أول السنة الحرة
 ويعتبر التاريخ باليسالي لان الليل عند العرب سابق على النهار لانهم كانوا من لا يحسنون
 الكتابة ولم يعرفوا حساب غيرهم من الامم فكتبه هجره لاله وانما يفهم بالاله فجعلوا ابتداء
 التاريخ والاحسن ذكر الاقل ماضيا كان أو باقيا من المصباح المنير (هذا) آخر ما يدره المولى
 القدير * على عبده العاجز الحقير * من العقود الدرية * في تنقيح الفتاوى الحامدية * التي

مطلب من أفى الناس في
 كل ما يسألونه فهو مجنون
 مطلب في سبب وضع التاريخ

سئل عنها - لامة قصره * ونتيجة دهره * صدر الافاضل والا كابر * من ورث العلم والمجد كابر
 عن كابر * مولانا المرحوم حامد أفندي بن علي أفندي العمادي * سقى الله تعالى نراه صواب غمام
 الرحمة العمادي * هي التي أفتى بها ووجعت في حياته في مدة قيامه بمنصب الافتاء في دمشق الشام *
 ذات الثغر الدسام * ثماني عشرة سنة من سنة ١١٣٧ الى سنة ١١٥٥ ولما ابتليت بمعاناة أمانة الفتوى * التي
 هي في زماننا من أعظم البلوى * رأيت هذه الفتاوى من أحسن ما يعتمد عليه * ومن أنفع ما ينجح عند
 المراجعة اليه * لتأخر جامعها * وسعة اطلاع واضعها * وتحريره ما اعتمدته المتأخرون الثقات * وذكرة
 لعمامة المحوادث الواقعة في هذه الاوقات * الا أنه رحمه الله تعالى لم يلتزم فيه الترتيب المعتبر * ولم يستطع
 منها ما تكرر أو اشهر * وكثيرا ما يذ كر الجواب في محل ويذ كر المناسب له في محل آخر * فلذا صرفت عنان
 العناية نحو تنقيحها واختصارها * والاقتصار على ما يفوح من طيب عرارها * بترك ما اشهر من الاسئلة
 وظهر * واسقاط ما أعيد منها وتكرره * واختصار بعض الالفاظ بعبارات محرره * وحذف بعض التول
 المعادة المكرره * حتى جاء أقل من نصف الاصل حجما * وأكثر منه ثمره وفائدة ونعمى * بما حواه زيادة
 على الاصل * في كل باب وفصل * من التنبيه على مواضع هي محل وهم * أو كفا فيها جواد القلم * وتحقيقات
 بديعه * وتحريرات منبغه * وحل اشكالات عويسه * واستخراج خفيات غويسه * أنا أبو عذرها *
 ومعاني حلوها ومرها * لم يحتم حول كشفها سابق * ولم تفتح مقفلاتها قبلي لطارق * قد خبا المولى استخراج
 كنوزها العبد الضعيف * وأظهرت اشارات رموزها على يدها العاجز الخفيف * حتى حق أن يشد
 الناظر * كم ترك الاول والاخر * واعتقادي أن حكمة ذلك الظاهر * هي اظهار القدرة الباهرة * فان
 هذا العبد فكرته كليله * وقريحته قريحة عاميله * وبضاعته مزحاة فليله * مع ما لا تخرج بالبال من عظم
 اللبالب * وتراكم الهموم والاهوال * وفقد المسعف * وعدم المنصف * وتسلط الحساد * بالسنة حداد *
 وغير ذلك مما يورث الوم * وكلال الذهن * ولكن لله در من قال * وأبدع في المقال
 ان المقادير اذا ساعدت * ألحقت العاجز بالقادر

قدونك كتابا قد أحملت فيه الفكر * والزمت فيه الجحف السهر * قد غرست لك فيه من فنون التحريرات
 أفنانا * وفتقت لك فيه عن عيون المشكلات اجفانا * وأودعت فيه من كنوز الموائد * عقود الدرر
 الفرائد * وبسطت فيه من أعظم المقاصد * أحسن الموائد * وجلوت فيه على منصة الانظار * عرائس
 ابكار الافكار * وكشفت فيه بتوضيح العبارات قبايع مخدراته * ولم أكنف بتلويح الاشارات لاجل تحرير
 خفياته * وليس يدري فحله سوى عالم فقيه * فاضل نبيه * أجرى سفن أنظاره في لبحر بحره * راجى
 جواد أفكاره في تبحر به * وانى اعينه بالله تعالى من شر كل غمر جاهل * أو حاسد متعافل * على انى لا يرى
 نفسى * فاني مقر بجزى وبخسى * ارتجى من وقف فيه على عثرة ان يداركها بالعفو والاحسان * فان
 الانسان محل الخطا والنسيان * وانى الجأ الى الله تعالى الذى امتن على بذلك وفضل * ومن فيض
 فضله اطلب واسأل * وبنييه الوجيه النبيه أوصل * أن يجعله خالص الوجهه الكريم * موجبا للفوز لديه
 في جنات النعيم * وأن ينفع به كل قاص ودان * ويهيئ لخروجه الحسان كل كف محسان * وأن يغفر لى
 ما طغاه التلم * أوزلت به القدم * وأن يتجاوز عن عثراتى * ويعفو عن سيئاتى * ويغفر لمشائيتى ووالدى *
 وإن له حق على * ولا ولادى وأهلى والا حباب * وإن كان الحامل على جمع هذا الكتاب * وأن ين على
 وعليهم به لوغ المنى والامل * وأن يطانى ألسنتنا بشهادتين عند انتهاء الاجل * ونحمد الله الذى
 ينعمته تم الصالحات * والصلاة والسلام على سيدنا محمد صاحب المعجزات والآيات الواضحات *
 وعلى آله وصحبه السادات * وزوجاته الطاهرات * وعلى اتباعه والعلماء العاممين الاثبات *

لا سيما امامنا الاعظم وصحابة الائمة النقات * سبحان ربك رب العزة عما يصفون * وسلام على المرسلين
 والمحمد لله رب العالمين * قال شيخ مشايخنا الامام العالم العلامة * البحر البكر النهاية * مؤلف هذه
 الفتاوى الشريفة رحمه الله تعالى ونفعنا به في الدنيا والآخرة * وقد فرغت من تحريره * وتتميمه
 * وتحريره * اثماني عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الاول سنة ١٢٣٨ ثمان وثلاثين ومائتين وألف

قد تم طبع هذا الكتاب الفائق * ذي المنهل العذب الرائق * الذي فاق غيره من كتب الفتاوى *
 لما حواه من الوقائع المضلات والدعاوى * فهو الكتاب الذي جمع فيه ما تفرق في غيره من المسائل
 الحسان * والبحر الطامحي الذي لم ترم له في كتب المتقدمين والمتأخرين العينان * بالمطبعة العامرة
 الكائنات بمصر القاهرة المحمية * على ذمة ملتزمه رب البراعة التي لا تنكر * والآداب التي هي
 أجل من ان تذكر * حضرة العلامة الشيخ حسين الطرابلسي * تقابلا على اصله المطبوع المقابل
 على خط المؤلف بمعرفة الفقير مسعود النابلسي * غفر الله تعالى زلالهما * وستر
 في الدارين عيبهما * وقد وافي حد التمام * وعقب من طبعه مسك الحتام *

في اواخر ذي القعدة المبارك احدى شهر رعام (سنة ١٢٨٠)

ثمانين من القرن الثالث عشر * من هجرة سيد البشر *

صلى الله عليه وعلى آله وسائر الصحابة *

وجميع امة الاجابة * وسلام على

المرسلين * والحمد لله

رب العالمين

آمين

تتميم
 ١٢٦٥

